

# التذهيب

شرح

عيد الله بن فضل الله الخيصي

على

تهذيب المنطق والكلام

تأليف

سعد الملة والدين مسعود بن عمر بن عبد الله

سعد الدين التفتازاني الهروي الحنفى الخراساني

٧٢٢-٧٩٣ هـ

وعليه حاشيتان

الأولى : للشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي المولود سنة ١٢٣٠ هـ .

« وهي التي جردها على بن مصطفى المدعو بالردير وسماها :

[ التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي ] »

الثانية : لأبي السعادات شيخ الاسلام حسن بن محمد العطار الشافعي المصري المولود

سنة ١١٩٠ والمتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .

مطبعة مصطفى الباني بحلبى وأولاده بمصر

١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م / ٧٢١

## تفسيه

قد جعلنا شرح الحبيصي بأعلا الصفحة . و يليه حاشية الدسوقي ،  
ثم حاشية العطار مفصولا بينها بمجداول .

---

راجع تصحيحه وذيله ببعض ملاحظات فضيلة الأستاذ الجليل

الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبى

من علماء الأزهر ومدرس بكلية الشريعة الاسلامية بالجامعة الأزهرية

---

مقرر تدريسه لطلبة كلية الشريعة الاسلامية

بالجامعة الأزهرية

وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ

[قرآن كريم]



(بسم الله الرحمن الرحيم)

ان أحلى منطق تحلى به لسان كل صديق ، وأجلى ما رسم في أذهان أولى التصوّرات والتصديق  
جد الله من تمسك بحججه أنتجت قضاياها اليقين ، وحاز قياسه للسكيات والجزئيات الفضل المبين  
والصلاة والسلام على أشرف أنواع المخلوقين ، الذي ختمت به النبيين ، وأعليت درجته في عليين  
وعلى آله وأصحابه الذين شادوا الدين ، واجعلنا لهديه وهداهم متبينين ، وانفعنا بمحبته ومحبة من  
تبعهم إلى يوم الدين .

[أما بعد] فيقول أفقر عبد إلى مولاه القدير « على بن مصطفى المدعو بالرددير » إني وجدت  
تقرير شيخ المحققين المهامم الشيخ شافعي الجناحي على شرح العلامة الخبيصي في فن المنطق قد كتب  
عليه أستاذنا شيخ الملة والدين الامام العالم الشهير شيخنا وشيخ مشايخنا الشيخ محمد عرفة الدسوقي  
المالكي زيادات تزيد على النصف وألحقها به مع تحرير بعض مواضع فيه وكان غرضه رحمه الله  
تعالى أن يجعل ذلك حاشية مستقلة فانتقل إلى جنات النعيم فجردته مع ضميمته بعض تقايد وجدتها  
بهامش الشرح بخط أستاذنا المذكور وسميته «التجريد الشافي على تهذيب المنطق الكافي» والله  
أسأل أن ينفع به كأنفع بائله انه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير ، نسأله سبحانه نطقاً مؤيداً  
بالحجة وإصابة دافعة للحجة ، وهو حسي ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله  
بسم الله الرحمن الرحيم) الكلام عليها قد أفرد بالتأليف ولكن لا بأس بالتعرض لشيء مما

(بسم الله الرحمن الرحيم) تهذيب المنطق والكلام افتتاحه بالحمد وتوشيعه بالشكر الذي به النعم  
تمت فالحمد لله فاتحة كل كتاب وخاتمة كل دعاء محاب ، فله الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم ،  
والمطالب لسواه اذا رفعت فهي عقم ، والصلاة على رسوله الأعظم ونبيه الأكرم هي العروة الوثقى  
للمستمسكين والوسيلة العظمى للتوسلين ، فعليه من الله أفضل صلاة وأزكى سلام يتواليان عليه  
وعلى آله الفضام وصحبه الكرام .

[و بعد] فيقول الفقير أبو السعادات حسن بن محمد العطار غفر الله ذنبه وستر في الدارين  
عيوبه إن شرح التهذيب للعلامة الخبيصي مع جازة ألفاظه وسلاسة معانيه محتاج الى تميم بعض

ذكروه مما يتعلق بها من الفن المشروع فيه وبيانه يحتاج لتقديم مقدمة من الفن وهي أن القضية مااحتمل الصدق لذاته وهي أقسام أربعة شخصية ان كان موضوعها جزئيا نحوز يد كاتب ومسورة كلية إن قرنت بسور كلئ نحوكل انسان حيوان ومسورة جزئية إن قرنت بسور جزئى نحو بعض الانسان حيوان ومهمة ان لم تقترن بذلك : أى بسور نحو الانسان حيوان ، وللقضية أجزاء ثلاثة محكوم عليه كزيد فى المثال الأول ويسمى موضوعا ومحكوم به ككاتب فى المثال المذكور ويسمى محمولا ونسبة كشيوت الكتابة لزيد فى المثال المذكور ولا بد للنسبة فى نفس الأمر من كيفية وتسمى مادة كالامكان فى المثال المذكور واللفظ الدال عليها يسمى جهة وتسمى القضية موجهة عند ذكر الجهة كما لو قلت فى المثال المذكور زيد كاتب بالامكان العام أو الخاص ، والجهات أربع الضرورة والامكان والدوام والاطلاق ، والقضايا الموجهة التى جرت العادة بالبحث عنها خمسة عشر ويرجع حاصلها إلى أقسام أربعة الضرورات السبع ، وهى الضرورية المطلقة وهى التى حكم فيها بضرورة نسبة المحمول للموضوع مادامت ذات الموضوع نحوكل انسان حيوان بالضرورة . والمشرطة العامة ، وهى التى حكم فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً . والمشرطة الخاصة ، وهى التى حكم فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع وقيدت باللادوام الذاتى كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً . والوقئية المطلقة ، وهى التى حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين كقولنا كل قر منخسف بالضرورة وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس . والوقئية ، وهى التى حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين وقيدت باللادوام الذاتى كقولنا كل قر منخسف بالضرورة وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً . والمنشئة المطلقة ، وهى التى حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت غير معين كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً . والمنشئة ، وهى التى حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت غير معين وقيدت باللادوام الذاتى كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً لا دائماً ، والدوام الثلاث وهى الدائمة المطلقة ، وهى التى حكم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع كقولنا كل انسان حيوان دائماً . والعرفية العامة ، وهى التى حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع دائماً مادام كاتباً . والعرفية الخاصة ، وهى التى حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع وقيدت باللادوام الذاتى كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً . والمطلقات الثلاث وهى المطلقة العامة وهى التى حكم فيها بفعلية النسبة كقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق

مباحث وكشف غوامض لمن يعاينه وقد وضع العلامة الشيخ يس عليه حاشية ضم فيها من كلم القوم أطرافاً وأسعف طالبيه بها إسعافاً بيد أنه امتد إليها من أيدى النقلة التحريف وشوهوا محاسنها بكثرة التصحيف هذا مع نقله كلام الغير بدون عزو ووقوعه بمقتضى الطبع البشرى فى السهو ونلاه العلامة ابن سعيد المغربى فشغف بالاعتراض عليه وولع بتعقبه فى كل ماعول عليه وقد ألجأه ذلك إلى الاعتراف وتجاوز الانصاف ووقع فى أوهام وأغاليط تعكر الأفهام ، وقد قيل فيما سبق من الأمثال التى تناقلها الرجال قل أن سلم مكثار أو أقيـل له عثار وكثيراً ما ينقل عبارة غيره موهماً أنها مما له سنح عندما أورى زناد فكره وقدح وربما أطال فى بعض المواضع ذيل الكلام مع عدم



العام. والوجودية اللازمة ، وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة وقيدت باللا ضرورة الذاتية كقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق العام باللا ضرورة . والوجودية اللادائمة ، وهي التي حكم فيها بفعلية النسبة وقيدت بالادوام الذاتي كقولنا كل إنسان متنفس بالاطلاق العام لادائما والممكنان وهما الممكنة العامة ، وهي التي حكم فيها بعدم<sup>(١)</sup> ضرورة النسبة كقولنا كل نار حارة بالامكان العام . والممكنة الخاصة ، وهي التي حكم فيها بعدم ضرورة النسبة وعدم ضرورة خلافها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فهذه جملة القضايا المذكورة واللا ضرورة فيها اشارة إلى إمكانية عامة مخالفة للقضية التي قيدت بها في السكيف موافقة لها في الحكم والادوام فيها إشارة إلى مطلقة عامة مخالفة للقضية التي قيدت بها في السكيف موافقة لها في الحكم وكل قسم من الأقسام الأربعة المذكورة أعم مما قبله فتكون الممكنتان أعم القضايا وتكون الضروريات أخصها ويكون كل من الدوائم والمطلقات أعم من الذي قبله وأخص من الذي بعده وأعم الضروريات المنشئة المطلقة وأعم الدوائم العرفية العامة وأخص المطلقات الوجودية اللادائمة وأخص الممكنتين الممكنة الخاصة .

إذا علمت هذا فاعلم أن جملة البسمة اما اسمية أو فعلية فالاسمية إن كان المسند اليه فيها مضافا كابتنائي فهي شخصية ان كانت الاضافة للعهد الحضورى إذ المراد هذا ابتداء المعين كائن بسم الله الخ والشخصية على ماحر ماموضوعها مشخص معين ، وكلية إن كانت الاضافة للاستغراق بمعنى أن كل ابتداء من ابتداء التأليف كائن بسم الله الخ وسورها الاضافة الدالة على العموم إذ السور ما دل على الاحاطة بكل الأفراد أو بعضها لفظا كان أولا ولكن الغالب كونه لفظا فن عرفه باللفظ الدال على كية الأفراد كالأول أو بعضا جرى على الغالب ، وجزئية ان كانت للجنس في ضمن فرد مهمهم وسورها الاضافة الدالة على الاحاطة ببعض الأفراد ، قال بعض الفضلاء ومهملة ان كانت للجنس ولو على سبيل الاحتمال بأن كانت للجنس فقط أو محتملة له وبغيره من العهد والاستغراق وذلك لما تقرر أن الاضافة تأتي لما تأتي له اللام وذكر شيخنا العدوى في جملة الجد لله أن أل فيها ان كانت للجنس تكون القضية شخصية لأن الجنس هو الحقيقة المعينة في الذهن أى الشخصية فيه وكذا يقال هنا وان كان المسند اليه فيها معرفاً بال نحو الابتداء فشخصية ان كانت أل للعهد وكلية ان كانت الاستغراق وجزئية ان كانت للجنس في ضمن فرد مهمهم ومهملة ان كانت للجنس ولو على سبيل الاحتمال ويأتى فيه ما لشيخنا العلامة والفعلية شخصية ان كان فاعل الفعل ضمير امعنا كضمير الفعل المضارع المبدوء بالهمزة كابدأ أو علما كبدأ زيد بسم الله الخ أو اسام اشارة كبدأ هذا بسم الله الخ لتعين موضوعها

ملاءمة الحال واقتضاء المقام فتوعرت بما ارتكباها للطالب المسالك وتعمرت عليه المدراك وصار الكتاب بسبب ذلك لغيرهما محتاجا ومفقرا لمن يسلك سبيل العدالة منهاجا فوضعت هذه الحاشية اسعافا للطلابين وإشفاقا على المشتغلين متجنباً طرفي التفریط والافراط ناظما ما التقطته من جواهر القول في أسماط ما لخصنا من الحاشيتين ماصفاً ونفحاً ما تركاه مستورا بذيل الخفا وما نقلناه عن الغير فاليه أرجع ومنه أستمداً وأتبع منها بعزوه الى قائله على أنهما منه أخذاه وأبهما طريق مغزاه

(١) كذا بالنسخ التي بأيدينا ، ولعل الصواب وهي التي حكم فيها بعدم ضرورة خلاف النسبة وتعرف الممكنة الخاصة بأنها التي حكم فيها بعدم ضرورة الجانب الموافق أيضا كما يأتي في الوجهات ام القرنوبى .

وكلية ان كان غير ما ذكر دالا على التعميم كبدأ كل مؤلف بسم الله الخ وجزئية ان كان دالا على التبعية كبدأ بعض المؤلفين بسم الله الخ ومهمة ان لم يدل على تعميم ولا على تبعية كبدأ مؤلف بسم الله الخ فان كان الفاعل معروفا بال فيه ماسر من الاحتمالات وهذا كله على جعل الباء أصلية وأما على جعلها صلة ويكون المعنى اسم الله مبدوء به ففيها ماسر في الاضافة ، وكيفية نسبة جملة البسملة بالاطلاق المقيد بالادوام الذاتي فتصلح أن تكون وجودية لادائمة بأن يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالاطلاق العام لادائما ويلزم من ذلك صحة توجيهها بجهة المطلقة العامة بأن يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالاطلاق العام وبجهة الضرورية بأن يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالامكان العام وبجهة الممكنة الخاصة بأن يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالامكان الخاص لأن الوجودية للادائمة أخص من القضايا المذكورة لما علمت من أن الوجودية للادائمة أخص من (١) المطلقات التي هي أخص من الممكنين ويلزم من وجود الأخص وجود الأعم ولا يصح توجيه جملة البسملة بجهة الضرورية إذ أعم جهات الضروريات جهة المنتشرة المطلقة لما علمت أن أعم الضروريات المنتشرة المطلقة ولا يصح التوجيه بتلك الجهة لأن ثبوت كون الابتداء بسم الله للابتداء ليس بضروري في وقت وحينئذ فلا يصح التوجيه بجهة بقية الضروريات إذ يلزم من نفي الأعم نفي الأخص وكذا لا يصح توجيهها بجهة الدوام إذ أعم جهات الدوام جهة العرفية العامة لما علمت أن العرفية العامة أعم الدوام ولا يصح التوجيه بتلك الجهة لأن ثبوت كون الابتداء بسم الله للابتداء ليس بدائم وحينئذ فلا يصح التوجيه بجهة ببقية الدوام إذ يلزم من نفي الأعم نفي الأخص فظهر أن جملة البسملة يصح أن تكون من المطلقات الثلاث وأن تكون من الممكنين ولا يصح أن تكون من الضروريات السبع ولا من الدوام الثلاث فأفاده بعض الفضلاء واستظهر بعضهم أنه يصح أن تكون وقتية مطلقة بملاحظة امتثال الحديث والضرورة بحسبه فيقال حينئذ ابتدائي كائن بسم الله الخ بالضرورة وقت الامتثال بالحديث وحينئذ يصح أن تكون منتشرة مطلقة بأن يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالضرورة في وقت ما لأن الوقتية المطلقة أخص من المنتشرة المطلقة ويلزم من وجود الأخص وجود الأعم وكذا يصح أن تكون وقتية بأن يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالضرورة وقت الامتثال لادائما وأن تكون منتشرة بأن يقال ابتدائي كائن بسم الله الخ بالضرورة وقتا ما لا دائما تأمل

وربما حذفنا من الكلام ما تتم به فائدته وتعظم عائدته فاذكره تقيما للكلام وتوضيحا للقيام معولا في القول على ما هو مقبول عند علماء العقول هذا مع اعتراف بفضل سبقهما وبعد شأوهما مع قصوري عن الجري معهما في ميدان وعجزى عن مزاحتهما في هذا الشأن :

وابن اللبون إذا ما لنت في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس

لكنني على فيض ربي الذي أمدّها عولت ومنه استمدت العناية وعليه توكلت ضارعا اليه بذل المسكنة والافتقار واقفا بباب احسانه القى لا يزداد عنه فاجر ولا بار سائلا منه الاخلاص والقبول طالبا منه النفع لكل طالب بها مشغول وهو حسبي ونعم الوكيل .

ان أحق

(قوله ان أحق الخ) أكد وان كان المخاطب ليس منكرا ولا شاكا اما تنزيلا له منزلة المنكر وإما لتزيين اللفظ وإما للدلالة على عظم الخبر وهو كون حمد الله أحسن الكلام الذى ينطق به اللسان وبهذا اندفع ما يقال ان إن لاتكون الا لتأكيد وهو لا يكون الا للسكر أو للشاك ولا منكرا هنا ولا شاك . وحاصل الدفع منع الحصر اذ قد يؤتى بها للدلالة على عظم الخبر وان كان مشتهرا (قوله أحق) أى أولى وأشرف فهو أفعال تفضيل بحسب الأصل ، وقد يخرج عنه

(قوله ان أحق الخ) سلك هذا الطريق في تأدية الحمد كثير من الاعاجم كالشارح هنا وكالقطب في شرح الشمسية وغيرهما ميلا الى جهة الاستغراب ولأن تصدير الكتب بمجمل الحمدلة من أول الأمر شائع مألوف فليس للنفس اليه التفات كلها عند ما هو مستحدث لها اذ المستحدث يحصل للنفس اليه التفات ونشاط واستلذاذ كما قيل : لكل جديد لذة فهو نظير ما قيل في نكتة الالتفات في الكلام فاذا أورد الكلام على هذه الصورة أقبل السامع بكلية لا تنظر المحكوم عليه فيحصل به فضل تمسك في النفس وقد نحا هذا المنحى كثير من الأدباء في رسائلهم ، وأما ما أورد على مثله من أن المقام ليس مقام شك ولا انكار حتى يؤكد الحكم بأن ، وان البداءة بالحمد المطلوب ليس حاصلًا للؤلف لأن هذه الصيغة ليست مؤدية للحمد إذ الاستفادة منها حكم من أحكام الحمد . فقد أجيب عن الأول بمنع انحصار محمى ان للتأكد بل قد يؤتى بها لغير ذلك كالتنبيه على أن الخبر بلغ في رفعة الشأن الى أن لا يقبل غير مؤكد أوللتنبيه على أن المتكلم بالخبر على صدق رغبة ووفور نشاط فيه أوللتحسين أولغير ذلك وعن الثاني بأن الثناء على الحمد حمد لانه انما استحق هذه الصفات من حيث اضافته الى الله تعالى فيقتضى الثناء على الله بأنه ذو الحمد الموصوف بما ذكر فقد أفادت هذه الصيغة الثناء بطريق اللزوم فتكون كناية وهى أبلغ من الصريح أو ان الحمد حصل بالبسملة لتضمنها للثناء وما قيل من أن الاتيان بان للتنبيه على تواضع المتكلم واستحقاق نفسه من حيث اعتقاده عدم قبول ما يتكلم به ولو كان من المسلمات أوللرد على من ينكر مضمونها بناء على انكار الخالق وان وجود العالم اتفاق أوللرد على من ينكر ذلك ويقول الأحق بذلك هو الحسنة أو التكسير أو التسييح ونحو ذلك فتكلمات باردة أما الأول فلأن انكار المسلمات مكبرة فلا يعتنى بالرد على منكرها وأما الثاني فلأن القائل بأن حدوث العالم اتفاق خارج عن طور العقلاء فلا يعتنى بمثله كالسوفسطائية ولذلك لم يعتن أحد من المتكلمين بذكر عقائدهم وردها كغيرهم من بقية الفرق وأما الثالث فلأنه لم يقل أحد من العلماء بأن المطلوب البداءة به شئ غير الحمد وما موصولة أو نكرة واقعة على ألفاظ والمنطق اسم مكان أى محل النطق أو مصدر ميمي بمعنى النطق والقاصى البعيد والدانى القريب والمقصود تعميم الافراد وفى الكلام مكنية بتشبيه الألفاظ بشئ دى ربح واثبات النشر الذى هو الراحة الطبية تخيل على أحد المذاهب فى المكنية والتخييلية والمعنى أن أحق ألفاظ يترين براحتها الطبية محلها الخ ومنه ظهر أن الأولى يتعطر بدل يترين لأنه المناسب لتشبيه الألفاظ بذى الريح الطيب وأن المراد من المنطق الاحتمال الأول فان أريد الثانى فالمعنى أن أحق ألفاظ يترين براحتها الطبية مدسوها ومبدؤها

ما يترين بنشره منطق القاصي والحاضر \* ويتوشح بذكره

إلى معنى الأوجب كزيد أحق بماله وهى هنا أقفل تفضيل ( قوله ما ) أى ألفاظ فما نكرة وجلة يترين صفة لها ويصح جعل ماموصولة والجملة بعدها صلة والمعنى أن أحسن الكلام الذى يترين الخ حمد الله أى الثناء عليه وقال شيخنا أى ثناء وقوله يترين أى يتحسن وقوله بنشره أى رائحته أى أن أولى ثناء الخ ثناء الله ( قوله منطق ) أى مكان النطق وهو اللسان وهو فاعل يترين ولا يخفى ما فى إثبات الرائحة للكلام من الاستعارة حيث شبه الثناء بشئ طيب الرائحة كالمسك على طريق المسكنية واثبات النشر تخييل ويترين ترشيح اما باق على معناه الحقيقى أو مستعار ليتطيب أو أنه تخييل وقوله بنشره ترشيح ( قوله القاصي ) أى البعيد من المصنف والحاضر أى عنده ويحتمل أن المراد بالقاصي البعيد من رجة الله وهو الكافر والمراد بالحاضر القريب من رجة الله وهو المؤمن وحينئذ فالعنى أن أحسن الكلام الذى يترين برأئحته لسان المؤمن والكافر أو الشخص القريب والبعيد الثناء على الله أو أن أشرف ألفاظ يترين برأئحتها لسان الكافر والمؤمن أو الشخص القريب من المصنف والبعيد منه الثناء على الله وعلى الاحتمالين فهذا كناية عن تعميم الأفراد فالمراد أن أحسن الكلام الذى يترين برأئحته لسان كل أحد ثناء الله ( قوله ويتوشح بذكره ) أى بذكره أى ألفاظ وهو عطف على يترين مرادف له والجملة محتملة لكونها صفة

الصادرة هى عنه وهو التلطف أعنى المعنى المصدري المفسر به المنطق ولما كان هذا الاحتمال حتميا سلك أر باب الحواشى الأول وجعل ماواقعة على ألفاظ هو الموافق للواقع لأن حده تعالى من قبيل الألفاظ وللتعبير بمنطق وذكر احتمال وقوعها على المعانى أو النقوش كما قيل به بعيد كل البعد إذ المعانى لا تذكر ولا تنقش وقولهم ان الألفاظ قوالب المعانى تخيل من حيث ان المعنى يفهم عند سماع اللفظ والا فحل المعانى هو النفس الناطقة وحدها أى هى وقواها على خلاف فى ذلك وكذا تفسير القاصي بغير المنعم عليه والدانى بالمنعم عليه ولما فسروه بذلك استشعروا ورود سؤال هو أن نعم الله سبحانه عامة لجميع خلقه فدفعوه بتفسير النعمة بلام ثم محمد عاقبته فالكافر بهذا المعنى غير منعم عليه ووجه البعد أن ارادة الكافر فى أمثال هذه المقامات وسلكه مع المسلم فى هذا النظام مما يأباه كل عاقل فضلا عن فاضل ( قوله ويتوشح بذكره الخ ) عطف على يترين عطف صلة على صلة أو صفة على صفة على احتمالي ما والتوشح لبس الوشاح وهو أديم عريض مرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقها وكشدها والصدور جمع صدر وهو محل القلب من الانسان وهو أول كل شئ والكتب جمع كتاب والدفاتر جمع دفتر وكسر داله لغة وهو جريدة الحساب والمراد بها هنا الرسائل الصغيرة عبر عنها بالدفتر لما أن كلاً يتذكر به ما شتمل عليه والداعى للتعبير بها دون الرسائل موافقة السجع وجملاها على المعنى الحقيقى كما قالوا بعيد فى هذا المقام إذ الدفاتر ليست من الأمور ذوات البال التى تصدر بالجد بل كثيرا ما يذكر فيها ما ينزه الجدد عن أن يصدر به فيها كدفاتر المظالم والمعاملات ويتوشح مجاز مرسل تبعى أو استعارة مصرحة تبعية ليرين علاقته السببية أو المشابهة أو استعارة تخيلية للمسكنية فى قوله بذكره بتشبيه الذكر بالوشاح ثم ان أريد من صدور الكتب أوائلها فالكلام على حقيقته وان أريد بها محل القلب فالإضافة من قبيل اضافة المشبه به للمشبه بجامع

صدور الكتب والدفاتر \* حمد الله جل جلاله على آلائه المزهرة الرياض \* وشكره عمّ نواله على نعمائه

أو صلة لأن المعطوف على المحتمل لذلك محتمل له ومعنى يتوشع يتزين إما على جهة المجاز المرسل حيث أطلق اسم السبب وهو التوشيع على المسبب وهو التزين أو على جهة الاستعارة التبعية حيث شبه فيه قلب التوشيع أى لباس الوشاح بالتزين واستعير اسم المشبه به للشبه واشتق من التوشيع يتوشع بمعنى يتزين والتوشيع فى الأصل لباس الوشاح وهو شئ يتخذ من أديم أى جلد عريض ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقها وخاصرتها بأن تلبسه كلبس السيف والخاصرة مالان من الجانب والعاتق المنسكب (قوله صدور) جمع صدر محل القلب فيكون فى الكتب والدفاتر استعارة بالسكناء حيث شبهها بالنساء الحسان بجامع الحسن والشرف وصدور تخيل ويتوشع توشيع وشبه حمد الله بالوشاح على طريق المكنية والتوشيع تخيل ويحتمل أن يراد بصدور الكتب أوائلها فيكون شبه أوائل الكتب بالنساء على طريق المكنية ويتوشع تخيل (قوله الكتب) جمع كتاب وهو الصحيفة والدفاتر جمع دفتر وهو جريدة الحساب أى الورق الذى يكتب فيه الحساب بين الناس ولم يعرف اشتقاق الدفتر من أى شئ (قوله حمد الله) خبر إن أى ثناؤه (قوله جل جلاله) من باب الاخبار أى عظمت عظمته أى تنزهت عظمته عن النقائص أو انه انشاء لظهار ذلك (قوله على آلائه) متعلق بحمد وما بينهما معترض قصد به التنزيه وهو جمع إلى بالقصر وهو النعمة فالهمزة الأولى همزة الجمع والثانية فاء المفرد قلبت الفاء دفعا للثقل باجتماع همزتين (قوله المزهرة الرياض) جمع روضة وهى البستان أى آلائه التى كالرياض المزهرة بجامع الحسن فى كل لأن كلاما من النعم بمعنى المنعم به والرياض حسن وقوله المزهرة أى التى بدا بها زهرها ويحتمل أن آلاءه تعالى شبت بمدن ذات رياض على طريق المكنية والرياض تخيل لا يقال أن هذه الجملة لاتفيد الابتداء بالجدلة بل لاتفيد الاثبات بها فضلا عن كونه مبتدأ به لانها انما تفيد الاخبار بأن حمد الله أحسن الكلام الذى ينطق به اللسان لاناقول الاخبار بذلك ثناء على الله باللازم لأنه اذا أنشئ على حمد الله فقد حمد الله لزوما فيكون جدا واقعا فى الابتداء على أن الراجح أن الاخبار بالحمد حمد فتأمل (قوله وشكره) عطف على حمد (قوله عمّ نواله) أى عطاؤه جميع المخلوقات وهذه جملة معترضة قصد بها الدعاء (قوله على نعمائه) متعلق بشكره

الاشتغال على كل نفيس أو الكتب استعارة تخيلية لتشبيهها بانسان له صدر والصدور تخيل ويتوشع توشيع (قوله على آلائه المزهرة الرياض) متعلق بحمد على أنه ظرف لغو والآلاء النعم جمع إلى بالقصر وفتح الهمزة والسكسر وفى كلام بعضهم أن النعمة هى النعم الباطنة وملاماتها والآلاء النعم الظاهرة كالخواس الخمس وملاماتها والأصل آلاء بوزن أفعال أبدلت الهمزة الثانية التى هى فاء السكامة ألفا للثقل الهمزتين والرياض البساتين أصله روض قلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة والكلام تشبيه ببلغ أى الآلاء التى هى كالرياض المزهرة أو استعارة مكنية بأن تشبه الآلاء بأرض حسنة ذات بساتين مزهرة والرياض تخيل (قوله على نعمائه) فيها لغتان فتح النون وضمها فان فتحت النون مددته كما هنا وان ضمنت قصرته وهى إما بمعنى الانعام أو اسم جمع للنعمة

المتعة الحياض \* الذى شرف نوع الانسان بحلية الادراك وزينة الافهام \* وخصه بادراج

وهو جمع نعمة ولم يقل على آلائه تفننا والنعمة كل ملامم تحمد عاقبه أى تكون عاقبه جيدة أى دخول الجنة . وأما الملامم الذى لاتكون عاقبه جيدة بل دخول النار فهو نعمة ومن ثم قيل لالنعمة لله على كافر لأن ملاذه استدراج فهمى قم فى صورة نعم خلافا لما قال من المعتزلة انها نعم يجب الشكر عليها ( قوله المتعة ) أى المملوءة ( قوله الحياض ) جمع حوض وحينئذ فأصل حياض حواض قلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة وشبه النعم بمد ذات حياض مملوءة من الماء وانبات الحياض تخييل والمتعة ترشيع ويحتمل أن المعنى على نعمائه التى كالحياض المملوءة بجامع أن كلا يرتوى منه ثم إن كلام الشارح يقتضى أن حمد الله وشكره أحسن وأفضل من غيرهما من الكلام حتى التهليل وهو طريقة وقيل بالعكس وهذا الخلاف فى غير القرآن وأما هو فهو أفضل منهما باتفاق . ولما كان الشكر لابد أن يكون فى مقابلة نعمة أتى بجملة معترضة بين العامل والمعمول مشعرة بالنعمة . ولما كان الحمد لا يشترط فيه أن يكون فى مقابلة نعمة أتى فى جانبه بجملة معترضة لاتدل على النعمة فى كلامه اشارة للفرق بين الحمد والشكر من جهة المتعلق فتعلق الحمد عام ومتعلق الشكر خاص بالنعمة ( قوله الذى ) صفة الله ( قوله نوع الانسان ) الاضافة للبيان ( قوله بحلية الادراك ) يجوز أن يراد بحلية التحلى أى فالمعنى بالتحلى بالادراك وحينئذ فالادراك شبه بالحلى وحلية تخييل ويجوز أن يراد بالتحلى به وحينئذ فالمعنى بالادراك الشبيه بالحلية أى بما يتحلى به فيكون تشبيها بليغاً ولا يصح الاستعارة حينئذ للجمع بين الطرفين والادراك العلوم والمعارف ( قوله وزينة ) يجوز أن يراد بالزينة التزين أو التزين به ويقال فيه ما قيل فيما قبله ( قوله الافهام ) بفتح الهمة جمع فهم وهو الادراك ويحتمل أن يقال الافهام بالكسر أى لتغير فهو مغاير للادراك وهو أولى ( قوله وخصه ) أى نوع الانسان بادراج أى طى والمراد به هنا الجمع أى جمع المعانى فى ألفاظ قليلة

( قوله المتعة الحياض ) المتعة الممتلئة والحياض جمع حوص الماء وأصله حواض فعل به ما فعل برياض وفى الكلام تشبيه بليغ أى النعماء التى هى كالحياض الممتلئة أو استعارة مكنية بأن تشبه النعماء بئر ذات حياض أو مياه فى حياض والحياض تخييل وكل من قوله جل جلاله وعم نواله جملة معترضة قصد بالأولى التزييه وبالثانية الثناء وربط الأولى بالحمد والثانية بالشكر تنبيها على أن الشكر دائماً فى مقابلة النعمة وأن الحمد تارة وتارة فيه اشارة لمتعلقهما من حيث ان الشكر لا يكون الا فى مقابلة نعمة والحمد لا كما أن فى ارجاع قوله حمد الله الخ للفقرة الأولى وشكره للفقرة الثانية تنبيها على اختلاف موردى الحمد والشكر وأن الأول يكون باللسان فقط والثانى به وبغيره كما قال الشاعر :

أفادكم النعماء منى ثلاثة يدي ولسانى والضمير المحجبا

وقد احتوى الكلام على عدة أنواع من البديع غير خفية عليك ان كنت ممن نظر فى علم البديع ( قوله بحلية الادراك ) الباء داخل على المقصور لاعلى المقصور عليه كاوهم والحلية تطلق بمعنى المصدر وبمعنى التحلى به وكذلك الزينة والادراك الفهم يستعمل مصدرا وبمعنى اسم المفعول والأفهام يقرأ بكسر الهمة مصدر او بفتحها جمعا لفهم وإرادتهما على حد سواء وفى حلية الادراك وزينة الافهام تشبيه بليغ أو مكنية فى الادراك والافهام وتخييلية فى حلية وزينة هذا على أن كلا منهما مصدر فان كانا بمعنى اسم المفعول فلا استعارة للزوم الجمع بين الطرفين ( قوله وخصه بادراج ) الباء داخل على

درر المعاني في جواهر الألفاظ على شرط الانتظام \* ثم الصلاة على المير من بين الرسل عليهم الصلاة والسلام

وهو عطف على شرف والباء داخله على المقصور أى وجعل إدراج المعاني الدقيقة في الألفاظ النفيسة أى جمعها فيها مقصورا على الانسان لا يتعداه لغيره من الملائكة والجن وجعل الادراج المذكور قاصرا على الانسان لا يقتضى قدرة كل فرد من أفرادها عليه ، ونازع بعضهم في الجن فقال انهم كالانس في ذلك وانظره وما ذكره هو الحق من أن الألفاظ قوالب للمعاني أى أن الألفاظ تلاحظ أولا لا أجل أن يستحضر بها المعاني ( قوله درر ) جمع درة وهي اللؤلؤة الكبيرة مستعار للدقيق من المعاني وقوله في جواهر الألفاظ متعلق بإدراج وإضافة جواهر الألفاظ من اضافة المشبه به للمشبه أى في الألفاظ الشبيهة بالجواهر في الحسن والجواهر جمع جوهرة : وهي الأحجار النفيسة وقوله على شرط الانتظام حال من الادراج ولوقال على شرط النظام لكان أظهر كذا قيل ، وفيه أن ما قاله الشارح أظهر وذلك أن الانتظام معناه المناسبة والاستقامة وهي مرادة هنا وذلك أن تكون الألفاظ موافقة للمعاني في الشرف احترازا عن أن تكون الألفاظ خسيصة كما إذا كانت مجنسة والمعنى مبتذل أو بالعكس وإضافة شرط لما بعده بيانية ( قوله ثم الصلاة الخ ) عطف على متوهم أى الحمد لله ثم الخ أو عطف على حمد الله وقوله على المميز : أى المخصوص خبر عن الصلاة على الأول ومتعلق بها على الثاني . ان قلت انه على الثاني يكون الحاصل من الشارح أنما هو الاخبار عن حكم من أحكام الصلاة لا الصلاة فلا يحصل له الثواب الوارد لمن صلى . قلت الغرض

المقصود أيضا والادراج الادخال وإضافة درر للمعاني وجواهر للألفاظ من قبيل لجين الماء والمناسب لقولهم الألفاظ قوالب المعاني أن يقول في صدف الألفاظ وكأنه اختار التعبير بجواهر للإشارة إلى نفاسة تلك الألفاظ أيضا ( قوله ثم الصلاة ) العطف بشم للإشارة الى تأخير مرتبة الصلاة عن الحمد يجعل تغاير الكلامين بمنزلة التراخي في الزمن أو لجرد الترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أى أخبرك أن الذى صنعت أمس الخ وقد تجبىء لجرد الاستبعاد كما في قوله تعالى - يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها - فان الإنكار مستبعد جدا بعد المعرفة ولها استعمالات أخر والصلاة حقيقتها تحريك الصلوات سميت الأركان بها لتحريك الصلوات فيها ثم سمي الدعاء صلاة تشبيها للدعوى بالمصلى في تشبعه والمراد منها هنا الدعاء ( قوله على المميز ) بصيغة اسم المفعول والظرف لغو متعلق بالصلاة فطفها على الحمد عطف مفرد على مفرد أو مستقر خبر فهو من عطف الجمل وعلى كل فلم يحصل للمؤلف الامتثال بحديث طلب الصلاة في هذا المقام فانه على الأول مخبر عن الصلاة بما أخبر به عن الحمد وليس الاخبار عن الصلاة صلاة كما أن الاخبار بالحمد حمد وأما على الثاني فلأن الجملة خبرية والدعاء إنما يكون بالانشائية وقد يجاب عن هذا بأنها خبرية الأصل استعملت في الانشاء وعن الأول بمنع أن المطلوب بالصلاة خصوص الدعاء بل المقصود إظهار الاعتناء بالصلى عليه وتعظيمه

بفضل نسخ الشرائع والأحكام . وعموم الرسالة الى كافة الانام

من جملة الصلاة اظهار الاعتناء بالمصلى عليه وتعظيمه والاخبار بأن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من أحسن ما ينطق به اللسان كاف في ذلك الغرض ( قوله بفضل نسخ ) الاضافة للبيان والفضل لغة الزيادة واطافة نسخ للشرائع من اضافة المصدر لمفعوله أى نسخ شريعته لكل الشرائع السابقة بخلاف شريعة غيره من الأنبياء فانها قد تكون موافقة لشريعة من قبله كأنبياء بنى إسرائيل الذين بعد موسى فان شريعة كل واحد منهم موافقة لشريعة موسى وقد تكون ناسخة لبعض شريعة من قبله كعيسى وجعل شريعته صلى الله عليه وسلم ناسخة لجميع الشرائع بناء على أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا ولوورد في شرعنا ما يقرره ( قوله والأحكام ) عطف تفسير مراد لا عطف عام على خاص لشمول الأحكام الفرعية التى هى الشريعة والاعتقادية لأن النسخ إنما وقع في الفرعية لاتفاق جميع الشرائع والأحكام الاعتقادية ( قوله وعموم ) عطف على فضل وقوله الى كافة أى جميع وجو كافة بالى خلاف الفصيح لأنها دائما إنما تكون منصوبة على الحال ( قوله الأنام ) أى الخلق . ان قلت ان نوحا كان مرسلا للخلق كافة أيضا لأنه لما جاء الطوفان وغرق به كل من كان موجودا ولم ينج الا من كان معه فى السفينة كان مرسلا له فرسالته عامة وحينئذ فليس عموم الرسالة من خصوصيات نبينا عليه الصلاة والسلام . وأجيب بأن المراد بقول الشارح

وذلك كاف فى حصول الغرض وبهذا يجاب عن الثانى أيضا بابقاء الجملة على خبريتها بدون ادعاء استعمالها فى الانشاء ونوقش هذا الجواب بأن المقصود هو الدعاء فان الله أمرنا بمكافأة من أحسن إلينا فاذا عجزنا عنها كافأناه بالدعاء فارشدنا الله لما علم عجزنا عن مكافأته صلى الله عليه وسلم الى الصلاة عليه

ويقرب ذلك قول أبى الطيب المتنبى :

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال

( قوله بفضل نسخ الشرائع الخ ) متعلق بالمعيز واطافة نسخ للشرائع والأحكام الاحتراز عن العقائد فانه لا يتعلق بها نسخ ولا تختلف فيها الشرائع وعليه حل قوله تعالى إنا أوحينا إليك كما أوحينا الى نوح الآية والشرائع جمع شريعة هى والملة والدين ألفاظ مترادفة موضوعة للأحكام الشرعية المتعلقة بالأعمال أما ما يتعلق بالاعتقاد فهى أصول الدين فعطف الأحكام تفسير وما قيل ان تمييز الشئ بالشئ فى قوة اختصاصه به مع أن النسخ لم يختص به صلى الله عليه وسلم بل مامن رسول إلا وهو كذلك فذهول عن الجمع فى شرائع إذ لاربية فى اختصاص ذلك به صلى الله عليه وسلم فان شريعته ناسخة لجميع الشرائع السابقة أمامن قبله من الرسل فبكل واحدنا نسخ لشريعة من قبله ( قوله وعموم الرسالة ) أورد أنه عليه الصلاة والسلام لم يميز بذلك فقد عمت بعثة نوح بعد الطوفان وكذلك آدم لا ولاده . ويجاب بأن ذلك كان على سبيل الاتفاق أو يقال ان رسالته صلى الله عليه وسلم مستمرة الى قيام الساعة ولا كذلك نوح أو أنه صلى الله عليه وسلم أرسل للناس والجن والملائكة ولم يوجد ذلك فى غيره وإيمان الجن بما فى التوراة كان على سبيل التبرع منهم لأنهم كفوا بذلك ( قوله الى كافة الانام ) فيه استعمال كافة مجرورة ولا تستعمل إلا منصوبة على الحال كما فى المغنى قل وتجويز الزمخشري للوجهين أى الحال من الفاعل والمنعول فى قوله تعالى ادخلوا فى السلم كافة وهم لأن كافة تختص بمن يعقل



محمد المبعوث لاتعام مكارم الكرام الذى أوتى جوامع السكلم \* الظاهرة البيان \* وأوحى اليه

المبعوث الى كافة الخلق أى قصدا من أول الأمر وعموم رسالة نوح أمر اتفاق طارئ على أن المراد بالخلق هنا ما يشمل الجن والملائكة فان النبي أرسل اليهم كالشعر بخلاف نوح فانه لم يرسل اليهم وان أرسل لسكافة البشر ( قوله محمد ) بدل من المميز أو عطف بيان كما هو القاعدة فى نعت المعرفة اذا تقدم عليها فانه يعرب بحسب العوامل وتعرب هى بدلا أو عطف بيان ( قوله المبعوث ) أى المرسل ( قوله لاتعام مكارم ) جمع مكربة وهى الأمر الذى يحمد عليه الشخص كحسن الخلق والصبر وملكة الاعطاء والام فى لاتعام بمعنى الباء واطافة اتمام لمكارم من اضافة الصفة للموصوف أى المبعوث بمكارم وأخلاق الكرام التامة التى لايعتريها نقص وهو وصف كاشف أى المبعوث بالصفات الجلية التامة . ان قلت انه عليه السلام انما بعث بالأحكام الشرعية لا بالأخلاق والصفات الحميدة . قلت المقصود من بيان الأحكام الشرعية العمل بمقتضاها والعمل بمقتضاها يترب عليه المكارم وقوله الكرام جمع كريم بمعنى المتصف بالصفات الجلية لا بخصوص الكرم ( قوله الذى ) نعت ثان لمحمد وقوله أوتى أى أعطى ( قوله جوامع السكلم ) أى السكلم الجوامع أى المحيطة بمعان كثيرة وهذا اقتباس من قوله صلى الله عليه وسلم أوتيت جوامع السكلم واختصر لى الكلام اختصارا أى واختصر لى كلام العرب فى جوامع كل ( قوله الظاهرة البيان ) أى الواضحة المعانى وأتى بهذا دفعا لما يتوهم من قوله جوامع انها خفية المعانى ( قوله وأوحى اليه

ووعه فى قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف أى رسالة كافة أشد لأنه أضاف الى استعماله فيما لايعقل اخراجه عما ألزم فيه من الحالية ووعه فى خطبة المفصل أشد وأشد لاختراجه اياه عن النصب أثبتة اه قال المحشى ودعوى أن الزحشرى ممن يحتج بترابيه لاتسمع لأن تلك مرتبة لاينالها العربى الحضرى فكيف ينالها الجعوى وذلك لأن الله تعالى خص العرب الذين لم يخاطبوا الحضرة بعصمة ألستهم عن الخطأ اه وما قيل عليه انه افراط بدليل صحة الأخذ عن أهل مكة والمدينة وبلغتهم جاء التزيل فذهول عن معنى قولهم اللغة لاتؤخذ عن حضرى الخ اذ ليس معناه من سكن الحاضرة بل المعنى حضرى خالط الجعم ونشأ بين أظهرهم كما يشير لذلك قول المحشى الذين لم يخاطبوا الحضرة ولم يقل أهل الحاضرة فالضاف مقدر أى أهل الحضرة فانه لما فتحت مدائن الجعم والروم وانتشر العرب فيها وتناشوا دخل اللحن على فسلهم بسبب الخالطة وقصة أبى الاسود السؤلى التى دعت عليارضى الله عنه لوضع علم النحو شاهد على ما قلنا فتأمل ( قوله لاتعام مكارم الكرام ) وأما أصلها فقد وجد من قبله من الرسل عليهم الصلاة والسلام ( قوله جوامع السكلم ) من اضافة الصفة للموصوف والمراد بالسكلم الجمل المفيدة وهذا مقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم أوتيت جوامع السكلم واختصر لى الكلام اختصارا أى اختصر لى كلام العرب فى جوامع كل وهى ألفاظ قليلة تفيد معانى كثيرة كقوله عليه الصلاة والسلام الدين النصيحة والأعمال بالنيات ونحو ذلك ( قوله الظاهرة البيان ) هو مصدر بان بمعنى تبين وظهر ويطلق على المنطق الفصيح العرب عمافى الضمير والمراد هنا الأول أى الظاهرة المعانى واردة الثانى محوج الى تكلف وهذه الجملة احتراسا عما يتوهم

ببدائع الحكم الباهرة البرهان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المحمودين على الاتباع والتصديق \*  
المسعودين في مناهج الصدق على التحقيق .  
(وبعد) فيقول الفقير الى الله الغنى . عبيد الله بن فضل الله الخبيصى

ببدائع الحكم) أى بالحكم البديعة والحكم جمع حكمة بمعنى الحكم والبدائع جمع بديع وهو المنفرد من بين نظائره وقال شيخنا معناه الذى لم يسبق له مثال (قوله الباهرة البرهان) أى الغالبة الدليل فليس المراد بالبرهان خصوص البرهان المنطقي بل المراد مطلق الدليل والمعنى الموحى اليه بأحكام بديعة لم يسبق لها مثال باهر وغالب دليلها لمن طعن فيها وخصمه صلى الله عليه وسلم واسناد البهر للدليل مجاز عقلى لأن الباهر حقيقة النبى صلى الله عليه وسلم لكن بالدليل فالدليل آلة للبهر (قوله المحمودين) أى الذين حمدهم الله أى الذين مدحهم الله على الاتباع للنبى صلى الله عليه وسلم والتصديق له فيما يقوله وعطف التصديق على الاتباع عطف لازم على ملزوم (قوله المسعودين) أى الذين حصلت لهم السعادة (قوله في مناهج) متعلق بمحذوف أى لسالكهم في مناهج أى طرق الصدق وقوله على التحقيق متعلق بالمسعودين والتحقيق يحتمل أن يراد به ضد الشك وهو اليقين أى الذين حصلت لهم السعادة بلا شك ويحتمل أن المراد على تحقيقهم الأشياء أى ذكرها على الوجه الحق لأن الصدق من أوصافهم أو أن المراد أنهم اذا ذكروا أحكاما ذكروا لها دليلا وفى تقرير المسعودين الخ أى الذين حصلت لهم السعادة على التحقيق لسبب سلوك مناهج الصدق وشبه الصدق بمكان ذى طرق على طريق المسكنة واثبات المناهج تخييل (قوله وبعد) هى ظرف مبنى على الضم لحذف المضاف اليه ونية ثبوت معناه وهى النسبة الجزئية كنسبة البعدية هنا للبسملة والجدلة ومأمعها . لا يقال ان النسبة الجزئية لا تعقل الا بين شيئين كالمضاف والمضاف اليه فلم جعلت معنى للمضاف اليه دون المضاف أيضا والجواب أنها لما لم تتحقق جزئيتها الا بالمضاف اليه الجزئى جعلت معنى له وحده (قوله الفقير) يقال رجل فقير بمعنى محتاج وامرأة فقيرة أى محتاجة ولا يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث اذ لا يستويان فى فعل الا اذا كان بمعنى فاعل (١) لا ان كان بمعنى مفعول كما هنا (قوله الغنى) صفة لله (قوله عبيد الله) اسم المؤلف (قوله فضل الله) اسم والده (قوله الخبيصى)

من كون تلك الحكم مع اختصارها جامعة لمعان كثيرة أن فيها خفاء (قوله ببدايع الحكم الباهرة البرهان) البدائع جمع بديع بمعنى الشئ المبسوط الذى لم يسبق له مثال فالغنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يسبق بتلك الحكم والحكم جمع حكمة وهى العلم النافع والمراد بها هنا علم الشرائع والأحكام وللحكمة تفاسير أخر والباهرة الغالبة يقال بهر إذا غلبه والبرهان الدليل (قوله في مناهج الصدق) جمع منهج الطريق الواسع وهو اما من اضافة المشبه به للشبه أو فى المناهج استعارة مصرحة بتشبيه أسباب الصدق بالطرق أو مكنية فى الصدق بتشبيهه بجهة تقصد والمناهج تخييل (قوله فيقول) فيه التفات من التكلم الى الغيبة على مذهب السكاكى فهو عدول عن أقول لأجل جريان ما بعده من الأوصاف وان أمكن ذلك بالتعبير بصيغة التكلم وزيادة وأما الفقير الخ إلا أنه تطويل مستغنى عنه مع ما فيه من العدول عن الوصفية المقصودة الى الاخبار على أن الجملة تكون حالا وهى تفيد التقييد وهو غير منظور إليه هنا (قوله الخبيصى) الظاهر أنه نسبة لخبيصة

(١) كذا بالنسخ التى بأيدينا ولعل الصواب العكس قال ابن مالك :

ومن فعل كقتيل ان تبع موصوفه قالوا لا تتمتع

قدر الله له السعادة \* ورزقه الحسنى وزيادة \* لما رأيت المختصر المسمى بالتهذيب المنسوب الى أفضل المحققين وأكمل المتأخرين \* جامع البيان والمعاني \* سعد الملة والدين \* مسعود التفازانى \*

بتخفيف ياء النسبة لمناسبة النفي وان كانت ياء النسبة تشدد كما قال في الخلاصة : ياء كيا السكرسى زادوا للنسب . والخبيصى نسبة لخبيصة قرية من أعمال خراسان ( قوله قدر الله ) اعلم أن التقدير هو التحديد في الأزل وفيه أنه أمر وقع فلا بد منه فلا معنى لطلبه ، لا يقال يصح طلبه بالنظر لمعلقه وهو الموت على الاسلام فيما لا يزال لأنه اذا كانت تعلقت قدرة الله في الأزل بموته فيما لا يزال على الايمان فوته على الايمان لا بد منه فلا حاجة ولا معنى لطلبه ويمكن أن يجاب بأن لطلبه معنى وهو احتمال أن يكون من القضاء المعلق على طلبه وقال بعض المراد بالسعادة تعلق القدرة الشجيزى الحادث أى أتخفه ووهبه السعادة أى الموت على الايمان أى رزقه اياها وأبرزها له خارجا فيما لا يزال أو قدر الله أى يسر الله وهياً ( قوله السعادة ) أى الموت على الايمان والجملة معترضة بين القول ومقوله لانشاء الدعاء لنفسه ( قوله الحسنى ) أى الجنة ( قوله وزيادة ) أى رؤية الله فى الجنة التى هى أئذ الأشياء أو المراد بالحسنى الثواب المرتب على الأعمال وبالزيادة الثواب الحاصل بالمضاعفة ( قوله لما الخ ) مقول القول فهو إلى آخر الكتاب فى محل نصب مقول القول وليس قوله لما رأيت الخ وحده له محل إذ جزء المقول لا محل له على التحقيق ( قوله بالتهذيب ) هو فى الأصل معناه التخليص من الحشو والتطويل وفى تسمية الكتاب بذلك مبالغة فى تخليصه منهما فكأنه نفس التخليص على حد زيد عدل وفى قوله المسمى بالتهذيب اقتصار على جزء العلم وتصرف فى العلم بالحذف اذ اسمه تهذيب الكلام فى علمى المنطق والكلام والمسوغ للشارح فى التصرف شهرته بذلك كما قالوا السعد فى سعد الدين ( قوله المنسوب ) صفة للمختصر وقال ذلك إشارة الى أنه لم يقطع بكونه للسعد وذلك لأنه لم يذكر اسمه فى أوله تواضعا ( قوله جامع البيان ) أى الذى جمع البيان الخ والمراد بهما العلمان ولما ذققهما وحققهما فكأنه جمعهما والا فالجامع لهما الشيخ عبد القاهر الجرجاني وأن المراد بجامع محصل على طريق الاستعارة التبعية أى المحصل لهذين العلمين وهذا لقب لا مفهوم له اذ هو جامع ومحصل لغيرهما أيضا ويصح أن يراد بالبيان المنطق الفصيح العرب عما فى الضمير وأراد بالمعاني المدلولات لتلك الألفاظ وحيث أن يكون البيان شاملا للعلمين المذكورين ولغيرهما ( قوله وأكمل الخ ) عطف لازم على ملزوم ( قوله سعد الملة والدين ) هذا لقبه ( قوله مسعود ) هذا اسمه وقد اشتهر المصنف بلقبه دون اسمه ولهذا ساغ للشارح تقديمه عليه فاندفع ما يقال انه يمتنع تقديم اللقب على الاسم عند النحاة وحاصل الدفع أن محل المنع مالم يشتهر المسمى باللقب والا جاز تقديمه كما فى قوله تعالى أنما المسيح عيسى بن مريم وقوله سعد الملة أى سعد أهل الملة والدين وفى جعله سعدا مبالغة والمشهور أن لقبه سعد الدين ولكن

لخبيصة قرية بكرمان ( قوله الحسنى ) هى الجنة والزياة هى النظر الى وجهه الكريم أو المثوبة الحسنى والزياة ما يزيد عليها تفضلا منه ومنه لقوله تعالى ويزيدهم من فضله ( قوله البيان والمعاني ) أى العلمين المسميين بذلك أو المنطق الفصيح والمعاني ما يعنى من اللفظ ويقصد به فيه إشارة لمدحه بتحقيق المعاني وتنقيح الألفاظ وذلك عام فى كل علم فهو أمدهس ( قوله الملة

سقى الله ثراه \* وجعل الجنة مثواه كتابا مشتقاً على أكثر مسائل الرسالة الشمسية \* في تهديد القواعد المنطقية \* وكان المحصلون عن فهم مسائله الصعبة في الاضطراب والاضطرار \* لغاية إيجاز ألفاظه ونهاية الاختصار شرحته شرحاً .

يزاد فيه الملة تفخيماً لقدره والتفتازاني نسبة افتتازان مدينة من بلاد العجم ( قوله سقى ) أى رحم فيه استعارة تبعية حيث شبه الرحمة بالسقى واستعار السقى للرحمة واشتق من السقى سقى بمعنى رحم وقوله ثراه أى تراب قبره ويلزم من ذلك رحمة المصنف وقوله مثواه أى مكانه الذى يشوى أى يأوى اليه وفى نسخة مأواه ( قوله كتاباً ) مفعول ثانٍ لرأيت موطئاً للوصف بقوله مشتقاً ان كانت الرؤية علمية وحال موطئة ان كانت بصرية لأن من المعلوم أن المختصر كتاب فالقصد بذكره التوطئة لما بعده فهو حال لازمة ( قوله مشتقاً ) من اشتمال الدال على المدلول ان أريد بالمسائل النصب التامة ومن اشتمال السكك على أجزائه ان أريد بها القضايا والأول أحسن ( قوله الشمسية ) أى المنسوبة لمؤلفها شمس الدين السكاكبي وقوله في تهديد الخ أى الكائنة فى تهديد أى تقرير القواعد المنطقية أو فى تسهيلها فشبه ارتباطها بالتقرير أو التسهيل بارتباط الطرف بالمظروف واستعير فى لارتباط هذه الرسالة لتقرير القواعد المذكورة أو تسهيلها أو أن فى معنى اللام أى المؤلف لتقرير أو تسهيل القواعد ( قوله المنطقية ) نسبة للمنطق وهو قواعد فهو من نسبة العام للخاص لتحققه فيه أو هو على حد أخرى نسبة للأحرار فنسبنا الشديد الحجر للأحرار لعدم وجود ما ينسب اليه إلا نفسه فنسب اليه مبالغة ( قوله وكان المحصلون ) أى المريدون لتحصيله لأن المحصلين بالفعل لفهم مسائله لا يضطربون فى فهم مسائله ولا يضطرون اليها ( قوله عن فهم ) متعلق بالمحصلون بتضمينه معنى القاصرون أو متعلق بالاضطراب وعن بمعنى فى أو متعلق بالاضطرار وعن بمعنى اللام ( قوله فى الاضطراب ) خبر كان أى كائنين فى الاضطراب أى الاختلاف فى فهم معانيه والاضطرار أى شدة الحاجة لفهم معانيه والظرفية هنا من ظرفية الموصوف فى الصفة أى وكان المريدون لتحصيله مختلفين فى فهم معانيه ومحتاجين له أى متصفين بما ذكر ( قوله لغاية إيجاز ) علة لكون المحصلين فى الاضطراب الخ وإضافة ألفاظ للضمير بيانية بناء على التحقيق من أن مسمى الكتب ألفاظ مخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة ( قوله ونهاية الاختصار ) عطف تفسير لأن الغاية والنهاية بمعنى والايجاز والاختصار بمعنى وهو تقليل اللفظ سواء كثر المعنى أولاً كما عليه الجمهور خلافاً لمن قال ان الإيجاز تقليل اللفظ سواء كثر المعنى أولاً والاختصار تقليل اللفظ وتكثير المعنى فكل مختصر موجز ولا عكس وأل فى الاختصار عوض عن ضمير الغيبة والأصل ونهاية اختصارها أى ألفاظه فمما أن قوله ونهاية عطف على غاية والاختصار عطف على الإيجاز فهو من العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو ممنوع عند سيدييه وقد يجب أن بعضهم أجازوه إذا كان أحد العاملين جاراً متقدماً كما فى قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو وما هنا من هذا القبيل ( قوله شرحته ) جواب لما وقوله شرحاً منصوب على المصدرية

والدين ) هما بمعنى واحد وهى الأحكام الشرعية ( قوله سقى الله ثراه ) كناية عن تعميمه بالرحمة ( قوله المحصلون ) أى المريدون لتحصيله فعن معنى اللام أو المراد بهم الباحثون وبين

يبين معضلاته ويفسر مشكلاته ، خاليا عن التطويل والاكثار ، لتأديتهما إلى الاملال والاضجار ، موشحا بدعاء من أيده الله تعالى بالنفس القدسية ، والفضائل الانسية ، وشرف أرائك السلطنة

مبين لنوع عامله أى كشفته كشفا يبين الخ أومنصوب على نزع الخافض أى شرحته بشرح أى بالفاظ تبين الخ وعلى كل فاسناد البيان للشرح مجاز عقلى لأن المبين حقيقة هو المؤلف لكن بذلك الشرح (قوله يبين معضلاته ويفسر مشكلاته) عطف تفسير والمعضلات بكسر الصاد جمع معضلة أو معضل يقال أعضل الأمر إذا أشكل واشتد فالمراد بالمعضلات والمشكلات شئ واحد وهو المسائل الصعبة ويجهز أن يراد بالمعضلات المعاني الخفية وبالمشكلات التراكيب الصعبة الدلالة وحينئذ فالعطف مغاير ولا يخفى مناسبة التعبير بالبيان فى الأول وبالتفسير فى الثانى (قوله خاليا) صفة لشرح أحوال منه وكذا يقال فى موشحا (قوله والاكثار) عطف مرادف أو عام على خاص إن أريد به الزيادة كان معها فائدة أم لا والتطويل الزيادة لا لفائدة وعطف مغاير إن أريد بالاكثر الزيادة لفائدة (قوله الاملال) أى السامة (قوله والاضجار) أى الكراهية فعطفه من عطف المسبب على السبب (قوله موشحا) أى مزيننا (قوله بدعاء من) مصدر مضاف للمفعول : أى بدعائى لمن الخ فالداعى له الشارح حيث قال خلد اللهم ملكه الخ (قوله أيده) أى قواه (قوله بالنفس القدسية) أى المطهرة من الرذائل منسوبة إلى القدس بضمين أو بضم فسكون وهو الطهر (قوله والفضائل) جمع فضيلة وهى المزية القاصرة ويقابلها الفواضل جمع فاضلة وهى المزية المتعدية ولوعبر بها كان أولى والانسية بالكسر نسبة للانسان خلاف الجن : أى الفضائل المنسوبة للانسان كالعلم والكرم والشجاعة والصبر والحلم أو الأنسية بالضم نسبة للانسان ضد الوحشة أى الفضائل التى يستأنس بها وهو أولى (قوله وشرف أرائك) جمع أريكة وهى السرير وتسميته بذلك إما لكونه فى الأصل كان يتخذ من أراك أو لكونه مكان الإقامة من قولهم أرك بالمكان أروكا إذا أقام به (قوله السلطنة) أى أهلها أى السلاطين

اضطراب واضطرار جناس لاحق (قوله يبين معضلاته ويفسر مشكلاته) اسناد الفعل إلى ضمير الشرح مجاز عقلى من قبيل الاسناد للسبب والمعضلات جمع معضل أو معضلة يقال أعضل الأمر إذا اشتد فالمعضلات الأمور المشتدة والمشكلات الأمور الخفية التى لم يعلم حالها فهما متغايران أو هما بمعنى واحد (قوله خاليا) صفة لشرح أحوال منه وإن كان نكرة إلا أنه تخصص بالجملة بعده (قوله الاملال والاضجار) أى السامة (قوله موشحا) صفة شرحا أو حال وفيه ما تقدم من الاعتبارات فى قوله ويتوشح بذكره (قوله الانسية) بضم المعزة نسبة للانسان ضد الوحشة ففيه تنبيه على عدم كبره وجبرونه قيل (١) ومن البارد المغسول قراءته بكسر المعزة نسبة إلى الانسان مقابل الجن اه . وأقول ليس هو من البارد المغسول بل من التوجيه المقبول لأن اقتناء الفضائل واكتسابها مختص بالنوع الانسانى ففيه تنبيه على أصل الفضائل وأنه جمع منها ما يمكن تحصيله للنوع الانسانى مما يصح أن يتصف به فخرت الكمالات النبوية (قوله أرائك السلطنة) الأرائك جمع أريكة بمعنى السرير بسميت بذلك لكونها مكان الإقامة يقال أرك بالمكان أروكا أقام على رعى الأراك ثم استعمل فى مطلق

(١) قاله ابن سعيد اه الثرغوني .

بحضرته الشفاء ، وآتاه الملك والحكمة وعلمه مما يشاء ، ووقفه لتشييد قواعد الدين ، ورفع معالم المعاني (١) لأهل اليقين ، وخصه بالطف العميم والخلق العظيم ، بحيث يشار إليه ما هذا بشرا إن هذا الإله الكريم ، وهو المولى السلطان الأعظم ، الخاقان الأعظم الكرم ، ناصب رايات العدل والانصاف ،

(قوله بحضرته) متعلق بشرف : أى بذاته والحضرة فى الأصل قرب الرجل وفناؤه والشفاء المرتفعة والشمم فى الأصل ارتفاع الأنف أطلق عن قيده وأريد به مطلق ارتفاع (قوله وآتاه) أى أعطاه (قوله الملك) أى التصرف بالأمر والنهى والمراد بالحكمة العلم النافع وفى قوله وآتاه الخ اقتباس وهو أن يضمن الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه ولا يضر فيه التغير اليسير كما هنا فإن لفظ الآية وآتاه الله الملك والحكمة الخ وهنا لم يذكر لفظ الجلالة (قوله ووقفه) أى خلق فيه قدرة على التشييد ورغبه فيه (قوله لتشييد) أى لرفع وإظهار وإشهار والتشييد فى الأصل رفع البناء الناقص فاستعمل لما ذكر على طريق الاستعارة المصروفة أو استعمل فيما ذكر على جهة المجاز المرسل لعلاقة الإطلاق والتقييد وإضافة قواعد للدين بيانية (قوله ورفع معالم) جمع معلم وهو العلامة التى يهتدى بها وقوله المعالى جمع معللة وهى الرتبة العالية أى رفع العلامات الدالة على الرتب العالية وتلك العلامات كالعلم والكرم والتأليف والمراد برفع العلامات المذكورة إظهارها فشبّه الإظهار بالرفع واستعمل فيه اسمه على طريق الاستعارة (قوله لأهل اليقين) أى أهل العلم وهو متعلق بمحذوف صفة للمعالى أى المعالى الكائنة لأهل اليقين أى أنه رفع وأظهر العلامات الدالة على المراتب الكائنة للعلماء وهى علمهم بعد أن كان مخفيا لا يشتغل به أحد أو متعلق برفع أى أنه رفع لأهل العلم العلامات الدالة على رفعهم وهى العلم (قوله بالطف) الباء داخلية على المقصور والمراد به الاحسان (قوله العميم) أى الكثير العموم (قوله والخلق العظيم) هو مجمع كل فضيلة فيجمل على المؤمن ويغضب على الكافر فيعطى كل أحد حقه (قوله بحيث) أى فصار بحيث الخ أى فصار ملتبسا بحالة هى أن يشار إليه ما هذا الخ فالباء للإلابسة وحيث بمعنى حالة فإضافتها لما بعدها بيانية وفى الكلام حذف مضاف أى ملتبسا بحالة هى صحة أن يشار إليه بقولنا ما هذا الخ (قوله ما هذا الخ) فيه اقتباس (قوله المولى) أى السيد أو الناصر وقوله الأعظم أى مما سواه من السلاطين (قوله الخاقان) لقب كل ملك من ملوك الترك كما أن كسرى لقب الملك الفرس والنجاشى لقب الملك الحبشة (قوله الأعظم) أى من كل ملك وقوله الأكرم أى من كل ماسواه (قوله ناصب رايات) جمع راية وهى علم الجيش وهو الرمح الذى يجعل عليه نوب من حرير مثلا ويحمل أمام الجيش والمراد بها الآثار أى مظهر آثار العدل الذى هو إعطاء كل ذى حق حقه فتكون الرايات مستعارة للآثار والنصب ترشيح إما

الإقامة (قوله بحضرته الشفاء) حضرة الرجل موضع حضوره والشفاء ذات الشمم أى ارتفاع الأنف وفى الكلام مجاز مرسل علاقته الإطلاق عن التقييد أو استعارة مكنية بتشبيه الحضرة بامرأة شفاء والشفاء تخييل (قوله معالم المعانى) المعالم جمع معلم وهو الاثر يستدل به على الطريق فاستعارة المعالم لأمارات المعانى تصريحية أو مضافة إليها إضافة المشبهة به للشبه أو تخييل لاستعارة الطرق للمعانى (قوله رايات العدل) من إضافة المشبهة به للشبه

(١) قول الشارح (المعنى) بالنون كذاب بالنسخ التى بأيدىنا والنسخة التى كتب عليها الدسوق (المعنى) باللام اه الصرنوبى

قامع آثار الظلم والاعتساف ، محي مآثر السنة النبوية ، منفذ أحكام المسئلة المصطفوية ، هو الذى يعز الدين بالسيف والسنان ، وينصره بالحجة والبرهان ، تلاثت على صفحات الأيام آثار معدلته وسلطانة ، وتمهلت على وجنات الأنام أنوار مكرمه وإحسانه . السلطان

باق على حقيقته أو مستعار للاظهار فيكون شبه الاظهار بالنصب واستعار النصب للاظهار واشتق من النصب نائب بمعنى مظهر على طريق الاستعارة التبعية و آثار العدل انتظام الرعية وإقامة الشريعة والانصاف عطف مرادف والانصاف فى الأصل إعطاء النصفة يقال فلان نصف أخاه أى جعل الأمر بينهما نصفين ولكن المراد به هنا أن يعطى كل أحد حقه على الوجه الشرعى وهو عين العدل (قوله قاعم) أى مذل والمراد به المزيل فيه استعارة لانتفى عليك أو انه شبه آثار الظلم وهو الجور برجال جائرین على طريق المسكنية واثبات قاعم تخييل (قوله والاعتساف) عطف مرادف والاعتساف فى الأصل اسم للفشى على غير الطريق الحسى أطلق هنا على الظلم وهو المشى على غير الطريق الشرعى فهو مجاز علاقته الاطلاق والتقييد (قوله محي مآثر) أى مكارم السنة الطريقة والمراد بالمآثر الأحكام الشرعية فهى مستعار لها ثم شبهت تلك المآثر بمعنى الأحكام الشرعية من حيث خفاؤها قبل وجود هذا الممدوح بموتى على طريق المسكنية واثبات محي تخييل إما باق على حقيقته أو مستعار لمظهر (قوله منفذ أحكام المسئلة) الاضافة للبيان وقوله المصطفوية نسبة للمصطفى صلى الله عليه وسلم ومنفذ اما بالقاء وهو ظاهر وإما بالقاف أى مخلص لها وعليه فشبّه الأحكام من حيث عدم العمل بها قبل وجود هذا الممدوح برجال استحوذ عليهم ظالم واضطروا من ينقذهم منه تشبيها مضمرًا فى النفس على طريق الاستعارة بالسكنية واثبات الاقاذ تخييل أى انه مخلص لها من الضياع والترك باظهارها والعمل بمقتضاها (قوله هو) أى السلطان (قوله يعز) أى يقوى الدين وهو الأحكام الشرعية المراد بتقويتها إظهارها وتنفيذها والجرى على مقتضاها بحيث لا يتعطل حكم منها (قوله بالسيف) أى بالقتل به فى الجهاد والسنان أى الرماح أى فسكران يجاهد فى سبيل الله (قوله وينصره الخ) أى فسكران يقوى ذلك فجمع ذلك السلطان بين العلم والجهاد (قوله بالحجة) أى الدليل وعطف البرهان من عطف الخاص على العام (قوله تلاثت) أى أضاءت وأشرقت وهو مستعار لظهرت استعارة تصريحية تبعية وصفحات الأيام أى جوانب أيامه فأل فى الأيام عوض عن المضاف اليه فشبه أيامه بقصور لها صفحات أى جوانب على طريق المسكنية وصفحات تخييل (قوله آثار معدلته) أى عدله والمراد بآثاره انتظام حال الرعية وسلطانة أى قهره أى للسكفار ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعارة بالسكنية حيث شبه انتظام حال الرعية الذى هو أثر العدل والسلطنة بنور يضىء ويشرق على طريق المسكنية وإثبات التلاؤن تخييل (قوله وتمهلت) عطف مرادف على تلاثت (قوله على وجنات الأنام) جمع وجنة وهى ما ارتفع من الوجه وقوله أنوار مكرمه أى عدله فقوله وإحسانه عطف مغاير أو أن المراد بمكرمه كرمه فالعطف تفسيرى ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعارة حيث شبه المكارم والاحسان بأشياء ذات أنوار على طريق المسكنية واثبات الأنوار تخييل والتهليل ترشيح

(قوله تلاثت) أى أشرقت والصفحات جمع صفحة وهى من الوجه والسيف عرضه وإضافتها للأيام كالجبن الماء والمعدلة العدل والوجنات جمع وجنة بفتح الواو وقد تثلت ما ارتفع من لجة

المطاع المطيع للشرع الشريف ، غياث الحق والسلطنة والدنيا والدين عبد اللطيف ، خلد اللهم ملكه وسلطانه ، وأعل كلمته وشانه ، وانصر جيشه وأعوانه في دولة دائمة ، وسلطنة قائمة ، وقدر منيع ، وشأن رفيع ، وسميته بـ [التذهيب في شرح التهذيب] راجيا من الله تعالى أن يكتسى من ميامن قبوله بمنة الاقبال ، ويرتدى من ملاح نظره برداء العز والجلال ، إن الله ولي التوفيق

(قوله المطاع) أى الذى تطيعه الانعام فيعملون بمقتضى قوله وقوله المطيع للشرع ان أريد به الاحكام الشرعية فالمراد باطاعته له العمل بمقتضاه وان كان المراد بالشرع الشارع فالمراد باطاعته له الامثال لأوامره ونواهيه بالفعل والترك (قوله غياث) أى مغيث ومنقذ الحق من اخفائه والحق مطابقة الواقع للنسبة بخلاف الصدق فانه مطابقة النسبة للواقع فالمطابقة فى الاول معتبرة من جانب الواقع وفى الثانى من جانب النسبة وقوله غياث الحق يحتمل أن المراد الكلام الحق الشامل للقرآن والسنة وقضايا العالم الشرعية أو مغيث أهل الحق وعلى الاول فشبّه الكلام الحق بمظلوم وقع فى يد ظالم فأقذه منه على طريق المكينة وغياث تخييل وكذا يقال فيما بعده لكن يجعل المشبه أهل الحق (قوله خلد اللهم ملكه) هذا هو الدعاء الذى وشح به شرحه أى اللهم اجعل ملكه أى تصرفه فى الرعية بالأمر والنهى مخلدا أى دائما لا انقضاء له (قوله وسلطانه) أى قهره للأعداء (قوله وأعل) أى نفذ كلمته وشأنه أى قدره ومرتبته وأعوانه أى معينيه كانت طائفته أم لا (قوله جيشه) أى طوائفه فى دولة أى جماعة أو سلطنة متعلق بخلد أو حال من ضمير ملكه (قوله دائمة) أى مستمرة وقوله قائمة : أى دائمة (قوله منيع) أى مانع من دخول النقص فيه (قوله وشأن رفيع) أى قدر مرتفع عن وقوع النقص فيه فالفقرتان بمعنى (قوله وسميته) عطف على قوله شرحته (قوله بالتذهيب) هو اطلاق الفضة بالذهب وقوله فى شرح : أى لشرح : أى لكشف وإيضاح فى معنى اللام أو انها باقية على حالها وفى الكلام حينئذ استعارة تبعية وعلى كلا الاحتمالين فهو متعلق بمحذوف صفة للتذهيب وقوله التهذيب : أى التخلص من الحشو والتطويل والمراد المهذب والمخلص مما ذكر ، فى كلام الشارح إشارة إلى أن المتن كأنه فضاء خالصة وهذا الشرح طلاء له ويحتمل أن قوله فى شرح حال من فاعل سعى أى فى حال شرحى للتهذيب وهذا كله بالنظر لهذا التركيب فى حد ذاته قبل جعله علما على هذا الشرح أما بعد جعله علما له فتلك الكلمات لا معنى لها لانها حينئذ بمنزلة حروف زيد (قوله راجيا) حال من فاعل سعى (قوله أن يكتسى) أى هذا الشرح (قوله من ميامن) أى بركات جمع عن (١) أى بركة (قوله قبوله) أى قبول ذلك السلطان وقبول الشئ الرضا به (قوله بمنة الاقبال) أى بمنة هى الاقبال أى إقبال السلطان عليه والاقبال على الشئ التوجه إليه وهذا بعض عمارات قبوله له (قوله ويرتدى) أى هذا الشرح (قوله من ملاح) جمع ملهح بمعنى ملح وهو النظر بطرف خفى (قوله نظره) أى نظر السلطان اليه ومن فى قوله من ملاح للتعليل أو ابتدائية وفيها معنى التعريض وقوله برداء العز أى بالعز والجلال الشبهين بالرداء (قوله ان الله) أى إخراجوت من الله

خذ الانسان والتذهيب الطلاء بالذهب ففيه مدح لشرحه والميامن جمع عن بمعنى البركة والملاح جمع ملهح بمعنى الملح والرداء ما يرتدى به ورداء العز كالجبن الماء

(١) قوله جمع عن على غير قياس والقياس جمعه على أفعال كقفل وأقفال لإلأنه يلتبس بأيمان جمع عين اه الفرنوبى.



وبتحقيق الأمانة تحقيق . وها أنا أشرع في المقصود . بعون الملك المعبود . فأقول :  
قد جرت عادة أصحاب التصانيف بأن يذكروا قبل الشروع في المقصود بعضا من السلام  
ويسمونه مقدمة الشروع في العلم كتعريف العلم

دون غيره قبول السلطان له لأن الله ولي أي مولى أي معطى (قوله وبتحقيق) أي اثبات وتحصيل  
والجار والمجرور متعلق بتحقيق (١) والأمانة ما يتناهى الإنسان أي وتحقيق باثبات وتحصيل أمنيته أي  
ما تمنى من قبول السلطان له (قوله وها أنا) ادخال هاء التنبيه على ضمير أنرفع الخبر عنه بغير  
اسم الإشارة شاذ والغالب دخولها عليه إن كان خبره اسم إشارة نحوها أنادأ أوعلى اسم الإشارة  
نحو هذا (قوله في المقصود) أي من الكتاب كان مقصودا بالذات كباحث التصورات والتصديقات  
أو بالتبع كالمقدمة (قوله بعون) أي اعانة والباء للابسة أي حالة كوني ملتبسا باعانة (قوله  
فأقول) عطف على أشرع (قوله جرت عادة أصحاب التصانيف) أي جروا على عادتهم واستمروا  
عليها هذا هو الحقيقة وأما اسناد الجرى للعادة فهو مجاز مثل فاربحت تجارتهم الحقيقة فاربحوا  
في تجارتهم إذ حق الربح أن يسند لهم لآل التجارة فاسناده إليها مجاز عقلى (قوله بأن الخ) متعلق بجرت  
وقوله قبل الشروع في المقصود أي بالذات والمقدمة ليست منه بل مقصودة تبعا بخلاف قوله أولا  
وها أنا أشرع في المقصود فإن المراد منه ما يشمل المقصود تبعا وهو المقدمة فاندفع ما يقال إن  
أول الكلام يفيد أن المقدمة من المقصود وآخره يفيد أنها ليست منه وهذا تناف (قوله ويسمونه)  
أي ذلك البعض أي متعلق بدلوله فاندفع ما يقال مقدمة العلم ليست ألفاظا بل إدراكات ثلاثة  
كما يأتى (قوله مقدمة الشروع في العلم) أي مقدمة العلم المشروع فيه وأضاف المقدمة للشروع  
لأنه يتوقف عليها بالمرّة بالنسبة للتعريف وعلى جهة الكمال بالنسبة للباقي (قوله كتعريف) أي  
كذكر تعريف العلم المفيد ذلك التعريف لتصور العلم الذى هو الإدراك الأول فقوله كتعريف

(قوله وها أنا أشرع) فيه إدخال هاء التنبيه على ضمير رفع منفصل خبره ليس اسم إشارة وقد وقع  
في كلام ابنى مالك وهشام استعماله كذلك مع تصريحهما كغيرهما بشذوذه في نحو قول الشاعر :  
\* أباحكم ها أنت نجم مجالد \* ووجهه أن هاء التنبيه إنما تلحق اسم الإشارة فإذا لحقت غيره ولو سكن وقع  
الخبر عنه اسم إشارة كان كأنها لم تفرقه لأن المبتدأ الذى دخلت عليه عين الخبر فكأنها دخلت على  
اسم الإشارة وفي الرضى وما حكى عن الزمخشري من قولهم ها أنزبدا منطلق وها أنا أفعل كذا مما لم أعر  
له على شاهد اه وقال أبو حيان في الارتشاف قال الزجاج الأكثر والأحسن أن (٢) يستعمل ها مع  
المضمر ولو قلت ها زيد ذا جاز بلا خلاف (قوله أشرع) لا ينافى قوله سابقا شرحت لاحتمال أن يكون  
الديباجة متأخرة أو أن شرح مستعار لأشرح وقوله في المقصود لا ينافى قوله بعد أن يذكروا  
قبل الشروع في المقصود لأن القصد الأول من الشارح لشرح المتن والثاني لأرباب التصانيف  
أوالمراد بالمقصود الأول ما يتعلق به القصد مطلقا والثاني ما يتعلق به القصد الذاتى (قوله بعضا من  
الكلام ويسمونه) أي يسمون مشلوله فسقط ما يقال إن مقدمة الكتاب اسم للألفاظ ومقدمة  
العلم اسم للعانى الثلاثة المذكورة (قوله كتعريف العلم) أي برسمه لآلجده لاستدعائه معرفة جميع

(١) كذا بالنسخة التى بأيدينا والصواب أن يقول متعلق بتحقيق اه الشرونى .

(٢) لعل في الكلام حذف لا النافية بين أن ويستعمل حتى يصح شاهدا لما ادعاه اه الشرونى .

تمثيل لذكر البعض الذي جرت العادة بتقديمه على الشروع في المقصود لأنه مثال للبعض كما لا يخفى. وتعريف هذا الفن آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفسك على ما هو معلوم (قوله وبيان الحاجة إلخ) أى وتبين أى ذكر ما يفيد التصديق بأن هذا العلم محتاج إليه في كذا كعصمة الذهن عن الخطأ في الفكر فانه محتاج فيها الى المنطق فالتصديق بالعصمة المذكورة التي هي تابعة المنطق هو الادراك الثاني ان قلت لم أسقط لفظ بيان من التعريف وأضافه لما عساه قلت لعله لما قاله بعضهم من أن البيان شائع في ذكر ما يفيد التصديق وذلك ظاهر في الموضوع والحاجة دون التعريف لأن ذكر التعريف إنما يفيد التصور (قوله وموضوعه) أى وتبين أى ذكر ما يفيد التصديق بموضوعه وهذا التصديق هو الادراك الثالث وموضوع هذا الفن المعلومات التصورية والتصدقية فقوله وموضوعه عطف على الحاجة إليه أى وبيان موضوعه. ان قلت المراد بالبيان التصديق والشروع في العلم لا يتوقف على التصديق بموضوعه ولا على التصديق بالحاجة إليه وإنما يتوقف على التصديق بأن موضوعه كذا وبأنه محتاج إليه في كذا. قلت في كلام الشارح حذف مضاف أى وبيان حاجة الحاجة إليه في كذا وبيان موضوعية موضوعه أى بيان كونه محتاجا له في كذا وبيان كون موضوعه كذا فتحصل أن مقدمة العلم مجموع إدراكات ثلاثة تصوره بتعريفه والتصديق بأن موضوعه كذا والتصديق بأنه محتاج له في كذا. وأما مقدمة الكتاب فهي عبارة عن ألفاظ قدمت أمام المقصود لارتباط لها بها وانتفاع بها فيه سواء كانت تلك الألفاظ دالة على متعلق الإدراكات الثلاثة المعبر عنها بمقدمة العلم فقط أو على غيرها من المعاني فقط أو عليها وعلى غيرها من المعاني فمدلول مقدمة الكتاب أعم<sup>(١)</sup> من متعلق مقدمة العلم وظهر من هذا أن مقدمة الكتاب مبينة لمقدمة العلم إذ الأولى ألفاظ والثانية مجموع الإدراكات الثلاثة السابقة وأن النسبة بين مدلول مقدمة الكتاب وبين دال متعلق مقدمة العلم التباين وأن النسبة بين مقدمة الكتاب ودال متعلق مقدمة العلم العموم والخصوص من وجه فيجتمعان في ألفاظ دالة على المعاني الثلاثة قدمت أمام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب في ألفاظ دالة على غير المعاني الثلاثة قدمت أمام المقصود وينفرد دال متعلق مقدمة العلم في ألفاظ دالة على المعاني الثلاثة أخرت عن

مسائل العلم قبل الشروع فيه قال شارح سلم العلوم مقدمه الشروع لا يمكن أن تكون بحمد العلم لأن حقيقة العلم مسائله وهي أجزاء غير محمولة فلا يحد بها ولأن حده موقوف على معرفة جمع تلك المسائل فلو كان مقدمة لازم توقف الشروع في تلك المسائل على العلم بها وهو دور ولأنه يلزم أن يكون المسائل خارجة عن العلم لأن المقدمة خارجة عن ذلك العلم اه واستفيد أن المراد الشروع على كمال بصيرة فإن أصلي البصيرة لا يتوقف الا على التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وأما كمال البصيرة فقد يحتاج فيه لزيادة وذكر البيان في حيز الحاجة والموضوع للإشارة الى أن العلم المتعلق بهما تصديقي أى التصديق بغائية الغاية وموضوعية الموضوع فان قلت كما صرحوا بكون الموضوع من المقدمات فقد صرحوا بكونه جزءا من العلم وبكونه من مبادئ التصورية فما الفرق فالجواب أن التصديق بوجود نفس الموضوع جزء من العلم وتصوره من المبادئ والتصديق بموضوعيته من المقدمات وأما تصور

(١) قوله أعم : أى مطلقا وينافيه ما يأتي له في قوله ( وكذا النسبة بين مدلول مقدمة إلخ ) من أن

فن أجل ذلك صدر المصنف هذا المختصر بها فقال بعد الفراغ من الخطبة .  
﴿مقدمة﴾ أى هذه مقدمة ، وهى بكسر الدال

المقصود وكذلك النسبة بين مدلول مقدمة الكتاب وبين متعلق مقدمة العلم وإذ اعلمت هذا ظهر لك أن هذا البعض الذى جرت العادة بذكره قبل الشروع فى المقصود مقدمة كتاب لا مقدمة علم وأن قوله ويسمونه أى ويسمون متعلق مدلوله مقدمة الشروع فى العلم إذا كان مدلول ذلك البعض متعلق الادراكات الثلاثة فقط أو ويسمون متعلق بعض مدلوله حيث كان مدلول ذلك البعض متعلق الادراكات الثلاثة وغيره فظهر لك أن مقدمة العلم مجموع الادراكات الثلاثة لذلك البعض ولا متعلق الادراكات المذكورة تأمل (١) (قوله فن أجل ذلك) أى الجريان (قوله صدر بها) أى بالمقدمة المذكورة فى قوله ويسمونه مقدمة الشروع فى العلم . وقضيته أن المقدمة المصر بها هذا المتن مقدمة علم مع أنها مقدمة كتاب كما هو ظاهر مما سبق فلو قال صدر به أى بذلك البعض الذى جرت العادة بتقديمه كان أولى (قوله بعد الفراغ) من الخطبة . اعلم أن المصنف ألف كتابه هذا فى المنطق وفى الكلام فأخذت العلماء القطعة المحتوية على المنطق وشرحوها فهذا . أتى الذى كتب عليه شارحنا قطعة من الكتاب الذى ألفه المصنف لامتقن مستقن كما يتوهم أفاده بعض شيوخنا (قوله مقدمة) هى فى الأصل صفة ثم نقلت للاسمية فاما أن تجعل اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم انتقل منها على وجه الحقيقة أو المجاز الى أول كل شئ ويتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة العلم واما أن تنقل من الوصفية الى اسم أول كل شئ ويتعين المراد بالاضافة فعلى الأول النقل الى مقدمة الكتاب أو العلم بواسطة وعلى الثانى بلا واسطة وبهذا تعلم أن التاء فيها للنقل من الوصفية للاسمية بمعنى أن اللفظ لما صار اسما بغلبة الاستعمال بعد أن كان وصفا وصارت اسميته فرع وصفيته جعلت التاء علامة على هذه الفرعية ثم ان هذه المقدمة فى تقسيم العلم الى التصور والتصديق وتقسيمهما الى البديهى والنظرى وتعريف النظر وبيان الحاجة الى المنطق وتبيين موضوعه (قوله أى هذه مقدمة) أشار بهذا الى أن لفظ مقدمة معرب لاموقوف

مفهوم الموضوع أى ما يبحث فى العلم عن أعراضه الذاتية فقد بين فى علم المنطق فهذه أمور أربعة تتعلق بالموضوع (قوله مقدمة) اختلف هل تأوها للنقل من الوصفية الى الاسمية لأنها فى الأصل صفة ثم نقلت الى مقدمة الكتاب أو العلم فألحقت التاء بها لهذا النقل ومعنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن اللفظ إذا صار بنفسه اسما أغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسميته فرعا عن وصفيته فيشبه بالموث فان الموث فرع المذكر فتجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت تاء علامة للدلالة على كثرة العلم فى قولهم رجل علامة بناء على أن كثرة الشئ فرع عن تحقق أصله وقال بهذا جماعة منهم العصام فيما نقل عنه فى حاشية منوطة بشرحه على الوضعية قال إن مقدمة الكتاب ومقدمة الجيش كلاهما منقول من قدم بمعنى تقدم كما يفيد كلام صاحب المغرب فانه قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب وفى شرح التلخيص ما يفيد أن مقدمة الكتاب ومقدمة العلم منقولان من مقدمة الجيش أو مستعاران منها ويؤيده ما فى الفائق للزحمرى المقدمة الجامعة التى تقدم على

(١) قوله تأمل تأملناه فوجدناه خلاف المنصوص عليه من أنها مقدمة كتاب باعتبار الدال ومقدمة علم باعتبار المدلول اذ الأولى ألفاظ والثانية معانى اه الفرنوبى .

مأخوذة من قدم لازما بمعنى تقدم ، كما يقال مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه ، وقيل من قدم متعديا لأن معرفة الأمور المشتملة عليها المقدمة تجعل الشارع ذا بصيرة فكأنها تقدمه على أقرانه

ولا مبنى لعدم التركيب كما قيل وإنما كان معربا لوجود التركيب تقديرا وإلى أنه خبر لمبتدأ محذوف وهو غير متعين لجواز نصبه بفعل محذوف أى اقرأ مقدمة وجزه بعامل محذوف أى انظر فى مقدمة (قوله مأخوذة من قدم) عبر بمأخوذة دون مشتقة الذى هو أخص إذ الأخذ أعم من الاشتقاق ليوافق بحسب ظاهره مذهب البصريين أن الاشتقاق من المصدر وهو الراجح ولو عبر بمشتقة لوافق بحسب ظاهره مذهب الكوفيين دون مذهب البصريين وإن كان يمكن تمشيته على مذهبهم بأن يقال مشتق من مصدر قدم (قوله لازما) حال من قدم ولا يقال صاحب الحال لا يكون إلا اسما لأننا نقول قدم قصد لفظه والكلمة إذا قصد لفظها كانت اسما بنفسها وقوله قدم لازما احتراز به من قدم المتعدى وقوله بمعنى تقدم أى وحيفئذ فعنى مقدمة متقدمة أى أنها متقدمة بنفسها لا يجعل جاعل ولم يقيده تقدم بكونه لازما لأنه لا يكون إلا كذلك ولا يرد زيد تقدمه عمرو لأنه من باب الحذف والايصال أى تقدم عليه فحذف الجار واتصل الضمير بالفعل وحذف الجار المعدى للعامل لا يخرج عن كونه لازما (قوله كما يقال) هذا تنظير بكون مقامة هنا بكسر الدال بمعنى متقدمة أى كالقول الذى قالوه فى مقدمة الجيش وقوله للجماعة أى الموضوع للجماعة متعلق يقال وقوله منه الضمير للجيش (قوله وقيل من قدم) أى قيل إنها مأخوذة من قدم حال كونه متعديا وحيفئذ فعنى مقدمة مقدمة الشارع (قوله الأمور) أى الثلاثة وهى التعريف والحاجة والموضوع (قوله المشتملة عليها) أى من اشتمال الدال على المدلول وقوله بصيرة تطلق على التبصر وعلى عين فى القلب بها تدرك المعانى والمراد هنا الأول (قوله فكأنها الخ) أى والمقدم فى الحقيقة فهمها وهو تفريع على قوله تجعل وضمير كأنها لمعرفة الأمور المشتملة عليها المقدمة والمراد بالتقديم المسلط عليه الكائناتية التقديم الحسى أى فكأنها تقدمه تقديم حسيا وفى الحقيقة لا تقدمه تقديم حسيا وإنما تقدمه تقديم معنويا وليس المراد التقديم المعنوى لأنه محقق فلا يصح تسلط الكائناتية عليه

الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لأول كل شئ فقل مقدمة الكتاب اه واختار آخرون أن التاء ليست للنقل بل باقية على أصلها وهى التأنيث وقال به الفاضل عبد الحكيم فى حاشية المطول فقال لم يرد بقوله أى السعد مأخوذة من مقدمة الجيش أنها منقولة عنها أو مستعارة لأنه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف أو استعارته منه إذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما ولأنه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال أنها بذلك المعنى منقولة أو مستعارة بل أراد أن لفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بالقطع عن الإضافة فعناها المقدمة وإنما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لأن التحقيق أن استعمال المشتق منه لا يكفي فى أخذ المشتق مالم يرد الاستعمال به كما فى الصلاة والزكاة وإطلاق المقدمة على مقدمة الجيش أيضا باعتبار معناها الوضعى والتأنيث لتأنيث الموصوف أعنى الجماعة يدل عليه إيرادها فى الأساس فى الحقيقة حيث قال قدمه وأقدمه فقدم وأقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش اه وفى قول الشارح كما يقال مقدمة الجيش الخ وعدوله عن قول غيره مأخوذة إيماء الى اختيار هذا

وفيه تكلف . وقيل هي بفتح الدال اسم مفعول من المتعدي فان هذه المباحث جعات مقدمة على غيرها ، وفيه ايها خلاف المقصود لتأدية فتح الدال الى أن تقديم هذه المباحث بجعل جاعل لا بالاستحقاق الذاتي وهو خلاف المقصود . وبالجملة

( قوله وفيه تكلف ) أى فى هذا القيل تكلف ولعل وجهه ما أشار إليه بقوله لأن معرفة الخ المفيد أن المقدم للشارع فى الحقيقة إنما هو معرفة ما اشتملت عليه المقدمة من الأمور لا نفس المقدمة كما يفيد أخذها من قدم المتعدي وفيه أن هذا التقدم كأتى أى تقديرى لاحتقيق ( قوله وقيل هي بفتح الدال ) هذا مقابل لما سبق من أنها بكسر الدال الجارى فيه التولان السابقان ( قوله من المتعدي ) أى مأخوذة من الفعل المتعدي لا اللازم وقوله فان الخ توجيه لكونها بفتح الدال اسم مفعول ( قوله المباحث ) جمع مبحث بمعنى محل البحث والبحث لغة التفتيش واصطلاحاً اثبات المحمول للوضوع والمراد بمحل البحث القضية أى فان هذه القضايا التى هي مدلول لفظ مقدمة المترجم بها لأنها اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة ( قوله جعلت مقدمة ) أى جعلها الغير لا المؤلف مقدمة على غيرها من المباحث كالمباحث الآتية فى الفصول ( قوله وفيه ) أى فى هذا القيل وهو كونها بفتح الدال ايها خلاف المقصود أى إيقاع خلاف المقصود فى الوهم أى الدهن أى أنه يوهم عدم استحقاقها التقدم بذاتها مع أن المقصود أنها مستحقة للتقدم بذاتها وإنما عبر بإيهام لأنه محتمل أن يكون تقديم الغير لها لكونها مستحقة للتقدم بذاتها ( قوله الى أن ) أى الى ايها أن الخ لأجل أن يوافق أول الكلام ( قوله لتأدية فتح الدال ) أى لتأديته ففیه اظهار فى موضع الاضمار ( قوله بجعل جاعل ) أى بدون أن تكون مستحقة له بالذات وقوله لا بالاستحقاق الذاتى أى لا باستحقاقها التقديم بذاتها وقوله وهو أى كون التقديم بجعل جاعل ( قوله وبالجملة ) أى وأقول قولاً ملتبساً بالاجمال بقطع النظر عن كون المقدمة بالكسر أو بالفتح وقوله المراد بالمقدمة ههنا أى بمدلول المقدمة وهو الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة لأن المقدمة هنا وقعت ترجمة فتكون اسماً للألفاظ المذكورة وحينئذ فتكون المقدمة هنا مقدمة كتاب وما يتوقف عليه الشروع مقدمة علم وحينئذ فيكون ما يتوقف عليه الشروع مراداً من مدلول المقدمة وقيد بقوله ههنا أى فى هذا الموضع للاحتراز عن المقدمة فى باب القياس فانها تطلق على قضية جعلت

( قوله وفيه تكلف ) لأن اسناد التقديم اليها مجاز ولا يعدل عن الحقيقة الى المجاز الادع وهو منتف ههنا وأيضاً الصفة المتعدية إنما تضاف لمفعولها لا إلى ماله نوع تعلق فيقال مثلاً مقدمة الشارع أو الطالب لامقدمة العلم والكتاب ( قوله وقيل هي بفتح الدال ) فى الحواشى القتحية جواز أى الدوائى الفتح ولم يلتفت الى ما قال صاحب الفائق ان فتح الدال خلف أى باطل لكونه معارضا برجعان الفتح على الكسر لفظاً ومعنى فان اطلاق المقدمة بالكسر على معانيها المشهورة من مقدمة الجيش ومقدمة العلم ومقدمة الكتاب يحتاج الى تكلف إما فى اللفظ بأن تحصل مشتقة من التقديم بمعنى التقدم وإما فى المعنى يعتبر تقديم الأحوال المذكورة لنفسها لما فيها من استحقاق التقدم أو يعتبر تقديم مقدمة الجيش لبقية الجيش وتقديم مقدمتى العلم والكتاب لمن يعرفهما على من لم يعرفهما ولا يحتاج فى اطلاق المقدمة بالفتح الى شيء من التكهفين اه .

المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف الشروع في مسائل العلم عليه ، وهى مشتملة على بيان الحاجة

جزء قياس وتطلق على ما يتوقف عليه صحة الدليل فتتناول مقدمات الأدلة وشرائطها كإيجاب الصغرى وكلية الكبرى ( قوله ما يتوقف الشروع في مسائل العلم عليه ) الضمير راجع لما ذكر باعتبار لفظها أى أمور ثلاثة يتوقف الخ وهو تصويره برسمه والتصديق بغايته والتصديق بموضوعية موضوعه ( قوله في مسائل العلم ) المراد بالعلم القواعد السككية والمسائل إما النسب التامة فتكون الاضافة من اضافة المدلول للدال وإما القضايا السككية المفصلة فتكون الاضافة من اضافة الأجزاء لكها وإما القضايا الجزئية فتكون الاضافة من اضافة الجزئيات لساكنياتها ( قوله وهى ) أى المقدمة مشتملة أى والمقدمة هنا أى مدلولها وهو الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والواو هنا للتعليل أى وانما قلنا المراد بالمقدمة هنا ما ذكر لأن المقدمة هنا مشتملة الخ ( قوله على بيان الحاجة ) أى على متعلق بيان ما يفيد التصديق بالحاجة الى المنطق وقوله وتعريفه عطف على

( قوله ههنا ) أى فى أوائل كتب المنطق وهذا مشعر بأن لها معنى آخر فى غير هذا الموضع عند المناطقة فانها فى مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس أو حجة وقد تطلق ويراد بها ما يتوقف عليه صحة الدليل فتتناول مقدمات الأدلة وشرائطها كإيجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى فى الشكل الاول مثلا أفاده السيد وقوله ما جعلت جزء قياس الخ هذه عبارة الشيخ فى الاشارات فانه قال فيه إذا أوردت القضايا فى مثل هذا الشئ الذى يسمى قياسا أو استقراء أو تمثيلا سميت حينئذ مقدمات والمقدمة قضية جعلت جزء قياس أو حجة اه . واختلف الناظرين فى كلامه فقال بعضهم لعل الشيخ أراد بالقياس ما يتناول الأقسام الثلاثة فأردفه بقوله أو حجة ترديدا فى العبارة وتخيرا فى اللفظ دفعا لما يتوهم من اختصاص القياس ههنا لما يقابل القسمين الآخرين وأراد بالقياس ههنا ما يقابل القسمين الآخرين إشارة إلى شدة الاهتمام به لأنه العمدة فى باب الاستدلال فكان ماعدها بالنسبة إليه ملحق بالعدم ثم أضرب عنه الى قوله أو حجة إفادة لما هو الاصطلاح ولأن المقصود إذا أدى بهذا النوع من العبارة كان أوقع فى النفس وعلى هذا تكون كلمة أو بمعنى بل وما قيل فى توجيه هذا العطف المستصعب من أن كل واحد اصطلاح والمعنى جعلت جزء قياس على اصطلاح أو حجة على اصطلاح فيمكن المناقشة فيه بأنه خلاف الواقع اه والذى اختاره عبد الحكيم أن الترديد للإشارة الى تعدد الاصطلاح فقيل انها مختصة بالقياس وقيل انها غير مختصة به وتقال لما جعلت جزء حجة التمثيل والاستقراء أيضا وأورد على تفسير المقدمة الثانى وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل الخ بأنه غير مانع لشموله الموضوعات والمحمولات . وأجيب بأن المعنى ما يتوقف عليه صحة الدليل بلا واسطة فلم يدخل فى صحة الدليل متوقفة عليها بلا واسطة تركب مقدماته منها وفيه أن هذا القيد يخرج المقدمات البعيدة للدليل فيصير التعريف غير جامع . والجواب أن المقدمات البعيدة للدليل مقدمات لدليل مقدمة الدليل فبالنظر لذلك يتوقف عليها مقدمة الدليل الثانى بلا واسطة فلم يخرج ( قوله ما يتوقف الشروع فى مسائل العلم عليه ) أى على العلم به فلا يرد أن يقال ان ما يتوقف عليه الشروع لا ينحصر فيما ذكر فنه نفس قدرة الشخص وقواه وملازمة الخبر بقصد تحصيل الشكل الى غير ذلك ( قوله بيان الحاجة ) هو أن يبين أن الناس فى أى شئ يحتاجون الى المنطق فذلك الشئ هو غايته فيحصل بذلك معرفة

إلى المنطق وتعريفه وموضوعه وستعرف وجه توقف الشروع على كل واحد من هذه الأمور في موضعه . ولما كان بيان الحاجة المنساق إلى تعريف المنطق

الحاجة أى وعلى متعلق بيان تعريف المنطق المفيد لتصوره وقوله وموضوعه عطف على الحاجة أيضا أى وعلى متعلق بيان ما يفيد التصديق بموضوعية موضوع المنطق وبهذا ظهر لك أن الاشتغال من اشتغال الشكل على أجزائه وأن البيان مستعمل فيما شاع فيه من ذكر ما يفيد التصديق بالنسبة للحاجة والموضوع وفي غيره من ذكر ما يفيد التصور بالنسبة للتعريف ( قوله وستعرف الخ ) أى وهذه الأمور الثلاثة التي اشتملت عليها المقدمة يتوقف عليها الشروع في مسائل العلم وستعرف الخ . وحينئذ يكون المراد بالمقدمة هنا ما ذكره ( قوله ولما كان الخ ) جواب عما يقال المقدمة معقودة لبيان الحاجة والتعريف والموضوع فلائى شيء ذكر فيها تقسيم العلم وقدمه . وحاصل الجواب أن بيان الحاجة الذى هو من جملة ما يتوقف عليه الشروع يتوقف على التقسيم فيكون الشروع متوقفا عليه أيضا لأن المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء فلذا ذكره وإنما قدمه على تلك الأمور لأن بيان الحاجة متوقف عليه وبيان الحاجة يؤدى إلى التعريف وبيان التعريف مقدم على الموضوع فلزم من ذلك تقديمه على جميعها فلذا قدمه عليها . فان قلت بيان الحاجة لا يتوقف على تقسيم العلم إلى التصور والتصديق بل يكفي أن يقال العلم إما ضرورى أو نظرى والنظرى قد يقع فيه خطأ فاحتيج إلى قانون يعصم الفكر عن الخطأ فيه وهو المنطق والجواب أن المراد ببيان الحاجة بيانها على وجه يشعر بالاحتياج إلى قسمى المنطق وهما الموصل إلى التصور والموصل إلى التصديق فاحتيج حينئذ إلى تقسيم العلم إلى تصور وإلى تصديق إذ لو لم يقسم العلم أولا لهما ولم يبين أن فى كل منهما ضروريا ونظريا يمكن اكتسابه من الضرورى لجاز أن تكون التصورات كلها ضرورية فلا حاجة إذا إلى مباحث الموصل للتصور وأن تكون التصديقات كلها ضرورية فلا حاجة إذا إلى مباحث الموصل للتصديق فلم يثبت الاحتياج إلى جزأى المنطق وقد علمت أن المراد ببيان الحاجة ما ذكره وبالتقسيم المذكور تجد المقصود المذكور ، ولما كان التقسيم إلى التصور والتصديق أوليا والتقسيم إلى الضرورى والنظرى ثانويا قدم ذلك على هذا ( قوله المنساق ) صفة لبيان أى المؤدى إلى تعريف علم المنطق بالرسم لأن بيان الحاجة يستلزم تعريفه بالرسم لا بالحد لأن فائدته عصمته الفكر عن الخطأ وهذا يستلزم تعريفه وهو آلة قانونية

العلم بغايته وهى تصوره برسمه لأنه يحصل منه أنه علم يفيد هذه الغاية ، وهو لازم مساو له والتعريف باللائزم رسم فلم أن بيان الحاجة ينساق إلى خصوص التعريف بالرسم لا بالحد ( قوله وتعريفه ) عطفه على بيان الحاجة وعطفه على الحاجة محجج للتكافؤ ( قوله ينساق ) أى يستلزم وإنما عبر بالانسحاق إشارة إلى ظهور اللزوم بخلاف ما لو عبر بيسوق فرمما يتوهم المعاناة فى اختيار الانسحاق إشارة إلى أن استلزامه آياه غير مدخل لتحرير المصنف أفاده عبد الحكيم ويعنى بذلك التحرير قول صاحب الشمسية العلم إما تصور وإما تصور معه حكم إلى قوله فست الحاجة إلى قانون يعصم عنه وهو المنطق وقد اختصرها المصنف هنا فآخر ما ينساق إليه بيان الحاجة أنه مست الحاجة إلى قانون يفيد عصمة الذهن عن الخطأ فى الفكر وهو لازم محمول مساو للمنطق ولذا قال المصنف وهو

موقوفا على تقسيم العلم الى قسميه شرع في التقسيم فقال ( العلم ) وهو الادراك مطلقا

تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر كما سبق ( قوله موقوفا ) أى متوقفا ( قوله شرع في التقسيم ) اظهار في محل الاضمار ( قوله العلم ) أى الحادث لانه المنقسم للاقسام المذكورة ( قوله وهو الادراك مطلقا ) أى من غير تقييمه بكونه ادراك مفرد أو ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها فالمراد مطلق الادراك وانما قيده بالاطلاق ليصح تقسيمه لما يأتى إذ لو كان المراد به خصوص ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة كما قاله بعض الأصوليين أو ادراك المفرد كان التقسيم باطلا لانه تقسيم الشيء لنفسه واغيره . واعلم أن العلم يطلق على القواعد والضوابط وعلى الملكية الحاصلة من مزادة القواعد ويطلق على الادراك وهو حقيقة في الثالث لأن العلم مصدر واطلاقه على الأولين مجاز ولا يصح إرادة واحد منهما هنا لأن العلم المنقسم للاقسام الآتية انما هو العلم بمعنى الادراك ثم ان العلم بمعنى الادراك قيل انه من مقولة الكيف وهو عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضى القسمة واللاقسمة في محله كالسواد والبياض وعلى هذا فيكون الادراك عبارة عن صورة

المنطق فثبت أن بيان الحاجة متضمن لتعريف المنطق برسمه وأما التعريف فلا يستلزم بيان الحاجة لجواز أن يكون الرسم بشئ آخر دون غايته لا يقال إن بيان الحاجة من قبيل التصديق والرسم تصور فكيف يتوصل للتصور بالتصديق مع أن الواقع العكس والجواب أن بيان الحاجة ينتهى الى الرسم ويستلزمه ولا يلزم من ذلك أن يكون موصلا له فهذا استلزام لاستنتاج ( قوله على تقسيم العلم ) لا يقال ان بيان الحاجة لا يتوقف على جميع هذه المقدمات بل يكفي أن يقال العلم ينقسم الى ضرورى ونظرى الخ ما ذكره لأننا نقول المقصود ببيان الاحتياج الى المنطق بقسميه فالعلم ينقسم العلم أولا الى التصور والتصديق ولم يبين أن في كل منهما ضروريا ونظريا يمكن اكتسابه من الضرورى لجزأ أن يكون التصورات بأثرها مثلا ضرورية فلا حاجة اذا إلى الموصل الى التصور فلا يثبت الاحتياج الى جزأى المنطق معا . فان قلت يمكن أن يقسم العلم أولا إلى الضرورى والنظرى ثم يقسمه إلى التصور والتصديق . والجواب أن هذا الأسلوب مع كونه موجبا لبتتر نظم المقدمات قلب للعقول لأن التقسيم باعتبار كيفية الحصول بعد التقسيم باعتبار الحصول نفسه فان تقسيم العلم الى الضرورى والنظرى تقسيم له باعتبار الكيفية التى هى معنى عارض لكل منهما والتقسيم باعتبار الحصول سابق في نظر العقل على التقسيم باعتبار الكيفية والصفة ( قوله شرع في التقسيم ) أى تقسيم العلم أولا إلى التصور والتصديق ثم تقسيم كل واحد منهما الى الضرورى والنظرى قال العماد فى حواشى الشمسية تقسيم العلم الى التصور والتصديق من قبيل تقسيم الجنس إلى الأنواع التى يكون الامتياز الحاصل منه امتياز ذاتيا بخلاف القسمة إلى الضرورى والنظرى فان التميز الحاصل منه تميز عرضى وتقسيم الشيء بحسب الذات مقدم على التقسيم بحسب الوصف والذى يدل على ما ذكرنا من أن تقسيم الأول بحسب الذات ، والثانى بحسب الوصف عديم انقلاب التصور تصديقا وبالعكس وانقلاب النظرى ضروريا وبالعكس ( قوله العلم وهو الادراك مطلقا ) أى سواء كان شئ وجهه الاذعان أولا بناء على أن المنقسم إلى التصور



( ان كان اذعاناً للنسبة ) الحكيمية ( فتصديق ) ومعنى اذعان النسبة ادراكها

الشيء الحاصلة في الذهن وقيل إنه من مقولة الفعل وهو تأثير الشيء في غيره مادام مؤثراً كمتسخين النار للماء مادام مسخناً وعلى هذا فيفسر الادراك بتحصيل صورة الشيء في الذهن وقيل من مقولة الانفعال وهو تأثير الشيء من غيره مادام متأثراً كمتسخين الماء من النار مادام الماء مسخناً وعلى هذا فيفسر الادراك بقبول النفس لحصول صورة الشيء فيها وقيل من مقولة الاضافة وهي نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى كالأبوة والبنوة فان كلا منهما نسبة يتوقف تعقلها على تعقل الأخرى هذا هو المراد بالاضافة المقابلة للفعل والانفعال والمراد بها هنا في جانب العلم النسبة أي أنه نسبة بين أمرين يتوقف تعقلها على تعقل كل منهما وعلى هذا فيفسر الادراك بأنه حصول صورة شيء في الذهن والذي عليه المحققون أنه من قبيل السكيف وعليه فالعلم عين المعلوم ذاتاً وانما يختلفان اعتباراً فصورة الشيء باعتبار كونها مرسمة في الذهن علم وباعتبار ارتسامها بالشيء في الخارج معلوم فلا يقال إنه من أفراد العلم النظري وهو يتوقف تعقله على تعقل الغير كالدليل فلا يصدق عليه تعريف السكيف السابق من أنه عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير لأننا نقول المنفي لزوم التوقف أي لا يلزم توقف تعقله على تعقل غيره بل تارة يتوقف تعقله على تعقل الغير وتارة لا يتوقف كما ذكر ذلك السيد البليدي في شرح المقولات ( قوله ان كان اذعاناً للنسبة ) أي ادراكاً على وجه

والتصديق هو العلم بالحادث الحصولي لامطلق العلم الشامل للحضوري والقديم لأن الانقسام الى البديهي والكسبي انما يجري في العلم الحصولي والعلم الحادث دون العلم الحضوري والعلم القديم وهو علمه تعالى فان العلم الحضوري بديهي وعلمه تعالى لا يوصف ببدهية ولا كسب وهذا ما اختاره جماعة من الفضلاء المحققين كالصنف والسيد والقطب الرازي في رسالته المؤلفة في تحقيق التصور والتصديق والعلامة الشيرازي في درة التاج وشرح حكمة الاشراق واختار الجلال الدواني في حاشية المتن التعميم فقال هو مطلق الصورة الحاضرة عند المدرك سواء كانت عين ماهيته وهو في التصور بالكنه أو غيرها وهو في غيره وسواء كانت تلك الصورة غير الصورة الخارجية وهو في العلم الحصولي أو عينها وهو العلم الحضوري وسواء كانت في ذات المدرك كما في علم النفس بالسكيات أو في آلتها كما في علمها بالمحسوسات وسواء كانت عين المدرك كما في علم الباري تعالى شأنه بذاته أو غيره كما في علمه بسلسلة الممكنات وقد يخص ههنا بالعلم الحصولي أو الحادث معللاً بأن الانقسام الى البديهي والكسبية انما يجري فيهما ولا حاجة اليه فان الانقسام يجري في المطلق وان لم يجر في كل نوع منه على أنه تخصيص اللفظ من غير ضرورة داعية اليه مع أن التعميم أنسب بقواعد الفن اه وأشار بقوله فان الانقسام الخ لدفع ماعساه يقال ان التعميم لهذه الافراد ينافية للتقسيم . وحاصل الجواب أنه يجوز أن يكون المقسم مطلقاً العلم وجران الأقسام فيه لا يستلزم جريانها في كل نوع منه اذ لا يلزم من انقسام المطلق انقسام أنواعه كلها والالزم في كل تقسيم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره والحق مذهب اليه الجماعة من التخصيص وقول الجلال ان التعميم أنسب بقواعد الفن يقال عليه ان التعميم يرتكب بقدر الحاجة هذا والفرق بين العلم الحصولي والحضوري أن يقال العلم بالأشياء يكون على وجهين أحدهما بحصول صورها في نفس العالم أو في آلتها ويسمى حصولها والآخر بحضورها أنفسها عند

الجزم أو الظن أى ان كان ادراكا لوقوعها أولا ووقوعها واللام فى قوله للنسبة زائدة للتقوية أى ان كان اذعان نسبة أى ادراكا لها من حيث إنها واقعة أو ليست بواقعة سواء كان ذلك الادراك راجحا وهو الظن أو جازما غير مطابق للواقع وهو الجهل أو مطابقا للواقع ولا يقبل التغير وهو اليقين أو يقبل التغير بنشكك مشكك وهو التقليد فكل من الظن والجهل المركب واليقين والتقليد تصديق عند المناطقة لأنه إدراك وقوع النسبة أولا ووقوعها على وجه الجزم أو الظن وهو شامل لما ذكر وأما ادراك وقوعها أو لا وقوعها على وجه الوهم أو الشك فلا يسمى تصديقا لأنه لا جزم ولا ظن عند الشاك والمتوهم ، وأما المتكلمون فلا يجعلون الظن والجهل والتقليد والشك والوهم من العلم بل هى مقابلة له لأن العلم عندهم الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل والعلم عندهم غير المعالوم فالتصديق (١) عندهم مقابل للتصديق عند المناطقة لأن التصديق عند المناطقة

العالم ويسمى حضوريا كعلمنا بذواتنا وبالصفات القائمة بها إذ ليس فيه ارتسام بل هناك حضور المعالوم بحقيقته لا بمثاله عند العالم وهذا أقوى من الحصولى ضرورة أن انكشاف شئ عن آخر لأجل حضوره عنده أقوى من انكشافه عنده لأجل حضور مثاله وصورته ، وبما ينبغى أن يقبض عليه ههنا أنهم اختلفوا فى أن العلم من مقولة الكيف أو الانفعال أو الاضافة وربما وقع التصريح فى كلام من لا تحقيق عنده بأنه من مقولة الفعل وهو وهم قال أبو الفتح ومنشأ هذا الاختلاف أنه ليس حاصل قبل حصول الصورة فى الذهن بداهة واتفاقا وحاصل عنده بداهة واتفاقا . والحاصل معه أمور ثلاثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لها من المبدأ الفياض واطافة مخصوصة بين العالم والمعالوم فذهب بعضهم إلى أن العلم هو الأول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم إلى أنه الثانى فيكون من مقولة الانفعال وبعضهم إلى أنه الثالث فيكون من مقولة الاضافة وأما أنه نفس حصول الصورة فى الذهن فلم يقل به أحد منهم كما لا يخفى على من تتبع كلامهم والأصح من هذه المذاهب الأول اه ثم على جعل العلم من مقولة الكيف يرد اشكال مشهور مبنى على أن الحاصل فى الذهن هو الأشياء أنفسها على ما عليه المحققون من الحكماء لأشباحها ومثلها على ما للبعض منهم هو أن حقيقة واحدة تكون من مقولة الجوهر باعتبار ومن مقولة العرض باعتبار آخر كزيد المتصور فانه باعتبار وجوده الخارجى من مقولة الجوهر وباعتبار وجوده الذهنى من مقولة الكيف وهو قسم من أقسام العرض السعة . واختلفوا فى الجواب فقال مير صدر الشيرازى ان الأشياء بعد حصولها فى الذهن تنقلب الى مقولة الكيف وان لم يكن المعالوم كيفا بناء على أن الذهن

(١) قوله فالتصديق عندهم الخ نقل العلامة الأثير فى حاشيته على الجوهرية عند قول الشارح فى تعريف الايمان بأنه نفس المعرفة أو حديث النفس التابع للمعرفة ما يحقق هذا المقام قال نقل السعد عن بعض المحققين أنه « أى حديث النفس » قدر زائد على التصديق المنطقي لأن التصديق المنطقي من أقسام العلوم فهو نفس المعرفة فعلى هذا المعاند عنده تصديق منطقي لاشعري لكنه أطال فى رده فى شرح المقاصد قائلا كلام ابن سينا وغيره يدل على أن التصديق المنطقي المقابل للتصور مساو للمراد من التصديق الشرعى فانه الحكم بمعنى الاذعان للنسبة نعم تقبه الحياى بأن الشرعى أحص لصدق المنطق بالظن ، وكذا يفرق المنطق فى تصديق المعاند والتقليد الصحيح والغاسد اه ببعض تصرف اه الشرعوى

من قبيل العلم والمعرفة وعند المتكلمين كلام نفساني يرجع لقول نفس المصدق آمنت وصدقت ،  
 فلهذا يعرفونه بأنه حديث النفس التابع للمعرفة (قوله للنسبة الحكمية) كشبوت الخبر للبتدأ أى  
 ادراكا لكون النسبة واقعة أولا والحكمية نسبة للحكم لكونها (متعلقة) فهي مورد الايجاب  
 والسلب المعبر عنهما بالايقاع وهو ادراك الوقوع والانتزاع وهو ادراك عدم الوقوع وبعبارة أخرى  
 قوله للنسبة الحكمية أى المنسوبة للحكم لتعلقه بها لأن الحكم ادراك أن النسبة واقعة أو ليست  
 بواقعة ولا تتصف النسبة حقيقة بكونها حكمية الا بعد تعلق الحكم بها لاقبله فلوقال المصنف  
 للنسبة الخبرية بدل الحكمية كان أولى والنسبة الحكمية هي ثبوت المحمول للموضوع في كل من  
 القضية الموجبة والسالبة عند المحققين وقيل إنها ثبوت المحمول للموضوع في الموجبة وانتفاء المحمول عن

مكيفة كالملمحة فكما أن كل واقع فيها يصير ملمحا فكذا كل واقع في الذهن يصير كيفا وفيه أن  
 كون الذهن كالملمحة دعوى لادليل عليها بل هذا شبهه بالخطابة وقال عصره الجلال الدواني  
 بعدم الانقلاب وعليه يكون العلم بكل مقولة عين تلك المقولة وأن كون العلم مطلقا كتما على سبيل  
 التشبيه أى تشبيه الصورة الذهنية في أنها لا تقبل القسمة والاقسمة باعتبار وجودها الذهني  
 بالكيف باعتبار وجوده الخارجى وأن العلم من الأمور الاعتبارية ويرد عليه أنه لو كان مرادهم  
 بكونه من مقولة الكيف كونه مشابها للكيف لم يكن وجه لاستدلالم على أنه من مقولة الكيف  
 لامن مقولة الانفعال والاضافة إذ يجوز أن يكون اضافة وانفعالا شيها بالكيف ولم يكن نزاع  
 المخالفين في ذلك حقيقيا بل لفظيا . وقال بعض آخر انه لامانع من كون الشئ جوهر في الخارج  
 وعرضا في الذهن ونوقش بأن العرض ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع وههنا ليس  
 كذلك فالحق ماأفاده العلامة ميرزاهد من أن للعلم معنيين الأول المعنى المصدرى والثانى المعنى  
 الذهني الذى به الانكشاف والأول هو حصول الصورة والثانى هو الصورة الحاصلة ولا شك أن  
 الغرض العلمى لا يتعلق بالأول فانه ليس كاسبا ولا مكنسبا فالمراد بحصول الصورة ههنا الصورة الحاصلة  
 على سبيل المسامحة هذا ماينذهب اليه النظر الجلى ثم النظر الدقيق يحكم بأن المراد بحصول الصورة  
 المعنى الحاصل بالمصدر وهي حالة ادراكية تتحقق عند حصول الشئ في الذهن وتلك الحالة  
 الادراكية تصدق على الأشياء الحاصلة بالذهن صدقا عرضيا وذلك لأنه إذا حصل شئ في الذهن  
 يحصل له وصف يحمل ذلك الوصف عليه فيقال له صورة علمية وهذا المحمول ليس نفس الموضوع  
 والا لكان محمولا عليه حال كونه في الخارج ضرورة أن الذات والذاتى لا يختلفان باختلاف الوجود  
 وهذا الجل من قبيل جل الكاتب على الانسان فالعرضى من مقولة الكيف سواء كان معروضا  
 من هذه المقولة أو من مقولة أخرى وبهذا التحقيق ينحل كثير من الاشكالات كالاشكال بأن  
 الأشياء حاصلة في الذهن بأنفسها فيجب أن يكون العلم بالجواهر جوهر او بالسكم كما وبالكيف كيفا  
 وهكذا لا أن يكون من مقولة الكيف مطلقا ولا حاجة الى ما ارتكبه الحشى يعنى الدواني في  
 حواشى شرح التجريد من أن عده من مقولة الكيف على سبيل المسامحة وتشبيه الأمور الذهنية  
 بالأمور العينية اه فظهر من هذا كله أن الكلام كله مبنى على القول بالوجود الذهني وقد قال به

الموضوع في السالبة ، وعليه مشى الشارح فيما يأتي في قوله ولا شك أن من أدرك الخ وانما كان التحقيق الأول لأن مورد الايجاب والسلب والايقاع والانزاع هو النسبة والايجاب والايقاع عبارة عن ادراك وقوعها أى مطابقتها للواقع والسلب والانزاع عبارة عن ادراك عدم وقوعها أى عدم مطابقتها للواقع ونفس الأمر ولا تكون النسبة موردا لما ذكر الا اذا كانت بمعنى ثبوت المحمول للموضوع فذلك الثبوت تدرك مطابقته للواقع في القضية الموجبة ويدرك عدم مطابقته للواقع في القضية السالبة ، ولذا قال السيد في حواشى التجريد إن النسبة الحكمية في الموجبة والسالبة على نهج واحد فيلاحظ الربط فيها لاعداد الربط ثم تدعى في الموجبة أن الربط ثابت وفي السالبة أنه غير ثابت وقد علمت مما ذكرنا أن الايجاب والايقاع بمعنى والسلب والانزاع بمعنى وأن الازعان أهم منهما ( قوله على وجه الخ ) هو أن يكون الادراك المتعلق بها متعلقا من حيث انها واقعة

جميع الفلاسفة وبعض المتسكمين وأن الحاصل في الذهن هو الأشياء أنفسها أما على ما عليه جمهور المتسكمين من انكار الوجود الذهني فان العلم عندهم اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم أو هو صفة حقيقية ذات اضافة وعلى من قال بالشبح والمثال من الحكماء فلا اشكال في كونه من مقولة الكيف عندهم قال الفاضل الكليني في حواشى الدوائى على المتن ليس معنى انكار المتسكمين الوجود الذهني أنه لا يحصل صورة عند العقل اذا تصورنا شيئا أو صدقنا به لأن حصولها عنده في الواقع يدهى لا ينسكركه الا المساكير وكيف ينسكرونه والعلم بالحادث مخلوق عندهم والخلق انما يتعلق بأعيان الموجودات بل هو بمعنى أن ذلك الحصول ليس نحو آخر من وجود الماهية المعلومة بأن يكون ماهية واحدة كالشمس مثلا وجودان أحدهما خارجي والآخر ذهني كما يقول به مثبتوه فهم لا ينسكرون الوجود عن صور الأشياء وأمثالها وأشباحها لأن تلك الأمثال والأشباح موجودات خارجية وكميات نفسانية عندهم وهي المخالفة عندهم وانما ينسكرون الوجود الذهني عن نفس تلك الأشياء وذلك بشهادة أدلتهم حيث قالوا لو حصل النار في الأذهان لاحتقرت أذهاننا بتصورنا لها واللازم باطل فانه كما ترى انما ينفي الوجود عن نفس النار لا عن شبحها ومثالها فالحق أن جمهور المتسكمين انما ينسكرون مذهب اليه محققو الفلاسفة من أن الحاصل في الأذهان أنفس ماهيات الأشياء ولم ينسكروا مذهب اليه أهل الاشباح كما صرح به بعض الأفاضل في حاشية الخيالى وبقى أن المحشى نقل عن الشيخ الغنيمي استشكال جعل العلم من مقولة الكيف مع قولهم ان الكيف عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف على تصور غيره بأنه لا يصدق على العلوم الكسبية لأن تصورهما يتوقف على تصور غيرها اه . وأقول : الاشكال مشهور قديما وأجابوا عنه . قال العلامة عبد الحكيم في حاشية المطول إن معنى التوقف المأخوذ في تعريف الكيف أنه لا يمكن التصور بدون أصل قالوا فلا يرد الكيفية المركبة لأن تصورهما يتوقف على تصور أجزائها لا على أصل خارج وكذا الكيفية المكتسبة بالحد أو الرسم إذ لا يتوقف فيها بمعنى عدم امكان التصور بدونها لا مكان حصولها بالبدهاة اه وقد أطلنا الكلام في هذا المقام حرصا على تلك الفوائد التي قل أن توجد هكذا في كتاب فاحرص عليها ان كنت من أذكاء الطلاب . ثم إنى بعد حين من الزمان

يطلق عليه اسم التسليم والقبول، والادراك على الوجه المذكور يسمى حكماً، فالتصديق على تعريفه أو ليست بواقعة لامتعلقا بها من حيث ذاتها (قوله يطلق عليه الخ) أى فلا ذعان للنسبة وتسليمها وقبولها عندهم إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة، وأما عند المتكلمين فهو قول النفس آمنت وصدقت (قوله اسم التسليم) الاضافة للبيان والقبول عطف تفسير (قوله المذكور) هو الذى يطلق عليه اسم التسليم وقوله يسمى حكماً : أى كما يسمى تصديقا (قوله فالتصديق الخ) تفرع على ما تضمنه الكلام السابق من أن التصديق هو إدراك أن النسبة واقعة الخ (قوله على تعريفه)

رأيت للعلامة ميرزا هادي الهندي حاشية علقها على رسالة العلامة الرازي في التصور والتصديق ذكر فيها كلاما يتعلق بهذا المقام في غاية التحقيق فأحييت ذكره ههنا وإن أدى إلى مزيد تطويل لعلمي أنه نادر الوجود. قال رحمه الله: اعلم أن ههنا اشكالا مشهورا أورده الشيخ في إلهيات الشفاء وأجاب عنه حيث قال لقائل أن يقول العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها وهى صور جواهر وأعراض فان كانت صور الأعراض أعراضا فصور الجواهر كيف تكون أعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته لا تكون في موضوع ألبته ومماهيته محفوظة سواء نسبت الى إدراك العقل لها أو نسبت الى الوجود الخارجى فنقول إن ماهية الجوهر جوهر بمعنى أنه لو وجد في الخارج لكان لافى موضوع وهذه الصفة موجودة لماهية الجوهر المعقولة فانها ماهية من شأنها أن تكون موجودة في الأعيان لا في موضوع أى ان هذه الماهية معقولة عن أمر وجوده في الأعيان لافى موضوع وأما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر أى ليس حد الجوهر أنه في العقل لافى موضوع بل حده أنه سواء كان في العقل أو لم يكن فان وجوده في الأعيان ليس في موضوع اه لا يخفى عليك أن القول بعرضية الصورة الجوهرية مناف لحصر العرض في المقولات التسع لأن المقولات أجناس عالية متباينة بالذات اللهم إلا أن يكون مرادهم حصر الأعراض الموجودة في الخارج ثم ههنا اشكال آخر وهو أن العلم من الكيفيات النفسانية فيلزم أن يكون الشئ الواحد جوهرًا وكيفًا مع أنهما مقولتان مختلفتان وصدقهما على شئ واحد ممتنع وأجاب عن الاشكاليين بعض المتأخرين بالفرق بين القيام والحصول بأن ماهو جوهر معلوم وحاصل في الذهن وموجود فيه وما هو عرض وكيف علم وقائم بالذهن وموجود في الخارج وحاصله كما يظهر بالتأمل الصادق أن القائم بالذهن شبح المعلوم ومثاله والحاصل فيه غير المعلوم نفسه فهو جمع بين المذهين وأنت تعلم أنه قول بلا دليل وساقط عن درجة التحقيق بل النظر الدقيق يقضى بامتناع ذلك بأن يقال انا لانعنى بالعلم إلا ماهو منشأ الانكشاف ولا شك أن الصورة الحاصلة كافية في الانكشاف كما يشهد به الحدس الصائب فنشأ الانكشاف هو الصورة الحاصلة فالوفرض أن يكون القائم بالذهن أيضا منشأ الانكشاف يلزم حصول الحاصل على أنه لزم أن تكون تلك الصورة علما وعرضا وكيفًا كلما تفتنت فعاد الاشكال وأجاب عنهما بعضهم بأن الجوهر بعد ما يوجد في الذهن يصير عرضا وكيفًا بناء على أن مرتبة الماهية متأخرة عن مرتبة الوجود وتابعة لها ولا يخفى عليك أن هذا المذهب خارج عن سلك العقل ضرورة أن الماهية وذاتياتها لا تختلف باختلاف الظروف وأنحاء الوجود

هو الحكم فقط كما هو مذهب الحكماء فيكون بسيطاً

أى على تعريف المصنف له والمراد تعريفه الضمنى لأنه يؤخذ من تقسيمه المذكور تعريف التصديق بأنه الاذعان للنسبة الحكمية أى إدراك وقوعها أو لا وقوعها (قوله كما هو مذهب الحكماء)

والعقل بعد قلب الماهية من الممتنعات على أن هذا القائل إما أن يقول بانتفاء الجوهرية أو ببقائها فعلى الأول يرجع قوله هذا إلى القول بحصول الشبح والمثال وعلى الثانى يعود الاشكال وما قال ان مرتبة الوجود مقدمة على مرتبة الماهية فهو أيضا باطل لأن مرتبة الماهية مرتبة المعروض ومرتبة الوجود مرتبة العارض ولا شك أن مرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العارض. فان قلت: التقدم عند القوم منحصر فى التقدّمات الخمسة المشهورة وتقدم المعروض على العارض ليس بشئ منها أما التقدم بالزمان والتقدم بالشرف فظاهر وأما تقدم غيرها فلائن التقدم بالطبع تقدم بحسب الوجود والتقدم بالعلية تقدم بحسب الوجود والتقدم بالرتبة ما يصحّ فيه أن يكون المتقدم متأخرا والمتأخر متقدما. قلت: هذا التقدم وراء تلك التقدّمات كما صرح به المحقق الطوسى فى نقد التنزيل وقد عبر الشيخ فى إلهيات الشفاء عن هذا التقدم بالتقدم بالذات وبعضهم عبر عنه بالتقدم بالماهية والقوم إنما حصروا التقدم الذى هو بحسب الوجود . وقد أجاب بعض المحققين عن كون العلم جوهرًا وكيفيًا بأن العلم عندهم من مقولة الكيف على طريق المسامحة وتشبيه الأمور الذهنية بالأمور العينية وهذا أيضا كما تراه خال عن التحقيق وأجاب بعض الأفاضل عن ذلك بأن العلم كيف بمعنى العرض العام وهو أعم من المقولة إذا الكيف الذى هو المقولة معناه ماهية إذا وجدت فى الخارج كانت فى موضوع ولا يكون تعقلها موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيها اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة والكيف الذى هو عرض عام وأعم من المقولة هو عرض موجود فى الموضوع بحيث لا يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة ولا يخفى عليك أن ذلك بعد تسليم أن القوم يطلقون الكيف على هذين المعنيين بشكل بالصورة الجزئية الحاصلة من الاضافة المخصوصة أو المقدار المشخص مثلا . وانا نقول والله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق الأشياء إذا حصلت فى الاذهان يحصل لها وصف هو ليس بحاصل لها وقت كونها فى الاعيان ويحمل ذلك الوصف عليها فيقال مثلا الانسانية صورة علمية وعلم ولا شك أن المحمول فى تلك القضية ليس نفس الموضوع ولا ذاتيا له وإلا لكان محمولا عليه على تقدير كونه فى الخارج أيضا ضرورة أن الذات والذاتى لا يختلف باختلاف الوجود فهذا الحل حل عرضى مثل حل الكاتب على الانسان فالعلم حقيقة هو غير الحاصل فى الذهن وهو ليس إلا من مقولة الكيف لصدق رسم الكيف عليه وما وجد فى الذهن عرض لانه موجود فى الموضوع وتابع للوجود الخارج لانه متحد معه فى الماهية فهو إن كان كيفًا فذلك أيضا كيف وإن كان جوهرًا فهو أيضا جوهر وهكذا وإطلاق العلم على الحاصل فى الذهن من قبيل إطلاق العارض على المعروض مثل إطلاق الضاحك على الانسان فالعارض ليس إلا عرضا ومن مقولة الكيف والمعرض ليس إلا عرضا وتابعا للوجود الخارجى اه (قوله كما هو مذهب الحكماء) اختاره لأن مذهب الامام معتزى بماسياتى وما اشتهر عن المتأخرين من أن العلم إذا كان إدراكا ساذجا فتصوّر وان كان مع الحكم فتصديق على ظاهره يلزم أن يكون

لكن يشترط في وجوده ثلاثة تصورات : تصوّر المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية ، وانما قلنا الادراك على الوجه المذكور هو الحكم لأن الحكم على ما ذكره القوم هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ، ولا شك أن من أدرك النسبة الايجابية على وجه يطلق عليه اسم التسليم فقد أدرك أنها واقعة ، وكذا من أدرك النسبة السلبية على الوجه المذكور فقد أدرك أنها ليست بواقعة ،

أى وهو الراجح ( قوله لكن يشترط في وجوده الخ ) أى لأن الحكم على الشيء ~~وصكذا~~ الحكم به فرع عن تصوّره (قوله وتصور النسبة الحكمية) أى ادراك تعلق الخبر بالمبتدأ (قوله وانما قلنا الادراك على الوجه المذكور) أى الذى يطلق عليه اسم التسليم ( قوله واقعة ) أى مطابقة للواقع ونفس الأمر وقوله أو ليست بواقعة أى ليست مطابقة لما فى الواقع ونفس الأمر (قوله الايجابية) وهى ثبوت الخبر للبتداء والايجابية نسبة للايجاب من نسبة المتعلق بالفتح لمتعلق بالكسر وقد علمت المراد بالايجاب (قوله فقد أدرك أنها واقعة) أى واذا كان كذلك فيكون ادراك النسبة على الوجه المذكور هو ادراك أنها واقعة أو غير واقعة وادراك أنها واقعة هو الحكم فيكون إدراك النسبة على الوجه المذكور هو الحكم وهو المدعى وكذا يقال فيما بعد (قوله النسبة السلبية) هى انتفاء القيام عن زيد فى زيد ليس بقائم والسلبية نسبة للسلب من حيث انها متعلقة فهو من نسبة المتعلق بالفتح لمتعلق بالكسر وقد علمت المراد بالسلب فيما مرّ ولا تنصف النسبة بكونها ايجابية أو سلبية إلا بعد تعلق الايجاب أو السلب بها لا قبل ذلك كما هو ظاهره فلو حذف كلا من الايجابية والسلبية وعبر بهما بالخبرية كان أولى

كل من أدرك المحكوم عليه وبه والنسبة مع الحكم تصديقا وهو اثبات مذهب جديد بلا سند وذلك غير معتد به أفاده المحشى . وأقول : عبارة الأصل هكذا العلم إما تصور فقط وإما تصور معه حكم فاعترضها السيد بأنه تقسيم لا يوافق مذهب الحكماء ولا الامام بل لا يكون صحيحا فى نفسه وبين ذلك بلزوم محاذير نقل المحشى بعضها فقد أدخل بنقل كلام الأصل وبالاعتراض عليه وادعى أنه قول اشتهر عند المتأخرين مع أنه لم يقل به أحد منهم وحكموا بفساده (قوله هو إدراك أن النسبة واقعة ) أى يدرك أن النسبة المدركة بين الطرفين واقعة بينهما فى حد ذاتها مع قطع النظر عن إدراكنا إياها لا إدراك هذه القضية فانه تصوّر تعلق بما يتعلق به التصديق يوجد فى صور التخيل والوهم ضرورة أن المدرك فى جانب الوهم هو الوقوع أو الالاقوع إلا أن ذلك الادراك ليس على وجه الاذعان ولا التفصيل المستفاد من ظاهر اللفظ لأنه خلاف الوجدان ولاستلزامه ترتب تصديقات غير متناهية لأن هذا المدرك مشتمل على محكوم عليه وهو النسبة ومحكوم به وهو واقعة وعلى نسبة بينهما وهى مغايرة للمدركات التى يتعلق بها التصديق والحكم الذى هو فى بيانه فهى تصديق وحكم آخر وهو أن تدرك النفس أن النسبة بين تلك النسبة وبين واقعة واقعة فيلزم هناك تصديق وحكم ثالث وهكذا فيتوقف حصول حكم واحد على أحكام غير متناهية وهو باطل قطعاً ومحصل الجواب أن المدرك بعد إدراك الطرفين أمر إجمالى يقال له الاذعان إذا عبر عنه بالتفصيل يظهر فيه تصديق آخر والحكم هو ذلك الجمل كما يشهد به الوجدان

ولما كان محصل ما ذكره القوم راجعا إلى الازدعان

(قوله ولما كان الخ) جواب عن مخالفة المصنف القوم في التعبير حيث عبروا بالازدعان وهم عبروا بادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة (قوله ما ذكره القوم) أي في تعريف الحكم من أنه إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة (قوله راجعا إلى الازدعان) أي لأنه كما سبق إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة على سبيل الجزم أو الظن فقولهم راجعا إلى الازدعان : أي بطريق اللزوم

(قوله ولما كان محصل ما ذكره القوم الخ) شروع في توجيه تقسيم المصنف واستحسان تعريف التصديق المستفاد من ذلك التقسيم بأنه إزدعان للنسبة على صنيع القوم ولم يعادل بين عبارة المصنف والأصل لما علمت من فسادها فزلات منزلة العدم. وحاصل ما ذكره من توجيه الاستحسان أمران الأول الاختصار . والثاني التفرقة بين الإدراكين المتعلقين بالنسبة فإنه يتعلق بها علمان أحدهما تصوري والآخر تصديقي كما سيظهر ووجه العلامة الدواني كلام المصنف بسلامة تعريف التصديق المستفاد منه عن عدم المنع بخلاف تعريف القوم قال عدل عن العبارة المشهورة وهي إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة لأنه يدخل فيها التخيل فإنه إدراك لوقوع النسبة أو لاقوعها وكذا الشك والوهم ضرورة أن المدرك في جانب الوهم هو الوقوع أو اللاوقوع إلا أن تلك الإدراكات ليست على وجه الازدعان والتسليم بل على سبيل التخيل والتجويز اه قال أبو الفتح أراد بالتخيل تصور الوقوع أو اللاوقوع من غير تردد ولا تجويز والشك تصورها على وجه التردد والوهم تجويز أحدهما مع ظن الآخر ويمكن دفع المناقشة عن العبارة المشهورة بأن المتبادر من إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة إدراكها على وجه الازدعان كما يشعر به عنوان أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة بخلاف قولهم وقوع النسبة أو لا وقوعها اه ، وقد أشار ميرزاهد لضعف هذا الجواب بقوله وربما يظن أن التخيل والشك والوهم إدراك لوقوع النسبة أو لا وقوعها لأن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولعل منشأ هذا الظن أخذ معنى الازدعان في الثاني دون الأول اه فهذه مرجحات ثلاثة اثنان للشارح وواحد للدواني وهناك مرجحان آخران ذكرهما ميرزاهد أشار لاهلها بقوله والتعبير بأن النسبة واقعة الخ يخرج عنه التصديقات الشرطية فإن النسبة واقعة أو ليست بواقعة نسبة جلية والنسبة التي في الشرطيات هي نسبة الاتصال أو الانفصال والاتصال والانفصال اه : أي فلي هذا يكون تعريفهم للتصديق غير جامع ولثاني بقوله ولأنه يتوهم منها أن مفهوم أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة معتبر في معنى القضية والأمر ليس كذلك فإن المعبر فيه نسبة بسيطة تصدق عليها هذه العبارة المفصلة اه قال الدواني أيضا وفي هذا أي قول المصنف العلم ان كان اذعاناً للنسبة الخ إشارة إلى تحقيق الأمر في المقام وهو أن التصديق نوع آخر من الإدراك مغاير للتصور مغايرة ذاتية لا باعتبار المتعلق كما يشهد به الرجوع إلى الوجدان وأن التصور يتعلق أيضا بما يتعلق به التصديق أعنى أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولا حجريه فيتعلق بكل شيء اه قال مير أبو الفتح اختلفوا في أن التصديق يمتاز عن التصور باعتبار المتعلق أولا ففهم من قال ان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق من وقوع النسبة أو لا وقوعها بل انما يتعلق بغيره من النسبة وأطرافها فالتصديق عندهم ادراك متعلق بوقوع النسبة أو لا وقوعها مطلقا والتصور ادراك متعلق بغير ذلك فيكون بينهما



عبر عنه المصنف بالاذعان اختصارا في العبارة واثباتا للفرق بين إدراك النسبة الذي هو من قبيل التصور وبين اذعان النسبة الذي هو من قبيل التصديق بأوضح وجه وأجزءه فان إدراك النسبة على وجه يطلق عليه اسم التسليم وإدراك النسبة فقط لاعلى هذا الوجه متعارفان سيما في الجملة الخبرية المشكوكة فان المغايرة

( قوله عبر عنه ) أى عن محصل ما ذكره القوم أى عن ملزومه ( قوله بين ادراك النسبة ) أى الذى هو تصور تعلق المحمول بالموضوع ( قوله اذعان النسبة ) أى ادراك أنها واقعة وأليست بواقعة ( قوله بأوضح وجه ) يتعلق بالفرق وقوله وأجزءه أى أخصره ومصدوق ذلك الوجه الأوضح أن ادراك النسبة تصور وإذعانها تصديق وقوله بأوضح وجه أى وأيضا يلزم من اذعان النسبة ادراكها ولا عكس لأن متعلق الاذعان كونها واقعة أو ليست بواقعة وهو أخص من متعلق ادراك النسبة وهو ثبوت المحمول للموضوع أى تعلقه به . والحاصل أن كل اذعان ادراك وليس كل ادراك اذعانا تأمل ( قوله فان ادراك الخ ) أى انما عبر المصنف بالاذعان اثباتا للفرق لأن ادراك النسبة الخ فهو علة للعلل مع علته أو انما أثبت الفرق بينهما لأن الخ فيكون علة للعلة فتدبر ( قوله لاعلى هذا الوجه ) تفسير لقوله فقط ( قوله سيما ) أى خصوصا للتغاير في الجملة الخبرية المشكوكة فسيما كلمة يؤتى بها للتنبية على أولوية ما بعده بالحكم ( قوله المشكوكة ) أى المشكوك في نسبتها هل هي واقعة أم لا ( قوله فان المغايرة ) أى بين إدراك النسبة واذعانها وهو علة لسيما

امتياز باعتبار المتعلق أيضا ومنهم من قال لاحجر في التصور بل يتعلق بما يتعلق به الصديق وغيره من الأشياء فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات واللوازم كاحتمال الصدق والكذب دون المتعلق وهذا هو الحق عند المحققين بشهادة الوجدان الصادق ولهذا عدل المصنف عن العبارة المشهورة لايهامها دخول التخيل والشك والوهم فيها بناء على ذلك المذهب الحق في العدول عنها الى قيد الاذعان اشارة الى اختيار ذلك المذهب ثم قال وفي العدول عن تلك العبارة المركبة المفصلة يعنى قولهم ان النسبة واقعة الخ الى النسبة المفردة المجملة يعنى قول المصنف العلم ان كان اذعانا الخ اشارة الى أنه ليس بين طرفي القضية نسبتان إحداها النسبة الحكمية الثبوتية والأخرى وقوع تلك النسبة أو لا وقوعها كإذهب اليه المتأخرون فتكون أجزاء القضية عندهم أربعة بل بين طرفيها نسبة واحدة هي اتحاد المحمول بالموضوع أو عدم اتحاد به مثلا كما هو اختيار المتقدمين فتكون أجزاء القضية عندهم ثلاثة وهو الحق عند المحققين بشهادة الوجدان أيضا اه فهذا من مرجحان أيضا يضمنان للخمس السابقة فتمت العدة سبعة ( قوله متعارفان ) تغايرا ذاتيا لا باعتبار المتعلق قال السيد في شرح المواقف انك اذا صورت نسبة أمر الى آخر وشككت فيها فقد علمت ذينك الأمرين والنسبة بينهما قطعا فلك في هذه الحالة نوع من العلم ثم اذا زال عنك الشك وحكمت بأحد طرفي النسبة فقد علمت تلك النسبة نوعا آخر من العلم ممتازا عن الأول بحقيقته اه بل في حاشية الدواني على الشرح الجديد للتجريد أن التصورات ليست مماثلة ولا التصديقات بل تصور كل مفهوم يغاير تصور مفهوم آخر بحسب النوع وكذا التصديق بكل نسبة يغاير التصديق بأخرى بالنوع

هنا بلغت مبلغ الوضوح لوجود ادراك النسبة فيها دون ادعائها اذ الشاك في النسبة متردد بين وقوعها واللاوقوعها فقد حصل له اداك النسبة قطعاً لكن لم يحصل له ادعائها . وعند متأخرى المنطقيين أن التصديق مركب

(قوله هنا ) أى فى الجملة المذكورة وقضيته أن فيها ادراكا وادعائا وأن التغاير بينهما فيها واضح مع أنه ليس فيها ادعان كما قال الشارح بعد لكن المراد أن الادعان لم يوجد فيهما مع وجود الادراك فيها فقد بلغ التغاير فى الوضوح غاية (قوله بلغت مبلغ) أى غاية الوضوح وقوله لوجود علة لبلغت (قوله فيها) أى فى الجملة المذكورة (قوله لم يحصل له ادعائها) أى ادراك أنها واقعة أو ليست بواقعة على سبيل الجزم أو الظن اذ الشاك لا يجزم ولا ظن عنده (قوله وعند متأخرى الخ) الحق أن التصديق بسيط وذلك لأنه مستفاد من الحجة والمستفاد منها انما هو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة وأما تصور المحكوم عليه وبه والنسبة فأنما هو مستفاد من القول الشارح وأن التحقيق أن الحكم ادراك كما قاله الشيخ يس وقوله وعند متأخرى الخ معطوف على معنى ما تقدم أى ان ما تقدم من أن التصديق هو الحكم فقط عند الحكماء وعند الخ ولا فائدة للخلاف الا أنه على الأول اذا اختل شرط فانه يسمى بالتصديق (١) غاية الأمر أنه يقال له تصديق فاسد وعلى الثانى اذا اختل شئ من الشطور فلا يقال له تصديق أصلاً نظير الصلاة بغير وضوء فانه يقال لها صلاة غاية الأمر أنها فاسدة وإذا اختل ركن منها فلا يقال ان هناك صلاة وجدت هكذا ذكر بعض شيوخ شيخنا وهو سيدى محمد الصغير

(قوله وعند متأخرى المنطقيين ) ومنهم الامام الرازى قال السيد ومذهب الحكماء هو الحق لأن تقسيم العلم الى هذين القسمين انما هو لامتياز كل منهما عن الآخر بطريق يتحصل به ثم ان الادراك المسمى بالحكم ينفرد بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجة المنقسمة الى أقسامها وماعدا هذا الادراك له طريق واحد يوصل اليه وهو القول الشارح فتصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية يشارك سائر التصورات فى الاستحصا بالقول الشارح فلا فائدة فى ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسماً واحداً من العلم مسمى بالتصديق لأن هذا المجموع ليس له طريق خاص فمن لاحظ مقصود الفن أعنى بيان الطرق الموصلة الى العلم لم يلتبس عليه أن الواجب فى تقسيمه ملاحظة الامتياز فى الطرق فيكون الحكم أحد قسميه المسمى بالتصديق لكنه مشروط فى وجوده الى أمور متعددة من أفراد القسم الآخر اها قال عبد الحكيم ولقائل أن يقول ان ذلك الادراك لكونه متعلقاً بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها آلة الملاحظة بمنزلة الهيئة للسرير المحصلة الأمر الواحد الحقيقي فكما أن الحاصل فى الخارج السرير مع أن الفعل لم يتعلق بالاباهية فكذلك الحاصل بعد الحجة هو المجموع واذا كان الاكتساب متعلقاً بالادراك المذكور كما أن متعلقه أعنى النسبة الخبرية بمنزلة الهيئة للقضية بسببها صار الشكل أعنى الطرفين والنسبة أمراً واحداً حقيقياً مغايراً لكل واحد من الطرفين والنسبة مع أن الحاصل بعد الطرفين ليس الا بالنسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة أجزاء من المعلوم فكذلك العلم وماوجه مخالفة العلم بالمعلوم وجعل الأمور المذكورة شرطاً فى الأول

(١) (قوله يسمى بالتصديق) يرد عليه ما يأتى له من أنها شروط وجود لاصعة فلا يأتى وجود الحكم بدونها ، وحينئذ قياسه على الصلاة قياس مع الفارق اهـ الصرنوبى .

## والحكم اما ادراك أو فعل

و بعبارة (١) قوله وعند متأخرى الخ أى الامام الرازى ومن تبعه والفرق بين المذهبين من وجوه. أحدها أن التصديق بسيط عند الحكماء ومركب عند المتأخرين . ثانياً أن التصورات الثلاثة وهى تصور الطرفين والنسبة شروط فى وجوده وصحته خارجة عنه عند الحكماء وشروط داخلية فيه عند المتأخرين . ثالثاً أن الحكم نفس التصديق عند الحكماء وجزؤه على مذهب المتأخرين فتحصل أن المذهبين يتفقان على أن التصورات الثلاثة محتاج اليها فى التصديق لكن الاحتياج اليها على أنها شروط عند الحكماء وشروط عند المتأخرين . واعلم أن فائدة الخلاف التى تنبنى عليه أن التصديق عند المتأخرين لا يكون بديهياً الا اذا كانت أجزاؤه كلها بديهية وعند الحكماء يكفى فى بدايته كون الحكم فقط بديهياً وان كانت الأطراف نظرية وذكر بعض الأشياخ فائدة أخرى وهى أنه على مذهب الحكماء يقال له تصديق وان اختلف بعض الشروط غاية الأمر أنه عند الاختلال يقال له تصديق فاسد وعلى مذهب المتأخرين لا يقال له تصديق الا اذا وجدت الشهور فان اختلف شئ منها فلا يقال له تصديق نظير ذلك الصلاة فانه يقال لها صلاة عند فقد شرطها كالطهارة غاية الأمر أنه يقال صلاة فاسدة لفقده شرط الصحة ولا يقال لها صلاة عند فقد شرط من شهورها أى ركن من أركانها لعدم وجودها اذ وجودها لا يتحقق إلا بتحقيق جميع أجزائها كذا قيل وفيه أنه انما يصح كونه تصديقاً فاسداً عند الحكماء عند فقد الشروط أن لو كانت التصورات شروطاً فى صحته كما فى الصلاة مع أنها شروط لوجوده فلا يتأتى وجوده بدونها حتى يقال انه تصديق فاسد لأن الحكم بالشئ أو على الشئ فرع عن تصوره فلا يتأتى ادراك أن النسبة التى بين الشئ وبين واقعة أو غير واقعة الا بعد تصور الشئ وملاحظة النسبة بينهما تأمل ( قوله والحكم اما ادراك أو فعل ) اعلم أن المتأخرين قالوا ان الحكم فعل من أفعال النفس الصادرة عنها بالاختيار بدليل أن الألفاظ التى يعبر بها عنه تدل على ذلك كالايجاب والسلب والايقاع والانتراع وعليه فهو تحصيل صورة الشئ فى الذهن وقال المتقدمون إنه ادراك وما يعبر به من الألفاظ السابقة ليس المراد ظاهره لأننا اذا رجعنا لوجداننا علمنا انه بعد ادراك النسبة الحكمية لم يحصل لنا سوى ادراك

وشطراً فى الثانى وأنت بعد احاطتك بما قلنا ظهر لك أن النزاع فى التصديق لفظى فمن نظر الى أن الحاصل بعد الحجلة ليس الا الادراك المذكور قال ببساطته ومن نظر الى أن الادراك المذكور بمنزلة الجزء لصورى والحاصل بعد اقامة الحجلة ادراك واحد متعلق بالقضية قال بتركبه ومن نظر الى أنه لا يكتفى فى التصديق بمجرد الادراك المذكور بل لابد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار والا لكان ادراكاً تصورياً متعلقاً بالقضية مسمى بالمعرفة قال انه ادراك معروض للحكم سواء قلنا انه الادراك المذكور أو مجموع الادراكات الثلاث فيصح تقسيم العلم الى التصور والتصديق بأى معنى تريد فيه وأما النظر الى مقصود الفن أعنى بيان طرق الاكتساب فلا يرجع شيئاً من ذلك لتفرد التصديق على جميع التقادير بالكاسب اما باعتبار نفسه أو باعتبار جزئه فتدبر اه ( قوله والحكم اما ادراك أو فعل )

(١) (قوله وبعبارة أخرى الخ) كذا بالنسخة التى بأيدينا ولعل فيها سقط كلمة «وبمعنى» وبها يتضح المراد اه العرنوبى .

أن تلك النسبة واقعة أو ليست بواقعة ثم ان فسر الادراك بانتقاش صورة الشئ في النفس كان انفعالا وان فسر بالصورة الحاصلة كان كيفاهو الحق كما سر وقد علمت معنى الفعل والانفعال فيما مر اذا علمت هذا فقول الشارح الحكم اما ادراك أى وهو ما قاله المتقدمون وقوله أو فعل أى وهو قول المتأخرين أى لأنهم قالوا ان الحكم هو الايقاع والانتزاع والايجاب والسلب وهذه أفعال فليس الخلاف في كون الحكم فعلا أو ادراكا بين المتأخرين فقط كما قد يتوهم من عبارة الشارح بل الخلاف فيما بينهم وبين المتقدمين وأجيب (١) بأن قول الشارح والحكم الخ استئناف فمكأنه قال ثم ان قلنا بقول المتأخرين من أن الحكم فعل فالتصديق مركب من ثلاث تصورات وفعل وان قلنا بقول المتقدمين من أنه ادراك كان مركبا من أربع ادراكات (قوله اما ادراك أو فعل) ينبئ على أن الحكم فعل أن الايمان الذى هو فرد من أفراد الحكم وهو التصديق المخصوص مكاف به ومثاب عليه باعتبار ذاته وعلى أنه ادراك فالايان ليس مكافاه

مرتب ببقوله وعند متأخرى المنطقيين وى عبد الحكيم نقل البعض أن الامام متعبد في كونه ادراكا أو فعلا وفعلية الحكم هو المشهور عن الامام اه وظاهر شرح الأصل للرازي أن المتأخرين يقولون بفعلية الحكم ولا تريد عندهم وأما الحكماء فغازمون بأن الحكم من قبيل الادراك وقال عبد الحكيم إنه رأى الحكماء جميعهم والقول بتركب التصديق قول الامام ومن تبعه من المتأخرين فما في بعض الحواشي (٢) هنا من أن التردد في الحكم موجود عندهم فيصح ارتباطه ببقوله ومذهب الحكماء أيضا لا يعول عليه إلا من قلد أمثاله وكذا ما في المحشى وخلاصة الكلام أن الحكماء قاطبة عندهم الحكم من قبيل الكيف على التحقيق ولا تردد عندهم والقول بالفعلية مشهور مذهب الامام ومن تبعه من المتأخرين ونقل عنه أيضا القول بأنه إدراك وحينئذ يكون التردد بالنسبة اليه فقط قال السيد توهما أن الحكم فعل من أفعال النفس السادرة عنها بناء على أن الألفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالاسناد والايقاع والانتزاع والايجاب والسلب وغيرها والحق أنه إدراك اه وتعبه الجلال الدواني في حاشية القطب بأن هذا البناء لا يتخلو عن بعد إذ لو كان منشأ وهمهم كون تلك الألفاظ بحسب معانيها الاصطلاحية متقدمة فالعلم والتصور أيضا كذلك مع أنهم لم يتوهموا كونهما فعلا ومثل ذلك يبعد عن العقلاء فضلا عن الفضلاء ولو كان منشأ الوهم كونها بحسب معانيها اللغوية دالة على ماهو من مقولة الفعل فذلك أبعد إذ بناء الأحكام اللغوية مع الغماض عن المعاني الاصطلاحية بعيد جدا عن العلماء والظاهر أن منشأ وهمهم أنهم وجدوا في التصديق أثرًا زائدا على أثر التصور وهو اطمئنان النفس واعترافها بحسبوا أن ذلك الأمر الزائد هو فعل صادر عن النفس حتى يكون التصور الساذج المتعلق بالنسبة خاليا عن هذا الفعل وهذا الفعل أمر زائد منضم اليه والتحقيق أنه ليس هناك الادراك مخصوص بخصوص ماهيته وليس للنفس ههنا فعل بل قبول كيف لا والآثار المذكورة من جنس الانقياد والقبول ولا ترجع الى فعل أصلا كما يشهد به الوجدان الصحيح اه قال الفاضل عبد الحكيم والتحقيق عندى أن القول بفعلية الحكم الذى ذهب اليه الامام ومن تبعه مبناه أمر معنوى وهو

(١) (قوله وأجيب الخ) الصواب أنه مرتبط ببقوله وعند متأخرى المنطقيين وعليه فأو لتتويع الخلاف عندهم كما قاله عبد الحكيم عن بعضهم راجع حاشية الطائر، نعم المشهور عندهم أنه فعل اه الفرنوبى.

(٢) المراد به حاشية ابن سعيد اه الفرنوبى .

فالتصديق مركب من تصورات أربعة : تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذى هو الحكم ، وانما وقع التصور موصوفاً بالحكم ومضافاً إلى سائر الأجزاء لأن تصور المحكوم عليه ليس بعينه

ومثاب عليه باعتبار ذاته بل باعتبار أسبابه كالأخذ في المقدمات (قوله من تصورات أربعة) أراد بالتصور مطلق صورة الشيء الحاصلة في العقل فيشمل الحكم ولكن كان الأولى أن يقول من إدراكات أربعة لأن التصور إذا أطلق لا ينصرف للمقابل الحكم بخلاف الإدراك فإنه يتناول الحكم ومقابله من التصورات الثلاثة كذا قيل وفيه أن كون التصور إذا أطلق إنما ينصرف لمقابل الحكم إنما هو على قول الحكماء أن التصديق هو الحكم وأن التصورات الثلاثة شروط لوجوده أما على القول بأن التصديق مركب من التصورات الثلاثة والحكم وقلنا أن الحكم ادراك فيتعين أن يكون الحكم وهو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة تصوراً كما قال الشارح إذ لا يجوز أن يكون تصديقاً لأنه جزؤه ولا يجوز أن يكون واسطة بين التصور والتصديق إذ لا قائل بها (قوله تصور المحكوم عليه<sup>(١)</sup>) في الحقيقة أجزاء التصديق المتصورات من حيث أنها متصورات فقولهم تصور المحكوم عليه أى متصور هو المحكوم عليه فزيد من زيد قائم من أجزاء التصديق من حيث أنه متصور وكذا يقال في تصور المحكوم به والنسبة كذا قرر شيخنا العدوى نقلاً عن شيخه سيدى محمد الصغير والشيخ عبيد وإذا تأملته تجدته يرجع لما قلناه من أن المراد بالتصور الصورة الحاصلة في العقل إذ المتصور من حيث أنه متصور هو الصورة المذكورة وحينئذ فقوله تصور المحكوم عليه أى صورة المحكوم عليه والصورة التى هى الحكم الخ (قوله موصوفاً بالحكم) أى فى قوله والتصور الذى هو الحكم فان الموصول صفة للتصور (قوله ومضافاً الخ) أى فى قوله تصور المحكوم عليه

أن الإيمان مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والمكلف به لابد أن يكون فعلاً اختيارياً فالتصديق لابد أن يكون فعلاً اختيارياً فقالوا أن الحكم الذى هو شرط في التصديق أعنى إيقاع النسبة أو انتزاعها وهو أن تنسب باختيارك الصدق إلى الخبر أو الخبر وتسلمه فعل اختيارى والتكليف باعتباره وقال القاضى الآمدى إن التكليف بالإيمان تكليف بالنظر الموصول إليه وهو فعل اختيارى وقال المحقق التفتازانى أن المكلف به لا يلزم أن يكون من مقولة الفعل بل يجوز أن يكون من مقولة أخرى والتكليف يكون باعتبار تحصيله الذى هو اختيارى وقال البعض ليس الإيمان مجرد التصديق بل مع التسليم اه (قوله فالتصديق مركب من تصورات أربعة) نسب إلى الامام فى أحد قوليه ، واعترض بأن الامام ذهب إلى أن التصورات كلها ضرورية والتصديق قد يكون نظرياً فلو كان الحكم عنده ادراكاً أيضاً لزم أن تكون التصديقات كلها ضرورية أيضاً اللهم إلا أن يجعل الحكم نوعاً من الإدراك غير التصور والتصديق فيبطل انحصار العلم فيهما والمشهور الانحصار ويمكن أن يجاب بجواز أن يكون الحكم عنده ادراكاً كما من قبيل التصور ويكون هذا التصور مخالفاً بالحقيقة لسائر التصورات مخصراً من عموم قوله التصورات كلها ضرورية بدليل أن دلالته غير جارية في هذا القسم أعنى التصور الذى هو الحكم فلا يلزم كون التصديقات

(١) قوله في الحقيقة ، يشير إلى أن كلام الشارح خلاف الحقيقة ويجب تأويله بأن يراد بالتصور المضاف المنصور من حيث أنه متصور وأن الإضافة بيانية اه الشرنوبى .

هو المحكوم عليه وكذا تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية . وأما الادراك الذى حصل لنا بعد تصور الطرفين والنسبة فهو عين الحكم فلذا جعل الحكم صفة له فقيل التصور الذى هو الحكم ثم اذا حصل هذا الادراك حصل التصديق ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك وإن كان فعلا والفعل مغاير للادراك وتصور المحكوم به وتصور النسبة فقد وقع التصور مضافا للنسبة وما معها (قوله هو المحكوم عليه) أى لأن المحكوم عليه المتصور أى الذات التى تصورت لانفس التصور<sup>(١)</sup> الذى هو صورتها الحاصلة فى العقل وكذا يقال فيما بعد أى ولما كان تصور المحكوم عليه غيره أضيف له لوجوب مغايرة المضاف للمضاف اليه (قوله فلذا جعل الحكم صفة له) أى لأن الصفة عين الموصوف (قوله فقيل) عطف على جعل (قوله ثم إذا حصل هذا الادراك) الظاهر أن مراده بالادراك الحاصل الادراك الحاصل بعد تصور الطرفين والنسبة وهو الادراك الأخير وقوله ولم يتوقف أى التصديق من حيث حصوله على تصور ذلك الادراك أى الذى هو الحكم بحيث يصح أن يقال تصور الحكم بالاضافة وقرر شيخنا العدوى أن الظاهر أن مراده بالادراك ما يشمل التصورات الأربع وقوله ولم يتوقف الخ أى التصديق من حيث حصوله على تصور ذلك الادراك الشامل للتصورات الأربع وذلك لأنه لو توقف على ذلك لزم التسلسل لأن تصور تلك التصورات يحتاج أيضا إلى تصور وتصوره يحتاج إلى تصور آخر وهكذا فلا يحصل التصديق وحينئذ فتكون التصورات الأربع حاصلة غير متصورة نعم ان حكم على تصور من تلك التصورات بأنه موجود مثلا توقف التصديق بأنه موجود على تصور ذلك التصور ولا يحتاج ذلك التصور الى أن يتصور لما يلزم عليه من التسلسل (قوله وان كان فعلا) أى وان كان الحكم فعلا وجواب ان قوله حينئذ وما بينهما جملة حالية أو اعتراضية وهذا

أيضا ضرورية عنده ولا يلزم بطلان ما هو المشهور من الانحصار قاله المحشى . (قوله ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك) أشعر بأنه يسوغ تعلق الادراك به وهو الحق إذ لا حرج فى التصورات كما قرر فى الحكمة وماتوهم من عدم صحة ذلك للزوم التسلسل مندفع بأن مثله ليس مما يجرى فيه التسلسل لطرو ذهول ونحوه وفى عبد الحكيم أن عدم ذكر متعلق التصور الرابع بل قيل والتصور الذى هو الحكم إشارة إلى أن متعلقه تلك النسبة المتصورة لكن من حيث الوقوع واللاوقوع (قوله وان كان فعلا) عطف على فان كان ادراكا وجزاؤه قوله حينئذ وجملة والفعل الخ معترضة (قوله والفعل يغيره) اختصار لقول الرازى فى شرح الأصل والفعل لا يكون انفعالا قال السيد وذلك لأن الفعل هو التأثير وإيجاد الأثر والانفعال هو التأثير وقبول الأثر ولا يصدق أحدهما على ماصدق عليه الآخر بالضرورة وأما أن الادراك انفعال فأنما يصح إذا فسرنا الادراك بانتعاش النفس بالصورة الحاصلة من الشئ وأما اذا فسرناه بالصورة الحاصلة فى النفس فيمكن من مقولة الكيف فلا يكون انفعالا أيضا اه قال عبد الحكيم أى فلا يكون الادراك على هذا التقدير فعلا كما لا يكون على تقدير كونه انفعالا ، وفيه إشارة إلى أن القياس المذكور فى الشرح قياس على هيئة الشكل الثانى من الموجبة الكلية والسالبة الكلية ينتج أن الادراك لا يكون فعلا وهذه النتيجة اذا ضمت إلى الموجبة الكلية المستفادة من قوله الحكم من أفعال النفس يصير القياس هكذا الحكم فعل ولا شئ من

(١) قوله لا نفس التصور الخ ، ينفيه نقله السابق عن شيخه العدوى كمالا يخفى على من تأمل اه الشرنوبى .

إذ الإدراك انفعال والفعل يفايره حينئذ يكون التصديق مركبا من التصورات الثلاثة والحكم ، وإذا لم يكن الحكم إدراكا لم يكن تصورا لأن التصور قسم من الإدراك وانتفاء المقسم يوجب انتفاء الأقسام مقابل لقوله سابقا فإن كان ادراكا الخ . فإن قلت : على القول بأنه فعل كيف يتصور بالبداهة والكسب مع أن الأفعال لا تتحقق بهما . قلت : أصحاب هذا القول يمنعون كون جميع الأفعال لا توصف بهما ويقولون ان بعض الأفعال يتصف بهما فإن توقف الفعل النفسى على أمور معلومة وترتب عليها فهو كسبى والا فبديهى ( قوله إذ الإدراك انفعال ) هذا إنما يصح إذا فسر الإدراك بانتقاش الصورة الحاصلة من الشئ فى العقل كما سبق وأما إذا فسر بالصورة الحاصلة فى العقل كان كيف لا انفعالا وهذا هو التحقيق وحينئذ فلا يكون الإدراك انفعالا كما لا يكون فعلا ( قوله من التصورات الثلاثة والحكم ) أى الذى هو فعل على ما قبل . والحاصل أن التصديق مركب من التصورات الثلاثة والحكم على هذا القول والذى قبله الا أنه على القول المتقدم الحكم ادراك كيف أو انفعال وعلى هذا القول الحكم فعل ( قوله وإذا لم يكن الحكم الخ ) هذا بيان لكون التصديق مركبا من تصورات ثلاثة والحكم لامن أربع تصورات ( قوله قسم من الإدراك ) أى قسم من أقسام مطلق الإدراك فيكون أخص منه وقوله وانتفاء المقسم أى الذى هو مطلق الإدراك الذى هو أعم من التصور ( قوله يوجب انتفاء الأقسام ) أى التى من حملتها التصور وإنما أوجب ذلك لأن انتفاء الأعم يوجب

الإدراك بفعل فلا شئ من الحكم بادراك وهو المطلوب وهكذا تقول على تقدير كون الإدراك كيف الإدراك كيف والفعل لا يكون كيفا فلا إدراك لا يكون فعلا وهو بضم قولنا الحكم فعل ينتج المطلوب اه . وقوله الاستفادة من قوله الحكم الخ يعنى قول شارح الشمسية وهذه السكينة تؤخذ من قول شارحنا وان كان فعلا ( قوله والحكم ) الأولى والفعل لأن كون الحكم جزءا أصل المسألة وقد يقال ان المعنى والحكم الذى ثبت أنه فعل ( قوله وإذا لم يكن الحكم ادراكا الخ ) ظاهر السوق أنه أراد من الإدراك الانفعال لأنه الذى استدل على مغايرة الحكم الذى هو فعل له وحينئذ تمنع ملازمة الشرطية بأننا لانسلم أنه إذا لم يكن الحكم انفعالا لم يكن تصورا وسند هذا المنع تجوز كون الحكم كيفا حينئذ يكون تصورا وجوابه بتحرير المقدم وأن المراد بالإدراك ما يشمل السكينة والانفعال فتم الملازمة ثم ان هذا اشارة لدفع سؤال يتوهم وروده على قوله حينئذ الخ . وحاصل ذلك السؤال أنه ثبت من الاستدلال الثانى أن الحكم ليس ادراكا والإدراك أعم من الفعل فلم لا يجوز أن يكون تصورا ساذجا فيكون التصديق على تقدير كون الحكم ليس ادراكا مركبا من أربع تصورات ساذجة لامن ثلاث تصورات وفعل . وحاصل الدفع أنه إذا انتفى كونه ادراكا ينتفى كونه تصورا ساذجا لأن الإدراك أعم منه ونفى العام يستلزم نفي الخاص قال المحشى هذا لا يناسب ذكره على القول بأن الحكم فعل مع القول بأن التصديق مركب منه ومن التصورات الثلاث إذ القائل بذلك ليس الإدراك عنده مقسما للتصديق واللازم انتفاء كون ذلك المركب تصديقا لانتفاء كون جزئه ادراكا والتصديق قسم من الإدراك وانتفاء المقسم يوجب انتفاء الأقسام اه . وأقول لا يسوغ انكار المقسم للتصور والتصديق على سائر المذاهب هو العلم وهو ادراك والاعتراض وارد على القائلين بتركب التصديق سواء كان مركبا من التصورات الأربع أو الثلاثة والحكم الذى هو فعل وقد قرره

(والا) أى وان لم يكن العلم إذعاناً للنسبة (فتصور) ويقال له التصور الساذج فادراك (١) كل واحد من المحكوم عليه وبه تصور

انتفاء الأخص إذ لو وجد الأخص لوجد الأعم فى ضمنه والفرض انتفاؤه ، واعترض بأن قضية هذا البيان أن صاحب هذا القول القائل أن الحكم فعل وأن التصديق مركب منه ومن التصورات الثلاثة يقول ان الادراك مقسم للتصديق والتصور مع أن الادراك ليس مقسماً للتصديق عنده إذ لو كان مقسماً عنده لزم انتفاء كون المركب من الحكم الذى هو فعل عنده ومن التصورات الثلاثة تصديقا لأن المركب من الادراك وغيره ليس ادراكا واذا كان غير ادراك فلا يكون تصديقا لأن التصديق قسم من الادراك وانتفاء المقسم يوجب انتفاء الأقسام مع أن الفرض أن ذلك المركب تصديق عنده ، ولك أن تقول ان هذا البيان لا يقتضى ذلك لجواز أن يكون المراد أن الادراك مقسم لكل واحد من التصورات فقط دون أن يكون مقسماً لها وللتصديق وحينئذ فلا يلزم من كون المركب المذكور غير إدراك أن لا يكون تصديقا (قوله وان لم يكن العلم اذعاناً للنسبة) هذا صادق بأن لا يكون العلم ادراكا للنسبة أصلاً كتصور الطرفين أو كان ادراكا لها لاعلى وجهه الاذعان اما لكون تلك النسبة لا تقبل تعلق الاذعان بها كالفسبة التقيدية والانشائية أو كانت قابلة له لكن لم يحصل الاذعان لها لحصول الشك والوهم والتخيل (قوله ويقال له) أى للتصور المقابل للتصديق (قوله الساذج) أى الخالى عن الحكم

السيد فى شرح المواقف بغير ما قرر به المحشى فقال وأما جعل التصديق قسماً من العلم مع تركبه من الحكم وغيره فلا وجه له فعلاً كأن الحكم أو ادراكا اهـ ووجهه عبد الحكيم فى حواشى المواقف بما نقله عن السيد أيضاً بأنه اذا كان فعلاً فلأن المركب من الفعل والادراك لا يكون ادراكا وأما اذا كان ادراكاً فليطالان الحصر وأيضاً على التقديرين لافائدة لتركب الحكم مع غيره لأنه وحده يمتاز عما عداه بطريق كاسب اهـ ثم رأيت فى حاشية الجلال الدوانى على القطب أن من ذهب الى أن الحكم فعل لا يمكنه تقسيم العلم إلى التصور والتصديق بل انما يقسم العلم إلى التصور المقارن للحكم والغير المقارن له ومن ذهب مع ذلك إلى مذهب الامام فى تركب التصديق لابد أن يفعل كما فعله المصنف من تقسيمه إلى التصورين وجعل التصديق عبارة عن مجموع القسم الثانى مع الحكم اهـ ومراده بالمصنف صاحب الشمسية حيث قال العلم اما تصور فقط واما تصور معه حكم وهذا لا يخالف ما أسلفناه تأمل (قوله والا فتصور) يعنى أن التصور عبارة عن الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل فقط وهو محتمل لوجهين الأول مع عدم اعتبار الاذعان والثانى مع عدم اعتبار عدم الاذعان والأول أهم من الثانى بحسب المفهوم دون التحقق لأن العلم التصديق هو العلم المتكيف بالكيفية الاذعانية لا يمكن فيه عدم اعتبار الاذعان ولا اعتبار عدم الاذعان وغير العلم التصديق يمكن فيه كل منهما قاله ميرزاهد (قوله التصور الساذج) أى الخالى عن الحكم يقال شئ ساذج بفتح الدال المججمة أى عطل غفل غير محلى فارسى معرب قال شارح سلم العلوم التصور الساذج احساس وتخيل وتوهم وتعقل وهذه الأربعة متعلقة بالمفرد ووهم وتخيل وشك وهذه

(١) (قوله فادراك الخ) ذكر الشارح سبعة أمثلة وقد يجتمع فى تصديق واحد أربعة عشر تصوراً نحو قولك أوك رجل طيب فأكرمه فى المركب الاضافى أربعة والتوصيى أربعة والانثنائى ثلاثة : النسبة المشكوك وللوهومة والتخيلة تأمل اهـ الشرنوبى .



فقط وكذا ادرا كهما معا بلانسبة أو مع نسبة اما تقييدية كالحيوان الناطق و غلام زيد

(قوله وكذا إدرا كهما معا بلانسبة) أى بأن يتصور فى ذهنه معنى الموضوع بقطع النظر عن كونه محكوما عليه ومعنى المحمول بقطع النظر عن كونه محكوما به وحينئذ فلا يلزم من حصول الموضوع والمحمول فى الذهن حصول النسبة فيه لأن ذلك اللزوم إنما يكون اذا لوحظ الموضوع بوصف كونه محكوما عليه والمحمول بوصف كونه محكوما به وبهذا اندفع ما يقال إن كلامه يقتضى وجود المحكوم عليه وبه من غير نسبة مع أن النسبة التامة لازمة لوجودهما فى الذهن (قوله اما تقييدية) هى النسبة التى لا يحسن السكوت عليها و يكون أحدا الأمرين فيها وهو الثانى قيذا للآول وهى قسمان توصيفية وهى التى يكون الثانى فيها وصفا للآول كالنسبة فى الحيوان الناطق وإضافية وهى التى يكون الثانى فيها مضافا اليه كالنسبة فى غلام زيد (قوله كالحيوان الناطق) أى فان فيه نسبة تقييدية وهى نسبة النطق للحيوان لأن الثانى وهو الناطق مقيد للآول وهو الحيوان ثم ان ظاهر الشارح أن هذا المثال وما بعده فيه موضوع ومحمول ونسبة غير تامة وليس كذلك فلو قال كالحيوان الناطق حادث مثلا و غلام زيد فاضل كان أولى وقد يقال ان قصد الشارح التمثيل للنسبة التقييدية بقطع النظر عن الطرفين (قوله و غلام زيد) أى فان فيه نسبة تقييدية وهى نسبة الغلامية لزيد لأن الثانى فيها وهو زيد مقيد للآول وهو غلام

الثلاثة متعلقة بالخبر والقضية فالتصور نوع اضافى تحته أنواع سبعة ومن زعم أن التصور نوع واحد حقيق فقد غفل عما عليه الفلاسفة اه ثم ان النفى فى كلام المصنف ورد على مقيد بقيد أى العلم ان لم يكن ادعانا متعلقا بالنسبة فالادعان مقيد وكونه متعلقا بالنسبة قيد فالنفى صادق بنفى النسبة والادعان و بنفى الادعان مع بقاء النسبة وأما وجود الادعان بلا نسبة فغير معقول إذ لا توجد الصفة بلا موصوف فقول الشارح فادراك كل الخ تفريع على كلام المصنف أشار به لما قرناه . فان قلت : كيف يكون محكوما عليه أو به والحال أن المفروض تصويره وحده وهو فى تلك الحالة غير محكوم به ولا عليه لأن ذلك فرع عن تحقق الحكم حتى يتم الوصف بالمحكومية . والجواب أن المراد ادراك ذلك الشيء الذى يعبر عنه حال الحكم بكونه محكوما عليه أو به تصورا أو المراد المحكوم عليه فى نفس الأمر أو المحكوم به كذلك وان كان حالة التصور لم يلاحظ كونه محكوما عليه ولا به ومحصله عدم ملاحظة الوصف العنوانى حالة التصور بأن يتعلق التصور بذاته بلا ملاحظة اتصافه بالكون محكوما عليه أو به لا يقال كيف تتصور النسبة وحدها بدون ملاحظة الطرفين مع أنهما ضروريان لها لأننا نقول الحال كما قلت لكن قصد النسبة بالتصور الطرفان فيه ملاحظتان لكنهما غير مقصودين بالملاحظة فاذا لوحظا قصدا كانت النسبة متصورة أيضا لكن لا على طريق القصد ولذلك نظائر أفصح عنها السيد فى مواضع من مؤلفاته وأدضح ذلك بمثال حسى وهو المرأة إذا نظرها الشخص فانه تارة يكون قصده النظر اليها فتصلح للحكم عليها وبها وتكون الصورة مشاهدة على سبيل التبعية فلا تصلح لأن يحكم عليها ولا بها وتارة يكون القصد النظر الى الصورة فالمرأة مدركة أيضا لكن على سبيل التبعية وفى هذه الحالة ينعكس الحال وهنا من فروع ما تقر فى الحكمة أن النفس لا تلتفت لشئيين معا قصدا (قوله فقط) راجع لكل من المحكوم عليه والمحكوم به أى المحكوم عليه فقط والمحكوم به فقط (قوله اما تقييدية) نسبة للتقييد لأن الثانى قيد فى الأول وهى صادقة بالاضافة كغلام زيد وبالتوصيفية كالحيوان الناطق فلذا أدرجهما الشارح تحتها

وإما تامة غير خبرية كاضرب أو خبرية مشكوكة فإن كل ذلك من التصورات الساذجة لعدم اذعان النسبة فيه . فإن قلت : التصور مقدم على التصديق طبعاً

(قوله وإماتامة) أى وهى التى يحسن السكوت عليها (قوله كاضرب) أى فى اضرب نسبة طلب الضرب الى مخاطب وهى نسبة تامة يحسن السكوت عليها ولكنها غير خبرية لأن الخبرية تتحقق بدون اللفظ الدال عليها وهذه لا تتحقق بدون لفظ اضرب (قوله مشكوكة) أى كما اذا قلت قام زيد وأنت شاك فى وقوع نسبة القيام لزيد وعدمه ومثل المشكوكة المتوهمة والمتخيلة (قوله فإن كل ذلك) أى المذكور من الادراكات المتعلقة بتلك الأشياء وقوله الساذجة أى الخالية عن الحكم وقوله لعدم اذعان النسبة أى ادراك أنها واقعة وأليست بواقعة (قوله فيه) أى فى ذلك المذكور من الادراكات وفى معنى مع متعلقة باذعان وقوله اعدم الخ علة لكون كل ذلك من التصورات الساذجة والملاحظ فى التعليل ذلك الوصف أى فلو كان معها اذعان لم يكن من التصورات الساذجة بل كانت من التصورات المصحوبة بالحكم وهذا لا ينافى مامشى عليه المصنف من أن التصديق هو الحكم فقط وليس الملحوظ فى التعليل الموصوف حتى يتأتى اعتراض الشيخ يس على عبارة الشارح بأن ظاهرها يقتضى أن كلا من هذه الادراكات لو كان معه اذعان يكون تصديقاً وليس كذلك لأنه لا يوافق مامشى عليه المصنف من أن التصديق بسيط وبعد اعتراضه بذلك أول عبارة الشارح بقوله يعنى لعدم كونه اذعاناً لأجل أن يوافق كلام المصنف من أن التصديق بسيط فتأمل (قوله مقدم الخ) قال الحكماء تقدم الشيء على غيره منحصر فى خمسة أقسام . أحدها التقدم بالعلة كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم . الثانى بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين . الثالث بالزمان كتقدم الأب على الابن . الرابع بالرتبة امحسا كتقدم الامام على المأموم أو عقلاً كتقدم الجنس على الفصل . الخامس بالشرف كتقدم العالم على المتعلم ومنع المتكلمون الحصر فى الخمسة وزادوا عليها ما يرجع للخمسة عند التحقيق (قوله طبعاً) أى بالطبع أى يتقدم عليه بحسب اقتضاء طبيعة التصور وحقيقته والتقدم الطبيعى كون المتقدم يحتاج اليه المتأخر من غير أن يكون (قوله كاضرب) وكذلك بقية صور الانشاء وكون صور الانشاء متضمنة لنسبة خبرية غير منظور اليه لأن المدار على المدلول الوضعى لها لا لازمة (قوله لعدم اذعان النسبة فيه) يعنى لعدم كونه اذعاناً ليوافق كلام المصنف من أن التصديق بسيط ولو أبقي على ظاهره لاقتضى أن كلا من هذه لو كان معه اذعان يكون تصديقاً وليس كذلك قاله المحشى . أقول هذا الاقتضاء مندفع بأن المصنف جار على أن التصديق بسيط (قوله فإن قلت التصور مقدم الخ) إشارة لقياس اقترانى حذف كبراه ونتيجته تقريره هكذا التصور مقدم على التصديق طبعاً وكل ما هو مقدم فى الطبع يجب أن يقدم فى الوضع ينتج التصور يجب أن يقدم فى الوضع دليل الصغرى أن التصور اما شرط أو شرط والتقدم فى كل منهما طبيعى لأن التقدم الطبيعى هو أن يكون المتأخر متوقفاً على المتقدم وليس المتقدم علة فيه ودليل الكبرى أن مخالفة الوضع الطبع غير مقبولة عند المحصلين ثم إن هذا سؤال استفسار فالاستفهام على حقيقته ومن جعله نقضاً مع السند وحمل الاستفهام على الإنكار فهو ذاهل عن مصطلح النظائر إذ التقاسيم كالتعاريف لا تمنع وإنما يتكلم عليها بطريق الإبطال كما بين فى محله

فلم أخوه وضعا . قلت : ان عנית بتقديم التصور على التصديق أن ذاته مقدمة على التصديق فسلم  
لكنه غير مفيد لأن تقديم التصديق ههنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب  
المفهوم وإن عנית به أن مفهومه مقدم على مفهوم

المقدم علة في المتأخر كتقدم الواحد على الاثنين والجزء على الكل والشرط على المشروط والتصور  
كذلك بالنسبة للتصديق لأنه اما شرط فيه أو شرط أى جزء منه ولا شك أن تقدم الشرط على المشروط  
والجزء على الكل تقدم طبيعى وإنما لم يكن التصور علة في التصديق لأنه لو كان علة فيه لزم من  
حصول التصور حصول التصديق ضرورة وجوب وجود المعلول عند وجود العلة ووجه كونه يحتاج  
إليه التصديق أن كل تصديق لابد له من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بأمر  
صادق عليه وتصور المحكوم به والنسبة ( قوله فلم أخوه وضعا ) أى فى الوضع أى الذكر مع أن المناسب  
تقديمه ليوافق الوضع الطبع واعلم أن المراد بالوضع فى قولهم يقدم التصور على التصديق فى الوضع  
الذكر والكتابة والتعلم والتعليم ( قوله ان عנית ) أى قصدت بقولك التصور مقدم على التصديق  
( قوله أن ذاته ) أى أن أفراده مقدمة على أفراد التصديق وقوله فسلم أى فسلم ان التصور بحسب ذاته  
مقدم على التصديق بحسب ذاته فالمراد بالذات الأفراد ويصح أن يراد بذاته نفسه أى أن نفسه مقدمة  
على نفس التصديق فى الوجود أى ان عנית أن وجوده مقدم على وجود التصديق فسلم ( قوله  
لكنه ) أى التقديم المذكور وهو تقديم التصور على التصديق بحسب الذات ( قوله غير مفيد ) أى  
لا يفيد السائل أى المعارض بأن الأولى للمصنف أن يقدم التصور على التصديق ( قوله لأن تقديم  
التصديق ههنا فى التعريف ) أى تعريف التصور والتصديق الضمنى الذى تضمنه التقسيم  
( قوله والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم ) المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ وهو  
المعنى السلكى الذى هو اذعان النسبة الخبرية بالنسبة للتصديق وعدم اذعانها بالنسبة للتصور وحيث  
كان التعريف بحسب المفهوم فالمناسب ما ارتكبه المصنف من تقديم التصديق على التصور

( قوله لكنه غير مفيد ) أى فالقياس المذكور مسلم لكن نتيجه لا تخالف الغرض لأنه إنما أنتج أن  
ذات التصور أى أفراده وما صدقته مقدمة على التصديق وليس الكلام فيه وقوله بعد وان عנית  
به أن مفهومه الخ أى فالقياس غير تام بمنع الصغرى أى لاسلم أن مفهوم التصور مقدم على مفهوم  
التصديق والكلام هنا بحسب مفهومه لا أفراده ( قوله لأن تقديم التصديق ههنا ) أى فى التعريف  
الذى تضمنه التقسيم وقول الشارح ولما كان بيان الحاجة الخ لا ينافى كون التعريف مقصودا أيضا  
كالتقسيم لأنه إنما بين جهة قصد التقسيم بأن بيان الحاجة يتوقف عليه وبهذا يدفع ما قيل إن هذا  
واضح لو كان التعريف مقصودا بالذات وهو مخالف لما أسلفه من أن المفصود ههنا التقسيم حيث قال  
ولما كان بيان الحاجة الخ وقول ذلك القائل إن التقاسيم إنما ينظر فيها للذات دون المفاهيم ممنوع بل  
النظر فيها للمفاهيم أيضا قال أبو الفتح المقسم لا يكون إلا المفهوم اه وفى الحواشى العبادية أن معنى قولهم  
ان التقسيم بحسب الذات هو أن الباعث عليه هو حصول الذات التى هى للاقسام لأن المقسم هو  
الذات اه لا يقال قول الشارح فيما بعد وقدم فى الأقسام والأحكام لأنها بحسب الذات صريح فيما  
قاله ذلك القائل لا نأقول معنى ذلك أنه قدم الكلام على قسم التصور فى المتن على قسم التصديق حيث

التصديق فممنوع لأن القيود في مفهوم التصديق وجودية وفي مفهوم التصور عدمية وتصور الوجود سابق على تصور العدم فأخر التصور في التعريف لأنه بحسب المفهوم وقدم في الأقسام والأحكام لأنها بحسب الذات . لا يقال إن النسبة كما تطلق على النسبة الحكمية كذلك تطلق على النسبة الوصفية والاضافية فتكون من الألفاظ المشتركة وهي لا تستعمل في التعريفات لأننا نقول المشهور الكثير الاستعمال هو الأول على أن الازدعان لا يتصور إلا في النسبة الحكمية

(قوله القيود) أل للجنس فتبطل معنى الجمعية فتصدق بالواحد المراد هنا وهو اذعان النسبة الحكمية على أن هذا لا يحتاج إليه لأن عندنا قيودا الأول قوله اذعان الثاني قوله النسبة الثالث قوله الحكمية (قوله عدمية) أى منسوبة لعدم والمراد العدم المضاف لا المطلق والقيود العدمية هنا عدم اذعان النسبة الحكمية (قوله وتصور الوجود) أى وجود شيء (قوله على تصور العدم) أى على تصور عدم ذلك الشيء (قوله وقدم) أى التصور في الأقسام أى في طلب ذكرها حيث قالوا تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة الخ فالمراد أقسام الإدراك (قوله والأحكام) أى إنا إذا حكمنا على شيء بشيء فانا نتصوره أولا ثم نحكم عليه هذا حاصل ما ارتضاه شيخنا سيدى محمد الصغير اه شيخنا (قوله لأنها) أى الأقسام والأحكام وقوله بحسب الذات أى الأفراد لا بحسب المفهوم (قوله الوصفية) أى كالنسبة في الحيوان الناطق والاضافية كالنسبة في غلام زيد (قوله وهى) أى الألفاظ المشتركة وقوله لا تستعمل أى بدون قرينة معينة للمراد من ذلك اللفظ المشترك (قوله المشهور الخ) أى والشهرة مجوزة لاستعماله فهى قرينة معنوية (قوله على أن الخ)

شرح أحوال السكيات الخمس وقسمها للجنس والفصل الخ وكذلك التعريفات وقسمها للمحد والرسم الى غير ذلك من التقاسيم كتقسيم الكل الى ماله أفراد وما لا أفراد له والى ذاتى وعرضى وكذلك أحكامها أى بيان ما يعرض للتصورات من الأحوال نظرا الى أن ذات التصور متقدم على ذات التصديق لأن التصديق متوقف عليه توقفا طبيعيا كما علمت وليس المعنى أنه فيما سيأتى يقع التصور قسما للتصديق ويكون التصور سابقا لأنه لم يقع له فيما بعد ذلك التقسيم أصلا بل إنما وقع منه كغيره من المؤلفين فى مفتتح المقدمة فقط وهو هذا الموضع (قوله لأن القيود الخ) هى ثلاثة مأخوذة من مجموع كلام المصنف والشارح فان قوله العلم ان كان اذعاناً للنسبة الحكمية يتضمن أن العلم مقيد بكونه اذعاناً وكون ذلك اذعاناً متعلقاً بالنسبة وكون تلك النسبة حكمية وحينئذ فالجمع باق على معناه وسقط ما أطالوا به هنا ومعنى كون تلك القيود وجودية أنه لم يسلط عليها حرف النفي كما فى جانب التصور (قوله النسبة الوصفية) بالفاء كحيوان ناطق والاضافية كغلام زيد وكلاهما يسمى نسبة تقييدية كما عبر به سابقا عنهما (قوله المشهور الكثير الاستعمال) أى فيكون استعمال لفظ النسبة حقيقة فى النسبة الحكمية وهى التامة الخبرية فلا يكون لفظ النسبة من قبيل المشترك بل هو حقيقة فيها مجاز فى غيرها لأن التبادر والشهرة أمارة الحقيقة ولأن سلمنا أنها من المشترك بناء على أن بعض معانى المشترك قد يشترى نقول محل منع استعمال المشترك فى التعريف مالم توجد قرينة معينة وقد وجدت وهى اما الشهرة فتكون القرينة حالية أو لفظ الازدعان لأنه لا يتصور إلا فى النسبة التامة الخبرية فتكون لفظية

هذا إشارة إلى جواب ثان : أى وإن لم نراع الشهرة السابقة فالقريئة موجودة وهى لفظ الاذعان لأن الاذعان لا يتصور إلا فى النسبة الحكمية وحيفئذ فهنا قريئة لفظية معينة للراد (قوله فالقريئة الخ) أى وحيفئذ فهناك قريئة معينة للراد إما معنوية أولفظية والقريئة مجوزة لاستعمال المشترك فى التعريف (قوله وينقسمان الخ) شروع فيما هو تمهيد للحاجة والحاجة عصمة الدهن عن الخطأ فى الفكر المشار له بقوله فاحتيج الى قانون الخ

(قوله وينقسمان) تقدم وجه تأخير هذا التقسيم عن الذى قبله ثم إن ههنا فسختان <sup>(١)</sup> الأولى ينقسمان من باب الانفعال وذكر إلى الجارة فى قوله الضرورة وعليها كتب الشارح وهى ظاهرة لاحتياج إلا لأن يراد من الضرورة والاكتساب الضرورى والمكتسب لأنهما القسمان من التصور والتصديق وقد أشار لذلك الشارح بقوله وإنما كان تقسيم الخ وأيضاً المقسم يحمل على القسم فى تقسيم الكل إلى جزئياته كما هنا وبدون التأويل لا يستقيم الحمل وقد يصح ابقاؤها بلا تأويل بناء على وضع قيد القسم مكان القسم كتقسيم الحيوان إلى الناطق والعاقل فالتقسيم ههنا علم بضرورة وعلم بذاكتساب وهو معنى ضرورى وكسبى. الثانية ما كتب عليها الجلال الدوانى والصام وهى وينقسمان من باب الافعال وحذف إلى الجارة وهى محتسمة لأن يقرأ بالبناء للفاعل والضرورة والاكتساب بمعنى الضرورى والمكتسب الخ ما قلنا ويرد على هذا الاحتمال اقتضاؤه تقسيم الضرورى والنظرى إلى تصور وتصديق لأن المعنى حينئذ يقسم التصور والتصديق الضرورى والمكتسب : أى يحصل كل منهما قسماً من الضرورى والمكتسب فيكون كل من الضرورى والمكتسب مقسماً والمفروض خلافه وهو أن المقسم هو التصور والتصديق لأنهما قسمان وأن يقرأ بالبناء للفاعل والضرورة والاكتساب منصوبان على نزع الخافض وفيهما من التأويل ما قلنا وما أورد عليه بأن النص على نزع الخافض متصور على السماع بحاجته لأنه كثر فى كلامهم حتى عتد من المسامحات وهذا الاحتمال مبنيان على ما ذكره فى الأساس من أن قسمه واقتسمه بمعنى وما فى التسهيل من أن افعل يكون بمعنى فعل وفسر الدوانى الاقتسام بالاختذ حيث قال أى يأخذ كل من التصور والتصديق قسماً من الضرورة والاكتساب أى الضرورى والمكتسب اه فالضرورة واذا اكتساب مفعولان قل العصام وهو نعم التوجيه لو ساعده اللغة ولم نجد فى كتب اللغة أن الافعال مجبىء بالاختذ وقد يوجه بأن المراد يقسمان بينهما ويلزمه أن يأخذ كل منهما قسماً انتهى . وأجيب بثبوت مجبىء الافعال بمعنى الاختذ نحو ارتقى زيداً : أى اتخذ رفيقاً ، وهناك احتمال ثالث مبني على مجبىء اقتسم بمعنى تقاسم فقد ذكر فى التسهيل من معانى افعل تفاعل فيقرأ يقسمان بالبناء للفاعل والضرورة والنظر على ظاهرهما من غير تأويل مفعولان يقسمان ، والمعنى حينئذ يأخذ التصور قسماً من الضرورة فيتحقق قسم ضرورى وقسماً من الاكتساب فيتحقق تصور مكتسب ويقال مثله فى التصديق فهو على حد قول الشاعر :

إننا اقتسمنا خطبتنا بيننا فحملت برة واحتملت لجار

(١) (قوله فسختان) كذا بالنسخة التى بأيدينا والصواب لسختين بالنصب لأنه اسم مؤخر عن خبرها الظرف اه الشرنوبى.

## أى التصور والتصديق (بالضرورة) أى بحسب الضرورة

(قوله بالضرورة الخ) الباء للملابسة أى انقساماً ملتبساً بالضرورة ثم يحتمل أن يكون المراد بالضرورة البداهة وأن يكون المراد بها القطع والظاهر الأول وحينئذ فقول الشارح وإنما كان تقسيم الخ من باب التنبيه لا من باب الدليل لأن الضروريات قدينية عليها لخفائها على بعض الأذهان فلا يرد أن الضروريات لا يبرهن عليها والشارح قد برهن عليها أى أقام عليها دليلاً وعلى الاحتمال الثانى فقول الشارح لأنهما الخ من باب البرهان وهذا بخلاف الضرورة التى هى أحد أقسام العلم فإن المراد بها البداهة لا غير (قوله أى بحسب الضرورة) أى بوجه وباؤه للملابسة وإضافته للضرورة للبيان

(قوله أى التصور والتصديق) تقديم التصور هنا على التصديق دون العكس كما صنع المصنف لأن المنظور إليه ههنا ماصدقهما وأفرادهما فانه الذى يوصف بالضرورة والكسب وأما مفهومهما فهو نظرى كما سيأتى قال شارح سلم العلوم ليس بين الضرورى والكسبى تقابل الايجاب والسلب لأن المتقابلين بالايجاب والسلب لا يخلو موضوع ماعنهما والا لزم ارتفاع النقيضين والموجودات الغيبية كلها خالية عنهما ولا التضايف وهو ظاهر بل إنما يتصور التضاد أو العدم والملكة ولا بد فى التضاد من إمكان تعاقبهما على موضوع واحد فكل ما يتصف بأحد الضدين أمكن اتصافه بالآخر ولا بد فى المتقابلين بالعدم والملكة من إمكان اتصاف موضوع العدم والملكة وعلى التقديرين فلا بد من إمكان اتصاف الضرورى بالكسبية ومن البين أن الحضورى يمتنع اتصافه بالكسبية وكذا القديم من العلم إذ لو أمكن كونه كسبياً لأمكن حصوله بعد الحركة الفكرية فلا يكون قديماً هف فاذن لا بد من تخصيص المقسم بالتصور والتصديق الحادثين (قوله أى بحسب الضرورة) دفع به توهم كون الباء سببية وهو غير ملائم لاقتضائه إفادة أن سبب الانقسام الضرورة وليس كذلك بل هى وصف له ثم يحتمل أن المراد بها جهة القضية وهو ظاهر صنيع الشارح بدليل استدلاله على ذلك بقوله وإنما كان الخ ويحتمل أن المراد بها البداهة فلا استدلال إما تنبيه أو على دعوى أن هذا التقسيم ضرورى وفى الدوائى المراد بها البداهة ووجهه بأن الاحالة على البداهة أسلم من تكلف الاستدلال عليه بأنه لو كان الكل من الكل نظرياً لدار أو تسلسل أو بديهيماً لما احتجنا فى شئ منهما الى الفكر فانه مع ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور ثم على حدوث النفس على ما هو المشهور لا يتم الا بدعوى البداهة فى الدليل وأطرافه وذلك كاف فى نفي كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل عليه ثم لا بد من دعوى البداهة فى ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه دعوى البداهة فى عدم بداهة الكل فظهر أن الاستدلال يثول بالآخرة الى دعوى البداهة فى المطلوب فليكتف به أولاً كلامه وتوضيحه أنه فى الأصل استدلال على هذه الدعوى وهى قولنا ويقتسمان الخ بالدليل المذكور فاعترض على الدليل بجواز أن يكون جميع التصورات نظرية وتنتهى سلسلة الاكتساب الى تصديق بديهي فلا يلزم دور ولا تسلسل وأجاز أيضاً أن يكون جميع التصديقات نظرية وتنتهى سلسلة الاكتساب الى تصور بديهي فلا دور فلا تسلسل أيضاً. وأجابوا بأن البرهان موقوف على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم الكلام والا فلا وقد قال الجلال فى حاشية القطب : انه لم يتم برهان على امتناع اكتساب التصور من التصديق

(قوله الى الضرورة) أى إلى ذى الضرورة وذى الاكتساب لأن الانقسام إنما هو للموصوف بالضرورة والموصوف بالاكتساب لا لنفس الضرورة والاكتساب أو أطلق الضرورة وأراد الضرورى وأطلق الاكتساب وأراد المكتسب واليه يشير الشارح بقوله وهى التى لا يتوقف الخ وبقوله وهو ما يخالف الضرورة الخ ، إذ المتوقف إنما هو المكتسب لا الاكتساب والذى لا يتوقف على شئ إنما هو الضرورى لا الضرورة وبقوله وإنما كان تقسيم التصور والتصديق إلى الضرورى والنظرى

وبالعكس ولكنه قال ان الدليل يتم على تقدير انتفاء اكتساب التصور من التصديق وبالعكس سواء كان ممتعا أولا إذ على تقدير انتفائه يكون حصول التصورات أو التصديقات بطريق الدور أو التسلسل قطعاه وأيضا ليس هذا تسلسلا بل هو استحضار أمور لانهائية لها فى زمن متناه وهو وقت التحصيل ومحالية ذلك مبنية على القول بحدوث النفس وهو مذهب أرسطاطاليس ومن تبعه فأما على قول أفلاطون القائل بقدورها فلا يتم ما ذكر لم لا يجوز أن تكتسب المطالب الغير المتناهية فى الأزمنة الغير المتناهية وأيضا على تقدير أن يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون قولنا لو كان كلها نظريا يلزم الدور أو التسلسل تصديقا نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكورة فيه نظريا ويكون أيضا قولك واللازم باطل فالمزوم مثله تصديقا نظريا والتصورات المذكورة فيه أيضا نظرية فيحتاج فى تحصيل هذه التصورات والتصديقات إلى اكتساب ويلزم الدور أو التسلسل المحالان فيكون الاستدلال بهذه المقدمات محالا . وأجابوا بأن هذه المقدمات وتصوراتها أمور معلومة لنا بلا شبهة فى ذلك فيتم الاستدلال وهذا معنى قوله لا يتم إلا بدعوى البداهة فى الدليل وأطرافه وذلك كاف لكن الجلال عدل عن قولهم معلومية المقدمات لبداهتها فلذلك اعترضه أبو الفتح بأننا لا نسلم أن الدليل لا يتم إلا بدعوى البداهة فى مقدماته وأطرافها لأنه إنما يتوقف على معلومية المقدمات وأطرافها وأما على بداهة المقدمات وأطرافها فلا فضلا عن دعوى بداهتها وأجاب عنه بعض الفضلاء بأنه لا يتم الاستدلال إلا بدعوى البداهة والاقبال الخصم إن هذه المقدمات مع أطرافها نظرية على تقدير نظرية كل التصورات والتصديقات فيحتاج فى تحصيل هذه المقدمات وأطرافها إلى الدور أو التسلسل المحالين فيكون الاستدلال الموقوف عليهما محالا فإذا ادعى بداهتها لا يبق للخصم مجال ادعاء هذا المحال ويتم الاستدلال وأما كون بداهة تلك المقدمات مع أطرافها منافية لفرض نظرية كل التصورات والتصديقات فلا يضر الاستدلال بل يؤيده فما ذكره مير أبو الفتح مبنى على عدم التفرقة بين الدليل والاستدلال اه والفرق بينهما أن الدليل أعم من الاستدلال لأن الاستدلال ما يكون مقدماته بديهية والدليل ما يكون مقدماته معلومة بديهية أولا ومن لطائف مير زاهد ما قال إن هذا الحكم يعنى قول المصنف ويقسمان الخ نظير المثبت لنفسه فانه إن كان بديهيا كان نفيًا لنظرية الكل وإن كان نظريا كان نفيًا لبداهة الكل اه ونعم ما قال شارح سلم العلوم بعد أن ساق نحو ما ذكرنا والحق أن هذا كاه جدلى والمطلوب ضرورى لا يحتاج إلى الاستدلال اه .

وهي التي لم يتوقف حصولها على نظر وكسب

( قوله وهي التي لا يتوقف ) أى والضرورة بمعنى الضرورى العلم الذى لا يتوقف : أى الصورة الحاصلة فى العتلى التي لا يتوقف حصولها فيه على نظر الخ ، وإنما أنت الضمير وعبر بالتي نظرا للفظ الضرورة لا لمعناها المراد منها وهو الضرورى إذ لو نظر لذلك لذكر الضمير والموصول إن قلت الأمور الضرورية لا تعرف فكيف عرف الضرورة بقوله وهي التي الخ . قلت : معنى قولهم الأمور الضرورية لا تعرف أن الأفراد للضرورة لا تعرف وهذا لا ينافى أن المفهوم الكلى الصادق على تلك الأفراد يعرف وما هنا تعريف للمفهوم الكلى لا لفرد من أفرادها وقوله ما لا يتوقف حصولها على نظر هو ترتيب أمور معلومة للتأدى إلى مجهول والمراد بالكسب الترتيب المذكور وحينئذ فالعطف مرادف ثم إن كلامه صادق بأن لا يتوقف على شيء أصلا كادراك أن الواحد نصف الاثنين وبما إذا توقف على حدس كادراك أن نور القمر مستفاد من نور الشمس أو تجربة كادراك أن السقمونيا مسهلة للأصغراء وحينئذ فيدخل فى الضروريات القضايا الأولية والحدسية والتجريبية والضرورية بهذا المعنى مرادف للبدهى وقد يطلق البدهى على ما لا يتوقف على شيء أصلا فيكون أخص من الضرورى بالمعنى المذكور لأنفراد الضرورى حينئذ بالحدسيات والتجربيات واعلم أن الضرورة فى التصورات ظاهرة وأما التسديق فالمراد بالضرورى منه أن يكون الحكم بعد تصور الطرفين غير متوقف على نظر وإر كان تصور كل من الطرفين كسبيا والنظرى بخلافه على ما مر فلتسديق بأن الممكن يحتاج للزور ضرورى لأن من تصور الممكن بأنه ما تساوى وجوده وعدمه بالنظر لذاته والاحتياج بأنه الافتقار إلى من يرجح أحدهما على الآخر خزم بثبوت الاحتياج

( قوله وهي التي ) الضمير يعود للضرورة والموصول المتبאר منه وقوعه على الضرورة وهو فاسد لأدائه لأخذ الشيء جنسا فى تعريف نفسه ولا يحصى عنه إلا بدعوى وقوعه على الصورة وهي وإن لم تكن مذكورة لكنه يشعر بها الضرورة التي هي صفة للعلم المفسر بالسورة الحاصلة عند النفس قال عبد الحكيم فى تقرير تعريف صاحب الشمسية للعلم الضرورى بقوله وهو الذى لم يتوقف الخ أى العلم بمعنى الصورة الحاصلة الذى لم يتوقف حصوله المعتبر فى مفهومه فلا يلزم أن يكون للحصول حصول وتعدية التوقف على يتضمن معنى الترتيب فيفيد قيد التوقف أنه لولاه لما حصل وقيد الترتيب التقدم فيقول الى معنى الاحتياج فبالقيد الأول دخر العلم الضرورى الذى حصل بالنظر أيضا كاعلم بأن ليس جميع التصورات والتسديقات بديهيا ولا نظريا وبالقيد الثانى العلم الضرورى التابع للعلم النظرى إذا فلما إنه ضرورى بمعنى البديهى كاعلم بالعلم النظرى ، فإنه وإن كان يصدق عليه أنه لولا النظر لما حصل لكنه ليس مرتبا على النظر بل على العلم المستفاد من النظر فإن المتبادر من الترتيب بالواسطة ثم إن البدهى والنظرى يختلفان بالنسبة إلى الأشخاص فربما يكون نظريا لشخص بديهيا لآخر وبالعكس فقيد الحثية معتبر فى التعريف على ما تقرر من أنه يعتبر فى تعريفات الأمور الاعتبارية قيد الحثية وإن لم يذكر اه ملخصا لا يقال إذا عرف العلم الضرورى صار نظريا لاحتياجه للتعريف فينظم قضيتان متناقضتان



كتصور الحرارة والبرودة والتصدق بأن النسق والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان (و) الى (الاكتساب بالنظر) وهو ما يخالف الضرورة كتصور العقل والانسان والتصدق بأن العالم حادث وإنما كان تقسيم التصور والتصدق الى الضروري والكسبي

الى الممكن فكل من تصور الطرفين نظري والحكم بديهي وهذا على مذهب الحكماء من أن التصديق هو الحكم وأنه بسيط وأما على أنه مركب فهو نظري كما مر (قوله كتصور الحرارة) أى بوجه ما كتصورها بأنها كيفية تسخن الجسم وتصور البرودة بأنها كيفية تبرد الجسم لا بالحقيقة والسكينة فانه نظري (قوله بأن النسق) أى بأن انتفاء شئ عن آخر كانتفاء العدم عن زيد وقوله والاثبات أى ثبوت ذلك النقي للآخر أى ثبوت العدم لزيد وقوله لا يجتمعان ولا يرتفعان أى لا يجتمعان في نفس الأمر موافقا للواقع بل الحاصل أحدهما وهو الواقع في نفس الأمر كالقيام أو عدمه وليس المراد بالنفي اذاك أن النسبة ليست واقعة على وجه الجزم أو الظن وبالاثبات ادراك أنها واقعة على الوجه المذكور لأن بينهما تضادا باعتبار انصاف النفس بهما فيرتفعان في صورة الشك ومثل الشارح بمثالين الأول للتصور الضروري والثاني للتصدق الضروري (قوله لا يجتمعان) كالوجود والعدم والمراد بالاثبات في كلامه مطلقا للضد لا للاثبات بالعبارة المخصوصة لأن أكثر العوام لا يعرفها (قوله وهو) أى الاكتساب بمعنى المكتسب ما يخالف أى علم يخالف الضرورة أى الضروري فهو علم يتوقف حصوله على نظر وكسب أى الصورة التي يتوقف حصولها في العقل على نظر وكسب (قوله كتصور العقل) أى بانه قوة للنفس تستعمل بها لادراك المعلوم وقوله والانسان أى بأنه حيوان ناطق (قوله بأن العالم) أى جواهر وأعراض وقوله حادث أى موجود بعد عدم فانه متوقف على إقامة دليل وهو العالم متغير

هما الضروري ما لا يتوقف الخ الثانية الضروري يتوقف لا ما نقول لا تناقض لاختلاف الموضوع فان قولنا الضروري يتوقف الخ المراد به المفهوم والضروري لا يتوقف المراد به المصادق يقرب ذلك قول الحاجة من حرف جوباءراب من مبتدأ مع أنها والحالة هذه اسم فكيف يخبر عنها بالحرف وجوابه أن الاخبار باعتبار أفراد ذلك المفهوم الكلي أى هذا اللفظ والاسمية باعتبار التأويل بهذا اللفظ وهذا معنى ما قيل ان ما هنا من قبل صدق الشيء على نقيضه ولا محالة فيه بل المحالية في صدق الشيء على ما يصدق عليه نقيضه كصدق البياض مثلا على شئ يصدق عليه لا يباين وهو الأسود مثلا ومن فروع الأول تعريف الجزئي بما يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه (قوله كتصور الحرارة والبرودة) أى أفردتهما لأنه حاصل بطريق الإحساس فهو من أجلي البديهيات وأما تصور مفهومهما فنظري (قوله والى الاكتساب بالنظر) قال أبو الفتح هذا التيقيد غير محتاج إليه ضرورة أن الاكتساب يتضمن النظر اصطلاحا إلا أنه أراد تهديد تعريف النظر فذكره تصريحاً بما علم ضمناً أو جلا للاكتساب على المعنى الغوى وهو مطلق التحصيل لكنه لا يلائم الإيجاز المطلوب في هذه الرسالة (قوله والتصدق بأن العالم حادث) في حاشية عبد الحكيم على الخيال العالم اسم موضوع للقدر المشترك بين جميع الأجناس أعنى كونه ماسوى الله فان القول بتعدد الوضع بحسب كل جنس كالنظ العين قول بلا دليل وكذا جعل الوضع عاما والموضوع له خاصا

ضروريا لانهما لولم ينقسما اليهما لكان الجميع إما بديها أو كسبيا والتالى باطل بقسميه فلذا المقدم  
أما الملازمة فظاهرة وأما بطلان القسم الأول من التالى فلاحتياجنا فى بعض التصورات وبعض  
التصديقات الى كسب ونظر كامر وأما بطلان القسم الثانى منه فلبداهة بعض التصورات وبعض  
التصديقات على مامر (وهو)

وكل متغير حادث ومثل بثلاثة أمثلة الأولين للتصور النظرى والثالث للتصديق النظرى (قوله  
ضروريا) أى بديها (قوله لولم الخ) مقدم لكان الجميع الخ تالى وقوله لكان الجميع أى جميع  
أفراد التصور وجميع أفراد التصديق وقوله إما بديهي أى فقط وإما كسبي فقط (قوله والتالى)  
أى وهو كون الجميع إما بديهي أو كسبي (قوله فكذلك المقدم) أى فالمقدم وهو عدم انقسام  
كل من التصور والتصديق الى الضرورى والكسبي مثل التالى فى البطلان لأن بطلان اللازم  
يستلزم بطلان المزموم أى واذا بطل المقدم ثبت نقيضه وهو انقسام كل من التصور والتصديق الى  
الضرورى والكسبي وهو المطلوب (قوله أما الملازمة) أى بين المقدم والتالى فظاهرة أى لأنه  
لا واسطة (قوله القسم الأول) وهو كون الجميع بديها وقوله القسم الثانى وهو كون الجميع كسبيا  
(قوله كامر) أى فى قوله كتصور العقل والانسان وكالتصديق بأن العالم الخ (قوله فلبداهة  
بعض التصورات والتصديقات كامر) أى فى قوله كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق بأن النفي  
والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذا الدليل الذى ذكره الشارح يسمى بدليل الخلف وهو  
اثبات المطلوب بإبطال نقيضه فالمطوب انقسامهما للتسمين ونقيضه عدم الانقسام ولا شك أنه  
هو الذى أبطله (قوله وهو) أى النظر لا الاكتساب خلافا للشارح إذ المراد بالاكتساب فيما سبق  
المسكتب وهو ليس نفس الملاحظة إذ الملاحظة توجه النفس والتفتاتها الى المعقول أى الى ما حصلت  
صورته فى العقل لتحصيل أى لأجل تحصيل الخ حصل بالفعل أم لا وانما قيد بذلك لأن النظر  
ليس الا الملاحظة لأجل التحصيل . والحاصل أن الصواب جعل الضمير راجعا للنظر لا ممرين: الأول

فانه مخصوص بمواضع عديدة واذا كان موضوعا لمعنى واحد مشترك بين جميع الأجناس يجوز  
اطلاق العالم على كل واحد من الأجناس وعلى كلها اطلاق السكى على جزئياته كاطلاق الانسان  
على كل من زيد وعمر وعلى كلها وليس اسما للجموع والا لما صح جمعه كما فى قوله تعالى رب  
العالمين والقول بالاشتراك بين الكل وكل واحد خلاف الأصل لا يصار اليه بلا ضرورة داعية اه  
فعلم أن افراد ذلك القدر المشترك أجناس لا أشخاص فما قاله المحشى أن تمثيل التصديق النظرى  
بقولنا العالم حادث إنما يصح إذا أريد الموجبة السكية أعنى كل فرد من أفراد ماسوى الله تعالى  
نظرى إذ لا شك أن العلم بمحدث بعض الأفراد ضرورى اه غير مستقيم لأن أفراد القدر المشترك  
الموضوع له لفظ عالم أجناس العوالم وأنواعها وثبوت الحدوث لكل جنس من تلك الأجناس نظرى  
وان كان افراد تلك الأجناس الشخصية كل واحد منها حدوثه بديها والقائلون بتقديم العالم  
معترفون بذلك والقديم عندهم هو الأنواع على تفصيل فى ذلك عندهم ومعلوم أن الفرد الشخصى  
فى قولنا العالم حادث غير منظور إليه حالة الحكم لأنه غير مدلول للفظ الموضوع فارادة الفرد  
الشخصى لادليل عليه على أن فى كلامه اختلالا من وجوه أخرفانه اذا أريد الايجاب السكى

أن الاكتساب فيأمر المراد به المكتسب وهو غير الملاحظة فالأخبار حينئذ لا يصح . الأمر الثاني أن التعريف المذكور تعريف للنظر لا الاكتساب به نعم ان جعلت الباء في قوله بالنظر للتصوير أى الاكتساب المصور بالنظر صح مقاله الشارح وعليه فيكون في كلام المصنف استخدام حيث ذكر الاكتساب أولا بمعنى المكتسب ثم أعاد الضمير عليه ثانيا بمعنى آخر وهو النظر وإنما عدل المصنف في تعريف النظر بما ذكره عن تعريفه الواقع في عبارة القوم وهو ترتيب أمور معلومة للتأدى الى مجهول ليكون التعريف شاملا للتعريف بالمفرد وهو ماعليه المتقدمون وبعض المتأخرين كتعريف الانسان بناطق أو ضاحك وذلك لأن قوله ملاحظة المفعول أى توجه النفس والتفاتها للأمر الذى حصلت صورته في العقل سواء كان واحدا كما في الحد بالفصل وحده والرسم

وأن المعنى كل فرد فرد الخ كما قال يكون الحكم منصبا على جميع تلك الافراد وقوله بعد ذلك اذ لاشك أن العلم بمحدث بعض الافراد ضرورى يقتضى أن الحكم الایجابى حكم على المجموع كمثل بنى تميم يحملون الصخرة وقد قرر قبله أنه من قبيل الحكم على الجميع كمثل انسان حيوان وهل هذا الاتهامت وقول بعض الحواشى إن العالم اسم لمجموع ماسوى الله تعالى اه خلاف المختار كما سمعت (قوله أى الاكتساب الخ) في عوده الضمير على ذلك تخلص مما يلزم عليه من ارتكاب التجوز بناء على أن النظر حقيقة هو حركة النفس في المعقولات أى ارتسامها فيها بالاستقراض من المتصرفه ولاشك أن النفس تلاحظها عند ذلك فاطلاق النظر على الملاحظة تجوز لما بينهما من التلازم وهذا هو الموافق لما في شرح شيخ الاسلام والذى في شرح الطوالع أن النظر حقيقة هو الملاحظة وأن اطلاقه على الحركة المذكورة تجوز لما بينهما من التلازم وان الحركة تسمى الفكر حقيقة حينئذ عود الضمير على النظر أنسب اه محشى وفيه اختلال من وجوه . الأول أن تفسيره حركة النفس في المعقولات بارتسامها فيها بالاستقراض من المتصرفه يفيد أن النفس يرسم فيها ما في المتصرفه من المعانى وهو باطل لأن المتصرفه وهى القوة المتفكره ليس فيها شئ من المعانى كلية أو جزئية والمدرک للمعانى هو النفس إما بارتسامها فيها وهى المعانى الكلية أو فى آلتها وهى المعانى الجزئية على ما هو التحقيق قال ميرزا هدى للنفس عند الملاحظة توجهان الأول التوجه نحو المجهول الذى قصد تحصيله والثانى التوجه نحو العلوم المجزئة فى الخيال الذى هو خزانه المحسوسات أو الحافظة التى هى خزانه الموهومات أو العقل الفعال الذى هو خزانه المعقولات اه . الثانى أن قوله ولاشك أن النفس تلاحظها عند ذلك ان كان المشار إليه ارتسام المعقولات فى النفس فلامعنى للملاحظة لأنها صارت حاصلة بالفعل فيها وان كان المراد المشاهدة فذلك هو معنى الاستقراض . الثالث قوله وأن الحركة تسمى الفكر حقيقة مناقض لقوله قبله ان اطلاقه على الحركة المذكورة تجوز . الرابع أنه التبس عليه الفرق بين تعريف الشئ بلازمه والتجوز فيه وذلك لأنه على تقدير أن يكون الفكر حقيقة فى الحركة مجازا فى الملاحظة وعرف بها يكون تعريفا باللازم فهو تعريف بالخاصة فيكون رسما وأما ان الملاحظة استعملت فى الفكر فلا حينئذ لا مجاز ثم بعد هذا كله فالأولى للشارح أن يجعل الضمير عائدا على النظر ويحذف لفظ الاكتساب فانه قد علم من سابق كلامه أن المراد بالاكتساب العلم المكتسب بقرينة أنه وقع فى

بالخاصة وحدها أو كان كثيرا وفي الكلام توزيع أى ملاحظة المعقول التصورى لتحصيل المجهول التصورى وملاحظة المعقول التصديقى لأجل تحصيل المجهول التصديقى . واعلم أن النظر والفكر عندهم مترادفان فيفسران بما قاله المصنف وبما قاله القوم فيما تقدم وقوله لتحصيل المجهول أى تصوريا أو تصديقا وإنما اعتبر المعقولية فى الموصل والمجهولية فى المطلوب لأنه لو كان الموصل مجهولا استحال تحصيل المطلوب المجهول به إذ يستحيل بالضرورة أن يستلزم مجهول العلم بمجهول آخر ولو كان المطلوب معلوما استحال تحصيله لأنه يستحيل تحصيل الحاصل . إن قلت إذا كان المطلوب مجهولا يلزم أن تكون النفس طالبة للمجهول المطلق وهو محال والجواب أنه قد تحقق أنه لا بد أن لا يكون المطلوب مجهولا من كل الوجوه بل لا بد أن يكون معلوما بوجه لئلا يلزم طلب المجهول المطلق ومجهولا بوجه آخر لئلا يلزم تحصيل الحاصل ( قوله المعقول ) هو به دون

معالجة الضرورة بمعنى العلم الضرورى فيكون بمعنى العلم الكسبى وقد قال وهو ما يخالف الضرورة وقال وإنما كان الخ فبهذا الاعتبار يكون المراد بالاكتساب ههنا العلم المكتسب وارتكاب الاستخدام بأن يراد به هنا نفس النظر وفيما تقدم العلم النظرى مما لا داعى إليه على أن معنى الاكتساب التحصيل لا الملاحظة تأمل ( قوله ملاحظة المعقول ) تحرير المقام أنه لاشبهة فى أن كل مجهول لا يمكن اكتسابه من أى معلوم انتق بل لا بد من معلومات مناسبة له ومعلوم أنه لا يمكن تحصيله من تلك المعلومات على أى وجه كان بل لا بد هناك من ترتيب معين فيما بين تلك المعلومات ومن هيئة مخصوصة عارضة لها بسبب ذلك الترتيب فإذا حصل لنا شعور بأمر تصورى أو تصديقى وحاولنا تحصيله على وجه أكمل فلا بد أن يتحرك الذهن فى المعلومات المخزونة عنده منتقلا من معلوم الى آخر حتى يجد المعلومات المناسبة لتلك المطلوب وهى المسعاة بمباديه ثم لا بد أيضا أن يتحرك فى تلك المبادئ بترتيبها ترتيبا خاصا يودى الى ذلك المطلوب فهناك حركتان مبدأ الأولى منهما هو المطلوب المشعور به بذلك الوجه الناقص ومنها آخر ما يحصل من تلك المبادئ ومبدأ الثانية أول ما يوضع من الترتيب ومنهاها المشعور به على الوجه الأكمل حقيقة النظر المتوسط بين المعلوم والمجهول وهو مجموع هاتين الحركتين اللتين هما من قبيل الحركة فى الكيفيات فالمتقدمون ذهبوا الى أن الفكر مجموع الحركتين وذهب المتأخرون الى أنه الترتيب اللازم للحركة الثانية ويرادف الفكر النظر على القولين قال أبو الفتح وربما يفرق بينهما بأن الفكر مجموع الحركتين أو الترتيب اللازم لهما والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة فى ضمن الحركتين أو الترتيب ويدل عليه قول ناقد المحصل انهما كالترادفين قال والظاهر أن تعريف المصنف مبنى على هذا اه وجعل الحركة المذكورة من قبيل الحركة فى الكيفيات النفسانية هو مانص عليه القوم وبحث فيه الجلال الدوائى بأنه لا بد فى الحركة من كون الشئ بحيث يفرض فيه فى كل آن فرد من المقولة التى فيها الحركة لا يكون ذلك الفرد فى الآن السابق ولا فى الآن اللاحق والآلات التى يمكن فرضها فى الزمان غير واقفة عند حد عندهم وكذا الافراد المفروضة غير واقفة ومعلوم أنه ليس فى صورة الفسار الا علوم محصورة لاسيما فى الرجوع من المبادئ الى المطالب فانه ليس هناك الا

دون المعلوم ليشمل ما كان معلوماً أو مظلوناً أو مجهولاً جهلاً مركباً وسواء كان المعقول تصوراً أو

العلم بالحدس والعقل مثلاً أو الصغرى والكبرى فلا يتصور كون النفس في كل آن متصفة بفرد من العلم لا يكون قبله ولا بعده لا يقال النفس اذا لاحظت الجنس مثلاً والتفتت اليه فانها تنقل منه الى النصل بالتدرج ويضعف التفاتها الى الجنس تدريجاً ويقوى التفاتها الى الفصل بالتدرج لأن نقول قد صرحوا بأن الالتفات فعل من أفعال النفس وقد صرحوا بأنه لا حركة الا في قوله السك والكيف والأين، الوضع فلا يكون في الالتفات حركة ولأن سلم فلا يصح ما ذكره من أن العسكر حركة في السكيف وهذا ولوقيل بأن اختلاف مراتب الالتفات يستلزم اختلاف الصور في الشدة والضعف والنفس في كل مرتبة من مراتب الالتفات صورة في مرتبة من الشدة والضعف مخجلة في الشدة والضعف للصور السابقة واللاحقة فيكون لها حركة في الصور لم يبعد اه هذا وقد علم مما ذكرناه سابقاً أن النظر تعاريف ثلاثة اختار المصنف منها هذا التعريف وهو الملاحظة لما أن التعريزين الآخرين لا يشملان التعريف بالمفرد وتكافؤا في الشمول بأنه إنما يكون بالاشتقاق وهي مركبة من حيث اشتغالها على الذات والصفة أو من حيث أنها أعم بحسب المفهوم فلا بد من قرينة مخصوصة فتعريف بالمركب من معنى المشتق والقرينة أو أن عدم الشمول لا يضر لأن التعريف بالمفرد كما قال الشيخ زمر خداج أى قليل ناقص فتعريف النظر بالتعريف المذكور شامل كما قال الجلال جميع أفراد النظر بلا كائنة سواء كان بالمفرد أو المركب معلوماً كان أو مظلوناً أو مجهولاً بالجهل المركب اه ووقش دعوى شموله للمفرد بأن الملاحظة ليست مطلقاً ملاحظة المعقول بل هي ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن الحركتين والترتيب فلا يصدق تعريف المصنف على المفرد أيضاً ثم إن المصنف عرف النظر في القسم الثاني من هذا الكتاب المشتمل على علم الكلام بالحركتين لما أن النظر في المفرد لا يقع في مباحث علم الكلام فلا يحتاج لادخاله في التعريف وأما هنا فحججنا الى ذلك لأن قواعد الفن يجب أن تكون عامة ومن البارد قول بعض الحواشي (١) يحتمل أن يكون ما هنا قرينة على أنه أراد من مجموع الحركتين هناك الملاحظة المذكورة هنا (قوله لتحصيل المجهول) اللام للأجل أى الملاحظة التي يكون الباعث عليها التحصيل فخرجت المقدمة الواحدة لأن الترتيب فيها ليس لتحصيل المجهول بل لتحصيل المقدمة ودخل قياس المساواة والاستلزام بواسطة عكس النقيض وان أخرجهما عن القياس لتقييدهم هناك الاستلزام بأن يكون لذات القياس والاستلزام فيها بحسب الذات ودخل أيضاً النظر في الدليل الثاني بعد الدليل الأول لأن المقصود منه العلم بوجه دلالة وهو مجهول وإنما قال لتحصيل ولم يقل بحيث يحصل مثلاً ليشمل الفكر الفاسد صورة أو مادة وأما الحدس وهو حصول المطلوب مع مباديه دفعة فخرج بقيد الملاحظة كما قال الدواني ان المراد بالملاحظة هو التوجه نحو المعلوم قصداً كانبه عليه السياق سيما وقد قيد بالنية فانها لا تكون الا لما هو حاصل بالاختيار فلانقضى بالحدس لأنه ليس بقصد النفس واختيارها بل يسمع بغير اختيار اما عقيب شوق أو بدونه اه واعترضه مبرغيث بأنه ان أراد أن حصول المبادئ في ذهن في صورة الحدس ليس بالقصد والاختيار خصوصاً فيه في صورة النظر

## ملاحظة الحيوان والناطق المعلمين لتحصيل الانسان المجهول وملاحظة المقدمتين المعلومتين لتحصيل النتيجة المجهولة

تصديقا مفردا أو مركبا

كثيرا ما يكون كذلك كيف لا وأكثر مبادئه أمور بديهية لاتعلم أنها حصلت وكيف حصلت وان أراد أن التوجه والاتفات الى المبادئ الحاصلة في صورة النظر بالتصديق والاختيار دون الحدس فممنوع ولا يظهر في ذلك فرق بين الصورتين أصلا كما لا يذهب على ذى مسكة اه ﴿أقول﴾ ظهر لى عند تقرير هذا الحل أن الحركة الثانية لاتوجد في الحدس بل الأولى فقط فلا يرد على من فسر النظر بالحركتين أو بالترتيب أما الأول فظاهر وأما الثانى فلما علمت أن الترتيب لازم للحركة الثانية وأما وروده على تعريف النظر بالملاحظة فتوهم واندفاعه بجعل اللام للأجل كما قلنا لأنه حينئذ يكون مدخولها علة مترتبة فيه ايماء الى أن المطلوب تحصيله متأخر عن المعقولات المنظور فيها والحدس ليس كذلك وأيضا المراد بملاحظة المعقولات الملاحظة الواقعة في ضمن الانتقال من المطلوب الى المبادئ ثم منها اليه كما صرح بذلك الميبدى في شرح الطوالع قال المحشى وأورد على التعريف أيضا صدقه على الحركة الأولى في صورة مجموع الحركتين مع أن النظر هو المجموع في هذه الصورة اتفاقا وصدقه على ملاحظة المبادئ المترتبة المعلومة سابقا كما إذا كان الجسم الضاحك معلوما بهذا الترتيب سابقا فتلاحظه النفس قصد التحصيل الانسان ولم يقل أحد بوجود الفكر من غير ترتيب في غير النظر في المفرد وأن لاتفاوت بينه وبين المفرد اه ﴿أقول﴾ لا ورود أما في الصورة الأولى فلأن الحركة الأولى كما قد سمعت محصلة لمبادئ المطلوب وحصول تلك المبادئ عند النفس لا يؤدي الا بعد الترتيب الحاصل بالحركة الثانية فبعد أن قيدت الملاحظة بالغاية كما قلنا في خروج الحدس لا يصدق التعريف على هذه الصورة وأما تعريفه بمجموع الحركتين أو بالترتيب فعدم الصدق ظاهر ولذلك خص الورود بتعريف المصنف بالملاحظة وأما الصورة الثانية فمع ما في التركيب من القلاقة فلا ترد أيضا أما وجه القلاقة فإن قوله ولم يقل أحد الخ من تمام الاعتراض و ربما توهم استثنائية الجلة وقوله وأن لاتفاوت الخ معناه أن هذه الصورة تفاوت المفرد ولم يقع تفاوت بينها وبينه في عدم الترتيب وقد أشعر قوله في غير النظر في المفرد أنه لا ترتيب فيه وليس كما زعم كيف وقد تكلموا في تأويله حتى حققوا فيه الترتيب وأما عدم الورود فلأنه حيث كانت المبادئ مرتبة معلومة كان العلم بالمطالب حاصلا أيضا بطريق القهر بحيث لا يمكن للنفس دفعه فأين المجهول المطلوب تحصيله ومن تعقبه جازاه في كلامه ونكاف في دفعه وقد علمت ما فيه . وبقي ههنا شيء وهو أنهم كثيرا ما يقولون الفكر لغة حركة النفس في المعقولات ويقال له التخيل وجعل هذا معنى لتوينا بعيد إلا اذا سمع استعماله بهذا المعنى وبعيد ارادتها عند أهل اللغة والظاهر أنه معنى عرفي ثم رأيت الميبدى في شرح الطوالع صرح بذلك حيث قال المراد بالفكر ههنا هو النظر وقد يطلق الفكر على حركة النفس في المعقولات أى حركة كانت ويقال له التخيل وهو حركتها في المحسوسات وعلى حركتها في المطالب الخ فدل هذا على أنه معنى عرفي لأهل العقول لانغوى وان وقع التصريح بذلك في كلام كثير (قوله كملاحظة الحيوان والناطق) قيل كان عدول الشارح عن الحيوان الناطق أعنى الهيئة

والمراد بالمعقول ههنا المعلوم فإن العلم في هذا الفن مفسر

( قوله والمراد بالمعقول ههنا ) أى في تعريف النظر واحتز به عن المعقول بمعنى ما قابل المنقول لا يقال المعقول حينئذ مشترك وهو لا يستعمل في التعريف دون قرينة معينة لمراد لأننا نقول القرينة هنا موجودة وهى مقابلته بالمجهول ( قوله المعلوم ) لما كان يتوهم أن المعقول ههنا ما يدركه العقل ابتداء كالمعاني السككية فيخرج ما يدرك بغيرها (١) كالصور المحسوسة والمعاني الجزئية المنتزعة منها فيكون التعريف غير جامع بين أن المراد مطلق ما يعلم سواء كان المدرك له العقل ابتداء أو غيره . والحاصل أن المصنف إنما عبر بالمعقول لأجل أن يشمل المظنون والمجهول جهلا مركبا ومع كونه عبر بالمعقول لذلك فالمراد به المعلوم ليشمل ما لا يدركه العقل ابتداء ( قوله فإن العلم ) توجيهه ليكون المراد بالمعقول ههنا المعلوم ( قوله في هذا الفن ) أى فن المنطق وأما في غير هذا الفن كعلم الكلام (٢) فإن العلم فيه الجزم المطابق للواقع ( قوله مفسرا ) أى وحينئذ فصورة الشيء الحاصلة في العقل معلوم ومعقول . واعلم أنه ان جعلت اضافة حصول من اضافة الصفة للموصوف أى صورة الشيء الحاصلة في العقل كانت تلك الصورة مجزوما بها أو مظنونة كانت مطابقة للواقع أولا كانت تصويرية أو تصديقية كان مارا على القول بأن العلم من قبيل السكيف وهو الراجح وان جعلت الاضافة حقيقية

التركيبة لئلا يتوهم أن ملاحظة المجموع التى تصدق بملاحظة أحدهما كافية اه . ﴿ وأقول ﴾ ملاحظة المجموع قاضية بملاحظة الأجزاء وان لم يكن ذلك على سبيل التفصيل لأن المجموع هو عين الأجزاء مجتمعة فلا تنفك ملاحظة أحدهما عن الآخر وكأنه اشتبه عليه ملاحظة المجموع من حيث هو مجموع بالحكم على المجموع كذلك فإقاله يتحقق في الثاني دون الأول وكأن سر العطف الاشارة الى أن المراد بالملاحظة المتعلقة بكل واحد منهما فأشار لصورة الترتيب وبيان الجزأين ووجوب تقديم أحدهما على الآخر وأن هذا الترتيب المذكور تعريف للانسان مركب من حيوان وناطق لأنه تعبير عن النوع بحيوان ناطق ( قوله والمراد بالمعقول ههنا المعلوم ) لا يخفى أن المتبادر من العلم هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع فالمعلوم يختص باليقينيات مع أن التعريف شامل لأفراد النظر مطلقا من ظنيات وجهليات وتقليديات لوجوب شمول التعريف لها في اصطلاح القوم وقد تقدم ذلك فلو أبقى الكلام على ظاهره لكان أحسن اذ المعقول شامل لهذه الأقسام وقد يجاب بأنه نبه بذلك على أن المعقول ههنا والمعلوم على حد سواء وتخصيص العلم باليقينيات اصطلاح المتكلمين ولذلك عقبه بقوله فإن العلم الخ وأيضا قد يتوهم أن المراد بالمعقول المعقول الصرف المقابل للمحسوس والخيال أى الصورة الحاصلة في الخيال فانها ليست معقولة صرفة والمعلوم شامل لذلك

(١) ( قوله بغيرها ) أى بالضير مؤثنا ومرجه مذكر وهو العقل لتأويله بمؤث : أى لطيفة ربانية تدرك بها النفس العلوم الضرورية والنظرية .

(٢) ( قوله كعلم الكلام ) أدخلت الكاف العلم عند الأصوليين فانه حكم الذهن الجازم المطابق للواقع عن دليل بناء على أنه نظرى ، وقيل لأنه ضرورى فلا يحد . وقال امام الحرمين عسر فالرأى الامساك عن ترفيعه عنده اه الشرنوبى .

بحصول صورة الشيء في العقل ( وقد يقع فيه ) أى في ذلك الاكتساب

وهو المتبادر من كلامه فان فسر حصول الصورة بانقاشها في العقل كان مارا على القول بأن العلم انفعال وان فسر بتحصيل الصورة في العقل كان مارا على القول بأنه من قبيل الفعل (١) وان فسر بالنسبة الحاصلة بين الحاصل والحصول كان مارا على القول بأن العلم من قبيل الاضافة ( قوله الاكتساب ) أى الاكتساب بالنظر أى العلم المكتسب به

( قوله حصول صورة الشيء الخ ) فيه مساحة أى الصورة اخاصلة بناء على أن العلم من مقولة الكيف وفائدة جملة نفس الحصول التنبيه على لزوم الاضافة له فان كان العلم من مقولة الانفعال فالتعريف على ظاهره بلا تأويل وأن المراد بحصول الصورة انتقاشها وارتسامها في الذهن واتصافه بها والقائل بالصورة ههنا هم الحكماء وبعض المتكلمين المثبتين لوجود الذهن والمنكر له يفسر العلم بأنه تعلق بين العالم والمعلوم أو صفة حقيقية ذات اضافة وقال ميرغيات العلم يطلق على المعنى المصدري الذى يعبر عنه بالدارسية دانستن وهذا ليس بكيف بل نسبة وأخرى على الصورة التى تنكشف بها الأشياء وحينئذ يكون كيفاً فن عرف العلم بحصول الصورة أراد به المعنى الأول أولاً ثم جعل ذلك ذريعة الى المعنى الثانى ثانياً ومن فسر بالصورة الحاصلة قصد به المعنى الثانى أولاً ثم ان جعل هذا تعريفاً للمعنى الأعم للعلم الشامل للحضورى والحصولى بأنواعه الأربعة وهى الاحساس والتعقل والتوهم والتخيل ولما يكون نفس المدرك وغيره فالمراد بالعقل الذات المجردة المعبر عنها بالنفس الناطقة عندهم وبالصورة ما يعم الخارجية والذهنية والحصول الحصول سواء كان بنفسه أو بمثاله وبالمغايرة المستفادة من الظرفية أعم من الذاتية والاعتبارية وبلطفة في الجارة معنى عند وهذه كلمات وأما ان جعل التعريف للعلم الحصولى لأن الكلام هنا في تعريف العلم الذى يقع به الكسب والعلم المكتسب لم يحتاج الى هذه التأويلات والمراد بالعقل قوة تدرك الكليات بنفسها والمحسوسات بالواسطة وبصورة الشيء ما يكون آلة لا يميزه سواء كان نفس ماهية الشيء أو شبحه بناء على ما تقدم من الخلاف في أن الحاصل في الذهن الأشياء أنفسها أو أشباحها وأمثالها والظرفية باقية على معناها الحقيقى وليست بمعنى عند كما هو على التأويل الأول وقد سبق لك كلام يتعلق بما هنا فضمه اليه ( قوله أى الاكتساب بالنظر ) هذا مبنى على ما سلفه وقد تقدم لك أن الصواب عود العنبر على النظر فليكن هنا كذلك ثم ان هذا الكلام مشعر بوقوع الخطأ في التصورات والتصديقات وقال السيد في شرح المواقف لا يوصف التصور بعدم المطابقة أصلاً فانا اذا رأينا من بعيد شجراً هو حجر مثلاً وحصل منه في أذهاننا صورة انسان فتلك الصورة صورة للانسان وعلم تصورى به والخطأ انما هو في حكم العقل بأن هذه الصورة للشبح المرئى فتصورات كلها مطابقة لماهى تصورات له موجودا كان أو معدوما ممكنا كان أو ممتنعاً وعدم المطابقة في أحكام العقل المقارنة لتلك التصورات اه قال الخيالى في حاشية العقائد هذا هو المشهور بين الجمهور ويرد عليه أنه فرق بين العلم بالوجه والعلم بالشيء من ذلك الوجه فالتصور في المثال المذكور هو الشبح والصورة آلة لملاحظته اه

(١) ( قوله من قبيل الفعل ) وقد مر أنه مشهور النقل عن الامام الرازى ومن تبعه من التأخرين ولم يقل به أحد من المتقدمين اه الصرنوبى .



## (الخطأ) لأن الفكر ليس بصواب دائما كيف

بالنظر إلى العلم المكتسب به (قوله لأن الفكر) أي الذي هو النظر المكتسب به لأنه يكون به اكتساب العلوم النظرية تصورية كانت أو تصديقية وقوله ليس بصواب أي يصيب دائما أي في كل الأوقات وهذا قيد في المتي لاني التي والا لاقتضى أن عدم الصواب دائم مع أنه ليس بمراد والحاصل أن قوله ليس بصواب دائما من باب سلب العموم (١) وحينئذ فيصدق بصورتين إحداهما أن لا يكون فرد من أفراد الفكر صوابا والآخر أن يكون بعض أفراد ليس بصواب وبعض الآخر صوابا وهذه الصورة هي المرادة لأنها المحققة . واعلم أن الصواب ضد الخطأ ثم نارة يوصف بهما الحكم وحينئذ يكون المراد بالصواب مطابقة الحكم للواقع وبالخطأ عدم مطابقته للواقع ونارة يوصف بهما الفعل كما هنا وحينئذ يكون المراد بالصواب موافقة الفعل للفرض وبالخطأ عدم مطابقة للفرض فمعي كون الفكر صوابا أنه موافق للفرض بأن يكون مستجمعا للشروط كأن يقع الجنس مقدما على الأصل في ترتيب القول الشارح الموصل للتصور وكأن تكون الصغرى موجبة والكبرى دالة في ترتيب قياس من الشكل الأول موصل للتصديق ومعنى كونه ليس بصواب أنه لم يكن موافقا للفرض لكونه لم يحتو على الشروط كلها (قوله كيف الخ) المقصود من هذا الاستفهام

قال عبد الحكيم في حواشيه عليه حاشه أن كور تلك الصورة تصور وإدراك الأسباب موقوف على أن يكون العلم بالوجه عين العلم بالشيء من ذلك الوجه حتى يكون العلم بالشيء من وجه الإنسانية عين العلم بالإنسان الذي هو وجهه لكن الفرق ثابت فإن معنى العلم بالوجه هو أن يحصل في الذهن صورة تكون آلة للملاحظة ذلك الوجه فالوجه معلوم والحاصل في الذهن صورته ومعنى العلم بالشيء من ذلك الوجه أن يكون ذلك لوجه آلة للملاحظة . فالحاصل في الذهن نفس ذلك الوجه والمعلوم بواسطتها ذلك الشيء فاعلم بالوجه في المثال المذكور أعنى العلم بالإنسان وإن كان مطابقا لكن العلم بالشيء من ذلك الوجه ليس مطابقا والمقصود في المثال المذكور هو هذا إذ المتصور هو الشبه والصورة الإنسانية آلة للملاحظة اه وفي المحنى هنا كلام لامي له (قوله الخطأ) وهو عدم مطابقة النسبة الكلامية للخارج أي أن هذه النسبة المستفادة من الكلام هي في نفسها ليست كذلك فيرجع للكذب وهذا ظاهر في التصديقات وأما في التصورات فقد تقدم لك ما فيها هذا معنى ما في المحنى أن الخطأ هو كصواب يكون صفة للحكم ومعناها غير المطابق للواقع والمطابق له وقد يكونان صفة للفعل ومعناها غير الموافقة للغرض والموافق له اه ولا يخفى أن الكلام على التوزيع ثم تفسير الخطأ بما ذكرنا موافقا لما ذكره انما يستقيم أن لو كان المراد الخطأ في العلم المكتسب بالنظر تصوريا أو تصديقا ولكن إذا كان الضمير المحرور عائدا على النظر كما صوبناه يكون الخطأ واقعا في نفس النظر فلا يحسن تفسيره بما ذكرنا قلناه وإن كان حسنا في نفسه لا يوافق المقام فأحسن أن يفسر الخطأ بارتكاب ما يوجب خلا في النظر من فساد مادته أو صورته (قوله لأن الفكر) أي الذي هو

(١) (قوله سلب العموم) الفرق بينه وبين عموم السلب أن الأول موجه فيه السبب لبعض الأفراد كما هنا وكقولك لم أعن كل العلوم فهو في قوة السالبة الجزئية أي بعض الفكر ليس بصواب وبعض العلوم لم أعنهما والثاني وهو عموم السلب قد توجه فيه السلب إلى كل الأفراد نحو كل حيوان لم يخلق عبثا فهو في قوة السالبة الكلية : أي لاشئ من الحيوان بمخلوق عبثا اه الشرنوبى .

وقد يناقض العقلاء بعضهم بعضا بل الانسان الواحد يناقض نفسه

التعجب من قولهم إن الفكر صواب دائما المنقح بقوله لأن الفكر ليس بصواب دائما وحينئذ فاستفهم عنه المتعجب منه محذوف وقوله وقد يناقض جملة حالية أى كيف يتوهم أن الفكر صواب دائما والحال أنه قد يناقض أى انه يتعجب من التوهم المذكور مع تلك الحالة إذ لو كان الفكر صوابا ما تناقض العقلاء مع أنهم تناقضوا فتناقضهم يدل على أن الفكر ليس صوابا دائما . والحاصل انه يتعجب من كون الفكر صوابا دائما مع وجود ما يدل على أنه ليس بصواب دائما وهو تناقض العقلاء (قوله وقد يناقض العقلاء بعضهم بعضا) أى فى مقتضى أفكارهم فبعضهم كالسنى أداه فكره إلى التصديق بحدوث العالم وبعضهم كالفسفى أداه فكره إلى التصديق بقدم العالم وحينئذ فأحد الفكرين غير صواب لأنه لا يمكن أن يكون كلا الفكرين صوابا لما يلزم عليه من اجتماع النقيضين ولا خطأ لما يلزم عليه من ارتفاع النقيضين وهو محال فتعين أن يكون أحدهما صوابا والآخر خطأ وحينئذ فلا يكون الفكر صوابا دائما (قوله بل الانسان الواحد الخ) اضرب انتقالى أتى به لأنه

النظر المكتسب به فيكون الاكتساب كذلك اه محشى أراد بالمكتسب به ما يقع به الاكتساب وهو نفس النظر فكانه قال النظر السكاسب وأما قوله فيكون الاكتساب كذلك إن أراد به المعنى المصدري أعنى تحصيل الطريق السكاسب فهذا أمر اعتبارى لأن المعانى المصدريّة أمور نسبية اعتبارية فلا توصف بخطأ ولا صواب وان أراد الاكتساب بمعنى اسم المفعول أى العلم المكتسب من النظر فيرد عليه أن فساد الدليل لا يوجب فساد المدلول ، وبالجملة فهذا كلام لا محصل له ثم ان قول الشارح لأن الفكر الخ تنبيه وليس استدلالا على المدعى وهو وقوع الخطأ فى بعض جزئيات النظر لأن هذه المسئلة بداهية يؤيد ذلك قول الدوانى أى قد يقع فيه الخطأ كما نشاهده منا ومن غيرنا ويرشد لذلك قول الشارح كيف وقد يناقض لأن الاستفهام تعجبى أى كيف لا يقع الخطأ وكيف يكون الفكر صوابا دائما والحال أن العقلاء يناقض بعضهم بعضا الخ ودائما قيد فى المجرور فهو مصب النفى لاجهة للقضية إذ لاداعى للملاحظة جهة الدوام فى هذه القضية وان صليحت لأن تكون دائمة لأن الدوام أعم من الضرورة فيصدق بها وبالأمكان وان كان الثابت هنا فى الواقع الامكان تأمل (قوله يناقض العقلاء بعضهم بعضا) لا يقال يجوز أن يكون الخطأ لعدم طلبهم الصواب بل مجرد التشكيك كما يعرض فى بعض أحوال المناظرة ، ولذلك وقع فى عبارة غيره توصيفهم بالباطلين للصواب لدفع هذه الصورة لأننا نقول استغنى الشارح عن هذا الوصف لاشعار لفظ العقلاء به إذ شأن العاقل طلب الصواب لا التشكيك والتعليظ نعم قد يضطر فى بعض الأحوال لذلك كما قيل: لأن كنت محتاجا الى العلم اتى الى الجهل فى بعض المواضع أحوج

لأن هذه حالة ضرورة لا تعتبر (قوله بل الانسان) اضرب عن قوله وقد يناقض العقلاء الخ وهو للترقى فان هذه الحالة أظهر لأن اطلاع الشخص على حال نفسه أظهر من اطلاعه على حال غيره ثم ان الشارح رحمه الله تعالى أخذ البيان عاما شاملا للتصورات والتصديقات والرازى فى شرح الشمسية خصه بحال التصديقات حيث قال فن واحد يتأدى فكره الى التصديق بحدوث العالم الخ واعتدروا عنه بأنه لم يتعرض للتصورات لعدم ظهور الخطأ فيها فان كل تصور معنى من المعانى

فاحتجنا الى قانون عاصم عن الخطأ مفيد لطرق اكتساب النظريات من الضروريات وذلك القانون هو المنطق فعلم من هذا أن الناس في أى شئ يحتاجون الى المنطق وذلك بيان الحاجة

أظهر مما قبله في افادة أن الفكر ليس بصواب دائماً لأن مناقضة العقلاء بعضهم بعضاً إنما تفيد الظن بأن الفكر ليس بصواب دائماً بخلاف مناقضة العاقل نفسه فإنها تفيد الجزم بذلك فتكون دلائها أقوى وأظهر من دلالة مناقضة العقلاء وذلك لأن مناقضة بعض العقلاء بعضها إنما تعلم من عباراتهم الدالة على أن مقتضيات أفكارهم متناقضة وحينئذ فيحتمل أنهم لم يعتقدوا ما تدل عليه عباراتهم فلا يكون في أفكارهم خطأ وإن كان ذلك الاحتمال بعيداً بخلاف ما إذا رجع العاقل الفكر الى أحواله وفتش فيها وجد أنه يعتقد أموراً متناقضة في أوقات مختلفة ولا يرتاب في ذلك كأن يفكر في وقت فيؤديه فكره الى التصديق بحدوث العالم ثم يفكر في وقت آخر فيؤديه فكره الى التصديق بعدم العالم وحينئذ فأحد الفكرين ليس بصواب لما سبق فلا يكون الفكر صواباً دائماً (قوله فاحتجنا الى قانون الخ) هذا هو معنى قول المصنف الآتى فاحتجج الخ وإنما أتى به هنا لأجل قوله والحاصل الخ وإنما أتى بهذا الحاصل لإشارة لربط كلام المتن ببعضه ببعض (قوله الى قانون) أى ذى قانون أو المراد به العلم نفسه (قوله مفيد لطرق) وهى الحجج وشرائطها والقول الشارح وشرائطه أى طرق التصديقات والتصورات النظرية (قوله من الضروريات) متعلق باكتساب بمعنى تحصيل وقوله الضروريات أى ولو بحسب آلائها وحينئذ فيصدق باكتساب النظرى من نظرى آخر والنظرى الآخر من نظرى ثالث وهكذا الى أن ينتهى الى ضرورى فلا بد من الانتهاء للضرورى دفعا للدور أو التسلسل (قوله من هذا) أى من هذا التقرير وهو قوله لأن الفكر ليس بصواب دائماً فاحتجج الخ كذا قرر بعضهم ولكن الاوفق بقول الشارح سابقاً ولما كان بيان الحاجة المنساق لتعريف المنطق الخ أن يقال فعلم من هذا أى مجرّع قول المصنف العلم ان كان ادعائنا للنسبة الى قوله وقد يقع فيه الخطأ مع قول الشارح فاحتجنا لقانون الخ (قوله أن الناس) أى جواب أن الخ وهو عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر أى علم مما سبق جواب هذا السؤال المصوّر بقولنا في أى شئ يحتاج الناس الى المنطق وجوابه يحتاجون اليه فى العصمة المذكورة وقوله فى أى شئ متعلق يحتاجون وقدم عليه لأن أياً استفهامية فلها الصدارة (قوله وذلك) أى ما علم منه الجواب وهو قول المصنف العلم ان كان ادعائنا للنسبة الى نهاية قوله وقد يقع فيه الخطأ مع قول الشارح فاحتجنا الخ (قوله وذلك بيان الحاجة) أى وذكر ذلك تبين أو وذلك

لاتناقض ولا تمناع بينها إنما التماضع بين الأحكام الضمنية اللازمة لها وكذلك الكسب فيها غير ظاهر بناء على شبهة الامام المدعى ضرورتها كلها وما صنعه شارحنا أفيد وأحسن (قوله ان الناس الخ) المصدر المناسب من أن مع صلتها من مادة خبرها وهو يحتاجون وهو نائب فاعل علم بخلاف مضاف والتقدير علم جواب احتياج الناس أى جواب السؤال عن ذلك فإذا قيل فى أى شئ يحتاج الناس الى المنطق يقال فى الجواب لعصمة الفكر عن الخطأ فائى ههنا استفهامية وهى ومجرورها متعلقان يحتاجون قدما للصدارة (قوله وذلك) أى ان الناس الخ وقوله بيان أى تبين الحاجة المحتاج فيه الى المنطق والمحتاج فيه الى المنطق هو العصمة ومحصله أن العصمة تقع جواباً عن سؤال

المستلزم لتعريف العلم برسمه إذ يعلم من بيان الحاجة غاية العلم والتعريف بالغاية رسم فلذا أدرج المصنف التعريف في بيان الحاجة كما سيحىء . والحاصل أن العلم إما تصور ساذج أو تصديق وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم بحسب الضرورة إلى الضروري والكسبي والكسبي مستفاد من الضروري بطريق الاكتساب وقد يقع في الاكتساب الخطأ لأن العكس ليس بصواب دائماً (فاحتج إلى قانون يعصم عنه وهو

ذو بيان للحاجة وهي العصمة المذكورة أى التصديق بأنها غاية هذا العلم وفائدته (قوله إذ يعلم) علة لقوله المستلزم (قوله غاية العلم) إنما كانت غاية لعلم معلومة من بيان الحاجة لأن الغاية والحاجة متحدان ذاتاً وإنما يختلفان اعتباراً فالعصمة المذكورة من حيث كونها نهاية هذا العلم يقل لها غاية ومن حيث إنها محتاج إليها يقال لها حاجة (قوله رسم) أى لأن غاية الشيء خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم (قوله فلذا) أى فلاجل أن بيان الحاجة مستلزم للتعريف (قوله كما سيحىء) أى النبيه على الإدراج المذكور حيث قال الشارح فيما سياتى هذا تعريف لما طاق المندرج في بيان الحاجة (قوله والخاص) أى حاصل بيان الحاجة لذى أشاره المصنف بقوله العلم ان كان ادعاء الخ (قوله والكسبي) أى سواء كان تصوراً أو تصديقاً وقوله مستفاد من الضروري أى تصوراً أو تصديقاً وهذه المقسمة<sup>(١)</sup> لم يذكرها المصنف وإنما هو معلومة من خارج وقوله بطريق الاكتساب الإصادة بانية أى بطريق هى الاكتساب وهو العكس والظن وهو القول الشارح بالنسبة للتصور والناس بالنسبة للتصديق وقوله وقد يقع في الاكتساب يعنى المكتسب من التصور والتصديق وقوله لأن العكس أى المؤدى إليه (قوله فاحتج إلى قانون) القانون اعطى يونانى معناه فى الأصل القاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها والمراد بالقانون هنا مجموع قواعد هذا الفن وتسمية هذا المجموع قانوناً من باب تسمية الشيء باسم بعض أجزائه وإنما قيل لهذا العلم قانون مع أنه قوانين متعددة لا كونها كالأحكام من حيث إنها مشتركة فى جهة واحدة تجمعها وهي كونها تعصم الذهن عن الخطأ فى العكس لا يقال يمكن التباعد عن الخطأ فى العكس وحينئذ فلا يحتاج للقانون المذكور لأننا نقول ان ذلك الخطأ غير معين حتى يتباعد عنه وحينئذ فيحتاج للقانون المذكور (قوله يعصم عنه) أى يعصم الذهن عن الخطأ (قوله وهو) أى القانون الذى يعصم عن الخطأ المنطقى وإنما سمي ذلك القانون بالمدقق لأنه يطلق فى الأصل على الإدراكات السككية وهي نطق باطى وعلى التلفظ بدال متماق تلك الإدراكات وهو نطق ظاهرى وعلى القوة العاقلة التى هي محور صدور تلك الإدراكات والقانون المذكور به تصب الإدراكات السككية وبه تكون القدرة

السائل عن الاحتياج إليه (قوله المستلزم) مرفوع صفة لليسان وقوله إذ يعلم الخ تمثيل لقوله المستلزم (قوله غاية العلم) أى ثبوته المترتبة عليه وقوله والتعريف بالغاية رسم لأن غاية الشيء خاصة من خواصه المتميزة بالخاصة رسم (قوله والحاصل الخ) اجمالاً للسلام السابق لربطه بقوله فاحتج وليظهر فائدة التفريق بالفاء (قوله فاحتج) منزع على قوله وقد يقع فيه الخطأ وقد استشكل تفرقه عليه (١) (قوله وهذه المقدمة الخ) أى قوله والكسبي مستفاد من الضروري ، وفيه أنه ذكرها بطريق التروم من تعريف النظر وتأخذ أيضاً من تعريف موضوع الفن الآتى الشرونى .

للمنطق) هذا تعريف المنطق المدرج (١) في بيان الحاجة وإنما كان المنطق قانوناً لأن مسائله قوانين

على التلطف بدال متعاق الادراكات الكلية وبه تتقوى القوة العاقلة وتسكّل ( قوله وهو المنطق )  
وحيث قد فقله تعريف أى دال تعريف المنطق فهو قانون كلى تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ فى  
الفكر وقوله فى بيان الحاجة أى فى تدبىن ما يفيد التصديق بالحاجة ( قوله المدرج ) صفة لتعريف  
( قوله فى بيان الحاجة ) أى بقوله العلم إن كان إذعائاً إلى قوله وقد يقع الخ ولا بدراجة لم يأت به  
المصنف استقلاً بل اكتفى باندراجة فى بيان الحاجة ( قوله لأن مسأله ) أى قضايه والاضافة من  
إضافة الأجزاء لكانها ( قوله قوانين ) أى قواعد وقوله كلية وصف كشف وهذا الوصف باعتبار كلية

بأنه لا يلزم من وقوع الخطأ فى النظر الجزئى الاحتياج إلى قانون كلى وذلك لأنه يجوز أن تسكنى  
الفطرة فى العصمة ويكون وقوع الخطأ أدم إعمالها ويجوز أن تعرف الأنظار الجزئية من غير  
معرفة قانون كلى فيحتز بتلك المعرفة عن الخطأ . وأجب بأن التفرع لظهور عدم كفاية الفطرة  
إذ بعد إثبات وقوع الخطأ فيه من الإنسان لا وجه لكون الفطرة الإنسانية كافية فى ذلك التمييز  
وإلا لم يتصور وقوع الخطأ فيه من صاحبها فلا حاجة إلى إثبات عدمه وأما الأنظار الجزئية فانه  
يتعذر ضبطها لتكررها بتكرار الأزمان فلا بد من أمر كلى ينطق عليها . قال شارح سلم العلوم  
إن الأعظم الماهرين فى المنطق ربما يخطئون خطأ لا يكادون يفتبهون له ولا يجديهم المنطق نفعا  
كيف والمنطق قد حكم مثلاً باتهاء مقدمات البرهان إلى الضروريات وربما يلبس الوهمى الكاذب  
بالضرورى فلا يحصل التمييز بينهما باستعمال المنطق وبعد تمييز العقل بين الكاذب الوهمى والضرورى  
لا يحتاج كثيراً إلى المنطق فاذن العاصم مابه يحصل التمييز ما بين الكاذب والضرورى وهو الفطرة  
الإنسانية المجردة عن شائبة مخالطة لوهم وللنطق امداد ضعيف بعد هذا التمييز فاليه حاجة ضعيفة  
( قوله هذا تعريف المنطق ) المشار إليه قوله قانون يعصم عنه بدال قول الشارح وإنما كان  
المنطق الخ وجعل المشار إليه قوله وهو المنطق كما قيل بديهي الفساد وما تكلف به فى تأويله كلام  
تمجده الأسماع ( قوله لأن مسائله قوانين كلية ) أى فتسمية المنطق قانوناً من قبل تسمية الكل  
باسم الجزء ولما كانت تلك القوانين مع كثرتها مشتركة فى جهة واحدة تضبطها وتصيرها كشيء  
واحد جعلت قانوناً واحداً لأن لكل علم مسائل كثيرة لها جهة واحدة مختصة بها تدعى علماً واحداً  
وذلك لأنهم لما حاولوا معرفة أحوال الأشياء قدر الطاقة البشرية على ما هو المراد بالحكمة وضعوا  
للحقيقة أنواعاً وأجناساً وغيرها كالإنسان والحيوان والموجود وبحشوا عن أحوالها المختصة بها  
وأثبتوها لها بالأدلة فحصلت لهم قضايا كسبية محمولاتها أعراض ذاتية لتلك الحققة سموها بالمسائل  
وجعلوا كل طائفة منها ترجع إلى واحد من تلك الأشياء بأن تكون موضوعاتها نفسها أو جزأه

(١) ( قول الشارح المدرج الخ ) فيه أن الحاجة هى عصمة الذهن من الخطأ فى الفكر وقد أخذت فى تعريفه على  
أنها خاصة له حيث عرف بأنه قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ فى الفكر وحيث تكون الحاجة مندرجة فى  
التعريف عكس ما قاله الشارح اهـ الشرنوبى .

موضوعها (قوله منطبقة) أى مشتملة اشتمالا بالقوة القرية من الفعل لا اشتمالا بالفعل لأن الحاصل بالفعل الحكم المتعلق بالأمر السكلى الذى هو موضوع القانون لا الأحكام المتعلقة بجزئيات الموضوع (قوله على جزئيات) أى على جزئيات موضوعها لأن القانون نفسه لاجزئيات له لأن الجزئيات أفراد المفهوم السكلى وفى الكلام حذف مضاف أى على أحكام الجزئيات

أو نوعا منه أو عرضا ذاتيا له علما خاصا يفرد بالتدوين والقسمية والتعليم نظرا إلى ما لتلك الطائفة على كثرتها واختلاف مجولاتها من الاتحاد فى جهة الموضوع أى الاشتراك فيه على الوجه المذكور ثم قد تتحد من جهات أخر كالمصلحة والغاية ونحوهما ويؤخذ لها من بعض تلك الجهات ما يفيد تصوورها من حيث الاجمال ومن حيث ان لها وحدة فيكون حدا للعلم إن دل على حقيقة مسماها أعنى ذلك المركب الاعتبارى كما يقال هو علم يبحث فيه عن كذا أو علم بقواعد كذا وإلا فرسما كما يقال هو علم يقتدر به على كذا أو يحتز به عن كذا أو يكون آلة لكذا فظهر أن الموضوع هو جهة وحدة مسائل العلم الواحد نظرا إلى ذاتها وإن عرضت لها جهات أخر كالتعريف والغاية وأنه لاعمى لسكون هذا علما وذاك علما آخر سوى أنه يبحث عن أحوال شئ أخر مغاير له بالذات أو الاعتبار فلا يكون تميز العلوم فى أنفسها وبالنظر إلى ذاتها إلا بحسب الموضوع وإن كانت تميز عند الطالب بما لها من التعريفات والغايات ونحوهما هذا حديث إجمالى فى جهة وحدة العلم تفصيله فى الكتب المبسطة وقد أفرد بالتدوين (قوله كلية منطبقة على جزئيات) الوصفان كاشفان لدخولهما فى مفهوم الموصوف وهو السكلى والمراد بالجزئيات جزئيات لها زيادة تعاق بتلك القضية بأن يتوقف صدقها على وجودها وهى جزئيات موضوع الموجبة الجملة ضرورة أن صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وصدق الشرطية لا يتوقف على وجود موضوع طرفها فخرجت السالبة السكلى من تعريف القانون كالشرطية فوافق ما تقرر عندهم أن أجزاء الفن قضايا جليات موجبات كليات وإن قال عبد الحكيم إن السالبة من القوانين وعمل ذلك بأن استنباط الفروع كما يكون من الموجبات يكون من السوالب ثم إن فسر الانطباق بالحل فالمراد بالجزئيات أفراد ذلك المفهوم السكلى الذى هو موضوع القانون مثلا إذا قيل كل فاعل مرفوع مفهوم فاعل وهو من قام به الحدث أمر كلى وله أفراد واقعة فى التراكم كقيام زيد وسافر عمرو الخ ولا خفاء فى صحة حل ذلك المفهوم السكلى على تلك الأفراد فانك تقول زيد من قام زيد فاعل وعمرو من سافر عمرو فاعل الخ وإن فسر بالاشتغال فالمراد بالجزئيات فروع تلك القاعدة تشبيها لها بالجزئيات فى الاندراج على خلاف ما هو الشائع من إطلاق الجزئيات على أفراد الكلى والمراد باشتغال القاعدة على تلك الفروع وجودها فيها بالقوة لا بالفعل فان الحاصل بالفعل ليس إلا حكم واحد وهو الحاصل فى حل محمول القضية على موضوعها ثم إن الشارح حذف قيد التعرف لظهوره ولدلالة قوله كما إذا حاولنا الخ . قال بعض الفضلاء وفى صيغة الفعل : أى قولهم يتعرف إشارة إلى أن تلك المعرفة بالسكفة والمشقة فخرج من التعريف القضية السكلى التى تكون فروعا بديهية غير محتاجة إلى التخرج كقولنا الشكل الأول منتج فيكون ذكرها فى الفن بطريق المبدئية لمسائل أخرى

كما إذا علم أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية علم أن كل إنسان حيوان ينعكس إلى بعض الحيوان إنسان وكذا نظائره . فان قلت : المنطق نفسه ليس عاصما عن الخطأ بل العاصم مراعاته

( قوله كما إذا علم ) أى لأنه إذا علم الخ فالكاف للتعليل وما زائدة وهو علة لقوله منطبقة ( قوله أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ) هذا هو القانون أى القاعدة الكلية ( قوله علم أن كل إنسان حيوان ) أى الذى هو جزئى من جزئيات موضوع القانون وقوله ينعكس الخ هكذا حكم ذلك الجزئى وطريق العلم بذلك أنك تأخذ جزئيا من جزئيات موضوع القانون كالجزئى "للكور" وتحمل عليه موضوع القانون وتجعل المحمول (١) مقدمة صغرى وتجعل القانون مقدمة كبرى فيحصل قياس من الشكل الأول منتج لثبوته حكم موضوع القانون لذلك الجزئى فيحصل العلم المذكور كأن يقال كل إنسان حيوان موجبة كلية والموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ينتج كل إنسان حيوان تنعكس موجبة جزئية وهى بعض الحيوان إنسان فقول الشارح علم أن كل إنسان حيوان الخ أى بعد إقامة القياس المذكور اذ بمجرد العلم بالقاعدة المذكورة لا يحصل العلم المذكور وإنما يحصل التمكن منه لكن لما كان هذا التمكن قويا عبر عنه بالعلم أى وحيث كان العلم بالقاعدة يستلزم ما ذكر كانت القوانين منطبقة على أحكام الجزئيات إذ لولا الانطباق المذكور ما حصل هذا العلم عند العلم بالقاعدة ( قوله وكذا نظائره ) يحتمل أن المراد نظائر الجزئى "المذكور من نحو كل فرس حيوان ويحتمل أن المراد نظائر القاعدة المذكورة من أن الموجبة الجزئية تنعكس كنفسها والسالبة الجزئية (٢) تنعكس كنفسها فإذا علم أن السالبة الكلية تنعكس كنفسها علم أن لاشئ من الإنسان بحجر ينعكس إلى لاشئ من الحجر بإنسان (قوله المنطق نفسه) أى القواعد المخصوصة ( قوله بل العاصم مراعاته ) أى بل العاصم بحسب الظاهر مراعاته أى ملاحظته فلا

( قوله كما إذا علم الخ ) لا ارتباط له بما قبله إلا بتقدير ليتعرف أحكامها منها الذى هو بقية تعريف القانون والكاف لمجرد قران الفعلين فى الوجود كما فى الرضى ونظيره قولهم فان الفكر كما يجرى فى التصورات يجرى فى التصديقات والفعلان هما علم المذكور مرتين قال السيد استخراج تلك الفروع من القاعدة يسمى تفريعا وذلك بأن يحمل موضوعها أعنى الفاعل على زيد مثلا فيحصل قضية وتجعل صغرى وتلك القضية الكلية كبرى هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج زيد مرفوع فقد خرج بهذا العمل هذا الفرع من القوة إلى الفعل وقس على ذلك اهـ ( قوله علم أن كل إنسان الخ ) أى علم ذلك بالقوة القريبة من الفعل لأن هذا العلم حاصل له مع العلم الأول بل المعنى تمكّن من أن يعلم وذلك كأن يقول كل إنسان حيوان موجبة كلية وكل موجبة كلية تنعكس موجبة جزئية فكل إنسان حيوان تنعكس موجبة جزئية (قوله فان قلت) هذا السؤال مجرد استفسار عن صحة وصف المنطق بالصحة يدل عليه قوله فكيف يطلق وليس من قبيل المنوع إذ لا دليل ومنع الدعوى الضمنية التى تضمنها قوله يعصم وهو أن المنطق عاصم غير مسموع إذ

(١) (قوله وتجعل المحمول الخ) كذا بالنسخة التى بأيدينا ولعل فيها سقطا وهو (مع ذلك الجزئى) وذلك يصح كلامه إذ المقدمة من قبيل التصديق دون التصور . (٢) (قوله والسالبة الجزئية الخ) فيه أنه سيأتى أن السالبة الجزئية لا تنعكس أصلا لجواز عموم الموضوع أو المقدم ، والظاهر أن النسخة التى بأيدينا فيها تحريف بوضع (الجزئية) مكان الكلية كما يفيد تفريره اهـ الشرنوبى .

فكيف يطلق العاصم عليه ؟ قلت : هذا الاطلاق مجازى وفيه من التأكيد والمبالغة ما لا يخفى وإنما كان الشروع في مسائل العلم موقفاً على بيان الحاجة لأن الشارع في العلم لو لم يعلم الغرض من العلم ينافي أن العاصم في نفس الأمر المولى جل وعز ( قوله فكيف يطلق الخ ) المناسب فكيف يسند العصمة اليه ( قوله قلت هذا الاطلاق مجازى ) ظاهره أنه مجز لغوى مع أنه مجاز عقلى وهو إسناد الفعل أو ما في معناه لغبر من هو له حقّ العصمة أن تسند للرعاة لا للمنطق فالمناسب كذلك أن يقول قلت هذا الاسناد مجازى ( قوله وفيه ) أى فى هذا الاطلاق المجازى ( قوله من التأكيد ) أى لأن إسناد العصمة للمنطق فيه إشارة إلى الحث على تعلمه وتعليمه وملاحظته ( قوله والمبالغة ) أى من حيث انه أسند العصمة اليه مع أن حقها أن تسند لمراعاته ( قوله لو لم يعلم ) أى لو لم يصدق وهذا إشارة إلى قياس الخلف وهو إثبات المطلوب بابطال نقيضه فالمطلوب علم كلّ شارع الغرض من العلم ونقيضه عدم علمه لكن الشارع حذف الاستثنائية منه فالأصل لكان عبثاً أى واللازم باطل فكذلك المزمع ( قوله الغرض ) أى الحاجة

لا تسمع الدعوى قبل الاستدلال أما بعده فاستعمال المنع فيها مجاز كما قرره ( قوله هذا الاطلاق مجازى ) أى اطلاق العصمة على المنطق ولو عبر بالاسناد لكان أحسن ومحصله أن اسناد العصمة للمنطق من قبيل الاسناد للسبب فهو مجاز عقلى والاسناد الحقيقى إنما هو للرعاة وقول المحشى التحقيق أن العاصم هو الله ان أراد أن العاصم هو الله بالنسبة للحقيقة أى الواقع بجميع الأفعال كلها مخلوقة له سبحانه فهو فاعل فى الحقيقة أى بالنسبة للواقع وهذا غير منظور اليه بل المنظور اليه فى الاسناد الفاعل الظاهر كما قال السكاكى إن الحدث الذى يظهر فاعله ينسب اليه والذى لا يظهر ينسب إلى ذاته تعالى اه ولا خفاء أن الفاعل الظاهرى للعصمة هو المراعاة ولو التفتنا للواقع لانسبب باب الحقيقة العقلية ( قوله وفيه من التأكيد ) فان إسناد العصمة اليه أزيد تأكيداً فى الاحتياج اليه من إسنادها للرعاة وقوله وللمبالغة أى فى الاحتياج اليه وهو بمعنى ما قبله ( قوله وإنما كان الشروع الخ ) هذا إبقاء بما وعد به سابقاً بقوله وستعرف وجه توقف الشروع الخ وهذا ما ذكره القوم وقد اعترض عليهم المصنف فى شرح الأصل قائلاً إن المفهوم من توقف الشروع على الشيء أنه لا يمكن الشروع بدونه وظاهر أن شيئاً مما ذكر لا يدل على التوقف بهذا المعنى ألا ترى أن كثيراً من الطلبة يحصل كثيراً من العلوم الأدبية كالنحو وغيره مع الذهول<sup>(١)</sup> عن رسمها وغاياتها لأن كون الطالب على بصيرة بمالسله معنى محصل يقتضى الاقتصاد على ما قصدوه وعلى هذا لا يصلح تعريف المذمة بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة ولأرتميز العلم عند الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع بل يحصل بمجاهات أخى نعم تمايز العلوم فى أنفسها إنما يكون بتمايز الموضوعات والفرق ظاهر ( قوله لو لم يعلم الغرض من العلم ) كل مصلحة وسكمة ترتب على فعل يسمى غاية من حيث إنها على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث ترتبها عليه فيختلفان اعتباراً ويعمان الأفعال الاختيارية وغيرها وأما الغرض فهو ما لأجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية ولا يهجد فى أفعاله تعالى وان جت قوائدها وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما إذا أخطأ فى

(١) ( قوله مع الذهول الخ ) فيه أن ذهول الطلبة عن ذلك لا ينافى وجود الحقيقة والغاية إجمالاً عندهم وإن كانوا يعجزون عنها تفصيلاً ولولا ذلك لاستحال فهمهم أى علم إذ النفس لا تتوجه للجهول المطلق اه الشرنوبى .



لكان طلبه عبثا، وعلى تعريف العلم لأنه لولم يتصور ذلك العلم أولا لما كان على بصيرة في طلبه واذا تصوره (قوله عبثا) من حيث إنه يحتمل أن ذلك المن لا فائدة له أو له فائدة مضرة أو له فائدة لا تنفي بتعبه في ذلك العلم وقوله لكان طلبه عبثا أى لكان الذى باطل لأن اللعب لا يلبق بالعاقل فبطل المقدم فثبت أن الشارع لا يحصل منه الشروع في العلم الا اذا علم الغرض من العلم فيكون الشروع فيه متوقفا على العلم بالغرض . والحاصل أن الشروع في العلم فعل اختياري والفعل الاختياري لا يصدر من الفاعل المختار الا بعد أن يصدق بأن فائدته كذا فالنحو لا يفعل سريرا الا بعد علمه أنه يجلس عليه وحينئذ فلا بد أن يعتقد الشارع في العلم قبل شروعه أن لذلك العلم فائدة والا كان شروعه عبثا ولا بد أن تكون تلك الفائدة معتدا بها عنده بالنظر للشقة الحاصلة للشغل بذلك العلم كان معتدا بها في الواقع أولا والا كان شروعه فيه يعد عبثا (قوله فلائنه لولم يتصور ذلك) أى فلائنه الشارع لولم يتصور ذلك العلم برسمه أى رسم كان وقوله أولا أى قبل الشروع فيه وقوله لما كان على بصيرة أى تبصر ومعرفة في طلبه وحينئذ فيكون شروعه على وجه البصيرة متوقفا على تصوره برسمه وأما أصل الشروع<sup>(١)</sup> فلا يتوقف على ذلك بل على تصوره بوجه ما ككونه علما من العاوم (قوله واذا تصوره الخ) هذا زيادة فائدة لبيان لوجه التوجه

اعتقاده قاله السيد في حواشي الشرح العضدى المختصر فقول الشارع لولم يعلم الغرض الخ أى يعتقد ما جزأ أو ظنا الغرض من العلم أى الفائدة التى لها مزيد اختصاص به بأن يكون تدوينه لأجلها لكان طلبه عبثا وهذا كلام مجمل تفصيله ما قاله السيد ان الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد أن يعلم أولا أن لذلك العلم فائدة ما والا لا تمتنع الشروع فيه كما ين في موضعه ولا بد أن تكون تلك الفائدة معتدا بها بالنظر الى الشقة التى تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان شروعه فيه وطلبه له يعد عبثا عرفا وبذلك يفترجه قطعا ولا بد أن تكون الفائدة هى الفائدة التى تترتب على ذلك العلم اذ لولم تكن اياها لربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثا وفي نظره ضلالا وأما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فانه تسكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتناء بعد الشروع بواسطة مناسبتة لتلك الفائدة اه لا يقال يجوز أن يعتقد بعد زوال الاعتقاد الأول فائدته المترتبة عليه وتكون مهمة له فيسعى في تحصيله لأجل هذه الفائدة فلا يصير سعيه السابق عبثا لأننا نقول هذا لا يضر لأن قوله فيصير أيضا داخل تحت ربما واذا صار سعيه السابق عبثا علم أنه لم يكن على بصيرة في شروعه وقول المحشى بعد أن ذكر بعضا مما ذكرناه عن السيد وبه تعلم ما في كلام الشارع أراد به الاجال الذى فصلناه وقول من تعقبه بعد أن لفق كلاما من السيد وعبد الحكيم وبما حررناه عند التدبر يظهر أن كلام الشارع ليس فيه شئ اه ليس بشئ ولست أدري أى شئ حرره بل ما ذكره مجرد تلفيق

(١) (قوله أصل الشروع) اعلم أن في هذا المقام ثلاثة أمور مرتبة : الأول أصل الفروع في العلم وهو يتوقف على تصوره بوجه ما ككونه علما . والثاني الشروع فيه على بصيرة وهو يتوقف على تصوره برسمه ان عرف بوحدة الغاية كترىف المصنف أو بمجده ان عرف بوحدة الموضوع وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن المعلوم التصورى والتصديقى حيث يوصل الى مجهول تصورى أو تصديقى . والثالث ما كون البصيرة تامة فيزداد على تعريفه بيان الحاجة اليه وبيان موضوعه فمن اكتفى بهذا كفاه ومن لم يكتف ذكر باقى المبادئ البصيرة المشهورة اه الشرطون .

برسمه حصل له العلم الاجمالى بمسائل ذلك العلم حتى ان كل مسألة من هذا العلم ترد عليه يعلم أنها منه .  
ولما فرغ من بيان الحاجة المنساق الى تعريف العلم برسمه شرع في بيان موضوع العلم فقال :

( قوله حصل له العلم الاجمالى ) أى وذلك لأن من تصور المنطق بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها  
الذهن عن الخطأ فى الفكر وعرف أن هذا تعريفه حصل عنده مقدمة كلية وهى أن كل مسألة  
من مسائل المنطق لها مدخل فى العصمة المذكورة وهذه المقدمة يلزمها مقدمة أخرى وهى أن كل  
مسألة لها مدخل فى العصمة المذكورة فهى من المنطق وبذلك يتمكن من أن يعلم كل مسألة  
وردت عليه أنها من المنطق أو ليست منه تمكننا تاما لأنه اذا كان لتلك المسئلة الواردة عليه مدخل  
فى تلك العصمة قال هذه المسئلة لها مدخل فى العصمة المذكورة ثم تأخذ المقدمة اللازمة للمقدمة  
الحاصلة عنده من تصور المنطق برسمه ومعرفة أن هذا الرسم تعريفه فتجعلها كبرى بأن تقول  
هذه المسئلة لها دخل فى تلك العصمة وكل مسألة لها مدخل فى العصمة المذكورة فهى من المنطق  
ينتج أن هذه المسئلة من المنطق وان لم تكن المسئلة الواردة عليك لها مدخل فى العصمة المذكورة  
قلت : هذه المسئلة ليس لها مدخل فى العصمة المذكورة وكل مسألة كذلك فليست من المنطق  
ينتج هذه المسئلة ليست من المنطق . اذا علمت هذا فقول الشارح واذا تصوره برسمه أى بأن  
تصوره بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ والحال أنه عارف أن ذلك تعريف  
للمنطق وقوله حصل له العلم الخ هو العلم بالمقدمة الحاصلة من تصور العلم برسمه ومعرفة أنه  
تعريفه وهى القائلة كل مسألة من مسائل المنطق لها مدخل فى العصمة المذكورة وقوله حتى ان  
الخ غاية لقوله حصل له العلم الخ وقوله علم أنها أى تلك المسئلة الواردة عليه منه أى من ذلك العلم  
والمراد بقوله علم أنها منه تمكن من علم أنها منه تمكننا تاما بأن يأتى بالقياس السابق المنتج لأنهما منه  
وحيث يعلم أنها منه ولما كان هذا التمكن تاما قويا عبر عنه بالعلم وليس المراد أنه مجرد ورود تلك  
المسئلة عليه يعلم بالفعل أنها منه بدون تأمل وقياس لأن هذا خلاف الواقع ( قوله ولما فرغ من  
بيان الحاجة ) أى من تبين ما يفيد التصديق بالحاجة أى التصديق بأنها كذا وقوله المنساق صفة  
لبيان وقوله لتعريف العلم أى المفيد لتصوره وقوله برسمه متعلق بتعريف وقوله شرع في بيان  
موضوع العلم أى في تبين ما يفيد التصديق بموضوعية العلم أى التصديق بأن العلوم التصورى

( قوله حصل له العلم الاجمالى ) حصولا بالقوة القرينة من الفعل فان من تصور المنطق بأنه آلة قانونية الخ  
حصل عنده مقدمة كلية هى أن كل مسألة منه لها مدخل فى تلك العصمة ويمكن بسبب معرفة تلك  
المقدمة الكلية من علم مسائله وتميزها عن غيرها تمكننا تاما فاذا ورد عليه مسألة معينة لها مدخل فى  
تلك العصمة تمكن من أن يعلم أنها من المنطق لوجود قياس عنده هو أن هذه المسئلة لها مدخل فى  
العصمة عن الخطأ فى الفكر وكل مسألة كذلك فهى من المنطق فهذه المسئلة من المنطق وقس على  
ذلك بقية العلوم ( قوله يعلم أنها منه ) أى تمكن من علمها تمكننا تاما بواسطة المقدمة التى حصلها من  
التعريف فينظم عنده القياس السابق قال عبد الحكيم والتمكن المذكور لا ينافى عدم حصول التمييز  
بالفعل فى بعض المسائل كما أن التمكن من الاجتهاد لا ينافى وقوع لأدري فى بعض المسائل من المجتهد  
وهذا التمكن منشؤه كون التعريف مأخوذاً من جهة الوحدة التى تشترك فيها جميع المسائل

والتصديقي موضوع هذا العلم ( قوله وموضوعه الخ ) اعلم أن موضوع العلم هو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وذلك بأن تجعل موضوع العلم موضوعا لمسائله وتحمل عليه عوارضه الذاتية فإذا أخذت موضوع العلم وحملت عليه عارضا من عوارضه الذاتية حصلت مسألة من مسائل ذلك العلم فالمراد بالبحث في ذلك العلم عن العوارض اثباتها لموضوعات المسائل ، مثلا علم الفقه موضوعه فعل المكاف فكل مسألة من مسائله موضوعها فعل المكاف ومجموعها عارضا ذاتي من عوارضه كالصحة والفساد والوجوب والحرمة والندب والكره والاباحة كما في قولك صلاة الظهر واجبة وصلاة النفل عند طلوع الشمس حرام وقبل العصر مندوبة وبعده مكروهة والبيع لأجل مجهول فاسد

( قوله وموضوعه ) قال ميرزا هذذهب المتقدمون الى أن موضوعه المعقولات الثانية من حيث انها توصل الى المجهول وعدل المتأخرون عنه الى ذلك لأن كثيرا ما يبحث في المنطق عن نفس المعقولات الثانية كالذاتية والعرضية والمبحوث عنه في العلم هو أحوال الموضوع لانفسه . وأنت خبير بأنه لا يبحث في المنطق عن المعقول الثاني من حيث هو معقول ثان بل من حيث هو أحوال معقول ثان آخر مثلا يبحث عن أحوال الذاتية والعرضية من حيث إنهما من أحوال السكيات التي هي من المعقولات الثانية ثم المعلوم التصوري والتصديقي مفهومهما لا يصح لأن يبحث عنه من حيث الاتصال على الوجه السكلي وكذا ما صدق عليه من المعقولات الأولى كما يظهر بالتأمل الصادق فلا بد ههنا من رجوعهما الى المعقولات الثانية . وما ينبغي أن يعلم أن المعقول الثاني وهو ما يكون الذهن فقط ظرفا لعروضه على قسمين: الأول أن لا يكون الوجود الذهني شرطا للعروض كالوجود والشيئية ونحوهما . والثاني أن يكون شرطا له كالكسبية والجزئية ونظائرهما وموضوع المنطق هو القسم الثاني اهـ . واعلم أن موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان أو لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان أو تلحقه بواسطة أمر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب سميت أعراضا ذاتية لاستنادها الى ذات المعارض وأما العارض لأمر خارج أعم من المعارض كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم وهو أعم من الأبيض وغيره والعارض للخارج الأخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه انسان وهو أخص من الحيوان والعارض بسبب المباين كالثقارة العارضة للآء بسبب النار وهي مباينة للآء تسمى أعراضا غريبة لمافيهامن الغرابة بالقياس الى المعارض والعلوم لا يبحث فيها الا عن الأعراض الذاتية لموضوعاتها كذا قالوا وفي حاشية السيد طريفة المتأخرين أنهم يجعلون اللاحق بواسطة الجزء الأعم من الأعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلم وليس بصحيح بل الحق أن الأعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته أولا يساويه سواء كان جزءا له أو خارجا عنه انتهى ومعنى البحث في العلم عن تلك الأعراض جعلها على موضوع العلم محل مواطاة اذ هو الحجل المعبر في المسائل كقولنا في النحو والكلمة إمام عرب وامامني أو على أنواعه كقولنا الحروف كلها مبنيّة أو على أعراضه الذاتية كقولنا الاعراب اما لفظي أو تقديري أو على أنواع أعراضه الذاتية كقولنا الاعراب اللفظي امارفع أو نصب أو جر ثم إن ههنا سؤالا مشهورا وهو أنه اذا كان العرض الأولي وهو اللاحق للشيء لذاته يكون بين الثبوت له فلا يكون اثباته مطلوبا في العلم لوجوب كون

وهكذا (قوله المعلوم التصوري) أى مطلق المعلوم التصوري ومطلق المعلوم التصديقي لكن بقيد الحيئية الآتية لأن موضوع الفن أمر كلى لاجزئيات ذلك الأمر الكلى وقول الشارح كالحیوان وكقولنا العالم متغير الخ تمثيل للأمر الكلى بجزئى من جزئياته لتحقيق الأمر الكلى فيه . واعلم أن المعلوم التصوري الموصل للمطلوب التصوري قريب وهو القول الشارح وبعيد وهو الكليات الخمس وذلك لأن القول الشارح يوصل للمطلوب التصوري مباشرة والكليات الخمس (١) توصل اليه بواسطة تركيب القول الشارح منها وأن المعلوم التصديقي الموصل للمطلوب التصديقي قريب كالقياس وبعيد كالقضية لأن القياس موصل للمطلوب مباشرة والقضية موصلة اليه بواسطة تركيب القياس منها وقد يوصل المعلوم التصوري الى التصديقي لكن ايصالا أبعد ككونه موضوعا أو محمولا فإن كلا منهما يوصل للمطلوب التصديقي بواسطة تركيب القضية منهما الموصلة بواسطة تركيب القياس منها الموصل للمطلوب مباشرة فتحصل أن الموصل للمطلوب التصوري اما قريب أو بعيد والموصل للمطلوب التصديقي اما قريب أو بعيد أو أبعد . اذا علمت هذا فقول المصنف المعلوم التصوري أى مطلق المعلوم التصوري الموصل للمطلوب تصوريا كان المطلوب أو تصديقا فيصدق بالموصل القريب للمطلوب التصوري كالحمد وبالموصل البعيد له كالكليات الخمس وبالموصل الأبعد للمطلوب التصديقي كككون ذلك الموصل موضوعا أو محمولا لأنه يبحث في هذا الفن عن الأول بأنه حد مثلا وعن الثانى بأنه جنس أو فصل وعن الثالث بأنه موضوع أو محمول وحينئذ فيكون قول المصنف من حيث انه

المسائل نظرية . وأجابوا بأن انتفاء الواسطة في الثبوت في الواقع لا يستلزم انتفاء الواسطة في الاثبات أى العلم بالثبوت فيجوز أن يكون العارض لذاته غير بين الثبوت فيطلب في العلم بالبرهان (قوله المعلوم التصوري الخ) ان أريد مفهوم المعلومين لزم أن يكون الايصال الى الأمور المذكورة عرضا غريبا لأنه لا يعرض لمفهوم المعلومين الا بواسطة أمر أخص واللاحق بواسطة الأمر الأخص عرض غريب والأعراض الغريبة لا يبحث عنها في العلم مثلا الايصال الى كنه الحقيقة انما يعرض للمعلوم التصوري بواسطة كونه حدا والايصال الى المجهول التصديقي انما يعرض للمعلوم التصديقي بواسطة كونه حجة وان أريد ماصدق عليه المعلومات أى أفرادها لزم أن تكون جميع الحدود والحجج المستعملة في العلوم موضوع المنطق وظاهر أنه لا يبحث عن أحوالها والجواب باختصار الشق الثانى وأن المراد هذه المصادقات من حيث إنها توصل الى تصور ما وتصديق ما لا الى تصور أو تصديق مخصوص فهى موضوعة على وجه الاطلاق والاجمال وأما الحدود والحجج المستعملة في العلوم فانها توصل الى تصور مخصوص وتصديق مخصوص . وفى حاشية قول أجد على الفنارى فان قيل ليس فى المنطق مسألة مجموعها الايصال أو ما يتوقف عليه الايصال قيل اذا حكم على المعلوم التصوري بأنه حد أو رسم كان معناه أنه موصل الى المجهولات التصورية بلا واسطة وقس اه . وأقول قديقع الايصال محمولا كما يقال الحد موصل الى كنه الحقيقة والرسم موصل لامتيازها عن غيرها مثلا (قوله كالحیوان والناطق مثلا) الكاف لادخال بقية الحدود التامة ومثلا لادخال بقية المعرفات

(١) (قوله والكليات الخمس) أى بعضها فانهم لم يعتبروا التعريف بالعرض العام ولا بالنوع كإثباتى اه الشرطونى .

(و) العلوم (التصديقي) كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث أى موضوع المنطق هذان المعلومان لا مطلقا بل من (حيث) ان ذلك المعلوم التصورى (يوصل الى مطلوب تصورى) كالانسان مثلا (فيسمى) ذلك الموصل الى المطلوب التصورى (معرفا) وقولا شارحا

يوصل الى مطلوب تصورى أى أوتصديقي ويكون قول الشارح كالحیوان أى ومثله غيره من الأجتناس وقوله والناطق أى ومثله غيره من الفصول وقوله مثلا أى ومثله ذلك الموصل القريب كالحمد للمطلوب التصورى والموصل الأبعد للمطلوب التصديقي ككونه موضوعا أو محمولا وبهذا نعلم أن المناسب الاثنان بالواو الداخلة على الناطق لاحذفها كما قيل وأن قوله مثلا له فائدة فلا يستغنى عنه بالكاف كما قيل (قوله والمعلوم التصديقي) أى ومطلق المعلوم التصديقي الموصل للمطلوب التصديقي فيصدق بالموصل القريب كالقياس وبالموصل البعيد كالنضية وقول الشارح كقولنا العالم متغير أى ومثله غيره من الأقيسة وقوله مثلا أى ومثله الموصل البعيد كالقضية وبهذا ظهر لك أن الشارح صرح في جانب المعلوم التصورى بالموصل البعيد وأدخل بمثلا الموصل القريب وصرح في جانب المعلوم التصديقي بالموصل القريب وأدخل بمثلا (١) الموصل البعيد (قوله لا مطلقا) أى لا من حيث ذاتهما كانت موصلة لما ذكر أم لا والا لزم كون جميع مسائل العلوم من المنطق لأنه يبحث في كل علم عن حال أحد المعلومين المذكورين وأشار الشارح بقوله لا مطلقا الى أن الحثية في كلام المصنف للتقيد فكأنه قال بقيد أن يوصل المعلوم التصورى الى مطلوب تصورى أوتصديقي وبقيد أن يوصل المعلوم التصديقي الى مطلوب تصديقي فهى كالحثية في قولهم الانسان من حيث انه يصح ويمرض موضوع علم الطلب لا للتعليل كالحثية في قولهم النار من حيث انها حارة تسخن ولا للاطلاق كالحثية في قولهم الانسان من حيث إنه انسان جسم (قوله من حيث يوصل) أى بطريق النظر السابق وضمير يوصل عائد الى المعلوم التصورى كما قال الشارح وقوله الى مطلوب تصورى أى أوتصديقي كما علمت مما مرّ في الكلام حذف أو مع ما عطف (قوله مثلا) لاحاجة له مع الكاف إلا أن تكون احدهما لادخال الأفراد الخارجية والأخرى لادخال الأفراد الذهنية (قوله فيسمى معرفا) ضمير يسمى عائد على المعلوم التصورى الموصل لكن لا بالمعنى السابق وهو مطلق الموصل الصادق بالقرب والبعد والأبعد بل بمعنى الموصل القريب كالحمد فيكون في كلامه استخدام لاشبهه كما قيل (قوله معرفا) انما سمي معرفا لتعريفه المخاطب الماهية (قوله وقولا شارحا) انما سمي قولا لأنه في الغالب مركب فالقول يرادفه وأما تسميته شارحا فلشرحه الماهية اما بالسكنة أو بالوجه

(قوله لا مطلقا) اشارة الى أن الحثية هنا للتقيد كقولهم الانسان من حيث انه يصح وتزول عنه الصحة موضوع علم الطب كذا في الحاشية وهو فاسد لأنه يلزم أن يكون المبحوث عنه المعلوم المذكورين مع قيد الحثية وقد تقرر أن موضوع الفن يجب أن يؤخذ في الفن مسلما فيكون معلوم الثبوت من خارج واذا اعتبر الايصال قيذا في الموضوع كان كذلك والقرض أن الايصال هو للمبحوث عنه أى المطلوب اثباته للمعلومين في علم المنطق ولذلك قال السيد المنطقي لا يبحث عن (١) (قوله وأدخل بمثلا الخ) لم يذكر الشارح كلمة (مثلا) في جانب المعلوم التصديقي اه الشرطى .

(أو) من حيث ان ذلك المعلوم التصديقي يوصل الى مطلوب (تصديقي) كقولنا العالم حادث مثلا (فيسمى) ذلك الموصل الى المطلوب التصديقي (حجة) ودليلا فانحصر المقصود الأصلي من هذا الفن في الموصل الى التصور والتصديقي

قيل إن تسميته قولا شارحا من تسمية الشيء باسم بعض أفرادها لأنه لا يشرح الماهية الا ذاتياتها فلا يكون القول الشارح لإلحادا باعتبار الأصل لكن أطلقوا على جميع التعاريف أنها قول شارح لهذه العلاقة وهذا ان أريد بشرح الماهية بيان أجزائها الخاصة بها وأما ان أريد بها ما يشمل تمييزها عن غيرها لم يكن هذا من باب تسمية الشيء باسم بعض أفرادها (قوله أو من حيث الخ) أو بمعنى الواو (قوله مثلا) فيه مامر (قوله فيسمى حجة) ضمير يسمى عائدا على المعلوم التصديقي الموصل لكن لا بالمعنى السابق وهو مطلق الموصل الصادق بالقرب والبعد بل بمعنى الموصل القريب ففي كلامه استخدام أيضا (قوله حجة) انما سمي حجة لأن من تمسك به في الاستدلال على مطلوبه حج خصمه أى غلبه (قوله ودليلا) انما سمي بذلك لأنه يستدل به على المطلوب (قوله فانحصر الخ) تفريع على ماسبق من أن موضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث الخ (قوله المقصود الأصلي) احتراز به عن المقصود التبعي كبحث الألفاظ (١) والدلالات فانهما ليسا مقصودين بالذات من فن المنطق وانما هما مقصودان بالتبع لتركب المعرفة والقياس منهما (قوله في الموصل) أى في شأنه من كونه حدثا أو رسما أو تعريفا أو دليلا وفي بيان كيفية تركيبه وقوله في

جميع أحوال المعلومات التصورية والتصديقية بل عن أحوالها باعتبار صحة إيصالها الى مجهول وتلك الأحوال هي الإيصال وما يتوقف عليه الإيصال اه فان قوله باعتبار صحة إيصالها إشارة إلى أن قيد الموضوع صحة الإيصال وقوله وتلك الأحوال هي الإيصال الخ إشارة الى المحمولات. والحاصل أن قيد الموضوع هو صحة الإيصال والمحمول هو الإيصال بالفعل لا أنه قيد الموضوع وفي حاشية ميرزاhead أن الحيثية تتعلق بيبحت تعليلا أو تقييدا (قوله من حيث إن ذلك المعلوم الخ) جعل النشر على ترتيب اللف وأرجع الضمير في يوصل الى المعلوم التصوري بالنسبة الى المطلوب التصوري والى المعلوم التصديقي بالنسبة الى المطلوب التصديقي وهو يقتضى خروج البحث عن المعلوم التصوري من حيث الإيصال الى المطلوب التصديقي وعن المعلوم التصديقي من حيث الإيصال الى المطلوب التصوري وهذا مبنى على ما هو الحق من منع اكتساب أحدهما من الآخر ولهم ههنا كلام متهافت أعرضنا عن تفتيشه (قوله فانحصر المقصود الأصلي) ينبى أن يعلم أولا أن أقسام الموصل الى التصور أو التصديقي للبحوث عنها في المنطق خمسة الموصل القريب الى التصور وهي المعارف والموصل القريب الى التصديقات وهي الحجج والموصل البعيد الى التصور وهو بعض الكليات الخمس

(١) (قوله كبحث الألفاظ الخ) الأولى أن يقول كبادئ التصورات وهي الكليات ومبادئ التصديقات وهي القضايا وأحكامها لأنها المفصودة بالتبع والمقصود بالذات مقاصد التصورات وهي الأقوال الشارحة ومقاصد التصديقات وهي الحجج يدل لذلك حصرهم الفن في هذا الأربعة. وأما بحث الألفاظ والدلالات فليس من الفن في شيء. قال السيد الأولى أن يجعل مباحث الألفاظ أيضا من المقدمة اه ويعنى بها مقدمة الكتاب وبأيضا الدلالات اه الشرطون

الموصل الى التصور أى كان ذلك الموصل قريبا أو بعيدا وقوله والتصديق أى والموصل الى التصديق كان ذلك الموصل قريبا أو بعيدا أو أبعد وانما انحصر المقصود الأصلي فيما ذكر لأن الفرض من المنطق تحصيل المجهولات والمجهول اما تصورى أو تصديقي فنظر المنطق إما فى الموصل الى التصور

والموصل البعيد الى التصديق وهو القضايا والموصل الأبعد إليه وهو الموضوعات والمحمولات والمقدمات والتوالى ولم يذكروا فى الموصل الى التصور موصلا أبعد وفيه بحث مذكور فى الحواشى الفتحية مع جوابه ، إذا علمت هذا فقول المصنف سابقا من حيث يوصل الى مطلوب تصورى الخ ان أراد الایصال القريب أشكل بالموصل البعيد فى التصور والبعيد والأبعد فى الحجج فلم يدخلا فى كلامه وان أراد الأعم أشكل قوله فيسمى معرفا وقوله فيسمى حجة لأن المسمى بذلك إنما هو الموصل القريب فيهما . والجواب أناختار الشق الأول وندفع المخذور بأن ما اشتهر من تفصيل أقسام الموضوع بحمل المعلوم التصورى أو التصديقي يوصل إيصالا بعيدا كما فى كذا وقريبا كما فى كذا مبنى على ما هو الظاهر من مسائل الفن وللمصنف أن يرجعها الى الموصلين القريبين لنكتة هي رعاية ضم النشر مع رجحان جانب المعنى على جانب اللفظ فى نظر البلغاء وهذا معنى قول الدوانى ولعل ذلك تصرف منه بضم النشر وارجاع جميع المباحث الى الموصل القريب حتى يكون قولهم الجنس كذا فى قوة أن الحد يتألف من الأمر الذى هو كذا أو المعرف جزؤه كذا وبعضهم أجاب بأن مباحث الموصل البعيد والأبعد خارجة عن الفن مذكورة على سبيل المبدئية والاستطراد ولا يخفى بعده كل البعد ، أو نختار الشق الثانى مع اعتبار الاستخدام فى ضميرى يسمى معرفا ويسمى حجة أو حمل قوله ويسمى حجة ويسمى معرفا على تفسيرهما بالأعم بناء على أن المقصود تمييز كل منهما عن الآخر لاعن جميع الأغيار على ما جوزه المحققون أو حمل قوله ويسمى معرفا ويسمى حجة على الوقتيتين دون الدائميتين أى يسمى الموصلان المطلقان معرفا وحجة فى وقت كونهما قريبين وفيه ركاكة وخرازة لأن التسمية فى مثل هذه العبارة من قبيل التسمية فى الأعلام ولا يخفى أن التسمية فى الأعلام دائمة غير مقيدة بوقت دون وقت على أن معنى الوقتية لا يفهم من العبارة أصلا فلو حمل القولان على المطلقتين العامتين لكان أولى وأظهر من حيث اللفظ وأن علم (١) المنطق منحصرا فى قسمين التصورات والتصديقات ولكل منها مبادئ ومقاصد فالأجزاء أربعة والمقصود منها جزآن هما مقاصد التصورات والتصديقات وهما القول الشارح والقياس وأما مباحث الألفاظ فليست من علم المنطق وإن ذكرت فيه ولذلك قال السيد والأولى أن تجعل مباحث الألفاظ أيضا من المقدمة لتوقف استفادة العلم وإفادته على معرفة أحوال الألفاظ فإذا علمت هذا كله فقول الشارح فانحصر المقصود الأصلي الخ هذا الحصر مستفاد من تقسيم الموصل الى القسمين والاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر كما نهوا عليه وهو من حصر الكل فى أجزائه أى الموصل القريب منحصرا فى هذين الجزأين وهما القول الشارح والحجة وقوله من هذا الفن من تبعية فان ذلك المقصود بعض علم المنطق والبعض الآخر هو مبادئ ذلك المقصود وليست للبيان لاقتضائه حصر علم المنطق فى هذين الجزأين وهو باطل وقوله الأصلي احتراز عن المقصود التبعي وهما

(١) (قول الطائر وأن علم الخ) معطوف على (أن أقسام الموصل) المذكور فى صدر العبارة وكان ينبغي زيادة ثانيا قبل قوله وأن علم كما لا يخفى على متأمل اهـ القرنوبى .

وإنما كان المعلوم التصوري والتصديقي موضوع المنطق لأنه يبحث في المنطق عن أعراضهما الذاتية وما يبحث في العلم عن أعراضه الذاتية فهو موضوع العلم

وأما في الموصل إلى التصديق ( قوله لأنه يبحث الخ ) حاصله قياس من الشكل الأول نظمه أن يقال المعلوم التصوري والتصديقي يبحث في فن المنطق عن أعراضهما الذاتية وما يبحث في الفن عن أعراضه الذاتية فهو موضوع الفن ينتج أن المعلوم التصوري والتصديقي موضوع الفن وهو المدعى وكان الأولى للشارح أن يقول في المنطق بدل قوله في العلم لأجل أن يكون الحد الوسط مكررا فينتج القياس إذ ما ذكره غير منتج لعدم تكرار الحد الوسط إلا أن تجعل آل في العلم للعهد الذكري (١) فتأمل ( قوله عن أعراضهما ) أى أحوالهما ومعنى البحث فيه عن أحوالهما أن موضوعه يجعل موضوعا لمسائله ويحمل عليه تلك العوارض كأن يقال الحيوان الناطق تعريف (٢) أو الحيوان جنس أو الناطق فصل أو الانسان نوع وعليه فالمراد بالأعراض الذاتية الجنسية والنوعية والفصلية وهكذا فتأمل ( قوله عن أعراضه الذاتية ) الحاصل أن العرض إما ذاتي وإما غريب فالعرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته أى بلا واسطة وذلك كالتهجب أى إدراك الأمور الغريبة التي خفي سببها اللاحق لذات الانسان أو يلحقه بواسطة جزئه المساوى له كالتكلم اللاحق للانسان بواسطة أنه ناطق أو يلحقه بواسطة أمر خارج عنه مساو له وذلك كالضحك اللاحق للانسان بواسطة التهجب والتهجب مساو للانسان وإنما سميت هذه الأعراض ذاتية لاستنادها للذات وان تفاوت الاستناد للذات في القوة أما الاستناد للذات في القسم الأول فظاهر وأما في الثاني فلأن العارض مستند للجزء والجزء داخل في الذات فيكون مستندا إلى مافى الذات والمستند لما في الذات مستند للذات وأما في الثالث فلأن العارض اللاحق بواسطة أمر مساو مستند لذلك الأمر المساوى والمساوى مستند للذات والمستند إلى الشيء مستند لذلك الشيء والعرض الغريب ما يكون لحوقه للعروض بواسطة أمر أخص كالضحك اللاحق للحيوان بواسطة كونه إنسانا وهو أخص

الجزآن الآخران اللذان هما مبادئ التصورات ومبادئ التصديقات وهو قرينة على أنه حل الاتصال في كلام المصنف على الاتصال القريب إذ لو حله على مطلق الاتصال قريبا كان أو بعيدا لما ساغ له دعوى الانحصار في الجزأين وحينئذ يرد الاشكال السابق فيجيب عنه بالأجوبة المنوطة باختيار الشق الأول وهذا هو تحقيق المقام لما قيل هنا من الأوهام ( قوله وإنما كان المعلوم الخ ) هذا عكس ظاهر كلام المصنف إلا أنه لازم له وما قيل هنا ان بعكس النتيجة ينتج كلام المصنف لا يتم لأن الموجبات تنعكس جزئية وهي غير صحيحة هنا تأمل ثم إن بعض الحواشي لفق كلمات من الدواني وعبد الحكيم ومنهجها منجبا أذهب رونقها وأخفى مشرقها . وأنا أنبرع لك بخلاصة كلام الفاضلين مع ضمنية ما يحتاج لشرحه إن شاء الله تعالى حتى تبين لك مادعيتها وهو أنهم عرفوا موضوع العلم بما يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية وتقدم لك تفصيل ذلك وأن من جملة الصور جعل نوع الموضوع موضوعا فإنه

(١) ( قوله للعهد الذكري ) الأولى العهد المسمى لأنه لم يصرح بدخولها لتحقيقه ولا كناية اه  
(٢) ( قوله تعريف ) أى موصل توصيلا قريبا وقوله ( أو الحيوان جنس الخ ) أى موصل توصيلا بعيدا  
فألبت عن التعاريف والسكريات من حيث التوصل بسميه الغريب والبعيد وكذا يقال في الحجج والقضايا وأحكامها وسيوضح ذلك نقلا عن شرح المطالع اه الفريوني .



وانما قلنا يبحث في المنطق عن الأعراض الذاتية للعلوم التصورية والتصديقي لأن المنطق يبحث  
عنهما من حيث الايصال إلى مجهول تصوري أو تصديقي

أو أعم كالتحرك اللاحق للانسان بواسطة كونه حيوانا أو ما بين له كاللون العارض للجسم بواسطة  
السطح والحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار وبين الماء والنار تبين وانما سميت غريبة لأنها  
وان كانت عارضة للعروض ليست مستفدة لذاته فهي غريبة وبعيدة عن ذاته وانما كان يبحث  
في الفن عن الأعراض الذاتية للشيء دون أعراضه الغريبة لأن أعراضه الذاتية أحوال له في  
الحقيقة فلذا يبحث في الفن المتعلق به عنها بخلاف أعراضه الغريبة فانها في الحقيقة ليست أحوالا  
له وانما هي أحوال للغير الذي ثبتت لذلك الشيء بسببه فلا يبحث عنها في الفن المتعلق بذلك الشيء  
وانما يبحث عنها في الفن المتعلق بذلك الغير لأن المقصود في كل علم انما هو البحث عن أحوال  
موضوعه الحقيقية (قوله وانما قلنا الخ) قصده بهذا بيان كون المعلومات التصورية والتصديقية يبحث  
عن عوارضها الذاتية (قوله للعلوم) متعلق بمحذوف صفة لأعراض أى عن الأعراض الذاتية  
الكائنة للعلوم (قوله لأن المنطق يبحث عنهما) أى عن المعلومات المذكورين من حيث الايصال الخ  
قال في شرح المطالع البحث عن التصورات من حيث الايصال للمجهول إما أن يكون من حيث  
الايصال القريب أى لا يصال بلا واسطة ضمنية كالحد والرسم أو البعيد ككونها كلية وجزئية وذاتية  
وعرضية وجنسا ونصلا فان مجرد أمر من هذه الأمور لا يوصل إلى التصور مالم ينضم اليه أمر  
آخر يحصل منهما الحد والرسم والبحث عن التصديقات من حيث الايصال لمجهول إما من حيث يوصل إلى  
تصديق لمجهول إيصالا قريبا كالقياس والاستقراء والتمثيل أو بعيدا ككونها قضية وعكس قضية ونقيض  
قضية فانها مالم ينضم اليها قضية لا توصل إلى تصديق و يبحث عن التصورات من حيث إنها توصل إلى  
تصديق إيصالا أبعد ككونها موضوعات أو محمولات فانها انما توصل اليه اذا انضم اليه أمر آخر يحصل  
منهما قضية ثم انضم اليها ضمنية أخرى حتى يحصل القياس والاستقراء والتمثيل ثم لا يخفى أن معنى  
البحث عن المعلومات من حيث الايصال المذكور اثبات الايصال لهما بحمله عليهما فيقتضى أن الايصال  
يحمل عليهما كأن يقال الحيوان الناطق موصل لمطلوب تصوري والعالم متغير وكل متغير حادث

ممن علم الاو يبحث فيه عن الأحوال المختصة بأنواع الموضوع كما يبحث في العلم الطبيعي عن الأحوال  
المختصة بالاعداد والنبات والحيوان فيكون بحثا عن الأعراض الغريبة للحقوقها بواسطة أمر أخص وما  
يلحق الشيء بعد تحققه نوعا ليس عرضا ذاتيا لذلك الشيء على ما صرح به الشيخ وغيره وأيضاً ثبت  
تلك الأحوال للعرض الذاتي للموضوع أولانواعه فيلزم خروج هاتين الصورتين . وأجاب الدواني  
بأن كلامهم مجمل ينزل على تفصيل ذكره بقوله وذلك البحث إما بأن يجعل موضوع العلم بعينه  
موضوع المسألة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فله حيز طبيعي  
فان الجسم الطبيعي موضوع العلم الطبيعي التقسيم للعلم الرياضي والعلم الالهي أو يجعل نوعه موضوع  
المسألة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة اللبس فان الحيوان نوع  
من الجسم الطبيعي أو يثبت له أى للسوء ما يعرضه لأمر أعم بشرط أن لا يتجاوز في العموم عن  
موضوع العلم كما صرح به ناقد المحصل كقول النجباء كل مسكر حرام فان موضوع علم النجباء انما

موصل للمطلوب تصديقي مع أن الذي يقع محمولا في المسائل غير الايصال المذكور كالمحمول في قولنا الحيوان جنس والناطق فصل والحيوان الناطق حد والحيوان الضاحك رسم والعالم موضوع ومتغير محمول والعالم متغير قضية والعالم متغير وكل متغير حادث قياس وهكذا . أوجب بأنه إذا حكم على المعلوم التصوري بأنه حد أو رسم كان معناه أنه موصل للمعلوم التصوري بلا واسطة وإذا حكم عليه بأنه كلى أو جنس أو فصل أو خاصة كان معناه أنه موصل للمطلوب التصوري بواسطة وإذا حكم عليه بأنه موضوع أو محمول كان معناه أنه موصل للمطلوب التصديقي بواسطة . وهذه الأحوال الثلاثة الثابتة للمعلوم التصوري هي المعبر عنها بأعراضه الذاتية وإذا حكم على معلوم تصديقي بأنه قياس أو استقراء أو تمثيل كان معناه أنه موصل للمطلوب التصديقي بلا واسطة وإذا حكم عليه بأنه قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية كان معناه أنه موصل للمطلوب التصديقي بواسطة وإذا حكم على المعلوم التصديقي بأنه مقدم أو تالي كان معناه أنه موصل للمطلوب التصديقي بواسطة . وهذه الأحوال الثلاثة الثابتة للمعلوم التصديقي هي المعبر عنها بأعراضه الذاتية فقول الشارح لأن المنطوق يبحث عنهما من حيث الايصال من أي حيث ما هو يعني الايصال أي من حيث الشيء الذي معناه الايصال كالحدية والجنسية والفصلية الخ وقد يقال لاداعي لذلك السؤال والجواب عنه بما ذكرنا من الاجل الاضافة في قوله من حيث الايصال بيانية وليس بمتعين لجواز جعلها حقيقية أي الا من جهة الايصال أي الا من الجهة التي يكون بها الايصال للمطلوب كالجنسية والحدية الخ . والخاص أن قوله من حيث الايصال أي من الجهة التي توصل للمطلوب ككون المعلوم التصوري جنسا أو فصلا أو عرضا عاما أو حدا أو رسما وكون المعلوم التصديقي قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية فالعوارض تلك الجهة لانفس الايصال ( قوله كامر ) أي من أنه يبحث عنهما من حيث الايصال إلى محمول

هو أفعال المسكفين وشرب المسكر نوع منها أثبت له الحرمة اللاحقة لأمر أعم منه هو كونه منها عنه وإنما اشترط هذا الشرط لئلا يكون المحمول بالنسبة إلى موضوع العلم من الأعراض الغريبة أو يجعل عرضه الذاتي أو نوعه موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي له أولا يلحقه لأمر أعم بالشرط المذكور كقولهم كل متحرك بحركتين مستقيمتين لا بد وأن يسكن بينهما فقولهم ما يبحث عن أعراضه الذاتية مجمل مفضله ما ذكرناه أنه أي وليس معناه على ما يفهم منه الاجمال بأن يكون المعنى ما يبحث عن أعراضه الذاتية في الجملة ثم ان قوله أو يجعل عرضه الذاتي أو نوعه الخ كلام موجز يحتوي على أربع صور : الأولى أن يجعل عرضه الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي كقولهم كل حركة تنطبق على الزمان . والثانية أن يجعل العرض الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له ما يلحقه لأمر أعم كقولهم كل حركة تنقسم إلى غير النهاية . والثالثة أن يجعل نوع العرض الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له عرض ذاتي له ومثاله ما ذكره من المثال فإن المتحرك بالحركتين المستقيمتين نوع العرض الذاتي والسكون بينهما عرض ذاتي له . والرابعة أن يجعل نوع العرض

(١) (قوله مع أن الخ) كذا بالنسخة التي بأيدينا وفيها تحريف وحذف يدل عليه قوله الآتي (أوجب) ولعل أصل العبارة فان قيل ان الذي يقع محمولا الخ اه القرنوي .

تصورى أو تصديق وفيه أن ذلك لم يمر فى كلامه ولا فى كلام المصنف ، لا يقال انه مر فى قول المصنف من حيث يوصل إلى مطلوب تصورى أو تصديق لأن الايصال الواقع من المصنف هو الذى جعل قيدا فى الموضوع وهو غير الايصال الذى الكلام فيه لأن الكلام فى الايصال الذى يجعل محمولا

الذاتى موضوع المسئلة و ثبت له ما يلحقه بواسطة الأمر الأعم كقولهم كل حركة بطيئة لا يتخلل السكون بينها . قال الفاضل عبد الحكيم بعد أن نقل خلاصة كلام الدوانى الذى بسطناه موضحا ولا يخفى عليك أنه يلزم حينئذ أى حين إذ فصل الاجمال بهذا التفصيل دخول العلم الجزئى فى العلم الكلى كعلم الكرة المتحركة فى علم الكرة وعلم الكرة فى العلم الطبيعى لأنه يبحث فيها أى فى تلك العلوم عن العوارض الذاتية لنوع الكرة أو للجسم الطبيعى وألغى عنه الذاتية وألغى عنه الذاتية والذى اختاره ذلك الفاضل فى دفع الاشكال أن معرفة الجزئيات بخصوصها لما كانت متعذرة أخذوا المفهومات السكينة الصادقة عليها ذاتية كانت أو عرضية وبحسبها عن أحوالها من حيث انطباقها عليها ولما كانت تلك الأحوال متكررة منتشرة وضبطها على هذا الوجه عسر اعتبروا الأحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوها علما منفردا بالتدوين وعمموا الأحوال الذاتية وفسروها بما يكون محمولا على ذلك المفهوم إما لذاته أو لجزئه الأعم أو المساوى فان له اختصاصا بالشئ من حيث كونه من أحوال مقومة أو الخارج المساوى له سواء كان شاملا لجميع أفراد ذلك المفهوم على الإطلاق أو مع مقابلة التضاد أو العدم والمملكة دون مقابلة السلب والایجاب إذ المتقابلان تقابل الايجاب والسلب لاختصاصهما بمفهوم دون مفهوم ضبطا الانتشار بقدر الامكان فأثبتوا الأحوال الشاملة على الإطلاق لنفس الموضوع والشاملة مع مقابلها لأنواعه واللاحقة للخارج المساوى لأعراضه الذاتية ثم ان تلك العوارض الذاتية لها عوارض ذاتية شاملة لها على الإطلاق أو على التقابل فأثبتوا العوارض الشاملة على الإطلاق لنفس الأعراض الذاتية والشاملة على التقابل لأنواع تلك الأعراض وكذلك عوارض تلك العوارض وهذه العوارض فى الحقيقة قيود للأعراض المثبتة للموضوع أو لأنواعه الا أنها لكثرة مباحثها جعلت محمولات على الأعراض وهذا تفصيل ما قالوا معنى البحث عن الأعراض الذاتية أن تثبت تلك الأعراض لنفس الموضوع أو لأنواعه أو لأعراضه الذاتية أو لأنواعها أو أعراض أنوعها وبما ذكرنا اندفع ما قيل إنه مامن علم الا ويبحث فيه عن أحواله المختصة بأنواعه فيكون بحثا عن الأعراض الغريبة للحقوقها بواسطة أمر أخص كما يبحث فى الطبيعى عن الأحوال المختصة بالمعادن والنبات والحيوان وذلك لأن المبحوث عنه فى الطبيعى أن الجسم إما ذو طبيعة أو ذو نفس آلى أو غير آلى وهى من عوارض الذاتية والبحث عن الأحوال المختصة بالعناصر وبالركبات التامة أو غير التامة كلها تفصيل لهذه العوارض وقيود لها وهى كلام محرر الآن فيه خفاء نوضحه لك ، وهو أن معنى قوله سواء كان شاملا لجميع أفراد ذلك المفهوم الخ أنه اعتبر فى العرض الذاتى شموله لجميع أفراد الموضوع إما على الانفراد أو على سبيل التقابل فكل محمولات المسائل مع مقابلاتها أعنى محمولات المسائل الأخر شاملا لجميع أفراد موضوع العلم فيكون عرضا ذاتيا له مثال شمول العرض الذاتى على سبيل الانفراد كل جسم متعيز فان التعيز

في المسائل وهو غير الذي جعل قيدا في الموضوع اللهم الا أن يقال قصده كما مر في قوله فانه يحصر  
المقصود الأصلي من هذا الفن في الموصل للتصور والتصديق لكونه يبحث في هذا الفن عن

وحده شامل لجميع أفراد الجسم بدون أن يعتبر معه مقابله أو شموله مع مقابله بمعنى أنه إذا لوحظ  
وحده لا يكون شاملا فان لوحظ مع مقابله تحقق الشمول سواء كان التقابل بينه وبين ذلك  
المقابل تقابل الضدين أو تقابل العدم والملئكة مثال العرض الذي الشامل على سبيل التقابل قولنا  
كل خط إما منحن وإما مستقيم فالتقابل بين الاستقامة والانحناء تقابل التضاد ولا شك أن مجموع  
الأمرين عرض شامل لجميع أفراد الخطوط وأما الاستقامة وحدها أو الانحناء وحده فلا ومثال  
العرض الذاتي الشامل على سبيل تقابل العدم والملئكة العدد إما زوج أو فرد فالتقابل بين الفردية  
والزوجية تقابل العدم والملئكة ولا شك في شمول العرض الذاتي في هذين المثالين للموضوع مع  
اعتبار التقابل لأحدهما فقط وأما التقابل على طريق السلب والإيجاب فغير معتبر لما قال إذ  
المتقابلان تقابل الإيجاب والسلب لاختصاص لهما بمفهوم دون مفهوم مثلا قولنا الجوهر إما يمكن  
أولا ليس فيه شمول لأن كلا من الاكوان وسله لا يختصان بالجوهر إذ يجريان في العرض أيضا .  
والحاصل أننا نعتبر في المتقابلين على الوجه المذكور أن يكون كل واحد منهما محمولا مع ما يقابله  
إذا أخذ على وجه التردد كالأمثلة المذكورة وقوله آلى أو غير آلى بمد الهمزة وتشديد الياء نسبة  
للاآلة تعميم في قوله أو ذو نفس بمعنى أن الجسم ذا النفس تارة يكون آليا كالحيوان فان له آلة  
المشي والنطق في الانسان الذي هو نوع منه والقوى الدراكة وغير ذلك وتارة يكون غير آلى  
كالنبات فانهم أثبتوا له نفسا وقوله وبالمركات التمة أو غير التامة لانتوهم أن المراد بها المركبات  
في الأقوال بل المركبات من العناصر وهي المولدات الثلاث أعني الحيوان والمعدن والنبات فانهم قسموا  
المركب إلى تام وغير تام وشرح ذلك مع إثبات أن للنبات نفسا مما يطول به الكلام فليطلب من  
الكتب الحسكية ، وقد أشبعنا فيه القول في شرحنا لزهة الأذهان في علم الطب . وبقى جوابان  
آخران عن الاشكال : الأول أنه يجوز أن يكون البحث في العلوم عن الأحوال المختصة بأنواع  
موضوع العلم واقعا على سبيل التطفل . الثاني أنه يجوز أن يكون البحث عنها راجعا إلى البحث  
عن الاحوال المشتركة التي هي أعرض ذاتية لموضوعات العلوم لنضمامها إليها استطرادا وتبعالا لأصالة  
قال أبو الفتح وهذا الاحتمالان وإن كانا غير ظاهرين لكن ضم النشأ أحسن فلاننا نحن أن  
يرتكبوا أحد اتأويلين ترجيحنا لضم النشأ . ثم لا بد من التبرع لك بعائدة جليلة يتضح لك  
بها قول عبد الحكيم : إنه يلزم حينئذ دخول العلم الجزئي في العلم الكلي وبيان ذلك أن العلم  
الطبيعي باحث عن الأجسام الطبيعية من حيث هي والجسم هذه الهيئة كلى تحته أنواع كالكرة  
مثلا نوع منه وكون تلك الكرة متحركة نوع من مطلق كرة فالعوارض اللاحقة للجسم من  
حيث هو جسم يحمل على موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث هو والعوارض اللاحقة  
باعتبار كونه كرة تحمل على ذلك الجزئي الذي هو فرد من أفراد مطلق جسم فيقال للمسائل التي  
موضوعها الكرة علم جزئي باعتبار اندراجها تحت المسائل الباعثة عن الجسم من حيث هو

وتلك الحيثية عارضة للعلومين المذكورين ، ووجه توقف الشروع على موضوع العلم أن العلوم لا تتميز  
زيادة تميز إلا بتمايز الموضوعات فإن علم الفقه مثلا إنما امتاز عن علم أصول الفقه لأن موضوعيهما  
الموصل لما ذكر من حيث الاتصال اليه فتأمل ( قوله وتلك الحيثية ) أى الجهة المذكورة ( قوله  
على موضوع العلم ) أى على التصديق بأن موضوع العلم الشيء الفلانى ( قوله زيادة تميز ) أى وأما  
أصل التميز فهو حاصل بتصور العلم بالتعريف ( قوله الابدان الموضوعات ) أى بأن كانت متغايرة ذاتا

وكذلك الحال فى الكرة المتحركة فهذه علوم ثلاثة كل واحد منها أعم مما تحته باعتبار اندراج  
بعضها فى بعض فالندرج فيه علم كلى والمندرج علم جزئى والمراد بالعلم ههنا التصديقات المتعلقة بتلك  
المسائل لأنفس الادراك ولا المسئلة كما قد يتوهم وإن كنت فى ريب مما تلوناه عليك فتدبر قول  
الفارابى فى التعليقات العلم الطبيعى له موضوع يشتمل على جميع الطبيعيات ونسبته الى ماتحته نسبة  
العلوم الكلية إلى العلوم الجزئية وذلك الموضوع هو الجسم بما هو الجسم بما هو متحرك أو  
ساكن والمبحوث فيه وعنه هو الأغراض اللاحقة من حيث هو كذلك لامن حيث هو جسم  
فلسفى أو عنصرى ثم النظر فى الأجسام الفلكية والاسطقسية نظراخص فإن النظر المعتبر فى موضوع  
هذا الجسم هو جسم مخصوص لا الجسم المطلق ثم يتبع ذلك النظر فيما هو أخص منه وهو النظر  
فى الأجسام الاسطقسية مأخوذة مع المزاج وما يعرض لها من حيث هى كذلك ثم يتبع ذلك النظر  
فما هو أخص منه وهو النظر فى الحيوان والنبات وهناك ينجم العلم الطبيعى اهـ ويكفيك فى البيان  
هذا القدر فإن أردت الزيادة فعليك بكتب الحكمة فإنها محل لذلك وإنما ذكرنا هذه النبذة ليظهر  
لك ما ادعينا أن بعض الحواشى هنا عول على مجرد نقل الكلام بدون افصاح عن المرام ( قوله  
وتلك الحيثية ) قال ميرزا هداى ما يذنب أن يعلم أن الحيثية المعتبرة فى الموضوعات ليست علة للحقوق  
الأغراض الذاتية ولا قيدا لمعروضاتها بل علة للبحث عنها وقيد لمعروضاتها فى نظر الباحث مثلا  
الاتصال فى موضوع المنطق ليس شرطا لعروض الجسمية والفصلية ونحوهما بأن يكون متمما لعليتها  
الفاعلية ولا قيدا لمعروضاتها بأن يكون لعليتها القابلة بل هى سبب للبحث أو قيد للموضوع فى نظر  
الباحث اهـ وبذلك يظهر ما ادعينا سابقا فى كلام المحشى من الفساد فتذكر ( قوله توقف الشروع )  
أى الشروع على زيادة البصيرة أخذنا من قوله ان العلوم لا تتميز زيادة تمايز فان أصل التميز حاصل  
بالتعريف وذلك لأن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فان تمايزا بالذات كان تمايز العلمين  
كذلك كعلم أصول الفقه وعلم الفقه وإن تمايزا بالاعتبار كما فى العلوم الأدبية كان تمايز العلمين  
كذلك ومن التمايز الاعتبارى القول فى أجرام العالم فإنها من حيث الشكل ككونها كروية  
مثلا موضوع علم الهيئة ومن حيث الطبيعة ككون بعضها أجساما بسيطة وبعضها أجساما غير  
بسيطة موضوع قسم بحث السماء والعالم من العلم الطبيعى . قال عبد الحكيم : ولذلك قد يتفق  
اتحاد بعض المسائل فى العلمين بالموضوع والمحمول ويختلفان بالبرهان كالقول بأن الأرض  
مستديرة اهـ يعنى أن القول باستدارة الأرض مبحوث عنه فى علم الهيئة ومبحوث عنه فى العلم

متمايزان فموضوع الفقه أفعال المكلفين لأن الفقيه يبحث عنها من حيث الحل والحزمة والصحة والفساد وموضوع الأصول الأدلة السمعية لأن الأصولي يبحث عنها من حيث استنباط الأحكام الشرعية منها فلو لم يعلم الشارع أن موضوع العلم أى شئ هو لم يتميز العلم المطلوب عنده زيادة تميز ولم يكن له فى طلبه زيادة بصيرة .

### فصل : فى تعريف الدلالات الثلاث وأحكامها

واعتبارا كموضوع علم الفقه وموضوع علم النحو أو كانت متعددة ذاتا مختلفة اعتبارا كموضوع النحو والصرف فانه الكلمات العربية اسكنها من حيث الاعراب والبناء موضوع النحو ومن حيث الاعلال والصحة موضوع علم الصرف وذلك لأن المقصود من العلوم بيان أحوال الأشياء ومعرفة أحكامها فإذا كانت طائفة من الأحوال والأحكام متعلقة بشئ واحد أو بأشياء متناسبة وطائفة أخرى منها متعلقة بشئ آخر أو بأشياء متناسبة أخرى كانت كل واحدة من الطائفتين علما برأسها متميزة عن الأخرى ولو كانت الطائفتان متعلقتين بشئ واحد لسكانتا علما واحدا ولم يستحق عد كل واحدة منهما علما على حدة (قوله فلو لم يعلم) أى يصدق بجواب أن موضوع العلم الشئ الفلانى (قوله الشارع) أى فى علم (قوله زيادة بصيرة) أى وأما أصل البصيرة فهو حاصل بتصور العلم من التعريف .

### فصل : فى تعريف الدلالات

(قوله وأحكامها) وهى لزوم المطابقة للتضمنية والالتزامية من غير عكس وعدم استلزام التضمنية

الطبيعى لكنه فى الهيئة يثبت بالبرهان الثانى وفى الطبيعى بالبرهان الثانى وتام ذلك فى تعليقنا على شرح القاضى زاده على أشكال التأسيس فى الهندسة (قوله فلو لم يعلم الشارع) أى يصدق لأن العلم المتعلق بموضعية الموضوع علم تصديقي كما تقدم وما فى الحاشية من نقل كلام المصنف فى شرح الأصول لاتعلق له بما هنا فهو محض حشول لأن ذلك توجيه لتعريف موضوع العلم بأنه ما يبحث فيه الخ ولم يعرفه المصنف هنا .

### فصل : فى الدلالة

(قوله وأحكامها) هو لزوم التضمن والالتزام للمطابقة كما قال فيما سياتى وتلزمهما المطابقة ولو تقديرا وقد ذكر المصنف فى الفصل مباحث الألفاظ فكان ينبغى للشارح أن يتعرض لذلك كذا فى الحاشية ولعل نسخته التى كتب عليها سقط منها لفظ فصل بعد قوله وتلزمهما المطابقة ولو تقديرا أما نسخة ذكر الفصل بعد ذلك فلا اتجاه لما ذكره وما اعترض به عليه من أن المباحث المذكورة فى هذا الفصل إلى مباحث السكلى أحكام للدلالة فن قللة التدبر وذلك لأن معنى أحكام الدلالة هو أن يثبت لها محمولات يحكم بها عليها فتكون هى موضوعات لتلك المحمولات كما يقال دلالة المطابقة كذا دلالة التضمن كذا الخ وقوله وتلزمهما المطابقة الخ بأن يقال التضمن والالتزام لازمان للمطابقة مثلا إلى آخر الأحكام وأما مباحث الألفاظ فهى مسائل موضوعها اللفظ فيقال مثلا اللفظ كذا المراد به المركب كذا إلى آخر المباحث الآتية وتسكف ارجاع تلك المباحث لأحكام الدلالة بتأويل

وهو حقيق بالتقديم بعد الفراغ من المقدمة لانحصار نظر المنطقي في مفهوم الموصل وتوقف إفادة المعاني واستفادتها على الألفاظ وكون الألفاظ منظورا فيها من حيث انها

للالزامية والعكس فالأحكام ثلاثة (قوله وهو) أى هذا الفصل حقيق (قوله في مفهوم الموصل) الاضافة بيانية أى الى مجهول تصورى أو تصديق كان ذلك الموصل تصوريا أو تصديقا (قوله وتوقف افادة المعاني) أى التى من جملتها المفهوم الموصل أى افادتها للغير وقوله واستفادتها أى من الغير وقوله وتوقف الخ عطف على انحصار وكذا قوله وكون الألفاظ وبمجموع المعطوفين والمعطوف عليه علة واحدة لاعل متعددة إذ كل واحد من المعطوفين والمعطوف عليه لا ينتج المدعى كما يظهر بالتأمل وحينئذ فالمعنى على المعية أى الانحصار المذكور مع التوقف والكونية المذكورتين والمراد بالمعاني الصور الذهنية سواء كانت مفاهيم موصلة أم لا ، فالمنطقي مثلا اذا أراد أن يعلم غيره مجهولا تصوريا أو تصديقا بالقول الشارح أو بالقياس فلا بد له في التعليم من الألفاظ لأجل أن يمكنه التعليم وانما قال وتوقف افادة المعاني الخ ولم يقل وتوقف فهم المعاني وتحصيلها على الألفاظ لأن الشخص اذا أراد تحصيلها في نفسه لا يتوقف تحصيلها على الألفاظ فالمنطقي اذا أراد أن يحصل لنفسه أحد المجهولين بأحد الطريقين لم تكن الألفاظ في هذا التحصيل أمرا ضروريا إذ يمكنه تعقل المعاني مجردة عن الألفاظ لكنه عسير جدا وذلك لأن النفس تعودت ملاحظة المعاني من الألفاظ بحيث اذا أرادت أن تتعقل المعاني وتلاحظها تتخيل الألفاظ وتنقل منها للمعاني ولو أرادت أن تتعقل المعاني خالصة من الألفاظ الفخيلة والمحقة صعب عليها صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع للوجدان (قوله على الألفاظ) أى فاحتيج لمبحث الألفاظ (قوله وكون الألفاظ) أى المتوقف عليها افادة المعاني

أن الدلالة المطابقة دالها يكون مركبا تارة بأقسامه ومفردا أخرى بأقسامه إلى آخر ما ذكر في الفصل لاداعى له مع رجوعه آخر الأمر إلى عروض تلك الأحكام لنفس الدال حيث قال دالها يكون كذا الخ وكأنه ذهول عن قولهم الأخبار بعد العلم بها أوصاف فانه إذا كانت الأحكام المذكورة في تلك المباحث راجعة للدلالة صح وصف الدلالة بتلك الأحكام ولا يسوغ لعادل فضلا عن فاضل أن يقول الدلالة مركبة الدلالة مفردة الدلالة حقيقة الدلالة مجاز الخ المباحث الآتية على أننا لو ارتسكنا هذا التأويل وصححناه رجعت أحكام الألفاظ كلها للدلالة فتأمل . لا يقال ان المذكور في هذا الفصل وما بعده تعاريف . لأننا نقول يؤخذ منها تلك الأحكام التى ذكرناها (قوله في مفهوم الموصل) أى أفراد مفهوم الموصل لما تقدم لك من البحث في ذلك وسقيل انه لا ينافي هذا ما أشار اليه سابقا من أن المراد من المعلومين الما صدق لأن المعلومين المذكورين هى مفاهيم أيضا موصلة ليس بشئ لأن الموصل مفهوم الماصدقات لانفس المفاهيم التى تصدق عليها فيلزم المحذور السابق (قوله وتوقف افادة الخ) من جملة التعليل فالعطف ملاحظ قبله فاعلة مركبة من الأمرين والافانحصار نظر المنطقي المذكور لا ينتج استحقاق تقدم هذا الفصل بل ربما يوهم عدم الاحتياج لذكره وأما قوله بعد الفراغ من المقدمة فلا مدخل له في التعليل وانما هو رجوع للواقع (قوله افادة المعاني واستفادتها) أى افادتها للغير واستفادتها من الغير . قال السيد من أراد استفادة المطلق من غيره أو افادته اياه احتاج الى الألفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فلذلك عدت مباحث الألفاظ مقدمة الشروع في العلوم ثم ان المنطقي يبحث عن الألفاظ على الوجه الكلى المتناول لجميع اللغات فتكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية فانها

دلائل المعاني فلذا قدم الكلام في الدلالة فقال ( دلالة اللفظ

واستفادتها منظورا فيها من حيث انها دلائل المعاني أى لا من حيث انها مفردة أو مركبة ولا من حيث انها عرض ولا من حيث انها موجودة خارجا أو ذهنا وبهذه الحثية اندفع ما يقال ان الدلالة وصف الالفاظ ومرتبة الموصوف مقدمة على مرتبة الوصف ، فكان اللائق ذكر مباحث اللفظ قبل مباحث الدلالة . وحاصل الدفع أن اللفظ منظوره من حيث انه يدل على المعنى فالملتفت إليه في الحقيقة إنما هو دلالاته على المعنى لا غيرها فكان تقديم الدلالة هو اللائق ( قوله دلائل المعاني ) أى أمور دالة على المعاني ( قوله فلذا ) أى فلا أجل أن هذا الفصل حقيق بالتقدم لأجل ما ذكر قدم الكلام الخ أى قدمه بالفعل فلا يقال انه كالتكرار مع قوله وهو حقيق الخ ( قوله دلالة اللفظ ) أى الوضعية فخرج بإضافة دلالة اللفظ دلالة غير اللفظ بأقسامها الثلاثة ، وبتقدير الوضعية دلالة اللفظ العقلية والطبيعية . واعلم أن الدال إما لفظ أو غيره ودلالة كل منهما إما وضعية أو عقلية أو طبيعية ويقال لها أيضا عادية فالمجموع ستة فدلالة اللفظ الوضعية كدلالة لفظ رجل على الذكر الانساني ودلالاته العقلية كدلالة اللفظ على لافظه لأن اللفظ عرض لا بد له عقلا من جرم يقوم به وهو المتلفظ به ودلالاته الطبيعية كدلالة أخ على الوجود فان الطبع عند عروض الوجود يلجأ إلى النطق بذلك وأما دلالة غير اللفظ الوضعية كدلالة الإشارة المخصوصة كالإشارة بالرأس مثلا على معنى نعم وهو الاجابة أو على معنى لا وهو عدم الاجابة والعقلية كدلالة ملازمة الأعراض الحادثة للجرم على حدوثه لأن العقل يحيل قدم ملازم الحادث والطبيعية كدلالة صفة الوجه على الوجوه أى الخوف ودلالة حرته على الخجل : أى الحياء فان من طبع الشخص أن تحدث له صفة في وجهه عند الوجوه وحرة في وجهه عند الخجل ، ووجه انقسام الدلالة لما ذكر أن الدلالة إما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا فان كان له مدخل فيها فهى الوضعية فى اللفظ وغيره وان لم يكن للوضع مدخل فيها فان أمكن تغييرها فى نفس الأمر فهى الطبيعية فى اللفظ وغيره وإن لم يمكن تغييرها فهى العقلية فى اللفظ وغيره فهذه ستة أقسام والمعتبر منها عند المناطقة قسم واحد وهو الدلالة اللفظية الوضعية فقسموها (١) ثلاثة أقسام مطابقة وتضمنية والتزامية وانما اعتبروها دون غيرها لعمومها وانضباطها وسهولة تناولها بخلاف الطبيعية فانها مخصوصة ببعض الأمور مع عدم الوثوق بانضباطها لامكان اختلاف الطوائف وتناولها يتوقف على البحث عن مقتضى الطبع وقد

أمور قانونية متناولة لجميع المفهومات وربما يورد على الندرة أقوال مخصوصة باللغة التى دون بها هذا الفن لزيادة الاعتناء بها اه فعلم منه اختلاف معنى أهل العربية والمناطقة عن أحوال الالفاظ فان أهل العربية يبحثون عنها على قاعدة لغة العرب والمناطقة يبحثون عن أحوالها الشاملة لجميع اللغات ( قوله دلالة اللفظ ) أضافها للفظ لما أن التقسيم الآتى إنما يجرى فيها دون غيرها من بقية الدلالات ولم يقيد بالوضعية لأن الوضع أخذ فصلا فيها ، وما قيل لو أراد اشتغال التعريفات على الجنس القريب اعتبر قيد الوضعية ليس بشيء لأنه على تقدير أخذه فى التعريف لا يكون جنسا بل هو فصل لأنه لا شمول فيه كما هو قاعدة الجنس

(١) ( قوله فقسموها الخ ) والبيانين اصطلاح آخر لأنهم يخصون المطابقة بالوضعية والتضمنية والالتزامية بالعقليتين لأن التصرف فيها بحكم العقل فالعقلية عندهم من الدلالات الثلاث عكس ما للمناطقة اه الشرنوبى .



على تمام ما وضع) اللفظ (له مطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فالدلالة يصعب وكذا العقلية فانها تختص بما بينهما لزوم عقلي والعقول تتناقض ولا تنضبط أفهامها باعتبار الفاهمين وهي متوقفة على إدراك الزوم وقد يكون صعب التناول بخلاف اللفظية الوضعية فانها إنما تتوقف على الاطلاع على الوضع وهو سهل فكما عرف الوضع انضبط في أفراد الموضوع له (قوله تمام) ذكره لرعاية مقابله وهو قوله على جزئه وزيادة هذه اللفظة تخرج من التعريف دلالة اللفظ على المعنى البسيط كدلالة لفظ نقطة على نهاية الخط فيكون التعريف غير جامع. وأجيب بأن تمام لا تشعر بالتركيب كجميع حتى يخرج دلالة اللفظ على المعنى البسيط لأنه في مقابلة النقص بخلاف جميع فانه في مقابلة البعض ، وفيه أنه ذكرها في مقابلة الجزء وحينئذ فيكون دالا على التركيب فالأولى حذفه أو إبداله بعين (قوله اللفظ) الأولى أن يأتي بأداة التفسير لأنه تفسير لنائب الفاعل لأنه نائب فاعل كما هو ظاهره وفيه إشارة إلى ان الصفة أو الصلة جرت على غير من هي له فكان الواجب إبراز الضمير إلا أن يقال انه مشى على طريقة من يقول انه لا يجب الإبراز إذا كان الجارى على غير من هوله فعلا وإنما يجب في الوصف (قوله على تمام ما وضع له) أى على المعنى الذى وضع له بتمامه وعينه بحيث لا يخرج شئ مما اعتبره الواضع في مقابلته وسواء كان اللفظ (١) مشتركا أولا كان حقيقة أو مجازا فدلالة المشترك على كل من معانيه مطابقة وكذا دلالة اللفظ على معناه المجازى كدلالة أسد على الرجل الشجاع (قوله مطابقة) أى تسمى مطابقة : أى دلالة مطابقة وقوله لتطابق أى توافق وهو علة التسمية بالمطابقة. (قوله كدلالة الانسان) أى لفظ الانسان أى وكدلالة أسد على الرجل الشجاع وكدلالة عين على الباصرة مثلا وكدلالة النقطة على نهاية الخط (قوله فالدلالة كون الشئ الخ) أى فاذا خطر ببالك إنسان يلزم منه العلم بمدلوله الذى هو الحيوان الناطق أى فطلق الدلالة سواء كانت لفظية أو غير لفظية كانت عقلية أو طبيعية أو وضعية مطابقة أو تضمنية

(قوله على تمام ما وضع له) قيد التمام غير ضرورى في التعريف بل إنما ذكر رعاية لما يقتضيه حسن التقابل مع الشق الثانى ولم يعبر بجميع لاشعاره بالتركيب فلا يشمل المعنى البسيط كالنقطة والعقل واللفظ المشترك دال على كل معنى من معانيه باعتبار انفراده فهو داخل في التعريف لا أنه دال على المجموع من حيث هو (قوله لتطابق اللفظ والمعنى) قيل المراد بتطابق اللفظ والمعنى عدم زيادة اللفظ على المعنى حتى يكون مستدركا أو المعنى عليه حتى يكون قصرا ، وفيه إنما ينطبق على المركبات دون الفردات (قوله فالدلالة) نظر المحشى (٢) في التفرع وأنه كان ينبغي تعريف الدلالة ثم تقسيمها ثم تعريف الوضع . وأجاب بعض بأن الفاء فصيحة أنصحت عن شرط مقدر منشؤه تعريف المصنف حيث أخذ فيه الدلالة والوضع أى إن أردت معرفة الدلالة لوقوعها جنسا في التعريف والوضع لوقوعه فضلا فيه حتى لا يكون تعريفا بالمجهول فنقول الدلالة اه

(١) (قوله وسواء كان اللفظ الخ) فيراد بالوضع ما يشمل التحقيق وهو ما لا يحتاج إلى قرينة كالحقائق ، والتأويل وهو ما يحتاج لها كالمجازات ، والوضع الشخصى بعض الفردات والنوعى كالمشقتات والمركبات وسواء كان الوضع علما عام كوضع الكليات أو علما خاصا كالمصولات وأسماء الاشارة على التحقيق من أنها كليات وضعا جزئيات استعمالا خلافا للمصنف أو خاصا لخاص كوضع الأعلام الشخصية ، ويشترط في المشترك وجود القرينة حتى تكون دلالاته مطابقة . (٢) (قول العطار المحشى) مراده به هنا وفيما يأتي يس والبعض ابن سعيد اه الشرنوبى .

كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر

او التزامية فالتعريف لمطابق الدلالة لخصوص المطابقة التي هي قسم من اللفظية الوضعية كما يوجهه  
التفريع بالفاء فكان المناسب أن يقول والدلالة بالواو وقوله كون الشيء أى الدال لفظا كان أو غيره  
يلزم من العلم بالتح تفسير للحالة (١) وهذا التعريف للتأخرين وعرفها المتقدمون بفهم أمر من  
أمر وينبني على التعريفين أن الدال قبل حصول الفهم منه بالفعل لا يسمى دالا على تعريف  
المتقدمين ويسمى دالا على تعريف المتأخرين. واعترض مذهب المتقدمين بأن الدلالة وصف للدال  
والفهم وصف للفاهم وحينئذ فيلزم على تفسيرهم تفسير ما هو وصف لأمر بما هو وصف لغيره ولذا  
فسرها المتأخرون بما علمت. وأجب بأن هذا الاعتراض غلط نشأ من الاختصار على جزء المركب  
حيث اقتصر على فهم وترك الجزء الآخر وهو من أمر فان الفهم الذي فسرته به الدلالة فهم مقيد  
بالمجرور عن الذي هو الأمر الدال بمعنى أن الدلالة هي كون أمر يفهم منه بالفعل أمر آخر ولا شك  
أن الذي فهم منه أمر هو الأمر الدال لا غيره والذي أتصف به غيره إنما هو الفهم لأمر أى كونه  
فاهما له ٧ الفهم منه أى كونه مفهوما منه فالشخص فاهم لا مفهوم منه (قوله بحالة) الباء للملابسة  
أى كون الشيء ملبسا بحالة وهي العلاقة التي بين الدال والمدلول بحيث ينتقل منه إليه بسببها  
كالوضع في الوضعية واقتضاء الطبع في الطبيعية والعلة في العقلية وقوله يلزم الخ خبر كون وإنما  
اشتراط في دلالة شيء على آخر أن يكون بينهما علاقة تقتضى أن ينتقل منه إليه لأنه لولا ذلك لدل  
على جميع ما عداه لأن الانتقال الى شيء دون آخر ترجيح من غير مرجح (قوله يلزم) أى بعد  
العلم بتلك الحالة وبعد العلم بالقرينة ليشمل دلالة الألفاظ على معانيها المجازية والمراد لزوم السكى  
أى يلزم من العلم به في جميع أوقات ذلك العلم العلم بشيء آخر فلا ينفك عنه في وقت من أوقاته  
والمراد بالعلم الأول والثاني الإدراك أعم من أن يكون تصوريا أو تصديقا يقينيا أو غيره لكن ان  
كان العلم بالشيء يفيد العلم التصوري سمي ذلك الشيء دالا وان كان مفيدا للعلم اليقيني سمي ذلك  
الشيء دليلا وان كان مفيدا للظن سمي ذلك الشيء دليلا إقناعيا وأمارة . واعلم أن العلم غير  
اليقيني لا يعبد علما يقينيا (قوله من العلم به) أى بذلك الشيء وقوله بشيء آخر هو المدلول

وقيه أنه يشترط في المعرفة أن يكون معلوما من قبل لأنه يذكر ثم تعرف أجزأؤه ألا ترى قولهم  
المعرف ما يلزم من معرفته معرفة العرف فهذا ينادى باشتراط سبق معرفته على العرف (قوله كون  
الشيء بحالة الخ) لما كان هذا تعريفا لمطلق الدلالة عبر بلفظ شيء حتى ينطبق التعريف على  
أقسام الدلالة كلها وباء بحالة للملابسة فهي بمعنى مع أى صاحبها الحالة وتلك الحالة هي العلم بالوضع  
في الوضعية أو اقتضاء الطبع في الطبيعية أو مجرد العقل في العقلية وما قيل ان الحالة هي قوله يلزم  
من العلم به الخ فليس بشيء للزوم استدراك لفظ حالة في التعريف مع أنه قصد به التنبيه على وجه  
الدلالة وهي إحدى هذه الامور الثلاثة (قوله يلزم من العلم به) قال عبد الحكيم أى في الجملة كما  
هو المقرر من أن الحكم اذا أطلق عن الجهة يتبادر منه الاطلاق العام أعنى بعد العلم بوجه

(٢) قوله (تفسير للحالة) سيأتى له ما ينافيه من أنها العلاقة التي بين الدال والمدلول من الوضع في الوضعية والطبع في  
الطبيعة والعلة في العقلية اه الشرنوبى

والوضع جعل الشيء بازاء آخر بحيث اذا فهم الأول فهم الثاني

(قوله والوضع) أى ومطلق الوضع كان وضع لفظ أو وضع غيره فهو تعريف لمطلق الوضع لا لوضع اللفظ إذ هو جعل اللفظ بازاء المعنى فقوله جعل الشيء أى لفظا كان أو غيره وقوله بازاء أى بمقابلة آخر وهو الموضوع له وقوله بحيث إذا فهم الأول أى بحيث إذا أدرك الأول وهو الموضوع أى وعلم وضعه للشيء الذى جعل بازائه وقوله فهم الثانى أى وهو الموضوع له واعتراض بأن إذا للاهمال فتكون القضية معها فى حكم الجزئية فتقتضى أنه إذا فهم الأول يفهم الثانى تارة وتارة لا يفهم مع أنه لا بد فى الوضع من فهم الثانى عند فهم الأول فى جميع الأحوال والأوقات فكان المناسب ابدال إذا بكما التى هى من سور الإيجاب الكلى فتأمل (قوله اذا فهم الأول فهم الثانى) أى مع العلم بالوضع (قوله ودلالته على جزئه) أى فى حال دلالاته على الكل لافى حالة أخرى فالمتضمن فهم الجزء فى ضمن الكل ولا شك أنه إذا فهم للمعنى فهمت أجزأؤه معه فليس فى دلالة التضمن انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة والقياس الى جزئه تضمنا بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ للمعنى ومن المعنى الى اللازم ضرورة أن اللازم لا يدخل له فى الوضع أصلا وهذا وجه من يقول إن التضمنية وضعية والا لزامية عقلية وذهب بعضهم الى أن فى دلالة التضمن انتقالا من اللفظ الى المعنى اجمالا ثم الى أجزأئه تفصيلا ، وبحث فيه بأنه يستلزم تقدم وجود الكل على وجود الجزء فى الذهن مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل فى الوجودين الذهنى والخارجى ، وبأنه يستلزم فهم الجزء مرتين مرة فى ضمن المركب وأخرى منفردا والوجدان يكذبه فالأقيس ماذهب اليه بعضهم من أن التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل لا بعد فهمه وقد يجاب عن البحث الأول بأن تقدم الجزء على الكل فى الوجودين محله اذا اعتبر فهم الكل بوجه لا من اللفظ وأما اذا اعتبر فهمه من اللفظ الذى وضع للكل ولم يوضع للجزء فلا نسلم تقدم الجزء كيف وهو مخالف لوضع اللفظ للكل وأيضا فهم الكل من اللفظ إنما هو فهم اجمالى والجزء لا يتقدم الاعلى الفهم التفصيلى ولذا قالوا إن النوع قد يحضر فى الذهن ولا يحضر

الدلالة أعنى الوضع أو اقتضاء الطبع أو العلية والمعالوية أو بالعلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازى واللزوم عبارة عن امتناع الانفكاك بين الشئيين بأن لا يتخال بينهما أمر آخر سواء كان فى التحقق فى وقت واحد كالأسان والضحك أو فى وقتين مستعقبين له كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة أو فى العلم بأن يعلمها معا بأن يكون أحدهما متعللا قصدا والثانى تبعا والا فاحضار أمرين بالبال محال كما فى المتضايقين والمدلول المطابق والتضمنى والالتزامى أو يكون العلم بأحدهما مستعقبيا للعلم بالآخر بلا فصل كما فى الدليل والمعروف واللفظ والمعنى والمراد بالعلم ههنا مجرد الالتفات والتوجه كما صرح به قدس سره فى حواشى المطالع فلا يرد أنه يلزم أن لا يكون للفظ دلالة عند التكرار لامتناع علم المعلومات هذه عبارته بنصها وبهض الحواشى بدد نظمها ومحا رسمها (قوله والوضع جعل الشيء) عدل عن اللفظ للعموم فى سائر الأوضاع وأما وضع اللفظ فانه ينقسم الى شخصى ونوعى وكل منهما ينقسم الى ثلاثة أقسام بينها غاية البيان فى حواشى شرح العصام على الوضعية (قوله بحيث إذا فهم الأول فهم الثانى) أى علم والعالم فى الموضوعين بمعنى الالتفات التصدى إذ لا ينتقل

(و) دلالة (على جزئه) أى جزء المعنى الموضوع له (تضمن) اسكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق (و) دلالة (على الخارج) عن المعنى الموضوع له (الترام) اسكون الخارج لازما للمعنى الموضوع له

الجنس يمتنعون بحضور النوع الحضور الاجملى لا التفصيلى (قوله ودلالته على جزئه تضمن الخ) حاصله أنك اذا قلت انسان فدلالته على الحيوان الناطق مطابقة ودلالته على أحدهما تضمن (قوله أى جزء المعنى الموضوع له) أى حيث كان المعنى الموضوع له مركبا كحيوان ناطق الذى وضع له انسان فدلالة التضمن إنما تسكون فيه جزء وهو المعنى المركب بخلاف الدلالة المطابقة فانها تسكون فى ذلك وفيما لا جزء له كالنقطة والجوهر الفرد فتسكون المطابقة أعم من التضمنية عموما مطلقا وقوله تضمن أى تسمى تضمنا أى دلالة تضمن (قوله لسكون الجزء الخ) علة لتسميتها تضمنية وقوله كدلالة الانسان أى كدلالة لفظ الانسان الموضوع للحيوان الناطق فى حال اطلاقه على ذلك (قوله ودلالته على الخارج) أى على الخارج عن الموضوع له اللازم له لأن اللزوم شرط فى تحقق الاتزامية وقوله الترام أى تسمى التراما أى دلالة الترام (قوله لسكون الخارج الخ) علة لتسميتها دلالة الترامية

الذهن من حضور اللفظ تبعاً الى المعنى المطابق ولا من المعنى المطابق الحاصل تبعاً الى المعنى الاتزامى لأن إحضار المزموم شرط فى الانتقال الى اللازم وأن المراد باللزوم الاستعقاب فلا يرد لزوم الالتفات الى شيئين فى آن واحد ولا يصح الجواب بأنه يجوز أن يكون الالتفات الى أحدهما بالاحضار والى الآخر بالتبع وما قيل انه يشكل بما اذا كان المعنى ملتفتا اليه لأنه يلزم الالتفات الى الملتفت اليه فوهم اذلايشك أحد فى أنه كلما سمع اللفظ الموضوع للمعنى يلتفت الذهن اليه والالتفات الثانى غير الأول اه عبد الحكيم وبه تعلم ما قيل هنا (قوله على جزئه) قيل وان لم يعلم ذلك الجزء بعينه كما اذا علم أن اللفظ موضوع لشيء معين وغيره ولم يعين ذلك الغير بعينه وهو مفهوم فى ضمن السكل المطابق فتدبر اه . أقول تدبرناه فوجدناه غير معقول فان الدلالة متفرعة على الوضع وبعد العلم بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى المركب ومعلوم ارتباط أحد الجزأين بالآخر كيف يقال ماذكر والواضع حكيم فكيف يضع لفظا لمعنى مركب جزؤه الثانى غير معين لوجوب تعيين الموضوع له حالة الوضع وأيضا هذا مناف لغرض وضع الألفاظ وهو افادة المعانى واستفادتها (قوله على الحيوان أو الناطق) أى دلالة على واحد من هذين على انفراده لا على المجموع والا كان مطابقة ولذلك عطف بأو (قوله وعلى الخارج) لم يقيده باللازم وقال بعده ولا بد من اللزوم عقلا أو عرفا الخ تنبيها على أن اللزوم شرط لتحقيق الدلالة الاتزامية لافضل فلا يبطل كون حصر الدلالة فى الثلاث عقليا بتجويز دلالة على خارج غير لازم زاد الجلال الدوانى ولودخل فى مفهومه لعا الاشتراط قاله بعض الحواشى . وتحرير المقام أن الدوانى قال حصر الدلالة الوضعية فى الثلاثة عقلى فان اللزوم شرط لتحقيق الدلالة الاتزامية وليس معتبرا فى حدها اه ووجهه أبو الفتح بأن العقل يحزم بالخصر بمجرد ملاحظة مفهوم هذه القسمة قال وأورد عليه أنه إنما يكون عقليا ان لم يقيد مفهوماتها بقيد الحثية كما وقع فى عبارة المتأخرين واشهر بيان بين المحصلين فلا يكون عقليا بل استقرائيا لجواز أن يدل لفظ على جزء الموضوع له لاسكونه جزءا منه بل اسكونه لازما

كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فان القابلية المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له لكنها لازمة له هكذا وقع في كتب القوم ،

( قوله فان القابلية المذكورة ) أى القابلية لصنعة العلم والكتابة أى السكون قابلا لهما وقوله خارجة عن المعنى الموضوع له أى خارجة عن المعنى الذى وضع له لفظ انسان وهو حيوان ناطق ( قوله هكذا وقع الخ ) أى وقع التمثيل للدلالة الاتزامية فى كتب القوم كهذا أى كهذا التمثيل

جزء الموضوع له كما إذا وضع لفظ بازاء مفهوم مركب من الملزوم واللازم أو لسكونه جزء الجزء الموضوع له أو لسكونه لازما لللازم الموضوع له أو لسكونه جزءا لللازم الموضوع له الى غير ذلك من الاعتبارات التى ذكرها قال وجوابه أن قيد الحيثية ههنا بمعنى التعليل المتعلق بنفس الوضع وباقي القيود تعيين ذلك الوضع المعلن به كما هو المتبادر من عبارة صاحب الكشف والى كاتبي لا بمعنى التعليل المتعلق بالوضع مع باقى القيود . وحاصل التعريفات أن المطابقة دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذى ذلك المعنى تمام الموضوع له بذلك الوضع والتضمن دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذى ذلك المعنى جزء الموضوع له بذلك واللاتزم دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذى ذلك المعنى خارج عن الموضوع له بذلك الوضع ولا يخفى أنه على هذا لا يتصور واسطة بين الأقسام الثلاثة والوسائط المذكورة مندرجة تحتها قطعاً ضرورة أن ما يتعلق بنفس الموضوع له مندرج فى مفهوم المطابقة وما يتعلق بجزئه مندرج فى مفهوم التضمن وما يتعلق بخارج الموضوع له مندرج فى مفهوم الاتزام ثم قال فظهر أن قوله فان اللزوم شرط تحقق الدلالة الاتزامية الخ كلام حق ليس فيه أثر للاهمال كما توهمه بعض الشارحين اه وفى حاشية مبر زاهد أن المعتبر فى حد دلالة الاتزام هو الخروج بدون اعتبار اللزوم وهو عبارة عن عدم العينية والجزئية فيكون حصر الدلالة الوضعية اللفظية فى الثلاث عقلياً فان الحصر العقلى هو أن يكون دائراً بين النفي والاثبات سواء كان عنوان النفي مذكوراً فيه أولاً . فان قلت لابد فى حدود الدلالات الثلاث من اعتبار الحيثيات على ما ذكرنا فى جواب النقض المشهور وحينئذ لا يكون الحصر عقلياً . قلت المعتبر فى حد الاتزام حيثية العينية والجزئية لاحيثة عدم العينية والجزئية وهو كاف فى جواب النقض المشهور اه وقوله سواء كان عنوان النفي مذكوراً فيه أولاً يعنى أنه لا يشترط ترده بالنفي والاثبات وان كان الأكثر فيه ذلك فان أريد ترديد الحصر هنا بين النفي والاثبات قيل فى توجيه الحصر دلالة اللفظ إما على نفس الموضوع له وهى المطابقة أولاً وحينئذ إما أن يكون على جزئه وهى التضمن أولاً وهى الاتزام فان العقل يحزم بالانحصار بمجرد ملاحظة القسمة كما قلنا وأجاب عبدالحليم أيضاً بأن قيد الحيثية إنما اعتبر لئلا يلزم تداخل الأقسام لا لإخراج فرد من الدلالة اللفظية الوضعية من الأقسام الثلاثة ثم قال بعد أن أورد على الحصر أمورا ان ورود هذه الشكوك على الحصر المذكور لا ينافى كونه عقلياً لأن البديهي قد تنطرق إليه الشبهة بواسطة عدم تحرير الطرفين كما هو مناط الحكم اه ( قوله كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة ) لومثل يلزم للبصر للمعنى لكان جارياً على ما هو المختار من أن المعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص واستغنى عن البحث الآتى وجوابه ولعله إنما مثل بما ذكره تبعاً لما وقع من بعضهم لينبه على ما فيه من البحث والجواب تنبيهها للطلاب كما يشير لذلك قوله وهذا البحث وان كان الخ ( قوله هكذا وقع فى كتب القوم ) المشار إليه

وفيه بحث لأن القابلية المذكورة لاتصلح مثالا للدلول الاتزامى إذ لا يلزم من تصور معنى الانسان  
تصورها على ما لا يخفى ، ويمكن أن يجاب عنه بأن الزوم بين الانسان والقابلية المذكورة هو الزوم  
البين بالمعنى الأعم وهو أن لا يكون تصور المزموم فقط كافيا في جزم العقل بالزوم

الصادر منه وهو التمثيل بدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة ( قوله وفيه بحث ) أى  
فيما وقع في كتب القوم من التمثيل لدلالة الاتزام بقابلية العلم وصنعة الكتابة ( قوله إذ لا يلزم  
الخ ) أى وذلك لأنه قد يتصور معنى الانسان وهو حيوان ناطق ويغفل عن كونه قابلا للعلم  
وصنعة الكتابة مع أنه لابد في دلالة الاتزام من لزوم تصور المدلول الاتزامى لتصور المدلول  
المطابق وحينئذ فلا ملازمة بينهما فلا يصح التمثيل بما ذكر ( قوله ويمكن أن يجاب عنه ) أى  
عن هذا البحث بأن الزوم الخ . وحاصل هذا الجواب أنا لانسلم أنه لاملازمة بينهما بل القابلية  
المذكورة لازمة لمعنى الانسان لزوما بينا بالمعنى الأعم ، وحينئذ فيصلح أن يكون مثالا للدلول  
الاتزامى بهذا الاعتبار وقضية كلام الشارح أن بين الزوم البين بالمعنى الأعم والزوم البين بالمعنى  
الأخص تباينا وهو طريقة ، وهناك طريقة أخرى وهى أن الزوم البين بالمعنى الأعم هو الذى  
إذا تصور المزموم واللازم جزم العقل بالزوم أعم من ككون الجزم بالزوم متوقفا على تصور  
اللازم أم لا وأن الزوم البين بالمعنى الأخص كما ذكره الشارح وعلى هذا فبينهما عموم وخصوص  
مطلق وعلى الطريقة الأولى التى مشى عليها الشارح مشى صاحب الشمسية وعليها فالقسمة بالزوم  
البين بالمعنى الأعم وبالزوم البين بالمعنى الأخص تسمية اصطلاحية وليس المراد بالأعم وبالأخص  
الأعم والأخص بالمعنى المصطلح عليه عند الأصوليين . والحاصل أن الزوم إما غير بين وإما بين  
والزوم البين تحته فردان لزوم بين بالمعنى الأعم ولزوم بين بالمعنى الأخص ( قوله بأن الزوم بين  
الانسان ) أى بين معنى الانسان ( قوله وهو ) أى الزوم البين بالمعنى الأعم أن لا يكون الخ  
أى وهو ذو أن لا يكون الخ أى الزوم المذكور هو الموصوف بعدم كون تصور المزموم فقط كافيا  
في جزم العقل به لانفس عدم الكونية المذكورة كما هو ظاهره ولو قال ما لا يكون تصور المزموم  
كافيا في جزم العقل به بل لابد الخ كان أظهر وأخصر .

التمثيل المذكور وجعله مشبها به وان كان عين المذكور هنا لما أن الألفاظ أعراض تتشخص بتشخص  
محالها فتعدد بهذا الاعتبار ودعوى قوة المشبه به في وجه الشبه متحققة هنا لما أن الصادر عن القوم  
لأسبقيته متقرر في الأذهان فقوى بهذا الاعتبار ( قوله وفيه ) أى التمثيل المذكور بحث وذلك  
البحث هو عدم مطابقته للثلث به ، ثم الظاهر أن هذا البحث من قبيل المعارضة لدعوى ضمنية كأن  
الممثل قال ان المثال صالح للدلول الاتزامى فعورض بقول الشارح القابلية المذكورة لا يصلح مثالا  
الخ وذكر دليل هذه الدعوى مقتصر على ذكر الصغرى وطوى الكبرى والنتيجة وتقرير القياس  
هكذا : القابلية المذكورة لا يلزم من تصور معنى الانسان تصورها وكل ما كان كذلك لا يصلح مثالا  
للمدلول الاتزامى ينتج القابلية المذكورة لا تصلح مثالا للدلول الاتزامى أما الصغرى فظاهرة  
ولذلك قال كما لا يخفى وأما الكبرى فهى مبنية على أن المعتبر هو الزوم البين بالمعنى الأخص . وحاصل

بين اللازم والمزوم بل لا بد فيه من تصورهما حتى يحصل جزم العقل باللزوم بينهما واللزوم بهذا المعنى بين المعنى الموضوع له وبين القابلية المذكورة ظاهرة لا مربية فيه فإن العقل بعد تصور الانسان والقابلية المذكورة لا يتوقف في اللزوم بينهما

( قوله بين ) ظرف لقوله اللزوم ( قوله بل لا بد الخ ) وذلك كالزوم مغايرة الانسان للفرس فإذا تصور الانسان والمغايرة المذكورة جزم العقل بلزومها له ولا يكفي في جزم العقل بلزومها تصور الانسان فقط لجواز الغفلة عن الفرس وعن مغايرة الانسان لها فلا يحصل الجزم باللزوم ( قوله بهذا المعنى ) أى المتلبس بهذا المعنى وهو البين بالمعنى الأعم ( قوله المعنى الموضوع له ) أى الذى وضع له لفظ انسان وهو الحيوان الناطق ( قوله القابلية المذكورة ) أى قابلية الانسان للكتابة والعلم وقوله لا مربية فيه أى لا خفاء فيه تأكيد لقوله ظاهر ( قوله ظاهر ) خبر عن قوله واللزوم وحيث كان ظاهرا لا خفاء فيه فيكون قوله فان العقل الخ تنبيها لا دليلا . فان قلت إنه لا ينبه الا على ما كان فيه نوع خفاء وقد نفاه بقوله ظاهر . والجواب أن المراد بقوله ظاهر يعنى ظهورا غير تام فلذا نبه عليه ( قوله لا يتوقف في اللزوم بينهما ) أى بل يجزم العقل باللزوم بينهما هدا وما اقتضاه كلامه (١) من أن اللزوم السكائن بين كل من قبول العلم والكتابة وبين الانسال ليس بينا بالمعنى الأخص بل بالمعنى الأعم فهو مسلم بالنسبة لقبول الكتابة لا بالنسبة لقبول العلم إذ هو لازم بين بالمعنى الأخص وذلك لأن الانسان معناه حيوان ناطق والناطق معناه المتفكر بالقوة فإذا لاحظت الانسان بهذا المعنى جزم العقل بلزوم قبوله للعلم لزوما بينا بالمعنى الأخص وإذا لاحظت الانسان بهذا المعنى فلا يجزم العقل بلزوم قبول الكتابة له بل لا بد من تصورك زيادة على ذلك الكتابة بأنها الحركة المخصوصة المبينة على التأمل والروية

الجواب الآتى منع السكبرى بسند كفاية اللزوم البين بالمعنى الأعم في صحة التمثيل بما ذكر لدلالة الالتزام سواء كان في ضمن الفرد الأخص أولا ( قوله بل لا بد فيه من تصورهما ) أبى بهذا الاضراب لسكون مفهوم اللزوم ثبوتيا على ما فسر به القوم ومفهوم قوله قبله هو أن لا يكون تصور المزوم فقط سلبيا مخالف لتعابيراتهم فالمفهومات لم تختلف إلا بهذه الحيثية وقول من قال لم يكتف عن الاضراب بما قبله لاحتمال أن يكون لا بد من تصور المزوم واللازم أو المزوم فقط لا يصح لأن الاحتمال الثانى منقضى مع قيده فتعين أن المثبت الأول وهو عين الاضراب . فان قلت اللازم البين بالمعنى الأخص هو أن يكون تصور المزوم واللازم كافيا في جزم العقل باللزوم وهذا المفهوم متباينان لا أن أحدهما أعم والآخر أخص وأجاب المحشى بأن معنى كونه أعم أنه كلما كان تصور المزوم كافيا كان تصور المزوم واللازم كافيين والمراد بكونه كافيا عدم الاحتياج الى وسط وهو المقتصر بلأنه في قولنا مثلا العالم حادث لأنه متغير اهـ ، ومحصل جوابه أن دعوى العموم والخصوص باعتبار التحقق لا باعتبار المفهوم فالمفهوم متباينان وهذا عكس ما هو الشائع من أن النسب في المفردات باعتبار المفهوم وفى القضايا باعتبار التحقق وأجاب البعض بأن معنى قول الشارح بل لا بد فيه من تصورهما أى سواء كان تصور المزوم هو الذى جزم الى تصور اللازم أو تصور لابه قال وهذا وجه عمومته اهـ وقد علم أن البين هو ما لا يقتصر الى وسط (١) ( قوله وما اقتضاه كلامه الخ ) فيه أن الشارح لم يجعل كل واحد منهما لازما بالمعنى الأعم حتى يرد عليه بهذا بل بمجموع الاثنين هو اللازم البين بالمعنى الأعم بدليل قوله بل لا بد من ته وهما اهـ المنرونى .

واعلم أن هذا الجواب حسن إلا أنه يوجب اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأعم في الالفة الالتزامية لكنه مختلف فيه بل المحققون (١) على أن هذا اللزوم غير معتبر والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص وهو الذي يكفي فيه

( قوله حسن ) أى لأنه يدفع البحث المذكور ( قوله إلا أنه يوجب اعتبار اللزوم الخ ) أى بحيث يكون كافيا فيها وقوله لكنه أى اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأعم في الدلالة الالتزامية مختلف فيه فبعضهم قال به وبعضهم قال بعده وأن المعتبر فيها إنما هو البين بالمعنى الأخص ودفع الشارح بالاستسراء المذكور توهم أن ما اقتضاه الجواب المذكور من أن اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأعم في الدلالة الالتزامية أمر متفق عليه ( قوله بالمعنى الأعم ) أى المتلبس بالمعنى الأعم من التباس الكلّي بجزيه ( قوله بل المحققون ) إضراب انتقالي ( قوله بالمعنى الأخص ) أى كالزوم البصر للعمى فإنه لازم له لأنه متى تصوّر العمى الذى هو الملزوم تصور اللازم الذى هو البصر لأنه مأخوذ في تعريفه ولا بد من معرفة كل جزء من أجزاء التعريف حتى يعلم الم عرف ( قوله يكفي فيه ) أى في جزم العقل بالزوم وهذا الجار متعلق بقوله يكفي وكذلك قوله في جزم الخ لكن الثانى تعلق به بعد التقييد والأول تعلق به مطلقا فلا يرد أن فيه تعلق حر في جو متحدتين معنى بعامل واحد . واعلم أنه على ما ذكره في تعريف الأخص والأعم لا يتأتى خصوص ولا عموم بل عليه يكونان متباينين وأما ما ذكرناه فالخصوص والعموم عليه ظاهر كجاءم فالأعمية (٢) في الأفراد لا في المفهوم فإذا كان تصور الانثوية كافيا في جزم العقل بالزوم بين الاثنين والزوجة على ما قاله فن باب أولى في الكفاية إذا تصورهما لكن حينئذ يكون اللزوم أعم وأما في القابلية فلا بد في جزم العقل بالزوم من تصور الأمرين ولا يكفي تصور الملزوم في اللزوم فقد وجد الأعم بدون الأخص

وغير البين ما افتقر إليه سواء كان الوسط واحدا أو متعددا كما في الكمالات الكثيرة الوسائط ( قوله هذا الجواب حسن ) أى من جهة كونه أبطل المعارضة بمنع مقدمة دليلها ( قوله إلا أنه يوجب اعتبار اللزوم الخ ) بحث فيه المحشى بما حاصله ان أراد اعتباره في الاشتراط فلا ضرر فيه لما صرح به الفناى في شرح إيساغوجى بأن اشتراط الأخص يوجب اشتراط الأعم لعدم تحقق الأخص بدون الأعم فيكون المعنى الأعم أيضا شرطا والتمثيل له لا للأخص وبهذا القدر يصح التمثيل فاما كفاية المعنى الأعم لكون الالتزام مقبولا وعدم كفايته فبحث آخر فيه خلاف بين الامام والجمهور وان أراد اعتباره في الكفاية فلبس في التمثيل ما يقتضيه

(١) قول الشارح بل المحققون الخ ) يأتي في الطار عن الهوى عند قوله المصنف . ولابد من اللزوم عقلا أو عرفا أنه لا يسوغ إسقاط اللزوم العرفي من الاعتبار والالزام خروج الجازات والكمالات المعتبرة في المحاورات مع إفضائه الى ضيق في أمر الدلالة الالتزامية بأباه عموم قواعد الفن اهـ . فان قيل ان العرف يختلف بحسب العادة رد بأن الدلالة الوضعية تختلف باختلاف الأوضاع ولم يقل أحد بسقوطها عن الاعتبار بهذا الاختلاف وعليه فالتحقيق مذهب الامام من اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأعم من باب أولى حيث اعتبر اللزوم العرفي .

(٢) قول المحشى فالأعمية في الأفراد الخ ) أى فكلما تحقق اللازم البين بالمعنى الأخص تحقق اللازم البين بالمعنى الأعم وهذا لا يناق اختلافهما في المفهوم شأن كل عام وخاص وقوله (على ما قاله) يريد أن التمثيل بالزوجة لا يلام المثل له اذ هو من قبيل البين بالمعنى الأعم كما سيوضحه اهـ الشرنوبى .



تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم فالصواب أن يمثل بزوجية الاثنين وهذا البحث وإن كان مناقشة في المثال وهو ليس بدأب الطلاب إذ يكفي في التمثيل الفرض سواء طابق الواقع أو لا لكن غرضنا من إيراد التنبيه على أن المعتبر في الدلالة الالتزامية أى لزوم ، ثم الدلالة الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على الخارج

(قوله فالصواب الخ) تفريع على قوله بل المحققون (قوله بزوجية الاثنين) أى لأننا إذ تصورنا الاثنين تصور الزوجية ولكن قد يقال لا يلزم من تصور الاثنين تصور الزوجية فضلا عن جزم العقل بلزومها لها لأنه قد يغفل البال عن تصور الزوجية كذا أورده عج وحينئذ فالأولى التمثيل بدلالة العمى على البصر لأنه يلزم من تصور العمى تصور البصر (قوله وإتيانه<sup>(١)</sup>) بدل التفريع بالعطف (قوله وهذا البحث وإن الخ) جواب عما يقال إن هذا البحث بحث في المثال وهو ليس من دأب المحصلين وقوله وإن كان الواو للحال (قوله بدأب) أى بعادة الطلاب جمع طالب (قوله إذ يكفي في التمثيل الخ) علة لقوله وهو ليس الخ (قوله الفرض) أى التقدير أى تقدير الصحة (قوله إرادته) أى البحث (قوله التنبيه على أن المعتبر) أى على جواب أن الخ وجوابه المعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص (قوله أى لزوم) مبتدأ مؤخر وقوله المعتبر خبر مقدم وهذه الجملة خبر أن واسمها ضمير محذوف (تنبيه) أورد على حصر الدلالة اللفظية الوضعية في الدلالات الثلاث التي ذكرها المصنف دلالة العام على بعض أفرادها كدلالة عبيدى من قولك جاء عبيدى على زيد فانها ليست مطابقة لأن زيدا ليس تمام المعنى الموضوع له اللفظ ولا تضمنية لأن زيدا جزئى لاجزاء ، ولا التزامية لأنه ليس خارجا عن الموضوع له . وأجاب بعضهم بأنها مطابقة لأن جاء عبيدى في قوة قضايا بعدد أفرادها أى جاء زيد وجاء عمرو الخ ، وإلحق أنها تضمنية لأن زيدا وإن كان جزئيا باعتبار ذاته إلا أنه جزء من الهيئة المجتمعة من الأفراد الدال عليها اللفظ ولا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء أنه يدل دلالاته (قوله لكن غرضنا الخ) هو واقع موقع خبر المبتدأ الذى هو قوله وهذا البحث وأصل الكلام وهذا البحث وإن كان مناقشة في المثال لا بأس به وإنما يكون به بأس إذا لم يكن غرضنا به شيئا لكن غرضنا به التنبيه الخ ونظير هذا قولك زيد وإن كان غنيا لكنه بخيل أى زيد وإن كان غنيا لا يعطى شيئا فيحسب له وإنما يعطى شيئا إذا لم يكن بخيلا لكنه بخيل (قوله لما كانت دلالة اللفظ على الخارج) أى على المعنى الخارج عن الموضوع له

(قوله تصور الملزوم فقط) أى ولا يحتاج لتصور اللازم بل يكون تصور الملزوم مقتضيا لتصور اللازم ومستدعيا له فيحصل الأول قصدا والثانى تبعا ولا يمكن الانفكاك بينهما على ما تقدم شرحه (قوله فالصواب أن يمثل) مرتبط بقوله بل المحققون ثم إن أخذ الانقسام بمتساويين وسطا غير ضار في كون اللزوم بينا لأنه لا يغيب عن الذهن متى تصور الملزوم فهو كالقضايا التي قياساتها معها (قوله دلالة اللفظ على الخارج) أى المعنى الخارج عن المعنى المطابق أى الذى لم يعتبر وضع اللفظ له وليس المراد بالخارج ما هو خارج الذهن كما قد يتوهم . واعلم أن مذهب الكثير من المحققين منهم الشيخ الرئيس<sup>(٢)</sup> والفارابى والقطب الرازى أن الألفاظ موضوعة للصور الذهنية من حيث هي ذهنية لأنها المعلوم بالذات لا الأمر العيني بما هو عيني وإلا لاتفى العلم بانتقائه وفيه بحث لأنه لو أريد بكونه معلوما بالذات أن يرسم بالذهن في الذات فهو ليس بواجب لآحين الوضع وآحين

(١) هذه الكلمة ليست موجودة بنسخ المرح التي بأيدينا اه مصححه . (٢) هو ابن سينا .

واللفظ لا يدلّ على كلّ أمر خارج وإلاّ لزم أن يكون كلّ لفظ موضوع لمعنى دالا على معان غير متناهية وهو باطل

سواء كان ذلك الخارج وجوديا كالحياة اللازمة للعالم أو عديميا كعدم الفرس اللازم للانسان أو اعتباريا كالأبوة اللازمة للبنوة ( قوله واللفظ ) أى والحال أن اللفظ لا يدلّ على كل خارج عن المعنى الموضوع له ( قوله وإلاّ لزم الخ ) أى وإلاّ بأن دل اللفظ الموضوع لمعنى على كلّ أمر خارج والحال أن الألفاظ الموضوعات متساوية في كونها موضوعات لزم أن يكون كلّ لفظ موضوع دالا على معان غير متناهية لشمول المعانى للموجودات والمعدومات ( قوله وهو باطل ) أى أن هذا اللازم باطل وهو دلالة اللفظ على معان غير متناهية أى وإذا بطل اللازم بطل المقدم وهو دلالة اللفظ على كلّ خارج وإذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو أنه لا يدلّ على كلّ خارج بل لا بد من شرط فقوله فلا بد الخ تفريع على بطلان اللازم ليرتب عليه بطلان المقدم المترتب عليه ثبوت نقيض المقدم أى لأنه ليس عندنا لفظ يدلّ على معان غير متناهية : أى لعدم الالتفات عند إطلاق لفظ منها إلى المعانى الغير المتناهية لإجمالا ولا تفصيلا

الاستعمال . . . يكفي حصوله بوجه ما كما ترى في الوضع العام للموضوع له الخاص ، وإن أريد به أنه يلتفت اليه بالذات فيجوز أن يكون الأمر الخارجى أيضا كذلك ، وذهب المحقق الطوسى والقطب الشيرازى والفتازانى والدوانى وغيرهم من المحققين إلى أن الألفاظ موضوعات بازاء الأمور الخارجية لأنها التفت اليها بالذات وهو من ضرورات الموضوع له بخلاف الصور الذهنية فإنها مرآة لمشاهدتها وذهب بعض الأفاضل إلى أن الألفاظ موضوعات للمعانى من حيث هى لا للصور الذهنية أو الخارجية لما أن مناط التعلم والتعليم المحتاج اليهما فى التمدن إنما هو المعانى مطلقا لا الخصوصيات الذهنية أو الخارجية فإنها ملغاة والحق هو هذا لأن الموضوع له فى الحقيقة نفس الشيء من حيث هو عينا كان أو ذهنيا سواء كان حاصلًا فى الذهن بنفسه أو بوجه ما لا الشئ من حيث الاكتشاف بالعوارض الذهنية أو الخارجية فإن كثيرا من معانى الألفاظ ليست بموجودة فى الخارج وكثيرا منها ليست فى الأذهان كلفظ الله سبحانه وتعالى وليس فى وضع الألفاظ تفاوت وفى حاشية ميرزا هادى القول بأن الألفاظ موضوعات بازاء الأمور الخارجية ظاهر البطلان لأن كثيرا من معانى الألفاظ ليست موحودة فى الخارج وليس فى وضع الألفاظ تفاوت وأن الموضوع له يجب أن يكون معلوما بالذات والغير الخارج معلوم بالعرض بالذات والا يلتفى العلم بانتفائه فيصرف هذا القول عن الظاهر بأن المراد بالمعنى الخارجى نفس الشئ مع قطع النظر عن كونه فى الذهن اهـ ( قوله واللفظ لا يدلّ ) أى اللفظ الموضوع لأنه المحدث عنه ( قوله والا لزم ) قياس استثنائى تقريره هكذا: لودل اللفظ على كل خارج لزم أن كل لفظ موضوع لمعنى دال على معان غير متناهية والتالى باطل فبطل المقدم فثبت نقيضه وهو المدعى وكل من اللازم و بطلان التالى ظاهر . قال الفاضل عبد الحكيم لودل اللفظ الموضوع على كلّ أمر خارج والحال أن جميع الألفاظ الموضوعات متساوية فى كونها موضوعات لزم أن يكون كلّ لفظ دالا على معان غير متناهية لشمولها الموجودات والمعدومات تفصيلا وإجمالا لخروجها عن الموضوع له وهو ظاهر البطلان لعدم الالتفات عند إطلاق لفظ منها إلى

فلا بد للدلالة على الخارج من شرط أشار اليه بقوله (ولابد) في الدلالة الاتزامية (من الزوم) بين مسمى اللفظ والخارج إما (عقلا) كاللزم

(قوله فلا بد الخ) تفرع على قوله وهو باطل أى فعل أنه لابد للدلالة على الخارج من شرط أى من أمر يتعلق به ثم ان المناسب لقوله ثم الدلالة الاتزامية لما كانت الخ أن يقول فلا بد للدلالة الاتزامية من شرط وهو الزوم الذهني أى كون الأمر الخارجى لازما للمعنى الموضوع له اللفظ في الذهن بحيث يلزم من ادراك المسمى ادراكه وانما اشترط هذا الشرط في دلالة الاتزام لأنه لو لم يوجد هذا الشرط امتنع فهم الأمر الخارجى من اللفظ فلم يكن اللفظ دالا عليه اذ لو كان دالا عليه لفهم والفرص امتناع الفهم (قوله أشار الخ) جواب لما (قوله عقلا) أى لزوم عقل فيكون عقلا مفعولا مطلقا أو لزوما عقليا فيبدون حالا أو من جهة العقل فيكون تميزا وكذا يقال في عرفا والزوم العقلى هو الزوم الذهني وهو الزوم البين بالمعنى الأخص في اصطلاح بعض المناطقة وبعضهم يطلق الزوم الذهني على ماعد الخارجى فيشمل البين بقسميه وغير البين

المعاني الغير المتناهية لاجمالا ولا تفصيلا اه وبهذا ظهر سر عدول الشارح عن الظاهر وهو قوله والازم أن يكون دالا إلى ما ذكره لما أن جميع الألفاظ متساوية في ذلك فنبه بالعدول عليه (قوله فلا بد للدلالة على الخارج الخ) قال عبدالحكيم في نظيره متفرع على ما تقدم باعتبار العلم كفى قوله تعالى: وما بكم من نعمة فمن الله أى فعل أنه لابد للدلالة على الخارج من شرط أى من أمر ما يتعلق به وجودها على ما هو المعنى اللغوى للشرط لا ما يتوقف عليه وجودها اذ الدليل لا يساعده اه قال بعض الحواشى ولا يذهب عليك أن الزوم اذا لم يتوقف وجود دلالة الاتزام عليه يكون الخروج عن المعنى كافيا فيها ويعود المحذور المذكور فالظاهر أن الشرط بذلك المعنى فلي تأمل (قوله من شرط) وأما الدلالة على المعنى الموضوع له أعني المطابقة فيكون فيها العلم بالوضع ولو في المشترك فانه اذا سمع اللفظ المشترك ينتقل ذهنه للملاحظة معانيه بأسرها فيكون اللفظ دالا عليها مطابقة وعدم علمه بمراد المتكلم غير قادح فان كون المعنى مرادا للمتكلم ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه فان الدلالة هي الفهم وهذه المعاني مفهومة من اللفظ عند اطلاقه وأما كون بعضها مرادا للمتكلم أولا فشيء آخر ولذلك احتاج المشترك الى قرينة تعين المراد منه ، وأما الدلالة التضمنية فلا تحتاج أيضا إلى اشتراط لأن اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من أجزائه دلالة تضمنية لأن فهم الجزء لازم لفهم الكل المركب ولا يمكن أن يكون اللفظ موضوعا لخصوصية معنى مركب من أجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على أمور غير متناهية حتى يلزم كونه دالا بالمطابقة على ما لا يتناهى اه ملخصا من السيد (قوله ولا بد في الدلالة الاتزامية) المناسب لسوق المتن أن يقول ولا بد في الاتزام ولما وطأ به الشارح أن يقول ولا بد في الدلالة على الخارج (قوله مسمى اللفظ) أراد به ما يع المدلول الحقيقي والمجازى وفي شرح مختصر السنوسى وحواشيه تخصيص المسمى بالأول وهو ظاهر لان المجاز ليس فيه تسمية بل استعمال (قوله اما عقلا) أى في العقل بأن يكون المعنى المطابق متى تصور قصدا حصل المعنى الخارجى اللازم ولا ينفك عنه

بين الاثنين والزوجية فانه بحسب العقل ولا يشترط الازوم الخارجى لانه لو كان شرطاً لم يتحقق الالتزام بدونه وليس كذلك فان العمى

(قوله بين الاثنين والزوجية) اى ففى تعقل الاثنين تعقل الزوجية كما أشار له بقوله فانه اى الازوم بين الاثنين والزوجية بحسب العقل وفيه ماسبق عن عج فلا تغفل (قوله ولا يشترط الازوم الخارجى) اى لا يشترط فى الدلالة الالتزامية زيادة على اشتراط الازوم العقلى فيها كون اللازم بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه بل نارة يوجد كما فى الازوم بين الاثنين والزوجية إذ لا تنفك الاثنينية عن الزوجية لا فى الذهن ولا فى الخارج وتارة لا يوجد كما فى الازوم بين العمى والبصر والحاصل (١) أنه لا يشترط الازوم الخارجى زيادة على الذهن وأما الازوم الخارجى فقط فعدم كفايته مستفاد من اشتراط الازوم الذهنى وحينئذ فلا يقال ان غراباً يدل على السواد التزاماً لانه وان لزم خارجاً فلا يلزم عقلاً لأن العقل يجوز أن يكون الغراب أحر أو أبيض مثلاً (قوله وليس كذلك) اى وليس عدم تحققها بدونه مماثلاً للواقع بل الواقع تحققها بدونه فاسم ليس ضمير عائد على عدم التحقق المستفاد من قوله لم يتحقق والمشار اليه للواقع وهذا فى قوة قوله واللازم باطل وقوله فان العمى بيان

(قوله ولا يشترط الازوم الخارجى) وهو كون الامر الخارجى بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فى الخارج (قوله لانه لو كان شرطاً الخ) دليل استثنائى وقوله وليس كذلك فى قوة لكن التالى باطل وقوله فان العمى دليل بطلان التالى وأما دليل الملازمة فهو امتناع تحقق المشروط بدون الشرط ويمكن الاستدلال على المدعى المذكور بقياس اقترانى بأن يقال الازوم الخارجى تتحقق دلالة الالتزام بدونه وكل ما تتحقق دلالة الالتزام بدونه فليس شرطاً فيها ينتج الازوم الخارجى ليس شرطاً فى دلالة الالتزام . لا يقال العمى عدم البصر فيكون البصر جزء المفهوم فتسكون الدلالة تضمنية . وحاصل الجواب ما حققه السيد المضاف اذا أخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجاً عنه واذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضاً خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف إلى البصر من حيث هو مضاف فتسكون الاضافة إلى البصر داخلية فى مفهوم العمى ويكون البصر خارجاً عنه اهـ وقد استدل الدوائى على خروج البصر عن مسمى العمى بأن اسنده إلى البصر شائع بدون قرينة مجازية قال تعالى فانها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور وقال تعالى وأعمى أبصارهم إلى غير ذلك من النظائر الشائعة والأصل الحقيقة اهـ وقوله بدون قرينة مجازية أى بدون قرينة تدل على أن العمى المسند للبصر مجاز لغوى بأن يذكر لفظ العمى الموضوع للعدم مع التقييد بالبصر ويراد مطلق العدم ونقض دليله أبو الفتح بأنه لو تم لدل على أن يكون التقييد بالبصر أيضاً خارجاً عن العمى لأنه لو كان داخل فيه لم يصح إسناده للبصر بدون قرينة مجازية ضرورة أن المسند إلى البصر هو العدم المطلق لا التقييد بالبصر فيلزم أن يكون العمى عبارة عن مطلق العدم وهو باطل قطعاً والحق أنا لانسلم صحة إسناده إلى البصر بدون

(١) (قوله والحاصل الخ) يريد أن النسبة بين الذهن والخارجى العموم والخصوص الوجهى يحتملان لزوم الزوجية للاتنين وينفرد الذهن فى لزوم البصر للعمى وينفرد الخارجى فى لزوم السواد لالتقارب وأن المعتبر الأول والثانى دون الثالث اهـ الصرنوبى

يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا فيكون البصر لازما للعمى فى الذهن مع المعاندة بينهما فى الخارج (أوعرفا) كاللزم بين الغيث والنبت فانه بحسب العرف لبطلان اللازم (قوله يدل على البصر التزاما) فيه أن البصر جزء من ماهية العمى فيكون دلالاته عليه تضمنا . وأجيب بأننا لانسلم أن البصر جزء من ماهية العمى لأن ماهيته العدم المقيّد بالبصر فالبصر قيد والقيد خارج عن المقيّد (قوله لانه عدم البصر) أى العدم المضاف للبصر لا مطلق العدم وحينئذ ففهوم العمى مركب من جزأين جزء مادى وهو العدم وجزء صورى وهو الاضافة ويكون البصر خارجا عن مفهوم العمى لأن المضاف اذا أخذ فى المفهوم من حيث إنه مضاف كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجا واذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة خارجة عن المفهوم كالمضاف اليه وقد علمت أن مفهوم العمى هو العدم المضاف للبصر من حيث إنه مضاف فتكون الاضافة للبصر داخلية فى مفهوم العمى والبصر خارجا عنه وعلى هذا فدلالة العمى على كل من العدم والضافة تضمينية وعلى البصر التزامية (قوله عما من شأنه الخ) أى شأن شخصه فدخل فيه زيد الأعمى وزيد الأكمل والعقرب فيتصف جميعها بالعمى لأن شأن أشخاصها أن تكون بصيرة وخرج الحائط مثلا فلا يتصف بالعمى لأنه ليس شأن شخصها أن يكون بصيرا وهذا تعلم أنه لا حاجة لما قيل فى قوله عما من شأنه من أن المراد شأن شخصه أو نوعه أو جنسه فيدخل فيه زيد الأعمى باعتبار الشخص زيد الأكمل باعتبار نوعه والعقرب باعتبار جنسه (قوله المعاندة) أى الموافقة بينهما فى الخارج ، وحينئذ فلا ملازمة بينهما فيه (قوله أوعرفا) أى بأن يمتنع فى مجرى العادة تصور الملزوم بدون تصور اللازم (قوله بين الغيث) أى المطر والنبت فالغيث يلزمه النبت عرفا ففى تصور الغيث تصور النبت

قرينة مجازية إذ الأمثلة المذكورة مشتبهة على القرينة وهى نفس إسناده إلى البصر وأما قوله والأصل الحقيقة ففيه أن الصارف عن الحقيقة موجود ههنا وهو لزوم المجازية باعتبار التقييد بالبصر سواء كان نفس البصر داخل فيه أو خارجا عنه اهـ . وأجاب ميرزا هاد بأن المسند إلى البصر هو نفس العمى والنسبة ليست داخلية فيه بل فيما يعبر عنه والا لكان العمى أمرا نسبيا ، وقد اشتهر بينهم الفرق بين جزء الشئ وجزء مفهومه فالعمى صفة بسيطة قائمة بالأعمى وحقيقته عدم خاص يعبر عنه بعدم البصر فالتقييد به داخل فى هذا المفهوم العنوانى وخارج عن حقيقته البسيطة ، ولما كانت الألفاظ موضوعة للحقائق دون عنوانها كان دلالة العمى على البصر دلالة على خارج عن الموضوع له وكان إسناده اليه على سبيل الحقيقة من غير تجريد ومجاز اهـ . وقال عبد الحكيم : ترك ذكر البصر معه فى نحو قوله تعالى صم بكم عمى وفى قوله تعالى بل هم قوم عمون يدل على دخول البصر فى مفهومه وذكره معه فى نحو قوله تعالى فانها لا تعمى الأبصار يدل على خروجه عنه كى لا يحتاج إلى التجريد اهـ (قوله مع المعاندة بينهما فى الخارج) فانهما متقابلان تقابل العدم والمملكة (قوله أوعرفا) هو وعقلا منصوبان على المصدرية أى لزوما عقليا أو لزوما عرفيا أو منصوبان على التمييز أو نزع الخافض وفسر الجلال اللزوم العرفى بأن يمتنع فى مجرى العادة تصور الملزوم بدون كماله

لا بالعقل لتحقيق التخلف . واعلم أن اعتبار الزوم العرفي خروج عن الفن فإن الزوم المعبر عند المحققين هو الزوم البين بالمعنى الأخص كما ذكرنا وإيس الزوم البين بالمعنى الأعم معتبرا فضلا عن الزوم العرفي نعم اعتبار الزوم العرفي عند علماء المعاني فكأن المصنف تبعهم . وإذ قد فرغ من تحديد

ويمتنع بحسب العرف تصور الغيث بدون تصور الثبت وقوله فإنه أى اللازم بين الغيث والثبت ( قوله لتحقيق التخلف ) أى تخلف الثبت عن الغيث ، وحيث فلا يكون الزوم بينهما عقليا ( قوله خروج عن الفن ) أى عن مصطلح الفن وقوله كما ذكرنا أى فى قوله سابقا بل المحققون الخ ( قوله هو الزوم البين بالمعنى الأخص ) أى وهو لا يكون إلا عقليا ( قوله فضلا ) هو منصوب على أنه مفعول مطلق من فضل بمعنى زاد وتستعمل بين كلامين مختلفين بالإيجاب والسلب وتقع بعد انتفاء الأدنى ليلزم انتفاء الأعلى بالطريق الأولى فالمعنى وعدم اعتبار الزوم بالمعنى الأعم أمر زائد على عدم اعتبار الزوم العرفي ولا خفاء أنه إذا انتفى اعتبار الزوم بالمعنى الأعم انتفى اعتبار الزوم بالمعنى العرفي بطريق الأولى ( قوله اعتبار ) مبتدأ خبره قوله عند علماء الخ ( قوله عند علماء المعاني ) أى فهم يعتبرونه كما يعتبرون الزوم العقلى إذ لو لم يعتبر الزوم العرفي لخرج كثير من المجازات والكنيات المعبرة فى المحاطبات وهو ما كان الزوم فيه عرفيا كرمينا الغيث أى الثبوت فى المجاز وزيد كثير الرماد أى كريم فى السكناية ( قوله فكأن المصنف تبعهم ) فيه أن فى تبعيته لهم خلط اصطلاح باصطلاح فكيف يحمل المصنف على تبعيته لهم فالأولى (١) أن يقال إن هذا الفن فى الأصل للفلاسفة والزوم العرفي عندهم راجع للعقل لأن الأمور العادية مؤثرة عندهم فيكون المصنف جاريا على هذا ( قوله وإذ قد فرغ ) أى حين قد فرغ من تحديد

حاتم والوجود اه قال مير زاهد هذا الزوم ليس بمعنى امتناع الانفكاك بل تلاصق واتصال ينتقل ذهنه بسببه من المزموم إلى اللازم فى الجملة ولو فى بعض الأحيان كما بين الغيث والنبات صرح به المصنف فى المطول فكأنه أراد بالامتناع فى مجرى العادة الامتناع فى الجملة وفى بعض الأوقات ولو جمل الكلام على ظاهره يخرج كثير من الدلالات المجازية عن الدلالة التضمنية والالتزامية مع تصريحهم بإحصائها فيهما اه ( قوله فكأن المصنف تبعهم ) قال الجلال اختار المصنف مذهب أهل العربية لأنه لاربية فى فهم هذا المعنى فاسقاطه من درجة الاعتبار غير مستحسن والعذر بالاختلاف بحسب العادة غير مسموع فإن الوضعية أيضا تختلف باختلاف الأوضاع اه معنى لو كان الاختلاف بحسب العادة موجبا لاسقاط الزوم العادى عن درجة الاعتبار لكان اختلاف الأوضاع موجبا لاسقاط الدلالة الوضعية عن درجة الاعتبار اه وقال المحروى لواء الزوم العقلى فقط لخرج المجازات والكنيات المعبرة فى المحاورات والمحاطبات ولا شك أن نظر المنطقى فى الأنفاظ ليس الا باعتبار الافادة والاستفادة فلا وجه لتجديده اصطلاح بلا ضرورة مع افضائه إلى ضيق فى أمر الدلالة لاخراج تلك الدلالات السابقة فى الاعتبار عن الاعتبار . لا يقال الدال عندهم مجموع اللفظ والقرينة فالزوم عقلى مطلقا . لأننا نقول ليس للمجموع معنى ملزوم لذلك اللازم بل ليس له وضع حقيقى أصلا تأمل

(١) ( قوله فالأولى الخ ) سبق لك تحقيقه بما ينفيك عن هذا الجواب فراجع اه المرنوبى .

الدلالات الثلاث شرع في بيان التلازم بينهما وعدمه فقال (وتلزمهما) أى التضمن والالتزام (المطابقة ولو تقديرا) فانه متى تحققنا تحققت

أى تعريف الدلالات (قوله وتلزمهما المطابقة) أى تحقيقا إذ متى تحققت التضمنية أو الالتزامية تحققت المطابقة فيكونان مستلزمين لها وهذا ما قبل المبالغة (قوله ولو تقديرا) أى تلزمهما ولو تقديرا أى حيث لم يستعمل اللفظ في معناه المطابق بالفعل وإنما استعمله في جزئه أو لازمه فانه دال عليه بالمطابقة بتقدير إرادته منه وهذا مبنى على أن الدلالة الوضعية تتوقف على الإرادة وهذا مرجوح عند

(قوله شرع في بيان التلازم بينهما) كذا في نسخة بضمير التثنية فيرجع الضمير للثنتين اللذين تضمنتهما الدلالات الثلاث أى استلزام التضمن المطابقة واستلزام الالتزام المطابقة وفي أخرى بينها بضمير الجمع فبراد المجموع ثم ان التعبير بالتلازم ليس على ما ينبغي لاقتضائه التلازم من الجانبين فينافيه قول المصنف ولا عكس فالأولى التعبير باللزوم . قال عبد الحكيم : وبيان التلازم من جهة التعريفات لأنه موجب لمزيد انكشاف الدلالات فلا يرد أن بيان الاستلزام لا يدخله في الافادة والاستفادة (قوله ولو تقديرا) لم يتعرض الشارح لشرح هذه الغاية وفي حاشية مير أبى الفتح أنه يحتمل أن يكون متعلقا بالمطابقة أى لو كانت المطابقة اللازمة تحقيقية ولو كانت تقديرية ويحتمل أن يكون متعلقا باللزوم أى لو كان اللزوم تحقيقيا ولو كان تقدير يافعلى الأول المراد بالمطابقة أعم من التحقيقية والتقديرية وعلى الثانى اللزوم أعم من التحقيقى والتقديرى وعلى التقديرين تفسير الكلام بأن التضمن والالتزام يستلزمان تقدير المطابقة كما وقع من بعض الشارحين ليس على ما ينبغي اه ووجهه بعض حواشيه بأن التفسير بالاستلزام غير اللزوم في قوله وتلزمهما المطابقة فاللزوم من جانب المطابقة والاستلزام من جانب التضمن والالتزام والمفسر والمفسر يجب أن يكونا متحدين فافهم اه ولعله أمر بالفهم لأنه تفسير باللازم ولا ضرر فيه ثم قال أبو الفتح والظاهر أن هذا التعميم إشارة إلى مذهب اليه الشيخ من أن الإرادة شرط في الدلالة المطابقة أو في مطلق الدلالة الوضعية على الاحتمالين المشهورين في تقرير مذهبه وإلى توجيه لزوم التضمن والالتزام المطابقة على المذهبين فالمراد بالمطابقة الحقيقية واللزوم الحقيقي حقيقتهما وبالمطابقة التقديرية دلالة لو أريد مدلولها كانت مطابقة وباللزوم التقديرى لزوم دلالة لو أريد مدلولها كانت التزامية وأما ما قيل في توجيه قوله ولو تقديرا أنه إشارة إلى حسم سؤال تقديره أن لفظ الفعل بدون ذكر الفاعل يدل على الحدث والزمان تضمنا ولا يدل على معناه الموضوع له مطابقة لتوقفه على ذكر الفاعل وكذا يدل على فاعل ما التزما بدون دلالة مطابقة. وتقرير الجواب أن ذكر الفعل بدون ذكر الفاعل وان لم يدل مطابقة تحقيقا لكنه يدل مطابقة تقديرا بمعنى أنه يدل مطابقة على تقدير ذكر الفاعل والمراد بالمطابقة هنا أعم من التحقيقية والتقديرية ففيه نظر من وجوه : الأول أن هذا الجواب مردود بأنه لو كفى في لزوم المطابقة التضمن والالتزام عدم انفكاكهما عنهما على تقدير غير واقع لكان التضمن والالتزام أيضا لازمين لمطابقة لعدم انفكاكهما عنهما على تقدير أن يكون لكل مدلول مطابق جزء ولازم ذهنى فيكون التضمن والالتزام لازمين ولو تقديرا للمطابقة اللهم الا أن يقال المعتبر تقدير أمر يمكن وتقدير ذكر الفاعل مع الفعل تقدير أمر يمكن قطعاً بخلاف التقديرين الآخرين . الثانى أن السؤال مدفوع

أهل الفن والمعتبر عندهم أن اللفظ يدل على معناه الموضوع له سواء حصلت إرادة له أم لا فقلوه ولو تقديرا القصد بهذا الإشارة لبيان استلزام التضمنية والالتزامية للمطابقة على مذهب من يشترط الإرادة في الدلالة الوضعية . وحاصل ما في المقام أنه اختلف في الدلالة الوضعية هل يشترط فيها الإرادة فلا يبدل اللفظ على المعنى إلا إذا أريد بذلك المعنى منه والحق عدم الاشتراط وحينئذ فيدل اللفظ على ما وضع له وإن لم ترد منه ثم إن كلا من القائل بالاشتراط والقائل بعدمه يقول باستلزام كل من التضمنية والالتزامية للمطابقة لكن الاستلزام ظاهر على القول بعدم الاشتراط إذ لا يوجد التضمن والاستلزام في صورة الوجود فيها المطابقة وغير ظاهر على القول بالاشتراط لأنه إذا أريد من اللفظ جزء المعنى أو لازمه كما في يجعلون أصابعهم في آذانهم أى بعضها بقرينة استحالة دخول كلها ونظمت الحال أى دلت فقد وجد التضمن والالتزام ولم توجد المطابقة لعدم إرادة الموضوع له فتتفك المطابقة عنهما ووجه المصنف الاستلزام على هذا القول بأن الاستلزام تقديرى بمعنى أن كل لفظ له دلالة تضمنية والتزامية فهو على تقدير لو أريد منه الموضوع له كان له دلالة مطابقة

بأن المطابقة أعم من أن تكون فهم الموضوع له من اللفظ بخصوصه أو على سبيل الاجمال ومن البين أن لفظ الفعل بدون لفظ الفاعل وإن لم يستلزم فهمه فهم الموضوع له بخصوصه لكنه يستلزم فهمه على سبيل الاجمال فتكون المطابقة تحقيقية تحقيقا . الثالث أن هذا السؤال إنما توجه على القول بأن لفظ الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص وأما على القول بأنه موضوع للحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما لا على التعيين فلا اشكال أصلا ومن الجائز أن لا يكون بيان النسبة بين الدلالات الثلاث على الوجه المذكور مبنيًا على هذا القول اهـ وهذا وفي حاشية عبد الحكيم منع دلالة ضرب مثلا بدون الفاعل على معنى إذ لا استعمال له بدون الفاعل أصلا ولوسلم فنقول إنها مطابقة لأن دلالة الفعل على الحدث بجوهره الموضوع له ودلالته على النسبة والزمان بهيئته الموضوع له نوعى اهـ وهو كلام حسن رافع للسؤال من أصله وإذا أمعنت النظر فيما نقلناه لك تعلم ما نلعب به المحشيان من أطراف الكلام ومن العجيب قول بعضهم في مقام الرد على الآخر أن فهم جزء المعنى الموضوع له من حيث إنه جزء تمام المعنى الموضوع له بدون تمام فهم المعنى الموضوع له محال فكيف يكون جائزا فضلا عن أن يكون كثيرا إذ هو فهم الأخص من حيث كونه أخص بدون فهم الأعم اهـ فإن كون الجزء أخص اشتباه بين جزء الشيء وفرده والفرق بينهما ظاهر وبعد هذا كله فالأحسن أن قوله ولو تقديرا إشارة إلى أحد أجوبة ثلاثة ذكرها المصنف في شرح الأصل عن سؤال هو أنه إذا أطلق اللفظ على جزء المعنى أو لازمه مجازا مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له المطابق كما هو مبنى استعمالات البيانين في هذه الحالة وجد التضمن أو الالتزام بدون المطابقة فأين الاستلزام . وحاصل الجواب أن المراد باستلزامهما المطابقة هو أن كل لفظ له دلالة تضمنية أو التزامية فله دلالة مطابقة في الجملة وإن لم توجد في تلك الحالة . الثاني من تلك الأجوبة منع كون دلالة المجاز على معناه تضمنا أو التزاما بل هي مطابقة فالمراد بالوضع في تعريف الدلالة أعم من الجزئى



لأنهما تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يتحقق

اذا علمت هذا فاعلم أن قول المصنف ويلزمهما المطابقة أى تحقيقا على القول بعدم الاشتراط وقوله ولو تقدير أى تقدير ارادة الموضوع له على القول بالاشتراط فيكون المصنف بين استلزامهما للمطابقة على القولين وحينئذ فلا يلزم من قوله ولو تقدير أى اختيار مذهب القائل بالاشتراط مع أنه أبطله في بعض كتبه وبهذا التقرير اندفع ما اعترض به على الغاية من أن الدلالة لا تنفك عن الوضع وحينئذ فلا حاجة للغاية إذ لا توجد صورة يتحقق فيها التضمن والالتزام دون للمطابقة حتى نقدر ( قوله لأنهما تابعان الخ ) قياس من الشكل الأول وقوله من حيث انه تابع تقييد للمحمول (١) لا للموضوع لئلا يرد عدم اتحاد الوسط ( قوله والتابع من حيث الخ ) كالحرارة فانها لازمة للنار من

الشخصى كما في المفردات والكلية النوعى كما في المركبات والا لبقيت دلالة للمركبات خارجة عن الأقسام والمجاز موضوع بازاء معناه المجازى بالنوع على ما نقرر في موضعه فدلالته عليه لمطابقة لأنها دلالة اللفظ على ما وضع له بالنوع والتضمن إنما هو فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم مع للزوم وتبعيته اه وانما نقلنا الجواب الثانى وان كان لا يخصنا هنا إلا أنه يندفع به ما قد يتوهم من إشكال كون دلالة اللفظ على معناه المجازى مطابقة كما صرح به في كثير من كتب هذا الفن مع أن أهل البيان يجعلون المجاز والكنائية متفرعين على هاتين الدالتين تأمل ( قوله لأنهما تابعان ) فيه قياس اقترانى هكذا التضمن والالتزام تابعان للمطابقة والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه ينتج التضمن والالتزام لا يوجدان بدونها أما بيان الصغرى فلأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل بواسطة فهم الكل والالتزام فهم اللازم مع المزموم بواسطة فهم المزموم وأما الكبرى فظاهرة وإنما قيد بالحقيقة لأن التابع قد يوجد بدون المتبوع لكن لا يكون في تلك الحالة تابعا كالحرارة التابعة للنار فانها توجد مع الشمس لكن لا تكون تابعة للنار فظهر أن قيد الحقيقة معتبر في جانب المحمول لا أنه قيد في الموضوع وهو التابع لأنه لو جعل قيدافيه لما تكرر الحد الوسط والمعنى حينئذ أن كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفا بالتبعية له ويرد عليه أن اللازم من الدليل حينئذ أن التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية للمطابقة والمقصود أنهما لا يوجدان بدونها مطلقا وأجاب بعض الفضلاء بأن التقييد بالحقيقة اعتبارين أحدهما أن يكون قيداً للحدث حينئذ تفيد التبعية مقيدة . والثانى أن تكون قيداً لانتساب الحدث الى الفاعل فتشول حينئذ الى المشروطة أو العرفية العامتين كأنه قيل وكل تابع مادام تابعا لا يوجد بدون المتبوع فالصغرى دائمة مع إحدى العامتين تنتج دائمة كما هو مذكور في الموجهات فينتج التضمن والالتزام لا يوجدان بدون للمتبوع دائما وهو المطلوب وقد نقض الرازى في شرح المطالع الدليل نقضا إجماليا فقال لوصح البيان لاستلزامت المطابقة التضمن والالتزام لأنها متبوعة والمتبوع من حيث إنه متبوع لا يوجد بدون

(١) ( قوله تقييد للمحمول الخ ) وهو لا يتحقق وتركيب القياس هكذا : التضمن والالتزام تابعان للمطابقة وكل تابع لا يتحقق بدون متبوعه من حيث انه تابع وبجذف الوسط المكرر ينتج التضمن والالتزام لا يتحققان بدون متبوعهما الذى هو للمطابقة فتى تحققنا تحقق وهو للمدى وتركيبه على هذا الوجه أظهر مما أتى به الشيخ الطائر فراجع اه الصرنونى .

بدون التبوع (ولاعكس) أى لا يلزمان المطابقة لتحقيقها فيما اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط بدون التضمن وفيما إذا لم يكن المعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصويره بدون الالتزام .

حيث كونها تابعة والا لانقضاء الكلام بهذا المثال لأنها قد توجد من غير النار كالشمس ( قوله بدون ) متعلق بتحقيق ( قوله موضوعا لمعنى بسيط ) كالنقطة وكافظ يياض الدال على العرض البسيط اذا البياض لا يتجزأ وقوله بدون التضمن متعلق بتحقيقها ( قوله وفيما اذا الخ ) أى ولتحققها فيما اذا الخ ( قوله لازم بحيث الخ ) أى لازم ملتبس بهذه الحالة أى لازم بين بالمعنى الأخص

التابع اه ونعم ما قال السيد فى حاشية الشمسية بعد أن أورد مناقشات على الدليل المذكور الأولى فى بيان استلزامهما المطابقة أن يقال هما يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة فيستلزمانها قطعا اه لأن المستلزم للمستلزم للشئ مستلزم لذلك الشئ ( قوله لتحقيقها الخ ) عدل عن التعبير بالجواز الواقع فى كلام غيره كالراى فى شرح الأصل والمصنف وعلل عبد الحكيم الا كتفاها بالجواز لكفايته فى المقصود وللتردد فى الوضع للباطن بخصوصها لعدم تعلق العلم بها كذلك الا أن يقال بكون الواضع هو الله تعالى أو بالوضع العام وكلاهما مختلف فيه اه والمعنى البسيط لاشبهة فى تحققه كالنقطة والوحدة والمجردات ثم إنه يعلم من قوله لتحقيقها الخ أن الالتزام لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط إن كان له لازم ذهنى كان هناك التزام بالتضمن ( قوله وفيما إذا لم يكن الخ ) معطوف على فيما قبله لتحقيق مسلط عليه فيشكل ذلك بمناصير جوابه ومنهم المصنف فى شرح الأصل من أن استلزام المطابقة الالتزام غير معلوم يقينا قال لأنه موقوف على أن يكون لكل ماهية لازم بين معنى أنه يلزم من تصور تلك الماهية تصويره وهذا غير معلوم قطعا بل يجوز أن يوجد من الماهيات ما ليس له لازم كذلك وحينئذ يبدل اللفظ عليها مطابقة ولا التزام اه فكان الأولى أن يقول وجواز أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى لا لازمه فان غاية ما ينتج من دليل القوم عدم العلم بالاستلزام وهو لا يفيد العلم بعدم الاستلزام المتبادر من سياق الشارح وقد يجاب بأنه جارى كلام المصنف فى المساواة بين التضمن والاستلزام فى عدم استلزام المطابقة لهما بقوله ولا عكس فان هذا القول حكم بعدم استلزام المطابقة الالتزام كالتضمن وليس مفيدا لعدم العلم بالاستلزام الذى يؤخذ من التعبير بالجواز فى كلام القوم ويخفى هذا الجواب أن قضية اكتفاها هنا بالزوم ولو عرفنا وكلامه الذى نقلناه فى شرح الأصل هو عدم العلم بالاستلزام موافقة للقوم لا العلم بعدم الاستلزام المستفاد من سياق الشارح تأمل قال السيد ومنهم من استدلى على عدم الاستلزام بأننا نجزم قطعا بجواز تعقل بعض المعانى مع الذهول عن جميع ماعداء فيتحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك فقد تم المدعى من عدم الاستلزام اه وانما قال فان صح الخ لأنه استدلال بالوجدان فالمصنف يعترف به إذا رجع إلى وجدانه والأكابر ينسكروه ويقول لا نسلم تحقق الذهول عن سائر الأغيار إنما للتحقق الذهول عن الشعور وهو لا يستلزم عدم الشعور . قال عبد الحكيم وقد استدلى على عدم الاستلزام بأن جميع الماهيات إذا أخذت بحيث لا يشد عنها شئ فهنا مطابقة ولا لازم ذهنى واللازم خلاف المفروض وفيه أن تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وبأنها لا يشد عنها شئ وكل واحد منهما خارج عنها لاتصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه عقلية التزامية ولا ينافى دخوله فيها باعتبار أنه

واعلم أن التضمن لا يستلزم الالتزام وبالعكس أما الأول فلجواز أن يكون من المعاني المركبة مالا يكون له لازم ذهني فهناك تضمن بدون الالتزام ، وأما الثاني فلجواز أن يكون للمعنى البسيط لازم ذهني فهناك الالتزام بدون التضمن .

### فصل

#### (و) اللفظ (الموضوع) للمعنى

(قوله لا يستلزم الالتزام) أي في العقل وأما في الواقع فلا بد لكل شيء من لازم لأنه إما أن يكون واجب الوجود ويلزمه صفاته من قدرة الخ أو مخلوق وهو إما عرض ويلزمه القيام بالغير وإما جوهر ويلزمه التحيز أو أمر اعتباري ويلزمه أنه مغاير لغيره من الأشياء وهذا بناء على أن اللزوم الأعم معتبر والا فقد لا يكون لشيء لازم أخص (قوله فلجواز الخ) عبر بالجواز إشارة إلى أن هذا أمر ممكن عقلا وإن لم يوجد له مثال لأن مجرد الامكان لا يستلزم الوجود وقول الفخر لا يتأتى وجود المطابقة بدون الالتزامية لأن معنى كل لفظ يلزمه المغايرة لغيره ففيه أن للمغايرة المذكورة لازم بين بالمعنى الأعم وهو غير معتبر في دلالة الالتزام نعم على القول باعتباره يتم ما قاله .

### فصل : في مباحث الألفاظ

(قوله واللفظ الموضوع) قدر اللفظ دون الدال لانه هو الذي يوصف بالمركب والفرد ولأن الكلام

مفهوم من المفاهيم فتدبر (قوله واعلم أن التضمن الخ) تبرع من الشارح على مافي المتن والمصنف تركهما لعلمهما بالمقايضة كما قال الجلال لم يتعرض لحال التضمن والالتزام في الاستلزام وعدم إحالته إلى فهم المتعلم فانه كما يجوز بسيط لالزام له يجوز مركب كذلك ويجوز أيضا بسيط له لازم قال أبو الفتح بعد أن قدح في أدلة الاستلزام بينهما والحق أن استلزام شيء من التضمن والالتزام للآخر غير معلوم وجودا وعدما كما أن استلزام المطابقة للالتزام غير معلوم فالأولى توجيه الاقتصار على بيان حال المطابقة مع التضمن والالتزام من اللزوم وعدم الاستلزام وترك التعرض لحال أحدهما مع الآخر لعدم الاهتمام بشأتهما لفرعيتهما بخلاف المطابقة لأصالتها أولسكنوهما مهجورين في الجلة كما اشتهر فيما بينهم بخلافها اه (قوله فلجواز أن يكون الخ) هذا جواز عقلا بناء على ماقررناه سابقا والذي بعده وقوعي فان النقطة معنى بسيط وعدم الانقسام خارج عن ماهيتها وإلا كانت أمرا عديميا ولا لازم بين لها بالمعنى الأخص ولذا أخذوه في تعريفها وكذا كونها ذات وضع ويقال مثل ذلك في الوحدة وسائر البسائط ولذلك قالوا إن تعاريفها رسوم لا حدود لعدم التركيب فيها (قوله الموضوع للمعنى) وذلك بأن يوضع عين اللفظ لعين المعنى كما في وضع الانسان للحيوان الناطق شخصا كان الوضع كالمثال المذكور أو نوعيا كما في المشتقات أو بوضع الأجزاء للأجزاء كفي رأي الحجابة وزيد قائم فان الجزء الأول موضوع لمعنى والجزء الثاني لمعنى آخر فاذا أخذ مجموع المعنيين معا كان مجموع اللفظ موضوعا لمعنى لا يوضع عين اللفظ لعين المعنى بل يوضع أجزائه لأجزائه فللمركب من حيث التركيب وضع باعتباره يدخل في الدال بالمطابقة وهو وضع أجزائه لمعناه وأما الوضع النوعي للمركب باعتبار الهيئة فلا مدخل له في التركيب والافراد فان الاعتبار فيهما الأجزاء المرتبة في السمع

بالمطابقة إما مركب أو مفرد لأنه (إن قصد

في دلالة الألفاظ وقوله الموضوع أى وضعاً شخصياً<sup>(١)</sup> أو نوعياً كالجواز (قوله والموضوع إن قصد الخ) جرى هنا على ذلك . وأنت خير بأنه لاجابة إلى اعتبار القصد ههنا بعد اعتباره في أصل الدلالة . فان قلت : من أين اعتبره في أصل الدلالة . قلت في قوله ولو قدبرا على ما بيناه (قوله للمعنى) متعلق بالموضوع (قوله بالمطابقة) الباء للملابسة أى وضعاً متلبساً بالمطابقة أو المعنى ليدل بالمطابقة (قوله إن قصد بجزء منه) أى المترتب في السمع نخرج نحو ضرب لأنه ليس له جزء كذلك إذ لا ترتب بين المادة والهيئة لانهما مسموعان معاً فالفعل وحده ليس من قبيل المركب بل من قبيل المفرد وإن كان له جزآن أحدهما قصد به الدلالة على الحدث والآخر قصد به الدلالة على الزمان (قوله إن قصد الخ) أى

نخرج عن التقسيم الموضوعات الغير اللفظية والألفاظ المهمة والمركب من الموضوع والمهمل فان ذلك ليس مركباً بل ضم مهمل إلى مستعمل وخرج أيضاً اللفظان المترادفان لأن كل واحد منهما يدل على ما يدل عليه الآخر وعطف البيان مع معطوفه والتأكيد اللفظي كزيد زيد وقرأت الكتاب باباً باباً لا انتفاء التركيب فما ذكر من حيث المعنى إنما التركيب من حيث اللفظ لفائدة التأكيد أو التفصيل أو الإيضاح اه تلخص من السيد وعبد الحكيم مع زيادة وإذا تبين خروج هذه الصور عن المقسم فليست داخلية تحت قسم منهما وإن صح دخولها في قسم المفرد باعتبار كل جزء على حدته لكن الكلام هنا إنما هو في مجموع اللفظين تأمل (قوله إن قصد) في الجلال أنه لاجابة إلى اعتبار القصد هنا بعد اعتباره في أصل الدلالة ولذلك قال الشيخ إنما يحتاج اليه للفهم للتقسيم اه وقال المصنف في شرح الأصل إن أريد بالقصد القصد بالفعل فالمركبات قبل استعمالها والقصد إلى معانيها تدخل في تعريف المفرد وتخرج عن تعريف المركب وإن أريد به إن كان بحيث يقصد به الدلالة على جزء المعنى فمركب والافرد فمثل الحيوان الناطق العلم يخرج عن حد المفرد ويدخل في حد المركب لأنه بحيث يقصد بجزئه الدلالة على مفهوم الحيوان والناطق اللذين هما جزأ الشخص المسمى به وذلك عند إطلاقه على الانسان وأياما كان ينتقص التعريفان طرداً وعكساً اه وأجاب عبد الحكيم بأن اللفظ إنما عرض له التركيب حين الاستعمال وقصد إفادة المعاني الكثيرة فان الواضع ابتداءً إنما وضع الألفاظ لمعانيها متفرقة والمركب من حيث إنه مركب إنما صار موضوعاً بوضع الاجزاء كما صرح به قدس سره والاستعمال عبارة عن ذكر اللفظ وإرادة المعنى فلم أن القصد معتبر في التركيب ولما كان الافراد عبارة عن عدم التركيب كان معناه عدم القصد وأن التركيب والافراد لا يجتمعان في اللفظ في حالة واحدة فلذا اعتبر المتأخرون القصد في تعريفها وليس مبناه على أن الإرادة معتبرة في الدلالة على ماوهم فأشار بقوله على ماوهم للرد على الدواني ثم قال ولا تنص إلى ما قيل إن اعتبار القصد يوجب خروج المركب عن تعريفه الخ مشيراً للرد على اعتراض السعد ثم قال والمراد القصد الجارى على قانون الوضع كما صرح به شارح المطالع فلا يرد أن نحو

(١) (قوله وضعاً شخصياً الخ) الفرق بين الوضع الشخصى والنوعى أن الأول يقصد به تشخص الموضوع سواء كان الموضوع له شخصاً كزيد أو كايما كانسان . والثانى لا يقصد به تشخص الموضوع بل يعدد الواضع إلى أمر كلى يندرج تحته أشياء كثيرة كقوله وضعت كل ما كان على وزن فاعل أو مفعول للدلالة على ذات وقع منها أو عليها الحدث ويندرج تحت تلك القاعدة ضارب ومضروب وقاتل ومقتول وهكذا اه الصرنوبى .

بجزء منه) أى من اللفظ (الدلالة على جزء المعنى) المقصود (فركب) وهو

قصدا جاريا على قانون الوضع نخرج ما إذا قصد بالزاي من زيد الدلالة على عضو من أعضائه كراسه فلا يكون مركبا بهذا القصد لأنه مخالف لقانون الوضع (قوله المقصود) أخذه من تعريف المعنى

زيد إذا قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه لأنه على خلاف قانون الوضع والمراد بقصد الدلالة أن تعتبر تلك الدلالة في إفادة المعنى المقصود من اللفظ سواء كان المناد صحيحا أو باطلا فيشمل المركبات البديهى بطلان مدلولها والمركبات المجازية نحو رمى بدر اه بمعنى نظرتى بعينه المعشوق وفى حاشية أبى الفتح تردد فى دخول الألفاظ المجازية وخروجها بناء على أن الافراد والتركيب اصطلاحا باعتبار المعانى الحقيقية ويكون وصف الألفاظ بهما باعتبار المعانى المجازية مجازا أولا اه (قوله بجزء منه) إن قلت هذا يصدق بنحو الانسان إذا ضم اليه مهمل فالأولى أن يقول بكل جزء منه لتخرج هذه الصورة . وجوابه أنه خارج عن القسم لأن المقسم اللفظ الدال بالمطابقة والمجموع ليس بموضوع لا بوضع العين ولا بوضع الأجزاء على ما فصل سابقا ثم المراد الأجزاء المترتبة فى السمع بأن يسمع أحد الجزأين قبل الآخر فلا ينتقض التعريف بنحو ضرب فانه يدل باعتبار جزئه المادى على الحدث والصورى على الزمان والنسبة فان الجزأين يسمعان معا ، ولك أن تقول ان المقصود من نحو ضرب دلالة المادّة والصورة على مجموع المعنى لا دلالة الجزء على الجزء فلا نقض وما قيل إن التقييد بكون الأجزاء مترتبة فى السمع لا دليل عليه فدفع بأن المتبادر من كون اللفظ ذا أجزاء أنها مسموعة حقيقة : أى كل جزء منها مسموع لأنها مسموعة معا تأمل (قوله المقصود) هذا القيد أشعر به كلام المصنف إذ يلزم من كون اللفظ قصد به المعنى أن يكون المعنى مقصودا وفى المحشى أنه مأخوذ من تعريف المعنى ومخرج لمثل عبد الله علما ونقل عن السيد عيسى الصفوى أنه لا حاجة اليه فى إخراجه لأنه بالنظر إلى معناه العلمى لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى نخرج بالتصديق الأول وان صدق عليه أنه قصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى الغير العلمى فهو مفرد ومركب من جهتين وذلك لازم مع وجود ذلك القيد أيضا فلا حاجة اليه ومحصل هذا الاعتماد على قيد الحيثية اه . وأقول : إن أراد أنه مفرد ومركب فى حالة واحدة كما هو مفاد قوله وذلك لازم مع وجود ذلك القيد فباطل وإن أراد أنه مفرد ومركب من جهتين فى وقتين : أى قبل العلمية وبعدها فسلم ولكنه وقت العلمية مفرد قطعا والكلام فيه حينئذ قوله وذلك لازم الخ مما لا معنى له فانه وقت العلمية ينتفى القصد الأول وأما التعويل على قيد الحيثية فقط بدون القصد فممنوع لأن الحيثيتين مجتمعتان فيه معا إنما يدفع ذلك قيد القصد يؤيد ذلك قول عبد الحكيم ان الاكتفاء على اعتبار الدلالة وعدمها كما فى عبارة المتقدمين غير صحيح لأنه يستلزم اجتماع الافراد والتركيب فى مثل عبد الله واعتبار قيد الحيثية لا يدفع ذلك لأن الحيثيتين حاصلتان فيه معا إنما يدفع ذلك انتقاض تعريف أحدهما بالآخر فلا تنفع الى ما قيل ان اعتبار الحيثية مغن عن اعتبار القصدية اه وأما اعتراض بعض الحواشى بأن تعريف المعنى لا شعار له بكونه مقصودا فممنوع لأن القصد نسبة أحد طرفيها المعنى والطرف الآخر اللفظ اذ يوصف اللفظ بكونه مقصودا منه المعنى عند تعلق القصد المبني للفاعل به فلا جرم يكون ذلك الوصف حاصل للمعنى عند القصد والتعريف مشير الى هذا

(اما تام) ان صح السكوت عليه بأن لا يكون مستديعا للفظ آخر كاستدعاء المحكوم عليه المحكوم به وبالعكس والتام إما ( خبر ) إن احتمل الصدق والكذب من حيث هو وهو العمدة في باب التصديقات (أو انشاء)

أى قصد بوضع اللفظ له ( قوله إن صح ) أى استحسّن السكوت والمراد بالصحة الصحة اللفوية وهى الاستحسان لا الشرعية وهى المقابلة للفساد لأن اللفظ لا يوصف بصحة ولا بعدمها (قوله بأن لا يكون الخ ) الباء سببيه أوللتصوير أى ومحة السكوت عليه مصورة بأن لا يكون ذلك اللفظ المركب مستديعا الخ (قوله مستديعا) أى مقتضيا (قوله كاستدعاء الخ) مثال للمنفى أى استدعاء كاستدعاء الخ لا كاستدعاء الفضلات كما فى ضرب زيد أمس فلو حذف أمس لكان الكلام تاما (قوله ان احتمل الصدق) أى ان تصور العقل صدق مضمونه وكذبه (قوله من حيث هو) أى من حيث ذاته بقطع النظر عن قائله فهذه الحيثية لادخال الأقوال المقطوع بصدقها والأقوال المقطوع بكذبها (قوله وهو العمدة ) أى ما يعتمد عليه وقوله فى باب التصديقات أى فى باب الموصل للتصديقات لأن المفيد للتصديقات انما هو الخبر كأن الموصل للتصورات المركب التقييدى ( قوله او انشاء ) وهو

الوصف تأمل (قوله اما تام) الأولى اما مركب تام لأنه الاسم لسكوتهم كثيرا ما يتسامحون فى أمثال ذلك ( قوله كاستدعاء ) صفة مصدر محذوف أى مستديعا استدعاء كاستدعاء وأشار بذلك الى أن الاستناد يتم بالمسند اليه والمسند ولا ينفى ذلك توقف الفعل المتعدى على مفعوله أو قيده كالحال مثلا فان ذلك مما تكثره الفائدة وتترى ولا يتوقف حصولها عليه فانتظار المفعول به أو الحال ليس كانتظار المسند اليه أو المسند ونقل المخشى هنا عن السيد الصفوى كلاما ادعى البعض عدم صحته وهو كإقال ولولا خوف الإطالة لأشعنا فيه المقالة (قوله ان احتمل الصدق والكذب) ههنا سؤال مشهور وهو أن هذا التعريف لا يصدق على شئ من الأخبار بحسب الظاهر لأن الخبر اما أن يكون مطابقا للواقع أم لا فان كان الاول لم يحتمل الكذب وان كان الثانى لم يحتمل الصدق فهو اما صادق دائما أو كاذب دائما لم يصدق التعريف على شئ لا يقال الواو بمعنى أولا نأقول يلغو حينئذ ذكر الاحتمال. وأجيب عن أصل الاشكال بحمل الاحتمال على الجواز العقلى بالنظر الى مفهوم المركب وماهيته مع قطع النظر عن جميع الأمور الخارجة عنها كخصوصية القابل والدليل والظرفين وهو وقوع ثبوت شئ لشيء أولا وقوعه ادعانا فى الحليات ووقوع اتصال قضية بقضية أولا وقوعه ادعانا فى المتصلات ووقوع انفصال قضية عن قضية أولا وقوعه ادعانا فى المنفصلات ومن المعلوم أن كل خبر جائز الصدق والكذب عند العقل بالنظر الى مجرد ماهيته وأما ما أورد من الدور المشهور فى التعريف بجوابه مشهور مثله ( قوله من حيث هو ) الحيثية للاطلاق أى احتماله الصدق والكذب من حيث ذاته لا لخصوصية فيه ولا فى قائله فدخل ماهو مقطوع بصدقه أو كذبه لا مخرج عن ماهية الخبر (قوله وهو العمدة) أى المعتمد عليه فى باب التصديقات أراد بباب التصديقات جميع مباحثها ومن جملة تلك المباحث البحث عن حال الموضوع والمحمول والندبة والجهة وغير ذلك ومعلوم أنها ليست عمدة فى ذلك الباب بل العمدة المركب التام (قوله أو انشاء) لا يتوهم أن التقابل بين الخبر والانشاء تقابل العدم والمسلكة لأن العدم معنى واحد والانشاء حقائق مختلفة كالامر والنهى وغيرهما ضرورة اختلاف لوازمهما المستلزمة اختلاف اللزومات بل الظاهر أن بين الخبر والانشاء تضادا حقيقيا وبين أقسامهما تضادا مشهورا

إن لم يحتمل ذلك ( وإما ناقص ) عطف على قوله اما تام ، والمركب الناقص أى الذى لا يصح السكوت عليه اما ( تقييدى ) ان كان الثانى قيذا للأول كراى الحجارة والحيوان الناطق

مافان معناه لفظه كبت وأنت حر واضرب ( قوله ان لم يحتمل ذلك ) أى باعتبار مدلوله المطابق وأما بالنظر لمدلوله الالتزامى فيحتمل ذلك لأن اضرب يستلزم أنا طالب للضرب وذلك قول محتمل ( قوله وإما ناقص ) الأولى وإما مركب ناقص لأنه الاسم لا مجرد النقصان وكذا يقال فى قوله تام ( قوله ان كان الثانى قيذا للأول ) وصفا كان أو مضافا اليه أو غيرهما كقولك ضرب فى الدار من قولك<sup>(١)</sup> ضرب فى الدار زيد ( قوله كراى الحجارة ) أى فان الراى قصد به الدلالة على رى منسوب الى موضوع ما والحجارة قصد به الدلالة على الجرم المعلوم وكذا حيوان قصد به الدلالة على الجرم النامى الحساس المتحرك بالارادة وناطق قصد به الدلالة على المتفكر بالقوة

قاله ميرزاهد ( قوله ان لم يحتمل ذلك ) أى لذاته وان احتمله باعتبار ما يتضمنه من الخبر ولم يقسم الانشاء الى أقسامه من الأمر والنهى وغيرهما تنبيها على عدم اعتباره لأنه لا مدخل له فى المكسب أصلا وإنما ذكر لزيادة انكشاف حال قسميه ( قوله تقييدى أو غيره ) تقسيم للناقص أى والاسم مركب تقييدى ومركب غير تقييدى وفى الحواشى الفتحة زيف بعض الشارحين قوله اما تام وإما ناقص وقوله تقييدى أو غيره بأن الظاهر أن يقول اما مركب تام واما مركب ناقص ومركب تقييدى أو مركب غير تقييدى لأن أسامى الأقسام المذكورة هى هذه المركبات وأمثال هذه التغييرات فى الأسامى شائعة فى عبارات المصنفين والأظهر أنها لا توافق اللغة اه هذا وفيه أنه يجوز أن يكون ذكر هذه الألفاظ باعتبار معانيها الأصلية اللغوية لاعتبار مفهوماتها الاسمية الاصطلاحية تنبيها على ظهور وجه القسمية وقوة المناسبة بينهما اه ( قوله قيذا للأول ) أى مخرجا له عن الشيوخ والاطلاق بوجه من الوجوه فالتقييد يقابل الشيوخ والاطلاق بخلاف التخصيص فإنه يقابل العموم فيدخل فيه مثل قولنا الانسان نوع فان الانسان وان كان شائعا بين المسمى والأفراد فقد أخرج من هذا الشيوخ وقيدهما بالاسمى ورقبة مؤمنة فانها وان كانت شائعة بين الرقاب المؤمنة وغيرها فقد أخرجت من الشيوخ بوجه ما ويدخل فيه أيضا مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب وعمرا ضربت وراكبا جاء بكر وغيرها مما قدم فيه القيد على المقيد لأن المراد بالأول والثانى فى قولهم ان كان الثانى قيذا للأول الأول والثانى رتبة وتلك القيود متقدمة لفظا متأخرة رتبة كذا فى الخلق على الدوائى قال أبو الفتح ومن ههنا تعلم أن ما اشتهر من حصر المركب التقييدى فى الاضافى والتوصيفى منقوض بأمثال هذه المركبات التقييدية اه ( قوله كراى الحجارة ) قال الرازى فى شرح الأصل فان الراى مقصود الدلالة على رى منسوب الى موضوع ما والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى راى الحجارة اه واعترضه العصام فى شرح الوضعية بأن الأولى أن يقول إلى ذات مانسب اليه الرى لأن الصفات تعتبر فيها النسبة من جانب الذات وفى الأفعال من جانب الحدث وأجاب عبد الحكيم بأن معنى كلام الرازى أن الغرض منه تلك الدلالة وأما قوله إلى موضوع ما أى ذات ما قائمه الرى فالقيام أيضا مدلوله واحترز عن تحولابن وتامر فانه دال على ذات ما ينسب اليه اللبن والتمر لاعلى ما تصف

(١) ( قوله من قولك الخ ) أى لأن الكلام لا يتم الا بذكر نائب الفاعل وهو زيد فهو مركب تقييدى وفيه أن الجار والخبر يصلحان لثبوتية فهو مركب تام فالأولى التمثيل بمجرد قطيفة وياض الناصية مما قدم فيه القيد على المقيد اه الشرنوبى .

وهو العمدة في باب التصورات (أوغيره) ان لم يكن الثاني قيما للأول كالمركب من اسم وأداة أو كلمة وأداة (والا) أى ان ولم يقصد بجزء من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود (فنفرد) كهمزة الاستفهام وزيد وعبدالله والحيوان الناطق علمين، فالفرد أربعة أقسام.

(قوله كالمركب من اسم وأداة) أى حرف واسم نحو في الدار وقوله أو كلمة أى فعل وأداة نحو قدقام فظهر أن المراد بالأداة الحرف وبالكلمة الفعل (قوله وان لم يقصد الخ) سالبة تصديق (١) بنى الموضوع أى تصديق مع نفيه والموضوع هنا الجزء فن جملة ما دخل تحت كلام الشارح عدم الجزء بالمرءة وكذا يدخل ما إذا كان له جزء ولم يدل أوله جزء ويدل على جزء المعنى المقصود لكن لم يقصد دلالة أوله جزء ويدل على غير المعنى المقصود كما في عبد الله علما فان أحد جزئيه يدل اسكن لاعلى جزء للمعنى المقصود (قوله كهمزة الاستفهام) أخذ هذا من تعلق النفي بقوله بجزء (قوله وزيد) أخذه من تعلق النفي بقوله الدلالة فان جزءه لا يدل أى دلالة جارية على قانون واضع اللغة فحينئذ اذا قصدت أنت بالزى الشخص مثلا لا يعتبر قصدك (قوله وعبد الله) أخذه من تعلق النفي بالمعنى (قوله والحيوان الناطق) أخذه من تعلق النفي بيقصد (قوله علمين) حال من عبد الله والحيوان الناطق فان لم يكونا علمين كانا من قبيل المركب الناقص وهذا اصطلاح للمنطقة وأما النحاة فيجعلون عبد الله والحيوان الناطق من قبيل المركب سواء كانا غير علمين أو كانا علمين لأن المفرد عندهم مالفظ به مرة واحدة والمركب مالفظ به مرتين لأن النحاة انما ينظرون للألفاظ والمنطقة انما ينظرون للمعنى (قوله فالفرد أربعة أقسام) ما لا جزء له أصلا وماله جزء لا دلالة له وماله جزء

به وقوله ومجموع المعنيين معنى راحى الحجارة أى معناه من حيث إنه مركب فلا يرد أن له جزء آخر أعنى الهيئة التركيبية اه وقد أشار الشارح بتعداد المثال إلى صدقه بامركب الاضافى والتوصيفى (قوله وهو العمدة في باب التصورات) يقال فيه كما قيل في سابقه (قوله من اسم وأداة) الأداة الحرف والكلمة الفعل على ما اصطلاحوا عليه فالأول نحو في الدار والثاني نحو قدقام من قولك قد قام زيد بأن يلاحظ الفعل بلا فاعل والا كان مركبا تاما (قوله أى واز لم يقصد) أشار به الى أن النفي منصب على القيد كما هو استعمال البلغاء والمقيد هو اللفظ الموضوع لأنه المقسم قال أبو الفتح ومحصل القيود أربعة فباعبار نفي كل قيد من القيود المعبرة في تعريف المركب يحصل من المفرد قسم والمشهور أن الاقسام الخاصلة من نفي تلك القيود أربعة وساق الأمثلة التي في الشارح ثم قال والحق أن الاقسام سبعة وعدها لا يقال ان الرأى من راحى الحجارة لا تدل على معنى فينتقض تعريف المفرد معنا لأننا نقول ان جزءا نكرة وقع في حيز النفي فيعبر فالمعنى لم يقصد بشئ من أجزائه أصلا وراعى الحجارة ليس بهذه المثابة لأنه قصد بكل من جزأيه معنى أو المراد الجزء الأولى والرأى جزء ثانوى (قوله وزيد) في عبد الحكيم ومما قيل ان هذا القسم مجرد احتمال عقلى لأن الحروف موضوعة للأعداد فليس بشئ لأن ذلك انما هو بعد وضع أباجاد مختصة بهذه الحروف الثمانية والعشرين التي في لغة العرب لافى جميع اللغات (قوله علمين) اذ لو لم يكونا علمين كانا من المركب ولا بد في الرابع أن يكون علما لحيوان وان لم يكن انسانا وان قيد به في الغرة وأقره الشارح وتقرير الشارح هنا قاصر عليه لأنه اذا كان علما لحجر مثلا كان كعبد الله داخل في الثالث قاله المحشى (قوله فالفرد أربعة أقسام) ما لا جزء له أصلا وماله جزء لا دلالة له وماله جزء

(١) (قوله تصديق الخ) فيه أن الموضوع هو اللفظ المجعول مقسما ونفى المقسم نفي لأقسامه بل النفي قيود القسم الأول الأربعة ونفى كل قيد يحصل قسم من المفرد كما لا يخفى اه الصرنوبى .



فان قلت : ما الفرق بين القسمين الأخيرين . قلت : الفرق أن عبد الله العلم لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود إذ ليس شيء من الجزأين دالا على شيء من الذات الشخصية وأما الحيوان الناطق علما فيدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة ، بيانه أن الحيوان الذى هو جزء اللفظ دال على مفهومه ومفهومه جزء الماهية الانسانية والماهية الانسانية جزء المعنى المقصود الذى هو

يدل على غير جزء المعنى المقصود وماله جزء يدل على جزء المعنى المقصود لكن دلالة عليه غير مقصودة ان قلت . لا نسلم أن جزء زيدا دلالة له أصلا لأن الزاى تدل على سبعة بالجل والياء تدل على عشرة والدال تدل على أربعة قلت المعتبر الدلالة الجارية على قانون واضع اللغة ودلالة الحروف على العدد المذكور اصطلاح لعلماء الحرف لا لأصل اللغة وقد يقال الظاهر أن المفرد قسمان فقط مالا جزء له أصلا وماله جزء (١) ولدلالة له وأما دلالة جزء نحو عبد الله علما وجزء نحو الحيوان الناطق علما فهي قبل جعلهما علمين ولا كلام فيه وحيث نذكر في كلامه بحث ولعل الشارح أشار الى هذا البحث بقوله بعد فتأمل (قوله لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود) أى وان دل جزؤه على غير جزء المعنى المقصود (قوله بيانه) أى بيان كون الحيوان الناطق علما يدل جزؤه على جزء المعنى المقصود دلالة غير مقصودة (قوله دال على مفهومه) وهو جسم حساس نام متحرك بالارادة (قوله ومفهومه) أى مفهوم حيوان السابق جزء الماهية أى التى هى الحيوانية والناطقية وقوله الانسانية أى لأنها مركبة منه

يدل على غير جزء المعنى المقصود وماله جزء يدل على جزء المعنى المقصود لكن دلالة غير مقصودة قال المحشى وبقي قسمان آخران الأول مالا جزء لعناه ولفظه ذو أجزاء كالله والوحدة والنقطة . والثانى ماله جزء قصد دلالة ولم يترتب فى السمع كالسكينة اه وأشار لدفع ذلك الفاضل عبد الحكيم بأنه أطلق المعنى ولم يفصل بماله جزء كزيد أولا كاسماء حروف التهجي لعدم دلالة القيود المذكورة فى التعريف عليه لا صريحا ولا لزوما لأن المذكور قيد الدلالة وهو يقتضى المعنى وأما عموم ذلك المعنى بأن يكون له جزء أولا فلا دلالة عليه لأن الاطلاق لا يقتضى العموم اه وبهذا تعلم عدم ورود الأول وأما ما قيل إنه بقى عكس الأول فى كلامه أى عكس المثال الأول اه ففيه أنه سواء جعل الضمير للشارح أو للمحشى فهذا العكس محض تقدير وفرض لا وجود له ومثله غير قاذح لأن السلام فى الأقسام الموجودة وفى الحواشى العمادية أن ما صدق عليه النقطة ليس له جزء لا مفهوم النقطة وأما الثانى فلائنه لم يذكر فى تعريف المركب قيد الترتيب فى السمع والشارح إنما تعرض لمحتزات القيود المذكورة لا يقال المراد إنه بقى قسمان من أقسام المفرد فى الواقع وإن لم يكونا داخلين تحت نفي القيود المذكورة لأننا نقول هى ثلاثة لا اثنان كما عهد أبو الفتح (قوله والماهية الانسانية جزء المعنى المقصود) أى والجزء الآخر الشخص وما فى المحشى من التنظير بأن الشخص خارج عن الموضوع له لما سأتى فى بحث النوع أنه تمام الحقيقة مدفوع بأن الذى يأتى فى النوع هو أن الشخص خارج عن حقيقة الفرد المشترك بينه وبين سائر الأفراد المشتركة معه فى الحقيقة النوعية والشخص هنا جعل جزءا من الهوية السمة بذلك وهى الماهية مع الشخص أعنى الفرد الخارجى . والحاصل أن كون الشخص ليس جزءا من ماهية المفهوم المحلى

(١) (قوله وماله جزء الخ) يدخل تحته ثلاثة أقسام : أن يكون جزؤه حرفا كزيد ، أو اسما فى علم اضافى كعبد الله ، أو توصيفى كحيوان ناطق وإرادة معنى الجزأين فى الأخيرين مع المعنى العلمى للمعنى الأصل تدفع البحث المذكور اه الشرنوبى .

الشخص الانسانى فالحيوان دال على جزء المعنى المقصود لأن جزء الجزء جزء فيكون الحيوان دالا على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة تأمل (وهو) أى المفرد (إن استقل) بالاخبار به وحده

ومن غيره وهو الناطق (قوله الشخص الانسانى) أى المنسوب للانسان لكونه جزءه لأن الشخص الماهية مع الشخصات (قوله على جزء المعنى المقصود) أى والجزء الآخر الشخص هذا مراده وفيه نظر لأن الشخص خارج عن الموضوع له كما سيأتى فى بحث النوع اهـ يسـ وهذا وجه أمره بالتأمل ولعل وجهه أيضا أن الحيوان الناطق إذا كان علما لا يدل جزؤه على جزء المعنى أصلا وفى كلام يسـ نظر لأننا لانسلم أن الشخص خارج عن الموضوع له نعم هو خارج عن الماهية الانسانية كما سيأتى وهذا لاينافى أنه جزء من الموضوع له وهو الشخص الانسانى (قوله لأن جزء) وهو حيوان وقوله الجزء أى الماهية الانسانية وقوله جزء أى للمعنى المقصود (قوله تأمل) أى فى الفرق المذكور وتأملناه فوجدناه غير صحيح إذ الحق أنه لا فرق بينهما لأن الجزء من كل منهما حال كونهما علمين بمنزلة زائى زيد فى عدم الدلالة على شئ ودلالة الجزء من كل منهما إنماهى قبل جعلهما علمين ولا كلام فيه فالحق أن المفرد قسمان فقط كما تقدم (قوله إن استقل) أى بالمفهومية أى بإفادة المفهوم بنفسه من غير احتياج لشيء آخر وحينئذ فيلزم الاخبار به وحده فما فسر به الشارح الاستقلال تفسير باللازم وهذا بخلاف الحرف فإن فهم معناه يتوقف على ذكر المتعلق بفنى الحرف موجود فيه لكن لايفهم بدون ذكر المتعلق وقيل إن معنى الحرف موجود فى كل من الحرف والمتعلق فلا يعقل إلا بجموع الأمرين وإنما قيد بوحده لأن الحرف يخبر به مع غيره نحو زيد فى الدار. إن قلت: الفعل لا يخبر به وحده بل مع فاعله. قلت هذا مذهب النحاة لأنهم

الذى هو النوع لاينافى كونه جزءا من ماهية الشخص وقد ذكر عبد الحكيم عند الكلام على مبحث النوع أن الشخص عارض للنوع نسبة اليه نسبة الفصل الى الجنس جزء للشخص (قوله الشخص الانسانى) أى المنسوب للانسان لأنه ذاتى له (قوله تأمل) وجه الأمر بالتأمل أنه لا فرق بين القسمين وأن كلا من الجزأين فيهما انسلخ عن الدلالة وصارا كالزائى من زيد (قوله وهو إن استقل) قدم هذا القسم لكون مفهومه وجوديا والقسم الثانى سلب لذلك المفهوم الوجودى وسلب الشئ متأخر عن تعقل وجوده فهو كتقديم المركب على المفرد ومحصل هذا التقسيم تقسيم اللفظ الى كلمة واسم وأداة ووجه التسمية أما بالأداة فلأنها آلة فى تركيب الألفاظ بعضها مع بعض وأما بالكلمة دلالتها من الكلام وهو الجرح كأنها لما دلت على الزمان وهو متجدد ومتصرم تكلم الخاطر بتغير معناها وأما بالاسم فلأنه أعلى رتبة من سائر الألفاظ لكونه مشتتلا على معنى السمو (قوله بالاخبار به وحده) قيد به لأن الأداة يخبر بها مع غيرها كزيد هو لاجبر فان لاجزء من الخبر به ، قال الرازى : ولعلك تقول الأفعال الناقصة لا تصلح لأن يخبر بها فيلزم أن تكون أدوات فقول لا بعد فى ذلك حتى إنهم قسموا الأدوات إلى غير زمانية وزمانية وهى الأفعال الناقصة غاية ما فى الباب أن اصطلاحهم لا يوافق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم اهـ وسيأتى لهذا الكلام تمة ثم إن الاستقلال وصف حقيق للمعنى ومعناه أن يكون ملحوظا مقسودا بالذات

ينظرون اللفاظ فلا بد من ضمير في الخبر إذا كان فعلا يعود على المبتدأ لا لجل ربط الكلام أو ما يقوم مقام الضمير وأما المنطقة فالخبر عندهم نفس الفعل لأنهم إنما يلتفتون للعاني والمثبت للمبتدأ (١) هو معنى الفعل تأمل . فان قلت : ما نكتة قول الشارح استقلّ بالاخبار به وحده ولم يقل عنه . قلت : لأن المصنف جعل المفرد مقسما لما يخبر به لا لما يخبر عنه (قوله فع الدلالة) أى بسبب الوضع وإلا لخرجت الانشاءات المنسلخة عن الزمان كبعت واشتريت (قوله فع الدلالة بهيئته) يرد عليه المضارع فانه لا يدل على أحدها وانما يدل على الحال والاستقبال . وأجيب بأن قوله فع الدلالة أى بأصل الوضع والمضارع بأصل الوضع انما يدل على أحدهما لأنه وضع للحال والاستقبال

لا بقضية أمر آخر بأن يكون مرآة للملاحظة غيره كالأدوات وبقضية استقلال المعنى يصح الاخبار باللفظ وعنه فعنى قول الشارح : إن استقلّ بالاخبار به وحده إن استقلّ معناه بسبب صلاحية لفظه للاخبار به وحده وهذه السببية في العلم يعنى علمنا أن معناه مستقل لكوننا وجدناه مخبرا به لاسببه في الاستقلال لأن الأمر بالعكس كما سمعت فلكلام الشارح مبنى على المسامحة فظهر اتجاه قول المحشى الاستقلال حقيقة هو استقلال المعنى بالمفهومية والاخبار به لازم لذلك فالأظهر أن يقال في شرح الكلام إن استقل في الدلالة لكون معناه مستقلا في الملاحظة غير ملحوظ بقضية الغير حتى لا يمكن ملاحظته بدونه اه وسقوط ما قيل إن باء بالاخبار لتصوير الاستقلال وأن الشارح جعل الاستقلال على ما هو راجع للفظ اه فانه مسaire للشارح في تساهله يؤيد ما ذكرنا قول ميرزا هذان مناط الحكم على الملاحظة والتوجه بالذات فلما كانت الأسماء والكلمات ملحوظة بالذات والأداة ملحوظة بالعرض صح الحكم فيهما ولم يصح فيها اه (قوله فع الدلالة) إن أريد بها المطابقة والمدلول المطابق خرجت الكلمات لكون معناها المطابق غير مستقل لكون النسبة إلى الفاعل مأخوذة جزءا في المدلول المطابق وهى غير مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وإن أريد ما هو أعم خرج عن تعريف الأدوات الكلمات الوجودية وهى الأفعال الناقصة لاستقلالها بحسب الدلالة التضمنية لأن مدلولها التضمنى الزمان مع أنها أدوات عند المنطقة بل تخرج الأدوات كلها لاستقلالها في الدلالة الاتزامية لاستقلال مدلولها الاتزامى وهو المتعلق الاجمالى في الملاحظة كمنطلق ابتداء في معنى من وقس . والجواب أننا نختار الشق الثانى ونمنع استقلال الأداة في الدلالة التضمنية والاتزامية بناء على أن المراد باستقلال الدلالة والمدلول في الملاحظة صلاحية المدلول باعتبار هذه الدلالة لكونه مخبرا به أى مسندا وليس الزمان في الكلمات الوجودية والمتعلق الاجمالى اللذان يدل عليهما الأدوات صالحين لذلك عند دلالتهم عليهما لأن الكلمات الوجودية انما تدل على الزمان من حيث انه ظرف للنسبة والظرف من حيث هو ظرف لا يصلح أن يكون مسندا وكذا المتعلق الاجمالى انما تدل عليه الأدوات من حيث هو مدرك اجالا وتبعوا والمدرك كذلك غير صالح (قوله بهيئته)

(١) (قوله والمثبت للمبتدأ الخ) أى وأما الفاعل العائد على المبتدأ ، فهو بمعنى المبتدأ لم يقصد إثبات الفعل له فتوكل زيد فهم بمثابة فهم زيد ولا يخفى أن في الأول من تكرر الاستناد للحق للمعنى ما ليس في الثانى ، ولعل هذا هو السر في الأمر بالتأمل ولكن لامشاحة في الاصطلاح اه الفرونى .

وصيغته (على أحد الأزمنة) الثلاثة (كلمة) وعند النحاة فعل، وقوله فمع الدلالة الفاء في جواب الشرط ومع الدلالة حال من الضمير في استقل

بوضع وبهذا الجواب دخل في السكامة الأفعال الانشائية المنسلخة عن الزمان كنعم وبئس وعسى وليس (قوله وصيغته) عطف تفسير أى صيغته الحاصلة للحروف بسبب الحركة والسكون وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخير بعض الحروف عن بعض قال ق والمراد بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة للمعروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها وهي صورة السكامة (قوله كلمة) يدخل فيها أسماء الأفعال باعتبار أن الدلالة على الزمان بهيئتها أعم من أن تكون بواسطة أملا وهو ما في شرح المطالع وكذا قال السيد ولكنه يخالف قول الشارح وعند النحاة فعل وسمى ذلك المفرد المستقل بالمفهومية الدال على أحد الأزمنة بهيئته كلمة لأن السكامة هو الجرح وهي لتأثيرها في الفؤاد بسبب تغيير الزمان كأنها جرحته وإنما قدم الفعل في التقسيم على الاسم مع أن الاسم أشرف لأن مفهوم الفعل وجودى والوجود مقدم على العدم (قوله حال من الضمير الخ) فيه أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في صاحبها استقل والفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها . ويجب أن محل المنع فيما إذا كانت الفاء واقعة موقعها وهذا ليس كذلك فهي مقدمة من تأخير والأصل أن استقل مع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة فهو كلمة وفيه أن الاعراب إنما ينظر له من جهة اللفظ

وصيغته) أى بشرط أن يكون في مادة موضوعة متصرف فيها فلا يرد نحو جسق وحجر فانهما على هيئة ضرب مع عدم دلالتهما على الزمان وللتنبية على ذلك قال بهيئته ولم يقل هيئة ثم إن عطف الصيغة على الهيئة للتفسير لشهرته في المعنى المراد والمراد بها الهيئة الحاصلة للحروف الأصول باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها لا على الآخرا لأنه لا اعتداد بما يعرض إلا شرح حتى إنه يجعل تعلم وتعلم أمرا وماضيا على هيئة واحدة ثم المراد الدلالة بحسب الوضع لتخرج (١) الأفعال المنسلخة عن الزمان قال المصنف ودلالة السكامة على الزمان بالصيغة إنما يصح في لغة العرب دون لغة الجهم فإن قوله أمد وأيد متعديان في الصيغة مختلفان بالزمان مع أن نظر الفن في الألفاظ على وجه كلى غير مخصوص بلغة دون لغة أخرى. وأجاب السيد بأن الاهتمام باللغة العربية التي دون بها هذا الفن غالبا في زماننا أكثر ولا بعد في اختصاص بعض الأحوال بهذه اللغة اه (قوله وعند النحاة فعل) يعنى أن ما يسمى عند المنطقيين كلمة وهو الدال بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة هو ما يسمى عند النحويين فعلا وظاهر أن السكامة بذلك التعريف لا تتناول اسم الفعل فالفعل المرادف له لا يتناوله أيضا والسيد ما جعل اسم الفعل داخلا في السكامة إلا على تعريفها بما يصلح للأخبار به وحده لاعنه أيضا ومن قال فعل أى أو اسم فعل واستدل بكلام السيد فما أجاد لأنه مع عدم مناسبتها له فيه حل الدلالة في كلام المصنف على ما يشمل أن يكون الهيئة للدلول وربما يلزمه أن يكون لفظ الفعل كلمة لذلك ولم يقل به أحد تأمل قاله بعض الحواشي وهو متجه (قوله حال من الضمير في استقل) لامن المبتدأ المقدر قبل كلمة وما قيل لا يصح حاله من فاعل استقل لأن ما قبل فاء الجزاء لا يعمل فيما بعده متدفع لأن لفقاء إذا زحلق عن محلها لا تمنع ومحملها هنا كلمة على حد ما قيل في وأما السائل فلا تنهر .

وقوله كلمة خبر مبتدأ محذوف والتقدير فهو حال كونه مع الدلالة على أحدها كلمة فبقيد الاستقلال يخرج الأداة ، وبقيد الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة يخرج الاسم الذي لا يدل على الزمان أصلا ، وبقيد الهيئة والصيغة يخرج الاسم الذي يدل على الزمان لكن لاهيئته وصيغته بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والأمس

لا من جهة المعنى (قوله فهو حال كونه الخ) قضيته أنه حال من المبتدأ وهو يناقى ما قدمه من أنه حال من ضمير استقل. ويجب أن هذا حل معنى لأجل اعراب أو يقال ان المبتدأ المقدر هو ضمير (١) استقل (قوله يخرج الأداة) أى لأنها غير مستقلة بالمفهومية لتوقف فهم معناها على الغير وهو المتعلق (قوله يخرج الاسم الذي لا يدل على الزمان أصلا) أى كزبد وعمرو (قوله كالزمان) أى كهذا اللفظ فإنه يدل على مطلق زمن وكذا يقال في أمس (قوله كالزمان والأمس الخ) اعلم أنه لا يريد أن ماذكر انما يدل على الزمان بجوهره حتى يرد أنه يلزم من ذلك أن يكون تقاليبها بأسرها دالة على ما يدل عليه لفظها الخاص وليس كذلك بل المراد أن الجوهر له مدخل في الدلالة لأن الدلالة فيما ذكر على الزمان بجوهرها لاهيئتها بخلاف الكلمة فإن الهيئة مستقلة . لا يقال اسم الفاعل يدل على الزمان بهيئته فهو لم يخرج لأنه يدل على الزمن الحال لقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال . لأننا نقول هو لا يدل على زمان أصلا وقولهم إنه حقيقة في الحال معناه أنه حقيقة في الحدث الواقع في الزمن الحال فهو إنما يدل على مجرد الحدث والزمان انما تفيد القرينة وكل حدث يستلزم زمانا يقع فيه فدلالته على الزمان المعين بالقرينة بالزوم ، وقوله كالزمان والأمس والصبح والغبوق بالتعين قد يقال إن التقييد بقوله على أحد الأزمنة يخرج نحو هذا لأن هذا يدل على مطلق الزمن لا على أحدها إلا أمس فإنه يدل على الزمن المخصوص وهو اليوم الذي قبل يومك وحينئذ فأمس خارج بقوله بهيئته دون الصوح

(قوله خبر مبتدأ محذوف) الداعي لتقديره صيرورة الجزاء جملة (قوله والتقدير فهو حال) قيل إنه جعله حالا من المحذوف وهو خلاف ما قدمه . وأجيب بأن ذكر المقدر للاجتماع مع الخبر لأنه تقدير للحال وصاحبها تأمل (قوله بل بحسب جوهره ومادته) لم يرد بذلك أن الجوهر وحده دال على تلك الأزمنة حتى يرد أنه يلزم من ذلك أن تكون تقاليب الزمان بأسرها دالة على ما دل عليه لفظ الزمان وهو باطل قطعا بل أراد أن الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف الكلمة فإن الهيئة هناك مستقلة بالدلالة على الزمان اه قاله السيد (قوله كالزمان) الأولى كالماضى والحال والاستقبال فإن هذه خارجة بقيد الدلالة على أحد الأزمنة بالهيئة ومثله أمس وأما الزمان والصبح والغبوق اسمين للشرب صباحا وعشيا فخارجة بقيد الدلالة على أحد الأزمنة ولا يرد اسم الفاعل فإن دلالاته على الزمان ليست وضعية ومثله كل ما دل على زمان لزوما والحق في المضارع أنه موضوع للحال ودلالاته على الاستقبال نشأت من الاستعمال فلا يخرج الأول ولا يدخل الثاني . فإن قلنا في المضارع انه مشترك بين الحال والاستقبال وهو ما في السيد فلا إشكال أيضا فإنه باعتبار وضعه لكل واحد منهما يصدق عليه أنه دال على أحد الأزمنة تأمل . فإن قلت ما تنص في اسم الزمان كالشرب فإنه يدل بهيئته على الزمان . قلت المراد بالدلالة

(١) (قوله ضمير الخ) فيه أن ضمير استقل فاعل لامبتدأ اه العرنوبى

والصباح والغروب فإن دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها بخلاف الكلمة فإن دلالتها على الزمان بحسب الهيئة ، ولذا اختلف الزمان عند اختلاف الهيئة كضرب بضرب مع اتحاد مادتهما

والغروب والزمن فإنه خارج بقوله على أحد الأزمنة الثلاثة فكان الأولى حذف هذه الأمثلة الثلاثة ويقول كالأمس واليوم والغد لأن هذه لا تدل على مطلق زمن . والحاصل أن تقييد الدلالة على أحد الأزمنة بالهيئة يخرج الأمس والغد واليوم فإن كل واحد منها يدل على أحد الأزمنة بالمادة والهيئة معا وتقييد الدلالة بالهيئة بكونها على أحد الأزمنة يخرج الزمان والصباح والغروب لأنها تدل على مطلق الزمان بالمادة والهيئة فتأمل (١) (قوله والصباح) هو شرب اللبن وقت الصباح فهو يدل على مطلق صباح (قوله والغروب) هو شرب اللبن وقت المساء فهو يدل على مطلق مساء (قوله بموادها) أى مع ملاحظة هيئتها ان وجد الوضع فإن لم يوجد الوضع لم تدل عليه إذ لو غيرت لم تدل على زمن (قوله وجواهرها) عطف تفسير (قوله ولذا) أى ولأجل أن دلالة الكلمة على الزمن بحسب الهيئة اختلف الزمن الخ هذا يقتضى أن الزمان انما يختلف عند اختلاف الهيئة وأما عند اتحادها فلا يختلف ، واعترض عليه بأن صيغ الماضى فى التكلم كقمت والخطاب كقمت والغيبة كقامت مختلفة قطعاً وزمان فيها واحد ، وأن صيغة الماضى للمجهول مخالفة لصيغة الماضى للمعلوم والزمان فيهما واحد ، وأن الصيغة من الثلاثى المجرد كضرب والمزيد ككأ كرم والرابعى المجرد والمزيد مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزماً لاختلاف الزمان . وأحيب بأن المراد باتحاد الهيئة للقضى لعدم اختلاف الزمان اتحاد نوعها وهى متحدة

على الزمان أن يدل دلالة مختصة بالزمان وصيغة مشرب تدل على المكان أيضاً فدلتها لا تختص به ولقد طول بعض الناظرين هنا بما لا طائل تحته (قوله بحسب الهيئة) لا يذهب عليك أن القول باستقلال هيئة الكلمة فى الدلالة على الزمان مبنى على ما استشهد به بعضهم فى بيانه من الدوران وأنت تعلم بعد التأمل فيه أنه ليس شاهداً عدلاً بل العدول عنه عدل بأن يقال الدال على أحد الأزمنة الثلاثة فى الكلمة هو مجموع المادة والهيئة والمراد بقوله هيئته فى تعريفها بمدخل هيئته قال أبو الفتح وأراد بالدوران قولهم بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة الخ . وقال مبرزاهد المادة معتبرة فى الدلالة على الزمان بأنها شطر الدال وفى الكلمة بأنها شرط الدلالة اه وفيه مخالفة لما سبق عن السيد من استقلال الهيئة بالدلالة تأمل (قوله ولذا اختلف الزمان عند اختلاف الهيئة) أى فى الكلمات فلا يرد أنه ليس اختلاف الزمان بين المصدر والماضى مع وجود اختلاف الهيئة وكذا لا يرد أن لم يضرب وضرب مختلفان فى الهيئة مع عدم اختلاف الزمان لأن لم يضرب ليس بكلمة بل هو مركب من الأداة والكلمة وكذا الحال فى قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة فلا يرد أن لم يضرب ولا يضرب متحدان فى الهيئة مع عدم اتحاد الزمان لأن كليهما من المركبات قاله عبد الحكيم وأورد السيد أن صيغ الماضى فى التكلم والخطاب والغيبة مختلفة قطعاً ولا اختلاف للزمان بل نقول صيغ المعلوم من الماضى مخالفة لصيغ المجهول وصيغته من الثلاثى المجرد والمزيد والرابعى المجرد والمزيد مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزماً لاختلاف الزمان حتى تتم شهادته على أن الدال الزمان هو الصيغة

(١) (قوله فتأمل) أظهر أن الدلالة على أحد الأزمنة أخرج ما لا يدل على زمان كزيد أو يدل على مطلق زمان كزمان وكون تلك الدلالة بالهيئة أخرج ما يدل على أنها بالمادة كأمس واليوم والغد اه الفرنوبى .

واتحد الزمان عند اتحاد الهيئة كذهب وضرب مع اختلاف مادتهما (و بدونها) عطف على قوله فمع  
الدلالة أى المفرد إن استقل فإن كان مع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة فهو كلمة كما مر، وإن كان بدون  
تلك الدلالة فهو (اسم، والا) أى وإن لم يستقل بالاخبار به وحده (فأداة)

فما ورد القص به نوعا وإن اختلف أفرادها والمراد بنوع الهيئة هنا هيئة الماضى . (قوله واتحد  
الزمان عند اتحاد الهيئة) أورد عليه يضرب فانه يدل على الحال وعلى الاستقبال فقد اختلف  
الزمان مع اتحاد الهيئة . وأجيب بأن اتحاد الهيئة يدل على اتحاد الزمن حيث اتحد الوضع والمضارع  
وضع للحال بوضع والاستقبال بوضع آخر (قوله وإن كان بدون تلك الدلالة) أى وإن كان  
ملتبساً بعدم تلك الدلالة أى بعدم الدلالة وضعاً بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة بأن كان لا دلالة له على  
الزمان أصلاً كزيد أو يدل عليه من حيث اللزوم لامن حيث الوضع كاسم الفاعل أو كان يدل على  
أحد الأزمنة لابهيئته بل بمادته كالأمس والغد واليوم أو كان يدل بمادته وهيئته على مطلق الزمان  
لا على أحد الأزمنة الثلاثة كزمان وصبح وغيق (قوله فهو اسم) سمي بذلك لسموه وعلوه على  
أخويه (قوله أى وإن لم) فسر لا بل إشارة إلى أن هذه الأحكام استقرت ومضت فلا التى لنفى  
للمستقبل ليست على ظاهرها (قوله فأداة) سمي بذلك لأنه يؤى به معنى كلمة لاخرى وقضيته أن  
الضمير أداة وذلك لأنه لا يستقل بالاخبار به لعدم استقلاله بأفادته معناه بل يفترق فى افادته

(قوله واتحد الزمان عند اتحاد الهيئة) رد هذا أيضاً بأن صيغة المضارع تدل على الحال والاستقبال  
على الأصح وليس هناك اختلاف صيغة اه سيد ، وبهذا تعلم صدق قول أبى الفتح إن الدوران  
ليس شاهداً عدلاً ثم إن الفاضل عبيد الحكيم أجاب عن هذا كله بالفرق بين الصيغة الشخصية  
والصنفية والنوعية ونقله بعض الحواشى هنا مع سوء التصرف موهما أنه انفرد بتحقيق هذا المقام  
بعد تطويل الكلام وإذا اطلعت على الكلامين ظهر لك الحال ونحن رأينا الاعراض عن ذلك  
دفعاً للملال (قوله وإن كان بدون تلك الدلالة) أى الدلالة بالهيئة على أحد الأزمنة سواء لم يدل على  
زمان أو يدل لكن لا بالهيئة بل بمجموع اللفظ كصبح وغيق أو دل على زمان بهيئته لكن  
لا على أحد الأزمنة كمقتل زمان القتل (قوله وإن لم يستقل الخ) فيه مانع ، قال السيد يشكل هذا  
بمثل الضمائر المتصلة كالألف فى ضرباً والواو فى ضربوا والكاف فى ضربك والياء فى غلامى فإن شيئاً  
من هذه الضمائر لا يصلح لأن يخبر به وحده ، وربما يجاب بأن المراد من عدم صلاحية الأداة لأن  
يخبر بها وحدها أنها لا تصلح لذلك لانفسها ولا بما يرادفها وتلك الضمائر تصلح لأن يخبر بها  
يرادفها فإن الألف فى ضرباً بمعنى هما والواو فى ضربوا بمعنى هم والكاف فى ضربك بمعنى أنت  
الياء فى غلامى بمعنى أنا وهذه المرادفات تصلح لأن يخبر بها وحدها . فإن قلت الأسماء الموصولة  
لا تصلح لأن يخبر بها وحدها فيجب أن تكون أداة . والجواب أنها صالحة لذلك لكنها لا بهامها  
تحتاج إلى صلة تبينها فالمحكوم به أو المحكوم عليه هو الموصول والصلة خارجة عنه مبينة له (قوله  
فأداة) قال الجلال تدخل فيها الكلمات الوجودية ككان الناقصة وأخواتها ونسبتها إلى الأفعال  
كنسبة الأدوات إلى الأسماء فإن كان مثلاً لا يدل على الـكون فى نفسه بل على كـون شئ شيئاً  
لم يذكر فهذه الكلمات إنما تدل على نسبة شئ إلى موضوع غير معين فى زمان معين تدلون تلك  
النسبة لمعنى منتظر اه ومعنى كون نسبتها إلى الأفعال الخ أن الأدوات تشارك الأسماء فى عدم  
الدلالة بالهيئة على الزمان وتفارقها فى الاستقلال وعدمه كذلك الكلمات الوجودية تشارك الأفعال

وعند النحاة حرف (و) المفرد ينقسم (أيضا) إلى أقسام : العلم والمتواطع والمشكك والمشتبه والمنقول والحقيقة والمجاز لأنه

لشئ آخر كما تشكك والخطاب والمرجع مع أنه ليس بأداة نعم ما يقوم مقامه وهو الظاهر مستقل بالأخباره فالمراد مستقل بنفسه أو ما يقوم مقامه (قوله وعند النحاة حرف) ظاهر كلام المصنف أن الأداة عند المناطقة مرادفة للحرف عند النحاة وليس كذلك لأن الأداة شاملة للمعروف وبعض الأسماء كأسماء الشروط، وقد يحجب عن الشارح بأنه نظر للغالب تأمل (قوله حرف) اعلم أن الحرف لا يستقل فلا يحكم عليه بكية ولا جزئية وحينئذ فلا يتصف بتواطؤ ولا تشكيك ولا عسمية لأنها عوارض للكيفية والجزئية وقد انقضا كما قرره السيد وزاد أن الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز يجري في الفعل كما يجري في الاسم (قوله أيضا) أى كما انقسم المفرد إلى ماسق وقوله ينقسم أى باعتبار معناه وقوله إلى أقسام أى سبعة وجعل هذا التقسيم للمفرد لا للاسم ولا للمستقل مأخوذ من قول المصنف أيضا لأن فيه تنبيها على أن هذا تقسيم ثان والذي قسم أولا المفرد لا للاسم ولا للمستقل . واعلم أن الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كما تجري في الاسم تجري في الفعل والحرف فالفعل يكون مشتركا تخليق بمعنى أوجد واقترب وعسعس بمعنى أقبل وأدبر وقد يكون منقولا كصلى وقد يكون حقيقة كقتل إذا استعمل في إزهاق النفس وقد يكون مجازا إذا استعمل قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وكذلك الحرف يكون مشتركا كمن بين الابتداء والتبعيض ويكون حقيقة كفى إذا استعمل في الظرفية وقد يكون مجازا كفى إذا استعمل بمعنى على وأما المتواطؤ والنشكك

التامة في الدلالة على الزمان وتمازها في الاستقلال وعدمه، وانما سميت وجودية لأن الكون يرادف الوجود وهو قبس أحدهما وجود شئ في نفسه كوجود زيد ووجود البياض في نفسه والآخر وجود الشئ غيره كوجود البياض للجسم ويسمى وجودا غير هو وجودا رابطيا ونسبيا والأول هو مدلول كان التامة والثاني مدلول كان الناقصة (قوله والمفرد ينقسم) أخذ قوله والمفرد من قول المصنف أيضا لأن فيه التنبيه على أن هذا تقسيم ثانوى فليس تقسيما للاسم ولا للمستقل إذ لم يسبق لهما تقسيم ثم إن المقسم مطلق المفرد كما قاله الجلال لا المفرد المطلق وعليه ميرزا هاد بأن كلامنا الكلمة والأداة لا يكون علما ولا متواطئا ولا مشككا فانها لا يتصفان بالكيفية والجزئية وإذا جعل المفرد المطلق مقسما يلزم أن يكون كل من الكلمة والأداة على تقدير كونه متحد المعنى علما ومتواطئا ومشككا لأن العموم والاطلاق معتبران في الشئ المطلق وغير معتبرين في مطلق الشئ اه وإنما جعل المقسم المفرد لا للاسم كما جعله السكاكيني ولا المستقل كما جعله صاحب المعيار لأن الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز تجري في الفعل والحرف أيضا فإن الفعل قد يكون مشتركا تخليق بمعنى أوجد واقترب وعسعس بمعنى أقبل وأدبر وقد يكون منقولا كصلى وقد يكون حقيقة كقتل إذا استعمل في معناه وقد يكون مجازا كقتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وكذا الحرف أيضا كمن بين الابتداء والتبعيض وقد يكون حقيقة كفى إذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازا كفى إذا استعمل بمعنى على والسرى جريان هذه الانقسامات في الالفاظ كلها أن الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كلها صلت للالفاظ بالقياس إلى معانيها وجميع الالفاظ متساوية الاقدام في صحة الحكم عليها وبها وأما الكيفية والجزئية فهما في الحقيقة من صفات معاني الالفاظ ومعنى الأداة والكلمة لا يصلحان لأن يوصفا بشئ منهما وأما النقل في الحروف فغير واقع لأن الحروف وضعت



(إن اتحد معناه فم تشخصه) أى تشخص ذلك المعنى (وضعا)

ولا يجريان الا فى الاسم وكذلك العلم وظاهر المصنف أن كل واحد من أقسام المفرد سواء كان اسما أو فعلا أو أداة ينقسم الى هذه الأقسام السبعة وليس كذلك فكان الأولى للمصنف جعل المقسم الاسم خاصة كما فعل الكاتبى وإن كان يمكن الجواب عن المصنف بأن المراد بالمفرد الذى جعله مقسما لهذه الأقسام السبعة المفرد من حيث تحققه (١) فى الاسم لا المفرد من حيث هو فتأمل (قوله تشخصه) أى تعين ذلك المعنى خارجا لافى الذهن والافاللتشخص الذهنى موجود فى الجميع . واعلم أن المراد بتشخص المعنى أن لا يكون صالحا لأن يقال على كثيرين و بعدم تشخص معناه أن يكون صالحا لأن يقال على كثيرين (قوله وضعا) تميز أى من جهة الوضع خرج الضمير (٢) واسم الاشارة واسم

لربط ولم تنقل عن أصلها فلا وجود للقل فيها لانه يلزم عليه مخالفة غرض الواضع هذا وقد قال الشيخ فى الشفاء إننا معنى بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان يخص باسم الاسم أو باسم الكلمة أو الثابت الذى لا بدل الا بالمشاركة اه . وعلى هذا الاصطلاح يرجع الخلاف فى التعبير لشيء واحد الا أن مسلك الشارح أظهر لا مكان عدم الاطلاع على اصطلاح الشيخ فى الشفاء فسقط قول الخللخالى فى حاشية السوانى ان جعل المقسم اللفظ المفرد إشارة للرد على صاحب الشمسية حيث جعل هذا التقسيم مخصا بالاسم وما فى الحاشية من أنه يلزم على جعل المقسم المفرد صدق تعريف العلم على الحرف بالنظر الى ظاهر قوله فم تشخصه وضعا علم لأن معنى الحرف جزئى مشخص فم تدفع بما صرح به عبد الحكيم من أن هذا التقسيم مبنى على رأى القائلين بأن المضمرات وأسماء الاشارة والحروف موضوعة للمعانى السككية الا أنه شرط استعمالها فى الجزئيات فهى داخلة فى السككية وأما على رأى من قال انها موضوعة بالوضع العام للمعانى الجزئية فخارجة عن أقسام القسمة الأولى لعدم كون معناها واحدا وعن أقسام القسمة الثانية وهو ظاهر ومن قال انها موضوعة لمعان مشخصة فقد سها لانها موضوعة لمعان جزئية داخلة تحت المفهوم السككى الذى هو آلة لوضعها سواء كانت مشخصة أولا اه . على أن البحث الذى فى الحاشية أصله للدوافى واقتصر المحشى على ايراد الحرف فقط مع جريان ذلك فى بقية ماهو موضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص فان البحث إنما يتجه على القول به (قوله ان اتحد معناه) بمعنى أنه لا يكون له معنيان وبحث فى الحاشية بما حاصله أنه ان كان

(١) (قوله المفرد من حيث تحققه الخ) أى فيراد به خصوص الاسم وفى كلام المصنف استخدام حيث جعل المقسم أولا المفرد من حيث هو ثم أعاد عليه الضمير فى التقسيم الثانى باعتبار بعض أفراداه وهو الاسم لأنه هو الذى يكون علما ومتواترا ومفككا دون قسمة الكلمة والأداة وان اشترك الجميع فى الباقي والذى دحا الى هذا قول المصنف أيضا وهذا الفهم غير متعين لجواز أن يكون القسم الثانى هو الاسم بقرينة قوله فم تشخص معناه والتعبير بألفاظ لا ينافيه فان أقسام الجزئى وهو الاسم أقسام للسككى وهو المفرد ضرورة تحقق السككى فى ضمن جزئياته كما لا يخفى ولعل هذا هو السرافى أمر المحشى بالتأمل

(٢) (قوله خرج الضمير الخ) فيه أن الضمائر وأسماء الاشارة والوصولات كليات وضعا عند المصنف فكيف يحل تشخص معناها خارجا مع كونه كليا وقد سبق أن التشخص هنا خارجى وأن معناه عدم محبة الحل على كثيرين وهذا ينافى كليتها وحينئذ فهى خارجة بقول للمصنف فم تشخصه واستعمالها فى مشخص استعمال لها فى غير ما وضعت له عنده والسكلام فى تشخص الموضوع له حقيقة وعليه يلزم استدراك قوله وضعا ، وأما عند السيد والمضد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا لافى خارجة بقوله ان اتحد معناه لا بقوله وضعا كما لا يخفى اه . الفرنوبى

الموصول فهي كلية وضعا جزئية استعمالا على مذهب المصنف وحينئذ فنشخص معناها عارض بواسطة الاستعمالات مثلا الذي وضع للفرد المذكور وهذا كلى وتعينه عارض لأنه إنما جاء من الصلة لأننا قلنا مأتى الصلة لم نعلم الذي من هو اه تقرير (قوله لاعارضا) الأنسب أن يقول لاعارضا (قوله علم) أى شخصى لشخص مدلوله وأما علم الجنس فهو من الكلى المتواطئ والأولى

المراد المعنى الموضوع له فلا حاجة الى قيد وضعا في تعريف العلم ولا يصح جعل اللفظ بالقياس الى المعنى الحقيقي والمجازى من القسم الثانى وإن كان أعم فمع استدراك قيد وضعا يخفى وجود لفظ اتحد معناه لأنه يخص لفظا لم يوضع إلا للمعنى بسيط لا لازم له وفى وجوده خفاء ويلزم أن يتصف اللفظ بالتواطئ والتشكيك بالنظر الى المعنى الغير الموضوع له وأنه لا تبين بين هذه الأقسام إذ يوصف اللفظ الواحد بالعلمية نظرا الى معنى وبالتواطئ نظرا الى آخر وبالتشكيك نظرا الى آخر والحقيقة والمجاز كذلك انتهى . والجواب أنا نختار الشق الأول وأن المراد المعنى الحقيقي كما نبه عليه عبد الحكيم وعلمه بأنه لو كان مجازا لكان معناه كثيرا لامتناع تحقق المعنى المجازى بدون المعنى الحقيقي وأن معنى قوله فمع تشخصه وضعا اعتبار التشخص فيما وضع له فيكون جزئيا حقيقيا كما صرح به ميرزا هاد وأن في ضمير كثر معناه استخداما بأن يراد به مطلق المعنى فثبت بذلك صحة الاحتياج لنزوله وضعا لفادته جزئية المعنى فإن المعنى الحقيقي الموضوع له قد يكون كليا وتناول التقسيم المجز بالنظر لارادة عموم المعنى فى قوله وإن كثر معناه واستغنيت بذلك عما ذكره من الجواب باختيار الشق الثانى فإنه مع كونه مخالفا لما حققوه من أن المراد المعنى المطابق ويشعر به أيضا قول الشارح أن اتحد معناه حيث عبر بالاتحاد مع إضافة المعنى للفظ فإن المراد معنى له مزيد اختصاص به كالتفديد بالإضافة ولا يكون ذلك إلا للمعنى الحقيقي لم يشف غليلا ولا حاجة لك بعد هذا الى ما طوّل به بعض الحواشى من التأويلات والترديدات (قوله لاعارضا) أى بواسطة الاستعمال كما فى المضمرة وأسماء الإشارة ونظائرهما بناء على مختار المصنف فيها من أنها كليات وضعا جزئيات استعمالا وقد سبق أن التقسيم هنا جار على ذلك الاصطلاح فيكون (١) التفديد بذلك لآخر اجها عن العلم فإن التشخص فى مدلولاتها ليس من الوضع بل من الاستعمال . وههنا بحث أورد به ميرزا هاد على المذهب الذى حققه المأخرون فيها وهو أنه مخالف لما ذهب إليه الشيخ وكثير من المحققين من أن الألفاظ موضوعة للصور الذهنية دون الأعيان الخارجية لأن الصورة الحاصلة فى الذهن هى المعنى السكلى الصادق على الجزئيات الغير المتناهية قال وكان مرادهم بالصور الذهنية ههنا نفس الشئ من حيث هو سواء كان حاصلا فى الذهن بنفسه أو بوجه ما . فإن قلت هذا التحقيق يدل على أن لا تكون الألفاظ موضوعة لما هو معلوم حقيقة فإن الجزئيات معلومة بوجه كلى فيكون ذلك الوجه فى الحقيقة معلوما دون الجزئيات ضرورة أن ما يحصل فى الذهن من علم الشئ بالوجه هو لوجه دون الشئ . قلت الموضوع له يجب أن يكون مقصودا بالذات سواء كان معلوما بالذات أو بالعرض كما أن المحكوم عليه كذلك فتأمل (قوله فعلم) أى شخصى وأما العلم الجنس فليس علمافى عرف المنطق لأن نظرهم الى المعنى بالقصد الأول ومعناه كلى وإنما أدخله أهل العربية

(١) (قول المطار فيكون الخ) فيه أن الموضوع له كلى عند المصنف وهو يتألف التشخص الخارجى قطعاً فهو خارجة به لا بوضعا كما لا يخفى اه الفرنوبى

كزبد وعمرو وأمثالهما (و بدونه) عطف على قوله فمع تشخصه أى المفرد ان اتحد معناه فان كان مع تشخص ذلك المعنى فهو مع وان كان بدون تشخص فهو إما (متواطئ ان تساوت أفراده) الذهنية والخارجية فى حصوله وصدقه عليها كالانسان والشمس

أن يعبر بجزئى بدل علم لانه هو وظيفة المنطقى وأما التعبير بعلم فهو وظيفة النحوى ( قوله وان كان بدون تشخص) أى بأن كان معنى ذلك المفرد كليا ( قوله إما متواطئ ) وصف اللفظ (١) بالتواطئ تبعا لأفراد معناه اذ هى التى توصف بالتواطئ ( قوله ان تساوت أفراده الذهنية ) أى الفرضية التى لا وجود لها خارجا وقوله والخارجية أى الموجودة فى الخارج وقوله فى حصوله أى فى حصول ذلك المعنى فيها أى فى تلك الأفراد ( قوله وصدقه ) أى صدق ذلك المعنى أى تحققه وقوله عليها أى فيها أى فى تلك الأفراد أى ان استوت الأفراد فى تحقق معناه فيها من غير تفاوت بأولية أوأولية أوشدة أضعف فقوله وصدقه عليها عطف تفسير بحسب المراد وظهر لك (٢) أن المراد بالصدق هنا التحقق لا الحمل لأن المعنى لا يحمل وكان الأولى حذفه ( قوله كالانسان ) مثال للمتواطئ الذى أفراده خارجية والشمس مثال لما أفراده ذهنية

فى العلم نظرا الى الأحكام اللفظية وهذا من باب تحالف الاصلاحين بسبب اختلاف النظرين كافى الكلمات الوحدوية هذا اذا جوز اطلاق العلم الجنسى حقيقة على الأفراد كما هو التحقيق كاطلاق الانسان على أفرادها فان الاطلاق يكون باعتبار وضعه للمعنى الكلى الصادق عليها فيكون معناه كليا أما إذا لم يجوز ذلك وقيل إنها موضوعة للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهو بهذا الاعتبار مشخص ضرورة كونه جزئيا حقيقةا متشخصا بالتشخص الذاتى وحينئذ لا اشكال فى تعريف العلم لصدقه على جميع الأعلام الجنسية ودخولها فيه ( قوله كزبد وعمرو ) قضية الاقتصار على التمثيل بهما أن المراد العلم الشخصى وقد علمت حال العلم الجنسى ويحتمل دخوله تحت قوله وأمثالهما ( قوله ان تساوت أفرادها ) أى فى صدق هذا المعنى عليها بمعنى أنه لا يكون بينها تفاوت بأولية أوأولية وان كان بينها تفاوت بوجه آخر كالانسان فان أفرادها المدرجة تحته ليست متفاوتة بأحد الوجهين الآتين فى كونها إنسانا وان كانت متفاوتة فى العوارض ككون بعضها عالما وبعضها جاهلا الخ ( قوله فى أفرادها الذهنية ) أى الفرضية وان كان يتمتع بذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ كالشمس كذا فى الشفاء فالمراد بالخارجية ما يقابلها سواء كانت فى الأعيان أو فى الأذهان فانضح أن للانسان أفرادا خارجية لاذهنية وللشمس أفراد ذهنية أفاده عبد الحكيم ( قوله وصدقه عليها ) أى بالسوية كما فى عبارة غيره إذ لا يصح أن يقال إن زيدا أشد أو أقدم أو أولى بالإنسانية من عمرو على ما نقل عن بهمين أن معيار التشكيك استعمال صيغة التفضيل ولا يتوقف ذلك الحكم على كونه تمام حقيقة أفرادها وعلى كون حقيقة الحيوان الناطق أو غيرها على ما فهمه عبد الحكيم والمراد بالصدق حمل المواطأة إذ الكلى

- (١) ( قوله وصف اللفظ الخ ) أى فهو مجاز مرسل بمرتين من وصف الدال بما هو وصف لأفراد مدلوله .
- (٢) ( قوله وظهر لك الخ ) فيه أن الألفاظ قول المعانى فهى التى تحمل حقيقة دون الألفاظ وعليه المراد بالصدق ظاهره وهو الحمل وقد فسروه هنا بحمل للمواطأة أو الاشتقاق فى المتواطئ . ويجعل الاشتقاق فقط فى المشكك راجع المطار اه الفرنوبى .

فإن صدقهما على أفرادهما الذهنية والخارجية بالسوية وليس بعض الأفراد أولى من بعض ، وسنرى متواطئاً لتوافق الأفراد في معناه من التواطؤ وهو التوافق (و) إما (مشكك

(قوله فإن صدقهما) أى فإن صدق معناهما أى تحقق معناهما وقوله على أفرادهما أى في أفرادهما فعلى بمعنى في (قوله وليس بعض الأفراد أولى من بعض) أى بذلك المفهوم لأولية ولا بأولية ولاشدة ولاغير ذلك (قوله لتوافق الأفراد في معناه) أى في معنى ذلك اللفظ المفرد ومعناه هو الأمر الكلى حفظ زيد من الإنسانية كخط همرو منها والقدر الحاصل منها في العالم كالحاصل منها في الجاهل والحاصل منها في الأنبياء كالحاصل منها في غيرهم والاختلاف إنما هو بعوارض خارجة عن الإنسانية كالعلم والجهل والنبوة والصلاح وغير ذلك (قوله وأما مشكك) قال ابن التلمسانى لاحقيقة للمشكك وكذا السيد في حواشى المطالع والعلامة الروسى في الاتصا له . وحاصله أن ما به التفاوت إن كان داخلاً فيما وضع له اللفظ مشترك وإلا يكن داخلاً فيما يوضع له اللفظ بل اللفظ إنما وضع للقدر المشترك بين الأفراد فتواطئ . وقد أوجب عنه باختصار الشق الثانى ، وهو أن اللفظ موضوع للقدر المشترك وأن ما به التفاوت ليس داخلاً فيما وضع له اللفظ لكنه غير متواطئ لأن ما تفاوتت فيه الأفراد

محمول على أفرادها بهذا الجمل فالتواطئ كالإنسان بالنسبة إلى أفرادها والإنسانية بالنسبة إلى أفرادها وهى الحصص لا كالإنسانية بالنسبة إلى أفراد الإنسان فالتواطؤ يتحقق في المشتقات والمبادئ بخلاف التشكيك فإنه يتحقق في المشتقات فقط كما حرره ميرزا هدى ، وللعصام فى شرحه ههنا بحث وهو أنه إن أراد بالأفراد الأفراد بحسب نفس الأمر خرج الكلى الذى ليس له أفراد في نفس الأمر عن القسمين مع دخوله في القسم وإن أراد الأفراد الفرضية انحصر المتواطئ في الكليات الفرضية كمتناقض المفهومات الشاملة . وأجاب أبو الفتح بارادة المعنى الأول لأنه المتبادر وتخصيص المقسم بحيث يخرج عنه الألفاظ الموضوعه بازاء الكليات الفرضية والكليات المنحصرة في فرد منع امتناع الغير لعدم اشتغالها في المحاورات أو أن يراد بتفاوت الأفراد في صدق المعنى عليها معناه المتبادر ويؤول تساوى الأفراد في صدقه عليها بسلب ذلك التفاوت سواء لم يكن للمعنى صدق في نفس الأمر عليها أو كان ولم يكن فيه تفاوت في نفس الأمر وحيث تدخل المذكورات في المتواطئ اه ومعنى الجواب الثانى أنا نؤول التساوى بعدم التفاوت فتحصل قضية سالبة هى المتواطئ ليست أفرادها متفاوتة والسالبة تصدق بنفى الموضوع وهذا الجواب هو المختار قال عبد الحكيم : القول بأن لفظ اللائى لا يسمى كليا وأن المعبر فى التواطئ والتشكيك هو الصدق في نفس الأمر والكليات الفرضية خارجة عن القسمين مما لا شاهد عليه من كلامهم ولا فائدة إلى ذلك كيف وقد قال الشيخ فى الشفاء الكلى إنما يصير كليا بأن له نسبة ما إما بالوجود وإما بسحة التوهم إلى جزئيات يحمل عليها اه والكلى الفرضى هو الذى لا يوجد له فرد لا فى الخارج ولا فى الذهن فلذلك قالوا اللاموجود الخارجى كلى ذهنى واللاموجود الخارجى والذهنى كلى فرضى ويمثلون لها بالأشياء واللا يمكن إمكانا عاما وإنما قيد بالعام لأنه يتناول جميع الأشياء من الواجب والممتنع والممكن بخلاف الامكان الخاص فإنه إنما يصدق بالأخير فإذا دخل على الممكن العام حرف السلب كان كليا فرضيا ومثل الكلى الفرضى فى الاشكال المذكور الكلى المنحصر فى فرد مع امتناع الغير كالواجب والقديم بالذات

إن تفاوت الأفراد في حصوله وصدقه عليها بأن كان حصوله في بعض الأفراد أولى من بعض وذلك التفاوت إما ( بأولية ) كالوجود

من جنس مفهوم اللفظ الموضوع له والمتواطئ إنما تفاوت أفراده في أمور ليست من جنس المفهوم . والحاصل أن ما به التفاوت إن كان من جنس الماهية كان مشككا وإن كان خارجا عنها كان متواطئا ( قوله وإما مشككا ) أى وإما أن يكون ذلك المفرد الذى اتحد معناه وكان غير مشخص في الخارج مشككا وقوله إن تفاوت الأفراد أى أفراد ذلك المعنى الغير المشخص وقوله في حصوله أى ذلك المعنى في تلك الأفراد وقوله وصدقه عليها أى وتحققه فيها وهذا تفسير لما قبله فالمراد بحصول ذلك المعنى في الأفراد تحققه فيها وقوله بأن كان الباء فيه للتصوير أى وتفاوت الأفراد في حصول المعنى فيها مصور بكون حصول المعنى في بعض الأفراد أولى من حصوله في بعض آخر ( قوله وذلك ) أى التفاوت المصور بكون حصول المعنى في بعض الأفراد أولى من حصوله في بعض آخر ( قوله بأولية ) الباء سببية

( قوله إما بأولية أو أولوية ) قال الجلال لا يقال الثانية تشتمل على الأولى أيضا فان اتصاف العلة بالوجود أولى من اتصاف المصلول به إذ لا يخفى أن اعتبار الأولوية غير اعتبار الأولوية وإن كان الأقدم أولى لكن ينقدح من ذلك أن الأشدية أيضا كذلك فلتجعل قسما آخراه يعنى أن للشيور في التشكيك اعتبار التفاوت بأحد الوجوه الثلاثة وهى الأولوية بمعنى التقدم بالذات أهى العلية والأولوية بمعنى النسبية في نظر العقل والأشدية بمعنى أكثرية الآثار كما في الأبيض بالنسبة إلى الثلج والعاج وبقي قسم رابع ذكره الجلال في حاشية التجريد وهو الزيادة والنقصان لكنه غير شهير والمصنف اكتفى بالأولين لأن الثالث يستلزم الثانى فاتجه عليه أنه لما جعل الأولوية قسما برأسه مقابلا للأولوية مع كون الأولوية مشتملة عليها لأجل أن اعتبار الأولوية غير اعتبار الأولوية أن اعتبار الأشدية غير اعتبار الأولوية فلتجعل قسما آخر مقابلا لهما لأجل هذا الاعتبار . وأجاب ميرزاهد بأن التشكيك على وجوه ثلاثة: الأول ما يتصف به الفرد فقط ولا يتصف به صدق الكل على عليه كالأشدية . والثانى ما يتصف به الصدق فقط وهو الأولوية . والثالث ما يتصف به الفرد والصدق معا والأولوية من هذا القيسل والمصنف لم يجعل الأول من وجوه التشكيك لأن ما يتصف به الفرد ولا يتصف به الصدق ليس في الحقيقة من وجوه التشكيك بل من موجبات الأولوية التى هى من وجوهه اه وما في المحشى من عدم ظهور رجوع الأولوية للأولوية وأن الأمر بالعكس وهم إذ حيث كان الوجود في الواجب أتم وأولى منه في الممكن لكونه واجبا أى لا يسبقه ولا يلحقه عدم كان سابقا في نظر العقل وسابقا أيضا سبقا ذاتيا في الخارج على وجود الممكن وهذا معنى الأولوية إذ المراد بها السبق الذاتي كما نبهوا عليه لازمانى تدير . وبقي ههنا بحث وهو أنهم فسروا الأشدية بأكثرية آثار السكلى في بعض الأفراد ولا يخفى أنه يستلزم التشكيك في الذاتيات كالانسان، وأشار الجلال في حاشية التجريد إلى جوابه بأن معنى كون أحد الفردين أشد كونه بحيث ينتزع منه العقل بمعونة الوهم أمثال الأضعف ويحلله إليها بضرب من التحليل فمفهوم الأسود مقول بالتشكيك على أسودين معينين باعتبار أن السواد في أحدهما أزيد من الآخر بمعنى أن العقل بمعونة الوهم ينتزع من أحدهما أمثال الآخر وفى شرح سلم العلوم قال

فانه في الواجب قبل حصوله في الممكن ( أو أولوية ) بالجر هطف على قوله أولية : أى التفاوت إما بأولية كاسم وإما بأولية كوجود أيضا فانه في الواجب أتم وأولى ، وتسميته بالمشكك لأن الناظر فيه مشكك هل هو متواطئ من حيث اتفاق أفراده في أصل المعنى أو مشترك من حيث اختلاف أفراده بالأولية أو غيرها

( قوله أو أولوية ) أى خاصة بمعنى الاتمية والاكتمالية بخلاف الأولوية السابقة في الشارح فانها أعم فليس فيه اتحاد السبب والمسبب وقوله أولوية أى أو شدة وضعف كما قال غيره ومثاله الوجود فانه في الواجب أشد أى لا يقبل الزوال وفي الممكن ضعيف أى يقبل الزوال وإن كان مثل له بعضهم بالبياض فانه في الثلج أبيض منه في العاج وبالنور فانه في الشمس أشد منه في القمر والسراج اه يسقى ( قوله أتم ) أى لكونه لا يقبل الانتفاء بخلافه في الممكن فانه يقبل الانتفاء ( قوله وأولى ) أى أكل عطف تفسير ( قوله لأن النظر فيه مشكك ) بكسر الكاف اسم فاعل أى لأن النظر فيه يوقع الناظر في الشك هل هو متواطئ أو مشترك ويصح قراءته بفتح الكاف على أنه اسم مفعول أى لأن النظر فيه واقع عليه الشك وعليه فلاسناد مجازى لأن الشك حاصل لصاحب النظر للنظر وفي بعض النسخ لأن الناظر فيه مشكك وعليه فمشكك بفتح الكاف اسم مفعول ( قوله أو غيرها ) كالأولية والشدة

الاشراقون الزيادة والقوة والشدة أمر واحد وهو كمال الماهية لكن إذا وجدت في الكم سميت زيادة وإذا وجدت في الجوهر سميت قوة وإذا وجدت في الكيف سميت شدة وكذا أضدادها لكن هذه إطلاقات عرفية لا اعتداد بها في العلوم الحكمية والمشاءون قالوا بتغايرها نظرا إلى الاطلاقات وناقضوا أنفسهم حيث لم يجوزوا كون الخط أشد خطية وجوزوا أشد طولا مع أن الطول هو الخط ثم قالوا واختلفوا هل الجوهر يشتد أم لا قال الاشراقون نعم وهو ظاهر فانهم عنوانها كمال الماهية والماهية الجوهرية في الفيل أكل من البعوضة لظهور آثار الكثرة في الفيل دونها وعلى ما فسرناه أتباع المشائين له تجوز أيضا فان من الجائز أن يكون بعض المعارقات بحيث ينتزع عنه أمثال مفارق آخر ولم يدل دليل على خلافه وقد ادعى الاشراقون فيه المشاهدة بالرياضات وقال المشاءون لا يشتد الجوهر ولم يقيموا عليه دليلا بل بنوا على مجرى العرف حيث لم يطاق على جوهر أنه أشد من جوهر آخر والزيادة والنقصان على أصلهم أيضا يتصف الجوهر بهما فانهم قالوا المقدار جوهر وهو غير الجسم مع أنه يتصف بهما اه ( قوله فانه في الواجب قبل حصوله في الممكن ) أى إن الوجود الواجب سابق على الوجود للممكن سبقا ذاتيا لأن الثاني أثر ناشئ عن الأول ( قوله أتم ) لعدم سبق عدمه عليه وعدم لحوقه وأولى لامتناع تصور انفكاكه عنه لأنه عين ذاته فذاته تعالى أحق من الممكن بالوجود ، وههنا كلام نفيس يطلب من الرسالة الزوراء وحواشيها للجلال الدواني ( قوله لأن الناظر فيه مشكك ) بصيغة اسم المفعول وسأ في المتن بصيغة اسم الفاعل والاسناد فيه مجازى إذ هو محل التشديد ومن ههنا قال ابن التلمساني لاحقيقة للمشكك لأن ما حصل به الاختلاف إن دخل في القسمية كان اللفظ مشتركا وإن لم يدخل بل وضع للقدر المشترك فهو المتواطئ . وأجاب القراني بأن كلاما من المتواطئ والمشكك موضوع للقدر المشترك ولكن الاختلاف إن كان بأمور من جنس المسمى

(وان كثر) عطف على قوله ان اتحد أى ان كثر معنى المفرد فلا يخلو من أن يكون المفرد موضوعا لكل من المعاني الكثيرة أولا (فان وضع) المفرد (لكل) من المعاني الكثيرة (فمشارك)

(قوله وان كثر معناه) أى وان تعدد معناه أى ماعنى منه وقصد سواء كانت تلك المعاني كلها موضوعا لها اللفظ أو كان موضوعا لواحد منها وهذا معنى السكثرة المقابلة للوحدة فالمراد بالسكثرة ما فوق الواحد (قوله فان وضع لكل من المعاني) أى فان وضع لكل واحد منها بوضع شخصى وليس المراد (١) الأعم من الشخصى والنوعى والالم يصح (قوله فمشارك) الاصل فمشارك فيه حذف الجار واتصل الضمير بالوصف فهو من الحذف والايصال كما أن متواطىء ومشارك كذلك وذلك لأن المتصف بالتواطؤ أى التوافق والتشكك والاشتراك الأفراد لا اللفظ المفرد الدال على المفهوم الكلى وحيث أن فوصف المفرد بما ذكر من وصف الدال بوصف أفراد المدلول (قوله فمشارك) أى لفظى نسبة للفظ لاشتراك المعاني فى اللفظ الموضوع لها

فهو اصطلاح على تسميته بالمشارك وان كان بأمور خارجة عن المسمى كالكورة والانور والعلم والجهل فهو المصطلح على تسميته بالمتواطىء (قوله أى ان كثر معنى المفرد) أى لم يتعدد فالمراد بالكثرة عدم التعدد (قوله فان وضع) أى بوضع شخصى لجعله الجواز داخلا فى مقابله والمراد وضع ابتداء كما قيده الجلال ومعناه كما قال أن لا يكون وضعه لبعضها مسبقا بوضعه لبعض آخر منها تابعا له فيدخل فيه المرتجل ويخرج عنه المنقول اهـ ، وبقي أنه يدخل فى المشترك الموضوع بالوضع العام للخاص كأسماء الاشارة والموصولات وأخواتهما لأنها موضوعة لمعان كثيرة ، والجواب أن التقسيم جار على اصطلاح المصنف كانهما عليه سابقا وهو يقول انها موضوعة للكليات فايدست مما تعدد معناه وضعاً وأما على ما هو المختار فيزاد قيد تعدد الوضع فيه ليخرج وظاهر كلام بعض الشراح دخولها فى المشترك وقول بعض الحواشى الظاهر أنه لا ينبغي التقييد هنا بكون الوضع أكثر من وضع واحد احترازا عن نحو الفهار وأسماء الاشارة عند من يرى وضعها للجزئيات لأن المصنف ونحوه علوا للفرار من القول بوضعها للجزئيات بأنه ملازم للاشتراك فدل على أنهم لا يريدون فى تعريف المشترك ذلك التقييد اهـ لا معنى له اذ قد يراه من قال بوضعها للجزئيات فيحتاج لإخراجها منه به على أن ذلك البعض نقل عن المصنف فى شرح الشمسية ما هو صريح فى تعدد الوضع فى المشترك حيث قال وان كان معنى الاسم كثيرا فان كان وضع للمعاني الكثيرة على السوية بأن كان وضع لهذا ثم وضع لذلك ولم يعتبر النقل من أحدهما الى الآخر الخ فهذا صريح فى تعدد الوضع وقال ذلك البعض أيضا سواء كان الوضعان مثلا من واضعين أو من مواضع واحد فى زمان واحد أو فى زمانين وهذه عبارة السيد وان لم يعزها . لا يقال صرحوا بأن اللفظ موضوع لنفسه بقبعية وضعه للمعنى فيلزم الاشتراك فى سائر الألفاظ لأننا نقول المعتبر فى الوضع هو التصدى ووضع اللفظ لنفسه تبعى على أنه نوزع فى كون هذا وضعاً كما حقيق فى مواد الوضعية وللعصام فى شرحه عليها نزاع فى اعتبار قيد تعدد الوضع فى تعريف المشترك (قوله فمشارك) الاشتراك فى اللغة بمعنى المشاركة فاشتراك على الحذف

(١) (قوله وليس المراد الخ) قد بينا لك الفرق بينهما فى أول مبحث الألفاظ وانما لم يصح التعميم لأن الكلام فى المفرد الموضوع وضعاً تحقيقاً ولوعم لدخل فى تعريف المشترك الحقيقة والحجاز اهـ الصرنوبى .

كالمعنى ( والا ) أى وان لم يوضع لكل من المعانى بل وضع لمعنى ثم استعمل فى معنى آخر لمناسبة فلا يخلو من أن يكون استعماله مشتهرا فى المعنى الثانى دون الأول أولا ( فان اشتهر ) المعنى الثانى وترك استعماله فى الأول ( فنقول ينسب الى الناقل ) فان كان الناقل

ويدخل فيه العلم اذا تعدد وأما المشترك المعنوى فهو المعنى الكلى الصادق على جزئيات كفى المتواطىء والمشارك فعنى اللفظ فهما مشترك معنى لاشتراك الأفراد فى المعنى الموضوع له اللفظ ( قوله بل وضع لمعنى ) أى وضعا شخصيا وقوله ثم استعمل فى معنى آخر لمناسبة أى من غير وضع له (١) ولا يقال هذا يفيد أن المنقول والمجاز غير موضوعين فذكرهما هنا استطراد لأن الكلام فى اللفظ الموضوع ، لأننا نقول كل منهما موضوع بالنظر لغير ما استعمل فيه ( قوله فان اشتهر ) أى استعمل فى المعنى الثانى وقوله وترك أى عند الناقل استعماله فى المعنى الأول ( قوله ينسب إلى الناقل ) إشارة الى تقسيم المنقول الى الشرعى ان كان الناقل لفظ أهل الشرع، والعرفى ان كان الناقل أهل عرف عام والاصطلاحى ان كان الناقل أهل اصطلاح وعرف خاص وفيه نظر وذلك لأن النسبة ليست الى الناقل بل الى ما عليه الناقل من الشرع والعرف والاصطلاح. وأجيب بأن الكلام على حذف مضاف أى ينسب ذلك المنقول الى ما عليه الناقل وفيه أنه لا ينسب الى ما عليه الناقل مطلقا حتى يقال نحوى أو منطوق بل على الوجوه الثلاثة المذكورة والمفهوم من قوله ينسب الى الناقل

والاىصال أى مشترك فيه أى اشتركت تلك المعانى فى ذلك اللفظ قال الخليل . فان قلت اذا كان اللفظ موضوعا لثلاث معان مثلا وكان وضعه لاثنتين منها ابتداء دون الثالث فهذا اللفظ هل هو مشترك أم لا . قلت الظاهر بناء على هذا القيد يعنى الوضع الابتدائى المفسر بما سبق أنه ليس بمشارك اذ لم يوضع لكل من تلك المعانى ابتداء لكن التحق بى يقتضى أن يكون مشتركا بالنسبة الى المعنيين اللذين هو موضوع لهما ابتداء ومنقولا بالنسبة الى المعنى الثالث فان امتياز الاقسام فى هذا التقسيم لكونه اعتباريا إنما هو باعتبار الحذيات والاعتبارات ( قوله لمناسبة ) أى بين المعنيين ( قوله فان اشتهر ) أى بانفراده فيه كما هو المتبادر من العبارة فلا ترد المجازات المهجورة الحقيقة اذ لو سلم كونها مشتهرة فى معانها المجازية كان ذلك بمعونة القرائن المنضمة اليها لا بانفرادها قال ميرزا هداية الله مشعرة بأن الوضع فى المنقول هو النقل والشهرة ولهذا ذهب بعض العلماء إلى أن المجازات المشهورة من قبيل الحقائق ويولوج لك من ذلك أن الخلاف فى واضع الألفاظ هو فى واضع الألفاظ اللغوية الابتدائية اهـ ( قوله وترك استعماله فى الأول ) أى لا يستعمل فيه بدون القرينة لأنه لا يستعمل فيه أصلا حينئذ يجوز أن يكون مقروكا عند قوم دون قوم فلذا جامع المنقول المجاز والحقيقة قاله عبد الحكيم ( قوله فنقول ) وهو ما غلب فى معنى مجازى للموضوع له الأول حتى هجر الأول فهو فى اللغة حقيقة فى المعنى الأول مجاز فى الثانى وفى الاصطلاح المنقول اليه بالعكس كلفظ الصلاة ( قوله ينسب الى الناقل ) لا يخفى أن الناقل حقيقة هو أهل الشرع أو الاصطلاح الخ والمنقول اليه هو الشرع نفسه والاصطلاح أى ما اصطلاحوا عليه والنسبة للمنقول اليه فيقال مثلا حقيقة شرعية نسبة للشرع فاستناد النسبة حينئذ الى الناقل مجاز

(١) ( قوله أى من غير وضع له ) المنقضى الوضع التحقيقى فلا ينافى أن المجاز والمنقول موضوعان أيضا لكن بالوضع التأويلى وهو ما احتج فيه الى قرينة ، وهذا يجاب عن الاعتراض الذى ذكره بقوله ولا يقال الخ اهـ الشرنوبى



شرعا فنقول شرعى كالصلاة والصوم وان كان اصطلاحيا فنقول اصطلاحا كالفاعل والمفعول وان كان عرفا فعرفى كالدابة لذات القوائم الأربع (والا) أى وان لم يشتهر فى المعنى الثانى ولم يترك استعماله فى الأول (حقيقة<sup>(١)</sup>) ان استعمل فى المعنى الأول كالأسد للحيوان المعلوم (ومجاز) ان استعمل فى المعنى الثانى كالأسد للرجل الشجاع

أعم من التقسيم المشار اليه . وأجيب بأن كيفية النسبة مشهورة فاعتمد على اشتهاها (قوله شرعا) أى ذا شرع أو شارعا (قوله كالصلاة) أى فاتها لغة الدعاء نقلها الشارع لامتداد المعلومة لاشتغالها على الدعاء (قوله والصوم) أى فاته لغة الامساك مطلقا نقله الشارع الى الامساك من طواع الفجر للغروب عن شهوات البطن والفرج وما يقوم مقامهما (قوله وان كان اصطلاحا) أى أهل اصطلاح وعرف خاص وأفرد الشرعى عن غيره وان كان من الاصطلاحات لشرفه (قوله كالفاعل) أى فاته فى اللغة من أوجد الفعل أى الحارث ثم نقله النحاة الى الاسم المرفوع الذى أسند له فعل أو شبهه على جهة قيامه به أو وقوعه منه (قوله والمفعول) أى فاته لغة من وقع عليه الفعل ثم نقله النحاة الى الاسم المنصوب بالفعل وشبهه (قوله وان كان عرفا) أى وان كان الناقل عرفا أى أهل عرف عام بأن كانوا غير معينين (قوله كالدابة) أى فاتها لغة كل مادب على الأرض آدميا أو غيره فنقل فى عرف الناس لذات القوائم الأربع فقوله لذات القوائم الأربع أى المنقولة من معناها اللغوى لذات القوائم الأربع (قوله حقيقة) أو مجاز ثم المراد أنه وضع لكل من المعانى من غير ملاحظة مناسبة وسواء كان الوضع المعانى فى زمن واحد أو أزمنة متعددة .

للملابسة بينه وبين المنقول وترك ذكر حرف النسبة للشهرة وقول الشارح فان كان الناقل شرعا أى صاحب شرع الخ قال عبد الحكيم والأقسام المحتملة باعتبار الناقل والمنقول عنه سبعة عشر الا أن الموجود منها هى الأقسام الثلاثة وهى النقل من اللغة الى الشرع أو العرف العام أو الخاص والبواقي غير متحققة كذا قالوا وفيه أن الحقيقة الطارئة كافظ الايمان فى التصديق ليست مجازا وهو ظاهر ولا داخل فى المشترك لملاحظة الوضع الأول فيها فلم تدخل فى المنقول بطل الانحصار فتحقق النقل من اللغة الى اللغة اه ومن الرابع أيضا الاعلام المنقولة وفى سلم العلوم أن سيدويه يقول بأن الاعلام كلها منقولة وهو خلاف الجمهور (قوله شرعا) هو من الاصطلاح أفرد لشرفه قال ميرزا هادى اختلاف الأصوليون فى المنقول الشرعى فذهب بعضهم الى أن الصلاة والصوم ونحوهما مجازات لاوضع فيها (قوله وان كان عرفا) أى عاما وهو ما لم يتعين ناقله (قوله كالدابة) اسم لما يدب وكل مامشى على الأرض فهو دابة ويقع على الذكر والمؤنث غلب على ذات القوائم لأربع من الخيل والبغال والخيول وقيل على الفرس خاصة ذكره الامام فى التفسير الكبير والعلامة الشيرازى وبعبارة المفتاح مشعرة بأنها للفرس والبغل والمختار الأول أفاده عبد الحكيم (قوله والاحقيقة ومجاز) لايتعين أن يكون مجازا بل يحتمل

(١) (قول المصنف والاحقيقة) اعلم أن المصنف لم يستوعب أقسام الاسم، واليك بيانها هى أربعة اجمالا وتسعة تفصيلا : الأول ما اتحد لفظه ومعناه وتحتته ثلاثة العلم والمتواطىء والمشكك. الثانى ما اتحد لفظه وتمدد معناه وتحتته أربعة المشترك والمنقول والحقيقة والمجاز . الثالث عكس الثانى أى ما تعدد لفظه واتحد معناه وهو المشترك كمتضمر، وهزبر وقسورة للحيوان الفرس . الرابع عكس الأول أى ما تعدد لفظه ومعناه وهو المتباين كالسان وقيرس اه المعروف .

## فصل المفهوم

وهو الحاصل في العقل

### فصل المفهوم

لما فرغ من مقدمات الشروع في العلم شرع في المقاصد وقدم مباحث الموصل الى التصور على مباحث الموصل الى التصديق لتقدم كل تصور على كل تصديق طبعاً من غير عكس ، وقدم فصل الكليات التي هي في الأغلب أجزاء للمعرف على فصله لذلك أولفنع معرفتها في معرفته (قوله وهو الحاصل) أي وهو المعنى الحاصل في العقل من اللفظ أي الموجود في العقل والمدرَك له

أن يكون كساية فلا بد أن يكون ذلك المجاز هنا على سبيل التمثيل الى حقيقة ومجاز أو كناية او المراد من المجاز أعم من المجاز والكناية مجازاً ويجوز أن يكون المجاز عند المنطقيين أعم منهما من باب تخالف الاصطلاحين. قال أبو الفتح : ثم ههنا بحثان . الأول : أن عد الحقيقة والمجاز من أقسام اللفظ الذي تعدد معناه يشعر بأن الحقيقة مما يتعدد معناه وأن لكل حقيقة مجازاً وليس كذلك وأما أن كل مجاز له حقيقة فزعم فلاشكال بالنسبة للحقيقة . الثاني : أن كلا من الحقيقة والمجاز مشروط بالاستعمال فاللفظ قبل الاستعمال ليس حقيقة ولا مجازاً فيبقى واسطة بين الأقسام . وأجاب عبد الحكيم عن الأول بأن معنى قولهم حقيقة ومجاز أي يسمى اللفظ المنقول باسمي الحقيقة والمجاز باعتبارين فلا يرد أن الحقيقة لا يلزم أن يكون معناها كثيراً ، وعن الثاني بأن اللفظ المذكور لما كان ساقطاً عن درجة الاعتبار لأن المقصود من وضع الألفاظ الافادة والاستفادة أسقط من التقسيم اه وأجاب أبو الفتح بجواز أن تكون الحقيقة والمجاز عند المنطقيين غير مشروطين بالاستعمال من باب تخالف الاصطلاحين اه ولبعض الحواشي هنا كلام تبجحه الاسماع .

### فصل المفهوم الخ

ينبغي أن يعلم أولاً أن حصول شيء في الذهن على نحوين حصول اتصافي أصلي تترتب عليه الآثار وحصول ظرفي ظلي لا تترتب عليه الآثار مثلاً اذا تصورت كافر الكافر حصل في ذهنك صورة كفره الذي هو العلم وصرت بقيامها بذهنك عالماً به وتترتب عليه آثار العلم به ولما كان العلم عين المعلوم كان كفره أيضاً حاصلًا في ضمن تلك الصورة حصولاً ظرفياً غير موجب للاتصاف بالكفر وهو الوجود الظلي للمعلوم الذي لا يترتب عليه آثار ذلك المعلوم وعلى هذا قياس حصول الماهية في ضمن الفرد في الخارج وأن المعنى هي الصورة الذهنية تطابق على العلم وعلى المعلوم لحصول كل منهما في الذهن الأول بوجود أصلي والثاني بوجود ظلي والمنقسم للسكلى والجزئى هو المعنى الثاني بناء على أنهما صفتان للمعلوم ثم ان تلك الصورة يقال لها معنى من حيث قصدها باللفظ ومفهوما من حيث فهمها منه فقول الشارح المفهوم الخ مراده به الصورة الذهنية بالمعنى الثاني وسر التعبير بالمفهوم دون المعنى أن هذا تقسيم له باعتبار حصوله في الذهن ولو بوجهما والمراد المفهوم المفرد كما قيد به في الشمسية وأقول الشيخ في الشفاء إن المنقسم للسكلى والجزئى انما هو المفرد وأل في المفهوم للجنس لما صرحوا به أن أل الداخلة على المنقسم للجنس كالداخلة على المعرفة لأن التقسيم للمفهوم وجعلها استغراقية يقتضى ارادة الأفراد من المنقسم وهو مناف لغرض التقسيم فانه ضم مختص الى مشترك (قوله وهو الحاصل في العقل) أي من اللفظ ترك القيد لتبادره أي حاصل بالوجود الظلي كما سبق والمراد

إما جزئى وإما كلى لأنه بمجرد حصوله فى العقل ( ان امتنع ) عند العقل (فرض صدقه

سواء كان مباشرة أو بواسطة وذلك لان العقل يدرك الكليات بلا واسطة وأما الجزئيات فان كانت محسوسة أدركها بواسطة الحس المشترك وان كانت غير محسوسة أدركها بواسطة الواهمة . واعلم أن الشيء الحاصل عند العقل من حيث حصوله فيه يسمى حاصلًا فى العقل ومدركًا ومن حيث انه يدرك من اللفظ يقال له مفهوم ومن حيث انه يعنى من اللفظ ويقصد يقال له معنى ومن حيث دلالة اللفظ عليه يقال له مدلول فالجميع متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار وقوله وهو الحاصل فى العقل أى سواء دل عليه اللفظ فى محل النطق وهو المسمى بالمنطوق عند الأصوليين أودل عليه اللفظ لافى محل النطق وهو المسمى بالمفهوم عندهم فهذا اصطلاح منطقي فالمراد عندهم ما يفهم من اللفظ ( قوله إما جزئى أو كلى ) فيه إشارة الى أن الكلية والجزئية من عوارض المعانى وحينئذ فوصف اللفظ المفرد الدال على المعنى الكلى بالكلية والدال على المعنى الجزئى بالجزئية من وصف الدال بوصف المدلول ثم ان بحث المناطقة عن الجزئى ليس مقصودا بالذات بل على سبيل الاستطراد وذلك لأنهم يبحثون قصدا عن الكلى لأنه مبادئ التصورات والجزئى ضد له وال ضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فلذا بحثوا عنه ( قوله بمجرد حصوله ) الباء متملة بامتنع وإضافة بمجرد لما بعده من اضافة الصفة للموصوف أى لأنه ان امتنع صدقه على كثيرين بالنظر لحصوله فى العقل المجرد عن ملاحظة الأدلة وإنما قيد بذلك لأنه لولوحظ مع حصوله فى العقل البرهان لصار الكلى جزئيا الأترى أن واجب الوجود لولوحظ مع حصوله فى العقل برهان الوحداية كان ممتنعا صدقه على كثيرين فيكون جزئيا ( قوله ان امتنع ) أى استحال فرض صدقه المراد بالفرض هنا الفرض الوقوعى الراجع للحكم فالمعنى أنه استحال أن يحكم العقل بصدقه على كثيرين وليس المراد بالفرض هنا التقدير لأن العقل يفرض المحال ويقدره أى لا—ل أن يتصوره ولا يحكم به أصلا . وحاصله أن الجزئى ما يمتنع

بالعقل النفس الناطقة وقد اختلفوا فى أنه هل يرسم فيها الكليات والجزئيات أو الكليات فقط والجزئيات مرسمة فى قواها فتشاهدها هناك وهو المختار فعلى الأول الظرفية على حالها وعلى الثانى هى بمعنى عند نظير ما سبق فى تعريف العلم قال أبو الفتح والظاهر أن المراد من المفهوم ما حصل فى العقل من حيث إنه حاصل فيه وعلى هذا يظهر كون الكلية والجزئية وأقسامهما من المقولات الثانية العارضة للماهيات بشرط حضورها فى العقل اه هذا خلاصة ما يقال هنا وللحشى فى تقرير هذا المقام اضطراب يحير الأفهام ( قوله إما جزئى وإما كلى ) فى حاشية السيد على شرح المطالع أن مفهوم الجزئى ملكة ومفهوم الكلى عدم ( قوله بمجرد حصوله ) أى مع قطع النظر عما هو خارج عنه فالقيام لفظ مجرد للإشارة الى أن هذا الامتناع اذا لم يكن بمجرد تصوره بل كان بانضمام أمر آخر اليه كان ذلك المفهوم جزئيا لا كليا كالمفهوم واجب الوجود إذا تصور مع ملاحظة برهان التوحيد فان العقل يمتنع أن يحكم بصدقه على كثيرين وأما مجرد تصوره فلا يمتنع ذلك لصدق حد الكلى عليه ( قوله عند العقل ) ظرف للامتناع ولم يعبر بـفى كسابقه لأن السابق فى حصول المعنى وهو حاصل فى النفس بطريق الارتسام وما هنا فى حكم العقل وهو حاصل بطريق الملاحظة لا الارتسام تأمل ( قوله فرض صدقه ) أى حله حل موافاة لأنه المعتبر هنا قال عبد الحكيم أى يجوز حله لإيجابا دون التقدير والاعتبار كما فى

أى يستحيل أن يحكم العقل بصدقه أى جملة على كثيرين وفيه (١) أن هذا صادق بأن يكون امتناع العقل من ذلك بالنظر لمجرد تصور مفهومه بقطع النظر عن غيره وصادق بأن يكون امتناع العقل من ذلك بالنظر لغيره أيضا كالنظر في الدليل وهذا يوجب الخلل في تعريف الجزئى والكلى لأن تعريف الجزئى يكون غير مانع من دخول واجب الوجود ونحوه فيه ويصير تعريف الكلّى غير جامع لذلك ، والجواب أن قيد الحثية مراعى أى من حيث تصويره فقط أى لا من حيث تصويره مع ملاحظة الدليل (قوله جزئى) نسبة للجزء (٢) وهو كايه كأن الكلّى نسبة للكل وهو جزئى فزيد مثلا جزئى نسبة لجزئه وهو انسان الذى هو كايه وانسان كلّى نسبة للكل وهو زيد مثلا الذى هو جزئى من جزئيات الانسان (قوله حقيق) يخرج الجزئى الاضافى فالجزئى الحقيقى ما لم يندرج

تعريف المتصلة حيث قالوا صادق التالى على فرض صدق المقدم فان للعقل تقدير كل شىء ولولم يكن له تقدير الصدق في الجزئى وتصوره كيف يحكم بسلبه عنه اه أى فالفرض المأخوذ في تعريف الجزئى بمعنى التجويز أى حكم العقل بالجواز لا بمعنى التقدير المعتبر في مقدم الشرطية واستعمال الفرض بهذا المعنى الشائع في كلامهم كالى تعريفهم الجسم بأنه جوهر يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه فلا يرد على تعريف الجزئى أنه لا يصدق على شىء من الجزئيات إذا من جزئى الاويمكن فرض صدقه على كثيرين فانه يقع مقدم الشرطية المبينة على فرض الصدق وتقديره كالى قولك ان كان زيد صادقا على كثيرين لم يكن جزئيا ويقع أيضا تاليا لتلك القضية كقولك ان لم يكن زيد جزئيا كان صادقا على كثيرين ولذلك قال ميرزا هدهد فرض المحال لا يجرى في الفرض بمعنى التجويز العقلى كأن الفرض المحال يجرى في الفرض بمعنى التقدير ضرورة أنه لا حرج فيه اه لا يقال اذا تصور طائفة من الناس زيدا مثلا كانت صورته الموجودة في الخارج مطابقة للصورة العقلية التى في أذهان الطائفة بناء على حصول الأشياء أنفسها في الذهن على ما هو المختار وكون المطابقة من الجانبين فيلزم أن يكون زيد كليا . لأننا نقول انما يلزم هذا لو كانت هذه الصورة من زيد معنى واحدا ذهنيا مطابقا لكثيرين في خارج الذهن وظاهر أنها ليست كذلك قاله الخلقالى وفي الحاشية أن الصورة الحاصلة منه في كل ذهن إن أخذت مع قطع النظر عن الاضافة إلى المحل فتحددة بالذات والمفهوم ولا تعدد فيها حتى تتحقق المطابقة وإن أخذت مع الاضافة إلى المحل فلا نسلم التطابق والتصادق بينها بل التباين اه والجواب المذكور مسطور في شرح المصنف على الأصل (قوله على كثيرين) قال أبو الفتح للكثرة معنيان أحدهما ما يقابل الوحدة

(١) (قوله وفيه الخ) هذا الاعتراض مدفوع بقوله الشارح بمجرد حصوله في العقل أى بقطع النظر عن الدليل الخارجى وبذلك لا يرد واجب الوجود على التعريف الأول بعدم المنع من دخوله فيه ولا على الثانى بعدم شموله وأيضاً إن الشيخ المحشى نفسه دفع هذا الاعتراض من أصله بقوله وانما قيد بذلك الخ فراجع .

(٢) (قوله نسبة للجزء الخ) توضيح ذلك أنهم يقولون كل كلى جزء لجزئيه وكل جزئى كل لى كايه فالانسان مثلا كلى تحت جزئيات كثيرة كزيد هذا الجزئى وهو زيد مركب من الانسان ومن شىء آخر وهو الشخص الخارجى فأنت ترى الانسان الكلّى جزءا من حقيقة زيد الذى هو جزئى وترى أيضاً زيدا الجزئى كلالانسان الذى هو كايه لتركبه منه ومن الشخص ومعلوم أن العكل مآعته أجزاء كالخصير والكلّى مآعته جزئيات كالانسان اه العرفون .

فانه إذا حصل عند العقل استحالة فرض صدقه على كثيرين ( وإلا ) أى وإن لم يتمتع بمجرد الحصول فرض صدقه على كثيرين ( فلكى ) فالسكية إمكان فرض الاشتراك والجريئة استحالة .  
فان قلت : الجزئى

تحت شىء واندرج هو تحت غيره كزيد والجزئى الاضافى ما اندرج تحت غيره كالانسان فانه جزئى إضافى لا مدرجه تحت الحيوان فكل جزئى حقيقى جزئى إضافى ولا عكس . واعلم أن الجزئى منى أطلق انصرف للحقيقى وتعريف المصنف للجزئى المراد عند الاطلاق وحيد فلا يرد عليه الاضافى ( قوله فانه ) أى ذات زيد وذكر ضميرها إما باعتبار أنها شىء أو أنها مفهوم وقوله استحالة فرض صدقه أى امتنع حكم العقل بصدقه على كثيرين ( فوله أى وإن لم يتمتع الخ ) أى وإن لم يتمتع حكم العقل بصدقه على كثيرين بالنظر لحصوله فى العقل المجرد عن ملاحظة الدليل ( قوله فلكى ) وهو الذى يتركب منه طريق التصور الموصلة اليه وقسمها وأخوها (١) على الطريق الموصلة للتصديق لتقدم التصور على التصديق طبعاً كما تقدم ( قوله فالسكية ) أى التى هى وصف السكى والجريئة التى هى وصف الجزئى المذكورين فى كلام المصنف وقوله إمكان فرض الاشتراك أى إمكان حكم العقل على المعنى بأنه مشترك بين كثيرين . وأورد عليه أن كل جزئى إذا تصور طائفة فاصورة الحاصلة فى ذهن زيد مثلاً مطابقة للصورة الحاصلة فى ذهن الآخرين فيجب أن يكون كلياً ، والجواب أن معنى شركة الكثير أن يكون الكثيرون أفراداً ويعتبر هو مطابقاً لها وصادقاً عليها والصورتان الحاصلتان فى ذهن زيد وعمرو إن أخذنا مع قطع النظر عن الاضافة إلى المحلين فهما متحدان بالذات والمفهوم ولا اثنية : أى لا تعدد بينهما حتى يتحقق المطابقة وإن أخذنا مع اعتبار الاضافة إلى المحلين فلا تتم المطابقة والتصادق بينهما لما بين تلك الصور من التباين ( قوله فان قلت الخ ) هذا معارضة واردة على جعل الجزئى قسماً للسكى . وحاصلها

وثانيهما ما يقاب الملة وكلاهما صحيح ههنا إنما اختاروا جمع السكنة بالياء والنون تنبيهاً على أن جمع السكيات مقسوية باعتبار نفس التصور حتى إنه مأمون كلى إلا وهو صادق على ذوى عقول متكررة بهذا الاعتبار وإن كان مبانيها بحسب نفس الأمر اهـ ( قوله فالسكية إمكان فرض الاشتراك ) أى تقتضى ذلك وتستلزمه لا أنها تقتضى الاشتراك فى نفس الأمر ولا فرضه بالفعل . لا يقل الامكان وصف الفرض والسكية صفة المعنى فكيف حل أحدهما على الآخر . لأننا نقول المعنى كونه بحيث يمكن فيه فرض الاشتراك فالحل على سبيل المسامحة ومثله كثير كتفسير الدلالة بالفهم . وأورد الدوانى أن ضعف البصر يدرك شبحاً ويجوز عقله حينئذ أن يكون زيداً أو عمراً فيلزم أن تكون هذه الصورة كلية . وأجاب ميرزا هدى بأن المعنى السكى هو الاشتراك بين كثيرين على وجه الاجتماع والاشتراك فى هذا القسم من الفرد المنتشر هو الاشتراك على سبيل البدلية دون الاجتماع لأن الوحدة معتبرة فيه اهـ . وأجاب الدوانى بجواب آخر نقله المحشى وقرح فيه وهو من التعفير فى وجوه الحسان ومشوّه عدم تدبر كلامه

(١) ( قوله وأخوها ) الأولى ومبادئها وهى السكيات اهـ الشرنوبى .

لا يتمتع بمجرد حصوله في العقل فرض صدقة على كثيرين وكل ما كان كذلك فهو كلى فالجزئى كلى وهو محال . قلت : المراد من الجزئى إن كان ما صدق عليه لفظ الجزئى من نحو زيد وغيره فلا نسلم الصغرى وإن كان المراد لفظ الجزئى فلا نسلم استحالة النتيجة ، ثم السكلى بالنظر إلى الوجود الخارجى ينقسم إلى ستة أقسام لأنه إن ( امتنع أفراد ) فى الخارج

لانسلم أن الجزئى قسم للسكلى بل الجزئى كلى فهو فرد من أفراد لا قسم له ( قوله لا يتمتع بمجرد حصوله فى العقل الخ ) أى لأنه يصدق على زيد أنه جزئى وعلى بكر أنه جزئى وهكذا ( قوله قلت المراد الخ ) حاصله ان أردت بالجزئى الذى لا يتمتع فرض صدقة على كثيرين زيدا وعمرا فلا نسلم الصغرى وان كان المراد لفظ الجزئى فلا نسلم استحالة النتيجة إذ يصدق على زيد أنه جزئى وعلى بكر أنه جزئى وهكذا ( قوله ماصدق عليه الخ ) أى وهما أفراد . والحاصل أن الماصدق غير المفهوم كإنسان فان ما صدقه زيد وعمرو ومفهومه حيوان ناطق ( قوله وهو محال ) أى لأنه يلزم عليه اتصاف الشئ بنقيضه وهو جمع بين النقيضين ( قوله لفظ الجزئى ) أى من حيث معناه ولو قال وإن كان المراد مفهوم لفظ الجزئى كان أولى لأنه أنسب بما قبله ولأن السكلى إنما يلزم مفهوم هذا اللفظ لانفسه ، ويمكن أن يقال انه على حذف مضاف أى وإن كان المراد مفهوم لفظ الجزئى ( قوله فلا نسلم استحالة النتيجة ) أى لأن لفظ جزئى كلى من حيث مفهومه لأن تصور مفهومه لا يمنع من وقوع الشركة فيه . والحاصل أن الجزئى إذا لوحظ من حيث مفهومه كان كليا وان لوحظ من حيث ماصدقه كان جزئيا . إن قلت انه إذا لوحظ مفهومه وكان كليا يلزم عليه حل الشئ على ضده<sup>(١)</sup> فى قولنا الجزئى كلى وهو لا يصح . قلت لامانع من حل الشئ على نقيضه والمنوع إنما هو حل الشئ على أفراد نقيضه فلا تقول زيد كلى ، وأما الجزئى كلى فلا مانع منه تأمل ( قوله لأنه إن امتنع الخ )

( قوله فلا نسلم استحالة النتيجة ) إذ لامانع من صدق الشئ على نقيضه إنما المستحيل صدقه على ما يصدق عليه نقيضه كما بينا سابقا فتذكر ، قال المصنف فى شرح الأصل وتحقيقه أن مفهوم ما يمنع الشركة معنى كلى وهو مفهوم لفظ الجزئى لامفهوم زيد وعمرو مثلا وما صدق عليه ذلك المفهوم معنى يتمتع فيه الشركة بين الكثير وهو مفهوم زيد وعمرو مثلا لامفهوم لفظ الجزئى فيكون منع الشركة مفهومهما له أفراد كثيرة وهو ظاهر ( قوله إلى ستة أقسام ) أى متحققة لا بمجرد الاحتمال فلا يرد أن القسم الثانى وهو السكلى الذى أمكنت أفراد له لم يوجد يجوز أن يكون منحصرا فى فرد مع امتناع غيره أولا وأن يكون متعدد الأفراد المتناهية أولا قاله البعض وأراد بذلك أن هذا التقسيم استقرائى لا يقدر فيه الاحتمال العقلى وفرض العقل قسما غير مذكور . وأنت خير بأن ما ذكره من صدق القسم الثانى على الأمور المذكورة غير مستقيم فانه إذا كان ذلك السكلى يمكن الأفراد كيف يصح أن يكون له أفراد متمتعة لأنها حينئذ لا يصدق عليها ذلك السكلى الممكن وإلا لزم صدق الشئ على ما يصدق عليه نقيضه وهو محال وجواز كونه متعدد الأفراد الخ هذا من جملة الأقسام ( قوله لأنه إن امتنع الخ ) انظر جواب إن فانه يظهر فى كلامه وفى بعض النسخ بدل إن اما

(١) ( قوله على ضده الخ ) المراد بالضد هنا مطلق المناق فىشمل النقيض فصبح الجواب بقوله قلت الخ ، ولعل هذا هو السر فى الأمر بالتأمل ام القرونوبى .

وهو القسم الأول كشرىك البارى سبحانه وتعالى فانه كلى ممتنع الافراد فى الخارج (أو أمكنت) أفرادہ (و) لكن (لم توجد) فى الخارج

ولا يخفى ما فى عبارة الشارح من تغييره لعبارة المتن لأن جملة امتنعت فى عبارة المصنف صفة لـكلى قد جعلها الشارح شرطاً لأداة مقدرة وقدر لذلك جواباً ولا يخفى ما فيه من التكسّف (قوله فى الخارج) أى فى خارج الأعيان لافى الذهن لأن جميع الأقسام موجودة فيه (قوله وهو القسم الأول) المناسب (١) أن يقول فهو القسم الأول ليكون جواب الشرط الذى قدره ولا يصح أن يكون قوله فانه كلى هو الجواب لأنه لا ارتباط بين الشرط والجواب حينئذ إلا أن يقال ان قوله فهو كلى على حذف مضاف أى مسمى بذلك وبهذا التأويل صح كونه جواباً (قوله كشرىك البارى) أى وكالجمع بين الضدين (قوله ممتنع الافراد فى الخارج) وأما فى الذهن فلا يمتنع (قوله أو أمكنت أفرادہ) المراد به الامكان

فهى معادلة لا وفى قوله بعد أو أمكنت ثم إن فى حله تغييراً لعبارة المتن لأن الأنسب جعل قوله امتنعت صفة للـكلى وهذا التقسيم تميم للتعريف وتوضيح له ولذا ذكره المصنف عقبه دفعاً لما يتبادر من تعريف الـكلى أنه لا بد له من كثيرين فى نفس الأمر أو أنه لا بد من إمكانها وان لم توجد وليس كذلك بل المدار على أنه يمكن للعقل أن يفرضه صادقاً على كثيرين ومطابقاً له سواء كان مطابقاً فى نفس الأمر أولاً وسواء فرضه العقل أو لم يفرضه قاله المحشى . وأجاب البعض بأن الظاهر أن جوابها محذوف يدلّ عليه سابقه وهو ستة أقسام ولاحقه وهو القسم الأول الخ أى فقد حصل قسم والخلاف فى تغيير إعراب المتن هل يجوز مطلقاً أو يمنع مطلقاً أو إن كان الشارح صاحب المتن جاز والافلا فيما إذا كان لفظ المتن محركاً بحركة الرفع مثلاً فحركة الشارح بحركة النسب لافى مثل صنيع الشارح على ما لا يخفى نعم كان الأولى ترك المتن وإبقاء من غير ما ذكر كى يستغنى عن الكلفة المذكورة ثم المعنى الذى ينبغى إبقاء المتن عليه هو الاستثنا لا التوصيف كما قيل لأن الذى يترتب على الشرط فى قوله وإلا هو قوله فكلى لا كونه ممتنع الافراد مثلاً أيضاً وربما يشير إلى ذلك قول الشارح هنا بالنظر للوجود الخارجى الخ فتدبر قال ميرزا هاد والمراد من الامتناع الامتناع الذاتى لا ما يشمل الغيرى لأن ما يمكن ولم يوجد ممتنع بالغير (قوله فى الخارج) ظرف للامتناع فلا ينافى وجود تلك الافراد ذهنياً وفى الحاشية هنا كلام غير منتظم رأينا ترك التعرّض له أولى لقلة جدواه (قوله أو أمكنت أفرادہ) قيل يخرج عن هذا التقسيم ما أمكن منه فرد واحد أى ولم يوجد وكان ينبغى أن يقيّد به ، ثم ههنا بحث وهو أنه إن أريد بالامكان الامكان العام لزم جعل قسم الشئ قسماً له لأن الممتنع قسم من الممكن العام وقد جعل قسماً له ، وإن أريد الامكان الخاص لم يكن التقسيم الأول حاصراً لعدم دخول الواجب فيه ولا تقسيم الممكن إلى الواجب الوجود لذاته محيياً ضرورة أنه غير مندرج فى الممكن الخاص ولا الممتنع . وأجيب باختيار الشق الأول والامكان العام هنا مقيد بجانب الوجود الذى هو سلب ضرورة العدم وهو ما يقابل الممتنع فيصح التقسيمان قطعاً لا الامكان العام المطلق لأنه لا يقابل الممتنع أو باختيار الشق الثانى وإن ذكر الواجب تعالى للتنظير لا

(١) (قوله المناسب الخ) بعضهم يرى أن الجواب محذوف دل عليه سابق الكلام ولاحقه تقديره فقد حصل قسم وهذا أصح وأولى مما تكلفه المحشى بل الظاهر عدم صحته لمن تأمل اه الشرطونى .

وهو القسم الثاني كالمستقاء فانه كل من الممكن الأفراد لسكها لم توجد في الخارج (أو وجد) من أفراد الفرد (الواحد فقط) في الخارج (مع إمكان) وجود (الغير) أى غير ذلك الفرد وهو القسم الثالث كالشمس فانه كل من الممكن الأفراد في الخارج ولكن لم يوجد من أفراده إلا فرد واحد (أو امتناعه) بالجر عطفًا على قوله إمكان الغير أى السكلى الذى لم يوجد من أفراده إلا فرد واحد ينقسم الى قسمين لأنه إما أن يكون مع إمكان الغير أو مع امتناعه فان كان الأول فهو القسم الثالث كما مر ، وان كان الثاني فهو القسم الرابع :

العام المعتبر عموميه في طرف الوجود لاني طرف العدم والادخل الممتنع فلا تصح المقابلة ثم نقول إن المراد بأفراده الجنس ليصح عطف قوله أو واحد الواحد الخ على قوله ولم توجد (قوله وهو القسم الثاني) الأولى فهو القسم الثاني لأن الشرط مقدر فيكون هذا جواب الشرط وهكذا يقال فيما سيأتى (قوله كالعناء) هي طائرله أر بعون رأسا يخطف الصغار ولا شك أن هذا كل من قيل ان عدم وجودها إنما هو في آخر الزمان وانها كانت موجودة في زمن سيدنا سليمان وانها كانت (١) تكذب بالقضاء والقدر فدعا عليها سليمان فقطع الله نسلها ، وقيل إنها أضرت بأصحاب الرس فشكوا منها لنبيهم فدعا عليها فقطع الله نسلها ، وانظر هل تكذبها بالقضاء والقدر كان بنطق منها أو انكارها لذلك كان باخبار من معصوم عن حالها ، ومثل العناء في كونه لا وجود لفرد من أفرادها مع امكانها بحر من زئبق وجبل من ياقوت وبحر من سمن أو عسل (قوله أو وجد) الظاهر أنه معطوف على أمكنت أو امتنعت وأما عطفه على لم توجد كما هو المستفاد من الشارح حيث قال فانه كل من يمكن الخ فقيه إشكال لأنه يعطى أن واجب الوجود ممكن وليس كذلك ، ويجب أن الامكان ينقسم قسمين إمكان عام وهو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والإمكان خاص وهو سلب الضرورة عن الجانبين الموافق للحكم والمخالف له والمعتبر هنا الامكان العام المقيد بطرف الوجود لأن الامكان العام له طرفا طرف وجود وطرف عدم وحيث أن معنى قوله أو أمكنت أفرادها

للاشمس (قوله كالعناء) وبحر من زئبق وجبل من ياقوت وكان التمثيل بهذه الأمور لمجرد العرض والاف كيف يعلم أن مثل هذه الأمور ممكنة الوجود ولم توجد أبدا قاله المحشى وتعقب بأن إمكان ما ذكر قطعي اذ لا يلزم على تقدير وجوده محال وليس يلزم من عدم وجود الشيء عدم إمكانه اه والمتعقب نظر لمجرد قوله ممكنة الوجود فخلل المرك واعتراض والا فلا يستفهم عن مجموع الأمرين إمكان وجودها مع كونها معدومة اذ يجوز أن تكون موجودة ولم نطلع عليها قال تعالى - ويخلق ما لا تعلمون - وأصله لاني المتع قال ان التقسيم يجوز أن يكون عقليا فالناقشة في تمثيل القسم الثاني بجبل من ياقوت والمنتقاء مثلا وأمثالهما بأنه محتمل وجود أفرادها في الماضي أو المستقبل أو في بعض المواضع البعيدة فلا يصح التمثيل بها بظاهر الدفع ولو سلم كونه حقيقيا فهذه المناقشة مع ضعفها لأن المثال يمكنه الفرض فالفرضة فيه ليست من دأ المحسنيين مندفة بأن الظن كاف

(١) (قوله وانها كانت الخ) هذا يقضى بأنها من جنس العقلاء وانها مكلفة وينافيه كونها بهيمة تطير في الجو واعلم أن هذا الكلام من قصص بنى اسرائيل المقصود به تشويه دين الاسلام لا يسوغ نقله وكثرة الخلاف فيه فانه كلام يعجه النقل ويأباه الفرع الشريف ، ومن الأسف نرى مثل هذه الأكاذيب في كتب التفسير وغيرها والواجب تطهيرها منها اه الشرنوبى



مكتفهم واجب الوجود فانه كلى لم يوجد من أفراده الافراد واحد وهو الحق سبحانه وتعالى مع امتناع غير ذلك الفرد . واعلم أن مفهوم الواجب انما يكون كلياً بمجرد النظر الى حصوله فى العقل أما اذا لوحظ مع حصوله فى العقل برهان التوحيد فلا يكون كلياً لانه حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه (أو وجد) (الكثير) فى الخارج إما (مع التناهى) أى تنهى الأفراد ، وهو القسم الخامس كالسكوكب السيار فانه كلى كثير الأفراد فى الخارج لانها متناهية منحصرة فى عدد وهى سبعة (أو) مع (عدمه) أى عدم تنهى الأفراد وهو القسم السادس كالنفس الباطنة عند من قال بقدم العالم فان النفوس المجردة عن الأبدان

أى أو كان عدم أفرادها ليس واجبا وإذا كان عدم أفرادها ليس واجبا كان وجودها إما واجبا كواجب الوجود أوجازاً كغيره من الممكنات وليس المراد بالامكان الخاص حتى يتأتى الاعتراض انتهى شيخنا (قوله برهان التوحيد) نائب فاعل لوحظ (قوله السيار) احتراز عن الثابت ولا يحيط بحصرها الا الله تعالى (قوله وهى سبعة) فكل سماء فيها واحد منها أى وهى زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر (قوله كالنفس الباطنة) أى المفكرة بالقوة وهى عندهم جوهر مجرد عن الجسمية وأعراضها وهى كلية تحتها جزئيات لاتتناهى وهى عندهم قديمة بالنوع فامتنع نفس الاقوال لها نفس وهكذا الى لانها نهاية له حادثة بالشخص لأن الانسان عندهم قديم بالنوع وحادث بالشخص وكل فرد من أفراد الانسان له نفس (قوله عندهم من قال بقدم العالم) أى وهم الفلاسفة فلا يقولون بخبر ولا نشر ولا يقولون ان آدم أبو البشر فهم كفرة ومثل بعض أهل السنة لهذا القسم بنعيم الجنة ، وفيه أن الكلام فى الأفراد الموجودة بالفعل الغير المتناهية ومعنى عدم نهاية نعيم الجنة أنه لا يتوقف على حد بل كل ما حصل شئ خلفه آخر وأما ما وجد منه بالفعل فهو متناه فلا أحسن أن يثمر لهذا القسم بالصفة فان من جملة أفرادها صفات المولى الكمالية فاما موجودة

فى صحه المثال ولا شك أن وجود العقلاء وجب من ياقوت ونظائرهم فى الجملة خلاف الظاهر المظنون على أنه يمكن تقييدها بقيود تجعل نفى وجودها مطلقاً يقينياً ككونها موجودة فى هذا الزمان وهذا المكان فتأمل (قوله كمفهوم واجب الوجود) بحث فيه الجلال بدخول الواجب تحت تقسيمه فيما يمكن أفرادها اه فلو قال بدل قوله أو أمكنت أولاً لم يرد ذلك مع الوجازة إذ سلب الامتناع عن جميع الأفراد إما بامكان الجميع أو بالبعض اه ويمكن أن يجاب بأن دخول الواجب فى ممكن الأفراد لو جعل قوله أو وجد قسماً لقوله ولم يوجد حتى يدخل القسمان فى قوله أمكنت أما إذا جعل قسماً لقوله امتنعت أفرادها فلا يلزم دخول الواجب فى ممكن الأفراد (قوله فلا يكون كلياً) أى ولا جزئياً أيضاً لأن الجزئية كالكلية لا تكون إلا بالنظر لمجرد الحصول فى العقل من غير نظر للخارج وللدلائل العقلية (قوله أى عدم تنهى الأفراد) قال المصنف فى شرح الأصل المراد بعدم تنهى الأفراد أن لاتنتهى أفرادها الى حد لا يوجد بعده فرد لا أن يكون الموجود منها غير متناه اه وهو مبنى على أصل المتكلمين أن كل ما أحاط به الوجود فهو متناه وأما عند الحكماء فلم يقدّر دليل على امتناع وجود غير المتناهى إذ الممتنع وجود الأمور الغير للمتناهية المجتمعة المترتبة قالة المحشى وتحقيق الكلام يطالب من كتب الكلام (قوله عند من قال بقدم العالم) أى وعدم التناسخ أمان قال به وبالتناسخ

غير متناهية العدد عنده . ولما فرغ من تعريف السكلى وتقسيمه شرع في بيان النسبة بين السكلىين فقال (والسكلىان)

بالفعل ولا تنتهى ولا يرد قولهم كل ما دخل في الوجود فهو متناه لأن هذا بالنسبة للحوادث وصفات المولى السكالية قديمة (قوله غير متناهية العدد) أى لأنه لا أول لها حتى تحصر في عدد وهذا أن كل ما وجد في خارج الأعيان من الحوادث فهو متناه وقوله المجردة من الأبدان أى المفارقة لها لأن النفس عندهم مدبرة للجسم وغير حالة فيه لأن الحال فيه عرض وهى عندهم مجردة عن الجسمية وأعراضها (قوله ولما فرغ من تعريف السكلى) أى والجزئى فففيه اكتفاء والمراد بالسكلى المفهوم الحاصل عند العقل لا السكلى بمعنى اللفظ لأن التعريف والتقسيم إنما هو للسكلى بالمعنى الأول لا بمعنى اللفظ (قوله بين السكلىين) خص البحث بهما إذ لا يبحث في الفن عن الجزئى الاستطرادا لانه ليس كاسبا ولا مكنسبا وأيضا لا تجرى جميع النسب في الجزئيين ولا في الجزئى والسكلى إذ ليست النسبة في الأول الالتيان دائما كزيد وعمرو وزيد وهذا الفرس وليست في الثانى الا التبان كزيد والفرس أو العموم والخصوص المطلق كزيد والانسان ، قال بعضهم عند قول المصنف متساويان المراد بصدقهما معا في الباب الصدق بالفعل اتحاد زمان صدقهما أو لم يتحد كالنظم والمستيقظ وبالتفارق عدم صدقهما دائما حتى قيل ان مرجع التساوى موجبتان كليتان مطلقتان عامتان ومرجع التبان سالتان كليتان دائمتان ومرجع العموم المطلق موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة ومرجع العموم من وجه موجبة جزئية مطلقة عامة وسالتان جزئيتان دائمتان (قوله والسكلىان)

فالنفوس الناطقة عنده متناهية وقد مثل الجلال لهذا القسم بعلوم الله تعالى ومقدوره قال ميرزا هد عدل عن التمثيل بالنفوس الناطقة الانسانية كما هو المشهور ليوافق مذهب الفلاسفة والمتكلمين فان معلومات الله تعالى ومقدوراته غير متناهية عندهما بخلاف النفوس فان عدم تناهيها مختص بمذهب الفلاسفة (قوله شرع في النسبة) أى في بيانها لأن معرفة هذه النسب نافعة في مباحث المعرفة والسكليات قال الفاضل السيالكوتى وهذه النسب من مقولات الاضافة وحقيقتها النسبة المتكررة أى نسبة تعقل بالقياس الى نسبة أخرى معقولة بالقياس الى الأولى فاذا اعتبرت من حيث انها رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحوقها بأحدهما وتحصلها به يقال النسبة بين الشيئين كذا وهى بهذا الاعتبار واحدة أما النوع فيعبر عنها بلفظ واحد كاخوة والحوار والتساوى والتبان وأما بالجنس فيعبر عنها بمجموع اللفظين كالأبوة والبنوة والقريب والبعيد والعموم والخصوص وعلى كالتقديرين توجب اتصاف كل من الطرفين بفرد منها موافق للآخر أو مخالف له فالنسب بين السكلىين الواحدة بالنوع كالتساوى والتبان أو بالجنس كالعموم والخصوص مطلقا أو من وجه أربع وباعتبار قيامها بالطرفين ثمانية فافهم ولا تصغ الى قول من قال العموم والخصوص المطلق نسبتان عدلتا واحدة لعدم انفكاك احدهما عن الاخرى فانه وهم لا يضراده في جميع الاضافات فيجوز أن نعد الأبوة والبنوة نسبة واحدة وبما حورنا لك اندفع ما قيل إن العموم والخصوص اما صفة لمجموع الطرفين فينبغى أن يصح اطلاق اسم العام والخاص على المجموع وإما صفة لأحد الطرفين فينبغى أن يطلق عليه اسم الخاص والعام اه (قوله والسكلىان) خص البحث بهما لما أنه لا يبحث في الفن عن الجزئى

اذا نسب أحدهما الى الآخر فاما أن يكونا متباينين أو متساويين أو أعم أو أخص مطلقا أو أعم وأخص من وجه لأنهما (ان تفارقا) تفارقا (كليا) أى فى جميع الصور (فتباينان) كالانسان والفرس فان كل واحد منهما متفارق عن الآخر تفارفا كليا وتقييد التفارق بالسكلى

حاصل ما فيه أن السكليين إما أن يتفارقا تفارفا كليا بأن لا يصدق واحد منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر دائما ، واما أن يتصادقا تصادقا كليا من الجانبين بأن يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر بالفعل واما أن يتصادقا تصادقا كليا من جانب بأن يصدق أحدهما فقط على كل ما يصدق عليه الآخر ، واما أن يتصادقا تصادقا جزئيا من الجانبين بأن يصدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر بالفعل فالأول المتباينان والثانى المتساويان والثالث الأعم والأخص مطلقا والرابع الأعم والأخص من وجه ( قوله اذا نسب ) أى نظر بينهما وقوبل أحدهما بالآخر اهـ بليدى ( قوله ان تفارقا تفارفا كليا ) أى بحيث لم يصدق كل واحد منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر أى لم يحمل واحد منهما على فرد مما يحمل عليه الآخر ( قوله فى جميع الصور ) أى الأفراد ( قوله كالانسان والفرس ) هما فى قوة سالتين كليتين دائمتين وهما لاشئ من الانسان بفرس دائما ولا شئ من الفرس

الحقيقى إلا استطرادا لأنه ليس كاسباب ولا مكسبا ، وما قيل ان تصور الجزئى قد يكون موصلا أبعد كما فى موضوعات القضايا الشخصية التى تقع كبرى الشكل الأول برده قول الشيخ فى الشفاء إنما لا نستغل بالنظر فى الجزئيان لكونهما لا تفناهما وأحوالهما لا تثبت وليس علمنا بها من حيث هى جزئية تنفيذنا كالأحكام وتبلغنا الى غاية حكمية بل الذى يهمنا النظر فى السكليات اهـ ووجه القطب التخصيص بأن النسب الأربع لا تجرى الا بين السكليين اذا السكلى والجزئى لا يكون بينهما الا التباين أو العموم المطلق والجزئيان لا يكونان الامتباينين فردا المصنف فى شرحه بأنه قد يقع بين الجزئيين التساوى كما فى هذا الكاتب وهذا الضاحك واعترضه السيد بأنه ان كان المشار اليه بهذا الضاحك زيدا مثلاً وبهذا الكاتب عمرا مثلاً فهناك جزئيان متباينان وان كان المشار اليه بهما زيدا مثلاً فليس هناك إلا جزئى حقيقى واحد وهو ذات زيد لكنه اعتبر معه تارة اتصافه بالضحك وأخرى اتصافه بالكتابة وبذلك لم يعدد الجزئى الحقيقى تعددا حقيقيا ولم يتغير تغيرا حقيقيا بل هناك تعدد وتغير بحسب الاعتبار والكلام فى الجزئيين المتغيرين تغيرا حقيقيا كما هو المتبادر من العبارة لافى جزئى واحد له اعتبارات متعددة ولوعده جزئى واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم أن يكون الجزئى الحقيقى كليا فانا إذا أشرنا إلى زيد بهذا الكاتب وبهذا الضاحك وبهذا الطويل وبهذا القاعد كان هناك على هذا التقدير جزئيات متعددة يصدق كل منها على ما عداها من الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعا من اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا قطعاً اهـ قال الدوائى وفيه بحث اذ لاشك أن التغير الاعتبارى كاف فى كونهما مفهومين كفاى السكليين فان النسبة تشمل السكليين المتغيرين بالذات والمتغيرين بالاعتبار فلا وجه لتخصيص الجزئيين بالتغيرين بالذات وما ذكره من لزوم كون الجزئيات كلية ممنوع فان السكلية هى امكان فرض تسكتر المعنى الواحد فى النفس بحسب الخارج أعنى تجوز صدقه على ذوات متكثرة لاصدقه مع مفهومات أخر على ذات واحدة والمتحقق ههنا هو الثانى دون الأول ( قوله ان تفارقا كليا ) أى لم يصدق واحد منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر كالانسان والجار ومن لطائف الدوائى قوله وان كان فى زماننا يكاد أن يكونان

للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه ، فانهما يتفارقان في بعض الصور ويتصادقان في بعضها كما سيجيء ( وإلا ) أى وإن لم يتمارقا تفارقا كلياً فلا يتخلو من أن يتصدقا في الجملة ، أى في بعض الصور أو يتصادقا في جميع الصور ، فان تصادقا في بعض الصور فهما أعم وأخص من وجه كما سيجيء ، وإن تصادقا في جميع الصور ، فاما أن يتصادقا تصادقا كلياً من الجانبين أو من جانب واحد ( فان تصادقا ) تصادقا ( كلياً من الجانبين فمتساويان ) كالإنسان والناطق

بإنسان دائماً ( قوله للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه ) إنما لم يحتز عما بينهما عموم وخصوص مطلق كما احتز عما بينهما عموم وخصوص من وجه لأن ما بينهما عموم وخصوص مطلق خارج بقوله تفارقا لأنه ليس بينهما تفارق لأن التماثل تقابل من الجانبين بحيث يكون كل واحد من الأمرين يفارق الآخر والذات بينهما عموم وخصوص مطلق إنما بينهما مفارقة من جهة واحدة فهما ليسا متفارقين وكذلك للنساء وإن فسلّ منهما خارج عن قوله إن تفارقا وحينئذ فلا يحتاج لإخراجهما بعد لأن إخراجهما يؤذن بدخولهما والحال أنهما غير داخليين ( قوله ويتصادقان في بعضها ) أى ويحتملان في بعضها لاجتماعهما فيه ( قوله من الجانبين ) متعلق بتصادقان ( قوله فمتساويان ) اعلم أن المتساويين ما اتفقا ماصداً واحتلما مفهومهما كالإنسان والناطق فان مفهوم الأول حيوان متفكر

متصادقين جزئياً اهـ ولم يقل من الجانبين كما في عدله لأن التعارف الكلى لا يكون إلا من الجانبين بخلاف التصادق فانه عبارة عن صدق المفهومين على شئ واحد أما في جميع الصور كلى المتساويين أو في بعضها كما في العموم والخصوص المطلق وكليته إنما تتحقق بالصدق من الجانبين ثم التباين المطلق الشامل لتباين المفهومين سواء كانا كليين كمفهوم الإنسان والفرس أو جزئيين كمفهوم هذا الفرس ومفهوم زيد أو كلياً وجزئياً عدم اجتماعهما في ذات واحدة ومرجع التباين الكلى سالبان كليتان دائماً ( قوله للاحتراز الخ ) وأما الأمران اللذان بينهما عموم وخصوص مطلق فلا تفارق بينهما من الجانبين بل من جانب واحد وهو العام وفيهما تصادق أيضاً ( قوله وإن لم يتفارقا تفارقا كلياً ) أى سواء لم يتفارقا أصلاً أو تفارقا جزئياً ولذا قال فلا يتخلو الخ ( قوله أو يتصادقا في جميع الصور ) والمراد بصدقهما معا في هذا الباب الصدق بالفعل اتحد زمان صدقهما أو لم يتحد كالنائم والمستيقظ ( قوله من الجانبين ) ليس ضرورياً في هذا الشق لأن التصادق الكلى لا يتبادر منه إلا كونه من الجانبين ولذا تركه في التفارق وإنما ذكره ههنا لأنه قصد منه الأعم بطريق عموم المجاز ولذلك عطف عليه بعد ذلك قوله أو من جانب قاله الدواني وعموم المجاز هو استعمال اللفظ في القدر المشترك بين المعنى الحقيقي والمجازى فهنا قصد بالتصادق الكلى الذى معناه الحقيقي هو التصادق من الجانبين ومعناه المجازى هو التصادق من جانب واحد الصدق الكلى أعم من أن يكون من الجانبين أو من جانب فذكر ههنا قوله من الجانبين ليمتاز عن قسميه الذى هو العموم المطلق المدرج تحت الصدق ولاجل أنه قصد بالتصادق الكلى الأعم عطف على قوله من الجانبين قوله بعد ذلك أو من جانب واحد إذ لو لم يقصد هذا المعنى الأعم لم يصح منه هذا العطف وانسحاب التصادق الكلى على العطف قال ميرزاهد ولا خلاف لأهل الأصول في جواز عموم المجاز بهذا المعنى والخلاف إنما هو في عموم المجاز بمعنى استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازى معا صرح به المصنف في التلويح

فانه يصدق كل واحد منهما على جميع أفراد الآخر فالصادق السكلي هنا من الجانبين ، وتقييد  
التصادق بالسكلي للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه فان تصادقهما في بعض الصور ،  
وقوله من الجانبين احتراز عما بينهما عموم وخصوص مطلق فان التصادق السكلي هناك من جانب  
واحد أى جانب الأعم (وتقيضهما) أى تقيضا المتساويين كالانسان والناطق ( كذلك ) متساويان

بالقوة ومفهوم الثانى ذات ثبت لها النطق وما صدقهما واحد فما صدق عليه أحدهما من الأفراد يصدق  
عليه الآخر وان المترادفين ما اتحدا مفهوما وما صدقا كالانسان والبشر فان كلا منهما معناه الحيوان  
الناطق وما صدقهما واحد وتقدم أن مرجع هذين المتساويين لتقيضتين موجبتين كائنتين مطلقتين  
عامتين فالانسان والناطق في قوة كل انسان ناطق بالفعل وكل ناطق انسان بالفعل (قوله في بعض  
الصور ) أى في بعض الأفراد أى أن بعض الأفراد يصدق عليه كل واحد من السكليين وبعضها  
أما يصدق عليه أحدهما وبعضها إنما يصدق عليه الآخر ( قوله أى من جانب الأعم ) أى لأن  
الأعم يصدق على جميع أفراد الأخص وليس الأخص يصدق على جميع أفراد الأعم ( قوله وتقيضهما  
كذلك ) أى وتقيضا المتساويين كالتساويين في التساوى هذا مدلوله ويلزم ذلك أن التقيضين  
متساويان فقول الشارح أى متساويان تفسير باللازم تأمل (١) وقوله وتقيضهما كذلك مثلاً يجب أن يصدق  
كل لا انسان لناطق وكل لناطق غير انسان ، والاى والاى يصدق هذا لكان الخ أى لصدق  
تقيضه وهو بعض الا انسان ليس بلا ناطق فيكون بعض لا انسان ناطقا أى وهو باطل لانعكاسه  
الى بعض الناطق لا انسان وهو محال ( قوله كاللا انسان الخ ) فيه مسامحة حيث أدخل حرف  
التعريف على حرف الساب وهو لا النافية مع كونه خاصا بالدخول على الأسماء وهذا كثيرا ما يقع  
لأهل هذا الفن ولعلمهم ينظرون الى أن حرف السلب صار كجزء الكلمة التى دخل عليها حرف

( قوله فانه يصدق كل واحد منهما الخ ) معنى ذلك أنه لا يخرج ما يصدق عليه أحدهما عن الآخر  
سواء تعدد ما صدق عليه أولا فدخل فيه السكليان المنحصران في فرد كالواجب بالذات والقديم  
بالذات وكذا الحال في العموم فيدخل في العام والخاص الواجب بالذات والقديم بالزمان على  
اصطلاح الحكماء ( قوله وتقيضهما الخ ) تقيض كل شئ رفعه فاذا اعتبر مفهوم من غير اعتبار  
صدقه على شئ وضم اليه كلمة النفي حصل هناك مفهوم آخر في غاية البعد عن الاول وسميا  
متناقضين بمعنى أنهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو أبلغ منه فيما بين المفهومات المعبرة بلا  
ملاحظة صدقهما على شئ لا بمعنى أنهما لا يجتمعان في ذات ولا يرتفعان عنها لجواز ارتفاعهما عند عدم  
تلك الذات وهذا هو التناقض في باب التصورات فأما اذا اعتبر صدقه على شئ فهو التناقض في  
القضايا المعرف بأنه اختلاف قضيتين الخ والمراد هنا الاول والثانى هو الذى تعرضوا لاحكامه فلذلك

(١) ( قوله تأمل ) أمر بالتأمل لأن ظاهر عبارة الشارح الفساد فان أداة التشبيه وهى الكاف داخلة على  
للمشبه به وهو اسم الإشارة الراجع للتساويين وتأويله بالمذكور ، ومعلوم أن المشبه غير المشبه به وقد جعله الشارح  
هينه فوجب تأويله بأنه تفسير باللازم ، والظاهر أن الشارح يريد أن تقيض المتساويين متساويان لاشبهائهما  
وأن الكاف زائدة كقوله تعالى - ليس كمثلهم - فانه لا معنى للتشبيه هنا كما لا يخفى اهـ الشرطونى .

فيصدق كل من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر

التعريف كما يأتي في المعدولة ( قوله فيصدق كل من الخ ) توضيحه أن تقول كل لا إنسان هو لناطق فهذا موجبة كلية فتقول لو لم يصدق مدعانا هذا لصدق نقيضه ونقيضه سالبة جزئية وهو بعض لا إنسان ليس هو لناطق وهذه السالبة الجزئية يلزمها موجبة جزئية قائلة بعض لا إنسان ناطق لأن نفي النفي إثبات وهذا اللازم باطل للصدق ووجود أحد المتساويين وهو ناطق بدون الآخر وهو إنسان اه شيخنا وهذا يقال له دليل الخلف (١) وهواثبات الشيء بابطال نقيضه وهو أكثر أدلة

أخرجوا الأول عن تعريفه بقيد قضيتين ( قوله فيصدق كل الخ ) تفريع على ما تقرر من أن مرجع التساوي لموجبتين كليتين مطلقتين عامتين ، وتلخيصه أن تقول كل ما يصدق عليه نقيض أحد المتساويين يصدق عليه نقيض الآخر هذه دعوى ودليلها هو أنه لو لم يصدق هذا المدعى لصدق نقيضه ونقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية هي بعض ما يصدق عليه نقيض أحد المتساويين ليس يصدق عليه نقيض الآخر وهذه السالبة الجزئية يلزمها موجبة جزئية هي بعض ما يصدق عليه نقيض أحد المتساويين يصدق عليه عين الآخر وهو محال لأنه صدق أحد المتساويين بدون الآخر وإذا بطلت الموجبة الجزئية بطل ملزمها وهو السالبة الجزئية التي هي النقيض فثبت الأصل وهو المدعى لاستحالة كذب النقيضين ، وتوضيحه بالمثال أن تقول كل لناطق لا إنسان إذا لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو بعض لا ناطق ليس لا إنسانا ويلزم هذا النقيض موجبة جزئية هي بعض لا ناطق إنسان وهو محال وكذا تقول في عكس المثال وهو كل لا إنسان لا ناطق الخ . إذا علمت ذلك فقول الشارح والا لصدق عين أحد المتساويين الخ ليس نقيضا للمدعى وإنما هو تصريح بلزمه وهو الموجبة المحصلة المحمول فقد أقام اللازم مقام المزوم قال السيد وأورد على الدليل أن صدق بعض الا لا إنسان ليس بلناطق لا يستلزم صدق بعض الا لا إنسان ناطق لأن السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول أى وصدق الأعم لا يستلزم صدق الاخص ألا ترى أن صدق قولك ليس زيد بلا كاتب لا يستلزم صدق قولك زيد كاتب لجواز أن يكون زيد معدوما فلا يكون كاتباً ولا لا كاتباً والسفر في ذلك أن الإيجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة أن ثبوت مفهوم وجودى أو

(١) ( قوله دليل الخلف الخ ) اعلم أنهم قالوا ان المتساويين يرجعان الى قضيتين موجبتين كليتين مطلقتين عامتين فيرجع الا لا إنسان والا لناطق الى قولنا بالفعل كل لا إنسان لا ناطق وكل لا ناطق لا إنسان هذا هو المدعى أقام عليه دليل الخلف ، وتقريره لو لم تصدق إحدى هاتين الكليتين ولتكن الأولى وهي كل لا إنسان لناطق لصدق نقيضها وهو بعض لا إنسان ليس بلا ناطق ويلزمها بعض لا إنسان ناطق كما قال المحقق وهذه اللازمة هي المقدمة الكبرى ودليلها أنه لو لم يصدق النقيض أيضا لزم رفع النقيضين وهو باطل وقد أشار الشارح لهذه المقدمة بقوله والا لصدق الخ أى بطريق لزوم الموجبة الجزئية معدولة الموضوع الى السالبة الجزئية معدولة الطرفين لأن نفي النفي إثبات ، والمقدمة الصغرى هي استثناء نقيض التالى وقد أشار لها الشارح بقوله وهو محال وتقريره كما سلكنا سلك التالى وهو بعض لا إنسان ناطق باطل ودليل بطلانها صدق أحد المتساويين وهو ناطق بدون الآخر وهو إنسان واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم الذى هو عدم صدق كل لا إنسان لا ناطق ومضى بطل عدم صدقه فقد ثبت نقيضه وهو صدق المدعى الذى هو كل لا إنسان لا ناطق وماتيل فيه يقال في الكلية الثانية وهي كل لا ناطق لا إنسان اه الشرنوبى .

والا لصدق عين أحد المتساويين على بعض نقيض الآخر وهو محال لأنه صدق أحد المتساويين بدون الآخر

هذا الفن وهو من قبيل الاستثنائي فقوله والا إشارة للمقدم وقوله لصدق الخ إشارة للتالي وقوله لصدق عين أحد المتساويين أى وهو ناطق وقوله على بعض النقيض الخ أى وهو لا انسان وقوله لأنه صدق أحد المتساويين أى وهو ناطق وقوله بدون الآخر أى وهو انسان وقوله وهو محال إشارة للاستثنائية المبطله للتالي فيبطل المقدم فيثبت نقيضه (قوله والا لصدق عين الخ) أى والا يصدق كل واحد من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه النقيض الآخر بأن لم يصدق واحد منهما على شيء مما يصدق عليه النقيض الآخر أصلاً أو صدق كل منهما على بعض النقيض الآخر لصدق الخ أى للزم صدق عين أحد المتساويين على بعض ما يصدق عليه النقيض الآخر أى يلزم أن يكون أحد المتساويين أعم من الآخر لانفراده عنه بصدقه على بعض نقيض ذلك الآخر (قوله لأنه صدق) أى وجد

عدمى لشيئ يستلزم وجود ذلك الشيء . فان قلت اذا كان الموضوع موجودا فالسالبه المعدوله والموجبه المحصله متلازمان والحال فيما نحن فيه كذلك لأن الانسان يصدق على موجودات محققه كالفرس وغيره . قلت ذلك لا يجديك نفعا اذ ليس الكلام فى خصوص هذا المثال بل فى نقيض المتساويين مطلقا فاذا لم يصدق نقيضا هما على شيء أصلا فهناك لا يتم البرهان قطعا كنقيض الشيء والممكن العام فان الشيء والممكن العام لما وجب صدقهما على كل مفهوم بحسب نفس الأمر امتنع صدق الاشياء والا يمكن بحسبها على مفهوم من المفهومات فاذا قلت لو لم يصدق كل لاشيء لا يمكن لصدق بعض الاشياء ليس بلا يمكن فيكون بعض الاشياء ممكنا اتجه المنع المذكور . وأجيب بتخصيص الدعوى بغير نقائص المفهومات الشاملة فان نقائص غيرها يصدق لاحالة على شيء ما ويتم البرهان . لا يقال يلزم تخصيص القواعد العقلية . لأننا نقول تعميمها إنما هو بحسب المقاصد وليس لنا زيادة غرض فى معرفة أحوال نقائص الأمور العامة اذ ليس فى العلوم الحكيمية قضية موضوعها أو مجموعها نقيض الأمور الشاملة وهذا الفن آلة لتلك العلوم فلا بأس باخراجها عن قواعدها بل اعتبارها يوجب اختلالا . وأجاب الدواني بجواب آخر وهو أن القضية المذكورة ليست معدولة المحمول بل سالبه المحمول والموجبه السالبة المحمول فى قوة السالبة فتصدق بانتفاء الموضوع فتكون سالبه السالبة المحمول فى قوة الموجبه ومستلزما لها اه وأراد بالقضية المذكورة عكس الدعوى وهى السالبة الجزئية المعدولة المحمول القائلة بعض الانسان ليس بلاناطق وتوضيحه كافى حاشية الشيرازى أن لا فى لاناطق ليست للعنول بل هى للسلب فعنى اللاناطق ليس بلاناطق فالقضية المذكورة بدون اعتبار دخول ليس على الا لاناطق سالبه المحمول وهى فى قوة السالبة فى عدم اقتضاء وجود الموضوع وصدقها بانتفاء الموضوع فبعد اعتبار دخول ليس على اللاناطق تكون القضية فى قوة الموجبه فى اقتضاء وجود الموضوع ومستلزما لها لأنه لما كان اللاناطق سلبا ثم دخل عليه حرف السلب أعنى ليس فى قولنا بعض الانسان ليس بلاناطق أفاد ايجاب الناطق لبعض الانسان فان سلب السلب ايجاب اه قال عبد الحكيم ان القضية السالبة المحمول اخترعها المتأخرون مع أن مباحث هذه النسب المذكورة فى

(أو من جانب) عطف على قوله من الجانبين أى ان تصادقا تصادقا كليا من الجانبين فهما متساويان كما مر، وان تصادقا تصادقا كليا من جانب واحد (فأعم وأخص مطلقا) كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على جميع أفراد الانسان بدون العكس اللغوى فالصادق على كل الأفراد أعم مطلقا والآخر أخص مطلقا (ونقيضاهما) أى نقيضا الأعم والأخص مطلقا كاللاحيوان والانسان (بالعكس) أى بعكس المعنيين فنقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم لأن كل ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه نقيض الأخص

(قوله وان تصادقا تصادقا كليا من جانب واحد) أى وهو العام فقط اه شيخنا (قوله فأعم وأخص مطلقا) أى فأحدهما أعم عموما مطلقا والآخر أخص خصوصا مطلقا (فائدة) اعلم أن قولهم عموما وخصوصا مطلقا معناه أن أحدهما عام في جميع الحالات والآخر أخص في جميع الحالات كالانسان والحيوان فان الانسان تجده في جميع حالاته أخص من الحيوان ففى لاحظت الانسان لا تجده الا أخص من الحيوان ولا تجده له جهة عموم وتجد الحيوان في جميع حالاته أعم من الانسان ففى لاحظت الحيوان لا تجده الا أعم من الانسان ولا تجده له جهة خصوص بخلاف قولهم عموم وخصوص من وجه أى أن كل واحد منهما بالنسبة لصاحبه عام من جهة أى طريق وخاص من طريق كما هو ظاهر لمن تأمل . واعلم أن مرجع العموم والخصوص المطلق الى قضية موجبة كلية مطلقة عامة من جهة الأعم والى سالبة جزئية دائمة من جهة الأخص فالحيوان والانسان يرجعان لقولنا كل انسان حيوان بالفعل وبعض الحيوان ليس بانسان دائما اه شيخنا (قوله بدون العكس اللغوى) هو مطلق مخالفة فيصدق بإبدال الأول بالثاني والثاني بالأول مع بقاء الحكم والكيف كما هو فعكس كل انسان حيوان اللغوى كل حيوان انسان وهو غير صادق حينئذ فالعكس اللغوى منقضى أى ليس كل حيوان انسانا وليس المراد بالعكس المنطقي لأنه لازم للقضية ان كانت صادقة فصادق ومالا فلا (قوله بدون العكس اللغوى) أى وأما العكس المنطقي فانه يصح هنا تقول بعض الحيوان انسان بخلاف العكس اللغوى فانه لا يصح لاقضاء العكس اللغوى أى كل حيوان انسان وهو فاسد (قوله بالعكس) أى ملتبسان بالعكس أى ملتبس بعكس المعنيين بمعنى الأصلين أى ملتبسان بعكس صفة الأصلين من العموم والخصوص من التباس الموصوف بالصفة فتأمل (قوله لأن كل ما يصدق عليه نقيض الأعم الخ) أى أن كل ما يصدق عليه لاحيوان من الحجر والشجر وسائر النباتات والمعادن والعناصر يصدق عليه لانسان وليس كل ما يصدق عليه لانسان يصدق عليه لاحيوان وذلك اصدق لانسان بالفرس والبغل والجار مع عدم صدق لاحيوان عليها

كلام المتقدمين (قوله أو من جانب) لا يخفى أن التصادق السكلى من جانب يغير التصادق السكلى من الجانبين ولا ينافيه والقود انما تخرج ما ينافيها لا ما يغيرها فلا يترتب حينئذ قوله فأعم وأخص مطلقا فكان عليه أن يز يدلفظة فقط وكأه اعتمد فى فهم ذلك على كلمة أو القاضية على ما هو المتبادر منها بتنافي ما قبلها وما بعدها قاله البعض (قوله فأعم وأخص مطلقا) أى من غير تقييد بوجه دون وجه فالاطلاق موزع على ما قبله ومرجعه موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة (قوله بدون العكس اللغوى) أى صدق الانسان على جميع أفراد الحيوان والالزم أن يكون مساويا للعكس المنطقي فتحقق وهو صدق الانسان على بعض أفراد الحيوان (قوله فنقيض الأعم) تفريع على العكس تفريع مفسر على مفسر



من غير عكس كل (١) أما الأول فلائنه لو لم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه نقيض الأخص لصدق بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه عين الأخص وهو محال لأنه صدق الأخص بدون الأعم

(قوله من غير عكس كل) وأما العكس الجزئي وهو بعض ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم فصحيح بل هذا العكس المنطقي اللازم للقضية (قوله أما الأول) أي وهو قوله لأن كل ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه نقيض الأخص . وتوضيحه أن تقول مثلاً لو لم يصدق كل ما يصدق عليه لحيوان يصدق عليه لا إنسان لصدق نقيضه ونقيضه سالبة جزئية وهو بعض ما يصدق عليه لحيوان ليس يصدق عليه لا إنسان وهذه السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية وهي بعض ما يصدق عليه لحيوان يصدق عليه إنسان لأن النقيضين (٢) لا يرتفعان وهذا اللازم باطل لما يلزم عليه من صدق الأخص وهو إنسان بدون الأعم وهو حيوان وإذا بطل هذا اللازم بطل ملزمه وهو السالبة الجزئية الناقضة للأصل فصدق الأصل وهو الموجبة السالبة القائلة كل ما يصدق عليه لحيوان يصدق عليه لا إنسان وهو المطلوب (قوله فلائنه لو لم يصدق) أي بأن كان كاذباً وبيان للضرورة أن الشيء لو لم يصدق لصدق نقيضه وإذا صدق نقيضه صدق ما يلزمه لأن صدق الملزوم يستلزم صدق لازمه وقول الشارح والا لصدق بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه عين الأخص وهذا لازم للنقيض وليس نفس النقيض فقد اختصر الشارح في الدليل . والحاصل أن نقيض القضية الأولى وهي كل ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه نقيض الأخص بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم ليس يصدق عليه نقيض الأخص وهذا يستلزم أن يصدق

(قوله من غير عكس كل) بأن يقال كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم بل ينعكس اصطلاحاً إلى بعض ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم إد الموجبة السالبة تنعكس جزئية (قوله أما الأول) يحتمل رجوعه لقوله كل ما يصدق عليه نقيض الأعم الخ وأما الثاني لقوله من غير عكس كل وعليه فقول لو لم يصدق الخ أولاً وثانياً إظهار في محل الإضمار ويحتمل رجوعهما لقوله نقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم ثم إن المدعى أن نقيض الأعم مطلقاً أخص مطلقاً من نقيض الأخص ففصله الشارح ليستدل على كل واحد منهما على حدته (قوله لصدق بعض ما يصدق الخ) طوى الشارح نقيض الدعوى وهو السالبة الجزئية اكتفاء بلازمها وهو الموجبة المحصلة كما ساف وتقرير الدليل مكدا لو لم يصدق هذا الإيجاب السالبة في قولنا كل ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه نقيض الأخص الذي هو المدعى لصدق نقيضه وهو السالبة الجزئية أي بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه نقيض الأخص فيصدق لازمه

(١) (قول الشارح عكس كل) هو الذي عبر عنه أولاً بالعكس القوي وتغيير العبارة للفتن وبيان أنه يتحقق في الموجبة مع بقاء السالبة بخلاف المنطقي .  
(٢) (قوله لأن النقيضين الخ) أظهر التعليل بأن نفى اثبات فان السالبة الجزئية هنا معدولة الطرفين فيتوجه النفي فيها إلى النفي الذي في المحمول فيثبت له موضوع ، وهذا هو الإيجاب الجزئي اللازم للسلب الجزئي كما نقله عن شيخه في نقيض المتساويين فراجع اه الشرنوبى .

وأما الثاني فلائنه لو لم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض الأخص ليس يصدق عليه نقيض الأعم  
لصدق كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم

عليه الأخص والا لارتفع النقيضان ( قوله وأما الثاني ) أى وهو قوله من غير عكس كل  
وتوضيحه : أن تقول لو لم يصدق قولنا ليس كل ما يصدق لا انسان يصدق عليه لحيوان  
لصدق نقيضه وهو موجبة كلية لأن مدعانا سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية وهو كل ما يصدق  
عليه لا انسان يصدق عليه لحيوان و يعكس بعكس النقيض الموافق إلى كل ما يصدق عليه حيوان  
يصدق عليه انسان وهو باطل لأنه صدق الأخص وهو انسان على جميع أفراد الأعم وهو حيوان  
واذا بطل عكس نقيض المدعى كان نقيضه باطلا لأن العكس لازم للنقيض وكذب اللازم يستلزم  
كذب اللزوم واذا بطل نقيض المدعى كان المدعى صادقا وهو المطاوب ( قوله فلائنه لو لم يصدق  
كل ما يصدق عليه نقيض الأخص ليس يصدق الخ ) الأولى تقديم ليس على كل لأن مدعانا سالبة

وهو الايجاب الجزئى محصل المحمول أى بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عليه عين الأخص  
وهو محال لوجود الأخص بدون الأعم فيكذب ملزومه وهو النقيض فيصدق الأصل وهو المدعى  
وتوضيحه بالمادة أن تقول كل لحيوان لا انسان إذ لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو بعض لحيوان  
ليس لا انسان ويلزمه بعض لحيوان انسان وهو محال لما فيه من وجود الأخص وهو الانسان  
بدون الأعم وهو الحيوان فيكذب ملزومه وهو نقيض الأصل فيصدق المدعى ويرد عليه كما تقدم  
أن السالبة الجزئية اللازمة من رفع الايجاب السكلى لا تستلزم مطلقا موجبة جزئية مستلزمة لخلاف  
الفروض لتخلفه فيما اذا كان نقيض الأعم من نقائض المفهومات الشاملة كاللاشئ بالنسبة إلى  
الانسان بأن تقول كل لاشئ لا انسان والافبعض اللاشئ ليس بلا انسان فبعض اللاشئ انسان وان  
ثبت الاستلزام في مادة الاحيوان والانسان ونظائرهما من نقائض المفهومات الخاصة للقطع بالتلازم  
بين السالبة الجزئية والموجبة الجزئية المذكورتين عند وجود موضوعهما ، ومن الدين أنه لا يكفي  
في اثبات المدعى ثبوت الاستلزام في بعض المواد بل لابد من ثبوته في جميعها فاتجه الاشكال المذكور  
سابقا وقد علمت الجواب ( قوله وأما الثاني ) أى نقيض الأخص أعم أو قوله من غير عكس  
كل على ما تقدم من الاحتمالين وعلى كل فالمراد به الساب الجزئى وهو ليس كل ما يصدق عليه  
نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم فلائنه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو الايجاب السكلى أى  
كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم ويلزمه صدق عكسه بعكس النقيض  
الموافق أى كل ما يصدق عليه الأعم يصدق عليه الأخص وهو محال لما فيه من صدق الأخص على جميع  
أفراد الأعم فيكذب ملزومه وهو النقيض فيصدق الأصل وتوضيحه بالمادة أن تقول ليس كل  
لا انسان لحيوان لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل لا انسان لحيوان ويلزمه عكس نقيضه الموافق  
أى كل حيوان انسان وهو محال لأنه صدق الأخص على جميع أفراد الأعم إذا علمت هذا فقول  
الشارح فلائنه لو لم يصدق كل ما يصدق الخ ليس هو المدعى إذ المدعى سالبة جزئية وهذه القضية ليست  
كذلك ولعله أقامها مقامها اعتمادا على وضوح المراد وجعل نقيضها موجبة كلية وهى قوله لصدق  
كل ما يصدق عليه نقيض الأخص الخ .

وينعكس بعكس النقيض الى كل ما يصدق عليه الأعم يصدق عليه الأخص وهو محال لأنه صدق الأخص على كل أفراد الأعم (والا) أى وان لم (١) يتصادقا كليا

جزئية والسلب اذا تقدم على كل يكون السورسلبا جزئيا اه شيخنا (قوله وينعكس بعكس النقيض) أى الموافق وهو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكم والعكف وبعبارة أخرى أن تبديل النقيض الأول بعين الثانى وتبديل النقيض الثانى بعين الأول مع بقاء الخ

(قوله وينعكس بعكس النقيض) أى على طريقة القدماء وهى أن يجعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فان الموجبة الكلية تنعكس كنفسها على هذه الطريقة والاشكال المذكور متوجه عليه أيضا فان قولنا كل شئ ممكن بالامكان العام موجبة كلية ولا يصدق عكسها موجبة لا كلية ولا جزئية لعدم الموضوع ودفعه مامر . ان قلت الاستدلال بالعكس المذكور بيان بما لم يبين بعد فالجواب أن العكس المذكور قريب من الطبع يكفيه أدنى تنبيه (قوله لأنه صدق الأخص على كل أفراد الأعم) قد يقال هذا هو مرجع الضمير فى لأنه فيصير التقدير صدق الأخص على كل أفراد الأعم محال لأنه صدق الأخص الخ ولا يخفى ما فيه من التهاوت نعم يمكن أن يقال إن ذلك بيان لما هو محال لاتعليل لمحالته لظهورها اه محشى . وبقى ههنا إشكال مشهور بدعي ذكره الكاتبى وهو أنه لو كان نقيض الأعم أخص من نقيض الأخص لزم اجتماع النقيضين لان الممكن الخاص أخص من الممكن العام فلو كان نقيض الأعم أخص لزم صدق قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان العام ليس بممكن بالامكان الخاص وعندنا قضية صادقة وهى قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو اما واجب أو ممتنع وكل واحد منهما ممكن بالامكان العام فنقول كل ما ليس بممكن بالامكان العام فهو ليس بممكن بالامكان الخاص وكل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام ينتج كل ما ليس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام وهو اجتماع النقيضين وأجاب صاحب القسطاس بأن ما ليس بممكن خاص يتناول ضرورى الطرفين وهو ليس مندرجا فى الواجب والممتنع ولا فى الممكن العام إذ لا يتحقق بدون سلب الضرورة قال فان قلت ما طرفاه ضرورى ان يكون ممتنعا وكل ممتنع ممكن بالامكان العام . قلت ليس كل ممتنع ممكن بالامكان العام بل الممتنع الذى هو ضرورى لعدم فقط واعترضه السيد فى حاشية شرح المطالع بأن هذا القسم أعنى ضرورى الطرفين وان كان محتملا فى بادية رأى لكنه فى التحقيق مما لا يعده العقل قسما رابعا للأقسام الثلاثة المشهورة وتخيل القسم الرابع يضمحل بأدنى التفات فالممكن العام شامل لجميع المفهومات اه . وأجاب ميرزاهد بأن مقصود صاحب القسطاس أن الحد الأوسط لم يتكرر فى القياس فانه فى الصغرى أعم بحسب المفهوم العنوانى مما هو فى الكبرى فى الصغرى ففى الصغرى ما هو فى الكبرى وفى الكبرى ما هو عند التحقيق وأجاب شارح المطالع بأنه ان أراد بقوله كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو إما واجب أو ممتنع موجبة سالبة الموضوع فلا نسلم صدقها وان أراد

(١) (قول الشارح أى وان لم الخ) جملة مفهوم كليا فى قول المصنف تصادقا كليا وهو غير متمين ويصح أن يكون مفهوم كليا فى قوله تفارقا كليا كما بينه فيما مضى فراجع اه الشرنوبى

بل يتصادقان في الجملة ( فمن وجه ) أى فهما أعم وأخص من وجه كالحیوان والأبيض لتصادقهما في الحيوان الأبيض وتفارقهما في الزنجى والتلج ( وبين تقيضيهما تباین جزئى ) أى تقيضا أمرين بينهما عموم من وجه متباينان تباينا جزئيا

( قوله في الجملة ) أى على بعض الأفراد أى في بعض الصور ( قوله في الزنجى ) أى العبد الأسود والتلج لف ونشر مرتب فالزنجى راجع لانفراد الحيوان والتلج لانفراد الأبيض . واعلم : أن اللذين بينهما عموم وخصوص وجهى يرجعان لثلاث قضايا موجبة جزئية مطلقة عامة وسالبتان جزئيتان دائمتان فالحيوان والأبيض في قوة قولنا بعض الحيوان أبيض بالفعل وليس بعض الحيوان أبيض دائما وليس بعض الأبيض بحيوان دائما ( قوله تباین جزئى )

به موجبة معدولة الموضوع فسلم لكن الانتاج ممنوع فان النضية اللازمة سالبه الطرفين فلا يتحدد الوسط اه . وأجيب بغير ذلك ( قوله بل يتصادقان في الجملة ) أشار به إلى توجه التقي إلى القيد وهو قوله كليا ( قوله أى فهما أعم وأخص من وجه ) أشار به إلى أن قول المصنف فمن وجه مما حدث فيه تغيير في الاسم كما هو عادته ومرجع هذه النسبة إلى موجبة جزئية مطلقة عامة وسالبتين جزئيتين دائمتين ( قوله تباین جزئى ) لا يقال يلزم من ذلك أن لا تنحصر النسبة بين السكيات في الأربع لاثنا نقول المبينة الجزئية منحصرة في المبينة السككية والعموم من وجه فاذا قيل النسبة هناك هي المبينة الجزئية كان حاصله أن النسبة في بعض الصور مبينة كلية وفي بعض أخرى عموم من وجه فلم يوجد كليات بينهما نسبة خارجة عن الأربع قاله السيد وأجاب الدواني بأن المقصود هنا حصر أنواع النسب وهذا جنس يتحصل بأحد النوعين يعنى التباين السككى والعموم والخصوص الوجهى ثم نقض هذا الجواب بأن معنى التباين الجزئى لا يصدق على العموم والخصوص من وجه لأن الاجتماع جزء منه ولا يصدق على مجموع التفارق والاجتماع التعارق في الجملة اه وأشار بذلك إلى أن كلا من الاجتماع والتفارق جزء خارجي للعموم من وجه وليس جنسا له قال ميرزا همد وتحقيقة أن هذه النسبة عبارة عن مجموع النسبتين أى العموم والخصوص وكل من هاتين النسبتين متضمنة للافتراق والاجتماع اللذين تتضمنهما الأخرى ولما كان كل من الأعم والأخص أعم من وجه وأخص من وجه آخر وكان الافتراق متعددا والاجتماع واحدا كانت هذه النسبة في الحقيقة مجموع النسب الثلاث ولا شك أن هذه النسب الثلاث متغايرة لا يمكن جعل أحدها على الأخرى ولا على الكل اه ثم أجاب الدواني عن أصل الاشكال بأن الحصر في هذا المقام انما هو للسكيات في هذه النسب بمعنى أن السكيات إما متساويان أو متباينان أو أعم وأخص مطلقا أو من وجه لاحتصر النسب في الأربع وكون التباين الجزئى من النسب لا يقدح في الحصر المقصود اه ورده أبو المتح بأنه انما يدفع الاعتراض عن تقسيم المصنف لاعتن تقسيم بعضهم النسب بين السكيات اليها صريحا اللهم الا أن يقال أراد بهذا الجواب دفعه عن تقسيم المصنف لا غير أو جعل تقسيم النسب الى الأربع على تقسيم الطرفين الى أقسامها مسامحة وهو ركيك جدا اه وأجاب ميرزا همد بجواب آخر وهو أن المقصود هو احتصر النسب المستتعة الاجتماع في الأربع لاحتصر النسب مطلقا فيها ولا شك أن التباين الجزئى يجتمع مع التباين السككى والعموم من وجه بل لا يمكن بدون أحدهما اه وبقي

فان قيل بين اللاحويان واللاأيض عموم من وجه كما يعرف بأدنى تأمل فلم لم يقل ونقيضهما كذلك كما قال في المتساويين. قلت لأن العموم من وجه يتحقق بين الحيوان واللاإنسان مع التباين السكلي بين نقيضيهما فان اللاحويان لا يصدق على الإنسان وبالعكس فلو قال ونقيضهما كذلك لا تنقض بذلك بل النسبة بينهما التباين الجزئي فانهما ان تمارقاني جميع الصور كالاحويان واللاإنسان فالتباين السكلي ثابت وهو مستلزم للتباين الجزئي والافالعموم من وجه فالتباين الجزئي ثابت بين نقيضيهما أيضا على التقديرين

فان قيل التباين الجزئي غير الذنب الأربعة التي انحصرت النسبة بين السكليات فيها . فالجواب أن المباني الجزئية منحصرة في المباني السكلية وفي العموم من وجه . فان قيل النسبة بين هذين السكليين المباني الجزئية كان حائله أن المباني بينهما إما مباني كلية وإما عموم من وجه فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجة عن الأربع فبين اللاحويان واللاأيض عموم من وجه يجتمعان في الفحم والثوب الأسود والأحمر وينفرد لاأيض في حيوان أسود وينفرد لاحويان في ورق أبيض فالتباين انما هو في بعض الصور فهو جزئي ( قوله قلت الخ ) حاصله أن كل كليين بينهما عموم وخصوص وجهي لا يطرأ أن يكون بين نقيضيهما كذلك بل تارة يكون بين نقيضيهما العموم والخصوص الوجهي وتارة يكون بين نقيضيهما التباين السكلي والمطرأ انما هو التباين الجزئي لأنه إما موجود صراحة أو في ضمن التباين السكلي لأن الإيجاب السكلي في ضمنه الإيجاب الجزئي فكل إنسان حيوان في ضمنه بعض الإنسان حيوان فلما كان المطرد انما هو التباين الجزئي عبر به المصنف ( قوله يتحقق بين الحيوان واللاإنسان ) وذلك لتصادقهما في الفرس وانفراد الحيوان في الإنسان وانفراد اللاإنسان في الحجر ( قوله بين نقيضيهما ) أي وهما لاحويان وإنسان وقوله وبالعكس أي والإنسان لا يصدق على شيء مما يصدق عليه لاحويان ( قوله لا تنقض بذلك ) أي بهذا المثال وهو الحيوان واللاإنسان ( قوله بل النسبة بينهما ) أي بين السكليين (١) اللذين بينهما عموم وخصوص وجهي ( قوله فانهما ) أي

ان بين السكليات نسبة كثيرة لا يصدق عليها شيء من النسب المذكورة كالتقابل والتناقض والتضاد وغيرها ، وجوابه أن المقصود حصر النسب المعتبرة بين السكليين بحسب الصدق وعدمه وليست المذكورة بهذه المثابة ( قوله فان قيل الخ ) سؤال استفسار عن حكمة مغايرة الأسلوب السابق ( قوله بين اللاحويان واللاأيض الخ ) يجتمعان في الحجر الأسود مثلا وينفرد اللاحويان في الحجر الأبيض واللاأيض في الإنسان الأسود ، وقد تسامحوا في ادخال أل على حرف النفي لتزيلهم إياه منزلة الجزء مما بعده وفظيره قول الشاعر :

فلا والله لا يلقي لما بي ولا لما بهم —م أبدا دواء

( قوله يتحقق بين الحيوان واللاإنسان ) أي بين الأعم ونقيض الأخص فيجتمعا في الفرس

(١) ( قوله أي بين السكليين الخ ) كذا بالنسخة التي بأيدينا ، ولعل فيها حذف وأصل العبارة أي بين نقيض السكليين الخ لأن الكلام في النسبة بين نقيضيهما لا بينهما كما هو ظاهر اه الشرنوبى .

(كالتباينين) فان بين نقيضيهما أيضا تباينا جزئيا لأنهما إن تفارقا تفارقا كلياً كاللاوجود والاعدم  
فالتباين كلى ويلزمه التباين الجزئى وإلا فالعموم من وجه كاللاإنسان واللافرس

التقيضين علة لنوله بل النسبة الخ وقوله هو: أى التباين السكلى مستلزم للجزئى وقوله وإلا أى  
وإلا يتعارفا فى جميع الصور بل فى بعضها فالعموم الخ وقوله على التقديرين أى تقدير تعارف النقيضين  
فى جميع الصور وتعارفهما فى بعضها (قوله كالتباينين) أى كنقيضى التباينين أو المراد كالتباينين  
من حيث النقيض أى فيبين نقيضيهما تباين جزئى وأما هما فيبينهما تباين كلى (قوله تباينا جزئيا)  
هو يرجع إلى سالتين جزئيتين أى بعض اللاحيان<sup>(١)</sup> ليس لا أبيض كالورق وبعض اللاأبيض  
ليس لا حيوانا كالزنجى (قوله كاللاوجود واللاعدم) حاصله أن الوجود والعدم متباينان  
ونقيضاهما الوجود والاعدم وبينهما تباين كلى إذ لا يصدق واحد منهما على شىء مما صدق  
عليه الآخر لأن لا وجود بمعنى العدم فلا يصدق عليه اللاحيان لأنه نقيضه ولا عدم بمعنى الوجود  
فلا يصدق عليه اللاحيان لأنه نقيضه وكالفرس والإنسان فانهما متباينان ونقيضاهما لافرس  
ولا إنسان وبينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى الفيل والثوب فانه ليس إنسانا ولا فرسا  
وينفرد لا إنسان فى فرس وينفرد لافرس فى إنسان وعلى التقديرين يتحقق التباين الجزئى أما فى  
الصورة الثانية فلأن التباين إنما هو فى بعض الصور فهو جزئى وأما فى الأولى فلأن التباين السكلى  
مستلزم للجزئى، وذلك لأن التباين الجزئى يرجع لسالتين جزئيتين والتباين السكلى راجع  
لسالتين كليتين ولا شك أن السلب السكلى مستلزم للسلب الجزئى فقولنا كل إنسان ليس بجما  
مستلزم لبعض الإنسان ليس بجما هذا محصل كلامه . وفيه أن لاوجود ولاعدم ليس بينهما  
تباين كلى بل عموم وخصوص وجهى مثل لافرس ولا إنسان وذلك لانه قهما على أفراد الحيوان

وينفرد الأول فى الإنسان والثانى فى الحمار (قوله كالتباينين) يحتمل أن المراد كنقيض المتباينين  
فيكون القصد نسبة النقيض كاهو مقتضى السوق وعليه مر الشارح، ويحتمل أن المراد تشبيه الأعم  
والأخص من وجه بالتباينين باعتبار النقيض (قوله كاللاوجود واللاعدم) المراد اللاموجود  
واللامعدوم فان اللاحيان واللاعدم قد يصدقان على زيد مثلا قال ميرزاهد يمكن وضع ضابطة كلية  
هنا وهى أن كل أعم وأخص من وجه يمكن الخلو عنهما كالأبيض والأسود فيبين نقيضيهما عموم  
وخصوص من وجه لاجتماع نقيضيهما فيما يخلو عنهما وافتراق نقيض كل منهما عن نقيض الآخر  
بافتراق كل منهما عن الآخر وكل أعم وأخص من وجه لا يمكن الخلو عنهما كاللاحجر واللاحيان  
فبين نقيضيهما تباين كلى لتحقق الافتراق بدون الاجتماع وهكذا تقول فى التباين السكلى فكل  
متباينين يمكن الخلو عنهما كالاحجر والحيوان فيبين نقيضيهما عموم وخصوص من وجه لاجتماع

(١) (قوله أى بعض اللاحيان الخ) فيه أن اللاحيان واللاأبيض نقيضان للتباينين جزئيا وكلامنا فى نقيض  
التباينين كليا فالصواب أن يقول أى بعض الإنسان ليس بلافرس أى فرس وبعض اللافرس ليس بإنسان أى  
إنسان وهما صورتا الأفراد ويجتمعان فى الحمار وقوله يرجع الى سالتين جزئيتين أى فيما إذا كان التباين جزئيا  
كما مثلنا ، أما إذا كان كليا كاللاوجود واللامعدوم فانهما يرجعان الى سالتين كليتين أى لاشىء مما لا موجود  
بلامعدوم أى معدوم ، ولا شىء مما لا معدوم بلاموجود أى موجود كاللايخفى على متأمل اه الفرنوبى .

## وعلى التقديرين يتحقق التباين الجزئى ( وقد يقال الجزئى )

لأنها ذات متحققة عند نفى الصفتين وانفراد لا وجود بصدقه على العدم وانفراد لا عدم بصدقه على الوجود فكان الأولى التمثيل بلاموجود ولا معدوم فأنهما متباينان تباينا كليا بناء على التحقق من نفى الأحوال وأما على القول بثبوت الأحوال فيتحقق لا موجود ولا معدوم فى الحال فيكون بينهما العموم والخصوص الوجهى ( قوله وعلى التقديرين ) أى تقدير العموم من وجه وتقدير التباين الكلى فالتباين الجزئى فى العموم من وجه فى مادة الانفراد فإن مادى الانفراد متباينان

تقيضهما فيما يخلو عنهما وافتراق تقيض كل منهما عن تقيض الآخر بافتراق كل منهما عن الآخر وكل متباينين لا يمكن الخلو عنهما كالانسان والاماطق فبين تقيضهما أيضا تباين كلى لتحقيق الافتراق بدون الاجتماع ، قال ولنختم الكلام ببيان النسبة بين عين أحد الطرفين وتقيض الآخر فقول النسبة بين أحد المتساويين وتقيض الآخر وبين تقيض الأعم وعين الأخص مطلقا هى المبينة الكلية وبين عين الأعم وتقيض الأخص مطلقا هى العموم من وجه وأحد المتساويين أخص من تقيض الآخر مطلقا والأعم من وجه ينفك عن تقيض صاحبه حيث جامعاه فاما أن يكون أعم مطلقا وهو إذا امتنع الخلو عن العينية كالحوان مع تقيض الانسان أو من وجه وهو إذا أمكن الخلو عنهما كالحوان مع تقيض الأيضى كل ذلك يظهر بالنأمل اه . فإن قلت الانسان مبين للاضحك مع أن الانسان والضحك متساويان وكذا لا زوج مساو لفرد مع أن الزوج والفرد متباينان . وأجيب عن الأول بتخصيص الدعوى بما إذا لم يدخل السلب فى أحدهما ، وعن الثانى بمنع عدم صدق لا زوج على غير الفرد لأنه يصدق على أفراد الحيوان مثلا ولا يخفى أن التخصيص فى مثل هذا لا يلائم قواعد الفن ، وأما الجواب الثانى فظاهر البطالار ( قوله وقد يقال الجزئى للأخص ) أى يقال بالاشتراك على كل أخص تحت الأعم عموما مطلقا كان أو من وجه على ما هو كلام صاحب الكشف والمصنف يعنى الكانئى كالانسان بالنسبة إلى الحيوان والحيوان بالنسبة إلى الأيضى ، والمحققون على أن المراد العموم والخصوص المطابق قاله المصنف فى شرح الاصل وإلى هذا التحقق أشار الجلال بقوله هو الأخص من الشئ أى مطلقا اه ، فالمراد الأخص المطابق لا مطابق أخص الشامل له وللأخص من وجه وإلا لزم أن يكون كل من الأعم والأخص من وجه جزئيا لصاحبه وليس كذلك ، ثم لا يخفى أنه قد علم سابقا من بيان نسبة العموم والخصوص المطابق معنى الأخص فتفسير الجزئى به تفسير بلفظ أشهر فيكون تعريفا لفظيا وليس تعريفا للشئ بنفسه لأنه إنما يقدح فى التعاريف الحقيقية ولا تعريفا بالمجهول . فإن قلت : الذى علم فى بحث النسبة الأخص المختص بالسكلى والأخص هنا شامل له ولتحقيقى فما أريد به ههنا ليس عين ما علم به بل أعم منه ، وأيضا تعريف الجزئى الاضامى بالأخص بعد بيان العموم والخصوص فى الكليات ليس على ما ينبغي لاهامه كون المراد ههنا ما يخص السكلى ، والجواب أن قوله وهو أعم قرينة واضحة على أن المراد به ما يشمل الجزئى الحقيقى تأمل ، ثم إنه اشتهر فى موضوع القضية الموجبة الكلية عند أحد المتساويين جزئيا إضافيا للآخر فإذا قلنا كل انسان ناطق فإن الضاحك والكاتب وكذا جميع أفراد الانسان وقع فى هذه القضية موضوعا حقيقيا للناطق الذى هو المحمول الكلى فيكون

أى كما يقال الجزئى للجزئى الحقيقى المذكور وهو الذى يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه كذلك يقال الجزئى ( للأخص ) من شئ كالإنسان الأخص من الحيوان والحيوان الأخص من الجسم النامى ويسمى جزئيا إضافيا لأن جزئيته بالاضافة إلى ما فوقه لا بالحقيقة ( وهو ) أى الجزئى بالمعنى الثانى ( أعم ) من الجزئى بالمعنى الأول مطلقا لأن كل جزئى حقيقى أخص من شئ.

تبينا جزئيا ( قوله للأخص ) كان ذلك الأخص يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه أولا ( قوله لا بالحقيقة ) أى لا بالنظر لحقيقته لأنه قد يكون بالنظر لحقيقته كليا لا جزئيا ( قوله لأن كل جزئى حقيقى أخص من شئ ) ألا ترى أن زيدا وغيره من أفراد الإنسان جزئى حقيقى وهو أخص

كل منها جزئيا مندرجا تحته لما تقرر أن الموضوع والمحكوم عليه فى القضية المتعارفة الأفراد على مذهب اليه المتأخرون، ومن المعلوم أن كل فرد مندرج تحت المحمول المساوى لعنوان الموضوع فالتعريف المذكور للجزئى الإضافى لا يشمله فالأولى أن يقال فى تفسيره هو المندرج تحت الموضوع الكلى ليكون شاملا للجميع وقد يعتذر عن ذلك بما قاله السيد فى حاشية المطالع أن المتبادر من كون الشئ مندرجا تحت آخر أن يكون أخص منه ، وقد ظهر لك مما قررناه أن قول المحشى والأولى أو شخصية اه يعنى زيادة على القضية الكلية بأن يقال ماصح أن يكون موضوعا للكلى فى قضية كلية أو شخصية ليس على ما ينبغى إذ موضوع الشخصية لا يندرج فيه شئ لشخصه فان أراد أنها تكون فى حكم الكلية إذا وقعت كبرى الشكل الأول فذلك شئ آخر ليس مما نحن بصدده ( قوله أى كما يقال الخ ) الكاف لمجرد القران بين الفعلين كما سبق ثم ان قضية ذكر أن للجزئى معنيين والسكوت على الكلى يدل على أن للكلى معنى واحدا وهو الكلى الحقيقى وللجزئى معنيين أحدهما حقيقى والآخر إضافى كما يستفاد من ظاهر كلام المحقق الرازى فى شرح المطالع وقال السيد فى حاشيته عليه: المشهور أن الكلى له مفهوم واحد يقابل الجزئى الحقيقى تقابل العدم والمملكة ويقابل الجزئى الإضافى تقابل التضاف ، واعترضه ميرزا هدى بأن المفهوم الواحد لا يمكن أن يقابل بمفهوم تقابل العدم والمملكة وهو بعينه مقابل لمفهوم آخر تقابل التضاف ضرورة أنه على الأول معنى غير إضافى وعلى الثانى معنى إضافى فالخلق أن للكلى معنى واحدا يقابل الجزئى الحقيقى تقابل العدم والمملكة وللجزئى معنيين أحدهما مقابل للأعم من شئ تقابل التضاف والثانى يقابل الكلى تقابل العدم والمملكة ( قوله لأن كل جزئى حقيقى أخص من شئ ) أى مندرج تحت عام وأقله الشئ والممكن العام بل مندرج تحت مفهوم الجزئى، وقيل لأن كل جزئى حقيقى مندرج تحت ماهيته المعروفة عن الشخص وليس بشئ لاتنقاضه بذات الواجب تعالى وتقدس كذا قيل ، وفيه تصريح بأن الذات المقدس مما يوصف بالجزئية ، وفى حاشية السيد أن مناط الكلية والجزئية هو الوجود النهي وليس من شأن الموجود المعين الذى هو واجب الوجود لذاته أن تحصل ذاته فى الذهن حتى تتصف بالجزئية بل لا يعقل إلا بوجوده كلية منحصرة فى الشخص اه أى فهو واسطة بين الجزئى والكلى كما قاله عبد الحكيم ، والأدب هو هذا لا مارجع اليه السيد آخر كلامه من صدق الجزئى الحقيقى على الذات المقدس بناء على أن معنى الجزئى هو ما كان بحيث لو حصل فى الذهن يمنع إذ لم يريدوا به كونه مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل ، وأما جواب المصنف فى



ولا عكس ( والكليات ) بحسب الاستقراء ( خمس ) لأن السكلى بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد إما جزء من ماهية الأفراد

من الانسان ( قوله ولا عكس ) أى وليس كل أخص من شىء جزئيا حقيقيا ألا ترى أن الانسان أخص من الحيوان وليس جزئيا حقيقيا ( قوله والكليات الخ ) اعلم أن الكليات مبادئ التصورات أى مبادئ الموصول للتصورات : أى وسائل الموصول للتصورات والمراد بكونها وسائل له أنه يتركب منها أى من مجموعها إذ العرض العام والخاصة لا يتركب منها وقد يقال ان الموصول قد يكون مفردا كالخاصة فقط إلا أن يقال الكلام فى الغالب وهذه الرسوم الناقصة خلاف الغالب ، وأما مقاصد التصورات أى المقاصد للتصورات فهو المركب من مجموع هذه الكليات وهو المعروف والرسم ( قوله بحسب الاستقراء ) أى التبع فليس حصصها فى الخمس عقليا إلا أن قوله لأن السكلى الخ يقتضى

شرح الأصل بأن تشخصه تعالى غير ذاته فى الخارج ولا يثنى ذلك تحليله إلى ماهية وتشخص فى الذهن فيكون داخلا تحت الماهية المعراة فقد شنع عليه عبد الحكيم قائلا واعمرى إن هذا مصداق ما قيل إن لكل عالم هفوة لأنه مصرح فى الكتب الحكيمية بأن تشخصه عين ذاته بحيث لا يتصور الانفكاك وهذا غاية مرتبة التوحيد اه . لا يقال سبق أن مفهوم الواجب الوجود محدود فى تقسيم السكلى . لأننا نقول اكلام هنا فى خصوص ذاته تعالى لافى ذلك المفهوم الصادق عليها فلا التباس ( قوله ولا عكس ) قال المصنف فى شرح الأصل لو اعترض بأن الجزئى الحقيقى يجوز أن لا تعتبر إضافته إلى ما فوقه فلا يكون جزئيا إضافيا لكان شيئا اه . والجواب أن الإضافة إلى ما فوقه متحققة فى نفس الأمر واعتبار الإضافة بالفعل غير معتبر بل المدار على الصلوحية وهى لازمة له غير منفكة عنه تأمل ( قوله بحسب الاستقراء ) أى استقراء العقل فالحصر عقلى ولا يرد الصنف كلاً على مثله فانه بالنسبة لجميع الأفراد عرض عام ولجميعها خاصة ( قوله خمس ) أى خمسة أنواع كما فى الجلال ، قال الزاهدى وفيه ايراد وهو أن كون الجنس نوعا من السكلى يقتضى أن يكون أخص منه مطلقا وكون السكلى جنسالا خاصا يقتضى أن يكون أعم منه مطلقا ، والجواب أن العموم والخصوص ههنا باعتبارين أحدهما باعتبار الذات والآخر باعتبار العارض فلا محذور ، وتحقيقه أن الكليات الخمس أنواع حقيقية تمتحق بمعروضاتها والسكلى المطلق جنس لها أى حصة من الجنس عارضة له ، فالعارض مفهوم الجنس والمعرض مفهوم السكلى وهو أعم منه كما أن حصة من لاسكلى عارضة لمفهوم الجنس وهو أعم منه اه ( قوله لأن السكلى بالنسبة لما تحته الخ ) بيان لوجه الحصر أى إلى ما يحمل هو عليه لأن نسبته إلى البائين غير معتبرة فانه بالنسبة اليه ليس شيئا من الأقسام الثلاثة ثم قيد بكونه من الجزئيات سواء كانت من تبعية أو ابتدائية : أى حال كونه بعضا منها أو ناشئا منها للإشارة إلى أن المعتبر بالنسبة إلى جزئى واحد أى جزئى كان لا إلى مجموع الجزئيات لأنه يبطل الحصر اذهنا أقسام أربعة أخرى هى أن تجتمع فى السكلى تلك الأقسام الثلاثة ثناء أو ثلاث ولا إلى جزئى واحد معين لأنه حينئذ تصير الأقسام متباينة وقد اعتبر تضادها حيث ذكر الجنس فى تمام الماهية وجزئيتها ل هو معتبر على إطلاقه فتكون الأقسام متخالفة بالاعتبار على ما صرحوا به من جواز اجتماع الخمسة فى كل واحد ثم الجزئى الواحد لا يجوز أن يراد به الحقيقى والا

وهو الجنس والنصل أو تمامها وهو النوع أو خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام فالسكيات خمس (الاول الجنس)

أن حصرها في الجنس عقلي فمعه تناف . ويجب أن المراد الاستقراء القوي بالدلائل فتأمل (١)  
(قوله وهو الجنس) ان قلت يرد الجوهر الناطق أو الحساس فانه جزء وليس جنسا ولا فصلا .  
وأجيب بأن كلامنا في المفرد لا المركب وقوله وهو الجنس أى إن كانت الأفراد التى تحتها  
وهو جزء منها حقا ثنى كالحیوان وقوله والنصل أى إن كانت الأفراد التى تحتها وهو جزء منها  
أفرادا حقيقية كالناطق وكمن هذين السكيات يقال له كلى ذاتي لدخوله في ماهية ماتحته من الذات  
وقوعه جزءا منها (قوله أو تمامها) عطف على قوله جزء أى أو تمام ماهية ماتحته من الأفراد كالانسان  
(قوله أو خارج عنها) أى عن ماهية ماتحته من الأفراد وقوله وهو الخاصة أى كالضاحك والعرض  
العام كالمشاي ويقال لهما كليات عرضيان لعروضهما للماهية ماتحتهما وعدم دخولهما فيها وعلى  
هذا (٢) فالنوع ليس ذاتيا ولا عرضيا لانه تمام الماهية وتمام الشئ ليس داخلا فيه ولا خارجا عنه

تخرج الاجناس والصور العالية والمتوسطة وحواصها واعراضها مقبلة الى الماهية الى هي اجناس  
متوسطة أو سافلة بل الاضافي وللإشارة الى ذلك عبر عنه بقوله ماتحته هذا لكن يرد الناطق مقيسا الى  
الحیوان فانه خاصة له مع عدم دخوله في الكلى المنسوب الى ماتحته من جزئياته الا أن يقال ما يحمل  
عليه شئ فهو جزئي اضافي له، ثم الظاهر أن السكيات العرضية داخلة في هذه الأقسام الثلاثة وذلك لأن  
إمكان فرض صدقها على كثيرين نظرا الى مجرد مفهوم يستدعى إمكان فرض الأقسام الثلاثة فيها  
وان لا يكون شئ منها في نفس الأمر فاندفع مع قيل ان فرض صدقها في نفس الأمر محال فيجوز أن  
يستلزم المحال بأن لا يكون شيئا من الأقسام الثلاثة وأنه يجوز فرض صدقها نفسا وجزءا والخارج بالنسبة  
الى أمر واحد فيلزم صدق السكيات الخمس عليها بالنسبة الى ذلك الأمر لأن الفرض والمفروض كلاهما  
ممتنعان اذ لا يمكن للعقل تحوير كونها نفسا وجزءا وخارجا بالنسبة الى أمر واحد ويجوز أن تخرج  
السكيات العرضية وتعتبر النسبة الى ما يحمل عليه في نفس الأمر بناء على عدم تعلق الفرض بالحكمي  
بأحوال السكيات العرضية ويكون ادخالها في التعريف بدفع ادخال مفهوم الواجب فيه وهذا على  
طبق مقالوا في النسب بين السكيات فان بعضهم يخصصها بما سوى الأمور الشاملة وتفاضها وبعضهم  
عممها قاله عبد الحكيم، وإنما نقلت عبارته برمتها لأمرين الأول لعدم فائدتها والثاني للتنبيه على ما وقع  
في بعض الحواشي هنا فانه أخذها وفرقها في مواضع ساكتا عن العزو (قوله الأول الجنس) هو لفظ  
عربي وهو الضرب وهو أعم من النوع على ما في الصحاح وماؤهمه كلام شرح المطالع من أنه يوناني غير

(١) (قوله فتأمل) تأملناه فوجدناه خلاف ما في الحواشي من أن الحصر عقلي وقد أجابوا عن ورود الصنف  
برجوعه الى الخاصة أو العرض العام فلا نقض ، وأيضا ضابطه وهو التردد بين النفي والاثبات متحقق هنا كما  
بينه التارخ بالقوة وحاصله أن تقول السكيات بالنسبة الى أفرادها المتدرجة تحتها اما جزء من ماهيتها أولا ؟ الأول  
اما جنس ان كانت أفرادها حقائق متباينة كحيوان، ولما فصل ان كانت أفرادها حقيقة واحدة كناطق ، والثاني  
لما تمام ماهية أفرادها أولا الأول النوع ، والثاني وهو الخارج عن ماهية أفرادها إما مقول على ماتحت حقيقة  
واحدة أولا ، الأول الخاصة ، والثاني العرض العام اه .

(٢) (قوله وعلى هذا الخ) أى على رأى من ثبت الوساطة بينهما ، ومن ينفيها يدخله في الدائق ان فسره  
بما ليس بخارج ، أو في العرضي ان فسره بما ليس بداخل اه الشرطوني .

وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ماهو) قدم الجنس على الخاصة والعرض العام لانهما خارجان عن الماهية

( قوله وهو المقول ) أى المحمول حل مواطأة وهو حل هو هو كأن يقال زيد قائم فيحكم عليه بالتغاير بحسب الذهن (١) والاتحاد بحسب الخارج لأن المعتبر في كلية السكلى مطلقا جنسا كان أو غيره هذا الحمل دون حل الاشتقاق وهو حل المبدأ بواسطة حل المشتق كحمل الضرب على زيد في زيد ضارب وإفادة قيامه به بواسطة حل الضارب عليه ودون حل التركيب وهو حل ذو هو وحمل المال على زيد في زيد ذو مال وإفادة تعلقه به بواسطة حل هذا التركيب عليه وقوله وهو المقول أى المحمول أى الصالح للقولية وهذا التعريف رسم وإنما كان رسما لأن السكلى وإن كان جنسا لسن المقول على كثرين أمر عارض له غير مقوم له وإنما ذكر لبعاق به لفظ على كذا أو في جواب كذا وذلك لأن الجنس في نفسه هو السكلى الذاتي سواء كان يقال على الحق، ثى أم لا وأما قولته عليها وكونه صالحا لذلك فما يعرض لها بعد تقويمها ( قوله على الكثرة ) أى على ذى الكثرة أى على الأفراد المتصفة بالكثرة بمعنى الزيادة على الواحد فاذا قبل ماهو الانسان والعرس أو قبل ما الانسان والفرس والبغل والمارقيل في الجواب حيوان لأن ما يسأل بها عن تمام المشترك بين الأمور وتتمام المشترك بين الحقائق المذكورة الحيوان ( قوله المختلفة الحقيقة ) يخرج الأواع الحقيقية وفصولها القريبة وخواصها، وقوله في جواب خرج العرض العام فانه لا يلقى في الجواب ، وقوله ماهو يخرج الفصول البعدة وسائر الخواص ماعدا خواص الأنواع فان شيئا منها لا يقال في جواب ماهو

مطبق للواقع ( قوله وهو المقول ) أى المحمول حل مواطأة لانه المعتبر في اب السكليات كاهو حقيقة عند الشيخ ، وفي الأساس إنه مشترك بين حل هو هو وحل ذو هو والشامل لحل التركيب وحل الاشتقاق ولما اختلف في أن هذه التعريفات حدود أو رسوم وترجيح أحد الجانبين لا يتبين إلا بعرف أن المصطلح وضع الألفاظ لأى معنى ولأى شئ اعتبر في مفهوم اللفظ وذلك متمسرا أخذ المصنف بالأحوط وسكت عن كونها حدودا أو رسوما ، وفي شرح المصنف على الأصل أن هذا التعريف رسم لان اقولية عارضة والتعريف بالعارض رسم وذكر لستعلق به على كثرين وفي جواب كذا اه وفي شرح الجلال ما يلوح الى أنه حد اسمى ( قوله على الكثرة ) قال الهروى إنما أورد لفظ الكثرة المقابل للوحدة دون الكثرين اشعارا بأن اندراج نوعين مختلفين فيه كاف ( قوله المختلفة الحقيقة ) بالأفراد وفي أخرى، الحقائق بالجمع وكل جمع في هذا الفن يراد به مافوق الواحد كائن عليه فلا يخرج عن التعريف المقول على حقيقتين بأن يكون الجنس منحصرا في نوعين لكنه يخرج الجنس المنحصر في نوع واحد فالأحسن أن المراد بالثنائي جنسهما فيشمل الحقيقة الواحدة على أن كل كلى له أفراد مقسرة وان كان بحسب الخارج له فردان أو واحد مثلا فالجمع بالنظر لتلك الأفراد المقدرة. فان قبل الحقيقة هى الماهية الموجودة في الخارج فيخرج عن التعريف المقول على الكثرة المحملة الماهية دون الحقيقة من الأجناس الغر الموحدة في الخارج . أجب بأن اختصاص الحقيقة بالماهية

(١) ( قوله بحسب الذهن الخ ) المراد بالذهن المفهوم وقد اشترطوا في حل المواطأة شرطين المنارة في المفهوم ليفيد، واتحاد الذات في الخارج ليصح، إذ اللبائن لا يحمل على مباتيه، وما ورد من الاتحاد ذاتا ومفهوما كشمى شمى فقول وشهرة الحمل فيه دون أخويه يدفع الاعتراض بإدخال المشترك في التعريف اه الصرنوبى .

والجنس جزء لها ، وعلى الفصل لاحتياجنا في معرفة النصل القريب والبعيد الى الجنس وعلى النوع لتوقف معرفة قسم من النوع وهو النوع الاضافى على الجنس وترك من تعريف الجنس وسائر المسكيات لفظ السكلى لأن المقول على الكثرة مغن عنه

( قوله والجنس جزء لها ) اى فهو داخل فيها وهما خارجان عنها والداخل مقدم على الخارج ( قوله لاحتياجنا الخ ) أى والمحتاج إليه يجب تقديمه على المحتاج ( قوله الفصل القريب ) كناطق وهو ماميز عن المشارك فى الجنس القريب ، والبعيد وهو ماميز عن المشارك فى الجنس البعيد كحساس ( قوله لتوقف معرفة الخ ) وذلك لأنه أخذ الجنس فى تعريف النوع الاضافى كسيأتى يقول إنه الماهية التى يقبل عليها وعلى غيرها الجنس وذلك كالحيوان فانه يقال عليه وعلى غيره كالشجر الجسم النامى وهو جنس فلما توقف معرفة قسم من النوع على الجنس قدم الجنس على النوع لوجوب تقديم المتوقف عليه على المتوقف ( قوله وهو النوع الاصنامى ) كالحيوان بالنسبة للجنس النامى ( قوله وسائر ) أى باقى ( قوله مغن عنه ) قيل لأن مفهوم السكلى هو مفهوم المقول على كثيرين إلا أن لفظ السكلى يدل عليه إجمالاً ولفظ المقول الخ يدل عليه تفصيلاً ، وقيل لأن المقول معناه الصالح للمقولة بحسب نفس الأمر أى لا بحسب الفاض وهو أخص من السكلى ويلزم من وجود الأخص وجود الأعم وقد ذكر

الوجود إن يتقدم فى اصطلاح الحكمة ، وعد المساطقة المراد بها مطابق الماهية موجودة فى الخارج أولاً . وبقي أن الجنس يصدق عليه حين كونه مقولاً على مختلفين أنه مقول على متفقين أعنى الجنس فلا بد من قيد الحقيقة ليخرج عنه بهذا الاعتبار وظهور لك من هذا قول أى الفتحة ان كل كلى له أفراد فى نفس الأمر فهو نوع حقيقى بالقياس الى حصصه المضافة الى تلك الأفراد وإن كان بالقياس الى تلك الأفراد واحداً من الأقسام الباقية اهـ مثلاً الحيوان جنس بالقياس الى الأفراد الانسانية أو الفرسية ونوع بالقياس الى حصصه المضافة اليها وكذا الكلام فى الناطق والضحك والماشى ولذلك قال فى شرح المطالع ان اختلاف السكلى وانقسامه الى خمسة إنما هو بالنسبة الى الجزئيات الحقيقية دون الاعتبارية اهـ وحينئذ فلا بد من اعتبار قيد الحقيقة فى تعاريفها احترازاً عن مادة الاجتماع من حيث هى فرد للماعدا المعرف بهذا التعريف كما فى تعريفات المفاهيم الاضافية تأمل ( قوله والجنس جزء لها ) أى الماهية قال المصنف فى شرح الأصل . فان قيل كون الجنس جزءاً للماهية ومقولاً عليها غير معقول لأن الجزء يتقدم على الكل فى الوجودين والمحمول متحد الوجود بالموضوع فى الخارج . قلنا ليس المراد بكون الخبر محمولاً أنه من حيث انه جزء يكون محمولاً بل المراد أن معروض الجزئية هو معروض المحمولية مثلاً الحيوان المأخوذ بشرط أن يدخل فيه الناطق نوع وبشرط أن لا يدخل فيه الناطق جزء والمأخوذ بحيث يمكن أن تعرض له الجزئية والنوعية جنس ومحمول ثم ذكر تحقيق المخلص الطوسى من كلام الشيخ فى الشفاء وبتصر يحه بأن الجزء متقدم فى الوجودين سقط قول المحشى ان مفهوم الحيوان مثلاً وهو جزء الانسان فى الذهن . تقدم فيه عليه . والجزئية فيه لا تستلزم الجزئية فى الخارج والجل لا يقتضى الاتحاد بحسب الذهن اهـ فانه تصرح بأن الجزئية المتقدمة بحسب الوجود الذهبى والحال كما قد علمت أنها متقدمة فى الوجودين ( قوله لأن المقول على الكثرة مغن عنه ) فيكون عدم ذكره للإيجاز وان قال المصنف فى شرح الأصل يمكن أن يمنع ما يقال ان ذكر السكلى مستدرك اهـ ومثله فى حاشية الجلال فانه قال حذف لفظ السكلى لالاغناء لفظ المقول على الكثرة عنه اذ السكلى

فالمقول على الأكثرية جنس يشمل السكيات ، وبقوله المختلفة الحقيقية

المصنف في شرح التلخيص أن الذي يقال ويحمل إنما هو السكلى لا الجزئى ونحو هذا زيد مؤول بهذا مسمى بزيد وحيث كان الذى يحمل ويقال إنما هو السكلى صار الجزئى خا جاً بقوله المقول وحينئذ فلا حاجة لكونه يقول السكلى المقول الخ (قوله على الأكثرية) أى على ذى الأكثرية ولم يقل على الأكثرية لأنه أخص لأن الكثيرين جمع العقلاء مع أنه ليس يلزم أن تكون الأفراد عقلاء (قوله فالمقول على الأكثرية جنس) إنما جعل المجموع جنساً ولم يعمل المقول جنساً وعلى الأكثرية فصلاً مخرباً للجزئى لأن الجزئى لا يحمل أن تقول هذا زيد (قوله جنس) الأولى أن يقول كالجنس (١) وذلك لأن المتولة

جنس له وذكر الجنس واجب في التعريفات التامة اهـ والحق مقاله الشارح يؤيده قول السيدان مفهوم السكلى هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه الا أن لفظ السكلى يدل عليه اجمالاً ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلاً لا يقال مفهوم السكلى هو الصالح لأن يقال بالفرض على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولاً على كثيرين بالفعل فلا يخفى عنه لأن دلالة المقول بالفعل على الصالح لأن يقال على كثيرين التزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة في التعريفات . لأما نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريف السكيات الا الصالح لأن يقال على كثيرين اذ لو أراد يذهب المقول بالفعل يخرج عن تعريف السكيات لمفهوماته كافة ليس لها أفراد موجودة في الخارج ولا في ذهن سواء لم يكن لها أفراد أصلاً كالسكيات الفرضية أركان لها فرد واحد في الخارج والذهن بناء على برهان امتناع تعدد الواجب خارجاً وذهناً فانها لا تكون مقولة بالفعل بل بالصاحبة فيكون المقول على كثيرين بمعنى السكلى اهـ وأما ما أورده عليه الدوائى أولاً بأن السكلى هو الذى يمكن فرض الشركة فيه أى فرض مقولته على كثيرين ولو حل الأول في التعريف على ما يمكن فرض مقولته لدخل في التعريف السكيات الفرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة اذ يمكن فرض مقولتها عليها بل السكيات للثبانية بالنسبة الى الماهية مطلقاً، وأما ثانياً فلا السكيات التى ليست لها أفراد أصلاً ليست أجناساً لشيئ فلا بأس بخروجها ، ومن ههنا ينقدح أن المنحصر في الجنس هو السكيات التى لها أفراد بحسب نفس الأمر لا الفرضيات اهـ فقد أجاب عنه عبد الحكيم ، أما عن الأول الا أنه إن أراد أنه يدخل فيها من حيث إنها حقائق موجودة ومبينة فمنوع اذ لا يمكن فرض صدقها عليها ، وإن أراد أنه يدخل فيها مع قطع النظر عن صدق لوجود عليها وكونها مبينة فسلم ولا ضرر في ذلك ، وأما عن الثانى فلا أن مقصود السيد أنه يلزم خروجها عن السكيات الجنس لا خروجها عن الجنس فقط ولا شك أن القول بأن مفهوم الواجب ليس شيئاً منها باطل على أن عدم الأفراد في نفس الامر لا ينفى كونها أجناساً باعتبار إمكان الفرض وليت شعري أنها إذا لم تكن داخلية في السكيات الجنس فما فائدة إدراجها في تعريف السكيات اهـ ، وأما زيادة المحشى قوله أو بالمكان بعد قول السيد ان المراد به المقولية بالفعل فزيادة مضرة كما لا يخفى تأمل (قوله فالمقول على الأكثرية جنس) أى هذا المجموع كما يدل عليه كلامه

(١) (قوله كالجنس الخ) يؤخذ من تعليقه بعبده أنه ليس جنساً ، ولا كالجنس بل هو خاصة وأن الجنس هو السكلى الذاتى المحذوف المستغنى عنه بالمقول ، وأيضاً قوله فما مضى : وهذا التعريف رسم الى أن قال لسكر المقول على كثيرين أمر عارض له غير مقوم له اهـ . واعلم أن حذف الجنس اكتفاء بمخاصته لا يسوغ في التعاريف التامة ولذا قال المصنف في شرح الأصل يمنع ما يقال أن ذكر السكلى مستدرك اهـ ومثله في حاشية الجلال راجع المطار اهـ القرطوبى .

أمر عارض للمعرف الذى هو الجنس لأنه السكى الذاتى الداخلى فى ماهية ماتحته من الحقائق سواء لأنه أقيم مقام السكى ولم يعمل المقول جنسا وقوله على الكثرة فصلا لأحراج الجزئى فإنه مقول لكن على الواحد للخلاف فى صحة حمل الجزئى فإن السيد منعه ، قال فى حاشية شرح المطالع كون الشخص محمولا على شئ جلا إيجابيا إنما هو بحسب الظاهر لأن الجزئى الحق فى من حيث هو جزئى حقيقى لا يحمل على نفسه لعدم التغير ولا على غيره لأنه الهوية المتأصلة فلا يصدق على غيره وقولنا هذا زيد معناه أن هذا مسمى بزيد ومدلول لهذا اللفظ أوقات مشخصة إلى غير ذلك من المفهومات السكية اهـ وأجاز الدوانى حمله على جزئى مغاير له بحسب الاعتبار متحده معه بحسب الذات كفى هذا الضامك وهذا الكاتب فأنهما مختلفان بحسب المفهوم ومتحدان بحسب الذات فالذاتهما زيد بعينه مثلا وكذا يجوز حمله على كلى آخر فى قضية جزئية كفى قولك بعض الإنسان زيد اهـ وقواه أبو التمع بأن دليل المنع معارض بأن السكى محمول على الجزئى الحقيقى إيجابا بدهاء واتفاقا كقولنا زيد إنسان وهو يدل على كون الجزئى الحق محمولا على السكى إيجابا ضرورة أن الحمل هو الاتحاد وهو من الطرفين ومنقوض نقضا اجتماليا بأنه لو تم لدل على بطلانه حمل السكى على الجزئى الحقيقى بل على السكى أيضا لجرى بان الدليل المذكور فيه ومنقوض نقضا تفصيليا بأنه أراد بالنفس من جمع لوجوه ، نختار أن الجزئى الحقيقى يحمل على غيره بحسب المفهوم والاعتبار ونمنع امتناعه لجواز اتحاد المفهومين المتغيرين فى نظر العقل بحسب الخارج وإراداد النفس بوجه ما نختار أنه يحمل على نفسه ولا استحالة فيه إذ يكفى فى النسبة التغير الاعتبارى اهـ . وللفاضل عبد الحكيم فى هذا المح تحقيق نفيس رأينا ذكره أولى من تركه قال رحمه الله تعالى مناط الحمل الاتحاد فى الوجود وليس معناه أن وجودا واحدا قائم بهما لا متاع قيام العرض لواحد بمحلين بل معناه أن الوجود لأحدهما أصالة وللآخر بالتبع بأن يكون مترعاهنه ولا شك أن الجزئى هو الموجود أصالة والأمور السكية سواء كانت ذاتية أو عرضية مترعة منه على ما هو تحقيق المتأخرين فالحكم باتحاد الأمور السكية مع الجزئى صحيح دون العكس فإن وقع محمولا كفى بعض الإنسان زيد فهو محمول على العكس أو على التأويل فأن دفع ما قيل أنه يجوز أن يقال زيد إنسان فليجز الإنسان زيد لأن الاتحاد من الجانبين فظهر أنه لا يمكن حمله على السكى وأما على الجزئى فلا أنه إما نفسه بحيث لا تغاير بينهما أصلا بوجه من الوجوه حتى بالملاحظة والافتات على ما قال بعض المحققين أنه إذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيد زيد كان مغايرا بحسب الملاحظة والاعتبار قطعاً ويمكن هذا القدر من التغاير فى الحمل فلا يمكن تصور الحمل بينهما فضلا عن امكانه ، وإما جزئى آخر مغاير له ولو بالملاحظة والالتفات فالحمل وإن كان يتحقق ظاهرا لكنه فى الحقيقة حكم بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فإن معنى المثال المذكور أن زيدا المدرك أولا هو زيد المدرك ثانيا فالقصد منه تصادق الاعتبارين عليه وكذا فى قولك هذا الضاحك وهذا الكاتب المقصود اجتماع الوصفين فيه فى الحقيقة الجزئى مقول عليه للاعتبارين نعم على القول بوجود السكى الطبيعى فى الخارج كما هو رأى الأقدمين

يخرج النوع ، وبقوله في جواب ماهو يخرج السكيات الباقية ، ثم الجنس إما قريب أو بعيد لأنه لا يخلو من أن يكون الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن كل المشاركات أولا ( فان كان الجواب

كان يقال عليها املا ، واما كونه صالحا لان يقال عليها فهو أمر عارض له (قوله يخرج النوع) فيه أنه أيضا يخرج النصل القريب كناطق وخاصة النوع كضاحك . والجواب أنهما وإن خرجا بذلك القيد لكن المصنف فيما يأتي أخرجهما بقوله في جواب ماهو بخاره الشارح على ذلك ( قوله يخرج السكيات الباقية ) أى لأن قوله في جواب يخرج العرض العام لأنه لا يقال في الجواب وقوله ماهو يخرج الفصل والخاصة لأنهما يقلان في جواب أى شئ (قوله فان كان الجواب) أى عن السؤال بما هو جوابا عن الماهية أى جوابا عن السؤال عن الماهية النوعية التى الجنس جنس بالنسبة اليها وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس وقوله هو الجواب عنها أى عن السؤال عنها وعن الكل قال بعض لوقال المصنف فان كان جوابا عن الماهية وعن الكل أو قال فان كان الجواب عن كل مشارك

والوجود الواحد انما قام به موراة متعددة من حيث الوحدة لا من حيث التعدد يصح حمله على السكى لاستوائهما في الوجود والاتحاد من جانبين ولعل هذا معنى على ما نقل على الفارائى والشيخ من صحة حمل الجزئى قال هذا ما عندى في هذا البحث الغامض والله الملم للمصواب اه (قوله يخرج النوع) قيل تخصيص الاخراج به تحكم فانه كما يخرج به يخرج خاصته وفصله الغريب . وأجيب بأنه قصد جمع المتناسبات في الاحراج بقيد واحد ثم ان الشارح لم يتكلم الى قيد الحثية أى من حيث هو كذلك لعدم التصريح به والا فلا بد من اعتباره في تعريف السكيات لأنها أمور اضافية تختلف بالاعتبار وتتصادق على شئ واحد ومثلا لذلك بالملون أى ذى اللون فانه جنس للأسود اصدقه عليه وعلى الأصفر والأخضر ونحوهما وهذه الأفراد مختلفة بالحقيقة ونوع من السكيف فانه يشمل السكيف بالنعومة والحلاوة مثلا من بقية أنواع السكيفيات المحسوسة وفصل للسكيف أى الجسم السكيف فان الجسم جنس للبيسط الذى لالون له ولا يسكيف الملون وخاصة للجسم فان الجوهر الفرد لالون له وعرض عام للحيوان لعدم اختصاصه بنوع دون نوع وبقية الكلام في حواشينا على الولدية (قوله يخرج السكيات الباقية) أما العرض العام فيخرج بقوله في جواب لأنه لا يقال في الجواب أصلا ووقوعه في جواب كيف زيد بأن يقال صحيح مثلا ليس معتبرا عندهم فهو يقع في جواب ماهو على سبيل التوسع والاضطرار . قال الدوانى في حاشية الشرح الجديد على التجريد الرسم يقع في مطلب ماهو على سبيل التوسع والاضطرار كما صرح به في شرح الاشارات ولا منافاة بينه وبين ما اشتهر في كلامهم من حصر المقول في جواب ماهو في الأمور الثلاثة فان هذا الحصر انما هو بحسب الحقيقة اه والبواقى تخرج بقوله ماهو لأن ماهو سؤال عن الحقيقة فلا يحجب بما ليس ماهية ( قوله ثم الجنس إما قريب أو بعيد ) يجب أن يكون الجنس تمام المشترك بين الماهية وغيرها فلما أن يكون تمام المشترك بالقياس إلى كل ما يشارك الماهية فيه أولا فالأول لابد أن يكون جوابا عن الماهية وجميع مشاركتها فيه فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه هو الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه وهذا يسمى جنسا قريبا والثانى أعنى ما لا يكون تمام المشترك الا بالقياس إلى

عن الماهية وعن بعض المشاركات ( أى مشاركات الماهية ) ( هو الجواب عنها ) أى عن الماهية ( عن الشكل ) أى كل المشاركات

واحد اقرب كالحوان والافبعد كالجسم لكان أخصر وأظهر ( قوله عن الماهية ) أى كالانسان ( قوله وعن بعض المشاركات ) أى كالفرس ( قوله عن الماهية ) أى عن السؤال عن الماهية التى الجنس جنس بالنسبة اليها ( قوله وعن الشكل ) أى كل المشاركات فى الجسم النامى (١) وقوله وعن الشكل أى الجسمى بحيث يجاب عنها وعن كل فرد على البدلية وظاهر الشارح (٢) أنه المجموعى لأنه جاء به عن الشكل حيث

بعض ما يشاركها فيه يقع جوابا عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها غير الجواب عنها وعن البعض الآخر وهذا يسمى جنسا بعيدا وفائدة هذا التقسيم معرفة الحد التام والناقص لأن الحد التام يشتمل على الجنس القريب لا محالة والناقص على البعيد وكلما كانت مراتب البعد أقل كان أحسن لاشتراكه على ذاتيات أكثر والضابط أن عدد الأجوبة تزيد دائما بواحد على مراتب البعد فإذا اعتبرنا عدد الأجوبة الشاملة لجميع المشاركات ونقصنا منه واحدا فالباقي هو مرتبة البعد فان للجنس القريب جوابا ولكل مرتبة من البعيد جوابا فعنى البعد بمرتبة أن يكون بين الماهية وذلك الجنس جنس واحد وهو القريب ، وبمرتبتين أن يكون بينهما جنسان أحدهما قريب والآخر بعيد ، وبثلاث مراتب أن يكون بينهما ثلاثة أجناس قريب وبعيدان وعلى هذا القياس ( قوله عن الماهية ) أى عن السؤال عن الماهية التى الجنس جنس بالنسبة اليها ( قوله كل المشاركات ) ظاهره أن المراد الشكل المجموعى وبذلك يصرح قوله وإذا قيل ما للانسان والفرس الخ والحق أن المراد الشكل الافرادى أى كل فرد من المشاركات ، قال شيخ الاسلام حفيد المصنف فى شرحه ولقد أحسن قدس سره حيث ذكر بدل الجميع الواقع فى عبارتهم لفظ الشكل فى حد القريب فان الجنس البعيد أيضا جواب عن الماهية وعن جميع المشاركات حتى لو قيل ما للانسان والحوان والأجسام النامية فالجواب الجسم فيلزم دخول البعيد فى تعريف القريب على الوجه القريب فيه أى فى جميع فان الأقرب أن المراد منه كون السؤال عن جميع الأفراد دفعة لا كونها على سبيل البدل والأقرب فى الشكل أن المراد الافرادى فليس معنى كلام المصنف أنه يسأل عن الماهية وعن كل مشارك بأن يجمع السؤال عن الماهية والشكل بل بمعنى أنه يسأل عن الماهية وعن مشارك ثم يسأل عنها وعن مشارك آخر حتى يتحقق السؤال عن الماهية وعن كل مشارك اه قاله المحشى وقوله البعض واعتض . وأنا أقول : ليس همه الجواب عن الماهية وعن المشارك كافية فى تعريف القريب عن البعيد بل لابد مع ذلك من كون القريب تمام المشترك بين الماهية وكل ما شاركها فيه يدل له قول السيد المعبر فى مطلق الجنس أن يكون تمام المشترك بين

(١) ( قوله فى الجسم النامى ) كذا بالنسخة التى بأيدينا ، والصواب الحوان ، لأن الكلام فى الجنس القريب (٢) ( قوله وظاهر الشارح الخ ) يدفعه قول الشارح جميع مشاركات فى الحيوانية ، وقوله الى غير ذلك ، فانه صرح فى ارادة الشكل الجسمى لا المجموعى كما لا يخفى على متأمل والذى دعاه لهذا اضطراب الحواشى فى هذا المقام والذى يحمله تحريره بأن يراد بالجنس القريب تمام المشترك بين الماهية وكل ما شاركها فيه ، بخلاف البعيد فانه تمام المشترك بينها وبعض ما شاركها فيه لا كلها فلا يرد دخول الجسم النامى فى تعريف القريب اه الشرنوبى .



قال ما الانسان والفرس الخ في آن واحد فيقتضى أن الجسم النامي قريب أيضا لانه يقع حوالبوأمله

الماهية ونوع آخر سواء كان تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس أولا  
اه وقول .برزاهد ان الجنس القريب هو تمام الذات المشترك بين الماهية وجميع المشاركات  
والجنس البعيد هو تمام الذات المشترك بين الماهية وبعض المشاركات لاجمعها اه اذا علمت ذلك  
تعلم أن الصورة الموردة وهى ما الانسان والحيوان والأجسام النامية المجابة بالجسم ليس الجسم هنا  
باعتبار صدقه على المذكورات جنسا قريبا لكونه ليس تمام المشترك بين الأنواع الثلاثة فالمراد  
بتمام المشترك هو أن لا يكون جزء مشترك خارجا عنه وههنا الانسان والحيوان اشتركا في النمو وفي  
الاحساس والحركة الارادية وهذه خارجة عن الجنس الذى هو الجسم فلم يكن تمام المشترك وقد اعتبر  
في الجنس القريب أن يكون تمام المشترك بين جميع ما يصدق عليه أى من الأنواع المندرجة تحته  
كصدق الحيوان على أنواعه، وهنا ليس كذلك وحيفئذ لا داعى لما فرقوا به بين كل وجميع وأنهما  
بمعنى واحد كما قال عبد الحكيم لم يرد بالجميع بوصف الاجتماع بل أعم من أن تسكور مجموعة أو متفرقة  
فلا فرق بين كل وجميع اه يعنى أنه يصح أن يقع جوابا عن الأفراد دفعة واحدة كما مثل الشارح  
بقوله واذا قيل ما الانسان والفرس الخ أو يفرد بأن يقال ما الانسان أو ما الفرس فان هذه أمور اعتبارية  
والحامل للتصوير الثانى هو الفرار من الصورة الموردة وقد علمت عدم الورد نعم ان لفظ الكل  
والجميع في حد ذاتهما الشائع فيهما هو ما ذكره شيخ الاسلام لكن في هذا المقام ارادة كل منهما  
صحيح ، وبهذا تعلم سقوط مقاله البعض بقوله وفيه نظر أما أولا فلا نه مبنى على أن جميع يقتضى الاعتدلى  
الزمان والمصنف لا يراه الخ فانه مبنى على تسليم ورود السؤال وأن مبنى وروده جمعها في سؤال واحد وهو  
مبنى على القول باقتضاء لفظ جميع اتحاد الزمان يعنى ولومنع اقتضاءها له لا يرد اذ يرجع للسؤال عنها  
في آتات لا في زمان واحد فلا جمع في السؤال فيرجع لما أفاده التعبير بالكل فلا أرجحية ، على أن  
لك أن تقول ان ما استشهد به من قوله فسجد الملائكة كلهم أجمعون غير مانحن فيه لأن ما ذكره  
في جميع الواقعة في ألفاظ التوكيد أو الواقعة حالا في نحو جاءوا جميعا وجميع هنا نظير ما يقال أخذت  
جميع الدراهم ونظرت في جميع المواد فغاد ذلك تعلق الفعل بالمجموع من حيث هو وأما كونه في  
زمان واحد أولا فتشئ آخر، على أنه قيل باتحاد الزمان فيها وان حكم المصنف بكونه وهما فان هذا  
احتمال يذهب اليه الوهم فيها دون كل من هذه الحثية كل عليها ثم قال وأما ثانيا فان للشارح  
للماهية في الجنس ان أرديه الخ هذا ترديد غير مستقيم كيف وقد اتفقوا على أن المراد به تمام  
المشترك فبعد هذا الاتفاق والتصرح به منهم تركب هذه الترديدات ، وأشنع من ذلك قوله والذى  
عندى ويأتى بنحو ما نقلناه سابقا فان هذا ليس من عنده بل من عند غيره فهذا كافتخار العقيم  
بولد غيره ولو لم يقل هذا غيره وانفرد به هو لا يقبل منه لأنه ليس من المدونين للنن ولا من  
يضع الاصطلاحات بل هو من آحاد النقلة لكلام الغير فوقوف أمثالنا على حده أوفق له وأمثل  
ولله در القائل :

إذا التقي الخيل في معسكرها فكيف حال البعوض في الوسط

(فقريب كالحيوان) فإنه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركاته في الحيوانية كالفرس مثلاً وكذلك جواب عنه وعن جميع مشاركاته في الحيوانية فالأقل ما الانسان والفرس كالحيوان وإذا قيل ما الانسان والفرس والحمار والجل الى غير ذلك كان الجواب الحيوان (والا) أى وان لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها هو الجواب عنها وعن الكل (فبعيد كالجسم النامي) فإنه يقع جواباً عن الانسان وعمما يشاركه في الجسم النامي فقط لا عمما يشاركه في الحيوانية فالأقل ما الانسان والشجر يقع الجسم النامي في الجواب، وأما اذا قيل ما الانسان والفرس فلم يقع مع كونهما مشتركين في الجسم النامي لأن الفرس لم يشارك الانسان في الجسم النامي فقط بل يشاركه في الحيوانية التي هي عبارة عن الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة فلا يقع الجسم النامي في الجواب (الثاني) من السكيات (النوع

فان فيه شيئاً) قوله وان لم يكن الجواب عن الماهية (الخ) أى بل يخلف الجواب فيكون الجواب عنها وعن بعض المشاركات غير الجواب عنها وعن البعض الآخر. قال القطب فيكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيداً بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة للانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر أو ثلاثة أجوبة ان كان بعيداً بمرتبتين كالجسم بالقياس اليه فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث، وأوربعة أجوبة ان كان بعيداً بثلاث مراتب وهكذا قال السيد: والضابط في معرفة البعيد أن تعتبر عدد الأجوبة الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد فما بقي فهو مرتبة الجواب (قوله كالجسم النامي) حاصله أنه يقع جواباً عن السؤال عن الماهية الانسانية وعن بعض ما يشاركها فيه وهو الشجر فالأقل ما الانسان والشجر قبل جسم نام ولا يقع جواباً عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه، ألا ترى أن الفرس والحمار شاركت الانسان في الجسم النامي ولا يقع جواباً عن السؤال عنها لأن الجواب عن المتعدد انما يكون بتمام المشترك (١) وتمام المشترك بين الانسان والحمار والفرس انما هو حيوان أو جسم نامى حساس متحرك بالإرادة (قوله التي هي عبارة) أى معبر عنها بالجسم النامي الخ لأن الحيوانية معنى يعبر عنها بما ذكر وليس المراد أنها لفظ يعبر به عما ذكر (قوله فلا يقع) ملخصه أن الجواب انما يكون بتمام المشترك أى عما يفيد جميع ما يقع فيه الاشتراك والجسم النامي ليس مفيداً للجميع ما اشترك فيه الانسان والفرس (قوله في الجواب) لأن الجواب انما يكون بتمام المشترك فيه (قوله والثاني النوع) قدمه على الفصل وان كان الفصل

(قوله فقريب) أى فهو جنس قريب لأنه الاسم وكذا يقال في بعيد (قوله كالجسم النامي) يقع في الجواب عن النبات والانسان اذ شتر عنهما بما هو وهو بعينه جواب للسؤال عن النبات وعن كل واحد واحد مما يشاركه فيه فهو جنس قريب للنبات وبعيد للانسان اذا شتر عنه وعن النبات بما هو فان شتر عنه وعن الفرس فليس الجواب الا الحيوان ولا يصح أن يجاب بالجسم النامي. وقد استشكل التمثيل بالجسم النامي بأن الكلام في السكيات المفردة. وأجيب بادعاء أنه جعل علماً على مسماه كعبد الله وسأئى لذلك بقية (قوله النوع) انما قسم الجنس على النوع وآخر الفصل عنه مع أنهما جزآن له لأن بيان المعنى الثاني للنوع يتوقف على الجنس وبيان أحكام الفصل من التقويم والتقسيم يتوقف

(١) (قوله بتمام المشترك) من اضافة الصفة الى الموصوف أى المشترك التام وهو الذى لم يوجد مشترك أخص منه يحمل على الأفراد والفرق بينه وبين النوع الحقيقي مع أنه يشاركه في هذا المعنى أن النوع تمام ماهية الأفراد وليس جزءاً منها بخلاف الجنس، وما قيل من أن النوع جزء من الأفراد والشخص جزء آخر فسأئى للشارح دفعه بأنه عارض غير معتبر اه السرورنى .

وهو المتول على الكثرة المتفقة الخفيفة في جواب ماهو ) فالقول على الكثرة جنس كما ذكرنا

مشاركا للجنس في الجزئية لأن تقسيم الفصل الى مقوم ومقسم متوقف على مراتب النوع وتشارك النوع والجنس في وقوع كل في جواب ماهو ، ولأن النوع الاضافي متحد مع الجنس القريب بالذات وان اختلفا اعتبارا ( قوله وهو المقول على الكثرة ) أى على أفرادها وهذا ليس بقيد إذ النوع يحمل ولوعلى الواحد نحو ما زيد فيقال الانسان وحينئذ لا ينبغي أن يؤخذ في التعريف ولعله ذكره توطئة لقوله المتفقة الحقيقة أو يقال إن الأصل في الكل أن يقال على الكثرة والمقولية على الوحدة خلاف الأصل ( قوله المتفقة الحقيقة ) خرج الجنس وخاصته كالماشى والفصل البعيد كحاس وكل من هذه الثلاثة وان كان يقال على أفراد كثيرة لكنها مختلفة الخائى . ان قلت إن الجنس قد يقال على الأفراد المتفقة الحقيقة نحو ما زيد وبكر وعمرو والفرس فيصح أن يقال في الجواب حيوان وحينئذ فتعريف النوع غير مانع . والجواب أن المراد بقوله المتفقة الحقيقة أى من حيث انها متفقة فقيد الحيثية معتبر في التعريف فأما مقولية الجنس في المثال المذكور على زيد وعمرو وبكر فليس من حيث اتفاقها في الحقيقة بل من حيث وجود المشارك لها في السؤال الخائف لها في الحقيقة وهو الفرس ( قوله في جواب ) خرج العرض العام ، وقوله ماهو خرج الفصل التعريب كناطق والخاصة أى خاصة النوع كالضاحك فالنصل القريب وخاصة النوع كل منهما وان كان يقال على الأفراد الكثرة المتفقة والحقيقة لكن في جواب أى ، و بعبارة قوله في جواب ماهو خرج النصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية فان الجنس مقول ومحمول على النصل كالناطق فيقال الناطق حيوان وعلى الخاصة كالضاحك فيقال الضاحك حيوان وعلى العرض العام كالماشى فيقال الماشى حيوان لكن لاني جواب ماهو اذ ليس الحيوان تمام المشترك ولا ذاتيا لهذه الثلاثة وقولى بالنسبة الى جنس الماهية أى وأما بالنسبة الى أحاسنها الداخلة

على النوع أيضا ولأن أعمية الجنس تقتضى تقديمه وأعمية النوع تقتضى تقديمه كما هو المشهور ( قوله على الكثرة المتفقة الحقيقة ) نظريه المصنف في شرح الأصل بأن كل قيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يغيره ولا نسل المسافة بين المقولية على المختلفة الحقيقة والمقولية على المتفقة الحقيقة فان الجنس كما يقال على الكثرة المختلفة الحقيقة يقال على الكثرة المتفقة لكن اذا كان معها كثره أخرى متفقة الحقيقة كقولنا ما زيد وعمرو وهذا الفرس فلا بد من قيد فقط ليخرج الجنس هذا كلامه ، وقال عبد الحكيم ان التقيد بقيد فقط فاسد لأنه يخرج الجنس بالقياس الى حصصه واختار في الجواب أنه من قبيل تعليق الحكم بالمشق المؤذن بالعلية أى الكثرة المتفقة الحقيقة أى من أجل كونهم متدينين بالحقيقة فعلة المقولية هي أن تلك الكثرة متفقة الحقيقة اه والحصه هي الكل المقيّد بقيد جزئى أو كلّى والقيد خارج وكل كلّى بالقياس الى حصصه نوع حقيقى والحصص أفراد اعتبارية ، ووجه خروج الجنس بالقياس الى حصصه أن تلك الحصص أفراد له ومقوليته عليها مقولية النوع فهو من هذه الحيثية مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة فلو قيد بقيد فقط صدق أن الجنس كالحيوان مثلا مقول على هذه الحصص فقط لاعلى غيرها ، ومعلوم أنه يقال على أفراد الأخر كالانسان والفرس من حيث كونهم مختلفين الحقيقة

وبقيد المتفقة الحقيقة يخرج الجنس وبقوله في جواب ماهو يخرج البواق من السكيات . ولما كان النوع تمام ماهية الأفراد لكون أفرادهم متفقة الحقيقة فإذا سئل عن أحدها أو عن جميعها صلح النوع في الجواب كما إذا قيل نازيد كذلك إذا قيل نازيد وعمرو وبكر . فان قيل كل واحد من أفراد النوع مشتمل على النوع وعلى الشخص فلا يكون النوع تمام ماهية الأفراد بل يكون جزءا لها . قلت الشخص عارض غير معتبر في ماهية تلك الأفراد فالنوع تمام الماهية

فيها فأرواح اضافية ( قوله وبقيد المتفقة الحقيقة ) الاسادة للبيان ( قوله وبقوله في جواب ماهو الخ ) الاولى أن يقول وفي جواب يخرج العرض العام وقوله ماهو يخرج الخاصة والفصل كما تقدم ( قوله ولما كان النوع الخ ) جواب عما يقال ان النوع كما يقال على السكرة يقال على الواحد . وحاصل الجواب أن مقوليته على الواحد أمر عارض من كون أفرادهم متفقة الحقيقة والأصل في الكل أن لا يقال الا على السكرة فقول المصنف على السكرة ناظر للأصل ( قوله تمام ماهية الأفراد ) أي الماهية الثابتة للأفراد ( قوله فإذا سئل الخ ) هو وجوابه جواب لما فالأولى حذف الفاء لأن جواب لما لا يقترب بالفاء الا على طريقة مرجوحة ، أو أن جواب لما محذوف دل عليه جواب اذا أي صلح لأن يقال في الجواب على السكرة والواحد ، وقوله فإذا سأل مستأنف هذا كله على نسخة لكون أفراد باللام وفي نسخة بكون بالباء وعليها فالباء متعلقة بمحذوف جواب لما أي جزئنا بكون الخ ( قوله صلح النوع الخ ) جواب لما وجواب اذا محذوف مماثل له أو بالعكس والأول أقيس ( قوله فان قيل الخ ) هذا وارد على قوله ولما كان الخ ( قوله وعلى الشخص ) أي كالبياض والسواد والقصر ( قوله عارض ) أي أمر طارئ على الماهية وهذا

تأمل ، وأجاب الدواني بجواب آخر وهو تقييد المقولية بالذات والمقول في الصورة المذكورة مقولة بالذات على الأمور المختلفة الحقيقة وأما قوله على المتفقة الواقعة معها فقول بالتبع والمقول محمول على ما هو مقول بالذات لأن المتبادر من المقول على السكرة المختلفة في جواب ماهو المقول عليها صريحا لا ضمنا اهـ وأن قيد فقط ملحوظ مراد أو التقييد بالحقيقة معتبر ( قوله غير معتبر في ماهية تلك الأفراد ) وان كان معتبرا في مسماها الذي هو الشخص الخارجي وهو الهوية ، قال عبد الحكيم الشخص عارض للنوع نسبتة اليه نسبة الفصل الى الجنس جزء للشخص اهـ وفي حاشية ميرزا هاد أن التعيين ليس داخلا في حقيقة الجزئ وليس نسبتة الى النوع كنسبة الفصل الى الجنس على ما زعمه كثير من المتأخرين فإنه لو كان جزءا عقليا لكان محمولا ولو كان جزءا خارجيا لكان النوع جزءا خارجيا غير محمول . وتحقيق المقام أن التعيين يطابق على معنيين الأول كون الشيء بحيث يتمتع بفرض اشتراكه بين كثيرين وهو يحصل من نحو الوجود في الذهن ويلحق الصور الذهنية من حيث انها صورة ذهنية لأن الحل والانطباق وما يقابلها من شأن الصور دون الأعيان والثاني كون الشيء متمازا عما عداه وهو يحصل بالوجود الخاص بمعنى أن الشيء يصير بالوجود الخاص متمازا عما عداه كأنه يصير به مصدرا للاستمرار وقال الفارابي في تعليقاته هو الشيء وتعيينه و وحدته وخصوصيته ووجوده المنفرد واحد . لا يقال لولم يكن الشخص داخلا في حقيقة الشخص لكان التعاير بين زيد وعمرو اعتباريا وهو باطل بالضرورة . لانا نقول ان أريد بالتعاير بينهما التعاير بحسب الحقيقة فبطلان التالي ممنوع ، وان أريد به التعاير بحسب الإشارة

(وقد يقال) أى كما يقال النوع على المعنى المذكور كذلك يقال النوع (على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ماهو) كالحيوان فإنه نوع بهذا التفسير لأن الجنس وهو الجسم الناهى

لا ينافى دخوله فى مفهوم الأفراد وأنه جزء منها كزيد وعمرو مثلا فاندفع ما يقال إن كلام الشارح هنا مخالف لما ذكره سابقا فى الكلام على الحيوان اللانطق علما من أن الشخص جزء من الأفراد وذكر هنا أنه عارض وغير معتبر فى ماهية الأفراد . وحاصل الجواب أن الشخص وإن كان غير معتبر فى ماهية الأفراد إلا أنه جزء منها ولا ضرر فى أنه جزء من الأفراد وغير معتبر جزءا فى ماهيتها (قوله وقد يقال) قد للتقليل أى قد يطلق ويحمل لفظ النوع بقلة (قوله المقول عليها وعلى غيرها الجنس) خرج به الجنس العالى والنوع البسيط والنوع المركب من أمرين متساويين فكل واحد من هذه الثلاثة لا يكون نوعا إضافيا لأنه لا يقال عليه وعلى غيره جنس (قوله الجنس) نائب فاعل المقول (قوله كالحيوان) أى وكالشجر فهو نوع إضافى فكل من الحيوان

فالملازمة متنوعة فإن الشيء كما يصير بالوجود مصدرا لا تار كذلك يصير به ممتازا عما عداه ثم إن الأعراض اللاحقة للأشخاص ليست قائمة بها بل بموادها والاليزم الدور لأن الأعراض متشخصة بمحالتها والحق أن الوجود الخارجى هو الشخص وأما الأعراض فهى أمارات له ويمكن أن ينبه عليه بأن تمايز العرضين المتماثلين يحصل من وجودهما فى الموضوعين وكذا تمايز الصورتين المتماثلتين يحصل من وجودهما فى الساتين وقد تقرر فى موضعه أن وجود العرض هو بعينه وجوده فى الموضوع ووجود الصورة هو بعينه وجودها فى المادة فتفطن فإنه يحتاج إلى لطف القريحة اهـ (قوله وقد يقال) أى يطلق ويحمل وأشار بكلمة قد إلى أن استعمال النوع بالمعنى الأول أكثر وإنما سعى إضافيا لأنه لا بد فى نوعيته من اندراج مع نوع آخر تحت جنس فىكون مضافا له فالجنس والنوع المدرج تحته متضايفان كالأب والابن وأمانوعية النوع الحقيقى فهى نسبة وإضافة بينه وبين أفرادها فليس يعتبر فيها إلا حقيقة أفرادها ومنشأ تلك النوعية اتحاد حقيقة فى تلك الأفراد ولذلك سعى بالحقيقى (قوله على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ماهو) يخرج الجنس العالى الذى ليس فوقه جنس وكذا الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة إلى جنس الماهية لكن هذه الثلاثة بالنظر إلى أجناسها أنواع إضافية وكأنه قدس سره لم يجعل هذا الكلام تعريفا للنوع بل يانا للحكم وإطلاقه والافيد النقض بالصنف لكن العبارة ظاهرة فى التعريف قاله شيخ الاسلام حفيد المصنف وقد تجاذب المحشيان أطراف هذه العبارة وتكلم فيها بما استراه وبعد أن أشرح لك التعريف حسبما قرره مواد الأصل والجلال أوقفك على ما لهم هنا من التخليط فى المقال فأقول وبالله التوفيق: إن قوله يقال على الماهية الخ إن لفظ الماهية تستلزم الكلية أى الماهية الكلية فيخرج بذلك الشخص وخرج الجنس العالى لعدم مقولية شىء عليه وخرج الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة إلى جنس الماهية فإن الجنس كالحيوان مثلا وإن كان مقولا على الفصل كالناطق وعلى الخاصة كالضاحك وعلى العرض العام كالماتى لكن لا فى جواب ما هو إذ ليس الحيوان تمام المشترك ولا ذاتيا فهذه الثلاثة وإن كان مقولا عليها وعلى غيرها الجنس لكن لا فى جواب ما هو وأما هذه الثلاثة بالنسبة

يقال عليه وعلى غيره من النباتات ، وكذلك الجسم النامي نوع لأن الجسم يقال عليه وعلى غيره (ويخص هذا النوع)

والشجر نوع إضافي لأن الجنس وهو الجسم النامي يقال عليهما (قوله من النباتات) كالشجر (قوله يقال عليه) أي على الجسم النامي وقوله وعلى غيره وهو الجسم الغير النامي كالخجر (قوله لأن الجسم يقال عليه وعلى غيره) كالخجر فيقال ما الجسم النامي والخجر فيقال جسم (قوله ويخص الخ) فيه أن كون كل من النوعين مختصا باسم ينافي أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه لأنهما

إلى أجناسها الداخلة فيها فانها انواع إضافية كما قاله المصنف في شرح الأصل وذلك لما تقرر أن الكليات الجنس تقال على حصصها أيضا وتلك الحصص أنواع إضافية وأما الصنف الذي هو عبارة عن النوع المقيد بقيد عرضي كلى كالتركي فانه داخل تحت التعريف لأنه يقال عليه وعلى الفرس مثلا الجنس الذي هو الحيوان في جواب ماهو فلا بد من إخراجة بزيادة قيد وهو قولنا أوليا فانه وإن قيل عليه وعلى غيره الجنس لسكن ليس قولنا أوليا بل بواسطة مقوليته على الانسان المقول على التركي فان العالي إنما يحمل على الشيء بواسطة حمل السافل عليه وقد تقرر أنه إذا ثبت أمر للعام والخاص كان ثبوته للعام أوليا وللخاص ثانويا لسكن هذا القيد وإن أخرج الصنف عن الحد أخرج النوع عنه أيضا بالقياس إلى الأجناس البعيدة فيلزم أن لا يكون الانسان نوعا للجسم النامي ولا للجسم أوالجواهر مع أنه إنما سمى نوع الأنواع لسكونه نوعا لكل واحد من الأنواع التي فوقه وأيضا النوع لما كان مضيفا للجنس فاذا اعتبر في النوع القول الأول فلا بد من اعتباره في الجنس أيضا والا لم يكن مضيفا له فيلزم أن لا تكون الأجناس البعيدة أجناسا للماهية التي هي بعيدة بالقياس إليها فالأولى أن يترك قيد الأولية ويخرج الصنف بقيد آخر ويقال النوع الإضافي كل مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو وخروج عن التعريف النوع البسيط والماهية المركبة من أمرين متساويين عند من يراها وصار التعريف منطبقا على النوع الإضافي. إذا علمت هذا تعلم أن كلام شيخ الاسلام لا غبار عليه ولا مطعن فيه وقد تبع جده حيث قال في شرح قول الرسالة في تعريفه يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهو قولنا أوليا هذا تعيين للمعنى الذي يطلق عليه لفظ النوع الإضافي لاحد له فلا بأس بآراء لفظ الشكل وترك ذكر الكلّي نعم انه بيان يمكن أن يؤخذ منه تعريف النوع والعبارتان متغايرتان ، والداعي للمصنف في جعل كلام الرسالة بيانا لاحد ما ذكره من ذكر لفظ الشكل وترك ذكر الكلّي وهو مفقود هنا وإذا اعترف شيخ الاسلام بأن العبارة ظاهرة في التعريف وأما تقييد الماهية بالسكية فللاشارة إلى أن المراد بها أحد معنيها على ما سننقله والاستدراك في قوله لسكن هذه الثلاثة الخ تحقيق لجهة خروج الثلاثة وبيانها لما علمت أن لها اعتبارين باعتبار أحدهما تدخل والثاني تخرج وقد صرح بذلك جده أيضا فقول الخشبي لم يجعل هذا الكلام تعريفا للنوع بل بيانا للحكم ووجه ذلك على ما اقتضاه كلامه أنه يرد عليه النوع الحقيقي والصنف وما عدا الجنس العالي من الأجناس يرد عليه أن النوع الحقيقي لا ورود له إلا بعد التقييد بقوله قولنا أوليا فانه يخرج بذلك القيد مع أن خروجه مضر كما سمعت ولم يقع ذلك التقييد في المتن ولا في كلامه وأما الصنف فهو وارد لأن الكلام متناول له فيفسد به التعريف إذ ليس من الأنواع الإضافية وأما ورود ما عدا

على هذا يجتمعان ويطلق على الذي اجتمع اضافي وحقيقي . وأجيب بأن تخصيص كل من النوعين باسم لا ينافي تسميته بأخر . وحاصله أن الباء داخلة على المقصور والمقصور إنما هو التسمية بالجنس (١) على الأول لا بالعكس (٢) وقصر هذه التسمية عليه لا ينافي أنه يسمى بغير هذا الاسم أيضا وكذا يقال في الثاني . وأقول (٣) في الجواب أن الاختصاص بالتسمية بالاضافي من حيث انه مندرج تحت غيره والاختصاص بالتسمية بالحقيقي من حيث اندراج الأفراد المتفقة الحقيقة تحته

الجنس العالي من الأجناس فأمر إيرادها عجيب لأن المقصود دخولها إذ هي من الأنواع الإضافية والتعريف متناول لها ، فكيف يقال انها واردة عليه نعم الجنس العالي لا يتناوله التعريف وهو للمقصود لأنه ليس نوعا إضافيا فلو تناوله فسد . والحاصل أن الذي يرد على التعريف هو الصنف فقط لعدم ذكر القيد المخرج له وماعده مما ذكره فلا اتجاه له وقوله أيضا أن الصنف خارج بقوله الماهية لأن الصنف ليس ماهية بالقياس إلى أفرادها بل عارضا لها . فيه مخالفة للجماعة فانهم احتاجوا لإخراجه بزيادة قيد قولاً أولياً وتعليله بقوله لأن الصنف ليس ماهية ليس على ما ينبغي لأننا احتجنا لإخراج الخاصة وهي كالصنف بل صرح عبدالحكيم بأنه داخل في الخاصة حيث قال الصفات المعتمدة في النوع الإضافي صفات عرضية له جزء للصنف فالصنف مركب من الداخل والخارج داخل في الخاصة اهـ ، وأما قول البعض أن الصنف لم يتكلم عليه شيخ الاسلام فغير مطابق للواقع فإنه تعرض له كما نقلنا لك عبارته وقوله ثم ما ذكره شيخ الاسلام مدفوع يعني به قوله وكذا الفصل والخاصة والعرض العام مع أنها بالنسبة إلى أجناسها الداخلة فيها أنواع إضافية اهـ مدفوع لما علمت أن لها حيثيتين وقد تعرض لحديث الخروج والحجب أنه اعترف بذلك بعد أسطر بقوله ان لسن استدراك قصد به دفع ما يتوهم من خروج الفصل والخاصة والعرض العام ، فوجهه أنه أشار إلى تحقيق جهة الخروج وإن كان غيره أطلق اهـ ثم نقل عبارة السعد في شرح الرسالة وفيها نحو ذلك وقوله زاد بعد

(١) (قوله بالجنس) كذا بالنسخة التي بأيدينا وتحريفها ظاهر ، وتصحيحها بالحقيقي بدليل قوله وكذا يقال في الثاني : أي الإضافي .

(٢) (قوله لا العكس الخ) أي وليست الباء داخلة على المقصور عليه فبإدخاله الاعتراض ، وتوضيحه أنك إذا قلت خصصت هذه الذات بالتسمية بزيد ، فإن كانت الباء داخلة على المقصور ، وهو التسمية كان المعنى أن التسمية بزيد مقصورة على تلك الذات لاتعدها إلى ذات أخرى ، وهذا لا ينافي تسمية هذه الذات باسم آخر كأبي الفضل ، وما هنا من هذا القليل لا مانع من تسمية النوع الحقيقي كإنسان بالاضافي فيجتمعان فيه . وإن كانت الباء في المثال المذكور داخلة على المقصور عليه ، والمقصود هو الذات كان المعنى أن الذات مقصورة على التسمية بزيد لا تعدها إلى التسمية باسم آخر ، وب تطبيق ما هنا عليه تكون الماهية القول عليها وعلى غيرها الجنس الخ مقصورة على التسمية . بالاضافي لا تعدها إلى التسمية بالحقيقي فلا يجتمعان ، ودخول الباء على المقصور كما هنا أكثر من عكسه . قال بعضهم :

والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصرنا  
وعكسه مستعمل وجيد نقله الخبر الهمام السيد

(٣) (قوله وأقول الخ) هذا جواب آخر بتصحيح جعل الباء داخلة على المقصور عليه . وحاصله أنها في الاجتماع قد اتحدتا ذاتا واختلفا اعتبارا فالإنسان من جهة اندراج تحت غيره كالحيوان نوع إضافي فقط ومن جهة اندراج جزئياته الحقيقية تحته حقيقي فقط اهـ الصنوني .

باسم الاضافى) فان نوعيته بالاضافة إلى مافوقه (كالأول) أى كالنوع الأول فانه يخص (الحقيقى) لأن نوعيته بالنظر إلى حقيقته المتحدة فى أفرادها (وبينهما) أى بين النوعين (عموم) وخصوص (من وجه اتصادقهما على الانسان) فانه يصدق عليه النوع الحقيقى والاضافى كما يظهر بأدنى تأمل (وتفارقهما) بالجرّ عطف على قوله تصادقهما أى لتفارق النوعين (فى الحيوان والنقطة) فان الحيوان نوع إضافى لا حقيقى

وحينئذ فيجوز اجتماعهما بأن يكون الشئ الواحد حقيقيا باعتبار وإضافيا باعتبار آخر (قوله بالاضافة) أى بالنسبة أى بسبب إضافته ونسبته إلى مافوقه (قوله كالأول) أى كما يخص الأول باسم الحقيقى وهذا هو مدلول العبارة (قوله إلى حقيقته المتحدة فى أفرادها) أى بالنظر إلى كونه حقيقة جميع أفرادها المتحدة فيها (قوله فانه يصدق عليه النوع الحقيقى) أى بالنظر لأفرادها من

الماهية وصف السككية للايماء إلى نقص الجنس اه ، يعنى أن الجنس الواقع فى التعريف الماهية السككية لا الماهية فقط فبذكر السككية ثم الجنس لا معنى له أيضا ، فان الحنيد قال انه بيان وليس حدا بل الوجه فى زيادتها ما ذكرناه وبعد أن اتضح لك الحال وفهمت المقال تعلم أن قول المحشى لم يتعرض الشارح للكلام على هذا التعريف مع أنه من مزال الأفكار ومطرح الأنظار وقول البعض فتأمل فى هذا المقام فانه من مزال الأقدام من قبيل قول القاضى الفاضل الطلل هائل ولا طائل فهو مجرد تهويل واقتحار بما قيل :

أعيذها نظرات منك صادقة أن تحسب الشعم فيمن شحمه ورم

هذا وفى حاشية أبى الفتح أن للماهية معنيين مشهورين أحدهما مابه الشئ هو هو والآخر ما يجب به عن السؤال بما هو وهو بالمعنى الأول لا يستلزم السككية أصلا فضلا عن دلالتها عليها التزاما لصدقها على الجزئيات الحقيقية فهى لا تخرج الشخص وبالمعنى الثانى تخرج الشخص والصف أيضا إذ لا يصح أن يجب شئ منهما عن السؤال بما هو والحق أن الماهية هنا بالمعنى الثانى ولا حاجة إلى قيد آخر لاجراج الصف وللتنبية على هذا حذف المصنف من التعريف قيد الأولية ولم يذكر قيدا آخر اه وهو كلام حسن تندفع به التكاليف السابقة غير أنه نقضه ميرزا هاد بأن الحق أن لفظ الماهية مشتق من هاتين العبارتين ومعناها الحقيقى هو الأمر المعقول أى الحاصل فى العقل من غير اعتبار الوجود الخارجى كما أشار إليه المحقق الطوسى فى التجريد وهذا المعنى يشمل الصف فلا بد منها لاجراجها من قيد (قوله باسم الاضافى) أقم لفظ اسم للإشارة إلى أن المجموع هو الاسم (قوله فان نوعيته بالاضافة لما فوقه) فهما متضايفان مشهوران عرض لهما المضافان الحقيقيان وهو كون الجنس مقولا عليه فى جواب ما هو وكونه مقولا عليه الجنس فى جواب ما هو والفرق بين المضاف الحقيقى والمضاف المشهورى ببناء فى حواشى المقولات الكبرى (قوله بالنظر إلى حقيقته المتحدة فى أفرادها) أشار بلفظ الأفراد إلى أن المقصود ههنا بيان النسبة بينهما باعتبار الأفراد الحقيقية دون الحصص الاعتبارية كما أن المقصود من بيان النسب الأربع المذكورة كان ذلك فكون كل كلى نوعا حقيقيا بالقياس إلى حصصه لا يقدح فى النسبة المذكورة فلا وجه لما يقال ان كل كلى له أفراد فى نفس الأمر فهو نوع حقيقى بالقياس إلى حصصه فلا يتصور صدق النوع الاضافى بدون الحقيقى أصلا (قوله لتصادقهما)



والنقطة بالعكس لأنها لو كانت اضافية لاندرجت تحت جنس فلا تكون بسيطة هذا خلف .  
واهم أن النقطة في اصطلاح الحكماء

زيد ونحوه والاضافى بالنظر للحيوان ( قوله والنقطة بالعكس ) أى فهمى نوع حقيقى لا اضافى لأنها تصدق على أفراد متفقة الحقيقة كآخر هذا الخط وآخر هذا الخط وليست مندرجة تحت جنس الذى هو ضابط الحقيقى . واعلم (١) أن النقطة يصدق عليها الوحدة وليس كل وحدة نقطة والنقطة هى وان دخلت تحت العرض لكن العرض ليس جنسا لما تحته لأن العرض مقولته على ما تحته بالقسبيك والجنس يجب أن تكون مقولته على ما تحته بالتواطى ( قوله هذا خلف ) أى كونها غير بسيطة خلف أى مطروح وراء الخلف لكونها بسيطة . وفيه أنه ان أراد بسيطة خارجا فسلم ولكن لا يضرنا ، وان أراد عقلا فلا لأنها نهاية الخط فهمى مركبة مقيدة بكونها نهاية الخط أى انها مركبة من مطلق النهاية ومن هذا القيد تأمل ( قوله واعلم الخ ) ، حاصله أن الحكماء يقولون ان ما قبل القسمة طولا يقال له خط طبيعى وهو مركب من المهيولى والصورة لا من

أشاربه الى أن النسبة مأخوذة باعتبار الصدق أى الجمل والا ففهمواهما متباينان ( قوله والنقطة )  
ومثلها العقل والوحدة وصحة التمثيل بها يتوقف على أن أفرادها متفقة الحقيقة وهدم دخولها تحت مقولة من المقولات العشر فيقال فى الأفراد التى تحت مفهوم النقطة وهى النقطة التى هى طرف الخط والنقطة التى هى طرف سطح الخروط والنقطة التى تعرض وسط الخط ونقطة المركز انها أفراد شخصية فلو جعلت أنواعا مندرجة تحت جنس لم يصح التمثيل ومثله يقال فى أفراد العقول العشرة والوحدة تحتها الوحدة الشخصية والنوعية والجنسية والعرضية والاتصالية والاجتماعية والاعتبارية ( قوله لأنها لو كانت اضافية لاندرجت تحت جنس ) والتالى باطل والملازمة ظاهرة وأما بيان بطلان التالى فقوله فلا تكون بسيطة فانه اشارة لقياس مطوى تقريره ، لو اندرجت تحت جنس لم تكن بسيطة والتالى باطل لأنه خلاف المفروض . لا يقال هى مندرجة تحت العرض . لأننا نقول ليس هو جنسا عاليا لما تحته من المقولات لأنه ليس ذاتيا لها قال فى شرح المقاصد المعنى من الجوهر ذات الشئ وحقيقته فيكون ذاتيا بخلاف العرض فان معناه ما يعرض للعروض وعروض الشئ للشئ انما يكون بعد تحقق حقيقته فلا يكون ذاتيا لما تحته من الأفراد وان جاز أن يكون ذاتيا لمافيهما من الحصص كالماشى لحقيقته العارضة للحيوانات اه وفى العوائى النقطة نوع حقيقى وليست نوعا اضافيا أما الأول فلا تفاق أفرادها بالحقيقة وأما الثانى فلا لأنها لا تدخل تحت مقولة من المقولات وان دخلت تحت العرض لكن العرض ليس جنسا لما تحته أولأنها بسيطة أى فلا تكون مركبة من الجنس والفصل فلا تكون نوعا اضافيا لوجوب اندراج النوع الاضافى تحت الجنس وكلا الوجهين ضعيف أما الأول فلا أنه لا يدل على أن لاجنس لها بل على أن لاجنس لها عاليا ور بما كان لها جنس مفرد اذ المنحصر فى المقولات هو الأجناس العالية فقط فجاز أن تكون مركبة من الأجزاء العقلية المتحدة فى الوجود الخارجى كسائر الماهيات المركبة من الأجناس والفصول ، وأما الثانى فلا لأن البساطة العقلية ممنوعة

(١) ( قوله واعلم الخ ) أى فيهنما العموم والخصوص المطلق تنفرد الوحدة عنها فى وحدة الشخص كزيد ووحدة النوع كإنسان ووحدة الجنس كحيوان ، ولا تنفرد النقطة عن الوحدة وكلاهما نوع حقيقى لا غير اه الشرنوبى .

عبارة عن نهاية الخط الذي هو نهاية السطح ، والسطح ينقسم الى جهتين الطول والعرض ، والخط ينقسم إلى جهة واحدة هي الطول ، والنقطة لا تنقسم إلى جهة ماء ، والكل أعراض

الجواهر الفردة لاستحالة وجودها عندهم والامتداد القائم بذلك الخط الطبيعي القابل للقسمة في جهة الطول يقال له خط تعليمي ونهايته النقطة فكل من الخط التعليمي والنقطة عندهم عرض وإذا وضع خط طبيعي بجانب آخر بحيث صارا قابلين للقسمة طولاً وعرضاً كان الحاصل منهما سطح طبيعى<sup>(١)</sup> والامتداد القائم به القابل للقسمة طولاً وعرضاً يقال له سطح تعليمي ونهايته خط تعليمي وإذا وضع سطح طبيعي فوق آخر كان الحاصل جسماً طبيعياً والامتداد القائم به القابل للقسمة طولاً وعرضاً وعمماً يقال له جسم تعليمي ونهايته السطح فتحصل من قوانا ان الخطوط والسطوح والأجسام الطبيعية جواهر قائمة بنفسها مركبة من الهيولى والصورة عندهم وأن النقطة والخطوط والسطوح التعليمية أعراض عندهم لا قيام لها بنفسها لأنها نهايات وأطراف للمقادير التي هي الامتدادات القائمة بالجسم الطبيعي أعنى الخط والسطح والجسم. اذا علمت هذا فقول الشارح نهاية الخط أى التعليمي وقوله الذى هو نهاية السطح أى التعليمي أى الذى هو نهاية الجسم التعليمي فهو عرض يقبل القسمة طولاً وعرضاً وعمماً فهو سطح فوق سطح والسطح التعليمي عرض يقبل القسمة طولاً وعرضاً فقط والخط التعليمي عرض يقبل القسمة طولاً فقط والنقطة عرض لا يقبل القسمة أصلاً (قوله والخط ينقسم الى جهة واحدة الخ) أى فلا يمكن رؤيته لأنه جوهران<sup>(٢)</sup> لصق أحدهما بجانب الآخر

والخارجية لا تجدى نفعا لأن الجنس ليس جزءاً خارجياً بل هو من الأجزاء العقلية فجاز أن يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس لها وإن لم يكن لها جنس في الخارج ثم جعل النسبة هي العموم والخصوص الوجهى بناء على ما عليه المتأخرون وأما المتقدمون ومنهم الشيخ في الشفاء فعندهم أن النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق وأن الإضافي أعم مطلقاً من الحقيقي واحتجوا عليه بأن كل حقيق مندرج تحت مقولة من المقولات العشر لا يختص بالممكنات فيها فكل نوع حقيق حينئذ له جنس ولكنه غير تام لجواز وجود نوع بسيط لا جنس له بناء على جواز تركيب الماهية من أمرين متساويين تأمل (قوله عبارة عن نهاية الخط) ليس تعريفاً حقيقياً للنقطة وتعريفها الحقيقي أنها شئ ذو وضع لا يقبل القسمة أصلاً واستيفاء الكلام على النقطة في حواشينا على شرح القاضى زاده على متن أشكال التأسيس في علم الهندسة (قوله والخط ينقسم) تطلق القسمة على معنيين الوهمية وهي فرض شئ غير شئ والفعلية وهي إحداث هويتين في المقسوم والذى من خواص السكم الذى المقدار قسم منه هو الأولى وأما الثانية فلا يقبلها كباين في محله (قوله والسكل) أى النقطة والخط والسطح لكن الخط والسطح باتفاق لأنهما من المقدار المعروف بأنه السكم المتصل القارّ الذات المنقسم الى الجسم التعليمي والخط والسطح وأما النقطة فسيأتى الكلام فيها والمثبت للمقدار هو الحكماء والمتكلمون نفوه ثم ان الجسم التعليمي

(١) (قوله سطح طبيعى) الصواب نصبهما على الخبرية لكان ولا يصح جعلهما اسماً لها مؤخرًا إذ لا يميز بالمعرفة عن السكرة بل العكس .

(٢) (قوله لأنه جوهران) الصواب هطتان ، فإن الخط عند الحكماء مركب من نقطتين والسطح من خطين والجسم من سطحين كما يدل عليه قوله آتفا فتحصل الخ اه الشرنوبى .

غير مستقلة الوجود لأنها نهايات وأطراف المقادير على ما بين في كتب الحكمة ، وعند المتكلمين أن هذه الثلاثة

فينقسم طولاً بجوهرين لا عرضاً إذ عرضه جوهر فرد<sup>(١)</sup> وأما السطح فهو خطان وضع أحدهما بجانب الآخر فينقسم طولاً إلى خطين وعرضاً إلى خطين ، وأما الجسم فهو سطح فوق سطح فنقسم طولاً إلى شقين كل شق خط فوقه خط وعرضاً إلى ذلك أيضاً وعمقاً إلى سطحين ، فتحصل أن النقطة بسيطة والخط مركب من نقطتين والسطح من أربع نقط والجسم من ثمان نقط هذا توضيح كلام الشارح ( قوله غير مستقلة الوجود ) أي لا تقوم بنفسها أو انما تقوم بالجوهر ( قوله وأطراف المقادير ) أي الخط والسطح والجسم التعليمية وهي الامتدادات القائمة بالجواهر وهي الخط الطبيعي والسطح الطبيعي والجسم الطبيعي لأن المقدار عندهم هو السكم القابل للقسمة وهو إما خط إن قبلها طولاً وسطح إن قبلها طولاً وعرضاً وجسم إن قبلها طولاً وعرضاً وعمقاً وعطف الأطراف على النهايات تفسير وقوله لأنها نهايات أي لأن مجموعها نهايات والا فالجسم التعليمي ليس نهاية الشيء تأمل ( قوله وعند المتكلمين ) هذا مقابل لكلام الحكماء والمراد بالمتكلمين ما يشمل أهل السنة والمعتزلة . وحاصل ما قالوه أن الخط ما تألف من جوهرين فردين بحيث يقبل القسمة طولاً وأما الامتداد القائم به الذي يسميه الحكماء خطاً تعليمياً فيقولون أنه أمر اعتباري لا وجود له ونهاية الخط وهي النقطة عندهم أمر اعتباري أيضاً لا وجود له فإذا وضع خط مؤلف من جوهرين فردين بجانب آخر كذلك كان الحاصل من مجموع الخطين سطحاً يقبل القسمة طولاً وعرضاً والامتداد القائم به الذي يسميه الحكماء سطحاً تعليمياً ينكرون وجوده ويقولون أنه أمر اعتباري وإذا وضع سطح مركب من أربع جواهر فردة فوق سطح آخر مثله كان الحاصل من مجموع السطحين جسماً يقبل القسمة طولاً وعرضاً وعمقاً والامتداد القائم به الذي يسميه الحكماء

ينتهي بالسطح وهو بالخط وهو بالنقطة سمي جسماً تعليمياً لأنه موضوع العلوم التعليمية كالسطح والخط التعليميين وهذا الجسم التعليمي هو السكمية القائمة بالجسم الطبيعي وهو الجسم المتحيز السارية فيه ويسمى باعتبار كونه حشواً ما بين السطوح ثخناً وباعتبار كونه نازلاً من فوق وعمقاً وباعتبار كونه صاعداً من تحت سمكاً وقول المحشي والكل أعراض أي للجسم التعليمي وكذلك قوله بعد أن نقل عبارة شرح الطوالع وبه تعلم ما في كلام الشارح بالنسبة للجسم التعليمي حيث جعله نهاية للمقدار عدول عن الصواب أما الأول فلما بينا أنها قائمة بالجسم الطبيعي ، وأما الثاني فلما بينا في كلام الشارح ذكر الجسم التعليمي بل إنما ذكر الخط والسطح ( قوله لأنها نهايات ) قال البعض الضمير وهو اسم إن وقع على النقطة والخط والسطح والمقدار الذي هو كم أقسامه تلك الثلاثة مع الجسم التعليمي اه وهذا خطأ فاحش فإنه لا يقول عاقل فضلاً عن فاضل بأن النقطة من مقولة السكم فضلاً عن كونها من المقدار الذي هو أحد أقسامه فإن النقطة لا تقبل القسمة والسكم من خواصه قبول القسمة ( قوله وعند المتكلمين الخ ) اعلم أن الجسم هو المتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة وقالت المعتزلة هو الطويل

(١) ( قوله جوهر فرد ) الصواب أن يقول بدله نقطة فإنه بصدده تقرير مذهب الحكماء وم يقولون باستحالة الجوهر الفرد على أن النقطة لا يقال لها عرضاً للخط وإلا كان سطحاً اه الشرنوبى .

أشياء مستقلة الوجود ، ويتألف الجسم من السطوح المتألفة في العمق والسطوح من الخطوط المتألفة في العرض والخطوط من النقاط المتألفة في الطول، فعلى هذا لا تكون أعراضا بل تكون جواهر ثم التمثيل بالنقطة إنما يصح إذا كانت النقطة تمام ماهية الأفراد ولم تندرج تحت جنس أصلا

جسما تعليميا ينكرن وجوده ويقولون إنه أمر اعتباري فتحصل أن هذه الثلاثة وهي الخط والسطح والجسم جواهر مستقلة الوجود وهذا كلام المعتزلة وبض أهل السنة وقال بعض أهل السنة ما تركب من جوهرين فأكثر فهو جسم ولا يقولون بالخط ولا بالسطح الجوهرى فضلا عن التعليمي ( قوله أشياء مستقلة الوجود ) لأنها نفس الجواهر ( قوله السطوح ) أل جنسية تبطل معنى الجمعية لأن الجسم يتألف من سطحين فأكثر ( قوله في العمق ) أى فى جهة العمق بحيث يكون سطح فوق آخر ( قوله من الخطوط ) أل جنسية لأن السطح يتألف من خطين فأكثر ( قوله في العرض ) أى فى جهة العرض بحيث يكون خط بجانب خط آخر وما ذكره الشارح طريقة وهناك طريقة للتكلمين وهي أن الجسم متركب من جوهرين فصاعدا ( قوله من النقاط ) أل جنسية فيصدق باثنين فأكثر والأولى من الجواهر الفردة لأن النقطة عندهم أمر اعتباري فلا يتألف منه الأمر الموجود المستقل بذاته إلا أن يقال انه تسمح فأطلق على الجوهر الفرد وهو الجزء الذي لا يتجزأ نقطة وإن كان لا يطلق عليه ذلك عند المحققين ( قوله ثم التمثيل بالنقطة ) أى للنوع الحقيقي وقوله إذا كانت النقطة أى مفهومها وهو نهاية الخط أو الجوهر الذى لا يقبل القسمة على الخلاف بين المتكلمين والحكماء وقوله ماهية الأفراد أى ماهية تامة للأفراد كنهاية هذا الخط وهذا الخط الخ أو هذا الجوهر الخ إذا لم تندرج تحت جنس بل جعل مطلق عرض ومطلق جوهر عرض (١) عام لها وأما لو جعل جنسا لها كاهو التحقيق فإنها حينئذ تكون من قبيل النوع الاضافى ولا يصح التمثيل تأمل ( قوله ولم تندرج تحت جنس أصلا ) فلو قلنا انها مندرجة تحت

العرض العميق فالمركب من جزئين أو ثلاثة ليس جوهر فردا ولا جسما عندهم فالمنقسم فى جهة واحدة يسمونه خطا وفى جهتين سطحا وهما واسطتان بين الجوهر الفرد والجسم عندهم وداخلان فى الجسم عندنا فثبت أن بعض المتكلمين وهم فرقة من المعتزلة يقولون بالخط الجوهرى والسطح الجوهرى وقد صرح بذلك ملا زاده فى شرح الهداية وأما النقطة فلا يقول بها المتكلمون لأنهم نافون للعقدار التى هى طرف لأحد أقسامه وهو الخط وأثبتوا الجوهر الفرد . إذا علمت هذا فقول الشارح ويتألف الجسم من السطوح الخ موافق لهذا المذهب ويرد عليه مؤاخذتان : الأولى إيهام كلامه أن هذا مما اتفق عليه المتكلمون حيث قابل مذهبهم بالحكماء وليس كذلك وقد يعتذر بأنه ليس بصدق تقرير مذاهب القوم بل ذكر استطرادا فيكفى الاجال . الثانية قوله والخطوط من النقاط صريح فى أن المتكلمين يقولون بالنقطة وليس كذلك وأيضا الكلام هنا فى الخط والسطح الجوهرى بين والنقطة عرض فلا يتألف منها الجوهر . لا يقال أراد بها الجوهر الفرد . لا نأقول لا يسميه مثبتوه بذلك كما نص عليه فى الكتب الكلامية ومافى الحاشية من أن النقطة والجزء الذى لا يتجزأ واحد فسهو كقوله ان تعريف الطول بأبعد الامتدادين والعرض بأقصرهما والعمق بما يقاطعهما منقوض بالأجسام المربعة اه فان صوابه بالجسم المكعب وهو ما تساوت أقطاره الثلاثة ( قوله ثم التمثيل بالنقطة الخ ) فيها (١) ( قوله عرض تام ) الصواب عرضا عاما بالنصب على أنه ونعتة مفعول ثان لجعل المبنى المجهول اه الضروبي .

(ثم الأجناس) قد (تترتب متصاعدة) بأن يكون جنس فوقه جنس وهكذا (الى) الجنس (العالى) جنس لا يصح التمثيل بها لأنها مركبة من ذلك الجنس وفصل وحينئذ فتكون نوعاً إضافياً لاحقياً كما تقدم . واعلم ان النقطة كالوحدة فيها ثلاثة مذاهب . الأول : أنها من الأمور الاعتبارية ومبنى التمثيل (١) عليه لأنهما على هذا لا يدخلان تحت جنس الجوهر والعرض لأنهما قسم من الموجود والامور الاعتبارية غير موجودة وبهذا تعلم ما في كلام الدواني حيث قال إن العرض ليس جنساً لما تحته وكلام الشارح ظاهر في موافقته فانه قال والكل أعراض غير مستقلة فجعل النقطة عرضاً ثم ذكر هنا أن التمثيل بها مبنى على عدم اندراجها تحت جنس فاقضى أن العرض ليس جنساً لهما . المذهب الثاني أنهما من مقوله الكيف فيكونان داخلين تحت جنس العرض . المذهب الثالث أنهما داخلان تحت جنس العرض وليس من مقوله الكيف (قوله قد تترتب) قدللتحقيق لا التقليل وأتى بقدر لأن بعض الأجناس لا ترتب فيه وهو الجنس المنفرد أى الذى ليس فوقه جنس وليس تحته جنس بل تحته أنواع كالعقل المطلق فانه جنس منفرد بناء على أن الجوهر ليس جنساً له والعقول

مذاهب ثلاثة : الأول أنها نوع موجود بسيط لم يندرج تحت مقولة وصحة التمثيل مبنية عليه لآعلى أنها من الأمور الاعتبارية كما فى الحاشية فانه سهو . الثانى أنها أمرا اعتبارى . الثالث أنها داخلية تحت جنس الكيف وحصر الكيف فى أقسامه الأربعة وهى الكيفيات النفسانية والكيفيات المحسوسة وكيفيات الكميات والكيفيات الاستعدادية استقرائى فهمي واردة على الحصر على أن ميرزا هـ قد قل أن الشيخ صرح فى التعليقات بأن النقطة كيفية فى الخط كالتربيع اه فتكون داخلية تحت قسم الكيفيات المختصة بالكميات ثم قضية تعريف النقطة بأنها شئ ذو وضع الخ أن يكون مفهومها مركباً وهو كذلك كما تقدم والبسيط إنما هو ما صدقها ، قال ميرزا هـ وقد اختلف فى التركيب الذهني والخارجي على ثلاثة أقوال الأول أنهم لا يجتمعان أصلاً والثانى أنهم قد يجتمعان والثالث أنهم متلازمان وما يقتضيه النظر الصائب والفكر الثاقب هو القول الثالث لأن مصداق حمل الجنس والفصل ومنشأ انتزاعهما ليس الانفس الموضوع ونحن نعلم بالضرورة أن الحيثية الواحدة لا تكون منشأ الانتزاع للمفاهيم المتعددة ومصادقاً لحملها فيلزم أن يكون فى نفس الموضوع تكثر وما وقع من تحديد البسائط وإطلاق الجنس والفصل لها فن قبيل المسامحة قال الشيخ فى التعليقات الحد له أجزاء والمحدود قد لا يكون له أجزاء وذلك اذا كان بسيطاً وحينئذ يخترع العقل شيئاً يقوم مقام الجنس وشيئاً يقوم مقام الفصل وأما فى المركب فان الجنس يناسب المادة والفصل يناسب الصورة وقال الفارابى فى تعليقاته البسائط لا فصل لها فلا فصل للون ولا غيره من البسائط وإنما الفصل للمركبات وإنما يحاذى بالفصل الصورة كما يحاذى بالجنس المادة اه وإن أردت استيفاء الكلام فى هذا المقام فارجع لحواشينا التى كتبناها على المقولات (قوله ثم الأجناس قد تترتب) أشار بلفظ قد الى أن الترتيب فى

(١) (قوله ومبنى التمثيل الخ) فيه أنه قرر فيما مضى بقوله : واعلم أن النقطة الخ ، أنها مندرجة تحت العرض ليس جنساً لها لأنه مشكك ، والجنس يجب أن تكون مقولته على ماتحته بالتواطى اه وحينئذ يصح التمثيل بها لأنواع الحقيق فقط على مذهبي الحكماء الفاضلين انها عرض والتكلمين الفاضلين انها أمرا اعتبارى ، وقوله وبهذا تعلم ما في كلام الدواني الخ يقال له بل بهذا تعلم ما في كلامك أنت من التناقض وأيضاً ما ذكره على أنه المذهب الأول قل الشيخ العطار ما ينافيه حيث قال : الأول أنها نوع موجود بسيط وصحة التمثيل مبنية عليه لآعلى أنها من الأمور الاعتبارية اه وبما ذكرنا تعلم صحة كلام الدواني وكلام الشارح اه الصرنوبى .

ويسمى ذلك العالى (جنس الأجناس) كالحیوان (١) مثلا فانه جنس فوقه جنس هو الجسم النامى وفوقه الجسم وفوقه الجوهر فالجوهر هو جنس الأجناس (و) كما أن الأجناس قد ترتب متصاعدة

العشرة التى تحتها أنواع مختلفة بالفصول ( قوله ويسمى جنس الأجناس ) إنما كان العالى من الأجناس يسمى بجنس الأجناس لأن جنسية الشيء باعتبار العموم بعد أن يكون مقولا فى جواب ما هو فى يكون أعم من السكل يكون جنس الأجناس وما يكون أخص السكل وهو ما كان تحتها يسمى بالجنس السافل ( قوله فالجوهر جنس الأجناس ) . لا يقال كيف يكون كذلك مع كونه تحت شئ ومذكور وموجود . لأننا نقول ما ذكر لا يصلح أن يكون جنسا عاليا للجوهر لفهمه دونه ولو كان جنسا له لتوقف فهمه على فهم ما ذكر ضرورة توقف فهم المركب على فهم أجزائه وحينئذ

الأجناس مما لا يجب كما لا يجب فى الأنواع أيضا فكما يكون نوع اضافى لانوع فوقه ولا تحتها فيكون مفردا غير واقع فى ساسلة الترتيب كذلك يكون جنس لاجنس فوقه ولا تحتها فيكون مفردا غير واقع فى ساسلة الترتيب ويمثلون لسكل منهما بالعقل بناء على أن الجوهر ليس جنسا له وأن العقول العشرة مختلفة الحقيقة أو بناء على أن الجوهر جنس له وأن العقول العشرة متفقة بالحقيقة

(١) ( قوله كالحیوان الخ ) نوضح لك المقام بأمثلة جامعة غير مالا كنهه الألسنة وبجته الأسماع من تخصيص التثيل بحیوان وجوهر لأسفل الاجناس وأعلها ، وبجسم وإنسان لأعلى الأنواع وأسفلها ، وبما بين الأولين من الجسم النامى والجسم للمتوسط من الأجناس ، وبما بين الآخرين من الجسم النامى والحیوان للمتوسط من الأنواع حتى يظن الناظر لآله أنهم لم يعثروا على مثال آخر ، فنقول وبالله التوفيق : النبات جنس تحت أنواع كثيرة لا يحصى الانسان : من قمح ، وذرة وأرز وبلح وقطن وبقل وزهر الخ ، وكل واحد من هذه الأنواع تحت أنواع كثيرة فطلق القمح تحت الهندى والبلدى والاسترالى ونحوها ، والذرة تحت البلدى والعويجة وناب الجبل ونحوها ، والأرز تحت اليبانى والسلطانى وعين البنت ونحوها ، والبلح تحت الزغول والسمانى والحلبانى ونحوها ، والظن تحت السكلارىدى والجيزه والأشموئى ، والبقل تحت الجزر واللفت والفجل ونحوها ، والزهر تحت الورد والترجس والفل ونحوها ، فالقمح الهندى كالانسان نوع حقيقى وإضافى ، أما كونه حقيقيا فلأن ما تحتها أشخاص ، وهو تمام ماهيتها ، وأما كونه إضافيا فلا ندرجه مع بقية أنواعه تحت مطلق قمح ، وما قيل فى القمح يقال فى الذرة والأرز الخ وحينئذ فقد تبين لنا أولا أن القمح الهندى والذرة والعويجة وقطن جيزه الخ أنواع سافلة كالانسان ، لأنها أخص الأنواع وما تحتها أشخاص ، وثانيا أن مطلق قمح ومطلق ذرة ومطلق قطن الخ أجناس قريبة سافلة وأنواع متوسطة ، أما كونها قريبة سافلة فلأنها أخص الأجناس كالحیوان ، وأما كونها أنواعا متوسطة فلا ندرج أنواعها الحقيقية تحتها ، ولا ندرجها تحت نوع ثالث أعلى منها ، وهو مطلق نبات وهذا النوع نوع وجنس متوسطان لاندراج غيره تحتها ولا ندرجه هو تحت نوع رابع أعلى منه وهو جسم نامى ، وهذا النوع نوع وجنس متوسطان لاندراج غيره تحتها ولا ندرجه هو تحت نوع خامس أعلى منه ، وهو مطلق جسم وهذا النوع أعلى الأنواع وجنس متوسط ، أما كونه أعلها فلعدم وجود نوع فوقه ، وأما كونه جنسا متوسطا فلاندراج غيره تحتها ولا ندرجه هو تحت الجوهر وهو جنس الأجناس ، وبما ذكرنا من الأمثلة تعلم أن للأجناس خمس مراتب مرتبة ترتيبا تصاعديا وللأنواع خسا مرتبة ترتيبا تنازليا ، وأن الحسة الأول ثلاثة أقسام . الأول أخصها وهو مطلق قمح وذرة الخ ، والثانى أعلها وهو الجوهر ، والثالث متوسط وهو ثلاثة النبات والجسم النامى والجسم ، وأن الحسة الأخر ثلاثة أقسام أيضا ، الأول أعلى الأنواع وهو جسم ، والثانى أخصها وهو القمح الهندى والذرة والعويجة الخ ، والثالث متوسط بينهما وهو ثلاثة أيضا مطلق قمح أو ذرة الخ والنبات والجسم النامى اه المرنوبى .

كذلك (الأنواع) الإضافية ( قد تترتب متنازلة ) بأن يكون نوع تحت نوع وهكذا (الى) النوع (السافل ويسمى) ذلك النوع السافل (نوع الأنواع) كالجسم مثلا فإنه نوع إضافي تحت نوع وهو الجسم النامي وتحت الحيوان وتحت الانسان فالانسان نوع الأنواع، وإنما اعتبرت الأنواع بحسب التنازل لأنها إذا فرضنا شيئا وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحتها ثم إذا فرضنا لذلك النوع نوعا آخر يكون تحت ذلك النوع فلهذا كان ترتيب الأنواع على سبيل التنازل ويسمى السافل منها نوع الأنواع أما إذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا يكون جنسه فوقه ثم إذا فرضنا له جنسا يكون فوق ذلك الجنس وهلم جرا

فما ذكر عرض عام للجواهر (قوله كذلك الأنواع الإضافية قد تترتب) احتراز بالاضافية عن الحقيقة فإنه يستحيل ترتيبها بحيث يكون نوع حقيقي تحت نوع آخر حقيقي لأنها لو ترتبت لكان النوع الحقيقي جنسا وهو محال لما يلزم عليه من كون الأفراد التي يقال عليها متفقة الحقيقة مختلفتها وهو تناقض وأتى بقدر في قوله قد تترتب لأن بعض الأنواع الإضافية ليس فيها ترتيب كما في النوع المنفرد وهو ما ليس فوقه جنس وتحت أفراد متفقة الحقيقة وذلك كالعقل المطلق بناء على أن الجوهر غير جنس له لأن العقول العشرة المدرجة تحت أفراد له متفقة الحقيقة واختلافها إنما هو بالخواص والعوارض كاختلاف أفراد الانسان . والحاصل أن العقل قيل إنه جنس مختلفة أنواعه بالفصول ، وقيل إنه نوع مختلفة أفرادها بالخواص فعلى الأول يكون جنسا منفردا لكونه ليس فوقه جنس وتحت أنواع حقيقة وهي العقول العشرة ، وعلى الثاني يكون نوعا منفردا لأنه ليس فوقه جنس وتحت أفراد وهي العقول العشرة بناء على أن رأى الحكماء من إثباتها وإثبات الجواهر المجردة من المواد الجسمية وأن الجوهر ليس جنسا لما تحتها لأنه حينئذ مقول بالتشكيك على المجردات وغيرها وشرط الجنس التواطؤ كما مر وأما على القول بعدم المجردات فالجواهر جنس لما تحتها لأنه مقول عليه بالتواطؤ (قوله متنازلة) أى فى الخصوصية منتهية الى السافل (قوله ويسمى نوع الأنواع) لأن النوعية الإضافية لا يجرى الترتيب فيها إلا باعتبار الخصوص فأخص السافل نوع السافل وأعمها سافل (١) وما بينهما متوسط (قوله كالجسم مثلا فإنه نوع إضافي) أى لأن فوقه الجنس وهو جوهر لأنه يصدق على الجسم والسطح والخط وعلى الجوهر الفرد أيضا عند المتكاملين والجسم وإن كان نوعا بالاضافة للجوهر هو جنس باعتبار مقولته على أفراد مختلفة الحقيقة كالجسم النامي وغير النامي كالخجر فكل منهما نوع لمطلق جسم والجسم النامي مع كونه نوعا بالاضافة لمطلق جسم هو جنس باعتبار مقولته على أنواع مختلفة كالنبات والحيوان ، والحيوان وإن كان نوعا بالاضافة للجسم النامي هو جنس لمقوليته على أنواع مختلفة الحقيقة كالانسان والفرس والمار الح (قوله وإنما اعتبرت الأنواع بحسب التنازل) أى واعتبرت الأجناس بحسب التصاعد

(قوله الإضافية) وأما الحقيقة فيستحيل ترتيبها والا لكان النوع الحقيقي جنسا وهو باطل (قوله وهلم جرا) ليس معناه المرور فى الترتيب لا إلى نهاية لوجوب الانتهاء الى الجنس العالى فى الأجناس ولنوع الأنواع فى الأنواع وهو النوع الذى لانوع تحتها كالانسان قال ميرزا هدا ان الابتداء والانتهاى فى الأجناس والأنواع يثبت إذا كان التركيب الذهني مستلزما للتركيب الخارجى والافلاقل

فلهذا كان ترتب الأجناس على سبيل التصاعد ويسمى العالى منها جنس الأجناس (وما بينهما) أى ما بين السافل والعالى من الأجناس والأنواع (متوسطات) لأنها ليست عالية ولا سافلة بل متوسطة بينهما فالمتوسط فى مراتب الأجناس هو الجسم النامى والجسم المطلق وفى مراتب الأنواع هو الجسم النامى والحيوان (الثالث) من الكليات (الفصل) وهو وان كان جزءاً من ماهية الأفراد كالجنس

( قوله وما بينهما متوسطات ) الأولى أن زاعى الأنواع على حدة والأجناس على حدة كأن نقول أعلى الأنواع جسم وأسفلها إنسان وكذا الأجناس أعلاها الجوهر وأسفلها حيوان والمتوسط ما بينهما وظاهر كلام المصنف يقتضى أن جسماً يقال له جنس متوسط ونوع متوسط وهو مسلم فى الأول دون الثانى لكونه أعلى الأنواع ويقتضى أن حيواناً نوع متوسط وجنس متوسط وهو مسلم فى الأول دون الثانى لأنه أسفل الأجناس ووجه الاقتضاء (١) المذكور أن الأعلى من الأنواع الجوهر وأسفلها الانسان وهذا يقتضى أن ما بينهما يقال له جنس متوسط ونوع متوسط فتدبر ولكن المراد من المصنف ظاهر (قوله فالمتوسط فى مراتب الأجناس هو الجسم النامى) أى لأن فوّه جنس هو مطلق جسم وتحتّه جنس وهو حيوان وقوله والجسم المطلق أى لأن فوّه جنس وهو جوهر وتحتّه جنس وهو جسم نام وأما الحيوان فهو وان كان فوّه جنس ليس تحتّه جنس بل تحتّه أنواع (قوله وفى مراتب الأنواع هو الجسم النامى) أى لأن فوّه نوع وهو مطلق جسم وتحتّه نوع وهو حيوان وقوله والحيوان أى لأن فوّه نوع وهو جسم نام وتحتّه نوع وهو إنسان وإن كان فوّه نوع لكن لأنواع تحتّه بل تحتّه أفراد (قوله وهو وإن كان الخ) هو مبتدأ خبره محذوف دل عليه الاستدراك وقوله وإن كان الخ جملة حالية أى وهو ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر والحل أنه جزء من ماهية ماتحتّه من الأفراد كالجنس. وحاصل ما ذكره من الفرق بين الجنس والفصل أن الجنس هو ما كان تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وأن الفصل ما لا يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وذلك صادق بأن لا يقع فيه اشتراك أصلاً وهو الفصل القريب كناطق أو يقع فيه اشتراك بين

أن يقول معنى التركيب الذهني أن يحلل العقل المركب الى أمور هي الأجزاء العقلية ولا محذور فى كون التحليل غير واقف عند حد كما فى انقسام المقادير الى غير النهاية (قوله هو الجسم النامى) لا يخفى أن الكلام فى المعانى المفردة والجسم النامى مركب. والجواب أن المقصود حصر الأجزاء المفردة فى الجنس والفصل لإحصاء الجنس والفصل فى الأجزاء المفردة قال عبد الحكيم والحق أنه لا وجه لجعل الجنسية والفصلية دائرة على اللفاظ (قوله وهو وان كان جزء الخ) يريد أن يبين بذلك الفرق بين الجنس والفصل مع أن كلاهما جزء الماهية ثم إن مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكن موقع الا والا ولكن ليسا بخبرين بل هما

(١) (قوله ووجه الاقتضاء الخ) توضيحه أن المصنف لم يبين السافل من الأجناس ولا الأعلى من الأنواع وبين العالى من الأجناس كالجوهر والسافل من الأنواع كالانسان ثم قال وما بينهما متوسطات فيدخل فيه الحيوان فيكون جنساً متوسطاً ويدخل فيه الجسم فيكون نوعاً متوسطاً، وهو باطل والجواب أن مراده بما بينهما أى بينهما لكل منهما على حدة اه القرنوبى .



الا أنه ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر بخلاف الجنس كالحيوان مثلا فإنه تمام المشترك بين الانسان والفرس

الماهية ونوع آخر ولكنه لا يكون تمام المشترك بينهما كالنمى<sup>(١)</sup> فإنه وقع الاشتراك فيه بين الانسان والفرس ولكنه ليس تمام المشترك بينهما وانما تمام المشترك بينهما الحيوان وحيث أنه فهو انما يميزه عن الحجر ولا يميزه عن الفرس ولا عن الشجر وهذا هو الفصل البعيد وكذلك حساس فإنه وقع فيه الاشتراك بين الانسان والفرس ولكنه ليس تمام المشترك بينهما بل تمام المشترك بينهما الحيوان وحيث أنه حساس انما يميز الانسان عن الحجر وعن الشجر لاعتن الفرس فهو فصل بعيد فافهم (قوله إلا أنه ليس تمام المشترك) الا بمعنى لکن للاستدراك أى ولكنه ليس تمام المشترك الخ أى وان كان قد يكون مشتركا بين الماهية ونوع آخر فاذا قيل الانسان أى شئ هو فى ذاته فقيل حساس حساس مشترك بين ماهية الانسان وبين نوع آخر وهو الفرس الا أنه ليس تمام المشترك بينهما إذ تمام المشترك جسم نام حساس لاحساس فقط (قوله الماهية) كالانسان وقوله ونوع آخر كالفرس (قوله كالحيوان مثلا فإنه تمام المشترك) بيانه أن الانسان والفرس مشتركان فيما هو أخص من

الاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر وهو مقدر حسبما يقتضيه المقام قاله المحشى وتعقبه البعض بما قاله عبد الحكيم فى حاشية المطول عند قوله والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا أن العرض يقال باعتبار عروضة الخ بأن هذه العبارة متعارفة فى محاورات العلماء وتوجيهها أن كلمة إلا للاستثناء من مقدر تقديره لافرق بينهما إلا بهذا الاعتبار وليست استدراكية كما وهم اه وفيه أنه قد نقل عبارة المطول على غير ما هي عليه فان عبارته كما نقلنا وقال هو والعرض والماهية الخ وقد يعتذر عن ذلك بتجريف النسخ لکن جعل عبارة المطول نظير عبارة الشارح مع تباعد ما بينهما غير مستقيم فان الخبر مذکور فى عبارة المطول وفى عبارة الشارح غير مذکور فدعوى المماثلة مع ظهور الفرق تعسف (قوله بخلاف الجنس كالحيوان مثلا) قال المصنف فى شرح الرسالة انا لانعنى بالفصل الذاتيا لا يكون تمام المشترك ويميز الماهية فى الجملة فلا يرد الجنس لأنه تمام المشترك اه ومثله فى السيد وبه يندفع ما لشيخ الاسلام فى شرح ايساغوجى من التزام كون الجنس فضلا اذا ميز فانظره مع ما كتبناه عليه . فان قلت يفهم من كلام المصنف والسيد كغيرهما أن عدم كون الفصل تمام المشترك معتبر فى جواب أى شئ هو وليكن المذكور فى كتب العربية أن أى شئ يطلب به المميز مطلقا . والجواب أن هذا معتبر فيه اصطلاحا ولا يلزم توافق الاصطلاحين كما تقدم نظيره وأما من قال ان الجنس من حيث هو جنس ليس يميز لأن الجنسية من حيث الاشتراك والتمييز باعتبار الخصوص فقد رده عبد الحكيم بأن الحديثة ان كانت تقييدية يلزم أن لا يكون الجنس ذاتيا لعدم دخول الحديثة فى الماهية وان كانت تعليلية فلا تفيد لأن كون ذات الجنس مميزا كافى فى التمييز وان كانت علة التمييز الاختصاص اه

(١) (قوله كالنمى الخ) فيه أنه وقع فيه الاشتراك بين الانسان والفرس والشجر ، وهو وان لم يكن تمام المشترك بين الانسان والفرس ولكنه تمام المشترك بينه وبين الشجر فلا يصح أن يكون النامى فضلا ، بل جنسا ومع ذلك وقع به التمييز عن الحجر ، اللهم إلا أن يقال المقصود بالجنس ادخال غير الماهية فيه وبالفصل اما اخراج جميع ما دخل فيه وهو القريب كناطق أو اخراج بعضه كنام إذ لا يعنون بالفصل إلا ما ميز فى الجملة اه الشرنوبى

إذ لا جزء مشترك بينهما الا وهو نفس الحيوان أوجزؤه وانما كان الجزء الذى ليس تمام المشترك فصلا لأنه اذا لم يكن تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر فاما أن لا يكون مشتركا أصلا بين الماهية ونوع ما ، وحينئذ يميز الماهية عن جميع ماعداها فيكون فصلا مطلقا أو كان مشتركا بين الماهية ونوع آخر امكن لا يكون تمام المشترك

الجوهر وهو جسم ومشتركان أيضا فيما هو أخص من الجسم وهو الجسم النامى ومشتركان أيضا فيما هو أخص من الجسم النامى وهو جسم نام حساس ومشتركان أيضا فيما هو أخص من الجسم النامى الحساس وهو الحيوان ولا يتأتى الاشتراك فيما هو أخص من حيوان فظهر من هذا أن الحيوان تمام المشترك بين الانسان والفرس ( قوله إذ لاجزاء ) علة اسكون الحيوان تمام المشترك بين الانسان والفرس أى لأنه لاجزاء للماهية مشترك أى وقع اشتراكهما فيه ( قوله أوجزؤه ) أى كجسم ونامى وحساس أى ولا يتأتى اشتراكهما فيما هو أخص من حيوان وحينئذ فالحيوان تمام المشترك بينهما ( قوله وانما كان الجزء الذى ليس تمام المشترك ) أى بين الماهية ونوع آخر ( قوله لأنه ) أى الجزء ( قوله فاما أن لا يكون ) أى ذلك الجزء مشتركا أصلا أى كناطق فانه جزء لماهية الانسان وليس فيه اشتراك بين الانسان وغيره ( قوله عن جميع ماعداها ) أى عما شاركها فى الوجود أو شاركها فى الجنس وذلك لأن فصل الشئ ان كان مختصا بجنسه كان مميزا له عما شاركه فى الوجود وان كان غير مختص بجنسه كان مميزا له عما شاركه فى جنسه فالنطق بأن كان مختصا بالحيوان كان مميزا للانسان عما شاركه فى الوجود وان كان غير مختص بالحيوان لأنه يقال على اللانكحة كان مميزا للانسان عما شاركه فى الحيوان فقط لاعن كل ما شاركه فى الوجود ( قوله فصلا مطلقا ) أى يمزا تميزا مطلقا أى غير مقيد بالتمييز عن ماهية دون أخرى بل هو يميز عن جميع الماهيات كناطق ويسمى الفصل القريب ( قوله أو كان مشتركا الخ ) المناسب لقوله قبل فاما أن لا يكون أن يقول أو يكون وذلك مثل حساس فانه يميز ماهية الانسان عن الحجر والشجر والبساط لاعن الفرس إذ هو جزء من المشترك الذى هو جسم نام حساس متحرك بالارادة ، فظهر أن حساسا يميز عما ذكر لكن تميزه عن البساط من حيث انه جزء من المشترك والبساط لاجزاء لها وتمييزه عن الحجر والشجر من حيث إنه لا احساس فيهما وان كانا مركبين فقول الشارح أو كان مشتركا بين الماهية ونوع آخر أى كحساس فانه مشترك بين الانسان والفرس وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وحينئذ فلا يميز الانسان عن الفرس بل عن الشجر والحجر وعن الماهية البسيطة وظاهر قول الشارح حينئذ يكون الجزء يميز الماهية عن الماهيات البسيطة قضيته أنه لا يميز عن غيرها مع أنه يميز عن غيرها كالحجر والشجر إلا أن يقال أن ما ذكره بيان لأقل تمييز ( قوله لكن لا يكون تمام الخ ) أى لأن الفصل هو الكلى الذاتي الذى لا يكون تمام المشترك بين الشئ

( قوله أوجزؤه ) كالجوهر والجسم النامى والحساس والمتحرك بالارادة ( قوله لأنه ) أى جزء الماهية ( قوله فصلا مطلقا ) أى يمزا لها عن جميع المشاركات وذلك المميز هو الفصل القريب وأما البعيد فاما يميزها عن بعض المشاركات ( قوله أو كان مشتركا ) الأولى أو يدون لتتناسب الجملتان

فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركا بين الماهية وجميع ماعداها إذ من الماهيات ما تكون بسيطة لاجزاء لها فحينئذ يكون ذلك الجزء مميزا للماهية عن الماهيات البسيطة فيكون هذا الجزء فصلا للماهية لأننا لانعنى بالنصل إلا ما يميز الماهية في الجملة (و) عرفوا النصل بأنه (هو المقول وبين غيره قاله بعضهم . وفيه بحث (١) : فان هذا يشمل جزء تمام المشترك وقول الشارح لانعنى بالنصل الخ قاصر فلا بد من زيادة ولا يكون تمام المشترك ولا جزءه ولذلك قال بعضهم وعلى هذا فالنصل هو الذي يميز الماهية في الجملة ولا يكون تمام المشترك بينها وبين غيرها ولا جزءه ، ولا يرد الجنس لأنه تمام المشترك ولا مثل الجوهر الناطق لأن الكلام في الأجزاء المفردة (قوله ما تكون) أى ماهية تكون بسيطة (قوله لأننا لانعنى) علة لقوله فيكون هذا الجزء فصلا (قوله في الجملة) أى ما يميزها عن بعض الماهيات لا عن كلها وهذا هو الفصل البعيد والأولى أن يقول لأننا لانعنى بالنصل إلا ما يميز الماهية ولو في الجملة ليشمل الفصل القريب كالبعيد (قوله وعرفوا الفصل الخ) لم يقدر مثل ذلك في كلام المؤلف السابق واللاحق ولعله لاداعى لذلك (قوله المقول) أى المحمول بالفعل وبالإمكان

المعطوفتان في المضارعية (قوله إذ من الماهيات ما تكون بسيطة) المراد أن ذلك الأمر لازم على كل حال فالتمييز عن الماهية البسيطة لا يتخالف وليس المراد أنه لا يكون مميزا إلا عنها . والحاصل أن هذا الفصل يميز عما شاركة في الوجود كالماهيات البسيطة التي لا جنس لها قطعاً ثم قد يكون مميزا عما شاركة في الجنس ان كان هناك ذلك ووجود الماهية البسيطة محقق فان المركب لا بد أن ينتهى بالتحليل إلى البسيط لأن كل كثرة وان كانت غير متناهية لا بد لها من الواحد لأنه مبدؤها فلواتفى الواحد انتفى الكثير لا انتفاء مبدئه ولذا قال في التجريد وجود البسيط والمركب معلوم بالضرورة اه . واعلم أن ما ذكره الشارح هنا مأخوذ من كلام السيد في حاشية القطب فانه قدس سره بعد أن ناقش دلائل الشارح القطب واعترضه قال وهذا الاعتراض مما لا مدفع له إلا اذا ثبت أنه لا يجوز أن يكون لماهية واحدة جنسان لا يكون أحدهما جزء الآخر ولم يثبت ههنا أى في حصر جزء الماهية في الجنس والفصل فلا بد من ترك هذا الدليل والتمسك بدليل آخر وهو أن يقال جزء الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع ما من الأنواع البائنة لها فاما أن لا يكون مشتركا أصلا بينها وبين نوع مابين لها فيكون فصلا للماهية مميزا لها عن جميع البائينات وأما أن يكون مشتركا بينها وبين غيرها لكن لا يكون تمام المشترك بينها فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركا بين الماهية وبين جميع ماعداها إذ من جملة الماهيات ماهية بسيطة لاجزاء لها فيكون هذا الجزء مميزا للماهية عن الماهيات التي لا تشاركها في هذا الجزء فيكون فصلا للماهية اه (قوله في الجملة) أى عن بعض الماهيات لا عن جميعها وهو الفصل البعيد (قوله وعرفوا النصل) لم يقدر مثل ذلك في كلام المصنف السابق واللاحق ولعله لاداعى لذلك واعتذر عنه البعض بأنه للإيحاء إلى أن المصنف لم يتصرف في تعريفهم للفصل بما يخرجهم عن نسبته لهم بخلاف تلك التعاريف وهو اعتذار بارد كيف وقد تصرف المصنف في عبارة الأصل في تعريف الفصل (قوله وهو المقول) وقع في الرسالة تعريفه بأنه كل ما يحمل الخ فقال المصنف في شرحه انما قال يحمل دون

(١) (قوله وفيه بحث الخ) الظاهر بقاؤه على عمومته فان كلامه من التامى وحساس فصل بعيد وهو وان لم يكن تمام المشترك كالحیوان لكنه جزء منه والتخصيص يقضى بخروجهما مع أنهم مثلوا بهما للفصل البعيد اه الشرنوبى

(قوله على الشيء) انما قال الشيء ولم يقل على السكرة المثقفة الحفيقة ليشمل الفصل القريب والبعيد فان القريب يقال على المثقفة الحفيقة والبعيد يقال على المثقفة الحفيقة فيقال زيد وعمرو ناطق والانسان والشجر حساس (قوله أى شئ

يقال كما في سائر السكيات لانهم ذكروا أن الفصل علة لحصة النوع من الجنس فكان مظنة أن يتوهم أن الفصل لا يعمل عليه لامتناع حل العلة على المعلول فصرح بلفظ الحل لإزالة لهذا الوهم اهـ وكأنه لم يلتفت لذلك هنا إما لأن القول والحل بمعنى واحد ولأن تلك النسكنة ضعيفة تأمل ومعنى كون الفصل علة لحصة النوع هو ما نقله شارح المطالع عن الشيخ في الشفاء أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس أفرزها وعينها وقومها نوعا وبعد ذلك يلزمها ما يلزمها ويعرضها ما يعرضها فانها وان كانت مع الفصل الا أنه يلقي أولا طبيعة الجنس ويحصلها وتلك العوارض انما تلحقها بعد مالحقها وأفرزها واستعدت للزوم ما يلزمها ولحوق ما يلحقها كالناطق للانسان فان القوة التي تسمى نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار الحيوان ناطقا استعد لقبول العلم والكتابة والتعجب والضحك وغير ذلك وليس واحد منها يقتصر بالحيوانية أولا فحصل للحيوان استعداد النطق بل هو السابق وهي توابع فانه يحدث الآخريه وهي الغيرية اهـ والمراد بالآخريه الاختلاف بالذات والجوهر والغيرية الاختلاف في اللوازم والعوارض (قوله على الشيء) هو ما يصح أن يخبر عنه على ما هو اللغة أو الموجود ذهنيا كان أو خارجيا على ما هو الاصطلاح فخرج عن التعريف السكيات الفرضية وانما قال على الشيء ليشمل المثقفة الحفيقة كالفصل القريب والمختلفة الحفيقة كالنفس البعيد (قوله أى شئ) خبر مقدم وقوله هو مبتدأ مؤخر وفي ذاته في موضع الحال عن هو إما على التأويل أو بدونه على اختلاف رأى النحاة ومعناه أى شئ معتبرا وملاحظا في ذاته أى مع قطع النظر عن عوارضه ووقع في بعض العبارات بدل في ذاته في جوهره وهو بمعناه قال السيد اذاسئل عن الانسان بأى شئ هو كان المطلوب ما يميزه في الجملة سواء ميزه عن جميع ماعداه كالناطق أو عن بعضه كالحساس وسواء ميزه تميزا ذاتيا أو عرضيا فصح أن يحجب بأى فصل أريد قريبا كان أو بعيدا كالناطق والحساس والناحى وقابل الأبعاد وأن يحجب بالخاصة أيضا مطلقة كانت أو اضافية واذا قيل أى شئ هو في جوهره لم يصح الجواب كالخاصة لأن السؤال حينئذ انما يكون عن المميز الذاتي . فلو أجب بالخاصة لم يكن الجواب مطابقا للسؤال وصح بالفصول المذكورة كلها لتكون كل واحد منهما ميمزا ذاتيا عن كل المشاركات في الشبهة أو بعضها وكذا اذا قيل أى جوهر هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول ، وأما اذا قيل أى جسم هو في ذاته لم يصح الجواب الا بما عدا القابل للأبعاد لأن معنى قولك أى جسم هو أى شئ يميز الانسان عن المشاركات في الجسم وقابل الأبعاد لا يميزه عنها لأن جميع الأجسام مشتركة في قابل الأبعاد واذا قيل أى جسم نام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل للناحى و يصح بالناطق والحساس واذا قيل أى حيوان هو في ذاته تميز الناطق للجواب اهـ مع زيادة قال عبد الحكيم والضابط أن السؤال بأى يكون عما يميز المسؤول عنه عما شاركه فيما

هو في ذاته ) فالقول على الشيء جنس يشمل الكليات وبقوله في جواب أى شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لأن النوع والجنس لا يقالان في جواب أى شيء هو بل في جواب ماهو كما سبق ، والعرض العام لا يقال في الجواب أصلا وبقوله في ذاته يخرج الخاصة لأنها وان كانت مقولة على الشيء في جواب أى شيء هو لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه ، ثم الفصل اما قريب واما بعيد لأنه لا يخلو من أن يميز النوع عن مشاركته في الجنس القريب أو عن مشاركته في الجنس البعيد

هو في ذاته ) أى شيء خبر مبدم وهو مبدأ مبرح ولأص (١) هو أى شيء يميزه حذف المضاف فاقصير الضمير والمبنى في جواب أى شيء يميزه وبقوله في ذاته حال أى حالة كون المميز ملحوظا في ذاته وجزءا من أجزائه أرأن في معنى من وذاته بمعنى ذاتياته أى حالة كون ذلك المميز من ذاتياته أى من ذاتيات الشيء المقول عليه ( قوله في جواب الخ ) خرج الجزئي أيضا بناء على أنه يحمل لأنه لا يقال في الجواب أصلا ( قوله لكن لا في جوهره ) أى لكن ليس من جوهره وذاتياته وبقوله بل في عرضه أى بل هو من عرضيات ذلك الشيء المقول عليه ( قوله ذاته ) حذف تفسير

أضف إليه أى ( قوله جنس يشمل الكليات ) قال المحنثي وكذا يشمل الجزئي على المحتراه يريد أنه على القول بجواز حمل الجزئي يكون المقول شاملا له ولا يخفاه أنه بعد تفسير الشيء بالجنس والنوع لا يشمل المقول الجزئي لأر الجزئي لا يحمل عليهما تأمل ( قوله لا يقالان في جواب أى شيء هو ) لأن أيانطلب المميز الداخل الذي لا يكون جواب ما أو الخارج الذي لا يكون عرضا عاما وبهذا يعلم الجواب عما ينادى أى شيء ان كان طالبا للمميز عن جميع الأغيار لا يتبع النصل البعيد في الجواب وان كان طالبا للمميز في الجملية يقع العرض العام والجنس بل النوع أيضا كذا في الحاشية ، وهذا السؤال مذکور في شرح المطالع قال وفي جواب أى شيء يخرج الجنس والنوع والعرض العام لأن الجنس والنوع يقالان في جواب ماهو والعرض لا يقال في الجواب أصلا ، وفيه بحث لأنه ان اعتبر التميز عن جميع الأغيار يخرج عن التعريف النصل البعيد وان اكتفى بالتمييز عن البعض فالجنس أيضا يميز للشيء عن البعض فيدخل فيه ، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من المقول في جواب أى شيء المميز الذي لا يصلح لجواب ماهو وحينئذ يخرج الجنس عن التعريف إلا أنه يلزم اعتبار العرض العام في جواب أى شيء وهم مصرحون بخلافه اه وقد يقل هم لم يلتزموا اعتباره قال عبدالحكيم العرض العام لا يتبع في جواب ماهو ولا في جواب أى شيء فانه يقال في جواب كيف هو كماذا قل كيف زيد يقال صحيح أو مريض ( قوله ثم النصل اما قريب واما بعيد ) قال الراهدى فسر الشيخ النصل في لاشارات بأنه الكلى الذى يحمل على الشيء في جواب أى شيء هو في جوهره وفي الشفاء بأنه الكلى المقول على النوع في جواب أى شيء هو في ذاته من جنسه والأول أعم من الثانى لصدقه على فصل مالا جنس له ولما لم يقد دليل على إمكان تركيب الماهية من أمرين متساويين بل قام الدليل على امتناعه فان معنى التركيب العقلى ليس إلا في الماهية التي فيها إيهام وتحصيل احتار

(١) ( قوله والأصل الخ ) العبارة محرقة وصحتها هكذا . والأصل أى شيء يميزه حذف المضاف فاقصير الضمير الخ أى فصار أى شيء هو في ذاته اه العربوني

(فان ميز) الفصل النوع (عن المشارك) أى مشارك النوع (فى الجنس القريب فقريب) أى فهو فصل قريب كالناطق المميز للانسان عن مشاركته فى الحيوانية (أو) ميز النوع عن مشاركته فى الجنس (البعيد فبعيد) كالحساس المميز للانسان عن مشاركته فى الجسم النامى والفصل أيضا إما مقوم أو مقسم كما قال

(قوله فان ميز الفصل) المناسب أى الفصل بأداة التفسير لأنه ربما يتوهم من حذفها أن المصنف حذف الفاعل فى غير محل حذفه مع أنه ضمير ولا حذف (قوله فقريب الخ) كان حقه أن يقول فصل قريب وفصل بعيد لأن كلا<sup>(١)</sup> منهما اسم فلا يحذف منه شئ وليس من قبيل الصفة والموصوف (قوله فى الجنس البعيد) كان الأولى أن يزيد فقط مثلا يصدق التعريف المستفاد من التقسيم على القريب إذ ما من فصل قريب إلا وهو يميز عن كل مشارك فى الجنس البعيد فناطق كما ميز الانسان

المصنف الثانى كما يدل عليه ظاهر عبارته فى تفسير الفصل القريب والبعيد وحصر الفصل فهما فان الظاهر من الحصر الحصر العقلى دون الاستقرائى (قوله فان ميز الفصل النوع) ليس هذا إشارة إلى أن فى كلام المصنف حذف الفاعل لكونه ليس من مواضعه ولا أنه تفسير للضمير المستتر فى ميز يحذف أداة التفسير الذى لم يوقف على نص فى جوازه أو منعه بل هو فاعل ميز مذكور حيث دللنا أن كلا من الشرح والتن مسوقان مساق كلام رجل واحد على نحو صفة التضمنين فى البديع قاله البعض وهذا كلام أظنه من مخترعائه لو سلم له انسد باب الاعتراض على الشارحين بتغيير كلام المصنفين ، والأحسن أن مثله من قبيل حل المعنى كما فى نظائره ثم ظاهر عبارة المصنف كما قال الجلال أن ما لا جنس له لا فصل له ، وإلا لكان له قسم آخر يميزه عن المشاركات فى الوجود لافى الجنس كما فى الماهية المركبة من أمرين متساويين فان أمكن كان كل منهما فصلا اه يعنى أن ظاهر عبارة المصنف حيث جعل الفصل المعرف مقسما كما هو الظاهر وأخذ فى مفهوم كل واحد من القسمين كونه مميذا عن المشاركات فى الجنس أن ما لا جنس له لا فصل له وإلا لم يكن هذا التقسيم حاصرا بل كان للفصل قسم آخر وهو يميز الشئ عن المشاركات فى الوجود لا فى الجنس كما لو تركت ماهية موحودة من أمرين متساويين على ما جوزه بعضهم ، فان كل واحد منهما فصل لها يميزها عن جميع ما عداها من المشاركات فى الوجود وأشار بقوله وظاهر إلى جواز كون المقسم الفصل المميز عن المشاركات فى الجنس دون المطلق الذى هو المعرف وذلك بأن يكون المراد من الضمير فى يميز غير المبنى المعرف على طريق الاستخدام قال السيد والصواب أن يقال الانقسام إلى القريب والبعيد لا يتصور فى الفصول المميزة عن المشاركات الوجودية فان الماهية إذا تركبت من أمور متساوية كان تمييز كل واحد منها للماهية كتمييز الآخر بها فلا يمكن عد بعضها قريبا وبعضها بعيدا فلذلك خص اعتبار الانقسام إلى القريب والبعيد بالفصول المميزة عن المشاركات الجنسية اه (قوله أى فهو فصل قريب) أى لأنه الاسم لا مجرد القريب ومثله يقال فى بعيد (قوله فى الجنس البعيد) أى فقط وإلا يصدق التعريف على القريب إذ ما من فصل قريب

(١) (قوله لأن كلا الخ) المناسب أن يقول لأن كلا منهما جزء الاسم كالزى من زيد بدليل تفرقه بقوله فلا يحذف الخ اه الصرنونى .

(واذا نسب) الفصل (إلى ما يميزه) أى إلى شئ يميز الفصل ذلك الشئ (مقوم) أى فهو فصل مقوم لذلك الشئ بمعنى أنه داخل في قوامه وجزء له (و) إذا نسب (إلى ما يميز عنه) على صيغة المضارع عن الفرس والبغل والحمار المشاركة له في الحيوانية يميزه أيضا عن الشجر المشارك له في الجنس البعيد وهو جسم نام (قوله وإذا نسب الفصل) الأولى أى النصل باداة التفسير لأنه تفسير للضمير المستتر النائب عن الفاعل حذفها يوهم أن المصنف حذف نائب الفاعل (قوله إلى ما يميزه) أى إلى ماهية نوعية يميزها عن غيرها من الماهيات النوعية فناطق وحساس مثلا إذا نسب كل واحد منهما للانسان كن مقوماله وكذا صاهل إذا نسب للفرس وناطق إذا نسب للحمار وقولنا إذا نسب لماهية نوعية يخرج ماهية زيد والصنف إلا أن يقال إنهما داخلان في الماهية النوعية (قوله أى إلى شئ) بمعنى نوع وقوله يميز النصل ذلك الشئ أشار بذلك إلى أن الصفة جرت على غير من هي له فكان على المصنف إبراز الضمير بأن يقول ما يميز هو إياه ، وقد يقال إنه جار على مذهب السكوفيين مع رعاية الاختصار أو على قول من يقول إن الأبراز إنما يجب في غير الفعل وكذا يقال فيما بعده (قوله في قوامه) أى في حقيقته وقوله وجزء له عطف لازم على ملزوم (قوله إلى ما يميز عنه) أى إلى جنس يميز ذلك النصل النوع عن بقية أنواع ذلك الجنس ففعل يميز محذوف

إلا وهو يميز عن كل مشارك في الجنس البعيد (قوله وإذا نسب النصل الخ) قال في شرح المطالع النصل له نسب ثلاث نسبة للنوع ونسبة للجنس ونسبة إلى حصة النوع من الجنس أما نسبته إلى النوع فبأنه مقوم له كتقويم الناطق للانسان وأما نسبته إلى الجنس فبأنه مقسم له كتقسيم الناطق الحيوان إلى الانسان وأما نسبته إلى الحصة فنقل الامام عن الشيخ أنه علة فاعلية لوجودها مثلا من الحيوان في الانسان حصة وكذا في الفرس وغيره والوجد للحيوانية التي في الانسان والناطقية وللحيوانية التي في الفرس هو الصاهلية اه (قوله أى إلى شئ) أى نوع فالصنف والشخص وإن ميرهما الفصل لكنه ليس مقوما بالنسبة اليهما بل للنوع الصادق عليهما وفي شرح المطالع يمتنع أن يكون لكل فصل فصل لوحوب الانتهاء إلى فصل لاجزائه والاتركبت الماهية من أجزاء غير متناهية وهو محال. فإن قلت يجب أن يكون لكل فصل فصل لأن طبيعة الفصل صادقة على النوع وعلى نفسه فيكون مشاركا للنوع في طبيعته وهو ممتاز عنه لعدم دخول الجنس فيه وما به الامتياز فصل فيكون للفصل فصل. أجب بأن عدم دخول الجنس في ماهية النصل ليس فصلا وإنما يكون فصلا لو كان ذاتيا وليس كذلك والا لكان ذاتيا للنوع وهو محال (قوله أى فهو فصل مقوم) هذا هو الاسم لا مجرد للمقوم لأر المقوم أهم من الفصل لأن كل جزء للماهية مقوم لها فلا يكون ذلك الجزء قسما للفصل بل هو قسمه. قال في شرح المطالع: ليس كل جزء جنسا أو فصلا فإن العشرة مركبة من الآحاد والبيت من السقف والجدران الأربع مع أن شيئا من تلك الأجزاء ليس بجنس ولا فصل بل الجزء المحمول اما جنس أو فصل فليس كل ماهية مركبة يكون تركبها من الجنس والفصل لجواز تركبها من الأجزاء الغير المحمولة ولا كل ماهية مركبة من الأجزاء المحمولة كذلك أى مركبة من الجنس والفصل بناء على الاحتمال المذكور اه يريد به تركب الماهية من أمرين متساويين (قوله وجزء له) تفسير لما قبله (قوله إلى ما يميز عنه) أى جنس يميز الفصل عنه فما واقعة على الجنس والا فيصدق على الفصول البعيدة

المعروف فضمير الفاعل يعود إلى الفصل ، وضمير عنه يعود إلى ما أى إذا نسب الفصل إلى شيء  
يبرز الفصل عن ذلك الشيء . ( فقسم ) أى فهو فصل مقسم لذلك الشيء بمعنى أنه حصل قسم له  
فالناطق إذا نسب إلى ما يميزه كالإنسان يكون مقوما له وإذا نسب إلى ما يميزه عنه كالحيوان يكون  
مقسما له لأنه إذا نسب إلى الحيوان وانضم إليه صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان وكذلك  
الناهي إذا نسب إلى ما يميزه أى الجسم الناهي<sup>(١)</sup> يكون مقوما له وإذا نسب إلى ما يميزه عنه كالجسم  
كان مقسما له

( قوله المعروف ) أى المبني للفاعل ( قوله فضمير الفاعل ) الإضافة للبيان أى الفاعل الذى هو  
الفاعل يعود إلى الفصل ( قوله أى إذا نسب الفصل إلى شيء ) أى إلى جنس وقوله عن ذلك  
الشيء أى عن باقى أنواع ذلك الشيء ( قوله بمعنى أنه محصل الخ ) إنما قال ذلك لأن ظاهر المصنف  
أنه يجعله قسمين مع أنه ليس بمراد ( قوله بمعنى أنه محصل قسم له ) أى لا يحصل قسمين فال<sup>(٢)</sup> غير  
الناطق مثلا قسم من الحيوان حاصل من انضمام غير الناطق إليه : أى إلى الحيوان كما أن الناطق  
قسم منه حاصل من انضمام الناطق إليه وكأن من قال الناطق يقسم الحيوان إلى قسمين نظر إلى  
أن الحيوان<sup>(٣)</sup> إذا قيس إلى الناطق وجودا وعدما له قسمان ، وقال فى قوله فقسم أى يحصل بانضمامه  
إلى ما يميزه عنه قسم أو بانضمامه إليه وجودا وعدما قسمان . فإن قلت إذا انضم إليه ما يميزه عنه  
حصل قسمان : أحدهما حاصل بانضمامه إلى ما يميزه عنه ، والآخر مقابله فانضمامه إلى ما يميزه عنه  
وجودا حصل القسمين . قلت لا نسلم ذلك إذ الحاصل بانضمامه المذكور قسم بلا شك وأما حصول  
مقابله فلا إذ إنما يبقى ما يميزه عنه غير مقيد به ولا بعده ، وهو ليس بقسم بل هو قسم ( قوله  
إذا نسب إلى ما يميزه ) أى إلى النوع الذى يميزه وهو الإنسان ، وقوله وإذا نسب : أى ناطق  
وقوله إلى ما يميزه عنه : أى إلى الجنس الذى يميز ناطق النوع عن باقى أنواعه ( قوله وكذلك الناهي  
إذا نسب إلى ما يميزه ) أى إلى النوع الذى يميزه وهو جسم نام ( قوله وإذا نسب ) أى نام  
وقوله إلى ما يميزه عنه أى إلى الجنس الذى يميز باقى النوع عن بقية أنواعه وذلك الجنس مطابق جسم

والأعراض العامة أن الفصل يميز النوع عنها ويصدق أيضا على بقية الأنواع أن الفصل يميزها النوع  
المتحصل بذلك الفصل وليس للفصل تسمية بالنسبة إلى هذه النسبة ( قوله فقسم ) حقيقة التقسيم  
إحداث الاتيفية فى المنسوم ، وإدثان ههنا الناطق مع الحيوان أو الناطق فقط باعتبار وجوده  
وعدمه قاله ميرزاهد ( قوله بمعنى أنه محصل قسم ) فليس معنى كون الفصل كالناطق مقسما للجنس  
كالحيوان إلا لتحصيله إياه فى نوع واحد وفى نوعين وأما تحصيله إياه فى نوعين فأما يكون باعتبار وجوده  
وعدمه وإن لم يكن النوع الحاصل باعتبار انضمامه إليه عدما نوعا محصلا قال فى الشفاء أنا إذا قلنا الحيوان

(١) ( قول الشارح أى الجسم الناهي ) المناسب أن يقول أى الشجر ، فإن النامى داخل فى قوام الشجر وجزء  
منه لتركيبه منه ومن الجسم ، فإذا نسب إلى الشجر كان مقوما له وإذا نسب إلى ما يميزه عنه وهو الجسم كان مقسما له  
وأيا الكلام فى الماهية المفردة .

(٢) ( قوله فإن الخ ) التعليل ينتج ضد العمل الذى هو القول المرجوح الآتى كما لا يخفى ،

(٣) ( قوله الحيوان الخ ) المناسب أن يقول أن الناطق إذا قيس إلى الحيوان فإن الفصل هو الذى ينسب إليه  
الجنس فيقسمه كما ينسب إلى النوع فيقومه : أى يكون جزءا منه وفى قوامه أهـ الشرنوبى .



(و) الفصل (المقوم للعالي) أى الفوقانى من الجنس والنوع<sup>(١)</sup> (مقوم للسافل) أى التحتانى منهما فالفصل المقوم للجسم مقوم للجسم النامى والمقوم للجسم النامى مقوم للحيوان ، وانما كان كذلك لأن العالي كالجسم مثلا داخل فى قوام السافل : أى الجسم النامى وجزء له فيكون العالي مقوما للسافل واذا كان الدالى مقوما للسافل كان مقومه أيضا مقوما للسافل لأن مقوم المقوم مقوم ، وإذا تقرر هذا فقول : كل فصل يقوم الدالى فهو يقوم السافل

(قوله أى الفوقانى) أى الصادق بالتوسط ودفع بهذا ما يتوهم من أن المراد بالعالي مالا جنس ولا نوع فوقه (قوله من الجنس والنوع) المراد بالجنس والنوع الإضافى وليس المراد به الجنس الحقيقى لئلا يشكل مع ما تقدم من أن التقويم لا يكون إلا مع النوع وأما مع الجنس فهو مقسم وبعبارة قوله من الجنس مراده به النوع الإضافى إذ هو الذى العالي منه له فصل ومقتضى عطف للنوع على الجنس المغايرة فيقتضى شموله للجنس العالي مع أنه بسيط إلا أن يقال عطف النوع تفسير وعليه نقول الشارح بعد منهما راعى فيه تعدد اللفظ (قوله فالفصل المقوم الخ) حاشاه أن الجسم أعلى الأنواع الإضافية وهو جوهر مركب ، فقولنا مركب هذا فصل مقوم للجسم وتحتة جسم نام وفصله المقوم له نام وتحتة حيوان وفصله المقوم له حساس وتحتة إنسان وفصله المقوم له ناطق فالمركب كما قوم العالي وهو الجسم قوم كل ما تحتة من الجسم النامى والحيوان والانسان ونام كما قوم الجسم النامى قوم كل ما تحتة من الحيوان والانسان وحساس كما قوم الحيوان قوم ما تحتة من الانسان وناطق إنما يتوهم الانسان فقط (قوله لأن مقوم المنوم) أى لأن مقوم المقوم لشيء مقوم لذلك الشيء فركب المقوم للجسم المنوم للجسم النامى مقوم للجسم النامى وكذا يقال فيما بعده ، فنام المقوم للجسم النامى المقوم للحيوان مقوم للحيوان وحساس المقوم للحيوان

منه ناطق ومنه غير ناطق لم ثبت الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا بازاء الحيوان الناطق فان السلوب لوازم الأشياء بالنسبة إلى معان ليست لها ضرورة أن غير الناطق أمر يعقل باعتبار الناطق والفصل لقوع أمره في ذاته فهي لا تقوم الأشياء بل تعرضها وتلزمها بعد تقرر ذاتها نعم ربما لم يكن للفصل اسم محصل فيضطر إلى استعمال الساب مقامه وهو بالحقيقة ليس بفصل بل لازم عدله عن وجهه اليه اه (قوله المقوم للعالي) قال المصنف فى شرح الرسالة الجنس العالي جاز أن يكون له فصل يقومه بناء على جواز تركبه من أمرين متساويين ويجب أن يكون له فصل يقسمه ضرورة أن تحتة أنواعا متمايزة بالفصول والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يفوقه ضرورة أن فوقه جنسا فلا بد من فصل يميزه عما شاركه فيه ويمتنع أن يكون له فصل يقسمه لامتناع أن يكون تحتة نوع ، والمتوسطات من الأجناس ولأنواع يجب أن يكون لها فصول مقومة ضرورة أن فوقها أجناسا وفصول مقسمة ضرورة أن تحتها أنواعا (قوله أى الفوقانى) هذا التأويل ذكره السيد لأجل أن يشمل الحكم المتوسطات

(١) (قول الشارح الجنس والنوع) المناسب استبدالهما بالنوع الإضافى ، فان الجنس على فرض تأويله بالنوع الإضافى يستغنى عنه بما بعده وبالعكس ، ولا يشمل الحقيقى الذى هو أسفلها وما تتكاف به الحشى فيعبد ، وتفسيره العالي بالفوقانى ليشمل الأنواع للتوسطة وأعلاه ، والسافل بالتحتانى ليبين أن المراد به هنا الأخص من غيره ، فيشمل المتوسطات بخلافه فيما مضى فإنه نوع الأنواع اه الفرونى .

(ولاعكس) بالمعنى اللغوى فليس كل فصل يقوم السافل فهو يقوم العالى اذ الموجبة السكبة لاتعكس كاية نعم تعكس جزئية فبعض مايقوم السافل يقوم العالى

المقوم للانسان مقوم للانسان (قوله ولاعكس) أى صحيح لهذه السكبة وقوله بالمعنى اللغوى وهو جعل الأول آخرًا وآخر أولًا وأما بالمعنى المنطقي فينعكس كما أشار اليه الشارح بقوله إذ المرجبة السكبة لاتعكس أى عند أهل هذا الفن كاية أى لاتعكس عندهم كاية نكسا صحيحا (قوله إذ الموجبة السكبة لاتعكس كاية) استدلال على أنه ليس كل فصل الخ . وفيه نظر لأنه انما يتم الاستدلال به اذا كان المراد بلا تعكس كاية لا يصح أن تعكس كاية وليس كذلك (١) بل المراد لا يلزم أن تعكس كاية وحينئذ فيتوجه أن يقال يمكن أن تكون هي منعكسة كاية وكذا يقال في قوله الآتى وقد عرفت أنها لاتعكس كاية فليس الخ (قوله فبعض مايقوم السافل يقوم العالى) كنام فانه يقوم الحيوان الذى هو السافل ويقوم العالى الذى هو جسم نام وكذلك حساس فانه يقوم الانسان وهو سافل ويقوم العالى وهو حيوان وكذلك التركيب فانه يقوم الجسم النامى وهو سافل ويقوم العالى وهو مطلق جسم ومثال الذى يقوم السافل ولا يقوم العالى ناطق فانه يقوم السافل الذى هو انسان ولا يقوم العالى الذى هو حيوان اذ لوقومه لكان كل حيوان ناطقا ولا يقوم

(قوله بالمعنى اللغوى) أى فلا يقال كل مقوم للسافل مقوم للعالى فان الناطق مثلا مقوم للانسان دون الجسم والتقييد بالمعنى اللغوى للاحتراز عن المعنى المنطقي فانه لازم للقضية لا يصح نفيه وهو هنا موجبة جزئية هي بعض مقوم السافل مقوم العالى وذلك البعض هو فصول الأجناس الداخلة في حقيقة النوع فالانسان مثلا حيوان ناطق والنامى والحساس داخلان في حقيقته ومقومان له وهما فصلان لما فوقه من الأجناس وان كانا باعتبار دخولهما فيه ليسا فصلين له تأمل (قوله إذ الموجبة السكبة لاتعكس كاية) استدلال على قوله وليس كل فصل الخ وفيه نظر لأنه انما يتم الاستدلال به اذا كان المراد بلا تعكس كاية لا يصح أن تعكس كاية وليس كذلك بل المراد لا يلزم أن تعكس كاية والا فقد تنعكس كاية وحينئذ فيتوجه أن يقال يمكن أن تكون هنا منعكسة كاية وكذا يقال في قوله الآتى وقد عرفت أنها لاتعكس كاية قاله المحشى وهو مردود بأن الماطقة قالوا إن السكبة تعكس جزئية في جميع المواد وعكسها كاية في بعضها وهو ما اذا كان المحمول مساويا للموضوع نحو كل انسان ناطق فانه ينعكس الى كل ناطق انسان لكنه غير معتبر بل تعكس جزئية لأن انعكاسها كاية لخصوص هذه المادة فيتخلف فيما اذا كان المحمول أعم ومبنى قواعدهم على الاطراد تأمل (قوله فبعض مايقوم السافل الخ) وذلك كالتامى فانه مقوم للحيوان الذى هو السافل ويقوم العالى الذى هو الجسم لأن الجسم داخل في حقيقة الحيوان

(١) (قوله وليس كذلك الخ) فيه أنه لا يصح هنا انعكاسها كاية لاتنقضها بناطق ، فانه يقوم السافل وهو الانسان ولا يقوم العالى وهو الحيوان . وجهة انعكاس السكبة الى كاية في نحو كل انسان ناطق ، فاختصاص المادة وهو تساوى المحمول بالموضوع فليس منطقيا ، اذ قواعد الفن يجب اطرادها والطرده هو عكسها جزئية فليس في كلام الشارح نظر بل فيما نظر به . واعلم أننى بعد أن كتبت هذه الملاحظة وجدت العطار يؤيدنى وقد الحمد بعد أن نقل هذه العبارة عن الشيخ يس اه القرنوى .

(و) الفصل (المقسم بالمعكس) أى بعكس الفصل المقوم فكل فصل يقسم السافل يقسم العالى لأن معنى تقسيم السافل تحصيله فى نوع وإذا حصل السافل حصل العالى لا محالة لكون السافل أخص واستلزام وجود الأخص وجود الأعم فثبتت هذه الموجبة السكيات وهى كل فصل يقسم السافل يقسم العالى وقد عرفت أنها لا تنعكس سكياتة فليس كل فصل يقسم العالى يقسم السافل بل تنعكس جزئية فبعض ما يقسم العالى يقسم السافل . (الرابع) من السكيات (الخاصة) وهو الخارج عن الساهية للمقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً) وفى العبارة بحث

أيضاً الجسم الدمي والا لكون جسم نام ناطقاً ولا يقوم الجسم لانه لو قومه للزم أن جميع الأجسام ناطقة وهو باطل تأمل (قوله والمقسم بالمعكس) أى والنصل المقسم ملتبس بعكس الفصل المقوم وقوله فكل فصل يقسم السافل أى الجنس السافل والمراد به ما كان تحت جنس آخر فشملة المتوسط (قوله يقسم العالى) أى يقسم الجنس العالى والمراد به ما كان فوق جنس وقوله تحصيله فى نوع آخر أى تحصيل الجنس السافل فى نوع (قوله وإذا حصل السافل) أى وإذا حصل الجنس السافل فى نوع حصل الجنس العالى فى ذلك النوع لا محالة أى قطعاً (قوله واستلزام) عطف على كون أى ولا استلزام وجود الخ (قوله كل فصل يقسم السافل الخ) فناطق كما قسم الحيوان قسم الجسم النامى وقسم مطلق جسم ونام كما قسم الجسم قسم الجوهر (قوله فليس كل فصل يقسم العالى يقسم السافل) ألا ترى أن ناماً يقسم الجسم النامى (١) وغيره ولا يقسم السافل وهو حيوان لانه لو قسمه لكان الحيوان بعضه نام وبعضه غير نام وهو باطل (قوله فبعض ما يقسم العالى يقسم السافل) - بيانه : أن ناطقاً مقسم للعالى الذى هو الجسم فانه يقسمه الى ناطق وغير ناطق ويقسم أيضاً حيواناً الذى هو السافل فانه يقسمه الى انسان وفرس وغيرهما ومثال البعض الذى يقسم العالى ولا يقسم السافل نام فانه يقسم الجسم الى نام وغير نام ولا يقسم السافل وهو حيوان لانه لو قسمه للزم أن يكون الحيوان تارة نامياً وتارة لا وهو باطل (قوله المقول) أى المحمول حمل موافقاً ولو من غير سؤال كأن يقال زيد ضاحك عمرو ضاحك الخ أو يقال زيد وبكر وعمرو أى شئ يميزهم حالة كونه من عرضياتهم فيقال ضاحك (قوله على ما) أى على أفراد تحت حقيقة واحدة ولما كان هذا لا ينافى أنه يقال على أفراد حقيقة أخرى زاد لفظ فقط لأجل أن يفيد أنه لا يقال على أفراد حقيقة أخرى

(قوله فبعض ما يقسم العالى) وذلك كالناطق فانه مقسم للعالى الذى هو الجسم فانه يقسمه الى ناطق وغير ناطق ويقسم أيضاً الحيوان الذى هو السافل الى الانسان وغيره والبعض الذى يقسم العالى ولا يقسم السافل كالنامى فانه يقسم الجسم الى نام وغير نام ولا يقسم السافل وهو الحيوان لانه لو قسمه للزم أن يكون الحيوان تارة نامياً وتارة لا وهو باطل (قوله الخاصة) تأوها للذلل من الوصفية الى الاسمية قال فى شرح المطالع وهى مقولة بالاشتراك على معنيين: أحدهما ما يخص الشئ بالقياس الى كل ما يغيره وتسمى خاصة مطلقة وهى التى عدت من الخمسة. وثانيهما ما يخص الشئ بالقياس الى بعض ما يغيره وتسمى خاصة اضافية اه (قوله وهو) أى الخاصة والتذكير باعتبار الخبر وهو قوله الخارج (قوله وفى العبارة بحث) محصله استدراك قوله قولاً عرضياً بناء على أنه ثابت فى نسخ والذى شرحه شيخ الاسلام وغيره اسقاطه. اعلم أن التعريف الواقع وهو فى عبارة غيره مكسوه وهو المقول

(٢) (قوله الجسم النامى الخ) المناسب أن يقول: يقسم الجسم الى نام وغيره كما لا يخفى اه الشرنوبى .

لأن قوله الخارج يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل والنوع لأنها ليست خارجة عن الماهية، وبقوله فقط يخرج العرض العام لأنه مقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كإسجىء فإعداد الخاصة من الكليات يخرج عن التعريف وانطق التعريف عليها فيكون قيد قولاً عرضياً

(قوله يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل) أى لأنهما جزآن وقوله والنوع أى لأنه تمام الماهية فلا يوصف بدخول ولا بخروج ثم إن جعل الشارح الخارج عن الماهية مخرجاً لغير العرض العام يقتضى أنه فصل . وفيه أن تقديمه على الجنس وهو المقول ممنوع على التحقيق فأدلى للشارح أن يجعل المقول جنساً وقوله على ماتحت حقيقة واحدة فصل مخرج للجنس وقوله فقط مخرج للعرض العام وقوله قولاً عرضياً أى حالة كون ذلك المقول عرضاً لماهية تلك الأفراد مخرج للنوع والصل وأما قوله الخارج عن الماهية فأدلى حذفه استثناء عنه بقوله عرضياً . والحاصل أن الأولى للشارح أن يجعل اعتراضه متعلقاً بحذف قوله الخارج عن الماهية استثناء عنه بقوله قولاً عرضياً لأنه واقع في مرتبته وهو التأخير عن الجنس لا بحذف قولاً عرضياً استثناء عنه بقوله الخارج عن الماهية لما يلزم عليه من تقديم الفصل على الجنس وهو لا يجوز على التحقيق . لا يقال: الخارج عن الماهية جنس والمقول الخ فصل والجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه يجوز أن يخرج به ما يشمله عموم فصل . لا سيما نقول: لا عموم هنا (١) على أن قرينة التعاريف السابقة تدل على أن الجنس مقول لا الخارج عن الماهية فتأمل ( قوله قيد قولاً ) الإضافة للبيان

على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً أو قولاً غير ذاتي والمصنف جمع بين قوله الخارج عن الماهية وقولاً عرضياً لحكم الشارح بزيادة قوله قولاً عرضياً لتقديم قوله الخارج عن الماهية عنه وبه تمّ التعريف لأنه جعله بمنزلة الجنس وابعده بمنزلة الفصل وكأنه جرى على القول بوجوب تقديم الجنس على الفصل وقد نقل الدواني في فصل المعارف عن الشيخ في بعض تعليقاته ناطق حيوان حد تام إلا أن الأولى تقديم الأعم شهرته وظهوره نعم لابد من تقييد أحدهما بالآخر حتى يحصل صورة مطابقة للمحدود وذلك لا يحتاج إلى حركة ثانية اه فعلى الجواز يصبر التعريف هكذا وهو المقول على ماتحت حقيقة واحدة فقط الخارج عن الماهية قولاً عرضياً فالمقول على ماتحت حقيقة واحدة جنس لا كليات الجنس ولا ينافى ذلك قيد الوحدة لأن المقول على الحقيقة الواحدة لا ينافى القول على الأكثر وإن تغاير القولان والقبول أنما يخرج ما ينافيها لا ما يغيرها ولا منافاة بين المتولية على ماتحت حقيقة واحدة والقبولية على ماتحت أكثر كما تقدم في بحث النوع ووقع لشيخ الإسلام في شرح إيساغوجي أنه قال لا حاجة لقوله فقط بعد واحدة وليس كما قال لأن قيد فقط يخرج الجنس وفصله والعرض العام وقوله الخارج قيد خرج به النوع وفصله ثم لا يرد على التعريف خاصة ذات الواجب لأن المراد من الحقيقة أعم من المفهوم الاسمي والماهية الحقيقية وخاصة ذات الواجب لازمة لمفهوم الواجب والتقديم ونحو ذلك وأما عدم تناول التعريف الخاصة الإضافية

(١) ( قوله لا عموم هنا ) فيه أن العموم والخصوص الوجهي متحقق بينهما يجتمعان في ضاحك ، وينفرد الخارج في العرض العام كالماضي ، وينفرد المقول على ماتحت حقيقة فقط في النوع وفصله كإنسان وضاحك ، فالصواب أن يقتصر في الدفع على ما بعده ، أو يقول إن الخروج بالجنس لما دخل تحت الفصل غير معروف اه الشرنوبى .

مستدركا إلا أن يحمل على أنه ذكر بعد تمام التعريف لبيان الواقع توضيحا وتبعا للقوم لا الاحتراز والصواب حذفه لأن قوله الخارج مغن عنه ولعل اثباته سهو وقع من الناسخ ولهذا حذف من العرض العام كما قال في تعريفه . ( الخامس ) من السكيات ( العرض العام وهو الخارج

فتأمل ( قوله مستدركا ) أى لفائدة فيه ( قوله والصواب حذفه ) التعبير بالصواب لا يناسب قوله إلا أن يحمل الخ لأنه بعد الجواب لا يأتى التصويب فالأحسن أن يقول والمناسب حذفه . وقد يقال : إنه عبر بالصواب إشارة إلى أن ما ذكر من الجواب فاسد لأن ما يذكر لبيان الواقع يكون مغايرا لما قبله وهنا ليس كذلك والنبعية للقوم لا تصح لأل القوم يأتون بأحدهما لاجهما معا كما فعل والخارج . غن عنه فى التوضيح ( قوله من الناسخ ) نسب السهو للناسخ لا للمصنف المحقق تقوية للاعتراض ( قوله ولهذا حذف ) أى ولأجل هذا المرجى وهو كونه وقع سهوا حذف من العرض العام على أنه حذفه من الخاصة أيضا فى بعض النسخ ( قوله العرض العام ) ليس المراد به ما قبل الجهر كالشئ والبياض بل المراد به العرضى المنسوب للعرض لأنه هو الذى يحمل حل مواطاة فيقول الانسان ماش لاشئ وأبيض لايباض ( قوله وهو الخارج الخ ) فيه مامر<sup>(١)</sup> وقوله المقول عليها أى على حقيقة بدون قوله واحدة ويحتمل رجوع الضمير الى ما من قوله ماتحت حقيقة واحدة وأنت باعتبار معناها إذ هى واقعة على أفراد كما سبق وكذا يقال فى قوله وعلى غيرها . والحاصل أن الضمير فى عليها يحتمل رجوعه لحقيقة الواقعة فى تعريف الخاصة ويحتمل رجوعه لما الواقع فى تعريفها فالمعنى على الأول المقول على حقيقة وغيرها كما فى الانسان والفرس ماش والمعنى على الثانى المقول على الأفراد اتى تحت حقيقة والأفراد التى غيرها كزيد وعمرو وهذا

فغير مضر لما علمت مما نقلناه سابقا عن شرح المطالع أن الذى عد من السكيات الجنس هو الخاصة المطلقة بلو تناول التعريف الاضافية كان غير مانع تأمل ( قوله والصواب حذفه ) فى تعبيره بالصواب مع حله على ما ذكره قبله نظر فلو عبر بالأولى لكان هو الصواب قاله المحشى . وأجاب البعض بأن الاعتذار السابق وان كان يتقبل فى بادئ الرأى لكنه لا يتقبل بالآخرة لأن دعوى بيان الوقع فى القبول إنما يتقبل اذا كان القيد مع كونه لا يفيد ادخلا ولا اخراجا يفيد معنى لا يفيد غيره من القيود لا مطابقة ولا تضمنا وهذا ليس كذلك فان المقول قولاً عرضياً هو الخارج عن الماهية ( قوله العرض العام ) ور بماسمى العرض مطلقا صرح به فى الاشارات ، والعرض هنا بمعنى العرضى لا بمعنى المقابل للجوهر وان توهمه بعض المنطقيين للالتباس بين ما يوجد للموضوع وما يوجد فى الموضوع كذا فى الحاشية وقوله وان توهمه راجع للمعنى وقوله للالتباس علة لانهم أى والحال أن ما يوجد للموضوع مغاير لما يوجد فيه فان ما يوجد للموضوع هو ما يحتمل عليه فى نحو الانسان ضاحك أو كاتب فالموضوع هنا مقابل المحمول ، وأما ما يوجد فى الموضوع فانه العرض المقابل للجوهر وقد فسر الحكماء بماهية اذا وجدت فى الخارج كانت فى موضوع وعرفوا الموضوع بأنه المحل المقوم لما حل فيه وقد بينا ذلك فى

(١) ( قوله فيه مامر ) أى من تقديم الفصل على الجنس الخ ، وفيه أن فى التعريف السابق حشوا ليس هنا فالأولى جعل الخارج جنسا يخرج عنه الجنس والفصل والنوع والمقول الخ فصلا يخرج به الخاصة فقط ، ويقولنا يخرج عنه يندفع ما يقال إن الجنس لا يخرج به ، وبما ذكر تعلم فساد قول الشارح : ويحتمل الخ لعدم دخولها فى الأول حتى يخرج بالثانى تأمل اه الصرنوبى .

المقول عليها وعلى غيرها) فقولہ الخارج يخرج غير الخاصة وقوله وعلى غيرها يخرج الخاصة لأنها مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط ويحتمل أن يستند اخراج النوع والنصل الى القيد الأخير

الفرس، الجار ماش ( قوله اقول عليها ) هـ الاينافى قولهم إن العرض العام لا يقال فى الجواب أصلا لان المنفى قوله فى الجواب وأما قوله على أفرادہ أى جملة عليها حل موادة سواء كانت مجموعة أو مفردة فثبت كزيد ماش ( قوله يخرج غير الخاصة ) أى وهو الجنس والفصل والوع لان الأولين إيسا خارجين عن الماهية اذهما جزءان منها والثالث تمامها فلا يوصف بكونه خارجا عن الماهية لأن الشئ لا يخرج عن نفسه ولا بكونه داخلا فيها لأن الشئ لا يدخل فى نفسه ( قوله الى القيد الأخير ) هو قوله وعلى غيرها ولكن لا يخرج به الا النوع الحقيقى والفصل

حواشى المقولات هذا وفى شرح المطالع ليس هذا العرض الذى بازاء الجوهر كما ظنه قوم بل أحد قسمى العرضى الذى بازاء الذاتى الجوهرى أما أولا فلائنه قد يكون جوهر كالحيوان للناطق دون ذلك أى العرض العام الذى يقابل الجوهر، وأما ثانيا فلائنه قد يكون محولا على الجوهر محلا حقيقيا أى بالمواطأة كالماشى على الانسان دون ذلك فانه لا يحتمل على الجوهر إلا بالاشتقاق فلا يقال الجسم هو بياض بل ذو بياض، وأما ثالثا فلائنه قد يكون جنسا كاللون للسواد والبياض بخلاف هذا العرض فانه قسيم للذاتى وفيه نظر لأنه ان أراد جنسيته لذلك العرض بالقياس الى معروضاته فهو باطل وإلا فهذا العرض أيضا قد يكون جنسا اه وقال المحقق الدوانى الأبيض إذا أخذ بشرط شئ فهو عرض وإذا أخذ بشرط شئ فهو الثوب الأبيض وإذا أخذ بشرط لا بشرط للجوهر كما أن طبيعة الذاتى جنس ومادة باعتبارين وفصل وصورة باعتبارين فطبيعة العرضى عرض وعرضى باعتبارين وهذا تحقيق الفرق بين العرض والعرضى لا ما يتخيل من أن الفرق بينهما بالذات اه قال شارح سلم العلوم وهذا الكلام وان دل على أن العرض والعرضى متحدان بالذات لا يدل على أن العرض والمحل متحدان بالذات والذى يفهم منه أن الجنس والنصل كما أنهما يتحدان بالذات فيحصل منهما النوع ويتغيران أخرى فيصيران مادة وصورة كذلك الثوب والأبيض قد يتحدان فيحصل ثوب أبيض وقد يتغيران فيصير الثوب محلا والأبيض بياضا قائما به وعرضا اه هو تحقيق نفيس فاحفظه فانه ينفعك فى مواضع كثيرة ( قوله المقول عليها وعلى غيرها ) الضميران راجعان الى ما فى قوله فى تعريف الخاصة ماتحت حقيقة وقال العصام ضمير عليها راجع الى حقيقة لا الى حقيقة واحدة إذ لا يحسن عطف وعلى غيرها على حقيقة واحدة كما لا يحسن رجل واحد وغيره تأمل . واعلم أنه ذهب بعضهم الى أن الخاصة التى هى إحدى السكليات الجنس أعم من المطلقة والاضافية وحل قوله فقط على الخصر الاضافى دون الحقيقى أى إن حصر الماشى فى الانسان بالنسبة الى النباتات وأما بالنسبة الى الفرس والبغل والجار وغيرها فلا حصر بناء على اعتبار قيد الحيثية فى التعريفات وعلى هذا لانكون التسمية حقيقية بل اعتبارية بناء على اعتبار الأقسام بقيود الحيثية لاجتماع الخاصة والعرض العام فى الماشى أما على تخصيص التعريف بالخاصة المطلقة على ما بينا سابقا فلا تصادق الأقسام ( قوله لإخراج النوع ) أى الحقيقى وقوله والنصل أى فصله وقوله مطاقا يحتمل رجوعه للثلاثة أى للأنواع حقيقية كانت أو إضافية وللجناس قريبة كانت أو بعيدة وفصول النوع وفصول

لكن اسناد اخراجهما الى الأول أوفق لخروج الأنواع والأجناس والفصول به مطلقا (وكل منهما) أى من الخاصة والعرض العام ينقسم الى العرض اللازم والمرض المفارق وكل واحد من اللازم والعرض المفارق ينقسم الى أقسام فنقول فى التقسيم (ان امتنع انفكاكه) أى انفكاك كل واحد من الخاصة والعرض العام (عن الشيء

القريب) (قوله لكن اسناد اخراجهما الى الأول) أى قوله الخارج وقوله مطلقا راجع للثلاثة فعناه فى الأنواع سواء كانت حقيقية أم إضافية وفى الأجناس سواء كانت عالية أم سافلة وفى النصول سواء كانت قريبة أو بعيدة ولعل هذا هو وجه كون هذا الاحتمال أوفق من الاحتمال الثانى فان النصل البعيد لا يخرج بالقييد الأخير وكذا النوع الاضافى ويحتمل رجوع قوله مطلقا للنصول فقط وهو الأظهر لأن الأنواع الاضافية أجناس (قوله أى من الخاصة والعرض العام) أعلم أن العرض متى أطلق انصرف للعرض العام ولا ينصرف للخاصة وان كانت عرضا أيضا لأنها خاصة بأفراد نوع بخلاف المرض العام فانه لا يختص بأفراد نوع (قوله ينقسم الخ) فاللازم (١) إما لازم للماهية أولا لازم للوجود وكل منهما إما بين أو غير بين والأول اما بين بالمعنى الأعم

الجنس ويحتمل رجوعه للنصول فقط وهو أظهر (قوله ينقسم إلى العرض اللازم) لا يخفى أنه لا يصح أن يكون المنقسم مجموع الخاصة والعرض العام فان هذا المجموع من حيث هو مجموع لا معنى له وأيضا وحدة القسم واجبة ولا كل واحد من الأمرين لما فاة قوله ينقسم إلى المرض اللازم الخ فانه لو كان الأمر كذلك لقال والخاصة كذلك فيه يكون فى الكلام تقسيمان لقسمين هما الخاصة والعرض العام وحينئذ فكان اللائق أن يقول وكل منهما ينقسم إلى لازم ومفارق الخ ويكون اللازم صادقا بالخاصة والعرض العام لا يقال ذكر العرض العام مغن عن الخاصة لأن الخاصة عرض عام أيضا. لأننا نقول هذا إنما يظهر فى خاصة الجنس فانها عرض عام لنوعه المدرج تحته لافى خاصة النوع السافل كالكتابة للانسان فانها ليست عرضا عاما لشيء (قوله ان امتنع انفكاكه الخ) أى لا يجوز أن يفارقهما وان وجد فى غيره فلا يرد اللازم الأعم وذلك الامتناع إما لذات اللزوم أو لذات اللازم أو لأمر منفصل كاسود للجدبى قاله عبد الحكيم (قوله عن الشيء) عدل عن تعريف اللازم بما امتنع انفكاكه عن الماهية لعدم ما يقتضيه فى كلامه وهو تقسيم الكلّى بالنظر للماهية ووجود ما ينفيه وهو خروج لازم الوجود ولزوم تقسيم الشيء الى نفسه وما ينفيه فى قوله بالنظر الى الماهية أو الوجود لكنه لزمه أن التقسيم غير حاصر اذ لا ينحصر ما امتنع انفكاكه عن الشيء فى لازم الماهية ولازم الوجود لأن كليهما لازم بالقياس الى الماهية فيخرج لازم الشخص من حيث إنه لازم الشخص عن التقسيم قاله المحشى وتعبه البعض بمنع عدم الاقتضاء والسند قول المصنف وهو الخارج عن الماهية الخ وان لازم الشخص خارج عن الشيء لأن المراد به الماهية بدليل قوله السابق الخارج عن الماهية على أن لازم الشخص داخل فى لازم الوجود وراجع اليه لكونه لازما للماهية من حيث خصوص أحد الوجودين اه وهو ناشئ من قلة التدبر أما الأول فلأن قول المحشى وهو تقسيم الخ بيان للمقتضى وأما تقدم أن الخاصة والعرض العام كل منهما خارج

(١) (قوله فاللازم الخ) حاصله أن الأقسام تسعة : ستة لللازم ، وثلاثة للمفارق وهى لكل من الخاصة والعرض العام ، فهى إذا ثمانية عشر ، وسدين أن الشيء الواحد يكون خاصة لشيء كلزوجة العدد المنقسم وعرضا طاما لأفراده كالأربعة ، وكالفقر فانه خاصة بغير لازمة للحيوان ، وعرض عام لكل نوع من أنواعه كالانسان اه الصرنوبى .

واما بين بالذنى الأخص والمعارض إما دائم أو سريع الزوال أو بطيؤه ( قوله إما بالنظر الى الماهية أو الوجود ) فلازم الماهية هو الذى لا ينفك عن الشيء فى الذهن ولا فى الخارج ولازم الوجود هو

عن الماهية فشيء آخر وأما الثانى فندقار السيد فى حاشية المطامع اذ عرفت اللازم بما يتمتع انفكاكه عن الثنى لم ينحصر فى لازم الماهية ولازم الوجود فان اللازم مطلقا ما يتمتع انفكاكه عن الثنى الذى نسب إليه سواء كان كلياً أو جزئياً اه فهذا صريح فى أن المراد بالذنى ما يشمل الماهية وغيرها فيرد حينئذ النقض بالشخص وأن التقسيم لم يشمله وقوله ان لازم الشخص داخل فى لازم الوجود ممنوع فان المراد بل لازم الشخص ما يلزمه من حيث تشخصه وهذا قيد زائد على ما اعتبر فى الماهية من الوجود وسيأتى له تمة فانتظر ( قوله اما بالنظر الى الماهية ) أى يتمتع انفكاكه عن الماهية مطلقا أى بحسب كلا وجوديهما بمعنى أنها حيث وجدت كانت متصفة به وهو لازم الماهية كالزوجة للأربعة فان الأربعة زوج سواء كانت فى الذهن أو فى الخارج ولا يتمتع انفكاكه عنها إلا فى وجود خاص كالتحيز للجسم فانه إنما يلزمه فى الوجود الخارجى وكالكلية للإنسان فانها إنما تلزمه فى الوجود العقلى كذا فى الدوائى قال الصفا وفى نظر ظاهر إن قلنا ان الماهيات موجودة حقيقة فى ضمن الأفراد اه وجوابه ما تقرر أن الكلية من المقررات الثانية فهى عارضة المفهوم الحاصل فى العقل أولاً فاذا تصور مفهوم الحيوان مثلاً عرض له أنه مانع من وقوع الشراكة فيه وأما كون الحيوان موجوداً فى الخارج أولاً على الخلاف فى وجود الكلى الطبيعى خارجاً فثنى آخر فانه ولو قلنا بوجوده خارجاً لا يتصف بكلية ولا جزئية لأنهما إنما يعرضان للفاهيم عملاً لا خارجاً ويلزم على هذا النحى أن لا يكون السواد لازماً لوجود الإنسان لأنه لا يلزم الإنسان فى وجوده الخارجى بل صنفاً منه وأشار المصنف فى شرح الرسالة إلى الجواب بقوله وان كان امتناع انفكاكه عن الماهية بعارض مخصوص ويمكن انفكاكه عن الماهية من حيث هى فهو لازم الوجود مع الماهية كالسواد للحبشى وما قاله شيخ الاسلام بهد قول المصنف ما يتمتع انفكاكه عن الثنى سواء كان الثنى ماهية مجردة أو مخلوطة بالوجود الذهنى أو الخارجى تبع فيه جده فى شرح الرسالة حيث قال وإنما أخذنا الماهية فى تفسير اللازم أعم من المجردة والمخلوطة ليصح جعل لازم الوجود قسماً منه اه قال عبد الحكيم وهو عجيب اذ ليس المراد بالماهية من حيث هى الماهية المجردة لامتناع عروض شئ لها فضلاً عن اللزوم اه وفى شرح الرازى على الشمسية اللازم إما لازم الوجود كالسواد للحبشى فانه لازم لوجوده وشخصه للماهية لأن ماهيته الإنسان ولو كان السواد لازماً للإنسان امكن كل إنسان أسود وليس كذلك واما لازم الماهية كالزوجة للأربعة اه قال الدوائى وأنت تعلم أن السواد كمالاً يلزم ماهية الإنسان لا يلزم وجوده أيضاً لأن الإنسان الأبيض كثير بل إنما يلزم الماهية الصنفية أعنى الحبشى بحسب وجودها فى الخارج فيصير كلامه بحسب الظاهر فى قوة السواد ليس لازماً لماهية الإنسان بل هو لازم لوجود الصنف الذى تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفوات المقابلة بين لازم الماهية ولازم الوجود فان الاتى بالمقام اراد أمراً لا يكون لازماً للماهية ويكون لازماً لوجود تلك الماهية اه وأجاب عبد الحكيم بأن معنى لازم الوجود لازم الماهية باعتبار وجودها الخارجى اما مطلقاً كالتحيز أو مأخوذاً بعارض كالسواد للحبشى فانه لازم الماهية الإنسان



كالزوجية الأربعة فانها لازمة للماهية الأربعة (أو) بالنظر الى (الوجود) كالسواد للحبشى فانه لازم لوجود الحبشى

الذى لا ينفك عن الشئ فى الخارج فقط (قوله الزوجية) المناسب كالزوج للأربعة لأن الكلام فى السكى الخارج عن ماهية أفرادها الذى يحل على أفراد الماهية والزوجية لاتعمل على الأربعة نعم يحمل عليها زوج . واعلم أن الزوجية بالنظر للأربعة عرض عام لانها تنقل عليها وعلى غيرها من كل ما انقسم بمساويين كالسنة والثمانية وبالنظر للعدد أى كون العدد لا يخلو عنه خاصة (قوله لازمة للماهية الأربعة) أى ذهنا خارجا (قوله الى الوجود) أى الى الموجود أى الصنف الموحود أو الفرد الموحود خارجا (قوله كالسواد) الأولى كالأسود لما مر من أن الكلام فى السكى

باعتبار وجوده وتشخصه الصنفى لا للماهية من حيث هى ولا من حيث الوجود مطلقا وإلا لسلك جميع أفراد أسود أو باعتبار وجودها الذهنى بأن يكون ادرا كها مستلزما لادرا كها مطلقا وامام أخذنا باعتبار عارض خارج عن الماهية وانما لم يتعرض لاستيفاء أقسام لازم الوجود بل اكتفى بإيراد مثال للزم الوجود الخارجى المحسوس الذى هو أخفى لأن ذلك مظنة الحكمة لارتباط غرض المنطقى أعنى الاكتساب به فان اكتساب لازم الماهية اذ هو المستعمل فى الحدود وإنما ذكر لازم الوجود استطرادا اه ثم قال الدوائى والتحقيق أنه يريد بل لازم الماهية لازم النوع وبل لازم الوجود لازم الشخص فان السواد للحبشى إنما يلزم صنفية التى هى من جملة ما اعتبر فى تشخصه فيكون لازما لتشخصه للماهية وفى العبارة المنقولة إشعار بذلك حيث قال لوجوده وتشخصه فهذا تقسيم آخر سوى التقسيم الذى ذكرناه فان حصل هذا التقسيم أن اللازم إما أن يكون لازما لسلك الوجودين أو لوجود معين فهما تقسمان متغايران إلا أن القسم الأول فى كليهما يسمى لازم الماهية اه قال عبد الحكيم ويرد عليه أن المقسم لازم الماهية فكيف يندرج فيه لازم الشخص وأن التقسيم غير حاصر لأن اللازم باعتبار الوجودين ليس لازما للنوع ولا للشخص اه (قوله كالزوجية للأربعة) هذا وقوله بعد كالسواد للحبشى من المسامحات المشهورة فى عباراتهم كما قال السيد الأمثلة المطابقة هى الزوج والأسود لأن الكلام فى السكى الخارج عن ماهية أفرادها لا بد أن يكون محمولا على تلك الماهية وأفرادها ليسهم تسامحوا فذكروا مبدأ المحمول بدله اعتمادا على فهم المتعلم من سياق الكلام ما هو مقصود اه قل مبر زاهد وما ينبغي أن يعلم أن الوجود فى الوازم الثلاث ليس قيذا للمعرض بل شرطيا للمعرض أوظرفا له فان العوارض كل ما تعرض نفس الشئ من غير اعتبار قيد زائد اه (قوله فانها لازمة للماهية الأربعة) أى فى كلا وجودها الخارجى والذهنى وقول المحشى ان فى عبارة الشارح قصورا حيث لم يحقق معنى لازم الماهية ولم يتعرض للزم الوجود الذهنى اه مدفوع فانه اقصر على التمثيل لسلك من لازم الماهية ولازم الوجود الخارجى اذ كالا على ظهور المراد وأن المتبادر من الوجود هو الوجود الخارجى فثل له وترك التمثيل لما يعرض فى الوجود الذهنى فقط لعلمه بطريق المقايسة . فن قلت ما حال السلوب اللازمة للماهية المعدومة . قلنا الماهية المعدومة لا عارض لها فضلا عن كونه لازما وأما المعدوم فى الخارج من حيث إنه مقدر الوجود فهو داخل فى الماهية الموجودة تقديرا كاعتناء فانه يلزمه كونه طائرا على تقدير وجوده (قوله كالسواد للحبشى) اعترضه صاحب

وشخصه للماهية إذ ماهيته الانسان والسواد لا يلزمه (ثم اللازم) سواء كان لازم الماهية أو لازم الوجود إما (بين) وهو الذى (يلزم تصوره من تصور المزموم) فقط كككون الاثنين ضعف الواحد فانه لازم يلزم من تصور الاثنين فقط تصوره لأن من أدرك الاثنين أدرك أنهما ضعف الواحد وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأخص المعبر فى الدلالة الاتزامية عند المحققين (أو) يلزم (من تصورها) أى تصور اللازم والمزموم (الجزم)

الخارج عن ماهية أفرادها الذى يحمل عليها والذى يحمل على أفراد الجنس أسود لاسود (قوله وشخصه) أى الخارجى (قوله سواء كان لازم الماهية) أى لازما بالنظر للماهية أو بالنظر للموجود (قوله وهو الذى يلزم تصوره الخ) تصوره بالرفع فاعل يلزم وقوله من تصور المزموم متعلق بيلزم أى ما يلزم من تصور المزموم تصوره (قوله فانه لازم) أى الاثنين

القسطاس بأن السواد لا يلزم الحبشى إذ لا يستحيل وجود حبشى أبيض وجواز زوال سواده بعارض . واجاب الدوائى بأن المراد بالحبشى الممتزج بالمزاج الصنفى المخصوص سواء كان من الحبش أو غيره ليخرج من ليس له ذلك المزاج وان تولد فى الحبش وأن المراد بالسواد كونه أسود بطبعه والتخلف لعارض لا ينافى ذلك على أن المريض لم يبق على ذلك المزاج اه قال أبو الفتح وهو مبنى على أن يكون كل شئ تابع لمزاجه المخصوص لا يتخلف عنه وأن سواد الحبشى لا يتخلف عن مزاجه وكلاهما ممنوع لا بد له من بيان اللهم إلا ان يراد بالمزاج المخصوص ماهيته المستلزمة للسواد ولو بانضمام عارض من عوارضه كمقارنة علة السواد وحمل السواد والأسود على ما يقتضى طبعه ومزاجه السواد سواء اتصف بالسواد بأن ارتفع المانع أيضا أولا بأن لم يرتفع ركيك جدا اه (قوله ثم اللازم) أى مطلقا كما فى شرح المصنف للأصل ويدل له كلامه هنا حيث سكت عن ذكر المقسم فى التقسيم الثانى ولذلك عمم الشارح ومثله فى شرح الدوائى فقال ميرزا همد أشار به إلى أن الماهية والوجود فى هذا التقسيم غير معتبر كفى التقسيم الأول وأن كلا من المعنيين يصلح لأن يكون مقسماتى هذا التقسيم كما يدل عليه لفظة أوفى كلام المصنف اه فان قلت لازم الماهية من حيث هى يجب أن يكون لازما ذهنيا لأن الماهية إذا وجدت فى الذهن وجب أن يوجد ذلك اللازم فيه أيضا فيكون لازم الماهية لازما ذهنيا قطعا فيكون بينا بالمعنى الأخص فلا يجوز انقسامه إلى اللازم البين بالمعنى الأعم وغير البين . وأجاب السيد بأن الواجب فى لازم الماهية أن يكون بحيث إذا وجدت الماهية فى الذهن كانت متصفة به ولا يلزم من ذلك أن يكون اللازم مدركا مشعورا به فليس كل ما كان حاصلًا للماهية المدركة فى الذهن يجب أن يكون مدركا فان كون الماهية مدركة صفة حاصله لها هناك مع أنه لا يجب الشعور به وإلا لزم من ادراك امر واحد ادراك أمور غير متناهية بل يجوز أن يكون لازم الماهية بحيث يلزم من تصورها باللزوم وبينهما وأن لا يكون كذلك نصح الانقسام إلى البين بالمعنى الأعم وغير البين ويجوز أن يكون بحيث يلزم من تصور المزموم أى الماهية تصوره فيكون بينا بالمعنى الأخص وأن لا يكون بهذه الحثية اه (قوله كككون الاثنين ضعف الواحد) وكأحد المتضايين بالنسبة إلى الآخر (قوله الجزم) فلو حصل الظن باللزوم لم يكن بين اللزوم قاله الحكيم

فاعل يلزم المقدر أى اللزوم البين يطلق بالاشتراك على ما يلزم تصويره من تصور الملزوم فقط وهو اللزوم البين بالمعنى الأخص وعلى ما يلزم من تصور اللزوم والملزوم جزم العقل (باللزوم) بينهما كالانقسام بمساويين للأربعة فإنه لا يلزم من تصور الأربعة فقط تصور الانقسام لكن يلزم من تصور الأربعة وتصور الانقسام جزم العقل باللزوم بينهما وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأعم وفى كفايته ليكون الالتزام مقبولا اختلاف والمحققون<sup>(١)</sup> على أنه غير كاف والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص كإدراكنا (أو غير بين) بالرفع عطف على قوله بين أى اللزوم اما بين وهو ما ذكرنا واما غير بين (وهو بخلافه) أى بخلاف البين (والا) عطف على قوله ان امتنع انفكاكه أى وان لم يتمتع انفكاكه عن الشيء بأن كان جائزا لانفكاكه عنه (فترض مفارق) والعرض للمفارق

(قوله وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الأعم) انب خبير بأنه على مذكر المصنف والشارح يكون بين اللزومين التباين وأن تسمية أحدهما أخص والآخر أعم تسمية اصطلاحية إذ لا خصوص ولا عموم بينهما وما مشى عليه المصنف طريقة لبعض المناطقة وقال بعضهم اللزوم الأعم ما جزم العقل لمزومه عند تصور الطرفين سواء كان تصور الملزوم كافيا فى جزم العقل بلزومه أولا واللازم البين بالمعنى الأخص ما كان تصور الملزوم كافيا فى جزم العقل بلزومه وعلى هذا فالترسمية بأخص وأعم ظاهرة (قوله وهو بخلافه) أى فهو ما لا يلزم من تصور اللزوم والملزوم جزم العقل بلزومه بل لابد فى جزم العقل بلزومه من واسطة زيادة على تصور اللزوم والملزوم وذلك كزوم الحدوث للعالم فان جزم الحدوث به يتوقف على أمر خارج وهو التغير إذ لا يلزم من تصور الحدوث والعالم جزم العقل بلزوم الحدوث للعالم فهذا لازم غير بين فظهر من هذا أن دلالة العالم على الحدوث غير التزامية وأن دلالة التغير على الحدوث التزامية لأنه متى تصور التغير بأنه عدم الاستمرار على حالة واحدة جزم العقل بلزوم الحدوث أى الوجود بعد عدم لذلك للتغير . واعلم أنه يدخر فى غير البين ما يتوقف على حدس أو تجربة فالأول كزوم استفادة نور القمر من نور الشمس ، والثانى كزوم تسهل الصفراء للسموية

(قوله فاعل يلزم المقدر) أى الذى قدره الشارح وزاده أحدا من العطف فإنه يقتضى تسلط عامل المعطوف عليه على المعطوف فلا داعى لجمله من عطف الجمل (قوله بالاشتراك) أى اللفظى دون المعنوى ومنه يلزم ان يكون اطلاق غير البين على المعنيين المختلفين لهما أيضا بالاشتراك اللفظى دون المعنوى اهـ خلاصا (قوله بالمعنى الأعم) لأنه متى كفى تصور الملزوم فى اللزوم كفى تصور اللزوم مع تصور الملزوم وليس كلما كفى التصوران كفى تصور واحد قاله الرازى فى شرح الرسالة (قوله أو غير بين) وهو ما انفقر إلى وسط قال الرازى وههنا نظر وهو أن الوسط على ما فسر القوم ما يقرن بقولنا لأنه حين يقال لأنه كذا مثلا إذا قلنا العالم محدث لأنه متغير فاقارن لقولنا لأنه وهو المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار اللزوم إلى وسط انه يكفى فيه مجرد تصور اللزوم والملزوم لحواز توقفه على شئ آخر من حدس أو تجربة أو حس أو غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى وسط فى مفهوم غير البين لم ينحصر لازم المساهية فى البين وغيره اهـ قال السيد ومن زعم أن مقصودهم منع الجمع لا الاتصال الحقيقى لم يأت بما يعتمد به لفوات الانضباط حيثئذ اهـ يعنى أنه قد قيل ان المنفصلة

(١) (قوله والمحققون الخ) سبق لنا فى مبحث الدلالات أن التحقيق خلانه ، وأنه يكفى اللزوم البين بالمعنى الأعم بالأولى من اللزوم العرفى المعتبر عند المصنف وغيره من المصنفين فراجع اهـ الشرنوبى .

إما أن (يدوم) المعروف كالنقر الدائم (أو يزول) عنه (بسرعة) كحمرة الخجل وصفرة الوجهل (أو بطء) كالشباب والشيب . فإن قيل العرض المأرق كيف يدوم فإنه لو كان دائماً لم يكن مفارقاً . قلت

(قوله إما أن يدوم) أى ابتداء وانتهاء أو انتهاء لا ابتداء أى بأن يعلم أنه يدوم وبقى ما اذا لم يثبت أصلاً (قوله كالنقر الدائم) أى كالاتقرار لغير الله الدائم وأما الافتقار إلى الله فهو عرض لازم ثم ان الافتقار للغير ان اعتبرته بالنسبة للإنسان كان عرضاً عاماً لأنه يقال عليه وعلى غيره من أنواع الحيوان وان اعتبرته بالنسبة للحيوان كان خاصاً لأنه لا يخلو عنه دون غيره (قوله كحمرة الخجل) أى كالحمرة الحاصلة عند الخجل أى الحياء وصفرة الوجهل أى الصفرة الحاصلة عند الوحل أى الخوف (قوله كالشباب والشيب) أى الهرم وظاهره أن كلا منهما يزول بعد بطء أما الأول فظاهر وأما الثانى فلأن الشيب يزول بالشباب كما ورد أن الخضر بعد مضى كل مائة وعشرين سنة عليه يزول هرمه ويعود له شبابه وكما ورد أن زليخا رجعت إلى شبابها عند ترجع يوسف عليه السلام بها على القول بأنه تزوجها وقال بعضهم قوله كالشباب والشيب لعل المراد كالشباب مع الشيب فإنه يزول به فالتمثال واحد (قوله فإن قيل) هذا السؤال وارد على قول المصنف والافتقار ثم تقسيمه إلى

الوقعة فى التسميم مانعة الجمع التى يمكن عدم تحقق طرفيها فيمكن أن يكون هناك قسم ثالث لأنها منفصلة حقيقية لا يمكن عدم تحقق طرفيها بل لابد من تحقق واحد منهما فلا يمكن قسم ثالث وهو كلام بعيد عن التحقيق فإن انضباط الأقسام مقصود فى التسميم وعلى تقدير أن تكون المنفصلة مانعة جمع يفوت ذلك اهـ والمصنف لم يمتد فى غير البين الاقتصار إلى الوسط يشمل المستقر إلى غير الوسط وينحصر اللازم فى القسمين المذكورين (قوله يدوم أو يزول) قال الدواني فيه بحث إذ الدوام لا يخلو عن الضرورة بالمعنى الأعم الذى هو المراد بالزوم ههنا أعنى امتناع الانفكاك سواء كان ناشئاً عن الذات أو غيره لأن دوام المسبب لا محالة لدوام السبب المنتهى إلى الواجب لذاته فيمتنع ارتفاعه وأما انفكاكه عن الضرورة بالمعنى لأخص أعنى ما يكون مدشوء الذات فلا يحدى ههنا لما مر من أن الزوم هو الأعم . أقول لو أريد بالذات ثم ما يدوم بعد حصوله مادام الموضوع كلاً مراض التى لا يمكن برؤها من تفرق الاتصال وغيره وبالقابل ما يزول مع بقاء الموضوع لم يرد ذلك اهـ قاله أبو الفتح وأجاب المحقق الرازى فى شرح المطالع بأن الدوام قد يخلو عن الضرورة فى الجزئيات وإنما لا يخلو عنها فى الكليات فيجوز أن يثبت عرض مفارق دائماً لجزئى من جزئياته مع انفكاكه عنه وردد السيد فى حواشيه بأن الزوم المذكور ههنا عبارة عن الضرورة بالمعنى الأعم ولا شك أن الدوام لا ينفك عن الضرورة بهذا المعنى مطلقاً سواء كان فى الجزئى أو الكلى والبرق المذكور على تقدير تمامه إنما هو فى الدوام بانقياس إلى الضرورة الناشئة عن الذات على ما قالوا ثم أجاب عن أصل الاشكال بأن تقسيم العرض المأرق إلى الدائم والزائل تقسيم عقلى لتجوز العقل أن يكون ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية ثابتاً لها دائماً لجواز انفكاكه الدوام عن الضرورة فى بادىء الرأى وان لم يكن جائزاً فى نفس الأمر اهـ وفى حاشية ميرزا هاد الظاهر أن هذا التقسيم مبنى على قولهم الدائمة أعم مطلقاً من الضرورية اهـ (قوله كالشباب والشيب) ظاهره أن كلا منهما يزول أما الأول فواضح

المراد بالمفارق المفارق بحسب الامكان سواء وقعت المفارقة بالفعل أو لم تقع أصلا ، فالدوام بحسب الواقع لا ينافي المفارقة بحسب الامكان .

خاتمة

أى هذه خاتمة لمباحث السكلى .

كونه يدوم أو يزول فبحسب الظاهر لا يصح التقسيم . فأجاب بقوله الدوام بحسب الواقع لا ينافي المفارقة بحسب الامكان ( قوله هذه خاتمة ) . وهذا بناء على أن المراجع معربة وأنها خبر مبتدأ محذوف لا على أنها موقوفة لا معربة ولا مبنية لعدم تركبها مع العامل كما قيل بذلك ( قوله لمباحث السكلى ) جمع مبحث بمعنى محلّ البحث<sup>(١)</sup> وهى القضايا التى يبحث فيها عن السكلى من حيث كونه جنسا أو فصلا أو نوعا أو خاصة أو عرضا عاما أو الأبحاث التى تتعاقب بالسكلى من الحيثية المذكورة

وأما الثانى ففيه نظر . وأحيب بأن الشيب قد يزول بالشباب كما ورد أن الخضر عليه السلام بعد مضى مائة وعشرين سنة عليه يعود إلى الشباب ويكنى هذا الفرد اصحة زوال الشيب بالشباب وكذا ما ورد أن زليخا رجعت إلى شبابها عند تزوج يوسف عليه وعلى نبينا وبقية الأنبياء الصلاة والسلام وفى حاشية عبد الحكيم على القطب اكتفى فى شرح المطالع على الشباب وهو ظاهر وأما الشيب بياض الشعر أو السن الذى تضعف فيه الحرارة الغريزية فى كونه بطيء الزوال خفاء إلا أن يراد به الشيب الغير الطبيعى فإنه يزول بالأدوية بمدة مديدة وسمعت أنهم يعالجون بالمعاجين مدة مديدة فيصبر الشعر الأبيض أسود وتعود القوة التى فى الشباب وكتبوها فى كتبهم ورأيت شيخنا بلغ عمره مائة وست عشرة سنة قد صار شعر لحيته البيضاء من أصله أسود وبقى بياض فى أعلاه يتبدل يوما فيوما بالسواد اه . وقد ذكرت فى شرحى على منظومتى اتى فى التشرىح فوائد تتعلق بالشيب فرأيت أن أذكر ههنا بعضا منها استطرادا ، فأقول : سبب الشيب على ما نص عليه جالينوس هو التكرج الذى يلزم الغذاء الصائر إلى الشعر إذا كان بلغميا باردا وكان بطيء الحركة مدة نفوذه فى المسام فإن الدم مادام ثخيناً دسماً حاداً لزجاً فاشعر يكون أسود وإذا أخذ إلى المائبة بسبب ضعف الهضم وقصور الحرارة الغريزية ماں الشعر إلى الشيب ويطوى الشيب استنفراخ الخلط البلغمى فى كل وقت خصوصا بالقي واستعمال جميع ما يميل الدم إلى المرار ويغلظه ويستأصل النغم من القلايا المبززة بالأبازير الحارة كالخردل والفلفل والدارصينى والمشويات والكوامخ الماخلة والتوابل وأخذ المجونات الحارة مثل الترياق والمتروديطوس ومهجون البسادر والاطر يفلات والمسح بالأدهان التى طيخت فيها الاقوايه الحارة النابضة مثل السنبيل وفقاح الاذخر والسليخة والترنبل والعود وغير ذلك وإنما اختص الشيب بالانسان دون غيره لأن بعض الحيوانات تتغير شعورها فى كل سنة

(١) ( قوله بمعنى محلّ البحث الخ ) فى الكلام حذف الماطف ومطوفه : أى أو البحث بدليل قوله فيما يأتى أو الأبحاث الخ ، وتوضيحه أن مبحث مفعل يراد به اما مكان البحث وعليه فباحث السكلى قضايا المبحوث فيها عنه من حيث كونه جنسا أو نوعا الخ أو المصدر : أى البحث ، فيراد بباحث السكلى أبحاثه من تلك الحيثية ولا يصح لإرادة الزمان هنا كما لا يخفى اه الشرنوبى .

اعلم أن للكلى ثلاث اعتبارات أحدها (المفهوم الكلى) و (يسمى كليا منطقيا) وهو ما لا يمنع نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه

(قوله اعلم أن للكلى) أى الواقع مجحولا على شئ، جعل مواطأة كالحوان كلى ، وقوله ثلاث اعتبارات وبقى اعتبار رابع : وهو ماهية الحيوان من حيث هى لكن لما لم يكن غرضه منوطا به أسقطه عن درجة الاعتبار اهـ يس . والحاصل أنك إذا قلت الحيوان كلى كان مفهوم الحيوان موصوفا بالكلية وكلى وصفاله ففهوم الحيوان من حيث كونه موصوفا بالكلية كلى طبيعى ومفهوم الكلى الواقع صفة وهو ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه من غير ملاحظة كونه حيوانا أو انسانا أو غير ذلك كل منطقي. وبمجموع الموصوف وهو الحيوان والصفة وهو الكلى : أى الهيئة المركبة من مجموع مفهوميهما أعنى الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة الذى لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه كلى عقلى هذا توضيحه (قوله المفهوم الكلى) أى مفهوم هذا اللفظ أى ما يفهم من لفظ كلى من غير ملاحظة شئ مخصوص وقوله وهو ما لا يمنع الخ تفسير لما يفهم من لفظ الكلى

فيكون الثابت عوضه صورته صورة الجديد القريب العهد بالكون ولأن اقصار ما عدا الانسان على غذاء واحد أوجب له ألفة أعضائه لذلك الغذاء وقوتها بخلاف الانسان فإنه يتنوع في مطاعمه ومشاربه فتكثر العفونات في بدنه وتكثر الحرارة الغريزية عن تدبير بدنه وإصلاح رطوباته فتقلب الرطوبة ويحصل الشيب وإنما لم يشب شعر الابط لقوة حرارته تقربه من القلب فلا تنقى فيه فضلة بلغمية بل تتحلل بالعرق الدائم ، وإنما لم يسرع الشيب في النساء والخصيان بسبب برد أضرجهن ، وسبب الشيب في غير وقته كثرة الحرارة واليبوسة ، فإن الحرارة تحدث في الأشياء اليابسة يابضا وفي ضدها سوادا اهـ (قوله للكلى ثلاث اعتبارات) قال الجماعة في هذا المقام : إذا قلنا الحيوان كلى فهنا ثلاث اعتبارات الخ قاصدين التمثيل والتوضيح بذكر المثال ففهم المحشى التقييد فقال أى اذا وقع مجحولا على شئ جعل مواطأة كالحوان كلى فتعقب بأنه قد وضعه في غير موضعه الذى هو قول المصنف مفهوم الكلى لما أن الكلى الطبيعى يؤخذ من حيث انه معروض أى موضوع لا عارض أى مجحول ولا المجموع وقول المحشى أيضا بقى اعتبار رابع وهو ماهية الحيوان من حيث هى لكن لما لم يكن لهم غرض منوط به أسقطوه عن درجة الاعتبار اهـ مبنى على أن الكلى الطبيعى هو مفهوم الحيوان مثلا من حيث هو معروض للكلى المنطقي وهو أحد قولين . ثانيهما أنه الحيوان من حيث هو فعلى كل قول يرد عليه مقابله ، والعجب أنه ارتضى فيما بعد أن الكلى الطبيعى هو الماهية من حيث هى هى معنونا عنه بالوقوف وعليه فالوارد هو الماهية من حيث العروض، وتحرير المقام أن في قولهم الحيوان كلى ثلاث اعتبارات : أى بالنسبة لما يتعلق به الغرض وإلا فبقى أمور أخر هى الحيوان المقيد على أن الكلى الطبيعى هى الماهية من حيث هى أو الحيوان المطلق على أنه الماهية من حيث العروض والعارض المقيد والحكم والنسبة ، لكن لم يقع من الشارح هذا القول فليس الباقي إلا أحد الأمرين المذكورين والعارض المقيد قال ميرزا هد وفى عبارة المتن إشارة إلى أن إطلاق الكلى على المفهومات الثلاثة بالاشتراك اللفظى كما صرح به شارح المطالع فى رسالة تحقيق الكليات (قوله المفهوم الكلى) أى مفهوم الكلى الصادق على

(د) ثانیها (معروضه) اى ما تعرض السكلیة له ، وسمى

اى وهو شىء لا يمنع نفس تصوره الخ هذا هو السكلى المنطقي وأفراد هذا السكلى إنسان وحيوان وناطق وضاحك وماش (قوله ومعروضه) اى معروض مفهوم السكلى : اى ما صدق عليه مفهوم السكلى كإنسان وحيوان وناطق وضاحك وماش ، فالحيوان كلى طبيعى من حيث كونه معروضا للسكلى المنطقي لا من حيث ذاته . والحاصل أن السكلى الطبيعى ماصدقات المنطقي : اى الأفراد التى يصدق عليها السكلى المنطقي كالحیوان وما معه ، لكن لا من حيث ذاتها كما هو ظاهر كلام الشمسية (١) بل من حيث كونها معروضة للسكلىة المنطقية : اى متصفة بهدم منعها للاشتراك

الحيوان صدق العارض على المعروض ، وهذا المفهوم من حيث هو هو أو من حيث انه تعرض له السكلىة : اى من حيث اشتراكه بين السكلى العارض للإنسان والسكلى العارض للفرس إلى غير ذلك كلى طبيعى والسكلى العارض له كلى منطقي ، ففى قولنا السكلى كلى أيضا أمور ثلاثة : مفهوم السكلى من حيث هو والسكلى المحمول عليه والمجموع المركب منهما وكذا فى قولنا السكلى جنس والجنس القريب نوع إلى غير ذلك فتدبر فانه قد أشكل الفرق بين هذه المفهومات الثلاثة على من يدعى التفرد بحل المشكلات قاله عبد الحكيم (قوله ومعروضه) اى من حيث هو معروض فانه هو السكلى الطبيعى على ما هو التحقيق لاذات المعروض من حيث هو . قال السيد إذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا فلا فرق إذن بين مفهوم السكلى الطبيعى ومفهوم الجنس الطبيعى فالصواب أن مفهوم الحيوان من حيث هو معروض لمفهوم السكلى أو صالح لكونه معروضا له كلى طبيعى ومن حيث هو معروض لمفهوم الجنس أو صالح لكونه معروضا له جنس طبيعى اه ، وكتب عبد الحكيم على قوله فالصواب الخ هذا ما ذكره الشارح فى شرح لفظ الطالع وقال انه منصوص فى الشفاء . وقال المحقق التفتة زانى : وهذا مصرح به فى كلام المتقدمين والمتأخرين إلا أن بعضهم صرحوا بالسيد وبعضهم تركوه وقال معنى قولهم الحيوان من حيث هو كلى طبيعى أنه مع قطع النظر عن عوارض سوى السكلىة وكذا الحال فى الجنس الطبيعى وغيرهما ، ومعنى قولهم السكلى الطبيعى موجود فى الخارج أن الطبيعة التى يعرض لها الاشتراك فى العقل موجودة فى الخارج لأنها مع اتصافها بالسكلىة موجودة فيه ، لكن كلام المحقق الطوسى فى شرح الاشارات صرح فيها هو المشهور حيث قال : المعانى التى لا تمنع مفهوماتها عن وقوع الشركة قد تؤخذ من حيث هى هى لامن حيث انها واحدة أو كثيرة أو كلية أو جزئية أو معدومة إلى قوله فانها من حيث هى كذلك تسمى طبائع : اى طبائع أعيان الموجودات وحقائقها وهى التى تسمى بالسكلى الطبيعى اه ، وأورد على قول السيد فلا فرق إذن أن كون الحيوان فردا لهما لا يوجب اتحادهما بل بينهما فرق بالعموم والخصوص . وأجاب عبد الحكيم بأن معنى كلام السيد أنه إذا كان الحيوان من حيث هو كليا

(١) (قوله كما هو ظاهر كلام الشمسية) راجع للمعنى : اى فانه فاسد يؤدى إلى عدم الفرق بين السكلى الطبيعى ، وبين الجنس الطبيعى والنوع الطبيعى الخ ، وهو خلاف المنصوص ، فالحيوان من حيث كونه معروضا للسكلى المنطقي كلى طبيعى ، ومن حيث كونه معروضا للجنس المنطقي جنس طبيعى . والإنسان من حيث كونه معروضا للسكلى المنطقي كلى طبيعى ، ومن حيث كونه معروضا للنوع المنطقي نوع طبيعى ، وكذا يقال فى ناطق وضاحك وماش وحيث فلا بد من قيد الحيثية اه العرنوبى .

كلية (طبيعياً) والفرق بين المفهوم والمعرض ظاهر فإن المفهوم هو ما لا يمنع نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه والمعرض هو ما تعرض له الكلية كالحيوان والانسان مثلاً ، ومن المعلوم أن مفهوم السكى ليس هو بعينه مفهوم الحيوان ولا جزء له بل خارج عنه صالح لأن يحمل على الحيوان وعلى غيره كالانسان والناطق مما تعرض له الكلية في العقل .

( قوله للمفهوم والمعرض ) بدل من هذين وقول (١) ظاهر خبر عن التفرق ( قوله فإن المفهوم ) أى مفهوم السكى والمعرض أى معرض مفهوم السكى ( قوله هو ما تعرض له الكلية ) أى الحقن التى تعرض لها الكلية المنطقية وأما فى نفسها أى بقطع النظر عما عرض لها من الكلية المنطقية فلا تسمى كلية طبيعياً خلافاً لصاحب الشمسية ( قوله ليس هو بعينه مفهوم الحيوان ) وذلك لأن مفهوم الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة ومفهوم لفظ السكى ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه وبين المفهومين تباين كلى (٢) لأنه يمكن أن يتصور الحيوان ويفعل عن كونه يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه ( قوله مفهوم الحيوان ولا جزء له ) خبر ليس ( قوله بل خارج ) أى بل أمر خارج عنه . كونه وصفه ( قوله لأن يحمل على الحيوان ) أى حمل الأوصاف على موصوفها كقولك الحيوان كلى : أى الكلية المنطقية وصف للحيوان وليست عنه ولا جزءه ( قوله كالانسان ) مثال للغير ( قوله مما تعرض له الكلية في العقل ) أى كما يعرض للبيض للثوب فى الخارج وهذا : أى قوله مما يعرض بيان للغير وقوله فى العقل متبقى يعرض

طبيعياً وجنساً طبيعياً أيضاً كان مفهومهما الطبيعة من حيث هى فيلزم عدم الفرق بينهما من حيث المفهوم بخلاف ما إذا اعتبر بشرط عروض الكلية والجنسية ( قوله كلية طبيعياً ) سعى السكى الطبيعى كلية لأنه معرض لمفهوم السكى من حيث هو معرض له ، وطبيعياً لأنه منسوب إلى الطبيعة نسبة الفرد إلى المفهوم اه ميرزا هد ( قوله والفرق بين المفهوم الخ ) يريد أن يبين الفرق بين السكى الطبيعى والسكى المنطقى ظاهر ، وإذا ظهر التباين بين مفهوميهما ظهر التباين بين كل منهما وبين المجموع المركب منهما أيضاً ، وحاصله كما فى السيد أن مفهوم الحيوان وهو الجوهر القابل للابعاد النامى الحساس المتحرك بالارادة أمر يعرض له فى العقل حالة اعتبارية هى كونه غير مانع من الشركة ، ونسبة هذا العارض المسمى بالكلية إلى ذلك المعرض فى العقل كنسبة البياض العارض للثوب فى الخارج اليه فإذا اشتق من البياض المحمول بالمواطأة على الثوب كان هناك معرض هو الثوب ، وعاض هو مفهوم الأبيض ، ومجموع مركب من المعرض والعارض كذلك إذا اشتق من الكلية السكى المحمول بالمواطأة على الحيوان كان هناك أيضاً معرض هو مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم السكى ومجموع مركب من المعرض والعارض ( قوله ومن المعلوم أن مفهوم السكى الخ ) وذلك لأن أحدهما يعقل مع الذهول عن الآخر فهما متباينان . لا يقال انه

(١) قوله هذين الخ) النسخة التى بأيدىنا ليس فيها كلمة هذين ولا التفرق بل الفرق المخبر عنه بظاهرها ولعلها نسخة أخرى .  
(٢) ( قوله تباين كلى ) سبق له أن حمل السكى المنطقى على مروضه من قبيل حمل المواطأة ، وهو حمل هو ، وقد اشتراطوا فيه اتحاد الموضوع بالمحمول ذاتاً ، واختلافهما مفهومهما كحمل الأبيض على الثوب ، فكيف يكون بينهما تباين ، وهو يناقى صحة الحمل والتعليل بقوله لأنه الخ لا يفيد ، فانه يمكن تصور الثوب ، ويفعل عن كونه أبيض وبالعكس ، ومع ذلك لا تباين بينهما تأمل اه الصنوبرى .



(د) ثالثها ( المجموع ) المركب من المفهوم والمعرض ويسمى كليا ( عقليا ) فإذا تقرر هذا فنقول مفهوم الكل يسمى كليا منطقيا لأن المنطقي انما يبحث عنه ومعرضه يسمى كليا طبيعيا لأنه طبيعة من الطبائع ، والمجموع المركب منهما يسمى كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل ( وكذا الأنواع الخمسة ) من الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام يعتبر فيها الأمور الثلاثة المذكورة ففهوم الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو يسمى جنسا منطقيا

( قوله انما يبحث عنه ) أى من حيث كونه جنسا أو نوعا أو فصلا أو خاصة أو عرضا عاما ( قوله ومعرضه ) أى من حيث إنه معرضه لا من حيث ذاته كما مر ( قوله طبيعة من الطبائع ) أى حقيقة من الحقائق ( قوله الا في العقل ) أى والمنطقي أيضا لا تحقق له الا في العقل ولا يقال يلزم من ذلك أن يسمى المنطقي عقليا لأن علة التسمية لا تقتضى التسمية على أن الكل المنطقي وجد له حكمة تقتضى تسميته باسم آخر (١) وهذا لا حكمة له الا هذه فسميناه بمقتضاها وسمى المنطقي منطقيا نظرا للحكمة الأخرى فرقا بينهما ( قوله ففهوم الجنس ) أى الواقع

أثبت للمفهوم مفهوما بقوله ان مفهوم الكل الخ فان الكل مفهوم أيضا وكذا قوله ليس بعينه مفهوم الحيوان. لأننا نقول العبارة مصروفة عن الظاهر وأن التقدير ان مفهوم لفظ الكل أى ما يفهم منه ليس بعينه مفهوم لفظ الحيوان وقوله ولا جزء له أى وليس ذلك المفهوم من اللفظ جزءا للمفهوم من اللفظ الآخر ( قوله والمجموع عقليا ) المتبادر منه أن مجموع الطبيعى والمنطقي يسمى كليا عقليا فيلزم اعتبار المنطقي مرتين على سبيل الجزئية والقيدية للجزء الآخر ولا يبعد في المفهومات اعتبار الشيء عارضا لجزء وجزءا مرة ويستقيم الحيوان الناطق فينبغي أن يحمل كلامه على أن المجموع المركب من ذات الطبيعى والمنطقي عقلى قاله المحشى والسؤال ظاهر ومحصل الجواب أنما نعتبر في المركب ذات الطبيعى بقطع النظر عن كونه معرضا للمنطقي فيرجع للتجريد وهو شائع كثير في كلامهم وقول البعض أى المركب من مفهوم العارض والمعرض من حيث هو معرض وورده على المحشى بأن ما قاله وسوسة فتأمل منصفا ( قوله لأن المنطقي انما يبحث عنه ) علة للتسمية ومعنى بحث المنطقي عنه أنه يأخذ مفهوم الكل من حيث هو بلا اسناد لمادة مخصوصة ويورد عليه أحكاما لتكون تلك الأحكام شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم الكل لأنه يبحث عن الكل نفسه حتى تكون القضية طبيعية كذا في السيد وعبد الحكيم ( قوله لأنه طبيعة من الطبائع ) أى حقيقة من الحقائق ( قوله لعدم تحققه ) أى هذا المفهوم الا في العقل لأن التركيب من المعرض والعارض عقلى صرف سواء قلنا بوجود ما يصدق عليه في الخارج اسكون العارض والمعرض موجودين في الخارج كالأبيض أو قلنا بعدمه لعدم كون العارض موجودا قاله عبد الحكيم ومثله في عدم الوجود الا في العقل الكل المنطقي ولكنه لا يسمى عقليا لأن علة التسمية لا يجب اطرادها ( قوله وكذا الأنواع الخمسة ) بل والجزئى تعرض له الاعتبار الثلاث فإذا قلنا زيد جزئى فذات زيد من حيث تمتع الشركة جزئى طبيعى ومفهوم الجزئى أعنى ما يمتنع الشركة جزئى منطقي والمجموع المركب منهما جزئى عقلى ولم يتعرضوا له لعدم تعلق الغرض به

(١) ( قوله باسم آخر ) أى غير العقلى وهو المنطقي ، والحكمة هى بحث المنطق عنه ، لأنه هو الذى يوصل إلى الجهول بخلاف الجزئى اهل الترتوبى .

ومعروض الجنس أى ما تعرض له الجنسية كالحیوان والجسم النامى مثلا يسمى جنسا طبيعيا والمجموع للركب منهما يسمى جنسا عقليا وكذا النوع وسائر السكليات الجنس . واعلم أن الألف واللام فى الأنواع عوض عن المضاف اليه وهو الضمير العائد الى السكلى أى وكذا أنواعه الخمسة فالسكلى جنس تحته أنواع وهى السكليات الجنس . فان قيل اذا كانت السكليات أنواعا يلزم أن يكون الجنس نوعا . قلت لا محذور فى ذلك فانه نوع باعتبار الجنس واعتبار آخر (والحق وجود) السكلى (الطبيعى) فى الخارج

محجولا فى قوله مثلا الحيوان جنس (قوله أى ما تعرض له الجنسية) أى والحقائق التى تعرض لها الجنسية المنطقية أى من حيث انها معروضة لها وموصوفة بها (قوله وسائر السكليات الجنس) أى باقىها وليس المراد جميعها والا لدخل ما تقدم من الجنس والنوع (قوله عوض عن المضاف اليه) هذا مذهب السكوفيين أماعند البصريين فى الكلام حذف (١) أى وكذا الأنواع الخمسة السكلىة له أى للسكلى يعتبر فى كل واحد منها الأمور الثلاثة المذكورة (قوله فالسكلى) أى من حيث هو جنس (قوله يلزم أن يكون الجنس نوعا) لوجه لتخصيص السؤال بالجنس فانه جار فى أخواته ما هذا النوع فالظاهر أن يقول يلزم أن يكون كل واحد سماعدا النوع وهو الجنس والفصل والخاصة والعرض العام نوعا (قوله قلت لا محذور الخ) الأولى (٢) أن يقول فى الجواب المراد بالأنواع الاقسام (قوله نوع باعتبار) أى باعتبار صدق مفهوم السكلى عليه (قوله جنس باعتبار) أى باعتبار مفهومه فى نفسه وصلاحيته للقول على السكلىة المختلفة الحقائق فى جواب ماهو (قوله وجود السكلى الطبيعى) أى الحقيقة السكلىة المعروضة للسكلى المنطقي ثم ان قوله والحق وجود الخ ليس المراد وجود كل كلى طبيعى لأن منها ماهو ممتنع الوجود ومنها ماهو ممكن غير موحود كماهية العنقاء بل

(قوله ومعروض الجنس) أى من حيث ذاته أو بقيد كونه معروضا على اختلاف الرايين وكلام الشارح ظاهر فى التقييد (قوله عوض عن المضاف اليه) لم يجعلها عهدية لأنه لم يتقدم التعرض لسكونها أنواعا للسكلى حتى يصح العهد (قوله يلزم أن يكون الجنس نوعا) لوجه لتخصيص الجنس بل مثله سائر السكليات ما هذا النوع الحقيقى فكان الظاهر أن يقول يلزم أن يكون ما هذا النوع نوعا ويقول فى الجواب فانها نوع باعتبار جنس وفصل وخاصة وعرض عام باعتبار مثلا الحيوان باعتبار اندراجها تحت مفهوم السكلى نوع منه وباعتبار مقوليته على السكلىة المختلفة الحقيقة جنس ويقال مثله فى البقية وقديجاب بأن الشارح ترك التخصيص على البقية اتسالا على معرفته بالمقايسة (قوله والحق وجود السكلى الطبيعى فى الخارج)

(١) (قوله فى الكلام حذف الخ) يؤخذ منه ومن كلام الطائر أنها ليست للعهد والظاهر خلافه ، فهى إما للعهد العلمى لأن الكلام فى السكلى المنطقي للبحوث عنه فى الفن المقسم إلى أقسامه الخمسة المعلومة التى هى أنواع له ، ووصف المصنف لها بالخمسة قرينة على ذلك ، أو للعهد الذكرى لتقدم ذكر مدخولها صراحة فى قول للمصنف آتقاء والسكليات خمس الأول الجنس الخ .

(٢) (قوله الأولى الخ) فيه أن المقسم متى كان سكليا ، وأقسامه حقائق متباينة كما هنا كانت أقسامه أنواعا له . كالحیوان المقسم إلى الانسان والفرس الخ فانها أنواعه ولا محذور فى جعل الجنس نوعا هنا ، ومثله الفصل والخاصة والعرض العام ، فان هذا الجعل باعتبار اندراجها تحت مفهوم مطلق كلى منطقي ، وإن كانت فيما مضى لها معاف آخر . وكذلك النوع هنا خلافه هناك ، فانه هنا باعتبار اندراجها مع بقية الأنواع تحت مفهوم السكلى المنطقي وهناك باعتبار مقولته على السكلىة النطق الحقيقة الخ : أى باعتبار اندراج أشخاصه تحته ، ويقولنا وكذلك النوع الخ تلم ما فى كلامه وكلام الطائر من التخصيص بماعدها اه العرنوبى .

لا بمعنى الاستقلال بل (بمعنى وجود أشخاصه) وأفراده فإن أفراده إذا كانت موجودة في الخارج وهو جزء من الأفراد فيكون موجودا في الخارج تبعا وضمنا ، وأما السكلي المنطقي والعقلي

المراد أنه قد يكون موجودا ( قوله لا بمعنى الاستقلال ) الاضافة للبيان ( قوله بل بمعنى وجود الخ ) الاضافة للبيان أى أنه وجد في الخارج في ضمن أفراده ( قوله وأفراده ) عطف تفسير وهذا بناء على حل الشارح له والذي اختاره المصنف في شرح الشمسية ما قاله بعضهم ان معنى وجود السكلي الطبيعي في الخارج وجود أفراده في الخارج على صورة السكلي لا وجوده في ضمن أفراده وكلام المصنف هنا ظاهر في هذا . والحاصل أن السكلي الطبيعي لا وجود له في الخارج استقلا لا باتفاق لأن الموجود في الخارج لا يكون الاجزيا واختلاف هل له وجود في خارج الأعيان في ضمن أفراده

أى قد يكون موجودا فيه لأن كل كلى طبيعي موجود في الخارج اذ من السكليات الطبيعية ما هو متمتع الوجود فيه كشريك البارى وما هو معدوم تمكن كالغناء قاله السيد فقولنا السكلي الطبيعي موجود في الخارج قضية مهمة وقد استدلل الرازى في شرح الرسالة على وجوده بأنه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود ورده المصنف في شرحه عليها بأنها لا نسلم أن المطلق جزء خارجي من الشخص بل ذهني والجزء الذهني لا يجب وجوده في الخارج وأيضا لو كان المطلق جزءا خارجيا من الاشخاص وهو معنى واحد لزم اتصافه بصفات متضادة ووجوده في زمان واحد في أمكنة مختلفة لأن حصول السكلي في الخارج في المكان يوجب حصول أجزائه الخارجية فيه والحق أن السكلي الطبيعي موجود في الخارج بمعنى أن في الخارج شيئا يصدق عليه الماهية التي اذا اعتبر عروض السكلية لها كانت كايا طبيعيا كز يد وعمرو وهذا ظاهر واليه أشار الشيخ بقوله ان الطبيعة التي يعرض الاشتراك لعناها في العقل موجودة في الخارج وأما كون الماهية مع اتصافها بالسكلية واعتبار عروضها لها موجودة فلا دليل عليه بل بدية العقل حكمة بأن السكلية تنافي الوجود الخارجي اه فظهر صحة ما قاله المحمدي إن الشارح قد قرر كلام المصنف هنا بما مراده الاحتراز عنه اه لأن قول الشارح فان أفراده الخ هو بمعنى كلام الرازى والمصنف اعترضه وحقق خلافه كما سمت وعدم اتجاه انكار البعض ذلك وما تعسف فيه بارادة تطبيق كلام الشارح عليه يظهر لك ذلك بالتأمل ، ثم ان ذلك البعض نقل عبارة عبد الحكيم في هذا المقام بالحرف مع صعوبتها وأصل نسخ عبد الحكيم كلها محرفة فنقلها بما فيها من التحريف والتصحيف . وقد من الله على الفقير بنسخة من عبد الحكيم صحيحة جدا قدم بهار جل فاضل من بخارى فصححنا عليها نسخة مصرية وعليها اعتمدت في النقل فأنا أنقل تلك العبارة التي نقلها وأتبرع بشرح غامضها لستم الفائدة ان شاء الله تعالى قال رحمه الله تعالى ( انا نعلم بالضرورة أن اطلاق الحيوان على أشخاصه ) النوعية كالانسان حيوان أو الشخصية كز يد حيوان ( ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه ) في قولنا الذهب عين الجارية عين الخ ( و ) ليس ( كاطلاق الأبيض على الجسم حيث يحتاج إلى ملاحظة أمر خارج عنه ) كما هو القاعدة في جل غير الذاتي كقولنا الانسان أبيض أو كات مثلا لأن معنى الجل في الجليات هو كون الموضوع في نفسه بحيث يصح الحكم عليه بأنه هو المحمول وهذه الحيوة تختلف بحسب اختلاف الجل ففي جل الذاتيات نفس حيوية ذات الموضوع وفي جل الوجود حيوية اسناده الى الجاعل وفي جل الأوصاف العينية قيام مبدأ المحمول به قال ميرزا جان في حواشى شرح حكمة العين والمراد بالمبدأ

فيكون وجوده في الخارج تبعا لأنه جزء للأفراد الموجودة وجزء الموجود موجود وهذا قول جماعة وتبعهم الشارح وذهب آخرون الى أن السكلى الطبيعى لا وجود له لا استقلالاً ولا تبعا واختاره بعض المحققين قائلا لانسلم أن السكلى جزء للجزئى الموجود في الخارج اذ لو كان جزءا له لازم أن يحل الشئ الواحد في أمكنة متعددة في آن واحد لأن الحيوان السكلى متحقق في زيد وعمره و بكر المختلفى السكان والأوصاف فيلزم أنه موجود في المشرق والمغرب وأنه أسود وأبيض وطويل وقصر وحى وميت وهذا باطل فلذا كان التحقق أن السكلى الطبيعى أمر اعتارى

المشأ لامبدأ الاشتق في كيم والمشتق ليس ذاتيا كما حققه السيد في حاشية التجريد (بل نجزم بأنه) أى الشئ الذى حل عليه الحيوان (مقوم) ذلك الشئ (به) أى بالحيوان لأنه جزؤه فهو داخل في قوامه وحقيقته (ولاننى بالجزء الاما يتقوم به الشئ) وعطف قوله (ولا يمكن تحصيل ماهيته بدونه) تفسيره ثم مثل لذلك بمثل محسوس فقال (كالثلاث) أى السطح الثلاث وهو ما أحاط به ثلاث خطوط (فانه لا يتقوم ولا يتحصل بدون الخط) لأن الخط جزؤه والمراد جنس الخط لأنه أحاط به ثلاث خطوط (والسطح) المحاط به لأنه جزؤه الثانى (مع قطع النظر عن وجوده) أى وجود ذلك الشئ المتقوم بالجزء (وعدمه) وانما قطعنا النظر عن وجود ذلك الشئ وعدمه لأن الكلام مفروض في تقوم للماهية المركبة بجزئها فيشمل سائر الماهيات المركبة موجودة في الخارج أولا فاذا ثبت تقومها بالجزء وعرض لها الوجود خارجا يجب أن يوجد جزؤها خارجا ضرورة اتحاد السكلى والجزء في ظرف الوجود فذلك قال (ولاشك أن ما يتقوم به الموجود يجب أن يكون موجودا وخلصته) أى خلاصة الدليل السابق كما هو المتبادر لسكن الكلام المذكور يفيد أنه دليل آخر وهو الظاهر وجيئذ فالمراد خلاصة الاستدلال (أنه لاشك أن بعض الأشخاص) كالانسان (بشارك بعضا آخر) كالفرس (دون بعض) كالشجر (في أمر) وهى الحيوانية (مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض) أى الآثار المترتبة عليه وانما قطعنا النظر عن الوجود هنا لأنه عام لسائر الموحودات ونحن لم نعتبر المشاركة فيه بل انما اعتبرناها في الماهية المدرجة تحتها تلك الأشخاص كمثلنا (فذلك الأمر المشترك يتقوم به الأشخاص في حد ذاتها) أى مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض وفي مبرزاهد لم تكن الأشياء حاصلة بنفسها في الخارج لم تكن حاصلة بنفسها في الذهن ولم تكن الذاتيات متحققة في الوجودين اه ومبناه ما سلف من ان التحقيق أن الحاصل في الذهن هو نفس الماهية الموحودة خارجا لاشجعها ومثالها (ف) ظهر أن جزء الموجود موحود و (الندفع الاعتراض) من المتأخرين المنكرين لوجود السكلى الطبيعى في الخارج على المتقدمين القائلين بذلك (الذى تلقاه الفحول بالقبول و) ذلك الاعتراض (هو أنه اذا أريد أنه جزء له في الخارج فمنوع بل هو أول المسئلة) المتنازع فيها (وان أريد أنه جزء له في الذات فلا نسلم أن الجزء الذهنى للموجود الخارجى يجب أن يكون موجودا في الخارج و) وجه (ذلك) الاندفاع ظاهر (لأن الجزء ما يتقوم به الشئ ولا تعلق له بالخارج والذهن بل يتقوم به الماهية مع قطع النظر عن الوجود والعدم ، نعم انه ينقسم الى خارجى غير محمول) كالخشب للسرى والجدار للبيت فلا يقال البيت جدار لأن الجمل يقتضى الاتحاد في الوجود والجزء الخارجى للشئ

لاوجود له خارجا أصلا والموجود في الخارج حثبات على صورة السكلى المرتسمة في العقل وأما قولهم في تعريف زيد إنه حيوان ناطق فهو تعريف ماهيته الاعتبارية لا الحقيقة وإذا علمت<sup>(١)</sup> أن كلا

له وجود متقدم عليه في الخارج فله وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه عليه فلو حصل له مع المركب وجود آخر كان له وجودان حينئذ وهو محال (وذهني محمول) في قولنا مثلا الانسان حيوان قالوا جزء الماهية ان أخذ بشرط لاشئ أى بشرط أن لا يكون معه زيادة مشخصة لا يكون محمولا وان أخذ من حيث هو هو أى من غير التفات الى أن يكون معه شئ أولا يكون كان محمولا فقلوه (بحسب اختلاف اعتباره بشرط لاشئ) المناهية للحمل (ولا بشرط شئ) المصحح له راجع للجزء الذهني وأما الجزء الخارجى فلا يحمل (على ما حقق في موضعه) من كتب الحكمة والكلام البدوطة فان هذه المسئلة شهيرة أطلوا فيها السلام وقد ذكرها السيد في كثير من مؤلفاته (ولو كان بينهما) أى الماهية وجزئها (اختلاف بالذات) بأن تكون الماهية موجودة في الخارج وجزؤها موجودة في الذهن فقط (لزم أن يكون لشيء واحد ماهيتان) ماهية موجودة في الخارج وأخرى موجودة في الذهن لأن المفروض أن الجزء موجود في الذهن فقط ان قلنا بالتركيب في الماهية حقيقة (أو) يلزم أن (يكون إطلاق الجزء على أحدهما) أى أحد الجزأين وهو الجزء الذهني (بمجرد اصطلاح كما قال المتأخرون) المنكرون لوجود السكلى الطبيعى خارجا وهذا مرتبط بقوله أو يكون إطلاق الخ قال مبرز اجان في حواشى شرح حكمة العين صرح بعض المحققين بأن إطلاق المركب على ما لا يكون مركبا إلا في العقل فقط على سبيل المجاز اه وعلى هذا فإطلاق الجزء المفروض انه ذهني للموجود الخارجى تجوز بتشبيهه بالجزء الخارجى فهذا الاصطلاح له مصحح لغوى ثم لوجه زيادة من في قوله (من أن الأشخاص) لأن القول يتعدى بنفسه للجملة ولا داعى للتضمن (هويات) جمع هوية نسبة لهو يستعمل في الحقيقة الجزئية الخارجية (بسيطة) أى لا تركيب فيها (في الخارج) وإن عرض لها التركيب في التعقل فانه (ينترغ العقل منها بحسب) اعتبار (المشاركات) في الجزء الأعم كالحوانية (والمباينات) بسبب النصول كالناطقة والصاهلية (أمورا كلية) هى الجنس والفصل وغيرهما من الخواص فهذه الكلمات كلها منتزعة من الهويات المسطرة (إلا أن) الفرق بين الذاتى والعرضى أن (ما ينترغ من ذاتها

(١) قوله (وإذا علمت الخ) اعلم أن المصنف يرى وجود السكلى الطبيعى في الخارج لا من حيث كونه جزءا لأفراده كما قال الشارح بل من حيث يوجد شيء من أفراده يصدق عليه ، ويكون عينه بحسب الخارج ، وإن تغيرا بحسب المفهوم كذا قرر في حاشية العبد ، وإنما قال لا من حيث كونه جزءا لما يلزم عليه من حمل الجزء الخارجى على كله ، وهو باطل، بهذا يتضح أن صحة حمل ناطق على زيد ، لأنه عينه خارجا وإن تغيرا مفهوما ، فما قاله المحشى من أنه مبين لزيد ، ولا منافاة لصحة الحمل خلاف النصوص وبأباه العقل ، وأيضا قوله : ومما يدل على أنه لاوجود له الخ يلزمه أن زيدا من ماصدقات انسان وهو كلى طبيعى ، وقد اختار أنه لا وجود له ، فيكون زيد كذلك هذا خلف . واعلم أيضا أن الماهية بشرط شئ الآتية في كلامه هي الأفراد الخارجية كزيد ، والماهية بلا شرط شئ هي السكلى الطبيعى كإنسان وهي أعم من الأولى لخلوها من اشتراط ضم العوارض والمشخصات لها وهي موجودة بوجود أفراده على ما هو الحق عند المصنف ، ونقي قسم ثالث وهو الماهية بشرط لاشئ ، وهي لا وجود لها إلا في الذهن اتفاقا لاشتراط خلوها من العوارض وهي مبينة للأولى وأعم من الثانية اه الشرنوبى .

من حيوان ونطاق لوجود له في الخارج وأنه مبين لزيد كان حمله عليه مثل حل قائم عليه ولا منافاة أصلا وما يدل على أنه لا وجود للكلبي الطبيعي أنه من ماصدقات الكلبي المنطقي وقد

يسمى جزئيا) أي جزء له (ودانيا) منها (وما يتربع عنها) أي عن تلك الاشخاص أو الهويات البسيطة (بملاحظة أمر خارج) كاتزاع الضحك بواسطة إدراك الأمور الغريبة مثلا (يسمى عرضيا) لهروضه للذات واستناده لأمر خارج (كالوجود فانه) عرض للماهية (ينتزع عنها بملاحظة ترتب الآثار المطلوبة من الشيء) المقضية لوجوده على ما قال الاشراقيون ان الماهية هي الأثر المترتب على تأثير الفاعل ومعنى التأثير الاستتباع فم العقل ينتزع منها الوجود ويصفها به مثلا ماهية زيد تستتبع الفاعل في الخارج ثم يصفها العقل بالوجود والوجود ليس إلا اعتبارا عقليا انتزاعيا كما أنه يحصل من الشمس أثر في مقابلها من الضوء المخصوص وليس ههنا ضوء مستقر ثابت في نفسه تجعله الشمس متصفا بالوجود لكن العقل يعتبر الوجود ويصفها به فيقول وجد الضوء بسبب الشمس ثم قال مؤيدا لما استدلبه على وجود الكلبي الطبيعي (و يشهد له) أي لوجود الكلبي الطبيعي (ما اتفقوا عليه من أن الماهية إذا لم يكن تشخيصها نفسها لا بد له) أي للتشخيص وهو التعيين الخارجي (من علة) وتلك العلة (إما نفسها فينحصر) على هذا التقدير (نوعها في فرد) ضرورة وحدة المعلول عند وحدة العلة لكن انحصار نوع الماهية في فرد واحد باطل بالمشاهدة (أو) لا تكون العلة نفسها (ف) يعزل التشخيص (بموادها) أي ذاتياتها (أو أعراض تكشف لها) وهو الواقع وحينئذ يلزم وجود الماهية خارجا (فان الاحتياج في الاتصاف بالتشخيص إلى العلة يقتضي أن يكون الاتصاف به خارجيا وهو) أي الاتصاف الخارجي (يقتضي وجود الموصوف في الخارج) ثم أشار لدفع ما أورده أيضا على القول بوجود الكلبي الخارجي بقوله (ولا غبار على هذا المطالب إلا ما قولوا من أنه لو كان موجودا فاما بوجود الفرد فيلزم قيام وجود واحد بأمرين) إذ الفرض أن الوجود للفرد والماهية في ضمنه فهما موجودان بوجود واحد وفي حاشية ميرزا جان على شرح حكمة العين أن ذلك الوجود الواحد إن قام بكل واحد من الماهيتين كان في قوة قيام العرض الواحد بمحليين وإن قام بالمجموع لزم وجود الكل بدون أجزائه وإن قام بأحدهما لم يكن الموجود إلا ذلك الواحد اه (أو بوجود مغايله فلا يصح الحمل) لأن الحمل يقتضي الاتحاد في الوجود (و) يرد أيضا (أن كل موجود في الخارج فهو متشخص بالبدية وهذا) أي ما ذكر من الأمور الموردة (هو الذي قادهم) وجرهم (إلى الحكم بامتناع وجوده) أي الكلبي الطبيعي (وقد أجيب عن الأول) وهو قوله لو كان موجودا فاما بوجود الفرد أو بوجود مغايله (بما لا يحتمل المقام إرادته) وحاصل ما أُجيب به اختيار الشق الأول وتسليم لزوم قيام الوجود الواحد بأمرين فان قيام الشيء الواحد بأمرين إنما ثبت محاليتها في العرض الموجود لا الأمور الاعتبارية الانتزاعية والوجود منها والأدلة التي أوردها على الامتناع إنما تمت في بطلان قيام الأعراض الموجودة ويؤيد ما قلنا قول صاحب حكمة العين الحيوان المطلق لا يدخل في الوجود إلا بعد تقييده بقيد فانه مالم يصير ناطقا أو صهالا أو غيرهما من الفصول لا يمكن دخوله في الوجود ومن منع ذلك فقد كبر عقله فأذن الوجود لا يعرض إلا للحيوان المركب فالحيوان الناطق

قالوا بعدم وجوده هـ قال الشارح وما يفيدني التنبيه له أن الماهية التي تتحقق في الأفراد على القول الأول هي الماهية لا بشرط شيء أما الماهية بشرط لاشيء فهو السكلى من حيث كلياته وهذا لا يتخوى عليه الفرد والماهية بشرط شئ جنس الأفراد ( قوله فلم يثبت وجودهما في الخارج ) أى لأن

وإن كان مركبا بحسب الماهية لكن وجوده بعينه هو وجود الحيوان اهـ والثاني وهو قوله وأن كل موجود في الخارج فهو متشخص بأنه حكم وهمى أى حكم به العقل مشوبا بمخالطة الوهم فإن الحاكم في الأحكام السكاكية هو العقل المشوب بالوهم دون العقر المجرد فإنه إذا تجرد عن مخالطة الوهم كانت أحكامه صادقة ( كيف لا ) يكون حكما وهميا ( والتفتيش المذكور ) سابقا بقوله لاشك أن بعض الأشخاص الخ ( ساق إلى وجود الأمر المشترك وإلى ما ذكرنا من التحقيق أشار الشيخ الرئيس في الاشارات بقوله تنبيه قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس وأن ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال الخ ) وإلى هنا انتهى كلام عبد الحكيم وما نقله عن الاشارات ذكره الدوائى متحما فقال بعد قوله ففرض وجوده محال وأن ما لا يتخصص بمكان أو وضع بذاته أو بسبب ماهوفيه كأحوال الجسم فلاحظ له من الوجود وأنت يتأتى لك أن تتأمل نفس المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء لأنك ومن يستحق أن يخاطب تعلم أن هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد لا على الاشتراك الصرف بل بحسب معنى واحد مثل اسم الانسان فانك لا تشك في أن وقوعه على زيد وعمرو بمعنى واحد موجود فذلك الموجود لا يتخلو إما أن يكون بحيث يناله الحس أولا يكون فإن كان بعيدا من أن يناله الحس قد أخرج النفس من المحسوسات مالم يس بمحسوس وهذا عجيب وإن كان محسوسا فلا محالة له وضع وأين ومقدار معين وكيف متعين لا يتأتى أن يحس بل ولا أن يتخيل إلا كذلك فإن كل محسوس وكل متخيل فإنه يتخصص لمحالة بشئ من هذه الأحوال وإذا كان كذلك لم يكن ملائما لما ليس بذلك الحالة فلم يكن مقولا على كثيرين مختلفين في تلك الأحوال فاذن الانسان من حيث هو واحد بالحقيقة بل من حيث حقيقة الأصلية التي تختلف فيها الكثرة غير محسوس بل معقول صرف وكذا الحال في كل كلى هذا كلامه اهـ . قال مير زاهد قيل الطبيعة والشخص متحدان في الخارج فلا يعقل كون الشخص موجودا ومحسوسا والطبيعة موجودة غير محسوسة ولا يخفى أن النقي لا يصير محسوسا بالذات أو بالعرض إلا بعد اقترانه بعوارض مخصوصة من الالين والوضع ونحوهما فالطبيعة لما اعتبرت مجردة عنها لا تكون محسوسة بالذات ولا بالعرض وتفصيله أن المحسوسات لها مراتب الأولى نفسها من حيث هي وفي هذه المرتبة لا تصدق عليها إلا ذاتياتها والثانية نفسها من حيث انها موجودة وفي هذه المرتبة يصدق عليها الذاتيات والوجود وما يحدو حدو وجودها من العرضيات والثالثة نفسها من حيث انصافها بعوارض مخصوصة من الالين والوضع ونحوهما وفي هذه المرتبة يتعلق بها الحس وتصير محسوسة بالذات أو بالعرض فظهر أن الماهية مع قطع النظر عن الأعراض المخصوصة موجودة وليست بمحسوسة أصلا فتأمل جدا اهـ فثبت أن السكلى الطبيعى موجود في الخارج . قال الدوائى لا يقال هذا يرجع إلى وجود الشخص كما صرح به المصنف ولا نزاع فيه لأننا نقول بل هذا النظر كما صرح به الشيخ آنفا يعطى وجود أمر آخر بوجود

والنظر فيه خارج عن الصناعة فلماذا ترك البحث عن وجودهما

وجودهما في الخارج يقتضى تشخيصهما وهو يناق كائيهما (قوله خارج عن الصناعة) أى صناعة أهل  
للنطق أى خارج عن فن المنطق لأنه إنما يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث  
انها توصل الى مجهول والتوصل المذكور لا يتوقف على وجودهما في الخارج (قوله فلماذا) أى فلأجل  
أن البحث عن وجودهما خارج ترك المصنف البحث عن وجودهما وتعرض لوجود الطبيعى لتعلق  
الفرض به لأنه يوصل للمجهول التصورى لأنه يكون جنسا ونوعا وفصلا وقد يقال ان البحث عن  
وجود الطبيعى أيضا خارج عن الصناعة لأنه من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن أحوال الموجودات  
من حيث إنها موجودة فالأظهر أن يقال إنه بين وجود الطبيعى لأن فيه توضيحا للأمثلة التى  
مثلوها للكل المنطقى كحيوان وانسان وناطق وضاحك وماش وهذا يسوغ البحث عنه في كتب  
الفن وترك البحث عن وجود المنطقى مع أن فيه توضيحا لمفهوم المنطقى<sup>(١)</sup> لأن العادة هى التوضيح  
بالأمثلة وترك البحث عن وجود العنلى لمزيد غموضه (قوله البحث عن وجودهما) أى في الخارج

الشخص فالوجود واحد والموجود اثنان ولوقال المصنف بعين وجود أفرادها لكان بعينه مذهب  
التقدماء اه قال أبو النتح منشأ السؤال أنه يحتمل أن يكون مراد الشيخ بوجود الانسان وجود  
أشخاص مجازا كما أشار إليه المصنف بقوله بمعنى وجود أشخاصه. وحاصل الجواب أن كلام الشيخ  
صرح في رد أوهام الناس من أن كل موجود محسوس ولا شك أن توهم الناس إنما هو في الموجود  
الحقيق دون المجازى فلا بد أن يكون مقصود الشيخ وجود الانسان حقيقة لكنه مطالب بالبيان حتى  
يتبين أننا لسنا ممن آمن بما بين دفتى الشفاء والاشارات وأما قوله فالوجود واحد والموجود اثنان فهو  
مع كونه مما لا يدل عليه كلام الشيخ محل نظر لأنه إن كان كل واحد منهما موجودا بذلك الوجود  
يلزم قيام معنى واحد بمحال مختلفة وإن كان الموجود مجموعهما فقط يلزم وجود الكل بدون أجزائه  
وكلا اللازمين محال قطعا أه. وأجاب مير زاهد بأن لوجود واحد في الخارج والموجود اثنان في الذهن  
فأما هو اثنان في الذهن موجود في الخارج بوجود واحد وذلك لأنه ليس في الخارج الا الطبيعة المخلوطة  
بعوارض مخصوصة الموجودة بوجود واحد شخصى ثم العقل يعتبر تلك الطبيعة المحضة من حيث هى  
مع قطع النظر عن العوارض وحينئذ يحصل اثنان الطبيعة المحضة والطبيعة المخلوطة وهما متغايران  
في الذهن ومتحدان في الوجود وربما يقل لذلك الوجود من حيث انه للطبيعة المحضة لوجود الالهى  
والوجود قبل الكثرة لأنه ليس إلا بعناية الله سبحانه وتعالى وأما من حيث انه للشخص وإن كان  
بعناية الله تعالى إلا أن، صحح استناده اليه سبحانه العوارض المادية اه وقد نظمنا في هذه المقولة  
الشوارد الكثيرة الفوائد فلا تسأم من الاطالة ولا تنسكى المالة (قوله والنظر فيه) أى في وجودهما  
خارج عن الصناعة أى صناعة المنطق لأنها باحثة عماله دخل في الايصال قال الرازى في شرح الرسالة  
لأن البحث عنهما من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن أحوال الموجود من حيث هو موجود وهذا

(١) (قوله المنطقى) كذا بالنسخة التى بأيدينا، والصواب الطبيعى، ووجه توضيح الأول لثاني أنه عارض،  
والعارض يوضح المروض، وقوله لأن العادة الخ أى والأمثلة لطبيعى لا للمنطقى، فلذا بحثوا عن وجوده دون  
المنطقى اه الصرنوبى .



فصل : في المعرفة وأقسامه

اعلم أن الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده ، والفكر إما لتحصيل المجهولات التصورية أو التصديقية فيكون المنطق طرفان تصورات وتصديقات ولكل منهما مبادئ ومقاصد فبادئ التصورات السكليات الخمس ومقاصدها المعرفة والقول الشارح والمصنف لما فرغ من مباحث مبادئ التصورات شرع في المقاصد فقال ( معرفة الشيء ما يقال .

فصل : في المعرفة

أى فى بيان ماهية المعرفة ( قوله وأقسامه ) أى من الحد التام والناقص والرسم التام والناقص ( قوله أن الغرض ) أى المقصود ( قوله الذكر ) أى ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى مجهول وحينئذ فصحته عبارة عن استجماعه الشروط وفساده عبارة عن عدم استجماعها ( قوله طرفان ) أى جزآن ( قوله تصورات ) أى ما أفاد التصورات من القول الشارح والتصور إدراك المفرد ( قوله وتصديقات ) أى ما أفادها من الحجج والتصدق إدراك النسبة ( قوله ولكل منهما ) أى من الصور المجهولة والتصديقات المجهولة ( قوله ومقاصد ) أى مفيد لتلك التصورات والتصديقات ( قوله فبادئ التصورات ) أى فالمبادئ التى تتحصل منها مقاصد التصورات ( قوله السكليات الخمس ) أى ما عدا العرض العام لأنه لا يأتى منه تعريف كما سيقول ( قوله ومقاصدها ) أى المنصود لأجل إفادتها ( قوله المعرفة والقول الشارح ) أى لأنه يقصد للتوصل به للمعرفة والعطف للتفسير ( قوله لما فرغ من مباحث مبادئ التصورات ) أى لما فرغ من القضايا التى يبحث فيها عن مبادئ التصورات وهى السكليات الخمس ( قوله ما يقال ) أى شىء يحمل عليه حمل مواطأة بأن يجعل الشىء موضوعا للمعرفة محمولا

مشترك بينهما وبين السكلى الطبيعى لا يوجه لا يراده واحالهما على علم آخر اه وهذا الاشكال نقله المحشى ونسكاف فى جوابه كتبك البعض الآخر .

فصل : في المعرفة وأقسامه

أى فى تعريفه وما يفرع عليه مما يصح التعريف به وأقسامه إلى الحد والرسم التام والناقص ( قوله اعلم أن الغرض الخ ) هذا تمهيد لقول المصنف معرفة الشىء الخ ( قوله فيكون المنطق طرفان ) أى قسمان وفى نسخة طريقان فيراد من المنطق حينئذ مقاصد التصورات ومقاصد التصديقات وسقط ما تكلف به البعض هنا ( قوله مبادئ ) جمع مبدأ بمعنى مكان البدء وأراد به السكليات الخمس لأن منها تتركب التعاريف فهى ناشئة عنها إذ الكل متوقف على جزئه ( قوله ما يقال ) أى يحمل عليه جملا حقيقيا لكن المقصود من ذلك الحل التصوير فان الغرض من حمل شىء على شىء قد يكون افادة التصديق بحال الموضوع وهو الأكثر وقد يكون افادة تصوير الموضوع بعنوان المحمول كاهنا وكافى أقسام المقول فى جواب ماهو وأى شىء هو هذا ما اختاره الدوانى وأيده ميرزاهد بأن المقصود بالذات من التعريف هو تصور المعرفة وهذا بتصوير صورة المعرفة بالكسر على وجه ينطبق على المعرفة بالفتح انطباقا بالذات كما فى تصور المعرفة بالكنه أو بالعرض كما فى تصويره بالوجه ولا شك أنه حين التعريف يحمل المعرفة على المعرفة ويحصل التصديق بثبوته له والا لما كان مرآة للملاحظة

عليه) أى على الشيء (لافادة تصويره) فقولوه ما يقال عليه جنس شامل .

وهذا شامل للجل قائم على زيد فى زيد قائم مثلاً . ولكن قوله لافادة الخ يخرج به وجل المعرفة على المعرفة جل ظاهرى أى أنه جل بحسب الصورة وفى الحقيقة (١) ليس هناك جل فادأقلت الانسان حيوان ناطق فالانسان فى الصورة موضوع وحيوان ناطق محمول لكن ليس المحكم والجل بمراد لافادته التصديق فينا فى قول المصنف لافادة تصويره وأيضاً المحكوم عليه فى الحقيقة الأفراد والتعريف للماهية فالغرض انما هو كشف الماهية وتفسيرها وحينئذ فالمنى على حذف أى التفسيرية وقوله

لكن ذلك التصديق ليس مقصوداً بالذات فان المقصد الواحد فى الحالة الواحدة لا يمكن أن يتعلق بالذات بأمرين كما يشهد به الوجدان السليم والفهم المستقيم اهـ ونقل المحشى عن السيد إنكار الجل بين المعرفة والمعرفة وفتح عليه أنا إذا قلنا فى جواب ما الانسان حيوان ناطق لا يقدر له مبتدأ ولا خبر وانما رفع لأنه لما لم يكن له ما يعمل فيه أعطى حركة الرفع لتجرده وهو كلام غير مستقيم لأننا لانخرج القواعد النحوية المتكاملة باصلاح الألفاظ على الاصطلاحات المنطقية والنحاة لا ينكرون الجل والمستأند عندهم مقدر فى الصورة المذكورة ولم يستشها أحد من مواضع تقدير المبتدأ أو الخبر لقيام القرينة فالحكم عندهم مطرد وما ذكره المحشى بوجوب تخصيصاً فى كلامهم من عند نفسه وكأن بعض أشياخنا اغتر بمثل هذا السلام فقال إن مثل قولنا الانسان حيوان ناطق أنه على حذف أى التفسيرية وتعليل الرفع بما ذكر مخالف لما أجمعوا عليه من أن الرفع بالتجرد مختص بالمضارع مع لزوم أن يكون الأسماء قبل التركيب كلها مرفوعة بمقتضى هذا التعليل قال الدوانى ومن أراد المحافظة على ما قرره بعض المتأخرين من انتفاء الجل فله أن يقول المراد بما يقال عليه مامن شأنه أن يحمل عليه إلا أن عددهم الحد بالنسبة إلى المحدود من أصناف المقول فى جواب ما هو مع تفسيرهم المقول بالمحمول بوجوب كون الحد من حيث أنه محد مقولاً ومحمولاً على محدوده وهذا خادش لما قرره بعضهم من انتفاء الجل فى التعريف اهـ وقوله مامن شأنه أن يحمل عليه أى لافى حال التعريف وما تعقب به المحشى كلامه بان قوله مامن شأنه الخ يلزم عليه جعل التعريف شاملاً لا غياراً أكثر من أن تحصى مدفوع بخروج هذه الأغيار بقيد لافادة تصويره وأما جل تلك الأغيار لافى حال التعريف فانما تفيد التصديق دون التصور قال العصام وما يؤيد اعتبار الجل فى التعريف أن تركيب لفظى المعرفة والمعرفة تركيب تام وليس داخلاً فى شيء من أقسام الانشاء فلا بد أن يكون تركيباً خبرياً مشتملاً على الحكم والجل ويؤيد عدم اعتباره أن الحكم ليس على الأفراد إذا التعريف انما يكون للجنس لا للأفراد وليس على الطبيعة لعدم صدقه قطعاً اهـ

(١) (قوله وفى الحقيقة الخ) القائل بعدم الجل السيد السند ، والتحقيق ما ذهب اليه الجلال الدوانى من أن الجل حقيقى ، وهو قسبان : ما يقصد به صفة الموضوع كجل قائم على زيد وهو الكثير ، وما يقصد به تصور الموضوع بصورة المحمول كاهنام من حيث انطباق التعريف على المعرفة دون قص أو زيادة ، يدل لذلك قول جبريل للنبى صلى الله عليه وسلم صدقت حين أجابه عن حقيقة الايمان ، ولا ينافى ذلك قول المصنف لافادة تصويره فان للوضوع وهو المعرفة له بالفتح جهتان أفراد ومفهومة ، فن جهة الجل يراد به أنزاده إذ الموضوع من حيث هو موضوع يراد به المصدق ، ومن جهة كونه بصدد التفسير والتعريف يراد به المفهوم ، إذ التعاريف انما هى للمفاهيم ، ولما أشبه عليهم إحدى الجهتين بالأخرى اضطربوا حتى خرجوا عن البديهى من قواعد النحو فقدروا : أى التفسيرية ورفعوا ما بعدها بالتجرد على أن لا يكون مبتدأ ولا خبراً مما لم نسمع به إلا هنا فى القرنين .

للمعرف وغيره وقوله لافادة تصويره يخرج ماعداه ولا ينتقض بالجنس والعرض العام مع أنهما يقالان على الشيء لافادة تصويره لأنه لا يراد بالتصور تصويره بوجه ما والا لجاز أن يكون الأعم والأخص

الانسان حيوان ناطق في معنى أى الحيوان الناطق (قوله للمعرف وغيره) كقائم من زيد قائم وشامل للكميات الجنس (قوله ولا ينتقض بالجنس الخ) أى بحيث يكون التعريف غير مانع (قوله مع أنهما يقالان) أى يحملان على الشيء لافادة تصويره فيقال الانسان حيوان والفرس ماش مع أنهما ليسا بتعريف وحيفئذ فتعريف للمعرف بما ذكر غير مانع (قوله لأنه لا يراد) علة لقوله لا ينتقض وقوله تصويره بوجه ما الأولى تصويره ولو بوجه ما (قوله والا لجاز أن يكون الأعم الخ) كما اذا قلت الانسان حيوان (قوله والأخص) كما اذا قلت الانسان كاتب بالفعل وقوله لكنه لم يحز أى وحيفئذ فلم يكن المراد

ونظريه أبو الفصح اما أولا فلائنه يجوز أن يكون الكلام تركيبا خبريا باعتبار دلالة على الحكم وإن لم يتحقق خبر خبر الشاك والناظم والساهى على ما تقرر في موضعه وأما ثانيا فلائنه يجوز أن يكون الحكم على الطبيعة على وجه يسرى إلى الأفراد وإن لم تلاحظ الأفراد على ما هو التحقيق في أحكام المحصورات على أنالاسلم كذب الحكم على الطبيعة بطريق الطبيعة أيضا اه وبقي ههنا إشكال نفيس أورده القطب الرازى في رسالته المعمولة في العلوم المختلفة وهو أنه اذا كان الغرض من الحل في التعريف التصوير يشكل عليه قول جبريل عليه السلام صدقت حين أجابه النبي صلى الله عليه وسلم لما سأل عن حقيقة الايمان ماذا هو فقال الرسول صلى الله عليه وسلم الايمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره لأن التصديق انما يكون في القضية وحاصل الجواب أن التعريف انما يستقيم إذا كان المعرف مساويا للمعرف أى يصدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر وبالعكس فيكون لقوله صلى الله عليه وسلم جهتان جهة التصوير وهى التعريف وجهة التصديق وهى أن ما صدق عليه الايمان يصدق عليه الاعتقاد بالله وملائكته الخ فتصدق جبريل راجع إلى جهة التصديق لا إلى جهة التصوير اه (قوله لافادة تصويره) خرج بهذا القيد المحمول الذى لا يكون الغرض منه افادة التصور قال المحشى والمراد لافادة المبدأ تصويره لأن المفيد هو المبدأ والمعرف معد كما قيل أوفى حكم المعد في عدم وجوب اجتماعه مع المعرف لأنه كثيرا ما ينتفى مع بقاء المعرف فنسبة الافادة اليه مجاز اه أراد أن المفيد هو المبدأ الفياض وهو العقل العاشر لأنه المراد عندهم وصرحوا به فتفسير البعض المبدأ بالشخص خروج عن اصطلاحهم مع أن اسنادها اليه كاسنادها للمقول لأن كلا واسطة في الافادة والمفيد حقيقة عندهم هو المبدأ الفياض يدل لذلك ما سنقله عن الخليلي ثم بعد هذا فدعوى أن التعريف معد أو كالمعد مع أن المعد هو ما يتوقف عليه المطلوب ولا يجامعه كالخطوات الموصلة للمقصد غير صحيح وقد صرح السيد في حاشية القطب بذلك فقال ان العلم بأجزاء المعرف يجامع العلم بالمعرف والعلم بالمقدمات يجامع العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة معدات للمطلوب لما أمكن مجامعتها إياه لأن المعد يوجب الاستعداد واستعداد الشيء هو كونه بالقوة القريبة أو البعيدة فيمتنع أن يجامع وجوده بالفعل اه والتعليل بقوله لأنه كثيرا ما ينتفى الخ مع فساده في نفسه لو سلم لا ينتج أنه معد إذ المعد لا يجامع المطلوب دائما ونعم ما قال ميرزا هدا أن المعرف آلة لمعرفة المعرف ومراة له وأن في التعريفات تصورا واحدا يتعلق بالمعرف بالكسر أولا وبالذات وبالمعرف

معرفا لكنه لم يجوز كما سيجيء بل المراد تصويره بالسكنة كما في الحد التام أو بوجه يميزه عن جميع ماعداه كما في الحد الغير التام والرسم والجنس والعرض العام وإن أفادا تصور الشيء بوجه ما بالصور - إذ ذكر وهو التصور بوجه ما ( قوله بل المراد الخ ) فيه أن المراد لا يدفع الإراد إلا إذا قامت قرينة على ذلك المراد ولا قرينة هنا إلا أن يقال (١) القرينة حالية وهو أن التصور متى أطلق لا ينصرف إلا للتمييز عن جميع الغير وذلك صادق على المميز بالسكنة أو بوجه يميزه عن جميع ماعداه وقول الشارح كما سيجيء يدل على أن القرينة ما سيأتي وفيه أن ماسيأتي في الشروط وهو خارج عن التعريف والقرينة لا بد أن تكون في التعريف ( قوله بالسكنة ) أي الحقيقة ( قوله كما في الحد التام ) السكاف استصائية وكذا يقال فيما بعده ( قوله كما في الحد الغير التام ) وهو الحد الناقص والرسم بقسميه

بالفتح ثانيا وبالعرض وقمدا واحدا يتعلق بالآل ثانيا وبالعرض وبالثاني أولا وبالذات اه وما قاله من أن نسبة الافادة اليه مجز تعقبه البعض بأنهم تناسوا اسناد الافادة المذكورة والتمييز والتعريف ونحوها للشخص في مثل هذا واشتهر اسنادها إلى الحد والرسم ومن هنا شاع إطلاق المعرفة عليه بالسكسر والحمل على الشئ المتبادر واجب لاسيما في التعريف اه وهو مني على ما فهم أن المراد بالمبدأ الشخص المعروف وقد علمت ما فيه فالخى أن اسناد الافادة للتعريف حقيقة عقلية اصطلاحية قال الخلخالى إن الافادة صفة للقاتل أو المقول بحسب الظاهر والمتعارف المشهور وهو المراد ههنا فكونها صفة للمبدأ العياض بحسب الحقيقة على ما ذهب إليه المحققون لانتاني ذلك اه قال المصنف في شرح الرسالة لا يقال المراد تعريف مطابق المعرفة والتعريف المذكور لكونه معرفا للمعرفة أخص من مطلق التعريف فتفوت المساواة لأننا نقول التعريف المذكور مساو لمطلق التعريف بحسب المفهوم والذات ولا يضره كونه أخص باعتبار ما عرض له من الاضافة أعني كونه معرفا للمعرفة اه وقال الدواني الأقرب أن يقال المراد بالأخص ههنا أن يكون أخص بحسب الحمل المتعارف أعني أن يصدق المعرفة على جميع أفراد المعرفة ولا يصدق المعرفة على جميع أفراد المعرفة كما في الانسان والحيوان فإن كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان كلاهما قضيتان متعارفتان ومعرفة المعرفة ليس أخص بهذا المعنى بل هما متساويان بطريق الحمل المتعارف إذ كل فرد من المعرفة يصدق عليه أنه ما يقال على الشئ لافادة تصويره وكذا كل فرد مما يقال على الشئ الخ يصدق عليه أنه معرفة والسالبة الصادقة ههنا هو قولنا ليس كل معرفة هو ما يقال على الشئ لافادة تصويره بمعنى أنه ليس كل معرفة هو نفس هذا المفهوم بطريق المنحرفة الطبيعية اه ووجه كونها منحرفة طبيعية أنه جعل المحمول نفس الطبيعة وسلبت عن أفراد الموضوع لا بالطريق المتعارف وهو سلب صدق المحمول على الموضوع بل بطريق غير متعارف هو سلب نفس المحمول عن الموضوع ( قوله لكه لم يجوز ) بناء على مذهب المتأخرين المشترطين المساواة والمتقدمون يجوزون التعريف بالأعم والأخص

(١) ( قوله إلا أن يقال الخ ) هذه تسكفات من المحشى والشارح ينبو عنها مقام التعريف ، إذ هو لماهية المعرفة مطلقا ولو أعم أو أخص يدل لذلك اشتراط المصنف المساواة ، ومعلوم أن الشرط خارج عن الماهية والفرس منه تصحيحها باخراج ما دخل فيها ، ولو كان التعريف لماهية المعرفة الصحيحة لما كان لهذا الشرط معنى لعدم الاحتياج اليه ومن صرح بأن التعريف المذكور صادق بالأعم والأخص الخالوى ، وأيضا المتقدمون سرون صحة التعريف بهما اه الشرنوبى .

لكن لم يفدنا تصويره بالسكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه (فيشترط أن يكون) المعروف (مساويا) للمعرف بحيث يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر وكذا يشترط أن يكون

(قوله فيشترط أن يكون المعروف مساويا للمعرف) أى فى الصق وانما لم يقيد المصنف بذلك لأنه هو الذى تنصرف له المساواة عند الاطلاق بخلاف المساواة فى المعرفة ولذا قيده فيما يأتى بقوله معرفة وهذا الشرط هو المشار له بقول بعضهم لا بد أن يكون اعرف جامعاً ومطرداً (١) ولا بد أن يكون مانعاً ومنعكساً فلو كان التعريف أحصى لسان غير جامع ولو كان أعم لسان غير مانع (قوله بحيث يصدق كل منهما الخ) أى فالعرف والمعرف متحددان مفهوماً وإنما يختلفان بالاجمل والتفصيل فالعرف الماهية المجردة والتعريف الماهية المفصلة

(قوله فيشترط) أى لصحة التعريف بدليل قوله فلا يصح بالأعم الخ ، ولا يرد أنه حينئذ يتناول التعريف السابق التعريف بالأعم والأخص ولا يكون التفريق المذكور دافعا له على ما قدمه الشارح لأنه يرد بأن التعريف المذكور للتعريف الصحيح لا مطلقاً لأنه المتبادر وانوله فلا يصح الخ قاله البعض . أقول دعوى أن التعريف المذكور للتعريف الصحيح دعوى لادليل عليها كيف وقد أورد عليه الشارح ما أورد ، واحتاج فى الجواب عنه بتحرير المعنى المراد بقوله بل المراد تصويره الخ ، وما ذكره من التبادر وجعل قوله فلا يصح قرينة الخ غير مرضى مثله فى التعريف لأنها تكلفات تنبؤ عنها ومن صرح بأن التعريف المذكور صادق بالأعم والأخص الخلطالى ، فاه قال على قول الجلال : ترك اللبان لخروجه عن المعرف باعتبار الجمل هذا يدل على صدق التعريف المذكور على العام والخاص وعدم خروجهما عنه وأيضا قول المصنف فلا يصح بالأعم والأخص صريح فى ذلك على ما لا يخفى اه (قوله مساويا) قال ميرزا هدا اشتراط المساواة فى الصدق والاجلائية فيه لأن تمييز الأفراد فى التعريف مقصود ولو بالعرض وهذا الاشتراط ليس معتبرا فى مفهوم المعروف كاشتراط الوحدات الثمانية فى التقصص ، وإلا لما اختلف فى التعريف بالأعم من المعرف حيث يصدق على الأعم وغير الأجلى فإن الأعم وغير الأجلى عند من اشتراط المساواة والاجلائية ليس مفيدا للتصور اه (قوله بحيث يصدق الخ) تصوير للمساواة هنا تنبيها على أنها فى الصدق بخلاف المساواة الآتية المنفية فانهم فى المعرفة ، ولا يرد أن هذا التصوير ينافى هذا الباب لأن الغرض منه تطبيق المفهوم على المفهوم لا على الأفراد لأنه لا يلزم من صدق التعريف والمعرف على أفراد واحدة إرادة تلك الأفراد فى حاب التعريف مما أنك قد علمت أن مرجع التساوى لموجبتين كليتين هما هنا كل ماصدق عليه المعروف صدق عليه الماهية المعرفة وهو معنى الاطراد أى إذا وجد المعروف وحدت الماهية المعرفة ويلزمه أن يكون مانعا عن دخول غير أفراد الماهية فيه ، فإذا انتفت هذه التضيعة فسد الطرد وكل ماصدق عليه الماهية المعرفة صدق عليه المعروف فيكون منعكسا بمعنى أنه إذا انتفى المعروف انتمت الماهية المعرفة ويلزمه أن يكون جامعاً لجميع أفرادها فان انتفت هذه الكلية فسد العكس .

(١) (قوله ومطردا الخ) المطرد هو الذى كلما وجد وجد المعروف بالفتح والمعكس عكسه اه الصرنوبى .

(أحلى) وأوضح من المَعْرِفِ وإنما اشترط أن يكون مساويا له لأنه لا يخلو من أن يكون نفس المَعْرِفِ أو غيره لا سبيل إلى الأول لأن المَعْرِفَ معلوم قبل المَعْرِفِ والنَّشِ لا يعلم قبل نفسه فتعين أن يكون غير المَعْرِفِ ثم ذلك الغير لم يحز أن يكون أعم ولا أخص لما سنده كره فتعين أن يكون مساويا أجلى وإذا اشترط أن يكون مساويا أجلى (فلا يصح) التعريف (بالأعم والأخص والمساوى معرفة

(قوله أجلى وأوضح من المَعْرِفِ) أى بأن يكون معرفته سابقة على معرفة المَعْرِفِ ومقابل الاوضح الأخصى وهو ما لا يمكن معرفته إلا بعد معرفة المَعْرِفِ، ثم إن قوله أجلى وأوضح أفعل تفضيل ليس على بابه لاقتضائه أن المَعْرِفَ جلى مع أن الجلى لا يعرف. والحاصل أن المراد أنه يشترط فى المَعْرِفِ أن يكون جليا وواضحا بأن تذكر معرفته سابقة على معرفة المَعْرِفِ لكن هذا الجواب فيه شيء لأن (١) اقتران أفعل بمن الجارة للفضل عليه يمنع من اتيانه على غير بابه فانظره (قوله أجلى) أى وأحلى (قوله وإنما اشترط الخ) اقتصر على تعليل اشتراط المساواة ولم يذكر تعليل اشتراط كونه أجلى لظهوره (قوله لأنه) أى المَعْرِفِ (قوله نفس المَعْرِفِ) كما إذا فسرنا انسانا بانسان (قوله أو غيره) أى مغايرا ومخالفا له بالاجمال والتفصيل وإلا فهو عينه فى المعنى (قوله فلا يصح) مفرع على قوله يشترط أن يكون مساويا الخ وقوله بالأعم كأن تعرف الانسان بالحيوان والأخص كأن تعرف الانسان باكتاب بالعمل وهذا محترز قوله مساويا (قوله والمساوى معرفة) كأن تعرف (٢) الزرافة بأنها جسم يشبه حليدها جلد النمر وقوله والأخص كأن تعرف النار بأنها

(قوله أجلى) أى المَعْرِفِ من حيث الوجه الذى هو معرف لا بد أن يكون أكثر ظهورا من المَعْرِفِ من حيث انه معرف بالنسبة إلى السامع لوحوب تقدم معرفته لكونه سببا والقبلية فى الحصول تستلزم زيادة ظهوره عند العقل وإنما قيد بالنسبة إلى السامع لأن الشيء قد يكون أجلى بالنسبة إلى قوم بحسب علمهم وصنعهم ولا يكون كذلك بالنسبة إلى قوم آخرين كذا أفاده السيد فى حواشى شرح المطالع، وإنما قال أحلى لأن للمَعْرِفِ ظهورا فى الجملة بالوجه الذى هو آلة الطلب وهذا الشرط شامل للحد والرسم كما لا يخفى اه عبد الحكيم (قوله من أن يكون نفس المَعْرِفِ) فإن قلت بعد ما عرف المَعْرِفِ بما مر يستعاض منه مغايرته للمَعْرِفِ فالترديد المذكور قبيح. قلت اللازم منه أن تكون مغايرته بوجه ولا يلزم أن يكون ذلك من حيث انه معرف فالمراد لأن المَعْرِفِ إما أن يكون نفس المَعْرِفِ من حيث انه معرف أو غيره لا سبيل إلى الأول أى لا سبيل إلى أنه من حيث انه معرف نفس المَعْرِفِ بحيث لا يغايره بوجه من الوجوه قاله عبد الحكيم (قوله فتعين أن يكون مساويا أجلى) لا يخفى أن كونه أجلى لم يتعين مما سبق كما تعين أن يكون مساويا والمطابق لصنيعه هذا مع قوله بعد وإذا اشترط أن يكون الخ أن يزيد قبل وإنما اشترط أن يكون أجلى لما سنده كره أو يستوفى الكلام على الدعوتين أو يحيل على الذكر فى المستقبل فى الامرين ثم يقول فتعين الخ (قوله بالأعم والأخص) أى مطلقا فى كل منهما وما فى الحاشية وكلام البعض من تجويز حمل العموم والخصوص على الوجهين أيضا مردود بما قاله الفاضل عبد الحكيم بأن التعريف المركب

(١) (قوله لأن الخ) فيه أن المصنف لم يقرنه بمن.

(٢) (قوله كان تعرف الخ) فيه أنه تعريف بالأعم لا بالمساوى لشموله الضيق المخطط اه الشرنوبى.

والأخفى) وإنما لم يحز بالأعم لأن المقصود من التعريف إما تصور المعرفة بالسكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه والأعم لا يفيد شيئا منهما ، وإنما لم يحز بالأخص لأنه أقل وجودا في العقل وما هو أقل وجودا في العقل يكون أخفى ، وإنما لم يحز بالمساوى معرفة لأن المعرفة يجب أن يكون أقدم معرفة من المعرفة وما يساوى الشيء في المعرفة والجهلة لا يكون أقدم معرفة فلا تعرف الحركة بما ليس بسكون لتساوى الحركة والسكون معرفة وجهلة فإن من عرف أحدهما عرف الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر ، وإنما لم يحز بالأخفى لأن المساوى لما لم يصح

جوهر يشبه النفس (١) أو بأنها اسطقس فوق الاسطقسات أى أصل فوق الأصول وهى الهواء والماء والتراب والنار وقوله والمساوى معرفة والأخفى محرز قوله أجلى . والحاصل أنه لاشتراط تساويهما في الصدق لا يصح التعريف بالأعم ولا بالأخص ولا اشتراط جلالة لا يصح التعريف بالمساوى في المعرفة ولا بالأخفى (قوله وإنما لم يحز بالأعم) أى مطابقا إذ هو المصروف اليه اللفظ عند إطلاقه (قوله لا يفيد شيئا منهما) أى لأن التعريف حينئذ شامل لغير المعرفة فلا يكون المعرفة متميزا عما عداه (قوله بالأخص) يراد به ما يشمل الأعم من وجه (قوله لأنه أقل) الظاهر أن اسم التفضيل ليس على بابه يعنى أن ملاحظة الأخص عند ملاحظة الأعم نادرة وما هو كذلك يكون أخفى (قوله يكون أخفى) هذا يقضى أنه يستغنى بقوله والأخفى عن قوله الأخص . والجواب أنه ذكره لكونه مقابلا للأعم وأن الأول وقع في مركزه (قوله فلا تعرف الخ) أى وإنما نعرفها بأنها كونان في آئين في مكانين والسكون هو الكون الثانى في الحيز الأول (قوله لتساوى الحركة والسكون) أى لانهما حينئذ يكونان تقيضين . والحاصل أن تعريف الحركة والسكون بالأكون المذكورة من التعريف بالأجلى وتعريف الحركة بعدم السكون أو السكون بعدم الحركة من التعريف بالمساوى في المعرفة لانهما حينئذ تقيضان (قوله وإنما لم يحز بالأخفى) إنما تعرض المصنف لنفي صحته بعد اشتراط المساواة لحجج الدلالة الاتزامية

من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه ساقط عن درجة الاعتبار لامتناعه في الماهيات الحقيقية وترك التعرض للبيان لماسائى ، ثم إن الأعم والأخص خرجا بقيد المساواة والمساوى معرفة والأخفى خرجا بقيد الاجلائية (قوله والأخفى) كتعريف النار بأنها جوهر يشبه النفس . قال المرعشى والراد بالنار هنا الحارة السارى في الجواهر ووجه الشبه ظاهر ، وأما تعريفها بأنها الخفيف المطلق أو أنها اسطقس فوق الاسطقسات ، فالعرف هو العنصر النارى ولنا هنا كلام في حاشية الولدية والخفيف المطلق ما لا يكون اتصافه بالخفة مقيما إلى أمر آخر بخلاف الخفيف المضاف ومقابلهما الثقيل المطلق والثقيل المضاف والخفة كيفية تقتضى حركة الجسم إلى حيث ينطق بحسب سطحه على مقر ذلك القمر والثقيل كيفية تقتضى حركة الجسم إلى حيث ينطق مركزه على مركز العالم على ما بين في موضعه (قوله لأنه أقل وجودا في العقل) فإن وجود الخاص في العقل يستلزم وجود العام فيه من غير عكس ، وهذا موقوف على أن يكون العام ذاتيا للخاص ويكون الخاص معقولا بالسكنه وأما إذا لم يكن ذاتيا أو كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا بالسكنه لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه (قوله لتساوى الحركة والسكون) قال السيد هذا إنما يصح إذا لم يكن (١) (قوله يشبه النفس) أى بجماع التأثير فيما تحل به ، وفيه أنه تعريف بالخاصة إذ التأثير لازم فلا يكون أخص اه الصرنوبى .

فالأخفى بطريق الأولى (والتعريف بالفصل القريب حد وبخاصة رسم فان كان) الفصل القريب أو الخاصة (مع الجنس القريب تمام) إما حد إن كان بالجنس والفصل القريبين ، وإما رسم ان كان بالخاصة والجنس القريب (والأى وان لم يكن كل واحد من الفصل والخاصة مع الجنس القريب بل يكون وحده أو مع الجنس البعيد

في البيان وليكونه ضد الأجل ( قوله فالأخفى بطريق الأولى ) فيه أنه لا حاجة حينئذ لقوله الأخفى بعد قوله المساوى على هذا إلا أن يقال انه ذكر للتوضيح ( قوله والتعريف بالفصل حد وبخاصة رسم ) فيه أن التعريف صفة للشخص المعرف والحد والرسم ليسا وصفين له ، وحينئذ فلا يصح جعلهما عليه ، فكان الأولى أن يقول تحديد وترسيم أو يقول والاصل القريب المعرف به حد وبخاصة المعرف بها رسم إلا أن يقال إن التعريف صار حقيقة عرفية في الحد والرسم ، أو أن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو الباء في قوله بالاصل للتصوير تأمل ( قوله حد ) المناسب أن يقول تحديد وترسيم لأللمبتدأ (١) وهو التعريف فعل الفاعل أو يقول والفصل القريب المعرف به حد وبخاصة المعرف بها رسم فتأمل. وحاصل ماد كره أن الخدمة موكولة للاصل القريب والرسمية موكولة للخاصة والتمام موكول لمصاحبة الجنس القريب لما ذكر والقاص موكول للجنس البعيد أو عدم ذلك الجنس رأسا ( قوله فان كان الفصل الخ ) الأولى (٢) أن يقول : أى كل من الفصل والخاصة لأن لواحد ثنية الضمير فالأفراد لتأويل كل ( قوله اما حد الخ ) يشير إلى أن

السكون عبارة عن عدم حركة وإلا لكان السكون أخفى من حركة لا مساوياً لها وإذا امتنع تعريف شيء بما يساويه في المعرفة والجهلة كان امتناع تعريفه بما هو أخفى منه أولى اه . والحاصل أن الحركة والاكون في مرتبة واحدة من العلم والجهل على تقدير أن يكون بينهما تقابل التضاد فان الحركة حينئذ كون الشيء في آئين في كائين والسكون كون الشيء في آئين في مكان واحد وهذا المفهوم لوجوديان المتضادان متساويان في العلم والجهل ، أما إذا كان بينهما تقابل العدم والملئكة فيكون السكون أخفى لأن الاعداد تعرف بملاكتها ( قوله والتعريف بالفصل القريب الباء للملابسة من ملاسة السكلى جزئيه والمصدر بمعنى اسم الفاعل فيصير المعنى والمعرف الملابس للفصل القريب حد ويقال مثله في نظره وللحشى هنا كلام ساقط عن درجة الاعتبار ( قوله إن كان بالجنس والاصل ) ولا يجب تقديم الجنس فقد قال الشيخ في بعض تعليقاته باطى حيوان حد تام إلا أن الأولى لتقديم الأعم لشهرته وظهوره نعم لا بد من تقييد أحدهما بالآخر حتى تحصل صورة مطابقة للمحدود وذلك لا يحتاج إلى حركة ثانية اه . قال مير زاهد والسرفيه أن ذاتيات الشيء في أنفسها موجودة بوجود ذلك الشيء وممتدة معه فبعد تحليل الذهن بأي ترتيب يحصل تكون منطقة على الحقيقة الواحدة المحصلة وإنما احتيج التقييد أحدهما بالآخر لإدولاه لكافة الأجزاء كثرة محضة فلا تكون منطقة على الحقيقة الواحدة المحصلة اه .

- (١) ( قوله لأن المبتدأ الخ ) تنكح عن هذا الاعتراض بما قبله وأجاب عنه فلا داعي لتكراره ولا الأمر بالتأمل مرتين في آن واحد والظاهر أن المصنف أراد بالتعريف المعرف والباء للتصوير اه .
- (٢) ( قوله الأولى الخ ) لم يشته مع ثنية مرجعه لتأويله بالذكور أو الأحد الدائر بينهما أو كل منهما ، فلم كان الأخير هو الأولى ؟ اه الصرنوبى .



(فناقص) إما حدان كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد، وإما رسم إن كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد فالمدرف أربعة أقسام: الأول الحد التام وهو بالفصل والجنس القريبين. الثاني الحد النقص وهو بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد. الثالث الرسم التام وهو بالخاصة والجنس القريب. الرابع الرسم الناقص وهو بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد (ولم يعتبروا التعريف بالعرض التام)

لأول قوله فنام حد تام أو رسم تام إذ الاسم الحد التام ولرسم التام لا مجرد التام وإنما كان التعريف بالجنس والفصل القريبين تاما لكونه بجميع الذاتيات وكان التعريف بالجنس القريب والخاصة رسما تاما لما شابهته للحد التام الاشتغال على الجنس القريب مع التقييد بما يخص المعرفة (قوله فنقص) وكلما كان الجنس أبعد كان النقصان أدل (قوله إن كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد) وإنما سمي حدا لما مر<sup>(١)</sup>، ونافضا لنقص بعض الذاتيات (قوله إن كان بالخاصة وحدها أو بها الخ) وإنما سمي رسما لما مر<sup>(١)</sup> ونافضا لنقصه عن التمام (قوله أربعة) أي إجمالا: حد تام وحد ناقص ورسم تام ورسم ناقص ولو نظرت لأفرادها لكانت ستة بحسب الاستعمال وإن كانت القسمة العقلية تقتضي أكثر من ذلك كما إذا قلت الإنسان هو الحيوان الناطق الضاحك بأن تجمع بين الجنس والفصل والخاصة (قوله ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام) أي لا وحده ولا مضموما للفصل أو الخاصية وقوله ولم يعتبروا أي أكثرهم وإن كان محققوهم اعتبروا التعريف به ولو وحده لأنه يفيد تصور

(قوله فالمدرف أربعة أقسام) قال الجلال مدار الحدية على كون المير دانيا والرسمية على كونه عرضيا ومدار التمام فيهما الاشتغال على الجنس القريب ثم قال: وأعلم أن الحد التام قد يترك من غير الجنس والفصل كما صرح به الشيخ في حكمة العين المشرقية فإن المركب الخارجي إنما يتصور كونه بمثابة حقيقة أجرائه في العقر كما في البيت فإن كنهه الجدار والسقف مع الهيئة المنصوصة وكأنهم لم يعتبروه لعدم مدخلية الصناعة في جرته الصوري إذ الأجزاء الخارجية إذا تمتثل بتأملها في الذهن على أي ترتيب اتفق - حصل تصور كنه المركب فليس فيه الحركة الثانية التي هي لتحصيل صورة الكاسب اه أي مع أن الحركة الثانية عليها مدار الفكر عند أكثرين وإن تحقق فيه الحركة الأولى التي هي لتحصيل المادى. قال ميرزا هدى مبطلا لم يقله الشيخ وأنت تعلم أن تغاير بين الحد والمحدود بوجهما ضروري ولو كان الحد من الأجزاء الخارجية يفوت التغاير بينهما فإن الحد والمحدود على ذلك التقدير يكون صورة كلية واحدة من غير تغاير فعلى المراد بالحد ههنا ليس حقيقته بل كما يقال البيت هو المركب من الجدار والسقف مع الهيئة المنصوصة وأيضا الحد من الأجزاء الخارجية على تقدير تحققه لا يكون معرفا يحصله الإنسان لغيره فإنه لا يصلح أن يكون مقولا في جواب ما هو ضرورة أن الأجزاء الخارجية من حيث إنها أجزاء خارجية ليست محمولة فاستباره لا يسبب التعاليم اه وفي حاشية عبد الحكيم إن شرط في المعرفة كونه محمولا فلا يمكن التحديد بالأجزاء الخارجية إلا بأخذ لازم بالقياس إليها كما يقال البيت ذو سقف وجدران فيكون رسما لاحدا وإن لم يشترط ذلك فالتحديد يحصل بتلك الأجزاء. لأنه لندرتة أسقطوه عن الأقسام كما أسقطوا البحث عن نفس تلك الأجزاء وكذلك المك من أمرين «نهما عموم وخصوص من وجه ساقط عن درجة

(١) (قوله لما مر) الذي مر له تمام رسميته لا تسميته ربما وكذا يقال في لما مر قبله اه الشرنوبى .

فلا يصلح معرفة لقصوره عن إفادة التعريف ولا حزم معرف لأنه لو كان حزم إمام مع الخاصة أو النصل ولا فائدة في ضمه مع أحدهما فلماذا سقط العرض العام من الاعتبار في التعريفات وإنما ذكر في باب السكيات استيفاء لأقسام السكيات . واعلم أن المتأخرين اعتبروا في التعريف أن يفيد تصور المعرف إما بالسكيات أو بوجه يميزه عن جميع ماعداه فلماذا شرطوا المساواة بين التعريف والمعرف

المعرف بوجه ما ولا نضمه مع الخاصة أو الكل من الخاصة وحدها ( قوله فلا يصلح معرفة لقصوره الخ ) وذلك لأنك إذا عرفت الإنسان بأنه متفلس لا يميزه تميزا تاما فلذلك لا يصلح معرفة ( قوله ولا فائدة في ضمه مع أحدهما ) أي لأن تمييز المعرف تميزا تاما إنما حصل بذلك الأحد وقد يقال هما غيان أيضا عن الجنس فان حيوان مع ناطق أو ضاحك لا فائدة فيه . ويجاب بأن في ذكره فائدة لا تؤخذ منهما وهي بيان حزم من الماهية بخلاف ما إذا ضمنا متفلس مع ناطق فليس فيه فائدة لأنه ليس من أجراء الماهية وقوله ولا فائدة الخ أي لأن الفرض من التعريف إما التميز التام أو الإطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئا منهما . وحديث فلا فائدة في ضمه مع أحدهما اذ تميز المعرف التميز التام إنما حصل بأحدهما وصار ذكر المرض مع أحدهما مستغنى عنه وقوله لا كان إماما مع الخاصة أو النصل أي لا مع الجنس لما شغل به من عدم صلاحية معرفة . والحاصل أن العرض وحده أو مع الجنس قاصر عن إفادة التعريف لعدم إفادة التميز التام وإذا ضم للخاصة أو للنصل فالتمييز التام إنما حصل من الخاصة أو الفصل والمرض لا فائدة فيه ( قوله ولا فائدة في ضمه مع أحدهما ) أي بحيث تعرفه بالماشي الضاحك أو الماشي الناطق ( قوله شرطوا المساواة ) أي في الصدق

الاعتبار لا امتناعه في الماهيات الحقيقية اه وإنما امتنع الحل في الأجزاء الخارجية لأنها علة للنشئ والذات لا تحتمل على العلول وطريق صحة الحل كما أشار إليه أن يؤخذ منها لازم مساوي يحتمل على المعرف ( قوله فلا يصلح معرفة ) إلى قوله واعلم . عبارة السيد في حاشية القطب قال بعده وأما الجنس فهو وإن لم يكن له مدخل في التعيين لكن له مدخل في الإطلاع على الماهية بما هو ذاتي لها ثم قال وههنا بحث وهو أن تمييز الشيء قد يكون عن جميع ماعداه وقد يكون عن بعضه والعرض العام قد يفيد التمييز الثاني فيلزم أن يعتبر في التعريف اه وفي الحواشي الفتحة متأخر والمنطقيين لم يعتبروا العرض العام في التعريف أصلا لعدم إفادته الامتياز عن جميع الأغيار ولا الإطلاع على شيء من الذاتيات والقدما اعتبروه لإفادته تصورا لا يحصل بدوره وجعلوا المعرف المشتمل عليه رسما ناقصا فايراده في مباحث السكيات على اصطلاح المتأخرين إنما هو بالعرض على سبيل الاستطراد والمشهور أن النوع غير معتبر في التعريفات عند المنطقيين مطلقا وذكره في هذه المباحث استطراد اتفاقا وفيه بحث لا يخفى لا سيما على قاعدة القدماء وقد ردت عليهم أن تعريف الصنف بالنوع شائع كما يقال الرومي إنسان متولد في بلاد الروم فكيف يصح حكمهم بعدم اعتباره في التعريف مطلقا وبما يجاب بأن تعريف الصنف بما ذكر تعريف اسمي لماهية اعتبارية وذكر النوع فيه إنما هو من حيث أنه جنس اسمي لا من حيث أنه نوع حقيقي اه قال الزاهدی وكأن اعتباره في الرسوم النقص دون الحدود النقص مبنى على جواز التعريف بالأعم والتعريف بالعرض العام وحده فانه كما لا حاجة إليه مع وجود النصل لا حاجة إليه مع وجود الخاصة اه وصوب السيد أن المركب من العرض العام

وأخرجوا الأعم والأخص عن صلاحية التعريف أصلا فالتعريف سواء كان تاما أو ناقصا لم يجوز بالأعم والأخص عندهم وأما المتقدمون فاعتبرا التصور بالكنه أو بوجه ما سراء كان مع الصور بوجه يميزه عن جميع ماعداه أو عن بعض ماعداه والامتنياز عن جميع ماعداه ليس بواجب عندهم ولهذا جوزوا التعريف بالأعم والأخص لكن خصصوا هذا الجواز بالتعريف الناقص دون التام كما قال (وقد أجزى في) التعريف (الناقص أن يكون أعم) من المعروف وهذا إشارة إلى مذهب المتقدمين وهو الصواب عند المحققين. فن قبل كما أجزى في التعريف الناقص كرن المعروف أعم

لأفي المعرفة إذ لا يصح (قوله وأما المتقدمون فاعتبروا الخ) وأيده بعضهم بأنه لو اشترطت المساواة لكان الفن قاصرا فانه كما يكون المطلوب من التصديق اليقين ومجرد الجزم والظن فكذا يكون للطالب من التصور الدخول بالوجه الأعم والأخص (قوله والامتنياز عن جميع ماعداه) أى فقط ليس بواجب عندهم (قوله بالتعريف الناقص) أى سواء كان حدا أو رسما وقوله دون التمام أى سواء كان حدا أو رسما (قوله وقد أجزى الخ) هذا مقابل قوله فلا يصح بالأعم والأخص فالأولى أن يذكره عقبه قبل قوله والتعريف بالفصل القريب الخ لا اتصاله به إلا أن يقال لما كان معرفة هذا للمقابل لها توقف على معرفة الناقص لقول المصنف وقد يجوز في الناقص الخ مناسب تقديم قوله والتعريف الخ ثم إن ماد كره من تحوز أعمية التعريف الناقص وأخصيته مشكل لأن التعريف الناقص إما حدا أو رسما وقد اعتبر في الحد الناقص الفصل القريب واعتبر في الرسم الناقص الخاصة ولا تنافي (١) بين لأعمية والأخصية مع وجودهما وقد يجاب بأن الخاصة تارة تذكر شاملة وتارة غير شاملة ولكتاب والضاحك بأقوة شاملة وبالفعل غير شاملة فإد عرف الانسان بالكتاب أو الضاحك بالفعل أو بالجسم الضاحك بالفعل كان رسما ناقصا وهو تعريف بالأخص والمتقدمون المجوزون للتعريف بالأعم والأخص يرون أن الحد ما كان بالذاتيات كلها أو بعضها فإن كان بكلمة كالجنس والفصل القريبين فحد تام وإن كان ببعضها كالجنس فقط أو الفصل فقط أو أصل مع الجنس المعيد فهو حد ناقص وحد ذلك فيجب ز التعريف

والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها وأن الماركة منه ومن الفصل حد ناقص لكنه أتم من الفصل وحده اه وهو متجه (قوله وأخرجوا الأعم والأخص) قال السيد والصواب أن المعتبر في المعرفة كونه موصلا الى تصور الشيء إما بالكنه أو بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه يميزه عن جميع ماعداه أو عن بعض ماعداه وأما الامتنياز عن الكل فلا يجب ولا شك أنه كما يكون تصور الشيء بالكنه كسبيا محتاجا الى معرف كذا لك تصور بوجه ما سواء كان مع امتياز عن جميع ماعداه أو عن بعضه يكون كسبيا فتصوره بوجه أعم وأخص اذا كان كسبيا لا يكسب الا بالأعم أو بالأخص فهما يصلحان للتعريف في الجملة اه (قوله وقد أجزى الخ) أشار بلفظ قد و بناء الفعل للمجهول إلى ضعف الجوز (قوله وهو الصواب عند المحققين) قال الحلان اشتراط المساواة في مطلق المعرفة ليس مذهب المحققين قالوا المتصور من التعريف التصور سواء كان بوجه (٢) مساو أو أعم أو أخص للصناعة

- (١) (قوله ولا تنافي الخ) كذا بالنسخة التي بأيدينا ولعلها محرفة ، والصواب ولا أعمية ولا أخصية مع وجودهما : أى لأنهما مساويان للمعرف .  
(٢) (قول العطار كن بوجه الخ) كذا بالنسخة التي بأيدينا وفيها تحريف ، ولعل الصواب التصور بوجه سواء كان مساويا أو أعم الخ اه الشرنوبى .

كذلك أجز أن يكون أخص فلم تركه المصنف . قلت (١) لأن قرب الأخص الى المعرفة أكثر من قرب الأعم فإذا حوزا التمييز بالأعم فتحويز الأخص بطريق الأولى فلهذا لم يذكره

عندهم بالخس فقط وهو أعم من المعرفة أ. ل ( قوله أكثر من قرب الأعم ) أى لأن الأعم

في جميعها مدخل فلا وجه لاسم اعتبارهما نعم تسطر في المعرفة ثم اه يعنى أن المساواة شرط في المعرفة التام سواء كان حدا أو رسما أما الأول فلاشترط ذكر جميع الذاتيات فيه وأنا الثاني فلو جرب ذكر الخاصة اللازمة المساوية فيكونان مساويين المحدود والمرسوم - حقيقين كانا أو اسميين وقال المصنف في شرح رسالة كما أن من التصديق برهانها وخطايا وغيرها والموصل الى التصديق شامل لطرقها فكذلك من التصور - حقيق - يميز عن جمع ماعده وأعم من ذلك فالوصل الى التصور أعنى القول الشارح لابد أن يشمل طرق الايصال الى جميع أنواع الصور وحين خصصوه بالأوليين فلا بد أن يخصصوا في أبواب المنطق ما يوصل الى الثالث ثم ان الشيخ وكثيرا من المحققين صرحوا بأن الرسوم الناقصة يجوز أن تذكر أعم من الماهية وكتب اللغة مشحونة بالتعريفات الاسمية الأعم اه وبحث فيه أبو الفتح بأنه إن عاينتم اذا ثبت أن التصور بالوجه الأعم أو الأخص مطلقا أو من وجه قد يكون نظريا محابجا الى تعريف وهو غير بين ولا مبين لحوازان يكون كل ذلك ضروريا وإن كان قد يستفاد فيها تسبها فلا يتم الدليل على التعميم كما أنه لا يتم الى تخصيص وجواب الخلل الخلى بأن التحقيق أن المتصور في التصور بالوجه حقيقة انما هو الوجه وذو الوجه انما هو متصور بالعرض ومن البين أن الوجه اذا كان نظريا كان تصويره وتصور ما هو وجه له كلاهما محابجان الى نظر وكون ذلك الوجه نظريا ناقسا الى ما يساويه ويديها باقيا الى ما هو أعم منه وأخص بملاوجه له فاناه لم بالضرورة أن الماهيات كما تكون نظرية باعتبار فصولها القريبة وخواصها اللازمة كذلك تكون هي نظرية باعتبار أجناسها وفصولها البعيدة وأعراضها العامة وأن تصور النفس والعقل باعتبار التجرد عن المادة نظري وأمثال ذلك أكثر من أن تحصى اه وقول الهمض يؤيد مذهب المتأخرين أن للمنطق آلة للعلوم الحكيمية التي لاتناسبها المعرفة بالأعم والأخص لكن الحكمة معرفة أحوال الأشياء على ماهي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية قوله من لم يتحقق معنى هذا التعريف وبيان مدعانا يحتاج تطويل مع قلة جدواه ( قوله كذلك أجز أن يكون أخص ) قال أبو نصر الفارابي في المدخل الأوسط بعد ذكر الحدود وما كان منها أعم من الاسم المحدود كان ذلك حدا ناقصا ثم قال في الرسوم وما كان منها يفهم بنحو يخص الشيء ويساوى المفهوم عن اسم الشيء كان ذلك رسما كاملا وما كان منها أعم أو أخص كان ذلك لرسم رسما ناقصا هذا كلامه وقوله وما كان منها أعم من الاسم المحدود أى من المفهوم الاحتمالي الذي وضع الاسم بازائه فيكون اشارة الى الحدود الاسمية الشارحة لمفهوم الاسم ولم يذكر في الحد الأخص لئلا يظن أنه متفطر قاله الجلال وانما لم يمكن الحد بالأخص لأن الحد لا يكون الا بالذات والذاتي لا يكون الأعم أو مساويا ويمتنع كون جزء الشيء أخص منه وإلا لتحقق الكل بدون جزؤه وهو بديهي البطلان ( قوله لأن قرب الأخص الى المعرفة الخ ) وذلك لأن كل خاص يستلزم العام

(١) ( قول الشارح قلت الخ ) حاصله أنه يلزم من جواز التعريف بالأعم جوازه بالأخص ، لأنه كلما وجد الأخص وجد الأعم ولا عكس وهو لا يدفع الاراد إذ دلالة الالتزام مهجورة في البيان ، ولذا لم يكف فيما مضى بالمساوى معرفة عن الآخر مع كونه أولى منه كالا يخفى اه الفارابي .

اعتمادا على فهم المتعلم واختصارا في العبارة وهذا كما قال في تعداد ما لا يقع معرفا فلا يصح بالأعم والأخص والمساوى معرفة والاشقي فترك المبين مع أنه لا يقع معرفا أيضا وإنما تركه بناء على أن التعريف لما لم يحجز بالأعم فالمباين بطريق الأولى لأنه في غاية البعد عن المعرف . والحاصل أن التعريف بالأعم والأخص لم يحجز عند المتأخرين مطلنا أى في التعريف التام والناقص وعند المتقدمين لم يحجز في التعريف التام أيضا وإنما في الناقص بخير (كالمفطى) أى كالتعريف اللغظي فإنه يجوز أيضا بالأعم والأخص ( وهو ) أى التعريف اللغظي

يشمل المعرف وغيره والأخص وإن لم يصرق على جميع أفراد المعرف إلا أنه خاص به لا يوجد في غيره هذا حاصله ( قوله اعتمادا على فهم المتعلم ) أى فهمه ذلك من المعلم ( قوله وهذا ) أى اسقاط الأخص هنا مثل قوله في تعداد ما لا يقع معرفا حيث أسقط المبين لملامه مما ذكره بالأولى ( قوله فلا يصح الخ ) بدل (١) مما قاله الخ ( قوله فترك المبين ) أى لأنه ترك الخ فهو علة لقوله وهذا كما قال الخ ( قوله فالمباين بطريق الخ ) قد بحث فيه بأنه إنما تركه لخروجه من اعتبار الجمل في المعرف ولأنه يشكل بذكر الأخص مطلقا فإنه لا يحمل إلا أن يقال إنه يقال عليه في الجملة والخ (٢) أن الماين والأخص خرجا بقول المصنف معرف الشيء ما يقال عليه أى ما يصح حمله عليه وهذا ليس كذلك ( قوله كالمفطى ) اعلم أنه اختلف في التعريف اللغظي هل هو تعريف حقيقة وأنه قسم من أقسام التعريف أو ليس تعريفًا قال الخطابي (٣) في حواشى التلويح وأذ كثرون على الفرق بين التعريف اللغظي والاسمى فاتهم تعريفًا قالوا التعريف قسمان تعريف بالحقيقة وتعريف بحسب اللفظ اه إذا علمت هذا بقول المصنف كالمفطى الكاف إما للتشثيل أو للتنبير فإن قلنا إن التعريف اللغظي من المعارف فتكون للتشثيل والعكس العكس ( قوله فإنه يجوز أيضا بالأعم ) كما إذا قلت في تعريف العقار الذى

وأما العام فلا يستلزم خاصا بعينه مثلا يلزم من وجود الانسان ذهنا وخارجا ورحود الحيوان لأنه جزؤه والشيء لا يوجد بدون جزئه وأما الحيوان فإنه ينفك تصوره عن تصور الانسان ويوجد بدون ذهنا وكذلك يوجد خارجا في الفرس بدون الانسان ( قوله لأنه في غاية البعد ) فهو لا يفيد تميزا أصلا بخلافهما وإراحتهم احتملا بعيدا أن تكون مميزات في الجملة كما قيل \* وبضدها تميز الأشياء \* قال السيد وأبعد منه افادته تميزا تاما بأن يكون بين المتباينين خصوصية تقضى الانتقال من أحدهما الى الآخر قال في شرح المطالع وأيضا المبين نسبتة إلى المبين الآخر كنفبته إلى غيره وكذبته المبين الآخر إليه فتعريفه إياه دون غيره ودون العكس ترجيح بلا مرجح ( قوله فإنه يجوز أيضا بالأعم والأخص ) وحقه أن يكون بالانفاظ المتردفة كما يتال العضنفر الأسود فإن لم يوجد ذلك ذكر مركب

(١) ( قوله بدل الخ ) بل هو مقول القول كما لا يخفى .

(٢) ( قوله والحق الخ ) أما في المبين فسلم وأما في الأخص فلا كما سبق لنا فراجع ومثله الأعم .

(٣) ( قوله الخطابي الخ ) ظاهر عبارته أن التعريف الاسمى هو الحقيقي ، وهو خلاف النقول عن المصنف وغيره من أن الحقيقي ما يكون للماهية مدققة كالانسان ، والاسمى ما يكون للماهية التى لم يعلم وجودها كالمعتاد وكلاما خلاف اللغظي إذ هو من قبيل التصديق كما قال السيد وغيره ، وعليه تكون الكاف للتنبير فقط اه الشرنوبى .

( مايقصد به تفسير مدلول اللفظ ) بأن لا يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى كقولنا الغضنفر الأسد والعقار الخمر

هو ماء العنب المسكر وكقولك في تعريف العسجد القسند فهذا تعريف بالأعم وقوله والأخص كما إذا قلت في تعريف المسكر عقار وفي تعريف القند ذهب. إن قلت إن التعريف للفظي لا يعطى قدره بعضهم بأنه تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر عند السامع والمرادف لا يكون أعم ولا أخص. قلت هذا التعريف تقريبي لا لتحقيقي إذ التعريف اللفظي ليس ب لازم أن يكون مرادفا بل قد يكون أعم وأخص كما علمت ( قوله مايقصد الخ ) أى لفظ واضح الدلالة يقصد به تعيين أى تفسير مدلول اللفظ الغير الواضح الدلالة على المعنى وهذا تعريف لنوع من اللفظي وهو ما إذا كان المرادف ك تفسير البر بالقمح والغضنفر بالأسد والعقار بالخمر إلا أن يقال المراد مايقصد به تفسير مدلول اللفظ ولو كان ذلك التفسير فى الجملة فيشمل ما إذا كان أعم أو أخص وقوله وهو مايقصد الخ هذا مشكل لأنه لا يساوى التعريف اللفظي بل مبين له (١) لأنه لم يقصد به تفسير المدلول وبيانه لظهوره عند المخاطب بل اقصد به بيان أن اللفظ موضوع لذلك المدلول إلا أن يتكف و يقال المراد تفسير مدلول اللفظ من حيث انه مدلول للفظ حتى يرجع المتصود إلى أنه تفسير مدلول اللفظ ( قوله تفسير مدلول اللفظ الخ ) فيه أن ذلك صادق على التعريف الحقى كحوان ناطق فى الفرق بينهما. قلت الفرق أن الحقيقى يقصد به تفسير الماهية المجملة وبيان احتوائها وتحصيل صورتها فى ذهن المخاطب لا تفسير مدلول لفظ انسان وان كان يبان المدلول حاعلا من التعريف فهو حاصل غير متصود وأن اللفظي يقصد به بيان ماوضع له اللفظ أى بيان مدلوله الذى وضع بازائه فقول المصنف تفسير مدلول اللفظ أى من حيث انه مدلول لفرج الحقيقى وإلى هذا أشار الشارح بقوله فيفسر أى اللفظ بلفظ إلى آخره ومحصله أن المتصود من التعريف اللفظي تعيين مدلول اللفظ من حيث كونه مدلولاً بخلاف الحقيقى فان المتصود منه تعيين وتفسير الماهية المجملة قال الشيخ المولى التعريف الحقيقى ما يقصد به تعيين الماهية من حيث استوائها على أجزائه انتهى ولذا قالوا التعريف للفظي لا يفيد تحصيل صورة وإنما يفيد تمييز صورة حاصلة من بين الصور. ليعلم أن اللفظ المذكور موضوع بازاء هذه الصور ( قوله بأن لا يكون الخ ) فيه إشارة إلى أن المراد بقوله تعيين مدلول اللفظ من حيث إنه مدلول اللفظ ( قوله والعقار الخمر )

يقصد به تعيين المعنى ولا يكون التفصيل المستفاد من تصودا وإلا لكان تعريفها اسمياً ويجرى فى الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف فى الأعم كقولهم سعدان نبت وبالأخص كقول أهل اللغة اللهو اللعب وهو نوع من اللهو والمرادف كالتصنفر الأسد والعقار الخمر

(١) ( قوله بل مبين له الخ ) توضيحه أنهم عرفوا اللفظي بتبديل لفظ كبر بلفظ آخر أشهر منه كقمح والمصنف عرفه بما يقصد به تفسير مدلول اللفظ ومدلول اللفظ يحتاج الى التفسير هو ماهيته الشهولة لدى المخاطب ، وتعريف الماهية الشهولة تعريف حقيقى لا لفظي إذ اللفظي ماهيته معلومة للمخاطب ، ولكن يجهل وضع الاسم بازائها . وحينئذ فقد عرف المصنف اللفظي بما هو تعريف للحقيقى مع ما بينهما من التباين ، وقد تركت الحشى فى الاجابة هنا ونما يأتى له . والذي أراه أن فى عبارة المصنف فلما ، وأصل العبارة ما يقصد به تفسير اللفظ لزاء مدلوله تخفف لزاء وقدم مدلول على اللفظ وأضيف اليه ولاشك أن القلب من مقاصد اللغاة كقول الشاعر :  
وهيه مغيرة أرجؤه كان لون أرضه سماؤه أم الصرنوبى .

وليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به إفادة تصور غير حاصل

المراد أن لفظ العقار موضوع للحجر وأما الذى يقصد به يحصل مفهوم الحجر مثلا فهو تعريف اسمى (١) (قوله وليس هذا) أى التعريف اللفظى تعريفا حقيقيا يراد الخ أى لأن التعريف الحقيقى يراد به إفادة تصور غير حاصل والتعريف اللفظى يراد به تعيين ما وضع له اللفظ من بين

(قوله وليس هذا تعريفا حقيقيا) بل ما له إلى التصديق وهو ما اختاره السيد قال فى حاشية التجريد للتصور منه الإشارة إلى صورة حاصلة وتعيينها من بين الصور الحاصلة ليعلم أن اللفظ المذكور موضوع بازاء الصورة المشار إليها فما له إلى التصديق والحكم بأن هذا اللفظ موضوع بازاء ذلك المعنى اه وإليه يشير كلام الشارح الآتى وعلى هذا فقول المصنف كاللفظى تنظر والذى اختاره المصنف أن التعريف اللفظى من قبيل التعريف الاسمى فيكون قوله كاللفظى تمثيلا والفرق بين التعريف الاسمى والتعريف الحقيقى أن الحقيقى هو الذى يكون للماهية المعلومة الوجود والاسمى هو الذى يكون للماهية التى لم يعلم وجودها سواء كانت معدومة أو موحودة فإذا أقيم الدليل على وجودها كان التعريف الاسمى بعينه تعريفا حقيقيا ولذلك قال السعد فى شرح المقاصد إن تعريف العلم المذكور فى مقدمة الشروع اسمى وبعد الاحاطة بمسائل ذلك العلم ينقلب تعريفا حقيقيا والفرق بين التعريف اللفظى والاسمى على ما هو مختار السيد وغيره من أنهما متقابلان أن اللفظى لا يفيد تحصيل صورة وإنما يفيد تمييزها ليعلم أن اللفظ موضوع بازائها فما له التصديق كما سمعت ولا يندرج تحت القول النارج وأما الاسمى فهو تعريف بالحقيقة ومندرج تحت القول الشارح وأن الاسمى لا يجوز أن يكون بلفظ مصادف وأنه يختص بالاسم واللفظى بخلافه فيهما وأن الاسمى أنسب بالمفاهيم الاصطلاحية واللفظى أنسب باللغة والمحقق الدوائى أيد ما ذهب إليه المصنف بأنه قد عمل القوم تقدم مطلب ما الاسمية على جميع المطالب بأنه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يمكن التصديق بوجوده فلا يمتنى طلب حقيقته ولا التصديق بالهوية المركبة فإن ذلك الكلام إنما يتم إذا كان التعريف اللفظى داخلا فى مطلب ما كما لا يخفى اه ويوضحه ما ذكره فى الحواشى القديمة على الشارح الجيد للتجريد بأن لنا مطلبين مطلب ما ويطالب بها التصور ومطلب هل ويطالب بها التصديق والتصور على قسمين: تصور بحسب الاسم وهو تصور الشيء باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن انطباقه على طبيعة موحودة فى الخارج وهذا التصور يحجرى فى الموجودات قبل العلم بوجودها وفى المعدومات أيضا والطالب لما الشارحة الاسم . وثانيهما تصور بحسب الحقيقة أعنى تصور الشيء الذى علم وجوده والطالب لهذا التصور ما الحقيقة وكذلك التصديق ينقسم إلى تصديق بوجود الشيء فى نفسه وإلى التصديق بثبوته لغیره والطالب للأول هل البسيطة وللثانى هل المركبة ولاشبهة فى أن مطلب ما الشارحة مقدم على هل البسيطة فإن الشيء ما لم يتصور مفهومه لم يمكن طلب التصديق بوجوده كما أن مطلب هل البسيطة مقدم على مطلب ما الحقيقة إذ ما لم يعلم وجود الشيء لم يمكن أن يتصور من حيث إنه موجود ولا يكون الترتيب ضروريا بين الهية المركبة والماهية الحقيقية لكن الأولى تقديم الماهية اه وفى شرح سلم العلوم مطلب ما الشارحة متقدم على ما الحقيقة وجوبا إذ لما لم يصدق

(١) (قوله تعريف اسمى) الأول تعريف حقيقى لأنه هو الذى يكون للماهية الحقيقية الوجود كالحجر كما قدمنا .  
وقوله مفهوم الحجر صوابه مفهوم العقار إذ هو المعروف بالفتح اه الفرنوبى .

أنما المراد تعيين ماوضع له اللفظ من سائر المعاني لياتفت اليه ويعلم أنه موضوع بازائه

جميع المعاني الحاصلة عند الخطأ لأجل أن يلتفت اليه ويعلم أن اللفظ موضوع بازائه مثلاً اذا قال السائل ما الانسان فقلت له حيوان اطلق فقد فسرت و بينت له تلك المعاهية المجلة وحصلت عنده صورة المعاهية المفصلة حيث بينت له أجزاءها واذا قال السائل ما الغضنفر فقلت له الأسد فلخطب لم يحل حقيقة الأسد بل متصور لها كغيرها فلم تنده بجوابك حصول صورة الأسد في ذهنه لحصولها فيه قبل جوابك له وانما أفدنه أن هذه الحقيقة دون غيرها من الحقائق الحاصلة عندك موضوع ازائها لفظ الغضنفر ولما كان ماأل هذا للتصديق وكأنك قلت له الغضنفر موضوع للأسد قال بعضهم التعريف اللاهظي ليس تعريفاً أصلاً فضلاً عن كونه ناقصاً (قوله أنما المراد تعيين ماوضع له اللفظ) أي اللفظ أوضح

بالجواب كيف يطلب الحقيقة وعلى المركبة استحصاء بناء على أن لا كان بمسلم أحوال المعنويات ومشكوك الوجود وتقديم ما الحقيقة على هل المركبة استحصاءي إذ الأخرى معرفته للسكنه أولاً ثم العوارض ثم ان الأنسب لمجيب السائل بما الشارحة الجواب بالحد ليستغنى عن ما الحقيقة كما اذا سئل ما الزمان فالجواب الحركي متصل غير قابل لأنه عدد الحركة والسائل لم الجواب بالمعنى اللاهظي يحتاج الى سؤال اللهم بعده اه قال ميرزا محمد وتسمية إحدى الماهيتين بالبيضة والأخرى بالمركبة أنما هو بالنظر الى ما صدقهما لا الى مفهوم القضية المقسودة فان مصدق الماهية البسيطة هو نفس الموضوع من حيث يصح انتزاع وصف الوجود عنه ومصدق الماهية المركبة هو الموضوع مع شيء آخر اه ومعنى كلام الدواني أنه علل القوم الخ أي يدل على أن الغرض منه التصوير لتعليل القوم تقديم ما الاسمية أي الشارحة لمعنى الاسم على بقية المطالب وهو داخل تحت مطلب ما الاسمية فذكر تعريف لفظياً اذ لو كان تعريفاً حقيقياً لدخل تحت مطلب ما الحقيقة فتعليل القوم أنما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخل تحت مطلب ما لأن فهم المعنى من اللفظ يحصل من التعريف اللفظي كأنه يحصل من التعريف الاسمي فلو لم يكن اللفظي داخل في مطلب ما كما أن الاسمي داخل فيه لم يكن هذا المطالب متقدماً على سائر المطالب ولم يصح احتياجها اليه قال أبو الفتح وما ذكره أنما يتم اذا لم يكن لمطلب ما الاسمية صورة غير التعريف اللفظي وهو ممنوع بل الظاهر أن التعريفات الاسمية داخلية في مطلب ما الاسمية اتفاقاً ومن البين أنه يكفي لتقديم هذا المطلب على سائر المطالب تقدم التصور الحاصل بالتعريف الاسمي عليها سواء كان التعريف اللفظي من المطالب التصورية أو التصديقية اه ثم قال الدواني والتبصير أن لا تصور مراتب أداما أن يستحضر في المركبة صورة مخزونة بواسطة لفظ موضوع بازائه فان حصل ذلك ابتداء فلا تصور طلب كما اذا طق اللفظ الموضوع بازاء معنى بالنسبة الى العالم باوضع ففهم معناه وهذا لا يدخل في سلسلة المطالب لعدم الطلب وان حصل بعد اللقاء لفظ لم يعرف معناه فهناك تصور الطلب كما اذا قيل الخلاء محال فيقال ما الخلاء فيجاب بأنه بعد موهوم فهذا تعريف لفظي والغرض منه احضار صورة مخزونة وهو بمنزلة التصور ابتداء الا أنه من حيث انه مسوق بلفظاً لم يفهم معناه بخصوصه فيصح طلبه عد من مطلب ما وأعلاها أن تحصل صورة غير حاصلة في الخزانة وفيه مراتب متفاوتة وأنما تصور السكينة وذلك بالحد التام فالتعريف اللفظي داخل في المطالب التصورية اه فقوله والغرض الخ فيه إشارة الى أن التعريف اللفظي يحصله الانسان لغيره لا لنفسه والا يلزم تحصيل الحاصل فان قصد احضار الشيء لا يتصور بدون حضوره وانما كان



وحاصله أن يقصده تفسير صورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المرادة

منه مرادف له أو أعم منه أو أخص ( قوله وحاصله ) أى حائل التعريف اللفظي ( قوله من بين ) متعلق بتفسير أى تعيينها من بين سائر الصور بأنها الخ أى بخلاف التعريف الحقيقي فإنما يقصده تعيين

الاستحصال إلى التهورات والاشارة حضار أدناها لان الحصول في المدركة والخزانة حاصل باستحصال والحصول في المدركة فقط حاصل بالاشارة حضار مع أن التهور في الاشارة حاصل بوجود نفسه وفي الاستحضار التحصيل التصديقي الذي كان ذلك التصور طرفه قال أبو الفتح وتلخيصه أن التعريف اللفظي من المطالب التصديقية قطعاً وعدمه من المطالب التصورية وقم على ضرب من المساحة وتشبيهه احضار الصورة الحاصلة بتحصيل الصورة الغير الحاصلة لتكون ذلك الاحضار مسبوقاً بلفظ لم يحصل احضار تصور معناه بخصوصه منه ويصح طلبه كافي صورة التحصيل والكسب والمراد من المطالب التصورية ههنا أعم منها حقيقة وتشبيهها اهـ ورأيت للعلامة المحقق ميرزا محمد الهندي تحريراً نفيساً في هذا المقام ذكره في حاشيته على المواقف فأحببت ذكره ههنا اتم الفائدة وربما لا يقف عليه غيري فإن حاشيته المذكورة وكذلك حاشيته على شرح الجلال الدواني على اثنى عشر حاشيته على شرح المياكل للدواني قسم بها رحل من علماء بخارى مصر مریداً لا حج فسلمنا منه حاشية العلامة عبد الحكيم على المواقف وصححنا نسخة ميرزا محمد على الدواني شرح المصنف ولم نسمع بحواشي ميرزا محمد ولا غيرها من بقية الكتب التي رأيناها معه مما لا يوجد في بلادنا بل كنا لانعرف أسماءها فضلاً عن مسمياتها وسبحان من أحاط بكل شيء علماً قال رحمه الله تعالى في تلك الحاشية اعلم أن التعريف امحقيق وبه يحصل التصور ابتداءً أو لفظي وبه يحصل التصور ثانياً والأول ينقسم إلى التعريف بحسب الحقيقة وهو ما يحصل به تصور ما علم وجوده في نفس الأمر وإلى التعريف بحسب الاسم وهو ما يحصل به تصور ما لم يعلم وجوده فيها وكل منهما ينقسم إلى الحد والرسم وكل من هذه الأربعة ينقسم إلى التام والنقص فترقى أقسام التعريف إلى تسعة أقسام وقد طال الكلام في التعريف اللفظي فذهب السيد ومن تبعه إلى أنه من المطالب التصديقية متمسكين بأنه لو كان من المطالب التصورية لزم حصول الحاصل لحصول التصور سابقاً ولا يخفى أن السورة قبل التعريف اللفظي حاصلة في الخزانة لا في المدركة فانها عند زوال الالتفات إليها زول عن المدركة وتبقى في الخزانة ثم اذا وجهت الالتفات إليها تحصل مرة أخرى في المدركة والمقصود من التعريف اللفظي هذا الحصول لا الحصول السابق مم أن التعريف اللفظي حينئذ يكون بحثاً لغوياً خارجاً عن طريقة أهل العقول وذهب المحقق الشفازاني ومن وافقه إلى أنه من المطالب التصورية زاعمين عدم الفرق بينه وبين التعريف لاسمى ومن الذين أن البديهي يحتمل التعريف اللفظي ولا يحتمل الاسمى وذهب بعض الأعلام (١) من المحققين إلى أنه من المطالب التصورية والمقصود منه الالتفات إلى الصورة المخزونة أى غرض المعرفة منه تصور المعرفة في المدركة مرة ثانية متمسكاً بأن النعم عللوا تقدم ما الاسمى على جميع المطالب بأنه ما لم يفهم معنى اللفظ لا يمكن التصديق بوجوده ولا يتمشى طلب حقيقته ولا التصديق بهليته المركب وهذا إنما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخل في مطلب ما وبهذا تعلم أن التعريف الاسمى مطلب ما الاسمى

(١) (قوله بعض الأعلام) في هامش النسخة الأصلية أنه العلامة الدواني اهـ الشفازاني .

بلفظ كذا .

وتفسير الماهية المجردة التي هي معنى اللفظ بدون الالتفات إلى تبين مدلول اللفظ من حيث كونه مدلولاً وإن كان حاصل التراما ( قوله بلنظ كذا ) أى من اللفظ الخفى كالغضنفر والمقار في الأمثلة السابقة

وبه يفهم معنى اللفظ لا بالتعريف اللفظي فانه بعد تصويره فاداً لم يكن التعريف اللفظي داحلاً في مطلب ما لا يتم ذلك التعليل مع أن من قال إنه من المطالب التصديقية لا ينكر كونه من مطلب ما لكن ذهب إلى أن ما له التصديق وذهب بعض الأفاضل (١) إلى أنه من المطالب التصورية زعماً منه أنه يفيد تصور الموضوع له من حيث إنه معنى المفظ . وأنت خبير بأنه حيث يصر تعريفاً اسمياً رسمياً ويكون البحث من قبيل البحث اللغوي . وتحقيق المقام أنه إذا سئل عن أمرٍ بدعي فقبل ما الوجود مثلاً فيقال ما يكون فاعلاً أو منفعلاً فن شأنه أنه يحصل له منه للسائل إحضار معنى الوجود والالتفات إليه من بين الصور المخزونة وأن يحصل له التصديق بأن لفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فإذا قيل ذلك في العلوم اللغوية فالمقصود منه التصديق وإن كان التصور حاصلًا في ضمنه إذ نظر أرباب تلك الصناعات مقصور على الأنماط وإذا قيل ذلك في العلوم العقلية فالمقصود منه على ما هو وظيفة هذه العلوم التصور وإن كان التصديق حاصلًا في ضمنه اه وللأفاضل المرعشى كلام في هذا المقام ذكره في تقرير التوانين فإن ضممته إلى ما هنا وقت على حقيقة الحال وسبقت غبك في هذا المجال (قوله وليس هذا تعريفًا حقيقياً) أى اتفاقاً بل هو تعريف لفظي مقابل للاسمى أو من قبيل الاسمي فيه ما تقدم ثم إن صدر عبارة الشارح بـل لكلام السيد وعجزها لكلام المصنف فقول البعض أراد بحقيقته المنفية أن يفيد تصور ما لم يحصل أصلاً بكتبه أو يتميزه عن جميع أغياره كما يرشد له قوله بعد وإنما المراد تعيين ما وضع له اللفظ الخ ومن نزل على ما يراه السيد فقد وهم غفلة عما بعده اه أخذ بالظاهر كالمنزل أيضاً ثم إن ذلك البعض بعد أن نقل عبارة الجلال في مراتب التصور التي نقلناها نقل اعتراض العصام عليها وأخذ في رد تلك الاعتراضات والسكل أو هام على أو هام غفد ما نقلناه لك وإن أدى إلى تطويل فإني أرجو إن شاء الله تعالى أن يكون عليه التعويل:

إن السلاح جميع الناس تحمله وليس كل ذوات الخلب السبع

والى هنا انتهى بنا الكلام على قسم النصوص . وقبل الانتهاء وقع بمصر حوادث هائلة من عجة منها المطر الشديد المتوالى الذي تهدم منه مواضع كثيرة وتعطلت الناس بسببه عن قضاء أغراضهم والخرى إلى الذى بالقلعة وبها أمكنة فيها بارود فهدم البارود معظمها وأهلك خلقاً كثيراً وحيوانات وأمتعة وارتجت منه مصر مرتين مرة بعد المغرب والثانية في أول الساعة الخامسة بل تحدث الناس بوصول هذه الرحلة إلى القرى البعيدة وعجز الناس عن إطفاء النيران تلك الليلة ثم في اليوم الثاني تكاثرت الدولة والناس وأخذوا في إطفائها وقد استمرت ليلتين ويومين ولولا لطف الله وعنايته ورحمته بالأمة الحمدية لهلكت مصر برمتها وأهلها بل وتعدى ذلك إلى كثير من القرى كما أخبر بذلك أهل الخبرة فإن النار وصلت إلى موضع البارود الكبير المسمى بالجبخانة يقال إنها تحتوى على مائتى ألف قنطار من

(١) ( قول العطار بعض الأفاضل ) في هامش النسخة الأصلية أنه العلامة مير صدر الشيرازي عصرى الجلالة الهوانى اه الشرنوبى .

## المقصد الثاني : في التصديقات

ولما وقع الفراغ من مباحث التصورات مبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات ولها أيضا مبادئ.

### فصل : في التصديقات

( قوله من مباحث التصورات ) أى من القضايا التى يبحث فيها عن التصورات ، وقوله ومبادئها ومقاصدها عطف لتفسير للتصورات

البارود وخرج معظم الناس من دورهم إلى أطراف البلد وصواحبيها وقراها وتركوا بيوتهم خالية وكان الكرب عظيمًا هائلًا تنقص العمارة عن شرحه فإن الأحجار العظيمة جدا تطارت في الجرب بقوة البارود وزال كأنها للطرفكم أهلكت وخربت ثم جاء الطاعون ومات من أهل العلم جماعة ومرض البعض والبعض فرّ إلى بلاده وصار من بقي ما بين عائد مريض ومشيع جنازة ومشغول بخدمة من مرض عنده والأفكار تكدرت والهموم تكاثرت والأوهام غلبت وكان معاني ابتداء إقراء الكتاب جماعة كثيرة من أذكى الطلاب قلوبا جدا وصارت أفسارهم لذلك الحادث غير قابلة للبحث في غوامض للسائل المحتاجة لصفاء الفكر وعدم شغل البال وفكرى أنا أيضا كذلك لتمرص عيالى وخوفى على أحبائى وخزنى على من مات منهم واشفى على المتمرضين أسأل الله سبحانه اللطف لى ولهم والمسلمين واجتماع هذه الأسباب هو الذى أوجب لى الوقوف على هذا القدر فإن انجلي هذا الحادث وكان فى العمر بقية شرعنا فى القسم الثانى مستمدين الاعالة من الله وإن كنا من الناهيين مع هذا الوفد فعسى أن يأتى بعدنا من يوفقه الله للانعام والله يرزقنا حسن الختام بمنه وكرمه آمين وتم فى يوم السبت من النصف الثانى من شهر شعبان عام تسعة وثلاثين بعد المائتين والألف .

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين هذا ما وعدنا به من السلام على التصديقات فقول وبالله التوفيق ( قوله المقصد الثانى فى التصديقات ) المقصد مكان المقصد والمراد به هنا المسائل المتعلقة بأحوال التصديقات لأن قصد المصنف تعاقب مجمعها بعد فراغه من مباحث التصورات . لا يقال التصديقات هى المسائل الباحثة عن أحوال التصديق كما اعترفت به فيلزم ظرفية للشيء فى نفسه . لأننا نقول ماتعاقب التصديق وهذه منفصلة وهذا القدر كاف فى المغيرة أو يراد من المقصد المقصد فلا يحتاج لدعوى المغيرة الاعتبارية فى تصحيح الظرفية فإن جعل المصدر بمعنى اسم المفعول أى المقصود رجع إلى الاعتبار الأول فيحتاج لدعوى المغيرة الاعتبارية فى تصحيح الظرفية لأنه على الأول تعتبر المسائل محلا للمقصد وفى هذا الاعتبار يعتبر المقصد واقعا عليها ( قوله ولما وقع الفراغ ) جرت عادة الشارحين بإيراد هذه القضية الاتفاقية بعد الفراغ من مبحث والشروع فى آخر تنقيطها للتعلم فيما سأتى حيث حصل قسرا معتدابه من العلم وتفتيها على المغيرة بين المبحثين بحيث اذا وقعت مسألة مما تقدم فيما تأخر يكون ذلك بطريق الاستطراد أو المبدئية ( قوله مبادئها ومقاصدها ) كذا فى نسخة بخط الواب بدلا مما قبله بدل مفصل من مجمل وفى أخرى بالواو فهى لعطف المفصل على المجمل والمراد بالمبدئى المكان الذى يبدأ منه الشيء أى يكون مادة لذلك الشيء وجزءه له ويقال لذلك فى الجزء الذى أخذ منه مادى والحال ههنا كذلك ( قوله شرع ) أى حان أن يشرع فى التصديقات أى

ومقاصد فبإديها القضايا وأقسامها وأحكامها ومقاصدها القياس والحجة ولا بد من تقديم المبادئ لتوقف المقاصد عليها فلذا قدم القضايا وقال في تعريفها (القضية

(قوله وأقسامها) أى من كونها شرطية أو حالية بأقسامها (قوله وأحكامها) كدلك كس والتناقض وتلازم الشرطيات وإن كان المصنف لم يذكر هذا الثالث وأن المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله لتوقف المقاصد الخ) أى توقف الكل على جزئه المركب منه (قوله وقال في تعريفها) أى في تعريف مفردا وهو النضة لأن التعريف انما هو لاحقة ثنى لا لافاد

من حيث هى مبادى كانت أو مقاصد لكن الواجب بحسب الصناعة تقديم المبادئ فلدت فصل بقوله ولها أوصاف ومقاصد الخ (قوله فبإديها القضايا) أى لتركب الأقيسة منها كما هو معنى المبدأ على ما قد عرفت قال العصام فى حاشية القطب وههنا بحث شريف وهو أن توقف الحجة ليس على جميع القضايا بل يتوقف على قضايا يتركب منها فان الطبيعيات لا تنفع فى الأقيسة كما أن التعريف لم يتوقف على جميع الكميات بل على ماسوى النوع والعرض العام أيضا عند المتأخرين إذ لا يتركب منهما معرف فذكر الطبيعية ههنا لازمة تحقق القضايا المهمة كأن بيان النوع والمرض العام لزيد تحقيق الكميات المهمة ومنهم من قال يتركب المعرفة من النوع أيضا كما قال فى تعريف الصنف الرومى انسان من بلاد الروم فحكم القوم بأن النوع لا يكون جزءا من التعريف إما سهو وإما مختص بما سوى الماهيات الاعتبارية وليس بشئ لأن تعريف الرومى تعريف اسمى والنوع يصح أن يكون تمام المشترك بين مفهومين اسميين فيكون بهذا الاعتراض جنسا فتعريف الرومى تعريف النسخ بحسبه لا بنوعه اه ثم ان تعريف النضا لا بد من تقديمه لتصور موضوعات المسائل ومجولاتها الآلية وأما تقسيمها إلى الأقسام الأولية فانه كالنضة لتعريف لأن به يتم ما هو الغرض من التعريف أعنى الانكشاف التام وتعيين الأقسام الأولية الى تحصيلها فرع تحصيل المقسم فتتكشف النضا بذلك من بدانكشاف وأما القسم الثانوى فانما يوجب زيادة انكشاف القسم فان تقسيم القضية الحلية يوجب مزيد انكشافها لزمزيد انكشاف القضية من حيث هى والذي يوجب مزيد انكشافها من حيث هى تقسيمها إلى الحلية والشرطية (قوله وأحكامها) أى بيان أحكامها من انتقض والعكس (قوله وقال فى تعريفها) الظاهر عطفه على قسم فيكون من جملة الماعل بما أشير اليه بذ والعنى حينئذ تقديم المبادئ واجب لتوقف المقاصد عليها ولأجل ذلك قدم النضا وقال فى تعريفها فيرد أن التعليل انما يفتى وجوب تقديم المبادئ مطلقا لا لتقديم -صوص القضايا- وقد يجاب بأن المقصود من التعليل بيان حقيقة تقديم المبادئ وأما تقديم بعضها على بعض فأمره شهر إذ الحكم على النسخ فرع عن تصورهِ والمغيد للتصور التعريف والتقسيم من تنتمه كما سمعت فوجب الترتيب بين هذه المباحث فقدم القضايا أو يقال ان تعريف القضية مبدأ بالنسبة لأحكامها فقد أفاد التعليل ذلك (قوله القضية) فعلة بمعنى مفعولة سميت بذلك لاشتغالها على الحكم الذى يسمى قضاء قال تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وقال الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا      أحبك حتى يغمض العين مغمض  
وقد يطلق القضاء على أداء الدين قال الشاعر :

(القضية قول يحتمل الصدق والكذب)

(قوله الصدق الخ) المراد بالصدق مطابقة النسبة الكلامية إيجابية أو سلبية للواقع والكذب عدم

قضى كل ذي دين فوق غريمه وعزة مطول معنى غريمها

وأخذ القضية من هدامه تبعد (قوله قول يحتمل الصدق والكذب) عدل عن قول الأصل انها قول يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب اسلامه ماههنا عما أورد عليه بأنه تعريف للشئ بحال متعلقه وماهنا تعريف له بحال نفسه قاله عبدالحكيم، ولم يقل في التعريف قول يقال الخ اذ لا يلزم في القضية أن يقال بالفعل لقائله انه صادق فيه أو كاذب ولم يقل قول قائله صادق أو كاذب ليخرج قول المجنون والنائم زيد قائم فان كلا منهما وان كان في نفس الأمر صادقا في كلامه أو كاذبا الا أنه لا يقال لهما انه صادق أو كاذب في العرف لأن كلامهما ملحق بألحان الطيور ليس بخبر ولا إنشاء نص عليه في التلويح اهـ. وأورد على التعريف المذكور لزوم الدور لأن الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة له والقضية مرادفة للخبر. وأجيب بأجوبة منها أن الصدق والكذب بديهيان ولوسلم أنهما نظريان فيجوز أن يعرف الخبر تعريفا تنبيهيا بالصدق المعرف بالخبر تعريفا كسبيا اللازم منه توقف الخبر عند المدركة على حصول الصدق المتوقف على حصول الخبر ابتداء فالخبر (١) في حضوره موقوف على حصول الصدق وفي حصوله ابتداء موقوف عليه له فكونه موقوفا وموقوفا عليه ليس من جهة واحدة فلا دور لأن الغرض من التعريف التنبيهى إحضار الشئ في المدركة بعد حصوله في الخزانة ويجوز أن يحصل هذا الغرض من أمر يتوقف في الحصول على ذلك الشئ. ومنها أنه لا يلزم من جريان الدور في الخبر جريانه في القضية إذ قد يكون هذا المفهوم معلوما هنا من حيث كونه خبرا مجهولا من حيث كونه قضية فلا يتوقف الصدق والكذب على القضية المجهولة بل على الخبر المعلوم. ومنها أن الصدق هو مطابقة الأمر الذهني ونظر فيه الجلال بأن التصورات مطابقة ولا توصف بالصدق أصلا. وأجاب ميرزا هـ بأن المراد مطابقة النسبة التي هي حكاية عن الواقع وهذه المطابقة غير المطابقة التي في التصورات فان مرجع المطابقة فيها الحل على ذي الصورة أو على المأخذ ومرجع هذه المطابقة هو الوقوع في نفس الأمر قال ويظهر من ذلك أن المطابقة أولا وبالذات للنسبة وثانيا وبالعرض للخبر المشتمل عليها اهـ والمراد باحتمال الصدق والكذب تجويز العقل لهما بالنظر الى المفهوم مع قطع النظر عما هو في الواقع ومنشأ ذلك اشتماله على نسبة هي حكاية عن أمر واقع فان شأن الحكاية أن توصف بالمطابقة وعدمها بخلاف النسب الانشائية فانها ليست حكاية عن أمر واقع فلا يجري فيها الصدق والكذب. فان قلت ما ذلك الأمر الواقع. قلنا هو في الحليات هو كون الموضوع في نفسه بحيث يصح الحكم بأنه هو المحمول وهذه الحيثية تختلف بحسب اختلاف الحل مثلا في حل الذاتيات نفس حيثية ذات الموضوع وفي حل الوجود حيثية استناده الى الجاعل وفي حل الأوصاف العينية قيام مبدأ المحمول بالموضوع وفي حل العدميات حيثية نسبة عدم مصاحبته لأمر آخر وفي حل الاضافيات حيثية نسبة أمر مابين وأما في الشرطيات

(١) (قول العطار فالخبر الخ) العبارة محرفة، ولعلّ صحتها فالخبر في حضوره ثانيا موقوف على حصول الصدق له وحصوله ابتداء موقوف عليه (أى بكسبه) وبذلك تفهم العبارة بسهولة كما يرشد اليه غريمه وتعليقه اهـ الشرفوبى.

فالقول وهو اللفظ المركب أو المفهوم العقلي المركب جنس يشمل القضية وغيرها

مطابقها له (قوله وهو اللفظ المركب) بأن تلمظت بزبد قائم مثلا (قوله أو المفهوم العقلي) وهو القضية

فهو كون المعنيين في نفسهما بحيث يصح الحكم بثبوت أحدهما على تقدير ثبوت الآخر أو كونهما في نفسهما بحيث يصح الحكم بالانفصال بينهما وهاتان الحقيقتان أيضا مختلفتان باختلاف الاتصال والانفصال قال ميرزاهد وبالجملة الحكاية هي نفس مفهوم القضية والمحكي عنه هو مصداقها والنسبة إنما هي في الحكاية دون المحكي والتغاير بينهما تغاير بالذات لا بالاعتبار اهـ .

ويدكرون في هذا المقام مغالطة مشهورة بالخبر الأصم وهي أنه لو قال قائل كل كلامي في هذا اليوم كاذب ولم يقل في هذا اليوم غير هذا السلام لزم أن يكون ذلك الكلام صادقا وكاذبا معا لأنه إن كان صادقا في نفس الأمر لزم أن يكون المحمول وهو كاذب صادقا على موضوعه وهو كلامي فيلزم أن يكون كلامه كاذبا وليس كلامه إلا كلامي كاذب فيلزم أن يكون كاذبا وقد فرض أنه صادق وإن كان كاذبا في نفس الأمر لزم أن لا يصدق هذا المحمول على موضوعه وهو كلامي فيلزم أن يكون هذا السلام صادقا لوحوب اتصاف السلام بالخبر بالصدق أو بالكذب وامتناع خلوه عنهما مع أنه فرض كونه كاذبا . وأجاب الناس عنها بأجوبة كثيرة . منها ما أجاب به العلامة الدواني في رسالة له منوطة بهذه المغالطة وهو أن حقيقة الخبر الحكاية عن النسبة الواقعية إما على الوجه المطابق فيكون صادقا أو على الوجه الغير المطابق فيكون كاذبا فلا يمكن أن يكون حكاية عن النسبة التي هي مضمونه . وتوضيحه أن مرجع احتمال الصدق والكذب إلى إمكان اجتماع النسبة الذهنية مع ثبوتها أو انبوتها ولا شك أنه إذا كانت حكاية عن نفسها باعتبار وجودها في الذهن كما في قولك هذا السلام صادق أو كاذب مشيرا إلى نفس هذا الكلام وكانت هي بعينها الواقع المحكي عنه فلا يمكن اجتماعها مع انتفاءها ضرورة امتناع اجتماع الشيء مع عدسه ولهذا لو قال هذا الكلام صادق مشيرا إلى نفس هذا الكلام لا يكون خبرا بل لا يكون له محصل فإن النسبة التي هي مضمونه لا تنتهي إلى المحاكاة عنها في الواقع بل تدور على نفسها ولعل السر في ذلك أن التصديق هو الصورة الذهنية التي يقصد بها المحاكاة عنها في الواقع فلا يكون حكاية عن نفسها إذ محاكاة الشيء عن نفسه غير معقول ولأجل ذلك صار احتمال المطابقة واللامطابقة من خواص التصديقات فإن الصورة مالم يقصد بها المحاكاة عن أمر واقع لا تجري فيها التخطئة والتغليب قاله الخليلي . وقال ميرزاهد المحكي عنه هو مصداق القضية ومصداقها يلزم أن يتقدم عليها فلا يتصور أن يكون نفسها وأيضا لا يمكن أن يحكم في هذا القول على نفسه لأن المحكوم عليه يجب أن يكون مستقلا بالمفهومية ومتحققا قبل الحكم وهذا القول لا يشتمل على النسبة غير مستقلة بالمفهومية وليس له تحقق إلا بعد الحكم فهذا القول على ذلك التعقل لا يكون له معنى محصل فلا يكون خبرا ولا انشاء ولو كان على فرض المحال كلاما تاما لكان انشاء في صورة الخبر والمنحصر في الأمر والنهي والاستفهام وغيرها من الأقسام هو الانشاء الذي لبس في صورة الخبر . وأجاب ميرصدر عصرى الجلال الدواني بأن هذا القول في قوة كلامي كاذب كاذب فهناك كلامان أحدهما جزء والآخر كل ولا استحالة في كون أحدهما كلامين صادقا والآخر كاذبا وقد وقع بين الجلال الدواني وبينه مناظرات في محبة جوابيهما ومجادلات فيهما ( قوله فالقول هو اللفظ المركب ) هذه العبارة

من المركبات التقييدية والانشائية والخبرية المشكوكة وقوله يحتمل الصدق والكذب فصل يخرج ماعدا القضية وانطبق التعريف عليها . فان قبل الخبرية المشكوكة محتملة للصدق والكذب فتكون داخلية في التعريف . قلت المحتمل للصدق والكذب هو الحكم

العقلية التي أجريتها على قلبك من غير تلفظ بها كما اذا أجريت على قلبك زيد قائم فيقال لذلك قضية كما يقال على اللفظ ، قيل على سبيل الحقيقة فيهما (١) وقيل في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز وقوله وهو اللفظ المركب هذا تفسير للقول عند المناطقة وهو عندهم لا يكون الامر كما وأما عند النحاة فهو شامل للمفرد والمركب ( قوله من المركبات ) بيان للغير ( قوله التقييدية ) كحيوان ناطق ( قوله والانشائية ) كاضرب ( قوله والخبرية المشكوكة ) أى المشكوك في نسبتها كما اذا قلت زيد قائم وكنت شاكا في ثبوت القيام له وعدمه ( قوله يخرج ماعدا القضية ) أى لأن منشأ احتمال الصدق والكذب الاشتغال على نسبة هي حكاية أمر واقع فان شأن الحكاية أن تتصف بالمطابقة وعدمها والنسب الانشائية والتصورات ليست حكاية عن أمر واقع فلايجرى فيها الصدق والكذب ( قوله فان قيل الخبرية المشكوكة ) أى المشكوك في نسبتها هل هي مطابقة للواقع أولا ( قوله المحتمل للصدق والكذب هو الحكم ) أى النسبة الكلامية لأنها يقال لها أيضا حكم وقوله

كقولهم القول يطابق تارة على المفوظ وتارة على المعقول مشعرة بأنه ليس مشتركا معنويا وإلا لقالوا وهو يعم المفوظ والمعقول . قال عبد الحكيم القول يرادف المركب والمركب صفة اللفظ لأنه ما دل جزؤه على جزء معناه والمعنى إنما يوصف به بالعرض بناء على مانص عليه قدس سره في أول مباحث المعاني المفردة فالقول حقيقة في المفوظ مجاز في المعقول على عكس القضية ولا يمكن أن يكون لفظ القضية منقولا عن القضية المفوظة الى المعقولة بناء على أن القدماء جعلوا موضوعات مسائل المنطق الألفاظ والمأخرين أجروا الأحكام على المعقولات لأن المنقول يشترط فيه هجر المعنى الأول ولا هجر ههنا على أن جعل القدماء الألفاظ موضوعات المسائل لا يقتضى الوضع أى وضع لفظ القضية بازاء القضية المفوظة لجواز أن يكون ذلك الجعل باقامة الدليل مقام المدلول تسهila للفهم كيف وقد اتفقوا على أن موضوع المنطق المعقولات الثانية أو المعلومات التصورية والتصديقية اه فسقط قول المحشى القول في هذا لفن المركب ويشبه أن يكون المركب المعقول لأن نظرافن بالذات في المعقول حتى يكون المفوظ قولاً بالعرض على عكس المركب اه ثم إن كان المقصود تعريف القضية المعقولة كما هو الظاهر يحمل القول على المعقول وان كان المقصود تعريف القضية المفوظة يحمل القول على المفوظ وعلى الأول يراد باحتمال الصدق والكذب تجويز العقل لهما في نفس ذلك القول وعلى الثاني تجويز لهما في مدلوله وهذا أولى مما قاله المحشى ان ههنا تعريفيين ومعرفيين إلا أنهما أدبا بعبارة واحدة للاشتراك اللفظي اه ( قوله قلت المحتمل للصدق والكذب هو الحكم ) أى الذى هو أحد أجزاء القضية لكن الحكم

(١) ( قوله الحقيقة فيهما الخ ) أى بطريق الاشتراك اللفظي في كل من القول والقضية ، فالقول المفوظ لقضية المفوظة ، والمعقول للمعقولة ، وصح أخذ المشترك في التعريف لأن للمعرف مثله ، فهو في قوة تعريفين لمعرفين . وعبد الحكيم يرى أن القضية حقيقة في المعقول مجاز في المفوظ والقول بالعكس ، وعليه فلاشترك وصح تعريف المعقول بالمفوظ لأنه دال عليه اه المرنوبى .

والمشكوكه عارية عنه كما عرفت (١) في صدر الكتاب فتكون خارجة .

والمشكوكه عارية عنه أى عن الحكم ان أراد الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع أى إدراك أن النسبة واقعة أوليست بواقعة فهو مسلم لكن هذا لا يضر لأنه ليس المحتمل للصدق أو الكذب وان أراد عارية عن الحكم بمعنى النسبة الكلامية المحتملة للأمرين فلا نسلم عروها عن ذلك (قوله هو الحكم) مراده به إدراك الوقوع أو اللاوقوع ويقال له ان المحتمل للصدق والكذب النسبة الكلامية التى هى مورد الإيجاب والسلب كشبوت القيام لزيد في زيد قائم وحينئذ فالخبرية المشكوكه داخله في التعريف قطعاً لاشتغالها على نسبة محتملة للصدق والكذب (قوله كما عرفت) يقال له تقدم أن التصديق مباين للقضية فالتصديق عبارة عن الحكم أى إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة سواء كان ذلك الإدراك على وجه اليقين أو الاعتقاد أو الجهل المركب أو التقليد وحينئذ فالشاك لاحكم عنده وخبره خال عن الحكم بهذا المعنى وأما القضية فهى القول المحتمل للصدق والكذب من حيث ذاته أى بقطع النظر عن قائله فقيد الحيثية مراعى في تعريف المصنف وحينئذ يدخل في التعريف الكلام المقطوع بصدقه بالنظر لقائله أو لمطابقته للواقع جزماً نحو كلام الله وكلام رسوله وقولك السماء فوقنا والأرض تحتنا فان هذا محتمل للصدق والكذب من حيث ذاته وان كان غير محتمل للكذب بل مقطوع بصدقه بالنظر لقائله أو مطابقته للواقع ويدخل أيضاً الكلام المقطوع بكذبه بالنظر لقائله أو لعدم مطابقته للواقع نحو قول مسيلة ونحو قولك الأرض فوقنا والسماء تحتنا فانه محتمل للصدق والكذب من حيث ذاته وان كان لا يحتمل الصدق بل يقطع بكذبه بالنظر لقائله أو لمخالفته للواقع فكل هذا يقال له خبر وقضية وكذا يدخل خبر الشاك فانه يحتمل الصدق والكذب بالنظر لذاته لا بالنظر لقائله فقول الشارح ان المشكوكه عارية عن الحكم لا يسلم لأنه لا ينظر لنفس قائله وهو الشاك بل ينظر لكلامه في حد ذاته ولاشك أن كلامه مشتمل على نسبة محتملة للصدق والكذب ، ألا ترى أن كلام الكاذب أدخلوه وقطعوا النظر عن قائله فتأمل .

الذى هو أحد أجزائها هو الحكم معنى الوقوع واللاوقوع لا معنى العلم بذلك الذى هو التصديق أو أحد أجزائه فلا يصح أن يقال ان المشكوكه عارية عنه إذ المشكوكه إنما هى عارية عن الحكم بالمعنى الثانى لا عن الحكم بالمعنى الأول فعمل أن الخبرية المشكوكه محتملة للصدق والكذب فهى داخله في تعريف القضية كما هو قضية كلامهم ولهذا لم يتعرضوا لإخراجها قاله المحشى . وأجيب بأن الحكم لا يحتمل ذلك إلا بعد فهمه من اللفظ وحصوله في الذهن وهو وان كان في حد ذاته الوقوع واللاوقوع إلا أنه من حيث ذلك الحصول في الذهن إيقاع وانتزاع فليتأمل .

(١) (قول الشارح كما عرفت الخ) أى من أن الحكم هو إذعان النسبة والشاك لإذعان عنده فلا حكم عنده . اعلم أن القضية مرادفة للخبر ، وقد عرفوها بأنها قول محتمل الخ ، وقيد الحيثية ملاحظ في التعريف : أى من حيث هو بقطع النظر عن قائله ، فيدخل فيه الخبر المقطوع بصدقه والمقطوع بكذبه وخبر الشاك قطعاً ، فن ألقى قال بخروجه من المرفوع حتى يخرج من التعريف ، ومن الذى قال ان الخبر يعتمد الحكم بمعنى إذعان النسبة الذى هو وصف المدرك مع أنا قطع بدخول خبر الكاذب فكيف بخبر الشاك ؟ ، وفي الحقيقة أن الشارح ذهل مما مضى ومما هنا من اعتبار قيد الحيثية ، فقرر ما لم يعلم على أنه علم ام الصرنوبى .



واعلم أن إطلاق الخبر على المشكوك ليس بالحقيقة لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والمشكوك ليس كذلك بل بالمجاز أما باعتبار أن صورته صورة الخبر أو باعتبار اشتغاله على أكثر أجزاء الخبر ثم القضية إما جلية أو شرطية كما قال (فإن كان الحكم) فيها (بثبوت شيء) كقولنا الإنسان كاتب والحيوان الناطق منتقل

(قوله واعلم أن إطلاق الخ) هذا على ما قدمه من خروج المشكوك من التعريف (قوله ليس بالحقيقة) الباء زائدة في خبر ليس (قوله إما باعتبار أن صورته الخ) فهو مجاز بالاستعارة والعلاقة المشابهة في الصورة. وحاصله أننا شبهنا الأخبار المشكوك بانتي فيها الحكم بجامع المشابهة في الصورة واستعير اسم المشبه به للشبه استعارة تصريحية (قوله أو باعتبار الخ) أي فهو مجاز مرسل والعلاقة السلكية والخزئية : أي أطلقنا الخبر الذي هو اسم للكل وأردنا الجزء وهو المشكوك مجازا مرسلا (قوله اشتغاله) أي المشكوك (قوله أكثر أجزاء الخبر) وهو المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الكلامية وهذا مبني على أن الخبر مشتمل على المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية والحكم (قوله فيها) أي القضية والباء في قوله بثبوت شيء أي ما حكم فيها حكما مصورا بثبوت شيء شيء أو بانتفاء شيء عن شيء وقوله بثبوت شيء شيء كان الشيء مفردين بالفعل أو بالقوة أو الأول مفرد بالفعل والثاني بالقوة أو بالعكس فقول الشارح الإنسان كاتب مثال لما إذا كانا مفردين بالفعل فأنسان مفرد بالفعل وكذا كاتب وقوله والحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وزيد عالم الخ مثالان (١) لما إذا كانا مفردين بالقوة فمثال الأول منهما في قوة الإنسان ماش ، والمثال الثاني منهما في قوة هذا اللفظ يناقضه هذا اللفظ وإنما عدد مثال ما إذا كان الشيئان مفردين بالقوة إشارة أنه لا فرق بين المركب الاسنادي والتقسيمي في أن كلا منهما يكون في قوة المفرد . وبقى ما إذا كان الأول مفردا بالفعل والثاني بالقوة

(قوله واعلم) ابتداء كلام وشروع في بيان إطلاق الخبر على المشكوك ومن قال انه جواب سؤال مقدر نشأ من جواب السؤال تقديره ان المشكوك لما كان عاريا عن الحكم فكيف يسمى خبرا ؟ فأجاب بقوله واعلم الخ فقد سها (قوله إما باعتبار أن صورته صورة الخبر) فيكون استعارة مصرحة من قبيل إطلاق الشيء على مشابهة صورة فالعلاقة المشابهة الصورية لا كما قيل إنه مجاز مرسل فانه سهو (قوله أو باعتبار اشتغاله على أكثر أجزاء الخبر) وهي ماعدا الحكم من المحكوم به وعليه النسبة (قوله إما جلية) تقسيم أولى للقضية قدمه على ماعداه ، لأنه باعتبار النسبة وبها تكون القضية بالفعل لأنها جزء صوري ولا كذلك الأطراف فانها جزء مادي بها الشيء بالقوة وأيضا إنما يعرض للطرفين التسمية بالموضوع والمحمول والمقدم والتالي بعد تحقق النسبة فهي أسبق في الاعتبار وإن تأخرت في العقل (قوله فإن كان الحكم الخ) قال ميرزا هاد الحكم يطلق على أربعة معان الأول جزء القضية أي وقوع النسبة أو لاقوعها والثاني المحكوم به والثالث القضية من حيث اشتغالها على ربط أحد المعنيين بالآخر أو سلب الربط والرابع التصديق والمراد ههنا هو المعنى الرابع وعبارة المصنف تحتمل الأول بأن تكون الباء فيها للبيان (قوله والحيوان الناطق منتقل)

(١) (قوله مثالان الخ) بل الثاني فقط والأول الموضوع فيه مفرد بالفعل ، والمحمول بالقوة لأن المفرد بالفعل ما ليس جملة ولو مركبا وبذلك يسلم الشارح من التكرار اه الشرنوبى .

ينقل قدميه وزيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم (أو نفيه) بالجر عطف على قوله بثبوت شيء أي إن كان الحكم بثبوت شيء لشيء كما مر أو بنفي شيء (عنه) أي عن شيء كقولنا لشيء من الإنسان بحجر والعكس نحو زيد قام أبوه وزيد قائم قضية (قوله بثبوت شيء لشيء) ظاهر في زيد قام وأما في نحو قام زيد مما فيه المحمول مقدم فلا يشمل إلا أن يقال الثبوت إما قياسي فقط أي ليس حلياً كإني قام زيد فإنه قياسي ليس حلياً أي ليس الثبوت فيه بطريق هو أو قياسي حلي أي بطريق هو هو كالثبوت في زيد قائم ومراد المصنف بالثبوت ما يشمل الثبوتين فيشمل قام زيد (قوله أو نفيه) أي انتفاءه أي انتفاء شيء عن شيء وقضيته أن النسبة في السالبة النفي وهو مرجوح والتحقيق ما مر أن النسبة في كل من الموجبة والسالبة الثبوت لكه منتف في السالبة.

مثال لما كان طرفاه مفردين بالفعل بناء على أن منتقل بصيغة اسم الفاعل ولو قال ينتقل مضارعاً حتى يكون مثلاً للقضية التي يكون الموضوع فيها مفرداً بالفعل والمحمول مفرداً بالقوة لسلم من التكرار، ولعله سهو من قلم الناسخ (قوله وزيد عالم الخ) مثال لما طرفاه مفردان بالقوة وأما مثال القضية التي يكون فيها الموضوع مفرداً بالقوة والمحمول مفرداً بالفعل فكقولنا زيد قائم قضية والمراد من المفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزءاً من تلك القضية وعند إفادة حكمها والأطراف في القضايا المذكورة وإن لم تكن مفردات بالفعل إلا أنه يمكن أن يعبر عنها بالفاظ مفردة وأقلها أن يقال إن هذا ذاك أو هو أو الموضوع محمول إلى غير ذلك بخلاف الشرطيات فإنه لا يمكن أن يعبر عن أطرافها بألفاظ مفردة فلا يقال هذه القضية تلك القضية بل إن تحققت هذه القضية تحققت تلك القضية وأما أن تتحقق هذه القضية أو تتحقق تلك القضية وهي ليست بألفاظ مفردة وعدل المصنف عن قول الأصل في القسم إما أن ينحل طرفاها إلى مفردين الخ لسلامة ما هنا عما أورد على ما هناك وعبر بلفظ شيء دون مفرد لشموله كل الأمثلة بخلاف المفرد فأنما يشمل بحسب الظاهر الأول. وبقي أن علمت في نحو علمت زيدا قائماً قضية بالفعل والنسبة الملحوظة بين علمت وبين زيدا نسبة تامة خبرية وليست بحملية لأن أحد طرفيها ليس بمفرد لا بالفعل ولا بالقوة فإنه لا تفاوت بين ملاحظة مفهوم علمت وحده وبين ملاحظته حال كونه جزءاً من هذا المركب ولا بشرطية لأن الشرطية لا يكون شيء من طرفيها قضية بالفعل ولا شك أن أحد طرفيها قضية. وأجاب عبد الحكيم بأن علمت قضية حلية لأنه بمعنى أنا عالم وزيدا قائماً بتأويل قيام زيد ولذا يصح دخول أن المفتوحة عليه والمجموع فضلة خارج عن النسبة التامة الخبرية كأنه قيل أنا عالم بقيام زيد ولو كان تعلق الفعل بالمفعول نسبة تامة خبرية لزم أن يكون مثل ضربت زيدا قائماً في الدار وقت الظهور مشتملاً على نسب خبرية ملحوظة قصداً والوجدان يكذبه وكلام القوم يبطئه (قوله أو نفيه) المراد به الالاقوع كما أن المراد بالثبوت الوقوع أو المراد بالثبوت الابقاع ومن النفي الاتزاع والباء على الأول صلة وعلى الثاني للبيان (قوله على قوله بثبوت) الأولى على قوله بثبوت كما هو الظاهر إذ لم يثبت دخول الباء على نفيه في عبارة المصنف التي في نسخة الشارح وتقرر بالشارح مبني على عود ضمير أو نفيه لشيء واستظهر العاصم عوده لثبوت ليناسب ما هو التحقيق من أن النسبة في الإيجاب والسلب الثبوت والتمييز بينهما بالجزء الأخير أعني الوقوع في الإيجاب والالاقوع في السلب.

(خملية) أى فالقضية جلية وهى إما (موجبة) ان حكم فيها بالثبوت المذكور (و) إما (سالبة) ان حكم فيها بالنفي المذكور ، ثم الجلية لا بد لها من ثلاثة أمور . الأول المحكوم عليه (ويسمى المحكوم عليه

(قوله خملية) نسبة للحمل أى لاشتغالها عليه وهو ظاهر فى الموجبة كزيد قائم وأما السالبة فليس فيها حل كزيد ليس بقائم مع أنها تسمى جلية أيضا وقد يجاب بأن تسمية ما حكم فيها بثبوت شئ لشيء أو نفيه عنه جلية نظرا لوجود الحمل فى بعض الصور وإنما نسبت للحمل دون الوضع مع اشتغالها عليه أيضا نظرا إلى أن الحمل من حيث توقف تمام الفائدة عليه أشرف من الوضع (قوله من ثلاثة أمور) أى أجزاء (قوله المحكوم عليه) أى سواء تقدم فى اللفظ أو تأخر فالأول كزيد قائم والثانى كقيام زيد وقوله لأنه وضع : أى ذكر وقوله المحكوم به : أى سواء تأخر أو تقدم

(قوله أى فالقضية جلية) إشارة إلى أن قوله خملية خبر مبتدأ محذوف لأنه جواب الشرط المذكور والجلية نسبة للحمل لاشتغالها عليه فى الجملة فدخلت السوالب . قال السيد والظاهر أنهم نقلوا هذه الأسامى بمعنى جلية ومتصلة ومنفصلة من المعانى اللغوية إلى النهومات الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة فى بعض أفراد هذه المفهومات أعنى الموجبات فإن هذا القدر من المناسبة كاف فى صحة النقل فلا حاجة إلى التزام النقل مرتين اه يعنى أن الاطراد فى المناسبة غير لازم فيكفى فى الاطلاق على كل الأفراد وجود المناسبة فى بعضها ولا حاجة إلى القول بأن اطلاق هذه الأسامى على السوالب لشبهها بالموجبات فى الأطراف مثلا ويجعل هذا وجها للتسمية فيلزم أنها نقلت عن الموجبات إلى السوالب لتحقيق هذه المناسبة فيلزم النقل مرتين وأيضا على تقدير نقلها إلى السوالب عن الموجبات يكون اطلاقها على الموجبات مهورا لأن النقل مشروط بهجران المعنى الأول قال العصام فى حاشية القطب ذلك أن تعتبر مناسبة السوالب بالنضاد إذ هو من المناسبات الصحيحة للنقل . لا يقل المتصلة بمعنى ما قام به الاتصال وكذا المنفصلة بمعنى ما قام به الانفصال فلم يتحقق فى الموجبات أيضا معنى الاتصال والانفصال على وجه يستدعيه إطلاق المتصلة والمنفصلة بل يتحقق فى طرفى المتصلة والمنفصلة . لأننا نقول لا بعد فى تسمية الشكل باسم جزئه فظهر أن التسمية فى الشكل من قبيل المقول اه وفى شرح المطالع أن تسمية السوالب بطريق المجاز لمشابهاها إياها فى الأطراف أول كونها مقابلاتها أول أن لأجرائها استعداد قبول الحمل والاتصال والانفصال (قوله وهى اما موجبة) أصل المتن خملية موجبة وسالبة فكلها بدل وتقدير الشارح هذا يقتضى أن كلا منهما خبر مبتدأ محذوف . ويجاب بأنه حل معنى (قوله ثم الجلية لا بد لها من ثلاثة أمور) هذا على مذهب القدماء إذ عندهم إدراك النسبة الثابتة بين الموضوع والمحمول هو الحكم وليس مسبوقا عندهم بتصور نسبة هى مورد الحكم ، فإن إثبات تلك النسبة من تدقيقات المتأخرين حيث رأوا أن فى صورة الشك ينضم إلى الادراكات الحاصلة إدراك آخر كما يشهد به الوجدان لا أنه يزول إدراك ويحصل إدراك آخر بدله وللمناقشة فيه مجال إذ لأحد أن يلتزم أن المدرك فى صورة الشك هو بعينه المدرك فى صورة الحكم أعنى الوقوع والاقوع والنفاوت فى الادراك فانه فى الأول مدرك بادرارك غير إذعانى وفى الثانى بادرارك إذعانى قاله الجلال وكأن الشارح اختار مذهب المتقدمين هنا من أنه فى بحث التصديق مرة على أن الأجزاء أربعة للاحتياج على رأى المتأخرين إلى أن يقال الرابطة دلت على

موضوعا) لأنه وضع ليحمل عليه . الثاني المحكوم به (و) يسمى (المحكوم به محمولا) لحله على الأول . الثالث النسبة الحكمية بينهما وبها يرتبط الثاني بالأول وكما أن من حق المحكوم عليه وبه أن يعبر عنها بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية أن يعبر عنها بلفظ دال عليها

(قوله لأنه وضع لأن يحمل عليه) هذا آخر الكلام وقوله الثاني الخ كلام مستأنف ويتعلق بتلك الثلاثة أربع إدراكات فادراك الموضوع تصور وكذا إدراك المحمول ، وأما النسبة فالادراك المتعلق بها إما أن لا يكون على وجه الازدعان وهو تصور أيضا ، وإما أن يكون على وجه الازدعان بأن يدرك أنها مطابقة للواقع أو غير مطابقة له وهو التصديق ففي النسبة إدراكا والرابعة مدلولها النسبة من حيث كونها مدركة للحكم بل قبل ان الرابطة مدلولها الحكم فقوله النسبة التي بينهما أى عين الحكم لا النسبة التصورية الخالية عن ذلك إذ ليس لها لفظ ولا رابط يدل عليها فالمشكوكه (١) لا رابط فيها وقوله بعد من حق النسبة الحكمية أن يعبر الخ هذا يقتضى أن يكون مدلوله هو الثبوت الذى هو مدلول النسبة الحكمية ، والتحقق (٢) أن مدلوله الحكم المفسر على التولين فيما تقدم بالفعل أو الانفعال إلا أن يقال الحكمية نسبة إلى الحكم من نسبة الشيء إلى نفسه وهي جائزة (قوله النسبة بينهما) أى وهى النسبة الكلامية الرابطة بين الطرفين وقوله الحكمية أى المنسوبة للحكم من نسبة المتعلق للتعاق وظاهره أن اللفظ المسمى بالرابطة مدلوله النسبة الكلامية أعنى ثبوت المحمول للموضوع وقيل ان مدلوله الحكم وعلى هذا فالقضية المشكوكه لا رابطة فيها بخلافه على الأول هذا وقرر سيدى محمد الصغير على قول المختصر ونسبة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليها الخ مانصه أى النسبة الإيقاعية لا مطلق النسبة التى هى تعلق أحد الطرفين بالآخر . والحاصل أن ذات الموضوع وذات المحمول مقدمان على الحكم ولكن لا بوصفان بكونهما محكوما عليه وبه إلا بعد الحكم الذى هو الإيقاع أو الاتزاع أو بعد ادراك الوقوع والاقوع على أنه انفعال انتهى بخط شيخنا (قوله بلفظين) أى كما ظ زيد ولفظ قائم فى زيد قائم .

الجزء الثالث والرابع معا إحداهما دلالة مطابقة والثانية دلالة التزام (قوله موضوعا) قال السيد يناول المبتدأ والفاعل أيضا فان زيدا فى قال زيد موضوع وقال محمول لأن محصل معناه زيد قائل أو ذو قول فى الزمان الماضى اه (قوله أن يعبر عنها بلفظ) فيه بحث لأن حقا أن يعبر عنها بدال سواء كان لفظا أو هيئة تركيبية أو حركة بل كونها هيئة قائمة بالدال على المحكوم عليه والدال على المحكوم به أحق وأولى از يد مناسبة بينه وبين مدلوله إذ مدلوله حالة قائمة بالمحكوم عليه والمحكوم به

(١) (قوله فالمشكوكه الخ) هذا خلاف ماقرره من أن المشكوكه داخلة فى تعريف القضية ، فكيف لا يكون فيها رابط وهو جزء من القضية وبالضرورة إذا فقد الجزء فقد الكل ، ولعل السبب فى اضطراب المحشى والشارح فيها أنها من التصور لعدم الازدعان والتصور قسم التصديق الذى الكلام فيه ، فكيف تجعل منه ، ولرد هذا قول القضية إما مدعنة يتركب منها القياس البرهانى والجدلى والخطائى ، أو مسامة ولو مقطوعا بكذبها ، ويتركب منها القياس الشعرى والسفسطى والمشكوكه من الثانى هذا ما عن لنا والله أعلم بالصواب والله المرجع والمآب .

(٢) (قوله والتحقق الخ) بل التحقيق أن المجمول جزءا من القضية هو النسبة الحكمية التى هى مورد الإعجاب والثنى ، وأما الحكم بمعنى لإظان النسبة : أى انتقاشها فى النفس ، أو حصولها فيها على أنه انفعال أو فعل فلا يصح أن يكون جزءا منها لأنه وصف لشخص لا لقضية ، فكيف يجعل جزءا منها ؟ اه الشرنوبى .

(و) ذلك اللفظ (الدال على النسبة) يسمى (رابطة) لدلالاتها على النسبة الرابطة تسمية للدال باسم المدلول ثم الرابطة أداة لأنها تدل على النسبة التي هي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه والدال على المعنى الغير المستقل يكون أداة فالرابطة أداة

(قوله لدلالاتها) أى لدلالة اللفظ الدال الخ وأنت باعتبار كونه رابطة (قوله تسمية للدال) أى وهو اللفظ وقوله باسم المدلول أى وهو النسبة (قوله ثم الرابطة) أى اللفظ الدال على النسبة أداة أى حرف (قوله لأنها الخ) قياس من الشكل الأول استدلال به على ما ادعاه من أن الرابطة أداة وقوله لأنها أى الرابطة . واعلم أن الرابطة إذا لم يصرح بها تسمى الجليسة حيث ثنائية وإن صرح بها ثلاثية وإن صرح بالجهة أيضا فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور خاسية لأن معنى السور ليس لازما للقضية (قوله غير مستقلة) أى بالمفهومية (قوله والدال) أى وكل دال

قاله العصام وقد يجب أن معنى قوله أن يعبر عنها بلفظ أى لأجل التسوية بين الأجزاء الثلاثة أى مقتضى التسوية ذلك (قوله وذلك اللفظ الدال الخ) الداعى لتخصيص الدال باللفظ سبق عند قوله أن يعبر عنها بلفظ دال على ما فيه من البحث السابق والأولى ترك التخصيص وإبقاء المتن على عمومته ليشمل اللفظ والحركات الاعرابية والهيئة التركيبية وقد يجب أن ذلك بالنظر لأن أكثر أى الأكثر أن يدل عليها بلفظ وقد يدل عليها بغيره (قوله الرابطة) فى التوصيف إشارة إلى أن المراد النسبة بمعنى الوقوع والالاقوع الذى هو الإيجاب والسلب الرابطة على التحقيق لا النسبة التى هى مورد الإيجاب والسلب وإن كانت الرابطة تدل عليها أيضا بالاتزام (قوله تسمية للدال) أى لفظ الرابطة باسم المدلول الذى هو النسبة التى هى الرابطة حقيقة قال العصام والأولى باسم وصف المدلول اه ووجهه أن الربط صفة النسبة (قوله ثم الرابطة أداة) أى حرف وهذه دعوى برهن عليها بقياس اقترانى من الشكل الأول أشار اصغرام بقوله لأنها تدل على النسبة الخ وقوله لتوقفها الخ دليل الصغرى ولكبراه بقوله والدال على المعنى الخ والنتيجة قوله فالرابطة أداة قال العصام وفيه أن الدعوى باطلة لأن كسرة دبى رابطة وليست بأداة لأنها ليست بلفظ لأن أقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد صرح به الشيخ ابن الحاجب الآن ثبت تخالف الاصطلاحين فى اللفظ لكن ما ذكره السيد فى بعض تصانيفه أن ما يسميه القوم أداة هو الحرف عند الحاجة يرد التخالف (قوله التى هى غير مستقلة) لأن النسبة متعلقة من حيث هى حالة بين الموضوع والمحمول وآلة لتعرف حالهما فلا يكون معنى مستقلا يصلح لأن يكون محكوما عليه أوبه فاللفظ الدال عليها يكون أداة ثم إن أريد بدلالة الرابطة على النسبة الدلالة المطابقة لزم خروج كان لدلالاتها على النسبة الرابطة بالتضمن لأنها تدل على الزمان أيضا وإن أريد أعم من المطابقة والتضمنية يلزم أن تكون المشتقات أداة لدلالاتها على النسبة تضمنا (قوله لتوقفها على المحكوم عليه وبه) أى وكل ما هو كذلك فهو غير مستقل فهنا كبرى مطوية لدليل صغرى القياس الأول (قوله والدال على المعنى الغير المستقل يكون أداة) أورد عليه أنه يلزم أن تكون جميع الأسماء الدالة على النسب والاضافات أدوات . وأجيب بأن الأدوات لا استقلال معناها المطابقى ولا لما دخل فيه والأسماء الدالة على النسب والاضافات وإن لم تستقل باعتبار معناها المطابقى لكنها مستقلة باعتبار ما دخل فيه ولا كذلك الأدوات ورد بأن جعل كان من الأدوات يدل على إرادة عدم الاستقلال

لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في زيد هو عالم وقد تكون في قالب السكامة ككان في زيد كان قائما، ومن هنا يعلم أن لفظة هو وكان ليست رابطة حقيقية بل استعيرت للرابطة ولهذا قال (وقد استعير لها) أى للرابطة (هو)

(قوله في قالب الاسم) بفتح لام قالب أى في صورة الاسم وظاهره أنه ليس اسما حقيقة بل حرف في قالب الاسم وهو ينافى ثنيتيه مع المثنى ولو كان في قالبه لكان على صورة واحدة فقط بأن يلزم إفراده وكذا يقال في كان فانه لو كان أداة أى حرفا في قالب الفعل لأفعلا حقيقة لما نصب قائم بعد في زيد كان قائما بل كان يرفع وقد نصب إلا أن يقال ان النصب والثنائية باعتبار الأصل تأمل وقوله في قالب الاسم أى وتسمى حينئذ رابطة غير زمانية (قوله وقد تكون في قالب السكامة) أى في صورة الفعل ويقال لها حينئذ رابطة زمانية نظرا لأصلها (قوله ومن هنا الخ) أى من هذا التقرير يعلم (قوله ليست رابطة حقيقية) أى بحسب الأصل فيهما لأن لفظة هو في الأصل اسم ولفظة كان في الأصل فعل (قوله للرابطة) أى النسبة الايقاعية والانتزاعية (قوله ولهذا) أى ولاجل أنها ليست الخ

ولو باعتبار ما دخل في المعنى المطاقي والجواب الخامس أن المراد بعدم استقلال المبنى بالمفهومية هو أن يكون ملاحظا من حيث كونه آلة ومראה للملاحظة جاء التعبير على نحو ما قيل في معنى الحرف تأمل (قوله لكنها قد تكون في قالب الاسم) استدراك على قوله فالرابطة أداة فانه يوهم أن الرابطة من حيث هي لا تكون الا في قوالب الحروف فرفع ذلك الإيهام بالاستدراك (قوله ككان) بحث فيه بأن مدلول كان زائد على مدلول الرابطة فلا تكون دلالة على النسبة دلالة مطابقة فلا يكون رابطة لأنها الدال على النسبة بالمطابقة ولو أريد أهم من ذلك تدخل كان التامة بل الأفعال والمشتقات كلها في الرابطة وما قيل إن الرابطة مادل على نسبة شيء الى شيء هما خارجان عن مدلولها سواء كان دالا بالمطابقة أولا فلا تدخل الأفعال التامة فع كونه خلاف المتبادر عن تعريف الرابطة يرد عليه سائر الأفعال الناقصة وأفعال القاربة قاله عبد الحكيم وأورد أيضا بأنه لو كان لفظ كان رابطة لانعكس قولنا كل شيخ كان شابا الى قولنا بعض الشباب كان شيخا على ما هو مقتضى العكس ولما كان عكس هذه القضية بعض السكان شابا شيخا علمنا أن لفظ كان داخل في المحمول ليدل على تعيين الزمان . وأجيب بان بعض الشباب كان شيخا صادق اذا كان للدلالة على زمان سابق على زمان التكلم للدلالة على زمان سابق على زمان الاتصاف بالعنوان ولو سلم فلا يلزم في العكس أن يشارك الأصل في الزمان بل يجوز أن يختلفا كالاختلاف في الجهة فليكن عكس كل شيخ كان شابا بعض الشباب كان شيخا (قوله وقد استعير لها الخ) يشير الى أن هو في الأصل موضوع لمعنى اسمى كسائر الضمائر ثم نقل عنه الى معنى غير مستقل بالمفهومية على سبيل الاستعارة وان كان كلامه في شرح الرسالة يأبى عنه حيث قال لنظ هو في قولنا زيد هو عالم ضمير عائد الى زيد وعبرة عنه وهو عند أهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلا وان أريد ما يسمونه ضمير الفصل والعماد فهو لا يكون في مثل زيد عالم وعلى تقدير أن يكون فهو انما يفيد الحصر والتأكيد وتحقق أن ما بعده خبر لانعت ولا دلالة له على النسبة أصلا والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقا أو تقديرًا لا غير

مفعول مالم يسم فاعله لقوله استعير أى قد استعير للرابطة لفظة هو كانى المثال المذكور . واعلم أن الرابطة لا تنحصر في لفظة هو وكان بل كل ما يدل على الربط فهو رابطة كحركة الكسر في نحو زيد دبر وأست في نحو زيد قائم أست وغيرهما مما يدل على الربط (والا) أى وإن لم يكن الحكم في القضية

(قوله مفعول مالم يسم فاعله) أى مفعول الفعل الذى لم يذكر فاعله وهو قوله استعير (قوله لقوله) متعلق بمفعول (قوله كحركة الكسر) من اضافة العام للخاص فهى للبيان أى كسرة الراء في دبر في المثال الآتى (قوله زيد دبر) أى كاتب وهو بكسر الراء والحركة غير زمانية (قوله وهست) عطف على حركة الكسر وهو بفتح الهاء وسكون السين آخره تاء مشناة لفظ يونانى (١) معناه هو (قوله زيد قائم أست) أى هو (٢) وكان الأنسب أن يجعلها متوسطة بينهما (قوله وغير ذلك مما يدل على الربط) أى مثل بود بفتح الباء الموحدة (٣) معناه باليونانية كان ومثل أستين ومعناه باليونانية هو . واعلم أن لفظ كان وهو وغيرهما لادلالة لها على النسبة في اللغة العربية ولا مستعملة فيها في موضع للنسبة لفظ يدل عليها في تلك اللغة فإذا سمعت زيد قائم فهت ثبوت القيام لزيد فإن أثبت بكان أو هو كان ذلك غير مفيد شيئاً ثم إن الحكماء لما نقلوا الحكمة من اللغة اليونانية للغة

لأننا إذا قلنا زيد عام بالرفع يفهم ذلك منه فالرابطة هى الحركات الاعرابية وبالجملة كون لفظة هو غير موضوعة للربط مما لا ينبغي أن نخفى على أحد من المصلين فضلاً عن الحكماء المحققين اه ورده الجلال بأنه مخالف لما ذكره الشيخ في الاشارات حيث قال وأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة اتسكالا على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت والمذكوران كما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو حى فان لفظة هو جاءت لا لتدل بنفسها بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام يقال هو إلى أن يصرح به فقد خرجت عن أن تدل بذاتها لادلالة كاملة فلحققت بالأدوات لكنه يشبه الأسماء اه قال عبد الحكيم وأيضاً ما الباعث لهم على الاستعارة المذكورة إذا لم يكن في لغة العرب لفظة هو رابطة بل الواجب عليهم أن يقولوا لرابطة في لغة العرب سوى الحركة ثم قال الجلال ان المنطقين لا يسمون أن هو راجع إلى الموضوع ليكون عينه بحسب المعنى ويصرحون بأنه أداة في صورة الاسم وينكرون اختصاص الفصل بالمواضع المخصوصة ولا يلزمهم موافقة النحويين اه قال عبد الحكيم ولا يخفى أنه تحكم لأن اختلاف حاله بالتذكير والتأنيث والافراد والشبهة والجمع باختلاف المرجوع إليه واستفادة الحكم بدون ذكره ينادى على عدم كونه مستعملاً في لغة العرب للربط وأى دليل على ما ادعوه وإنما هو رجم بالغيب من غير داع يدعو إليه (قوله لا تنحصر الخ) ولذلك عبر بالجزئية بقوله قد تكون الخ المفيدة لعدم الحصر (قوله زيد دبر) بكسر الراء بمعنى كاتب كحركة الراء رابطة (قوله وأست)

(١) قوله يونانى صوابه فارسى ، وقوله معناه هو صوابه أن يقول معناه وقوع النسبة أولاً ووقوعها ويأتى بمعنى الوجود ، وسأنى في كلامه ما يؤيد ما قلناه آخفاً في التصويب حيث قال وبعبارة هست بالفارسية ، وكذا قوله يقوم مقام هست في الفارسية اه تقرير .

(٢) قوله أى هو ، صوابه أى الوقوع في الايجاب والالاقوع في السلب ، لأن است كلمة فارسية يربط بها

المحمول بالموضوع لإيجاباً وسلباً واعلم لم يمارس اللغة الفارسية وتبع غيره في التعبير بذلك اه تقرير .

(٣) (قوله بود بفتح الباء الموحدة) صوابه بضم الموحدة مع إسكان الواو والهاء وقوله معناه باليونانية صوابه معناه بالفارسية كان اه تقرير .

بالبتوت والتفى المذكورين ( فشرطية ) أى فالقضية شرطية فالجلمية هى التى حكم فيها بنبوت شئ  
لشئ أو بنفى شئ عن شئ والشرطية هى التى حكم فيها بغير ذلك كما سيجىء من أن الشرطية  
هى التى حكم فيها بنبوت نسبة أو بنفىها على تقدير نسبة أخرى ان كانت متصلة وبتنافى نسبتين أولا  
تنافيهما ان كانت منفصلة ( ويسمى الجزء لأول ) من الشرطية ( مقسما )

العربية وجدوا بازاء كل جزء من أجزاء القضية لفظا مستقلا دالا عليه دون النسبة فقد وجدوا  
الحركات الاعرابية دالة عليها فاستعاروا كلمة هو بازاء النسبة بدلا عن هست واستعاروا كان  
بدلا عن بود وانما اختاروا هو لأنها من المهمات والكنايات والنسبة تشاركهما فى الإيهام والخفاء  
وبعبارة هست بالفارسية واستين باليونانية وهى التى تدل على ربط المحمول الاسم بالموضوع ربطا  
غير زمانى ولما لم يجدوا فى العربية فى أول وضعها لفظا يقوم مقام ذلك بخلاف الربط الزمانى فان  
الكلمة الوجودية مثل كان ويكون وسيكون تدل على ذلك الربط فى لغة العرب اختار بعضهم لفظ  
هو ( قوله فشرطية ) لوجود الشرط فيها ( قوله بنبوت نسبة ) نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود ( قوله أو بنفىها ) نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ( قوله وبتنافى نسبتين )  
نحو العدد إما زوج أو فرد وقوله أولا تنافيهما نحو ليس زيد إما أن يكون عانا أو عابدا فهذا حكم  
فيه بسلب التنافى ( قوله الجزء الأول ) أى بالنظر للترتيب العقلى فلا يرد أن الجزء الثانى قديقدم

بفتح الهمزة بمعنى هو فى لغة الفرس ومثله أستين فى لغة اليونان ( قوله بغير ذلك ) هذا صريح فى أن  
الشرطية يكون الحكم فيها بغير الاتصال والانفصال نحو رأيت إما زيدا وإما عمرا والعالم إيمان بعبد  
الله وإما أن ينفع الناس فالبيان بقوله كما سيجىء من أن الخ أخص من اللين ( قوله ويسمى  
مقسما ) لم يقل المحكوم عليه والمحكوم به اشعارا بوجه التسمية من أول الأمر وقوله لتقدمه  
فى الذكران قرئ بضم الذال أى الملاحظة فالأمر ظاهر وان قرئ بكسرها قيد بغالبا أو يقال  
لتقدمه طبعيا لأنه قد يتأخر كما فى قولنا النهار موجود ان كانت الشمس طالعة والقول بحذف  
الجزء فى مثله اصطلاح محقق النحاة وبعضهم يجوز تأخيرهم ثم ان المصنف ذهب الى أن الشرط فى  
فى عرف النحاة قيد الحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك  
وقت مجيئك إياى ولا يخرج السلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرة والانشائية بل ان كان  
الجزء خبرا فالجلمية الشرطية خبرية أو انشاء فانشائية نحو ان جاءك زيد فأكرمه وأما الشرط فقد  
أخرجته الأداة عن الخبرة واحتمال الصدق والكذب والمناطقية يجعلان الخبر مجموع الشرط والجزاء  
والحكم فيه يلزم التالى للمقدم ففهوم قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل  
العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالحكم عليه هو النهار  
والمحكوم به هو الوجود وباعتبار المنطقيين الحكم يلزم وجود النهار لطلوع الشمس فالحكم عليه  
طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار وبين الاعتبارين فرق ولم يرض السيد مقاله وأطال فى رده  
فى حاشية المطول وجعل مذهب النحاة بعينه مذهب المناطقة كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا  
المستعملة فى العلوم والعرف قال ولبس اعتبار الحكم فى التالى الا موافقة اختيار صاحب المفتاح فلا  
ينبى أن يجعل ذلك مذهبا لهم كيف ولو كان الحكم للجزاء والشرط قيد له لكذبت الشرطية



لتقدمه في الذكر (و) الجزء (الثاني) منها يسمى (تاليا) لكونه تابعا للأول من التلو بمعنى التسبغ (والموضوع<sup>(١)</sup>) في الحلية (إن كان مشخصا) بأن يكون جزئيا حقيقيا نحو زيد عالم زيد ليس بحجر

نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة فطالع الشمس هو المقدم لتقدمه بالنظر لترتيب العقلي لأنه ملزوم وإن تأخر في الذكر ووجود النهار تال وهو وإن تقدم لفظا لكنه قل بالنظر لترتيب العقلي لأنه لازم وحينئذ فقول الشارح لتقدمه في الذكر أي بالنظر للغالب وهذا لا يظهر في المنفصلة نحو العدد إما زوج أو فرد إذ ليس بين جزئياتها ترتيب عقلي حتى يقال جزء أول أو ثان بالنظر لترتيب العقلي وإنما يظهر في المنفصلة لأن ما بعد الفاء لازم وما قبلها ملزوم وقد يحجب بأن تسمية جزأى المنفصلة شبههما بجزأى المنفصلة في التقدم والتأخر وإن كان التقدم والتأخر في المنفصلة من حيث الذكر وفي المنفصلة من حيث الترتيب العقلي تأمل (قوله لتقدمه في الذكر) أي غالبا وإلا فالجزء قديمتقدم على الشرط نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة (قوله والموضوع في الحلية الخ) اعلم أن المراد من الموضوع الذات أي الأفراد وأما المحمول فأراد منه المفهوم إلا الطبيعية فإن المراد من موضوعها المفهوم (قوله مشخصا) أي معينا. واعلم<sup>(٢)</sup> أن المراد بكون الموضوع مشخصا أن يكون بحيث يفهم منه شخص فدخل العلم واسم الإشارة والموصول والضمير كائنا قائم (قوله بأن يكون جزئيا حقيقيا) أي وضعا أو استعمالا فدخل ما قلناه بناء على مذهب المصنف من أن الضمير واسم الإشارة والموصول كليات وضعا جزئيات استعمالا ، أما على مذهب غيره من أنها جزئيات وضعا واستعمالا فلا يحتاج

بانتفاء المقدم ضرورة كذب المقيد بانتفاء قيده ولا يشك أحد من أهل العرف واللسان في صدق أن كان زيد حمارا كان ناهقا اه ونقل العلامة ابن يعقوب عن بعض الشيوخ تحقيرا آخر وهو أن الشرط تارة يراد اجزاؤه مجرى القيد كما إذا علم مجيء زيد غدا فيقال إذا جاء زيد استحق أن يكرم لأن المعنى أن ذلك الوقت المعلوم الحصول يستحق زيد فيه الأكرام ولا يسع المنطقين إنكار هذا الاعتبار إلا أن القضية حينئذ عندهم ولو كانت في صورة الشرطية في معنى الوقفية وتارة يراد به أنه بتقدير وجوده يوجد الجزء فيكون القصد إلى الربط بينه وبين الشرط ولولم يوجد أحدهما كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ولا يسع أهل العربية إنكاره فإن كان مراد من نسب إلى أهل العربية ما اختصوا به في زعمه أن ذلك هو الأكث في استعمالهم أمكن صحته وحينئذ فيكون الرد نصبا في غير محل (قوله من التلو) بكسر التاء وسكون اللام (قوله والموضوع الخ) أشار به إلى أنه تقسيم للقضية باعتبار الموضوع ولوحظ في أسامي الأقسام حال ما وقع التقسيم باعتبارها (قوله بأن يكون جزئيا حقيقيا) وضعا واستعمالا على ما هو المختار في المعارف أو استعمالا لا وضعا على

- (١) قول المصنف والموضوع الخ) التقسيم السابق للقضية باعتبار نسبتها وهذا باعتبار موضوعها .  
(٢) (قوله واعلم الخ) أي فالتشخص قسمان: إما بالذات وهو العلم ، أو بالقرينة وهي في الضمير التكلم أو الخطاب أو الغيبة وفي اسم الإشارة الإشارة الحسية بنحو الأصبع وفي الموصول الإشارة العقلية : أي العهد بالصلة . فإن قيل المحتاج للقرينة المجاز ، والتحقيق عند المضد أنها جزئيات وضعا واستعمالا فهي حقائق . قلنا أنها وإن كانت حقائق إلا أن الموضوع له جزئيات كثيرة جدا لا يمكن استعمالها فيها بل في بعضها وتخصيص هذا البعض هو المحتاج للقرينة كالشتركة التي تفتقر وبما ذكرنا انضح دخول المعارف في الشخصية حتى الخلق بال إن كانت آل للعهد ، فإن كانت للاستغراق دخلت في السكلية وإن كانت للجنس دخلت في المهمة اه الشرنوبى .

(سميت القضية مخصصة) وشخصية (وان كان) الموضوع (نفس الحقيقة) بأن لا يراد منه الأفراد نحو الحيوان جنس والانسان نوع (فطبيعية) أى فاقضية طبيعية لأن الحكم بالجنسية والنوعية ليس على أفراد الحيوان والانسان بل على نفس حقيقتهم وطبيعتهم مالم التضايا الطبيعية غير معتبرة في العلوم فلهمذا تركها

فقلنا أو استعمالا (قوله مخصصة) لكمال خصوص موضوعها أول كمال خصوص الحكم وعدم اشتراكه بين موضوعات (قوله وشخصية أى لشخص موضوعها) (قوله بأن لا يراد الخ) هذا التفسير أدخل الناطق فصل والضحك خاصة واندفع به ما يرد على المصنف من أن ظاهره أن كلا من هاتين القضيتين ليست طبيعية لأن الموضوع فيهما ليس نفس الحقيقة بل جزءها أو خاصتها مع أن كلا منهما طبيعية. وحاصل الجواب أن المراد بكون الموضوع نفس الحقيقة أن لا يراد منه الأفراد أعم من أن يراد منه الحقيقة أو جزؤها أو خاصتها كالانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل والضحك خاصة ولو قال الشارح بأن كان المراد منه المفهوم الكلى أعم من أن يكون حقيقة أو جزءها أو خاصتها أو غير ذلك لكان أنسب وأظهر في الشمول لما ذكر ويمكن أن يكون الشارح أشار بقوله بأن لا يراد الخ الى ذلك لكن كان عليه أن يعينه بأشكال الذى لا يشمل ظاهر العبارة (قوله غير معتبرة في العلوم) أى لأن الطبيعة لا وجود لها في الخارج أصالة حتى يحكم عليها أو بها أى لأن الموجودات المتأصلة هى الأفراد

ما احتاره المصنف (قوله سميت القضية مخصصة) لكمال خصوص موضوعها أول كمال خصوص الحكم لعدم اشتراكه بين موضوعات (قوله وشخصية) لكون موضوعها مشخصا معنا (قوله نفس الحقيقة) الأولى نفس المفهوم ليشمل نحو الناطق فصل والضحك خاصة من غير كلمة، ويجب بأنه عهد اطلاق الحقيقة على المفهوم وقولهم المحكوم عليه في الموضوع المصدق والأفراد مختص بالمحسورات أما الطبيعية فإن الحكم فيها على الطبيعة وأما الشخصية فالحكم فيها على الشخص المعين (قوله ثم التضايا الطبيعية غير معتبرة في العلوم) أل عهدية والمراد العلوم الحكيمة لأن مسائلها قوانين كلية فلا بد من اعتبار انطباقها على جزئيات موضوعها ولأن بحث الحكمة عن الموجودات والمتأصل في الوجود هو الأفراد لأنها هى التى يترتب عليها الآثار خارجا والطابع إنما توجد في ضمنها بمعنى أنها أمور انتزاعية على ما هو رأى المتأخرين النافين لوجود الطابع أو بمعنى أنها لا توجد بدون الفرد عند القائل بوجودها وانضمام الشخصيات اليها على ما سبق تحقيقه فالمتصور من العلوم الحكيمة معرفة أحوال الموجودات المتأصلة في الوجود. فان قلت الشخصية أيضا غير معتبرة في العلوم إذ لا يبحث فيها عن الأشخاص. وأجاب السيد بأنها معتبرة في ضمن المحسورات بخلاف الطبيعية فإنها ليست معتبرة لاف ذاتها ولا في ضمن المحسورات لأن الحكم فيها على الأفراد لا على الطابع وأيضا الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلية فتقع كبرى الشكل الأول نحو هذا زيد وزيد حيوان فهذا حيوان بخلاف الطبيعية فإنها لا تنتج في كبرى الشكل الأول كقولك زيد إنسان والانسان نوع مع أنه لا يصدق زيد نوع هو وإنما قال في الظاهر بناء على ما سبق له من التحقيق من أن الجزئى لا يحمل وأن معنى قولنا زيد إنسان المسمى زيد فالكبرى في الحقيقة كلية وأما على ما حققه الدواني من صحه حمله فالشخصية تقع كبرى الشكل الاول حقيقة كقوله عبد الحكيم وإنما خص الكلام بالكبرى لأن الطبيعية تقع صغرى الشكل الأول والصغرى لا اختصاص لها بالعلوم حتى تكون مناسبة موجبة للاعتبار في العلوم وأما ما يقوم مقام الكلية فله مناسبة تامة بمسائل العلوم لأنها كبريات الشكل الاول قال العصام والمنطق خارج عن الحكمة فلا يرد أن قولنا كل

الشيخ الرئيس في الشفا حيث ثلث القسمة وحصرها في الشخصية والمحصورة والمهملة (والا) أى وان لم يكن الموضوع جزئيا حقيقيا ولا نفس الحقيقة

والطبيعة اما توجد في ضمنها واقصود من العلوم معرفة أحوال الموجودات المتأصلة وقوله غير معتبرة في العلوم الخ وانما اعتبرت الشخصية لانها تقع كبرى الشكل الأول كما في هذا زيد وزيد انسان يفتح هذا انسان (قوله الشيخ الرئيس) هو أبو علي بن سينا وقوله حيث ثلث القسمة أى قسمة الحلية ولم يرعها كالمصنف وقوله وحصرها أى حصر أقسامها (قوله والا فان بين الخ) هنا أمر آخر وهو أن نحو قولنا كل القوم رفعوا هذا الحجر على أن يكون الشكل مجموعا ليس بداخل في قسم من الأقسام . وأجيب بان اللام اذا كانت للعهد الخارجى فالقضية شخصية<sup>(١)</sup> لأن المعنى أن القوم المعين للشخص بجميع أجزائهم رفعوا هذا الحجر وان كانت للاستغراق بمعنى أن مجموع كل قوم يمكن لهم رفع هذا الحجر فالقضية كلية وان كانت للعهد الذهني أو الجنس بمعنى أن مجموع النوم أو جنس القوم كانت القضية مهمة ، وعلى التقادير لم تكن خارجة (قوله ولا نفس الحقيقة) الأولى ولا

جنس موصل بعيد وامثاله وقوله كل معرف يجب أن يكون أجلى من المعروف من مسائل المنطق فقد اعتبرت الطبيعيات كالشخصيات ثم قال بقى أن من مسائل العلم الالهى أن السلكى الطبيعى موجود والفروع المندرجة فيها طبيعيات اه ورده عبد الحكيم بأن الحكم في قولهم السلكى الطبيعى موجود على الطبائع من حيث انها أفراد للموضوع لا من حيث انها طبائع ، وما قيل ان الحكم فيها على الطبيعة فوهم (قوة ثلث القسمة) قال العصام استعمال ثلث بهذا المعنى جراءة في اللغة لا يرضى به أهل الثقة هذا ويتبادر منه أنه كان قبل الشيخ التقسيم الرابعى فثلثه الشيخ ورده عبد الحكيم بأنه مستعمل في اللغة وليس مستخدما وأنه لا يقتضى سابقة حالة (قوله وحصرها في الشخصية) أى جعلها لا يخرج عن واحدة من الثلاثة فبعضهم تكلف وأدرجها في الشخصية بناء على أن الطبيعة لا تحتل الشركة ، وبعضهم في المهمة بناء على أن معنى المهمة ما لم يبين فيها كمية الأفراد سواء صلح الحكم عليها أولا ذكر هذين القولين في شرح المطالع وأطال في ذلك ولم يتعرض للقول بادخالها في المحصورة وفي شرح المصنف على الرسالة القدماء ثلثوا قسمة القضية وقالوا موضوع الحلية ان كان جزئيا فشخصية وان كان كليا فان بين السكمية فمحصورة والافهملة ، وأورد عليهم أن قولنا الانسان نوع والحيوان جنس ونحو ذلك مما جعل الموضوع نفس الطبيعة أعنى الماهية لا بشرط شئ خارج عن القسمة . وأجيب بوجوه : الأول انها داخلة في الشخصية لأن نفس الماهية من حيث انها صورة حاصلة في العقل جزئى شخصى ، ورد بان الحكم في هذا ليس من حيث إنها صورة شخصية وجميع المحصورات أيضا هذا الاعتبار موضوعها شخصى . الثانى أنها داخلة في المهمة من حيث انه حكم كلى أهمل بيان كميته ، ورد بأنهم جعلوا المهمة في قوة الجزئية وهذه لا تصدق جزئية اذ ليس بعض أفراد الانسان نوعا . الثالث أن المراد تقسيم الموجبة المعتبرة في العلوم ومثل هذه القضايا خارجة عن ذلك اه وبالجملة فادخالها في المحصورات غير ظاهر فليستظر كلام الشارح (قوله أى وان لم يكن الموضوع جزئيا حقيقيا)

(١) (قوله شخصية الخ) فيه أنه سبق أن الشخصية هى التى يكون موضوعها جزئيا حقيقيا كزيد والقوم كلى وأيضا باننا في تشخصه الخارجى وجود كل لمنافاتها للعهد الذهني أو الجنس فتعين أن تكون للاستغراق إذ القوم اسم جمع يدل على ما يدل عليه الجمع وأفراده جوع ، فالمعنى كل فرد من أفراد القوم المتحقق في ثلاثة فأكثر يرفع الحجر ويكون ذكر كل مع أل الاستغرافية لتأكيد اه الصرنوبى .

بأن يكون الموضوع أفراد الحقيقة فلا يخلو من أن يبين في هذه القضية كمية أفراد الموضوع

نفس المفهوم الكلى ليشمل ماقلناه ( قوله بأن يكون الموضوع أفراد الحقيقة ) فال موضوع في الكمية والجزئية والمهمة كلى ولو قال الشارح بل كان الموضوع كليا فلا يخلو الخ لكان أحسن

أقام التفسير مقام المفسر والافسوق المتن يقتضى أن يقال أى وإن لم يكن الموضوع مشخصا ( قوله بأن يكون الموضوع أفراد الحقيقة ) تصوير لعدم كون الموضوع جزئيا أو نفس الحقيقة والتعبير في أفراد بصيغة الجمع تبع فيه المصنف حيث قال كمية أفرادها والأولى فردة إذ لم يبين في قولنا بعض الانسان زيد كمية الأفراد وقد يجاب بأن اضافة أفراد الى الحقيقة جنسية ثم مقرر هنا من أن الحكم في المحصورات على الأفراد هو المشهور وحق الجلال أن الحكم في كل القضايا على نفس الحقيقة الا أنها في الطبيعية قد أخذت من حيث انها شئ واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار مالا يتعدى الى أفرادها كالنوعية والجنسية مثلا ولذلك لا يصلح الحكم عليها بالتعميم والتخصيص بل هي شخصية كما يشعر به كلام الشيخ في كتبه والمهمة أخذت من حيث هي بلا زيادة شرط فيصلح الحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتعميم وفي المحصورة أخذت من حيث هي انها تصلح للانطباق على الجزئيات لعل أن يكون هذا الوصف قيداً لها بل على نحو يصلح للانطباق فلا جرم ذلك الحكم يتعدى الى الأشخاص إما الى جميعها وهو الكمية أو الى بعضها وهو الجزئية وليس الحكم في المهمة والمحصورات على الأفراد أصلاً إلا بالعرض بمعنى أن الحكم وقع على شئ يتعدى من ذلك الحكم على الفرد وينطبق عليه كيف لا والمحكوم عليه في الحقيقة ليس الأمر الحاصل في النفس على وجه يصلح آلة للتطبيق على الجزئيات فذلك الأمر معلوم ومحكوم عليه بالذات وتلك الجزئيات معلومة ومحكوم عليها بالعرض للقطع بأنه ليس في النفس إلا الأمر واحد هو ذلك الوجه إلا أنه لوحظ على وجه يصلح الانطباق على الأفراد ولذلك يتعدى منه الحكم اليها بمعنى أنه لو لوحظ تلك الأفراد وجد ذلك الأمر منطبقاً عليها فعرف أحكامها حينئذ بالفعل اهـ وبيان ذلك أن الوجه في علم الشئ بالوجه مرآة لذى الوجه والمرآة من حيث هي مرآة لا يمكن أن يحكم عليها فالمرآة ههنا هي نفس الطبيعة والمرآة هي الطبيعة من حيث ان الأفراد متحدة معها لا من حيث انها أفراد بخصوصياتها فالمرآة والمرآة في الحقيقة ههنا متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار اهـ قال ميرزا هـ ولا يبعد أن يكون مراد من ذهب الى أن الحكم على الأفراد ذلك ، وأورد على الجلال أن لقائل أن يقول المحكوم عليه يلزم أن يكون متوجها اليه بالذات والمتوجه اليه بالذات هو الأفراد دون الطبيعة إذ التوجه في علم الشئ بالوجه أولاً وبالذات الى ذى الوجه وثانياً وبالعرض الى الوجه والتفصلي عنه أن التوجه متعلق بالأفراد لا مطلقاً بل من حيث انها متحدة مع الطبيعة فتكون نفس الطبيعة من حيث الخصوصية والتعدد متعلق التوجه والقصد اهـ وأما مناقشة المحشى بأن الموافق لا عرف واللغة هو الحكم على الفرد فيما عدا الطبيعة لعل الطبيعة من حيث الانطباق فندفعة بأن مقاله الجلال لا ينافي أن الحكم على الأفراد وأن مقاله أمس بقواعد العقول لا بمعنى أن الحكم حالة الحكم يلاحظ ما ذكر حتى يخالف اللغة والعرف بل معناه أنه اذا حكم على الأفراد يكون الحكم جارياً على هذا الوجه نظراً لما تقتضيه قواعد العقول.

أى كائنها وجزئيتها أولايين ( فان بين ) فيها ( كمية أفرادها كلا أو بعضا فمحصورة ) أى فالتقصية محصورة بحصر أفراد الموضوع وهى إما ( كلية ) ان بين فيها كمية الأفراد كلا نحو كل انسان حيوان ولا شىء من الانسان بحجر ( أو جزئية ) ان بين كمية الأفراد بعضا نحو بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان بانسان وكل واحد من الكلية والجزئية إما موجبة أو سالبة فالمحصورات أربع ( وما ) أى اللفظ الذى يحصل ( به البيان ) أى بيان كمية الأفراد

( قوله أى كائنها الخ ) تفسير لـ كمية أفراد الموضوع وقول المصنف كلا أو بعضا تميز أى من جهة كليتها أو بعضيتها ( قوله بحصر ) أى بسبب حصر الخ ( قوله وليس بعض الحيوان بانسان ) وكذا ليس كل حيوان انسانا وبعض الحيوان ليس بانسان والفرق بين هذه الثلاثة أن ليس كل يدل على نفي الحكم عن الكل أى المجموع من حيث هو مجزئ مطابقة وعلى البعض التزاما وغيروها بالعكس، وأما الفرق بين ليس بعض وبعض ليس فمن جهة أن بعض ليس لا يكون<sup>(١)</sup> معه القضية الاجزئية سالبة ولا تسكون سالبة كلية وليس بعض قد تكون معه القضية سالبة كلية إذا قصد تعميم الحكم فى أبعاض الموضوع كما اذا قيل ليس بعض الانسان<sup>(٢)</sup> بحجر أى ليس فرد من أفرادها بحجر قاله السنوسى فى شرح ايساغوجى ( قوله فالمحصورات أربع ) أى وكذا كل من الشخصية والمهملية إما موجبة أو سالبة فهذه أربع أيضا فجملة أقسام الحلية ثمانية غير الطبيعية وان اعتبرتها أيضا موجبة أو سالبة كالانسان نوع والناطق ليس جنسا كانت الأقسام عشرة ( قوله أى اللفظ الذى الخ ) تفسير ما بشىء

( قوله فان بين كمية أفرادها الخ ) الكمية نسبة الى كم لكونها بها يسئل عنه وهى بتخفيف الميم لا بتشديد<sup>(٣)</sup> عند المحققين لأن النسبة الى الثانى الصحيح الثانى غنية عن تضعيفه ولكن المشهور على الألسنة قراءته بالتشديد وكلا وبعضا منصوبان على التمييز ( قوله وما به البيان الخ ) إشارة الى ما صرح به فى شرح الشمسية من أن السور قد يكون غير لفظ كوقوع النكرة فى سياق النفي فتخصيص الشارح له باللفظ ليس على ما ينبغى وما قيل فى توجيهه أثر التعبير باللفظ مع أنه لا يتناول بظااهره وقوع النكرة فى سياق النفي كأنه لانه يرى أن السور أداة النفي الداخلة على النكرة لا كونها واقعة فى سياقه قال وهو حسن لكنه لا يتناول قرائن الأحوال الدالة على عموم النكرة الا أن يدعى أن لفظ السور هناك مقدر اه فمع ما فيه من النكف والتعويل على قرائن الأحوال التى انما يعول عليها فى المحاورات دون الاستدلال المقصود من المنطق توجيهه بما لا يرضى به المصنف ، ثم إن من حق السور أن يدخل على الموضوع لأن المراد منه الأفراد بخلاف المحمول

( ١ ) ( قوله لا يكون الخ ) أى نحو بعض الحيوان ليس بانسان والحصر فى السالبة الجزئية ممنوع لجواز أن تكون أيضا موجبة معدولة المحمول بتقدير الرابطة قبل أداة السلب وفى هذه الحالة تغارق ليس بعض الحيوان بانسان لعدم تأتى المدول فيها بسبب تقدم السلب على الرابطة فيبينها العموم والخصوص الوجوب .  
( ٢ ) ( قوله ليس بعض الانسان الخ ) الأنسب أن يقول ليس بعض من الانسان بحجر حتى تكون بعض نكرة فى سياق النفي فتعم صموما شموليا .

( ٣ ) ( قول الطائر لا بتشديدها الخ ) تبع فى ذلك ابن سعيد والتحقيق جوازها فيما كان ثانيا صحيحا كما هنا ووجوب التضعيف اذا كان معطلا كلكو كما يعلم من شرح ألفية ابن مالك عند قوله :

وضاعف الثانى من ثنائى ثانياه ذولين كلا ولائى

اه الشرنوبى .

كافظة السك والبعض فى الموجبة السكية والجزئية وافظ لاشئ وليس بعض فى السالبة السكية والجزئية يسمى (سورا) لأن اللفظ الذى بين به كمية الأفراد يحصر الأفراد ويحيط بها كما أن سور البلد يحصر البلد

ليشمل اللاظ وغيره أولى لأن السكرة فى سياق النفى تعم وكذا الاضافة الى للاستغراق فكل منها

لأن المراد به انه فهم فلا تعدد فيه فاذا أورد السور عليه فقد انحرف عن الواجب وسمى القضية حينئذ منحرفة والسكلام مبسوط عليها فى غير هذا الكتاب (قوله كافظة السك) أى الافرادى الذى لشمول الأفراد وأما السك لمجموعى الذى هو عبارة عن شمول الأجزاء فلم يعتبر فى النضية المحصورة ولا يلزم على ذلك بطلان حصر القضايا بخروج هذه القضية التى دخل عليها السك لمجموعى لأنها غير معتبرة فى العلوم والقياسات والمنحصر القضايا المعتبرة أو هى موجبة سكية والمعتبر من الموجبة قسم منها وهو ما كان الحكم فيها على كل الأفراد وجعلها جزئية بتأويل أن السك بهذا المعنى بعض الأفراد تكلف وفى العصام أنها مهمة ولفظ كل عنوان الموضوع لاسوره وضفقه عبد الحكيم واختار أنها شخصية لامتناع صدق موضوعها على كثيرين ذهنا وخارجا اه وأشار بالسكاف إلى عدم انحصار السور فيما ذكر فان كل ما يفهم منه فى لغة العرب السكية أو البعضية بحسب الحكم فهو سور كلام الاستغراق والسكرة فى سياق النفى وجميعا وطرا ولفظ اثنان وثلاثة ونحوهما ولام العهد الخارجى قال الشيخ الرئيس ان كانت اللام تنيد العموم والتنوين والشكبر والامراد فلا مهمة فى لغة العرب وكان الأولى حذف اللام من كل وبعض (قوله والبعض) انما يكون سور الموجبة الجزئية اذا أريد بعض أفراد ما دخل عليه بخلاف ما اذا أريد به بعض أجزائه نحو بعض الزنجى - أود فانه لا يكون حينئذ موجبة جزئية بل مهمة لأن لفظ البعض عنوان الموضوع لاسوره كأنه قيل جزء الزنجى أسود وله مفهوم كل يصدق على كثيرين فى الذهن لم يقين أن الحكم على كل أفراد أو على بعضها (قوله لاشئ) لا يختص سور السلب السكى بعمل النافى فيما بعده عمل إن وإن كان هو الغالب بل يعم العاملة عمل ليس وغير العاملة رأسا كذا قل ويرده مصرح به السيد فى حاشية المطول من أن وقوع السكرة فى سياق النفى مفيد للعموم اذا قصد منه نفي الجنس دون لوحدة (قوله وليس بعض) الفرق بينه وبين بعصر ليس أن ليس بعض قد يستعمل للسلب السكى كما فى قولنا ليس بعض من الانسان بحجر لوقوعه سكرة فى سياق النفى بخلاف بعض ليس فانه ليس فى سياق النفى وبعض ليس يذكر للإيجاب العدولى كماى قولنا بعض الحيوان هو مالىس بانسان بتقديم الرابطة على حرف السلب بخلاف ليس بعض فان حرف السلب مقدم على الرابطة قطعاً فتكون سالبة قطعاً اذ لا يصلح مثله للموضوع العدولى قاله المصنف فى شرح الرسالة (قوله يسمى سورا) وتسمى القضية حينئذ مسورة لاشتغالها على السور ووجود وجه التسمية فى المنحرفة نحو زيد بعض الانسان لا يصحح اطلاق المسورة عليها لعدم اطراده (قوله لأن اللفظ الخ) إشارة للعلاقة المصححة للاطلاق وأنها المشابهة فيكون استعارة مصرحة أصلية بحسب الأصل والا فقد صار حقيقة عرفية فى اللفظ المذكور

ويحيط بها (وإلا) أى وإن لم يبين فيها كمية الأفراد لا كلا ولا بعضا نحو الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب (فهملة) أى فاقضية مهمة لاهمال بيان كمية الأفراد فيها (و) المهملة (تلازم الجزئية) فانه إذا صدق الانسان كاتب صدق بعض الانسان كاتب لا محالة وبالعكس فهما متلازمتان. واعلم أن الموجبة

يصح جهله سورا للكلية نحو ماجاءنى رجل وعبيد زيد فعلاوا كذا (قوله ويحيط بها) عطف تفسير واذا علمت أن السور به بيان كمية الأفراد تعلم أنه لا يصح دخوله على الشخصية ولا على الطبيعية لأن المراد من الموضوع فى الأولى فرد وفى الثانية المفهوم الكلى (قوله لاهمال بيان الخ) أى فهمى التى حكم فيها على الأفراد من غير بيان لقدرها (قوله لا محالة) أى قطعا (قوله فهما متلازمتان) أى فى الصدق والتحقق فكل منهما يصدق على ما يصدق عليه الأخرى وذلك لأنك ان أردت من الموضوع فى المهملة كل الأفراد كانت الجزئية فى ضمنها وان أردت بعضها كانت جزئية من أول الأمر فالجزئية محقة فى المهملة على كلا الحالتين بخلاف الكلية وهم إنما يعتبرون المحقق (قوله واعلم الخ) شروع فى شرح قول المصنف الآتى ولا بد فى الموجبة الخ (قوله أن الموجبة) أى سواء كانت محصورة

(قوله ويحيط بها) أى بحيث يخرجها عن الشروع الذى كان قبل دخول السور فيدخل اعظ البعض أيضا من غير حاجة إلى تمحل أنه يسمى باسم الكل ، قاله عبيد الحكيم وأشار به للرد على قول العصام ان وجه التسمية غير ظاهر فى البعض وكأنه يسمى باسم الكل قال ولوقيل سمي سورا لحصره وتميزه الحكم عن الاحتمال الآخر لكان ظاهرا فى الكل اه (قوله ولا بعضا) أى من غير أن تبين كمية الأفراد بعضها كما فى نحو بعض الانسان حيوان ونحو عشرون رجلا عندى فانه ليس المقصود من ذلك إلا أنه عندك هذا العدد الذى هو بعض الرجال ومن ههنا قال بعض النحاة ان التميز على معنى من التبعية واحتمال أن يراد جميع أفراد العشرين لا يقدر فى كونها جزئية كذا قيل وفى الخواشى الفتحة عشرون رجلا حاضر مهمة قطعا اه ، ومثل ذلك نصف وعشر وطائفة وقليل أو كثير من كذا كنصف بنى تيم عندى الخ. وأما جميع فى جميع أفراد الانسان حيوان، فالنضية مهمة لأن لفظ جميع هو الموضوع تأمل (قوله والمهملة تلازم الجزئية) أورد على دعوى التلازم القضية التى موضوعها كلى انحصر فى فرد فان صدق المهملة فيها لا يلزمه صدق الجزئية بل تكذب الجزئية لعدم تعدد الفرد الذى يقتضيه السور. وأجيب بأن الكلى المنحصر فى فرد عند ما يجعل موضوع القضية إيمان يؤخذ مرادا به ذلك الفرد بعينه فالقضية حينئذ شخصية والكلام فى المهملة وإما أن يؤخذ مرادا به ذلك المفهوم لسلن لامن حيث ذاته بل من حيث المصادق من غير تعرض لـكلية أو جزئية فاقضية مهمة ولا شك أنها تستلزم الجزئية حينئذ فيقال مثلا بعض الشمس أى ما يصدق عليه هذا المفهوم مخلوق لله لا بعض الفرد المتشخص من ذلك وأما ان السور يقتضى تعدد الأفراد فمنوع قطعا إنما يقتضى أن لا يراد نفس الماهية أو نفس الجزئى الحقيقى من حيث هو وكذلك بل يراد الكل أو البعض من حيث هو بعض ولو كان ذلك البعض فى الواقع فردا ليس إلا (قوله واعلم أن الموجبة

الحلية تستدعى وجود الموضوع ،

أو غير محصورة ( قوله الحلية ) خرجت الشرطية فلا تستدعى وجود المقدم بل تارة يكون مقدها موجودا نحو ان كانت (١) الشمس طالعة فالنهار موجود وتارة لا يكون موجودا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ( قوله تستدعى وجود الخ ) أى تستلزم وجود الموضوع أى وجود أفرادها ( قوله وجود الموضوع ) أى وقت ثبوت المحمول له : أى تقتضى وجود الموضوع وجودا محققا أو

الحلية) خرج بالقيد الأول السالبة وبالثانى الشرطية ، أما الأولى فلأن السلب يصدق حيث لا وجود للموضوع لأنه رفع للايجاب ، وكما أن الايجاب يرتفع بثبوت نقيض المحمول للموضوع كذلك يرتفع بعدم تحقق الموضوع ، وأما الثانية فلأن صدق التالى مبنى على فرض تحقق المقدم وإنما اقتضت الموجبة وجود الموضوع ، لأن ثبوت شئ لشيء فرع وجود المثبت له ضرورة أن ما لا وجود له أصلا لا يثبت له شئ أصلا فان ما ليس موجودا ليس شيئا من الأشياء حتى يصدق سلبه عن نفسه سواء كان المثبت وجوديا أو عدميا فان ثبوت اللاكتابة لزيد فرع وجوده كما أن ثبوت الكتابة له كذلك وبهذا فارتقت المعدولة السالبة وقال الامام فى الملخص وجود الموضوع ليس شرطا فى الموجبة المعدولة المحمول لأن عدم المحمول الوجودى كاللا بصر اما أن يصدق على الموضوع المعدوم أو لا يصدق فان صدق فقد صدقت الموجبة المعدولة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطا فيها وإن لم يصدق عليه عدم المحمول صدق المحمول وهو البصر لا امتناع خلق الموضوع عن النقيضين فيلزم اتصاف المعدوم بالأمر الوجودى وهو محال وبتقدير تسليمه فالمطلوب حاصل لأنه إذا لم يحتج الايجاب المحصل إلى وجود الموضوع فلا يوجب المعدول بالطريق الأولى . وأجيب بأننا لانسلم أنه لو لم يصدق عدم المحمول الوجودى على المعدوم لزم صدق المحمول الوجودى عليه بل اللازم صدق سلب عدم المحمول عليه فان نقيض الموجبة ليس موجبة بل سالبة . والسالبة المعدولة عم من الموجبة المحصلة فلا يلزم من صدقها صدقها على أن قوله لا امتناع خلق الموضوع عن النقيضين غير مسلم لأن خلق الشئ عن النقيضين إنما يكون محالا إذا كان ذلك الشئ ثابتا أما إذا كان معدوما فلا لأن المعدوم يجوز خلقه عنهما من المتأخرين أثبتوا قضية سالبة المحمول وحكموا بأن صدق موجبها لا يستلزم وجود الموضوع فاقول باستدعاء الموجبة وجود الموضوع مخصوص بغير هذه الموجبة وفرقوا بين تلك القضية والسالبة بأن فيها زيادة اعتبار إذ فى السالبة يتصور الطرفان ويحكم بالسلب وفى سالبة المحمول يرجع بعد سلب المحمول الأول الذى ورد السلب عليه ويحمل ذلك السلب على الموضوع ويبحث معهم الجلال بأن المقدمة القائلة إن ثبوت الشئ لشيء يستلزم ثبوت المثبت له لا يستثنى العقل منها الأمر السلبى والقول بأن العقل يستثنى السالبة المحمول دون المعدولة تحكم فالخلق أن الموجبة السالبة المحمول على ما اعتبره المتأخرون قضية ذهنية لأن اتصاف الموضوع بسلب المحمول عنه إنما هو فى الذهن فتقتضى وجود الموضوع فى الذهن لاني

(١) ( قوله نحو ان كانت الخ ) أتى بأداة الشرط فى المثال الأول ( ان ) وجعل المقدم فيه موجودا وفى المثال الثانى ( لو ) وجعل المقدم فيه معدوما وهو يقضى باختلاف التالين والواقع أنهما بمعنى واحد فالناسب أن يقول ان الشرطية للموجبة هي ما حكم فيها بثبوت نسبة على فرض وجود نسبة أخرى فيصدق قولنا ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا سواء كانت الشمس طالعة أو لم تكن طالعة فلا تستدعى وجود الموضوع الذى هو المقدم بحال ام الشرطى .



ثم الحكم إما أن يكون على كل أفراد الموضوع المحققة في الخارج الموجودة فيه وهي القضية الخارجية كقولنا كل (ج ب) <sup>(١)</sup>

وجودا مقدرًا أو وجودا ذهنيًا وقت ثبوت المحمول له وهذا الوجود الذي يقتضيه من حيث ثبوت الحكم له غير الوجود الذي يقتضيه من جهة الحكم عليه، وتوضيحه أن الموجبة الحلية تستلزم وجود الموضوع من حيث ثبوت المحمول له وتستلزم وجوده من جهة الحكم عليه لكن الوجود الذي تستلزمه من حيث الحكم عليه وجود ذهني وهو تصويره لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره وأما الوجود الذي تستلزمه من حيث ثبوت المحمول له فتارة يكون وجودا خارجيا وتارة يكون ذهنيًا وتارة يكون تقديرًا وذلك لأن النسبة إن كان محلها الخارج فوجود الموضوع خارجي وإن كان محلها الامكان فوجود الموضوع إمكاني وإن كان محلها الذهن فوجود الموضوع ذهني وأما السالبة فتقتضي وجود الموضوع من حيث الحكم ولا تقتضي وجود الموضوع من حيث سلب المحمول عنه فقولاك لشيء من الانسان بحجر نفى الحجرية عن الانسان صادق مع وجود الانسان في الخارج وجودا زائدا على تصوره ومع عدم وجوده في الخارج وأما تصويره في الذهن ساعة الحكم عليه فلا بد منه وهذا معنى قولهم السالبة تصدق بنفي الموضوع أى تصدق عند نفيه وعدم وجوده (قوله ثم الحكم) أى في القضية الحلية سواء كانت محصورة أو مهملة فالأقسام الثلاثة التي ذكرها تجرى في المحصورة والمهملة (قوله الموجودة فيه) تفسير لما قبله (قوله الخارجية) أى لوجود أفراد موضوعها في الخارج (قوله كل ج ب) مثاله بالمواد أن تقول كل انسان حيوان . واعلم أنه جرت عادتهم أن يعبروا عن الموضوع بج وعن المحمول بب إما للاختصار في العبارة وإما لدفع توهم أن

الخارج فيكون بينها وبين السالبة الخارجية تلازم وحينئذ فلا حاجة لدعوى التخصيص اه (قوله إما أن يكون على كل أفراد الموضوع) الأولى إسقاط كل كما وقع فيما بعده لينطبق البيان على الكلية والجزئية مع الاختصارية (قوله المحققة في الخارج الموجودة فيه) هكذا في النسخ التي رأيناها فالوصف الثاني مفسر الأول ووقع في نسخة كتب عليها المحشى المحققة الوجود وما هنا أظهر (قوله كل ج ب) جرت عادة القوم بأنهم يعبرون عن الموضوع بج والمحمول بب للاختصار ولدفع توهم

(١) (قول الشارح كل ج ب الخ) اعلم أن المقصود من الموضوع وقت الحكم عليه أفرادها ومن المحمول مفهومه وهذه الأفراد معنونة بعنوانين عنوان الموضوع الصادق عليها ويقال له عقد الوضع وعنوان المحمول الصادق عليها أيضا ويقال له عقد الحمل فقولنا كل انسان حيوان الموضوع هو أفراد الانسان كز يد وصرو الخ وهذه الأفراد معنونة بعنوان الموضوع أى الانصاف بالانسانية وب عنوان المحمول أى الاتصاف بالحيوانية فان كانت الأفراد المعنونة موجودة في الخارج ولم يشذ منها فرد فهي الخارجية لوجود أفرادها في الخارج كهذا المثال وان لم تكن موجودة في الخارج بهذه الثابة فاما أن تكون مقدرة الوجود لجميع الأفراد ان لم يوجد فرد منها في الخارج نحو كل عتقاء طائر أو لبعضا ان وجد منها البعض نحو كل انسان حيوان وهي الحقيقية لتحقق أفرادها فيها بالقوة أو بالفعل وإما أن تكون مستحيلة الوجود في الخارج نحو شريك الباري معدوم والنقيضان لا يجتمعان وهي الذهنية لوجود موضوعها ذهنا إذ ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوت الموضوع ووجوده فلذا تعين في الموجبة وجود موضوعها بجميع أقسامها هذا إيضاح كلامه اه الشرنوبى .

على معنى أن كل ما يصدق عليه (ج) في الخارج فهو (ب) في الخارج وإما أن لا يكون على الأفراد الموحدة في الخارج بل يكون على الأفراد المقدرة الوجود فيه وهي القضية الحقيقية كقولنا كر (ج ب) الأحكام المقدرة قاصرة على مادة انتهى يس (قوله أن كل ما يصدق) أى أن كل فرد يصدق عليه الانسان في المثال المذكور (قوله في الخارج) أى الخارج عن المشاعر وقرى الادراك (قوله فهو ب) أى حيوان (قوله المقدرة الوجود) أى الممكنة لوجود سواء كانت موجودة بالفعل في الخارج أولا (قوله وهي القضية الحقيقية) سميت بذلك لكون المحكوم عليه فيها الأفراد المتصفة بالحقيقة

الانحصار فيما لومثلا للكيفية مثلا بكل انسان حيوان والمراد من قولنا يعبرون عن الموضوع الخ أى عما يقع موضوعا ومحمولا لاعتنا مفهوم الموضوع والمحمول ثم المشهور والمسموع من الأشياخ أن يتلفظ بالحرف المرموز به بسيطاً وقد صرح به عبد الحكيم فقال اشتهر بالتلفظ به بسيطاً كما تقتضيه الكتابة وهو الحق لأن الاختصار حاصل به وأما التلاظ باسميهما أعنى كل جيم باء فهو تلفظ باسمين ثلاثين يشاركهما سائر الأسماء الثلاثية ولأنه إذا تلفظ باسميهما يفهم منهما الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل إنسان حيوان يفهم منه مدلول طرفيه فلا يكون التعبير دالا على الشمول لجميع القضايا بخلاف ما إذا تلفظ بهما بسيطين فإنه لا معنى لهما أصلاً فيعلم أنه تعبير عن الموضوع والمحمول فما قيل إنه خطأ لفظاً والعجب أنه استند على أن الحق أن يتلفظ هكذا كل جيم باء بأنه لا اسم لحروف الهجاء بسيطاً فان حروف الهجاء لكونها من قبيل الحروف لاحاجة في التلفظ بها الى التوسل بالأسماء كما في قولنا زيد ثلاثي واختاروا هذين الحرفين لأن الألف الساكنة لا يمكن التلفظ بها والمتحركة ليست لها صورة في الخط فاعتبروا الحرف الأول أعنى الباء ثم الحرف الثاني الذى يتميز عن ب في الخط وهو ج وعكسوا الترتيب المذكور فلم يقولوا كل ب ج لاشعار بأنهما خارجان عن أصلهما وهو أن يراد بهما نفسهما اه والقائل هو العصام فإنه قال اشتهر فيما بين المحصلين التلفظ به بسيطاً والحق أن يتلفظ به هكذا كل جيم باء لأنه لا اسم لحروف الهجاء بسيطاً بل هو اما ثلاثي أو ثنائي في التقدير وثلاثي لا غير في حالة الاعراب فهو خطأ وان صار مجمعا عليه (قوله على معنى) صمدط بقوله كقولنا أى حالة كوننا مارين على معنى الخ (قوله أن كر ما يصدق عليه ج في الخارج) قال العصام إنه قد حقق في موضعه أن الوضع والجل من المعقولات الثانية والعوارض الذهنية فكيف يكون صدق ج وصدق ب في الخارج إلا أن يقال معنى كون الوضع والجل من الأمور الذهنية أن الشيء لا يكون محمولا ولا موضوعا إلا بحسب الوجود الذهني ومعنى ج في الخارج أن جل ج عليه وصدقه عليه باعتبار ثبوته له في الخارج اه وفي عبد الحكيم لا يقال ان قولكم في الخارج إما ظرف لذات المحمول والموضوع أولوصفيهما أو لصدقهما على الذات فان كان ظرفا لذات الموضوع والمحمول فقولكم ثابتا في الخارج يكون مستدركا لأن ذات الموضوع هي ذات المحمول بعينها وان كان ظرفا للوصف فهو باطل لأن الأوصاف ربما تنعدم في الخارج كما في المعدولة وان كان ظرفا للصدق فهو أيضا باطل لأن الجل والوضع من الأمور الاعتبارية فكيف يوجدان في الخارج لأننا نقول فرق ما بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج ولا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك كما في شرح الطالع والفرق أن الوجود في الخارج ما يكون الخارج ظرفا لتحقيقه لاما يكون ظرفا لنفسه ألا ترى الى قولنا زيد

على معنى أن كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) فالحكم ليس على أفراد (ج) الموجودة في الخارج بل على أفراد المقدرة الوجود في الخارج سواء كانت موجودة في الخارج أو معدومة ثم إن لم يكن أفراد (ج) موجودة في الخارج فالحكم مقصور على الأفراد المقدرة الوجود كقولنا كل عنقاء طائر وإن كانت موجودة في الخارج فالحكم ليس مقصوراً على أفراد الموجودة في الخارج بل عليها وعلى أفراد المقدرة الوجود أيضاً كقولنا كل إنسان حيوان وإما أن لا يكون على الأفراد الموجودة في الخارج ولا المقدرة فيه بل على الأفراد الموجودة في الذهن فقط

المقدرة الوجود بقطع النظر عن كونها موجودة بالفعل أولاً (قوله على معنى أن كل ما لو وجد الخ) ليست هذه شرطية على ماتوهم بل حلية وقع الشرط جزء لكل من طرفيها أى كل ماله الحلية الأولى فله الحلية الثانية وإنما أتى بالشرط لادخال الأفراد المقدرة ولولم يأت بالشرط لمادخل ذلك (قوله ليس على أفراد ج الموحدة) أى فقط (قوله المقدرة الوجود في الخارج) أى الممكنة الوجود فيه وحينئذ فلا تنافي بين هذا وبين التعميم الذى بعده (قوله بل عليها وعلى أفراد المقدرة الوجود) أى الممكنة وإنما فسرنا التقدير بالا كان لا يفرض لئلا يلزم امتناع صدق السكليات

موجود في الخارج فإن زيدا موجود خارجي دون وجوده وبما ذكرنا ظهر أن كونها في الخارج لا ينافي كونها من المعقولات الثانية اهـ (قوله أن كل ما لو وجد الخ) ليست هذه شرطية كما توهم النقط حيث قال ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وهو قولنا لو وجد كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب بل هو تفسير للقضية الحلية كما حققه السيد وعلى ذلك بأن عقد الوضع تركيب تقييدى فكيف يتصور أن يكون معناه متصلة وعقد الحمل تركيبى جزئى لكنه حلى لا اتصالى فليس في مفهوم القضية معنى اتصالى أصلاً فكيف تفسر بمعنى متصلتين بل يجب أن تحمل عبارة الشرط على قصد التعميم في أفراد الموضوع بحيث يندرج فيها الأفراد المحققة والمندرة فانك اذا قلت كل ج ب يتبادر منه أن الحكم على كل ما هو ج في الخارج محقق فايراد كلمة الشرط في التفسير لا ينبغي على دخول الأفراد المقدرة أيضاً في الحكم ووقع في بعض نسخ الشمسية كلاً لو وجد وكان ج بالواو العاطفة وهو خطأ لأن كان ج لازم لوجود الموضوع ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمزوم كذا علل وناقشه العصام بصحة قولنا بين الإنسان والحيوان عموم مطلق مع أن الحيوان لازم للإنسان . وأجيب بأنه لا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمزوم في مقام افادة اللزوم ولا يتجه عليه صحة قولنا بين طلوع الشمس ووجود النهار تلازم لأن المراد أنه لا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمزوم حين يفاد بذكرهما اللزوم ووقع في شرح النقط تقييد الأفراد بالممكنة حيث قال كلاً لو وجد كان ج من الأفراد الممكنة لأنه لولا التقييد لم تصدق كلية حقيقية موجبة كانت أو سالبة أما في الموجبة فباعتبار فرض فرد مقيد بنقيض المحمول وأما في السالبة فباعتبار فرض فرد مقيد بغير المحمول ولا يقال إن ذلك الفرد متمتع فلا يصدق عليه وصف الموضوع لما سبق في مباحث السكليات أن صدق السكلى على أفراد ليس بمعتبر بحسب نفس الأمر بل بحسب مجرد الفرض فإذا فرض إنسان ليس بحيوان فقد فرض أنه إنسان فيكون من أفراد والشارح رحمه الله ترك هذا التقييد موافقة للمصنف في شرح الرسالة فإنه قال ولقائل أن يقول إن أريد بج ما يمكن أن يصدق عليه في نفس الأمر

وهي القضية الذهنية كقولنا شريك الباري معدوم فإن أفراد الموضوع ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة فيه لعدم امکان التقدير لسكن موجودة في الذهن، وإلى كل ما ذكرنا مفصلا أشار بجمل بقوله (ولابد في الموجبة من وجود الموضوع) إما (محققا وهي الخارجية أو مقدرا

إيجابا باعتبار فرض فرد مقيد بنقيض المحمول وسلبا باعتبار فرض فرد مقيد بعين المحمول (قوله شريك الباري الخ) أى كل ما فرضه العقل شريكا للبارى فهو يمتنع في الخارج (قوله لعدم امکان التقدير) أى الفرض أى لعدم امکانه مكانا صحيحا والا فالقدير ممكن ولو قال لاستحالة وجودها لسكان أحسن (قوله لسكن موجودة) أى هي موجودة (قوله مفصلا) حال مما ذكرناه (قوله أو مقدرا) ليس المراد بالمقدر ما يباين المحقق بل ما يشمله ويشمل المعدوم كما أشار له الشارح. والحاصل أن وجود الموضوع تارة يعتبر من حيث الحكم عليه وتارة يعتبر من حيث ثبوت المحمول له والذى يقضيه الحكم يخالف للوجود الذى يقضيه ثبوت المحمول للموضوع من أوجه. الأول أن الوجود الأول يكون في الموجبة والسالبة والوجود الثانى لا يكون الا في الموجبة فقط. الثانى من الأوجه

وفرض العقل كذلك لاحاجة الى هذا القيد اه وقال السيد هذا القيد أعنى إمكان وجود الأفراد انما يحتاج اليه اذا لم يعتبر إمكان صدق الوصف العنوائى على ذات الموضوع بحسب نفس الأمر بل يكتفى بمجرد فرض صدقه أو امکان فرض صدقه عليه كفى صدق السكى على جزئياته حتى إذا وقع السكى موضوع القضية السكية كان متناولا لجميع أفرادها التى هو كلى بالقياس إليها سواء أمكن صدقه عليها أولا وأما إذا اعتبر إمكان صدق الوصف العنوائى على ذات الموضوع في نفس الأمر كما هو مذهب الفارابى أو اعتبر مع امکان الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة إلى اعتبار إمكان وجود الأفراد والمحدور متدفع (قوله وهي القضية الذهنية) لم يذكرها صاحب الشمسية لأنها غير معتبرة في العلوم والمقصود ضبط القضايا المستعملة فيها غالبا وتلك نادرة الوقوع وقولهم ان قواعد الفن يجب أن تكون عامة يجب بأن تعميم القواعد انما هو بقدر الطاقة الانسانية والمصنف ذكرها هنا استيفاء للاقسام (قوله شريك الباري يمتنع) أى كل ما فرضه العقل شريك الباري فهو يمتنع في الخارج ودخل تحت الكاف جميع القضايا التى موضوعاتها ممتعة فالحكموم عليه بالامتناع أفراد هذا المفهوم لاهذا المفهوم فانه أمر اعتبارى لأنه من قبيل السكيات (قوله وهي الخارجية) أى تسمى بذلك منسوبة للخارج أى ما هو خارج عن المشاعر والقوى الدواكية لأن موضوعها اعتبر اتصافه بالمحمول خارجا قال المصنف في شرح الرسالة سواء كان اتصافه بب حال الحكم أو قبله أو بعده حتى يصدق كل نائم مستيقظ وان لم يكن اتصافه بالنائم حال ثبوت اليقظة فالمراد بالحكم ههنا ثبوت المحمول للموضوع أو انتفاؤه عنه لاحكم العقل بذلك لأن هذا الكلام انما هو لرفع توهم من ظن أن الذات يجب اتصافه بوصف الموضوع حال اتصافه بالمحمول وهو الذى يسميه القوم حال اعتبار الحكم والا ففي حال حكم العقل لا يجب وجود الموضوع في الخارج فضلا عن اتصافه بالعنوان لصدق قولنا زيد موجود أمس أو غدا اه وقال الهروى لا يخفى أنه إذا كان المحمول فعلا أو مشتقا أو مصدرا يجب أن يكون الذات متصفا بالعنوان حين ثبوت المحمول بحسب قواعد اللغة وكل نائم مستيقظ لا يصح بحسب حقيقة اللغة تأمل اه (قوله أو مقدرا) قال الجلال مامعنى قول المصنف ان الحقيقية

أن الوجود الذى يقتضيه الحكم انما يعتبر فى حالة الحكم فقط بخلاف الوجود الذى يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فانه يعتبر دائما وأساعة . الثالث من الأوجه أن الوجود الذى يقتضيه الحكم يكون بحسب الذهن بخلاف الوجود الذى يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فانه يكون بحسب الخارج تارة وبحسب الذهن أخرى ( قوله فالحقيقية ) اعلم أن بين الحقيقية والخارجية عموما من وجه تنفرد الخارجية فيما اذا قلت كل لون يياض فيما اذا لم يكن من الألوان الا هو وتنفرد الحقيقية فى كل عنقاء طائر ويجتمعان فى كل انسان حيوان فهى حقيقة باعتبار خارجية باعتبار وأما النسبة بين الوجود فى الخارج والموجود فى نفس الأمر فالعموم المطلق لأن كل موجود فى الخارج موجود فى نفس الأمر أى فى نفسه فهو اظهار فى موضع الاضرار أى بقطع النظر عن اعتبار الاعتبار وفرض الفارض سواء وجد فى الخارج أم لا فلذا لا يلزم منه الوجود فى الخارج فثال اجتماعهما الله عز وجل فانه موجود فى الخارج بحيث يجوز رؤيته بالبصر وفى نفس الأمر بالمعنى المتقدم فهذه مادة الاجتماع وأما

تقتضى الوجود المقدر للموضوع والوجود المقدر لاجزائه فلا فائدة فى اعتباره . قلت ان اعتبر فى موضوع الحقيقة امكان صدق العنوان على الأفراد او امكان وجودها فالمراد بالوجود المقدر الوجود المقدر مع ذلك القيد ولا يخفى فائدة اعتباره وهى اخراج غير الممكن من المتبنيات وان لم يعتبر كما هو مقتضى كلام بعضهم فالمراد بالوجود المقدر كون الموضوع بحيث لو وجد كان متحدا مع المحمول اه ( قوله فالحقيقية ) سميت بذلك لأنها حقيقة القضية المستعملة فى العلوم لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار فهو من قبيل نسبة الشيء إلى مفهومه الذى هو كالحقيقة له والدھنية سميت بذلك لأنه لا وجود لموضوعها إلا فى الذهن قال عبد الحكيم واعلم أن القضايا الدھنية على أقسام منها ما تكون أفرادها موجودة فى الذهن متصفة بمحمولاتها فى الذهن اتصافا مطابقا للواقع كجميع المسائل المنطقية فان محمولاتها عوارض ذهنية تعرض للمعقولات الأولى فى الذهن ويكون لموضوعاتها وجودان ذهنيان : أحدهما مناط الحكم وهو الوجود الظلى الذى به يتغير الموضوع والمحمول . وثانيهما الوجود الأصلى الذى به اتحاد المحمول بالموضوع وهو مناط الصدق والكذب والفارق بين الموجبة والسالبة ومنها ما تكون محمولاتها مستلزمة للوجود نحو شريك البارى ممتنع واجتماع السقيضين محال والمجهول المطلق يمتنع الحكم عليه ، والمعدوم المطلق مقابل للموجود المطلق وتحقيقه أن مناط الحكم هو تصورهما بعنوان الموضوع ومناط الصدق هو الوجود الفرضى الذى باعتبار فردية الموضوع كانه قيل ما يتصور بعنوان شريك البارى ويفرض صدقه عليه ممتنع فى نفس الأمر وقس على ذلك ومنها ما تكون محمولاتها متقدمة على الوجود أو نفس الوجود نحو زيد ممكن أو واجب بالغير أو موجود فالموضوعات موجودة فى الذهن حال الحكم كسائر القضايا ولكون الاتصاف بها ذهنيا انتزاعيا لا بد أن يكون لموضوعاتها وجود آخر فى الذهن يكون مبدأ لانتزاع هذه الأمور ومناط صدق القضية واتحاد المحمولات معها ثم اذا توجه للعقل اليها ولاحظها من حيث إنها موجودة بهذا الوجود انتزع عنها وجودا وامكانا ووجودا آخر باعتبار الاتصاف بهذا الوجود يستدعى تقدم وجود يكون مصداقا لهذه الأحكام وليست هذه الملاحظة

واعلم أن السالبة تقتضى وجود الموضوع أيضا في الذهن من حيث ان السلب حكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه لكن إنما يعتبر هذا الوجود حال الحكم أى بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كاحظة مثلا وذلك الوجود الذهني الذي يقتضيه الحكم مغاير للوجود الذهني الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فان الوجود الثاني إنما يعتبر بحسب ثبوت المحمول للموضوع ان دائما فدائما وان ساعة فساعة وان خارجا فخارجا

إمكان الحوادث فهو موجود في نفس الأمر فقط لأنه لا يشاهد وأما النسبة بين الموجود في الخارج وفي الذهن فمفهوم من وجه فزيد يصدق عليه أنه موجود ذهنا لاستحضاره فيه وفي الخارج لمشاهدته وما تحت الأرضين موجود في الخارج دون الذهن ومثال انفراد الوجود الذهني استحضار كرم شخص بخيل فهذا وجود ذهني لا خارجي وأما النسبة التي بين الموجود الذهني وفي نفس الأمر فوجهي أيضا فالمكن زيد موجود في نفس الأمر وفي الذهن وانفراد الذهني باستحضار كرم البخيل ومثال انفراد الموجود في نفس الأمر صفات الله الكالية التي لم نطلع عليها فهذه موجودة في نفس الأمر دون الذهن إذ الفرض أنها لم تخطر بالبال ( قوله أيضا ) أى كما تقتضيه الموجبة ( قوله في الذهن ) متعلق بوجود ( قوله المحكوم عليه ) أى الموضوع ( قوله حال الحكم ) أى وقت الحكم ( قوله أى بمقدار ) بيان لحال الحكم ( قوله كاحظة ) بيان للمقدار ( قوله ان دائما ) أى ان كان الثبوت المقتضى دائما فالوجود المقتضى يكون دائما وهكذا وإيضاح الفرق بين الوجودين يظهر فيما إذا قلنا الله تعالى موجود أزلا وأبدا فوجوده في الذهن لأجل الحكم إنما هو حال الابقاع ووجوده لأجل ثبوت المحمول له أزلى أبدي وإذا قيل البرق لامع فوجود البرق في الذهن لأجل الحكم إنما هو حال الحكم ووجوده في الخارج لأجل ثبوت المعان

لازمة للذهن دائما فتقطع بحسب انقطاع الملاحظة اه قال وهو من العوامض ( قوله واعلم أن السالبة الخ ) مرتبط بقوله ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع وما ذكر مأخوذ من قول السيد الإيحاب يقتضى وجود الموضوع في الذهن من حيث انه حكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه ويقتضى صدقه ووجوده أيضا لأن ثبوت المحمول له فرع ثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجودين أن الوجود الذي يقتضيه الحكم إنما يعتبر حال الحكم أى بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كاحظة مثلا وأن الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع هو بحسب ثبوته ان دائما فدائما وان ساعة فساعة وان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا وان لحظة فلحظة والسالبة تشارك الموجبة في اقتضاء الوجود الأول دون الثاني وكذا الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة إذا أخذت ذهنية اه وقيد المصنف في شرح الرسالة اقتضاء الموجبة وجود الموضوع بما اذا كانت خارجية أوحقيقية وأما الذهنية فلا تقتضى الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السوال من غير فرق ولا تقتصر الى وجود الموضوع حال ثبوت الحكم بل لا يصح وجوده في تلك الحالة والقول بأنها سوال في المعنى ممنوع اذ الحكم إنما هو بوقوع النسبة اه أى والارجاع الى السلب تعسف ورده عبد الحكيم بأنه يهدم المقدمة البديهية التي يبتنى عليها كثير من المسائل من أن ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له اذ التخصيص لا يجري في القواعد العقلية ( قوله ان دائما فدائما ) مثلا إذا قلنا الله موجود أزلا وأبدا فوجوده في الذهن لأجل الحكم إنما هو لأجل

وان ذهنا فذهنا وأما الوجود الأول الذي يقتضيه الحكم فهو انما يعتبر حال الحكم كما ذكرنا وهو الوجود الذي تشارك الموجبة والسالبة في اقتضائه لكن صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثاني بخلاف السالبة تأمل (وقد يجعل حرف السلب) كإضافة لا وغير وليس (جزءا من جزء) أى من جزء القضية كالموضوع

له في لحظة لأن المعان انما ثبت للبرق لحظة (قوله وان ذهنا فذهنا) أى كما في قولك شريك الباري معدوم فثبوت الدم للشريك ذهني كأن وجوده ذهني (قوله في اقتضائه) أى في اقتضاء كل منهما إياه (قوله يتوقف على الوجود الثاني) أى وهو الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فلا تصدق الموجبة الا اذا كان موضوعها موجودا لأن ثبوت شئ لشيء يقتضى ثبوت الشئ المثبت له (قوله بخلاف السالبة) أى فانه لا يتوقف صدقها على الوجود الذي يقتضيه ثبوت سلب المحمول لأن سلب (١) المحمول عن الموضوع لا يقتضى وجوده بخلاف ثبوته له ومن هذا قيل ان السالبة تصدق مع نفي الموضوع والموجبة لا تصدق الا مع وجود الموضوع (قوله تأمل) أى في هذا المقام لدقته (٢) (قوله وقد يجعل حرف السلب) أى أداته الدالة عليه كانت لا أو غير أو ليس (قوله وغير وليس) فيه (٣) أن غير اسم وليس فعل فلا يصح أن يكونا مثالين لحرف السلب إلا أن يقال مثل بذلك اشارة إلى أن مراد المصنف بحرف السلب لفظه وما يدل عليه (قوله أى من جزءى القضية) هكذا في بعض النسخ بالثنية وهى ظاهرة وفي بعضها أى من جزء القضية بالأفراد وعليها جزء مفرد مضاف بهم

الايقاع ووجوده لاجل ثبوت المحمول له أزلى أبدي (قوله تأمل) أى حتى يظهر للفرق بين الموجبة والسالبة عند من يرى اطراد الحكم في سائر الموجبات كما هو المنقول عن السيد وغيره أو أن هذا الحكم مخص بما عدا الذهنيات كما هو اختيار المصنف ووقع في كلام بعضهم أن استدعاء الإيجاب وجود الموضوع انما يتم اذا لم تكن الموجبة ممكنة لظهور أن الممكنة الموجبة لا تستدعى إلا إمكان الموضوع وهو معنى على ماحقته الرزى في شرح المطالع أن الممكنة الموجبة ليست قضية في الحقيقة لظهور أن إمكان المحمول لا يستدعى إلا إمكان الموضوع لا وجوده اه وسأيت تحقيق ذلك في الموحات ان شاء الله تعالى وتكاف بعض الحواشى هنا فأتى بما لا يرضى به إلا من قلد أمثاله (قوله وقد يجعل حرف السلب) الموافق لاصطلاحهم التعبير بالأداة بل الظاهر أن يقال لفظ السلب ليشمل غير وليس وإضافة حرف للسلب باعتباره أصل وضعه والافهوى في المعدولة لم يستعمل في السلب (قوله جزءا من جزء)

(١) (قوله لأن سلب الخ) توضيحه أنك اذا قلت لاشئ من العناء بحجر الحكم فيها وهو سلب الجبرية عنها صادق مطلقا سواء فرض وجودها أو اعتبر عدمها كما هو الواقع وهذا هو معنى قولهم السالبة تصدق بنفى الموضوع .

(٢) (قوله لدقته) أمر الشارح بالتأمل لدقة الفرق بين السالبة والموجبة الذهنية فقط فبالنظر لما فيها من ثبوت المحمول للموضوع كان فيها وجود لا يمكن أن يكون للسالبة اذ ثبوت شئ لشيء فرع وجود المثبت له ، وأما سلب الحكم عن الشئ فلا يقتضى وجوده كما بينا ، وأما بالنظر للحكم فوجود الموضوع حالة الحكم فقط يشتركان فيه اذ الحكم على الشئ فرع عن تصوره سلبا أو إيجابا وقد خفي هذا الفرق على المصنف في شرح الشمسية فنفي عن الذهنية لوجود الأول وجعلها كإسالة بدون فرق وعبارة المتن تقتضى رجوعه عن رأيه حيث سوى بينها وبين أخويها بقوله ولا بد في الموجبة الخ .

(٣) (قوله فيه الخ) فيه أنه فيما قبله نسر حرف السلب بأداته مجازا مرسلان من اطلاق الخاص وإرادة العام وجعله شاملا لغير وليس فلا داعي للاعتراض بعد ذلك ولا للإجابة عنه اه الشرنوبى .

والمحمول (فسمى) جزء القضية الذى جعل حرف السلب جزءا منه (معدولا) والقضية معدولة موجبة أو سالبة كقولنا الاصحى جاد والجاد لاعالم ولاشئ من اللاشى بعالم أو من العالم بلاشى

الجزئين وبعبارة قوله من جزء القضية أى من جزء من جزءى القضية وقوله كالموضوع الخ ر بماؤهم هذا أن المعدول خاص بالجليات مع أنه يكون فى الشرطيات فكان عليه أن يزيد للمقدم والتالى إلا أن يقال الكاف للتمثيل فيدخل ذلك لا أنها استتصائية (قوله والمحمول) أى أو المحمول (قوله) فيسمى جزء القضية الخ (فى الحقيقة المعدول هو حرف السلب لأنه هو الذى عدله عن موضعه وهو قطع النسبة اسكن لماعدل فى ذلك الجزء بحرف السلب عن موضعه سعى الجزء معدولا فهو من تسمية المحل باسم الحال فيه وقولنا عدل فى ذلك الجزء بحرف السلب عن موضعه هو أن التصديبه نفى الحكم عن الموضوع (قوله موجبة أو سالبة) أى وهى موجبة أو سالبة (قوله الاصحى جاد) أى أن ما يصدق عليه أنه غير صحى يصدق عليه أنه جاد وهذا مثال للموجبة معدولة للموضوع وقوله الجاد لاعالم مثال للموجبة معدولة المحمول وقوله لاشئ من اللاشى بعالم مثال للسالبة معدولة الموضوع وقوله أو من العالم بلاشى مثال للسالبة معدولة المحمول وترك مثال معدولتهما فى الموجبة والسالبة ومثال معدولتهما فى الموجبة كل لاحيوان هو لا انسان أى ان كل ماصدق عليه أنه غير حيوان صدق عليه أنه غير انسان

شمل كلامه السالبة فالتعريف غير مانع ويجب أن حرف النفي فى السالبة قاطع للنسبة وليس جزءا منها ثم قضية كلامه أن ما لم يكن حرف السلب جزءا منه لا يكون معدولا به صرح المصنف فى شرح الشمسية فقال ان زيدا أعمى محصلة وفى شرح المطالع أنها معدولة وأن مدار العدول على اعتبار العدم فى المفهوم وأورد العصام الالجاد اذا سمي به شخص حيوانى وقلنا الالجاد حيوان وزيد أعمى فان الأولى محصلة مع دخولها فى التعريف والثانية معدولة مع خروجها اه والجواب أن القضية الأولى معدولة من حيث اللفظ محصلة من حيث المعنى والثانية بالعكس بناء على أنه لا بد فى العدول من التصريح بحرف السلب (قوله معدولا) لأنه عدله عن موضوعه الأصل وهو سلب الحكم فتوصف القضية بالمعدولة وصفا للشئ بحال جزئه وهو حرف السلب وفيه اشارة إلى أن أصل المعدولة المعدولة بهما بناء على الحذف والايصال والاستتار كما فى لفظ مشترك أو لأن الأصل فى التعبير عن الأطراف هو الأمور الثبوتية لأن الوجود هو السابق والسلب مضاف اليه فى التعبير عن طرفى القضية بالسلب عدول عن الأصل (قوله نحو الاصحى جاد) ترك مثالى معدولتهما ومحصلتهما لظهورهما بما ذكره من الأمثلة ثم ان قضية كلام الشارح تخصيص العدول بالجملية ويؤيده أن القوم انما أوردوا مباحث العدول والتحصيل فى الجليات وفى الحاشية أنه يجرى فى الشرطيات والذى حققه الفاضل عبيد الحكيم أنه لا يجرى العدول والتحصيل فى الشرطيات لأن حرف السلب اذا كان جزءا من المقدم أو التالى كان المعدول فى أطرافها باعتبار الحكم الذى فيها بالقوة لافى الشرطية لأن الحكم فيها بالاتصال بين النسبتين أو الانفصال أو سلبيهما سواء كان النسبتان موجبتين أو سالبتين أو معدولتين وكذا الجهة إذ اللزوم والعناد والاتفاق أقسام الحكم الشرطى لا كفيته وكذا الحقيقة والخارجية إذ الحكم فى كل شرطية شامل للجمع التقادير الممكنة ولا يقتصر على التقادير المحققة اه قال الجلال ومن اعتبر السالبة المحمول فينبغى



وقد لا يكون حرف السلب جزءا لامن المحمول ولا من الموضوع فالقضية حينئذ تسمى محسلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة . واعلم أن نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت أو سلبية

ومتال معدوتهما في السالبة ليس غير الحيوان بعير جاد فقد حكم بسلب عدم الجادية عن غير الحيوان وإذا سلب (١) عدم الجادية عن غير الحيوان كان جمادا ومثال الشرطية المعدولة المقدم ان لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجودا ومثالها معدولة التالى ان كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا ومثالها معدولة المقدم والتالى ان لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا (قوله وقد لا يكون) اعترض بأن قد خاصة بالفعل المثبت فلا تدخل على المنفى والشارح قد أدخلها عليه وقوله وقد لا يكون حرف السلب جزءا الخ صادق بأن لا يكون فيها حرف سلب أصلا أو فيها إلا أنه ليس جزءا من واحد منهما (قوله فالقضية تسمى محسلة) أى لتحصيلها للحكم واشتمالها عليه وقد نطاق المحسلة على ما ليست معدولة موجبة أو سالبة لتحصيل طرفها أى وجودها (قوله ان كانت موجبة) نحو كل انسان حيوان (قوله ان كانت سالبة) كقولك ليس ز يدب قائم وسميت بسيطة لأنه ليس هناك إلا سلب واحد فلو قلت ليس زيد لا ناطقا لم تكن بسيطة لتكرر السلب والمعنى أن عدم النطق مسلوب من زيد

أن يقيد ما ذكره في تعريف العدول بقيد يخرج محمولها فان حرف السلب هناك أيضا جزء من المحمول وان وقع في شرح المطالع أن السلب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة المحمول معامع تصرّحه بأن السالبة المحمول يعود بعد سلب المحمول عن الموضوع ويحمل ذلك السلب على الموضوع وهل هذا إلا تناقض يحتاج في دفعه إلى تكلف بأن يحمل المحمول في عبارته على المحمول الأول الذى ورد عليه السلب اه . واعلم أن الفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول أما بحسب المعنى فهو أن الحكم في الأولى بانزعاج المحمول عن الموضوع وفي الثانية الحكم بثبوت عدم المحمول الموضوع فالسالبة أهم بحسب المادة فان صدقها لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف الموجبة وان كانت معدولة فان الشيء ما لم يثبت لا يثبت له أمر وأما بحسب اللفظ فان كانت العبارة فارسية فالأمر ظاهر لأن لغة الفرس تفرق بينهما لفظا وان كانت عربية فعلى تقدير جعل الحركة الاعرابية رابطة فالفرق بتخصيص الأنفاظ لتخصيص لا كاتب أو غير كاتب بالعدول وتخصيص ليس كاتبا بالسلب وعلى تقدير أن تجعل كلمة هو رابطة فان كانت القضية ثنائية ولم تذكر الرابطة فهمي صالحة للعدول والسلب بحسب الاعتبار وان ذكرت فان قدمت على حرف السلب فمعدولة وان أخرت فسالبة (قوله واعلم أن نسبة المحمول) المراد بها الوقوع واللاوقوع إذ هو الموصوف بالضرورة واللاضرورة وغيرهما دون النسبة التى بين بين والوقوع ليس صفة المحمول بل صفة النسبة التى هى صفة المحمول لأن صفة المحمول ثبوت للموضوع واللاوقوع وصفان له فاقيل ان اضافة النسبة الى المحمول لأن النسبة هى ثبوت المحمول للموضوع فهمي صفة للمحمول دون الموضوع فلا تعويل عليه نعم مع كونه صفة للمحمول اضافته الى المحمول أولى وذكر السيد أن اضافته الى المحمول لأنه من مقتضياته لأن الموضوع أمر مستقل بنفسه لا يقتضى الارتباط بغيره والمحمول مفهوم يقتضى الارتباط بغيره فالنسبة التى بها الارتباط تستحق أن تضاف اليه وان كانت بين بين اه وإياك أن تتوهم من قوله وان كانت بين بين أنه حل النسبة على النسبة التى بين بين دون الوقوع واللاوقوع

(١) (قوله وإذا سلب الخ) توضيحه أن أداة السلب توجهت على المحمول وهو معدول أى منقضى فسلبت نفيه ونفى النقي اثبات له أما الموضوع فباق على عدوله وعليه فعنى ليس غير الحيوان بغير جاد غير الحيوان جماداه الشرطوي

إذا نسبت إلى نفس الأمر إما أن تكون مكفة

أو باعتبار أن أجزاءها ليست مركبة بخلاف ما إذا جعلتها معسرة لقان أجزاءها مركبة (قوله إذا نسبت إلى نفس الأمر) أى إذا نظر لها باعتبار ما فى الواقع واعلم أن كيفية النسبة تنحصر<sup>(١)</sup> فى الامكان والضرورة أى الوجوب لجميع الكيفيات تنفرع على هذين والمراد بالوجوب الوجوب العقلى (قوله مكفة) أى متصفة

لأن الوقوع والاروقوع أيضا متصوران بين بين اه عصام ثم ان نسبة التالى المقسم أيضا لا تخوعن تلك الكيفية لكن عادة المتأخرين جرت باعتبار الزوم والعناد والاتفاق بينهما لا باعتبار تلك الجهات كما بينا سابقا فظهر وجه تخصيص البحث بالجليات وسقط قول المحشى إن تخصيص الجهة بالجلية غير ظاهر (قوله إذا نسبت إلى نفس الأمر) أى إذا نظر للنسبة المفهومة من القضية باعتبار وجودها فى نفسها أى تحققها فى الواقع بقطع النظر عن فهمنا لها من اللفظ فنفس الأمر عبارة عن الشئ فى نفسه أى الشئ فى حد ذاته بقطع النظر عن تعقلنا له وفرضنا إياه فان للشئ وجودا فى الأعيان ووجودا فى الأذهان ووجودا فى العمارة والمراد بالوجود العيانى الوجود الخارجى فيشمل المحسوس وغيره لا ما يتبادر من لفظ الأعيان من تخصصه بالمحسوس فان ثبوت النسبة لزيد فى قولنا زيد كاتب مثلا أمر اعتبارى لكن من حيث كونه منتزعا ومرتبطا بأمرين وجوديين قبل إرله تحققا فى نفسه وان كانت الأمور الاعتبارية لا وجود لها فى الخارج وإنما وجودها فى الخارج هو وجود ما انتزعت منه وفى هذا الكلام بقية تطلب من حواشينا على المنولات الصغرى فعنى قولهم النسبة ثابتة أو واقعة فى نفس الأمر هو أن يكون نفس الأمر ظرفا لها لا بمعنى كون نفس الأمر ظرفا لوجودها وبينهما فرق تعرض له السيد فى مؤلفاته ويؤخذ من قوله إذا نسبت إلى نفس الأمر أنه لا بد من تقييد نسبة المحمول إلى الموضوع بنسبتها الى نفس الأمر إذا النسبة المعبرة بين الشئين اذالم يفرض وجودها فى نفس الأمر لا يعرض لها كيفية فى نفس الأمر أصلا اه (قوله اما أن تكون) هذا دليل جواب اذا المخذوفة وتقديره فلا بد لها من أحد الأمرين لانها إما أن تكون الخ (قوله كيفية الخ) وهذه الكيفية باعتبار تحققها فى نفس الأمر تسمى مادة القضية وعنصرها والمادة وان كانت مشتركة بين الطرفين النسبة وكيفية فى نفس الأمر لتكون كل منها جزءا لكنهم خصوها بالكيفية وتسميتها عنصرا لكونها جزءا من القضية المر بعة الأجزاء والعناصر أربعة وباعتبار تسامها فى العقل أود كرهها فى العبارة تسمى جهة ولم تأجب مطابقة ما فى الذهن والعبارة لما فى نفس الأمر جار أن لا تكون الجهة مطابقة للمادة كما إذا قلنا أن نسبة الحيوان الى الانسان هو الامكان وقلنا كل انسان حيوان بالامكان فجهة القضية هى الامكان لأنه لا يتقل فى الذهن والمدكور فى العبارة ومادة القضية هى الضرورة لانها كيفية نسبة الحيوان الى الانسان فى نفس الأمر فالجهة قد تخالف المادة لكن لا يكون ذلك إلا فى القضية السكاذبة ويعتبر فى صدق المواجهة مطابقة الكيفية للمادة على ما اعتبره المتأخرون وأما على اصطلاح القدماء فالمادة هى كيفية النسبة الإيجابية بالوجوب أو الامكان أو الامتناع والجهة هى اللفظ الدال على ما اعتبره المعتمد كيفية تلك النسبة سواء كانت هى غير تلك المادة أراهم منها أو أحص أو مبينا فالجهة على هذا قد تخالف المادة فى القضية الصادقة أيضا كقولنا الانسان حيوان بالامكان العام فالمادة هى الوجوب والجهة أعم منه ولما كان اصطلاح

(١) (قوله تنحصر الخ) فيه أن أخص الجهات الأربع الضرورة ويلها الدوام ويلها الاطلاق ويلها الامكان وحينئذ فالامكان أعظمها ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص فكيف يفرع عليه شئ منها اه الفرنونى .

بكيفية الضرورة أو اللا ضرورة ، واما أن تكون كيفية بكيفية الدوام أو اللادوام إلى غير ذلك من الكيفيات فإذا قلنا كل انسان حيوان وانظرنا إلى نسبتها في الواقع وجدناها ضرورية ، وإذا قلنا كل انسان كاتب وجدنا نسبتها اللا ضرورية فالضرورة واللا ضرورة في المثاليين هي كيفية النسبة ثم تلك الكيفية الثابتة في نفس الأمر قد لا يصرح بها لافظا ولا ملاحظة وتخرج عن كونها موجهة وقد يصرح بها إما لفظا أو ملاحظة كما قال (وقد يصرح بكيفية النسبة

( قوله بكيفية الضرورة ) أى كيفية هي الضرورة والمراد بالضرورة اللوحوب العقلى وباللا ضرورة الامكان والمراد بالامكان الامكان العقلى والمراد بالضرورة<sup>(١)</sup> الضرورة بحسب الذات وقوله أو اللادوام المراد به لاغلاق أى الحصول بالعمل ، وقوله إلى غير ذلك أى كالضرورة بحسب الوقت أو الوصف كافي لوقتية والمنشئة فانهما وان كان الحكم فيهما بالضرورة لكن الضرورة ليست ذاتية بل ملحوظ فيها الوقت أو الوصف (قوله قد لا يصرح بها) أى قد لا تعتبر لافظا ولا ملاحظة وتسمى القضية حينئذ مطلقة وذلك كقولك كل انسان حيوان أو كل انسان كاتب فهذه مطلقة عن الجهة فلا تدون موجهة (قوله وقد يصرح) مراده بالتصريح الاعتدال لا بل قوله أنه ملاحظة وقد للتقليل (قوله إما لفظا)

القسماء غير وافي بتفاصيل القضايا عمل عنه المتأخرون فاده المصنف في شرح الرسالة وغيره (٢) ثم ما ذكر من اعتبار المطابقة وعددها في الجهة جرى على ما هو المختار من جرى المطابقة والمطابقة في التصورات وهو الظاهر وأما ما يقال إن التصورات كلها مطابقة للواقع والخطأ إنما هو في الحكم الضمني جرى على أن التصورات لانه نض لها وعلى هذا القول فاعتبار المطابقة والمطابقة باعتبار مجموع النسبة مع كفيتهما تأمل ( قوله بكيفية الضرورة الخ ) المراد بها مفهوماتها إذ لو أريد مصادقتها عليه كان ذكر الدوام واللا دوام مستدركا (قوله وإما أن تكون الخ) أفاد هذا البيان أن ليس فرض الشارح حصر النسبة في الأربع بل حصرها في اثنين اثنين منها وأن هذا تنوع في التعبير أى تنحصر باعتبار في الضرورة واللا ضرورة ، وتنحصر باعتبار آخر في الدوام واللا دوام إلا أنه يشكل عليه قوله إلى غير ذلك من الكيفيات فلا وجه لزيادته وقد يعتذر عنه بأن المراد من الضرورة واللا ضرورة المفهوم لا المصادق فتناولت تلك الزيادة الاطلاق بأقسامه تأمل (قوله الثابتة في نفس الأمر) لا بمعنى أن مدلوله النسبة المتصفة بالثبوت في نفس الأمر بل بمعنى أنه يفهم منه ثبوت تلك الكيفية في نفس الأمر سواء كانت ثابتة فيها أولا ، ومحصله أن ذلك الثبوت من حيث مجرد دلالة اللفظ سواء كان ذلك حقا في نفس الأمر أم لا فيتناول اقصية الصادقة والكاذبة بمطابقة الجهة للكيفية وعدمها لان مدلول اللفظ لا يجب أن يكون واقعا إذ الدلالة اللفظية قد تتخلف (قوله لافظا) أى حتى تكون الجهة ملفوظة ولا ملاحظة أى حتى تكون معقولة لما سيقول فان كانت القضية ملفوظة الخ قال الجلال فتلك الكيفيات الثابتة في نفس الأمر تسمى مادة القضية والصورة

- (١) ( قوله والمراد بالضرورة الخ ) دفع بهذا ایرادا حاصله الجهات أربع : الضرورة والامكان المعبر عنه باللا ضرورة وللدوام والاطلاق المعبر عنه باللا دوام والشارح ذكرها كلها في عبارته وحينئذ فقولنا إلى غير ذلك مستدركا والجواب أن مراده بالضرورة الثانية دون الوصفية والوقتية فخرجت المفروضة والوقتية والمنشئة عنها ودخلت في قوله إلى غير ذلك فلا استدراك وفيه أن المراد لا يدفع الإيراد إلا أن يقال ان الضرورة متى أطلقت انصرفت عرفا إلى الضرورة الثانية فقط اه الشرطوني .
- (٢) ( قوله وغيره ) أى غير المصنف اه منه .

فوجهة) أى فالقضية موجهة (وما) أى الذى يحصل (به البيان) أى بيان الكيفية كالضرورة واللاضرورة فى المثالين المذكورين (جهة) للقضية فإن كانت القضية ملفوظة فجهتها لفظ الضرورة واللاضرورة وإن كانت معقولة فجهتها حكم العقل بأن النسبة مكيفة بكيفية كذا ، ثم القضايا الموجهة التى يبحث عنها وعن أحكامها من العكس والتناقض خمسة عشر

أى فى القضية اللفظية وقوله أو ملاحظة أى كما فى القضية العقلية وقوله وقد بصرح الخ أى وتسمى القضية حينئذ موجهة لاشتغالها على الجهة (قوله كالضرورة) أى أو ما يقوم مقامها كقطعاً وقوله واللاضرورة أو ما يقوم مقامها كليس بلازم كذا (قوله وإن كانت معقولة) أى بأن جرت القضية فى الذهن دون تلفظ بها (قوله خمسة عشر) المناسب خمس عشرة وزاد بعضهم أربعة وهى الحينة الممكنة والحينة المطلقة والملكية الدائمة والممكنة لوقية وستأتى هذه الأربعة فى التناقض (١)

المعقولة منها فى القضية المعقولة واللفظ الدال عليها فى الملفوظة يسمى جهة ، فإن كانت القضية خالية عنهما تسمى مهملة اه . فعلم أن الشارح أراد بالتصريح ما يشمل التام في الملفوظة والملاحظة كما فى المعقولة فيكون استعمال اللفظ فى معنى كلى صادق عليهما من قبيل عموم المجاز وهو الاعتبار أى لم تعتبر فى اللفظ بأن يصرح بها ولا فى الملاحظة بأن يحكم بها العقل . وقال البعض يحتل أن يكون المراد من قوله أو ملاحظة الجهة المعقولة ، ويحتل وهو الأظهر أن تكون الجهة الملفوظة المحذوفة من اللفظ لقرينة وعلى كل فسليط التصريح عليه مشاكلة اه ، وفيه أن الدلالة على الجهة المحذوفة بالقراءة وجعل القضية موجهة باعتباره لا يعولون عليه وأصطلاحهم بخالفه ، فإن القول بالتقدير والحذف وأمثالهما من الاعتبارات اللفظية اصطلاح أهل العربية فالأظهر حذف الأظهر (قوله فوجهة) وتسمى النوعية والرابعة أيضاً قال صاحب المطالع ولم تسم باعتبار السور خماسية لأن السور غير لازم بخلاف الجهة قاله العصام (قوله أى الذى يحصل الخ) لم يجعل ما واقعة على لفظ لقصوره على الجهة الملفوظة فيكون البيان قاصراً ، وحينئذ فالمراد بما يحصل به البيان ما يتناول حكم العقل واللفظ والبيان فى اللفظ ظاهر ، وأما فى حكم العقل فكذلك لأن حكم العقل عبارة عن الصورة الذهنية والصور الذهنية دالة على ما فى نفس الأمر (قوله فجهتها حكم العقل) اعترضه شارح القسطاس بأن جعل حكم العقل جهة مساححة والجهة هى الكيفية المعقولة المحذوم بها عند العقل ، ولكن فى شرح المطالع والمفتاح وغيرهما أن الجهة هى حكم العقل المذكور قاله العصام (قوله التى يبحث عنها) أى تذكر أحكامها قال أبو الفتح المشهور أن القضايا الموجهة التى جرت العادة بالبحث عنها ثلاث عشرة ست منها بسائط وسبع مركبات ولهم موجهات أخرى يبحثون عنها على سبيل الندرة من العادة وارتقى عددها إلى أكثر من عشرين على ما عدده المصنف وغيره وأما الموجهات الغير المبحوث عنها فهى غير محصورة فى عدد والمصنف جعل الموجهات المبحوث عنها هنا خمسة عشر وعد منها الوقية المطلقة والمنقشرة المطلقة التى هما جزأ الوقية والمنقشرة والأمر فى ذلك هين (قوله خمسة عشر) لا يخفى أن المعدود هنا مؤنث وهو قضية فكان يجب تجزئته بخمسة من التاء لأنها تجزئ على خلاف القياس ، ويجب إلحاق التاء لعشرة لأنها عند التركيب تجزئ على القياس وقد يوجه إلحاق التاء بخمسة هنا بأن المعدود محذوف ومحل مخالفة القياس إذا ذكر المعدود (١) (قوله فى التناقض) ويأتى فى العكس ثلثان الحينة الدائمة والعرفية الدائمة فى البعض اه الشرنوبى .

منها بسيطة وهى التى يكون معناها إما ايجاباً فقط أو سلباً فقط ومنها مركبة وهى التى معناها مركب من إيجاب وسلب أما البسائط فثان كما أشار إلى تعددها وتعريفها بقوله ( فان كان الحكم ) فى القضية ( بضرورة النسبة ) الايجابية أو السلبية ( مادام ذات الموضوع ) موجودة

فالجلة حينئذ تسعة عشر ( قوله منها بسيطة ) أى وهى ثمانية والباقي وهو سبعة مركبة ( قوله إما إيجاباً فقط ) أى إذا إيجاب أى إما نسبة ذات إيجاب هذا إذا كان مدلول القضية النسبة ، وأما على القول (١) بأن مدلولها إدراك أن النسبة واقعة أولاً ، فالمراد من الايجاب إدراك أنها واقعة ومن السلب إدراك أنها ليست بواقعة وقد أشار ابن مرزوق فى نظمه لجل الخونجى لضابط البسيط منها والمركب بقوله :

وما حوى من القضايا لا كذا (٢) أو خاص امكان مركباً خذا

وما خلا عن ذين فالبسيط فادع لمن قرب يا نشيط

( قوله فان كان الخ ) تفريع على قوله وقد يصرح الخ ( قوله فى القضية ) أى اللفظية أو العقلية ( قوله فان كان الحكم بضرورة الخ ) فيه مسامحة لأنه يقتضى أن الحكم بما ذكر نفس الضرورية المطلقة والمقصود أنها هى القضية التى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالضرورة ( قوله بضرورة النسبة ) فيه أن الحكم بالنسبة المتصفة بالضرورة لا بالضرورة إلا أن يجعل من إضافة الصفة للموصوف أى بالنسبة الضرورية ( قوله مادام ذات الموضوع موجودة ) قضيته أن ذات الموضوع تارة تنقى

( قوله أو سلباً فقط ) أورد عليه أنا إذا قلنا فى السالبة الضرورية لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة مثلاً تحقق قضيتان سالبة هى لاشئ من الانسان بحجر وموجبة هى أن هذه النسبة السلبية ضرورية فيختل التعريفان طرداً وعكساً وأجاب العصام بأن المعتبر الاشتمال على حكيمين متفقين فى الموضوع والمحمول وقال عبد الحكيم الثانى ليس جزءاً من القضية بل هو مستفاد من تقييد الحكم السلبى بقيد الضرورة بطريق الزوم فلا حاجة إلى التقييد بكون الطرفين متحدين فى الحكم المختلف ( قوله بضرورة النسبة ) الباء للملازمة من ملازمة الصفة للموصوف فالجهة وصف للنسبة فلا تسمع وقدم الكلام على الضرورية المطلقة لأنها أخص الموجهات ولأن أكثر العقائد ضرورية ( قوله مادام ذات الموضوع موجودة ) قال فى شرح الأصل فيه إشارة إلى أن الضرورية المطلقة هى الذاتية على مافى الشفاء لا الأزلية على مافى الاشارات . فان قلت الضرورية بهذا التفسير لا تنافى الممكنة الخاصة إذا كان محمولها الوجود كقولنا كل انسان موجود بالامكان الخاص لأن المحمول ضرورى الثبوت للموضوع مادامت ذات الموضوع موجودة . قلت لا نسلم أن المحمول ضرورى الثبوت للموضوع

(١) ( قوله على القول ) قد علمت فساده مما حققناه فى تعريف القضية فارجع اليه .

(٢) ( قوله لا كذا الخ ) لا كذا عبارة عن شيئين : الأول اللادوام الذاتى وتقييد به المشروطة العامة والعرفية الدامة والوقنية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة . والثانى الاضرارية الذاتية وتقييد به المطلقة العامة فقط ، وقوله أو خاص امكان من إضافة الصفة إلى الموصوف : أى الامكان الخاص الذى هو عدم ضرورة الجانب الموافق وتقييد به الممكنة العامة فقط . فقد اشتمل البيت الأول على المركبات السبعة الآتية كما اشتمل البيت الثانى على البسائط الثمانية الآتية ، وستقف على كل ذلك تفصيلاً فى الشرنوبى .

(فضرورة مطلقة) إنما سميت ضرورة لاشتغالها على الضرورة وإنما سميت مطلقة لأن الحكم فيها غير مقيد بوصف أو وقت كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فان ثبوت الحيوانية للانسان وسلب الحجرية عنه ضرورى مادام ذات الانسان موجودة (أو مادام وصفه) عطف على قوله مادام ذات الموضوع موجودة أى إن كان الحكم بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع موجودا

وتارة تنفى فلا يصدق بقولنا الله موجود بالضرورة أو قادر بالضرورة لأن الذات العلية لا تنفى أصلا إلا أن يقال (١) ان قوله مادام ذات الخ أى فى غيرهما إذا كان ذات الموضوع واجبة الوجود والاقبل فيها بدوام ذات الموضوع تأمل (قوله فضرورة مطلقة) إنما قدمها لأنها أخص من كل ما بعدها ولأن ثبوت الصفات الكمالية لله كلها تكيف بالضرورة (قوله لاشتغالها على الضرورة) أى لفظا فى القضية اللغوية وحكم العقل بالضرورة فى القضية العقلية (قوله بالضرورة) كل انسان حيوان لا فرق بين

فى جميع أوقات وجود الموضوع بل بشرط وجود الذات وستعرف الفرق بينهما اهـ ، وهذا الفرق سيأتى فى الكلام على المشروطة العامة والضرورة الأزلية ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أزلا وأبدا كما فى قولنا الله حى بالضرورة والضرورة الأزلية أخص من الضرورة الدائمة المطلقة لأن الضرورة متى تحققت أزلا وأبدا تتحقق مادام ذات الموضوع موجودة من غير عكس وإنما يصح هذا فى الإيجاب وأما فى السلب فهما متساويان لأنه إذا سلب المحمول عن الموضوع مادامت ذاته موجودة يكون مسلوبا عنه أزلا وأبدا لا امتناع ثبوته له حال العدم والجلال بعد أن نقل هذا الكلام نظريته بأنه لو كان معنى الضرورة المطلقة ماذ كرلزم أن لا تصدق إلا فى مادة الضرورة الأزلية فلا تكون أعم منها لأن وجود الموضوع إذا لم يكن ضروريا فى وقت وجوده لم يكن ثبوت المحمول له ضروريا فى ذلك الوقت وهذا ظاهر اهـ . وقال عبد الحكيـم ان معنى مادام ذات الموضوع موجودا أن يكون أوقات وجوده ظرفا للضرورة لا شرطا فلا يرد المثال المذكور لأن الضرورة فيه بشرط الوجود لا فى زمان الوجود وأما ما أورد عليه أنه يلزم حينئذ حصر الضرورة الدائمة فى الأزلية لأنه لا يصدق إلا فى الموضوع الواجب أو الممتنع لأنه مالم يجب وجوده لم يجب له شيء فى أوقات وجوده فدفع بأن ثبوت الذاتيات للذات ضرورى فى زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الدائى متقدم على الذات وجودا وعدما وما قبل (٢) فى الجواب ان زيدا موجود قضية ذهنية والكلام فى القضايا الحقيقية والخارجية فلا يحسم مادة الاشكال لأن كل قضية خارجية أو ذهنية يكون محمولها الوجود ترد اشكالا فان المحمول ضرورى الثبوت مادام الموضوع موجودا (قوله فضرورة مطلقة) أى تسمى بمجموع هذين اللغظين لا بما يروه كلام النارج من تسميتها بكل منهما حيث قال وإنما سميت الخ والافلا تلاق أن يقول وإنما سميت ضرورة لكننا وكذا (قوله لأن الحكم فيها غير مقيد الخ) وأما ذكر مادام الذات فلا بقاء الضرورة على عمومها لالتقييد قاله العصام ورده عبد الحكيـم بأن هذا

(١) (قوله إلا أن يقال الخ) اعلم أن القضية التى أوردناها يقال لها الضرورة الأزلية ، وهى أخص من الضرورة المطلقة فكيف لا تشملها وأيضا معنى قول المصنف مادام ذات الموضوع ما بقيت ذاته سواء كان البقاء واجبا كالواجب أولا كالممكن اهـ الشرنوبى .  
(٢) (قوله وما قبل الخ) قاله العصام اهـ .

أى بشرط وصف الموضوع (فشرطه عامة) كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وبالضرورة لاشئ من الكتاب بساكن الأصابع مادام كاتباً فان ثبوت التحرك للكتاب وسلب السكون عنه ليس ضروريا مادام ذاته موجودة بل ضرورى بشرط الوصف وهو الكتابة. واعلم (١)

تقديم لفظ بالضرورة أو تأخير (قوله أى بشرط الخ) يقتضى أن المراد بالمشروطة العامة أحد المعنيين الآتين وهو المعنى الأول الآتى وقوله فى آخر السودة ، واعلم أن ما ذكره المصنف فى تعريف المشروطة محتمل لسلكا المعنيين الخ ينافى ذلك ويوجب بأن قوله أى بشرط الخ بناء على ظاهر المتن فلا ينافى أن فيه احتمالا آخر. والحاصل (٢) أن الشارح إنما حل المصنف على هذا المعنى مع احتماله لأمرين كما ذكر الشارح فى آخر السودة ، لأن هذا المعنى هو الظاهر من المصنف ولأنه المناسب للتسمية بالمشروطة بخلاف المعنى الثانى فانه لا يناسب التسمية بالمشروطة وقال بعضهم الأولى حذف قوله أى بشرط الوصف ويبقى المصنف على ظاهره من احتماله للأمرين فان قوله مادام وصف الموضوع محتمل أن يراد به بشرط الوصف ويحتمل أن يراد به مادام الوصف من غير اعتبار الاشتراط فعلى الاحتمال الأول يكون إشارة للمشروطة بالمعنى الأول وعلى الاحتمال الثانى يكون إشارة للمشروطة بالمعنى الثانى (قوله كل كاتب) موضوع متحرك الخ محمول وقوله مادام الخ لما كان ضرورة تحرك الأصابع للكتاب ليس مقيدا فى الواقع بدوام ذات الكاتب بل بتدة الكتابة قيد ذلك بدوام وصف الموضوع (قوله واعلم الخ)

التوجيه مبنى على عدم الفرق بين اعتبار القيد فى المفهوم وفيما صدق عليه المفهوم ولم يفهم أنه فى التعريف للاخراج فكيف لا يكون تقبيدا (قوله أى بشرط وصف الموضوع) سيأتى له أن المشروطة

(١) (قول الشارح واعلم الخ) عبارة الشارح فيها خفاء أوجب ارتباك الحواشى فى فهمها بتقدير مضافات أو اعتبار مجازات وعن نكشف عنها القاب بتقديم مقدمة فنقول : القضية لها طرفان . الموضوع والمحمول ولكل منهما أفراد ووصف عنوانى ينطبق عليها انطباق السكى على جزئياته ، ومدلول هذا العنوان هو المفهوم لكل منهما فالأقسام أربعة : أفراد الموضوع ومفهومه وأفراد المحمول ومفهومه مثلا كل إنسان حيوان للوضوع فيها وهو ( إنسان ) له أفراد كزيد وبكر الخ ، وهذه الأفراد معنونة باللفظ الدال عليها وهو إنسان ومفهومه حيوان ناطق والمحمول فيها وهو ( حيوان ) له أفراد كإنسان وفرس الخ ، وهذه الأفراد معنونة باللفظ الدال عليها وهو حيوان ومفهومه جسم نائم الخ ، ولا يصح وقت الحمل لمرادة المفهوم من الموضوع سواء أريد مفهوم المحمول أيضا أو أريد أفراده لأن القضية تكون طبيعية وهى مهمة فى العلوم كما لا يصح أن يراد به وبالمحمول أفرادهما لما يلزم عليه من حمل الشيء ومباينة على نفسه ان كان المحمول أعم كالمثال المذكور أو حمله على نفسه ان كان مساويا نحو كل إنسان متكلم فتعين القسم الرابع وهو أن يراد بالموضوع أفرادها وبالمحمول مفهومه . إذ علمت ذلك فاعلم أن الوصف العنوانى للموضوع ينقسم باعتبار مفهومه ثلاثة أقسام . الأول : أن يكون نوعا ان كان تمام ماهية الأفراد نحو كل إنسان حيوان . الثانى : أن يكون جزءا من ماهية أفرادها على أنه جنس ان كانت مختلفة الحقيقة نحو كل حيوان حساس أو فصل ان كانت متفقة الحقيقة نحو كل ناطق إنسان . الثالث : أن يكون خارجا عن ماهية الأفراد على أنه خاصة ان كانت أفرادها متفقة الحقيقة نحو كل ضاحك متعجب أو عرض عام ان كانت مختلفة الحقيقة نحو كل ماش حيوان . والداخلى لهذا كله قول المتن مادام ذات الموضوع وقوله مادام وصفه فانه فى الأول ليس للوصف العنوانى دخل فى ضرورة النسبة وفى الثانى له دخل اه .

(٢) (قوله والحاصل الخ) فيه أن الشارح أخطأ النصوص وكان الواجب أن يفسر المتن بالمعنى الثانى فقط ويجعل المعنى الأول مقابلا له فان للمصنف فى شرح التسمية جعل العبارة المحتملة (باعتبار وصف كذا) أما مادام كذا. كما هنا فجعله القطب مقابلا بشرط كذا الذى هو المعنى الأول اه القرنوبى .

فرضه الفرق بين الذات والوصف الواقعيين في المتن : أى في قوله ما دام ذات الموضوع أو ما دام وصفه فهو متماق بالمتن ( قوله أن ماصدق الخ ) فيه إشارة إلى أن المعتبر عندهم من الموضوع الأفراد ومن المحمول المفهوم أى الماهية ، وإن كانت القسمة العقلية أربعة لأنه إما أن يراد منها الأفراد فقط أو الماهية أو من الأول الأفراد ومن الثانى الماهية والعكس ولا يصحّ الحل في ثلاثة و يصحّ في واحد وهو أن يراد من الأول الأفراد ومن الثانى المفهوم وهذا هو المعتبر ( قوله من الأفراد ) بيان لما فإذا قلت كل انسان حيوان فذات الانسان أفراده من زيد وعمرو وبكر ومفهوم الانسان أى حقيقته وهو حيوان ناطق يقال له وصف الموضوع أى وصف أفراد الموضوع لاتصافها

قد يقال على التى حكم فيها بضرورة النسبة في جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع ، وحينئذ فالمناسب أن يقول هنا أى بشرط وصف الموضوع أو في جميع أوقات وصف الموضوع إلا أنه راعى ظاهر كلام المصنف حيث اقتصر على المعنى الأول وإن قال آخر ان كلامه يحتمل كلا المعنيين ( قوله ماصدق عليه الموضوع ) أى اتصف به ، وقد اختلف الشيخان في اتصاف الذات بالعنوان فقال الفارائى انه بالامكان المقابل للامتناع لا بمعنى القوة المقابل للفعل لا مجرد النرض حتى لا يدخل الحجر في كل انسان حيوان مثلا ، وبالفعل عند الشيخ الرئيس لا بحسب الخارج بل بأن يفرضه العقل بالفعل فاذا قيل كل أبيض كذا دخل فيه الزنجى مطلقا عند الفارائى وبشرط أن يفرضه العقل أبيض بالفعل عند الشيخ قال المحققون والعرف واللغة إنما يستعمل فيهما القضايا الفعلية فان غالب أخبارهم حكايات لما وقع أو يقع وبحمل الامكان على مقابل الامتناع لتفسيره بالقوة المقابل للفعل يندفع عن الفارائى ما يقال انه يلزم على مذهبه كذب كل انسان حيوان بالضرورة لأن النطفة مما يمكن أن يكون انسانا وليست حيوانا بالضرورة فان هذا اليراد مبناه حمل الامكان في كلامه بمعنى القوة المقابلة للفعل ثم مآقره الشارح من هذا الحكم إنما هو في القضايا المستعملة في العلوم والافالطبيعية والشخصية لايجرى فيها ما ذكر فليس هذا الحكم كاي ( قوله من الأفراد ) بيان لما صدق الموضوع والمراد بها ما يشمل الأشخاص والأنواع قال المصنف إذا قلنا كل ج ب فذات ج يسمى ذات الموضوع وج وصفه وعنوانه أما ذات الموضوع فتعني ج مثلا ماصدق عليه ج من الجزئيات الشخصية إن كان ج نوعا أو فصلا أو خاصة والجزئيات الشخصية والنوعية ان كان جنسا أو فصل جنس أو عرضا عاما لأن هذا هو المفهوم بحسب اللغة والعرف اه ثم ان الاحتمالات أربعة: الأول أن يراد المفهوم من كل منهما وهو باطل والا لا يحصر الحل في القضايا الطبيعية . الثانى أن يراد الماصدق منهما وهو أيضا باطل لأن ماصدق عليه الموضوع هو بعينه ماصدق عليه المحمول سواء انحصر ماصدق عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع كما في المحمول المساوى أو لم ينحصر كما في الأعم فيلزم ثبوت الشئ لنفسه وهو ضرورى فتنحصر القضايا في الضرورية . الثالث أن يراد من الموضوع المفهوم ومن المحمول الماصدق وهذا الاحتمال وإن صحّ إلا أنه ليس من القضايا المعتبرة لما علم أن الحكم على الأفراد فيها دون الطبيعة ، فتعين أن يراد من الموضوع الأفراد ومن المحمول المفهوم وهو المطلوب وقد أوردنا هذا المحلّ برسالة كبيرة تكملناها على عقد الوضع والحل في الجمليات فن أراد الزيادة على ما هنا فليرجع إليها فان فيها نقائص فوائدها



يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وعنوانه والوصف العنوائى قد يكون عين الذات ان كان عنوانا للنوع كقولنا كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان عين ماهية أفراده وقد يكون جزءا له ان كان عنوانا للجنس أو الفصل كقولنا كل حيوان حساس فان مفهوم الحيوان جزء ماهية أفراده وقد يكون خارجا عنه ان كان عنوانا للخاصة أو العرض العام كقولنا كل ضاحك أو كل ماش حيوان فان مفهوم الضاحك والماشى خارج عن ذات الموضوع أى أفراده وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلى بين الوصف والذات

بالانسانية (قوله وعنوانه) عطف على وصف أى ويسمى عنوانه أى لأنه يعنون به عن أفراد الموضوع أى يعبر به عنها فانسان في المثال السابق عبر به عن الأفراد من زيد وبكر وغيرهما لكن يرد عليه أن العنوان ليس مفهوم الموضوع وانما الدال على ذلك المفهوم . وأجيب بأن قوله وعنوانه أى باعتبار داله ويحتمل أنه سمي عنوان الموضوع لانه يعنون به ويهبر به عنه اذا أريد تعريفه فاذا أردت تعريف الانسان الواقع في قوله انسان كاتب قلت الانسان حيوان ناطق فقد عنونت عن الانسان بحيوان ناطق أى عبرت بهما عنه (قوله والوصف العنوائى) أى الذى هو مفهوم الموضوع قد يكون عين الذات أى عين ماهية الذات أى الأفراد بدليل قوله الآتى عين ماهية أفراده أو مراده بالذات هنا الماهية لا الأفراد نعم قوله فيما بعد وقد يكون خارجا عنه يعنى عن الذات بمعنى الأفراد فيكون ذكر الذات أولا بمعنى الماهية وأعاد الضمير عليها بمعنى آخر (قوله مفهوم الانسان) وهو حيوان ناطق (قوله وقد يكون) أى الوصف العنوائى (قوله جزءا له) أى لذات الموضوع أى لماهية ذات الموضوع في الكلام حذف مضاف أو أراد بالذات نفس الماهية وكان الأولى تأنيث الضمير (قوله للجنس) أى كحيوان في المثال الذى ذكره (قوله أو الفصل) كقولك كل ناطق بشر ففهوم ناطق متفكر بالقوة والمتفكر بالقوة جزء من ماهية أفراد ناطق وهو زيد وبكر وغيرهما (قوله مفهوم الحيوان) وهو جسم نام حساس متحرك بالإرادة ولا شك أن هذا جزء من ماهية الانسان لأنه يزداد على هذا متفكر بالقوة (قوله وقد يكون) أى الوصف العنوائى (قوله عنه) أى ذات الموضوع أى عن ماهية ذاته (قوله فان مفهوم الضاحك) وهو الضحك وقوله والماشى أى ومفهوم الماشى وهو التثقل بالقدم من موضع لآخر وقوله خارج عن ذات الموضوع أى خارج عن ماهية ذات الموضوع فليس الضحك ولا الماشى جزءا من ماهية زيد وبكر مثلا والضحك هو تقصص الشفتين مع الاعجاب وهو مفهوم ضاحك وقيل مفهومه ذات ثبت له لذلك وعلى هذا القول فالمتبر أيضا انما هو الوصف أى الضحك والذات ليست منظورا لها (قوله أى أفراده) تفسير لذات الموضوع وقد علم بمقاله أن الماهية أخص من المفهوم لأن مفهوم الموضوع قد يكون عين ماهية أفراده وقد يكون جزءا من ماهية أفراده وقد يكون خارجا عن ماهية أفراده (قوله بين الوصف والذات) أى

(قوله يسمى ذات الموضوع) المراد من الموضوع هنا الوصف وفي قوله وصف الموضوع الذات أو ما يقال له موضوع في الجملة في الموضوعين فلا يرد أنه ان أريد منه فيهما معا الوصف لزم إضافة الشيء لنفسه في الثانى أو الدات لزم ذلك في الأول ما لم تكن الاضافة بيانية (قوله ومفهوم الموضوع) أى الأمر الكلى الصادق على تلك الأفراد (قوله وعنوانه) سمي بذلك لأن به تعرف ذات الموضوع أى أفرادها لما أن الكلى مرآة لمشاهدة أفرادها كما يعرف الكتاب بعنوانه (قوله ان كان عنوانا للنوع) الأولى ان

فليتأمل وانما سميت مشروطة لاشتغالها على شرط الوصف وعامة لكونها أعم من المشروطة الخاصة التي ستعرفها في المركبات وقد تقال المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة الواقعين في المتن ( قوله على شرط انوصف ) وهو قولنا مادام كانبا ( قوله لكونها أعم الخ ) أي فبكل مثال صح أن يكون مشروطة خاصة صح أن يكون مشروطة عامة ولا عكس ( قوله وقد تقال الخ ) أي وقد تطلق وحاصله أن المشروطة العامة بالمعنى الأول ما كان ثبوت المحمول للموضوع فيها ضروريا بشرط وجود الوصف كان ذلك الوصف لازما لأفراد الموضوع في وقت من الأوقات أم لا فوجود الوصف فيها معتبر شرطا في ضرورة النسبة وأما ثبوت الوصف لأفراد الموضوع فتارة يكون ضروريا وتارة لا يكون ممكنا وأما المشروطة بالمعنى الثاني فهي ما كان ثبوت المحمول للموضوع فيها ضروريا في جميع أوقات وصف الموضوع لكون ذلك الوصف لازما لأفراد الموضوع كان وجود الوصف قيما في ضرورة النسبة أم لا وحينئذ فيبين المشروطتين عموم من وجه يجتمعان فيما إذا كان الوصف شرطا في ضرورة النسبة وكان ذلك الوصف لازما لأفراد الموضوع وينفرد المعنى الأول فيما إذا كان الوصف شرطا في ضرورة النسبة وكان الوصف ليس لازما لأفراد الموضوع في وقت من الأوقات وينفرد المعنى الثاني فيما إذا كان وجود الوصف ليس شرطا في ضرورة النسبة وكان الوصف لازما لأفراد الموضوع والأمثلة (١) ذكرها الشارح

كان العنوان النوع وكذا يقال فيما بعده فان المصنوع عنه الأفراد والعنوان تارة يكون نوعا تلك الأفراد وتارة يكون جنسا لها الخ ( قوله فليتأمل ) ان كان المعنى فليتأمل الفرق فلامعنى له بعدوصفه بالجلاء ويحتمل أن الأمر بالتأمل للاشارة إلى أن الحكم غير عام لخروج الطبيعية كما عرفت أو للاشارة إلى أن المحكوم عليه فيما ذكر الأفراد لامن حيث كون مفهوم الموضوع حقيقته الخ كما قد يتوهم والاخرج كل ضاحك انسان ولا من حيث كونه صفة عامة لها والاخرج كل انسان حيوان بل من حيث كونه صادقا عليها فتكون جزئيات له سواء كان حقيقته أوجزه حقيقته أو وصفا لها ( قوله وقد تقال المشروطة الخ ) هذه المشروطة التي لم يعتبر فيها أن يكون لوصف موضوعها دخل في ضرورة مجموعها كما يأتي في كلامه ، وبقى عليه معنى ثالث لها ذكره في شرح المطالع وهي المشروطة التي وصف موضوعها منشأ ضرورة مجموعها وهي أخص من المشروطة التي قبلها أي مشروطة الشرط التي اعتبر فيها أن يكون لوصف موضوعها دخل في ضرورة مجموعها لأن الوصف اذا كان منشأ الضرورة كان له دخل فيها بخلاف العكس فانه يصدق في الدهن الحار بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حارا أي بشرط الحرارة ولا يصدق لأجل الحرارة لأن ذات الدهن لولم يكن له دخل في الذوبان وكانت الحرارة كافية لاسكان الحار ذائبا وفيه نظر لأن المدخلة المتبعة في مشروطة الشرط ان كانت بمعنى المدخلة التامة لضرورة المحمول كذبت في المثال المذكور أيضا وان كانت بمعنى مطلق المدخلة

(١) ( قوله والأمثلة الخ ) مثال الشارح لما تنفرد فيه المشروطة بالمعنى الثاني لم يكن وصف الموضوع لازما لأفراده إذ السكناية ليست لازمة لأفراد الكاتب في وقت من الأوقات فكيف يكون المحمول ضروريا لأفراد الموضوع في جميع الأوقات وهو تابع للموضوع فان أجيب بأن المراد بالكاتب الكاتب بالقوة لزم عدم صحة مثال ما تنفرد به المشروطة بالمعنى الأول لأنه حينئذ يكون لازما في جميع الأوقات ، فيكون من المشروطة بالمعنى الثاني المهم إلا أن يقال الكاتب في المثال الأول بالقوة ، وفي المثال الأخير بالفعل وسيشير إلى ذلك المحقق اه الشرنوبى .

في جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع والفرق بين المعنيين أن وصف الموضوع ان لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثاني دون الأول كقولنا بالضرورة كل كاتب انسان مادام كاتباً فإنه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وصف الموضوع فان ثبوت الانسانية لذات الكاتب

(قوله في جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع) أى السكائن للموضوع والمراد في جميع الأوقات التي اتفق حصول وصف الموضوع فيها فظرف ضرورة النسبة مطلق الزمن وحصول وصف الموضوع فيه أمر اتفاقي لا يعتبر قيداً وإيس الظرف الوقت المقيد يكون الكتابة فيه وإلا رجع ذلك للمعنى الأول ثم ان ثبوت المحمول للموضوع في جميع الأوقات انما يكون ضرورياً إذا كان وصف الموضوع الحاصل بها ضرورى الثبوت لأفراده فإذا كان ضرورى الثبوت لأفراده كانت نسبة المحمول للموضوع التابعة له في الضرورة وان كان ثبوته لأفراده ممكناً كانت نسبة المحمول للموضوع التابعة له ممكنة فلا تصدق المشروطة بالمعنى الثاني (قوله ان لم يكن له دخل) أى دخوله وقوله في تحقق أى ثبوت وحصول وقوله ضرورة أى وجوب وقوله صدقت أى وجدت وقوله ان لم يكن له دخل الخ أى بأن لم يكن شرطاً في تحقق ضرورة النسبة حكم فيها أى في تلك القضية وقوله للموضوع أى لأفراد الموضوع (قوله فان ثبوت الخ) أى وانما حكم بضرورة الخ لأن ثبوت الانسانية وهى المحمول وقوله لذات الكاتب أى الذى هو الموضوع ضرورى الخ أى لأن ثبوت ذلك المحمول

فيقال المراد من المنشئية أيضاً كذلك فلا فرق فالخى رجوعهما للمنى واحد عند التدبر ولذلك عبر الشارح وغيره في مشروطة الشرط بالمدخلية دون المنشئية فليأتأمل (قوله والفرق بين المعنيين الخ) ما ذكره الشارح هنا فرعه السيد على كلام ذكره قبله فقال ان المشروطة اذا اعتبرت بشرط الوصف كان ضرورة نسبة المحمول إيجاباً أو سلباً بالقياس إلى ذات الموضوع مأخوذاً مع وصفه فالضرورة انما هى بالقياس إلى مجموع الذات والوصف واذا اعتبرت مادام الوصف كان الوصف هناك معتبراً على أنه ظرف للضرورة لاجزاء لما نسب اليه الضرورة والالزم اعتباره مرتين مرة جزءاً لما نسب اليه الضرورة ومرة ظرفاً للضرورة ويصير المعنى أن نسبة المحمول ضرورية لمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع أوقات وصفه ولا فائدة في اعتبار الظرف ههنا فتهين أنه إذا اعتبر مادام الوصف كان ضرورة نسبة المحمول إلى ذات الموضوع فقط وحينئذ ان لم يكن الوصف الخ ما قاله الشارح إلا أن فيه بعض تصرف، هذا وقوله إذ لا فائدة في اعتبار الظرف الخ وذلك لأن اعتبار الظرف لبيان أوقات الضرورة وقد استفيد من اعتبار الضرورة بالنسبة إلى المجموع فإنه لو تحقق الحكم في بعض أوقات الوصف لم يكن ضرورياً للمجموع فاعتبار الضرورة بالقياس إلى المجموع يغنى عن اعتبارها في جميع الأوقات قاله عبد الحكيم وما يتوهم من قوله فالضرورة انما هى بالقياس إلى مجموع الذات والوصف أن المحمول ثابت للمجموع مع أنه ثابت للذات فقط فندفع بأن معنى كلامه قدس سره أن ثبوت المحمول وان كان لذات الموضوع الا أن الوصف لما كان له مدخل في الضرورة كان ما ينسب اليه الضرورة إيجاباً أو سلباً لمجموع الذات والوصف فعنى قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً كل ذات متصفة بالكتابة يثبت له التحرك بالضرورة بشرط اتصافه بها

ضرورى في جميع أوقات وصفه بالكتابة لكن ليس ضرورى له بشرط وصف الكتابة فتصدق المشروطة بالمعنى الثانى دون الأول وان كان لوصف الموضوع دخل في تحقق ضرورة النسبة فلا يتخلو إما أن يكون ذلك الوصف ضروريا لذات الموضوع في وقت من الأوقات أو لا يكون فان كان ضروريا في وقت من الأوقات صدقت المشروطة بالمعنيين كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفا سواء أريد بشرط كونه منخسفا أو بلا اعتبار الاشتراط، أما صدق المشروطة بالمعنى الأول فلائن ثبوت الاطلاق ضرورى لذات الموضوع أى القمر بشرط وصفه وهو الانخساف وأما صدقها بالمعنى الثانى فلائن ثبوت الاطلاق ضرورى للقمر في جميع أوقات وصفه أى الانخساف وان لم يكن وصف الموضوع ضروريا لذات الموضوع في وقت ما صدقت المشروطة بالمعنى الأول دون الثانى كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً فان ثبوت التحرك ضرورى لذات الموضوع أى أفراد الكتاب بشرط وصفه وهو الكتابة

لهذا الموضوع في الواقع ضرورى في جميع أوقات وصفه ( قوله لكن ليس ) أى ثبوت الانسانية لذات الكاتب ( قوله وان كان لوصف الموضوع دخل الخ ) أى بأن كان شرطا في تحقق ضرورة النسبة وهذا مقابل لقوله ان لم يكن له دخل ( قوله إما أن يكون ذلك الوصف ضروريا الخ ) وإذا كان ضروريا كانت نسبة المحمول للموضوع التابعة له ضرورية فتسكون نسبة المحمول للموضوع ضرورية في جميع أوقات هذا الوصف وهى أوقات كونه ضروريا لذات الموضوع فتصدق المشروطة بالمعنى الثانى بخلاف ما إذا لم يكن ضروريا له في وقت من الأوقات بل كان ممكنا فان نسبة المحمول للموضوع التابعة له تسكون ممكنة فلا تصدق المشروطة بالمعنى الثانى بل بالمعنى الأول وإذا علمت هذا تعلم أن تمثيل الشارح لانفراد المعنى الثانى بكل كاتب إنسان فيه شيء لأن ثبوت الكتابة لأفراد الكتاب أعنى زيدا وعمرا الخ ليس ضروريا في وقت فلا أولى أن يمثل بكل ناطق إنسان إلا أن يراد بالكتاب الكاتب بالقوة وأما قوله في المثال الأخير وهو كل كاتب متحرك الأصابع فالمراد بالكتاب فيه الكاتب بالفعل فتأمل ( قوله ضروريا ) أى واجبا ولازما لذات الموضوع ( قوله كل منخسف الخ ) الانخساف ذهاب ضوء القمر أى الذى يستفاد من نور الشمس وذلك يكون إذا كانت الشمس تحت الأرض والقمر فوق الأرض لأن نور القمر مستفاد من نور الشمس فإذا

وبعض من كتب هنا ذكر كلاما تركه أولى من ذكره ( قوله ضرورى في جميع أوقات وصفه ) أى أهم من أن يكون كذلك في غير تلك الأوقات أم لا لأن المنطقة من حيث انهم كذلك لا يعتبرون مفهوما وظاهرا أن الكتابة بالفعل ليس لها مدخل في ضرورة ثبوت الانسانية لذات الموضوع أى زيد وعمرو مثلا بل تلك الذات هى المنشأ والى لها المدخل ( قوله ليس ضروريا له بشرط وصف الكتابة ) يوضح ذلك أنك لا تقدر أن تعقد منها شرطية لزومية من جانب الوصف بأن تقول مثلا لو لم تكن الذات كاتبا بالفعل ما كان انسانا بخلافها من جانب الذات المخصوصة فانك تقول لو لم يكن الموضوع الذات المخصوصة أى زيد وعمرو الى آخر الأفراد ما كان انسانا ( قوله صدقت المشروطة بالمعنيين ) وجه صدقهما فيما ذكر أنه لما كان لوصف الموضوع دخل في ضرورة المحمول كان ذلك مصححا لكونها مشروطة بمعنى الظرف فان الظرف لا يوجب كون المظروف ضروريا إلا إذا كان هو ضروريا في نفسه ( قوله بلا اعتبار الاشتراط ) زاد السيد إثر هذا بناء على أن الانخساف

ولكن ليس ضروريا له في جميع أوقات الوصف إذ الوصف وهو الكتابة ليس ضروريا لذات الموضوع في وقت من الأوقات فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا

حالت الأرض بينهما ذهب نور القمر وصار القمر مظلما لاضوء فيه أى فيعود إلى حالته الأولى وقوله كل منخسف أى كل فرد من الأفراد التي تقبل الانخساف مظلم أى فان الانخساف للقمر ضرورى عندهم ولا بد منه وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس وهو غير ضرورى له في غير ذلك الوقت فباعتبار أنه ضرورى لذات الموضوع في وقت من الأوقات تصدق المشروطة بالمعنى الثانى وباعتبار أنه ليس ضروريا له في وقت من الأوقات تصدق بالمعنى الأول. والحاصل أن الحكماء يقولون ان جرم القمر مظلم وان نوره مستفاد من نور الشمس ولا بد للقمر من حيولة في درجة من الدلك بحيث تحول الأرض بينه وبين الشمس فيذهب ما فيه من النور وهو المسمى بالانخساف وإذا لم تحل الأرض بينه وبين الشمس فلا يكون منخسفا فالانخساف عندهم أمر ضرورى وقت الحيولة وغير ضرورى في غير ذلك الوقت وقوله كل منخسف الخ انظر ما الفرق بين هذا المثال والمثال الآتى قريبا أعنى قوله كل كاتب الخ فانه قد يقال في هذا أيضا ان الاظلام ليس ضروريا لأن الانخساف الذى يترتب هو عليه ليس ضروريا للقمر قياسا على المثال الآتى سواء بسواء فكون هذا مثلا لما تصدق فيه المشروطة بالمعنى الثانى والأول تحكم . وأجيب بالفرق بين المثالين فان الكتابة ليست ضرورية في وقت من الاوقات بخلاف الانخساف فانه ضرورى للقمر وقت الحيولة فانه يستحيل عندهم أن يوجد القمر في ذلك الوقت غير منخسف فثبت أن الاظلام ضرورى في وقت الانخساف بالضرورة أى وقت الحيولة ( قوله ولكن ليس ضروريا له في جميع أوقات الوصف ) الأولى في وقت من أوقات الوصف لأنه ليس ضروريا في وقت من الاوقات وإلا صدقت المشروطة بالمعنى

ضرورى للقمر في وقت معين وهو وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس فان نسبة الاظلام الى مجموع القمر ووصف الانخساف كان ضروريا له وأن نسبته الى ذات القمر كان أيضا ضروريا له في وقت الانخساف لأن القمر في ذلك الوقت يستحيل وجوده بلا انخساف على ما زعموا فذات القمر مستلزمة للمجموع من ذاته ووصف الانخساف وهذا المجموع مستلزم للاظلام ومستلزم المستلزم مستلزم فذات القمر في ذلك الوقت مستلزم للاظلام فظهر بذلك أن النسبة بين معنى المشروطة هى العموم من وجه وهذا كلام محقق قد أخطأ فيه كثيرون زاعمين أن النسبة بينهما العموم مطلقا لأن مادام الوصف أعم مطلقا اه قال عبدالحكيم منشأ زعيمهم اما عدم الفرق بين الشرط والظرف وإما بالنظر الى أن الثبوت في وقت الوصف لا بد له من علة فثبوت الوصف في ذلك الوقت ضرورى وقد عرفت أن النظر في النسبة الى مجرد مفهوم القضية اه ( قوله ولكن ليس ضروريا له في جميع أوقات الوصف ) حاصله أنه إذا اعتبر الوصف شرطا في قولنا كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً كانت حركة الأصابع ضرورية للذات المقيدة بهذا الوصف على ما تقدم في كلام السيد فان اعتبر ظرفا انتفت ضرورية حركة الأصابع لأن الوصف وهو الكتابة ليس ضروريا لذات الموضوع أى أفراد في وقت من الاوقات فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا فذلك قال اذ الوصف الخ فعلى تقديره جعل الوصف جزءا فالمراد من الكاتب خصوص الأفراد بدون أن يجعل الوصف الذى هو منشأ الضرورة قيدافها ومعلوم أن هذه الأفراد ليست الكتابة ضرورية لها وهذا تعلم أنه لاوجه

لذات الموضوع مطلقا فتصدق المشروطة بالمعنى الأول دون الثانى . واعلم <sup>(١)</sup> أن ما ذكره المصنف في تعريف المشروطة يحتمل كلا المعنيين لأن قوله مادام وصفه يحتمل أن يراد به بشرط الوصف فتكون مشروطة بالمعنى الأول ، وبحتمل أن يراد به مادام الوصف بلا اعتبار الاشتراط فتكون مشروطة بالمعنى الثانى ( أو في وقت معين ) عطف على قوله مادام ذات الموضوع أى ان كان الحكم بضرورة النسبة في وقت معين ( فوقية مطلقة ) كقولنا بالضرورة كل قر منخفض وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس

الثانى ( قوله مطلقا ) أى في وقت من الاوقات . واعلم أن بين الضرورية المطلقة والمشروطة العامة بالمعنى الأول عموما وخصوصا من وجه باعتبار التحقق لا باعتبار المفهوم لتباينهما فيجتماعان في كل منخفض <sup>(٢)</sup> مظم وقت الحيولة وتنفرد الضرورية المطلقة في كل إنسان <sup>(٣)</sup> حيوان والمشروطة العامة في كل كاتب متحرك الأصابع وبينهما وبين المشروطة العامة بالمعنى الثانى عموم مطلق والضرورية أخص فشكل منخفض مظم رقت الحيولة يصلح <sup>(٤)</sup> مثالا لهما وتنفرد المشروطة في كل ناطق إنسان وأما بين المشروطة بالمعنى الأول والثانى فالعموم والخصوص الوجهى كما هو بين من الشارح ( قوله بلا اعتبار الاشتراط ) أى وحيدئذ قسميتها مشروطة تسمية اصطلاحية لانسبة فيها ( قوله كقولنا بالضرورة كل قر منخفض وقت الخ ) المراد بوقت التربع وقت عدم حيولة الأرض بين الشمس والقمر أى وكقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت

لقول المحشى لوضح هذا الدليل دل على كذب ارادة المعنى الأول لجريانه فيه بعينه الى آخر ما قال ( قوله لذات الموضوع ) أى الأفراد من حيث هي فلا ينافى ضرورة ثبوته لبعض الأفراد بسبب الارتعاش مثلا وقوله مطلقا قال العصام هو تعميم لنفى الضرورة لانقييد للضرورة المنفية بالاطلاق حتى يتجه أن نفي الضرورة المطلقة لا يوجب غير الضرورة بشرط الوصف لجواز التعمين في وقت الوصف ثم قال وههنا بحث وهو أنه كما تتحقق الضرورة باعتبار الذات مشروطة بالكتابة تتحقق باعتبار أوقات الكتابة مشروطة بكونها وقت الكتابة لكن المشروطة بهذا المعنى لم تعتبر بينهم بل كلما تصدق الضرورة مشروطة بكونها في جميع أوقات الوصف تقيد بكونها في جميع أوقات الوصف من غير اشتراط أن يكون وقت الوصف بل يضاف الوقت الى الوصف لمجرد التعين ( قوله كل قر منخفض وقت حيولة الأرض الخ ) زعم أهل الهيئة أن نور القمر مستفاد من نور الشمس وأنه في نفسه كمد وأن مدار حركته يقاطع مدار حركه الشمس على نقطتين فإذا كان أحدهما في نقطة والآخر في أخرى تقع الأرض حائلا بينهما فتمنع من وصول ضوء الشمس اليه فيرى على ظلمته الأصلية

(١) ( قول الشارح واعلم الخ ) قد علمت ما فيه وأنه يتعين حل كلام المصنف على المعنى الثانى ويجعل المعنى الأول مقابلا له تطلق عليه المشروطة العامة أيضا بطريق الاشتراك اللفظى .

(٢) ( قوله كل منخفض الخ ) هذا مثال لما تنفرد به المشروطة فان الاطلاق ليس ضروريا لذات القمر مادام ذاته حتى تكون ضرورية وأما هو ضرورى له بشرط الانخفاض فهو بمثابة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كانا .

(٣) ( قوله كل إنسان الخ ) المناسب أن يمثل بكل كاتب حيوان بالضرورة مادام الذات مما لم يكن لوصف الموضوع دخل في ضرورة النسبة ، وأما المثال الذى ذكره فهو صورة الاجتماع كما هو منصوص .

(٤) ( قوله يصلح الخ ) لا يصحح إلا للمشروطة كما بينا ، وقوله وتنفرد الخ بل يجتمعان فيه اهـ الشرنوبى

ولاشئ من القمر بمنخسف وقت التربيع فان ثبوت الانخساف للقمر وسلبه عنه ضرورى فى وقت معين أى وقت الحيلولة والتربيع وإنما سميت وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام أو بالضرورة ولهذا إذا قيدت بالادوام حذف الاطلاق من اسمها فكانت وقتية كما سيجىء فى المركبات ( أو غير معين ) عطف على قوله معين أى ان كان الحكم بضرورة النسبة فى وقت غير معين ( فمتشعبة مطلقة ) كقولنا بالضرورة كل إنسان متنفس فى وقت ما وبالضرورة لاشئ من الانسان بمنخسف فى وقت ما فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه ضرورى فى وقت غير معين وإنما سميت منتشرة لاحتمال الحكم فيها كل وقت فيكون منتشرا فى الأوقات ومطلقة لما ذكرنا فى الوقتية المطلقة ( أو بدراهما ) عطف على قوله بضرورة النسبة أى ان كان الحكم فيها بدوام النسبة ( سادام الذات ) أى مادام ذات الموضوع موجودة

الكتابة (قوله ولا شئ من القمر الخ) أى وكقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع وقت الكتابة (قوله وقت التربيع) أى وقت عدم الحيلولة (قوله أو بالضرورة) فيه أنه لا يصح أن تقيد بالضرورة للتناقض وذلك لأن الوقتية المطلقة ضرورية وحينئذ فلا يعقل تقيدها بالضرورة وحينئذ فلا يصح قوله والضرورة لأن صحة نفي الشئ عن شئ فرع عن صحة قبوله له وقد علمت أنه لا يصح هنا تأمل (قوله ولهذا) أى لعدم التقييد بالادوام لوقته الخ (قوله بالضرورة كل انسان متنفس الخ) أى وكقولنا بالضرورة كل إنسان ميت وقتا وما ولا شئ من الانسان يميت فى وقت ما . وإعلم أن بين الوقتيتين والضرورة العموم والخصوص باطلاق وهى أخص منهما فتقولك بالضرورة كل منخسف (١) مظل يصلح مثالا للثلاثة وتنفرد الوقتية عن الضرورية بكل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة وتنفرد المنتشرة عنها بكل إنسان متنفس وبين المشروطة بالمعنى الأول والوقتيتين العموم والخصوص الوجهى فتقولك بالضرورة كل منخسف مظل يصلح مثالا للثلاثة وتنفرد المشروطة بقولك بالضرورة كل إنسان (٢) كاتب وتنفرد الوقتية بكل قر منخسف وقت الحيلولة والمنتشرة بكل انسان متنفس وقتا وما وبينهما أى الوقتيتين وبين المشروطة بالمعنى الثانى العموم والخصوص باطلاق وهى أخص منهما فشكل منخسف مظل يصلح مثالا للثلاثة وتنفرد الوقتية المطلقة بكل قر منخسف وقت الحيلولة والمنتشرة المطلقة بكل إنسان متنفس فى وقتا وما وبين الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة العموم المطلق والوقتية أخص فبالضرورة كل قر

وهو الانخساف (قوله فى وقت غير معين) لم يعين ذلك الوقت اذ وقت ضرورة النسبة لا يحتمل أن يكون غير معين فى نفس الأمر فالمراد بقوله أو غير معين هو أن لا يعين ذلك الوقت فى القضية (قوله أى ان كان الحكم الخ) قال الدوانى وكأعلمت أن لنا ضرورة أزلية فكذلك لنا دوام أزلى هو دوام النسبة أزلا وأبدا مطلقا لاحال وجود الموضوع فقط كما مر فى مثال الضرورة الأزلية فالأزلية ههنا أخص من المطلقة أيضا

(١) (قوله كل منخسف الخ) هو مثال الوقتيتين ولا يصلح للضرورة كما بينا والجامع للثلاثة كل انسان حيوان كما فى ابن سبيد .

(٢) (قوله كل انسان الخ) هو مثال للثلاثة كما لا يخفى والمثال الذى تنفرد فيه المشروطة كل كاتب متحرك الأصابع بشرط الكتابة إذ الكتابة ليست ضرورية لذات الموضوع فى وقت معين ولا غير معين فيكون التحرك التابع لها كذلك وإنما هو ضرورى بشرط الكتابة كما بينه الشارح فى صورة افراد الشرطية بالمعنى الأول اهـ الشرنوبى

(فدائمة مطلقة) وإنما سميت دائمة لاشتغالها على الدوام، وإنما سميت مطلقة لأن الدوام فيها غير مقيد بوصف أو وقت كقولنا كل إنسان حيوان دائماً ولا شيء من الإنسان بحجر دائماً فان الحكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للإنسان وسلب الحجرية عنه والفرق بين الدوام والضرورة أن الضرورة تستلزم الدوام ولا عكس

منخسف يصلح مثالا لهما وتنفرد الثانية بكل إنسان متنفس (قوله فدائمة مطلقة) بينها وبين الضرورية العموم والخصوص المطلق وبينها (١) وبين ماعداها مما تقدم العموم والخصوص الوجهي (قوله كل إنسان حيوان دائماً) وكل إنسان حادث دائماً (قوله تستلزم الدوام ولا عكس) أي وحينئذ فكل مثال صحيح للضرورة صحيح للدائمة نحو كل إنسان حيوان يجوز أن يقال فيه بالضرورة أو دائماً كل إنسان حيوان وتنفرد الدائمة في زيد يركب الخيل دائماً إذ لا يصح أن يقال

كما في الضرورة لكن الدوام الذاتي لا يفارق الإطلاق العام في قضية محمولها الوجود بخلاف الضرورة الذاتية اه وقوله لكن الدوام الذاتي الخ إشارة الى أنه يتجه على التعريف بأنه يستلزم أن لا يكون بين الموجبة الدائمة المطلقة والسالبة المطلقة العامة تناقض لاجتماعهما على الصدق في القضية التي محمولها الوجود كقولنا زيد موجود مادام موجودا وزيد ليس بموجود بالإطلاق العام . وأجاب العاصم بأن الكلام في الموصيات من القضايا الخارجية والحقيقية والقضية المذكورة من القضية الذهنية ورده أبو الفتح بأن الاشكال المذكور كإيراد بناء على تلك القضية كذلك يرد بناء على القضايا التي محمولاتها عوارض خارجية لموضوعاتها كقولنا زيد متعجب أو أسود أو أعشى مادام موجودا وزيد ليس بمتعجب أو أسود أو أعشى بالإطلاق العام ولا شك أنها من القضايا الخارجية أو الحقيقية فالجواب المذكور غير حاسم لمادة الاشكال والأولى في الجواب أن يقال المراد بالإطلاق العام هو وقت ما من أوقات وجود الموضوع وحينئذ يظهر التناقض بينه وبين الدوام المطلق وتكذيب السوالب المطلقة العامة في المواد المذكورة أيضا ثم نقل عن البعض رد هذا الجواب فالأحسن ما قاله عبد الحكيم من أن المتبادر من التعريف أن يكون المحمول غير الوجود فلا يرد ما ذكر اه وقد يقال عليه إنه تخصيص في التعريف والتعريفات لا تخصص (قوله تستلزم الدوام الخ) لأن مفهوم الضرورة امتناع انفكاك الشيء عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الأزمنة والأوقات ومتى كانت النسبة متمتعة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع أوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت

(١) (قوله وبينها الخ) ماعدا الدائمة المطلقة هو المشروطة العامة والوقعية والمنتشرة المطلقتان ، ونحن نبين لك تلك النسبة على هذا الترتيب . أما المشروطة العامة فتجتمع مع الدائمة المطلقة في كل إنسان حيوان : أي بالضرورة مادام إنساناً أو دائماً مادام الذات ، وتنفرد المشروطة في كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة بشرط الكتابة ، وتنفرد الدائمة في كل كاتب حيوان دائماً مادام الذات ، وأما الوقعية المطلقة فتجتمع مع الدائمة في كل إنسان حيوان أي بالضرورة في وقت كونه إنساناً أو دائماً مادام الذات ، وتنفرد الوقعية في كل قر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض ، وتنفرد الدائمة المطلقة في كل زنجي أسود دائماً مادام الذات ، وأما المنتشرة المطلقة فتجتمع مع الدائمة في كل إنسان حيوان : أي بالضرورة في أي وقت أو دائماً مادام الذات ، وتنفرد المنتشرة المطلقة في كل إنسان متنفس بالضرورة وقتما ، وتنفرد الدائمة المطلقة في كل زنجي أسود دائماً مادام الذات اه الفرنوبى .



أما الأول فلأن ثبوت المحمول للموضوع إذا كان ضرورياً يكون دائماً لا محالة وأما الثاني فلأن ثبوته له قد يكون دائماً ومع ذلك يمكن الانفكاك فحينئذ يثبت الدوام لا الضرورة (أو مادام الوصف) عطف على قوله مادام الذات أى أن كان الحكم بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجوداً (فعرفة عامة) ومثاله إيجاباً وسلباً

بالضرورة زيد يركب الخيل لأن ركوبه للخيل ليس بضرورى (قوله أما الأول) وهو أن الضرورة تستلزم الدوام (قوله وأما الثاني) وهو قوله ولا عكس (قوله يمكن الانفكاك الخ) وذلك نحو كل فلك متحرك دائماً ومادة الاجتماع كما مثله الشارح (قوله بدوام) أى كائن بدوام وهو خبر أن (قوله فعرفة عامة) بينها<sup>(١)</sup> وبين الضرورة والدائمة المطلقة والمشروطة بالمعينين محمول وخصوصاً مطلق هي أعم

النسبة متحققة في جميع الأوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز إمكان انفكاكها عنه وعدم وقوعه لأن الممكن ليس يجب أن يكون واقعاً قاله الرازى وأما ما قيل أنه قد تتحقق الضرورة الذاتية بدون الدوام كالطالع والغروب للسكواكب فقد أجاب عنه المصنف بأننا لانسلم أنها ضرورة ذاتية بل وقتية (قوله يمكن الانفكاك) هذا بالنظر إلى أن امتناع الانفكاك لا يكون معلوماً والا فالدوام في الممكنات لا ينفك عن الضرورة لأن ثبوت الشيء لا بد له من علة وعند وجود العلة يتمتع انتفاء المعلول فما يكون دائماً تكون علة دائماً فيكون ضرورياً إذ المراد بالضرورة استحالة الانفكاك سواء كان بالنظر إلى ذات الموضوع أو أصرياً بينه قاله المصنف وفي الجلال أن الممكن لا يدوم إلا لعلة يجب إما بذاتها أو بواسطة انتهائها إلى ما يجب بذاتها ومع وجوب العلة يجب وجود المعلول فالدوام لا يخلو عن الضرورة بالمعنى الأعم أعني امتناع الانفكاك سواء كان ناشئاً عن ذات الموضوع أولاً ولو قيدت الضرورة بما يكون ناشئاً عن ذات الموضوع صح النسبة المذكورة وإن أخذت أعم فلا إلا أن يقال إن هذه النسبة بحسب النظر إلى مجرد مفهوم القضاء مع قطع النظر عن الأصول التي تحققت في الفلسفة الأولى فإن العقل في بادئ النظر يجوز انفكاك الدوام عن الضرورة وليس من وظائف الفن بناء هذا الكلام على الأصول الدقيقة التي يتيسر إدخالها في العلوم التي بعده اهـ أراد بالفلسفة الأولى العلم الإلهي وأراد بالعلوم التي بعد المنطق علم الحكمة فإن المنطق آلة لها فهو مقدم عليها في التعليم بحسب نظر الحكماء (قوله أو مادام الوصف) وافق القوم في تعبيرهم بذلك وفي الأصل بشرط الوصف وفيه إشارة إلى أنهما بمعنى واحد فإن الدوام لا يختلف باعتبار المدخلة والظرفية بخلاف الضرورة فلا حاجة لقول العصام هل المعتبر في مفهومها تقييد الموضوع بالوصف أو جعل الوصف ظرفاً والظاهر هو الثاني لأنه الأوفق بالعبارة وأبعد عن مؤنة اعتبار التقييد اهـ (قوله فعرفة) لم يتهرب لها ههنا معنيان على قياس

- (١) (قوله كائن الخ) الصواب كائناً وهو خبر كان دون أن لعدم وجودها .
- (٢) (قوله بينها الخ) ترك النسبة بينها وبين المنتشرة المطلقة وهي كالوقتية المطلقة وترك الأمثلة ، ونحن نذكرها بترتيب كلامه فنقول تجتمع العرفية الدائمة . أولاً : مع الضرورية المطلقة في كل إنسان حيوان : أى بالضرورة مادام الذات أو دائماً مادام إنساناً ، وتنفرد العرفية في كل كاتب متحرك الأصابع دائماً مادام كاتباً . وثانياً : مع الدائمة المطلقة في كل إنسان حيوان : أى دائماً مادام الذات أو مادام الوصف ، وتنفرد العرفية في كل كاتب متحرك الأصابع دائماً مادام كاتباً . وثالثاً : مع المشروطة بمعينيتها في كل منخسف مظلم : أى بالضرورة مادام منخسفاً ، أو بشرط الانخساف ، أو دائماً مادام منخسفاً ، وتنفرد العرفية في كل زنجي أسود دائماً مادام زنجياً . ورابعاً مع الوقتية المطلقة في كل إنسان حيوان : أى بالضرورة في وقت كونه إنساناً أو دائماً مادام إنساناً ، وتنفرد الوقتية في كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة ، وتنفرد العرفية في كل كاتب متحرك

ماصر في المشروطة العامة والفرق بينهما كالفرق بين الدائمة والضرورية وانما سميت عرفية لأنك اذا قلت لاشيء من النائم يستيقظ ولم تذكر مادام نائما يفهم العرف أن سلب الاستيقاظ عن ذات النائم ليس دائما بل مادام نائما فلما كان هذا المعنى في سالبها مأخوذا من العرف نسبت اليه وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة التي ستجىء في المركبات

الجميع وبينها وبين لوقيتة العموم والخصوص الوجهى (قوله ماصر في المشروطة العامة) أى بابدال الضرورة بالدوام لأن الجهة هنا الدوام وفيما امر الضرورة كقولنا دائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وكقولنا دائما لاشيء من السكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً (قوله والفرق بينهما) أى بين المشروطة العامة التي هي من الضرورات والعرفية العامة التي هي من الدوام بعد اشتراكهما في أن الحكم في كل مقيد بدوام الوصف (قوله كالفرق بين الدائمة والضرورية) فيه أن ما تقدم الفرق بين الضرورة والدوام . وأجيب بأنه يلزم من الفرق بين الضرورة والدوام الفرق بين الدائمة والضرورية لأنهما مأخوذان منهما فيقتل ان المشروطة العامة تستلزم العرفية العامة ولا عكس فكل مثال صالح للمشروطة العامة صالح للعرفية العامة نحو كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وليس كل ماصح أن يكون عرفية عامة يصلح أن يكون مشروطة ومثال انفراد العرفية لاشيء<sup>(١)</sup> من الفرس بركوب زيد مادام فرساً والحال أن زيدا حالف لا يركب فرساً فهذه عرفية لصحة توجيهها بالدوام ولا تصلح أن توجه بالضرورة لتجعل مشروطة لأن عدم ركوب زيد للفرس ليس ضرورياً (قوله فلما كان هذا المعنى في سالبها مأخوذاً من العرف الخ) هذا يفيد أن هذا المعنى مفهوم من العرف في السالبة فقط وليس كذلك

معنى المشروطة لأن المحمول إذا كان دائماً لمجموع الذات والوصف كان دائماً لذات الموضوع في زمان الوصف لأن معنى الدوام استمراره وعدم انفكاكه وهو حاصل بالقياس إلى المجموع وبالقياس إلى الذات وحده في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل في دوام المحمول كما في المثال المذكور أو لم يكن كما في قولك كل كاتب حيوان قاله السيد ولم يعتبروا في الدوام نظير الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة كما في الضرورة لأن الدوام<sup>(٢)</sup> ينافي معناهما (قوله وانما سميت عرفية الخ) قال الهروي وكون هذا المعنى مفهوماً من العرف أما في السالبة فعلى الدوام مع الظهور وأما في الموجبة فعلى الاغلب إذا الاستناد إلى المشتق يشعر بعلية المأخذ وورد دعوى الدوام قول عبد الحكيم إن العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المقيد بقيد مادام وهي التي يكون بين وصفي موضوعها ومجموعها تعلق نحو لاشيء من القائم بقاعد وهذا القدر كاف لنسبة هذا المعنى إلى العرف ولا يجب اطراد هذا الفهم في جميع السوالب لمسا قبل بقي أنه لا يفهم العرف التقييد بالوصف في ليس رجل في الدار ولا في ليس الانسان حجراً وأمثال ذلك وهم (قوله يفهم العرف) أى عند عدم ذكر الجهة وأما إذا ذكرت الجهة فالعنى المذكور مفهوم منها (قوله فلما كان هذا المعنى في سالبها مأخوذاً من العرف) فيه أن التخصيص

الأصابع دائماً مادام كاتباً . وغامساً : مع المنتشرة المطلقة في كل إنسان حيوان : أى بالضرورة في وقت ما ، أو دائماً مادام إنساناً ، وتنفرد المنتشرة في كل إنسان متنف بالضرورة في وقت ما ، وتنفرد العرفية في كل روى أبيض دائماً مادام رومياً لاذلا تصح الضرورة فيها

- (١) (قوله لاشيء الخ) ومثاله في الموجبة كل جسم أبيض دائماً مادام جسماً .
- (٢) (قول الطائر لأن الدوام الخ) فيه أن الدوام أعم من الضرورة فلو كان تقييده بوقت معين أو غير معين ينافية لزم أن ينافي الضرورة أيضاً لأن كل ما نافي الأعم نافي الأخص فالأولى في التعليل عدم الاستعمال اهـ الشرطوني .

(أو بفعليتها) عطف على قوله بضرورة النسبة أى ان لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها بل يكون الحكم بفعليتها ( فالمطابقة العامة ) كقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق العام ولاشئ من الانسان متنفس بالاطلاق العام فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه ليس ضروريا ولا دائما بل بالفعل أى المحمول ثابت للموضوع أو مسلوب عنه

بل هذا المعنى مفهوم من العرف فى السالبة على سبيل الدوام مع الظهور ومفهوم فى الموجبة أيضا من العرف على سبيل الأغلبية لأن الاسناد المشتق يشعر بعلية المأخذ نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك (قوله أو بفعليتها ) أى بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل أى فى الجملة من غير التفات إلى كونه ضروريا أو دائما أولا وسواء كان فى أحد الأزمنة أولا كما فى صفات الله لتحققها قبل الزمان وانما كانت المطلقة بهذا المعنى موجهة لأن الفعلية بهذا المعنى كيفية زائدة على نفس النسبة المفهومة من القضية مطلقا إن هذه النسبة المفهومة أعم من أن تكون بالفعل أو الامكان ؛ قوله فالمطلقة العامة ( الأولى فطلقة عامة بخذف ال لأنه الاسم وليواتى ما تقدم فى الوقتية المطلقة وغيرها إذ لم يأت فيها بال ( قوله بالاطلاق العام ) أى بالفعل وقوله العام أى لأنه عم كل الأفراد ( قوله ليس ضروريا ) أى فى كل الأوقات فلا ينافى أنه ضرورى فى وقت غير معين كما تقدم التمثيل به فى المنتشرة المطلقة بقوله بالضرورة كل انسان متنفس فى وقت ما وفيه أن التمثيل بهذا المثال فى المطلقة العامة ينافى التمثيل

بالسالبة غير ظاهر فانه كما يفهم العرف هذا المعنى من السالبة يفهم مثله من الموجبة أيضا إذا جعل حرف السلب جزءا من المحمول بأن يقال النائم غير مستيقظ لا يقال فائدة التخصيص أن العرف يفهمه من كل سالبة ولا يفهمه من كل موجبة كما لا يفهم من مثل قولنا كل كاتب حيوان لأننا نقول لانسلم أن العرف يفهمه من مثل قولنا لاشئ من الكاتب بلا حيوان قاله بعضهم ( قوله بل بالفعل ) قيل معناه فى الجملة كما فهم من الرسالة الفارسية فى المنطق للسيد وقيل معناه فى وقت ما فالشارح أخذ بالأول لورود النض على الثانى بأن يقال ان مثل قولنا الزمان موجود أو مقدر بالحركة بالفعل من أفراد المطابقة العامة مع عدم صدق الفعل فيها بالمعنى الثانى وإلا لزم أن يكون للزمان زمان قاله رجب أفندى فى حاشيته هنا وقال العصام المراد بالفعل الخروج من القوة لا كونها فى وقت ما لأن القضية التى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت ما تسمى مطلقة وقتية وهى أخص من المطلقة العامة لاختصاصها بالزمانيات بخلاف المطلقة العامة ثم قال ولا يذنى أن يرتاب فى فعليتها فى كل انسان حيوان مع أنه لاحيوانية إلا للانسان الموجود حين الحكم لأن المعلوم لا يثبت له شئ لأن معنى الفعلية الخروج من القوة الى الفعل سواء كان فى الماضى أو الحال أو المستقبل فزيد قائم كزيد يقوم محتوية على فعلية النسبة .

[فائدة ] يطلق الامكان بالاشتراك على سلب الضرورة وهو المبحوث عنه فى الموجهات وعلى القوة القسيمة للفعل وهى كون الشئ من شأنه أن يكون وليس بكائن كما أن الفعل هو كون الشئ من شأنه أن يكون وهو كائن والمراد بالفعل هنا ما قابل القوة كاتين ويفرق بين الامكانين بوجوه ثلاثة : الأول أن ما بالقوة لا يكون بالفعل ككونها قسيمة له بخلاف الممكن فانه كثيرا ما يكون بالفعل. الثانى أن القوة لا تنعكس إلى الطرف الآخر فلا يكون الشئ بالقوة فى طرفى وجوده وعدمه

في الجملة وإنما سميت مطلقة لأن القضية إذا أطلقت

به في المنفصلة المطلقة لانها ضرورية والمطلقة العامة ليست ضرورية . وأجيب (١) بأن المطلقة العامة لاتخرج عن الضرورة والامكان اه عش (قوله في الجملة) أى من غير أن يلتفت إلى كونه ضروريا أودائما (قوله اذا أطلقت) أى أطلقت نسبتها المفهومة منها عن هذا التقييد فالاطلاق في الحقيقة انما هو للنسبة المدلولة لها فتسميتها هي بالمطلقة من تسمية الدال باسم المدلول ومن هنا يعلم ماني عبارة الشارح من القلب كذا قرر بعضهم وقرر بعضهم أن قوله تسمية للمدلول الخ العبارة فيها قلب فكان الأولى أن يقول تسمية للدال باسم المدلول فالمدلول هو القضية والمدلول هو قطعا النسبة والتقرير الأول رأيت معزوا للشيخ منصور المنوفي والثاني رأيت معزوا للشيخ سالم النفاوى (قوله لأن القضية اذا أطلقت الخ) فان قلت حينئذ لا حاجة إلى هذه الجهة إذ معناها يفهم بدونها قلت قوله يفهم منها

بخلاف الامكان فان الممكن (٢) أن يكون ممكن أن لا يكون وإنما لم تنعكس القوة لأنها لو انعكست لزم ارتفاع الطرفين لسن التالى باطل بيان الملازمة أن القوة امكان يقارن بعدم فلو كانا بالقوة يكون الطرفان مقارنين لعدم فيلزم ارتفاع الوجود والعدم وهو محال . الثالث أن ما بالقوة اذا حصل بالفعل قد تغير الذات كافي قولنا الماء بالقوة هواء وقد تغير الصفات كما في قولنا الأحمى بالقوة كاتب فيكون بينها وبين الامكان عموم من وجه اتصادقهما في الصورة الثانية وصدق القوة بدون الامكان في الصورة الأولى لصدق قولنا لا شيء من الماء بهواء بالضرورة فلا يصدق الماء هواء بالامكان وصدق الامكان بدون القوة حيث تكون النسبة فعلية (قوله لأن القضية اذا أطلقت) يعنى أن القضية المطلقة في الاصل ما لا تكون مقيدة بجهة من الجهات وهي تم الفعليات والممكنات لكن لما كان المفهوم من القضية عرفا ولغة ما تكون النسبة فعلية خصوا المطلقة بهذا وخرجت الممكنات قاله المصنف في شرح الرسالة وقال الرازى في شرح المطالع الحق أن الفعل ليس كيفية للنسبة لأن معناه ليس لإل وقوع النسبة والكيفية لا بد أن تكون أمرا مغايرا لوقوع النسبة الذى هو الحكم وإنما عدوا المطلقة في الموجهات بالمجاز كما عدوا السالبة في الخليات والشرطيات وأن الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وإنما هي قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدوها من التضايا كعدهم الخيلات منها مع أنه لاحكم فيها بالفعل اه وأجاب المصنف عن الاول بأن فعلية النسبة كيفية زائدة على نفس النسبة لأن النسبة أعم من أن تكون بالفعل أو بالامكان وعن الثاني بأن قولنا كل جرب بالامكان مشتمل على حكم ورا بطة لاحالة ومفهومة أن ب ثابت لج مع انتفاء الضرورة

(١) (قوله وأجيب الخ) الأولى في الجواب أن جهة المنفصلة الضرورة وهي أخص من الاطلاق ، ويلزم من تحقق الأخص تحقق الأعم فلا منافاة . واعلم أن النسبة بين المطلقة العامة وبين جميع الموجهات السابقة العموم والخصوص المطلق وهي أعمها فيجتمع الشكل في كل إنسان حيوان إما بالضرورة ما دام الذات أو ما دام إنسانا أو في وقت كونه إنسانا أو في وقت ما وإما دائما مادام الذات أو مادام الوصف وإما بالاطلاق العام ، وتنفرد المطلقة العامة في كل إنسان متمجب بالفعل : أى الاطلاق العام .

(٢) (قول العطار فان الممكن الخ) العبارة محرفة تحتاج للرجوع للأصل والمراد واضح فقوله بخلاف الامكان أى بمعنى سلب الضرورة المقابل لما بالقوة فانه يكون في طرفي الوجود والعدم : أى يجامع كلا منهما نحو كل نار حارة بالامكان العام اه الصرنوبى .

من غير تقييد بالادوام أو بالضرورة يفهم منها فعلية النسبة ، فسميت القضية التي حكم فيها بفعلية النسبة مطلقة تسمية للدلول باسم الدال وعامة

فعلية النسبة معناه قد يفهم منها ذلك ، وقد يفهم منها أن نسبة المحمول للموضوع على جهة الامكان فاذا صرح بهذه الجهة اندفع هذا الاحتمال فاستفيد من ذكر الجهة التصريح بهذا المعنى انتهى تقرير شيخنا السيد البليدي . والحاصل أنه ليس بلام أن يكون معنى القضية إذا لم تذكر الجهة أن النسبة ثابتة بالفعل لجواز أن يكون ثبوت المحمول للموضوع على سبيل الامكان كقولك كل نار باردة وفي الشيخ يس ما نصه قوله لأن القضية إذا أطلقت الخ فيه أن هذا لا يصح كليا إذ لا يفهم العرف واللغة من مثل قولنا كل إنسان حيوان وزيد قائم أو يقوم فعلية النسبة

عن الثبوت والاثبات ولا معنى للقضية إلا أن يحكم فيها بأن وصف المحمول صادق على ذات الموضوع سواء كان بالامكان أو بالفعل وكل منهما كيفية زائدة على نفس النسبة ، ورده عبد الحكيم بأنه لا يدفع ما ذكره من أن القضية لا بد فيها من وقوع النسبة ولا وقوع في مادة الامكان فان أراد بقوله ان قولنا كل ج ب بالامكان مشتمل على الحكم أنه مشتمل على وقوع النسبة فممنوع وان أراد أنه مشتمل على صورة الحكم كما يشعر به عطف الرابطة عليه فسلم لكن لا يصير به قضية من حيث الصورة كالتخييلات لا بحسب الحقيقة ، والذي يقتضيه النظر الصائب أن الثبوت بطريق الاسكان إن كان مغايرا لامكان الثبوت فالممكنة مشتملة على الحكم والجهة فيكون قضية موجبة وكذا المطلقة العامة لكون الفعل جهة مقابلة للامكان حينئذ وإن لم يكن مغايرا فلا حكم فيها والمطلقة العامة هي القضية المطلقة وعددها من الموجهات باعتبار كونها في صورة الموجهة لاشتغالها على قيد بالفعل (قوله من غير تقييد بالادوام والضرورة) كما إذا قيل كل إنسان متنفس يفهم منه عرفا ولغة ثبوت التنفس للانسان بالفعل أى بكونه حاصله أما أن التنفس دائم أو غير دائم يمكن أو غير ممكن فاما يفهم بقيد آخر إما زيادة على الفعل كالضرورة والدوام أو بنقصان عن الفعل كالامكان فانه أقل من الفعل إذ جاز أن يكون بالقوة وقد كان الأولى للشارح أن لا يقيد القيد بالادوام والضرورة كما قال غيره ولم تقييد بجهة (قوله يفهم منها فعلية النسبة) أى بحسب العرف واللغة كما قيد بذلك المصنف وغيره ونظر فيه العصام بأنه ينافي ماسبق من أن العرف يفهم من القضية السالبة إذا أطلقت الدوام الوصفي إلا أن يقال (١) يفهم معناها نظرا إلى نفس اللفظ مع قطع النظر عن العرف وفي المحشى فيه أن هذا لا يصح كليا إذ لا يفهم العرف واللغة من مثل قولنا كل إنسان حيوان وزيد قائم فعلية النسبة اه وقد يجاب بأن هذا توجيه للتسمية في الجملة أى يفهم ذلك في الجملة ولو في بعض الأفراد (قوله تسمية للدلول باسم الدال) لأن القضية الملقوفة إذا لم تقييد بجهة يعلم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوما من القضية الملقوفة سميت المعقولة بها فيكون مجازا مرسلا من قبيل تسمية للدلول باسم داله فقول الشارح سميت القضية : أى المعقولة كذا علل وفيه قصور فن ثم قيل في

(١) (قول العطار أن يقال) معرفة بخذف كلمة فالمناسب أن يقال كما لا يخفى . ثم إن عبارة الشارح خالية من التقييد بالعرف واللغة والتقييد بذلك في شرح القطب فلا يرد تنظير العصام اه الشرنوبى .

لأنها أعم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية كما ستعرفه في المركبات (أو بعدم ضرورة خلافها) أى إن لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدواها ولا بفعاليتها بل يكون الحكم بعدم ضرورة خلاف النسبة (فالممكنة العامة) كقولنا كل نار حارة بالامكان العام حكم فيها بعدم ضرورة السلب

(قوله أو بعدم) عطف على بضرورة وقوله خلافها أى النسبة ، واعلم أن هذا : أى عدم ضرورة خلاف النسبة ليس كيفية ، وإنما هو تابع للكيفية التى هى الامكان العام الصادق بوجوب ثبوت المحمول للموضوع وجوازه فعدم ضرورة خلافها حكم لازم للحكم على النسبة بالامكان العام انتهى عدوى وتأمله وقوله أو بعدم الخ . اعلم أن الامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم بمعنى النسبة وهذا يرجع له قول المصنف عدم ضرورة خلاف النسبة لأن النسبة هى الجانب الموافق للحكم وخلافها هو الجانب المخالف ، فعدم ضرورة خلاف النسبة هو نفس سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فإذا كان الموافق إيجابا كان المخالف سلبا وبالعكس وإذا سلبت الضرورة عن الجانب المخالف كان ثبوت الموافق صادقا بلوجوب والجواز (قوله فالممكنة العامة) اعلم أن الامكان العام سلب الضرورة عن الطرف المخالف ، والامكان الخاص سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق ما أفادته القضية من النسبة والطرف المخالف هو خلاف النسبة (قوله حارة) أى يصح أن تكون حارة وصحة إذا لم يكن السلب واجبا (قوله السلب) أى سلب الحرارة قوله ولولم يكن هى تامة وفاعلها عدم أو ناقصة واسمها ضمير يعود على خلاف

العبارة قلب لأن المطئنة اسم للنسبة المدلولة للقضية فسميت القضية الدالة على النسبة بلفظ مطلقة مجازا من قبيل تسمية الدال باسم المدلول (قوله لأنها أعم من الوجودية اللادائمة الخ) لا وجه للاقتصار عليهما لأنها أعم من البسائط الأربع أيضا وفى الدوائى نقل عن بعضهم أنها ليست أعم من المشروطة العامة وأطال فى رده (قوله أو بعدم ضرورة خلافها) قال المصنف فى شرح الرسالة لأولى أن يقل فى تفسيرها إنها التى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مع أن نقيض الحكم ليس بضرورى لكنه لما قصد بيان معنى الامكان العام اقتصر على ما ذكره اه . ثم إن الامكان العام يفسر تارة بسلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم كما ذكر وتارة بسلب الامتناع الذاتى عن الجانب الموافق فإن إمكان الإيجاب معناه عدم امتناع الإيجاب أو عدم ضرورة السلب وكذا الحال فى إمكان السلب والتعيران مقساويان كما فى السيد ، وبحث فيه العصام بأن سلب الامتناع الذاتى عن الجانب الموافق وإن استلزم سلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف وبالعكس لكنهما لا يتصادقان إلا أن يراد التساوى بحسب التحقّق دون الصدق المتعارف فى نسب التصورات اه ، وإنما كان التساوى بحسب التحقّق هنا لأن ضرورة أحد الطرفين يستلزم امتناع الآخر فعدمها يستلزم عدمه (قوله بل يكون الحكم الخ) يتراءى منه أن فى القضية الممكنة حكما بالإيجاب أو السلب وقد عرفت أن لاحكم فيها فليحمل الحكم على الحكم الموهوم نظرا إلى ظاهر العبارة اه عصام ولذلك قال مير أبو الفتح إن الممكنة العامة قضية بالقوة بالفعل ويأنه أنا إذا قلنا الانسان كاتب بالامكان العام فليس الحكم فيها إلا بسلب الضرورة عن الجانب المخالف وأما الحكم فى الجانب الموافق فلم يتعرض له حتى يحتمل أن يكون واقعا وأن لا يكون اه وقال عبدالحكيم إن

إذ السلب خلاف النسبة ولولم يكن (١) عدم ضرورة السلب لم يكن الايجاب ممكنا وكقولنا لا شيء من الحارّ يبارد بالامكان العام حكم فيها بعدم ضرورة الايجاب إذ الايجاب خلاف النسبة ولولم يكن عدم ضرورة الايجاب لم يكن السلب ممكنا ، فعنى الموجبة أن سلب الحرارة عن النار ليس بضرورى ومعنى السالبة أن إيجاب البرودة للحار ليس بضرورى ، وسميت ممكنة لاشتغالها على معنى الامكان وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة التى ستعرفها فى المركبات ( فهذه ) القضايا المذكورة ( بسائط ) لأن معناها إما إيجاب فقط أو سلب فقط ، وأما المركبات فسيبع

النسبة وعدم خبرها وكذا يقل فى يكن الآتية . وحاصله أنه لو لم يوجد عدم ضرورة السلب بل وجدت ضرورته بأن كان سلب الحرارة ضروريا لم يكن الايجاب ممكنا بل مستحيلا لأن سلب الشيء إذا كان واجبا كان وجوده مستحيلا ( قوله ممكنا ) أى بل مستحيلا مع أن الفرض أنه ممكن الايجاب وهو ثبوت الحرارة للنار ( قوله الايجاب ) وهو ثبوت البرودة للحار ( قوله ولولم يكن الخ ) أى بل كان ضروريا وقوله لم يكن السلب أى سلب البرودة عن الحار وقوله ممكنا أى بل مستحيلا أى والارض أنه ممكن ( قوله معنى الامكان ) وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف

الممكنة مشتملة على الحكم باعتبار الجهة لا بحسب ذاتها ( قوله إذ السلب خلاف النسبة ) قال شارح الفرة الشئ إذا لم يكن مخالفه ضروريا فنفسه إما أن يكون ضروريا فحينئذ تصدق قضية ضرورية موافقة لمفهوم القضية لا ممكنة خاصة لأن أحد الطرفين ضرورى واما أن يكون غير ضرورى بل يجوز ارتفاعه فتصدق ممكنة خاصة لعدم ضرورة الطرفين ، فهذه القضية قد تتحقق مع الضرورية وقد تتحقق مع الممكنة دون الضرورية ( قوله لاشتغالها على معنى الامكان ) اشتغال الشكل على الجزء فى المعقولة والدال على المدلول فى الملفوظة . قال شارح المطالع إنما سمي إمكانا عاما لأنه المستعمل عند جمهور العامة فانهم يفهمون من الممكن ما ليس بممتنع وبما ليس بممكن الممتنع ( قوله بسائط ) لم يعرفه بأل لئلا يقتضى حصر البسائط فى هذه وليس كذلك بل هناك بسائط غيرها سيأتى بعضها فى باب التناقض ووقع فى نسخة الجلال معرّفا بأل فقال يعنى المعبرة اه فذكر القيد لتصحيح الحصر ( قوله وأما المركبات فسيبع ) لأنه سقط من البسائط الضرورية المطلقة لأنها لا تقبل التقييد فان الضرورة الذاتية تستلزم الضرورة الوصفية والدوام مطلقا فلا تقبل التقييد لابل بالضرورة ولا بالدوام لأنه تناقض وسقط الدائمة المطلقة فانها لا تقبل التقييد بالدوام للتناقض ، وأما عدم تقييدها

( ١ ) ( قول الشارح لو لم يكن الخ ) قياس استثنائى حذف منه الاستثنائية ، والمقصود به إثبات المطلوب ، وهو عدم ضرورة السلب فى إمكان الايجاب ، وعدم ضرورة الايجاب فى إمكان السلب بإبطال تقيضه وتركيبه ( فى الأول ) هكذا لو لم يصدق عدم ضرورة السلب لصدق تقيضه وهو ضرورة السلب ، لكن التالى باطل ، فبطل المقدم وهو نى عدم ضرورة السلب فثبت تقيضه وهو عدم ضرورة السلب وهو المطلوب ، أما اللازمة فظاهرة ، وأما بطلان التالى فلأن ضرورة السلب تقتضى استحالة الايجاب ، والفرض أنه ممكن . ( وفى الثانى ) هكذا لو لم يصدق عدم ضرورة الايجاب لصدق تقيضه وهو ضرورة الايجاب ، لكن التالى باطل فبطل المقدم ، وهو نى عدم ضرورة الايجاب فثبت تقيضه وهو عدم ضرورة الايجاب وهو المطلوب ، أما اللازمة فظاهرة ، وأما بطلان التالى فلأن ضرورة الايجاب تقتضى استحالة السلب والفرض أنه ممكن . واعلم أن النسبة بين الممكنة العامة والموجّهات السابقة العموم المطلق وهى أممها نتجمع فى كل انسان حيوان إما بالضرورة بأقسامها الأربعة أو بالدوام بقسميه أو بالفعل أو بالامكان وتنفرد الممكنة العامة فى كل انسان يمشى على أربع بالامكان العام فقط اه الشرنوبى .

وهي بعينها البسائط المذكورة لكن مع تقييدها بالادوام الذاتي أو بالضرورة الذاتية كما قال (وقد تقييد) المشروطة والعرفية (العامة و) تقييد (الوقتيتان) أى الوقتية والمنشئة

(قوله وهى بعينها الخ) فيه أن البسائط ثمانية والمركبات سبعة ففي الكلام تناف إلا أن يقال إن قوله بعينها بمعنى أن المركبات لا تخرج عن البسائط وإن كانت أقل منها (هـ) (س) نف أو يقال قوله هى البسائط على حذف مضاف أى هى بعض البسائط وذلك لأن الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة لا يقيدان أصلا لأن الضرورية فى الأولى بحسب الذات وهى تستلزم الدوام الذاتى فلو قيدت الأولى بالضرورة أو بالادوام الذاتى كان تناقضا ، والدوام فى الثانية بحسب الذات فلو قيدت بالادوام الذاتى كان تناقضا فالباقي من البسائط ستة وهى التى تقييد لكن واحدة منها تقييد بالادوام وبالضرورة وغيرها إنما يقيد بواحد منهما فلذا كانت المركبات سبعة . إن قلت عدم تقييد الدائمة المطلقة بالادوام ظاهر مما قلنا ولم لم تقييد بالضرورة لأنه قد مر أن الشيء قد يكون دائما ولا يكون ضروريا كالسواد للزنجى فما المانع من أن يقال دائما كل زنجى أسود لا بالضرورة كذا بحث يسـ وأجاب شيخنا السيد البلدى بأن المانع من ذلك عدم الاطراد تأمل

بالضرورة فتوقف فيه المحشى ، لأن الشيء قد يكون دائما ولا يكون ضروريا كالسواد للزنجى فما المانع من أن يقال كل زنجى أسود دائما لا بالضرورة انتهى قلنا المانع عدم الاطراد إذ قد يكون الشيء دائما على جهة الضرورة فهذا تقييد غير معتبر وسيأتى لهذا بقية على أنه نص فى شرح المطالع على أنه لا يكون الدوام إلا مع الوجوب قال وعلى هذا يتساوى الدوام والضرورة بحسب اصدقاه وحينئذ لا تقبل العامة التقييد بالضرورة ، وقول المحشى إن بعض القضايا يقيد بالضرورة وبعضها بالادوام سهو فانه لا يقيد بالضرورة إلا الوجودية بالضرورة وما عداها يقيد بالادوام لا يقال أراد الممكنة الخاصة أيضا لأن فيها سلب الضرورة عن الطرفين قلنا هى غير مقيدة صريحا وإن كان كلام المصنف الآتى يشعر بذلك على أن المحشى قال ولا يظهر فى الممكنة الخاصة (قوله وهى بعينها البسائط) أى البسائط القابلة للتقييد لا كلها لما علمت من خروج الضرورية وأيضا الممكنة العامة غير مقيدة صريحا بالضرورة (قوله بالادوام الذاتى أو بالضرورة الذاتية) ينبغى أن يعلم أن الضرورة خمس الأزلية وهى الحاصلة أزلا وأبدا كقولنا الله تعالى عالم بالضرورة الأزلية والدائمة: أى الحاصلة مادام ذات الموضوع موجودا والوصفية وهى الضرورة باعتبار وصف الموضوع والضرورة بحسب وقت إما معين أو غير معين والضرورة بشرط المحمول وهى ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط ثبوت المحمول أو سلبه وأن الدوام ثلاثة أقسام: الدوام الأزلى وهو أن يكون المحمول ثابتا للموضوع أو مسلوبا عنه أزلا وأبدا كقولنا كل ذلك متحرك بالدوام الأزلى والدوام الذاتى وهو أن يكون المحمول ثابتا أو مسلوبا مادام ذات الموضوع موجودا والدوام الوصفى وهو أن يكون الثبوت أو السلب مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنوائى أفاده فى شرح المطالع . إذا علمت هذا فتقييد الضرورة المنفية بالذاتية الاحتراز عما عداها وكذا الدوام ، ولكن الشارح خصص المحترز عنه بالضرورة الوصفية والدوام الوصفى ولعل ذلك باعتبار أن المعتبر فى الضرورة والدوام إنما هو الذاتى والوصفى دون البقية تأمل يدل لذلك أن الضرورة الذاتية تقبل التقييد



(الملتقتان بالادوام الذاتي) أى قد تقيد كل واحدة من هذه القضايا المذكورة بالادوام الذاتى (فتسمى) المشروطة العامة المقيدة بالادوام (المشروطة الخاصة) منصوب على أنه مفعول تسمى (و) تسمى العرفية العامة المقيدة بالادوام (العرفية الخاصة و) تسمى الوقتية المطلقة المقيدة به (الوقتية و) تسمى المنتشرة المطلقة المقيدة (المنتشرة) فالمشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبها من مشروطة عامة موجبة وهى الجزء الأول ومطلقة عامة سالبة وهى مفهوم اللادوام

(قوله بالادوام) أى بعدم الدوام الذى بحسب الذات وانما قيدت تلك الأربعة بالادوام الذاتى ولم تقيد بالضرورة لأن اللادوام أخص من اللا ضرورة لأنه يلزم من عدم الدوام عدم الضرورة من غير عكس لاحتمال أن يكون شئ دائماً غير ضرورى انتهى تقرير تأمل (قوله المشروطة الخاصة) ظاهر المصنف أن المشروطة الخاصة هى المشروطة العامة بالمعنى الأول مع قيد الدوام الذاتى وقال بعضهم انها بالمعنى الثانى تقيد بالادوام أيضاً (١) أى فى نحو كل منخفض مظالم مادام منخفضاً لا دائماً لافى نحو كل إنسان حيوان لادائماً إن شاء الله (قوله لادائماً) فيه أنه ينأى قوله بالضرورة لأن الضرورة تقتضى الدوام . وأجيب بأن قوله بالضرورة أى بحسب الوصف وهو الكتابة وقوله لادائماً أى بحسب الذات مع قطع النظر عن الوصف كما تقدم فى قول المثلث بالادوام الذاتى . فان قيل لم قيد اللادوام بالذات ولم يطلق . قلت لو أطلق لكان الكلام متناقضاً كما سيأتى فى الشارح (قوله فتركيبها) جواب إن (قوله وهى مفهوم اللادوام الخ) أى المطلقة العامة السالبة مفهوم اللادوام

باللا ضرورة الأتلية والادوام الأتلى نحو كل إنسان حيوان بالضرورة لاللا ضرورة الأتلية ولا بالدوام الأتلى فهذه مركبة صحيحة لكنها غير معتبرة والا لزادت المركبات كثيراً باعتبار قبول التقيد (قوله فتسمى المشروطة العامة المقيدة بالادوام) نظريه العصام بأن المشروطة العامة هى المكيفة بالكيفية الواحدة فقط لا المكيفة بالكيفيتين فالمراد ما هو مشروطة عامة قبل التقيد بالادوام وقس عليه نظائره اه وانما اعتبر فى مفهوم المشروطة الخاصة تقيد الحكم بالادوام الذاتى لأنه المعتبر فى مفهومها اصطلاحاً وأما التقيد بالادوام الوصفى أو اللا ضرورة الوصفية فغير صحيح قطعاً لمنافاتها للضرورة الوصفية المعتبرة فى عامتها وأما التقيد بقيود آخر وإن كان صحيحاً كالادوام الأتلى أو اللا ضرورة الأتلية أو الذاتية أو غيرهما فغير معتبر اصطلاحاً وكذا المعتبر فى مفهوم العرفية الخاصة بحسب الاصطلاح تقيد الحكم بالادوام الذاتى دون اللادوام الوصفى لمنافاته الدوام الوصفى المعتبر فى عامتها وأما القيود الأخرى وان صح اعتبارها فيها كاللا ضرورة الوصفية أو الذاتية أو الأتلية أو اللادوام الأتلى فغير معتبر اصطلاحاً وكذا القيود الممكنة الاعتبار فى سائر المركبات بعضها غير صحيح وبعضها صحيح غير معتبر وبعضها صحيح معتبر وهو الذى ذكر فى نعر يفاتها (قوله وهى مفهوم اللادوام) لوقال وهى الجزء الثانى بدل هذا القول لكان أولى لأن المطلقة العامة السالبة ليست مفهوم اللادوام

(١) (قوله أيضاً الخ) أى كما تقيد بالدوام الذاتى ، وفيه أن هذا الكلام وما قبله بعيد بل لا معنى له ، فالمصنف يريد بتسمية المشروطة الخاصة بالمشروطة العامة : أى قبل التقيد بالادوام لابعده وكذا يقال فى البقية ، وقد وجدت فى عبارة العصام بعد ابتداء هذه الملاحظة ما يؤيدنى فى هذا المراد فخذت الله اه الشرنوبى .

لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهي معنى المطلقة العامة السالبة أى كقولنا لاشئ من السكاكبت يتحرك الأصابع بالفعل وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من السكاكبت يساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبها من سالبة مشروطة عامة هي الجزء الأول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائماً كان الإيجاب محققاً في الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة أى كقولنا كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل ومن هاهنا (١) تبين أن الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب الجزء الأول وسلبه فإن كان الجزء الأول موجباً كانت القضية موجبة وإن كان سالباً كانت سالبة والجزء الثاني مخالف للجزء الأول في السكيف أى الإيجاب والسلب وموافق له في الحكم أى السكيلة والجزئية وسيجيء لهذا زيادة تحقيق ومثال العرفية الخاصة إيجاباً وسلباً ماصر في المشروطة الخاصة وتركيبها من العرفية العامة والمطلقة العامة التي هي مفهوم اللادوام كما عرفت وإنما قيد اللادوام فيهما بالذاتى لأن المشروطة الخاصة على ماعرفتها هي المشروطة العامة المقيدة بالادوام والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة

( قوله لأن إيجاب الخ ) علة لقوله وهي مفهوم الخ ( قوله إذا لم يكن دائماً ) أى بحسب الذات أى وعدم دوامه أخذ من لا دائماً ( قوله في الجملة ) أى بالفعل أى بقطع النظر عن كونه ضرورياً أولاً دائماً أولاً ( قوله وهي معنى الخ ) أى والسلب المتحقق في الجملة المستفاد من لادائماً معنى المطلقة العامة السالبة ( قوله أى كقولنا لاشئ ) بيان للمطلقة العامة السالبة ( قوله بالفعل ) أى عند نفي الوصف أى السكيتابة ( قوله وهو معنى الخ ) أى الإيجاب المتحقق في الجملة معنى الخ ( قوله ومن هاهنا ) أى هذا التقرير ( قوله بإيجاب الجزء الأول الخ ) أى لا بإيجاب الجزء اثنى وسلبه

والمراد بمفهومه قولنا لاشئ من السكاكبت يتحرك الأصابع بالفعل فكانت هذه القضية مركبة من هاتين القضيتين لأن الجزء اثنى إشارة إلى المطلقة السالبة ( قوله ومن ههنا ) أى من أجل هذا التفصيل والبيان تبين الخ وهذا جواب عما يقال إن حقيقة القضية المركبة ملتزمة من الإيجاب والسلب فكيف يجب أن تكون مركبة أو سالبة والمركب من الشديئين المختلفين لا يجب أن يكون أحدهما ( قوله أن الاعتبار الخ ) أى أن المدار في الإيجاب والسلب على ماهو بالفعل من القضيتين والجزء الثاني هو الأمر الاجمالى الذى لا إيجاب فيه ولا سلب بالفعل بل لوفصل ظهر إيجاب أو سلب ( قوله والجزء الثاني ) قال العصام جملة حالية ورده عبد الحكيم بأنه لا معنى للتقييد ههنا بل هي جملة ابتدائية لبيان حال الجزء الثاني ( قوله وسيجيء ) أى عند قوله اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة ( قوله ماصر في المشروطة الخاصة ) فيه أن المشروطة الخاصة مقيدة بضرورة النسبة وهذه القضية مقيدة بدوامها فلا يصلح ماصر في المشروطة تمثيلاً ههنا فلو قال ومثالها ماصر في المشروطة الخاصة بطرح لفظ الضرورة وزيادة قيد دائماً لكان أظهر ( قوله وإنما قيد اللادوام فيهما الخ ) هذا شروع في بيان فائدة التقييد في

(١) قول الشارح ومن ههنا الخ يريد أن المشروطة الخاصة مركبة من قضيتين موجبة وسالبة ، ولا يصح أن توصف بهما معا بل توصف بالصدر فقط موجبا أو سالبا لظهور السكيف فيه ، وأما الجزء الثاني وهو اللادوام فالسلب أو الإيجاب فيه بالضرورة وكذا يقال في البقية اه الشرنوبى .

به أيضا ويمتنع تقييد المشروطة والعرفية العامين بالالدوام الوصفي إذ في كل واحدة منهما دوام بحسب الوصف أما العرفية العامة فظاهرة وأما المشروطة العامة فلائها ضرورة بحسب الوصف فتكون دواما بحسب الوصف لاحالة والدوام الوصفي يمتنع أن يقيد بالدوام الوصفي بل إذا أريد تقييده بقيد صحيح فلا بد أن تقيد بالدوام الذاتي ويكون الحكم حينئذ بضرورة النسبة أو دوامها بحسب الوصف مقيدا بالدوام بحسب الذات

وقوله كما مر في المشروطة الخاصة أي لكن بإبدال الضرورة بالدوام كقولنا دائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كانا لادائما ودائما لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كانا لادائما. وفيه أن آخر الكلام ينافي أوله لأن قوله لادائما ينافي قوله قبل دائما. وأجيب بأن قوله دائما أي بحسب الوصف وهو الكتابة وقوله لادائما أي بحسب الذات مع قطع النظر عن الوصف وقس عليه نظائره كما يأتي في الشارح. وقوله وسيجيء هذا أي لكون الثاني مخالفا للأول في الكيف وموافقا في الحكم (قوله به) أي بالدوام (قوله أيضا) أي كما قيدت به المشروطة الخاصة (قوله فظاهرة) أي لأنها ما حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجودا (قوله لاحالة) أي لأن الضرورة تستلزم الدوام (قوله والدوام الوصفي الخ) ومثل ذلك يقال في الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة إذ التقييد بالوقت فيهما بمنزلة التقييد بالوصف وهذا ظاهر<sup>(١)</sup> في الوقتية المطلقة أما في المنشئة المطلقة فلا إذ الوقت فيها غير معين، اللهم إلا أن يقال المراد بالدوام الوصفي وما في قوته أي الدوام الذي اعتبر بحسب الوصف وما في قوته في الوصف (قوله يمتنع الخ) أي للتناهي حينئذ أي حين قيد بالدوام الذاتي (قوله مقيدا) أي ذلك الحكم (قوله بحسب الذات) أي أفراد الموضوع

الفضيتين ولا يخفى أن التقييد المذكور كما أنه وقع في كلام المصنف قيد في الخاصيتين وقع في الوقتيتين أيضا وأن ماوجه به التقييد بما ذكر في الخاصيتين يوجه به في الوقتيتين فكان اللاتئ عدم التقييد بهما وتأخير هذا الكلام بعد الفراغ من شرح الوقتيتين (قوله فتكون دواما) لوقال دائما لكان أظهر إلا أن يحمل على المبالغة (قوله بحسب الوصف لاحالة) لأن الضرورة تستلزم الدوام بخلاف العكس (قوله يمتنع) وجه الامتناع لزوم التناقض (قوله إذا أريد تقييده) أي قيد الدوام الوصفي (قوله بقيد صحيح) في هذا الحصر بحث لأنه لو قيد الدوام الوصفي في المشروطة العامة بقيد بالضرورة الذاتية يكون صحيحا فلو قال بقيد صحيح معتبر لم يرد هذا البحث لأن هذا التقييد وإن كان صحيحا لكنه غير معتبر ولذلك قال السيد المشروطة العامة يمكن تقييدها بالضرورة الذاتية لكنه تركيب غير معتبر ويمكن تقييدها بالدوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن تقييدها بالضرورة الوصفية وهو ظاهر ولا بالدوام الوصفي ولا بسلب الإطلاق العام ولا بسلب الامكان العام لأنها أعم من الضرورة الوصفية ولا يجوز تقييد الخاص بسلب العام فانه تقييد غير صحيح وقس على ما ذكر حال سائر المركبات فيظهر لك أن التركيب هناك وجوها كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو

(١) (قوله وهذا ظاهر الخ) فيه أن التقييد بالوقت محقق في كل منهما إلا أنه في الوقتية المطلقة معين والمنشئة المطلقة غير معين، وحيث أن التقييد بالوقت فيهما بمثابة التقييد بالوصف في العامين، فلو قيدنا بالدوام الوصفي لزم التناقض بين القيد ومقيدته فتعين العدول عنه إلى الدوام الذاتي كالعرفيتين بدون فرق ومن هنا قال المطار وغيره ينبغي للشارح أن يذكر قوله وإنما قيد الخ بعد أن يفرغ من الوقتيتين لأن التوجيه في الجميع واحد هو الشرطية.

وتسميتهما بالخاصتين لكونهما أخص من المشروطة والعرفية العامتين اللتين عرفتهما في البسائط إذ كل (١) وجد الخاصتان وجد العامتان ولا عكس وأما الوقتية فهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قر منخسف وقت حيولة لأرض بينه وبين الشمس لادائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الأول وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربع لادائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة هي الجزء الأول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام فالوقتية هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا باللاودوام بحسب الذات والمنشئة هي التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب

(قوله هي مفهوم اللادوام) وهي لاشيء من القمر بمنخسف بالاطلاق العام (قوله لادائما) في قوة قولنا كل قر منخسف بالفعل (قوله لادائما) أى لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل وقوله لادائما

صحيح لكنه غير معتبر ومنها ما هو صحيح ومعتبر اه رقد تقدم ذلك (قوله اذ كلما وجد الخاصتان الخ) تعليل واثبات لأخصيتهما وقوله ولا عكس أى ليس كلما وجدت العامتان يوجد الخاصتان (قوله كل قر منخسف) الخسوف هو خلو القمر كلا أو بعضا عن النور الواقع عليه من الشمس بسبب حيولة الأرض بينهما كأن الكسوف هو حيولة القمر بين الشمس وبيننا فيستتر ضوءها عنا كلا أو بعضا فالسواد الذي يظهر في الشمس هو لون جرم القمر ولهذا يتبدى سواد الشمس من جهة المغرب لأن القمر يلحقها من المغرب لكونه أسرع منها ثم اذا كان القمر يمر بها يتبدى الانحلاء أيضا من جهة المغرب لذلك المعنى واذا كان القمر مستقبلا للشمس أو قريبا من الاستقبال تحول بينهما الأرض فيقع ظلها على وجه القمر المواجه كله أو بعضه فلم يصل اليه ضوء الشمس أصلا أو بقدر ما وقع عليه الظل فيبقى ما لم يصل اليه الضوء على ظلامه الأصلي وهو خسوف القمر وذلك عند كونه في وقت الاستقبال في إحدى العقدتين وهما الرأس والذنب أو قريبا منهما الى اثني عشر درجة ويتبدى خسوف القمر وانحلاؤه من جهة المشرق لأنه يلحقه ظل الأرض من جهة المغرب فيصل طرفه الشرقي أولا إلى الظل فيأخذ ذلك الطرف في السواد أولا وكذلك يكون مرور طرفه الشرقي بالظل أولا فيبتدى منه الانحلاء قال العصام فان قلت صدق السكية في قولنا كل قر منخسف يتوقف على أفراد متعددة للموضوع لأن الشكل لاحاطة الأفراد قلت لا يتوقف إلا على أفراد ممكنة في القضية الحقيقية وما نحن فيه منها والقمر منحصر في فرد محقق مع إمكان غيره كاشمس على أنى سمعت كثيرا من الأفاضل يقول ان ادخال كل في المسائل الحكيمة لا يوجب تعدد الفرد بل معناه أنه لا يخرج من الحكم فرد ولهذا صارت المسائل الباحشة عن ذات الواجب مسائل من الالهي (قوله وقت التربع) هو أن يكون ربع ذلك بين الشمس والقمر واذا كان كذلك لا ينخسف أصلا لعدم الحيولة (قوله في وقت معين) قال العصام المراد تعيين ما بحيث يكون

(١) (قول الشارح إذ كلما الخ) أى لأنهما مركبتان من العامتين ومن اللادوام الذاتي ، ويستحيل وجود المركب بدون وجود جزئه المقوم له وقوله ولا عكس أى ليس كلما وجدت العامتان وجدت الخاصتان لجواز عدم تقيدهما باللاودوام ، فالعامتان أعم مطلقا من الخاصتين وكذا يقال في البقية ، فكل ما لم يقيد باللاودوام أو بالضرورة أعم مطلقا مما قيد بهما إذ المفيد كل وغير المفيد جزء ، ويستحيل وجود الكل بدون جزئه بخلاف العكس فالمفيد منها كالانسان المركب من حيوان وغيره يستحيل وجوده بدون هذا الجزء ، والمطلق كالحيوان يوجد بدون الانسان اه الفرنوبى .

في وقت غير معين لادائما بحسب الذات وتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة هي الجزء الأول وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام ان كانت موجبة ومن سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام ان كانت سالبة ومثالها ايجابا قولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما وسلبا قولنا بالضرورة لاشيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لادائما (وقد تقييد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية) وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة هي الجزء الأول وسالبة ممكنة عامة هي مفهوم اللاضرورة لأن ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة الايجاب وهي السالبة الممكنة العامة أى كقولنا لاشيء من الانسان بضاحك بالامكان العام وان كانت سالبة كقولنا لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل باللاضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة هي الجزء الأول وموجبة ممكنة عامة هي مفهوم اللاضرورة لأن السلب اذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة السلب وهو الموجبة الممكنة العامة أى كقولنا كل انسان ضاحك بالامكان العام . واعلم أن تقييد المطلقة العامة

الثانية أى كل انسان متنفس بالفعل ( قوله وقد تقييد ) اشار بقى الى أن التقييد في بعض المواد وحاصله أنه اذا كان الثبوت ضروريا فلا تقييد باللاضرورة ولا بالادوام لأنه تقدم أن المطلقة العامة لا تخرج عن الامكان والضرورة فاذا كانت ضرورية فلا يصح تقييدها بما ذكر لأنه يصير تناقضا انتهى عش ( قوله باللاضرورة الذاتية ) الذاتية صفة للضرورة أى بعدم الضرورة بحسب الذات ( قوله الوجودية ) أى لأنه لا حكم فيها <sup>(١)</sup> بوجود النسبة وقوله اللاضرورية أى لسكونها قيدت بعدم الضرورة وكذا يقال فيما بعدها ( قوله وهو ) أى عدم ضرورة الايجاب السالبة الممكنة العامة ( قوله وهو ) أى عدم ضرورة السلب الموجبة الممكنة العامة ( قوله واعلم أن تقييد الخ ) جواب عن سؤال ناشىء من قول المصنف باللاضرورة الذاتية وهو أن كلامه يقتضى أنها لا تقييد باللاضرورة الوصفية مع أنه يصح تقييدها بها كقوله كل انسان ضاحك بالفعل باللاضرورة فان ثبوت الضحك للانسان ليس ضروريا لا باعتبار ذات الانسان ولا باعتبار وصفه وهو الانسانية فأجاب بقوله . واعلم الخ . وحاصله أنه وان صح تقييدها باللاضرورة الوصفية لكنهم لم يعتبروا هذا التركيب فلهذا قيد المصنف اللاضرورة بالذاتية

أخص من وقت من أوقات وجود الموضوع لا التعيين الشخصى ومن قال المراد الوقت المضاف رد عليه أن بعض أوقات الذات مضاف ولا تصير به القضية وقتية وينبغى أن يراد بوقت معين ما يشمل الوقت الواحد والمتعدد ليشمل التعريف الوقتية المقيدة بأوقات متعددة متعينة وأن يراد الوقت المعين بغير الوصف العنوائى ليخرج المشروطة الخاصة عن التعريف ( قوله في وقت غير معين ) المراد به ما يشمل المتعدد فيشمل تعريف المنتشرة المقيدة بأزمنة متعددة مبهمة قاله العصام ( قوله فقسى ) أى المطلقة العامة المقيدة بهذا القيد ( قوله الوجودية اللاضرورية ) بالنصب مفعول تسمى ( قوله كان هناك عدم ضرورة الايجاب ) لوقال سلب ضرورة الايجاب لكان أوضح وأنسب بقوله وهو السالبة الخ وسلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب ( قوله عدم ضرورة السلب ) الأولى سلب ضرورة

(١) ( قوله لاحكم فيها الخ ) لعل الصواب حذف لاذ وجود النسبة صريح في موجبها ولازم في سالبها . باعتبار العجز وهذا هو وجه تسميتها وجودية ، ووجود علة التسمية في غيرها لا يقتضى تسميتها بالشرطية .

وان صح بالاضرورة الوصفية الا أنهم لم يعتبروا هذا التركيب ولم يتعرفوا أحكامه فلهذا قيد الاضرورة بالذاتية (أو بالادوام الذاتي) عطف على قوله بالاضرورة أى المطلقة العامة قد تكون مقيدة بالاضرورة وتسمى الوجودية الاضرورية كما عرفت وقد تكون مقيدة بالادوام (وتسمى الوجودية اللادائمة) كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما ولاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لادائما وتركيبها من مطلقتين عامتين اذ الجزء الأول مطلقة عامة والجزء الثاني هو اللادوام وقد عرفت أن مفهومه مطلقة عامة فتكون مركبة من مطلقتين عامتين لكن إحداها موجبة والأخرى سالبة فان الجزء الأول ان كان موجبا يكون مفهوم اللادوام سالبة وبالعكس كما عرفت غير مرة (وقد نقيد الممكنة العامة) أى الممكنة العامة وهى التى حكم فيها بالاضرورة الجانب المخلف للنسبة قد نقيد

وفى هذا الجراب شئ لأنه يقتضى أن نقيد المطلقة العامة بالاضرورة الوصفية صحيح فى كل مادة وأنه مطرد فى كل مادة من مواد المطلقة العامة إلا أن القوم لم يعتبروا هذا التركيب وليس كذلك اذ نقيد المطلقة العامة بالاضرورة الوصفية غير مطرد فتارة يكون صحيحا كما فى كل انسان ضاحك بالفعل لا بالاضرورة كما مر وتارة يكون غير صحيح كما فى كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل لا بالاضرورة فان ثبوت التحريك للكاتب غير ضرورى باعتبار ذات الكاتب لا باعتبار وصفه اذ هو (١) باعتبار وصفه ضرورى له فكان الأولى للشارح أن يقول واعلم أن تقيد المطلقة العامة بالاضرورة الوصفية وان صح فى بعض المواد لسببه غير مطرد فلماذا لم يعتبروا هذا التركيب وقيد المصنف الاضرورة بالذاتية فتأمل (قوله ولم يتعرفوا) لعله عطف (٢) تفسير على مقبله أى ولم يحصلوا أحكام هذا التركيب (قوله وقد نقيد الممكنة العامة الخ) أى وقد نقيد فى المعنى لأنها لا تقيد فى اللفظ لا بالاضرورة ولا بالادوام وانما نقيد بالامكان الخاص (قوله وهى التى حكم فيها) أى ضمنا لاصراحة وذلك لأن عدم ضرورة

السلب (قوله وان صح بالاضرورة الوصفية) لان مفهوم المطلقة العامة فعلية النسبة والاضرورة الوصفية لا تنافى فيها كما لا تنافى بالاضرورة الذاتية (قوله لم يعتبروا هذا التركيب ولم يتعرفوا أحكامه) معناه لم يطلبوا معرفة أحكامه وعدم الطلب نتيجة عدم الاعتبار لعلته كانوا هم وعلة عدم الاعتبار عدم الحاجة اه عصام (قوله وتسمى الوجودية اللادائمة) وتسمى مطلقة اسكندرية لأن أكثر أمثلة العلم الأول للمطلقة فى مادة اللادوام تحرزا عن فهم الدوام ففهم اسكندر الافردوسى منها اللادوام قاله شارح المطالع (قوله لتكون مركبة من مطلقتين عامتين) لا يخفى أنها حينئذ كالممكنة الخاصة لافرق بين موجبتها وسالبتها الا فى اللفظ وفى المعنى من جهة الدلالة وأن الايجاب صريح والسلب ضمنى فى الموجبة وبالعكس فى السالبة ولم يتعرضوا لذلك قاله المحشى . وأقول: قد عرفت أن الامكان يقال بالفعل وأن الممكنة ليست قضية بالفعل بخلاف الذهنية فكيف يدعى عدم الفرق بينهما تأمل

(١) (قوله اذ هو الخ) فيه أن وصف الموضوع وهو ذات الكاتب بعنوانه وهو الكتابة لما لم يكن ضروريا فى وقت من الأوقات لم يكن التحريك التابع له ضروريا كذلك كما بينه الشارح فى صورة انفراد المفروطة العامة بضرط الوصف عن التى فى جميع أوقاته فراجعهم فكيف يكون التحريك غير ضرورى بحسب الذات وضروريا بحسب الوصف مع أن الوصف غير ضرورى فى وقت ما وعلى ذلك لم يكن فرق بين اللادوامين كما بينه العطار ببيان آخر .  
(٢) (قوله لعله الخ) بل عطف معلول على علته كما لا يخفى اه الصرنوبى .

(بالضرورة الجانب الموافق) للنسبة (أيضا) حتى يكون الحكم بالضرورة الجانبين (وتسمى) حينئذ

الجانب المخالف لازم للحكم على النسبة بالامكان (قوله بالضرورة الجانب الموافق أيضا) أى كما تنقيد بالضرورة الجانب المخالف للنسبة أى الحكم المخالف للنسبة وقوله الجانب الموافق للنسبة أى الحكم الموافق للنسبة . وحاصله أن قولنا بالامكان الخاص يفيد سلب الضرورة عن الجانبين الجانب المخالف للنسبة المذكورة فى القضية والجانب الموافق للنسبة المذكورة فى القضية الملقوفة أعنى الجزء الأول (قوله الجانب الموافق) قرر بعض الأشياخ انه من موافقة العام وهو مطلق إيجاب أو سلب للخاص وهو الإيجاب الخاص أو السلب الخاص الذى فى تلك القضية فالمراد (١) بالنسبة هنا الحكم أى الإيجاب أو السلب كما قلنا لامورد الحكم (قوله الموافق للنسبة) لوقال الموافق للفظ لكان أظهر ويراد بالموافق النسبة التى أفادها اللفظ فتدبر (قوله حتى يكون الخ) حتى للتفريع بمعنى الفاء أى فإذا قيدت فى المعنى بعدم ضرورة الجانب الموافق والمخالف كان الحكم فيها بعدم ضرورة الجانبين

(قوله بالضرورة الجانب الموافق الخ) لما كانت الممكنة العامة قضية حكم فيها بنسبة المحمول الى الموضوع مقيدة بعدم ضرورة خلافها كانت الممكنة الخاصة قضية حكم فيها بنسبة المحمول الى الموضوع مقيدة بعدم ضرورة خلافها وعدم ضرورة نفسها معا فقوله أيضا اشارة الى هذا لئلا يذكره لكان أظهر وأولى قال المحشى ان كيفية الممكنة الخاصة مخالفة لغيرها فان طريق بقية القضايا أن يؤتى أولا بالقضية الموجهة البسيطة ثم تنقيد وهذه لم يؤتى فيها بجهة الامكان ثم قيدت لعدم امكان ذلك اهـ هذا ولا يذهب عليك أن التحقق أن عدم المطلقة العامة من الموجهات انما هو بالجواز كما عدوا السالبة فى الجليات والشرطيات وأن الممكنة لاحكم فيها بالنفع فهى كالمطلقة من حيث الجهة وان احتوت الفعلية على الحكم دون الممكنة قال شارح المطالع الحق أن الفعل ليس كيفية للنسبة لأن معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد أن تكون أمرا متغيرا لوقوع النسبة الذى هو الحكم فان الجهة جزء آخر للقضية متغير للموضوع والمحمول والحكم وانما عدوا المطلقة فى الموجهات بالجواز كما عدوا السالبة فى الجليات والشرطيات وأنه لاحكم فى الممكنة بالفعل لأننا اذا قلنا الانسان كاتب بالامكان العام فليس الحكم فيها الا بسلب الضرورة عن الجانب المخالف وأما الحكم فى الجانب الموافق فلم يتعرض له حتى يحتمل أن يكون واقعا وأن لا يكون فالمطلقة هى القضية بالفعل وأما الممكنة فليست قضية الا بالقوة وليس فيها إيجاب وسلب ومحمول وموضوع بالفعل بل بالقوة (قوله وتسمى حينئذ) أى حين اذ قيدت بالضرورة ثم صرح الكلام بقضى أن الممكنة الخاصة هى الممكنة العامة مع انضمام قيد بالضرورة

(١) (قوله فالمراد الخ) الحكم كما سبق هو لإذعان النسبة فكيف يجعله هو النسبة ، وأيضا الاذعان قائم بالشخص لاشطر من القضية ولا شرط لها كما سبق أن حققناه ، فتبين أن يراد بالنسبة مورد الحكم الذى هو نبوت المحمول الموضوع أو نفيه عنه كما أنه يتبين أن يراد بالجانب الموافق هذه النسبة لموافقها اللفظ الدال عليها من موافقة المدلول للدال لمن موافقة العام لخاص كما نقله عن بعض الأشياخ هنا ولا عكسه كما سيتفهل عن بعض مشايخه وبالمثال يتضح القول كل إنسان كاتب بالامكان الخاص أو العام متنا دال وهو كـل إنسان الخ ، ومدلول وهو نبوت الكتابة للإنسان ، وهذا المدلول موافق للفظ الدال عليه وسلب الكتابة مخالف للفظ لأنه يقضى مدلوله فان كانت الضرورة مطلوبة عن الطرفين معا فهو الامكان الخاص ، وإن سلبت عن الطرف المخالف فقط فهو الامكان العام واعلم أن النسبة بينهما العموم المطلق يجتمعان فى هذا المثال ، وينفرد العام فى قولنا الله موجود : أى بالامكان العام بمعنى سلب ضرورة عدم الوجود ، وأما الوجود فتحتمل للضرورة وعدمها وقد قام الدليل العقلى عليها ، ولو قيل بالامكان الخاص لسلب الضرورة عن الوجود أيضا فيكون ممكنا وهو محال اهـ الشرنوبى .

(الممكنة الخاصة) كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولاشئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص والمعنى في الموجبة والسالبة أن ثبوت الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس ضروري يا فيكون الحكم فيها بالضرورة الجانبين أى السلب والايجاب وتركيبها من ممكنتين عامتين إحداها موجبة والأخرى سالبة لكن لا فرق بين موجبتها وسلبتها بحسب المعنى بل الفرق إنما يحصل بحسب التلطف فان عبرت بالعبارة الإيجابية فوجبة وبالعبارة السالبة فسالبة

(قوله أى السلب والايجاب) هما نفس الحكم وقرر بعض مشايخنا أن المراد بالنسبة النسبة الحسكية الخاصة في هذا التركيب وأن المراد بالجانب الموافق نفس النسبة الحسكية السلبية وأنمله (قوله) وتركيبها من ممكنتين عامتين إحداها موجبة والأخرى سالبة) لاشك ان في كل واحدة منهما سلب الضرورة عن الجانب المخالف والطرف المخالف في الموجبة السلب وفي السالبة الايجاب فاذا نظرت لذلك وجدتها دالة على معنى ممكنتين عامتين وهو سلب الضرورة عن الطرف الموافق والمخالف (قوله) بل الفرق إنما يحصل بحسب التلطف (في الموجبة الايجاب صريح والسلب ضمني وفي السالبة بالعكس (نفيه) اعلم أن الوجودية الالدائمة موجبتها وسلبتها سواء بحسب المعنى اذ كل انسان كاتب بالفعل لادانما معناه أن ثبوت الكتابة للانسان بالفعل وان سلبها عنه بالفعل وهذا معنى لاشئ من الانسان بكاتب بالفعل لادانما خيئذ هي والممكنة الخاصة سواء في استواء موجبتها وسلبتها بالنظر للمعنى لكن بينهما فرق من حيث ان كلا من المطلقين مصرح باللفظ (١) الذي يدل عليه في الوجودية الالدائمة بخلاف الممكنة الخاصة فانه لم يصرح فيها باللفظ الدال على كل من الممكنتين العامتين (فائدة) اعلم أنه يصح أن يقال الله تعالى موجود بالامكان العام لأن الممكنة العامة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف أعم من كون الجانب الموافق ضروري كما في هذا المثال أو غير ضروري كما اذا قلنا النار حارة بالامكان العام فان ثبوت الحرارة للنار غير ضروري ولا يصح أن يقال الله تعالى موجود بالامكان الخاص لما يترتب عليه من الكفر لأن الممكنة الخاصة هي التي حكم بسلب الضرورة عن الجانبين الموافق والمخالف وحيئذ فوجوده وعدم وجوده كل منهما غير ضروري بل هو جائز وهذا كفر وأما غير الله من الحوادث فهو موجود بالامكان الخاص لا العام كذا قرر شيخنا العدوي

وليس كذلك وقد يجاب بأنه أشار بما ذكره الى محجة ذلك بأن يقال مثلاً زيد كاتب بالامكان العام لا بالضرورة ولا بعد في ذلك ويحتمل أن المراد مقيدة في المعنى يعني أن هذا القيد من جملة معنى الممكنة الخاصة لأن فيها سلب الضرورة عن الطرفين ولا شك أن كل طرف على حدته ممكنة عامة (قوله) الممكنة الخاصة) لاشتمالها على الامكان الخاص سمي بذلك لأنه المستعمل عند الخاصة من الحكماء وهناك امكان أخص وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفية والوقعية عن الطرفين وهو أيضاً اعتبار الخواص من الحكماء وامكان استقبالي وهو امكان معتبر بالقياس الى الزمان المستقبل قال ابن سينا وهو الغاية في صرافة وجهه بما نقله شارح المطالع عنه وبسط القول في ذلك ثم هذا تقسيم لنفس الامكان الخاص وأما الامكان العام فسيأتي في الساكن أنه ينقسم الى امكان عام دائم وامكان عام حيني وامكان عام وقتي (قوله بحسب التلطف) قال المصنف والتحقيق أن الايجاب في الموجبة صريح والسلب ضمني وفي السالبة بالعكس اه فهذا اعتراض منه على حصر الفرق في اللفظ ويمكن أن يدفع بان هذا

(١) (قوله باللفظ الخ) أى لفظ الجهة وهو بالفعل لادانما في الموجبة والسالبة اه الشرنوبى



(وهذه) القضايا السبع المذكورة (مركبات لأن اللادوام اشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية لما قيد بهما) فقولته مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية صفتان للمطلقة العامة والممكنة العامة والكيفية عبارة عن السلب والايجاب والكمية عبارة عن السكينة والجزئية وقوله لما قيد الجار يتعلق بالمخالفة والموافقة وما عبارة عن القضية والضمير الذي في قيد راجع اليه باعتبار اللفظ والضمير المنى في بهما عائد على اللادوام واللاضرورة . وحاصل المعنى أن القضايا السبع المذكورة مركبات

(قوله مركبات) قال بعضهم والقضية المركبة هي التي حقيقتها ملتزمة من الايجاب والسلب فقط وإنما قال حقيقتها أى معناها لأنه ربما تكون قضية مركبة بالنظر للمعنى ولا تركيب فيها في اللفظ من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالان كان الخاص فانه وإن لم يكن في لفظه تركيب لكن معناه مركب (١) لأن معناه كما صرح للشارح أن ثبوت الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس ضروريا (قوله لأن اللادوام اشارة) إنما قال اشارة ولم يقل لأن اللادوام معناه مطلقة عامة لأن المعنى إذا أطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام الايجاب مثلاً مفهومه الصريح رفع دوام الايجاب واطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الايجاب بل لازمه فهو معناه الازمى وأما اللاضرورة فمعناه الصريح الامكان العام لأن لا ضرورة الايجاب مثلاً هو سلب ضرورة الايجاب وهو عين امكان السلب فلما كان احدى القضيتين عين معنى إحدى العبارتين والاخرى لازمة لمعنى العبارة الاخرى أتى باشارة لهذا . وحاصله أن لفظ اشارة اذا

الفرق أيضا نشأ من اللفظ والمقصود نفي العرق في المعنى تأمل (قوله وهذه مركبات) عطف على محذوف دلل عليه القرينة والتقدير القضايا المذكورة قبل بسائط وهذه مركبات قاله المحشى وقد يقال لاحاجة للتقدير لصحة عطفه على قوله سابقا فهذه بسائط (قوله موافقتي الكمية) هذا بالنسبة إلى الدوام باعتبار الأغلب لأنه استثنى منه ما سيجىء في بحث العكس أن الخاصيتين السالبتين السكيتين يتعكسان عرفية عامة لادائمة في البعض والكمية نسبة إلى كم لأنه يستل بها عنها والكيفية نسبة إلى كيف لأنه يستل الأولى بعامة والثانية بعامة فالقول فقولته مخالفتي الكيفية صفة المطلقة العامة والممكنة العامة وقوله موافقتي الكمية صفة بعد صفة لهما لكان أوضح وفي الحاشية لاتعين الوصفية لاحتمال الحالية والامال فيها الاشارة كقوله تعالى وهذا بعلى شيخنا اه وفيه أن الحال واجب التنكير والحال هنا معرفة بالاضافة (قوله يتعلق الخ) أى على طريق التنازع واعمال الثاني (قوله راجع إليه باعتبار اللفظ)

(١) (قوله معناه مركب الخ) الذي أراه أن التركيب في المعنى تابع للتركيب في اللفظ قطعاً ، لكنه حاصل فيه بالقوة لأنك إذا قلت كل زنجى أسود بالامكان الخاص ، فكأنك قلت بالامكان العام كل زنجى أسود باللاضرورة بدل لذلك قول المصنف ( وقد قيد للممكنة العامة بالضرورة الخ ) ومعلوم أن اللا ضرورة لإشارة إلى ممكنة عامة مخالفة لما قبلها في الكيف موافقة لها في الكم ، فقد وجد معنا قضيتان يمكنتان علمتان ، الأولى موجبة حكم فيها بعدم ضرورة السلب وهى بالامكان العام كل زنجى أسود ، والثانية المشار إليها باللا ضرورة سالبة حكم فيها بعدم ضرورة الايجاب وهى لاشئ من الزنجى بأسود بالامكان العام ، فانضج أن التركيب في هذه الممكنة الخاصة حاصل في اللفظ بالقوة وحاصل في المعنى بالفعل تبعاً لحصوله في اللفظ بخلاف بقية المركبات ، فانه حاصل بالفعل فيهما اه المرنوبى .

اكونها مقيدة بالادوام واللاضرورة والادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامة مخالفتين للقضية المقيدة بهما بحسب الكيف موافقتين لها بحسب السكم فتكون القضايا المقيدة بهما مركبات لا اشتغال معناها على ايجاب وسلب

### فصل : في أقسام الشرطية

والشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة وكل واحدة منهما تنقسم إلى أقسام كما قال ( الشرطية ) إما ( متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير ) نسبة ( أخرى ) كقولنا إن كانت الشمس طالعة

أطلق يصلح الانيان به فيما يدل عليه اللفظ مطابقة أو غيرها ولفظ يدل اذا أطلق المتبادر منه المعنى المطابق فلو عبر ببديل لفهم منه ما يتبادر منه وهو غير صحيح ولا كذلك لفظ إشارة ( قوله اكونها مقيدة ) أى اكون جزئها الأول مقيد بالادوام الخ ( قوله للقضية ) أى التى هى جزءا لأولى ( قوله بحسب الكيف ) متعلق بمخالفتين ( قوله القضايا المقيدة بهما ) أى القضايا التى وقع التقييد فيها بهما أى بالادوام واللاضرورة

فصل : ( قوله تنقسم إلى متصلة الخ ) وأعمالوا ذكر العدول فيها والجهة لعله بالمقايسة على المحلية وإلا فهو ممكن فيها أيضا ( قوله وكل واحدة منهما تنقسم إلى أقسام ) حاصلها أن المتصلة إما لزومية أو اتفاقية وفى كل إما موجبة أو سالبة فهذه أربعة وفى كل إما كلية أو جزئية أو مهمة أو شخصية فهذه ستة عشر وأما المنفصلة فهى إما مانعة جمع أو خلق أو مانعتهما وفى كل إما موجبة أو سالبة فهذه ستة وفى كل إما أن تذكر عنادية أو اتفاقية فهذه اثنا عشر وفى كل إما أن تكون كلية أو جزئية أو مهمة أو شخصية فالجمله ثمانية وأربعون وجعل المنفصلة شرطية تجوز من حيث اشتغالها على قضيتين مرتبطتين ( قوله بثبوت نسبة ) أى بحصول نسبة أعم من أن تكون تلك النسبة التى حكم بثبوتها ايجابية أو سلبية كما يعلم من كلام الشارح الآتى وقوله على تقدير

أى لا باعتبار المعنى والالأن لأن ما واقعة على القضية كاذكره فى بيان المعنى بعد ( قوله إشارة ) انما هى إشارة ولم يقل معناه لأن المعنى اذا أطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم الادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام الايجاب مثلا مفهومه الصريح رفع دوام الايجاب واطلاق السلب ليس هو نفس رفع الايجاب بل لازمه فهو معناه الاتراى وأما اللاضرورة فعندها الصريح الامكان العام لأن لا ضرورة الايجاب هو سلب ضرورة الايجاب وهو غير امكان السلب لكنه استعمل فيه عبارة الإشارة بطريق المشاكلة كذا فى الحاشية

### فصل : في أقسام الشرطية

لما كان هذا المبحث لا اتصاله بما قبله إذ الكلام السابق فى الحليات والشروع الآن فى مقابلاتها وظاهر (١) أن التقابل بين الشرطية والحلية تقابل الدم والمكة لقولهم القضية ان لم ينحل طرفها الى مفردين بالفعل أو بالقوة فشرطية والا فحلية ناسب أن يعنونه بفصل ( قوله بثبوت نسبة الخ ) أى بوقوع اتصال نسبة بنسبة أخرى سواء كانت تلك النسبة التى حكم بثبوتها ايجابا أو سلبا وقوله على تقدير أخرى سواء كانت موجبة أو سالبة فالوجبة كما مثل والسالبة كقولنا ان لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود والظرف وهو على متعلق بثبوت ليفيد معنى الاتصال وفيما بعده متعلق بنفى ليفيد سلب

(١) ( قول العطار وظاهر الخ ) فيه أن الشرطية ينحل طرفها الى مفردين بالقوة ، فلم يتم له هذا الظاهر بل الظاهر أن التقابل من تقابل الشيء والمساوى لقبضه إذ الشرطية ما حكم فيها بالتعليق أو الانفصال ، والحلية مالم يحكم فيها بذلك بأن حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه اه الشرنوبى .

فالنهار موجود فانه حكم فيها بثبوت نسبة هي وجود النهار على تقدير نسبة أخرى وهي طلوع الشمس وهذه هي المتصلة الموجبة (أو نفيها) عطف على قوله بثبوت نسبة أى المتصلة ما حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى وهي الموجبة أو بنفى نسبة على تقدير أخرى وهي المتصلة السالبة . واعلم أن ثبوت نسبة على تقدير أخرى

نسبة أى على تقدير حصول نسبة أخرى ولو بحسب ما اتفق فصح تقسيمها فيما بعد إلى لزومية وانفاقية وقوله على تقدير أخرى أى سواء كانت موجبة كما مثل أو سالبة كقولنا إن لم تكن الشمس طالعة كان الليل موحودا (قوله بثبوت نسبة هي وجود النهار الخ) فيه إشارة إلى أن المراد بالنسبة فى كلام المصنف أولا وثانيا الأمر وهو مضمون التالى ومضمون المقدم وكأنه قال إن حكم فيها بحصول أمر على تقدير حصول أمر آخر وإلا فوجود النهار منسوب لانسبة واطلاق النسبة عليه مجاز<sup>(١)</sup> لأنها مغيرة للمنسوب ولا يقال ان فى كلام الشارح حذف مضاف أى وهي ثبوت وجود النهار لأنه لا داعى لذلك لأن المتصلة حكم فيها بحصول أمر على تقدير حصول أمر آخر لا بحصول ثبوت أمر على تقدير ثبوت آخر كذا قرر بهض (قوله أو بنفى نسبة على تقدير أخرى) أى سواء كان الحكم مطابقا للواقع وهي حينئذ صادقة كقولنا ليس إن كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا أو غير مطابق للواقع وهي حينئذ كاذبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا (قوله وهي المتصلة السالبة) أى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا فقد حكم فيها بسلب ثبوت وجود الليل على تقدير ثبوت وجود النهار (قوله واعلم أن ثبوت الخ) دفع<sup>(٢)</sup> بهذا ما يرد على ظاهر كلام المصنف من أن تعريفه للسالبة غير مانع لصدقه على

الاتصال (قوله عطف على قوله بثبوت الخ) الأولى أن يقول عطف على قوله ثبوت وقد تقدم نظير ذلك فى تعريف الجمالية (قوله واعلم أن ثبوت نسبة الخ) قال السيد كما أن السلب فى الجمليات بحسب سلب الخ لا باعتبار طرفيها عدولا وتعصيلا فر بما كان طرفا الجملة مشتملتين على حرف السلب وتكون القضية موجبة كذلك السلب فى المتصلات والمفصلات بحسب سلب الاتصال ونوعيه أعنى المازوم والاتفاق وبحسب سلب الانفصال ونوعيه أعنى العناد والاتفاق ولا اعتبار بأطراف الشرطيات فى سلبها وإيجابها بل الأقسام الأربعة أعنى كون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون

(١) (قوله مجاز) أى باعتبار ما كان قبل دخول أداة التعليق على الجمليتين ، أما بعده فالتالى هو المحكوم به والمقدم هو المحكوم عليه ، وليس فى كل منهما نسبة قط بل هى بينهما فعنى قول المتن (ثبوت نسبة) أى أمر هو مضمون التالى وقوله (على تقدير أخرى) أى أمر آخر هو مضمون المقدم سواء كان كل منهما وجوديا أو عدميا ، فالأقسام أربعة أن يكون كل منهما وجوديا نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو عدميا نحو إن لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا أو الأول فقط موجود نحو إن كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا ، الرابع عكسه نحو إن لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجودا ، وتجربى هذه الأقسام فى السالبة أيضا أن يكون كل منهما عدميا نحو ليس إن لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا ، أو وجوديا نحو ليس إن كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا أو الأول فقط عدمى نحو ليس إن لم تكن الشمس طالعة كان النهار موجودا . الرابع عكسه نحو ليس إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا .

(٢) (قوله دفع الخ) المعارض لم يفهم أن الثبوت هو الاتصال وأن النفى نفيه ، فاعترض كما أنه لم يفهم أن المراد بالنسبة الأمر عدميا كان أو وجوديا اهـ الشرنوبى .

عبارة عن الاتصال بين النسبتين فالحكم بنفيها يكون عبارة عن سلب الاتصال فالقضية السالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتصال لا باتصال السلب فان ما حكم فيه باتصال السلب موجبة لاسالبة فاذا قلنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت سالبة لأن الحكم فيها بسلب الاتصال وإذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبة لأن الحكم فيها باتصال السلب ثم المتصلة سواء كانت موجبة أو سالبة إما (لزومية ان كان ذلك) الحكم بالاتصال أو سلبه (علاقة) بين المقدم والتالي كالتالين المذكورين فان الحكم بالاتصال أو سلبه فيهما

نحو ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا فانه حكم فيه بنفي نسبة أى أمر على تقدير أخرى مع أن هذه القضية موجبة معدولة وتعريف الموجبة غير جامع لخروج نحو هذا عنه . وحاصله : أن قول المصنف أو بنفيها على حذف مضاف أى أو بنفي ثبوتها أى أو بنفي ثبوت نسبة أى أمر على تقدير أخرى . وتوضيحه : أن أداة السلب إن دخلت على المقدم فلقضية سالبة للحكم فيها بسبب الاتصال وان آخر السلب إلى التالى فهي متصلة السلب فهي موجبة لاسالبة كما قد يتوهم من المصنف وظاهره أنها اذا تأخر السلب فيها للتالى تكون موجبة قطعاً مع أهالاته تكون كذلك إلا اذا جعل حرف السلب جزءاً من التالى وأما ان جعل التالى ما بعد النفي كانت سالبة فهي مثل زيد ليس بقاتم وهذا المثال إشارة إلى أن العدول يدخل الشرطية بل ويدخلها الموجبات وذلك لأن النسبة التي حكم بثبوتها أو بنفيها على تقدير أخرى إما أن تكون ضرورية أو دائمة أو حاصلة بالفعل أو ممكنة وليذكرها فيها اكتفاء بذكرها في الحلية ( قوله عبارة عن الاتصال ) أى الارتباط والازوم وقوله بين النسبتين أى بين الأمرين أعنى مضمون التلى والمدم ( قوله فالحكم بنفيها الخ ) فنفيها يكون الخ ( قوله بسلب الاتصال ) أى ليس وجود الليل لازماً لطلوع الشمس فالاتصال هنا هو الزوم وليس المراد أن تكون التالية متصلة بالأولى أى ليس فاصلاً بينهما ( قوله كانت موجبة ) أى لأنه حكم فيها بثبوت عدم وجود الميل عند طلوع الشمس فقد حكم بالاتصال أى الزوم بين أمر عديم ووجودى . والحاصل أن المتصلة ان كان الحكم فيها بثبوت وجود أمر على تقدير وجود آخر أو حكم فيها بثبوت عدم وجود أمر على تقدير آخر فهي موجبة وأما ان حكم فيها بعدم ثبوت أمر على تقدير آخر فهي سالبة ( قوله فيهما ) أى التالين

المقدم موجبا والتالى سالبا وبالعكس يوجد في الموجبات والسواب في المتصلات والمنفصلات اه ( قوله فالحكم بنفيها يكون الخ ) أى الحكم بنفي نسبة على تقدير أخرى الخ وغرضه من هذا دفع ما يتوهم من كلام المصنف من أن مثل ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا سالبة قاله المحشى وكتب البعض أن أل في الحكم للعهد والمعهود قول المصنف إن حكم فيها بسلب نسبة على تقدير أخرى من أن تعريف السالبة المستفاد من كلامه أى الخاكمة بنفي الاتصال منزل عليها بجمع أقسامها الأربعة أى سالبة الطرفين أو موجبتها أو سالبة أحدهما موجبة الأخرى كما أن الموجبة أى الخاكمة بثبوت الاتصال كذلك وليس تعريف السالبة منزلاً على مثل إن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا لأن السلب الذى هو أحد الطرفين لا حكم فيه عاماً على ما حقق المصنف والسيد فظهر أن كلام الشارح تحقيق كلام المصنف لا ماوهم فيه بعضهم ( قوله فان الحكم بالاتصال أو سلبه ) هذا

ليس مجرد اتفاق المقدم والتالى فى الواقع ، بل لعلاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالعلاقة ما بسببه يستلزم المقدم التالى ( وإلا )

( قوله لعلاقة ) أى ظاهرة ومعروفة لنا وإلا فلا بد من العلاقة فى نفس الأمر والواقع اهـ س نق ( قوله توجب ذلك ) أى الاتصال أو سلبه ( قوله والمراد بالعلاقة ما ) أى أمر الخ ظاهر هذا (١) أن العلاقة قاصرة على الموجبة ، وظاهر حله لقوله لعلاقة عمومها فى الموجبة والسالبة وكلام المصنف قابل للتعميم بأن تقول لعلاقة : أى وجودا فى الموجبة وعدمها فى السالبة ( قوله ما بسببه ) قالوا ككون المقدم علة للتالى أو معلول له أو كونهما معلولين لعلة واحدة أو بينهما تضاف ، فادّول كقولنا إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فظهور الشمس علة فى وجود النهار . والثانى كقولنا إن كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة فوجود النهار معلول لظهور الشمس . والثالث كقولنا إن كان النهار موجودا كان العالم مضيئا فوجود النهار وإضاءة العالم معلولان لظهور الشمس والرابع كقولنا إن كان زيد أباً لعمره فعمره ابنه وفى قولهم أو معلولا نظر (٢) لقولهم المراد من

الكلام يقتضى أن السالبة حكم فيها بسلب الاتصال لعلاقة وليس كذلك لأن العلة فى السلب هى عدم العلاقة ويوجب بأن المراد أنه يلاحظ فى ذلك السلب العلاقة عندما أى أنه لا علاقة تقتضى اتصال الطرفين فإن علة عدم علة الوجود كما بين فى محله وقوله لعلاقة أى لوجود علاقة ، فيكون النفى (٣) مسلطا على وجودها أولا اعتبار علاقة فيقتضى ذلك وجودها لكن لم يعتبرها الحاكم فعلى الأول لا تجتمع اللزومية والاتفاقية بخلاف الثانى . قال المصنف والتحقيق أن المعية فى الوجود أمر يمكن ولا بدله من علة تقتضيه إلا أنهم لما لاحظوا المقدم فإن اطلعوا على أمر يقتضى صدق التالى على تقدير صدقه واعتبروا ذلك الأمر سموا المتصلة لزومية والاتفاقية اهـ ، ومثله فى شرح المطالع وحقق عبد الحكيم أن وجود العلة لا يقتضى وجود العلاقة والارتباط بينهما لجواز صدورهما عن علة واحدة بجهتين مختلفتين ، بحيث لا يكون بينهما إلا انصاحبة فى الوجود مع جواز الانفكاك ولا حاجة إلى ما ارتكبه شارح المطالع من الفرق بأن العلاقة فى اللزوميات مشعور بها بخلاف الاتفاقيات فإنها غير مشعور بها وإن كانت واجبة فى نفس الأمر ولا إلى ما ارتكبه صاحب القسطاس من أن العلاقة فى الاتفاقيات نادرة الوقوع ( قوله ليس مجرد اتفاق المقدم الخ ) أى لم يحكم بالاتصال اتفاقا ولا بسلبه كذلك بل حكم باتصالهما لزوما أو سلبا كذلك ( قوله ما بسببه يستلزم الخ ) أى أمر بسبب ذلك الأمر يستلزم الخ بأن يكون المقدم علة للتالى كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو يكون المقدم معلولا له كما فى عكس المثال أو يكونا معلولين لعلة واحدة كان كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء وكالتضاييف وهو أن يكون الأمران بحيث يكون تعقل كل

(١) ( قوله ظاهر هذا الخ ) لا تنافى بينهما فإن المراد بقوله يستلزم الخ على سبيل وجود التالى إن كانت موجبة أو عدمه إن كانت سالبة .

(٢) ( قوله نظر الخ ) تبع فى هذا يس . وقد رده العطار بأن المدار على وجود التلازم بينهما بوجه من الوجوه السابقة .

(٣) ( قول العطار النفى الخ ) أى فى قول المصنف والاتفاقية اهـ الشرطى .

أى وإن لم يكن الحكم بالاتصال أو سلبه لعلاقة بل يكون مجرد اتفاق المقدم والتالى (فانفاقية) كقولنا إن كان الانسان ناطقا فالجار ناهق فى الموجبة فانه حكم فيها بالاتصال

المقدم الطالب للصحة وإن تأخر ومن التالى المطلوب للصحة وإن تقدم (قوله أى وإن لم يكن الحكم لعلاقة) أى إن لم يكن بحسب علم الحاكم لا بحسب نفس الأمر، فلا يرد أنهما لما داما دامت عليهما التامة فامتنع انفكاك أحدهما عن الآخر ولانعى بالعلاقة إلا ذلك انتهى إس (١) وبعبارة أخرى اعلم أن المعية أمر يمكن لا بدله من علة فى الاتفاقية أيضا العلاقة مقتضية للاجتماع متحققة لكنها غير ظاهرة وغير معلومة فليس الحكم فيها للاحظة علاقة بخلاف اللزومية فان العلاقة فيها ظاهرة التحقق فالحكم فيها لملاحظتها فقول الشارح وان لم يكن لعلاقة أى للملاحظتها (قوله إن كان الانسان ناطقا فالجار ناهق) أى اتفق أنه عند فطرى الانسان نهق الجار فنهقه حاصل عند فطرى الانسان

منهما بالقياس إلى تعقل الآخر كقولنا إن كان زيد ابنا لعمره فعمرو أب له قار المصنف وهذا يكون فى اللزوم من الطرفين وأما فى مجرد اللزوم فيمكن مجرد الاضافة كالعمى والبصراه . وقال الطوسى فى شرح الاشارات ان كون الأمرين معلولى علة واحدة لا كيف اتفق ، وإلا لكانت الموجودات بأسرها متلازمة لكونها معلولة للواجب بل لا بد مع ذلك من اقتضاء تلك العلة ارتباط أحدهما بالآخر بحيث يمتنع الانفكاك بينهما كى لا يكون مجرد مصاحبة كالفلك الأول والعقل الثانى اه . وفى عبد الحكيم أن اعتبار التضاييف مقابلا للعلة مبنى على ما ذهب إليه الجمهور من التلازم بين الشئيين ليس أحدهما علة للآخر ربما يكون من غير أن يقتضى الارتباط بينهما ثالث ويمثلون ذلك بالتضاييفين وذلك ظن باطل ، فان المتضاييفين الحقيقيين معلولا علة واحدة كالتولد للأبوة والبنوة كل منهما يحتاج إلى ذات الآخر فان الأبوة يحتاج وجودها إلى ذات الابن والبنوة تحتاج إلى ذات الأب وهو الرابعة المحوجة وأما المتضاييفان المشهوران فلأنهما معلولا علة واحدة كالعقل مثلا وكل منهما يحتاج لا كله بل بعضه إلى الآخر لا كله بل بعضه إلى بعضه كذا أفاده المحقق الطوسى والمحاكم اه وأراد بالمحاكم صاحب المحاكمات هو القطب الرازى فان له كتابا سماه المحاكمات حاكم فيه بين شرحى الطوسى والفخر الرازى للاشارات ، والفرق بين المضاف الحقيقي والمشهورى بيناه فى حواشى المقولات الكبرى وأما قول المحشى وفى قولهم أومعلولا نظرا لقولهم المراد من المقدم المطلوب للصحة وان تأخر ومن التالى الطالب وإن تقدم فكلام لامعنى له فان المدار على وجود التلازم بينهما بوجه من الوجوه السابقة ولا شك فى تحقق التلازم بين العلة والمعلول وأن كلا منهما مستلزم للآخر وطالب له تأمل (قوله فانفاقية) المشهور أن المتصلة منقسمة إليها وإلى المطلقة قال السيد إذا اعتبر فى الحكم بالاتصال كون الاتصال لعلاقة ، فالمتصلة قضية لزومية وإن اعتبر كونه

(١) (قوله انتهى إس الخ) يريد بعبارة إس والتى بعدها أن فى كل من اللزومية والاتفاقية علاقة تمتنع انفكاك المقدم عن التالى إذ جمعهما أمر يمكن لا بدله من علة فكيف تنقص العلاقة باللزومية دون الاتفاقية، والجواب أن العلاقة وإن كانت موجودة فى كل منهما إلا أنها تلاحظ فى الأولى عند الاستعمال دون الثانية ، فقول المصنف لعلاقة أى لملاحظتها لا لوجودها ، ورد هذا الفهم عبد الحكيم بأن العلة لا تقتضى وجود العلاقة لجواز صدور المقدم والتالى عنها مع جواز الانفكاك اه . وعليه فهما متباينان وكلام المصنف على ظاهره بدون تقدير مضاف اه الشرنوبى .

لكن لا علاقة إذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهية الجار بل لمجرد اتفاق الطرفين وصدقهما في الواقع لأنهما وجدنا كذلك ، وكقولنا للأسود الاكاتب ليس أثبتة إذ كان هذا أسود فهو كاتب في السالبة فالاتفاقية الموجبة هي التي حكم فيها بثبوت الاتفاق ، والسالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتفاق وكذا اللزومية الموجبة حكم فيها

أى اتفاقا في ساعة واحدة مثلا (قوله إذ لا علاقة الخ) ويدل على ذلك أنه لا يلزم من عدم أحدهما عدم الآخر ولا من وجود أحدهما وجود الآخر ، واللازم في اللزومية يلزم من عدمه عدم المزموم والمزموم فيها يلزم من وجوده وجود اللازم ، واللازم هو التالي والمزموم هو المقدم ( قوله ليس أثبتة الخ ) أى فالاتفاق حصل بين كونه أسود وكونه غير كاتب ونفى الاتفاق بين كونه أسود وكاتب ( قوله بثبوت الاتفاق ) أى باتصال التالي بالمقدم بالنظر للاتفاق ( قوله هي التي حكم فيها بسلب الاتفاق ) فيه (١) أنه إذا كان الاتفاق مسلوبا منها لا يقال لها اتفاقية قسميتها اتفاقية فيه تساهل

لا علاقة فالمتصلة اتفاقية ون لم يعتبر شيء منهما فالمتصلة مطلقة اه وقد يجب أن المراد تقسيم مادة المتصلة إلى مادة اللزومية والاتفاقية لأن مادة المطلقة منحصرة في مادتهما قطعا (قوله لأن لا علاقة) يعنى أن الحاكم بالاتصال الثبوتى يعمله بالاتفاق لا بالعلاقة وكذلك يقال في الاتصال السلبى (قوله إذ لا علاقة) أى معتبرة أو موجودة على ما تبين شرحه سابقا أما على ما حققه عبد الحكيم فالعنى لا علاقة موجودة (قوله بل لمجرد اتفاق الطرفين) قال الرازى في شرح الرسالة وقد يكتفى في الاتفاقية بصدق التالي حتى قبل أنها التي يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا علاقة بل لمجرد صدق التالي ، ويجوز أن يكون المقدم فيها صادقا وكاذبا وتسمى بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الأول اتفاقية خاصة للعموم والخصوص بينهما ، فانه متى صدق المقدم والتالى فقد صدق التالى ولا ينعكس اه . قال العصام والاتفاقية العامة تستعمل في القياسات الخلفية وفي محاورات اللغة للبالغة في وقوع التالي ومنها أما بعد في ديباجات الكتب اه . واعلم أن المصنف عدل عن قول الأصل في تعريف اللزومية والاتفاقية بقوله في الأولى هي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك ، وفي الثانية هي التي يكون ذلك فيها لمجرد توافيق الجزأين على الصدق لشمول تعريفه الصادقة والكاذبة فيها بخلاف تعريف الأصل فانه مختص بالصادق منهما ولذلك قال في شرحه للأصل ان التعريف الشامل للصادق والكاذب هو أن اللزومية ماحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما والاتفاقية ماحكم فيها بذلك بمجرد توافيقهما على الصدق من غير علاقة أو من غير اعتبارها ، فان كان الحكم مطابقا فصادقة والا فكاذبة قال عبد الحكيم وعدم شمول التعريف للكاذبة منهما بناء على أن المتبادر من قولنا وهي التي صدق التالي فيها على تفسير صدق المقدم أن يكون ذلك في نفس الأمر ولو أريد به أن يكون ذلك مفهوما ومدلولها سواء طابق الواقع أم لا شمل الكاذبة أيضا (قوله وكقولنا للأسود الخ) ليست اللام للتبليغ كما يقال قلت لزيد كذا بل هي بمعنى في أى وكقولنا في حق الأسود

(١) ( قوله فيه الخ ) يجب عنه بأن الاضافة لأذن ملابسة كأنه قال هي التي حكم فيها بسلب نسبة على تقدير أخرى على وجه الاتفاق وكذا يقال في بسلب لزوم اه المرنوبى .

بثبوت اللزوم والسالبة حكم فيها بسبب اللزوم ( ومنفصلة ) بالرفع عطف على قوله : متصلة أى الشرطية إما متصلة إن حكم فيها بثبوت نسبة أو نفيها على تقدير أخرى كما مر وإما منفصلة ( إن حكم فيها بتنافي نسبتين أولا تنافيهما صدقا وكذبا وهى الحقيقية ) فالمنفصلة الحقيقية هى التى حكم فيها بتنافي نسبتين أو عدم تنافيهما فى الصدق والكذب معا وهى إما موجبة أو سالبة ، فالوجبة هى التى حكم فيها بتنافي نسبتين فى الصدق والكذب معا كقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد فإن زوجية العدد وفرديته متنافيان فى الصدق والكذب أى لا يصدقان ولا يكذبان والسالبة هى التى حكم فيها بعدم تنافى نسبتين فى الصدق والكذب كقولنا ليس ألبتة إما أن يكون هذا أسود أو كانا

أو أنه اصطلاح اه س نف ( قوله بثبوت اللزوم ) أى باتصال التالى بالمقدم بالنظر للزوم بينهما لكون أحدهما علة فى الآخر وكذا يقال فى جانب الساب ( قوله إن حكم فيها بتنافي نسبتين ) أى بامتناع اجتماعهما فى الصدق والكذب وهذا فى الموجبة ، وقوله أو لا تنافيهما أى أو بعدم تنافيهما فى الصدق والكذب وهذا فى السالبة ، فقوله صدقا وكذبا راجع لكل من الأمرين والمراد بالصدق الثبوت وبالكذب الارتفاع ( قوله وهى الحقيقية ) الأولى فهى الحقيقية سميت بذلك لاحتوائها على كمال الانفصال فكأنها حقيقة المنفصلة وضابطها<sup>(١)</sup> أن تتركب من الشئ ونقيضه نحو هذا العدد إما زوج أو لا زوج ومن الشئ والمساوى لنقيضه نحو هذا العدد إما زوج أو فرد فظهر من هذا عدم اجتماع طرفيهما فى الثبوت وعدم ارتفاعهما لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان وكذلك الشئ والمساوى لنقيضه لا يرتفعان ولا يجتمعان ( قوله لا يصدقان ) أى لا يجتمعان وقوله ولا يكذبان أى ولا يرتفعان فليس شئ من العدد زوج وفرد فى آن واحد ولا شئ منه غير زوج وغير فرد ( قوله حكم فيها بعدم تنافى نسبتين ) فيه أنه ليس هناك تناف أصلا فهى تسمية اصطلاحية انتهى س نف

( قوله إن حكم فيها ) لا يخفى أن القسم ملاحظ فى الأقسام فالمعنى قضية شرطية حكم فيها الخ فلا يرد عليه قولنا هذا واحد ينافى هذا كثير وقولنا هذا بياض ينافى هذا سواد وأما إذا قلنا هذا إما واحد وأما كثير فإن أردنا المناقاة بين هذا واحد وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقق بين القضيتين ، وإن أردنا المناقاة بين مفهومى الواحد والكثير فى الصدق والجل على هذا فالقضية جملية مركبة من موضوع إلا أنه ردّد فى محولها فصارت شبيهة بالمنفصلة ومثله هذا العدد إما زوج أو ليس بزوج ، وقول البعض إن فى التمثيل به تسامحا لأنه من قبيل الجملية الشبيهة بالمنفصلة لكون التنافى فيه بين مفردين لا بين نسبتين ليس بشئ بل هو صالح لهما كما علت ( قوله وهى الحقيقية ) وتتركب من الشئ ونقيضه أو المساوى لنقيضه ومانعة الجمع تتركب من الشئ والأخص من نقيضه ومانعة الخلو تتركب من الشئ والأعم من نقيضه قال المحشى وهذا ضابط الموجبات العناديات لا الاتفاقيات ولا السوابل وتعقب بشمول الضابط للسوابل أيضا لأنها تلقى لمن يعتقد أن بين الطرفين ذلك التقابل اه . وأقول المحشى نظرها هو حقيقة القضية فى الواقع وأما

(١) ( قوله وضابطها الخ ) أى فى الموجبة وأما السالبة فتتركب من شيئين يصح اجتماعهما وارتفاعهما ، فتسميتها منفصلة مجرد اصطلاح اه العرنوبى .



فأنهما يصدقان ويكذبان ولا منافاة بينهما صدقا وكذبا (أو صدقا فقط) عطف على قوله صدقا وكذبا أى إن كان الحكم بتنافى نسبتين أو عدم تنافيهما فى الصدق فقط (فناغة الجمع) وهى أيضا إما موجبة أو سالبة فالموجبة هى التى حكم فيها بتنافى الجزأين فى الصدق فقط كقولنا هذا الشئ إما شجر وإما حجر فأنهما لا يصدقان ولكن يكذبان بأن يكون إنسانا والسالبة هى التى حكم فيها بعدم تنافى الجزأين فى الصدق فقط كقولنا ليس إما أن يكون هذا الشئ لاشجرا ولا حجرا فأنهما يصدقان ولا يكذبان وإلا لكان شجرا وحجرا معا (أو كذبا فقط)

(قوله فأنهما يصدقان) أى بأن يكون أسود وكاتباً ويرتفعان بأن يكونا لأسود ولا كاتباً بأن يكون أبيض غير كاتب فكذبها بصدق نقيض الطرفين (قوله فناغة الجمع) هى المركبة (١) من الشئ والأخص من نقيضه ومانعة الخلو هى المركبة من الشئ والأعم من نقيضه (قوله فأنهما لا يصدقان) أى لا يجتمعان إذ لا يكون الشئ شجرا أو حجرا لما يلزم من اجتماع النقيضين (٢) وقوله لكن يكذبان أى يصدق نقيضهما بأن يكون لا شجرا ولا حجرا بل حيوانا أو إنسانا أو فرسا . والخاص أنه لا محذور فى ارتفاعهما إذ لا يلزم عليه ارتفاع النقيضين بل ارتفاع (٣) أحدهما إذ لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم (قوله والسالبة هى التى حكم فيها بعدم تنافى الخ) فلا تطلق على السالبة بأنها مانعة جمع وخلو مجاز (قوله فأنهما يصدقان) أى يجتمعان بأن يكون إنسانا وقوله ولا يكذبان أى لا يرتفعان وقوله والا أى والا بأن كذبا لكان شجرا وحجرا أى وهو باطل . والخاص أن مانعة الجمع هى التى تمنع الجمع وتجاوز الخلو كقولك هذا الشئ إما شجر أو حجر وهذه هى الموجبة وأما سالبتها فهى تنفى منع الجمع وتمنع الخلو فهى عكس الموجبة كقولنا ليس هذا الشئ إما لاشجرا ولا حجرا وهى تجاوز الجمع بأن يكون إنسانا وتمنع الخلو لأن رفع لاشجر شجر ورفع لاحجر حجر فلو جوز الخلو لزم أن يكون الشئ حجرا وشجرا

اعتقاد التنافى فيما ورد عليه السلب فشىء خارج عن مفهوم القضية تأمل (قوله فى الصدق فقط) متعلق بتنافيهما لا بعدم تنافيهما (قوله والا لكان شجرا وحجرا معا) لأن كذبهما بوضع نقيض كل واحد منهما موضعه قال الرازى فى شرح الأصل ولبعض الأفاضل ههنا بحث شديد وهو أن المراد بالمنافاة فى الجمع أن لا يصدق على ذات واحدة لأنهما لا يجتمعان فى الوجود فانه لو كان المراد ذلك لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لأن الواحد جزء الكثير وجزء الشئ مجامعة فى الوجود لكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما ثم قال ذلك الفاضل وعندى فى هذا نظر إذ يلزم من ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والمزوم فان جزء الشئ من لوازمه وقد أجمعوا على أنه لا يمنع جمع بين اللازم والمزوم ولأن تحقق المزوم يستلزم تحقق اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزوم ولا يمنع خلو ورجا من الله سبحانه وتعالى أن يفتح عليه بالجواب عن هذا الاعتراض قال الرازى وهوليس إلا نظرا فيما أراده من عبارة القوم ثم أخذ يبين عبارة القوم إلى أن قال ما محصله ان منع الجمع بين الواحد والكثير ليس باعتبار مفهومى

(١) قوله هى المركبة الخ) هذا فى موجبتها وأما فى سالبتها فعلى العكس كما سيبينه .

(٢) قوله النقيضين) الصواب الضدين إذ هما اللذان يصح ارتفاعهما دون النقيضين كما لا يخفى .

(٣) قوله بل ارتفاع الخ) المناسب أن يقول بل ارتفاع الضدين وهو لا محذور فيه اه السنونوى .

عطف على قوله صدقا وكذبا أى وان حكم فيها بتناقى نسبتين أو عدم تنافيهما فى الكذب فقط (فناعة الخلو) وهى إما موجبة أو سالبة فالموجبة كقولنا زيد إما أن يكون فى البحر أو لا يفرق حكم فيها بتناقى الجزئين فى الكذب لأن الكون فى البحر مع عدم الفرق يصدقان ولا يكذبان والافرق فى البر والسالبة كقولنا ليس (إما ان يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا حكم بعدم تنافى الجزأين فى الكذب

وهو باطل لما يلزم عليه من جمع النقيضين (قوله فناعة الخلو) ضابطها أن تتركب من الشيء والأعم من نقيضه كهذا إما لاشجر أو لاحجر فنقيض لاشجر شجر ولاحجر أعم منه لشمولة للشجر وغيره كالإنسان وكذا لاشجر أعم من نقيض لاحجر وهو حجر وظهر أنهما لا يرتفعان لما يلزم (١) عليه من ارتفاع النقيضين إذ يلزم من رفع الأعم رفع الأخص ويحتمل أن لا يلزم عليه اجتماع النقيضين لأنه لا يلزم من ثبوت الأعم (٢) ثبوت الأخص . والحاصل أن مانعة الخلو تمنع الخلو وتجوز الجمع وذلك فى موجبتها وسالبتها على عدس سالبة مانعة الجمع فهى تجوز الخلو وتمنع الجمع كلاينحى (قوله أو لا يفرق) صوابه (٣) ولا يفرق بالواو فقط انتهى يس (قوله حكم فيها بتناقى الجزئين فى الكذب) أى لافى الصدق لأن الكون الخ فهو علة لمحدوف (قوله فى البحر) المراد به ما يمكن الفرق فيه فيشمل (٤) البر وقوله يصدقان بأن يكون فى البحر ولا يفرق بأن يكون عائما (قوله ولا يكذبان والا لفرق فى البر) . توضيحه : أن مانعة الخلو

الواحد والكبير بل بين هذا واحد وهذا كثير فان للنقضية القائمة اما أن يكون هذا واحدا وهذا كثيرا مانعة جمع لامتناع اجتماع جزئها على الصدق فقد بان أن الاشكال إنما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر اه وحينئذ فوصفه بالشرافة بالتهكم وبه ظهر لك أيضا تأييد ما زيفناه قول البعض سابقا (قوله عطف على قوله صدقا وكذبا) أو على قوله صدقا فالقصر اقتصار (قوله بتناقى الجزأين) أى فى الكذب لافى الصدق (قوله لأن الكون الخ) علة للتنافى فى الكذب والألف واللام فى الكون عوض عن المضاف اليه (قوله يصدقان) بأن يكون فى البحر سابقا وقد يصدق أحدهما دون الآخر بأن يكون فى البحر و يفرق ولو قال قد يصدقان لكان أظهر (قوله ولا يكذبان) لما بينهما من المعاندة فى الكذب (قوله والا لفرق فى البر) أى أنهما لو كذبا أى ارتفعا لمزم ذلك لأن أحد جزأى مانعة الخلو وجودى وهو الكون فى البحر والآخر عدمى وهو لا يفرق وكذب هذين الجزأين بارتفاعهما ورفعهما يستلزم وجود نقيضهما بأن يجعل موضع الجزء الوجودى عدمه وموضع العدمى وجوده وعدم الكون فى البحر الكون فى البر لأن المراد بالبحر ما يحصل فيه الفرق فعدمه البر وعدم عدم الفرق الفرق وذلك يقتضى الكون فى البر و يفرق (قوله ليس اما أن يكون هذا الشيء شجرا الخ) التمثيل المناسب أن

(١) (قوله لما يلزم الخ) فيه أن النقيضين ورفعهما لا يكونان إلا فى الحقيقة لأنها هى التى تتركب من النقيضين فالمناسب أن يقول لما يلزم عليه من اجتماع الضدين .

(٢) (قوله الأعم الخ) الأعم هو لاحجر والأخص هو شجر فيجتمع الأعم نقيض الأخص وهو لاشجر فيكون الشيء لا حجرا ولا شجرا كالإنسان .

(٣) (قوله صوابه الخ) فيه أن المنفصلة يجب فيها التزديد بين جنتين بالفعل أو بالقوة كهذا المثال حيث حصل التزديد فى المحمول مع اتحاد الموضوع الذى يفيد التزديد أو دون الواو .

(٤) (قوله فيشمل) الصواب فلا يشمل اه الشرنوبى .

والا لكان شجرا وحجرا معا فالمنفصلة ثلاثه أقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو ( وكل منها )  
أى من أقسام المنفصلة ( عنادية ان كان التنافى ) بين الجزأين ( لذات الجزأين ) كالتنافى بين  
الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد فى البحر أو لا يفرق

مركبة من جزئين أحدهما وجودى وهو الكون فى البحر والآحر عدى وهو عدم الفرق وكذب  
هذين الجزئين بارتفاعهما ورفعهما يستلزم وجود تقيضهما بأن يجعل محل الجزء الوجودى عدمه  
وموضع العدى وجوده وعدم الكون فى البحر الكون فى البر لأن المراد بالبحر ما يفرق فيه  
فعدمه البر وعدم عدم الفرق وذلك يقتضى الكون فى البر والفرق انتهى يس ( قوله والا  
لكان شجرا وحجرا معا ) أى والا بأن حكم فيها بعد التنافى فى الصدق للزم عليه أن الشئ  
حجر وشجر معا وهو باطل لما يلزم عليه من الجمع بين النقيضين (١) لأن شجرا يقتضى لاشجر  
الذى من أفرادة حجر وحجر يقتضى لاحجر الذى من أفرادة شجر فلو اجتمع شجر وحجر  
لزم اجتماع شجر ولا شجر وحجر ولا حجر وهو باطل وظهر من هذا أن فى كلامه حذف  
لا فى الصدق وأن قوله والا الخ راجع للمحذوف ( قوله لذات الجزئين ) أى لكونهما بحيث إذا  
لوحظا كان بينهما ما يقتضى التنافى وعدم الاجتماع فى الصدق أو الكذب أو فيهما ( قوله كالتنافى  
بين الزوج والفرد ) أى فى مثال المنفصلة الحقيقية فانهما اذا لوحظا وجد بينهما ما يقتضى التنافى وعدم  
الاجتماع فى الصدق والكذب لأن كلا منهما مساو لنقيض الآخر فلو صدقا لزم اجتماع الشئ  
والمساوى لنقيضه ولو كذبا لزم ارتفاعهما وهو محال وقوله وبين الشجر والحجر أى فى مثال مانعة  
الجمع فانهما اذا لوحظا وجد بينهما ما يقتضى التنافى وعدم الاجتماع فى الصدق وذلك لأنهما لو صدقا  
لزم اجتماع النقيضين (٢) لأن صدق الأخص يوجب صدق الأعم فلو صدق الطرفان لزم اجتماع النقيضين  
وليس بينهما ما يقتضى التنافى فى الكذب لأنه (٣) لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم لتحقق الأعم  
فى فرد آخر غير الأخص لافى ( قوله وكون زيد فى البحر أو لا يفرق ) أى فيهما عناد بالنظر  
لرفعهما فان رفعهما وهو كونه فى البر و يفرق متعاندان أى فانهما اذا لوحظا وجد بينهما ما يقتضى

يقال زيد ليس اما أن لا يكون فى البحر وأن يفرق لأن هذه سالبة منع حلو صادقة كاشال الاول  
فان عدم الكون فى البحر مع الفرق يكذبان وإلا يصدقان وإلا لفرق فى البر ( قوله أى من  
أقسام المنفصلة ) هى الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو ( قوله بين الزوج والفرد ) اشارة الى  
الحقيقة الموجبة العنادية ( قوله وكون زيد فى البحر ) اشارة الى مانعة الخلو الموجبة العنادية

(١) ( قوله التقيضين الخ ) فيه ماسر من أن التقيضين لا تتركب منهما الا الحقيقية جمعا ورفعا ، فالصواب  
الضدين إذ هما اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان فتتركب منهما السالبة مانعة الخلو حيث يكون عدم التنافى بينهما  
رفعا لاجما .

(٢) ( قوله اجتماع التقيضين الخ ) فيه ماسر من أن مانعة الجمع تتركب من الشئ والأخص من تقيضه وهما الضدان  
كالشجر والحجر والأبيض والأسود فكيف يلزم على صدقهما اجتماع التقيضين بل اللازم اجتماع الضدين ،  
وأما التعليل بقوله لأن صدق الخ غرور عما نحن فيه حيث اشبهه عليه الأخص من تقيض الشئ بالأخص من  
الشئ وأيضا ليس فى جمع الأخص مع الأعم اجتماع التقيضين لما لا يخفى .

(٣) ( قوله لأنه الخ ) المناسب أن يقول لأنها تتركب من الضدين ولا مانع من كذبهما والأخص أحدهما  
والأعم تقيض الآخر وهى لم تتركب منهما بل من الشئ والأخص من تقيضه اه الشرنوبى .

فانه لذاتهما لا مجرد اتفاقهما فالعنادية حكم فيها بالتنافي لذات الجزأين أى حكم بأن مفهوم أحدهما منافي لمفهوم الآخر (والا) أى وان لم يكن التنافي لذات الجزأين (فانفاقية) فهى التى حكم فيها بالتنافي لذات الجزأين بل لمجرد أن اتفق فى الواقع أن يكون بينهما منافاة وان لم يقتض أن يكون مفهوم أحدهما يكون منافيا لمفهوم الآخر كقولنا للأسود اللالكاتب إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً فانه لا منافاة بين مفهومى الأسود والالكاتب لكن اتفق لتحقيق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدقان لا انتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد هذا فى الحقيقة وأما مانعة الجمع أو الخلو فيمكن استخراجهما من هذا المثال (ثم الحكم) بالزوم والعناد وغيرهما (فى الشرطية) المتصلة أو المنفصلة

التنافي وعدم الاجتماع فى الكذب لأن كلا (١) منهما أعم من نقيض الآخر وارتفاع الأعم يوجب ارتفاع الأخص فلو كذب الطرفان لزم اجتماع النقيضين (قوله أن يكون) أى كون بينهما فالمصدر فاعل اتفق (قوله وان لم يقتض) أى والحال أن الواقع لم يقتض أن مفهوم الخ (قوله كقولنا للأسود اللالكاتب) أى إذا فرض هكذا أنه أسود وليس بكاتب فإذا قلت اما أن يكون هذا الرجل أسود أو كاتباً فلا يجتمعان فيه لفرض انتفاء الكتابة ولا يرتفعان فيه لوجود السواد فيه أى بالنسبة لخصوص هذا الشخص وهذا مثال الحقيقة (قوله هذا فى الحقيقة) المشار اليه المثال المذكور أى هذا المثال المذكور مثال للاتفاقية فى المنفصلة الحقيقية (قوله فيمكن استخراجهما من هذا المثال) فانه لو قيل إما أن يكون هذا لا أسود أو كاتباً كانت مانعة الجمع لأنهما لا يصدقان إذ لا يجتمع لا أسود وكاتب لأن الفرض أنه أسود ولكن يكذب لا انتفاء لا أسود والالكاتب معا فى الواقع لأن الفرض أنه أسود غير كاتب ولو قيل إما أن يكون هذا أسود أو لا كاتباً كانت مانعة الخلو لأنهما لا يكذبان لعدم تحقق للأسود والكتابة فى الواقع بحسب الفرض ويصدقان لتحقيق السواد واللاكتابة بحسب الواقع انتهى إس (قوله بالزوم) أى فى المتصلة وقوله والعناد أى فى المنفصلة وقوله وغيرهما وهو الاتفاق

(قوله فانه) أى العناد لذاتيهما أى لذات الجزأين قال المصنف فان قلت التنافي لذات الجزأين ليس الا فى المركب من الشئ ونقيضه وأما فى غيره فبواسطة . قلت التنافي الذاتى هو أنه إذا لوحظ الجزآن وجد فيهما ما يقتضى التنافي فى الصدق والكذب أو فى أحدهما وهذا أعم من المنافاة الذاتية المذكورة فى تعريف التناقض اه أى وهذا المنبى صحيح لتحقيق العناد بين الشئ والمساوى لنقيضه كالحقيقة أو الأخص منه كما فى مانعة الجمع أو الأعم كما فى مانعة الخلو ولو أريد التنافى باعتبار التناقض لم يدخل إلا المتصلة المركبة من الشئ ونقيضه فقط تأمل (قوله فيمكن استخراجهما) فانه لو قيل اما أن يكون هذا لا أسود أو كاتباً كانت مانعة الجمع لأنهما لا يصدقان ولكن يكذبان لا انتفاء للأسود والكتابة معا فى الواقع ولو قيل إما أن يكون هذا أسود أو لا كاتباً كانت مانعة الخلو لأنهما لا يكذبان ويصدقان لتحقيق السواد واللاكتابة بحسب الواقع كذا فى الحاشية قيل وهو غير مناسب لقول الشارح فى هذا المثال والجيد أن يقال أن ذلك المثال للحقيقية إذا قيل فى الأسود اللالكاتب كقال الشارح ويكون بعينه مثالا لمانعة الجمع إذا قلناه فى الأبيض اللالكاتب ويكون بعينه مثالا لمانعة الخلو إذا قلناه فى الأسود اللالكاتب اه والأمر فى ذلك سهل (قوله وغيرهما) وهو الاتفاق فى المتصلة والمنفصلة كذا قيل وفيه أن هذا البحث لا يتعلق إلا بالمتصلة الزمنية والمنفصلة العنادية فكان الأنسب حذف أو غيرهما تأمل (قوله أو المنفصلة) الأولى الواو

(١) (قوله لأن كلا الخ) فيه ماسر فالمناسب أن نقول لما فى رفعهما من اجتماع الضدين اه الصرنوبى .

(ان كان على جميع التقادير ) من الأزمان والأوضاع ثابتا ( للمقدم فكلية ) أى فالشرطية كلية كقولنا كلما كان زيد انسانا فهو حيون

في الاتعافية سواء كانت متصلة أو منفصلة وقوله في المتصلة يرجع للزوم والاتفاق وقوله والمنفصلة يرجع للعناد والاتفاق وقوله إن كان الخ خبر الحكم وقوله ثابتا الأولى أن يقدره بين كان وعلى فانه متعلق على الذى هو خبر كان وليس هو متعلقا للمقدم كما يوهمه (١) تأخيرها اليه وانما متعلقه الثابتة التى هو صفة للتقادير والتقدير ان كان ثابتا على جميع التقادير الثابتة للمقدم ولعل ما وقع في النسخ سهو من الناسخ انتهى من الشيخ يس (قوله على جميع التقادير) على هنا وفيما يأتي في الشارح بمعنى مع وقوله من الأزمان بيان للتقادير وأراد بالأزمان الأزمان التى تمر على المقدم (قوله والاضطجاع) أى الاحوال وعطفه على ما قبله من عطف العام لأن المراد بالأوضاع الأحوال الحاصلة له أى للمقدم بسبب اقترانه مع الأمور الممكنة الاجتماع معه كالأكل والشرب والاضطجاع والقيام والقيود وطولع الشمس وزوالها وغير ذلك فان كون انسانية زيد مقارنة لقيامه أو قعوده أو بطولع الشمس الى غير ذلك أحوال حاصلة لها من اجتماعها مع هذه الأمور الممكنة الاجتماع معها فان الشيء يحصل له باقترانه بأحد الأمور المختلفة حالة بالقياس الى اقترانه بالأمر الآخر وهو كونه مجامعا له مقارنا إياه (قوله أى فالشرطية كلية) قدر ذلك اشارة الى أن جواب ان جملة لا مفرد كما هو ظاهر المصنف

(قوله من الأزمان الخ) بيان للتقادير قال عبد الحكيم لا يتوهم من هذا أنه يخرج منه القصايا الشرطية الكلية الزمنية والعنادية التى المقدم فيها غير زمانى نحو كلما كان الله موجودا كان عالما أو نفس الزمان نحو كلما كان الزمان موجودا كان الفلك متحركا لأن كون الشيء غير زمانى بمعنى أنه غير واقع في الزمان ولا في ظرفه لا ينافي أن يكون لزوم شيء له في جميع الأزمنة بمعنى مقارنته إياه ولا كونه نفس الزمان أن يكون لزوم شيء له في جميع أجزائه اه هذا وقد قال المصنف في شرح الأصل جميع الأوضاع مغن عن ذكر الأزمنة والأحوال والتقدير لأنه في كل زمان وعلى كل حال وتقدير لا يخلو عن وضع فثبوت الحكم على جميع الأوضاع يستلزم ثبوته في جميع الأزمان والأحوال والتقدير (قوله والاضطجاع) أى الأحوال قال عبد الحكيم لما كان الوضع اللغوى مستلزما لحصول حالة بسبب الوضع أطلق على مطلق الحال وانما اختاروها على الأحوال ولم يبق لولا في جميع الأزمان والأحوال لأن للتبادر منه الأحوال الحاصلة في نفس الأمر بخلاف الأوضاع فانه يشترط بالفرض والاعتبار حاصلة كانت أولا ولذا وقع في عبارة البعض بعد لفظ الأوضاع لفظ الفروض تصريحا لما يدل عليه لفظ الأوضاع بالاتزام (قوله ثابتا) الأولى أن يقدره بين كان وعلى فانه متعلق على الذى هو خبر كان وليس هو متعلقا للمقدم كما يوهمه تأخيرها اليه وانما متعلقه الثابتة التى هو صفة للتقادير والتقدير ان كان ثابتا على جميع التقادير الثابتة للمقدم ولعل ما وقع في النسخ سهو من الناسخ قاله المحشى وادعى البعض فساده وتكلف بما حاصله أن في التقدير المذكور اشارة الى أن هذا الظرف وهو للمقدم متعلق بمحذوف ذكره حال من جميع الأحوال لأمن الأحوال حتى يطلب التأنيث بناء على ما اشتهر

(١) (قوله كما يوهمه الخ) يدفع هذا الوهم ما يأتي للشارح في تفسير قول المصنف أو بعضها حيث قال أى ان لم يكن الحكم ثابتا على جميع الخ فانه قرينة على أن ثابتا هنا متعلق الجار والبرور قبله خبرا لكان خلافا لابن سعيد الذى وقع في هذا الوهم وجمله حالا من جميع التقادير خروجا عن مراد الشارح اه المرئوبى .

فالحكم بلزوم الحيوانية للإنسان ثابت على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم (أو بعضها) بالجر عطف على جميع التقادير أى ان لم يكن الحكم ثابتا على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع بل يكون على بعض التقادير والأزمان فلا يتخلو من أن يكون على بعض التقادير والأزمان مطلقا أو على بعضها معينا فان كان على بعضها (مطلقا) من غير تعيين (جزئية) نحوقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم باللزوم ليس على جميع الأزمان والأوضاع بل على بعضها مطلقا (أو معينا) عطف على قوله مطلقا أى ان كان الحكم على بعض الأزمان معينا (فشخصية) كقولنا ان حثني اليوم أكرمتك

(قوله فالحكم بلزوم الحيوانية للإنسان) أى على وجه اللزوم وقوله على جميع أى مصاحب لجميع الخ وقوله الممكنة الاجتماع الخ احتراز عن الأحوال الغير الممكنة الاجتماع مع المتدم ككون المتدم حجرا فان الحيوانية لا تثبت له في تلك الحالة وكعدم الحيوانية فان الحيوانية لا تسنزم الانسانية على تقدير كونها مع عدم الحيوانية وفي هذا إشارة الى تقييد الأوضاع فيما تقدم في كلام المصنف بالأوضاع الممكنة الاجتماع مع المتدم وقوله مطلقا حال من بعض (قوله على بعض التقادير والأزمان) عطف خاص على عام والمناسب لما سبق أن يقول على بعض التقادير من الأزمان والأوضاع ويكون بياناً للتقادير (قوله ليس على جميع الأزمان الخ) أى ان الحكم بالتالى مع بعض أحوال المقدم وهو كونه ناطقا لامع جميعها لأن من جملة أحواله أن يكون مع الحيوانية صاهلية مثلاً ومن جملة الأزمنة الزمان الذى لم يوجد فيه انسانية الشيء بل حيوانيته فقط مثلاً (قوله مطلقا) أى مبهم غير معين بأن لم يذكر في القضية وقوله معينا أى بان كان مذكورا في القضية (قوله ان حثني اليوم الخ) أى فلزوم التالى للمقدم في بعض الأزمنة

أن الظروف بعد المعارف أحوال ولعدم خفاء تقدير متعلق على جميع الأحوال لم يقدره كما قدر متعلق للمقدم اه والحق أن الوجهين سائغان فلازمية لأحدهما على الآخر ولا فساد (قوله الممكنة الاجتماع مع المقدم) إشارة الى أن هذا التقييد ملاحظ في كلام المصنف ولم يذكره استغناء بشهرته قال المصنف في شرح الرسالة ولم يشترط إمكان تلك الأوضاع في نفسها ليشمل ما اذا كان المقدم كاذبا كقولنا كلما كان الفرس إنسانا كان حيوانا فان معناه لزوم حيوانية الفرس للانسانية مع جميع الأوضاع التى يمكن اجتماعها مع انسانية الفرس من كونه ضاحكا وكتابا وناطقا الى غير ذلك وان كانت محالة في نفسها واذا قلنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فمعناه تنافى فرديته لزوجيته مع جميع الأوضاع التى يمكن اجتماعها مع الزوجية وكذا قياس غير الحقيقة وإنما قيد الأوضاع بإمكان الاجتماع مع المقدم لئلا يلزم من إطلاقها وتعميمها أن لاتصدق كلية الشرطية أصلا لأن بعض الأوضاع مما لا يصح معه اللزوم والعناد وهو ما اذا فرض المقدم مع عدم التالى أو مع عدم لزوم التالى له بل مع لزوم نقيض التالى له فانه حينئذ لا يلزم التالى ضرورة امتناع استلزام الشيء للنقيضين وكذا اذا فرض المقدم مع وجود التالى أو مع عدم عناده اياه بل مع عناده لنقيض التالى لا يكون التالى معاندا له لامتناع معاندة الشيء للنقيضين اه (قوله ان حثني اليوم أكرمتك) فان الحكم بلزوم الاكرام ليس الا على الوضع للمعين من تلك الأوضاع وهو المحيى اليوم ومثال المنفصلة هذا الشيء على تقدير كونه عددا اما أن يكون

فعل<sup>(١)</sup> أن الأوضاع والأزمان في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحلية فإن كان الحكم باللزوم والعناد في زمان معين فمشخصة ومخصوصة والا فان بين كمية الزمان

(قوله فعلم ان الأوضاع والأزمان) عطف خاص على عام لأن الأزمان من جملة الأوضاع (قوله بمنزلة الأفراد في الحلية) أى فكما أن الحكم فيها ان كان على فرد معين فهى مخصوصة وان لم يكن فان بين كمية الحكم أنه على كل فرد من الأفراد أو بعضها فهى المحصورة والا فهلمة كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال أو الانفصال فيها مع وضع معين فهى مخصوصة والابان بين كمية الحكم انه مع جميع الأوضاع أو بعضها فهى محصورة والافهملة وقوله بمنزلة الأفراد أى في الحلية لأن

زوجا أو فردا فالحكم بالعناد فيها على وضع معين وهو تقدير كون الشئ عددا قال العصام وهذا لا يصلح مثالا للمخصوصة اذ ليس اليوم وقتا للزوم بل لللزوم وفرق بين اللزوم في وقت معين و بين الملزوم في وقت معين اه وأجاب عبد الحكم بأن لفظ اليوم ظرف للشرط فيفسد توقيت الملزوم لكن توقيت الملزوم من حيث انه ملزوم يستلزم توقيت اللزوم ضرورة اه وأورد العصام أيضا القضية التي حكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان أو في زمان معين على جميع الأوضاع فان هاتين القضيتين غير داخلتين في شئ من الأقسام فتبقى واسطة. وأجاب عبد الحكم بأنه لا يمكن وجود هاتين القضيتين أما الثانية فظاهر لأن عموم الأوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الأوضاع في زمان واحد وأما الأولى فلان الواضع المعين ان كان متجددا بحسب نفس الأزمنة لم يكن متعينا وان كان باقيا بشخصه كان جميع الأزمنة زمانا له فيكون الحكم فيها على وضع معين في زمان معين اه (قوله فعلم أن الأوضاع) أى أوضاع المقدم وهى الأحوال العارضة له بالقياس الى ماعداه من الامور المقارنة له فان كون انسانية زيد مقارنة لتيابه أو وقوعه أو طالع الشمس الى غير ذلك أحوال حاصلة له من اجتماعه مع هذه الامور الممكنة الاجتماع معه وكل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس الى الآخر وهو كونه مجامعا له مقارنة لياه وقد يفسر في كتب الميزان الارضاع الحاصلة من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم بالنتائج الحاصلة من التقدم مع المقدمة الممكنة الصديق معه فاذا قلنا كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل إنسان ناطق

(١) (قول الشارح فعلم الخ) حاصلة أن الحلية كما انقسمت الى ثمانية أقسام بحسب الموضوع كذلك ينقسم كل من الشرطية التصلة والنفصلة اليها بحسب الأوضاع والأزمنة المصاحبة للتقدم فاللوحظت جميعها كانت كلية نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وليس أثبتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا ونحو دائما العدد إما زوج أو فرد وليس أثبتة إما أن يكون هذا الشئ أسود أو كانيا . وان لوحظ بعض الأوضاع مطلقا أى بدون ذكره كانت جزئية نحو قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا وقد لا يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا ونحو قد يكون هذا اما أسود أو أبيض وقد لا يكون هذا أسود أو كانيا وان لوحظ بعضها على التعين بذكره كانت شخصية نحو ان جثني اليوم أكرمك وليس ان جثني اليوم أكرمك ونحو هذا الشئ الآن إما أسود أو أبيض وليس هنا الشئ الآن أسود أو أبيض . وان أهملت القادير كانت مهمة نحو ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، وليس ان كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا ونحو العدد اما زوج أو فرد وليس هذا الشئ أسود أو كانيا فهذه ثمانية أمثلة للتصلة ومثلها للنفصلة وللنفصلة القزومية اما حقيقة أو ممانعة جمع أو خلو في ثمانية بأربع وعشرين صورة ويعد وجودها في الاتفاقية اه الشرطية .

جميعه أو بعضه فمحسورة (رأى فهملة) وما به بيان الكمية يسمى سورا فسور الموجبة الكلية من المتصلة كلها ومهما ومتى ومن المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية منهما ليس ألبتة وسور الموجبة الجزئية منهما قد يكون والسالبة الجزئية منهما قد لا يكون وإطلاق لفظة لو وإن

للأفراد في الجملة محكوم عليها وأما الأوضاع في الشرطية فالحكم بالزوم أو العناد فيها ليس عليها بل مع ملاحظة مصاحبة كلها أو بعضها للمقدم (قوله جميعه) بدل من كمية بدل مفصل من مجمل وكان الأنسب أن يقول فإن بين كمية التقادير جميعها أو بعضها لأجل أن يشمل الزمان والأوضاع (قوله وإلا فهملة) أى وإلا بأن أطلق الزوم أو العناد فيها ولم يبين كمية التقادير من كونها كلاً أو بعضاً معينا أو غير معين فالقضية مهمة نحو ان جئتني أكرمك (قوله كلما الخ) نحو كلما أو مهما أو متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (قوله ومن المنفصلة دائما) كقولنا دائما العدد إما زوج أو فرد ودائما هذا الشيء إما شجر أو حجر ودائما زيد إما في البحر وإما أن لا يفرق (قوله منها) أى من المتصلة والمنفصلة (قوله ليس ألبتة) فالسلب أخذ من ليس والكلمة من ألبتة وذلك كقولنا في المتصلة ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وفي المنفصلة نحو ليس ألبتة إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا (وقوله وسور الموجبة الجزئية منهما) أى من المتصلة والمنفصلة (قوله قد يكون) كقولنا في المتصلة قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا وفي المنفصلة قد يكون إما أن تكون الشمس طالعة أو الليل موجودا (قوله قد لا يكون) كقولنا في المتصلة قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وفي المنفصلة قد لا يكون إما أن تكون الشمس طالعة أو النهار موجودا ومثل قد لا يكون دخول حرف السلب على سور الإيجاب الكلى كليس كلما وليس مهما وليس متى في المتصلة وليس دائما في المنفصلة لأنه إذا حصل رفع الإيجاب الكلى تحقق السلب الجزئى على ما تقدم (قوله وإطلاق الخ) أى عن التقييد بسور الكلى وسور الجزئى نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو زيد إما في البحر وإما أن لا يفرق (قوله لفظة لو وإن) أى في المتصلة ومثل ان إذا نحو إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقوله وإما أى في المنفصلة

أعنى كون زيد ناطقا بعد وضعها من أوضاع المقدم حاصله من أمر ممكن الاجتماع معه وهو قولنا كل إنسان ناطق ولا حاجة إليه مع ما فيه من البعد كما أفاده السيد (قوله فسور الموجبة الكلية) ذهب الشيخ إلى أن كلمة ان شديدة الدلالة على الزوم ولو ومهما كما المتوسط وإذا وكلما ولما لادلالة لها عليه وجعل صاحب المطالع مهما ولو أيضا من هذا القبيل وزيف شارحها ذلك كله وقال أدوات الشرط لادلالة لها على أكثر من الاتصال والانفصال فإذا أريد إفادة الزوم قيدت القضية بالزوم وإذا أريد إفادة الاتفاق قيدت به وإذا لم يقيد بأحدهما كانت مطلقة لاتنفيد أكثر من الاتصال فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مطلقة تحتل الاتفاق والزوم وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لزوما موجهة لزومية واتفاقا موجهة اتفاقية وبهذا عرفت أن الزوم والاتفاق كقيمتين زائدتان على النسبة المعتبرة في الشرطية والنسبة المعتبرة فيها مجرد الاتصال أو الانفصال اه عصام ولا توهم أن الجهة قد تكون في الشرطيات كالحليات فإن الزوم والاتفاق وإن كانا صفتين للنسبة



وإما في الاتصال والانفصال للاهمال (وطرفا الشرطية) أى التقدم والتأخر وإن كانا بعد التركيب قضية واحدة لـكنهما (في الأصل قضيتان) إما (جليتان) كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وإما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا (أو متصلتان) كقولنا كلما إن كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن هذا الشيء حيوانا فهو لم يكن انسانا وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن لا يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا (أو منفصلتان) كقولنا

فقوله في الاتصال راجع للو وإن وقوله والانفصال راجع لاما (قوله وإن كانا) الواو للحال (قوله لـكنهما في الأصل) أى قبل التركيب وضم أحدهما للآخر (قوله جليتان) مثله الشارح بمثلين الأول منهما المتصلة المركبة من جليتين والثاني منهما المنفصلة المركبة من جليتين وكذا يقال في قوله متصلتان وقوله منفصلتان بما يناسبه (قوله كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان) أى فهما قضيتان جليتان بحسب الأصل لأن قولنا الشيء انسان جلية وقولنا هو حيوان جلية أخرى وهذا مثال للمتصلة (قوله وإما أن يكون هذا العدد الخ) مثال للمنفصلة والأصل العدد زوج العدد فردوهما قضيتان جليتان (قوله كلما إن كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان الخ) أى فقد حكم بالزوم بين كون الشيء إذا كان انسانا كان حيوانا وبين كونه إذا كان غير حيوان كان غير انسان فالأول ملزوم والثاني لازم ويلزم من نفي اللازم نفي الملزوم (قوله وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة الخ) أى فقد حكم بالعناد بين لزوم وجود النهار لطلوع الشمس وبين عدم ذلك للزوم (قوله وإما أن لا يكون إن كانت الخ) في بعض الهواش أن الصواب إسقاط لار الظاهر أن الصواب إثباتها وحذف لم لأن حاصل المعنى إثبات العناد بين لزوم وجود النهار لطلوع الشمس وبين عدم ذلك للزوم وهو ظاهر على ما قلناه وأما على ما في بعض الهواش فيكون المعنى إثبات العناد بين لزوم وجود النهار لطلوع الشمس وبين لزوم عدم وجوده له ومعلوم أن الأول أعم من الثاني (١) وأن العناد يكون بين النقيضين

لـكنهما باعتبارهما لاتعد موجهة بالجهة المعتبرة المبحوث عنها في الجليات وقد تقدم ما في ذلك (قوله في الاتصال والانفصال) لف على ترتيب النشر فالانفصال راجع للفظه لو وإن والانفصال لاما ومثلها أو (قوله وطرفا الشرطية) تصریح في أنها لا تتركب إلا من جزأين وهو ظاهر وأما المنفصلات الثلاث فقد ذهب شارح المطالع وتبعه المصنف في شرح الرسالة إلى أنها كذلك وقال إن مثل قولنا المفهوم إما واجب أو ممكن أو ممتنع ومثل هذا الشيء إما أن يكون شجرا أو حجرا أو حيوانا ومثل هذا الشيء إما أن يكون لاشجرا أو لاشجرا أو لحيوانا منفصلا متعددة بناء على أن الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لاتصور إلا بين اثنين فعند زيادة الأجزاء يتعدى الانفصال وفي السلام بقية تطلب من حواشي الشمسية (قوله وإن كانا بعد التركيب الخ) أشار إلى أن المراد بالاصالة في كلام المصنف الحالة التي قبل التركيب بادخال الأداة بدليل قول المصنف الآتي إلا أنهما خرجا بزيادة الأداة الخ (قوله إما جليتان) يعنى أن التركيب من الأجزاء الأولية منحصر فيها وصرفية إلى هذا العدد من الأقسام والافلاشرطية

(١) (قوله أعم من الثاني الخ) فيه أنه لو كان أعم منه لجامه وهو باطل إذ لزوم وجود النهار لطلوع الشمس ينافي لزوم عدم وجوده لطلوعها كما هو ظاهر، وحينئذ يصح حذف لا دون لم كما يصح عكسه والقضية في كل منهما منفصلة حقيقية مركبة من متصلتين موجبة وسالبة على إثبات لانتق، ومن موجبتين. والثانية فيها اتصال السلب على إثبات لم فقط نـتكون على الأولى مركبة من الشيء وقبيضة وعلى الثانية من الشيء والمساوي لقبيضة شأن كل منفصلة حقيقية وبما ذكرنا تعلم ما يأتي للمحشى إله الشرنوبى .

كلما كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم وإما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وإما أن لا يكون هذا العدد زوجا ولا فردا (أو مختلفتان) في الجمل، الاتصال والانفصال بأن يكون طرفاها إما حالية ومتصلة أو حالية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة

لا بين الشيء والأخص من نقيضه كما هو المعنى على ما في بعض المواضع اه تقرير منوفى والظاهر أن يقال المضمر إنما هو اثبات كل من لا ولم كالواقع في عبارة الشارح وإن حذف أحد النافين صحيح فإن حذف لا دون لم كانت القضية مانعة جمع لوقوع العناد فيها بين الشيء والأخص من نقيضه وإن حذف لم دون لا كانت القضية منفصلة حقيقية لوقوع العناد فيها بين الشيء ونقيضه فتأمل (قوله كلما كان دائما إما أن يكون الخ) متصلة مركبة من منفصلتين (قوله وإما أن لا يكون هذا العدد) الصواب أو إما أن يكون العدد لازوجا أو لافردا بالعطف بأو في الموضعين واسقاط (١) لا الدخلة على يكون كذا قرر بعض الأشياخ وعبارة يسّ قوله وإما أن لا يكون العدد زوجا ولا فردا كذا في النسخ والصواب أو إما أن لا يكون العدد زوجا أو لافردا بالعطف بأو في الموضعين لأن هذا مثال للمنفصلة المركبة في الأصل من منفصلتين بالمنفصلة الأولى قولنا العدد زوج أو فرد والثانية إما أن لا يكون العدد زوجا أو لافردا وأداة الانفصال التي صيرت بين القضيتين قضية واحدة منفصلة إما في قوله إما أن يكون العدد وأو في قوله أو لا يكون العدد فتدبر (قوله إما حالية ومتصلة الخ) مثال الحالية والمتصلة إن كان طلوع الشمس ملزوما لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثال الحالية والمنفصلة إن كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد ومثال المتصلة والمنفصلة إن كان كلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود فاما أن تكون الشمس غاربة وإما أن لا يكون الليل موجودا اه ثم إن هذه الأقسام الثلاثة تنقسم في المتصلة إلى قسمين لما ثبت أن امتياز (٢) المقدم فيها عن التالي بحسب الطبع فالملزوم فيها متعين بأن يكون مقدما واللازم تاليا والاستلزام من الجانبين غير ضروري والفرق بين مقدسها حالية وتاليا متصلة ومنفصلة ومقدمها وتاليا بالعكس ظاهر بخلاف المنفصلة فلا تنقسم فيها إليهما لعدم الامتياز على الوجه المذكور فاتصلة من المخلفين ستة أقسام (٣). الأول من حالية ومتصلة نحو إن كان طلوع الشمس ملزوما لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الثاني (٤) : عكسه . الثالث من حالية ومنفصلة نحو إن كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد . الرابع (٥) : عكسه . الخامس من متصلة ومنفصلة نحو إن كان كلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود فاما أن تكون الشمس غاربة وإما أن

لاوتركها من الحليات إذ لا بد من الانتهاء إلى الحالية واللازم التركيب من أجزاء غير متناهية ولذلك عهده إلى تقدير بحث الحليات على الشرطيات لبساطتها بالنظر إليها وبقيّة الكلام غنى عن الشرح .

(١) (قوله وإسقاط) اعلم أنه في بعض النسخ ، وإما أن يكون هذا العدد لازوجا ولا فردا بدون لا قبل يكون وفي بعضها ، وإما أن لا يكون هذا العدد زوجا ولا فردا وهما بمعنى واحد والمؤاخذه هي في الانيان بالواو دون أو التي تفيد مع إما الاتصال كما بينه يسّ فالصواب إسقاط ما قرره بعض الأشياخ اه الشرطوني .  
(٢) (قوله امتياز) أي تمييزه عن التالي .

(٣) (قوله ستة أقسام الخ) وسبق لها ثلاثة متفقة ، وأما المنفصلة فسبق لها ثلاثة متفقة ويأتي لها ثلاثة مختلفة ، فالجموع خمسة عشر تسعة للمتصلة وستة للمنفصلة .

(٤) (قوله الثاني الخ) وهو ما تركب من متصلة وحالية نحو كلما إن كان هذا إنسانا فهو حيوان فالحيوان لازم للإنسان .  
(٥) (قوله الرابع الخ) وهو ما تركب من منفصلة وحالية نحو إن كان هذا إما زوجا أو فردا فهو عدد اه الشرطوني .

والأمثلة غير خافية على المتأمل ثم طرفا القضية الشرطية وان كانا قبل التركيب قضيتين تامتين (إلا  
أفهما خرجتا بزيادة أداة الاتصال أو الانفصال عن التمام) فان قولنا الشمس طالعة قضية فتكون تامة  
في الافادة لكن إذا زدنا أداة الاتصال عليه وقلنا إن كانت الشمس طالعة خرجت عن أن تكون  
قضية فتكون خارجة عن التمام بزيادة أداة الاتصال وكذا قولنا العدد زوج قضية وبزيادة أداة  
الانفصال عليه خرجت عن التمام . وبعد أن فرغنا من تعريف القضايا وتقسيمها إلى الأقسام  
فإن لنا أن نشرع في بيان الأحكام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .

### فصل في التناقض

وهو حقيق بالتقديم على سائر الأحكام لتوقف غيره عليه

لا يكون الليل موجودا . السادس (١) : عكسه والمنفصلة منهما ثلاثة . الأول : من حلية ومتصلة نحو  
إما أن لا يكون طلوع الشمس ملازما لوجود النهار وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة كان  
النهار موجودا . الثاني من حلية ومنفصلة نحو إما أن يكون العدد واحدا وإما أن يكون إما زوجا  
أو فردا . الثالث من متصلة ومنفصلة نحو إما أن يكون إذا كان العدد فردا فهو لازم وإما أن  
يكون العدد إما زوجا وإما فردا فأقسام الاتصالات تسعة وأقسام المنفصلات ثلاثة (٢) ( قوله أداة  
الاتصال ) كان مثلا ( قوله أداة الانفصال ) كما ( قوله لازما ) (٣) بأن يكون فردا وقوله ولا فردا  
بأن يكون زوجا ( قوله وبعد أن فرغنا من تعريف الخ ) عن معنى من (٤) والأولى ابدال القضايا بالقضية  
لأن التعريف لها وكذا هي المنقسمة للأقسام ( قوله إلى الأقسام ) أي الحلية والشرطية وأقسامهما  
( قوله فن ) أي آن والفاء واقعة في جواب أما التي نأت عنها الواو أو في جواب أما المتوهمه أو في  
جواب الظرف لاجرائه مجرى الشرط أي وإذا فرغنا الخ ( قوله في بيان الأحكام ) أي أحكام  
القضية وهي التناقض والعكس فمراده بالجمع مافوق الواحد أو أنه جمع نظرا لكون أفراد العكس  
ثلاثة ( قوله التوكل ) أي الاعتماد ( قوله وبه الاعتصام ) أي الحفظ من الخطأ أي من الوقوع فيه .

### فصل في التناقض

( قوله على سائر الأحكام ) أي باقي الأحكام وهو العكس بأقسامه الثلاثة ( قوله لتوقف الخ ) علة لقوله وهو  
حقيق الخ والمراد بالغير العكس المستوى وعكس النقيض بقسميه ووجه التوقف ما أتى أن من جملة الأدلة التي  
يستدل بها على صحة العكس دلائل الخلف وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه بأن يقال لو لم يصدق هذا العكس  
لصدق نقيضه فصار العكس متوقفا على معرفة النقيض ولا شك أن معرفة النقيض متوقعة على معرفة

### فصل في التناقض

أصل النقيض الحل ثم نقل إلى مطلق الإبطال ولما كان كل من النقيضين يبطل حكم  
الآخر أطلق عليه مادة النقيض وكل منهما مناقض للآخر فلذلك عبر بصيغة التفاعل ( قوله على  
سائر الأحكام ) أي أحكام القضايا والمراد منها هنا العكس لأنه لم يذكر تلازم الشرطيات مع أنها  
من الأحكام فلفظ سائر هنا بمعنى الباقي ( قوله لتوقف غيره عليه ) لأن أدلة عكوس القضايا وتلازم

(١) ( قوله السادس الخ ) وهو متركب من منفصلة ومتصلة نحو إن كان دائما إما أن تكون الشمس طالعة أو الليل  
موجودا فكما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا . (٢) ( قوله ثلاثة ) بل ستة كما بيناه (٣) ( قوله  
لازما الخ ) لا وجود لهما في الشارح في هذا المكان . (٤) ( قوله عن معنى من ) النسخ التي معنا بمن اه الشرطية

فلذا قدمه وقال في تعريفه ( التناقض اختلاف قضيتين )

التناقض (قوله فلذا) أى فلاجل التوقف المذكور (قوله التناقض) أى للعهد أى التناقض المهود عند المناطقة وأما ما أخرجه من اختلاف المفردين فهو تناقض لغوى وقوله اختلاف قضيتين أى

الشرطيات وان لم يذكرها المصنف تتوقف على أحد النقيض (قوله التناقض اختلاف) لم يقل وحدوه كما فى الأصل للاختلاف فى تعريفات المفهومات الاصطلاحية هل هى حدود أو رسوم مع أن تعبير صاحب الأصل هنا بالحدية وفى السكيات الخمس بالرسمية تحكم غير خفى فالاختلاف جنس بعيد سواء كان التعريف حدا أو رسما لأن العرض العام لا يؤخذ فى التعريف عند المتأخرين ولم يقل اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب كما قاله صاحب الأصل وغيره لا غناء قيد لذاته عنه إذ لا اختلاف بغير الإيجاب والسلب لا يقتضى لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وإنما ذكرنا هذا القيد لتحقق مفهوم التناقض وتوضيحه لا للاحتراز عن شيء لأن مفهومه إنما يطلق على هذا الاختلاف ولو ترك لم يقدح فى التعريف وخصص التعريف بتناقض القضايا لأنه المقصود بالنظر والمتفحص به فى القياسات وأما التناقض فى المفردات فقد قال السيد انه يعرف بالمقايضة فلا حاجة إلى ادراجه فى تعريف التناقض واعترضه العصام بأن معرفة الاصطلاح بالمقايضة مما لا يعقل وأجاب عبد الحكيم بأن معنى كونه معلوما بالمقايضة أنه بعد العلم بأن نقيض كل شيء رفعه وأن الصدق والكذب فى المفردات بمعنى الحمل يحصل تعريف التناقض فى المفردات بأنه اختلافهما بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته حمل أحدهما عدم حمل الآخر اه فان قلت تخصيص البحث بتناقض القضايا يناقش ما تقرر أن قواعد الفن يجب أن تكون عامة منطبقة على جميع الجزئيات فالجواب أن عموم مباحثهم إنما يجب أن يكون بالنسبة إلى أغراضهم ومقاصدهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض يقيد به اختص نظرهم بتناقض القضايا ثم ما ذكر مبنى على أن للتصورات نقائص وقيل لا نقائص لها وقول المناطقة نقيضا المتساويين متساويان وعكس القیض كذا الخ محمول على المجاز كما حققه الخيالى باعتبار أنه لو اعتبر النسبة بينهما حصل التدافع بينهما اما فى الصدق والكذب أو فى الصدق فقط على ماسيتين قال عبد الحكيم فى حاشية الخيالى والحق أنه ان فسر النقيضان بالأمرين المتماثلين بالذات أى الأمرين اللذين يتماثلان ويتدافعان بحيث يقتضى لذاته تحقق أحدهما فى نفس الأمر انتفاء الآخر فيه وبالعكس كالإيجاب والسلب فانه إذا تحقق الإيجاب بين الشئين انتفى السلب وبالعكس لا يكون للتصور أى للصورة نقيض إذ لا يستلزم تحقق صورة انتفاء الأخرى فان صورتي الانسان والانسان كاتهما حاصلتان لا تدافع بينهما إلا إذا اعتبر نسبتهما إلى شئ فانه حينئذ يحصل قضيتان متنافيتان صدقا إن لم يجعل حرف السلب راجعا إلى نسبة الانسان إلى شئ بل اعتبر جزءا منه وان جعل حرف السلب راجعا إليها كانتا متنافيتين صدقا وكذبا وكذا الحال فى التصورات التقيدية والانشائية لا تدافع بينهما إلا بملاحظة وقوع تلك النسبة وارتفاعها بالاعتبارين المذكورين فى المفردين وان فسر النقيضان بالأمرين المتماثلين أى الأمرين اللذين يكون كل منهما منافيا للآخر لذاته سواء كان تمانع فى التحقق والانتفاء كفى القضايا أو مجرد تباعد فى المفهوم بأنه إذا قيس أحدهما إلى الآخر كان أشد بعدا مما سواء كان للتصور نقيض كالانسان

خرج اختلاف مفردين ومفرد وقضية ثم الاختلاف قد يكون بحيث يلزم لذاته من صدق كل من القضيتين كذب الأخرى ومن كذب كل صدق الأخرى وقد لا يكون كذلك وبقوله (بحيث يلزم لذاته) أى لذات الاختلاف (من صدق كل) من القضيتين (كذب الأخرى وبالعكس)

بالإيجاب والسلب ولم يقيد المصنف بذلك لأن قوله (١) بحيث يلزم الخ يفيد وخرج الاختلاف بغيره كالاختلاف بالخصر والأهمال والعدول والتحصيل فلا يسمى تناقضا اصطلاحاً (قوله اختلاف مفردين) كزيد لزيد (قوله ومفرد وقضية) كزيد قائم لا عمرو وقوله لذاته أى بالنظر لذاته أى الاختلاف (قوله من صدق كل من القضيتين) أى من صدق إحداهما وقوله وقد لا يكون أى الاختلاف وقوله كذلك أى يلزم من صدق أحدهما كذب الأخرى (قوله بحيث يلزم) هذان قيدان وقوله لذاته قيد ثالث ويدل له ما يأتى فى الشارح ثم ان قوله بحيث يلزم الخ يفيد أن المراد باختلاف القضيتين اختلافهما بالإيجاب والسلب لأنه هو الذى يقتضى صدق إحداهما وكذب الأخرى لامطابق اختلاف (قوله وبالعكس) خرج به ما إذا كان يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى ولا يلزم من كذب إحداهما صدق الأخرى نحو كل (٢) إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان فلا تناقض بينهما لاستلزام الصدق

والإنسان ومن ههنا قيل نقيض كل شئ رفعه اه وذكر السيد فى حاشية المطالع أن المفهوم المفرد إذا اعتبر فى نفسه لم يتصور له نقيض إلا بأن ينضم إليه معنى كلة النفي فيحصل مفهوم آخر فى غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم فى نفسه وان اعتبر صدق المفهوم على شئ فنقيض ذلك المفهوم بهذا الاعتبار سلبه أى سلب صدقه ورفعاه عما اعتبر صدقه عليه والأول نقيض بمعنى المعدول والثانى بمعنى السلب اه قال عبد الحكيم فعلم من هذا أن النقيض فى التصورات يتحقق بقسميه أعنى رفعه فى نفسه ورفعاه عن شئ بالاعتبارين وأما فى التصديقات فلا يتحقق فيها إلا القسم الأول إذ لا يمكن اعتبار صدقها وحملها على شئ وان معنى قولهم نقيض كل شئ رفعه سواء كان رفعه فى نفسه أو رفعه عن شئ اه (قوله خرج اختلاف مفردين) أى خرج بقوله قضيتين ذلك سواء كان فصلاً أو خاصة بناء على أن التعريف حد أو رسم (قوله أى لذات الاختلاف) قال فى شرح المطالع ثم انه ربما وقع فى عباراتهم اختلاف

(١) (قوله لأن قوله الخ) هذا هو رأى المصنف فى شرح الأصل فلذا حذف هذا القيد من تعريفه هو مع ذكر الأصل له ولا يمكن يقال له ان قوله بحيث الخ يفيد أيضاً أن يكون الاختلاف بين قضيتين ، فلا داعى لذكر قضيتين كما لا داعى لذكر الإيجاب والسلب ، وكون بعض الفصول يفتى عن البعض لا يسوغ الحذف فى التعاريف فكان ينبغي اتباع الأصل بذكر هذا القيد لخراج نحو العدول والتحصيل والا فلا تخرج إلا بقيد بحيث الخ . (٢) (قوله نحو كل الخ) فيه أن هذا المثال سيخرجه الشارح بقيد لذاته فان صدق إحداهما وكذب الأخرى لخصوص المادة وهى عموم المحمول وخصوص الموضوع فيها لا لذات الاختلاف . وحينئذ فأثبت من استدراك قيد وبالعكس لأنه لم يخرج به شئ . واعلم أن تعريف المصنف اشتمل على جنس وهو اختلاف وثلاثة فصول الأول قضيتين خرج به اختلاف مفردين أو مفرد وقضية الثانى قوله بحيث يلزم الخ خرج به ما إذا كان لإيجاب إحداهما فى قوة سالبة الأخرى نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد فانهما صادقان . الثالث قوله لذاته خرج به شيئان ما إذا كان لإيجاب إحداهما فى قوة لإيجاب الأخرى كالسلب لاحداهما لتساوى محوليهما نحو هذا فرس هذا ليس بصاحل وما كان لخصوص المادة نحو كل غيب شجر ولا شيء من الغيب بشجر بدليل التخلف فيما إذا كان الموضوع أعم نحو كل شجر غيب ولا شيء من الشجر بنبغ فانها كاذبتان ، وبعض الشجر غيب وبعض الشجر ليس بنبغ فانها صادقتان اه الشرنوبى .

خرج الاختلاف الذى لا يلزم منه ذلك فانه لا يوجب تحقق التناقض كالاختلاف الذى بين قولنا زيد ساكن زيد ليس بمتحرك فانه لا يوجب تحقق التناقض اصدق كل من النفيتين وكالاختلاف الذى بين قولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فانه وان لزم من صدق كل كذب الأخرى وبالعكس لكن لا لذات الاختلاف بل بواسطة أن إيجاب إحداها فى قوة إيجاب الأخرى وسلب إحداها فى قوة سلب الأخرى وكالاختلاف الذى بين الموجبة والسالبة السكيتين أو الجزئيتين نحو قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فانه وان لزم منه ذلك لكن لا لذات الاختلاف

الكذب من غير انعكاس وقوله وبالعكس أى ويلزم من كذب إحداها صدق الأخرى وفيه أنه لا حاجة لذكر العكس لأن قوله بحيث يلزم من صدق كل كذب الأخرى يفنى عنه لاستلزامه إياه نعم لو عبر بقوله بحيث يلزم من صدق إحداها كذب الأخرى كان لذكر العكس محل تأمل (قوله خرج الاختلاف الذى لا يلزم منه ذلك) أى صدق إحدى القضيتين وكذب الأخرى وهذا محترز قوله 'بحيث يلزم من صدق الخ' (قوله زيد ساكن الخ) أى فهانان القضيتان صادقتان إن فرض أنه ساكن الأصابع كاذبتان إن فرض أنه متحرك الأصابع فلم تكن إحداها صادقة والأخرى كاذبة فانه لا يوجب تحقق التناقض أى لأن صدق إحداها يوجب صدق الأخرى الآن لأن معنى ساكن وليس بمتحرك واحد (قوله وكالاختلاف الذى بين قولنا زيد انسان الخ) أى خرج ذلك الاختلاف بقوله لذاته لأن هذا الاختلاف وإن لزمه صدق إحدى القضيتين وكذب الأخرى لكن ليس لذات الاختلاف بل بواسطة وكذا الاختلاف الآتى بعد (قوله بل بواسطة أن إيجاب الخ) أى فزيد انسان فى قوة زيد ناطق وإنما كان إيجاب إحداها فى قوة إيجاب الأخرى لأن إثبات أحد المتساويين يستلزم إثبات الآخر (قوله وسلب إحداها الخ) أى فزيد ليس بناطق فى قوة زيد ليس بانسان ، وإنما كان سلب أحدهما فى قوة سلب الآخر لأن نفي أحد المتساويين يستلزم نفي الآخر فلما كان إيجاب إحداها فى قوة إيجاب الأخرى وسلب إحداها فى قوة سلب الأخرى ثبت صدق إحداها وكذب الأخرى عند اختلافهما بالإيجاب والسلب (قوله السكيتين أو الجزئيتين) وإنما خرج هذا لأن الجزئيتين تارة يصدقان معا والسكيتين تارة يكذبان معا ، فصار صدق إحداها وكذب الأخرى فى المثالين المذكورين ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة (قوله نحو قولنا كل انسان الخ) لف ونشر مرتب (قوله وإن لزم منه) أى الاختلاف بين السكيتين والجزئيتين المذكورتين (قوله ذلك) أى صدق إحداها وكذب الأخرى

قضيتين بحيث يقتضى لذاته صدق إحداها كذب الأخرى وحينئذ يكون لذاته عائدا إلى الصدق لا إلى الاختلاف إذ لا معنى له ويرد عليه السكيتان كقولنا كل ج ب ولا شئ من ج ب فانهما مختلفان بالإيجاب والسلب ، بحيث يقتضى صدق إحداها لذاته كذب الأخرى ضرورة أنه إذا صدق كل ج ب كذب لاشئ من ج ب وبالعكس ويمكن أن يجاب عنه بأن اقتضاء صدق إحدى القضيتين كذب الأخرى لذاته بل بواسطة اشتغالها على نقيض الأخرى فقد رجع العبارتان إلى معنى واحد (قوله خرج الاختلاف الذى لا يلزم منه ذلك) صادق بأمرين الأول أن لا يلزم من صدق

بل لخصوص المادة ولو كان (١) لذات الاختلاف لزم تحقق التناقض في كل كائيتين أو جزئيتين وليس كذلك فخرج ماعدا التناقض عن التعريف وانطبق عليه ثم بين الاختلاف المعبر في تحقق التناقض فقال (ولابد (٢) في التناقض (من الاختلاف) أى اختلاف القضيتين (في السكيف) أى الإيجاب والسلب (و) في (السك) أى الكلية والجزئية (و) في (الجهة) أى الضرورة والامكان والدوام والاطلاق وغيرها من الجهات ، فالقضيتان إن كانتا شخصيتين فلا بد من الاختلاف في السكيف

(قوله بل لخصوص المادة) وهو كون الموضوع في السكيتين والجزئيتين المذكورتين خاصا والمحمول فيهما عاما ولا يتأتى نفي العلم عن الخاص (قوله وليس كذلك) أى لأنه يرد كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، فهاتان القضيتان كاذبتان معا ، وبعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بانسان فهاتان القضيتان صادقتان معا (قوله وانطبق عليه) أى انطبق التعريف على التناقض وقوله في تحقق أى حصول (قوله ولا بد الخ) لما لم يذكر ذلك في التعريف صريحا ذكره في الشروط (قوله في السكيف) إنما قدم الاختلاف في السكيف لأنه عام في جميع القضايا بخلاف ما بعده (قوله وفي السك) أى لما عرفت من أن السكيتين قد يكذبان والجزئيتين قد يصدقان (قوله أى الضرورة الخ) أى الضرورة المطلقة والامكان العام والدوام المطلق والاطلاق العام لأنه المفهوم عند الإطلاق وبهذا صح قوله بعد وغيرها الخ ، واندفع ما يقال إنه لا حاجة لقوله وغيرها الخ بعد ما ذكره (قوله شخصيتين) كقولك زيد قائم زيد ليس بقائم

إحدهما كذب الأخرى وبالعكس الثاني أن يلزم لادانته فقوله كالاختلاف الذي بين قولنا زيد ساكن الخ مثال للأول وقوله وكالاختلاف الخ مثال للثاني (قوله ولو كان لذات الاختلاف الخ) قضية شرطية بيان الملازمة فيها أن ما بالذات لا يتخلف (قوله وليس كذلك) لأن السكيتين قد يكذبان وذلك في مادة يكون المحمول أخص من الموضوع نحو كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، والجزئيتين قد يصدقان نحو بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بانسان (قوله وفي السك) وذلك لما عرفت أن السكيتين قد يكذبان والجزئيتين قد يصدقان (قوله أى الضرورة الخ) متناول لسائر أقسام الضروريات وكذا يقال فيما بعده ، فقوله وغيرها من الجهات لا معنى له إلا أن يريد بالغير الموجهات المبحوث عنها على سبيل النسبة لكنه خلاف الظاهر فالأولى أن يقول كالضرورة والامكان وغيرها أو يحذف هذا القول رأسا (قوله فلا بد من الاختلاف في السكيف) أى فقط أخذنا من قوله بعد ذلك وإن كانتا محصورتين فلا بد مع ذلك الخ

(١) (قول الشارح ولو كان الخ) قياس استثنائي مركب من ملازمة هي قوله ولو كان الخ ، ودليها أن ما بالذات لا يتخلف ، ومن استثناء قبيض التالى المشار إليه بقوله وليس كذلك ، ودليها التخلف فيما إذا كان الموضوع أم فينتج قبيض القدم وهو المدعى .

(٢) (قول المصنف ولا بد الخ) اعلم أن تعريف المصنف للتناقض يقتضى الاختلاف في هذه الأشياء الثلاثة والاتحاد فيما عداها فهي ليست شروطا له كما قالوا إذ لو كانت شروطا له لتحقت الماهية بدونها ، فإن الشرط خارج عن الماهية والتالى باطل ، وحينئذ فذكرها لإيضاح وتقريب للتعلل حتى لا يقع في الخطأ ، فيظن أن مجرد الاختلاف بين قضيتين كاف في تحقق التناقض ، وبما ذكرنا يندفع الاعتراض على القدماء في حصرهم الاتحاد في الثمانية فاتهم يفتون التمثيل والتقريب وبذلك يعود الخلاف بينهم وبين التأخرين لفظيا اه الشرطون .

وان كانتا محصورتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في السك لصديق الجزئيتين وكذب السكيتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول وإن كانتا موجّهتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الجهة لصديق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان .

(قوله فلا بد مع ذلك) أى مع الاختلاف في السكيف (قوله لصديق الجزئيتين) نحو بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان وقوله لصديق علة لقوله فلا بد الخ وقوله وكذب السكيتين نحو كل حيوان إنسان لاشئ من الحيوان بإنسان (قوله مع ذلك) أى مع الاختلاف في السكيف والسك (قوله لصديق الممكنتين) نحو كل إنسان كاتب بالامكان العام بعض الانسان ليس بكاتب بالامكان العام (قوله وكذب الضروريتين) نحو بالضرورة كل إنسان كاتب بالضرورة بعض الانسان ليس بكاتب ، فهاتان القضيتان كاذبتان وكقولك العالم موجود بالامكان العام بعض العالم ليس بموجود بالامكان العام فكل من القضيتين صادقة لكون المادة مادة الامكان ويكذب الضروريتان في هذه المادة كقولنا العالم موجود بالضرورة وبعض العالم ليس بموجود بالضرورة ، فلو جعلت إحدى القضيتين من هذه المادة ممكنة والأخرى ضرورية صدقت إحداها وكذبت الأخرى ، وتحقق التناقض (قوله في مادة الامكان) أى في مادة يكون ثبوت المحمول للموضوع فيها وثيقه عنه فيها ممكنا لا واجبا وهو راجع لصديق الممكنتين وكذب الضروريتين

(قوله وإن كانتا محصورتين الخ) لا يخفى أن السكوت في معرض البيان مفيد للحصر فيرد عليه الطبيعية سواء كان القضيتان طبيعيتين أو إحداها طبيعية والثانية محصورة أو مخصوصة . ويجب أن للقصور حصر القضايا المتعارفة المعتبرة والطبيعية غير متعارفة وغير معتبرة ، ولا يرد على الحصر المهملة لأنها راجعة للمحصورات كما سيقول (قوله وإن كانتا موجّهتين) العطف يقتضى المغايرة مع أن الجهة تدخل على المخصوصة والمحصورة ، فلو قال قبيلى هذا القول هذا كله إذا لم تكن القضيتان موجّهتين وأما إن كانتا موجّهتين الخ (قوله من الاختلاف في الجهة) إذ لو اتحدتا فيها لم يتناقضا لصديق الممكنتين الخ (قوله في مادة الامكان) يعنى الخاص كما صرح به المصنف ، وذلك كقولنا كل إنسان بالضرورة كاتب وليس كل إنسان كاتب بالضرورة فانهما يكذبان لأن إيجاب السكناية لشيء من أفراد الانسان ليس بضرورى ولا سلبها عنه ، وأما الممكنتان فيصدقان فيها لأن امكان السلب لا يرفع امكان الإيجاب كقولنا كل إنسان كاتب بالامكان وليس كل إنسان كاتب بالامكان فظهر أن اختلاف الجهة لا بد منه في تناقض الموجهات قال المصنف في شرح الرسالة لا يقال مفهوم الموجبة ثبوت المحمول للموضوع بالامكان ، ومفهوم السالبة الحكم بأن ليس المحمول ثابتا له بالامكان أعنى أن ثبوته له ليس بممكن فظاهراً أن هذا رفع مفهوم الموجبة ونقيض له لأننا نقول ما ذكرت ليس مفهوم السالبة الممكنة لأنك لم تجعل الامكان جهة السلب بل جعلته مسلوبا وسلب الامكان ضرورة فما توهمته سالبة ممكنة هى عين السالبة الضرورية فإن قيل هذا لا يدل على اشتراط اختلاف الجهة في جميع الموجهات بل في الضرورية والممكنة فقط . أجب بأن نقيض الموجهة رفعها أو ما يساويه ، ومعلوم أن رفع الجهة أعم من رفع النسبة موجهها بتلك الجهة وكذا ما يساويه فأراد الضرورة والامكان تنبيه وتمثيل لزيادة التوضيح



واعلم أن المهمة من المحصورات في الحقيقة لما صر من أنها في قوة الجزئية فحكمها بحكمها ( والاتحاد ) بالجر عطف على قوله الاختلاف أى كما لا بد في تحقق التناقض من الاختلاف في الأمور الثلاثة المذكورة وهى الكيف والسكم والجهة كذلك لا بد فيه من الاتحاد ( فيما عداها ) أى فيما عدا الكيف والسكم والجهة فلا بد في التناقض من اختلاف واتحاد أما الاختلاف ففي الأمور الثلاثة المذكورة وأما الاتحاد ففيها عداها واختلف في ذلك فقيل يجب الاتحاد في ثمانية أشياء الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والشرط

( قوله واعلم أن المهمة الخ ) جواب عما يرد على الشارح من أنه ذكر أنه لا بد من الاختلاف في الكيف في الشخصيتين والكيف والسكم في المحصورتين وأهل المهمتين ( قوله في قوة الجزئية ) أى لأنك إذا قلت الانسان حيوان كان ثبوت الحيوانية لبعض أفراد الانسان محققا سواء أردت من الموضوع كل أفراد أو بعضها ( قوله فحكمها ) أى المهمة بحكمها أى الجزئية في التناقض فان كانت المهمة موجبة فنقيضها سالبة وان كانت سالبة فنقيضها موجبة كلية ولا يكتفى فيها بمجرد الاختلاف بالكيف كما هو صريح متن السلم في قوله :

فان تسكن شخصية أو مهملة فنقضها بالكيف أن تبده

فانه يقتضى أن نقيض الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب وليس كذلك فالحق أنها مثل الجزئية ( قوله في ذلك )

( قوله واعلم الخ ) جواب عما يقال لم يتعرض لحال المهمة ولو ذكر هذا عقيب قوله في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم سلم عن الفصل بالأجنبي وهو ذكر الموجهة بينهما وقوله لما صر الخ علة لكونها من المحصورات ( قوله فحكمها بحكمها ) أى حكم المهمة بحكم الجزئية فاذا وقع الاختلاف بين المهمة والكلية تحقق التناقض بينهما كما يتحقق بين الجزئية والكلية كقولنا الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وأما اذا وقع بين المهمتين فلا يتحقق التناقض بينهما لصدقها لكونها في قوة الجزئية كقولنا الحيوان انسان الحيوان ليس بانسان ( قوله بالجر ) والرفع صحيح أيضا بحمله مبتدأ والخبر قوله فيما عداها أو يقدر لا بد منه الآن الأولى الجبر لسلامته عن التقدير وهذا شروع في ذكر شروط تحقق التناقض بعد تعريفه لأن التعريف انما يفيد معرفة مفهومه وتمييزه عما عداه لا طريق عمله ( قوله فقيل ) حكاة بصيغة التمريض لضعفه ( قوله الموضوع ) لم يقل المحكوم عليه لأنه يشمل الشرطيات ولم يذكرها ولأن اعتبار الوحدات الثمانية لا يظهر في الشرطيات كانه عليه العصام ( قوله والزمان ) اعترض بأنه يتحقق التناقض في مثل قولنا زيد أب لعمرو أمس وليس بأب له اليوم مع عدم وحدة الزمان وأجيب بأننا لانسلم تحقق التناقض فيه لأن صدق احدهما وكذب الآخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة وذلك لأن الأبوة صفة لو تحققت أمس تحققت اليوم وأما ما يقال ان وحدة الزمان تستلزم وحدة المكان ضرورة امتناع أن يكون الشيء في زمان واحد في مكانين فغلط لأن ههنا شيئين أحدهما النسبة الإيجابية والآخر السلبية فيجوز أن يكونا جميعا في زمان واحد ويكون كل منهما في مكان آخر كقولنا زيد جالس الآن في المسجد زيد ليس بجالس الآن في السوق ومحصله أن المكان ظرف للمحمول والزمان ظرف للنسبة ( قوله والاضافة ) هى النسبة المتكررة كالأبوة والبنوة ( قوله والشرط ) أى اذا اعتبر في احدهما قيد لا بد أن يعتبر ذلك القيد في الأخرى فلا تناقض عند اختلاف

والقوة والفعل والجزء والكل فلا يناقض زيد قائم عمرو ليس بقائم لاختلاف الموضوع ولا زيد قائم زيد ليس بقاعد لاختلاف المحمول ولا زيد قائم أى لئلا زيد ليس بقائم أى نهارة لاختلاف الزمان ولا زيد قائم أى فى المسجد زيد ليس بقائم أى فى السوق لاختلاف المكان ولا زيد أب أى لبكر زيد ليس بأب أى لعمرو لاختلاف الاضافة ولا الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه أسود لاختلاف الشرط ولا الخمر فى الدن (١) مسكر أى بالقوة الخمر فى الدن ليس بمسكر أى بالفعل لاختلاف القوة والفعل ولا الزنجى أسود أى بفضه الزنجى ليس بأسود أى كاه لاختلاف الجزء والكل فهذه الوحدات الثمانية التى ذكرها القدماء فى تحقق التناقض ، وأما عند المتأخرين فيكيف

أى فيما عداها (قوله والقوة والفعل) هما واحد كما أن الجزء والكل واحد والواو فيهما بمعنى أو (٢) أو هما متبادلان أى القوة أو الفعل والجزء أو الكل فأحدهما واحد من الثمانية والظاهر أنهم أرادوا بالفعل والقوة ههنا معنيهما المتباينين لا المتصادقين اللذين أحدهما من الآخر (قوله لاختلاف الموضوع) أى وإذا اختلف الموضوع أو المحمول أو غيرهما من الأمور المذكورة جاز أن يصدق القضيتان وأن يكذبا وحينئذ فلا يكونان متناقضين اذ النقيضان لا يصدقان ولا يكذبان بل يجب صدق أحدهما وكذب الآخر (قوله مفرق) أى مضعف للبصر ولما كان كذلك جعل الخبر الذى يكتب به الووق أسود . واعلم أن بعض أمثلتهم لهذه الوحدات محتل كتمثيلهم للشرط بقولهم اللون مفرق للبصر اللون ليس بمفرق للبصر وللكل والجزء بقولهم الزنجى أسود الزنجى ليس بأسود إذ ليس احدى القضيتين المذكورتين نقيض الأخرى كما لا يخفى لانهما مهملتان

فيه بأن يعتبر فى إحدهما دون الأخرى أو يعتبر فى كل منهما شرط مخالف لشرط الأخرى (قوله والقوة والفعل) قال عبد الحكيم المراد بالقوة عدم الحصول فى زمان الحال مع إمكانه له وبالفعل الحصول فى الحال وهما غير الامكان والاطلاق اللذين من الجهات ألا ترى أنه يمكن تقيدهما بالامكان والاطلاق العام فى الحقيقة هما قيدان للمحمول وليسا بكيفية للنسبة اه (قوله الدن) هو الراقود العظيم (قوله فهذه الوحدات الثمانية) قال العصام انما ذكروها مع أن تعريف التناقض يتكفل بتمييزه عما عداه لانه كثيرا ما يعرض الغلط للتعلم من مشاهدة الاختلاف بين القضيتين فيظنه موجبا للتناقض لعدم تنبيهه لاضمار ما أخرج الاختلاف من الاقتضاء المذكور فى التعريف إما باخراجه عن أصل التناقض أو الاختلاف لذاته فذكروا عدة من الأمور العارضة للاختلاف تمكيننا للتعلم فى مقام التنبيه وتمييزا له فى التفحص عن تحقق الاختلاف المذكور ولم يستوفوا بيان ما يعرض من تكثير الوحدات التى يشترطونها لأنها مما لا يعد ولا يحصى فأحالوها على فطنة المتعلم بعد تقويتها بهذا المقدار من التنبيه وبهذا اندفع ما ذكره العلامة التفتازانى من أن الاختلاف يكون بغير الأمور المذكورة وظهر أن الرد إلى الوجدتين اخلال بما هو الغرض من تفصيل الوحدات الثمانية والرد الى وحدة النسبة مبالغة فى الاخلال هكذا حقق المقام فانه من مواهب الحكيم العلام (قوله فيكيف

(١) (قوله فى الدن) هو يفتح الدال كما فى القاموس اه .

(٢) (قوله بمعنى أو الخ) أى فالشرط أحدهما بحيث إذا كان المحمول بالقوة فى إحدى القضيتين كان كذلك فى الأخرى أو بالفعل فى إحدهما كان كذلك فى الأخرى ومثل ذلك يقال فى الجزء والكل اه الشرنوبى .

وحداتان وحدة الموضوع ووحدة المحمول والوحدات الباقية مندرجة فيهما فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول وذلك ظاهر عند التأمل ، وعند المحققين أن العتبر في تحقق التناقض

والمهمة (١) لاتناقضها مثلها لانهما يصح صدقهما ولو لم يختلفا في الشرط والجزء والكل لأن المهمتين يصدقان (٢) وان اتفقا في الوحدات كلها (قوله وحدتان وحدة الموضوع ووحدة المحمول) الأولى عدم التقيد اذ هذه الوحدات الثمانية قد ترجع الى المحمول بتمامها وقد ترجع الى الموضوع وقد يرجع ماذكر أنه مندرج في وحدة الموضوع لوحدة المحمول وما ذكر أنه مندرج في وحدة المحمول لوحدة الموضوع مثلا زيد قائم ليلا زيد ليس بقائم ليلا وحدة الزمان فيه ترجع لوحدة المحمول ونحو القائم (٣) ليلا زيد ليس القائم ليلا زيدا وحدة الزمان فيه ترجع الى وحدة الموضوع وكذا وحدة الشرط ووحدة الجزء أو الكل أما رجوعهما الى وحدة الموضوع فظاهر وأما رجوعهما الى وحدة المحمول فكما لو قلت المفرق للبصر الجسم ليس المفرق للبصر الجسم تعين بشرط كون الجسم أبيض فيهما أو أسود فيهما وكما لو قلت الأسود الزنجي ليس الأسود الزنجي تعين كاه فيهما أو بعضه فيهما هذا محصل ما اعترض به السعد . وأجاب بعض أسياننا بما محصله أن الزمان والمكان وما بعدهما اذا رجعت للموضوع كانت شروطا فتكون داخلية في الشرط فتأمل اه من خط شيخنا ( قوله فوحدة الشرط الخ مندرجة الخ ) أى لأن الشرط في الحقيقة وصف للموضوع . وحاصله أن هذا الاختلاف لفظي لأنها في الحقيقة ترجع لمعنى واحد ( قوله مندرجة في وحدة الموضوع ) مثلا اللون مفرق للبصر بشرط كونه أى اللون أبيض اللون ليس مفرقا للبصر بشرط كونه أبيض يرجع الى قولنا اللون الأبيض مفرق للبصر اللون الأبيض ليس مفرقا للبصر فوحدة الشرط فيه رجعت للموضوع وكذا يرجع قولنا الزنجي أسود أى كاه الزنجي ليس بأسود أى كاه الى قولنا كل الزنجي أسود كل الزنجي (٤) ليس بأسود وكذا يرجع قولنا الزنجي أسود أى بعضه الزنجي ليس بأسود أى بعضه الى قولنا بعض الزنجي أسود بعض الزنجي (٥) ليس بأسود ( قوله مندرجة في وحدة المحمول ) أى فبرجع قولنا زيد قائم أى ليلا زيد ليس بقائم أى ليلا

وحداتان ( قال في شرح المطالع واكتفى الفارابي منها بثلاث وحدات وحدة الموضوع والمحمول والزمان (قوله فوحدة الشرط الخ) لأن الجسم الأبيض غير الجسم الأسود وكل العين غير بعضها (قوله ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة تحت وحدة المحمول) لأن النائم ليلا مثلا ليس بنائم نهارا والقائم في السوق غير القائم في المسجد والأب لعمر وغير الأب لبكر والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل فعدم التناقض في الصور المذكورة لعدم الاتحاد في الموضوع والمحمول قال

- (١) قوله والمهمة الخ) فقد سبق أنها في قوة الجزئية والجزئية تعيضا كلية فكذلك في قوتها وحينئذ فنقيض الجسم مفرق للبصر هو لاشيء من الجسم مفرق للبصر ونقيض الزنجي أسود هو لاشيء من الزنجي بأسود .
- (٢) ( قوله يصدقان الخ ) نحو الحيوان لسان الحيوان ليس بانسان .
- (٣) ( قوله ونحو القائم الخ ) لاينبغي ما فيه من التكلف إذ يجعل الزمان قيدا للموضوع يجعل القضيتين مهملتين بعد أن كانتا شخصيتين وقد سبق أن المهمة لاتناقضها مثلها .
- (٤) ( قوله كل الزنجي الخ ) الصواب بعض الزنجي ليس بأسود إذ نقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية .
- (٥) ( قوله بعض الزنجي الخ ) الصواب لاشيء من الزنجي بأسود إذ نقيض الموجبة الجزئية سالبة كلية اه الفرونوي .

وحدة النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد فان وحدتها

الى قولنا زيد قائم في الليل زيد ليس بقائم في الليل ويرجع قولنا زيد جالس وتريد في المسجد زيد ليس بجالس وتريد في المسجد الى قولنا زيد جالس في المسجد زيد ليس بجالس في المسجد ويرجع قولنا زيد أب وتريد لعمر زيد ليس بأب وتريد لعمر زيد الى قولنا زيد أب لعمر زيد ليس باب لعمر زيد ويرجع قولنا الجري في الدن مسكر وتريد بالقوة الجري في الدن ليس بمسكر وتريد بالقوة الى قولنا الجري في الدن مسكر بالقوة الجري في الدن ليس بمسكر بالقوة ويرجع قولنا الجري في الدن مسكر تريد بالفعل الجري في الدن ليس بمسكر وتريد بالفعل الى قولنا الجري في الدن مسكر بالفعل الجري في الدن ليس بمسكر بالفعل ( قوله فان وحدتها ) أى لأن وحدتها علة لقوله ان المعتبر الخ

المصنف في شرح الرسالة وههنا نظر وهو أن جعل وحدة الشرط والجزء والسكل راجعة الى وحدة الموضوع والبواقي الى وحدة المحمول مما لا يصح على اطلاقه لانه اذا عكست القضايا المذكورة انعكس الامر وصارت وحدة الشرط والجزء والسكل راجعة الى المحمول والبواقي الى الموضوع فلا أولى القول برجوع جميع الوحدات الى وحدة الموضوع والمحمول من غير تخصيص اه وأجاب السيد بأن المخصص كأنه راعى ماهو الظاهر من أن رجوع وحدة الشرط ووحدة السكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول أظهر لأن اعتبار الشرط والسكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل في المحمول أنسب اه وفي شرح المطالع لا يقال الزمان خارج عن طرفي القضية لأن نسبة المحمول الى الموضوع لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخلا في المحمول لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع واقعة في زمان فيكون للزمان زمان آخر، ولأن تعلق الزمان بالقضية بحسب ظرفية النسبة والشئ لا يصير ظرفا لآخر الا بعد تحققه فيكون تعلق الزمان متأخرا عن النسبة المتأخرة عن طرفي القضية فلو كان داخلا في أحدهما لكان متأخرا عن نفسه بمراتب وإنه محال لأننا نقول تعلق المكان أيضا بحسب الظرفية اذ لا بد للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لاندراج وحدة المكان تحت وحدة الموضوع واخراج وحدة الزمان عنها اه ومحصل الجواب معارضة لسؤال السائل أنه على تقدير لزوم الزمان للزمان يلزم أيضا أن يكون للمكان مكان آخر بالدليل المذكور ثم هذا مبنى على القول بأن الزمان موجود وأنه مقدار الحركة كما هو رأى الحكماء أما على مذهب المتكلمين من أنه أمر موهوم اعتبارى فلا مانع أن يكون للزمان زمان اذ لا حرج في الاعتباريات والوهميات وقد يمنع ذلك ولا يخفى أن تخرج الكلام في هذا الفن انما يكون باصطلاح الحكماء اذ لا يتكلم في فن بغير اصطلاح أهله وأما قول المحشى لا نسلم أنه لا بد للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فان قولنا زيد عالم فيه نسبة العلم الى زيد وليس لها مكان لأن العلم ثابت للنفس وليس في مكان بل في زمان اه فسهو لأن النسبة قائمة بنفس الحاكم فهي مكان لها وأما القائم بزيد وهو العلم فليس هو نفس النسبة بل الصفة التي جعلت مجموعا لفرق ما بين مكان النسبة ومكان المحمول فقد اشتبه عليه أحدهما بالآخر تأمل ( قوله وحدة النسبة الحكمية ) لا يقال الرد الى وحدة النسبة ينافي اشتراط الاختلاف في الجهة مع أنه باختلاف الجهة تختلف النسبتان لأننا نقول الجهة كيفية الوقوع واللاوقوع والنسبة التي يشترط وحدتها النسبة الحكمية ولو

يستلزم الوحدات الثمانية وعدم وحدة شيء من الوحدات يستلزم اختلاف النسبة والا فلا  
حصر فيما ذكره لارتفاع التناقض باختلاف الآلة نحو زيد كاتب أى بالقلم الواسطى زيد ليس  
بكاتب أى بالقلم التركى والعلة نحو النجار عامل أى للسultan النجار ليسعامل أى لغيره والمفعول به  
نحو زيد ضارب أى عمرا زيد ليس بضارب أى بكرا والمميز نحو عندى عشرون أى درهما ليس  
عندى عشرون أى دينارا الى غير ذلك . واعلم ان كيفية التناقض فى القضايا الغير الموجهة معلومة  
بمجرد الاختلاف فى السكف والسكم وأما القضايا الموجهة فلا يعلم حالها بمجرد الاختلاف فى السكف  
والسكم والجهة اذ الجهات كثيرة لا يعرف أن هذه الجهة مثلا مناقضة لأى جهة فلذا بين حال القضايا  
للموجهة دون غيرها فقال ( والنقيض للضرورة )

( قوله يستلزم اختلاف النسبة ) مثلا إذا قلت زيد جالس وأردت فى الدار زيد ليس يجالس  
وأردت فى المسجد فالنسبة فى الأول ثبوت الجلوس له فى الدار والنسبة فى الثانى ثبوت الجلوس له  
فى المسجد ولا شك أن النسبتين مختلفتان ( قوله وإلا فلا حصر ) أى والا يكن العتبر وحدة  
النسبة الحسكية بل العتبر ما قالوه فلا يصح لأنه حصر الوحدات فيما ذكره لارتفاع التناقض أى  
لعدم التناقض باختلاف الآلة . وحينئذ فيزاد على الوحدات التى ذكرها الاتحاد فى الآلة والاتحاد  
فى العلة والاتحاد فى المفعول والاتحاد فى التميز والاتحاد فى الحال وغير ذلك ( قوله الآلة ) مراده (١)  
بالآلة الكتابة ( قوله بالقلم الواسطى ) نسبة لواسطة اسم بلد والمراد به الكتابة الواسطية  
وقوله بالقلم التركى المراد به الكتابة التركية هذا ما أفاده شيخنا العدوى وقال شيخنا الدردير ان  
المراد بالقلم فيهما حقيقته ( قوله والعلة ) أى مادخلت عليه اللام كالسلطان وغيره فى المثال  
( قوله الى غير ذلك ) أى واته الى غير ذلك من الحال مثلا ( قوله ان كيفية التناقض ) الاضافة  
لبيان أى كون القضيتين متناقضتين ( قوله معلومة ) أى بالاجمال وقوله بمجرد أى بحكاية المصنف  
بمجرد الاختلاف فى السكف الخ ( قوله لا يعرف أن الخ ) أى فلا يعرف الخ فهو تفرع فى المعنى على كون  
الجهات كثيرة ( قوله أن الخ ) أى جواب أن الخ ( قوله فلذا ) أى فلاجل أن القضايا الموجهة لا يعلم  
حالها لما ذكر ( قوله والنقيض للضرورة الخ ) النقيض مبتدأ خبره الممكنة العامة وهى جملة معرفة

لم تختلف فى النسبة الواحدة الوقوع واللاوقوع بالضرورة والامكان مثلا لا مكان اجتماعهما على  
الكذب ( قوله يستلزم اختلاف النسبة ) ضرورة أن النسبة الى هذا غير النسبة الى ذاك والنسبة  
فى هذا الزمان غير النسبة فى ذلك الزمان وعلى هذا القياس ففى لم تختلف النسبة لم يختلف شيء  
من تلك الأمور بحكم عكس النقيض ( قوله باختلاف الآلة الخ ) أجاب عبد الحكيم بأن جميع ذلك  
داخل فى الاختلاف بالشرط فان المراد به قيد اعتبر فى الحكم سواء كان وصفا أو آلة أو محلا أو غير ذلك  
( قوله الى غير ذلك ) كاختلاف المحل مثل قولنا زيد كاتب أى فى الورق الهندى زيد ليس بكاتب  
أى فى الورق السمرقندى واختلاف الحال مثل قولك زيد ضارب قائما وليس بضارب راكبا  
( قوله والنقيض للضرورة الخ ) ماسق كان كافيا فى أخذ النقااض لكنهم قصدوا أن يأخذوا للنقااض

(١) ( قوله مراده الخ ) أى فى هذا المثال والا فتلها غيرها نحو زيد ضارب أى بالعصا زيد ليس بضارب  
أى بالسيف اه القرنوبى .

هو (الممكنة العامة) لأن اثبات الضرورة في جانب الإيجاب وهو مفهوم الضرورية الموجبة منقضى لسلب الضرورة عن جانب الإيجاب وهو مفهوم السالبة الممكنة وكذا اثبات الضرورة

الطرفين فتفيد الحصر وأتى بضمير الفصل إشارة الى تأكيد الحصر المستفاد من تعريف الطرفين ولدفع أن قوله للممكنة صفة للضرورة وذلك الدفع هو الفائدة اللفظية لهذا الضمير ولهذا سمي ضمير فصل لفصله كون ما بعده تابعا لما قبله لا خبرا (قوله هو الممكنة العامة) هذه العبارة تقتضى الحصر ومحتة باعتبار أن الفعلية تناقض الضرورية من حيث اشتغالها على الامكان لامن حيث ذاتها وقوله والنقيض للضرورة الخ أى الضرورية المطلقة وهى التى حكم فيها بضرورة النسبة مادامت ذات الموضوع موجودة والممكنة العامة ماحكم فيها بعدم ضرورة خلاف النسبة ومثال ذلك فى الموجبة قولنا كل انسان حيوان بالضرورة ففقيضها بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام لأن معناه سلب الضرورة عن الجانب المخالف والجانب المخالف هنا هو الإيجاب فيكون حاصل المعنى أنه لا ضرورة فى ثبوت الحيوانية لبعض الانسان وهو يناقض قولنا كل انسان حيوان بالضرورة ومثال ذلك فى السالبة لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة ففقيضها بعض الانسان بحجر بالامكان العام ، وتوجيه تناقض ذلك ما ذكره الشارح وقوله هو الممكنة ذكر الضمير باعتبار المرجع وهو النقيض وان كان الأولى التأكيد مراعاة للخبر وهو الممكنة العامة (قوله اثبات الضرورة) أى الوجوب (قوله وهو مفهوم) أى اثبات الضرورة مفهوم الضرورية الموجبة أى موصوف (١) الصفة المأخوذة من متعلق ذلك الاثبات مفهوم الضرورية المطلقة لأن مفهوم الضرورية المطلقة الموجبة النسبة الضرورية لا اثبات الضرورة كما لا يخفى وكذا يقال فيما يأتى ما يناسبه فى جانب الإيجاب أى المستفاد من القضية الموجبة (قوله مناقض) خبر أن (قوله عن جانب الإيجاب) أى لأنه الطرف

قضائيا محصلة مضبوطة ليسهل استعمالها فى العكوس والافقسة (قوله هو الممكنة) الاتيان بضمير الفصل لتأكيد الحصر المستفاد من الطرفين ولدفع أن قوله الممكنة صفة للضرورة ولم يقل هى مراعاة للخبر لأن ذلك فى غير ضمير الفصل أما هو فيجب فيه مراعاة المبتدأ (قوله لأن اثبات الضرورة الخ) علة للحكم المذكور مثلا كل انسان حيوان بالضرورة يناقضه بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام فان معناه سلب الضرورة عن الجانب المخالف والجانب المخالف هنا هو الإيجاب فيكون حاصل المعنى أنه لا ضرورة فى ثبوت الحيوانية لبعض الانسان وهو يناقض قولنا كل انسان حيوان بالضرورة قال السيد الامكان العام وان كان نقيضا حقيقيا للضرورة الذاتية بناء على ما مر من أن الامكان العام سلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم لكن من حيث اعتبار الكمية تدون الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورية فان نقيض الموجبة السلبية هو رفعها وليس رفعها غير مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعليه فقس سائر المحصورات (قوله وهو) راجع الى الاثبات وقوله مناقض خبر أن ومثله نظيره الآتى (قوله وكذا اثبات الضرورة

(١) (قوله أى موصوف الخ) لا يخفى ما فى هذه العبارة من الغموض ولعل يريد دفع عراض حاصله أن الضرورية المطلقة هى التى حكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع والشارح بين هنا أنها اثبات الضرورة فى جانب الإيجاب أو السلب والجواب أن كلامه على تقدير مضاف أى موصوف هنا الاثبات ولك أن تقول إنه تفسير باللائم اهـ الصرنوبى .

في جانب السلب وهو مفهوم الضرورية السالبة مناقض لسلب الضرورة عن جانب السلب وهو مفهوم الموجبة الممكنة (و) النقيض (للدائمة) هو ( المطلقة العامة ) لأن الإيجاب في كل الأوقات وهو مفهوم الدائمة الموجبة ينافي السلب في بعض الأوقات وهو مفهوم المطلقة السالبة وكذا السلب في كل الأوقات وهو مفهوم الدائمة السالبة ينافي الإيجاب في بعض الأوقات وهو مفهوم المطلقة الموجبة

المخالف في الممكنة السالبة ( قوله والنقيض للدائمة الخ ) أى المطلقة والدائمة المطلقة ماحكم فيها بدوام النسبة مادامت ذات الموضوع موجودة والمطلقة العامة ماحكم فيها بفعليه النسبة ، ومثال ذلك في الموجبة كل إنسان حيوان دائماً فنقيضها بعض الانسان ليس بحيوان بالاطلاق العام وفي السالبة لاشئ من الانسان بحجر دائماً فنقيضها بعض الانسان حجير بالاطلاق العام ، وتوجيه التناقض في ذلك ما ذكره الشارح ( قوله ينافي السلب في بعض الأوقات الخ ) هذا يقتضى أن المراد بالمطلقة العامة ما عبر به فيما تقدم بالمنشرة ولهذا قال شيخ الاسلام ثم الظاهر أنه أراد بالمطلقة ماحكم

في جانب السلب) فمثل قولنا لاشئ من الانسان بكاتب بالضرورة مناقض لبعض الانسان كاتب بالامكان العام فعلم من تفصيله أن نقيض الضرورية المطلقة الموجبة السالبة ممكنة عامة سالبة جزئية ونقيض الضرورية السالبة السالبة الممكنة العامة الموجبة الجزئية وهكذا البيان في البواقي وإنما كان كذلك لأن سلب ضرورة الإيجاب إمكان عام سالب وسلب ضرورة السلب إمكان عام موجب ( قوله لأن الإيجاب في كل الأوقات الخ ) فمثل قولنا كل انسان كاتب دائماً ينافي قولنا ليس بعض الانسان بكاتب بالاطلاق العام ( قوله ينافي الإيجاب في بعض الأوقات ) وإنما عبر بالمنفاة للإشارة الى أنه ليس نقيضاً حقيقة بل لأنه المساوى لأن نقيض دوام السالب عدم دوام السلب والثبوت في البعض لازم له ونقيض دوام الإيجاب رفعه ويلزم السالب في بعض الأوقات سواء كان في جميع الأوقات أولاً وهكذا يقال في البقية فلفظ النقيض المستعمل في هذا النص قد يراد به نفس النقيض كما في قوله نقيض الضرورية الممكنة وقد يراد به اللازم المساوى كما في قولهم نقيض الدائمة المطلقة العامة فلفظ النقيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها بالمعنى المجازي أو في المعنى الأعم الصادق على كل واحد منهما على طريق عموم المجاز أى ما يطلق عليه لفظ النقيض كذا حقق عبد الحكيم وقال شارح القسطاس ما ذكره في تناقض القضايا ليس نقيضاً حقيقياً بل مساوياً له واستحسنه السيد ثم إن إطلاق اسم النقيض على لازمه المساوى إنما يكون بعد رعاية اتحاد الموضوع والمحمول حتى لا يكون قولنا زيد ناطق نقيضاً لقولنا زيد ليس بإنسان وإن كان مساوياً لنقيضه لأن المساويات كثيرة فالو لم يعتبر رعاية اتحاد الطرفين لتعسر ضبط السقائض ( قوله وهو مفهوم المطلقة الموجبة ) لقائل أن يقول الثبوت أو السلب في وقت ما ليس مفهوم المطلقة لأنها المحكوم فيها بفعليه النسبة من غير قيد آخر وهي أعم من التي حكم فيها بفعليه النسبة في وقت ما أعني المطلقة المنتشرة لجواز أن يكون الحكم بالفعل مما لا يتحقق في وقت أصلاً إذ ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل في الجملة صدقه في شئ من الأوقات لجواز أن يكون الموضوع نفس الوقت فإنه لا يصدق الحكم عليه في وقت وإلا لكان للوقت وقت كما يقال الزمان موجود في الجملة أو غير قار الذات الى غير ذلك من القضايا التي

## (و) النقيض (للمشروطة العامة) هو (الحينية الممكنة)

فيها بفعلية النسبة على ماهو المتعارف عند القوم انظر يس (١) لكن يرد عليه (٢) ان الايجاب والسلب في وقت ما مفهوم المطلقة المنتشرة ويمكن الجواب (٣) بانه أراد دلالة المطلقة العامة على بعض الأوقات بطريق الزوم (قوله والنقيض للمشروطة العامة الخ) المشروطة العامة ماحكم فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع موجودا والممكنة الحينية عرفها الشارح بقوله التي حكم فيها الخ ومثال ذلك في الموجبة كل كاتب (٤) متحرك الأصابع بالضرورة بالامكان العام حين هو كاتب وفي السالبة لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتباً فنقيضها بعض الكاتب ساكن الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب ، وتوجيه التناقض في ذلك ما ذكره الشارح

موضوعاتها لا تقبل التقييد بالزمان فنقيض الدائمة هي المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة ونقيض المطلقة العامة غير مبین هذا ماحققة المصنف في شرح الأصل. وحيفئذ فبين كلاميه تدافع اللهم إلا أن يقال بنى كلامه هنا على ماهو المشهور بين القوم وان كان التحقيق عنده مقاله في شرح الأصل وأما مثل قولنا الله موجود دائماً أو بالضرورة فليس من قبيل ما جعل الزمان فيه موضوعاً لأن الموجود في الزمان مقول بالاشتراك على معنيين أحدهما أن يكون الزمان ظرفاً له ومنطبقاً عليه كالماء في الكوز وهذا عام في الممكنات ثانيهما أن يكون منسوباً إليه أي يكون مصاحباً له وموجوداً معه كالواجب تأمل قال العصام ولك أن تقول لا يصح أن تكون المطلقة المنتشرة أيضاً نقيضاً للدائمة لأن رفع دوام السلب لا يقتضي الايجاب في بعض أوقات الذات لجواز أن يكون رفع الدوام الاطلاق العام الذي هو أعم من الاطلاق الوقي فقول نقيض دوام السلب رفعه ويلزمه الثبوت في الجملة أعم من أن يكون بالثبوت في جميع الأوقات أو في البعض فقط أولاً في وقت اه ووقع في الحاشية هنا سهو وهو قوله المراد بالمطلقة العامة ما عبر عنها فيما تقدم بالمنتشرة اه لأن المنتشرة من أقسام الضرورات كما تقدم لا المطلقات وأما المطلقة المنتشرة فلم تذكر سابقاً وقرق بين المنتشرة المطلقة والمطلقة المنتشرة وبعض الحواشي هنا قال كلاماً زعم أنه تحقيق وهو محذف حائه تحقيق (قوله والنقيض للمشروطة العامة هو الحينية الممكنة) قال في شرح المطالع هذا إنما يصح لو كان المشروطة هي الضرورة مادام الوصف وأما لو كانت بشرط الوصف فلا لاجتماعهما على الكذب في مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق

(١) (قوله انظر يس) عبارة يس خالية من التبيين لأنه أراد أن يعبر بالمطلقة المنتشرة التي لم تذكر في الموجهات السابقة ، فعبر بالمنتشرة المطلقة التي سبق عددها من الضرورات وهو خطأ إذ الضرورة لا تناقض الدوام بل الامكان .

(٢) (قوله يرد عليه الخ) أي فكان الواجب أن يقول ونقيض الدائمة هو المطلقة المنتشرة دون المطلقة العامة والفرق بينهما أن المطلقة العامة هي التي حكم فيها بفعلية النسبة مطلقاً والمطلقة المنتشرة حكم فيها بفعلية النسبة في وقت ما والأولى أعم تنفرد فيما إذا كان الموضوع زماناً والا لزم أن يكون لازماً زماناً .

(٣) (قوله ويمكن الجواب الخ) الجواب الصحيح مقاله شيخ الاصلام من أن المصنف بنى كلامه هنا على المشهور بين القوم وان كان التحقيق عنده مقاله في شرح الأصل من أن نقيض الدائمة هو المطلقة المنتشرة دون المطلقة العامة ، وأما جواب المحقق فلا يصح إذ المطلقة العامة أعم ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص .

(٤) (قوله كل كاتب الخ) كذا بالنسخ التي بأيدينا وهي محرفة محذف ما يصح به الكلام وصحته كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً ونقيضها بالامكان العام بعض الكاتب ليس متحرك الأصابع حين هو كاتب اه الشرنوبى .



التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف للحكم وهي قضية بسيطة لم تذكر في البسائط واحتيج إليها في نقيض بعض البسائط ونسبتها إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية الذاتية فكما أن الضرورة الذاتية تنافي الامكان الذاتي كذلك الضرورية الوصفية تنافي الامكان الوصفي ومن ههنا يعلم

(قوله بحسب) أي الضرورة بالنظر للوصف (قوله وهي) أي الممكنة الحينية قضية الخ (قوله واحتيج) عطف على لم تذكر (قوله ونسبتها) أي الممكنة الحينية (قوله كنسبة الخ) أي في التنافي (قوله فكما الخ) تفرع على قوله ونسبتها الخ فهو شرح له (قوله ومن ههنا) أي من أجل أن الضرورة الوصفية تنافي الامكان الوصفي كما أن الضرورة الذاتية تنافي الامكان الذاتي يعلم الخ وهذا اعتذار عن المصنف حيث لم يتعرض لنقيض الوقتية المطلقة ونقيض المنتشرة المطلقة . وحاصل الاعتذار عنه أنه إنما لم يتعرض لذلك للعلم به<sup>(١)</sup> مما ذكره وإنما لم يتعرض للنقيضين<sup>(٢)</sup> المذكورين في الشارح

كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا ليس بعض الكتاب بحيوان بالامكان حين هو كاتب اهـ (قوله التي حكم فيها بسلب الضرورة الخ) هذا تعريف الحينية الممكنة ولوقال هي التي حكم فيها بامكان ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض أوقات وصف الموضوع لكان أوضح كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه كذلك (قوله لم تذكر في البسائط) لكونها غير مشهورة وقد كان الأنسب ذكرها في البسائط كما ذكر فيها الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة لأنهما غير مشهورين أيضاً وقد ذكرنا هناك وقد يقال إن هذه أقل شهرة منهما (قوله كنسبة الممكنة العامة) يعني كما أن النسبة بينهما كانت بالعموم والخصوص المطلق كذلك النسبة بين الحينية الممكنة والمشروطة العامة (قوله فكما أن الضرورة الذاتية الخ) شروع في بيان التناقض بينهما على وجهه التظير لتحصيل كمال الانكشاف يعني أن الحينية الممكنة من المشروطة العامة بمنزلة الممكنة العامة من الضرورية المطلقة لأن الحكم فيها برفع الضرورة الوصفية كما أن الحكم في الممكنة العامة برفع الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف وظاهر أن الضرورة بحسب الوصف مع سلبها مما يتناقضان فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً قولنا بالامكان ليس كل كاتب متحرك الأصابع في بعض أوقات كونه كاتباً ولا يخفى أن هذا إنما يصح إذا اعتبرنا في المشروطة العامة الضرورة مادام الوصف وأما إذا اعتبرنا الضرورة بشرط الوصف فيجوز اجتماع المشروطة والحينية الممكنة على الكذب إذا لم يكن للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً وليس كل كاتب حيواناً بالامكان حين هو كاتب (قوله ومن ههنا يعلم الخ) أي من أجل أن الضرورة الوصفية الخ يعلم بطريق المقايضة أن نقيض

(١) (قوله للعلم به الخ) أي بالمقايضة فإنه يلزم من جعل الامكان الذاتي نقيضاً للضرورة الذاتية والوصفي هيضاً للضرورة الوصفية أن يكون الامكان الوقتي نقيضاً للضرورة الوقتية والامكان الدائم نقيضاً للضرورة في وقت ما وهي المنتشرة . وتقريره أن نقيض الضرورة الامكان فالنقض مع الضرورة الذات أو الوصف أو الوقت المميز أو غيره لزم أن يلاحظ مع الامكان أيضاً .

(٢) (قوله للنقيضين الخ) الأولى لتناقض الثلاثة المذكورة في المتن والشارح وهي الحينية الممكنة والممكنة والوقتية والممكنة الدائمة اهـ الضرونى .

أن نقيض الوقتية المطلقة هو الممكنة الوقتية لأن الضرورة بحسب الوقت المعين تناقض سلبها بحسب ذلك الوقت وكذا نقيض المنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة لأن الضرورة في وقت ما تناقض سلبها في جميع الأوقات (و) النقيض (للعرفية العامة) هو (الحينية المطلقة) التي حكم فيها بفعالية النسبة

عند الكلام على البسائط من الموجهات لعدم<sup>(١)</sup> تعلق غرض بذلك فيما سيأتى في مباحث العكس والأقيسة بخلاف باقى البسائط (قوله أن نقيض الوقتية المطلقة الخ) الوقتية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين والممكنة الوقتية هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم في وقت معين . ومثال ذلك في الموجبة : كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة بالضرورة فنقيضها بعض الكتاب ليس بمتحرك الأصابع وقت الكتابة بالامكان العام وفي السالبة لاشئ من الكتاب يساكن الأصابع وقت الكتابة بالضرورة فنقيضها بعض الكتاب ساكن الأصابع وقت الكتابة بالامكان العام . وتوجيه التناقض في ذلك ما ذكره الشارح<sup>(٢)</sup> (قوله وكذا نقيض المنتشرة الخ) المنتشرة المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ما والممكنة الدائمة ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف في جميع الأوقات .. ومثال ذلك في الموجبة : كل انسان متنفس بالضرورة وقتا فنقيضها بعض الانسان ليس بمتنفس بالامكان العام دائما وفي السالبة لاشئ من الانسان بمتنفس وقتا بالضرورة فنقيضها بعض الانسان متنفس بالامكان العام دائما . وتوجيه التناقض في ذلك ما ذكره الشارح (قوله والنقيض للعرفية العامة الخ) العرفية العامة هي التي حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجودا والمطلقة الحينية عرفها الشارح . ومثال ذلك في الموجبة : كل كاتب متحرك الأصابع دائما مادام كاتب فنقيضها بعض الكتاب ليس بمتحرك الأصابع بالاطلاق العام حين هو كاتب وفي السالبة لاشئ من الكتاب يساكن الأصابع دائما مادام كاتب فنقيضها بعض الكتاب ساكن الأصابع بالاطلاق العام حين

الوقتية المطلقة هو الممكنة الوقتية وبهذا يندفع ما يرد على المصنف من أنه لما عدّ الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة من البسائط كان ينبغي أن يبين نقيضيهما أيضا (قوله هو الممكنة الوقتية) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة في وقت معين عن الجانب المخالف للحكم وهي أيضا من البسائط غير المشهورة فنقيض قولنا بالضرورة كل قر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس قولنا بعض القمر ليس بمنخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس بالامكان الوقتي ونسبتها إلى الوقتية المطلقة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية (قوله هو الممكنة الدائمة) التي حكم فيها بسلب الضرورة دائما عن الجانب المخالف فنقيض قولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما قولنا بعض الانسان ليس بمتنفس دائما بالامكان أو بالامكان الدائم ونسبتها إلى المنتشرة المطلقة كنسبة الممكنة

(١) (قوله لعدم الخ) فيه أنه قد تعلق بها غرض هنا وهو جعلها تقاضى ثلاث من الضروريات فالأولى التعليل بعدم شهرتها .

(٢) (قوله ما ذكره الشارح) أى بقوله لأن الضرورة بحسب الوقت المعين تناقض سلبها الخ أى سلب ضرورة الايجاب في السالبة وسلب ضرورة السلب في الموجبة ، ويوضحه مثالا المحشى وكذا يقال في نقيض المنتشرة اه الشرطى .

في بعض أوقات وصف الموضوع ونسبتها إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة فكما أن الدوام الذاتي ينافي الاطلاق الذاتي كذلك الدوام الوصفي يناقض الاطلاق الوصفي هذه نقائص البسائط (و) أما النقيض (المركب) فهو (المفهوم المردد

هو كاتب أى في وقت من أوقات وصف الموضوع ، وتوجيه نقاض ذلك ما ذكر الشارح (قوله ونسبتها) أى الحينية المطلقة وقوله كنسبة أى في التنافي (قوله فكما الخ) مفرع على ما قبله من قوله ونسبتها الخ فهو شرح له (قوله هذه) أى ماتقدم من قوله والنقيض للضرورة إلى هنا تناقض البسائط وتلخص من هذا أن تناقض الأربعة الأخيرة لم تتقدم فإذا أضفتها إلى ماتقدم في المصنف من البسائط كانت اثني عشر قضية بسيطة وحينئذ فتكون جملة القضايا البسيطة والمركبة تسعة عشر قضية وتحصل من هذا أن الضرورة بحسب الذات يقابلها الامكان العام بحسب الذات وأن الضرورة بحسب الوصف يقابلها الامكان المقيّد بحسب الوصف وأن الضرورة بحسب الوقت المعين يقابلها الامكان بحسب ذلك الوقت وأن الضرورة بحسب وقت ما يقابلها الامكان المقيّد بحسب الزمان وأن الدوام بحسب الذات يقابله الاطلاق بحسب الذات وأن الدوام بحسب الوصف يقابله الاطلاق المقيّد بحسب ذلك الوصف (قوله وأما النقيض الخ) أى داع إلى تقدير أماني كلام المصنف المحوج لاضمار الفاء مع المبتدأ مع عدم ملائمة للسياق والظاهر والاخصر أن يقول والنقيض للمركب المفهوم الخ (قوله المفهوم المردد) قال شيخ الاسلام وهو رفع أحد الجزئين لاعلى التعيين لانه إذا صدق الأصل كذب هذا الرفع بالضرورة ومتى كذب الأصل صدق هذا لان كذبه إما بكذب الجزئين معا أو بكذب أحدهما على التعيين أولا على التعيين وعلى التقادير يتحقق هذا الرفع وقوله (١) فهو المفهوم الخ إلا أنه لا ينبغي أن يعد مما الكلام فيه وهو أن المركبة تناقضها منفصلة مانعة خلو إذ النقيض على هذا الوجه ليس بشرطية أصلا وإنما كان النقيض هو المفهوم المردد الذي هو

الوقتية إلى الوقتية المطلقة (قوله كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة) يعنى كما أن النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق كذلك النسبة بين الحينية المطلقة والعرفية العامة بهما (قوله فكما الدوام الذاتي الخ) يعنى أن الحينية المطلقة من العرفية العامة بمنزلة المطلقة العامة من الدائمة لأنه كأن الإيجاب في جميع أوقات الذات يناقض السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقض الإيجاب في بعضها فكذا الإيجاب في جميع أوقات الوصف يناقض السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقض الإيجاب في بعضها فنقيض قولنا بالدوام كل من به ذات الجنب يسعل مادام بذات الجنب قولنا بالاطلاق ليس كل من به ذات الجنب يسعل في بعض أوقات كونه محنوبا (قوله هذه نقائص البسائط) الظاهر أن الإشارة إلى كل ما ذكر في المتن والشارح معا والافهولم يذكر في المتن كل البسائط (قوله وأما النقيض للمركب) أى داع إلى تقدير أماني كلام المصنف المحوج لاضمار الفاء مع المبتدأ مع عدم ملائمة للسياق كذا في الحاشية وأجاب البعض بأن الشارح لم يرد بما قرر أن ذلك مقدر في كلام المصنف وإنما هو تصرف منه دعاء إليه غرض الربط بين قوله هذه نقائص البسائط وبين كلام المصنف اه . وأقول لما كان أخذ نقيض المركبات أدق من البسائط فيحتاج إلى مزيد عناية أورد أمالمفيدة للتأكيد والاهتمام بالحكم الذي

(١) (قوله وقوله الخ) عجز هذه العبارة يعنى عنه مقاله شيخ الاسلام قبلها وصدرها مع ما فيه يعنى عنه قول الشارح الآتي ولإطلاق النقيض على هذا المفهوم الخ وعمل الكلام هناك اه الشرطوني .

بين نقيضى الجزأين) والمفهوم المردد بالحقيقة منفصلة مانعة الخلق مركبة من نقيضى الجزأين فيكون طريق أخذ نقيض المركبة أن تحلل المركبة إلى الجزأين ويؤخذ لكل جزء نقيضه ويركب من نقيضى الجزأين منفصلة مانعة الخلو

منفصلة مانعة خلو في الحقيقة لأن المركب يكذب بكذب أحد جزويه ( قوله بين ) ظرف للمردد أى شئ ردد بين أمرين وهما نقيضا جزأى المركبة ( قوله الجزئين ) أى اللذين تركبت منهما المركبة ( قوله بالحقيقة ) أى فى الحقيقة ( قوله مانعة الخلو ) أى لمانعة الجمع فانه يمكن أن تصدق المنفصلة بجزءيهما ( قوله فيكون الخ ) تفريع على قوله مركبة من الخ ( قوله تحلل ) أى تفكك

بعدها . واعلم أن الحلية قد تكون شبيهة بالمنفصلة والمنفصلة قد تكون شبيهة بالحلية فانه إذا حل على موضوع واحد أمران متقابلان فإن قدم الموضوع على حرف العناد كقولنا العدد إما زوج وإما فرد فالقضية حلية شبيهة بالمنفصلة وإن أخر عنها كقولنا إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فهي منفصلة شبيهة بالحلية وهناك حلية صرفة ومنفصلة صرفة وهما ظاهران ثم الحلية والمنفصلة المتشابهان إذا كانتا كليتين لم يتساويا لصدق قولنا كل عدد إما زوج وإما فرد مانعة الجمع والخلو بخلاف ما إذا قلنا دائما إما أن يكون كل عدد زوجا وإما أن يكون كل عدد فردا لجواز خلو الواقع عنهما بكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا أما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه إذا صدق بعض العدد إما زوج وإما فرد صدق إمام بعض العدد زوج وإما بعضه فرد وبالعكس وإذا تمهد هذا فنقول المركبة ان كانت جزئية كقولنا بعض ج ب دائما يكون معناه بعض ج ب تارة وليس ب تارة أخرى فنقيضها أنه ليس كذلك أى ليس بعض ج بحيث يكون ب تارة وليس ب أخرى فيكون كل واحد واحد إما ب دائما أو ليس ب دائما لأنه لما لم يكن بعض من الأبعاض بحيث يكون ب تارة وليس ب أخرى كان كل ج اما ب ولا يكون ليس ب أصلا وإما ليس ب ولا يكون ب أصلا فنقيض الجزئية هو الحلية الشبيهة بالمنفصلة ولما لم تكن المنفصلة مساوية للحلية إذا كانت كلية لم يكف فى نقيض الجزئية المفهوم المردد بين نقيض الجزئيتين أعنى المنفصلة السكالية وحيث ساوتها عند كونها جزئية كفى ذلك هذا ما يؤخذ من شرح المطالع وبه وبالبحت الذى سنقله عن بعض الفضلاء يعلم ما فى قول بعض الحواشى هنا عند قول المصنف لسن فى الجزئية لا يكتفى الخ حيث قال المفهوم المردد منفصلة شبيهة بالحلية اه مع تصريحهم بأنه فى المركبات منفصلة شبيهة بالحلية وأما جعله حلية شبيهة بالمنفصلة انما أورد على سبيل البحث معهم كما سنقله ( قوله منفصلة مانعة الخلو ) انما اعتبر ذلك ليكون مكذبا للمركبة على كل احتمال فان المركبة لا تكون صادقة الا بصدق جزأيهما والمفهوم المردد ان كان صادق الجزأين أو الأول فقط أو الثانى فقط يكذب جزأى المركبة قطعا بكذب جزأيهما معا أو الأول فقط أو الثانى فقط فانه بخلاف ما لو اعتبر الانفصال الحقيقى فانه لا يشير حينئذ إلى تكذيبها بكذب جزأيهما معا أو منع الجمع فقط فانه لا يشير إلى تكذيبها بكذب جزأيهما معا وجعل النقيض منفصلة مانعة خلو هو ما فى شرح المصنف للرسالة وغيره قال بعض الأفاضل (١) وفيه بحث لأن المركبة ان كانت كلية فجزأها بسيطتان كليتان ونقيضاهما بسيطتان جزئيتان فنقيضهما المفهوم المردد بين هاتين الجزئيتين والتبادر من المفهوم المردد بينهما إما منفصلة مانعة الخلو مركبة منهما أو حلية ماردة المحمول بينهما فيكون نقيض الوجودية (١) ( قوله بعض الأفاضل ) هو ميرابوالفتح فى شرح المتن قلعه عنه رجب أنندى فى حاشيته على هذا الكتاب اه منه

فيقال إما هذا النقيض وإما ذاك ثم من أحاط بحقائق المركبات

(قوله فيقال) تفرع على قوله وتركب الخ (قوله إما هذا النقيض وإما ذاك) يعني أن النقيض باطراد أحدهما وهذا لا ينافي أن النقيض قد يكون كلاهما وذلك فيما كان كل من القضيتين اللتين تضمنتهما المركبة المنفصلة صادقا أو كاذبا أما إذا كان أحدهما صادقا والآخر كاذبا فالنقيض أحدهما فتأمل (١) وقوله إما هذا النقيض وإما ذاك كقولك في نقيض الشرطية الخاصة الآتية إما بعض الكتاب ليس بمتحرك الأصابع بالامكان حين هو كتب وإما بعض الكتاب متحرك الأصابع دائما (قوله بحقائق المركبات) أى المركبات السبع وحقاقتها: أى معانيها. وحاصلها أن الشرطية الخاصة ما حكم فيها بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع وقيدت بالادوام الذاتي فتكون مركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة وذلك نحو بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لادائماً فالشرطية العامة هي ماسوى لادائماً وهي موافقة (٢) للقضية في الكيف والمطلقة العامة هي المفهومة من لا دائماً أعنى لا شيء من الكتاب بمتحرك الأصابع بالاطلاق وأن الوقتية ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين وقيدت بالادوام الذاتي فتكون مركبة من وقتية مطلقة ومطلقة عامة وذلك نحو بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة لا دائماً فالوقتية المطلقة ما سوى لا دائماً وهي موافقة (٣) للقضية في الكيف والمطلقة العامة هي المفهومة من لا دائماً أعنى لا شيء من الكتاب

اللادامة الموجبة الكلية مثلاً قولنا إما أن تصدق هذه الدائمة السالبة الجزئية أو تصدق هذه الدائمة الموجبة الجزئية على أن النقيض منفصلة أو قولنا الصادق إما هذه الدائمة السالبة الجزئية أو هذه الدائمة الموجبة الجزئية فنقيض قولنا كل كاتب إنسان بالفعل لا دائماً قولنا إما أن بعض الإنسان ليس بكتاب دائماً أو أن بعض الإنسان كاتب دائماً وقس البقية فتخصيص المفهوم المردد بالمنفصلة ليس بجيد تأمل (قوله إما هذا النقيض) هذا خبر مقدم والنقيض مبتدأ مؤخر وقوله وإما ذاك عطف على الخبر تقديره وإما ذاك النقيض وتقدم الخبر على المبتدأ لتحقيق المنفصلة ولوقدم المبتدأ على الخبر

(١) (قوله فتأمل) إنما أمر بالتأمل لأنه قل عبارتهم وفي النفس منها شيء إذ المركبة إما صادقة بصدق جزئياً فالمفهوم المردد كاذب بطريقه وإما كاذبة بكذب جزئياً فالمفهوم المردد صادق بطريقه. وأما صدق أحد طرفي المركبة وكذب الآخر فاقابل الصادق من المفهوم كاذب وبالعكس فهو بعيد كل البعد كما لا يخفى على من مارس المركبات، والظاهر أنه مجرد احتمال وفرض بدليل أنهم اختاروا نقيض المركبة مائة المخلو دون غيرها لتكون تقيضاً على جميع التقادير.

(٢) (قوله وهي موافقة الخ) أى ما قبل لا دائماً وهو صدر المركبة، وفيه أن صدر القضية المركبة هو الشرطية العامة فيلزم موافقة الشيء لنفسه وقد تبع المحقق صنيع الشارح والواجب حذفه واستبداله بقوله، فإن ما قبل لا دائماً مشروطة عامه كلية موجبة. ولادائماً إشارة إلى مطلقة عامة كلية سالبة، ونقيض الأولى جنية ممكنة جزئية سالبة، ونقيض الثانية دائمة جزئية موجبة وعلى هذا يكون نقيض قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً بعد تحليل جزئياً هو المفهوم المردد بين تقيض الجزئين هكذا إما بعض الكتاب ليس بمتحرك الأصابع بالامكان العام حين هو كتب وإما بعض الكتاب متحرك الأصابع دائماً، ونس على هذا بما يأتي بما يناسبه. (٣) (قوله وهي موافقة) فيه ما مر وما أن صدر هذه الوقتية المركبة هو وقتية مطلقة موجبة كلية وبجزءها المشار إليه بلادائماً هو مطلقة عامة سالبة كلية، فنقيض الصدر ممكنة وقتية جزئية سالبة ونقيض العجز موجبة جزئية دائمة، وبالتردد بين هذين النقيضين تأتي هذه المنفصلة إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالامكان العام وقت الكتابة وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائماً الشرطية.

ونقائض البسائط لا يخفى عليه طريق أخذ نقيض المركبات

بمتحرك الأصابع بالاطلاق وهي مخالفة للنقضية في السكيف وأن المنتشرة ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ما وقيدت باللا دوام الذاتي فتكون مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة وذلك نحو بالضرورة (١) كل انسان متنفس وقاما لادائما والمنتشرة المطلقة ماسوى لادائما وهي موافقة للنقضية المركبة في السكيف والمطلقة العامة هي المفهومة من لادائما أعنى لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق وهي مخالفة للنقضية في السكيف وأن العرفية الخاصة ما حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع وقيدت باللا دوام الذاتي وذلك نحو قولنا دائما كل كاتب (٢) متحرك الأصابع مادام كاتب لادائما وهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة ، والعرفية العامة ماسوى لادائما موافقة للنقضية في السكيف والمطلقة العامة هي المفهومة من لادائما أعنى لاشئ من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل وهي مخالفة للنقضية في السكيف ، وان الوجودية اللادائمة ما حكم فيها بفعلية النسبة وقيدت باللا دوام الذاتي نحو كل انسان قائم بالفعل لادائما فتكون مركبة من مطلقتين عامتين (٣) إحداها موافقة للنقضية في السكيف والأخرى مخالفة لها في السكيف فالموافقة لها ماسوى لادائما والمخالفة لها المفهومة من لادائما أعنى لاشئ من الانسان بقائم بالفعل وان الوجودية اللا ضرورية ما حكم فيها بفعلية النسبة وقيدت باللا ضرورية الذاتية فتكون مركبة من مطلقة عامة وبممكنة عامة وذلك نحو كل إنسان (٤) قائم بالفعل لا بالضرورة فالمطلقة العامة ماسوى لا بالضرورة وهي موافقة لها في السكيف والممكنة العامة هي المفهومة من لا بالضرورة أعنى لاشئ من الانسان بنائم بالامكان العام وهي مخالفة للنقضية في السكيف ، وان الممكنة الخاصة ما حكم فيها بنفي الضرورة عن الطرفين الطرف المخالف والطرف الموافق فتكون مركبة من ممكنتين عامتين (٥) وذلك نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص فأحدى الممكنتين موافقة للنقضية في السكيف وهي كل انسان كاتب بالامكان العام والأخرى مخالفة لها في السكيف وهي لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام (قوله ونقائض البسائط) وهي ان

نخرج عن أن يكون منفصلة وصار حلية مرذدة المحمول وهي المسماة بالجملية الشبيهة بالمنفصلة أيضا

- (١) (قوله نحو بالضرورة الخ) صدر هذه المنتشرة موجبة كلية منتشرة مطلقة وعجزها المشار اليه بلادائما سالبة كلية مطلقة عامة ونقيض الصدر سالبة جزئية ممكنة دائمة ، ونقيض العجز موجبة جزئية دائمة ، وبالتردد بين هذين النقيضين تأتي هذه المنفصلة إما بعض الانسان ليس بمتنفس بالامكان العام دائما وإما بعض الانسان متنفس دائما . (٢) (قوله دائما كل كاتب الخ) صدر هذه العرفية الخاصة موجبة كلية عرفية عامة ، وعجزها للمشار اليه بلادائما سالبة كلية مطلقة عامة ونقيض الصدر سالبة جزئية حينية مطلقة ونقيض العجز موجبة جزئية دائمة ، وبالتردد بين هذين النقيضين تأتي هذه المنفصلة إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل حين هو كاتب ، وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائما . (٣) (قوله مطلقتين عامتين الخ) الأولى موجبة كلية ، والثانية سالبة كلية ونقيض الأولى سالبة جزئية دائمة والثانية موجبة جزئية دائمة ، وبالتردد بينهما تأتي هذه المنفصلة إما بعض الانسان ليس بقائم دائما وإما بعض الانسان قائم دائما . (٤) (قوله كل إنسان الخ) صدرها مطلقة عامة موجبة كلية وعجزها المشار اليه باللا ضرورية ممكنة عامة سالبة كلية ونقيض الأولى سالبة جزئية دائمة ونقيض الثانية موجبة جزئية ضرورية وبالتردد بينهما تأتي هذه المنفصلة إما بعض الانسان ليس بنائم دائما وإما بعض الانسان نائم بالضرورة . (٥) (قوله ممكنتين عامتين الخ) الأولى موجبة كلية ، والثانية سالبة كلية ونقيض الأولى سالبة جزئية ضرورية والثانية موجبة جزئية ضرورية وبالتردد بينهما تأتي هذه المنفصلة إما بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة وإما بعض الانسان كاتب بالضرورة اه العرنوني .

وإن غمّ عليه فلينظر إلى المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة عامة موافقة لأصل القضية (١) في الكيف ومن مطلقة عامة مخالفة له في الكيف أيضا ، فإن نقيضها إما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة لأن نقيض الجزء الأول: أى المشروطة العامة الموافقة هو الحينية الممكنة المخالفة ونقيض الجزء الثانى : أى المطلقة العامة المخالفة هو الدائمة الموافقة ، فإذا قلنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً دائماً فنقيضها إما ليس بعض الكاتب يتمحرك الأصابع بالأمكن الحينى وإما بعض الكاتب يتمحرك الأصابع دائماً ، وهذه هى النصفلة المانعة الخلو المركبة من نقيض الجزأين

الضرورية المطلقة تناقضها الممكنة العامة وإن المشروطة العامة تناقضها الممكنة الحينية وإن اوقية المطلقة تناقضها الممكنة الوقية وإن المنتشرة المطلقة تناقضها الممكنة الدائمة وإن الدائمة المطلقة تناقضها المطلقة العامة وإن العرفية العامة تناقضها المطلقة الحينية (قوله وإن غم) أى خفى عليه حقائق المركبات ونقائض البسائط (قوله إلى المشروطة الخاصة) أى إلى ما ذكره في طريق أخذ نقيضها (قوله لأصل القضية) الاضافة للبيان أى القضية المركبة وهى المشروطة الخاصة أى فهى أصل للمشروطة العامة والمطلقة العامة وجعلها أصلاً لهما باعتبار أنهما مأخوذتان منها وهذا لا يتنافى أنهما أصلان لها باعتبار أنها تركب منهما (قوله في الكيف) أى الايجاب والسلب (قوله مخالفة له) أى لأصل القضية (قوله أيضاً) الأولى حذفها (٢) لأنها لا تكون الا بين شيئين متناسبين ولا مناسبة بين المخالفة في الكيف والموافقة فيه كما لا يخفى (قوله فإن نقيضها) أى المشروطة الخاصة وهذا بيان للطريق أى فنقول في بيان طريق أخذ نقيضها الخ (قوله المخالفة) أى لأصل القضية في السلب وكذا يقال فيما سياتى (قوله إما ليس بعض الخ) هذا كاذب وقوله وإما بعض الخ هذا كاذب (قوله وهذه) أى التقيض المذكور وأتى (٣) بإشارة المؤث باعتبار أنه قضية وقوله من نقيض الجزأين أى جزئى المشروطة ونذكر نقيض بقية المركبات للتمرين ، أما العرفية الخاصة وهى كاتدم المركبة

(قوله وإن غمّ الخ) جملة شرطية جوابه قوله فلينظر وغم بالعين المجمة والنشديد من الحكامات المستعملة على صيغة المجهول وضمير عليه راجع إلى من فيكون معناه إن خفى عليه طريق أخذ نقيضها فلينظر ولو قال ان غم على غير المحيط بحقيقة الخ لكان أولى لأن من أحاط بها الحاجة له إلى النظر (قوله إلى المشروطة الخاصة) ذكرها هنا على سبيل التمثيل والا فلا وجه للتخصيص ولو قال فلينظر مثلاً لكان أدل على المراد (قوله مشروطة عامة موافقة الخ) الأولى بل الصواب حذف قوله هنا موافقة الخ وكذا في نظائره فلو قال هكذا المركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة مخالفة لها في الكيف موافقة في الكم فإن نقيض الجزء الأول الحينية الممكنة المخالفة له كما وكذا ونقيض الجزء الثانى وهو المطلقة العامة دائمة مطلقة مخالفة له كما وكيفما لاستقامت عبارته وكان جارياً على ما هو الاصطلاح في التعبير (قوله ونقيض الجزء الثانى) أى المطلقة العامة مبنى على ما تقدم من أن نقيض الدائمة مطلقة عامة

(١) (قول الشارح لأصل القضية الخ) فيه أن المشروطة العامة لو كانت موافقة لصدر المشروطة الخاصة في الكيف وصدرها مشروطة عامة لزم عليه موافقة النقيض لنفسه وأيضاً جعل أصلاً للمشروطة العامة والمطلقة العامة عكس الواقع إذ هما مادة وجودها وبه تعلم ما فى المعنى . (٢) (قوله الأولى حذفها الخ) بل الصواب حذفها إذ لا عمل لها هنا على ما بينه . (٣) (قوله وأتى الخ) أو لأن الخبر مؤث اه العربونى .

وإطلاق النقيض على هذا المفهوم المردد باعتبار أنه لازم مساو للنقيض لا باعتبار أنه نقيض حقيقة إذ نقيض الشيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء والقضية المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين

من عرفة عامة ومطلقة عامة والعرفية العامة يناقضها المطلقة الحينية والمطلقة العامة يناقضها الدائمة المطلقة نحو كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً فنقيضها هكذا دائماً إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالاطلاق حيث هو كاتب وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع دائماً وأما الوقتية وتقدم أنها مركبة من وقتية مطلقة ومن مطلقة عامة ونقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية والمطلقة العامة نقيضها الدائمة المطلقة نحو بالضرورة كل قر منخفض وقت الحيلولة لا دائماً فنقيضها هكذا دائماً إما بعض القمر ليس بمنخفض بالامكان العام وقت الحيلولة وإما بعض القمر منخفض دائماً وإما المنتشرة ، وقد تقدم أنها مركبة منتشرة مطلقة ومن مطلقة عامة ونقيض المنتشرة المطلقة الممكنة الدائمة ونقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة نحو كل قر منخفض بالضرورة وقتاً لا دائماً فنقيضها هكذا دائماً إما بعض القمر ليس بمنخفض بالامكان دائماً وإما بعض القمر منخفض دائماً وأما الوجودية اللادائمة ، وقد سلف أنها مركبة من مطلقتين عامتين ونقيض المطلقة العاقسة الدائمة المطلقة نحو كل إنسان نائم بالفعل لا دائماً فنقيضها هكذا إما بعض الإنسان ليس بنائم دائماً وإما بعض الإنسان نائم دائماً وأما الوجودية اللازمة وقد سبق أنها مركبة من مطلقة عامة ومن ممكنة عامة ونقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة ونقيض الممكنة العامة الضرورية المطلقة نحو كل إنسان نائم بالضرورة فنقيضها هكذا إما بعض الإنسان ليس بنائم بالضرورة وأما الممكنة الخاصة وقد مضى أنها مركبة من ممتكنتين عامتين وأن الممكنة العامة نقيضها الضرورية المطلقة نحو كل إنسان نائم بالامكان الخاص فنقيضها هكذا إما بعض الإنسان ليس بنائم بالضرورة وإما بعض الإنسان نائم بالضرورة ( قوله وإطلاق النقيض الخ ) جواب سؤال تقديره أن القضية المركبة مركبة من قضيتين وحيث فيكون نقيضها رفع كل من القضيتين بأن يقال إنهما ليسا كذلك والمفهوم المردد الذي هو منفصلة مشتمل على رفع أحد النقيضين لأن قولنا النقيض إما كذا وإما كذا رفع أحد الجزئين فقط أي رفع لواحد (١) منهما غير معين وحيث فلا يكون المفهوم المذكور نقيضاً فأجاب بما ذكر . وحاصله أن المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين فنقيضها رفع ذلك المجموع ورفعه يحصل برفع أحد الجزئين ( قوله لازم مساو للنقيض ) أي فيلزم من وجود أحدهما وجود الآخر فإذا وجد رفع أحد الجزئين وجد رفع المجموع لأن الكل يرتفع برفع جزئه كما لا يخفى ( قوله إذ نقيض الشيء الخ ) علة للنفي وهو قوله لا باعتبار

فتكون الدائمة مناقضة لها وتقدم أن الحق أن نقيض الدائمة مطلقة منتشرة ونقيض المطلقة العامة لم يبين كما سبق تحقيقه ( قوله وإطلاق النقيض الخ ) هذا يؤهم أن إطلاقه على ما تقدم كله ليس بهذا

(١) ( قوله أي رفع لواحد الخ ) فيه أن رفع الأحد الدائر بينهما في مائة الخلو المجوزة للجمع هو عين النقيض المركب ، فالأولى تصوير الاعتراض بما قاله المطار من أنه لا اختلاف بين المفهوم وبين القضية المركبة في الإيجاب والسلب ولا في نوع القضية ولا في جهتها ، فكيف يجعل المفهوم نقيضاً ؟ والجواب أنه لازم مساو للنقيضين لأنه مجموعهما اه الصرنوبى .



بالإيجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع والمفهوم المردد ليس نفس الرفع لكنه لازم مساو له تأمل ثم هذا المفهوم المردد إنما هو نقيض المركبة الكلية ( لكن في ) المركبة ( الجزئية ) لا يكفي في نقيضها ما ذكرنا من المفهوم المردد بل الحق في نقيضها

( قوله لكنه لازم مساو له ) أى لأن المفهوم المردد رفع لأحد الجزئين لأعلى التعيين وارتفاع ذلك الأحد لا يتحقق إلا بارتفاع المجموع الذى هو النقيض ( قوله تأمل ) أمر بالتأمل لكون المقام دقيقا . فان قلت ما وجه تخصيص هذه بالتسامح فان جميع ما تقدم من الحليات أيضا ليست بنقائص حقيقة فاطلاق النقيض عليها تسامح وذلك لأن نقيض الشيء في الحقيقة رفعه بأنه ليس كذلك حتى أن نقيض قرلنا مثلا كل إنسان كاتب ليس كذلك وكون النقيض قضية مخصوصة على هيئة مخصوصة هو خلاف الأصل . والجواب انه في الأصل كذلك ولكن لما أرادوا أخذ النقيض قضية لها مفهوم محصل من القضايا المعتبرة في الفن يسهل استعمالها في العكوس والأقيسة أطلقوا اسم النقيض عليها لأنها من الموازم المساوية تجوزا<sup>(١)</sup> وصار ذلك هو مرادهم في حد التناقض فقولهم ان نقيضها الحقيقى حلية يعنى يجب ما ذكر في حقيقة التناقض عند أهل الفن ( قوله من المفهوم ) بيان لما

الاعتبار وقد علمت ما فيه سابقا ثم بقوله واطلاق النقيض الخ يندفع ما يقال انه لا اختلاف بين المفهوم المردد والقضية المركبة في الإيجاب والسلب ، ولا اتحاد في النوع لكون إحداهما حلية والأخرى منفصلة ولا اختلاف في الجهة لأن المنفصلة ليست من الموجهات في شئ وان كان طرفاها هنا منها تأمل ( قوله فنقيضها ) أى نقيض القضية المركبة رفع ذلك المجموع وبيانه أن نقيض الجزء الأول من القضية المركبة ونقيض الجزء الثانى منها لما كان عبارة عن رفع مجموعهما لزم اجتماع الرفعين ولما لم يمكن اجتماع الرفعين في النقيض لزم من ذلك الرفعين حصول القضية المنفصلة المانعة الخلو لأن الجزئين في المانعة الخلو يجتمعان ولا يرتفعان فيكون رفع الجزئين ملزوما والمفهوم المردد لازما مساويا فاطلاق اسم النقيض على المفهوم المردد باعتبار أنه لازم مساو لذينك الرفعين ( قوله تأمل ) أى في المثال المذكور لتقيس البقية عليه ( قوله ثم هذا المفهوم المردد انما هو ) ذكر الكلام بطريق الحصر يصير الاستدراك ضائعا فلوقال ثم هذا المفهوم المردد وان كفى في نقيض المركبة لكنه في الجزئية لا يكفي لكان حسنا ( قوله لا يكفي ) فيه إشارة الى أن نقيضها مشتمل على المفهوم المردد بين نقيض الجزئين إلا أنه وقع فيه زيادة تصرف كاسنيتين فالمراد في الكفاية بالطريق المذكور في السكينة أغنى تحليلها الى بسيطتين والترديد بين نقيضيهما ( قوله بل الحق ) أى الراجح وهذا أحد طرق ثلاثة ثانيها أن يؤخذ المفهوم المردد على أصله منفصلة ولكن يضم إليها جزء آخر فيقال في المثال الآتى دائما اما كل جسم حيوان دائما واما لاشئ من الجسم بحيوان دائما واما بعض الجسم حيوان دائما وبعض الجسم ليس بحيوان دائما فتكون المنفصلة مركبة من أجزاء ثلاثة. ثالثها أن يؤخذ المفهوم المردد كذلك ولكن يقيد موضوع عجز الجزئية المركبة بمحمول صدرها ثم اذا أخذ النقيض لجزئها يصنع كذلك حتى يرد الإيجاب والسلب على شئ واحد فيقال في المثال المذكور دائما اما كل جسم حيوان دائما ولا شئ من الجسم

(١) ( قوله تجوزا الخ ) علة لأطلقوا أى بحسب الأصل وان صار حقيقة عرفية عند أهل الفن فلا ينافيه قوله الآن أن نقيضها الحقيقى حلية الخ اه الشرنوبى .

أن يردد بين تقيضى الجزأين ( بالنسبة الى كل فرد ) من أفراد الموضوع فيقال فى تقيضا كل فرد من أفراد الموضوع لا يخلو عن تقيضى الجزأين وإنما لم يكف المفهوم المردد فى تقيضى المركبة الجزئية لجواز كذب الجزئية والمفهوم المردد معا فلنبينه فى مادة الوجودية اللادائمة ليقاس سائر القضايا عليها فنقول من الجزئ أن يكون المحمول ثابتا دائما لبعض أفراد الموضوع مسلوبا دائما عن بعض الأفراد الآخر كالحیوان مثلا فإنه ثابت دائما لبعض أفراد الجسم مسلوب دائما عن بعض آخر فى هذه المادة تكذب الجزئية اللادائمة والمفهوم المردد معا أما كذب الجزئية اللادائمة

( قوله أن يردد بين الخ ) أى على البدلية لانهما لا يجتمعان ( قوله بين تقيضى الخ ) أى بين محمول تقيضى الجزئين ( قوله بالنسبة ) متعاقب يردد ( قوله فيقال ) مفرع على قوله أن يردد الخ ( قوله لا يخلو ) أى لا يخلو عن واحد من محمول (١) تقيضى الجزئين ( قوله لجواز ) علة لقوله وإنما لا يكفى ( قوله معا ) أى يكذبان معا ( قوله فلنبينه ) أى وإن أردت بيان كذبهما معا فلنبينه الخ ( قوله سائر ) أى باقى ( قوله المحمول ) كالحیوان فى مثاله الآتى ( قوله لبعض أفراد الخ ) أى كالفرس ( قوله الموضوع ) أى كالجسم ( قوله مسلوبا ) أى المحمول ( قوله عن بعض الأفراد الآخر ) كالحجر ( قوله كالحیوان ) مثال للمحمول ( قوله فى هذه المادة ) أى التى المحمول فيها ثابت لبعض أفراد الموضوع دائما مسلوب عن البعض الآخر دائما ( قوله الجزئية اللادائمة ) الأولى الجزئية الوحودية اللادائمة لأن الوجودية

الذى هو حیوان بحیوان دائما اه وفى حاشية العصام على القطب أنه يكفى أخذ تقيضى جميع المركبات المفهوم المردد بين تقيضى الجزأين لكل واحد واحد قال ولو تأملت استغنيت عن بيانه فلواعتبر فى الجميع كذلك لكان أقرب الى الضبط وكان استعماله فى الخلو أسهل لأنه لا يحتاج حينئذ إلا الى ابطال قضية واحدة بخلاف ما اذا جعلت منفصلة فإنه يوجب الحاجة الى ابطال قضيتين اه يريد أن المفهوم المردد بالنسبة الى كل واحد واحد يكون من قبيل الجملة الشبيهة بالمنفصلة وهى قضية واحدة هذا معنى قوله لأنه لا يحتاج الخ ( قوله أن يردد بين تقيضى الجزأين ) لا يخفى أن تقيضى الجزأين قضيتان ولا معنى للتزديد بينهما لكل واحد واحد إذ القضية لا تثبت لشيء فالمراد أن يردد بين تقيضى محموليهما بمعنى السلب بأن يردد كل واحد بين ثبوت المحمول وسلبه مقيدا بجهتي تقيضى الجزأين فتحصل قضية كلية ينسب محمولها الى كل واحد واحد من أفراد موضوعها إيجابا أو سلبا بجهتي تقيضى الجزأين أفاده فى شرح المطالع وبه تعلم أن ما فى بعض الحواشى هنا حيث قال عند قول الشارح لا يخلو عن تقيضى الجزأين فيه نظر بين لأن تقيضى الجزأين قضيتان ذواتا كم وكيف وجهة وليس كل فرد يردد فيه بين أن يثبت له القضية الأولى بتمامها أو القضية الثانية بتمامها اه سلخ ونسخ لما فى شرح المطالع ( قوله من الجائز أن يكون المحمول ثابتا الخ ) قال العصام هذا فى المركبات من اللادوام وأما المركبات المستتمة على اللا ضرورة فوجهه أنه يجوز أن يكون المحمول ضروريا لبعض وسلبه ضروريا لبعض آخر فتكون الجزئية اللا ضرورية والكلية الضرورية اللادائمة والضرورية فلو قيل بجواز أن يكون المحمول ثابتا لتقيضى أفراد الموضوع بالضرورة ومسلوبا عن البعض بالضرورة لكان البيان شاملا للجميع اه ( قوله تكذب الجزئية اللادائمة الخ ) قال المصنف فى شرح الرسالة إذا قلنا بعض ج ب

(١) ( قوله من محمول الخ ) قدر هذا المضاف وهو محمول لتصحيح عبارة الشارح فاندفع ما أورد عليها من

أى كقولنا بعض الجسم حيوان لادائما فلان مفهوم الجزئية الالدائمة هو أن يكون بعض أفراد الموضوع بحيث (١) يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى ولاشئ من أفراد الموضوع فى المادة المفروضة كذلك أى ليس شئ من أفراد الجسم بحيث يثبت له الحيوان تارة ويسلب عنه أخرى

اللدائمة هو الاسم ولايحذف بعض الاسم وكذا يقال فيما سياتى ( قوله أى كقولنا بعض الجسم حيوان لادائما ) بيان للجزئية الوجودية الالدائمة وكان عليه أن يصرح بالجهة فى ذلك البيان فيقول أى بعض الجسم حيوان بالاطلاق العام لادائما وذلك لأن هذه الجزئية المذكورة مركبة جزؤها الأول مطلقة عامة وجزؤها الثانى كذلك والمطلقة العامة جهتها الالطلاق ( قوله ويسلب ) أى ينفى ( قوله كذلك ) أى يثبت له المحمول تارة وينفى عنه أخرى

لادائما فعناه أن ذلك البعض الذى هو ب بالاطلاق ليس ب بالاطلاق بخلاف ما إذا قلنا بعض ج ب بعض ج ليس ب فانه لايلزم ذلك بل يجوز أن يكون هذا البعض غير ذلك وإذا كان مفهوم الجزأين أعم من مفهوم المركبة الجزئية يكون رفع أحد الجزأين أخص من نقيض المركبة الجزئية ضرورة أن نقيض الأعم أخص من نقيض الأخص فيجوز كذب الجزئية مع كذب رفع أحد جزأيا أعنى المفهوم المردد بين السكيتين اللتين هما نقيضا الجزأين ضرورة جواز كذب الشئ مع الأخص من نقيضه اه فعلم من كذب المفهوم المردد مع الجزئية أنه ليس نقيضا لها ولا مساويا لنقيضها ( قوله كقولنا بعض الجسم حيوان لادائما ) قال المحشى الأظهر أن يقول بعض الجسم حيوان بالفعل لادائما أى لأن هذا مثال للوجودية الالدائمة وجهتها بالفعل وقد يقال كثيرا مايحذف اللفظ الدال على الجهة انكالا على ظهوره لدلالة السياق عليه والشارح يرتكب هذا كثيرا ( قوله ويسلب عنه أخرى ) فيكون الموضوع متحدًا فى الجزئية فلهذا كذبت فإن تحالت الى قضيتين كانت هاتان النقيضتان صادقتين لأنه بزوال التركيب يتعدد الموضوع ويصير موضوع هذه غير موضوع تلك فبعض الجسم حيوان لادائما كاذبة لان معناها البعض الذى نسب له الحيوانية بالفعل سلبت عنه بالفعل أيضا وليس شئ من الأفراد تثبت له الحيوانية وتسلب عنه وأما بعض الجسم حيوان بالفعل فبعض الجسم ليس بحيوان بالفعل اذا اعتبرت كل واحدة منهما على حدثها كانت صادقة لاختلاف موضوعيهما اذ البعض المحكوم عليه بالحيوانية غير المحكوم عليه بسلبها وحينئذ يكون جزأ الجزئية المركبة أعم منها لانفرادهما عنها صدقا عند التحليل فيكون نقيض هاتين القضيتين أخص من نقيض الجزئية المركبة لأن نقيض الأعم أخص

لزوم حمل أحد النقيضين السكيين على كل فرد وهو باطل كما يوضحه للقال الآتى ، ويأتى للمعشى التنبيه عليه صراحة .

(١) ( قول الشارح بحيث الخ ) أى نحو بعض الانسان كاتب أو ماش بالاطلاق العام لا دائما ، فان هذه صادقة اذ الكتابة أو المشى يثبت لبعض الأفراد تارة وينفى عنها أخرى بخلاف تلك فان الحيوان إذا ثبت لبعض أفراد الجسم كان دائما ، واذا انفى عن البعض كان دائما فكيف يثبت له فى الجملة الذى هو معنى الالطلاق فلذا كانت كاذبة اه الشرنوبى .

فتكذب الجزئية الالائمة . وأما كذب المفهوم المردد فلتكذب الموجبة والسالبة (١) السكيتين اللتين تركب المفهوم المردد منهما أما كذب الموجبة السككية أى كقولنا كل جسم حيوان دائما فلاّن المحمول مسلوب دائما عن بعض أفراد الجسم فكيف يكون ثابتا لجميعها وأما كذب السالبة السككية أى كقولنا لاشئ من الجسم بحيوان دائما فلاّن المحمول ثابت دائما لبعض أفراد الجسم فكيف يكون مسلوبا دائما عن جميعها وإذا كذبت الموجبة والسالبة السكيتان كذب المفهوم المردد لاحالة لأنه مركب منهما فتبين أن المفهوم المردد لا يكفي في تقيض المركبة الجزئية بل الحق في تقيضها أن يردد بين تقيض الجزأين لكل واحد واحد من أفراد الموضوع فيقال في المادة المذكورة كل فرد من أفراد الجسم إما حيوان دائما وأليس بحيوان دائما وهذا تقيض المركبة الجزئية أى قولنا بعض الجسم حيوان لادامّا لأنه اذا لم يصدق (٢) أن بعض أفراد الجسم بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى صدق أن كل واحد من أفراد الجسم اما أن يثبت له الحيوان دائما أو يسلب عنه دائما

(قوله الموجبة السككية) أى الدائمة التى هى تقيض الجزء الثانى مفهوم لادامّا (قوله المحمول) أى الحيوان (قوله السالبة السككية) أى الدائمة التى هى تقيض الجزء الأول من الجزئية المذكورة (قوله لبعض) أى كالفرس (قوله لاحالة) أى قطعاً (قوله لكل) أى بالنسبة لكل واحد أى فرد (قوله إما حيوان دائما الخ) فيه انه لم يتردد بين تقيض الجزأين ولانما تردد بين محمول تقيض الجزئين إلا أن يقدّر مضاف فيما تقدم كما قلنا والتقدير أى يردد بين محمول تقيض الجزأين الخ (قوله وهذا) أى قولنا كل فرد الخ (قوله أى قولنا الخ) بيان للمركبة الجزئية (قوله لأنه إذا لم الخ) علة لكون ما ذكر تقيضا للمركبة الجزئية الوجودية الالائمة (قوله أن بعض أفراد الجسم الخ) أى الذى هو مفهوم الوجودية الالائمة (قوله صدق أن كل الخ) أى الذى هو مفهوم

من تقيض الأخص (قوله فلتكذب الموجبة) أى واذا كذب الجزء كذب الكل (قوله عن بعض أفراد الجسم) كالحجر (قوله لبعض أفراد الجسم) كالانسان (قوله لكل واحد واحد) قال العصام الجدل على التردد لكل فرد فرد حتى تكون ترديدات غير متناهية بالقوة مما لا يساعده العرف إلا أن يصطلح عليه في بيان تقيض المركبات اه قيل ههنا بحث يخطر بالبال وهو أن المفهوم المردد الذى هو منفصلة شبيهة بالحمية متى صدقت صدقت الحمية الشبيهة بالمنفصلة وقد عدلوا اليها في تقيض الجزئية المركبة فهلا عدلوا اليها في تقيض السككية المركبة ليناسب تقيضا الركبتين لاسما والموجهة المركبة مطلقا حمية والأصل في تقيضها الحمية لا الشرطية وقد أمكن وهب أن هذه ليست حمية صرفة فانها أقرب اليها من المنفصلة الشبيهة بالحمية فتدبر اه وأقول قد علمت مما قرنا لك سابقا ما فيه سؤالا وجوابا فلا تغفل .

- (١) قول الشارح الموجبة والسالبة الخ أى الدائمتين والموجبة هى تقيض العجز المشار اليه إلبلا دائما والسالبة هى تقيض الصدر ، في كلامه لف ونشر مشوش اه الشرنوبى .  
(٢) قول الشارح إذا لم يصدق الخ قياس استثنائى حذف صفراء وهى الاستثنائية ، والنتيجة للعلم بهما استثنى فيه عين المقدم فينتج نفس التالى وهو المدعى أى لكن لم يصدق أن بعض أفراد الجسم بحيث الخ صدق أن كل واحد من أفراد الجسم اما أن يثبت له الحيوان دائما أو يسلب عنه دائما اه الشرنوبى .

## فصل : في العكس المستوي

والعكس يطلق على المعنى المصدري أى تبديل طرفي القضية وعلى القضية الحاصلة بالتبديل

قولنا كل فرد من أفراد الخ (قوله تأمل) أمر بالتأمل لمسبق والله أعلم . ولذا كرر تقيض بقية المركبات الجزئية للتمرين<sup>(١)</sup> فتيقض المشروطة الخاصة الجزئية كقولنا بالضرورة بعض الكاتبات متحرك الأصابع مادام كاتبا لادائما كل فرد من أفراد الكاتبات إما غير متحرك الأصابع بالامكان حين هو كاتب أو متحرك الأصابع دائما وتقيض العرفية الخاصة الجزئية كقولنا دائما بعض الكاتبات متحرك الأصابع مادام كاتبا لادائما كل فرد من أفراد الكاتبات إما غير متحرك الأصابع بالاطلاق حين هو كاتب أو متحرك الأصابع دائما وتقيض الوقفية الجزئية كقولنا بالضرورة بعض القمر منخفض وقت الحيلولة لادائما كل فرد من أفراد القمر إما غير منخفض بالامكان العام وقت الحيلولة ، واما منخفض دائما وتقيض المنتشرة الجزئية كقولنا بالضرورة بعض القمر منخفض وقتا لادائما كل فرد من أفراد القمر إما غير منخفض بالامكان دائما وإما منخفض دائما وتقيض الوجودية اللازمة الجزئية كقولنا بعض الانسان نائم بالفعل لا بالضرورة كل فرد من أفراد الانسان اما غير نائم دائما واما نائم بالضرورة وتقيض الممكنة الخاصة الجزئية كقولنا بعض الانسان نائم بالامكان الخاص اما كل فرد من أفراد الانسان ليس نائم بالضرورة أو نائم بالضرورة .

## فصل

(قوله المستوي) أى خرج عكس النقيض المخالف وعكس النقيض الموافق فالعكوس ثلاثة والأول هو الذى ينصرف له اللفظ عند الاطلاق (قوله يطابق على المعنى المصدري) أى حقيقة (قوله وعلى القضية) أى

## فصل : في العكس المستوي

الظاهر أنه يقال بالاشتراك على معنيين ويخص بالتقييد بالمستوى والاضافة الى النقيض وانما وصف بالمستوى لانه طريق مستو لا أمت فيه ولا اعوجاج بخلاف عكس النقيض فانه ليس طريقا واضحا اه عصام أى لعدم استعماله في العلوم والانتاجات لما قالوا من أن الانتاج بواسطة عكس تقيض القضية لا يسمى قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوي فانه معتبر في العلوم وذلك لرعاية أطراف القضية فيه حيث أخذ عين أطرافها ولم يؤخذ تقيضها ، وأما عكس النقيض فانه يؤخذ فيه تقيض طرفي القضية أو تقيض أحدهما وفي عبد الحكيم ان لفظ العكس ليس مشتركا لفظيا بين العكس المستوي وعكس النقيض إذ لدليل على وضعه للمعنيين بل بعد تخصيص العكس اللغوي بالصفة وبالإضافة استعمل كل من المقيدين في المعنى الاصطلاحي ( قوله وعلى القضية الحاصلة بالتبديل) أى مجازا فالعكس حقيقة في المعنى المصدري ويشق منه مجازا في القضية كما يقال

(١) (قوله للتمرين الخ) من مارس أن تقيض الجزئية الكلية والايجاب السلب والضرورة بأقسامها الامكان بأقسامه والدوام الاطلاق وبالعكس وأن اللادوام أو اللاضرورة توافق ما قبلها في الكم وتخالفها في الكيف فقد سهل عليه أمر هذه التفاضل ومن لا فلا اه الشرنوبى .

كما يقال مثلا عكس الموجبة السككية موجبة جزئية والمصنف أجرى الكلام على الاصطلاح الأول فقال ( العكس المستوى تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف ) والمراد بالتبديل

مجازا خلافا (١) لما يفهم من كلام الشارح ( قوله كما يقال الخ ) أى يطلق على القضية اطلاقا كالاطلاق في قولهم مثلا كل الخ . واعلم أن العكس لغة قاب الأوائل أو آخر وبالعكس فقول الشارح يطلق أى اصطلاحا ( قوله تبديل الخ ) المراد بتبديل الطرفين التبديل في اللفظ لا في المراد (٢) لأن الموضوع يراد منه الأفراد قبل العكس والمفهوم في العكس والمحمول يراد منه قبل العكس المفهوم وفي العكس الأفراد وهذا في الحلية وأما في المتصلة فالمقدم قبل العكس منزوم وفي العكس لازم ( قوله تبديل ) المراد بالتبديل أن يكون له تأثير في المعنى (٣) لأن عامة مباحثهم بالنظر للعقولات دون المفوضات وحينئذ خرجت المنفصلة نحو العدد اما زوج أو فرد لأن الحكم فيها بالعناد بين الزوجية والفردية واحد لا يختلف بتبديل طرفها كما لا يخفى

عكس الموجبة السككية كذا الخ و يفسر العكس بالمعنى الثاني بأنه أخص قضية لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لها في الكيف والصدق فلا بد في إثبات العكس من أمرين أحدهما أن تلك القضية لازمة للأصل وذلك بالبرهان المنطوق على جميع المواد والثاني أن ماهو أخص من تلك القضية ليست لازمة لذلك الأصل و يظهر ذلك بالتخلف في بعض الصور وما هو من أحكام القضايا نفس القضية لأن الأحكام هي القضايا ( قوله كما يقال ) تنظير وتمثيل للقضية الحاصلة من التبديل ( قوله جعل الموضوع ) بحث فيه بأن المعتبر في جانب الموضوع الذات وفي جانب المحمول المفهوم والعكس لا يسير المفهوم ذاتا ولا الذات مفهومًا . ويجب أن المراد الموضوع والمحمول بحسب الذكر . و بحث أيضا بأن المقدم والتالي يشعلان المنفصلات مع أنه لا عكس لها . ويجب أن المراد بالتبديل التبديل الغير للمعنى تغييرا معتدا به ولا كذلك المنفصلات قال المصنف الحكم في المنفصلة انما هو بالعناد بين الطرفين على ما يشهد به تفسير المنفصلة وتعقل مفهومها فما وقع من الشارح يعني القطب الرازى من أن الحكم في الأولى بمعانة الزوجية للفردية وفي الثانية بمعانة الفردية للزوجية ممنوع اه قال عبد الحكيم الحكم بالعناد بين الطرفين معا قصدا غير ممكن فلا بد من أن يكون أحد الطرفين ملحوظا قصدا والآخر تبعًا على ما قالوا من خاصية باب المفاعلة ففي كل قضية منفصلة يكون احدهما المعاندتين ملحوظة قصدا والاخرى تبعًا

(١) ( قوله خلافا الخ ) بل يفهم من كلام الشارح أنه مجاز مرسل فيها حيث بين علاقته بقوله الحاصلة بالتبديل وهي ترجع الى الزوم أو التعلق الاشتقاقى وبعضهم يرى أنه حقيقة فيها فهو مشترك لفظي إلا أن صبرة استعماله في الأول دون الثاني يشهد للأول .

(٢) ( قوله لافى المراد الخ ) كذا بالنسخة التي بأيدينا ولعل الصواب حذف لا واستبدالها بالواو كما يفيد التعليل بقوله لأن الموضوع الخ وأيضا لو اكتفى بالتبديل اللفظي فقط لصح عكس المنفصلة وهم لا يقولون به كما سيئنه عليه .

(٣) ( قوله تأثير في المعنى الخ ) ولا يكون ذلك إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي وهي الحلية والمرتبة المتصلة دون المنفصلة ولذا قال صاحب السلم : والعكس في مرتب بالطبع وليس في مرتب بالوضع اه المرنوبى .

جعل الموضوع والمقدم محمولا وتاليا وجعل المحمول والتالى موضوعا ومقدما كقولنا فى عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وفى كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة قد يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة والمراد ببقاء الصدق أن الأصل لو كان صادقا كان العكس صادقا لأن العكس لازم القضية ، فلو فرض صدق القضية لزم صدق العكس والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب

(قوله جعل الموضوع محمولا) أى بحيث لا يريد منه الا الوصف ولا يراد الذات وجعل المحمول موضوعا بحيث لا يراد منه الا الذات (قوله جعل الموضوع) أى فى الجلية وقوله والمقدم أى فى الشرطية المتصلة (قوله محمولا) راجع (١) للموضوع وقوله وتاليا راجع للمقدم (قوله فى عكس كل انسان الخ) هذا فى الجلية وقوله وفى كلما كانت النار الخ هذا فى الشرطية المتصلة وقد يكون هذا سور الايجاب الجزئى . واعلم أن الترتيب فى الجلية والشرطية المتصلة طبيعى بخلاف المنفصلة لأنك تبدأ فيها بأى طرف ولذلك لم يدخلها العكس بخلاف الأولان (٢) (قوله والمراد ببقاء الصدق أن الأصل الخ) أى وليس (٣) المراد ان العكس انما يكون فى ماهو صادق بالفعل كما قد يقبدر والا لزم ان الكواذب لاعكس لها وليس كذلك (قوله والا لزم صدق الخ) أى والا يلزم صدق العكس لزم صدق الملزوم بدون اللازم أى وهو باطل لأن الشئ (٤) لا يكون ملزوما إلا اذا كان له لازم موجود والا فلا يكون ملزوم (قوله ولم يعتبر) أى المصنف

تحقق المغايرة بين المفهومين قطعاً لإلأنه مغايرة لا تأثير لها فى المقصود وهو الحكم بالعناد اه وأما مقاله البعض لقائل أن يقول ان تعريف المصنف ليس على ما ينبغي لأن تبديل قولنا كل انسان حيوان بقولنا بعض الحجر جسم يصدق عليه أنه تبديل طرفى القضية مع بقاء الصدق والكيف اه فما لا ينبغي أن يقال لأن اضافة تبديل لما بعده عهدية كما هو أصل وضع الاضافة أى التبديل المعهود وهو ما أشار له الشارح بقوله والمراد بالتبديل الخ فلا ورود لما قاله (قوله والمراد ببقاء الصدق الخ) يعنى أنه لو فرض الأصل صادقا لزم منه لذاته مع قطع النظر عن خصوص المادة صدق العكس بلا واسطة فدخل فى التعريف عكس القضية السكاذبة كتبديل قولنا كل انسان فرس بقولنا بعض الفرس انسان وخرج عنه تبديل طرفى القضية بحيث يحصل منه قضية لازمة الصدق مع الأصل لخصوص المادة كتبديل الموجبة الكلية فى قولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان وخرج أيضا تبديل طرفى القضية بحيث يحصل منه قضية أعم من العكس كتبديل طرفى السالبة الكلية بحيث يحصل

(١) (قوله راجع الخ) أى فهو اف ونشر مرتب وكذا يقال فى قوله الآتى موضوعا ومقدما .

(٢) (قوله الأولان) كذا بالنسخة التى بأيدينا بالرفع ثنية أول والصواب الأولين بالجر ثنية الأولى لأنه مضاف اليه ووصف لمؤنث .

(٣) (قوله وليس الخ) الأوضح والأخصر أن يقول فالصدق فى كلام المصنف يشمل الحقيق والفروض والا لزم أن الكواذب الخ .

(٤) (قوله لأن الشئ الخ) المناسب أن يقول لأن الملزوم إما أخص من اللازم أو مساو له ويلزم من وجود الأخص وجود الأعم ومن المساوى وجود مساويه كما لا يخفى اه القرنوبى .

لأنه لا يلزم من كذب المزوم كذب اللازم فإن قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذى هو قولنا بعض الانسان حيوان وأراد ببقاء الكيف أن الأصل لو كان موجبا كان العكس أيضا موجبا وان كان سالبا فسالبا. ولما فرغ من تعريف العكس شرع فى مسائله فقال (والموجبة) كلية كانت أو جزئية (انما تنعكس) أى لا تنعكس الا (جزئية) وانما لم تنعكس (١) كلية (لجواز عموم المحمول أو التالى) فى بعض المواد كقولنا كل انسان حيوان وكلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة

(قوله لأنه لا يلزم من كذب المزوم كذب اللازم) لأن كذب المزوم ان كان لجل الأخص على كل أفراد الأعم لم يكن مقتضيا لكذب اللازم وان كان لمباينة المحمول للموضوع كان كذب المزوم (٢) مقتضيا لكذب اللازم نحو كل انسان فرس فإن العكس كاذب كالأصل (قوله عن تعريف) عن (٣) بمعنى من (قوله كلية كانت أو جزئية) كان عليه أن يزيد أو مهملة أو شخصية فإذا قلت كل انسان حيوان أو بعض الانسان حيوان أو الانسان حيوان كان عكس الثلاثة بعض الحيوان انسان وإذا قلت زيد انسان كان عكسه بعض الانسان زيد . وأجيب (٤) بأن مراده بالكلية حقيقة أو حكما فدخات الشخصية لأنها فى حكم الكلية وكذا يقال فى الجزئية فدخلت المهمة لأنها فى قوة الجزئية كما مر (قوله انما تنعكس جزئية) لو قال لا تنعكس كلية ليشمل نحو بعض الانسان زيد فإن عكسه زيد انسان وهى شخصية ولا يصح عكسها جزئية اذ لا يدخل السور على زيد . وأجيب بأن الجزئى الحقيقى لا يقع محولا لا بتأويل فتؤول زيدا بالمسمى زيد ولا شك ان قولنا بعض الانسان مسمى زيد ينعكس جزئية وهى بعض المسمى بزيدا انسان فتأمل (٥) (قوله بعض الانسان (٦) حيوان) أى بعض أفراد الانسان تثبت له الحيوانية وفى خصوص هذا المثال يصح كل انسان حيوان ولا اعتبار للمفهوم وهذا العكس هو المطرد لأنه العكس فى قولنا بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان

سالبة جزئية وتبديل طرفى الضرورية ليحصل ممكنة عامة (قوله أى لا تنعكس إلا الخ) تفسير لما تضمنته انما من النقي والاثبات الذى هو معنى الحصر (قوله لجواز عموم المحمول أو التالى) من الموضوع والمقدم (قوله كانت الحرارة موجودة) هذا هو التالى والحرارة أعم من النار لأنها تحصل من الشمس أيضا

(١) (قول الشارح وانما لم تنعكس الخ) أشار به الى أن قول المصنف لجواز الخ لتلخيص لمفهوم ما قبله لا لمنطوقه كالإيجاز .

(٢) (قوله كان كذب المزوم الخ) كذب المزوم لا يقتضى كذب اللازم قط بدليل تخلفه فيما إذا كان المحمول أخص كما مثل الشارح فالصواب بقاء تلخيص الشارح على ظاهره دون مسخه والصورة التى أتى بها المحقق جاء الكذب فى كل منهما لخصوص المادة وهو التباين لا من كذب المزوم كالإيجاز .

(٣) (قوله عن الخ) النسخ التى بأبدينا من .

(٤) (قوله وأجيب الخ) أو اقتصر عليهما مراعاة لما سذكروه فى السالبة من التفصيل بينهما لا للاحتراز عن الشخصية والمهمة .

(٥) (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لأن الكلام فى القضايا المستعملة فى العلوم وهى الخصوصيات ، والشخصية فادارة الاستعمال فلا داعى لهذا الاعتراض .

(٦) (قوله بعض الانسان الخ) الذى فى الشارح كل انسان حيوان أما عكس الجزئية جزئية فبدهى سواء كان المحمول أعم كثنائه أو أخص نحو بعض الحيوان انسان فهذا مع كونه خلطا خروج مما نحن بصدد البرهنة عليه اه العربونى .



فلو انعكستا (١) كليتین لزم حل الأخص على كل أفراد الأعم في الحلیة واستلزام الأعم الأخص في الشرطية وكلاهما محال أما حل الأخص على كل أفراد الأعم فظاهر وأما استلزام الأعم للأخص فلا أنه لو استلزم الأخص لزم أن يوجد الأخص كلما وجد الأعم وذلك بين البطلان وإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة إلى السكیة في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها إلى السكیة مطلقا لأن معنى عدم انعكاس القضية أن لا يلزمها العكس لزوما کلیا وذلك يتحقق بالتخلف في صورة واحدة بخلاف انعكاس القضية فان معناه أن يلزمها العكس

ولا يصح كل حيوان انسان . فالخاصل أن المفهوم مهجور عند المناطقة وإنما المعتبر هو المطرد ( قوله فلو انعكستا كليتین ) أى بأن قيل كل حيوان انسان وكلما كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة ( قوله حل الأخص ) وهو انسان وقوله الأعم أى حيوان ( قوله واستلزام الأعم ) أى الحرارة وقوله الأخص أى النار ( قوله وكلاهما ) أى من حل الأخص على الأعم واستلزام الأعم للأخص محال وظاهره أنهما متغايران وليس كذلك بل هما متلازمان يلزم من هذا هذا والعكس ( قوله فظاهر ) أى فاستحالته ظاهرة لان الفرس حيوان وليس بانسان وأیضا لو كان ذلك غير محال لاقتضى مساواة الأخص للأعم وهو باطل ولما كانت الاستحالة المذكورة ظاهرة لم يبق عليها دلیلا أى بخلاف الثاني فاستحالته غير ظاهرة أيضا (٢) ( قوله بين البطلان ) أى ظاهر البطلان أى لاقتضائه أن الأخص لازم مساو للأعم والفرس أنه أعم وأخص ( قوله في مادة ) وهى كل انسان حيوان ( قوله مطلقا ) أى في جميع المواد وهو المدعى ( قوله أن لا يلزمها العكس لزوما کلیا ) أى في جميع المواد وذلك كالسكیة بالنسبة للموجبة يعنى عدم انعكاس القضية الموجبة إلى السكیة عدم لزوم السكیة لها في جميع المواد وقوله وذلك أى عدم لزوم السكیة لها في جميع المواد يتحقق بالتخلف أى بتخلف عكسها کلیة في صورة واحدة أى كقولنا كل انسان حيوان ( قوله بخلاف الخ ) أى وعدم انعكاس القضية ملتبس بخلاف الخ أى بمخالفة ( قوله انعكاس القضية ) أى الى ما تنعكس اليه كالجزئية بالنسبة للموجبة ( قوله يلزمها العكس ) أى الجزئية بالنسبة للموجبة أى فالمعتبر في العكس إنما هو المطرد في جميع المواد والموجبة المطرد فيها إنما هو الجزئية فلذا كان هو العكس لها . والحاصل أن انعكاس القضية لشيء عبارة عن لزوم انعكاسها له لزوما کلیا بحيث يطرد انعكاسها له في جميع المواد . ولما كان المطرد في الموجبة هو الجزئية

( قوله واستلزام الأعم الأخص ) عطف على حل والمصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله قوله الأخص ( قوله في الشرطية ) أى في عكسها وهو قولنا كلما كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة ( قوله أما حل الأخص ) أى أما محالية حل الأخص فظاهر لأنه حينئذ لا يكون الخاص خاصا والعام عاما وقد فرضناهما عاما وخاصا ههنا ( قوله بين البطلان ) لا لقلب العمیة والأخصیة إلى التساوى

(١) ( قول الشارح فلو انعكستا الخ ) يريد الشارح إقامة دلیل الخاف استثنى فيه تقيض التالي فأنج تقيض القدم وتقریه هكذا لو انعكست السكیة عامة المحمول أو التالي کلیة لزم حمل الأخص على كل أفراد الأعم في الحلیة واستلزام الأعم الأخص في الشرطية والتالى باطل اذ الأخص حينئذ لا يكون أخص ولا الأعم أعم بل مساويا وهو خلاف الفرض ومتى بطل التالي فقد بطل للقدم وهو عكسها کلیة فيثبت تقيضه وهو عكسها جزئية وهو المطلوب ومتى بطل عكسها کلیة في مادة بطل عكسها کلیة في كل المواد اذ العكس لازم لا يتخلف والتالى لا يتخلف عكسها جزئية فتمینت هذا ايضا كلامه وتقریه

(٢) ( قوله أيضا ) الصواب حذفها كما هو ظاهر اهـ الشرنوبی .

لزوما كليا وذلك لا يتبين بمجرد صدق العكس مع القضية في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان منطبق على جميع المواد فافهمه (والسالبة السالبة تنعكس) سالبة (كلية والا) أى وان لم تنعكس كلية (لزم سلب الشئ عن نفسه) بيانه أنه اذا صدق لاشئ من الانسان بحجر وجب أن يصدق لاشئ من الحجر بانسان والا لصدق نقضه وهو بعض الحجر انسان فتضمنه إلى الأصل هكذا بعض الحجر انسان ولاشئ من الانسان بحجر

كانت هي العكس لها وعدم انعكاس القضية لاشئ عدم لزوم انعكاسها له بأن كان انعكاسها له تارة يكون صحيحا وتارة فاسدا وذلك كالسلبية بالنسبة للموجبة فان انعكاس الموجبة كلية تارة يكون صحيحا وذلك في مادة يكون فيها المحمول مساويا للموضوع نحو كل انسان ناطق فانه لو انعكس لكل (١) ناطق انسان كان صحيحا وتارة يكون فاسدا وذلك في مادة يكون فيها المحمول أعم من الموضوع نحو كل انسان حيوان فان عكسها كلية فاسد فلما كان انعكاس الموجبة للسلبية غير مطرد في جميع المواد كانت السلبية ليست عكسا لها وظهر مما قررنا أن المراد بالعكس في كلام الشارح القضية لا التبديل (قوله لزوما كليا) أى في جميع المواد (قوله وذلك) أى لزوم العكس للقضية لزوما كليا لا يتبين أى لا يظهر (قوله بل يحتاج) أى في تبين ذلك اللزوم (قوله إلى برهان) أى دليل يدل على لزوم ذلك العكس للقضية في جميع موادها كأن يقال الدليل على أن الموجبة تنعكس جزئية أنه اذا صدق كل انسان حيوان وجب صدق بعض الحيوان انسان وإلا لصدق نقضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان فيضم ذلك النقيض (٢) إلى الأصل بأن يقال كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج لاشئ من الانسان بانسان فيه سلب الشئ عن نفسه وهو محال ناشئ (٣) من نقض العكس فيكون العكس حقا فهذا الدليل يدل على لزوم الجزئية للموجبة في كل قضية موجبة لأنه يتأتى في كل موجبة كما لا يخفى وقوله منطبق أى متأت في جميع المواد وقوله فافهمه أى افهم ما ذكرته لك هذا ما ظهر لى (قوله فافهمه) أى افهم الفرق بين عدم الانعكاس والانعكاس (قوله وإلا لزم سلب الخ) الأوجه رجوعه إلى عكس الموجبة أيضا لئلا يلزم (٤) اخلال الماتن بدليل عكس الموجبة فالأولى للشارح أن يقول وإلا أى وان لم تنعكس الموجبة جزئية أى ان لم يكن عكسها جزئية صحيحا ولا السالبة كلية أى ولا يكن عكسها كلية صحيحا لزم سلب الخ (قوله بيانه) أى بيان لزوم سلب الشئ عن نفسه (قوله وإلا) أى وإلا يجب صدق لاشئ من الحجر بانسان فيصدق

(قوله لصدق نقضه) أى نقض العكس (قوله بعض الحجر انسان) هذا ينقض العكس لأن نقض السالبة في السلبية هو الموجبة الجزئية وتنعكس هذه القضية الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الأصل لاشئ من الانسان بحجر هف لافضائه إلى اجتماع النقيضين وهذا يسمى طريق العكس وهو غير المذكور في الشرح (قوله فتضمنه) أى النقيض وهو قولنا بعض الحجر انسان بأن يكون

- (١) (قوله لكل الخ) اللام بمعنى الى (٢) (قوله فيضم ذلك النقيض الخ) أى بجمعه كبرى الشكل الأول ويعمل الأصل صفرا اذ شرطه الایجاب في صفرا وكلية الكبرى  
(٣) (قوله ناشئ من نقض الخ) وأما صورة القياس فصحيحة و صفرا مسلمة الصدق فتعين أن يكون الفساد من الكبرى التى هي نقض العكس فالعكس صحيح واللازم رفع النقيضين  
(٤) (قوله لئلا يلزم الخ) أى لأنه فيما مضى قال وانما تنعكس الموجبة جزئية الخ وأداة الفهم تتضمن حكيم الأول بالمطوق وهو انعكاسها جزئية ولم يدل عليه فيما مضى ، والثاني بالفهم وهو عدم انعكاسها كلية وقد دلل عليه بقوله لجواز عموم المحمول الخ فاذا علم الشارح هنا ذهب ذلك الاخلال ام الفهمونى .

ينتج من الشكل الأول بعض الحجر ليس بحجر وهو محال والحال ناشئ من نقيض العكس قاله كسحق (و) أما السالبة (الجزئية) فهي (لانعكس أصلا) لا إلى السالبة ولا إلى الجزئية (لجواز عموم الموضوع أو المقدم) في بعض المواد كما في ليس بعض الحيوان بإنسان فإن للموضوع فيها أعم فلو انعكست (١) لزم انتفاء العام عن الخاص وهو محال لأنه صدق الخاص بدون العام هذا بحسب الحكم (وأما بحسب الجهة فن الموجبات تنعكس الدائمات) أي الضرورية والدائمة (٢) (والعامتان)

نقيضه الخ (قوله بعض الحجر ليس بحجر) إن قبل ان ذلك صادق لأنها سالبة تصدق بنفي الموضوع لأنه يصح أن يقال بعض العنقاء ليس بعنقاء يقال ان الموضوع هنا موجود بملاحظة صغرى القياس (قوله لجواز عموم الموضوع) مثل له الشارح (قوله أو المقدم) أي كما في قولنا قد لا يكون إذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة فلا يصح عكسها كلية بأن يقال ليس ألبتة إذا كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة ولا جزئية بأن يقال قد لا يكون إذا كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة وذلك لأنه يلزم ثبوت الخاص بدون العام وهو محال (قوله فلو انعكست) بأن قيل لاشئ من الانسان بحيوان أو بعض الانسان ليس بحيوان (قوله صدق الخاص) أي وجد (قوله هذا) أي ما ذكره المصنف في بيان العكس من قوله والموجبة انما تنعكس إلى هنا انما هو بيان للعكس بحسب الحكم أي السالبة والجزئية (قوله فن الموجبات) أي الموجبة الضرورية والمشرطة العامة والوقائية المطلقة والمنشرة المطلقة والدائمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة الموجبات (قوله أي الضرورية) أي المطلقة وقوله والدائمة أي المطلقة

القيض صغرى والأصل كبرى كما قال هكذا الخ (قوله وهو محال) لأنه سلب الشئ عن نفسه وأما إذا ضمنا عكس النقيض إلى العكس فقلنا بعض الانسان حجر ولاشئ من الحجر بإنسان ينتج بعض الانسان ليس بإنسان وهو محال فالخلف واقع على كل من التقديرين (قوله فن الموجبات) قدم عكسها على عكس السوالب نظرا إلى أن الإيجاب أشرف من السلب وبعضهم قدم عكس السوالب كما صاحب الأصل نظرا إلى توقف بعض البيانات في انعكاس الموجبات عليه ولأن فيها ما ينعكس كليا والكلي وإن كان سالبا أشرف من الجزئي وإن كان موجبا

(١) (قول الشارح فلو انعكست الخ) دليل استثنائي استثنى فيه تقيض التالي فأنتج تقيض المقدم هكذا لو صح عكس الجزئية السالبة عامة الموضوع أو المقدم لزم انتفاء العام عن الخاص في الجملة وسلب لزوم العام لخاص في الضرورية والتالي باطل لأنه يؤدي إلى وجود الخاص بدون العام فهما وهو محال ومتى بطل التالي فقد بطل المقدم وهو صحة عكس الجزئية السالبة المذكورة فثبت تقيضه وهو عدم صحة عكسها وهو المطلوب ومتى لم يصح العكس في تلك المادة لم يصح في مادة ما إذ العكس لازم لا يتخلف فلا يرد صحة العكس في بعض الانسان ليس بحجر إلى بعض الحجر ليس بإنسان اهـ

(٢) (قول الشارح أي الضرورية والدائمة) وصح تثنيتهما مع اختلافهما للتغليب . واعلم أن الموجبات البسيطة ثمانية : أربعة منها تنعكس حينية مطلقة كما في المتن وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشرطة العامة والعرفية العامة ، وثلاثة تنعكس مطلقة عامة وهي الوقائية والمنشرة المطلقتان والمطلقة العامة ، وأما الممكنة فلا تنعكس أصلا كما يأتي تفصيله اهـ الصرنوبى .

أى المشروطة والعرفية (حيفية مطلقة) لأنه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الأربع

(قوله أى المشروطة الخ) أى المشروطة العامة والعرفية العامة (قوله حينية مطلقة) ووجه (١) انعكاس الدائميتين إلى الحينية المطلقة أن مفهومهما أن وصف المحمول ثابت لذات الموضوع إما ضرورة أو دائماً ووصف الموضوع ثابت لذات الموضوع فى الجملة فيتلاقيان على ذات واحدة لكن لا يلزم أن يكون دائماً إذ قد يكون وصف الموضوع غير دائم وكذا يقال فى وجه انعكاس العامتين إلى الحينية المطلقة تأمل وانما انعكست (٢) حينية مطلقة لأن الدوام كلى بالنسبة إلى الاطلاق وأيضا هذه تقتضى استغراق سائر الأوقات والحين جزئى بالنسبة اليه وقوله حينية مطلقة قال الحفيد أما بيان الانعكاس إلى الحيفية فإنه إذا صدق الخ عبارة الشارح ثم قال وأما بيان عدم الانعكاس الى الزائد فلأن الأخص من تلك القضايا الضرورية وهى لا تنعكس الى الأخص من الحينية كالعرفية العامة لجواز انعكاسك وصف الموضوع عن وصف المحمول فلا يصدق وصف الموضوع مادام وصف المحمول فإنه يصدق كل ضاحك انسان بالضرورة ولا يصدق بعض الانسان ضاحك مادام انسانا بل فى بعض أوقات كونه انسانا ولا شك أن عدم انعكاس الأخص يستلزم عدم انعكاس الأعم (قوله لأنه اذا صدق كل ج ب الخ) هذا دليل لكون تلك البسائط الأربع تنعكس الى حينية مطلقة . بيان ذلك بالمواد أن تقول فى الضرورية المطلقة لأنه اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة وجب أن يصدق بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان والا لصدق نقيضه سالية كلية عرفية عامة وهى لا شئ من الحيوان بانسان دائماً مادام حيوانا وتضم ذلك النقيض الى الأصل

(قوله حينية مطلقة) مفعول تنعكس وهى التى حكم فيها بفعلية النسبة فى بعض أحيان وصف الموضوع كقولنا كل من به ذات الجنب يسعل بالفعل فى بعض أوقات كونه مجنوبا (قوله لأنه اذا صدق الخ) تعليل لانعكاس الدائميتين والعامتين حينية مطلقة (قوله باحدى الجهات الأربع) مثلاً اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة أو دائماً وجب أن يصدق بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان أى فى بعض أوقات كونه حيوانا وإلا أى اذا لم يصدق هذا العكس وهو الحينية المطلقة وجب أن يصدق نقيضه وهو العرفية العامة أعنى قولنا لا شئ من الحيوان بانسان مادام الحيوان حيوانا وتضمها إلى الأصل هكذا كل انسان حيوان بالضرورة أو دائماً ولا شئ من الحيوان بانسان مادام الحيوان حيوانا ينتج لا شئ من الانسان بانسان بالضرورة أو دائماً وهو سلب الشئ عن

(١) (قوله ووجه الخ) إيضاحه أن الدائميتين حكم فيهما بضرورة أو دوام ثبوت وصف المحمول العنوانى لذات الموضوع بقطع النظر عن وصف الموضوع العنوانى فقد يكون ثابتاً له فى الجملة فاذا انعكست القضية أريد بالموضوع وصفه العنوانى الثابت فى الجملة دون ذاته وبالمحمول ذاته دون وصفه لأن الموضوع صار محمولا وبالعكس فأثبتة من صدق الحينية المطلقة إذ هى ثبوت المحمول للموضوع فى الجملة فى بعض أوقات وصف الموضوع نحو كل كاتب انسان بالضرورة أو دائماً فالإنسانية ضرورية ودائمة لذات الكاتب ، وأما الكتابة فتأبته لها فى الجملة فاذا انعكست الى الحينية المطلقة وقلت بعض الانسان كاتب بالفعل حين هو انسان تبين صدقها لذلك والمثال بعينه صالح للمشروطة العامة والعرفية العامة بزيادة مادام كاتباً والتوجيه واحد ولدقة المقام أمر بالتأمل اه

(٢) (قوله وانما انعكست الخ) أى ولم تنعكس الى الدائميتين ولا الى العامتين لأن الخ والتعليل الثانى هو الظاهر وسيأتى للحفيد توضيحه اه الشرطونى .

أى بالضرورة أودائما أودام ج وجب أن يصدق بعض ب ج حين هو ب

هكذا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شئ من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا ينتج لاشئ من الانسان بانسان بالضرورة وهو محال ناشئ من تقيض العكس فالعكس - ق وكذا يقال في الدائمة المطلقة إلا أنك تبديل الضرورة بالدوام فتقول بدل بالضرورة دائما وتقول في المشروطة العامة إذ صدق كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتب بالضرورة وجب أن يصدق بعض متحرك الأصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الأصابع وإلا لصدق تقيضه سالمة كلية عرفية عامة وهي لاشئ من متحرك الأصابع بكاتب دائما مادام متحرك الأصابع ينتج (١) لاشئ من الكاتب بكاتب مادام كاتب بالضرورة وهو محال ناشئ (٢) من تقيض العكس فالعكس - ق وكذا يقال في العرفية العامة إلا أنك تبديل الضرورة بالدوام بأن تقول دائما وبهذا التقرير يظهر لك ما في الشرح من حذفه بعض الجهات لو كنت ذا تنبه (قوله كل ج ب الخ) ظاهر (٣) مما ذكرنا أن (ج ب) في دليل عكس الدائمتين عبارة عن إنسان حيوان وفي دليل عكس العامين عبارة عن كاتب متحرك الأصابع أى (فج) عبارة عن كاتب (وب) عبارة عن متحرك الأصابع وإنما مثلوا بالحروف دون المراد لوحين الأول الاختصار والثاني دفع توهم الاختصار على مادة (قوله أى بالضرورة الخ) تفسير للجهات الأربع وقوله أى بالضرورة أى أن أردت الضرورية المطلقة أودائما أن أردت الدائمة المطلقة (قوله أو مادام ج) أى بالضرورة مادام (ج) أن أردت المشروطة العامة ودائما مادام (ج) أن أردت العرفية العامة وبهذا علم أن الجهة هي الضرورة المقيدة بمادام (ج) دائما المقيد بمادام (ج) لا أن الجهة في العامين مادام (ج) كما هو ظاهره (قوله وجب أن يصدق بعض ب ج حين الخ) حذف من هذه جهتها أى الاطلاق المقيد بالحين

نفسه (قوله أى بالضرورة أودائما أودام ج) تفسير للجهات الأربع ولا يخفى أن الجهة في العامين ليست مجرد مادام ج وكأنه عطفه على محذوف متعلق بقوله بالضرورة أو دائما تقديره بالضرورة أو دائما بحسب الذات أو مادام ج أفاده العصام وقال عبد الحكيم إن قوله أو مادام ج أراد به الجهة المشتركة بين العامين فهو عطف على قوله بالضرورة أودائما فإن المراد بهما الذاتيتان على ما هو الشائع في الاستعمال فما قيل إنه عطف على مقدر أى بحسب الذات ارتكاب مالا يحتاج إليه (قوله وجب أن يصدق بعض ب ج) لأن المحمول الضروري أو الدائم لذات الموضوع أوله بحسب وصف الموضوع لاحتمال يثبت حين ثبوت وصف الموضوع لذات الموضوع فتصدق الحيفية المطلقة

(١) (قوله ينتج الخ) أى بضم هذا التقيض إلى الأصل وجعله كبرى والأصل صغرى .

(٢) (قوله ناشئ الخ) وأما صورة القياس فصحيحة لتوفر شروطها من إيجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى ، وأما الصغرى التي هي الأصل ففروضة الصدق فتبين أن يكون الحال من الكبرى التي هي تقيض العكس فالعكس حق لاحتمال وكذا يقال فيما يأتي من الأقيسة .

(٣) (قوله ظاهر الخ) يتأتى جمع الأربعة في مثال واحد بدليل واحد نحو بالضرورة أودائما كل كاتب إنسان أو مادام كاتب والعكس فيها هو بعض الانسان كاتب بالاطلاق حين هو انسان . دليله لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو لاشئ من الانسان بكاتب دائما مادام إنسانا وبضمها إلى الأصول المذكورة ينتج لاشئ من الكاتب بكاتب بالضرورة أو دائما أو مادام كاتب وهو محال ولا يخفى ما في هذا من الوضوح والاختصار اه الشرنوبى .

والإفلاشىء من ب ج مادام ب وتضمنها الى الأصل هكذا كل ج ب باحدى الجهات المذكورة ولاشئء من ب ج مادام ب ينتج لاشئء من ج ج بالضرورة أو دائما أو مادام ج وهو محال ناشئء عن نقيض العكس فالعكس - ق (و) تنعكس المشروطة والعرفية (الخاصتان حينية) مطلقة (لادائمة) لأنه إذا صدق .

الذكر كان الأولى أن يقول وجب أن يصدق بعض (ب ج) بالاطلاق حين هو (ب) (قوله وإفلا الخ) أى والإيجاب صدق بعض (ب ج) الخ لصدق نقيضه وهو سالبية كلية عرفية عامة قائله لاشئء من (ب) الخ وقد حذف الشارح جهتها وهى دائما فكان عليه أن يقول فلاشئء من (ب ج) دائما مادام (ب) (قوله الى الأصل) وهو كل (ج ب) (قوله هكذا كل ج ب باحدى الخ) إنما جعل الموجبة الكلية صغرى والسالبية الكلية كبرى لأنه من الشكل الأول وهو يشترط فيه أن تكون صغراه موجبة وكبراه كلية فتدبر (قوله ولاشئء من ب ج) حذف منه الجهة وهو دائما (قوله أو مادام ج) فيه ماسبق<sup>(١)</sup> فلانغفل (قوله وهو) أى ما ذكر من النتيجة محال أى لأن فيه سلب الشئء عن نفسه (قوله وتنعكس الخاصتان الخ) هذا شروع فى عكس المركبات والأربعة المنقسمة فى البسائط وبقي منها أربعة وهى اوقتيية المطلقة والمتشعبة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة وسيأتى الكلام منه على بعضها (قوله المشروطة) هى من الضروريات (قوله والعرفية) هى من الدوام (قوله حينية مطلقة لادائمة) وهى ما حكم فيها بفعليية النسبة فى بعض أوقات الوصف وقيد ذلك بالادوام الذات فهى مركبة من مطلقة حينية ومطلقة عامة إحداهما موحدة والأخرى سالبة (قوله حينية مطلقة لادائمة) لم تقدم هذه القضية للوجهة فى الموجهات (قوله لأنه إذا صدق الخ) وبيان ذلك بالمواد فى دليل عكس المشروطة الخاصة<sup>(٢)</sup> أن تقول لأنه إذا صدق بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائمًا صدق بعض متحرك الأصابع كاتب بالاطلاق حيث هو متحرك الأصابع لادائمًا أما صدق الحينية المطلقة أعنى قولنا بعض متحرك الأصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحرك الأصابع فلكونها لازمة للمشروطة العامة ولازم العام لازم الخاص وأما صدق لادائمًا أعنى المفهوم منه اللازم له وهو بعض متحرك الأصابع ليس

(قوله حينية لادائمة) وهى الحينية المطلقة مع قيد الادوام الدائى (قوله لأنه إذا صدق) الى قوله فيلزم اجتماع النقيضين توضيحه أما إذا فرضنا صدق قولنا بالضرورة أو دائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائمًا وجب أن يصدق بعض متحرك الأصابع كاتب حين هو متحرك الأصابع لادائمًا أما الحينية المطلقة وهى الجزء الأول من العكس فلكونها لازمة للمشروطة العامة والعرفية العامة ولازم العاليتين لازم الخاصتين وأما مفهوم الادوام وهو بعض متحرك الأصابع ليس بكاتب بالفعل فلائنه لو كذب هذا المفهوم لصدق نقيضه وهذا المفهوم مطلقة عامة سالبية جزئية فنقبضها دائمة موجبة كلية أعنى قولنا كل متحرك الأصابع كاتب دائماً ونضمها أى لادائمة التى هى نقيض لمفهوم

(١) (قوله فيه ماسبق) من إرادة ضم الضرورية أو الدوام وليست الجهة هى مادام وحدها خلافا لمن توهم ذلك فاعترض بما لم يخطر على بال الشارح

(٢) (قوله المشروطة الخاصة الخ) الأولى ضم العرفية الخاصة معها فى المثال المذكور بزيادة دائماً على قوله بالضرورة اختصاراً وبجارية للشارح كما فعل الطائر ، وبذلك يستغنى عن قوله فيما يأتى وكذا يقال فى عكس العرفية اه الضربونى .

بالضرورة أو دائماً كل ج ب مادام ج لادائماً صدق بعض ب ج حين هو ب لادائماً أما  
الحيزية المطلقة وهى بعض ب ج حين هو ب فليكونها لازمة للمشروطة والعرفية العامتين  
ولازم العامتين لازم الخاصتين

بكتب بالاطلاق فلأنه لو كذب لصدق نقيضه موجبة كلية مطلقة دائمة كل متحرك الأصابع  
كتب دائماً فتضم ذلك النقيض الى الجزء الأول من الأصل وهو بالضرورة كل كاتب متحرك  
الأصابع مادام كاتباً يجعل ذلك النقيض صغرى والجزء الأول من الأصل كبرى بأن تقول هكذا  
كل متحرك الأصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً بالضرورة ينتج من  
الشكل الأول كل متحرك الأصابع متحرك الأصابع دائماً ثم تضم ذلك النقيض الى الجزء الثانى  
من الأصل أى الى ما يفهم منه ويلزمه وهو لا شئ من الكتابات بمتحرك الأصابع بالاطلاق يجعل  
النقيض صغرى والجزء الثانى من الأصل كبرى بأن تقول كل متحرك الأصابع كاتب دائماً ولا شئ  
من الكتابات بمتحرك الأصابع بالاطلاق يفتح لا شئ من المتحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالاطلاق  
وهذه النتيجة منافية للنتيجة الأولى ويلزم من ذلك أن متحرك الأصابع متحرك الأصابع لا متحرك  
الأصابع وهو محال ناشئ من نقيض الجزء الثانى من العكس فيكون الجزء الثانى من العكس صادقاً  
وكذا يقل فى دليل عكس العرفية الخاصة إلا أنك تبدل الضرورة بالدوام فنقول بدل قولنا  
بالضرورة دائماً فنأصل (قوله بالضرورة) أى ان أردت المشروطة الخاصة وقوله أو دائماً أى ان  
أردت العرفية الخاصة (قوله ج ب) ظهر مما قررنا أن (ج) فى جميع الدليل عبارة عن كاتب  
مثلاً وأن (ب) فى جميع الدليل عبارة عن متحرك الأصابع مثلاً وقوله أولاً (١) لادائماً أى  
لا شئ من الكتابات بمتحرك الأصابع بالاطلاق وقوله ثانياً لادائماً أى بعض متحرك الأصابع ليس  
بكاتب بالاطلاق (قوله أما الحيزية) أى أما صدق الحيزية وقوله بعض (ب ج) حين أى بعض  
(ب ج) بالاطلاق حين الخ لخذف جهتها وكذا يقال فى قوله قبل صدق بعض (ب ج) الخ  
(قوله ولازم العامتين الخ) وذلك كما فى الحيوان والانسان فان اللازم للحيوان كالتحرك لازم

لادائماً الى الجزء الأول من اشروطة الخاءة أو الوقتية الخاصة بشرط أن تكون هذه صغرى القياس  
والأصل كبراه فنقول كل متحرك الأصابع كاتب دائماً وبالضرورة أو دائماً كل كاتب متحرك الأصابع  
مادام كاتباً ينتج كل متحرك الأصابع متحرك الأصابع دائماً ثم تضمها أى الدائمة المذكورة الى الجزء  
الثانى منهما وتقول كل متحرك الأصابع كاتب دائماً ولا شئ من الكتابات بمتحرك الأصابع بالفعل  
ينتج لا شئ من متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالفعل فيلزم اجتماع النقيضين قال المحشى وإنما  
ضمت لكل من الجزأين لأن العكس قضية مركبة من جزأين لازمة لمثلها والمركب اللازم لمركب يلزم  
أن كلا من جزأيه لازم لكل من جزأيه لزومه اه وليس بشئ اذ من المركبات ما ينعكس الى بسيطة  
كما سيأتى فى كلامه وقال البعض لم يكف بالضم الأول مع أنه ينتج سلب الشئ عن نفسه لكون ذلك  
السلب ممنوع الاستحالة فى المطلقة لكون معناه سلب الوصف المفارق فى الجملة كقولنا لا شئ من  
الضاحك بضاحك بالاطلاق العام اه وليس بشئ أيضاً لأنه ليس فى الضم الأول سلب الشئ عن نفسه

(١) (قوله وقوله أولاً الخ) لأن اللادوام الأول صدره كلى والثانى صدره جزئى وهو يوافق الصدر فى  
السلب ويخالفه فى الكيف كما سبق اه المرنوبى .

وأما اللادوام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق فلأنه لو كذب اصدق كل ب ج دائما وتضمها صغرى إلى الجزء الأول من الأصل وهو قولنا بالضرورة أو دائما كل ج ب مادام ج ينتج كل ب ب دائما ثم تضمها صغرى إلى الجزء الثاني من الأصل وهو قولنا لاشئ من ج ب بالاطلاق العام ينتج لاشئ من ب ب بالاطلاق فيلزم اجتماع التقيضين (و) تنعكس (الوقتيتان) أي الوقتية والمنقشرة (والوحديتان) أي اللادائمة واللاضرورية

الاسان (قوله وأما اللادوام) أي وأما اصدق اللادوام في قضية العكس (قوله وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق) ان قيل اللادوام في الأصل إشارة إلى سالبة كلية لما مر أنه إشارة إلى مطلقة موافقة في الحكم مخالفة في الكيف لما حصل قيده وهو قيد لموجبة كلية فيلزم أن يكون عكسه سالبة كلية لما تقرر أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية . فالجواب أن محل ذلك الملم تضم وتكون تابعة لغيرها والافتتبعكس سالبة جزئية وهنا تابعة (١) لكلية الصدر (قوله اصدق الخ) أي لصدق نقيضه موجبة كلية دائمة وهي كل (ب ج) دائما (قوله صغرى) أي حالة كونها صغرى وقوله من الأصل وهو بالضرورة كل (ب ج) مادام (ج) لادائما (قوله وهو) أي الجزء الأول قولنا وقوله ينتج كل (ب ب) أي بالضرورة (٢) كل (ب ب) وقوله ثم تضمها أي الموجبة الكلية المطلقة الدائمة التي هي نقيض الجزء الثاني من العكس (قوله ثم تضمها) أي القضية المذكورة التي هي نقيض الجزء الثاني من العكس (قوله فيلزم اجتماع التقيضين) أي لأن لاشئ من (ب ب) يستلزم ليس بعض (ب ب) بالاطلاق وهو يناقض كل (ب ب) دائما (قوله التقيضين) المراد المتناهيين فتنتيجة القياس الأول موجبة كلية والثانية سالبة كلية فالمراد بالتقيضين النتيجة الأولى التي حصلت من ضم نقيض الجزء الثاني من العكس إلى الجزء الأول من الأصل والنتيجة الثانية التي حصلت من ضم ذلك النقيض إلى الجزء الثاني من الأصل . فان قيل ان التقيضتين ليس بينهما تناقض لأن الموجبة الكلية نقيضها السالبة الجزئية لا الكلية وهنا جعل نقيضها سالبة كلية إلا أن يقال يلزم من وجود السالبة الكلية وجود السالبة

فان نتيجة الضم الأول كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما كما صرح به الشارح ومعلوم أن هذا ليس فيه سلب الشئ عن نفسه بل اثباته لنفسه وليس من قبيل المحال بل من اللغو في القول فلذلك احتجج إلى الضم الثاني لتحصيل نتيجة سلب الشئ عن نفسه (قوله ثم تضمها) أي صغرى القياس الأول وهي كل ج ب فيكون نظم القياس هكذا كل ب ج ولا شئ من ج ب فالنتيجة لاشئ من ب ب وقد علمت فائدة هذا الضم الثاني وربما يتوهم أن ضميرهم تضمها يعود لأقرب مذكور وهو قوله ينتج كل ب ب وهو فاسد لأنه في هذا الضم لا تحصل صورة قياس أصلا إلا إذا وقع نوع تغيير في المادة فتعين عود الضمير للصغرى المحذرة عنها (قوله أي الوقتية والمنقشرة) هما من المركبات وأما البسائط فيقال فيها وقتية مطلقة ومنقشرة مطلقة كما مر

(١) (قوله وهنا تابعة الخ) فيه أن اللادوام في قضية العكس صدره جزئية لأكلية عكس ما يقول فالصواب في الجواب أن يقول ان اللادوام في الأصل صدره كلية فكان إشارة إلى كلية وفي العكس صدره جزئية فكان إشارة إلى جزئية إذ هو يقع الصدر في الحكم ويخالفه في الكيف .  
(٢) (قوله أي بالضرورة الخ) الذي في الشارح ينتج كل ب ب دائما بمحل الدوام جهة النتيجة فأى داع لذكر الضرورة مع جهة الدوام ومما لا يجتمعان في قضية اه المبروني .



(والمطلقة العامة مطلقة عامة) لأنه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ج بالاطلاق وإلا فلا شيء من ج دائما وهو مع الأصل ينتج لاشيء من ج ج دائما وإنه محال الجزئية لانها أخص منها (قوله والمطلقة العامة) هذه من البسائط ومثلها (١) الوقتية المطلقة والمنقشرة المطلقة تنعكس مطلقة عامة (قوله مطلقة عامة) وانما انعكست المركبات الأربع بسائط لأن المعنى المستفاد من المركبات مستفاد من البسائط فكان التركيب حينئذ لا حاجة له وانما هو مؤكد لأن قوانا كل قر منخفض وقت الحيلة مستفاد منه أنه غير منخفض في وقت الحيلة (٢) وهو مني لادائما انتهى س نف (قوله لأنه اذا صدق الخ) بيان ذلك بالمواد في الوقتية أن تقول لأنه اذا صدق بالضرورة كل قر منخفض وقت الحيلة لادائما صدق بعض المنخفض قر بالاطلاق والا اصدق تقيضه سالبة كلية دائما وهو لاشيء من المنخفض بقمر دائما فتضم ذلك النقيض كبرى الى الجزء الأول من الأصل بأن تقول هكذا بالضرورة كل قر منخفض وقت الحيلة ولا شيء من المنخفض بقمر دائما ينتج لاشيء من القمر بقمر دائما وهو محال نشأ من تقيض العكس فيكون العكس حقا وكذا يقال في المنتشرة الا أنك تبدل الوقت المعين بوقت ما ولا يخفى عليك (٣) التعبير بالمواد بالنسبة للوجوديتين والمطلقة العامة لو كنت ذاتنبة (قوله كل ج ب) أى كل قر منخفض في المثال المذكور (قوله باحدى الجهات الخ) هى الضرورية المقيدة بوقت معين في الوقتية والضرورية المقيدة بوقت ما في المنتشرة والاطلاق المقيد بالضرورة في الوجودية والاطلاق المقيد بالادوام في الوجودية اللادائمة والاطلاق في العامة (قوله والا فلا شيء الخ) هى سالبة كلية دائمة (قوله مع الأصل) أى مع الجزء الأول من الأصل يجعله كبرى وجعل الجزء الأول من الأصل صغرى بحيث يصير قياسا من الشكل الأول وشرطه الايجاب في صغراه وكون كبراه كلية ولذلك جعل الجزء الأول في امثال المذكور صغرى وتقيض العكس كبرى وانما لم يضم ذلك التقيض للجزء الثانى من الأصل لأنه سالب والتقيض سالب وحينئذ فلا يخرج منها قياس من الشكل الأول كما هو (قوله واه محال) بكسر الهجزة وانما كان محالا لأن فيه سلب الشيء عن نفسه (قوله مطلقة عامة) خبر (٤) عن قوله وتقيض الوقتيتان الخ وفهم منه أن المركبة لا يلزم أن تنعكس مركبة بل قد تنعكس بسيطة

- (١) (قوله ومثلها الخ) لعل المصنف أراد بالوقتيتين ما يشملهما وهو الظاهر وبذلك يكون مستوعبا لجميع البسائط الثمانية والركبات السبعة الموجبة هذا المكتنن فانها لا يمكن أن يأتي اه الشرنوبى .
- (٢) (قوله وقت الحيلة الخ) الصواب أن يقول غير منخفض بالفعل ويحذف التوقيت بالحيولة حتى يكون معنى لادائما كما هو ظاهر ولعل النسخة محرقة .
- (٣) (قوله ولا يخفى عليك الخ) مثال الثلاثة ودليها أن تقول إذا صدق بالاطلاق العام كل قر منخفض أو مع قيد اللادوام أو بالضرورة صدق عكسها مطلقة عامة وهو بعض المنخفض قر بالاطلاق العام وإلا لصدق تقيضه وهو لاشيء من المنخفض بقمر دائما ويضم هذا القبيض إلى الأصل بدون قيده هكذا بالاطلاق العام كل قر منخفض ولا شيء من المنخفض بقمر دائما ينتج لاشيء من القمر بقمر دائما وهو محال لم ينشأ إلا من تقيض العكس بالعكس صحيح والا لزم رفع التقيضين وقولنا دون قيده لان اللادوام هنا إشارة إلى مطلقة سالبة والضرورة إشارة إلى ممكنة عامة سالبة وتقيض العكس أيضا سالبة والشكل الاول لا يتركب من سالتين .
- (٤) (قول المطار خبر الخ) فيه أولا أن الشارح والمثل ليس فيهما وتقيض الخ لأن الكلام في العكس ، وثانيا أن قول المتن وقتيتان الخ بالرفع عطف على الدائمات وقوله مطلقة عامة بالنصب عطف على حينية مطلقة في قوله أيضا ومن الوجبات تنعكس الدائمات والدائمات حينية مطلقة كما لا يخفى اه الشرنوبى .

(ولاعكس للممكنين) العامة والخاصة على مذهب الشيخ فانه يشترط في وصف الموضوع أن يكون ثابتا للموضوع بالفعل فعلى هذا يكون مفهوم كل ج ب بالامكان أن كل ماهو ج بالفعل ب. لا يمكن ومن الجائز أن يكون ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل أصلا فلا يصدق في عكسه بعض ماهو ب بالفعل

(قوله الشيخ) أى ابن سينا فانه يشترط الخ مثلا كل انسان كاتب فعلى مذهب الشيخ المشترط لثبوت وصف الموضوع لأفراده بالفعل لا يتناول النطقة فانها لا يثبت لها الانسانية بالفعل وأما على مذهب الفارابى فانه يتناولها لأنه يقول إن ثبوت الوصف للموضوع بالامكان والنطقة يمكن أن تثبت لها الانسانية (قوله فعلى هذا) أى فعلى هذا الشرط (قوله مفهوم كل ج الخ) أى كما لو فرض أن زيد لا يركب الا الفرس فنقول كل حمار (١) مركوب زيد بالامكان العام أو الخاص فهى صادقة وعكسها بعض مركوب زيد حمار بالامكان أى بعض ماهو مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان على مذهب الشيخ كاذب لصدق نقيضه وهو لاشىء من مركوب زيد بحمار أى لاشىء من مركوب زيد بالفعل بحمار وأما على مذهب الفارابى فيصدق العكس بالنظر للامكان (قوله كل ج ب) أى كل حمار مركوب زيد فى المثال المذكور بالامكان أى الخاص أو العام (قوله ومن الجائز أن يكون ب) أى مركوب زيد أى مركوبه لا بحمار بالامكان أى بالقوة لا بالفعل (قوله ولا يخرج) أى والحال أن ب بالامكان لا يخرج من القوة الى الفعل (قوله فلا يصدق الخ) أى لأن مركوبه بالفعل غير الحمار فيكون مفهوم كل ج ب

(قوله على مذهب الشيخ) مبنى على أن مذهبه أن صدق الموضوع على أفراده بالفعل في نفس الأمر مع أن شارح المطالع وغيره على أن ذلك الصدق بمجرد الفرض وعليه فتعكس الموجبتان على المذهبين كذا قيل وفى عبد الحكيم أن اعتبار الفعل بحسب الفرض إنما هو لتحقيق الراى فى شرح المطالع لم يسبقه اليه أحد ثم ان هذا القيد ههنا ربما أوهم الاتفاق فيما قبله وليس كذلك فان منهم من ذهب الى أن ماعدا الممكنين يتعكس مطلقة عامة وهو مذهب الأقدمين وذهب الأثرالى أن الخاصين والدائمين والعامتين تنعكس الى حيزية مطلقة من غير زيادة قيد لادائما (قوله فانه يشترط فى وصف الموضوع الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى عند قول الشارح فيما سبق واعلم أن ماصدق عليه الموضوع من الأفراد الخ (قوله كل ج ب) الى قوله بعض ماهو ب بالفعل ج بالامكان توضيحه بالمثال أنا اذا فرضنا صدق قولنا كل حمار مركوب زيد بالامكان يكون مفهوم هذه القضية أن كل ماهو متصف بالحارية بالفعل مركوب زيد بالامكان ومن الجائز أن يكون المركوب بالامكان لا يخرج من القوة الى الفعل أصلا فحينئذ لا يصدق فى عكسه بعض ماهو مركوب زيد بالفعل حمار. لا كان فلهمذا ذهب الشيخ الى عدم انعكاس الممكنين

(١) (قوله كل حمار الخ) أى كل ذات متصفة بالحارية بالفعل مركوب زيد بالامكان العام أو الخاص فهذه صادقة على مذهب ابن سينا لأن ذات الموضوع متصفة بوصفه بالفعل فلو عكسها كنفسها وقلت بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان العام أو الخاص لكان هذا العكس كاذبا لأن زيد فرض أنه لم يركب الحمار بالفعل فى حياته وحيث أن للممكنين لم يصدق عكسهما فى هذه الجزئية وجب ألا يصدق فى جزئية ما إذا العكس لازم لا يتخلف هذا تقرير مذهب ابن سينا بما يفتيك عن التكلف فى عبارات المحقق ام الصربوى .

ج بالامكان وأما على مذهب الفارابي فجزأ انعكاسهما كنفسهما لأنه لم يشترط في وصف الموضوع ثبوته للموضوع بالفعل بل اكتفى بالامكان فيكون مفهوم كل ج ب أن كل ماهوج بالامكان به بالامكان وتنعكس الى بعض ماهوب بالامكان ج بالامكان ( ومن السوالب تنعكس الدائمات دائمة (١) ) لأنه اذا صدق

أى آل حار مركوب زيد ( قوله ج ) أى حار بالامكان هذا جهة قوله ثابتا للموضوع أى لأفراده ( قوله بالامكان ) أى القوة ( قوله بالامكان ) هذا جهة قول ماهوب أى مركوب زيد بالامكان أى القوة ( قوله كنفسهما ) أى فالمسكة العامة تنعكس بمسكة عامة والمسكة الخاصة تنعكس بمسكة خاصة ( قوله لموضوع ) أى لأفراده ( قوله اكتفى بالامكان ) أى القوة ( قوله مفهوم كل ج ب ) أى بالامكان فقد حذف جهتها ( قوله ومن السوالب تنعكس الدائمات ) أى الدائمة المطلقة والضرورية المطلقة ( قوله دائمة ) أى دائمة مطلقة وانما تنعكس الضرورية كنفسها لأنه لا يطرده على مذهب الشيخ لأنه يصدق على مذهبه لاشيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة اذا كان زيد لم يركب الحمار أصلا وعكسها كنفسها لاشيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة وهى كاذبة لصدق نقيضها وهو بعض الحمار بمركوب زيد بالامكان العام نعم عكسها دائمة وهى لاشيء من الحمار بمركوب زيد دائما صادقة ( قوله لأنه اذا صدق الخ ) بيان ذلك بالمواد فى الضرورية المطلقة أن تقول إذا صدق بالضرورة لاشيء من الانسان بحجر صدق لاشيء من الحجر بانسان دائما والا لصدق نقيضه موجبة جزئية مطلقة عامة وهى بعض الحجر انسان بالاطلاق فتضم ذلك النقيض للأصل بأن تجعله صغرى والأصل كبرى بأن تقول بعض الحجر انسان بالاطلاق ولا شىء من الحجر بانسان بالضرورة ينتج بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة وهو محال لاشيء من نقيض العكس

( قوله يكره مفهوم كل ج ب الخ ) يعنى يكون مفهوم قولنا متلاكل حار مركوب زيد بالامكان والعرض أن زيدا لم يركب عمره الا لفرس ولم يركب حارا قط أر كل ماهو تصف بالحارية بالامكان فهو مركوب زيد بالامكان وتنعكس القضية المذكورة الى قولنا بعض ماهو مركوب زيد بالامكان حار بالامكان وهو المطلوب ( قوله الدائمات ) الى قوله بعض ب ليس ب وأنه محال مثله اذا صدق بالضرورة أودائما لاشيء من الانسان بحجر وجب أن صدق دائما لاشيء من الحجر بانسان والا نى وان لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه والعكس دائمة سالبة كلية فيكون نقيضها مطلقة عامة موجبة جزئية وهى قولنا بعض الحجر انسان بالاطلاق ويضم هذا النقيض الى الأصل بأن يجعل صغرى والأصل كبرى هكذا بعض الحجر انسان بالاطلاق ولا شىء من الانسان بحجر بالضرورة أو دائما ينتج من الشكل الأول بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة فى الضرورية أودائما فى الدائمة وهو محال لأنه سلب الشىء عن نفسه وهذا المحال ليس لازما من تركيب القياس وصورته بل من مادته وكبراه مفروضة الصدق

(١) ( قول للصنف تنعكس الدائمات دائمة ) السبب فى انعكاس الضرورية السالبة دائمة كالدائمة ولم تنعكس كنفسها لنقض فلو فرض أن زيدا لم يركب إلا لفرس صدق لاشيء من مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة على رأى ابن سينا ولا يصدق كسكه ضرورية وهو لاشيء من الحمار بالفعل بمركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار بالفعل مركوب زيد بالامكان فلذا تبين عكسها دائمة كالدائمة وهذا بعينه هو السرفى عدم انعكاس المشروطة العامة كنفسها كما استغف عليه فى الحشى فيها . [ تنبيه ] هذا التعليق كتبه فيما أن الحصى لم يأت به ولا سبيل لرفعه لأنى اطلمت عليه بعد طبعه فترجوا المذرة اه القرونى .

بالضرورة أودائما لاشيء من ج ب فدائما لاشيء من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق وهو مع الأصل ينتج بعض ب ليس ب وأنه محال ( و ) تنعكس المشروطة والعرفية ( العامتان عرفية عامة ) لأنه اذا صدق بالضرورة أودائما لاشيء من ج ب مادام ج صدق لاشيء من ب ج مادام ب والا فبعض ب ج - ين هو ب وهو مع الأصل ينتج بعض ب ليس ب وأنه محال

فيكون العكس حقا وكذا يقال في دليل تنعكس الدائمة المطلقة الا أنك تبدل الضرورة بالدوام فتقول دائما بدل بالضرورة ( قوله بالضرورة ) أى ان أردت الضرورية المطلقة ( قوله أو دائما ) أى ان أردت الدائمة المطلقة ( قوله لاشيء من ج ب ) ظهر مما قررناه أن ( ج ) في جميع الدلائل عبارة عن انسان مثلا وأن ( ب ) فيه عبارة عن حجر ( قوله والا فبعض الخ ) أى والا لصدق نقيضه وهو موجبة جزئية مطلقة عامة وهو بعض ( ج ب ) بالاطلاق ( قوله ينتج بعض ب ليس ب ) أى لأننا نجعل هذا النقيض صغرى لأنه موجبة والأصل كبرى لأنه كلية والشكل الأول يشترط فيه ايجاب صغراه وكلية كبراه ( قوله المشروطة ) هى من الضروريات ( قوله والعرفية ) هى من الدوام ( قوله عرفية عامة ) انما لم تنعكس المشروطة العامة كنعفسها لأنه لا يطرء على مذهب الشيخ لأنه يصدق على مذهبه بالضرورة لاشيء من مركوب زيد بحمار مادام مركوب زيد اذا كان زيد لم يركب الحمار أصلا وكنفسها بالضرورة لاشيء من الحمار مركوب زيد مادام حمارا وهو كاذب لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار نعم عكسها عرفية عامة بأن يقال دائما لاشيء من الحمار مركوب زيد مادام حمارا صادق ( قوله لأنه اذا صدق الخ ) بيان ذلك بالمواد في المشروطة العامة أن تقول لأنه اذا صدق بالضرورة لاشيء من الساكنات بساكن الاصابع مادام كاتبنا صدق دائما لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع والا لصدق نقيضه موجبة جزئية مطلقة حينية وهى بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو ساكن الاصابع فتضم ذلك النقيض للأصل بأن تقول بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو ساكن الاصابع و لاشيء (١) من الساكنات بساكن الاصابع مادام كاتب ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع وهو محال ناشئ من نقيض العكس فيكون العكس حقا وكذا يقال في العرفية العامة إلا أنك تبدل الضرورة بالدوام ( قوله بالضرورة ) أى ان أردت المشروطة العامة أو دائما أى ان أردت العرفية العامة ( قوله لاشيء من ج ب ) ظهر مما قررناه أن ( ج ) في الدليل عبارة عن كاتب مثلا وأن ( ب ) عبارة عن ساكن الاصابع ( قوله صدق لاشيء من ب ج ) أى صدق دائما لاشيء من ( ب ج ) خذف جهتها ( قوله والا فبعض ب ج الخ ) أى والا لصدق نقيضه موجبة جزئية مطلقة حينية وهى بعض ( ب ج ) بالاطلاق حين هو ( ب ) خذف الشارح جهتها ( قوله وهو مع الأصل الخ ) بأن يجعله قياسا من الشكل الأول ( قوله وانه محال ) أى لما يلزم عليه من سلب الشيء عن نفسه

فتعين أن يكون من الصغرى يتكون اطالة فيصدق العكس وهو المطلوب ( قوله وانه محال ) لما فيه من سلب الشيء عن نفسه في الموحودة بحكم فرض صدق نقيض العكس الموجب للمقتضى وجود الموضوع

(١) ( قوله و لاشيء الخ ) وقع فيما وقع فيه الشارح كثيرا من حذف الجهة سهوا خذف جهة الكبرى وجهة النتيجة وهى فيها الضرورة اه القرونى .

(و) تنعكس المشروطة والعرفية (الخاصتان عرفية لادائمة في البعض) والعرفية اللادائمة في البعض قضية مركبة من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة جزئية ، أما العرفية العامة فهي الجزء الأول وأما المطلقة العامة الجزئية فهي مفهوم اللادوام في البعض وإذا عرفت ذلك فقول الخاصتن ينعكسان إلى العرفية العامة المقيدة باللاادوام في البعض لأنه إذا صدق

(قوله عرفية لا دائمة في البعض) هذه الجهة تم تقدم في الموجهات فحصل (١) مما تقدم في الموجهات وفي التناقض ومما هنا أن الموجهات إحدى وعشرون وجهة وقوله عرفية لادائمة في البعض هي ما حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع وقيد ذلك بعدم الدوام الذاتي في البعض (قوله لا دائمة في البعض) أي جزئية مطلقة عامة (قوله ومطلقة عامة جزئية) هي مفهوم اللادوام في البعض (قوله لأنه إذا صدق الخ) بيان ذلك بالمواد في المشروطة الخاصة أن تقول لأنه إذا صدق بالضرورة لا شيء من السكاك بساكن الأصابع مادام كاتباً (٢) صدق دائماً لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكناً لا دائماً في البعض أي بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل أما صدق الجزء الأول من العكس وهو دائماً لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكناً فلا يكونه لازماً للمشروطة العامة لما تقدم أنها تنعكس عرفية عامة ولازم العام لازم للخاص ، وأما صدق اللادوام فلائنه لولم يصدق بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل اصدق تقيضه سالبه كلية مطلقة دائمة وهي لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب دائماً ويعكس (٣) ذلك النقض إلى نفسه وهو لا شيء من السكاك بساكن الأصابع

لا المدومة حتى يجوز كما في العماء ليس بعفاء : أي الافراد المدومة في الخارج ليست بعفاء في الخارج قال عبد الحكيم السلب والايجاب لكونه نسبة لا يعقل إلا بين شيئين متغايرين بالذات أو بالاعتبار فائبات الشيء لنفسه وسلبه عنه إنما يتصور إذا لوحظ الشيء باعتبارين يكونان مرأتين للملاحظة ولا يكونان مأخوذين في جانب الموضوع ولحمول ثم أن أريد باثبات الشيء لنفسه وسلبه عنه أن الشيء بعد اعتبار ثبوته ثبت له نفسه أو سلب عنه كما في سائر الصفات ، فبطلانه ظاهر وان أريد به إنباته في نفسه وسلبه كذلك صح ذلك فان الشيء إذا كان معدوما يصدق سلبه عن نفسه بمعنى أنه مرتفع بالمرة وليس في نفسه ثابتاً ، فاندفع ما قيل كيف يصدق سلب الشيء عن نفسه مع أن السلب نسبة لا بد له من أمرين اه . قال العصام وما يوجب به عنه من أن معنى سلب الشيء عن نفسه سلب الشيء عن أفراد نفسه قاصر لأنه لا ينفع في قولنا الجزئي ليس بجزئي فان فيه سلب الشيء عن نفسه لا بمعنى سلب الشيء عن أفراد نفسه اه ورده عبد الحكيم بأنه ليس من قبيل سلب الشيء عن نفسه فان معناه الجزئي ليس موصوفاً بالجزئية اه (قوله لا دائمة في البعض) لفظ في البعض من تمة الجهة وأما لا دوام في الكل فهو معنى العرفية الخاصة ، ولذلك احتاج الشارح للتعبير بقوله والعرفية اللادائمة في البعض الخ .

- (١) (قوله فحصل الخ) أما الذي تقدم في الموجهات فخمسة عشرة وأما الذي تقدم في التناقض فأربع : وهي الحينية الممكنة والممكنة الوقتية والممكنة الدائمة والحينية المطلقة وفي العكس هنا اثنتان : الحينية اللادائمة والعرفية اللادائمة في البعض .
- (٢) (قوله مادام كاتباً) الصواب أن يزيد لادائماً لتسكون خاصة .
- (٣) (قوله ويعكس الخ) أي لقول المتن فيما سبق ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة اه الشرطوني .

بالضرورة أو دائماً لشيء من ج ب مادام ج لا دائماً صدق لشيء من ب ج مادام ب لا دائماً البض ، أما صدق العرفية العامة وهى لشيء من ب ج مادام ب ، فلا كونها لازمة للعائتين ولازم العام لازم الخاص وأ- صدق اللادوام في البعض فلائنه لولم صدق بعض ج بالفعل لصدق لشيء من ب ج دائماً وينعكس إلى لشيء من ج ب دائماً وقد كار كل ج ب بالفعل بحكم لادوام لأصل وإنما ننعكسا إلى العرفية العامة المقيدة بالادوام في الكل لأن اللادوام في السالبتين السكيتين إشارة إلى مطلقة عامة موجبة كلية والموجبة السككية تنعكس جزئية

دائماً وهوناف لادوام في الأصل الصاق الفاض (١) كل كاتب ساكن بالفعل وماتاني الصادق كاذب والكذب نشأ من نقيض عكس الجزء الثاني من الأصل (٢) أعنى لادائماً فيكون عكس ذلك الجزء صادقا ومكثا يقال في العرفية الخاصة إلا أنك تبدل الضرورة بالادوام ( قوله بالضرورة ) أى إن أردت المشروطة الخاصة ( قوله أو دائماً ) أى إن أردت العرفية الخاصة ( قوله لادائماً (٣) كل ج ب بالفعل ) أى في وقت غير وصف الموضوع لأن وصف الموضوع ليس بلازم أن يجتمع مع وصف المحمول فلا دائماً فيه موجبة كلية مطلقة عامة لأن الصدر سالبة كلية وهى دائماً لشيء الخ خذف جهتها ( قوله أما صدق العرفية الخ ) أى وهو الجزء الأول من العكس ( قوله للعائتين ) أى المشروطة العامة والعرفية العامة ( قوله الخاصتين ) أى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ( قوله وأما صدق اللادوام في البعض ) أى وهو مفهوم لا دائماً في العكس ( قوله لشيء من ج ) يظهر مما قررنا أن ( ج ) عبارة عن كاتب وأن ( ب ) عبارة عن ساكن الأصابع ( قوله فلائنه لولم يصدق بعض ب ج ) أى بعض ساكن الأصابع كاتب . لا يقال إن هذه كاذبة . لأننا نقول : المتعبر هنا التعلق على الذات لا باعتبار الوصف والا لكذبت ( قوله وينعكس الخ ) حيثئذ فهذا الدليل يقال له دليل العكس لا الخلف ( قوله وإنما لم تنعكسا ) أى العامتان (٤)

( قوله وإنما لم تنعكسا إلى اعرفية العامة ) جواب عما يقال إن اللادوام إشارة إلى مصلحة عامة مخالفة في السكيف موافقة في السك كما تقدم في بحث الموجهات ولا دوام في العكس جعل قيد السالبة كلية خفقه أن يكون موجبة كلية كئانه في لأصل كذلك . وحاصل الجواب أن لادوام في العكس عكس لادوام في الأصل : اللادوام في الأصل موجبة كلية والموجبة السككية تنعكس موجبة جزئية وفيه نظر لأن لادوام ليس عكسا لادوام بل لمجموع للمجموع كيف والكلام في عكس السوالب ولولم يكن المجموع قضية لما قيل العبرة في الإيجاب والسلب بالجزء الأول أفاده المحشى . أقول لادوام في الأصل يشتر لموجبة كلية فلا دوام في العكس يشتر لما تنعكس اليه وهى الموجبة الجزئية والمحشى

- (١) ( قوله الفاض الخ ) أى لأن اللادوام المقيد به الأصل إشارة إلى مطلقة عامة مخالفة لما قبلها في السكيف وموافقة لها في السك وما قبلها سالبة كلية فتكون هى موجبة كلية قائلة كل كاتب ساكن بالفعل ، ووجه المناهضة أن عكس النقيض يلزمه سالبة جزئية قائلة بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع دائماً ، والسالبة الجزئية العامة تنافس الموجبة السككية المطلقة . (٢) ( قوله من الأصل الخ ) العوالب من العكس . (٣) ( قوله لا دائماً الخ ) الذى في الشرح هنا دائماً في البعض ، وأما كل ج ب بالفعل فسأتى في الشرح وقد كان كل ج ب بالفعل فهى عرفة (٤) ( قوله العامتان ) صوابه الخاصتان اه الشرنوبى .

تأمل ( والبيان في الشكل ) أى بيان انعكاس جميع القضايا المذكورة في الموجبة والسالبة ( أن نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ) وهذا البيان يسمى بالخلف

( قوله تأمل ) أشار به لنظر . وحاصله أن المجموع عكس للمجموع كما يعلم من كلامهم والأصل كلمة فليكن العكس كذلك . وحواله أن عمل عكس انعكاس السالبة الكلية كاية إذا كانت مستقلة لاتباعه كما هنا ( قوله والبيان في الشكل ) أى والدليل على الانعكاس إلى ما ذكرناه في الشكل أن القضايا المذكورة قصدا فلا ينافى أنه ذكر في بيان اللادوام في الخاصيتين السالبتين دليل العكس لا الخلف ( قوله أن نقيض العكس مع الأصل ) أى يجعل ذلك النقيض صغرى إن كان موجبة كما في عكس

فهم أن التعاكس وقع في اللادوام في الموضوعين فقال مقال ، وكأثر الشارح لاحظ ما قد يتوهم في كلامه من الورد عليه من مثل ما وقع فيه لمحشى فأمر بالتأمل وعبارة المصنف في شرح الرسالة إنما لم يعكسا إلى العرفية العامة اللادائمة في الشكل لأنه يصدق لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً مع كذب لاشئ من الساكن الأصابع بكاتب مادام ساكناً لادائماً في الشكل أى كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لأن بعض (١) الساكن ليس بكاتب دائماً كالارض وسره أن لادوام السالبة موجبة وهى لاتعكس إلا جزئية اه ( قوله والبيان في الشكل ) أى المجموع أو المراد أنه يجرى في الموجبات والسواب وليس المراد أنه يتم كل فرد منها لانه لا يجرى في عكس لادوام الخاصيتين ولذلك قرر الشارح في عكس لادوام في البعض الذى هو عكس لخاصيتين دليل العكس دون دليل الخلف . واعلم أن للقوم في بيان انعكاس القضايا طرقاً ثلاثة . أحدها الخلف وهو ضم نقيض العكس أو جزئه إلى الأصل أو الى جزئه لينتج المحال . وثانيها العكس وهو أن تعكس نقيض العكس أو جزئه ليحصل ما ينافى الاصل . وثالثها الافتراض وهو أن نفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً ويحمل كل واحد من وصفي الموضوع والمحمول عليه حتى يتضح صدق مفهوم العكس ، ولما كان دليل الخلف جارياً في الموجبات والسواب بسيطها ومركبها وأمكن بيان انعكاسها به من غير لزوم دور اقتصر المصنف عليه هنا بخلاف برهان العكس فإن بيان انعكاس الشكل به يستلزم الدور ضرورة أن بيان انعكاس الموجبات به يتوقف على معرفة انعكاس السواب وبالعكس والافتراض لا يجرى إلا في الموحدات والسواب المركبة ( قوله وهذا البيان يسمى بالخلف ) بضم الخاء

(١) ( قول الطائر لأن بعض الخ ) فيه أن الموضوع لم يتعد إذ الأرض لم تدخل تحت مفهوم اللادوام في الشكل المشار اليه بقولنا كل ساكن الأصابع كاتب بالاطلاق حق يرد هذا نقضاً وقوله وسره الخ يرد ما قاله المحشى يس آها وقد رده الطائر بهذا . والذي أراه أن تقييد اللادوام ببعض فهم أنهم أنه عكس اللادوام في الأصل وهو موجبة كلية فلا ينعكس إلا جزئية خطأ بين إذا انعكس لاشئ هو المجموع للمجموع وعليه فيصح عكس الخاصيتين السالبتين عرفية لادائمة في الشكل لاني البعض عكس ما يقولون فانه إذا صدق بالضرورة أودائماً لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً وجب أن يصدق دائماً لاشئ من الساكن الأصابع بكاتب مادام ساكن الأصابع لادائماً في الشكل أما صدق الجزء الأول فلأنه لازم للساكتين ولازم العام لازم للعالم وأما صدق اللادوام في الشكل : أى كل ساكن الأصابع كاتب بالفعل المنعكس الى بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيض هذا العكس وهو لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع دائماً ، وهو مناف للادوام في الاصل القائل كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل والاصل مفروض الصدق فنافية كاذب والكذب جاء من نقيض عكس الجزء الثاني من العكس وهو اللادوام في الشكل فيكون صادقا كجزء الاول وهذا هو السر في أمر العلامة الشارح بالتأمل لا ما يقولون اه العرنوبى .

وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه على ماسيجيء في القياس . وحاصله أنه لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه وهو مع الأصل يفتج المحال كما ذكرنا غير مرة والمحال ناشيء من نقيض العكس فيلزم صدق العكس (ولا عكس للبواقي) من القضايا السوال وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان المطلقة العامة وإنما لم تنعكس هذه القضايا (بالنقض) أى بسبب النقض الوارد على الانعكاس وذلك أن الوقتية أخص تلك القضايا المذكورة وهي لا تنعكس فلا تنعكس القضايا المذكورة لأنه إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم أما أن الوقتية أخص القضايا المذكورة فيظهر بأدنى تأمل وأما أنها لا تنعكس فلصدق قولنا

السوال وكبرى إن كان سالبة كما في عكس الموجبات (قوله المطلوب) أى العكس (قوله وهو) أى النقيض (قوله الوقتيتان) أى الوقتية والمنشئة وهما مركبتان ومثلها الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة (قوله بالنقض) أى التخلف الوارد على الانعكاس أى انعكاس تلك البواقي . وحاصله أن هذه القضايا الباقية لما كانت في بعض المواد صادقة دون عكسها علم أن العكس غير لازم لها (قوله وذلك) أى بيان عدم انعكاسها (قوله الوقتية) هذه دعوة أدلى (قوله وهي لا تنعكس) هذه دعوة ثانية (قوله لأنه إذا لم ينعكس الأخص) هذه دعوة ثالثة (قوله أما أن الوقتية) أى أما كون الوقتية (قوله فيظهر بأدنى تأمل) وذلك لأن الامكان أعم من الإطلاق لأن الإطلاق معناه الثبوت بالفعل أو السلب بالفعل فهو مستلزم للحصول بخلاف الامكان فإنه لا يستلزم الحصول والإطلاق أعم من الضرورة والوقتية من الضرورة فتأمل (١) وقوله فيظهر بأدنى تأمل أى لأن الوقت فيها معين وما بقي إما ليس فيه وقت أو فيه وقت غير معين وكلاهما أعم مما فيه وقت معين (قوله فيظهر بأدنى تأمل) أما وجه كونها أخص من الممكنتين فلائها تقتضى فعلية النسبة وأما وجه كونها أخص من الوجوديتين والمطلقة العامة فلائها تقتضى الوجوب زيادة على فعلية النسبة .

بمعنى الباطل لانه ينتج باطلا وبفتحها بمعنى وراء لأن ما يفتجه يندب إلى خوف أى وراء (قوله وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه) سواء كان الإبطال بضم نقيض العكس مع الأصل لينتج محلا أو بعكس النقيض ليحصل بانعكاسه ما ينافي الأصل المفروض الصدق فليس عكس النقيض خارجا عن طريق الخلف الآن يدعى أن الخلف في باب العكس اصطلاح مغاير لمطلق الخلف ولا موجب لهذه الدعوى قاله العصام . وقال في موضع آخر ولك في إثبات العكس بطريق الخلف أن تضم نقيض العكس مع ما هو أعم من الأصل أوع ما بينه وبين الأصل ملازمة لينتج المحال فيبطل نقيض العكس وهو طريق واضح وإن لم يستخرج إلى الآن (قوله لصدق نقيضه) لوقال لصدق نقيضه أو جزؤه وهما مع الأصل أوجزئه الخ لكان أحسن بناء على ما سبق (قوله والمطلقة العامة الخ) وكذا لا عكس للوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة فالسكوت عهما في معرض البيان قصور (قوله على الانعكاس) أى انعكاس القضايا السبعة المذكورة من السوال (قوله وذلك) أى بيان النقض الوارد على انعكاسها (قوله وهي) أى الوقتية (قوله فيظهر بأدنى تأمل) أى تأمل قليل لأن الضرورة المقيدة بالوقت أخص من بقية الضرورات والضرورة أخص من سائر الجهات (قوله وأما أنها) أى الوقتية

(١) (قوله فتأمل) لأجل للأثر بالتأمل مع بيانه التكرار الذى لا مزية فيه ، ولكونه من الموضوع بمكان قال الشارح فيظهر بأدنى تأمل اه المرنوبى .



لاشئ من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذى هو أعم الجهات وأما أنه اذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم فلائنه لو انعكس الأعم لانعكس الأخص لأن العكس لازم للقضية ولازم الأعم لازم الأخص . واعلم أن القضايا للموجهة الموجبة كلية كانت أو جزئية تنعكس موجبة جزئية إلا الممكنتين

وأما وجه كونها أخص من المنتشرة فلتعين الوقت فيها دون المنتشرة وكلما وجد العين وجد المبهم ولا عكس (قوله وقت التربيع) التربيع هو أن يكون بين الشمس والقمر ربع الدلك ويلزم ذلك عدم حيولة الأرض بينهما (قوله مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر) أى لأن الانخساف مختص بالقمر لا يوجد في غيره وقوله مع كذب الخ هذا مبالغة في عدم صحة العكس وإلا فعكسها على تقدير أنها تنعكس سالبة كلية والمعنى مع كذب بعض الخ وإذا كذبت هذه الجزئية التى هى لازمة للعكس كذب العكس الذى هو سالبة كلية وقتية<sup>(١)</sup> قرره س (قوله واعلم الخ) هذا بمنزلة قولك والحاصل

(قوله لاشئ من القمر بمنخسف) لوقال لاشئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لادائما لكان أحسن (قوله لادائما) عبارة عن قولنا كل قمر منخسف بالاطلاق العام كما عرفت غير مرة (قوله مع كذب بعض المنخسف الخ) ضرورة أن كل منخسف قمر بالضرورة قال العصام وهذا مبنى على تخصيص الانخساف بذهب نور القمر في عرفهم وأما على قانون اللغة من اشتراك الانخساف بين القمر والشمس فالجزئية صادقة (قوله فلائنه لو انعكس الأعم) على تقدير عدم انعكاس الأخص (قوله لانعكس الأخص) مع أنه غير منعكس هـ فلو قال يلزم انعكاس الأخص مع كونه غير منعكس لكان أوضح (قوله لأن العكس) تعليل لانعكاس الأخص على تقدير انعكاس الأعم (قوله ولازم الأعم لازم الأخص) فيلزم انعكاسه مع كونه غير منعكس وهو باطل (قوله واعلم أن القضايا) اجمال للكلام السابق ليتمكن في ذهن الطاب زيادة تمكن وهذا الكلام مأخوذ من حاشية السيد على القطب قال والضابط في السوالب أن السالبة الجزئية لا تنعكس إلا في الخاصتين فانهما ينصكان عرفية خاصة وأما السالبة الكلية فإن لم يصدق عليها الدوام الوصفى فلا تنعكس أصلا وهى السوالب السبع المذكورة وإن صدق عليها الدوام الوصفى فإن صدق عليها الدوام الذاتى أيضا انعكست كلية إلى الدوام الذاتى وإلا انعكست كلية إلى الدوام الوصفى مع قيد اللادوام وإن كانت مقيدة به انعكست كلية إلى الدوام الوصفى مع قيد اللادوام في البعض والضابط في الموجبات أن ما لا يصدق عليه الاطلاق العام وهو الممكنات فله غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام فإن لم يصدق عليه الدوام الوصفى انعكست موجبة جزئية مطلقة عامة سواء كان الاصل كليا أو جزئيا وهى خمس قضايا الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة وإن صدق عليها الدوام الوصفى فإن لم تكن مقيدة بالادوام انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة وهى أربع قضايا وإن كان مقيدا به انعكس إلى موجبة جزئية مطلقة لادائمة وهما قضيتان اهـ مع حذف وزيادة

(١) (قوله وقتية) الموافق لما مضى في عكس الموجبات أن يقول مطلقة عامة سالبة كلية اهـ العرنونى .

فانهما لا ينعكسان على مذهب الشيخ وأما السوال فان كانت كاية فست منها تنعكس وهي الهدائمان والعامتان والخاصتان وسع منها لا تنعكس وهي الوقتيتان ووجوديتان والمكتتان والمطلقة العامة وان كانت جزئية فلا تنعكس منها إلا الشروط والعرفية الخاصتان فقط فانهما ينعكسان عرفية خاصة والبيان في انعكاس هاتين القصيتين هو الافتراض وذلك طريق آخر في اثبات العكس ومحله فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس ولذا ذكر لهذا البحث زيادة تحقيق في عكس النقيض. فان قلت قد ذكر المصنف في أول الفصل أن السالبة الجزئية لا تنعكس وأنت صرحت بالانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية قلت أراد المصنف بعدم انعكاس السالبة الجزئية أنها لا تنعكس بحسب الكم

(قوله الشيخ) أي ابن سينا (قوله وسع الخ) ويزاد عليها الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة (قوله) فانهما ينعكسان عرفية خاصة أي تنعكس بالضرورة أودائماً بعض الكات ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً أي بعض الكات ساكن الأصابع بالفعل دائماً بعض (١) الساكن ليس كاتباً مادام ساكناً لادائماً أي بعض الساكن كاتب بالفعل (قوله والين) أي الدليل على انعكاس الخ (قوله وذلك) أي الافتراض (قوله طريق آخر) أي غير طريق الخلف وغير طريق العكس. والحاصل أن الأدلة التي يستدل بها على العكس ثلاثة دليل الخلف ودليل العكس ودليل الافتراض فالأول: أن تضم نقيض العكس للأصل ينتج المحال وما جاء المحال الامن نقيض العكس فيكون نقيض العكس كاذباً والعكس صادقاً وهو المطلوب. والثاني: هو أن تنعكس نقيض العكس إلى ما يناقض الأصل المفروض الصدق وما يناقض الصادق فهو كاذب وإذا كذب عكس النقيض كان النقيض كاذباً لأن كذب اللازم يستلزم كذب المزموم وإذا كان نقيض العكس كاذباً كان العكس صادقاً وهو المطلوب (قوله ومحله) أي محصل الافتراض (قوله وصفي الموضوع والمحمول) أي مفهومهما (قوله) ولذا ذكر لهذا البحث أي عند قول المصنف وبين انعكاس الخاصتين. وتوضيحه: أن قولنا في

(قوله لا ينعكسان على مذهب الشيخ) وينعكسان على مذهب الفارابي على ما مر (قوله فست منها) تنعكس إلى قوله وسع منها لا تنعكس لا ينبغي أن مجموع القضايا خمس عشرة وما ذكره ثلاث عشرة فبقى عليه قضيتان لم يتعرض لهما وهما الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة وكلاهما من البسائط وإنما لم يتعرض لهما لأن عدم انعكاسهما يعلم من عدم انعكاس المركبتين منهما وهما الوقتية والمنشئة لأنه إذا لم تنعكس الأخص وهو المركبة لم ينعكس الأعم وهو البسيطة (قوله فرض ذات الموضوع) وهو ما صدق عليه عنوان الذات فيحصل به عند وضع وحل وصفي الموضوع والمحمول فيحصل قضيتان كما إذا قلنا كل ج ب وحل الجيم والباء على د بأن قيل د ج ود ب وسيأتي بقيته (قوله عليه) أي على ذات الموضوع المفروض شيئاً معيناً (قوله فان قلت) منشأ هذا السؤال انتفاء انعكاس المشروطة والعرفية الخاصتين عرفية خاصة (قوله فأت أراد المصنف) وأجاب الهروري بحواب آخر وهو أن ذلك الانعكاس باختيار الجزء الإيجابي المفهوم من قيد اللادوام أه وأما تنظير المحشى

(١) (قوله دائماً بعض الخ) مفعول به لتنعكس وهذا العكس عرفية خاصة سالبة جزئية والادوام فيها موجبة جزئية مطلقة عامة كالادوام في الأصل كما لا ينبغي أه الشرطوني.

الأدل المقدم وهو بعض الكتاب ليس ساكن الأصابع مدام كاتباً لادائماً نفرض ذلك البعض شيئاً معيناً كزيد ونحمل عليه وصف الموضوع وهو كاتب فنقول زيد كاتب ودل هذه القضية صدق وصف الموضوع على أفرادهِ ويحمل عليه أيضاً وصف المحمول فتحصل مقدمة ثانية وهي زيد (١) ساكن الأصابع ثم تأتي بمقدمة ثالثة (٢) ثبت صدقها باطل لازم تقيضها فتضيقها المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض القائلة زيد ساكن يحمل هذه صغرى وتلك كبرى يحصل قياس من الشكل الثالث (٣) وهو يرتد للأول بعكس صغراه هكذا بعض ساكن الأصابع زيد وزيد ليس بكتاب مدام ساكن الأصابع ينتج بعض ساكن الأصابع ليس بكتاب مدام ساكن الأصابع وهذه النتيجة عين الجزء الأول من العكس (٤) ثم تأخذ مقدمتي الافتراض وتقدم الثانية وتجعلها صغرى يحصل قياس من الشكل الثالث أيضاً هكذا زيد ساكن الأصابع وزيد كاتب وهو يرتد للأول بعكس الصغرى هكذا بعض الساكن زيد وزيد كاتب ينتج بعض الساكن كاتب (٥) وهو الجزء الثاني من العكس (قوله ونحن تثبت انعكاسها) بحسب الجهة فيه أن هذا لا يظهر (٦) بالنسبة لعكس العرفية الخاصة إلى عرفية خاصة فإن الجهة فيهما واحدة وحينئذ فلا يظهر هذا الجواب

في جوابه بأن العبرة في القضية المركبة إنما هو بالجزء الأول فمن اللغو لأنه ليس في الجواب تعرض لتعليل كونها موجبة أو سالبة وإنما يبين أن ذلك الانعكاس باعتبار الجزء الإيجابي فهذا بيان لمحل الانعكاس لا لتعليل للإيجاب أو السلب حتى يرد عليه ما ذكر وكذلك تنظيره في جواب الشارح بقوله بأن الجهة بيان للقضية وبيان لحال نسبتها في الواقع وإذا كان أصل القضية لا ينعكس فالقيد لا ينفك في الانعكاس اهـ لأن معنى كلام الشارح أن القضية نفسها انعكست باعتبار ملاحظة الجهة إلى ما ذكر كأنه باعتبار ملاحظة الحكم لم تنعكس فليست الجهة بعينها منعكسة وقوله وإذا كان أصل القضية الخ كلام ليس له معنى يحصل لأن للعبود تأثيراً في اختلاف الأحكام فالقضية مجردة عن ملاحظة هذا القيد واعتباره لا عكس لها وباعتباره تنعكس وأما تنظيره في جواب الشارح الثاني وهو قوله

(١) (قوله وهو زيد الخ) ولياها أيضاً صدق المحمول على ذات الموضوع لوجوب اتحاد المحمول والموضوع ذاتاً وإن اختلفا مفهوماً وذلك بحكم اللادوام المفيد به الأصل .

(٢) (قوله بمقدمة ثالثة) يكون موضوعها موضوع كل من الأول أو الثانية ومحمولها محمول الأولى غير أنها

سالبة ومقدمة بعنوان محمول الثانية هكذا زيد ليس بكتاب مدام ساكن الأصابع .

(٣) (قوله من الشكل الثالث) وهو ما كان الحد الوسط موضوعاً في كل منهما وبتركيبه من المقدمة الثانية والثالثة آتفتي الذكر تكون صورته هكذا زيد ساكن الأصابع زيد ليس بكتاب مدام ساكن الأصابع

وكيفية رده للأول في الحتمى .

(٤) (قوله من العكس) أى آتفتي الذكر وهو دائماً بعض ساكن الأصابع ليس بكتاب مدام ساكن الأصابع لادائماً

(٥) (قوله كاتب) أى بالفعل وقوله وهو الجزء الثاني من العكس وهو المشار إليه بلا دائماً .

(٦) (قوله لا يظهر الخ) أى وإن ظهر بالنسبة إلى المشروطة الخاصة السالبة الجزئية فلم يتم هذا الجواب وكذا الثاني لما أن العكس لازم لا يتخلف وقد تخلف في الجزئية السالبة عامة الموضوع وصحة العكس هنا وفي

نحو بعض الإنسان ليس بأبيض فلخصوص المادة فالخ في الجواب ما قاله الهروي من أن صحة العكس هنا بالنسبة للعجز

وهو اللادوام لأنه إشارة إلى موجبة جزئية ، فإن تم اعتراض العلامة يس عليه بأن العبرة في المركبة بإيجاب

الصدر أو سلبه دون العجز وجب عدم صحة عكس السالبة الجزئية مطلقاً حتى الخاصيتين والالزم التناقض في كلامهم وعدم الاطراد في قواعدهم وبما ذكرنا تعلم مافى العطار من الطعن والاكتثار بدون اقتصار اهـ الشرنوبى .

فلا تضاد ويدل على صحة هذا التوجيه قول المصنف وأما بحسب الجهة ويمكن أن يقال معنى قوله والسالبة الجزئية لا تنعكس أى لا يلزمها العكس لزوما كليا وذلك يتحقق بعدم انعكاسها فى صورة واحدة فقط ولا يقتضى عدم انعكاسها مطلقا .

### فصل

(عكس النقيض تبديل نقيضى الطرفين) بأن يجعل نقيض الجزء الأول ثانيا ونقيض الجزء الثانى أولا (مع بقاء الصدق والكيف) فقولنا كل ج ب ينعكس بعكس النقيض إلى كل ما ليس ب ليس ج وهذا على رأى المتقدمين

(قوله فلا تضاد) أى فلا تنافى بين عكس الخاصتين المذكورتين إلى العرفية الخاصة وبين قول المصنف إن السالبة الجزئية لا تنعكس (قوله ويمكن أن يقال) جواب آخر (قوله وذلك) أى عدم لزوم العكس لها لزوما كليا (قوله فى صورة واحدة) وهو هنا (١) (قوله ولا يقتضى) أى عدم لزوم انعكاسها فى صورة واحدة (قوله عدم انعكاسها مطلقا) أى فى جميع الصور وحيث فلا تنافى بين انعكاس الخاصتين المذكورتين وبين قول المصنف إن السالبة الجزئية لا تنعكس .

### مبحث عكس النقيض

### فصل

(قوله عكس النقيض) سمي بذلك لأنه يؤخذ نقيض كل من الطرفين أولا ثم يعكس ذلك النقيض وهو أى العكس على قسمين عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف وسمى الأول موافقا لأنه موافق للأصل فى الكيف والسك وسمى الثانى مخالفا لأنه مخالف للأصل فى الكيف (قوله بأن يجعل الخ) تصوير للتبديل (قوله والكيف) أى الإيجاب والسلب (قوله كل ج ب) أى كل انسان حيوان وقوله إلى كل ما ليس ج أى كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وهذه القضية موجبة معدولة الطرفين وهذا هو القسم المسمى بعكس النقيض الموافق

ويمكن أن يقال الخ من أن العكس اذا تخلف فى مادة دل على أن القضية لم تستلزم لذاتها العكس والعبرة بالاستلزام الذاتى لا بما يكون بخصوص المادة اه فى محله ولذلك أخره الشارح وعنوانه بقوله ويمكن أن يقال للإشارة إلى ضعفه بورود ما ذكر وقول المحشى المقام محل إشكال فهو مجرد استهوال (قوله فلا تضاد) أى تخالف بين القولين (قوله ويمكن أن يقال) لما كان هذا الجواب غير ظاهر بل غير صحيح فى نفسه عنوانه بقوله ويمكن أن يقال وأخره عما قبله .

### فصل : فى عكس النقيض

يطلق أيضا على المعنى المصدرى وعلى القضية الحاصلة منه والمراد بتبديل نقيض الطرفين تبديل كل من الطرفين بنقيض الطرف الآخر كما أشار لذلك الشارح بقوله بأن يجعل نقيض الخ ولو قال المصنف تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر لأن المبدل هو الطرفان بنقيضيهما لا النقيضان (قوله كل ما ليس (٢) ليس) زيادة على ما فى جانب الموضوع لرعاية أمر لفظى هو أن الكل لا يضاف

(١) الصواب غير ما هنا .

(٢) هكذا ييض فى خطه للرموز ولله تركها لكتابتها بالمداد الأحمر فسها عن كتابتها وهكذا فى ما بعد اه .

( أو جعل ) بالرفع عطف على قوله تبديل أى عكس النقيض اما تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف على ما اختاره المتقدمون أو جعل ( نقيض ) الجزء ( الثانى أولا )

( قوله أو جعل ) أو للتقسيم والتوزيع ( قوله على ما اختاره المتقدمون ) وهو عكس النقيض الموافق وقوله أو جعل الخ هو عكس النقيض المخالف . وحاصله أن المصنف عرف كلا من عكس النقيض الموافق والمخالف وأن المتقدمين قائلون بالأول والمتأخرين قائلون بالثانى .

إلى ليس بحيوان كما يضاف إلى لحيوان أولأن ليس بحيوان لا يقع محكوما عليه في مجارى البيان كما يقع اللاحيوان اه عصام ( قوله أو جعل الخ ) ترديد بين المعنيين بحسب الاصطلاحين لا في قسم معنى واحد أى عكس النقيض بالمعنى المصدري اما مستعمل في المعنى الأول وهو ، صطلح القدماء و يسمى عكس النقيض الموافق أو مستعمل في المعنى الثانى وهو مضطلع المتأخرين و يسمى عكس النقيض المخالف وانما عدل المتأخرون عن طريقة القدماء لعدم تمام أدلتهم على بيان انعكاس الموجبات والسواب إلى عكسها على اصطلاحهم لورود المنع عليها . والحاصل أن القدماء لم يكن عندهم الا قسمان العكس المستوى وعكس النقيض وعرفوه بالتعريف المذكور وبينوه بطريق الخلف فقالوا في بيان انعكاس الموجبة السالبة موجبة كلية اذا صدق كل

صدق كل مالم ليس ليس والاف بعض مالم ليس ويضم إلى الأصل هكذا بعض مالم ليس وكل ينتج بعض مالم ليس وأنه محال ورده المتأخرون بأننا لانسلم أنه لو

لم يصدق العكس لصدق النقيض المقدم غاية ما في الباب أنه يلزم صدق قولنا ليس بعض مالم ليس ليس لكنه لا يلزم من صدق بعض مالم ليس لأن السالبة المعدولة أعم من الموجبة المحصلة وصدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص وأيضا تنتقض الحليات بالموجبات التي محمولاتها من المفهومات الشاملة والسواب بالتي موضوعاتها نقائص الأمور الشاملة ، وليست محمولاتها من المفهومات الشاملة كقولنا كل شيء أوكل انسان يمكن عام فانه صادق مع كذب قولنا كل لا يمكن عام لاشيء أولا انسان وكقولنا لاشيء من الاممكن العام بلا شيء أو بلا انسان أو بانسان مع كذب قولنا ليس بعض الشيء أو الانسان أو اللاانسان ممكنا عاما ، ودفع الأول بأننا نأخذ النقيض بمعنى السلب لا بمعنى العدول والسالبة المحمول مساوية للسالبة فقولنا كل ما ليس ليس هو موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع فإذا لم تصدق صدق ليس بعض مالم ليس ليس وكان معناه سلب سلب عن بعض مالم ليس عليه سلب فلا بد أن يصدق على ذلك البعض ويتم الدليل فالسالبة المعدولة المحمول وان كانت أعم من الموجبة المحصلة ليسكن السالبة المحمول ليست أعم منها بل هي مساوية لها لأن السلب عن الشيء واثبات السلب له لاتغير بينهما في نفس الأمر بل بالاعتبار فالموجبة في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع ودفع الثانى بالتخصيص بأن لا يكون المحمول فيه من المفهومات الشاملة وحينئذ يكون لنقيض المحمول أفراد موجودة فتتلازم السالبة والمحصلة والمعدولة ، تعمم قواعد الفن انما هو بقدر الطاقة قال عبد الحكيم ولأجل ذلك كان المستعمل في العلوم عكس النقيض على رأى المتقدمين اذلا مسئلة في العلوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة فليس اعتبار التأخرين الا لجرد تعميم القواعد من غير معة علمية تترتب

وعين الأول ثانيا (مع مخالفة الكيف) وبقاء الصدق على رأى المتأخرين فقولنا كل ج ب ينعكس عندهم إلى لاشئ مما ليس ب ج ، وقد عرفت معنى بقاء الصدق والكيف في العكس المستوى فلا نعيده . وأما معنى مخالفة الكيف فهو أن الأصل أن كان موجبا كان العكس سالبا وإن كان سالبا فوجبا عليك بتصفح المثال لتطلع على حقيقة المقال (وحكم الموجبات ههنا) أى فى عكس النقيض (حكم السوابب فى العكس المستوى) أى وبالعكس حتى أن الموجبة السككية ههنا تنعكس موجبة كلية والجزئية لا تنعكس مطلقا والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية.

(قوله وعين) عطف على نقيض أى وجعل عين الخ (قوله كل ج ب) أى كل انسان حيوان (قوله لاشئ مما ليس ب ج) أى لاشئ مما ليس بحيوان انسان فقد حكم بسلب الانسانية عما ليس بحيوان فالأصل موجبة والعكس سالبة (قوله معنى بقاء الصدق والكيف) أى الذى ذكره فى عكس النقيض الموافق وقوله فى العكس الخ متعلق بعرفت (قوله مخالفة الكيف) أى الذى ذكره فى عكس النقيض المخالف (قوله على حقيقة المقال) أى ماقلناه لك فى عكس النقيض بقسميه (قوله وحكم الموجبات الخ) . حاصله أنه تقدم أن السالبة السككية تنعكس كنفسها وتقدم أن السالبة الجزئية لا تنعكس فكذلك الموجبة الجزئية هنا لا تنعكس وتقدم أن الموجبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية فكذلك السالبة هنا كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية (قوله حتى أن الخ) راجع لقوله وحكم الموجبات (قوله مطلقا) أى لا كلية ولا جزئية (قوله والسالبة) أى هنا وهو راجع لقوله وبالعكس (قوله جزئية) كقولنا فى لاشئ من الانسان بحجر بعض

عليه . وههنا (١) بحث وهو أن عدم تمام أدلة الأحكام بل بطلانها لا يقتضى تغيير الاصطلاح والتعريف الذى تنبنى عليه تلك الأحكام لجواز تغيير الأحكام أو تخصيصها بغير مواد المنع والنقض مع أنه يمكن اتمام أدلة القدماء فى الجمليات بتخصيص أحكامهم بغير المفهومات الشاملة ونقائضها أو بأخذ النقيض سلبيا لا اعدوليا ثم ان التسمية بعكس النقيض ظاهرة على تعريف القدماء لأنأخذنا نقيض الطرفين وعكسناهما على النمط المذكور وأما على تعريف المتأخرين فبالنظر إلى الجزء الثانى من الأصل لأنأخذنا نقيضه وعكسناه (قوله كل ج ب انعكس عندهم إلى لاشئ مما ليس ب ج) مثلا اذا قلنا كل انسان ناطق ينعكس على رأيهم إلى قولنا لاشئ مما ليس ناطقا بانسان فانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا بعض ما ليس ناطقا انسان وينعكس بالعكس المستوى إلى قولنا بعض الانسان ليس ناطقا هف لكونه صدق المزوم بدون اللازم (قوله بتصفح المثال) أى تأمله (قوله حتى أن الموجبة السككية) فاذا صدق قولنا مثلا كل انسان حيوان انعكس إلى قولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان والاف بعض ما ليس بحيوان انسان وينعكس بالعكس المستوى إلى قولنا بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الأصل كل انسان حيوان هف (قوله والجزئية لا تنعكس) عطف على السككية يعنى أن الموجبة الجزئية لا تنعكس اصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان (قوله مطلقا) أى لا إلى جزئية كنفسها ولا إلى كلية ماعدا الخاصتين الجزئيتين فانهما ينعكسان كما تقدم (قوله تنعكس جزئية) فاذا قلنا لاشئ من الانسان بكاتب أوليس بعض الانسان كاتبا فهكسه ليس بعض

واعلم أن هذا الحكم والذي سيجيء بعده إنما هو في عكس النقيض على رأى المتقدمين لا المتأخرين  
وإنما لم يذكر عكس النقيض المتغير عند المتأخرين إما لأن عكس النقيض بالمعنى الذى ذكره  
التأخرون غير مستعمل فى العلوم على ما صرح به السيد العلامة فى حواشيه وإما لأن حكم القضايا  
فى عكس النقيض المتغير عند المتأخرين ليس حكمهما فى المستوى فلو شرع فيه لاحتاج إلى تطويل  
الكلام إذ لا يمكنه الاحالة على العكس المستوى فلهدا تركه اهتماما بشأن الاختصار واحترازاً عن  
التطويل والاكتثار (والبيان) فى انعكاس القضايا بعكس النقيض هو (البيان) المذكور فى انعكاسها  
بالعكس المستوى من غير فرق (و) كذا (النقيض) الوارد على انعكاس القضايا ههنا هو (النقيض) (١)  
الوارد على انعكاسها ثم فكل قضية تنعكس فى العكس المستوى بدليل تنعكس هذه القضية فى عكس النقيض

اللاحج (٢) هو الانسان (قوله واعلم أن هذا الحكم) أى قوله وحكم الموجبات وقوله والذي سيجيء  
بعده يعنى قوله وبين انعكاس الخاصتين الخ ورد كلام الشارح بأن الحكم الأول جار فى العكسين  
الموافق والمخالف (قوله والذي سيجيء بعده) وهو أن الخاصتين من الجزئية تنعكسان عرفية خاصة  
(قوله فى عكس النقيض) أى الموافق (قوله وإنما لم يذكر) أى وإنما لم يبين عكس القضايا بعكس  
النقيض المتغير الخ وهو اعتذار عن المصنف فى عدم البيان المذكور (قوله البيان) أى والدليل  
على انعكاس الخ (قوله هو البيان) أى الدليل الخ (قوله هو البيان) أى المتقدم فى قول المصنف والبيان  
فى السكك أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال وهذا البيان المسمى بدليل الخلف يأتي هنا  
أيضاً (قوله وكذا النقيض) أى التخلف فى مادة (قوله وكذا النقيض) مثلاً (٣) إذا صدق كل

ماليس بكاتب ليس بانسان وإلا فكل ماليس بكاتب ليس بانسان وينعكس بعكس النقيض الى  
قولنا كل انسان كاتب وقد كان لاشئ أوليس بعض الانسان كاتباً هـ (قوله واعلم أن هذا الحكم)  
يعنى قوله وحكم الموجبات الخ والذي سيجيء بعده وهو قوله والبيان البيان الخ (قوله وإنما هو) خبر أن  
والضمير راجع الى الحكم (قوله لا المتأخرين) فإن لهم تفصيلاً آخر مذكوراً فى المطولات (قوله على  
ما صرح به السيد) فإنه قال قال قدماء المنطقيين عكس النقيض المستعمل فى العلوم هو عكس النقيض  
بهذا المعنى وأما المعنى الذى ذكره المتأخرون فغير مستعمل فيها (قوله لاحتاج إلى تطويل الكلام)  
أى بما عني غنى قال فى شرح المطالع هذا العكس لا يكاد يحتاج المنطق اليه ولا يستعمل فى العلوم (قوله  
والبيان البيان) أى أن الاستدلال على عكس الموجبات والسوالب السككية والجزئية من الحليات  
إلى عكسها بعكس النقيض على طريقة المتقدمين والنقض الموجب لعدم انعكاس بعضها إلى  
بعض بعكس النقيض مثل البيان والنقض الموجب لعدم انعكاس ذلك البعض فى العكس المستوى  
وأشار الشارح بقوله فى انعكاس الخ وبقوله المذكور إلى تصحيح الحل فى قوله والبيان البيان فهو من

(١) قول المصنف والنقيض النقيض (النسخة التى كتب عليها الدسوقي بلفظ النقيض متنا وشرحا والى كتب عليها  
المطالع بلفظ النقيض متنا وشرحا وهى الحق . (٢) (قوله بعض الاحجرات) صوابه ليس بعض الاحجرات كالأخفى .  
(٣) (قوله مثلاً الخ) مثل لما يصح انعكاسه بالدليل فحقه أن يذكره عند قوله والبيان ، وبمثل للنقض  
فى الموجبة الجزئية هنا بنحو بعض الحيوان لا انسان ، فلو انعكست إلى بعض الانسان لحيوان لزم كذب  
العكس مع صدق الأصل لوجود الأخص وهو الانسان مع نفي الأعم عنه وهو الحيوان هذا موجب عدم انعكاس  
الوجبة الجزئية هنا للنقض المذكور اهـ الشرنوبى .

بعين ذلك الدليل وكل قضية لم تنعكس ثمة بسبب نقض لم تنعكس هنا أيضا بسبب ذلك النقض  
وعليك الاعتبار والامتحان فيما أعطيناك من القانون السكلي لكن لاتغفل عما ذكرنا من أن حكم  
الموجبات ههنا حكم السوالب في العكس المستوى وبالعكس ( و بين انعكاس الخاصيتين من  
الموجبة الجزئية ) ههنا ( و ) من ( السالبة الجزئية ثمة ) أى في العكس المستوى ( الى العرفية  
الخاصة )

( ج ب ١ ) صدق كل مالمس ( ب ) ليس ( ج ) والا فبعض ما ليس ( ب ج ) وتنعكس الى بعض  
( ج ) ليس ( ب ) وهذا مرادف ( ٢ ) ( قوله فيما ) أى بما ( قوله لكن لاتغفل عما ذكرنا ) ان قلت :  
هذا هو القانون السكلي فلامعنى للاستدراك بالشئ على نفسه . قلت ليس مراده بالقانون السكلي  
هذا بل مراده به ما أشار اليه بقوله والبيان البيان والنقض النقض كما أشار إلى ذلك القانون بقوله  
فكل قضية تنعكس في العكس المستوى انتهى تقرير ( قوله و بين انعكاس الخ ) أى أنهم بينوا  
انعكاسهما إلى ما ذكر ببيان آخر ( قوله الخاصيتين ) أى للشروط الخاصة والعرفية الخاصة ( قوله من  
الموجبة الجزئية ) بيان للخاصيتين مشوب بالتبعض وأل في الموجبة للجنس ( قوله ههنا ) ظرف  
للموجبة الجزئية أو أنه ظرف لبيان وكذا يقال في ثمة ( قوله الى العرفية الخ ) متعلق بانعكاس

قبيل وشورى شعري ( قوله بعين ذلك الدليل ) وذلك الدليل هو إحدى الطرق الثلاث ( قوله ثمة )  
أى في العكس المستوى وقوله هنا أى في عكس النقيض ( قوله عليك الاعتبار والامتحان ) بتطبيق  
للتال الجزئي على القانون السكلي فن القانون السكلي بيان لما والمراد به هو قوله كل قضية تنعكس  
الخ وكل قضية لاتنعكس الخ ( قوله لكن لاتغفل ) استدراك على قوله عليك الاعتبار والامتحان  
يعنى إذا أردت امتحان الموجبة ههنا فقس على سالبة العكس المستوى لا على موجبه بسبب  
الغفلة لأن الموجبة السالبة ثمة تنعكس جزئية وههنا تنعكس كنفسها ، وذا حكم السالبة السكلية في  
العكس المستوى وإذا أردت امتحان السالبة ههنا فقس على موجبة العكس المستوى لا على سالبة  
لأن السالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية وذا حكم الموجبة ثمة

( ١ ) ( قوله كل ج ب الخ ) خرج عن عادته من التمثيل بالمادة ، ولمضاحه بها إذا صدق كل إنسان حيوان  
صدق كل مالا حيوان للإنسان ، وإلا صدق تقيضه وهو بعض مالا حيوان ليس بإنسان : أى إنسان وينعكس  
بالعكس المستوى إلى بعض الانسان لحيوان ، وقد كان الأصل كل إنسان حيوان وهو تهافت موجب تقيض  
العكس فالعكس صحيح ، وهذا هو دليل العكس ولك إثباته بدليل الخلف بأن تجعل النقيض المذكور صغرى  
والأصل كبرى هكذا بعض مالا حيوان إنسان وكل إنسان حيوان ينتج بعض مالا حيوان حيوان ثم تعكسه إلى  
بعض الحيوان لحيوان ، وهو باطل لما فيه من سلب الشئ عن نفسه والفساد إنما هو من تقيض العكس  
فالعكس صحيح ، ونقول في عكس السالبة الكلية أو الجزئية إذا صدق لاشئ من الانسان بحجر أو بعض  
الانسان ليس بحجر صدق بعض ما لا حجر ليس بإنسان أى إنسان والاصدق تقيضه وهو لاشئ مما لا حجر  
بانسان وينعكس إلى لاشئ من الانسان بلا حجر أى الانسان حجر ، وقد كان الأصل لاشئ من الانسان  
يحجر هذا تهافت موجب تقيض العكس فالعكس صحيح ولا يخفى عليك بعد هذا لإثباته بدليل الخلف .  
( ٢ ) ( قوله مرادف ) كذا بالنسخة التى بأيدينا وصحتها تهافت اه الشرطى .



ببيان آخر غير البيان المذكور في العكس المستوى . وحاصل المعنى أنه قد بين انعكاس الخاصيتين من الموجبة الجزئية هنا : أى في عكس النقيض وانعكاس الخاصيتين من السالبة الجزئية ثمة أى في العكس المستوى إلى العرفية الخاصة لكن البيان في انعكاسهما غير البيان الذى ذكره المصنف في العكس المستوى وهو الخلف بل البيان هنا هو الافتراض الذى ذكرت ثمة منه قبل الشروع في عكس النقيض شيئاً ، ولنبين ذلك في العكس المستوى أولاً ثم في عكس النقيض ثانياً فنقول : اذا صدق

(قوله بيان آخر) متعلق بين أى بين بدليل آخر غير دليل الخلف وهو دليل الافتراض . وحاصله أنهم يبينوا هنا انعكاس الخاصيتين من الموجبة الجزئية إلى العرفية الخاصة بدليل آخر غير دليل الخلف وهو الافتراض وكذلك يبينوا في العكس المستوى انعكاس الخاصيتين من السالبة الجزئية إلى العرفية الخاصة بدليل آخر غير الخلف وهو الافتراض (قوله البيان المذكور في العكس) وهو دليل الخلف وقوله قد بين قدللتحقيق (قوله ثمة) أى هناك (قوله لكن البيان في انعكاسهما) أى لكن البيان الذى ذكره في انعكاسهما للعرفية (قوله بل البيان هنا) أى الذى ذكره هنا هو الافتراض أى مع دليل العكس لأن دليل الافتراض لا ينفرد عنه (قوله فنقول إذا صدق بالضرورة) ليس بعض الكتاب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً صدق دائماً ليس بعض ساكن الاصابع كاتباً مادام ساكناً لادائماً لأننا نفرض الموضوع وهو بعض الكتاب زيد وحينئذ فزيد كاتب لأننا فرضنا أن بعض الكتاب زيد وزيد ساكن بحكم اللادام في الأصل ، لأن مفهوم اللادوام في الأصل أن بعض الكتاب ساكن بالفعل ، وقد فرضنا أن بعض الكتاب زيد وحينئذ فزيد ساكن بحكم اللادوام في الأصل وحينئذ فصدق على زيد أنه كاتب وأنه ساكن ولا شك<sup>(٢)</sup> أن زيدا ليس كاتباً مادام ساكناً دائماً وإلا لكان زيد كاتباً بالاطلاق حين هو ساكن ، ويلزم ذلك أن يكون ساكناً بالاطلاق حين هو كاتب وهذا اللازم مناف لصدر الأصل المفروض الصحة وهو أن زيدا ليس ساكناً مادام كاتباً وما نافي الصادق كاذب فيكون ذلك كاذباً ، فيكون ملزومه كاذباً وحينئذ فيصدق قولنا لا شك أنه ليس زيد كاتباً مادام ساكناً دائماً وحينئذ فتكون الكتابة والسكون الصادقان على زيد متنافيين أى لا يجتمعان فيه واذا صدقت الكتابة والسكون على زيد وتنافيا

(قوله قد بين) إشارة إلى عرفية خاصة موجبة

(١) (قوله متعلق الخ) يقتضى أنه من كلام المصنف وأنه يقرأ ببيان آخر بالباء الجارة ، ولكن النسخ التى أبدينا تنص على أنه من كلام الشارح بلفظ بيان بدون باء الجر والظاهر أنها محرفة وإلا كان اختصاراً مختلاً .  
(٢) (قوله ولا شك الخ) إشارة إلى المقدمة الثالثة الأجنبية وهى سالبة عرفية عامة ، وقد أثبتنا باطلانها بطلاناً عاماً .  
لنفاة الأصل . والطريق الأقرب أن نضم هذه المقدمة الأجنبية إلى الثانية وهى زيد ساكن بعد عكسها وتركبها على صورة الشكل الأول هكذا بعض ساكن الاصابع زيد وزيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع دائماً ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع دائماً وهو صدر العكس ثم نضم الثانية للذكورة بعد عكسها إلى المقدمة الأولى وهى زيد كاتب بالفعل وتركبها على صورة الشكل الأول أيضاً هكذا بعض ساكن الاصابع زيد وزيد كاتب بالفعل ينتج بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وهو عجز العكس المشار اليه بلائماً فالعكس صادق بجزأيه ولم يسلك المحشى هذه الطريقة عنا تبعاً للشارح اختصاراً كما سيبينه عليه ، وإنما عكسنا المقدمة الثانية ليكون الناتج من الشكل الأول دون الثالث وكل صحيح ، والنتيجة واحدة غير أن الشكل الأول أقرب إلى الصواب .

بالضرورة أو دائماً ليس بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً صدق دائماً ليس بعض (ب ج) مادام ب لادائماً لا نأخذ بفرض الموضوع وهو بعض (ج د)

فيه أى متى كان كاتباً لم يكن ساكناً ومتى كان ساكناً لم يكن كاتباً صدق قولنا فى العكس دائماً ليس بعض الساكن كاتباً مادام ساكناً وهو الجزء الأول من العكس ولما صدق على زيد بكونه ساكناً بحكم اللادوام فى الأصل أنه كاتب بفرضنا أن بعض الكاتب زيد صدق قولنا بعض الساكن كاتب بالفعل وهو مفهوم اللادوام فى العكس وحيث أن بعض الكاتب زيد صدق قولنا بعض الساكن العرفية الخاصة إلا أنك تبدل الضرورة بالدوام فتأمل (قوله بالضرورة) أى أن إردت المشروطة الخاصة ، أودائماً أى إن أردت العرفية الخاصة (قوله ليس بعض ج ب) ظهر مما قررنا أن (ج) فى جميع الدليل عبارة عن كاتب مثلاً وأن (ب) فيه عبارة عن ساكن الأصابع فلا تغفل . واعلم أن كاتباً فى المثال المذكور وصف الموضوع وأن ساكناً فيه وصف المحمول (قوله لادائماً) أى بعض (ب ج) بالفعل (قوله لا نأخذ بفرض الخ) تحليل لقوله صدق دائماً الخ (قوله الموضوع)

(قوله لا نأخذ بفرض الخ) اعتبروا العرض ليشمل القضية الخارجية والحقيقية ، فالفرض ههنا بالمعنى الأعم الجامع للتحقق (قوله وهو بعض ج د) لا يخفى أن الموضوع هو نفس ج وللفظ بعض سور فى العبارة مسامحة وقوله مفعول بفرض فد عبارة عن زيد مثلاً وج عبارة عن كاتب فعنى دج زيد كاتب وهذه القضية مأخوذة من محل وصف الموضوع العنوائى على فرد من أفرادها لأن صدقه على أفرادها يرجع لمركب إضافى فإذا قلنا الإنسان حيوان معناه إنسانية زيد وإنسانية عمرو الخ ، ويؤول إلى مركب خبرى هو زيد إنسان وعمرو إنسان الخ كما بينا ذلك أتم البيان فى رسالتنا المعمولة فى عقد الوضع ، وقد أسلف الشارح أنا نحمل وصف الموضوع والمحمول عليه فوصف الموضوع يكون بالإيجاب دائماً وأما محل وصف المحمول فهو بحسب الأصل إيجاباً أو سلباً فإن كانت القضية موجبة حل إيجاباً وإن كانت سالبة حل سلباً فقوله ود ب هذه القضية مأخوذة من محل وصف المحمول ومعناه زيد ساكن الأصابع وقوله بحكم اللادوام الأصل مرتبط بقوله دب أى صدق قولنا دب لأن قولنا ما دام ج يشير إلى مطلقة عامة وهى بعض الكاتب ساكن الأصابع فب محمول المطلقة العامة المشار إليها بلا دائماً حل على د الذى هو فرد من أفراد ج وهو الوصف العنوائى للصدر فقد أخذ الوصف العنوائى للصدر وحل على فرد من أفرادها ووصف محمول الجز الذى هو المطلقة العامة وحل أيضاً على ذلك الفرد ، فحصل من حل الوصف الأول دج ومن الثانى دب وأما قوله وليس دج مادام ب فهى قضية أجنبية هى فى نفسها ظاهرة الصدق إلا أنه لم يكتف بذلك الظهور بل بينها بقوله والالكان الخ أى لو لم تصدق هذه القضية لصدق نقيضها وهو دج حين هو ب ثم انعكس هذا النقيض إلى قولنا فيكون ب حين هو ج وهو مخالف لصدر الأصل المشار له بقوله وقد كان ليس ب مادام ج أى ليس زيد ساكن الأصابع مادام كاتباً إلا أنه ههنا اعتبر صدق الوصف العنوائى على الفرد وهو زيد فضمير قوله وقد كان أى زيد الذى جعل موضوعاً وحل عليه وصف الموضوع والمحمول فصار المعنى لولم يصدق قولنا ليس زيد كاتباً مادام ساكن الأصابع لصدق

(فدج) وهو ظاهر ودب بحكم لادوام الأصل لأن مفهوم اللادوام أن بعض (ج ب) بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض (د) فد (ب) بحكم اللادوام وليس (دج) مادام (ب) والاسكان (دج) حين هو (ب) فيكون (ب) حين هو (ج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف وإذا صدق الباء والجيم على (د) وتنافيا فيه أى متى كان (ج) لم يكن (ب) ومتى كان (ب) لم يكن (ج) صدق ليس بعض (ب ج) مادام (ب) وهو الجزء الأول من العكس والمصدق

أى فى الأصل (قوله فدج) تفريع<sup>(١)</sup> على الأصل أى اللادوام فى الأصل (قوله وقد فرضنا الخ) أى والحال أنا قد فرضنا (قوله اللادوام) أى فى الأصل (قوله وليس دج الخ) أى مودائما ليس (دج) مادام (ب) فهى قضية عرفية عامة وحذف الشارح جهتها كما ظهر وهذه القضية قضية خارجية يريد أن يثبتها ليثبت بها التنافى بين الوصفين أى الكتابة والسكون فيتوصل بذلك إلى صدق الجزء الأول من العكس (قوله والا لكان دج الخ) أى والا تصدق هذه القضية الخارجية العرفية العامة لصدق نقيضها مطلقة حينية وهو (دج) بالاطلاق حين هو (ب) فقد حذف الشارح جهتها (قوله فيكون ب حين هو ج) هذا لازم للنقيض المذكور وليس عكسا له كما توهم<sup>(٢)</sup> لأن الموضوع فيها واحد وليس هناك تبديل أى فيلزم من كون زيد كاتب بالفعل حين هو ساكن أن يكون ساكنا بالفعل حين هو كاتب إذ لا تنافى حينئذ بين السكون والكتابة فقد حذف الشارح من اللازم المذكور جهته كما لا يخفى (قوله وقد كان ليس) أى والحال أنه زيد كان بحسب الأصل أى صدره ليس (ب) مادام (ج) (قوله هذا خلف) أى مادكره من لازم النقيض المذكور خلف أى كذب لأنه نافي صدر الأصل الذى هو مفروض الصدق وماتافى الصادق كاذب فيكون ملزومه وهو نقيض القضية الخارجية كاذبا حينئذ فتصدق القضية الخارجية المثبتة للتنافى بين الوصفين أى الكتابة والسكون (قوله وإذا صدق الباء) أى الساكن أى لادائما فى الأصل (قوله والجيم) أى الكاتب من فرضنا أن بعض الكاتب زيد (قوله على د) أى زيد (قوله والمصدق الخ) أى والمصدق على زيد أنه كاتب وأنه ساكن من الافتراض وحل وصف الموضوع والمحمول عليه وقوله صدق الخ أى الذى هو نتيجة القياس الحاصل من ضم مقدمتى الافتراض بعضهما لبعض يجعل المقدمة الحاصلة من حل وصف

نقيضه وهو زيد كاتب حين هو ساكن الأصابع ولو صدق لصدق عكسه فى المعنى وهو زيد ساكن الأصابع حين هو كاتب لكن هذا العكس كاذب لمنافاته الأصل المقتضى أن زيدا ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً وإذا كذب العكس اللازم كذب النقيض الملزوم لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وإذا كذب النقيض صدقت تلك القضية لئلا يرتفع النقيضان ثم ان جعل المقدمة أجنبية بحسب الظاهر والافهى فى التحقيق مأخوذة من صدر الأصل لأنه لما حكم فيه بأن البعض الكاتب كزيد مثلا لا يكون ساكن الأصابع مادام كاتباً فهم منه أنه ليس بكاتب مادام ساكن الأصابع لتنافى الكتابة وسكون الأصابع (قوله بحكم لادوام الأصل) كناية عن الإيجاب اللازم له كأنه قال بحكم الإيجاب

(١) (قوله تفريع الخ) فيه أن الشارح يريد بيان المقدمة الأولى من مقدمتى الافتراض مأخوذة من عقدالوضع أى صدق الوصف العنوائى للموضوع على ذاته ولا دخل للادوام فيه عكس المقدمة الثانية .  
(٢) (قوله كما توهم الخ) ممن توهم ذلك العطار فوقع فى خطأ بين يبعد عن مثله الوقوع فيه اه الشرنوبى .

على (د) أنه (ج) بالفعل صدق بعض (ب ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزأيه ، هذا في انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية بالعكس المستوى وأما انعكاسهما من الموجبة الجزئية بعكس النقيض فيبانه بالطريق المذكور أن يقال إذا صدق

المحمول صغرى والحاصل من حمل وصف الموضوع كبرى فيحصل قياس من الشكل الثالث ويرد للأول بعكس الصغرى فينتج الجزء الثاني من العكس كذا فعل في القطب، وفي مختصر السنوسى والشارح لم يلتفت لذلك اختصارا (قوله ولما صدق على د) أى زيد أنه (ج) أى لما صدق على زيد الصادق عليه أنه سا كن بحكم اللادوام ولو في الأصل (قوله أنه ج) أى كاتب أى صدق عليه ما ذكر من فرضنا أن بعض السكا تب زيد (قوله هذا) أى ما قرئناه من الدليل المذكور في بيان انعكاس الخاصتين أى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة (قوله بعكس النقيض) أى العكس الموافق (قوله بالطريق المذكور) أى دليل الافتراض (قوله أن يقال إذا صدق بالضرورة الخ) بيان ذلك بالمواد في المشروطة الخاصة أن تقول إذا صدق بالضرورة بعض

(قوله فيصدق العكس بجزأيه) بيانه أنه إذا صدق قولنا بالضرورة ليس بعض السكا تب بسا كن الأصابع مادام كاتبا لادنا ما يصدق عليه بالعكس المستوى وهو قولنا دائما ليس بعض سا كن الأصابع بكاتب مادام سا كن الأصابع لادنا ما ، وجه الصدق أنافرض ذات الموضوع شيئا معينا وهو زيد مثلا ونجعل وصف الموضوع محمولا عليه فنقول زيد كاتب بالفعل لأن وصف الموضوع يصدق على أفراداه بالفعل ثم نجعل وصف المحمول محمولا على الذات فنقول زيد سا كن الأصابع بدلالة لادوام الأصل لأن مفهوم اللادوام أن بعض السكا تب سا كن الأصابع بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض زيدا فزيد سا كن الأصابع بحكم اللادوام ثم نقول زيد ليس بكاتب مادام سا كن الأصابع لأنه لما صدق على زيد أنه سا كن الأصابع بحكم اللادوام يكون السكا تب مسلوبا عنه فيصدق قولنا زيد ليس بكاتب مادام سا كن الأصابع والآى وان لم يصدق هذا القول لصدق نقيضه وهو قولنا زيد كاتب حين هو سا كن الأصابع وزيد سا كن الأصابع حين هو كاتب وقد كان زيد ليس بسا كن الأصابع مادام كاتبا هف وإذا صدق سا كن الأصابع بحكم اللادوام والسكا تب بحكم وصف الموضوع على زيد وتنافيا فيه فإن من كان كاتبا لم يكن سا كن الأصابع ومن كان سا كن الأصابع لم يكن كاتبا فيلزم التناقى بين وصفى السكا تب وسا كن الأصابع فحينئذ يصدق قولنا ليس بعض سا كن الأصابع بكاتب مادام سا كن الأصابع وهو الجزء الأول من العكس ولما صدق على زيد أنه كاتب بالفعل بحكم وصف الموضوع صدق بعض سا كن الأصابع كاتب بالفعل بحكم اللادوام فيصدق العكس بجزأيه معا هذا ما استفاد من تقرير الشارح ، ولك طريق آخر وهو أن تتركب المقدمة الثانية من مقدمة الافتراض مع المقدمة الأجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد سا كن الأصابع زيد ليس بكاتب مادام سا كن الأصابع ينتج بعض سا كن الأصابع ليس بكاتب مادام سا كن الأصابع وذلك صدر العكس وعلى هذا لا يحتاج لمقدمة الافتراض الأولى في استخراج صدر العكس ثم تتركب مقدمة الافتراض على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد سا كن الأصابع زيد كاتب ينتج بعض سا كن الأصابع كاتب بالفعل وهذا يحجز من العكس فقد خرج العكس بجزأيه معا فتدبر (قوله هذا) إشارة إلى كل ما سبق من قوله فنقول إلى قوله فيصدق العكس بجزأيه (قوله إذا صدق بالضرورة الخ)

السكاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً أى بعض السكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل  
صدق بعض مالم ليس بمتحرك الأصابع ليس كاتباً مادام ليس بمتحرك الأصابع لادائماً أى بعض  
مالم ليس بمتحركاً ليس لا كاتباً بالفعل وهو فى قوة بعض مالم ليس بمتحركاً كاتب لأننا نفرض الموضوع  
وهو بعض السكاتب زيد وحينئذ فزيد ليس بمتحرك الأصابع بالفعل بحكم لادائماً فى الأصل لأن  
مفهوم اللادوام فى الأصل أن بعض السكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل وقد فرضنا أن ذلك البعض  
زيد وحينئذ فزيد ليس بمتحرك الأصابع بحكم اللادوام ولا شك (١) أن زيدا ليس كاتباً مادام  
ليس بمتحرك الأصابع دائماً وإلا لكان زيد كاتباً بالفعل حين هو ليس بمتحركاً ويلزم ذلك أن  
يكون ليس بمتحركاً مادام كاتباً وهذا اللازم منافي لصدر الأصل المفروض الصحة وهو أن زيدا  
بمتحرك مادام كاتباً وما نافي الصادق كاذب فيكون ذلك اللازم كاذباً فيكون ملزومه كاذباً وحينئذ  
فيصدق قولنا لاشك أن زيدا ليس كاتباً مادام ليس بمتحرك الأصابع دائماً ثم إن زيدا كاتب  
من فرضنا أن بعض السكاتب زيد وحينئذ فيصدق على زيد أنه كاتب من الفرض المذكور وأنه ليس  
بمتحرك بحكم لادوام فى الأصل وأنه ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك من قولنا لاشك أن زيدا الخ  
وإذا صدق على زيد أنه ليس بمتحرك وأنه ليس كاتباً مادام ليس بمتحركاً صدق بعض مالم ليس بمتحرك

بيانه أنه إذا صدق قولنا مثلاً بعض السكاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً صدق بعض ما

(١) قوله ولاشك الخ إشارة الى المقدمة الثالثة الأجنبية وهى سالبة عرفية عامة ، وقد أثبتنا باطل لازم  
تقيضها فيبطل تقيضها ، ومتى بطلت صحة هذه المقدمة ، والا ارتفع التقيضان وبذلك يكون معنا ثلاث مقدمات .  
الأولى زيد كاتب بالفعل وموجبها عقد الوضع بفرض بعض السكاتب زيد . والثانية زيد ليس بمتحرك الأصابع  
بالفعل بحكم لادوام الأصل . والثالثة الأجنبية وهى زيد ليس كاتباً مادام ليس بمتحرك الأصابع دائماً والطريق  
الأقرب أن تضم المقدمة الثانية بعد عكسها الى المقدمة الأجنبية وتركبهما على صورة الشكل الأول هكذا بعض  
ما ليس بمتحرك الأصابع زيد وزيد ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الأصابع دائماً ينتج بعض ما ليس بمتحرك  
الاصابع ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الأصابع دائماً وهو الصدر من العكس ، ثم تضم الثانية المذكورة بعد  
عكسها الى المقدمة الأولى من مقدمتى الافتراض بجعل الأولى كبرى الشكل الأول: هكذا بعض ما ليس بمتحرك  
الأصابع زيد وزيد كاتب بالفعل ينتج بعض مالم ليس بمتحرك الأصابع كاتب بالفعل وهو يحجز العكس المشار اليه بلادائماً  
فالعكس يحجزه صادق ، ولم يسلك المحشى هذه الطريقة مع أنها هى للثبوت تمشياً مع الشارح رغبة فى الاختصار  
وطريقته فى الحقيقة ترجع اليها بملاحظة الضم المذكور ، والتركيب على هيئة الشكل الأول إذا عكست المقدمة  
الثانية أو الشكل الثالث لأنم تعكسها ، وسيشير الى ذلك المحشى أثناء تفسيره كلام الشارح . واعلم أن وجوب اطراد  
قواعد الفن تأتى عليهم محصة عكس الخاصيتين من الموجبة الجزئية هنا والسالبة الجزئية ثمة الى العرفية الخاصة  
واقامة الدليل على صحة عكسها لا يفيدهم ، لأنه معارض بضعة عكس السالبة الجزئية غير الوجهة بدليل العكس  
بأن يقال اذا صدق بعض الانسان ليس بحجر صدق بعض الحجر ليس بانسان والا صدق تقيضه وهو كل حجر  
انسان ثم تعكسه الى بعض الانسان حجر ، وهو خلاف الأصل المفروض الصدق والفساد إنما جاء من تقيض  
العكس ، فالعكس صحيح مع كون المعكوس سالبة جزئية ، وقد سبق لنا تحقيق هذا المقام فى العكس المستوى فراجع  
لتعرف مقدار اضطرابهم وطن بعض بعضهم فى بعض بدون طائل ، والله الهادى الى سواء السبيل اه القرنوبى .

بالضرورة أودائما بعض (ج ب) مادام (ج) لادائما فبعض مالميس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائما لأننا نفرض الموضوع د فد ليس (ب) بالفعل بحكم اللادام الأصل لأن مفهوم اللادوام أن بعض (ج) ليس هو (ب) بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض (د) فد ليس (ب) بحكم اللادوام (ود) ليس (ج) مادام ليس (ب) وإلا لكان (ج) حين هوليس (ب) فيكون ليس (ب) مادام (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا خلف (ود ج) بالفعل

ليس كتابا مادام ليس متحركا وهذا هو الجزء الأول من العكس ولما صدق على زيد الموصوف بكونه ليس بمتحرك بحكم لادوام في الأصل أنه كاتب بالفعل من الفرض السابق صدق بعض مالميس متحركا كاتب بالفعل وهو مفهوم اللادوام في العكس وحينئذ فيصدق العكس بجزأيه وكذا يقال في العرفية الخاصة إلا أنك تبدل الضرورة بالدوام فتأمل (قوله بالضرورة) أى ان أردت المشروطة الخاصة (قوله أودائما) أى ان أردت العرفية الخاصة (قوله بعض ج ب) ظهر مما قررناه أن ج في جميع الدليل عبارة عن كاتب مثلا وأما عبارة عن متحرك (قوله لادائما) في قوة بعض ج ليس ب بالفعل (قوله فبعض) أى فيصدق دائما بعض الخ فهو جواب الشرط وهذا هو العكس فقد حذف جهته (قوله لادائما) أى ليس بعض مالميس ب ج بالفعل . واعلم أن قضية الأصل (١) موجبة جزئية معدولة الطرفين (قوله لأننا نفرض الخ) علة لقوله فيصدق بعض مالميس ب الخ (قوله الموضوع) أى موضوع الأصل وهو بعض ج (قوله د) أى زيد مثلا (قوله فد ليس الخ) تفرغ على الفرض المذكور (قوله اللادوام الأصل) أى اللادوام في الأصل (قوله اللادوام) أى في الأصل (قوله وقد فرضنا الخ) أى والحال أنا قد فرضنا الخ (قوله ذلك البعض) أى بعض ج (قوله د) أى زيد (قوله فد) أى وحينئذ فيتفرع على ذلك أن د ليس ب بحكم اللادوام في الأصل (قوله ود ليس ج مادام ليس ب) أى ودائما ليس زيد كتابا مادام ليس متحركا فهى قضية عرفية عامة حذف الشارح جهتها وهذه القضية خارجية أتى بها ليضم إليها أن زيدا ليس متحركا بالفعل المأخوذ من لادائما في الأصل فيحصل من ذلك أن بعض مالميس متحركا ليس بكتاب مادام ليس بمتحرك وهو الجزء الأول من العكس (قوله وإلا لكان الخ) أى وإلا تصدق هذه القضية الخارجية لصدق نقيضها مطلقة حينئذ وهو أن زيدا كاتب بالفعل حين هو ليس متحركا فحذف الشارح جهتها (قوله فيكون ليس ب الخ) هذا لازم للنقيض المذكور وهذا اللازم منافي لأصل المفروض الصحة وهو أن زيدا متحرك مادام كتابا وما نافي الصادق كاذب فيكون ذلك اللازم كاذبا فيكون مزومه وهو نقيض القضية الخارجية كاذبا وحينئذ فتصدق القضية الخارجية (قوله وقد كان الخ) أى وقد كان زيد ب مادام ج وهذا بحسب صدر قضية الأصل (قوله هذا) أى ما ذكر من لازم نقيض القضية الخارجية خلف أى كذب لأنه نافي صدر قضية الأصل المفروضة الصدق وما نافي الصادق كاذب

ليس بمتحرك الأصابع ليس بكتاب مادام ليس بمتحرك الأصابع لادائما لأننا نفرض ذات

(١) (قوله قضية الأصل الخ) صوابه قضية العكس وأما الأصل فوجبة جزئية محصلة الطرفين اه الشرنوبى .

وهو ظاهر وإذا صدق على (د) أنه ليس (ب) وأنه ليس (ج) مادام ليس (ب) صدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) وهذا هو الجزء الأول من العكس ولما صدق على (د) أنه (ج) بالفعل فبعض ما ليس (ب ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزأيه  
فصل : في القياس

ولما فرغ من مبادئ التصديقات شرع في مقاصدها وهي القياس فقال

(قوله وهو ظاهر) أي الفرض المذكور لأننا فرضنا أن بعض الكاتب زيد فيكون زيد كاتباً (قوله وإذا صدق على د أنه ليس ب) أي صدق عليه ما ذكر بحكم اللادوام في الأصل (قوله وأنه ليس ج الخ) أي وإذا صدق على زيد أنه ليس ج مادام ليس ب وهذه هي القضية الخارجية (قوله صدق بعض الخ) أي الذي هو نتيجة القياس الخاص من ضم الأجنبية كبرى لمقدمة الافتراض الذي حل فيها وصف المحمول صغرى من الشكل الثالث ويرتد للأول بعكس الصغرى (قوله وهذا هو الجزء الأول) أي فالجزء الأول أخذ من القضية الخارجية ومن كون زيد ليس بمتحرك المأخوذ من لا دائماً في الأصل. وحاصله أنه (١) جملة القضية الخارجية على ما أخذ من لا دائماً في الأصل لفصل الجزء الأول من العكس (قوله ولما صدق على د) أي الموصوف بكونه ليس بمتحرك بحكم اللادوام في الأصل (قوله أنه ج) أي صدق عليه أنه كاتب من فرضنا الموضوع زيدا (قوله فبعض ما ليس ب ج) أي فيصدق بعض ما ليس ب الخ أي الذي هو نتيجة القياس الخاص من ضم مقدمة الافتراض بهما لبعض يجعل محل فيها وصف المحمول صغرى والتي حل فيها وصف الموضوع كبرى على صورة الشكل الثالث ويرتد للأول بعكس الصغرى (قوله وهو مفهوم اللادوام) أي في العكس وحاصله أن مفهوم اللادوام في العكس حصل من زيد كاتب المأخوذ من فرض الموضوع معينا وهو زيد مثلاً ومن زيد ليس بمتحركاً بالفعل المأخوذ من لا دائماً في الأصل فافهم هذا المقام ولا تكن مقلداً فيه فإن التقليد مذموم

فصل في القياس

(قوله من مبادئ التصديقات) وهي القضايا

الموضوع شيئاً معينا الخ البيان السابق :

فصل في القياس

هو لغة تقدير مثال على مثال آخر وسيأتي معناه اصطلاحاً (قوله من مبادئ التصديقات) يعني القضايا وأحكامها (قوله شرع) أي حان أن يشرع فيما هو العمدية في تحصيل المطالب التصديقية (قوله وهو القياس) أنت الضمير لعوده على المقاصد وجعل القياس مقاصد باعتبار تنوعه إلى اقتراني واستثنائي وكل منهما تحت أنواع فكان كل واحد في نفسه مقصداً مباغاةً وعبر غيره بلفظ مقصد نظراً إلى أن القياس اسم لمفهوم كلي يعم جميع أنواعه ، ووجه كون القياس مقصداً بأن مقاصد العلوم المدونة التي اعتبر المنطق آلة لها هي مسائلها التي إدراكها تصديقات فالمقصود (١) (قوله وحاصله أنه الخ) في الكلام حذف وصحته وحاصله أنه ضم جملة الخ ، وكيفية الفهم والاتجاه سبق لنا إيضاحه بأجلى بيان فراجع أه الشرنوبى .

(القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر)

(قوله من قضايا) أى صادقة أو كاذبة (١) (قوله يلزمه) المراد باللزوم أهم من أن يكون بينا يكتفى في العلم باللازم العلم باللزوم كالشكل الأول فان انتاجه لا يتوقف على شيء أو يكون غير بين بأن يكون العلم باللازم يحتاج إلى تأمل ونظر بعد العلم باللزوم كالأشكال الباقية فان انتاجها غير بين لتوقفه على ردها للشكل الأول إما بعكس الكبرى كافي الشكل الثاني أو بعكس الصغرى كافي الثالث أو بعكسهما معا كافي الرابع (قوله قول آخر) إشارة إلى مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين لأن النتيجة مطلوبة

في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية وأما الادراكات التصورية فأنما تطلب في تلك العلوم لكونها وسائل إلى تلك التصديقات وإذا كان المقصود الأصلي هو العلم بالتصديق كان البحث في هذا الفن عن الطريق الموصل إليه أدخل في القصد بالقياس إلى البحث عن الموصل إلى التصور ثم ان الموصل إلى التصديق ينقسم إلى قياس واستقراء وتمثيل ولكن النعمدة منها والمفيد للعالم اليقيني هو القياس فصار الكلام فيه مقصدا أقصى ومطلبا أعلى في هذا الفن بالقياس إلى الكلام في الموصل إلى التصور والقياس إلى سائر ما يوصل إلى التصديق ولهذا جعل الاستقراء والتمثيل من لواحق القياس وتوابعه (قوله القياس قول الخ) التعريف المشهور هنا قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر حذف قيد متى سلمت المفيد تعميم التعريف بشمول الصادق من المقدمات والكاذب منها كأنه للاستغناء عنه بالشهرة وحذف كلمة عن لايهاهما كون اللزوم وهو المقدمات علة للزوم وهو النتيجة بحسب نفس الأمر فيلزم عدم صدق التعريف على غير الدليل اللهي ههنا. وأورد على التعريف أن الصورة إن لم تعتبر في القياس على طريق الجزئية يكون القياس عبارة عن مجرد القضايا المستلزمة لذاتها قولاً آخر فلا حاجة في تعريفه إلى ايراد قوله قول مؤلف من قضايا فان لفظ التأليف مشعر باعتبار جزئية الصورة بل يكتفى أن يقال هو قضايا يلزمها لذاتها قول آخر وان اعتبرت فيه بالجزئية كان لها مدخل في لزوم النتيجة فلم تازم من نفس القضايا لذاتها التي هي المادة فقط بل تلزمها مع مقارنة الصورة فلا يستقيم قوله يلزمها لذاتها قول آخر، وأيضا ان هذا التعريف يصدق على القول المؤلف من القياس ومن مقدمات آخر لادخل لها في الاستلزام فيلزم أن تكون قياسا بالنسبة إلى النتيجة وهو خلاف الظاهر وأيضا يقتضى هذا التعريف أن لا يكون لشيء واحد دلائل لأنه إذا أقيم دليل أولا وحصل منه العلم بالنتيجة ثم أقيم عليه دليل آخر فان لم يلزم منه العلم بالنتيجة لم يكن دليلا لعدم صدق تعريف القياس عليه وان لزم عنه فان كان ذلك العلم عين العلم الأول لزم تحصيل الحاصل وان كان غيره لزم اجتماع المتنافيين واللازم كلها باطلة. والجواب عن الأول أنا نختار أن للصورة مدخلا في لزوم النتيجة ولا يلزم منه عدم صحة قوله يلزم الخ وانما يلزم ذلك لو كان معناه يلزمها وحدها بدون ملاحظة الغير وليس كذلك بل المراد يلزمها من حيث كونها مؤلفة ولفظ التأليف يشعر باعتبار الصورة. وعن الثاني بأن المتبادر من لزومه عنها أن لكل واحد منها مدخل في اللزوم فتخرج مادة القرض لعدم

(١) (قوله أو كاذبة) دفع بهذا ما يقال ان المصنف حذف قيد متى سلمت وهو ضروري لادخال القياس الشرعي والسفسطي، والجواب أنه يستغنى عنه بتذكير قضايا فانه للتعميم، فيشمل الصادقة كالبراهاني والكاذبة كالسفسطي وأجاب المطار بأنه حذف للشهرة ولا يخفى ما فيه اه الشرنوبى .



فالقول (١) وهو المفهوم المركب العقلي أو الملفوظ جنس يشمل القياس وغيره من القضية البسيطة والمركبة والاستقراء والتثليل وقياس المساواة

غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمة (قوله العقلي) أي كما إذا أجريت على قلبك العالم متغير وكل متغير حادث ، وقوله أو الملفوظ أي كما إذا تلفظت بما ذكر . واعلم أن لزوم القول الآخر أي النتيجة للقول المعقول ظاهر وأما الملفوظ فباعتبار أنه يدل على المعقول (قوله البسيطة) أي كقولك كل إنسان حيوان (قوله والمركبة) أي كقولك بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً (قوله والاستقراء والتثليل) أي والقياس المستند للاستقراء والتثليل انتهى عش وبهذا

مدحيتها في اللازم وعن الثالث بأن كون الثاني دليلاً عقلياً على طريق الفرض بمعنى أنه لو أقيم قبل إقامة الدليل الأول يلزمه العلم بالقول الآخر فلا يكون المقصود من النظر في الدليل الثاني هو العلم المنظور فيه الذي هو النتيجة بل العلم بوجه دلالة الدليل الثاني عليه وهذا الوجه غير معلوم ههنا ولا يلزم طاب الحاصل بخلاف ما إذا قصد به العلم بالمنظور فيه فإنه يستلزم طلبه مع كونه حاصلًا والفائدة في طلب العلم بوجه الدلالة في الدليل الثاني زيادة الاطمئنان بتفاصيل الأدلة (قوله فالقول وهو المفهوم المركب الخ) يعني أن القياس يطلق على المعقول والملفوظ على قياس القول والقضية فإن كان المعروف هو القياس المعقول لأنه هو القياس حقيقة وهو اللائق بنظر الفن ولذلك قال الشيخ في الشفاء القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فإن اللفظ من حيث هو لفظ لا يستلزم لفظاً آخر بل من حيث أنه دال على معنى معقول لكن القياس المعقول كاف في تحصيل المطالب البرهانية كان المراد بالقول الأول والقضايا الأمور المعقولة وإن كان المعروف هو الملفوظ كان المراد بها الأمور الملفوظة وعلى كلا التقديرين يراد بالقول الأول الآخر المعقول لعدم لزوم التلفظ بالقول الملفوظ اشئ لا من القول الملفوظ ولا من القول

(١) (قول الشارح فالقول الخ) أشار الشارح إلى أن التعريف مشتمل على جنس وهو قول وفصول ثلاثة الأول قوله مؤلف من قضايا وخرج به القضية البسيطة . والثاني قوله يلزمه قول آخر وخرج به الاستقراء الناقص والتثليل لافتاتها الظن . والثالث قوله لذاته وخرج به قياس المساواة . وأورد على هذا التعريف أولاً أنه غير مانع لدخول القضية المركبة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها . وأجاب الشارح بأنها خرجت بالقياس الأول اذ هي قضية واحدة مستقلة بالإيجاب أو السلب والادوام تابع لها ، وأجاب الطائر بأنها على فرض أنها قضيتان خرجت بقيد التأليف اذ هو ارتباط خاص يحدث عنه جزء صوري ينشأ عنه هذا الاستلزام والقضية المركبة ليست كذلك فإن كل واحدة على حياها مستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها ، وأيضاً لزوم القدمات للنتيجة إنما هو بالحركة الفكرية الواقعة في الترتيب ، وهذا المعنى مفقود في لزوم عكس المركبة فإنه بحسب الواقع ونفس الأمر بدليل أننا نعلم قضايا ولا يخطر ببالنا عكسها ولا عكس نقيضها اه باختصار وهو كلام حق يجب الحرص عليه . وثانياً : أنه غير جامع لخروج غير البرهاني كالخطابي والجدلي مما يفيد الظن لا يلزمه قول آخر بالاستقراء والتثليل ، وأجيب بأن ظنيتهما من جهة ظن القدمات وأما النتيجة فلازمة للقدمات من جهة اندراج الحد الأصغر في الأكبر ولا كذلك الاستقراء والتثليل لفقد الصورة فيها ولذا لوردا إلى القياس المنطقي لكانا منه بأن يقال التبيذ مسكر وكل مسكر حرام ينتج التبيذ حرام ، ويقال في الاستقراء الحيوان أنواعه كثيرة وكل أنواعه تتحرك فكلها الأئسف عند المضغ ينتج الحيوان يحرك فكله الأئسف عند المضغ إذ المدار على تسليم القدمات ، وبما ذكرنا تعلم أن الاستقراء والتثليل والقضية المركبة والبسيطة خرجت بالقياس الأول وهو قوله مؤلف من قضايا والشارح لم يخرج به إلا البسيطة وأن قياس المساواة يخرج بالقياس الثاني وهو قوله يلزمه لذاته الخ اه الشرنوبى .

وقوله مؤلف من قضايا يخرج القضية البسيطة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها فانها ليست مؤلفة

اندفع (١) مايقال لانسلم أن الاستقراء والتمثيل داخلين في القول لأن الاستقراء تتبع جزئيات كل ليحكم عليه بحكمها والتمثيل هو إلحاق فرع بأصل في حكمه لا أمر جامع وحينئذ فليس واحد منهما قولاً (قوله المستلزمة لعكسها) أى المستوى كقولنا كل انسان حيوان فعكسه بعض الحيوان انسان وقوله أو عكس نقيضها أى كقولك في القضية المذكورة كل ما ليس بحيوان ليس بانسان (قوله فانها ليست مؤلفة) أى من أقوال وانما هى قول مؤلف

المعقول بل انما يلزم القول المعقول من القول المعقول بلا واسطة ومن القول المملووظ بواسطة دلالة على المعقول بالنظر الى العالم بالوضع لأن التلفظ يستلزم تعقل المعنى بالنسبة للعالم بالوضع وتعقل المعنى على تقدير تسليمه يستلزم النتيجة وفيه نظر لأن المراد باللزوم ههنا هو اللزوم بحسب نفس الأمر لا اللزوم العلمى والقول المملووظ المؤلف من القضايا المملووظة لا يستلزم مدلوله بحسب نفس الأمر حتى يستلزم القول الآخر بحسب نفس الأمر بواسطة بل انما يستلزمه بحسب العلم لدلالته عليه وأيضا القول المملووظ يستلزم مدلوله بحسب العلم التصورى ومدلوله انما يستلزم القول الآخر باعتبار العلم التصديق وأيضا قد يؤدي المعقول بالفاظ مجازية والمجاز ليس موضوعا إلا أن يراد بالوضع مايشمل النوعى والشخصى والأولى أن يجعل التعريف للقياس العقلى وإن كان المتبادر من عبارة الشارح كالمصنف في شرح الرسالة والقطب الرازى أن المراد العقلى أو المعطى على البذل في المعرف والمعرف وفى بعض الحواشى وأما احتمال المركب من المملووظ والمعقول فلم يقع في كلامهم النصريح باعتباره فإن صح اعتباره فنقول ان عبارة المصنف تنزل عليه اهوهذا كلام ليس له اعتبار عند ذوى الأنظار (قوله مؤلف من قضايا يخرج) أى بمجموع مؤلف من قضايا لكونه بمنزلة الفصل وفي شرح المطالع أن لفظ مؤلف مستدرك لأن القول هو المركب . وأجاب السيد فى شرح المواقف بأن ذكر المؤلف لثلاث يتوهم أن المراد قول من جملة القضايا يجعل قول من القضايا بمنزلة فرد من الأفراد فتكون من تبعية وضعفه العصام بوجهين أحدهما أن العبارة المتعارفة في هذا المعنى قضية من قضايا أو قول من أقوال . والثانى أن الجمع في هذا المعنى يكون بعينه لا بمعنى ما فوق الواحد كما هو المقرر في مجموع تعاريف هذا الفن بل الجواب أن القول الذى هو جنس القياس بمعنى المركب المراد منه مايدل جزؤه على جزء معناه وهو بهذا المعنى لايتعدى بكلمة من فذكر المؤلف بمعنى اللغة لا بد منه ليعتلق به كلمة من اه . بقى ههنا بحث مشهور ، وهو أنه ان أريد بالقضايا القضايا بالفعل خرج عن التعريف القياس الشعرى لعدم تعلق التصديق بمقدماته ، وان أريد ماهو أعم من القضايا بالفعل وبالقوة دخل في التعريف الموجهة المركبة الواحدة بل الموجهة الواحدة مطلقا والشرطية الواحدة لاستلزام كل واحدة منهما عكسها المستوى وعكس نقيضها بحسب نفس الأمر . وأجيب عنه بأن المراد هو القضايا بالفعل إما بحسب نفس الأمر أو بحسب الظاهر والقضايا الشعرية وان لم تكن قضايا بالفعل بحسب

(١) (قوله اندفع الخ) فالمراد بهما المعنى الحاصل بالمصدر دون المعنى المصدرى إذ هو قائم بالشخص خارج عن جنس القول والظاهر صحة الاطلاق على كل منهما حقيقة بالاشتراك والقرينة تبين المراد كما هنا اه الفرنوبى .

(قوله يخرج الاستقراء الغير التام) أى يخرج القياس المستند للاستقراء الغير التام الذى هو إجراء حكم أكثر الجزئيات على الكل وأما التام فهو إجراء حكم جميع الجزئيات مضبوطة على الكل انتهى  
يس وقوله الذى هو إجراء الخ فيه تسامح لأن هذا الحكم مطلوب من الاستقراء لانفسه فكأنهم أرادوا أن اثبات المطلوب بالاستقراء هو حكم على كلى والصحيح أنه تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل على تلك الجزئيات كذا ذكر بعض الفضلاء ويؤيده ماسأى فى المتن مثال قياس الاستقراء كما إذا قلت الفرس حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والحمار حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ وهلم جرا فإن هذا القياس مؤلف من قولين ولكن لا يلزم منه قول آخر وهو أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ لا مكان التخلف عقلا وقد حكى لنا أن التسامح إنما يحرك فكه الأعلى ومثال قياس التمثيل أى التشبيه النبذ كالتجسس بالجماع الاسكار فهذا قول مؤلف من قولين لأن قوله بجماع الاسكار خبر مبتدأ محذوف أى وهو متبلس بجماع الاسكار ولكن لا يلزم منه أن النبذ حرام عقلا لا مكان أن تكون الحرمة لعل أخرى غير هذه أما إذا (١) لم نقل ان بجماع الاسكار خبرا محذوف فإنه يكون خارجا بقوله مؤلف من قولين وحينئذ فلا يسمى الاستقراء والتمثيل قياسا أى بالاطلاق وإنما يسمى قياسا بالتمثيل فيقال قياس الاستقراء وقياس التمثيل وكذا قياس المساواة

نفس الامر لسكها قضايا بالفعل بحسب الظاهر لاظهار التصديق فيها لتفيد قبضا أو بسطا فالقياس الشعري وان لم يحاول فيه التصديق بل التخيل لكن يظهر ارادة التصديق ويستعمل مقدماته على أنها مساهمة فاذا قال فلان قر لأنه حسن فهو يقيس هكذا فلان حسن وكل حسن قر ففلان قر أو قال العسل مرة وكل مرة نجس فالعسل نجس فهو قول اذا سلم ما فيه لزمنه قوله آخر لكن الشاعر لا يعتقد هذا اللازم وان كان يظهر أنه يريد به فبرغب أو ينفر وأما أجزاء المركبة وأطراف الشرطية فليست قضايا بالفعل أو بأن المراد ما هو أعم من القضايا بالفعل وبالقوة القرية من الفعل بأن لا يكون فيهما مانع من تعلق التصديق بها والقضايا الشعرية قضايا بالقوة القرية من الفعل بهذا المعنى بخلاف أجزاء المركبة وأطراف الشرطية فان إجمال النسبة فى الأولى وأدوات الشرط فى الثانية مانعان عن تعلق التصديق بهما قطعاً (قوله يلزمه) المراد باللازم أعم من أن يكون بينا كالشكل الأول أو لا كبقية الاشكال فان إنتاجها نظرى . وأورد أن القياس قد يكون ظنيا كفى الخطابة فلا استلزام فيها كما فى الاستقراء والتمثيل . وأجيب بأن القياس قول إذا حصل فى الذهن وتعلق التصديق به استلزام النتيجة والخطابة من هذا القبيل غاية الأمر أن العلم فيها ظنى بخلاف البرهان اليقضى فأما الاستقراء والتمثيل فليسا بحيث إذا حصل الظن بهما استلزام ذلك الظن بالمطلوب إلا اذا ردا إلى صورة القياس فإنه يتحقق اللزوم فيهما ويكونان منه والسفر فى ذلك أن اللزوم منوط باندرج الأصغر تحت الأكبر فى القياس الاقترانى وباستلزام المقدم للتالى فى الاستثنائى سواء كانت المقدمات صادقة أو كاذبة فاذا تحقق المقدمتان المسلمات عنده تحقق اللزوم بخلاف الاستقراء والتمثيل

(١) (قوله أما اذا الخ) هو كاستقراء خارج بالتفصيل الأول على كل حال اذا المراد بالتأليف احدث صورة. تنشأ من تكرار الحد الوسط على وجه مخصوص وهذا المعنى مفقود فى قياس الاستقراء والتمثيل اهـ الشرنوبى .

الغير التام والتمثيل فانهما وان كانا مؤلفين من القضايا لكن لا يلزمهما قول آخر لسكونهما ظنيين كما سيحجى . وقوله لذاته يخرج

وما بعده لا يقال فيه قياس بالاطلاق ( قوله الغير التام ) أى وأما التام فهو استقراء جميعها

فانه لاعلاقة بين تتبع الجزئيات تفبعاً ناقصاً وبين الحكم السكلى إلا اذا ظن أن يكون غير المتبوع مثل المتبوع لاعلاقة بين الجزأين إلا وجود الجامع المشترك فيهما وتأثيره فى الحكم لو كانت العلة منصوبة ويجوز أن تكون خصوصية الأصل شرطاً أو خصوصية الفرع مانعاً قال عبد الحكيم وما قيل أنه يلزم على هذا أن لا يكون الاستقراء والتمثيل من الدليل لأنهم فسروا الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فدفوع بأن للدليل عندهم معينين أحدهما الموصل إلى التصديق وهما داخلان فيه ، والثانى أخص وهو المختص بالقياس المنطقي على مانص عليه فى المواقف قالو بما حرزنا لك ظهر أن القياس الفاسد الصورة غير داخل فى تعريفه ولذا أخرجوا الضروب العقيمة عن الأشكال بالشروط فالمغالطة ليست مطلقاً من أقسام القياس بل ماهو فاسد المادة اهـ ( قوله الاستقراء الغير التام ) قيد الاستقراء بالغير التام احترازاً عن الاستقراء التام وهو اجراء الحكم على السكلى لوجوده فى جميع الجزئيات فهو من القياس لسكون جزئياته مضبوطة فيكون مفيداً لليقين كتحسار جزئيات الغنصر فى الماء والنار والهواء والتراب فاذا قيل كل عنصر متحيز لا يوجد جزئى من الأفراد الاوهذا الحكم ثابت له وانما خرج الاستقراء غير التام والتمثيل لأن المراد باللزوم هو اللزوم بحسب نفس الأمر بالنظر الى صورة القول المؤلف ونتيجة الاستقراء والتمثيل ليست لازمة لهما بهذا المعنى وان كانت لازمة لهما بحسب العلم الظنى مطلقاً وبحسب نفس الأمر فى بعض المواد وذلك لتخلف نتيجتهما بحسب نفس الأمر عن صورتيهما فى بعض المواد كما فى قولك أ كثر الحيوانات يحرك فمكة الأسفل عند المضغ فكل حيوان يحرك فمكة الأسفل عند المضغ لانه وإن تحقق ههنا اللزوم الظنى لكن قد تخلف اللزوم بحسب نفس الأمر لعدم جريان هذا الحكم فى التماسح قان العصام . فان قلت الاستقراء والتمثيل كقياس المساواة يستلزمان النتيجة بواسطة مقدمة غريبة . أما الأول فلأن كون الانسان والفرس والجار الى غير ذلك محرراً فمكة الأسفل عند المضغ يستلزم كل حيوان يحرك فمكة الأسفل عند المضغ بواسطة أن مالم يستقرأ من أنواع الحيوان مثل ما استقرئ منه . وأما الثانى فلأن قولنا العالم كليت فى التأليف فهو حادث يستلزم النتيجة بواسطة قولنا كل مؤلف حادث فيخرجان بقوله لزم عنهما بل بقوله لذاته . قلت ليس الاستقراء والتمثيل بناء على هاتين المقدمتين بخلاف قياس المساواة إذ من مجرد ملاحظة حال الأ كثر يحصل الظن بحال السكلى فى الاستقراء ومن مجرد ملاحظة مشاركة العالم مع البيت فى التأليف يحصل الظن بحال العالم . لا يقال متى انتفى اللزوم فيهما كيف اندرجا فى الدليل المعروف بما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر . لأننا نقول يجوز أن يتخلف النتيء الآخر مع لزوم علمه للعلم بشئ آخر لأن المعلوم قد يتخلف عن العلم وأجاب عنه السيد بأن المراد من اللزوم فى تعريف الدليل المناسبة المصححة للانتقال ( قوله وقوله لذاته يخرج الخ ) إذ المعنى أن يكون اللازم لذات القول المؤلف أى لا يكون بواسطة مقدمة غريبة لا يغبر لازمة لاحدى المقدمتين وهى الأجنبية أو لازمة لاحدهما وهى فى قوة المذكورة والأول كفى قياس المساواة

قياس المساواة ، وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بمحمول أولاهما يكون موضوع الأخرى كقولنا مساو اب وب مساو ج فانه يستلزم أن يكون مساو يا ج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية

(قوله وهو ما يتركب من قضيتين الخ) أى سواء (١) عريفه بالمساواة أولا (قوله كقولنا مساو اب الخ) أى زيد مساو لعمر و عمرو مساو لبكر فأ عبارة عن زيد مثلا وب عبارة عن عمرو ومثلا وج عبارة عن بكر (قوله مساو) هذا هو المحمول وقوله اب هو متعلق المحمول وقوله ب بعض ذلك المتعلق

والثاني كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فانه يلزم منهما أن جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس نقيض المقدمة الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر مع أنه ليس بقياس بالنسبة الى هذه القضية اللازمة . لا يقال هذا قياس من الشكل الثانى . لأننا نقول لم يتحقق فيه شرطه وهو الاختلاف بالكيف قال عبد الحكيم ولاتوهم أن الأشكال الثلاثة تخرج عن التعريف لاحتياجها الى مقدمات غريبة ثبت به انتاجها لأن تلك المقدمات واسطة فى الانبات لا فى الثبوت والمنفى فى التعريف هو الثانى (قوله قياس المساواة) تسمية للكلى باعتبار ما يوجد فى بعض أفرادها وإنما أخرجوا قياس المساواة عن التعريف لعدم إنتاجه مطردا واختلافه بحسب اختلاف المواد كما أخرجوا الضروب العقيمة لعدم اطراد نتائجها واختلافها فى الانتاج قاله عبد الحكيم (قوله متعلق بمحمول أولاهما الخ) أى بعض متعلق فان المتعلق بمجموع الجار والمجرور والذي جعل موضوعا للمجرور فقط أو المراد متعلق المعمولية والجار متعلق تعلق إفضاء لأنه يفضى بمعنى العامل إلى المجرور (قوله بل بواسطة مقدمة أجنبية) فسروها بما تكون حدودها ، مغايرة لحدود مقدمات القياس حتى يدخل فيه القياسات المبنية بطريق العكس المستوى و يخرج المبين بطريق عكس النقيض وسبب ذلك أنهم اعتقدوا وجوب تكرار الحد الأوسط ، وهو حاصل فى المبين بالعكس المستوى دون عكس النقيض ودون قياس المساواة وهذا الوجوب مما لا يقتضيه تعريف القياس قاله المصنف ، فعلى هذا لاوجه لاجراء القياس المبين بعكس النقيض ويؤيده مقاله شارح المطالع لاوجه لاجراء الأول يعنى القياس المبين بعكس النقيض عن تعريف القياس مع أنه من الطرق الموصلة لافرق بينه وبين الدليل المستلزم بواسطة العكس المستوى اه ولذلك قال عبد الحكيم والفرق بين الاستلزام بواسطة العكس وبينه بواسطة عكس النقيض تحكم لم يظهر لى الى الآن وجهه اه . قال العصام وهناك أدلة أخرى تخرج بقيد لذاته مثل أن يحكم بالأ كبر على أعم مما حكم به على الأصغر فيقال زيد إنسان وكل حيوان ماش فانه ينتج بلا اشتباه زيد ماش لكنه بواسطة مقدمة لازمة للكبرى ، وهى كل إنسان ماش ومثل أن يحكم بالأ كبر على ما يساوى ما حكم به على الأصغر نحو زيد إنسان وكل ناطق حيوان ينتج زيد حيوان ومثل أن يسلب الأكبر عن جميع أغيار ما سلب عن كل الأصغر فيقال لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من غير الفرس بصها ل ينتج لاشئ من الانسان بصها ل لكنه بواسطة أن قولنا لاشئ من الانسان

(١) (قوله سواء الخ) أى فهو من تسمية الكلئ باسم جزئى من جزئياته اه المرنوبى .

هى أن كل مساوى المساوى مساو ، ولهذا لم يتحقق ذلك الاستلزام إلا حيث تصدق هذه المقدمة  
وحيث لا فلا كقولنا ا نصف ب و ب نصف ج لم يلزم منه أن يكون ا نصف ج لأن نصف النصف  
لا يكون نصفاً . بقى أنه يدخل فى التعريف القضية المركبة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها

(قوله أن كل مساوى) الأولى أن كل مساوى المساوى لشيء مساو لذلك الشيء فقوله ان مساوى أى  
كريد ، وقوله المساوى : أى كعمرو وقوله لشيء أى كسكر وقوله مساو لذلك الشيء : أى لسكر  
(قوله ولهذا) أى ولأجل كون الاستلزام لذاته (قوله وحيث لا فلا) أى وحيث لا تصدق  
فلا يتحقق ذلك الالتزام (قوله ا نصف ب الخ) أى الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الأربعة  
(قوله لم يلزم منه الخ) أى أن يكون الواحد نصف الأربعة (قوله لأن نصف الخ) الأولى لأن  
نصف النصف شيء لا يكون نصفاً لذلك الشيء (قوله بقى أنه يدخل فى التعريف القضية المركبة)

بفرس يستلزم قولنا كل إنسان غير الفرس ولا يخفى أنه لاوجه لاجراء تلك الأدلة عن حد القياس  
وهى مفيدة لليقين (قوله هى أن كل الخ) أى المقدمة الأجنبية فى هذا المثال الخ هذه لامطلقاً (قوله  
بقى أنه يدخل فى التعريف) أى بقى اعتراض يرد عليه بأنه غير مانع لدخول المادة المذكورة ثم ما ذكره  
الشارح هنا مأخوذ من قول المصنف فى شرح الأصل المراد بالقضايا ما فوق الواحدة فيخرج عن  
حد القياس القضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها ، أما خروج القضية البسيطة  
فظاهر وأما خروج المركبة فلا أنه إنما يقال لها فى العرف انها قضية واحدة مركبة من قضيتين ولا  
يقال انها قضيتان وبهذا يندفع الاعتراض على تعريف القياس بأنه يشمل القضية المركبة المستلزمة  
لعكسها أو عكس نقيضها اه ، وتعبق عبد الحكيم بأنه إذا صدق عليها قضية واحدة مركبة من  
قضيتين صدق عليها أنها قول مؤلف من قضيتين لزم عنهما لذاتهما قول آخر وعدم إطلاق أنها  
قضيتان لا ينفع فى دفع الانتقاض . والجواب عن النقض أن المتبادر من قولنا من قضايا أن تكون  
القضيتان مصرحتين فيه وفى القضية المركبة الجزء التالى قيد للأول يستفاد من القضية باعتبار نفى  
دوام الحكم السابق أو ضرورته اه . وفى الحاشية أنه يبقى النقض بالقضيتين المستلزميتين لعكسهما  
أو عكس نقيضهما مع أنهما لا يسميان قياساً بالنظر إلى العكس . وأجيب بأن المراد اللزوم بطريق  
النظر واستلزام الأصل العكس ليس بطريق النظر وفيه بحث بل هو بطريق النظر كما يعلم من  
الاستدلال عليه وبيانه بعامى . وأجيب أيضاً بأن المراد بقول آخر قضية واحدة يكون لسكل من  
القضيتين دخل فى لزومها ماذكر ، أما بالنظر إلى كل واحد من العكسين فلا أن كل قضية كافية  
فى عكسها ولا دخل الأخرى ، وأما بالنظر إلى مجموع العكسين فلا أنهما قضيتان انتهى . وأقول  
بعد اعتبار الألف فى مفهوم القياس المشعر بارتباط القضيتين ببعضهما بحيث يحدث جزء صورى  
بسبب ذلك الارتباط لا يتوهم ورود هذا السؤال أصلاً بل لافهمى له فى نفسه لأنه ان أريد قضيتان  
ارتبطتا ببعضهما بحيث يحدث لهما صورة تركيبية فذاك هو القياس بعينه ، وإن أريد وجود  
قضيتين بدون ارتباط بل اصطحجتا فى الذكر والتلفظ فليستا بهذا الاعتبار مستلزميتين لعكسهما  
بل كل واحدة على حياها مستلزمة لعكسها وعكس نقيضها ولا اجتماع فى الحقيقة بل  
كل واحدة معتبرة على حياها ، لأن المركب لا يعتبر مركباً إلا إذا حصل بين أجزائه ارتباط

فان المراد بالقضايا مافوق قضية واحدة وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن اللهم إلا أن يقال المراد بالقضايا هي القضايا المستقلة التي عبر فيها عن الحكم الايجابي والسلبى بعبارة مستقلة والقضية المركبة ليست كذلك إذ لم يعبر فيها عن الحكم الايجابي والسلبى بعبارة مستقلة

نحو كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادئماً (قوله فان المراد) علة لقوله أنه يدخل الخ أى وحينئذ شمل التعريف القضية المركبة لأنها مركبة من قضيتين ، وحينئذ فالتعريف غير مانع (قوله القضايا المستقلة) أى التي ليس بعضها تابعا لبعض (وقوله التي عبر فيها عن الحكم الخ) أى عن كل واحد من الحكمين بعبارة مستقلة

وحدث جزء صوري لذلك التركيب ، وإلا فجرد وجود جزء مصاحبا لجزء مصاحبة ما ليس من التركيب في شيء بل كحجر وضع بجانب انسان على أن البحث المورد على قول المجيب ان المراد اللزوم بطريق النظر الخ أن استلزام القضية عكسها بطريق النظر الخ غلط فاحش وتوهم فاسد فان معنى قول المجيب ان اللزوم بطريق النظر أن استلزام اللقدماتين النتيجة بطريق النظر : أى الفسك بحيث ينتقل من مقدمتي الدليل إلى النتيجة بالحركة الفكرية الواقعة في الترتيب وهذا المعنى مفقود في لزوم العكس للقضية ، فان استلزام القضية عكسها معتبر بحسب نفس الأمر لا أنه ينتقل من العلم بالقضية إلى عكسها كما في الدليل إذ كثيرا ما نعلم قضايا ولا يخطر ببالنا عكسها بل لانعلمه والا لزم أنه عند حصول العلم بقضية من القضايا يحصل علوم غير متناهية لأن عكسها قضية أخرى ينتقل منها لعكسها وهلم جرا ، والاستدلال على عكس القضية استدلال على الحكم بأن هذه القضية عكسها كذا فهو كالاستدلال على سائر الأحكام فلا يفيد أن استلزام القضية العكس بطريق النظر بالمعنى الذى فهمه الباحث بل معناه أن هذا الاستلزام ثابت بالنظر لا أنه نفس النظر ، وفرق بين المستدل عليه والمستدل به ، فالقضية وعكسها من قبيل الأول ومقدمتا الدليل من قبيل الثانى والباحث لم يفرق بينهما فوقع في الغلط الفاحش وأنا لأعجب الا من تكثير السواد في الأوراق بمثل هذه الأوهام (قوله فان المراد بالقضايا الخ) تعليل لقوله بقى أى وإذا كان المراد بها كذلك تكون المركبة المذكورة داخلة في التعريف ، لأنه يصدق عليها أنها قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر (قوله مافوق قضية) سواء كانتا مذكورتين أو احدهما مقدرة نحو فلان متفنن فهو حى ولما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الذهن يتأدى الى المقدرة وان لم تذكر (قوله وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن) أى كالقضايا في هذه الارادة أى كل جمع يستعمل في فن المنطق يراد منه الجمع اللغوى وهو ما يشمل مافوق الواحد لأنه في اللغة ما يكون أفراد متعددة سواء كانت فوق فرد واحد أو أكثر (قوله اللهم إلا أن يقال الخ) هذا الجواب بمعنى ما أجاب به عبد الحكيم سابقا فعنونه بما يشعر بضعفه من أجل أنه غير مانع من ورود الاعتراض بحسب الظاهر ، والقيّد المذكور أعنى قوله بعبارة مستقلة غير متبادر فلا يعول على إرادته في مقام التعريفات ، وقول رجب أفندى ولا يذهب عليك أن هذا الجواب في غاية الضعف اذ لو كان المراد بها القضايا المستقلة لخرج مفهوم اللادوام واللاضرورة عن كونه قضية وذلك بين البطلان فلاجل هذا أورده بصيغة التمرىض اه في غاية الضعف لأن الملازمة في قوله لو كان المراد بها القضايا المستقلة لخرج مفهوم الخ

بل عبر بالادوام واللاضرورة فعلى هذا يكون التعريف مانعا ، ثم المراد بالقول الآخر هو النتيجة ومعنى آخريتها أن لا تكون إحدى مقدمات القياس الاقترانى والاستثنائى لأن لا تكون جزءا من إحدى المقدمتين وإنما اشترط الآخرة إذ لولاها لكان إما هديانا

( قوله بل عبر بالادوام واللاضرورة ) أى بل عبر عن أحدهما بالادوام أو اللاضرورة وهو ليس عبارة مستقلة بل جزء من العبارة المستقلة وهى عبارة القضية المركبة فتأمل ( قوله لأن لا تكون ) أى وليس المراد بآخريتها أنها لا تكون جزءا من الخ اذ قد تكون كذلك فى الاستثنائى (١) أى فالنتي إعمالها كون النتيجة عين إحدى المقدمتين ( قوله لكان ) أى كون النتيجة عين إحدى المقدمتين إما هديانا

إذ لا تلازم بين مقدمات القياس والقضايا المركبة حتى يلزم من إرادة معنى فى إحداها إرادته فى الأخرى إذ تلك الإرادة لتصحیح التعريف حتى يندفع عنه النقص وليست تلك الإرادة محتاجا إليها فى المركبات حتى يلزم ما ذكر ( قوله بل عبر بالادوام الخ ) يعنى عبر عن الحكم الإيجابى والسلبى بهما وهما ليسا بعبارة مستقلة لأن الادوام ليس مدلوله الصريح مطلقة عامة ولا اللاضرورة مدلوله الصريح ممكنة عامة بل مفهوماهما يستلزمان هاتين المقدمتين ( قوله ومعنى آخريتها ) أى معنى كون النتيجة هى التول الآخر قال العصام ينفى أن يعلم أن هذه الإرادة يعنى إرادة مغايرة النتيجة لقياس ليست مما يبتنى على مواضع واصطلاح لهم فى هذا التعريف بل من مقتضيات وصف الواحد بالآخر فى مقابلة التعدد فانك إذا قلت لى دراهم وشئ آخر يفيد أن الشئ مغاير للدراهم ولكل من أجزائها حتى لا تحتل العبارة أن يكون الشئ واحدا من الدراهم باعتبار أن الجزء مغاير لأجزاء الأجزاء قال وليكن هذا على ذكر منك . ورد عبد الحكيم بأنه وهم ألا ترى أنه إذا قل له على دراهم وشئ آخر وفسر الشئ الآخر بنصف درهم صح وعلل هو المغايرة بأن الواحد إذا وصف بمغايرته للجماعة يراد به مغايرته لكل واحد من آحاده إذ مغايرته للجموع غير محتاج إلى البيان ( قوله أن لا تكون إحدى مقدمات القياس الخ ) أى عين إحدى المقدمتين وهذا إشارة إلى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين لأن النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمات ( قوله لأن لا تكون جزءا من إحدى المقدمتين ) والخارج القياس الاقترانى فإن النتيجة فيه جزء من إحدى المقدمتين فإن موضوعها موضوع الصغرى ومجولها محمول الكبرى وأما القياس الاستثنائى فإن المذكور فيه صورة النتيجة لأن النتيجة قضية مشتملة على الحكم والمذكور فى القياس مقدما أو تاليا لاحكم فيه لأن الأداة أخرجته عن التمام وهذا سر قول المصنف الآتى فإن كان مذكورا فيه بمادته وصورته ولم يقل فإن كان غير النتيجة مذكورا بالفعل . وفى الحاشية نقلا عن الهروى أنه يرد على التعريف قولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان حيوان فإنه يفتج الصغرى اه وليس بشئ لأن الكبرى لغو من القول ( قوله إذ لولاها ) تعليل لقوله وإنما اشترط الخ لكان الصواب لولاه بتدكير الضمير لأن المرجع هو اشتراط الآخرة . وحاصل المعنى إنما اشترط الآخرة إذ لولاها لكانت النتيجة إما عين المقدمتين جميعا أو عين إحداها وأيا ما كان فهو باطل ، لأنه يؤدى إلى المصادرة ( قوله لكان إما هديانا ) أى كلاما

(١) ( قوله الاستثنائى ) الأول الاقترانى لأن النتيجة يجوز أيها مذكورة فى المقدمتين على أن موضوعها موضوع الصغرى ومجولها محمول الكبرى وليس عين إحدى المقدمتين وأما الاستثنائى فليست جزءا من المقدمتين ولا أحداها إذ المذكور فى الملازم من القدم أو التالى صورة النتيجة لاهى لأن كلا منهما جزء قضية لاحكم فيه بخلاف النتيجة وهو ظاهر اه الفرونبى .



أو مصادرة على المطلوب مشتملا على الدور المهرروب منه . ثم القياس ينقسم إلى اقتراني واستثنائي لأن القول الآخر إما أن يكون مذكورا في القياس بمادته وهيئته أولا ( فان كان ) القول الآخر أى النتيجة ( مذكورا فيه ) أى في القياس ( بمادته ) أى طرفيه ( وهيئته ) أى صورته ( فاستثنائي ) أى كقولنا

أى عبثا عند عدم القصد أو مصادرة مع قصد ذلك ، والمصادرة جعل الدعوى جزءا من الدليل ( قوله مشتملا ) حال من مصادرة أى حال كونها مشتملة على الدور الحسمى . وبيانه أنها اذا لم تسكن غيرا بل كانت عين إحدى مقدمتي الدليل لكانت متوقفة على الدليل لأنها لم تعلم إلا منه وكان الدليل متوقفا عليها لأنها جزء منه والكل متوقف على جزئه ( قوله بمادته ) أى أجزائه من الموضوع والمحمول ( قوله وهيئته ) أى صورته الحاصلة من تركيب أجزائه وتقديم بعضها على بعض

غير مقصود فيما إذا كانت النتيجة عين المقدمة ( قوله أو مصادرة ) وهى أخذ المدعى جزءا من الدليل فيما إذا كانت النتيجة عين للمقدمتين وكون المدعى جزءا من الدليل لا يفيد المطلوب للزوم الدور لأن معرفة المدعى موقوفة على معرفة الدليل فلو كان المدعى جزءا من الدليل لازم أن تسكون معرفة الدليل موقوفة على معرفة المدعى لتوقف معرفة الكل على معرفة الجزء وأما اذا كانت النتيجة غير المقسمتين فلا يلزم شئ من هذين المحذورين فلهذا شرط آخريتها ومافى بعض الحواشى قوله لكان إما هذيانا أى ان كان يعلم أنه لا يحجج به الخصم وألقاه اليه أو مصادرة أى ان كان لا يعلم ذلك وكلاهما فيما إذا كانت النتيجة كلا المقدمتين أو أحدهما فقط وقولهم المصادرة جعل الدعوى جزءا من الدليل أى أو عينه اهـ فن قبيل ما قاله الشارح أولا . وللفاضل المرعشى فى تقرير القوانين كلام نفيس فى معنى المصادرة ( قوله ثم القياس الخ ) شروع فى تقسيم القياس بعد تعريفه إلى أقسامه الأولية وقدم القياس الاستثنائي لكون مفهومه وجوديا ولكونه بديهى الانتاج بجميع قرائنه وأخره فى الأحكام اهتماما بشأن الاقتراني لكثرة مباحثه ( قوله مذكورا ) أى بالذكر اللسانى فى القياس المففوظ وبالذكر التلبي فى المقول ( قوله بمادته وهيئته ) ذكر النتيجة ليس إلا ذكر أجزائها المادية لأن الهيئة ليست بملفوظة لكن ذكرها قد يكون ملتبساً بحال كونها بالفعل وقد يكون ملتبساً بحال كونها بالقوة وحينئذ فالمراد بذكر القول الآخر بمادته وهيئته ذكره بالفعل والمراد بذكره بمادته فقط ذكره بالقوة فتدبر اهـ ( قوله أى صورته ) تفسير للهيئة والمراد الهيئة التأليفية كذا قال الفاضل الرازى وقال بعض الشراح أراد بمادة القول الآخر طرفى النتيجة وهيئته النسبة التفصيلية بينهما على الترتيب الذى وقعاعليه فى النتيجة سواء كانت مع السكيفية التى عليها فى النتيجة من الإيجاب والسلب أولا . وحاصله أن النتيجة ان كانت مذكورة أى موجودة فى القياس بطرفيها والنسبة التفصيلية بينهما سواء كانت عين النسبة التفصيلية التى فى النتيجة من الوقوع أو اللوقوع أو نقيضها وان لم تسكن متعلقا للايقاع أو الانتزاع فهو الاستثنائي فلا يرد عليه أن القول الآخر بمادته وهيئته هو عين النتيجة فلا يجوز أن يكون مذكورا فى القياس وإلا لزم المصادرة ولأن هذا وان كان صادقا على القياس الاستثنائي بوضع المقدم لكنه لا يصدق على رفع التالى إذ

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فالقول الآخر وهو النهار موجود مذكور في القياس بمادته وهيئته . وفي العبارة بحث لأننا لو قلنا في المثال لكن الشمس ليست بطالعة ينتج النهار ليس بموجود حينئذ لم يصدق التعريف عليه لعدم ذكر النتيجة بمادتها وهيئتها في القياس بل المذكور فيه نقيض النتيجة

(قوله ان كانت الشمس الخ) الصواب أن يقال كلما كانت الشمس الخ لأنه يشترط في الشرطية الموضوع في الاستثنائي كاتبها وكلية الاستثناء ولزوميتها ولكن هذا مثال لا يشترط فيه الصحة انتهى عش (قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) هذه هي المقدمة الكبرى من الاستثنائي وقوله لكن الشمس طالعة هذه هي الصغرى وقوله فالنهار موجود هذه هي النتيجة لأن ما بعد الفاء هو النتيجة فعلم (١) أنه بعكس الافتراضي فافهمه وقس عليه ماضاهاء انتهى عش (قوله وفي العبارة بحث) حاصله أن قول المصنف فإن كان الخ لا يتناول من القياس الاستثنائي الا ما استثنى فيه عين المقدم فأتى التالى لا ما استثنى فيه نقيض التالى فأتى نقيض المقدم . وقد يجاب بأن عبارة المصنف تتناول ذلك بأن يقال مذكورا هو أو نقيضه (قوله لكن الشمس ليست بطالعة) كان الصواب أخذ نقيض التالى لأن نقيض المقدم لا ينتج صناعة وانما ينتج هنا بخصوص (٢) المادة لأن استثناء عين المقدم ينتج عين التالى ونقيض التالى ينتج نقيض المقدم

المذكور فيه نقيض النتيجة لا غيره ولهذا اشتهر تفسيره بما كانت النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل لكن الأظهر في تفسيره أن يقال هو ما كانت النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالقوة القريبة من الفعل . قال المصنف فإن قيل اشتغال القياس على النتيجة بالفعل ينافي وجوب مغايرة النتيجة لمقدمات القياس . قلنا لا منافاة فإن النتيجة في مثل قولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم هي القضية المحتملة للصدق والكذب أعنى قولنا هذا متحيز وهو مغاير لكل من مقدمي القياس لأن المقدمة الأولى هي الشرطية المشتملة على الحكم بلزوم التالى للمقدم أعنى قولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لانفس التالى والمقدم لأنه ليس بقضية والمقدمة الثانية هي قوله لكنه جسم اه فعلم من هذا سقوط البحث الآتى في الشارح فلا سهو ولا تسامح (قوله وفي العبارة بحث) قد عرفت اندفاعه (قوله لأننا لو قلنا في المثال الشمس ليست بطالعة الخ) هذا سهو منه والصواب النهار ليس بموجود ينتج الشمس ليست بطالعة قاله البعض ووجه كونه سهوا أن استثناء نقيض المقدم غير منتج ، وقد يقال غرضه مجرد التمثيل وان كان استثناء نقيض المقدم حقيقا

(١) (قوله فلم الخ) أى لأن الافتراضي تذكر الصغرى أولا والكبرى ثانيا كي يتأتى اندراج الحد الأصغر في الحد الأوسط الذى اشتملت عليه الكبرى والاستثنائي بالعكس تذكر الكبرى أولا وهي اللازمة والصغرى ثانيا وهي الاستثنائية نحو لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان بدليل أننا لو أرجعناه الى الافتراضي لجعلنا الاستثنائية صغرى والملازمة كبرى بأن نقول هذا انسان وكل انسان حيوان ينتج هذا حيوان وهي عين نتيجة الاستثنائي المذكور

(٢) (قوله بخصوص الخ) وهي مساواة المقدم للتالى بخلاف ما اذا كان التالى أعمّ نحو لو كان هذا انسانا لكان حيوانا فلا ينتج نقيض المقدم نقيض التالى إذ لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم اه الشرطوني .

ولهذا وقع في سائر الكتب المنطقية أن القياس الاستثنائي هو ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل في العبارة (١) سهو من الناسخ أو تسامح من المصنف، وإنما سمي استثنائيا لاشتراكه على أداة الاستثناء وهي لكن (وإلا) أي وإن لم يكن القول الآخر مذكورا فيه بمادته وهيئته (فاقتراي) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث فالقول الآخر وهو كل جسم محدث ليس مذكورا في القياس بهيئته ويسمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه وستعرف الحدود بعد ذلك، ثم الاقتراي إما (حلي) إن تركب من الحليات (أو شرطى) إن لم يتركب منها. ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه إلى قسمين شرع في الأقسام وأبدأ بالاقتراي المركب من الحليات

بغلاف نقيض المقدم أو عين التالي فلا ينتج تأمل (قوله ولهذا) أي ولأجل كونه يذكر فيه نقيض النتيجة وقع الخ (قوله بالفعل) بأن تكون النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه جملة واحدة (قوله على أداة الاستثناء) أي عند المنطقيين لا عند النحويين (قوله مؤلف) أي مركب تركيبا فيه ألفة (قوله ليس مذكورا الخ) أي وإنما هو متفرق فيه (قوله إما حلي) أي إن تركب من الحليتين فقط فإن تركب منها ومن الشرطيات أو من الشرطيات فقط فشرطى وهو مراده بقوله فشرطى لكن كلامه لا يفيد ذلك

(قوله في العبارة سهو من الناسخ الخ) قيل في هذه العبارة سهو من الشارح أو تسامح منه لما أن ذكر القول بهيئته ومادته معناه أن تذكر الأطراف مع الربط بينهما لا بدونه بأن يذكر موضوع في مقدمة ومحمول في أخرى ولا شك في وجود ذلك في القياس الاستثنائي ولو استثنى منه نقيض المقدم وهذا تحقيق من المصنف وشرح لقول القوم ما تكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل الموهوم وجود الحكم في مقدم أو تالي الشرطية يوصى إلى ذلك كلامه في شرح الرسالة حيث قال ومعنى كون النتيجة مذكورة بالفعل في القياس أنها بأجزائها المادية وهيئتها التأليفية مذكورة فيه وإن طرأ عليها ما أخرجها عن كونها قضية وعن احتمال الصدق والكذب اه وهو بمعنى ما نقلناه عن بعض الشارحين لكن هذا الفائل وقع في سهو نبيه عليه قبل ذلك حيث قال ولو استثنى منه نقيض المقدم فقد وقع فيما اعترض به (قوله لاشتراكه على أداة الاستثناء وهي لكن) فانه في معنى الا في الاستثناء المنقطع فعده الميزانيون الناظرون الى المعنى حرف استثناء كما عد إلا في المنقطع حرف استثناء أفاده العصام (قوله ليس مذكورا في القياس بهيئته) بل الجسم مذكور في المقدمة الأولى والمؤلف في الثانية وهذا الذكر ليس ذكرا للهيئة المجموعة وهو ظاهر ثم إن مصب النفي جميع قوله بمادته وهيئته فلا ينافي ذكره بمادته (قوله لاقتران الحدود فيه) أي لاقتران حدود القياس من الأصغر والأكبر والأوسط قال العصام والأظهر أن يقال سمي اقترانيا لاشتراكه على أداة الجمع والاقتران وهي الواو الواصلة (قوله إن لم يتركب منها) أي من الحليات بل تركب من الشرطيات المتصلات أو المتصلات أو من جملة ومتصلة أو منفصلة أو من متصلة ومنفصلة على ما سيحكي

(١) (قول الشارح في العبارة الخ) لاسهو ولا تسامح فإن ذكر المادة والهيئة في الاستثنائي معناه أن تكون صورة النتيجة بترتيب طرفيها موجودة فيه سواء استثنى عين المقدم فأتج عين التالي أو نقيض التالي فأتج نقيض المقدم والمصنف لا يجب عليه أن يجارى المناطقة في عباراتهم اه الصرنوني .

وهو يشتمل على حدود ثلاثة موضوع المطلوب ومحمله والمكرر بينهما في المقدمتين فقال (وموضوع المطلوب من الجلى يسمى) حدا (أصغر) لأنه في الغالب أقل أفرادا من المحمول (ومحموله) يسمى حدا (أكبر) لأنه في الغالب أكثر أفرادا من الموضوع (والمكرر) بينهما في مقدمتي القياس يسمى حدا (أوسط) لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور (وما) أى والمقدمة التى (فيها الأصغر) تسمى (الصغرى)

(قوله في الغالب) أى ومن غير الغالب يكون مساويا كفى قواك العالم متغير وكل متغير حادث (قوله لتوسطه الخ) أى لكونه واسطة في ثبوت المحمول للموضوع وان لم يتوسط في العبارة فلا يرد أنه لم يتوسط إلا في الأول والرابع راجع يس (قوله وما فيها الأصغر الخ) هذا في الجلى الاقتراعى وأما في

(قوله وموضوع المطلوب الخ) فيه أن هذه الاصطلاحات لاختصاص بالاقتراعى الجلى وهو ما كان مركبا من عمليات صرفة بل يجرى في الاقتراعات الشرطية فالأولى أن يقال والمحكوم عليه في المطلوب يسمى حدا أصغر الخ (قوله يسمى حدا أصغر) بيانه أن كل قياس حلى لابد فيه من مقدمتين إحداهما تشتمل على موضوع المطلوب كالجسم في المثال المذكور وثانيتهما على محمله كالحادث وهما يشتركان في حد كالمؤلف فموضوع المطلوب يسمى حدا أصغر ومحمله أكبر والمشارك المكرر بينهما يسمى حدا أوسط (قوله لأنه في الغالب الخ) أى ومن غير الغالب قد يكون مساويا وهذا هو المشهور وإلا فقد صرح المصنف في حواشى شرح المختصر العزدى بأن ذلك لازم لاغالب (قوله أقل أفرادا) لأنه أخص والأخص أقل أفرادا من أفراد الأعم الذى هو المحمول (قوله لأنه أكثر أفرادا من الموضوع) لكونه أعم منه والأعم أكثر أفرادا من الأخص فلذا سمي أكبر (قوله والمكرر بينهما) فان قيل الأوسط لا يتكرر في الأول والرابع لأن المراد من الموضوع الذات ومن المحمول المفهوم ، والجواب ما قاله الشيخ في الشفاء اذا قلنا كل مثلث شكل فغناه أن ما يقال له المثلث فهو بعينه يقال له الشكل واذا كان المعنى كل مثلث مقول وصادق عليه الشكل ، ثم قلنا وكل شكل كذا بمعنى كل ما يقال ويصدق عليه الشكل هو كذا كان تكريرا للحد الأوسط اه (قوله في مقدمتي القياس) يعنى الصغرى والكبرى (قوله يسمى حدا أوسط) احتيج إليه لأن كل قياس حلى بسيط لابد فيه من مقدمتين يشتركان في حد لأن نسبة محمول المطلوب إلى موضوعه لما كانت مجهولة فلا بد من أمر ثالث موجب للعالم بتلك النسبة وإلا كفى تصور الطرفين في العلم بالنسبة فلا يكون نظريا قال في شرح المطالع فان قلت اللازم من تعريف القياس ليس إلا استلزامه للنتيجة بالذات وأما تكرار الوسط فلا دليل يدل عليه بل ربما لا يشتمل على وسط كفى قياس المساواة فانه ينتج بالذات أن مساويا يساوى ج وملزوم للزوم ج وجزء لجزء ج وكقولنا كل ج ب وكل أ لا ب ينتج لاشئ من ج ا بالخلف فنقول الشروط المعسرة في انتاج القياس نوعان ما هو شرط لتحقيق الانتاج كالأشكال الأربعة وما هو شرط للعالم بالانتاج كالأشكال الأربعة والقياسية لاقتراعية الشرطية وتكرر الوسط ليس شرطاً للانتاج بل للعربة اذ القياس إنما ضبطت قواعده وعرفت أحكامه اذا تكرر فيه الوسط انتهى (قوله لتوسطه بين طرفي المطلوب) أى كونه واسطة ووسيلة في ربط أحد الطرفين

لأنها ذات الأصغر وصاحبه (و) التي فيها (الأكبر) تسمى (الكبرى) لأنها ذات الأكبر (والهيئة) الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى (شكلا و) هو منحصره في أربعة إذ (الأوسط إما محمول الصغرى موضوع الكبرى وهو الشكل الأول) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فشكل جسم محدث (أو مجموعهما) أى محمول الصغرى والكبرى (فالثاني) فالشكل الثاني كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الجاد بحيوان فلا شيء من الإنسان بحمد (أو موضوعهما فالثالث) أى فالشكل الثالث كقولنا كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (أو عكس الأول) بأن يكون الأوسط موضوع الصغرى محمول الكبرى (فالرابع) أى فالشكل الرابع كقولنا كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان

الاستثنائي فالمقدمة الأولى كبرى والثانية صغرى كما سبق (قوله وصاحبه) عطفه على ما قبله تفسيرى (قوله والهيئة الحاصلة الخ) قال المصنف التحقيق أن القياس باعتبار إيجاب مقدمتيه المقترنتين وسلبيهما وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الأصغر والأكبر من جهة كونه موضوعا لها أو محمولا يسمى شكلا فقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب كفى ضروب الشكل الأول وقد يكون بالعكس كالموجبتين السكيتين مثلا من الشكل الأول والثالث انتهى فتدجمل الضرب والقرينة اسما للقياس باعتبار شيء خاص كما جعل الشكل أيضا اسما للقياس باعتبار شيء خاص وهو خلاف المتن<sup>(١)</sup> (قوله منحصره في أربعة) أى من كون الحد الأوسط إما محمول الصغرى موضوع الكبرى وإما موضوع فيهما وإما محمول فيهما وإما خلاف الأول أى عكسه (قوله وهو الشكل الأول) يسمى أولا لأن انتاجه بديهى وانتاج البواق نظرى ترجع إليه فيكون أسبق

بالآخر أولاً لأنه يتوسط بين الطرفين ذكرنا وتعللا في الشكل الأول الذى هو أشرف الاشكال قال العصام ومن السوانح العقلية أنه يتوسط بين الأكبر والأصغر في الصغرى والكبرى لأنه في الشكل الأول المركب من الموجبتين السكيتين الذى هو أشرف الضروب محمول في الأصغر وموضوع في الأكبر في الموجبة السكية فيكون في الأغلب أكبر من الأصغر في الصغرى وأصغر من الأكبر في الكبرى (قوله لأنها ذات الأصغر) فهو تسمية للشيء بوصف جزئه وعطف وصاحبه تفسير لذات (قوله من كيفية وضع الخ) أى من جهة كون الأوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى في الشكل الأول أو محمولا فيهما في الثانى أو موضوعا فيهما في الثالث أو عكسا الأول في الرابع (قوله تسمى شكلا) تشبيها له بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة حد أو حدود بالقدار فهو تشبيه معقول بمحسوس قال المصنف التحقيق أن القياس باعتبار إيجاب مقدمتيه المقترنتين وسلبيهما وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع الحد الأوسط عند الأصغر والأكبر من جهة كونه موضوعا لهما أو محمولا يسمى شكلا فقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب كفى ضروب الشكل الأول وقد يكون بالعكس كالموجبتين السكيتين مثلا من الشكل الأول والثالث اه (قوله إذ الأوسط)

(١) (قوله خلاف المتن) فيه أن المتن لم يتعرض للضرب هنا وتعرض للشكل وجعله اسما لهيئة وضع الحدود الثلاثة على الوجه المخصوص كما تعرض لأسماء الحدود والمقدمات، وهو لا ينافي محققه في غير هذا الكتاب من نسبة كل من الضرب أو الشكل قياسا باعتبار شيء خاص اه الفرنوبى .

فبعض الحيوان ناطق وانما وضعت هذه الأشكال على هذا الترتيب لأن الشكل الأول بديهى الانتاج أقرب إلى الطبع من سائر الأشكال فلهذا وضع أولا ثم الشكل الثانى لمشاركته الاول فى أشرف مقدمتيه وهى الصغرى المشتملة على موضوع المطلوب الذى هو أشرف من المحمول ثم الثالث لمشاركته الاول فى أخس مقدمتيه وهى الكبرى ثم الرابع لعدم اشتراكه مع الاول

وأقسم فى العلم (قوله فبعض الحيوان ناطق) فيه أن المقدمتين كليتان فكيف أتى بالنتيجة جزئية. وأجيب بأن الشكل الثالث دائما يفتج جزئية ولا يفتح كلية أصلا لجواز أعمية محمول الصغرى فيمتنع الحكم بمحمول الكبرى على أفراد الصغرى كما فى هذا المثال وأنه يمتنع أن يقال كل حيوان ناطق (قوله أقرب إلى الطبع) تفسير لقوله بديهى (قوله موضوع المطلوب) أى النتيجة. واعلم ان موضوع المطلوب أشرف من محموله لأن الموضوع متصود لذاته والمحمول

تعليل للانحصار فى الأربعة (قوله أقرب إلى الطبع) أى إلى قبول الطبع وتوجه النفس بالنسبة إلى البواقى أو إلى النظم الطبيعى وهو الانتقال من الأصغر إلى الأوسط ومنه إلى الأكبر فلا يتغير الأصغر والأكبر عن حالهما فى النتيجة وهذا النظم انما هو فى الشكل الأول فلهذا وضع فى المرتبة الأولى قال السيد عيسى الصفوى وفى هذا اشكال اشكال لا بد من فهمه وحله وهو أن الأصغر إذا كان من أفراد الأوسط فالحكم بأن جميع الأوسط كذا وهو الكبرى انما يعلم إذا علم أن أفراد الأصغر كذا وهو بعينه النتيجة فالعلم بالكبرى يتوقف على العلم بالنتيجة فلو كانت النتيجة مستفادة من القياس كان الشئ معلوما قبل العلم به وأنه محال فلا يمكن الاستدلال به والكسب بطريق الشكل الأول. والجواب أن النتيجة هى الحكم على الأصغر بخصوصه أى حين ملاحظته مفصلا والكبرى حكم على أفراد الأوسط مجملا ولا نسلم أن العلم بكل أوسط كذا يتوقف على العلم بحال كل من أفراده بخصوصه بل يجوز أن يعلم الكلية بضرورة أو دليل ولولوحظ ذات فرد بخصوصه لم يعلم حاله لانه لم يلاحظ بخصوصه أنه فرد ذلك الكلية فالعلم بالكبرى يتوجه على ملاحظة الأفراد بوجه عام أى على سبيل الاجال والى بالنتيجة هو معرفة حال الفرد بخصوصه فلا استحالة فى استفادته من الاول اه وهذا الجواب مع قلافته مضطرب وقد ذكر فى شرح المطالع السؤال والجواب بأوضح من هذا وأوضح منه فقال لا يقال الاستدلال بهذا الشكل دورى فاسد فضلا عن أن يكون بينا لأن العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالأكبر لسلك واحد من أفراد الأوسط التى من جملتها الأصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفا على العلم بثبوت الأكبر أو بسلبه للأصغر الذى هو عين النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور لا نأقول الحكم يختلف بحسب اختلاف أوصاف الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصف مجهولا بحسب وصف آخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف آخر ولا استحالة فى ذلك (قوله هو أشرف من المحمول) لأن المحمول انما يطلب لأجل الموضوع إيجابا وسلبا وكل ما يكون بحيث يطلب أمر آخر لأجله يكون ذلك الشئ أشرف من ذلك الأمر (قوله فى أخس مقدمتيه وهى الكبرى) لأن الحد الأوسط موضوع أيضا فى الشكل الثالث فلذا وضع فى المرتبة الثالثة وانما كانت هذه المقدمة أخس لعدم اشتغالها على موضوع المطلوب بل تشتمل على محموله الذى هو

أصلا ( ويشترط في ) الشكل ( الأول ) بحسب الكيف ( إيجاب الصغرى و ) بحسب الجهة

مقصود لغيره وهو الموضوع لأنه أتى به ليحمل على الموضوع ( قوله في الأول ) أى في إنتاجه ( قوله إيجاب الصغرى الخ ) لأنك (١) إذا نفيت شيئا عن شيء لم يكن الحكم على المنفى حكما

أخس من موضوعه ( قوله أصلا ) بل لمخالفته إياه وضع في المرتبة الرابعة وهذا هو أحد الوجوه المذكورة في وضع الأشكال على الترتيب المذكور وهناك أوجه أخرى منها أن الشكل الأول لما كان منتجا للطالب الأربعة وضع في المرتبة الأولى والثاني لما كان منتجا للسلب الكلى الذى هو أشرف من الإيجاب الجزئى لسكونه أضبط وأنفع وضع في المرتبة الثانية والثالث لما كان منتجا للإيجاب الجزئى وضع في المرتبة الثالثة والرابع لما كان بعيدا عن الطبع جدا وضع في المرتبة الرابعة ومنها أن الأنسب أن لا يتغير الأصغر والأكبر في القياس عن حالهما في المطلوب من كون الأصغر موضوعا والأكبر مجعولا فلما كان الشكل الأول لم يتغير فيه الأصغر والأكبر عن حالهما وضع في المرتبة الأولى ولما كان الثاني تغير فيه الأكبر عن حاله دون الأصغر الذى هو أشرف وضع في المرتبة الثانية ولما كان الثالث تغير فيه الأصغر عن حاله وضع في المرتبة الثالثة ولما كان الرابع تغير فيه كلاهما عن حاله وضع في المرتبة الرابعة وهناك وجوه أخرى ولا كبير جدوى في ذلك ولذلك قال شارح المطالع هذه أمور وضعية اختيارية لا وجوب فيها وإنما دعا إليها استحسان والاخذ بالآليق والأولى ولسكون الرابع بعيدا عن الطبع جدا أسقط المصنف الكلام عليه بحسب الجهة قيل ولذلك وقعت الأشكال في القرآن ماعدها كما بين ذلك الشيخ السنوسى في مختصره وقد أسقطه الغزالي والفاراني وابن سينا حتى قل في الاشارات كما أن الشكل الأول وجد كاملا فاضلا جدا بحيث تكون قياسيته ضرورية النتيجة بينة بنفسها لا تحتاج إلى حجة كذلك وجد الذى هو عكسه بعيدا عن الطبع يحتاج في ابانة قياسيته إلى كثرة شاقة متضاعفة ولا يكاد يسبق إلى الذهن والطبع قياسيته ووجد الشكلان الآخريان وإن لم يكونا يبنى القياسية قريبين من الطبع يكاد الطبع الصحيح يظن لقياسيتهما قبل أن يتبين ذلك أو يكاد بيان ذلك يسبق إلى الذهن من نفسه فيلحظ لمية قياسيته عن قريب فلهذا صار لهما قبول ولعكس الأول اطراح وصارت الأشكال الاقترانية الحلية الملتفت إليها ثلاثة ( قوله ويشترط الخ ) لما فرغ من بيان الفرق بين الأشكال بحسب الماهية شرع في بيان الفرق بينها بحسب الاشتراط فقال ويشترط في الأول الخ ثم الدليل على هذا الاشتراط ظهور العقم بانتفاء أحد الشروط الثلاثة ( قوله إيجاب الصغرى ) إنما اشترط إيجابها لأنها لو كانت سالبة لم يندرج الأصغر تحت الأوسط فلا يتعدى الحكم بالأكبر على الأوسط إلى الأصغر . قيل لو كان إيجاب الصغرى شرطا لما تحقق الانتاج بدونه لانتهاء المشروط عند انتفاء الشرط لكن التالى

(١) ( قوله لأنك الخ ) مثلا إذا نفيت الحجرية عن الانسان وقلت لاشيء من الانسان بحجر ثم حكمت على هذا المنفى وهو الحجر بمتحيز وقلت كل حجر متحيز لم يكن الحكم على المنفى حكما على المنفى عنه وهو الانسان لعدم اندراجة تحت الحد الوسط وهو الحجر فتكذب النتيجة وهى لاشيء من الانسان بمتحيز . فان قيل قد صح الانتاج في نحو لاشيء من الانسان بحجر وكل حجر جاد فلا شيء من الانسان بمجاد . قلنا لخصوص المادة وهى مساواة الجادية للحجرية حيث نفيت احدهما عن الانسان لزم في الأخرى عنه فلم يكن الانتاج لذات المقدمتين بل بواسطة مقدمة أجنبية اه الشرنوبى

(فعليتها) بأن تكون الصغرى غير الممكنتين

على النفي عنه (قوله فعليتها) أى وقت بالفعل (قوله غير الممكنتين) أى الممكنة الخاصة والممكنة العامة

باطل فإن الأوسط إذا كان مساوياً للأكبر فكل شيء سلب عنه الأوسط سلب عنه الأكبر لأن سلب أحد المتساويين عن شيء يستلزم سلب الآخر عنه ضرورة كقولنا لا شيء من الإنسان بفرس وكل فرس صهال فإنه ينتج لا شيء من الإنسان بصهال. وأجيب عنه بأن لزوم سلب الأكبر عن الأصغر في تلك المادة بواسطة العلم بأن كل ما سلب عنه أحد المتساويين سلب عنه الآخر بالضرورة والالم يكونا متساويين وهذه المقدمة أجنبية تغاير حدودها حدود المقدمتين فليس استلزام القياس النتيجة لذاته بل بواسطة هذه المقدمة. قال في شرح المطالع لا يقال السالبة إذا كانت مركبة تنتج في الصغرى لأنها تستلزم الموجبة وهي تستلزم النتيجة وتوسط الموجبة لا يخرجها عن الاستلزام لها لأنها ليست مقدمة غريبة لأننا نقول القضية المركبة لما اشتملت على حكمين فهي في التحقيق قضيتان فإن أردتم بقولكم السالبة المركبة مستلزمة للموجة أن مجموع الحكمين مستلزم الإيجاب فهو ممنوع وإن أردتم أن السالب مستلزم فهو بين البطلان وإن أردتم أن الإيجاب مستلزم الإيجاب فهو هذان فالنتيجة هناك بالتحقيق ليس إلا الإيجاب اهـ. وفي الحواشي السلوكية قيل قد تتحقق الشرائط ولا ينتج وقد لا تتحقق وينتج أما الأول فنحوقولنا مورد القسمة علم وكل علم إما نظري أو ضروري وقولنا بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع كذب نقيجتهما. والجواب عن الأول أن الصغرى كاذبة لأن مورد القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لاعلم وإن أريد من حيث حصوله في الذهن فلا نسلم كذب النتيجة وعن الثاني بأن الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بأن يكون المحمول فيها صادقا على أفراد الموضوع صدق السلكى على جزئياته إذ الحكم ههنا باتحاد المحمول بالموضوع ذهنا وخارجا وأما الثاني فنحوقولنا لا شيء من الحجر بحيوان وبعض الحيوان صهال فإنه ينتج لا شيء من الحجر بصهال مع انتفاء الأمرين لأن سلب شيء عن أفراد شيء وحصر شيء آخر في المسلوب يفيد سلب المحصور في ذلك الشيء. والجواب أن الانتاج المذكور بواسطة خصوصية المادة وكون المحمول محصورا لا باعتبار هيئة الشكل فإنه لو بدل الكبرى بقولنا بعض الحيوان جسم كان الحق الإيجاب اهـ قال بعضهم ولاشترط إيجاب الصغرى في هذا الشكل لم يقع لفظ وحده في صغراه لما فيها من معنى النفي فإذا قلت الانسان وحده ضاحك كان في قوة قضيتين نفي وإثبات أى الانسان ضاحك وليس غير الانسان ضاحكا، وبهذا ظهر أن من المغالطة ما لوقيل الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان ينتج الانسان وحده حيوان وهو باطل لأن هذا القياس لم يستوف شرائط الشكل الأول لعدم إيجاب صغراه ولا حاجة لقول بعضهم إن وحده حال من الضاحك تقدمت على عالمها وحينئذ فليست قيда في موضوع الصغرى، فالنتيجة إنما هي الانسان ضاحك مع عدم استقامته في نفسه لأن الحال تنفيذ التقييد مطلقا تقدمت أو تأخرت على أن دعوى تقدمها ممنوعة (قوله وفعليتها) بأن تكون غير الممكنتين لأن الكبرى تدل على أن كل ما ثبت له الأوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالأكبر والصغرى الممكنة إنما تدل على أن الأصغر مما ثبت له الأوسط بالامكان فيجوز أن لا يخرج الى الفعل فلا يتعدى الحكم اليه وهذا ظاهر إن اعتبر في صدق الموضوع على أفرادها بالفعل



(و) بحسب الكم (كلية الكبرى) بأن يكون موضوعها كليا (ليفتج) هذه علة غائية أى الغرض من وضع الشكل الأول والاشتراط فى صفراء وكبراه أن ينتج الصغريان (الوجبتان) الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة) الكلية النتيجة (الموجبتين) كلية وجزئية فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج الموجبة الكلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج الموجبة الجزئية

(قوله وبحسب الكم كلية الكبرى) أى حتى يدخل المحكوم عليه<sup>(١)</sup> فيها فانك إذا قلت كل سفرجل مطعوم وبعض المطعوم ربوى لم يلزم منه كون السفرجل ربويا إذ ليس من ضرورة الحكم على بعض المطعوم أن يتناول الربوى (قوله كلية الكبرى) فإن قلت : شرط فى الكبرى أن تكون كلية وقد صرح فى الشمسية بأن الخصوصية فى حكم الكلية نحو هذا زيد وزيد انسان ينتج هذا انسان . قلنا الشخصية وإن كانت فى حكم الكلية لكنها غير معتد بها لعدم استعمالها فى العلوم وبعبارة قوله كلية الكبرى أى حقيقة أو حكما لتدخل الشخصية لأنها فى حكم الكلية انتهى وانظر<sup>(٢)</sup> هذا مع ماسبق (قوله أى الغرض) أى القصد (قوله لينتج الوجبتان الخ) اعلم أن المهمة فى قوة الجزئية وقد سبق أن الخصوصية فى حكم الكلية لكنها غير معتد بها فكل شكل إما أن تكون كل من مقدمتيه جزئية أو كلية أو سالبة فتكون الضروب الممكنة الانعكاد فى كل شكل ستة عشر تأمل<sup>(٣)</sup> (قوله كل ج ب) أى كإنسان حيوان (قوله وكل ب ا) أى كل حيوان جسم (قوله تنتج الموجبة الجزئية) وذلك لأن النتيجة تتبع الأخس . واعلم أن هنا كيفيتين إيجاب وسلب وأشرفهما الإيجاب لأنه وجود والسلب عدم والوجود أشرف وكيتين الكلية والجزئية وأشرفهما الكلية لأنه أضبط واتفق فى العلوم وأخص من الجزئية والأخص لاشتماله على أمر زائد أشرف فعلى هذا تكون الموجبة الكلية أشرف من المحصورات لاشتمالها على الشرفين وأخصها السالبة الجزئية لاحتوائها على الخستين والسالبة الكلية أشرف

كما هو رأى الشيخ فلا نتاج عنده أما على قول الفارابى إن صدره بالامكان فالقياس منتجع وقد علمت ما فى ذلك (قوله وكلية الكبرى) لأنه لو لم يكن كذلك فلا نتاج لأنه يمكن أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير الأكبر كما يقال كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس . قاد الهروى لا يقال يجوز تعيين ذلك البعض بأن يجعل الإضافة للعهد الخارجى فلا يتحقق حينئذ إلا الاندراج فيصح الانتاج لأننا نقول تبصير حينئذ القضية شخصية لافادتها الحكم على الجزء المعين أو تبقى كلية باعتبار ذلك البعض المعين ولا كلام فى انتاجها لأن الشخصية فى حكم كلية لكنها غير معتد بها لعدم استعمالها فى مسائل العلوم ولا يلزم من الكلية غاية الشمول اه ولا يخلو عن ضعف تأمل (قوله بأن يكون موضوعها كليا) ولو

(١) (قوله المحكوم عليه) وهو الحد الأصغر وقوله فيها أى الكبرى أى فى موضوعها وهو الحد الأوسط فإذا كانت الكبرى جزئية لم يتحقق الاندراج كشأنه اذ المحكوم عليه بأنه ربوى المقتات المدخر من الطعوم والسفرجل ليس منه فلم يشمله حكم الكبرى فلا انتاج اه . (٢) (قوله وانظر الخ) أى فانه يناهيه والحقيقة لا تنافى إذ الشخصية وهى زيد إنسان فى قوة كل مسمى يزيد إنسان فهى كلية بالقوة وشخصية بالفعل ويجب التأويل فى الصغرى أيضا بجعل محمولها كليا كأنه قال هذا مسمى يزيد وكل مسمى يزيد إنسان ينتج هذا إنسان اه . (٣) (قوله تأمل) تأملناه فوجدناه نقص أو موجبة بعد قوله أو سالبة حتى تكون ضروب كل شكل ستة عشر حاصلة من ضرب أحوال الصغرى الأربعة فى مثلها من الكبرى اه الشرنوبى .

كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا (ومع السالبة) عطف على قوله مع الموجبة أى الصغريان الموجبتان إما مع الكبرى الموجبة السالبة وإما مع الكبرى السالبة السالبة السالبة فالأول ينتج الموجبتين كلية وجزئية ، والثاني ينتج (السالبتين) كلية وجزئية (بالضرورة) متعلق بقوله لينتج أى الانتاج فى هذا الشكل ضرورى لاحتياج الى دليل بخلاف سائر الأشكال فإن الانتاج فيها إما بواسطة الخلف أو غيره كما سمعنا وتفصيل قوله مع السالبة السالبتين أن الصغرى الموجبة السالبة مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولاشئ من ب ا فلاشئ من ج ا والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشئ من ب ا فبعض ج ليس ا . والحاصل أن الصغرى فى هذا الشكل لا تكون إلا موجبة أعم من أن تكون كلية أو جزئية والكبرى لا تكون إلا كلية أعم من أن تكون موجبة أو سالبة فتكون الضروب المنتجة أربعة حاصلة من ضرب الصغريين الموجبتين فى الكبيرين السالبتين لكن القياس يقتضى

من الموجبة الجزئية لأن شرف السلب الكلى باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئى باعتبار الايجاب وشرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة (قوله بعض ج ب) أى بعض الانسان حيوان (قوله وكل ب ا) أى وكل حيوان جسم (قوله بعض ج ا) أى فبعض الانسان جسم (قوله سائر) أى فى (قوله وتفصيل قوله) أى المصنف وهو مبتدأ خبره قوله أى الصغرى الخ وقوله تنتج سالبة كلية هو خبر أن (قوله كل ج ب) أى كل إنسان حيوان وقوله فلاشئ من ب ا أى لا شئ من الحيوان بحجر وقوله فلاشئ من ج ا أى من الانسان بحجر (قوله والصغرى الموجبة الجزئية) عطف على قوله ان الصغرى الخ وقوله تنتج سالبة جزئية أى لما علمت أن النتيجة تنبع الأخص (قوله بعض ج ب) أى بعض الانسان حيوان وقوله ولاشئ من ب ا أى لا شئ من الحيوان بحجر وقوله فبعض ج ليس ا أى بعض الانسان ليس بحجر (قوله فى هذا الشكل) أى الأول (قوله الصغريين الموجبتين) أى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية (قوله والكبريين السالبتين) أى السالبة الكلية والموجبة السالبة (قوله لكن القياس يقتضى) أى القسمه العقلية .

كان جزئيا لما حصلت كلية الكبرى (قوله ضرورى) أى بديهى لاحتياج الى دليل (قوله أو غيره) مثل عكس الكبرى أو عكس الترتيب (قوله لكن القياس) استدراك على قوله فتكون الضروب المنتجة أربعة . قال العصام لم يستعمل نتج إلا مجهولا فالموافق للغة المنتوج فلا يقال الناتجة ولا المنتجة بصيغة اسم الفاعل لأن المنقول أنتج الناقاة أهلها فالضروب مما أنتجها الفكر لا أنها منتجة شيئا إلا أن يقال الضروب والأشكال تجعل المقدمات ذات نتائج اه ورده عبد الحكيم بما فى شمس العلوم نتجب الناقاة نتجا ونتاجا ونتجها أهلها إذا تولوها لتضع يتعدى ولا يتعدى وأنتجت الفرس إذا حان نتاجها وقيل أنتجت بمعنى نتجت فاقبل لا يساعد أهل اللغة استعمال الناتجة الخ وهم اه ثم ان لهم فى بيان العقيم من المنتج طريقين أحدهما طريق الحذف فإن إيجاب الصغرى يسقط ثمانية أضرب وهى الحاصلة من ضرب السالبتين فى المحصورات الأربع وكلية الكبرى يسقط أربعة أخرى وهى الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع الموجبتين ، وثانيهما طريق التحصيل فإن الصغرى الموجبة إما

سنة عشر ضرباً حاصله من ضرب الصغريات المحصورات الأربع في الكبريات المحصورات الأربع إلا أن اشتراط إيجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصله من ضرب الصغريين السالبين في الدبريات الأربع واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة حاصله من ضرب الكبريين الجزئيين في الصغريين الموجبتين فبقيت الضروب المنتجة أربعة والأمثلة المذكورة (و) يشترط (في) الشكل (الثاني) بحسب الكيفية (اختلافهما) أى اختلاف الصغرى والكبرى (في الكيف) بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة (و) بحسب الكمية (كلية الكبرى) .

(قوله ستة عشر ضرباً) أى نوعاً فمعه ان القياس يقتضى أربعة وستين وذلك لأن الصغرى إما كلية أو جزئية أو مهملة أو شخصية وعلى كل إما موجبة أو سالبة والحاصل من ضرب أربعة في اثنين ثمانية وكذا يقال في الكبرى والحاصل من ضرب ثمانية الصغرى في ثمانية الكبرى أربعة وستون . وأجيب بأن المهملات ترجع الى الجزئية لأنها في قوتها والشخصية ترجع الى الكلية بدليل إنتاجها في الشكل الأول اذا كانت كبرى كما إذا قيل هذا زيد وزيد إنسان يفتج هذا إنسان كما ذكره شيخ الاسلام على إيساغوجى فعلم أن القياس يقتضى ستة عشر فقط (قوله الصغريات المحصورات) أى المسورات وذلك لأن الصغرى إما موجبة أو سالبة وعلى كل اما ان تكون كلية أو جزئية فهذه أربعة والكبرى كذلك (قوله السالبين) أى السالبة الكلية والسالبة الجزئية (قوله في الكبريات الأربع) أى الموجبة والسالبة كلية كانت أو جزئية (قوله الكبريين الجزئيين) أى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية (قوله الموجبتين) أى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية (قوله والأمثلة) أى أمثلة النتج (قوله المذكورة) أى فيما سبق .

كلية أو جزئية والكبرى الكلية إسموجبة أو سالبة وصرب الاثنين في الاثنين بأربعة والسارح أشار لطريقة التحصيل بقوله فتكون ضروبه المنتجة أربعة حاصله الخ وطريقة الاسقاط بقوله إلا أن اشتراط إيجاب الصغرى أسقط الخ ثم ان هذا بحسب الكيف والكم وأما بحسب الجهة فان الموجهات المعتبرة ثلاثة عشر باسقاط الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة عن الخمسة عشر فاذا اعتبرنا الثلاثة عشر في الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعة وستون اختلاطاً وهى الحاصلة من ضرب ثلاثة عشر في نفسها لكن اشتراط فعلية الصغرى أسقط من تلك الجهة ستة وعشرين اختلاطاً وهى الحاصلة من ضرب الممكنتين في ثلاثة عشر فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين (قوله أى اختلاف الصغرى والدبرى) يعنى أن اختلافهما في الكيف شرط انتاج الشكل الثانى اذ لو اتفقتا فيه لزم الاختلاف الموجب للعقم لأن الاختلاف يدل على أن النتيجة ليست لازمة لذات القياس لاستحالة اختلاف مقتضى الذات أما عند إيجاب المندميتين فكقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق أو فرس حيوان والحق في الأولى الإيجاب وفي الثانية السلب وأما عند سلبهما فكقولنا لاشئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس أو من الناطق بحجر والحق في الأولى السلب وفي الثانية الإيجاب وهذا موجب للعقم القياس وعدم اطراده (قوله وبحسب الكمية كلية الكبرى) اذ لو كانت جزئية فهى إما أن تكون موجبة أو سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف أما على تقدير إيجابها فلصدق قولنا لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق الإيجاب فلو بدلت الكبرى بقولنا بعض الصاهل فرس كان الصادق السلب وأما على تقدير سلبها فلصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس

بأن يكون موضوعها كلياً ، وأما بحسب الجهة فيشترط فيه شرطان كل واحد منهما أحد الأمرين .  
 الشرط الأول أن يكون ( إما مع دوام الصغرى ) بأن تكون الصغرى ضرورية أو دائمة ( أو انعكاس ) بالجر عطف على قوله دوام أى إما أن يكون مع دوام الصغرى أو انعكاس ( سالبة الكبرى ) بأن تكون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وهى ستة الدائمات والعامتان والخاصتان  
 ( و ) الشرط الثانى ( كون الممكنة ) مستعملة إما ( مع ضرورية أو مع كبرى مشروطة ) عامة أو خاصة فالممكنة إن كانت صغرى لا تستعمل إلا مع ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة وإن كانت كبرى لا تستعمل إلا مع ضرورية فقط ( لينتج ) الصغرى والكبرى ( السكيتان ) أى الموجبة والسالبة ( سالبة كلية ) كقولنا فى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كل ج ب ولا شئ من ا ب فلا شئ من ج ا وهذا هو الضرب الأول من هذا الشكل وفى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية

( قوله بأن يكون موضوعها كلياً ) ومسورا بالسور السكلى أيضا لأننا لو قلنا فى الكبرى وبعض الانسان حيوان لا يصح مع أن موضوعها وهو الانسان كلى لأنها ليست مسورة بالسور السكلى فالأولى أن يقول الشارح بأن تكون مسورة بالسور السكلى ( قوله الأول أن يكون ) أى الشكل إما الخ أى حاصله أن الصغرى إما من الدوائم أو تكون الكبرى من السوالب المنعكسة ( قوله ضرورية ) أى مطلقة أى والضرورية تستلزم الدوام ( قوله أو دائمة ) أى مطلقة وقوله أو دائمة أى غير ضرورية ( قوله سالبة الكبرى ) من إضافة الصفة للموصوف أى الكبرى السالبة ( قوله بأن تكون الكبرى الخ ) أعم من أن تكون موجبة أو سالبة خلافا لما يتبادر من المصنف ( قوله المنعكسة السوالب ) أى النضايا التى سواها منعكسة أى التى يصح عكس سواها ( قوله والشرط الثانى الخ ) . اعلم أن الأمرين المشتمل عليهما الشرط بحسب الجهة لم يتواردا على محال واحد إذ أولهما فيما إذا لم يكن فى القياس ممكنة ، وثانيهما فيما إذا كان فيه ممكنة ولوقال المصنف مع دوام الصغرى أو انعكاس سالبة الكبرى حيث لا يمكنه وإلا فلا بد معها من الضرورة مطلقا أو كبرى مشروطة لكان أوضح ( قوله مع ضرورية ) أى سواء كانت الضرورة فيها ذاتية أو وصفية فيشمل المشروطتين انتهى وفى بعض التقايد قوله ضرورية أى مطلقة ( قوله إلامع ضرورية ) أى لامع دائمة فلائنه يصدق لاشئ من الرومى بلا أسود بالامكان وكل رومى فهو لا أسود دائما مع حقبة الايجاب ولوقلنا فى الكبرى وكل تركى لا أسود دائما فان الحق السلب ( قوله إلامع ضرورية ) أى لامع دائمة كما إذا قلنا كل رومى أبيض دائما ولا شئ من الرومى بأبيض بالامكان أولا شئ من الهندى بأبيض بالامكان فان الحق فى الأول الايجاب وفى الثانى السلب ( قوله كل ج ب ) أى كل انسان حيوان

بحيوان والصادق الايجاب فلو بدلت الكبرى بقولنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الصادق السلب ( قوله وأما بحسب الجهة فيشترط فيه شرطان كل واحد منهما أحد الأمرين ) يعنى أنه يشترط بحسب الجهة أمران أحدهما مفهوم مردد بين كون الصغرى إحدى الدائمات وكون الكبرى من القضايا الست التى تنعكس سواها السكلى بالعكس المستوى وثانيهما مفهوم مردد بين أن لا يكون شئ من المقدمتين ممكنة عامة ولا خاصة وأن تكون الصغرى إحدى الممكنتين والكبرى ضرورية مطلقة أو مشروطة

لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا وهذا هو الضرب الثانى منه (والمختلفتان فى الكم أيضا سالبة جزئية) فقولوه والمختلفتان عطف على قوله السكياتان وقولوه سالبة جزئية عطف على قوله سالبة كلية فيكون من باب العطف على معمولى عامل واحد . والحاصل أن الصغرى والكبرى إما متفقتان فى الكم بأن يكونا كائتين أو مختلفتان فى الكم أن تكون إحداهما كلية والأخرى جزئية فان كانتا متفقتين فالنتيجة سالبة كلية كما مر ، وان كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا فى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الثالث وفى الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الرابع . واعلم أن الضروب المنتجة من هذا الشكل بحسب الواقع أربعة كما ذكرت بأمثلتها ، لكن القياس يقتضى ستة عشر كما ذكرنا فى الشكل الأول إلا أن اشتراط اختلاف الصغرى والكبرى أسقط ثمانية واشتراط كلية الكبرى أربعة فبقيت الضروب المنتجة أربعة ثم هذه الضروب

وقوله ولا شيء من ا ب أى من الحجر بحيوان وقوله فلا شيء من ج ا أى من الانسان بحجر (قوله لا شيء من ج ب) أى لا شيء من الجاد بحيوان وكل ا ب أى وكل انسان حيوان وقوله فلا شيء من ج ا أى من الجاد بانسان (قوله فيكون من باب العطف الخ) أى والعطف على معمولى عامل واحد جائز (قوله بعض ج ب) أى بعض الحيوان انسان وقوله ولا شيء من ا ب أى من الحجر بانسان وقوله فبعض ج ليس ا أى بعض الحيوان ليس بحجر (قوله بعض ج ليس ب) أى بعض الحيوان ليس بانسان وقوله وكل ا ب اى وكل ناطق انسان وقوله فبعض ج ليس ا أى فبعض الحيوان ليس بناطق (قوله يقتضى) أى بحسب العنل (قوله اختلاف الصغرى الخ) أى فى الكيف (قوله ثمانية) لأنها اما موجبتان وفيهما أربعة لأن الأولى اما كلية أو جزئية والثانية كذلك . والحاصل من ضرب اثنين فى اثنين أربعة واما سالبتان وفيهما أربعة أيضا فالخاصل أربعة فى كل فالجمله ثمانية (قوله واشتراط كلية الكبرى أربعة أيضا) أى لأن الكبرى إذا لم تذكر كلية بل كانت جزئية فالما موجبة أو سالبة فإذا كانت موجبة فالصغرى سالبة وهى أى الصغرى إما كلية أو جزئية فهاتان صورتان وإذا كانت سالبة فالصغرى موجبة وهى أى الصغرى إما كلية أو جزئية وهاتان صورتان . وحينئذ فالجمله أربعة صور (قوله فبقيت الضروب المنتجة أربعة) وذلك لأن الكبرى الكلية امام موجبة وحينئذ فالصغرى سالبة وهى اما كلية أو جزئية فهاتان صورتان واما أن تكون الكبرى كلية سالبة وحينئذ فالصغرى موجبة وهى إما كلية أو جزئية فهاتان صورتان

عامة أو خاصة وأن تكون الكبرى إحدى المكتبتين والصغرى ضرورية مطلقة فصروبه المنتجة بحسب الجهة أربعة وثمانون حالة من ضرب الصغرى فى ثلاثة عشر كبرى تارة وضرب ست كبريات فى إحدى عشرة صغرى تارة أخرى بمقتضى الشرط الأول واسقاط ثمانية منها بمقتضى الشرط الثانى على ما هو المشهور فى عدد البسائط المتبرة (قوله على معمولى عامل واحد) المراد منه قوله لينتج ومن معموليه قوله السكياتان سالبة كلية (قوله إلا أن اشتراط اختلاف الخ) اقتصر هنا على طريقة

إنما تنتج (بالخلف أو عكس الكبرى أو) عكس (الترتيب ثم) عكس (النتيجة) أما الخلف في هذا الشكل فهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى القياس (١) فينتظم قياس

وحينئذ فالجملية أربعة صور (قوله إنما تنتج) أى إنما يستدل على إنتاجها نتيجة صادقة في جميع الصور بالخلف الخ (قوله بالخلف) هو اثبات المطلوب بإبطال نقيضه (قوله أو عكس الترتيب) أى مع عكس الصغرى أيضاً كما يظهر من كلام الشارح الآتى (قوله ثم عكس النتيجة) راجع لعكس الترتيب أى ثم بعد أن تعكس الترتيب وتأخذ نتيجة ذلك العكس تعكس تلك النتيجة (قوله إما بالخلف الخ) اعلم أن الخلف يجرى (٢) في الضروب الأربعة وأن عكس الكبرى (٣) يجرى في الضرب الأول وهو المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى وفي الضرب الثالث وهو المركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وأن عكس الترتيب (٤) ثم عكس النتيجة يجرى في الضرب الثانى فقط وهو المركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى فتدبر (قوله في هذا الشكل) أى الشكل الثانى وقيد بذلك لأن الخلف في الشكل الثالث هو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل كبرى

الاسقاط . وأما طريقة التعصيل ، فهو أن الموجبة الكلية الكبرى تنتج مع الصغرى بين السالبتين والسالبة الكلية الكبرى تنتج مع الصغرى بين الموجبتين (قوله بالخلف) هو يجرى في ضروبه الأربعة مطلقاً (قوله أو عكس الكبرى) وهو يجرى في الضرب الأول والثالث (قوله أو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة) وهما إنما يجرىان في الضرب الثانى لا غير (قوله ويجعل صغرى القياس)

(١) (قول الشارح صغرى القياس الخ) أى من الشكل الأول ، وفي كلامه حذف تقديره ويجعل كبراه كبرى الشكل الثانى فينتظم الخ . واعلم أن الشارح لم يقم دليل الخلف الاعلى الضرب الأول من ضروب الشكل الثانى وعن تقيمه على باقيها فقول في الضرب الثانى وهو لاشئ من الجماد بحىوان وكل انسان حيوان ينتج لاشئ من الجماد بانسان ، لولم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو بعض الجماد لانسان ، وتضمنه إلى كبرى الأصل هكذا بعض الجماد لانسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الجماد حيوان وهو نقيض الصغرى الأصل المفروضة الصدق والفساد انما جاء من تقيض النتيجة فهى حق ، وفي الضرب الثالث وهو بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجماد بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بجماد . لولم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو كل حيوان جماد وتضمنه إلى كبرى الأصل هكذا كل حيوان جماد ولا شئ من الجماد بانسان ينتج لا شئ من الحيوان بانسان وهو نقيض صغرى الأصل المفروضة الصدق والفساد انما جاء من تقيض النتيجة فهى حق ، وفي الضرب الرابع وهو بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ليس بناطق ، ولولم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو كل حيوان ناطق وتضمنه إلى كبرى الأصل هكذا كل حيوان ناطق ، وكل ناطق انسان ينتج كل حيوان انسان وهو نقيض صغرى الأصل المفروضة الصدق والفساد انما جاء من تقيض النتيجة فهى حق .

(٢) (قوله الخلف يجرى الخ) السر في ذلك أن نتيجة الشكل الثانى دائماً سالبة ونقيضها موجبة وهى تصاح أن تكون صغرى الشكل الأول وكبراه دائماً كلية ، وهى تصاح أن تكون كبرى الشكل الأول فلذا جرى الخلف في ضروبه الأربعة كما ستقف عليه .

(٣) (قوله وأن عكس الكبرى الخ) والسر في ذلك أن كلا من الضرب الأول والثالث صفراء موجبة تصلح صغرى الشكل الأول وكبراه سالبة كلية تنعكس كنفسيها فتصلح بعد عكسها أن تكون كبرى الشكل الأول مع الصغرى آتفة الذكر ، بخلاف الضرب الثانى والرابع فان صفراهما سالبة وهى لا تكون صغرى الشكل الأول وأيضاً كبراهما موجبة كلية وهى تنعكس جزئية فلا تصاح بعد عكسها أن تكون كبرى الشكل الأول .

(٤) (قوله وأن عكس الترتيب الخ) والسر في ذلك أن الضرب الثانى كبراه موجبة وهى تصلح أن تكون

على هيئة الشكل الأول منتج لما يناقض الصغرى فيقال في الضرب الأول من هذا الشكل مثلا  
لولم يصدق لاشيء من ج ا لصدق نقيضه وهو بعض ج ا فتضمنه إلى كبرى القياس هكذا  
بعض ج ا ولا شيء من ا ب ينتج من الشكل الأول بعض ج ليس ب وقد كانت الصغرى  
كل ج ب هذا خلف وهو يلزم من نقيض النتيجة فيكون محالا فالنتيجة حق وإنما قلنا يلزم  
الخلف من نقيض النتيجة لأنه لا يلزم من صورة القياس اذ هي على صورة الشكل الأول فتعين  
أن يلزم من

( قوله على هيئة الشكل الأول ) الاضافة للبيان ( قوله لما يناقض الصغرى ) أى صغرى أصل  
القياس ( قوله الصغرى ) أى المفروضة الصدق : أى وما ناقض مفروضة الصدق كاذب ( قوله في  
الضرب الأول ) أى وهو المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو قولنا كل ج  
ب : أى كل إنسان حيوان ولا شيء من ا ب أى ولا شيء من الحجر بحيوان ( قوله لاشيء من  
ج ا ) أى من الانسان بحجر وهذا هو نتيجة الضرب الأول ( قوله نقيضه ) أى وهو موجبة  
جزئية ( قوله بعض ج ا ) أى بعض الانسان حجر ( قوله إلى كبرى القياس ) أى ففائدة  
الضرب الأول قوله بعض ج ا أى بعض الانسان حجر ( قوله ولا شيء من ا ب ) أى من الحجر  
بحيوان ( قوله بعض ج ليس ب ) أى بعض الانسان ليس بحيوان ( قوله وقد كانت الصغرى )  
أى والحال أنه قد كانت الصغرى من الضرب الأول المذكور ( قوله كل ج ب ) أى كل إنسان حيوان  
( قوله هذا خلف ) أى ما ذكر من النتيجة الحاصلة من ضم نقيض نتيجة الضرب الأول إلى كبراه  
خلف أى كذب لأنه منافي لصغرى الضرب الأول التى هي مفروضة الصدق وكذب تلك النتيجة  
إعما نشأ من نقيض نتيجة الضرب الأول فيكون ذلك النقيض كذبا وحينئذ فتصدق نتيجة الضرب  
الأول فيكون الضرب الأول منتجا فتأمل ( قوله وهو يلزم ) أى والخلف يلزم من نقيض النتيجة  
أى نتيجة الضرب الأول ( قوله فيكون ) أى ذلك النقيض محالا ( قوله فالنتيجة حق ) أى نتيجة  
الضرب الأول حق ( قوله يلزم الخلف ) أى البطلان

لأن نتائج هذا الشكل سالبة فنقيضها وهو الموجبة تصلح لصغرية الشكل الأول وتجعل كبرى  
الأصل كبرى لأنها لكليتها تصلح لكبروية الشكل الأول فينتظم منهما قياس آخر ( قوله فالنتيجة  
حق ) ضرورة امتناع كذب النقيضين قال شارح المطالع والحق أن إنتاج هذا الشكل لا يحتاج  
إلى التסקفات المذكورة لأن حاصله يرجع إلى الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي اللزومات فيكفى  
أن يقال من لوازم أحد الطرفين ثبوت الوسط له ومن لوازم الآخر سلبه عنه وهما متنافيان فيتنافى  
اللزومان والا اجتماع المتنافيان ( قوله اذ هي ) يعنى صورة القياس

صغرى الشكل الأول وصغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها فتصلح بعد عكسها أن تكون كبرى الشكل الأول  
بخلاف الضرب الأول والثالث فإن كبراهما سالبة وهى لا تصلح أن تكون صغرى الشكل الأول ، وأيضاً  
صغراه بعد عكسها موجبة جزئية وهى لا تصلح أن تكون كبرى الشكل الأول وبخلاف الضرب الرابع فإن  
صغراه سالبة جزئية وهى لا تنعكس وعلى فرض انعكاسها تكون جزئية وهى لا تصلح أن تكون كبرى الشكل  
الأول كما يأتى فى الشارح اه الصرنوبى .

المادة (١) وليس من الكبرى لأنها مفروضة الصدق فانهصر في أن يكون من تقيض النتيجة وأما عكس الكبرى فهو أن تعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الأول فينتج بديهية كما يقال في الضرب الأول أيضا كل ج ب ولا شيء من ب ا ينتج من الشكل الأول لا شيء من ج ا وهو المطلوب وأما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو أن تعكس الصغرى ثم تجعل الكبرى وكبرى القياس صغرى فينظم قياس على هيئة الشكل الأول منتج لما يعكس الى المطلوب كما يقال في الضرب الثاني من هذا الشكل كل ا ب ولا شيء من ب ج ينتج من الشكل الأول

(قوله ا ب د) أى لبرحم (قوله فينتج بديهية) أى فينتج بالبداية أو فينتج نتيجة بديهية أى ظاهرة والاول أظهر (قوله أيضا) أى كما قيل فيه أى في الضرب الأول بالخلف (قوله كل ج ب) أى كل انسان حيوان (قوله ولا شيء من ب ا) أى من الحيوان بحجر وهذا هو عكس كبرى الضرب الأول (قوله لا شيء من ج ا) أى من الانسان بحجر (قوله وهو المطلوب) أى وحينئذ فالضرب الأول منتج (قوله وأما عكس الترتيب) أى الذى يكون بعد عكس الصغرى (قوله في هذا الشكل) أى الشكل الثانى وقيد بذلك لأن عكس الترتيب في الشكل الثالث هو أن تعكس الكبرى أولا ثم تجعل صغرى (قوله فهو أن تعكس الصغرى) فيه أن عكس الترتيب هو أن تجعل الكبرى صغرى وبالعكس وأما عكس الصغرى فهو أمر زائد على معنى عكس الترتيب فكيف يأخذه في تفسيره ويمكن الجواب عنه بأنه انه أدخله في تفسيره وان كان ليس جزءا منه إشارة إلى أنه لابد في عكس الترتيب من انضمام عكس الصغرى اليه حتى يرجع الشكل الثانى بعكس الترتيب إلى الشكل الأول فتأمل (قوله على هيئة الشكل الأول) أى لأن شروط الشكل الأول موجودة (قوله منتج لما يعكس) أى لا شيء يعكس ذلك الشيء إلى المطلوب (قوله في الضرب الثانى) أى وهو المركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا لا شيء من ج ب أى لا شيء من الجاد بحيوان وكل ا ب أى وكل انسان حيوان (قوله كل ا ب) أى كل انسان حيوان ولا شيء من ب ج أى من الحيوان بحمد وهذا هو الصغرى في الأصل

(قوله ليرتد الى الشكل الاول) يعنى يرد الى الضرب الثانى منه وهو أن تكون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية (قوله في الضرب الأول) أى من الشكل الثانى (قوله أن تعكس الصغرى) أى صغرى الأصل وهى هنا سالبة كلية فتعكس إلى سالبة كلية (قوله ثم تجعل) يعنى الصغرى المعكوسة (قوله وكبرى القياس) يعنى الأصل (قوله منتج لما يعكس الى المطلوب) يعنى أن هذا القياس ينتج السالبة الكلية التى هى عكس المطلوب فاذا عكسنا تلك السالبة إلى سالبة كلية يحصل المطلوب

(١) (قول الشارح المادة) أى المقدمة الصغرى التى هى تقيض النتيجة . واعلم أننى وجدت ابن سعيد فى حاشيته على هذا الكتاب قد وضع جداول رسم فيها ضروب ماعدا الشكل الأول للنتيجة وبين أدلة الاتجاج بكيفية مبهمة غير محررة وغير مرتبة بترتيب المتن والشرح بالرغم من مدحه لها بما لم يسبق به فاضطرت ازاء ذلك وإزاء ما فى الشرح والمواشى من الالهام والاجمال لرسمها فى جداول أربعة بكيفية سهلة مرتبة بترتيب المتن والشرح لم أترك ما تركوه ولم أجعل ما أجعلوه حتى خرجت من بين فرث ودم لبنا خلاصا سائفا للشارحين ، وما أبرئ نفسى فالى سقيم ، وفوق كل ذى علم عليم ، والله المأمول أن يمنحها بالقبول ، وهامى تناديك فأجيبها علىء فيك .



## جدول رقم ١ - الشكل الثاني

أدلة الانتاج كى يرد للأول			ضروبه المنتجة	
الأول	نتيجته	الحاف ليفتح ما ينافض الصغرى	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر بمحيوان	لا شئ من الانسان بحجر	نعم يؤخذ قميص النتيجة ثم يجعل صغرى لكبرى الأصل	نعم لأنها بعد عكسها تصلح لكبروية الأول	لا لأن كبراه سالبة وهى لاتصلح لصغروية الأول
الثانى	نتيجته	الحلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
لا شئ من الحجر بمحيوان وكل انسان حيوان	لا شئ من الحجر بانسان	نعم كما ذكرنا فى الأول	لا لأنها تصير بعد عكسها جزئية وهى لاتصلح لكبروية الأول	نعم بأن تمكس صغرى الأصل وتجعلها كبرى وكبراه صغرى
الثالث	نتيجته	الحلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحجر بانسان	بعض الحيوان ليس بحجر	نعم كما ذكرنا فى الضرب الأول	نعم لما ذكرنا فى الأول	لا لأن كبراه سالبة وهى لاتصلح لصغروية الأول
الرابع	النتيجة	الحاف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان	بعض الحيوان ليس بناطق	نعم كما ذكرنا فى الأول	لا لما ذكرنا فى الثانى	لا لأن صفراه لاتعكس ولا تصلح لكبروية الأول

(عمل الشرطون)

## جدول رقم ٢ - الشكل الثالث

أدلة الانتاج كى يرد للأول			ضروبه المنتجة	
٨٤ الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الحلف لينتج ما يتنافى كبرى الأصل	نتيجته	الأول
نعم بأن تعكس كبرى الأصل ثم تجعلها صغرى وتجعل صغرى الأصل كبرى	نعم لأنها بعد عكسها تصلح لصغرية الأول	نعم يؤخذ قبيض النتيجة ويجعل هنا كبرى لصغرى الأصل	بعض الحيوان ناطق	كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الحلف	نتيجته	الثانى
لا لأن صغرى الأصل جزئية لا تصلح لكبروية الأول	نعم كما ذكرنا فى الأول	نعم كما ذكرنا فى الضرب الأول	بعض الحيوان ناطق	بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الحلف	نتيجته	الثالث
نعم كما ذكرنا فى الضرب الأول	لا لأن كبراه جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل الأول	نعم كما ذكرنا فى الأول	بعض الحيوان ناطق	كل انسان حيوان و بعض الانسان ناطق
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الحلف	نتيجته	الرابع
لا لأن الكبرى سالبة لا تصلح بعد عكسها لصغرية الأول	نعم كما ذكرنا فى الأول	نعم كما ذكرنا فى الضرب الأول	بعض الحيوان ليس بحجر	كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحجر
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الحلف	نتيجته	الخامس
لا لأن صفراء جزئية لا تصلح لكبروية الأول	نعم كما ذكرنا فى الأول	نعم كما ذكرنا فى الأول	بعض الحيوان ليس بحجر	بعض الانسان حيوان ولا شئ من الانسان بحجر
عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس الصغرى	الحلف	نتيجته	السادس
لا لأن كبراه سالبة وهي لا تصلح لصغرية الأول	لا لما ذكرنا فى الثالث	نعم كما ذكرنا فى الأول	بعض الحيوان ليس بحجر	كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحجر

## جدول رقم ٣ - الشكل الرابع

أدلة الاتاج					ضروبه المنتجة	
الحلف لينتج ما ينعكس إلى متافى الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول	عكس المتقدمين ليرتد إلى الأول	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث	نتيجته	الضرب الأول
نعم بأن تأخذ قعوض النتيجة وتجمعه كبرى وصغرى الأصل صغرى	نعم بأن تجعل الكبرى صغرى وبالعكس ثم تعكس النتيجة	لا لأن الكبرى تنعكس جزئية وهى لا تصلح لكبروية الأول	لا لعدم اختلافهما فى التكيف	نعم لتوفر شروطه	بعض الحيوان ناطق	كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
الحلف لينتج ما يناقض الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول	عكس المتقدمين ليرتد إلى الأول	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث	نتيجته	الثانى
نعم بكيفية الضرب الأول ثم تعكس النتيجة	نعم بكيفية الأول	لا لما ذكرنا فى الأول	لا لما ذكرنا فى الأول ولعدم كاية الكبرى	نعم لتوفر شروطه	بعض الحيوان ناطق	كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان
الحلف لينتج ما ينعكس إلى متافى الصغرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول	عكس المتقدمين ليرتد إلى الأول	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث	نتيجته	الثالث
نعم بأن تأخذ قعوض النتيجة وتجمعه صغرى الكبرى الأصل	لا لأن الكبرى سالبة لا تصلح لصغرية الشكل الأول	نعم بأن تعكس الصغرى ثم الكبرى	نعم لتوفر شروطه	نعم لتوفر شروطه	بعض الحيوان ليس بمجبر	كل انسان حيوان ولا شىء من المجبر بانسان
الحلف لينتج ما ينعكس إلى متافى الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول	عكس المتقدمين ليرتد إلى الأول	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث	نتيجته	الرابع
نعم بأن تأخذ قعوض النتيجة وتجمعه كبرى لصغرى الأصل	لا لأن الكبرى سالبة لا تصلح لصغرية الأول	لا لأن الكبرى سالبة جزئية لا تنعكس ولا تصلح لكبروية الأول	لا لأن الكبرى جزئية لا تصلح لكبروية الثاني	لا لأن الكبرى سالبة جزئية لا تنعكس إلا فى الخاصيتين	بعض الحيوان ليس بمجبر	كل انسان حيوان وبعض المجبر ليس بانسان

# جدول رقم ٤ - ضروب الشكل الرابع الباقية

أدلة الانتاج					ضروبه المنتجة	
الحذف لينتج ما ينعكس الى قبض الصغرى أو الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد الى الأول	عكس المتقدمين ليرتد الى الأول	عكس الصغرى ليرتد الى الثاني	عكس الكبرى ليرتد الى الثالث	نتيجته	الخامس
نعم بأن تأخذ قبض النتيجة وتحملة صغرى الكبرى الأصل وبالعكس	لا لأن كبراه سالبة لا تصالح اصغروية الأول ولا صفراه بعد عكسها لكبراه	نعم بأن تعكس الصغرى ثم الكبرى فيرتد للأول	نعم لتوفر شروطه	نعم لتوفر شروطه	عض الحيون ليس بحجر	بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان
الحذف لينتج ما ينعكس الى قبض الصغرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد الى الأول	عكس المتقدمين ليرتد الى الأول	عكس الصغرى ليرتد الى الثاني	عكس الكبرى ليرتد الى الثالث	نتيجته	السادس
نعم بأن تأخذ قبض النتيجة وتحملة صغرى الكبرى الأصل وبالعكس	نعم أن تجعل الكبرى صغرى وبالعكس ثم تنعكس النتيجة	لا لأن صفراه سالبة لا تصالح اصغروية الأول	نعم لتوفر شروطه	لا لأن صفراه سالبة لا تصالح اصغروية الثالث	لا شيء من الحجر بناطق	لا شيء من الانسان بحجر وكل ناطق لإنسان
الحذف لينتج ما ينعكس الى قبض الصغرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد الى الأول	عكس المتقدمين ليرتد الى الأول	عكس الصغرى ليرتد الى الثاني	عكس الكبرى ليرتد الى الثالث	نتيجته	السابع
نعم بأن تأخذ قبض النتيجة وتحملة صغرى الكبرى الأصل وبالعكس	لا لأن الصغرى جزئية لا تصالح لكبروية الأول	لا لأن الصغرى لا تنعكس والكبرى لا تصالح الكبرى الأصل	لا لأنها لا تنعكس إلا في الخاصيتين	لا لأن الصغرى سالبة لا تصالح اصغروية الثالث	عض الحجر ليس بناطق	بعض الانسان ليس بحجر وكل ناطق إنسان
الحذف لينتج ما ينافي احداهم	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد للأول	عكس المتقدمين ليرتد الى الأول	عكس الصغرى ليرتد الى الثاني	عكس الكبرى ليرتد الى الثالث	نتيجته	الثامن
لا لأن قبض النتيجة لا تصالح مع الكبرى لازمتها ولا مع الصغرى لاسلتها	لا لأن النتيجة لا تنعكس الا في الخاصيتين	لا لأن الصغرى سالبة لا تصالح اصغروية الأول ولا الكبرى بعد عكسها لكبراه	لا لأن الكبرى جزئية لا تصالح لكبروية الثاني	لا لأن الكبرى سالبة لا تصالح اصغروية الثالث	بعض الحجر ليس بناطق	لا شيء من الانسان بحجر وبعض الناطق إنسان

لاشئ من ا ج وينعكس إلى لاشئ من ج ا وهو المطلوب وهذا معنى قوله ثم عكس النتيجة واعلم أن الضرب الأول والثالث يمكن بيان انتاجهما بالخلف وبعكس الكبرى ولا يمكن بعكس الترتيب لأنه اذا عكس الترتيب وقعت السالبة صغرى والسالبة لاتصلح لصغروية الشكل الأول وأيضا يلزم وقوع الجزئية في الضرب الثالث كبرى والجزئية لاتصلح لكبروية الشكل الأول ، والضرب الثاني يمكن بيان انتاجه بالخلف وبعكس الترتيب لا بعكس الكبرى لأنها لايجابها لانعكس إلا جزئية والجزئية لاتصلح لكبروية الشكل الأول ، وأما الضرب الرابع فلا يمكن بيان انتاجه بعكس الكبرى لأنها لايجابها لانعكس إلا جزئية وهي لاتصلح لكبروية الشكل الأول ولا بعكس الترتيب لأن الصغرى سالبة جزئية وهي لاتنعكس وعلى تقدير انعكاسها لاتقع في كبرى الشكل الأول بل بالخلف وهو ظاهر وكذا الانتاج في ضروب الشكل الثالث والرابع

(قوله لاشئ من ا ج ) أى من الانسان بحمد (قوله الى لاشئ من ج ا ) أى من الجناد بانسان (قوله وهو المطلوب) أى الذى نتج من الضرب لثاني وحينئذ فالضرب الثاني منتج (قوله وهذا ) أى قوله وينعكس الخ (قوله أن الضرب الأول ) أى وهو المركب من موجة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى وقوله والثالث أى وهو المركب من موجة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى (قوله يمكن بيان انتاجهما بالخلف الخ ) اعلم أنه يمكن بيان الضرب الثالث بالافتراض بأن تفرض موضوع الصغرى د فتحصل مقدمتان احدهما كل د ب والأخرى كل د ج فتجعل الأولى صغرى لكبرى الأصل هكذا كل د ب ولاشئ من ا ب ينتج من أول هذا الشكل لاشئ من د ا ثم تعكس المقدمة الثانية إلى بعض ج د وتضمها إلى نتيجة هذا القياس هكذا بعض ج د ولاشئ من د ا ينتج من الشكل الأول بعض ج ا بس ا وهو المطلوب (قوله لصغروية الشكل) أى لاتصلح لأن تكون صغرى الشكل الأول لأنه يشترط فيه أن تكون صغراء موجبة (قوله وأيضا يلزم الخ) أى كما يلزم وقوع السالبة فيه صغرى الشكل الأول (قوله في الضرب الثالث) بل وفي الأول إذ لا بد من عكس الصغرى الكلية للموجة وهي تنعكس جزئية (قوله لاتصلح لكبروية الشكل الأول) أى لاتصلح لأن تكون كبرى الشكل الأول لأن الشكل الأول يشترط فيه أن تكون كبراء كلية (قوله والضرب الثاني) أى وهو المركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى (قوله وأما الضرب الرابع) أى وهو المركب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى (قوله لاتقع في كبرى الشكل الأول) أى لأنه على تقدير انعكاسها تنعكس سالبة جزئية كنفسها والجزئية لاتقع في كبرى الشكل الأول لما مر (قوله بل بالخلف الخ) علم من هذا أن الخلف يجرى في الصروب الأربعة

(قوله لأنها لايجابها) أى لأن الكبرى لكونها موجبة كلية في الضرب الثاني لاتنعكس الا موجبة جزئية والمطلوب هنا سالبة كلية (قوله وهي لاتنعكس) على القول المختار والانعكاس لازم في عكس الكبرى وقوله وعلى تقدير انعكاسها كنفسها على القول الضعيف كذا قال رجب أفندي والحق أنه لاخلاف في أن السالبة الجزئية لاتنعكس نعم إذا كانت إحدى الخاصتين انعكست كنفسها يمكن ذلك بحسب الجهة والكلام هنا بحسب الكمية وقول الشارح وعلى تقدير انعكاسها أى على سبيل الفرض والنزول لأنه حكاية قول ضعيف تأمل (قوله بل بالخلف) قال المصنف وأما

إما بالخلف أو بعكس الكبرى أو الصغرى أو الترتيب كما سيأتي لكن في بعض الضروب يمكن بيان الانتاج باثنين منها فصاعدا وفي بعضها لا . كل ذلك يظهر بالتأمل (و) يشترط (في) الشكل (الثالث) بحسب الكيف (اجاب الصغرى و) بحسب الجهة (فعليتها و) بحسب الكم

بخلاف ما عدها كما بينا (قوله إما بالخلف) هذه كلها تأتي في الرابع وأما الثالث فلا يأتي فيه عكس الكبرى فقط ولا عكس الترتيب فقط وإنما يأتي فيه عكسهما معا ولذلك أحال على ما يأتي بقوله كما يأتي (قوله أو بعكس الكبرى) الصواب اسقاطه لأنه بها يرتد إلى الرابع (قوله وفي بعضها لا) هذا آخر الكلام وقوله **كل ذلك مبتدأ** ويظهر الخ خبر (قوله فعليتها) نى الصغرى وأما الكبرى فلا يشترط فعليتها (قوله وفعليتها) إذ لو كانت الصغرى ممكنة لم تنتج ألا ترى أن زيدا إذا ركب الفرس فقط وعمرًا ركب الجار فقط صدق (١) كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو وبالأمكان وكل ما هو مركوب زيد فرس بالضرورة وكذب بعض ما هو مركوب عمرو وفرس بالأمكان لأن مركوبه

الافتراض فيحتاج إلى وجود الموضوع ليصح فرضه شيئًا ويحمل عليه بالإيجاب فلا يصلح في هذا الضرب إلا إذا كانت السالبة الجزئية مركبة وقال مير أبو الفتح في شرحه كما نقله عنه رجب أفندي والضرب الرابع لا يتم فيه العكس مطلقًا بل بيانه إما بالخلف وإما بالافتراض إذا كانت الصغرى سالبة جزئية مركبة ليعتقد وجود الموضوع وكذا يجري الافتراض في الضرب الثالث مطلقًا فلمن هذا أن بيانه قاصر فاللائق عليه أن يقول هنا بل بالخلف كما قاله المصنف أو بالافتراض في الصغرى السالبة الجزئية المركبة وكذا في بيان الضرب الثالث (قوله كل ذلك) مبتدأ خبره يظهر بالتأمل (قوله ايجاب الصغرى) إذ لو كانت سالبة فالعكس إما موجبة أو سالبة وأيا ما كان يحصل الاختلاف في النتيجة الموجب للعقم فالعكس الموجب كقولنا لاشئ من الانسان بفرس وكل انسان ناطق والحق الساب وهو قولنا لاشئ من الفرس بناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل انسان حيوان كان الحق الايجاب وهو قولنا كل فرس حيوان وأما السالبة فكقولنا لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الانسان بجمار والحق السلب وهو قولنا لاشئ من الفرس بجمار ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من الانسان بصهاال كان الحق الايجاب وهو قولنا كل فرس صهاال (قوله وبحسب الجهة فعليتها) يعنى الصغرى وذلك لأنها لو كانت ممكنة فأخص الاختلالات الصغرى الممكنة مع الكبرى بالضرورة والمشروطة الخاصة في أخص الضروب أعنى الأول عقيم للاختلاف كما اذا فرضنا أن زيدا يركب الفرس دون الجار وعمرًا يركب الجار دون الفرس صدق كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو وبالأمكان وكل ما هو مركوب زيد فهو فرس بالضرورة مع امتناع الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى ولاشئ عما هو مركوب زيد بجمار بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني مع امتناع السلب فسقط بمقتضى هذا الشرط ستة وعشرون اختلاطًا حاصلة من ضرب المكنيتين في الثلاث عشرة وبقيت المنتجات

(١) (قوله صدق الخ) هذا قياس من الشكل الثالث مركب من موجبتين كلتيني الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية مطلقة وهما صادتان والنتيجة موجبة جزئية جهتها الامكان تبعًا لجهة الصغرى ولا يعنى أنه لا يظهر كذبها الا اذا جعلت جهتها الضرورة تبعًا لجهة الكبرى وتركيبه هكذا كل مركوب زيد مركوب عمرو وبالأمكان وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ينتج بعض مركوب عمرو وفرس بالضرورة وهى كاذبة لأنه لم يركب إلا الجار وكذبها مع صدق القديمتين لفقد شرط الانتاج وهو فعلية الصغرى اه الشرنوبى ،

أن يكون (مع كلية إحداهما) أى إحدى المقدمتين من الصغرى والكبرى (لينتج) الصغريان (الموجبتان) أى الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الكلية أو بالعكس) أى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية (موجة جزئية) مفعول لينتج وفى العبارة تسامح لأن قوله بالعكس يفهم منه أن يكون الصغريان الموجبتان مع الصغرى الموجبة الكلية وحينئذ يحصل ضربان الأول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية والثانى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية لكن الضرب الأول داخل فى قوله لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية فتعين أن يراد به الضرب الثانى فقط أى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية على ما فسرناه بذلك ولا يخفى أن قوله بالعكس يفهم منه الصغريان فاطلافة وإرادة ضرب واحد يكون تسامحا فالفهم من قوله لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية أو بالعكس ثلاثة أضرب منتجة للموجة الجزئية الأول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الثانى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا (أو مع السالبة) عطف على قوله مع الموجبة أى لينتج الصغريان بالعمل حار بالضرورة (قوله أن يكون) أى الشكل (قوله مع الكبرى الموجبة الكلية الخ) حاصله (١) أن تكون الصغرى موجبة كلية والكبرى إحدى المحصورات الأربع أو تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى قضية كلية سواء كانت موجبة أو سالبة (قوله أى الصغرى الخ) تفسير للعكس وهو غير المتبادر منه كما قال الشارح (قوله وفى العبارة تسامح) أى فى قوله و بالعكس (قوله أن يكون الصغريان الموجبتان) أى الموجبة الكلية والموجة الجزئية (قوله وحينئذ) أى حين كان يفهم منه ما ذكر (قوله ولا يخفى أن الخ) مراده بهذا توضيح ما قبله أعنى قوله وفى العبارة تسامح فبين بذلك التسامح (قوله كل ب ج) أى كل حيوان جسم (قوله وكل ب ا) أى كل حيوان نام (قوله فبعض ج ا) أى بعض الجسم نام (قوله بعض ب ج) أى بعض الانسان حيوان وكل ب ا أى كل انسان ناطق (قوله فبعض ج ا) أى بعض الانسان ناطق (قوله فبعض ج ا) ناطق (قوله كل ب ج) أى كل انسان حيوان (قوله وبعض ب ا) أى بعض الانسان ناطق (قوله فبعض ج ا)

مائة وثلاثة وأربعين (قوله أن يكون مع كلية إحداهما) أى يشترط بحسب السك أن يوجد إيجاب الصغرى مع كلية إحدى المقدمتين ووجه اشتراط كلية إحداهما أنهما لو كانتا جزئيتين لاحتمل أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر فلا يتعدى الحكم من الأوسط إلى الأصغر كقولنا بعض الخوان إنسان وبعض الحيوان فرس فالحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى إلى البعض المحكوم عليه بالانسانية (قوله موجبة جزئية) وسيأتى فى الضروب الآتية أن النتيجة سالبة جزئية فالنتيجة فى جميع ضروب هذا الشكل جزئية وذلك لجواز أهمية الأصغر فيمتنع الحكم بالأكثر على كل أفراد الأصغر إيجابا أو سلبا (قوله تسامح)

(١) (قوله حاصله الخ) أى حاصل ضروب هذا الشكل فانه باشتراط إيجاب الصغرى مع كلية إحداهما يعلم أن الصغرى أن كانت كلية أنتجت مع الكبرى بأقسامها الأربعة ، وأن كانت جزئية أنتجت مع الكبرى الكلية سواء كانت موجبة أو سالبة فذلك ستة ضروب ، فان وافقت الكبرى الصغرى فى الإيجاب أنتج موجبة جزئية وذلك فى ثلاثة وان خالفها فيه أنتج سالبة جزئية وذلك فى ثلاثة أيضا وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب كما يعلم بأذن تأمل اه المشرقى .

الموجتان مع الكبرى السالبة ( السكائية أو ) تنتج الصغرى الموجبة ( السكائية مع ) الكبرى السالبة ( الجزئية سالبة جزئية ) فهذه ثلاثة أضرب منتجة للسالبة الجزئية لأول الصغرى الموجبة السكائية مع الكبرى السالبة السكائية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا الثانى الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة السكائية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا الثالث الصغرى الموجبة السكائية مع الكبرى السالبة الجزئية كقولنا كل ب ج و بعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا فضررب الشكل الثالث بحسب الواقع ستة والقياس يقتضى ستة عشر لكن اشترط إيجاب الصغرى بكائية احدى المقدمتين

أى بعض الحيوان ناطق وانما أنج اصرب الأول جزئيا كاضرب الثانى والضرب الثالث لجواز أن يكون محمول الكبرى أخص من محمول الصغرى وحينئذ لو أنتج كليا للزم حمل الأخص على جميع أفراد الأعم كقولنا فى الضرب الأول كل حيوان جسم وكل حيوان نام فبعض الجسم نام ، ولوقله كل جسم نام لكان باطلا لأن الجسم أعم من نام وعبرة النسخ يس فالنتيجة فى جميع ضروب هذا الشكل جزئية وذلك لجوار أعمية الأصغر فيمتنع الحكم بالأكبر على كل أفراد الأصغر إيجابا أو سلبا انتهى ومثال السلب من الضرب الرابع كل حيوان جسم ولا شيء من الحيوان بحجر فبعض (١) الجسم ليس بحجر تأمل وبهذا التحرير تعلم ما فى متن العلم من النسخ والتنظير من قوله :

وتتبع النتيجة الأخص من تلك المقدمات هكذا زكن

لأن الشكل الثالث وكذا الرابع ينتجان جزئية وإن لم تكن هناك جزئية . ويمكن أن يجاب عنه بأن قوله وتتبع النتيجة الأخص أى ان كان هناك خسة وأما إذا لم يكن هناك خسة فتارة تكون النتيجة مشتملة على خسة الجزئية كما فى الشكل الرابع والثالث وتارة لا كما فى الشكل الأول والثانى وحاصله أن المفهوم فيه تفصيل وإذا كان فيه تفصيل لا يعترض عليه ( قوله الموجتان ) أى السكائية والجزئية ( قوله أو تنتج الصغرى الموجبة ) أشار بهذا التقدير إلى أن قول المصنف أو السكائية معطوف على قوله الموجتان فى قوله لتنتج الموجتان ( قوله سالبة جزئية ) معمول تنتج ( قوله كل ب ج ) أى كل انسان حيوان ( قوله ولا شيء من ب ا ) أى من الانسان بحجر ( قوله فبعض ج ليس ا ) أى بعض الحيوان ليس بحجر ( قوله بعض ب ج ) أى بعض الانسان حيوان ( قوله ولا شيء من ب ا ) أى من الانسان بحجر ( قوله فضررب الشكل الثالث ) أى الضرب

فيه تسمح لان قوله بالعكس وان كان يشمل الضر بين فى الاصل لكن المراد منه هنا هو الضرب الثانى فقط بدليل دخول الأول فى قوله لينتج الموجتان مع الموجة السكائية إذ لا فائدة فى إيراد الضرب الأول لكونه موجبا للتكرار فعلم أن المراد هو الثانى بلا تسامح وأمثلة كثيرة ، ولوقال بدل المساعدة قوله وبالعكس كالعلم الذى خص منه البعض سلم عن التطويل ويكون كلامه مطابقا للواقع وفى بعض الحواشى أن قوله تسمح أى تجوز باطلاق اسم الكل وإرادة البعض بقرينة أن الشرائط التى ذكرها تقتضى أن المنتج بحسب الحكم الكاف ستة لاسبعة وقوله لأن قوله بالعكس الخ هذا بيان

(١) ( قوله فبعض الخ ) أى بخلاف لاشيء من الجسم بحجر فانه كاذب لما فيه من نقي الأخص عن جميع أفراد الأعم امه المنوبى .



أسقط ماعدا الستة ثم الضروب الستة انما تنزع (بالخلف أو عكس الصغرى أو عكس الترتيب ثم عكس (النتيجة) أما الخلف

المنتجة (قوله أسقط ماعدا الستة) وجهه ان يحجب الصغرى يخرج به سلبها كلية أو جزئية وهما مع الأربع الكبريات ثمانية وكلية إحداها يخرج به جزئية الصغرى الموجبة مع جزئية الكبرى موجبة أو سالبة فهذه عشرة وأما سالبة الصغرى فقد خرجت ديا قبله فأنأله (قوله انما تنتج بالخلف الخ) . اعلم أن الخلف (١) جار في جميع الضروب وأن عكس الصغرى (٢) جا في أربعة أضرب أعنى المركب من موجبتين كليتين ومن موجبة كلية وسالبة ومن موجبة جزئية وموجبة كلية ومن موجبة جزئية وسالبة كلية دون الاخيرين أعنى المركب من موجبة كلية وموجبة جزئية والمركب من موجبة كلية وسالبة جزئية لأن كبراهما لا تصلح لكبروية الشكل الأول وأن

لكون المعنى الحقيقي لا يراد وقوله فاطلافه وارادة ضرب واحد الخ بيان لعلاقة استجوز أى تسمية البعض باسم الشكل اه وهو بعيد عن ذوق الشارح إذ لو أراد هذا لصرح بالمجارية تأمل (قوله أسقط ماعدا الستة) وجه الاسقاط أن الشرط الأول وهو إيجاب الصغرى أسقط الصغرى السالبة الكلية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات الأربع فهذه ثمانية أضرب حاصلة من ضرب الاثنين في الأربع والشرط الثانى وهو كلية احدى المقدمتين أسقط الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية فسقطت الضروب العشرة وبقيت المنتجة ستة (قوله بالخلف) متعلق بقوله لينتج وهو جار في الضروب كلها (قوله أو عكس الصغرى) عطف على الخلف وهو جار في الأول أيضا والثانى والرابع والخامس وأيا ما يحرى في الثانى والخامس الافتراض دلى ما بين في المطولات (قوله أو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة) وهو جا في الثالث وأيضا يحرى فيه الافتراض وأما عكس الصغرى فلا يحرى فيه لأن الكبرى جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الأول وقوله ثم عكس النتيجة مرتب على قوله وعكس الترتيب ليحصل المطلوب وأما الضرب السادس فلا يحرى فيه الا الخلف والافتراض في الكبرى ان كانت مركبة لتحقق وجود الموضوع ولا يحرى فيه عكس الصغرى لأن الجزئية لا تقع في كبرى الشكل الأول ولا بعكس الكبرى لأنها لا تقبل العكس وبتقدير انعكاسها لا تصلح لصغروية الشكل الأول

(١) (قوله الخلف جار الخ) السر في ذلك أن نتيجة هذا الشكل دائما جزئية فتعقبها كلية ، وهى تصلح أن تكون كبرى الشكل الأول وصغراء دائما موجبة وهى تصلح أن تكون صغرى الشكل الأول وبضم تعقب النتيجة لها يتركب قياس من الشكل الأول ينتج ما ينافى كبرى الأصل المفروضة الصدق والشارح يبينه في الضرب الأول ونحن نبينه بالمدى في الضرب الثانى لنقيس عليه الباقي فنقول : بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق لولم يصدق هذا لصدق تعقبه وهو لا شئ من الحيوان ينافى ثم نضمه الى صغرى الأصل هكذا : بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحيوان ينافى ينتج بعض الانسان ليس بناطق وهو تعقب كبرى الأصل المفروضة الصدق والفساد انما جاء من تعقب النتيجة فهمى حق والالزم رفع التقيضين .

(٢) (قوله وأن عكس الصغرى الخ) السرفى ذلك أن الكبرى في هذه الأربعة كلية وهى تصلح أن تكون كبرى الشكل الأول ، فاذا ضم اليها الصغرى بعد عكسها وهى موجبة تركب قياس من الشكل الأول ينتج المطلوب بالضرورة بخلاف الضربين الآخرين لما ذكره اه الشرنوبى .

في هذا الشكل فهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل كبرى وصغرى القياس لا يجابها صغرى فينتظم منها قياس على هيئة الشكل الأول منتج لما ينافي الكبرى فيقال في المثال الأول مثلا لولم يصدق بعض ج ا لصدق لاشيء من ج ا فكل ب ج ولا شيء من ج ا لينتج لاشيء من ب ا وقد كان كبرى القياس كل ب ا هذا خلف وأما عكس الصغرى فهو أن تعكس الصغرى

عكس الترتيب ثم عكس النتيجة يجري في ضربين (١) وهما الأول والخامس دون الأربعة الباقية لأن بعضها كبراه سالبة تنعكس سالبة أيضا فلا يصلح عكسها اصغروية الشكل الأول وبعضها صغراه جزئية فلا تقع كبرى الشكل الأول لكن يرد على الأول أنه قد سبق أنه قد يكون صغرى الأول سالبة مؤولة بموجبة سالبة المحمول للتلازم كما تؤول بموجبة موضوعها مشتمل على قيد السلب انتهى يس وقوله وهما الأول والخامس دون الأربعة الخ المناسب والثالث (٢) فتأمل (قوله في هذا الشكل) أي الثالث وقيد بذلك لأن الخلف في الشكل الثاني أن يوجد نقيض النتيجة ويجعل صغرى القياس (قوله وصغرى الخ) أي وتجعل صغرى القياس لا يجابها صغرى (قوله لما ينافي الكبرى) أي التي هي مفروضة الصدق وما نافي الصادق كاذب (قوله في المثال الأول) أي الضرب الأول أي المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا أي كل حيوان جسم وكل حيوان نام فبعض الجسم نام (لم يصدق بعض ج ا) أي بعض الجسم نام وهذا هو النتيجة (قوله لصدق لاشيء من ج ا) أي لصدق نقيضه سالبة كلية وهي لاشيء من الجسم بنام (قوله فكل ب ج) أي فكل حيوان جسم وهذا هو صغرى الضرب الأول وقوله ولا شيء من ج ا أي من الجسم بنام وهذا هو نقيض نتيجة الضرب الأول وهذا قياس من الشكل الأول (قوله لاشيء من ب ا) أي من الحيوان بنام (قوله وقد كان الخ) حال (قوله كل ب ا) أي كل حيوان نام (قوله هذا خلف) أي ما ذكر من النتيجة المنافية لكبرى الضرب الأول خلف أي باطل لأنها منافية لمفروض الصدق وما نافي الصادق كاذب وهذا الكذب نشأ من نقيض نتيجة الضرب الأول فيكون ذلك النقيض كذبا وحيداً فنتيجة الضرب الأول حق

(قوله في هذا الشكل) قيده به لكون الخلف الجارى فيه مخالفا للخلف الجارى قبله لأن نقض النتيجة كبرى وصغرى الأصل لا يجابها صغرى ههنا وقد جعل النقيض صغرى فيما سبق وأن هذا القياس بعد الترتيب منتج لما ينافي الكبرى والذي قبله منتج لما يناقض الصغرى

(١) (قوله يجري في ضربين) السر في ذلك أن كلا منهما كبراه موجبة فتعكس موجبة وهي تصلح بعد عكسها أن تكون صغرى الشكل الأول وبضم صغرى الأصل إليها يتركب منهما قياس من الشكل الأول ينتج ما لو عكس لكان هو نتيجة الأصل ونحن نبينه بالمادة في الأول : أعني كل انسان حيوان وكل انسان نادق المنتج بعض الحيوان ناطق فنقول : نعكس الكبرى ثم نعكس الترتيب فينتظم قياس من الشكل الأول هكذا بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان ثم نعكسه الى بعض الحيوان ناطق وهو عين نتيجة الأصل .  
وأما الأربعة الباقية فلا يتأتى فيها عكس الترتيب لما ذكره .

(٢) (قوله المناسب والثالث) ما جعله يس الخامس هو المحمول هنا الثالث كما يعلم بالرجعة فلا اعتراض اه الشرطوني .

ليترد الى الشكل الأول فينتج النتيجة الأولى المطلوبة بديهية كقولنا في المثال الثاني بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا وأما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو أن تعكس الكبرى أولاً ثم تجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى فينظم قياس على هيئة الشكل الأول منتج لما ينعكس الى النتيجة كقولنا في المثال الثالث مثلاً بعض ا ب وكل ب ج فبعض ا ج وينعكس الى بعض ج ا وإنما قال في هذا الشكل بعكس الصغرى وفي الشكل الثاني بعكس الكبرى لأن هذا الشكل إنما يترد الى الشكل الأول بعكس الصغرى والشكل الثاني إنما يترد بعكس الكبرى وذلك ظاهر (و) يشترط (في) الشكل (الرابع) بحسب السكيفية والكمية أحد الأمرين إما (إيجابهما) أى إيجاب الصغرى والكبرى (مع كلية الصغرى أو اختلافهما) بالرفع عطف على قوله إيجابهما أى شرط الشكل الرابع بحسب السكيفية والكمية أحد الأمرين إما إيجاب الصغرى والكبرى مع كلية الصغرى واما اختلافهما في السكيف (مع كلية إحداهما لينتج) الصغرى

(قوله ليرتد) أى يرجع (قوله في المثال الثاني) أى وهو المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض ب ج وكل ب ا أى بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (قوله بعض ج ب) أى بعض الانسان حيوان وهذا هو عكس صغرى الأصل (قوله وكل ب ا) أى وكل انسان ناطق وهذا هو كبرى الأصل (قوله فبعض ج ا) أى فينتج بعض الحيوان ناطق (قوله في هذا الشكل) قيد به لما سبق من أن عكس الترتيب في الشكل الثاني تعكس الصغرى فيه أولاً ثم تعكس الترتيب (قوله فهو أن تعكس الكبرى) هذا تقييد للمتن لا بد منه وليس من مسمى عكس الترتيب وإن كان كلام الشارح يوهم ذلك فهو نظير ما تقدم (قوله في المثال الثالث) أى وهو المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا أى كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق فينتج بعض الحيوان ناطق (قوله بعض ا ب) أى بعض الناطق انسان وهذا هو عكس كبرى الأصل فجعل صغرى لهذا القياس (قوله وكل ب ج) أى انسان حيوان وهذا هو صغرى الأصل فجعل كبرى لهذا القياس (قوله فبعض ا ج) أى فينتج بعض الناطق حيوان وقوله الى بعض ج ا أى الى بعض الحيوان ناطق وهذا هو نتيجة الأصل (قوله في هذا الشكل) أى الثالث

(قوله منتج لما ينعكس الى النتيجة) يعنى أن هذا القياس يفتج الموجبة الجزئية ونتيجته ليست بمطلوبة بل المطلوب إنما هو عكس هذه النتيجة وهي موجبة جزئية أيضاً (قوله ويشترط في الشكل الرابع الخ) أى يشترط في إنتاج الشكل الرابع بحسب السكيفية والكمية إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى وإما اختلافهما في السكيف مع كلية إحداهما إذ لو لم يتحقق أحد الأمرين بل انتفاجيها لزم أحد الأمور الثلاثة إما سلب المقدمتين وإما إيجابهما مع جزئية الصغرى وإما اختلافهما في السكيف مع كونهما جزئيتين والشكل عقيم أما الأول فلكقولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الحمار أو الصاهل بانسان وأما الثاني فلكقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق أو كل فرس حيوان وأما الثالث فلكقولنا في إيجاب الصغرى بعض الناطق انسان وبعض الحيوان أو بعض الفرس ليس بناطق وفي إيجاب الكبرى بعض الانسان ليس بفرس وبعض

(الموجبة الكلية مع) الكبريات (الأربع) ولينتج الصغرى الموجبة (الجزئية مع) الكبرى (السالبة الكلية) ولينتج الصغريان (السالتان) أى الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الكلية و) لينتج (كاتبهما) أى الصغريان السالتان الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الجزئية) وفي قوله كتابهما غلط فاش لأن الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية غير معتبر لاختلاف مقدمتيه مع عدم كلية إحداهما فلا يوجد فيه ما اشترط في هذا الشكل من إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو احتلافهما في الكيف مع كلية إحداهما وأظن أنه تصحيف والعبارة الصحيحة أن يقال وكاتبهما أى كلية السالبتين مع الموجبة الجزئية أى السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية ولعل هذا الغلط نشأ من الناسخ وإلا فالصنف أعظم شأنًا من أن يذهب عليه مثل هذا السهو الصريح (وجبة جزئية) منصوب على أنه مفعول لينتج أى ضروب هذا الشكل تنتج موجبة جزئية (ان لم يكن) في المقدمتين (سلب وإلا) أى وإن كان في المقدمتين سلب (فسالبة) أى ينتج سالبة ،

(قوله الموجبة الكلية) وصفان للصغرى والصغرى فاعل ينتج (قوله أى الكلية الخ) بالرفع تفسير للسالبتين (قوله غير معتبر) أى معتبر الانتاج وأيضا يلزم عليه أن تكون الضروب المنتجة تسعة مع أنها ثمانية (قوله تصحيف) أى تحريف (قوله كلية السالبتين) أى الكلية منهما (قوله هذا الغلط) أى لفظ كتابهما (قوله وإلا فسالبة) اعلم أن الحاصل أن ضروب الشكل الرابع المنتجة ثمانية مأخوذة من كلامه على الصحيح والغير منتجة ثمانية وبيان ذلك أننا اشترطنا في الأمر الأول كلية الصغرى فلزم تكن الصغرى كلية بأن كانت جزئية موجبة لا تنتج سواء كانت الكبرى موجبة كلية أو جزئية واشترطنا في الأمر الثاني أن تكون إحداهما كلية فلو كانتا مختلفتين في الكيف ولم تكن إحداهما كلية بأن كانت الأولى موجبة جزئية والثانية سالبة جزئية أو العكس فلا تنتج في هاتين الصورتين مجموع الأمرين قلت فيهما إما موجبتان أو مختلفتان في الكيف فلو لم يكن كذلك بأن كانتا سالتين فلا ينتج سواء كانتا كليتين أو جزئيتين أو الأولى سالبة كلية والثانية سالبة جزئية أو العكس فلا ينتج في هذه الأربعة . فالحاصل أن

الحيوان أو بعض الساطق إسان وإعالم يذكر شرط الشكل الرابع بحسب الجهة وهو أمور خمسة لخفائها وطول الكلام عليها (قوله والعبارة الصحيحة أن يقل وكليتهما) يعنى أن العبارة الصحيحة وكليتهما بارجاع ضمير التنية الى السالبتين الكلية والجزئية لكن لما كانت الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية غير مراد بقى من الاثنين واحد وهو الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فلذا فصر قوله أى كلية السالبتين مع الموجبة الجزئية بقوله أى السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية فكان قول المصنف وكليتهما عامًا خص منه البعض ولا يخفى عليك أن هذا التصحيح أيضا تصحيف بل العبارة الصحيحة ههنا أن يقال وكليتهما كإرشاء كذلك في بعض النسخ لصحيفة بافراغ الضمير الراجع الى السالبة فقط أى كلية الصغرى السالبة مع الكبرى الموجبة الجزئية قاله رجب أفندى (قوله مثل هذا السهو الصريح) الأولى الخطأ الصريح لأن السهو ولو صريحًا لا ينافى عظم الشأن (قوله ان لم يكن سلب وإلا فسالبة) محصله أنه ينتج ما عدا الإيجاب الكلى قال الهروي

إما كلية أو جزئية فالصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية تنتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشئ من ا ب فبعض ج ليس ا والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية تنتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا فهذه أربعة أضرب مفهومة من قوله لتنتج الموجبة الكلية مع الأربعة وأما الضروب الباقية للنتيجة فأربعة أيضاً مفهومة من قوله والجزئية مع السالبة الكلية والسالبان مع الموجبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية . وتفصيله أن الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية كقولنا

النتج ثمانية وغيره ثمانية وما في يس (١) فاسد (قوله إما كلية) أى فى ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية (قوله كل ب ج وكل ا ب) أى كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (قوله فبعض ج ا) أى فبعض الحيوان ناطق (قوله موجبة جزئية) أى لأنه لا يصلح فى المثال المذكور كل حيوان ناطق (قوله فبعض ج ا) أى فبعض (٢) الناطق انسان (قوله ينتج سالبة جزئية) أى ولم ينتج كلية لأنه لا يصلح فى بعض المواد كما إذا قيل فى هذا المثال كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس ولا يصلح كل حيوان (٣) ليس بفرس (قوله كل ب ج ولا شئ من ا ب) أى كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر بانسان (قوله فبعض ج ليس ا) أى فبعض الحيوان ليس بحجر (قوله كل ب ج وبعض ا ليس ب) أى كل انسان حيوان وبعض الحيوان (٤) ليس بانسان (قوله فبعض ج ليس ا) أى فبعض الحيوان ليس بحجر (قوله والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية) أى على العبارة الصحيحة التى

وإنما ينتج لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر وامتناع حمل الأخص على كل أفراد الأعم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (قوله والسالبان مع الموجبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية) يعنى اذا كانت الصغرى سالبة كلية تكون الكبرى موجبة كلية أو موجبة جزئية ولا تكون

(١) (قوله وما في يس الخ) لا يخفى ما فى عبارته أيضاً فالأولى أن يقال ان الصغرى ان كانت موجبة كلية أنتجت مع الكبرى ا ب الأربعة لتحقق أحد الشرطين وان كانت موجبة جزئية أنتجت مع الكبرى السالبة الكلية فقط لتحقق الشرط الثانى ولاننتج مع الثلاثة الباقية لتخلف الشرطين معا وان كانت سالبة كلية أنتجت مع الكبرى الموجبة ب قسمها لتتحقق الشرط الثانى ولاننتج مع الكبرى السالبة ب قسمها لتخلف الشرطين وان كانت سالبة جزئية أنتجت مع الكبرى الموجبة الكلية فقط لتتحقق الشرط الثانى ولاننتج مع الثلاثة الباقية لتخلف الشرطين معا وبذلك يتضح جلياً أن المنتج ثمانية وغير المنتج ثمانية وهذا عند التأخرين، وعند التقديمين المنتج خمسة فقط، وعليها صاحب السلم حيث يقول : ورابع بخسة قد أتتجا وغير ماذكرته لن ينتجا ورغبة فى الاختصار نكلك إلى العطار لينكشف لك موجب هذا الخلاف .

(٢) (قوله فبعض الخ) الصواب فبعض الحيوان ناطق

(٣) (قوله كل حيوان الخ) الصواب لاشئ من الحيوان بفرس إذ ماذكره صحيح وفى قوة السالبة الجزئية

(٤) (قوله وبعض الحيوان الخ) محرفة والصواب وبعض الحجر ليس بانسان اه الضربونى .

بعض ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج سالبة كلية كقولنا لاشيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من ج ا والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية تنتج سالبة جزئية كقولنا لاشيء من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس ا . ثم هذه الضروب الثمانية انما تنتج (بالخلف) وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم إلى إحدى المقدمتين لينتج ما ينعكس إلى نقيض (١) المقدمة الأخرى ففي بعض الضروب يجعل نقيض النتيجة كبرى وصغرى القياس صغرى لينتج ما ينافي الكبرى وفي بعضها يجعل نقيض النتيجة صغرى وكبرى القياس كبرى

قالها الشارح لاصلاح المتن (قوله بعض ب ج ولا شيء من ا ب) أي بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان (قوله فبعض ج ليس ا) أي فبعض الحيوان ليس بحجر (قوله لاشيء من ب ج وكل ا ب) أي لاشيء من الانسان بحجر وكل ناطق انسان (قوله فلا شيء من ج ا) أي من الحجر بناطق (قوله بعض ب ليس ج وكل ا ب) أي بعض الانسان ليس بحجر وكل ناطق انسان (قوله فبعض ج ليس ا) أي فبعض الحجر ليس بناطق (قوله لاشيء من ب ج وبعض ا ب) أي لاشيء من الانسان بحجر وبعض الناطق انسان (قوله فبعض ج ليس ا) أي فبعض الحجر ليس بناطق (قوله ويضم إلى إحدى المقدمتين) ليس هذا على الخيار بل ينظر إلى النقيض فان كان موجبا جعل صغرى والا جعل كبرى وسيشير إليه كلامه بعد بقوله ففي بعض الضروب الخ (قوله ففي بعض الضروب يجعل نقيض النتيجة كبرى) أي في الضرب الأول

سالبة كلية أو جزئية لتخلف كلا الشرطين فهما وإذا كانت سالبة جزئية تكون الكبرى موجبة كلية فقط ولا تكون سالبة جزئية أو كلية أو موجبة جزئية لتخلف كلا الشرطين أو أحدهما وينبغي أن يعلم أن هذا التفصيل انما هو على رأي المتأخرين وأما على رأي المتقدمين فالضروب المنتجة لهذا الشكل خمسة ، وعليه ابن الحاجب فالساقط إحدى عشرة فان المتقدمين أسقطوا أيضا (٢) انتاج الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فإذا ضمت إلى الثمانية يكون مجموع الساقط إحدى عشرة لأن بيان هذه الثلاثة على انعكاس السالبة الجزئية والمتقدمون لما اعتقدوا عدم انعكاسها حصروا الضروب المنتجة في الشكل الرابع في الخمسة وبينوا عقم هذه الثلاثة بالاختلاف في النتيجة . وأجاب المتأخرون بأن بيان الاختلاف في هذه الضروب انما يتم إذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكنه يشترط في انتاجها أن تكون السالبة المستعملة فيها من إحدى الخاصتين وقد تقدم أنها تنعكس فلا تنهض تلك النقوض فيها (قوله بالخلف) هو يجري في الضرب الأول والثاني والثالث والخامس والسادس والسابع ولا يجري في الرابع والثامن لصعوبة كبرى الشكل الأول جزئية (قوله ففي بعض الضروب إلى قوله لينتج ما ينافي الصغرى) أما في الضرب الأول والثاني فيجعل نقيض النتيجة لحيته كبرى وصغرى القياس لا يجاها صغرى لينتج ما ينعكس إلى ما ينافي الكبرى

(١) ( قول الشارح إلى نقيض الخ) الأولى إلى متنافي المقدمة الأخرى سواء كان نقيضا أولا كما يأتي اه الشرنوبى

(٢) أي كما أسقطوا الثمانية المذكورة اه .

ليفتح ماينافى الصغرى (أو بعكس الترتيب) ليرتد إلى الشكل الأول (ثم عكس النتيجة) كما يقال في المثال الأول مثلاً كل ا ب وكل ب ج

والثاني (١) وقوله وفي بعضها أى وهو الصرب الثالث (٢) والخامس والسادس والسابع ولا يحرى في الرابع والثامن لأن الكبرى (٣) فيهما جزئية (قوله في بعض الضروب الخ) حاصله أنه يضم تقيض النتيجة لمقدمة بحيث يفتطم قياس من الشكل الأول منتج مستوف للشروط وأن تكون تلك النتيجة منافية لأن لم ينتظم قياس بأن يحتل شرط كأن تكون الكبرى مثلاً جزئية أو جاء على هيئة القياس المنتج إلا أنه لم ينتج المنافاة كأن ينتج سلماً جزئياً فليس منافياً للإيجاب الجزئى (قوله لنتج ماينافى الخ) أى ولا بد من العكس وكذا يقال فيما بعده (قوله في المثال الأول) وهو المركب (٤) من موجبة كلية كبرى نحو كل ب ج وكل ا ب أى كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (قوله كل ا ب) أى كل ناطق انسان وهذا هو كبرى الأصل (قوله وكل ب ج) أى كل انسان حيوان هدا هو صغرى

مثلاً اذا صدق كل ب ج وكل ا ب صدق بعض ج ا وإلا فشي من ج ا نجعلها كبرى لقولنا كل ب ج ينتج لاشئ من ب ا وينعكس إلى لاشئ من ا ب وقد كانت الكبرى كل ا ب هفوقس عليه (قوله أو بعكس الترتيب) ويسمى التبديل والقلب أيضاً وهو أن تجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ليرجع هذا الشكل إلى الشكل الأول ثم عكس النتيجة (قوله كل ا ب) يعنى اذا قلنا في المثال الأول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان فاذا عكسناه إلى قولنا بعض الحيوان ناطق

(١) (قوله الأول والثاني) السر في ذلك أن النتيجة فيها موجبة جزئية وتقيضها سالبة كلية وهى لاتصلح لصغرية الشكل الأول فتعين أن تكون كبراه وصغرى الأصل صفراء فاذا قلنا كل فرس حيوان وكل صاهل فرس أنتج بعض الحيوان صاهل والدليل أنه لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه وهو لاشئ من الحيوان بصاهل ويجعل كبرى لصغرى الأصل هكذا كل فرس حيوان ولا شئ من الحيوان بصاهل ينتج لاشئ من الفرس بصاهل وينعكس إلى لاشئ من الصاهل بفرس وهو مناف لكبرى الأصل المفروضة الصدق والفساد إنما جاء من تقيض النتيجة فهى حق ومثل ذلك يقال في الضرب الثاني

(٢) (قوله الثالث الخ) السر في ذلك أن النتيجة في هذه الضروب الأربعة سالبة وتقيضها موجبة وهى تصلح لصغرى الشكل الأول فيضم إليها كبراه لينتج مالم عكس لثاني صغرى الأصل وتأتى بالضرب الثالث ليقاس عليه الباقي فنقول كل فرس حيوان ولا شئ من الحجر بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فانه لم يصدق هذا لصدق تقيضه وهو كل حيوان حجر ويجعل صغرى لكبرى الأصل هكذا كل حيوان حجر ولا شئ من الحجر بفرس ينتج لاشئ من الحيوان بفرس وينعكس إلى لاشئ من الفرس بحجر وهو يناق صغرى الأصل المفروضة الصدق والفساد إنما جاء من تقيض النتيجة فهى حق .

(٣) (قوله لأن الكبرى الخ) أى وهى لا تصلح لكبرى الشكل الأول لذا جعل تقيض النتيجة صفراء فان جعل التقيض كبراه وصغرى الأصل صفراء منع أيضاً في الثامن لأن صفراء سالبة لاتصلح كما يمنع في الرابع وان كانت صفراء تصلح لأنه ينتج ما لا يناق كبرى الأصل هذا ما قالوه ، ونحن لانسلم في الرابع فان المنافاة ظاهرة مثلاً كل لسان حيوان وبعض الحجر ليس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر والدليل لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه وهو كل حيوان حجر ، ثم نجعله كبرى لصغرى الأصل هكذا كل لسان حيوان وكل حيوان حجر ينتج كل لسان حجر وينعكس إلى بعض الحجر انسان وهو يناق كبرى الأصل المفروضة الصدق والفساد إنما جاء من تقيض النتيجة فهى حق وبذلك يعلم جريان الخلف فيما عدا الثامن . (٤) (قوله وهو المركب الخ) محرفة وصحتها وهو المركب من موجبتين كليتين . واعلم أن عكس الترتيب ثم النتيجة يحرى في الأول والثاني والسادس لايجاب كبراه فتصلح لصغرى الشكل الأول دون باقى الضروب لاتنفاً شرائط الانتاج اه الصرنوبى .

فكل ا ج وينعكس إلى المطلوب وهو بعض ج ا (أو بعكس المقدمتين) وهو أن تعكس الصغرى ثم الكبرى بالنعكس المستوي ليرتد إلى الشكل الأول وينتج المطلوب كما يقال في المثال الثالث مثلا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا (أو بالرد إلى) الشكل (الثاني بعكس الصغرى) وهو أن تعكس الصغرى فقط بالنعكس المستوي ليرتد إلى الشكل الثاني وينتج المطلوب كما يقال في المثال السابع مثلا بعض ج ليس هوب وكل ا ب فبعض ج ليس ا (أو) بالرد إلى الشكل (الثالث بعكس الكبرى) فقط ليرتد إلى الشكل الثالث

الأصل (قوله فكل ا ج) أى كل ناطق حيوان وهذه هي النتيجة وهي موجبة كلية وهي تنعكس موجبة جزئية (قوله بعض ج ا) أى بعض الحيوان ناطق (قوله في المثال الثالث) وهو المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل ب ج ولا شيء من ا ب أى كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان (قوله بعض ج ب) أى بعض الحيوان انسان وهذا هو عكس الصغرى في الأصل (قوله ولا شيء من ب ا) أى من الانسان بحجر وهذا هو عكس الكبرى في الأصل (قوله فبعض ج ليس ا) أى فبعض الحيوان ليس بحجر (قوله إلى الشكل الثاني) وهو أن يكون المعمول في الصغرى محمولا في الكبرى (قوله كما يقال في المثال السابع) وهو المركب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب أى بعض الانسان ليس بحجر وكل ناطق انسان فالصغرى تنعكس كنفسها كما يقال في السابع . فان قيل الصغرى سالبة جزئية وهي لا تنعكس . قلت : تحمل الصغرى السالبة المذكورة على إحدى الخاصتين لأنه تقدم أنها تنعكس هكذا صرحوا به (قوله بعض ج ليس هوب) أى بعض الحجر ليس هو بانسان وهذا هو عكس الصغرى في الأصل (قوله وكل ا ب) أى كل ناطق انسان وهذا هو كبرى الأصل (قوله فبعض ج ليس ا) أى فبعض الحجر ليس بناطق (قوله كما يقال في المثال السابع) أى وفي الثالث (١) والخامس والسادس دون البقية (قوله أو بالرد إلى الشكل الثالث الخ) يأتي في الخامس الأول دون (٢) السادس والسابع والثامن (قوله إلى الشكل الثالث) وهو أن يكون الموضوع في الصغرى موضوعا في الكبرى

يحصل المطلوب (قوله أو بعكس المقدمتين) وهذا يجري في الثالث والخامس ولا يجري في غيرها لا لتفاء شرائط انتاج الشكل الاول (قوله بعض الخ) فاذا قلنا كل حيوان (٣) انسان ولا شيء من الانسان بحمار ينتج بعض الحيوان ليس بحمار وقس عليه الخامس (قوله أو بالرد إلى الشكل الثاني بعكس الصغرى) وهو يجري في السابع والثالث والخامس أيضا لكن لما أمكنهم البيان بالشكل الاول تركوا ذلك ولا يجري في الاول والثاني لعدم الاختلاف في الكيف ولا في السادس لأن الشكل الثاني لا يفتح إلا جزئية ولا في الرابع والثالث لأن الجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الثاني (قوله بعكس الكبرى) وهو يجري في الرابع والاول والثاني والثالث والخامس أيضا لكنهم لم يلتفتوا اليه لمثل ما صر ولا يجري في السادس والسابع والثامن لامتناع سلب الصغرى في الشكل الثالث وأيضا يجري في الثاني والخامس الافتراض لكنه لم يذكره المصنف في واحد من الأشكال الأربعة والشارح تبعه لأن

(١) (قوله أى وفي الثالث الخ) لتوفر شروط انتاج الشكل الثاني فيها دون الأول والثاني والرابع والثامن وما في المطار غير محرر (٢) (قوله دون الخ) لأن هذه الثلاثة صفراها سالبة تنعكس سالبة وهي لا تصح أن تكون صغرى الشكل الثالث (٣) (قول المطار كل حيوان) محرفة والصواب بعض الحيوان الخ فان عكس الموجبة جزئية هي العنروبي .



كما يقال في المثال الرابع مثلا كل ب ج وبعض ب ليس هو ا فبعض ج ليس هو ا .  
فصل : في القياس الاقتراني

(قوله كما يقال في المثال الرابع) وهو المركب من صغرى موجبة كاية وكبرى سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب أى كل إنسان حيوان وبعض الحجر ليس بإنسان (قوله كل ب ج) أى كل إنسان حيوان (قوله وبعض ب ليس هو ا) أى وبعض الإنسان ليس هو بحجر وهذا هو عكس كبرى الرابع التي هي سالبة جزئية ويأتى فيه ماهر في السابغ من السؤال والجواب (قوله فبعض ج ليس هو ا) أى فبعض الحيوان ليس بحجر .

فصل : في القياس الاقتراني

التحقيق فيه على ما ذكر في شرح الاشارات أنه ليس بقياس فضلا عن أن يكون شكلا من الأشكال لأنه ليس إلا تصرفا ما في الموضوع والمحمول وإنما أورد على صورة القياس لازالة اشتباه يعرض لبعض الأذهان من جهة تعيين الموضوع في الجزئيات ولهذا لم يستعملوه في الكليات إلا عند الضرورة قال رجب أفندي وفي بعض نسخ المتن هكذا ( وضابط شرائط الأربعة أنه لا بد إما من عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حله على الأكبر وإما من عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في السكيف مع منفاة نسبة الأوسط الى ذات وصف الأكبر لنسبته الى ذات الأصغر ) انتهى ، ولم يشرحه هذا الشارح لعدم وجوده في نسخته التي شرحها وفي سبب عدم وجوده فيها وجهان الأول أن المصنف لم يحمره حين ألف المتن وانتشرت النسخ في الأطراف ثم ألحقه اليه ونسخة الشارح من النسخ المنتشرة قبل الإلحاق يدل عليه وجوده في أكثر النسخ وعدم وجوده في بعضها ، والثاني أنه حرره حين ألفه وانتشرت النسخ أيضا ، ثم ضربه وأخرجه من المتن لكونه مما لا حاجة اليه بعد ذكر شرائط الأشكال وتفصيلها فحينئذ تكون نسخته من النسخ المنقحة والنسخ التي يوجد فيها هذا الضابط من الغير المنقحة لكونها منتشرة قبل الضرب والإخراج ، ويمكن أن يكون ههنا وجه ثالث ، وهو أن يقال إن هذا من إلحاق البعض لا من المصنف ، وقد نقل هذه الزيادة مير أبو الفتح في شرح المتن وشرحها واعترضها ونقل ذلك رجب أفندي وتركناه لقله جدواه ولا يخفى أن التعبير بالوجه في كلام رجب أفندي مما لا وجه له بل اللائق في مثله ذكر الاحتمال .

فصل : في القياس الاقتراني الخ

قال عبد الحكيم : كما أن الجليات فطريات ونظريات كذلك الشرطيات قد تكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وقد تكون نظرية كقولنا كلما وجد الممكن وجد الواجب الوجود ، فست الحاجة إلى معرفة الأقيسة الشرطية الاقترانية ، لا سيما في الهندسة المشتمل عليها كتاب إقليدس ، وبسبب أن أرسطو لم يورد هذا الباب في التعليم زعم بعضهم أنه لا حاجة اليه لأن معرفة الاقترانيات الحليية تغني عن ذكرها ، وليس بشيء لما بين أحكامها من الاختلاف الواضح

الركب من الشرطيات \* اعلم أن الاقتراعى على ما مر ينقسم إلى حلى وشرطى لأنه إن تركب من الحليات المحضة فحلى ، وإن لم يتركب منها بأن تركب من الشرطيات المحضة أو من الشرطيات والحليات فشرطى ، والمصنف لما فرغ من الحلى شرع فى الشرطى من الاقتراعى فقال ( الشرطى من الاقتراعى ) ينقسم إلى خمسة أقسام لأنه ( إما أن يتركب من متصلتين ) وهو القسم الأول كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالتهار موجود ، وكلما كان التهار موجودا فالأرض مضيئة ينتج إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة (أو) من (منفصلتين) وهو القسم الثانى كقولنا كل عدد إما زوج أو فرد وكل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد فكل عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد (أو من حلية ومتصلة) وهو الثالث كقولنا كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو جسم (أو) من (حلية ومنفصلة) وهو الرابع كقولنا كل عدد إما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين

( قوله المركب من الشرطيات ) أى فالقياس الاقتراعى يتركب من الحليات والشرطيات خلافا لمن خصه بالحليات (قوله إما أن يتركب من متصلتين) قال الحفيد وشم انط إنتاج هذا القياس الشرطى الاقتراعى ماسبق من الأشكال الأربعة (قوله أو من منفصلتين) شرط إنتاجه إيجاب المتدتمين وكلية إحداهما وصدق منع الخلو عنهما (وله إما زوج الزوج) كالعشرين والثمانية فالعشرين زوج وهى منقسمة إلى عشرة وعشرة وكل من القسمين زوج (قوله أو زوج الفرد) كالعشرة فانها زوج وهى منقسمة إلى خمسة وخسة وكل من القسمين فرد (قوله أو من حلية ومتصلة) وهو على أربعة

(قوله المركب من الشرطيات) أى وحدها أو مع الحليات كما يدل عليه ما بعده (قوله وإن لم يتركب منها إلخ) تصرح بأن ليس المراد بالقياس الشرطى المركب من الشرطيات بل ما لا يتركب من الحليات سواء تركب من الشرطيات المحضة أو من الشرطيات والحليات فلهذا كانت أقسامه الأولية خمسة (قوله المحضة) المراد من كونها محضة أنه لم ينضم إليها شرطية الظاهر كما هو ظاهر لا كونها ليست شبيهة بالشرطية (قوله فشرطى) أى أن القياس الشرطى لا يختص بما تركب من الشرطيات فقط ، وهذا اصطلاح لا حرج فيه فلا يضر أنهم خصصوا الحلى بما تركب من الحليات فقط (قوله شرع فى الشرطى من الاقتراعى) الاظهر والاخصر اسقاط قوله من الاقتراعى (قوله إما زوج الزوج أو زوج الفرد) لأنه إما أن ينقسم إلى مساويين أولا الثانى الفرد كالثلاثة ، والاوّل إما أن ينقسم إلى المنقسم بمساويين أولا الأوّل زوج الزوج كالثمانية والثانى زوج الفرد كالستة (قوله فكل عدد إلخ) لأن الصادق من المنفصلة الأولى وهى الصغرى إما الزوجية أو الفردية فإن كان الصادق الفردية فهو أحد أقسام النتيجة وإن كان الزوجية فهى منحصرة فى قسمين زوج الزوج وزوج الفرد ، فكان الصادق أحد قسميها المذكورين فى النتيجة أيضا وتصدق النتيجة المركبة من الأقسام الثلاثة قطعا . واعلم أن كلا من هذين القسمين ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأن المركبة بين المتصلة والمنفصلتين إما فى جزء تام منهما أعنى المقدم أو التالى أو فى جزء غير تام منهما أو فى جزء تام من إحداهما غير تام من الأخرى والمطبوع من الأوّل الأول ومن الثانى الثانى وقدم مثالهما فى الشرح (قوله ينتج كلما كان إلخ) لأن الصادق على كل ماصدق عليه اللازم وهو الحيوان صادق عليه الملزم وهو الانسان

ينتج كل عدد إما فرد أو منقسم بمساويين (أو) من (متصلة ومنفصلة) وهو الخامس كقولنا كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان وكل حيوان إما أبيض أو أسود ينتج كلما كان هذا إنسانا فهو إما أبيض أو أسود (و) كما أن الجلى تنعقد فيه الأشكال الأربعة على ما ذكر مفصلا كذلك الشرطى (تنعقد فيه الأشكال الأربعة وفى تفصيلها طول) لا يليق بهذا المختصر ، لأنه شأن المطولات فاطلبه ثمة .

### فصل : فى القياس الاستثنائى

أقسام لأن الجلية إما صغرى أو كبرى وعلى كل المشاركة إما باعتبار المقدم أو التالى والمطبوع منه ماتكون الجلية كبرى والاشتراط فى التالى (قوله كذلك الشرطى الخ) وشروط إنتاج هذه الأشكال كما فى الجليات من غير فرق حتى يشترط فى الأول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى ، وفى الثانى اختلاف مقدمتيه فى السكيف وكلية الكبرى إلى غير ذلك وكذلك عدد ضروريها إلا الرابع فإن ضروريه هنا خمسة لأن إنتاج الثلاثة الأخيرة <sup>(١)</sup> بحسب تركيب السالبة وهو غير معتبر فى الشرطيات انتهى من القطب على الشمسية (قوله على ما ذكر) متعلق بـتنعقد (قوله مفصلا) حال من ضمير ذكر (قوله كذلك تنعقد فيه الأشكال الأربعة) أى لأنه لا بد فيه من اشتراك المقدمتين فى جزء يكون هو الحد الأوسط فانه إما أن يكون محكوما عليه فى الكبرى أو بالعكس فالأول هو الشكل الثالث والثانى هو الثانى والثالث هو الأول والرابع هو الرابع (قوله فاطلبه ثمة) أى فى المطولات .

### فصل : فى القياس الاستثنائى

وهذا القسم أربعة أقسام لأن الجلية فيه إما أن تكون صغرى أو كبرى وأيا ما كان المشارك لها إما تالى المتصلة أو مقدمها إلا أن المطبوع منها ما كانت الجلية كبرى والشركة مع تالى المتصلة كما مر مثاله (قوله يفتج كل عدد) أى ينتج بعد حذف الأوسط منه وهو الزوج لكونه المكرر بين المقدمتين كل عدد إما فرد وإما منقسم بمساويين لأن المساوى وهو المنقسم بمساويين هنا لأحد المعاندين وهو الزوج معانيد المعانيد الآخر وهو الفرد فيلزم من وجود المساوى لأحد المعاندين عدم وجود المعانيد الآخر وبالعكس وهذا القسم ثلاثة أقسام لأن الجليات إما بعدد أجزاء المنفصلة أو أقل أو أكثر (قوله ينتج كلما كان) لأن انقسام كل ما يصدق عليه اللازم وهو الحيوان يستلزم انقسام الملزوم وهو الانسان وهذا القسم ستة أقسام لأن المشاركة بين المتصلة والمنفصلة إما فى جزء تام منهما أو فى جزء غير تام منهما أو فى جزء تام من إحداهما غير تام من الأخرى وأيا ما كان فالمتصلة صغرى أو كبرى (قوله وتنعقد فيه الأشكال الأربعة) راجع لجميع الأقسام .

### فصل : فى القياس الاستثنائى

أى فى بيانه ويشترط فى إنتاجه أمور : الأول أن تكون الشرطية موجبة إذ السالبة عقيمة

(قوله الثلاثة الأخيرة) أى من ضروب الشكل الرابع المعبر عنها فى هذا الكتاب بالضرب الرابع والخامس والثامن وهى تختلف فى إنتاجها فى الافتراض الجلى ، وقوله بحسب تركيب السالبة أى العرفية الخاصة السالبة الجزئية وقوله غير معتبر الخ لأن الوجهات مختصة بالجليه اهـ الشرنوبى .

وهو قسمان : اتصالى وانفصالى فالاتصالى هو ما يتركب من الشرطية المتصلة ووضع المقدم أى إثباته أو من الشرطية المتصلة ورفع التالى : أى نفيه فوضع المقدم ينتج وضع التالى كقولنا إن كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان فهو حيوان ، ورفع التالى ينتج رفع المقدم كقولنا فى المثال لكنه ليس بحيوان فهو ليس بإنسان ، فالمنتج من الاستثنائى الاتصالى وضع المقدم ورفع التالى كما قال (الاستثنائى ينتج من المتصلة) الموضوعية فيه (وضع المقدم) فاعل ينتج (ورفع التالى) عطف عليه أى ينتج من المتصلة الموضوعية فى القياس الاستثنائى وضع المقدم ورفع التالى لكن وضع المقدم ينتج وضع التالى ورفع التالى ينتج رفع المقدم كما ذكرنا ولا عكس فى شىء منهما أى لا ينتج وضع التالى وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالى

(قوله من الشرطية المتصلة) هى الكبرى (قوله ووضع المقدم) بالجر عطف على الشرطية المتصلة وقوله ووضع الخ هو الاستثنائية المسماة عندهم بالصغرى وكذا يقال فى قوله ورفع فالمراد وذات وضع الخ وذات رفع أى القضية المشتملة على ذلك (قوله وضع المقدم) من الشرطية المتصلة وقوله ينتج الخ أى بشرط أن تكون موجبة لاسالبة وأن تكون لزومية لاتفاقية انظر ريس<sup>(١)</sup> (قوله الاستثنائى ينتج الخ) الاستثنائى مبتدأ وقوله ينتج فعل مضارع وفاعله وضع المقدم الخ والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر والرابط محذوف قدره الشارح بقوله فيه ، وحيث فلا يرد على المصنف أن الجملة إذا وقعت خبرا لا بد فيها من رابط يعود على المبتدأ ولا رابط هنا (قوله لكن وضع المقدم ينتج الخ) لعل إسناد الانتاج الى وضع المقدم مجاز عقلى لأن الانتاج فى الحقيقة للقياس بسبب ذلك انتهى

لأنه إذ لم يكن بين أمرين اتصال أو انفصال لم يلزم من وجود أحدهما أو نقيضه وجود الآخر أو عدمه الثانى أن تكون الشرطية لزومية إن كانت متصلة أو عنادية إن كانت منفصلة لأن العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أو كذبه ، فلو استفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كذبه من الاتفاقية لزم الدور قاله القطب الرازى وفى شرح المصنف أنه فى غاية الفساد لأنه جعل كلا من الموقوف والموقوف عليه العلم بصدق أحد الطرفين أو بكذبه ، وجاز أن يكون الطرف الموقوف غير الطرف الموقوف عليه فلا يلزم الدور اه ، والثالث أحد الأمرين كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية كذا وقع فى عبارة الرازى وأكثر الكتب المنطقية ونظر فيه العصام وقال الأولى أن يقال وبالثا أحد الأمور الثلاثة اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية أو اتحاد الاتصال والانفصال مع وقت الوضع أو الرفع ويمكن الجواب عنه بما قاله مير أبو الفتح فى شرح المتن ان اتحاد وقتها بعينه فى قوة كليتهما ، ولهذا قد يكتفى بكليتهما عنه (قوله فوضع المقدم ينتج وضع التالى) لأن وجود الملزوم ملزوم لوجود اللازم (قوله ورفع التالى ينتج الخ) لأن عدم وجود اللازم ملزوم لعدم وجود الملزوم ، فيلزم من انتفائه انتفائه (قوله أى لا ينتج وضع التالى الخ) تصرع بالقسمين العقيمين من الأربعة . فان قلت هذا صحيح فيما إذا كانت الملازمة عامة أما إذا كانت

(١) (قوله انظر ريس) محمله أن شروط انتاجه ثلاثة لإيجاب المتصلة ولزومها وكلية إحدى المقدمتين فلو اتقى الإيجاب لم ينتج لسبب الآزوم بين الطرفين فلا يلزم من وضع أحدهما وضع الآخر ولا من نفيه نفيه ، وكذا لو كانت اتفاقية أو لم يكن الحكم فيها على جميع التقادير اه بتصرف الشرنوبى .

لجواز كون التالى أعم من المقدم فلا يلزم من وضع التالى وضع المقدم إذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص وكذا لا يلزم من رفع المقدم رفع التالى إذ لا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم . هذا فى الاستثنائى الاتصالى وأما الاستثنائى الانفصالى فهو إما أن يتوكل من منفصلة حقيقية ووضع أحد الجزأين أو رفعه وإما من منفصلة مانعة الجمع ووضع أحد الجزأين وإما من منفصلة مانعة الخلو رفع أحد الجزأين فإن كان الأول فوضع كل واحد من الجزأين ينتج رفع الآخر ورفع كل واحد من الجزأين ينتج وضع الآخر وإن كان الثانى فوضع كل واحد من الجزأين ينتج رفع الآخر وإن كان الثالث فرفع كل واحد من الجزأين ينتج وضع الآخر كما لوح اليه بقوله ( والحقيقية وضع كل ) من الجزأين فقوله الحقيقية بالجر عطف على قوله المتصلة وقوله وضع بالرفع عطف على قوله وضع المقدم فيكون من باب العطف على معمولى عاملين مختلفين والمجورور (١) مقدم على المرفوع كقولنا فى الدار زيد والحجرة عمرو والمعنى أن القياس الاستثنائى ينتج من الشرطية المتصلة الموضوعية فيه وضع المقدم ورفع التالى كما مر ومن المنفصلة الحقيقية الموضوعية فيه ينتج وضع كل واحد من الجزأين رفع الآخر ( كمانعة الجمع ) فإن وضع كل واحد من جزئها ينتج رفع الآخر (ورفعه) بالرفع معطوف على قوله وضع كل أى المنفصلة الحقيقية كما ينتج وضع كل من جزئها

تقرر ( قوله من منفصلة حقيقية ) أى بشرط أن تكون موجبة إذ لو كانت سالبة فقتضاها عدم المناقاة ولا بد أن تكون إحدى المقدمتين كلية وأن تكون المنفصلة عنادية لا اتفاقية انتهى راجع يس ( قوله ووضع ) أى اثبات عطف على منفصلة ( قوله أو رفعه ) أى نفيه ( قوله ) فإن كان الأول أى وهو المركب من منفصلة حقيقية ووضع الخ ( قوله من باب العطف على معمولى عاملين الخ ) أى وهذا جائز عند بعضهم فال معمولان قوله المتصلة وقوله ووضع المقدم والعاملان قوله من وقوله ينتج ( قوله والمجورور مقدم ) جملة حالية

مساوية فاستثناء عين كل ينتج عين الآخر واستثناء نقيض كل ينتج نقيض الآخر . قلت الملازمة المساوية فى الحقيقة ملازمتان فشكل حكمين من الأربع المذكورة هو الملازمة من الملازمتين ألا ترى أن استلزام وجود اللازم وجود الملزوم فيها ليس من حيث إنه لازم بل من حيث إنه ملزوم وكذا استلزام عدم الملزوم عدم اللازم لامن حيث إنه ملزوم بل من حيث أنه لازم . وأجيب أيضا بأن استثناء عين التالى ونقيض المقدم أعما ينتجان عين المقدم ونقيض التالى فى مادة المساواة لخصوص المادة لالذات القياس ( قوله لجواز كون التالى الخ ) علة لقوله لينتج كما إذا قلنا فى المثال المذكور سكنه حيوان فلا يلزم منه فهو انسان لسكون الأول أعم من الثانى ( قوله إذ لا يلزم ) علة لقوله فلا يلزم

(١) ( قول الشارح والمجورور مقدم الخ ) أى وهو جائز عند الأخفش بخلاف ما إذا كان المجورور مؤخرًا عن المرفوع فلا يجوز بأن يقال فى مثال الشارح فى الدار زيد وعمرو الحجرة و بعضهم منع مطلقا ويتأولون ما ورد بجره بحرف جر مخوف دل عليه ما قبله اه المبرنوبى .

رفع الآخر وقد مر كذلك ينتج رفع كل من جزأها وضع الآخر ( كناعة الخلو ) فان رفع كل من جزأها ينتج وضع الآخر فيكون للمنفصلة (١) الحقيقية أربع نتائج اثنتان باعتبار الوضع واثنتان باعتبار الرفع كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج ، وللمنفصلة المانعة الجمع نقيجتان فقط باعتبار الوضع كقولنا اما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر ، وللمنفصلة المانعة الخلو نقيجتان أيضا باعتبار الرفع كقولنا هذا الشيء اما ليس بحجر أو ليس بشجر لكنه حجر فهو ليس بشجر لكنه شجر فهو ليس بحجر . ولما فرغ من تعريف القياس الاقتراني والاستثنائي شرع في قياس الخلف المركب من الاستثنائي والاقتراني فقال (وقديخص باسم قياس الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب بإبطال نقيضه) أى القياس الذى يقصد به اثبات المطلوب بسبب إبطال نقيضه مخصوص باسم قياس الخلف (ومرجعه) أى حاصل هذا القياس يرجع (إلى) قياس (استثنائي و) قياس (اقتراني) كما إذا

(قوله وقديخص باسم قياس الخلف ما يقصد به الخ) اضافة اسم لما بعده للبيان وقوله ما يقصد به نائب فاعل يخص (قوله بإبطال) متعلق باثبات وبأوه سببية (قوله باسم قياس الخلف) انما سمي خلفا لانه يؤدي إلى الخلف أى المحال على تقدير عدم حقية المطلوب أو لانه يأتي بالمطلوب من خلفه أى من ورائه إذ المطلوب نقيض النتيجة (قوله هذا القياس) أى قياس الخلف

(قوله وقديخص باسم قياس الخلف) يعنى من أقسام الاستثنائي قياس الخلف وهو القياس الذى يقصد فيه اثبات المطلوب بإبطال نقيضه ويقابله القياس المستقيم وانما سمي خلفا لانه يثبت المطلوب من خلفه أى ورائه حيث يثبته من جانب نقيضه كما أن مقابله يسمى مستقيما لانه يثبت المطلوب من قدامه على وجه الاستقامة وقيل سمي خلفا أى باطلا لاشتماله على بيان كون النقيض باطلا قاله بعض الشارحين وقال العصام سمي خلفا لالأنه باطل بنفسه بل لانه يفتيح الباطل أو لانه يتمسك فيه بملاحظة الباطل واعتباره وسمى ما يقابله القياس المستقيم ولهذا قيل الظاهر انه سمي خلفا لانه لا يأتي سالكة المطلوب من قدامه بل من خلفه حيث يتمسك فيه بنقيضه الذى هو الخلف بالنسبة إلى القدام ويؤيد كلامهما كلام المصنف في شرح الاصل حيث قال سمي خلفا لانه يؤدي إلى الخلف أى المحال على تفسير عدم حقية المطلوب وقيل لانه يأتي بالمطلوب من خلفه أى من ورائه الذى هو نقيضه (قوله وقديخص باسم) الباء داخله على المقصور (قوله يرجع إلى قياس استثنائي الخ) كما يقال لولم يكن المطلوب حقا لكان نقيضه حقا ولو كان نقيضه حقا لكان المحال واقعا لكن وقوع المحال

(١) قول الشارح فيكون للمنفصلة الخ) السر في ذلك أن الحقيقة ما ركبت من الشيء ونقيضه أو المساوى لنقيضه ومعلوم أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، فلذا كان ثبوت أحدهما ينتج رفع الآخر لأنهما لا يجتمعان ورفع أحدهما ينتج ثبوت الآخر لأنهما لا يرتفعان ، وأما مانعة الخلو فركبة من الشيء ونقيضه والنقيضان لا يجتمعان وقد يرتفعان فلذا كان ثبوت أحدهما ينتج رفع الآخر لأنهما لا يجتمعان ورفع أحدهما لا ينتج ثبوت الآخر لجواز رفعهما ، وأما مانعة الخلو فتجوز الجمع لتركيبها من الشيء والأعم من نقيضه فلذا كان رفع أحدهما ينتج ثبوت الآخر لمنع الخلو عنهما ولا ينتج ثبوت أحدهما رفع الآخر لجواز الجمع بينهما اهـ الشرنوبى .

قلنا مثلاً إذا صدق (١) كل ج ب بالفعل وجب أن يصدق في عكسه بعض ج ب بالفعل فهذا مطلوبنا ويستبدل على إثباته بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق مع الأصل مطلوبنا لصدق مع الأصل نقيض المطلوب أى لاشئ من ب ج دائماً وكلما صدق نقيضه مع الأصل صدق لاشئ من ج ج دائماً فهذا قياس اقتراني مركب من متصلتين ينتج لو لم يصدق مع الأصل مطلوبنا لصدق لاشئ من ج ج دائماً لكن التالي باطل فالمقدم مثله وإذا بطر صدق نقيض المطلوب مع الأصل ثبت صدق

( قوله كل ج ب ) أى كل انسان حيوان بالفعل هذه مطلقة عامة موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية مطلقة عامة ( قوله بعض ب ج ) أى بعض الحيوان انسان ( قوله فهذا ) أى صدق بعض ب ج ( قوله مع الأصل ) أى وهو كل ج ب أى فيجعل الأصل صغرى ونقيض المطلوب كبرى ( قوله نقيض المطلوب ) ونقيضه سالبة كلية دائمة مطلقة ( قوله أى لاشئ من ب ج ) أى من الحيوان بانسان وهذا بيان للنقيض ( قوله صدق لاشئ من ج ج ) أى من الانسان بانسان والاولى أن يقول لتحقيق المحال وهو صادق بسا لاشئ عن نفسه الحاصل من انضمامه مع الأصل كبرى أو باجتماع النقيضين لأنك تمعكسه سالبة كلية متضمنة سالبة جزئية مناسبة لمفروض الصدق ( قوله ينتج لو لم يصدق الخ ) هذه نتيجة الاقتراني فتجعل كبرى للقياس الاستثنائي ويؤتى بعدها بصغراء وهي لكن كذا كما فعل الشارح ( قوله لو لم يصدق الخ ) عبارة غيره لو لم يتحقق المطلوب تحقق نقيضه ولو تحقق هذا النقيض لتحقيق المحال وهو كذب ما فرض صدقه فينتج لو لم يتحقق المطلوب لتحقيق المحال ثم يضم له الاستثنائية وهي لكن المحال ليس يتحقق فنقيض المطلوب ليس يتحقق فيكون المطلوب متحققاً ( قوله مع الأصل ) أى فيجعل مع الأصل صغرى ونقيض المطلوب كبرى ينتج ما ذكر بقوله لاشئ من ج ج ( قوله لكن التالي باطل ) أى التالي من النتيجة لأن النتيجة جعلت كبرى للقياس الاستثنائي وان لم بعدها الشارح فيه فيكان الاولى للشارح أن يعيدها فيه ( قوله فالمقدم مثله ) المقدم هو عدم صدق مطلوبنا مع الأصل .

باطل فيكون عدم حقيقة المطلوب باطلاً . قال عبد الحكيم ولما كان القياس منحصرًا في الاقتراني

(١) ( قول الشارح إذا صدق الخ ) توضيحه إذا صدق كل انسان حيوان بالفعل صدق عكسه وهو بعض الحيوان انسان بالفعل ، ودليل اثباته قياس الخلف بأن يؤتى أولاً بقياس اقتراني مركب من متصلتين لينتج متصلة لزومية ، وثانياً بقياس استثنائي مركب من اللزومية نتيجة الأول ومن استثناء نقيض ثانياً لينتج نقيض المقدم فيثبت المطلوب هكذا لو لم يصدق العكس المذكور مع الأصل لصدق نقيضه ونقيض الموجبة الجزئية الفعلية سالبة كلية دائمة أى لاشئ من الحيوان بانسان دائماً ثم تجعله كبرى للأصل هكذا كل انسان حيوان بالفعل ولا شئ من الحيوان بانسان دائماً ينتج لاشئ من الانسان بانسان دائماً ولو صدق نقيضه مع الأصل كما ذكر لصدق المحال المذكور في النتيجة وهو سلب الشئ عن نفسه ينتج لو لم يصدق العكس مع الأصل لصدق المحال المذكور لكن صدق المحال باطل فبطل ما أدى اليه وهو نقيض العكس فصدق العكس وهو المطلوب . واختصاره لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه ولو صدق نقيضه لصدق المحال وهو باطل فبطل ما أدى اليه وهو نقيض العكس فصدق العكس وهو المطلوب اهـ الشرنوبى .

المطلوب مع الأصل فهذا انبات المطلوب بإبطال بقيضه .

### فصل في الاستقراء والتمثيل

وهما لا يفيدان اليقين بل يفيدان الظن ولهذا جعلهما القوم من لواحق القياس لأمته أما

#### فصل في الاستقراء

(قوله في الاستقراء) المتعارف عند إطلاق الاستقراء المفيد (١) للظن وهو المقصود هنا بالتمثيل بقرينة المقابلة (قوله بل يفيدان الظن) قضية كلامه في الاستقراء الناقص وظاهره (٢) شموله للناقص والتام وهو الموافق لما ذكره في الشمسية ولبعض الشراح أيضا (قوله ولهذا جعلهما الخ) يفيد أن القياس يفيد اليقين دائما لا الظن بجميع أنواعه وسيأتي ما يعلم منه خلافه في مواد الاقيسة ولعل المراد بقوله من لواحق القياس أي المفيد لليقين فلا إشكال .

والاستثنائي وجب رد هذا القياس وتحليله إلى ذلك وقسوق اختلاف عظيم فيه والذي يستقر عليه رأي الشيخ أنه مركب من اقتراني واستثنائي .

#### فصل في الاستقراء

أي الذي عد من اللواحق فلا يرد أن القوم صرحوا بانقسام الاستقراء إلى تام وهو قياس مقسم وإلى ناقص وهو الاستقراء المتعارف المفهوم من إطلاق لفظ الاستقراء قال السيد في حاشية شرح التجريد لا بد في الاستقراء من حصر السكلي في جزئياته ثم إجراء حكم واحد على تلك الجزئيات ليتعدى ذلك الحكم إلى ذلك السكلي فإن كان ذلك الحصر قطعيا بأن تحقق أن ليس له جزئي آخر كان الاستقراء تاما وقياسا مقسما وإن كان ثبوت ذلك الحكم لتلك الجزئيات قطعيا أيضا أفاد الحزم بالقضية السكلية وإن كان ظنيا أفاد الظن بها وإن كان ذلك الحصر ادعائيا بأن يكون هناك جزئي لم يذكر ولم يستقرأ حاله لكنه ادعى بحسب الظاهر أن جزئياته مذكور فقط أفاد ظنا بالقضية السكلية لأن الفرد الواحد يلحق بالأعم للأغلب في غالب الظن ولم يفد يقينا لجواز المخالفة اه قال عبد الحكيم وهو تحقيق نفيس يقيد الفرق الجلي بين القياس المقسم والاستقراء الناقص والشك الذي عرض لبعض الناظرين من أنه لا يجب ادعاء الحصر في الاستقراء الناقص كما يشهد به الرجوع إلى الوجدان فمدفوع بأنه إن أراد به عدم التصريح به فسلم وإن أراد عدمه صريحا وضمنا فمدفوع فانه كيف يتعدى الحكم إلى السكلي بدون الحصر اه لسكن في سلم العلوم وشرحه مانعه ولا يجب ادعاء الحصر كما ذهب إليه السيد وأتباعه والا أفاد الحزم وإن كان ادعائيا فيلزم أن يكون الاستقراء بحيث لو سلم مقدماته لزم القطع بالمطلوب وهذا شأن القياس نعم يجب ادعاء الأكثر لأن الظن تابع للأغلب فإن كان هذا الادعاء صادقا أفاد الظن والافلا لكنه بحيث لو سلم لزم الظن بالمطلوب ولذلك أي لسكن الظن تابعا للأغلب بقي الحكم في غير التماسح كالسكلي اه .

(١) (قوله المفيد الخ) وهو الناقص وقوله بقرينة المقابلة ، فيه أن المصنف لم يذكر التام حتى يكون قرينة على إرادة الناقص .

(٢) (قوله وظاهره الخ) فيه منافاة لما قدمه من أنه إذا أطلق انصرف للناقص اه الثمروني .



(الاستقراء) فهو (تصفح الجزئيات لاثبات حكم كلي) كما اذا تصفحنا جزئيات الحيوان فوجدناها تحرك فكها الأسفل عند المضغ فكها الأسفل عند المضغ فكها الأسفل عند المضغ وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ ويكون حكمه مخالفا لما استقرئ والتصفح النظر على سبيل المبالغة .

(قوله تصفح الخ) فيه تسامح كما أن تفسيره بالحكم على الأمر الكلي كذلك أيضا لأن الاستقراء حجة أي أمور معلومة موصلة الى التصديق بالتصفح<sup>(١)</sup> ليس تسامحا فتأمل يس (قوله لم يستقرأ) أي يطلع عليه

(قوله الاستقراء تصفح الجزئيات) أي أكثرها لا كلها كما وجد التصريح به في كلامهم وعللوا ذلك بأن الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما واعتراضهم المصنف بأن الحكم إذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثرها ضرورة . وأجاب عبد الحكيم بأن الأصل أن تكون القيود في التعريفات للاحتراز فيكون قيد الأكثر للاحتراز عن الجميع اه وفيه نظر إذ المصريح به في كلام المحققين أن ذكر القيود في التعريفات لتحقيق ماهية المعرف والاحتراز عرضي تأمل ، وكأن المصنف حذف الأكثر للاعتراض الذي أورده على من ذكره وعدل عن تعريفهم المشهور بأنه الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته لاشتاله على المساحة الظاهرة لأنه تعريف بالغاية المترتبة عليه إذ الحكم على الكلي لوجوده في أكثر جزئياته هو نتيجة الاستقراء لانفسه ويؤيده ما قاله في شرح الرسالة من أن الصحيح في تفسيره ما ذكره غير الاسلام من أنه تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات اه ولا يخفى أن في تفسيره بالتصفح أيضا مسامحة لأنه تعريف بالسبب والاستقراء قسم من الدليل فيكون مركبا من مقدمات تشمل على التصفح أي التبع لآل نفسه فالأولى أن يقال هو المؤلف من قضايا تشمل على الحكم على الجزئيات لاثبات الحكم على الكلي والمراد من الجزئيات الجزئيات الاضافية سواء كانت حقيقية أولا أي الجزئيات المدرجة تحت كلي وبتصفحها الحكم عليها واثبات حكم كلي تحصيل حكم على جميع جزئيات مفهوم كلي شامل لتلك الجزئيات المتصفح سواء كان قولهم حكم كلي مركبا توصيفيا أو إضافيا (قوله كما إذا تصفحنا جزئيات الحيوان) لوقال أكثر جزئيات الحيوان لكان أولى الا أن يلتزم تقديره من خوى الكلام لسكونه في الاستقراء الناقص والشارح رحمه الله جاري المصنف في كلامه ظاهرا وقد علمت ما فيه فلو ذكر قيد الا أكثر لنبه به على مسامحة المصنف (قوله لجواز وجود) علة لقوله لا يفيد اليقين ومثاله كالتسامح (قوله والتصفح الخ) المستفاد من كلام المصنف وغيره أنه بمعنى التبع وقال رجب أفندي ان في بعض كتب اللغة التصفح هو النظر صفحة صفحة والتأمل في شيء بعد شيء قال فالبالغة تفهم من هذا النقل فتفسيره بالتبع تفسير بالالزام .

(١) (قوله بالتصفح) في العبارة سقط كثير كما يعلم بمراجعة يس وهو الحكم الكلي ثمرة له والمفهوم من شرح الرسالة أن تفسيره بالتصفح ليس تسامحا فتأمل اه بنصه اه الفرنوني .

(و) أما (التمثيل) فهو (بيان مشاركة جزئى لآخر)

(قوله فهو بيان الخ) وحاصله تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المنشبه به الممثل بذلك المعنى المشترك بينهما كقولنا السماء حادثة لأنها كاليث فى التأليف الذى هو علة الحدوث فإذا ردّ الى صورة القياس صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حاث فطرق الخلل ان وجد إنما يكون فى الكبرى بخلاف الاستقراء فانه إذا رد الى القياس فان تطرق الخلل فيه إنما هو بالنسبة الى صفراء أعنى هذا الأمر السكلى منحصر فى تلك الجزئيات التى وقم الاستقراء فيها ويسمى الجزئى الأول فى التمثيل أصغر والثانى شبيهاً والحكم أكبر والمعنى المشترك أوسط قاله الجفيد

(قوله والتمثيل) قال شارح سلم العلوم قالوا هو حجة ظنية وبعضهم شدد وقال دون الاستقراء والشيخ قد أفرط فى ذلك وقال هو حجة ضعيفة وهذا كله من سوء فهم الشيخ وأتباعه والنصير الطوسى ظن أنه لا يلزم منه شيء فانا بينا سابقاً أن طريق الإيصال فيه قطعى فانه راجع الى القياس فان كانت مقدماته قطعية يورث القطع كالقياس المنطوق وهل يشك عاقل اذا ثبت أن حكم جزئى معالول لعلّة قطعاً وهى موجودة فى جزئى آخر قطعاً فى أن ثبوت ذلك الحكم فى ذلك الجزئى قطعى لاسيما اذا علم قطعاً أن اللة وضعت لعلّة لتعديدية الحكم بها وان كانت ظنية يورث الظن فى أن ضعف هذه الحجة وإعزل الفقهاء إنما حكموا بالظنية لأن الأغلب فى مقدماته الظن ومن ههنا ترى بعضهم يقدمون بعض التمثيلات على بعض النصوص وبالجملة تضعيف هذه الحجة لا يصدر الا عن من انتهى الى حد البلادة فلا يليق أن يخاطب فى المسائل العلمية اه وأراد بالبيان السابق ما ذكره فى شرح تعريف القياس بقوله والظاهر أنه يعنى التمثيل لا يخرج عن قيد اللزوم لأن حاصله أن هذا الحكم فى هذا الجزئى ثابت كالحكمة فى البنج لأنه مشارك للأصل كالحكم فى علة الحكم كالاسكار وكل ما هو مشارك للأصل فى علة الحكم فالحكم ثابت فيه فهذا الجزئى الحكم ثابت فيه وهذه المقدمات مستلزمة للنتيجة فان قلت كونه مشاركاً للأصل فى علة الحكم أمر مظهر لجواز كون الأصل شرطاً أو الفرع مانعاً قلت هذا لا يضر إذ المراد باللزوم كون المقدمتين بحيث لو فرضتا صادقتين لزم صدق النتيجة لأن المقدمات والنتيجة صواب فى نفس الأمر والاخرج القياس السوفسطائى (قوله وأما التمثيل الخ) عدل المصنف عن التعريف المشهور وهو إثبات الحكم فى جزئى لثبوتيه فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما لاشتماله على المسامحة لأنه تعريف الشئ بآثره المترتب عليه وقال فى شرح الرسالة الأصوب أنه نسبة جزئى لجزئى فى معنى مشترك بينهما ونظر فيه بعض الشارحين بأن فيه مسامحة أيضاً قال والظاهر أن يقال هو المؤلف من فصايات شتمل على بيان مشاركة جزئى لجزئى آخر فى علة الحكم له يثبت ذلك الحكم فى ذلك الجزئى قال رجب أفندى وقد قسم القوم التمثيل الى تمثيل قطعى فيفيد اليقين كقولنا العالم كاليث فى الامكان وهو علة للاحتياج الى المؤثر فيمدون العالم محتاجاً الى المؤثر أيضاً وإلى غير قطعى فيفيد الظن مثل العالم كاليث فى التأليف هو علة الحدوث فيكون العالم حاثاً أيضاً والظاهر من التمثيل فى مقابلة للقياس هو الثانى إذ الأول يرجع الى القياس قطعاً فيدعى على هذا أن يذكر فى تعريفه قيد يخرج الأول لكون المشاركة المذكورة ظنية اه والذى فى الحواشى السلكوتية أن التمثيل لا يكون مفيداً لليقين إلا إذا ثبت عليه الجامع وعدم كون خصوصية الأصل شرطاً أو خصوصية الفرع مانعاً قطعاً لكن تحصيل العلم

أى جزئى آخر ( فى علة الحكم ليثبت ) الحكم ( فيه ) أى فى الجزئى الأول كما يقال النبذ مسكر فهو حرام كالخمر يعنى الخمر حرام لأنه مسكر وهذه العلة موجودة فى النبذ فيكون حراما فالنبذ جزئى مشارك لجزئى آخر أى الخمر فى الاسكار والاسكار علة الحكم الذى هو الحرمة والجزئى الأول يسمى فرعاً والثانى يسمى أصلاً ( والعلة فى طريقه ) أى المعتمد عليه فى طريق التمثيل وكونه سبباً لثبوت الحكم فى الجزئى الأول هو ( الدوران والترديد ) أما الدوران فهو اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدمه كما يقال الحرمة دائرة مع الاسكار وجوداً وعدمه .

( قوله الدوران والترديد ) أما وجهه <sup>(١)</sup> عدم إفادة الدوران لليقين فلأن الجزء الأخير من العلة والشروط المساوى لها كل منهما يدور معه الحكم وجوداً وعدمه مع أنه ليس بعلة فإن نازعوا فى صلاحها للعلة نازعنا فى صلاحه مداراً ، وأما وجه عدم إفادة الترديد اليقين لأن التقسيم غير حاصر فيجوز أن تكون العلة غير ما ذكر ( قوله وجوداً وعدمه ) الواو بمعنى أو المانعة الخلو فتجوز الجمع فالأول <sup>(٢)</sup>

بهذه الأمور صعب جداً فلذا لم يقسموا التمثيل الى ما يفيد اليقين وإلى ما يفيد الظن كما قسموا الاستقراء ( قوله لجزئى آخر الخ ) ليس المراد بالجزئى الجزئى الاضافى للمعنى المشترك بل ما يشمله المعنى المشترك سواء كان محمولاً عليه أولاً قاله عبد الحكيم اه ( قوله فى علة الحكم ) والمراد بها العلة المستلزمة لأصل الحكم سواء كانت علة نامية أو ناقصة لا مطلق العلة ضرورة أن اشتراك مطلق العلة لا تستلزم اشتراك المعلول ( قوله كما يقال النبذ مسكر الخ ) لوقال النبذ حرام لأنه كالخمر فى الاسكار الذى هو علة الحرمة لكان أخصر وأولى فاذا رد الى صورة القياس صار هكذا النبذ مسكر كالخمر وكل مسكر حرام فالنبذ حرام فالجزئى الأول أصغر والثانى شبيه والحكم أكبر والمعنى المشترك أوسط والمتكاملون يسمون التمثيل استدلالاً بالشاهد على الغائب والأصغر غالباً والشبيه شاهداً والفقهاء يسمونه قياساً لما فيه من حد وجزئى بجزئى وإلحاقه به يقال قاس الشيء بالشيء اذا قدره على مثاله ويسمون الأصغر فرعاً والشبيه أصلاً لا بقتناء الأصغر عليه فى ثبوت الحكم والأكبر حكماً والأوسط جامعاً وعلة ( قوله الدوران ) وقد يهبر عنه بالطرد والعكس أى الاستلزام وجوداً وعدمه فقول الشارح فهو اقتران الخ بمعنى الاستلزام ( قوله وجوداً وعدمه ) بمعنى أن الحكم يثبت عند ثبوت ذلك الشيء ويتنفي عند انتفائه

(١) ( قوله أما وجه الخ ) مرتب على محذوف تقديره وكل منهما لا يفيد اليقين فى العلية أما وجه الخ . وحاصله فى الأول أن مدار الحكم قد يكون علة أو جزء علة أو أمراً مساوياً للعلة والحكم كما يدور مع علته يدور مع جزئها ومع الأمر المساوى لها مع أنها ليسا بعلة فلذا لم يفد الدوران اليقين وفى الثانى ويسميه الأصوليون السبر والتقسيم فلجواز عدم الحصر فى التقسيم .

(٢) ( قوله فالأول ) وهو الذى يدور مع علته وجوداً فقط كالملك بالهبة فانه يلزم من وجود الهبة وجوده ولا يلزم من عدمها عدمه لحصوله بغيرها كالبيع ، وقوله والثانى وهو الذى يدور مع علته عدمه فقط كالطهارة للصلاة فانه يلزم من عدمها عدم الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة لفقد شرط آخر كستر الدورة وقوله والثالث ظاهر كنهال الشارح . واعلم أن ما نقله المحشى عن يس مأخوذ من رسالة آداب البحث على أنه بالمعنى الأعم ولا يصح ارادته هنا ولذا قيده المصنف فى شرح الرسالة فى هذا المقام بالخاص وهو الذى يلزم من وجود علته وجوده ومن عدمها عدمه ويرشد لذلك مثال الشارح فتعين أن تكون الواو على بابها كما يعلم بمراجعة ابن سعيده الشرنوبى .

أما وجودا في الخمر وأما عدما في سائر الأشربة والأطعمة ، والدوران أمانة كون المدار علة للدائر  
فلا سكار علة الحرمة ، وأما التردد فهو إيراد أوصاف الأصل وإبطال بعضها لتنحصر العلية  
في الباقي كما يقال علة الحرمة في الخمر إما الاسكار وإما السيلان والثاني باطل لأن الماء سيال وليس  
يحرام فتعين الأول .

### فصل في مواد الأقيسة

ولما فرغ من صور الأقيسة شرع في موادها فقال :

كذلك بالنسبة للهبة والثاني كالطهارة والثالث ظاهر انتهى يس ( قوله كون المدار ) أى الوصف  
المدار كالاسكار ( قوله المدار ) أى الذى دار معه الحكم ( قوله للدائر ) أى الحرمة مثلا .

### فصل في مواد الأقيسة

اعلم أنه كما يجب على المنطقي النظر في صور الأقيسة كذا يجب في موادها السكية حتى يمكنه  
الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهتي الصورة والمادة ومواد الأقيسة إما يقينية أو غير يقينية .  
واعلم أيضا أن القياس كما ينقسم باعتبار الصورة الأولى الى الاقترائى والاستثنائى والاقترائى  
الى الجلى والشرطى على ماسبق كذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس أعنى البرهان والجدل  
والخطابة والمغالطة والشعر لأنه يفيد إما تصديقا أو تأثرا في غيره كالتخييل والتصديق إما جازم أو  
غير جازم والجازم إما أن يعتبر حقيقة أم لا والمعتبر حقيقة إما أن يكون حقا في الواقع أولا فالمفيد  
للتصديق الجازم الحق هو البرهان والتصديق الجازم الغير الحق هو السفطة والتصديق الجازم  
الذى لا يعتبر فيه كونه حقا أو غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف هو الجدل ان تحقق عموم  
الاعتراف وإلا فهو الشغب وهو مع السفطة فيدرجان تحت قسم واحد وهو المغالطة والمفيد للتصديق

وبهذا المعنى يسمى الحكم دائرا وذلك الشيء مدارا ( قوله وأما التردد ) ويقال له السبر والتقسيم  
( قوله إيراد أوصاف الأصل ) أى التى تحتل العلية عقلا ( قوله وإبطال بعضها ) أى علية بعضها  
( قوله في الباقي ) أى من السبر ( قوله علة الحرمة في الخمر الخ ) وأيضا يقال علة الحدوث في البيت إما  
التأليف وإما الوجود وإما كونه قائما بنفسه والأخباران باطلان ضرورة الانتقاض بالواجب فتعين  
الأول وكلا الوجهين ضعيف ، أما الأول فلأن الاقتران وجودا وعدما في بعض الصور لا يفيد العلية  
وفي جميعها إنما يكون باستقراء تام وهو متعذر أو متعسر ، وأما الثانى فلأن التقسيم غير حاصر فيجوز أن  
تكون العلة غير مذكورة . وللقوم ههنا تقسيم يتضمن الفرق بين القياس والاستقراء والتمثيل بوجه غير  
ما ذكر وهو أن الاستدلال إن كان بحال السكى على حال الجزئى فهو حال القياس وإن كان بحال الجزئى  
على حال السكى فهو الاستقراء وإن كان بحال الجزئى على حال الجزئى فهو التمثيل ، وأما الاستدلال  
بحال السكى على حال السكى فهو احتمال عقلى لا يقدر على الحصر الاستقرائى .

### فصل في مواد الأقيسة

( قوله شرع في موادها ) وهى القضايا التى تتركب منها لكونها لا بد من معرفتها حتى لا يتطرق

(القياس اما برهاني وهو ما يتألف من اليقينيات ) اليقين اعتقاده الشيء بأنه كذا مع اعتقاده بأنه لا يمكن الا أن يكون كذا اعتقادا مطابقا لنفس الأمر غير ممكن الزوال (وأصولها<sup>(١)</sup>) ستة (الأوليات) وهي القضايا التي يحكم فيها العقل

الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتخييل دون التصديق هو الشعر (قوله واليقين) المراد به مطابق الادراك (قوله مع اعتقاده بأنه الخ) خرج به الظن وأما الشك فلم يدخل حتى يخرج به لأنه لا اعتقاد فيه (قوله اعتقادا مطابقا الخ) خرج الجهل المركب (قوله غير ممكن الزوال) خرج اعتقاد المقلد (قوله وأصولها) أى الأمور الكلية التي تجمعها والمراد بالأصول الأنواع فلا يرد ما يقال كلامه يقتضى أن هذه ستة عشر غير اليقينيات لأنها أصولها مع أنها عينها تأمل (قوله الاوليات) سواء كانت من

الغلط من جهة المادة وتميز الصاعات الخمس بعضها عن بعض فالنظر ههنا في النضاي من حيث ذاتها مع قطع النظر عن تركيبها هيئة مخصوصة والبحث عن اشتراط الشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكمية والكيفية والجهة ليس نظرا في مواد الاقيسة لكونها مختصة بهيئة مخصوصة (قوله القياس إما برهاني الخ) بيان للصناعات الخمس وهي أقسام للادلة باعتبار مادته كما أن الأقسام السابقة أقسام له باعتبار صورته وهي البرهان والجدل والخطابة والمغالطة والشعر ووجه الحصر أن القياس يفيد إما تصديقا أو تأثرا أعنى التخيل والتصديق إما جازم أو غير جازم والجازم إما أن تعتبر حقيقته أولا والمعتبر حقيقته إما أن يكون حقا في الواقع أولا فالمعتمد للتصديق الجازم الحق هو البرهان وللتصدق الجازم غير الحق هو السفطة والتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه حقا أو غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف هو الجدل إن تحقق عموم الاعتراف والا فهو الشغب وهو مع السفطة تحت قسم واحد هو المغالطة والمفيد للتصديق الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتخييل دون التصديق هو الشعر (قوله مع اعتقاد الخ) خرج الظن فان فيه تجوز الطرف المقابل المرجوح وقوله مطابقا لنفس الأمر خرج الجهل وقوله غير ممكن الزوال خرج التقليد (قوله وأصولها) أى اليقينيات الخ قال شارح سلم العلوم زعم قوم أن لا يقين الا من البرهان ونهم من قال لا يمكن تحصيل اليقين من البرهان وماهو مستعمل في العلوم ليس برهانا والا لتسلسل فان مقدماته يجب أن تكون يقينية إذ لا يقين من غير اليقينيات وهكذا ويتسلسل ومنهم من اعترف بالبرهان وقال يستدل على مقدماته بالدور بأن يحصل المطلوب من مقدماته ويحصل تلك المقدمات بمقدمات أخرى ثم يرجع ويثبت تلك المقدمات بأصل المطلوب فلا تسلسل ويلزمه الصادرة على المطلوب الاول والقدم على نفسه لأن موقف الموقوف موقوف وهذا كله إنما نشأ من ظنهم السكاسد أن اليقين لا يحصل إلا من البرهان بل ههنا مقدمات يقينية بنفسها ينتهى اليها البرهان نعم العلم اليقيني بالنظريات لا يحصل إلا بالبرهان اهـ .

(١) قول المصنف وأصولها الخ) وجه الحصر أن العقل إما أن يجزم بالحكم بين الطرفين بدون واسطة أولا، الأول الأوليات والثاني إما أن تكون الواسطة فيه الحس الظاهر فقط وهو المشاهدات أو هو مع تكرار المشاهدة وعلم الحقيقة وهو الحدسيات أو بدون علمها وهو التجربات أولا تكون الحس فلا يخلو إما أن تكون السماع ممن يوثق به وهو المتواترات، أو برهاناً لا يفيق عن الخيال وهو الفطريات المصبر عنها هنا بالنظريات اهـ الصرنوبى .

بمجرد تصوّر الطرفين ولا يتوقف على واسطة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء فان هذين الحكمين لا يتوقفان على واسطة (والمشاهدات) وهى المحسوسات أى القضايا التى يحكم بها الحس كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة (والتجربيات) وهى التى يحتاج العقل فى الجزم بالضروريات أم لا (قوله بمجرد تصور الخ) أى وان كان تصوّرهما نظريا فان كانت الأطراف جلية التصوّر والارتباط فواضح مطلقا ، وإلا فهو واضح لمن كانت الأطراف والارتباط جلية عنده غير واضح لغيره كتصوّر حقيقة الواحد وحقيقة الاثنين فان حقيقتهما فى معرفتها صعوبة ، وإن كان تصوّر الواحد والاثنين فى الجملة كافيا فى الحكم فى قولك الواحد نصف الاثنين ولا يتوقف على واسطة وقد يتوقف العقل فى الحكم الأول بعد تصوّر الأطراف إما لنقصان الغريزة كما للصبيان والبله وإما لتدنس الفطرة بالعقائد المضادة للأوليات كما يكون لبعض العوام والجهال (قوله والمشاهدات) قضية عبارة الشارح تخصيصها بالحسيات ومنهم من جعلها شاملة للحسيات والوجدانيات كما صاحب الشمسية ومنهم من جعل الحسيات اسما مستقلا وخص اسم المشاهدات بما يسمى وجدانيات ثم المحسوسات بالحس الظاهر أو الباطن لا يقوم بها حجة على الغير نعم إن شارك غيره فى إحساس الشيء كأن إنكاره مكابرة (قوله التى يحكم بها الحس) قال فى شرح المواقف اعلم أن الحس لا يفيد إلا حكما جزئيا كقولنا هذه النار حارة ، وأما الحكم بأن كل نار حارة فاستفاد من الاحساس بجزئيات كثيرة مع الوقوف على العلة قال حسن جلي فى قوله وأما الحكم الخ قد يقال هذه القضية الكلية فى المجرى باتصافه عليها (قوله مشرقة) أى محرقة .

(قوله بمجرد تصوّر الطرفين) سواء كان بديهيا كالمثالين المذكورين أو نظريا نحو الممكن يحتاج فى وجوده إلى مرجع وتتفاوت جلاء وخفاء بحسب تصوّر الطرفين ، وقد يتوقف العقل فى الحكم الأولى بعد تصوّر الأطراف إما لنقصان الغريزة كما للصبيان والبله وإما لتدنس الفطرة بالعقائد المضادة للأوليات كما يكون لبعض العوام والجهال (قوله وهى المحسوسات) تفسير بالأعم والا فالمشاهدات هى ما يحس بالبصر لأنه ليس مرادا بل المراد ما يعي الاحساس به وبغيره من بقية الحواس الظاهرة وفى شرح سلم العلوم المشاهدات ثلاثة أصناف : الأول ما يدرك بالحواس الظاهرة . الثانى ما يدرك بالباطنة ومنها الوهميات . الثالث ما تدركه نفوسنا والأخيران يسميان وجدانيات اهـ (قوله يحكم بها الحس الخ) لا يتوهم صرافة الحس فى الحكم بل لابد من العقل فهو الحاكم حقيقة لكن بمونة الحس قال شارح سلم العلوم ثم ليس كل تصديق يحصل بالحواس من المشاهدات بل لابد فيها من حكم العقل أيضا وقبوله وإلا لكان قولنا للسراب انه ماء من المشاهدات وكذا سائر أغلاط الوهم والحس ، ثم قال ان المحسوسات هل تقع مقدّمات برهانية أم لا ؟ قالوا لا تقع لأنها علوم جزئية زائلة بزوال الحس ، فلا تفيد تصديقا جازما ثابتا فتأمل فيه نعم للعقل أن يأخذ أمرا كليا مشتركا بين المحسوسات بمونة الحس ويحكم عليه حكما كحكم الحس على الجزئيات المحسوسة بتجربة أو غير ذلك فهذا الحكم يقع مقدّمة فى البرهان وللحس دخل ما اهـ (قوله والنار محرقة) أى كل نار محرقة ، فالتقضية كلية ومثلها فى الشخصية هذه النار محرقة والثانية ظاهرة وأما الأولى فوجهها أن الاحساس بالجزئيات الكثيرة يعد النفس لقبول الحكم بالكلية . لا يقل يلزم أن تكون الكلية من

بها إلى تكرير المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السقمونيا مسهلة للصفراء (والحدسيات) وهي التي يحكم فيها العقل بواسطة لا بمجرد تصوّر الطرفين كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فان هذا الحكم بواسطة مشاهدة تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قريبا وبعدا والحدس سرعة انتقال الذهن

(قوله إلى تكرير المشاهدة) أى المفيدة ليتين بواسطة قياس خفي وهو أن الوقوع المتكرر على النهج الواحد لا بد له من سبب وان لم تعرف ماهية ذلك السبب وكما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعاً ثم هي قد تخص كقولنا السقمونيا الخ وكيفية الطبيات ، وقد تعلم كعلم الشكل الخج مسكر (فائدة) تتميز المجربات عن الاستقراء بأنها لا تفارق هذا القياس الخفي بخلاف الاستقراء (قوله السقمونيا) هي نوع من الأدوية مسهلة للصفراء (قوله والحدسيات) اعلم أن الحدسيات كالتجربيات في تكرار المشاهدة على ماهو الظاهر من أنه لا يكفي المشاهدة مرة بل مقارنة القياس الخفي لازمة إلا أن السبب في التجربيات غير معلوم الماهية بخلاف الحدسيات (قوله تشكلاته) أى القمر أى كونه على شكل كذا وكون نوره قويا أو ضعيفا (قوله أوضاعه) أى أحواله وهي قربه من الشمس وبعده منها بقوله قريبا وبعدا بيان الأوضاع وقوله من الشمس متعاق بالقرب والبعث والضمير في أوضاعه للقمر (قوله سرعة انتقال الخ) اشتهر تعريف الحدس بأنه سرعة الخ يعنى بحيث تتمثل المطالب في الذهن مع المبادئ دفعة في العبارة تسامح لأن الانتقال في الحدس دفعي لا تدريجي فلا يصح وصفه بالسرعة المؤذنة بالحركة الاعلى تجوز قال اليوسى ولقائل أن يقول ان الانتقال أيضا

قبيل الاستقراء . لانا نقول الفرق بينه وبين الاستقراء أن الاستقراء يحتاج فيه إلى حصر الجزئيات حقيقة أو ادعاء على ماسبق تفصيله ، وما هنا غير محتاج لذلك أفاده عبد الحكيم والذي في شرح المصنف على الرسالة الأحكام الحسية كلها جزئية فان الحس لا يفيد إلا أن هذه النار حارة وأما الحكم بأن كل نار حارة فحكم عقلي استفاده العقل من الاحساس بجزئيات ذلك الحكم والوقوف على عللها ويمكن التوفيق بين الكلّين تأمل (قوله إلى تكرير المشاهدة الخ) ولا بد فيها من انضمام قياس خفي وهو أن الواقع المتكرر على نهج واحد دائما أو أكثر لا يكون اتفاقيا بل لا بد له من سبب وان لم تعرف ماهية ذلك السبب وكما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعاً وتتميز عن الاستقراء بأن الاستقراء لا يقارن هذا القياس الخفي (قوله بواسطة مشاهدة الخ) ولا بد من تكررها ومقارنة القياس الخفي كما مر في المجربات والفرق بينهما أن السبب في المجربات معلوم السببية مجهول الماهية فلذلك كان القياس المقارن لما قياسا واحدا وهو أنه لو لم يكن لعل لم يكن دائما أو أكثرى وان السبب في الحدسيات معلوم السببية والماهية ، فلذلك كان المقارن لها أقيسة مختلفة بحسب اختلاف العلل في ماهياتها كذا يستفاد من المصنف في شرح الرسالة قال في سلم العلوم وشرحه ولا يجب في الحدس المشاهدة مرة فضلا عن تكرارها كما قيل (١) فان المطالب العقلية التي لا يكون فرد من أفراد موضوعها محسوسا ولا ينال الحس حكمه قد تكون حدسية ولا يمكن المشاهدة هناك اه (قوله تشكلاته) أى اختلاف أشكاله ، وذلك بحسب مقابله للشمس والأوضاع الحاصلة له في القرب والبعث كما قال بحسب الخ (قوله والحدس سرعة انتقال الذهن الخ) قال المصنف في شرح الرسالة الانتقال في

من المبادئ الى المطالب (والتواترات) وهى التى يحكم فيها العقل بواسطة السماع عن جمع كثير لا يجوز العقل توافقه على الكذب كقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المجزة على يده وكعلمنا بوجود مكة وبغداد

فى هذا التعريف لامعنى له وان لم يوصف بالسرعة لأن المطالب والمبادئ إذا كانت تتمثل فى الذهن عند الالتفات دفعة فلا انتقال من إحداها إلى الأخرى ، وإلا فلو ثبت هناك انتقال فلا بد له من سرعة أو غيرها إلا أن يقال إنهم لم يعدوا الانتقال الذى فى الحدس حركة وذكر فى شرح الاشارات أن للفكر والحدس مراتب فى التأدية إلى المطلوب بحسب السكيف والسكم ، أما بحسب السكيف فلسرعة التأدية وبطؤها وأما بحسب السكم فلكثرة عدد التأدية إلى العلوم وقتها والأولى فى الفكر أكثر لأشتماله على الحركة والثانى فى الحدس أكثر لتجرده عن الحركة وفيه بحث لأن الاختلاف فى السرعة والبطء وان كان قليلا لابد فيه من الحركة والزمان فكان الحركة اللذنية عن الحدس إنما هى الحركة المذبذبة فى العكس لا مطلقا (قوله من المبادئ) أى المطالب . المبادئ هى اختلاف تشكيلات القمر النورية بحسب قربه من الشمس وفرق بينها وبين المجرىبات بأنها واقعة بغير اختيار بخلاف المجرىبات (قوله من المبادئ) هى كونه كلما قرب القمر من الشمس قوى نوره (قوله والتواترات الخ) لا يخفى أن الكلام فى المتندات التى يتألف منها البرهان ولا شك أن العلم المتواتر جزئى محض إلا أن يقال المراد بالأحكام الكلية بواسطة المتواتر كما مر فى المشاهدات (قوله وهى التى يحكم فيها العقل الخ) قال السعد ويشترط الاستناد إلى الحس حتى لا يعتبر التواتر إلا فيما يستند إلى المشاهدة ، ومراده بالمشاهدة ما يقابل الغيبة فتم أنواع الاحساس فالشرط الانتهاء الى مطلق الحس الشامل للحواس الخمس وإلا لزم أن خسر الجماعة الكبيرة جدا إذا كانوا عميا لا يسمى تواترا ولو كان مسقندا الى حس السمع وليس كذلك فخر الجماعة الأولى التى أخبرت بانشقاق القمر مثلا من المشاهدات لا التواترات بالنسبة إليهم أنفسهم وإنما يكون موافقا بالنسبة لمن بعدهم .

الحدس دنى لا تدريجى فاطلاق السرعة تجوز اه ، والفرق بين الحدس والفكر أنه فى الفكر يتدرج الذهن بعد تصور المطلوب فى تحصيل المبادئ فيحصل قضايام يأخذ منها ما يناسبه فيرتبها تدريجا فيحصل المطلوب عقيب دفعة قال شارح سلم العلوم ، وهذا يرشدك إلى أن النفس قد تلقت فى آت واحد إلى قضيتين اه (قوله بواسطة السماع) ولا بد مع ذلك من انضمام قياس خفى وهو أنه خبر قوم يستحيل توطؤهم على الكذب وكل خبر كذلك فدلوه واقع إلا أن العلم بهذا القياس الخفى حائل بالضرورة ، ولذا يفيد المتواتر العلم لله والصدى بانحلاف خبر الرسول فانه يفيد العلم الظرى لاحتياجه إلى قياس فسكرى قاله عبد الحكيم (قوله عن جمع كثير) وتعيين العدد ليس بشرط فيه بل الضابط فيه مبلغ يفيد اليقين ، وهو يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات والوقائع ولعل هذا ضرورى عند ذى فهم ، ومع ذلك خولف فيه فقل أر بة وقيل خسة وقيل سبعة وقيل غير ذلك نعم لا بد من شرطين : الأول الانتهاء إلى الحس فلا تواتر فى العقلية ، فيكون الحاصل من المتواتر علما جزئيا من شأنه أن يحصل بالاحساس ، ولعل ترك هذا القيد لأن إحالة العقل توطأهم على الكذب لا يكون إلا فى المحسوس فان قلت قد استدلوا بالتواتر على فرض الصلاة



(والنظريات) وهى القضايا المجهولة للكفسة من المعلومات بطريق الكسب والنظر كحكم العقل بحدوث العالم المكسب من قولنا العالم متغير وكل متغير حادث (م) القياس البرهانى إما الى أو إلى فانه (ان كان) الحد (الأوسط مع عليته) أى مع كونه علة (للفسة) أى نسبة الأكبر الى الأصغر (فى الذهن) يحتمل (١) أن يتعلق بقوله مع عليته أى بمجموع المضاف والمضاف اليه اذا لمجموع نائب مناب الفعل أو شبهه لأنه يتعلق بأحدهما ويحتمل أن يتعلق بعليته أى المضاف اليه فقط إذ الياء فيه مصدرية فيكون بمعنى المصدر ويجوز تعلق الظرف به (علة) منصوب على أنه خبر كان والمعنى أن الحد الأوسط لابد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر فى الذهن فان كان مع كونه علة للنسبة فى الذهن علة (لها فى الواقع) أيضا (فلمى) لأنه يعطى اللمية فى الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط محموم فزيد محموم فان الأوسط وهو متعفن

(قوله والنظريات الخ) فى بعض الذخ الفطريات وتسمى قضايا قياساتها معها وهى قضايا يكون تصورات أطرافها ملزمة لقياس يوجب الحكم وللشارح من تفسير النظريات غير ظاهر لأن النظريات بالمعنى الذى ذكره ليست من الضروريات بل هى فى الأصل كسبية لكنها لما كان برهانها ضروريا لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت هى ضرورة أيضا فكأنها لا تحتاج الى ذلك كقولك الأربعة زوج لأنها منقسمة الخ البرهان (قوله أى بمجموع المضاف والمضاف اليه) المضاف لفظ مع والمضاف اليه قوله عليته (قوله مناب الفعل) أى كان مثلا وقوله أو شبهه أى كائننا فالمعنى ان كان الحد الوسط علة للنسبة فى الواقع حالة كونه كان أو كائننا مع عليته فى الذهن (قوله إذ الياء فيه مصدرية) أى دالة على أن ما هو فيه مصدر كاضارية والمضروبية (قوله لأنه يعطى) أى يفيد اللمية أى العلية (قوله كقولنا زيد متعفن الاخلط الخ) الحاصل أن لاستدلال ان كان بوجود السبب على جود السبب كان برهاننا لميا وبالعكس إلى ومنه الاستدلال بالآثر على المؤثر

وأن الساعة حق وعذاب القبر حق والشفاعة حق مع أنها من العقليات الصرفة . وأجيب بأنه لاستدلال بالتواتر على هذه الأمور بل استدلال به على وجود قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الدال على ذلك دلالة قطعية وهو مسموع محسوس ويستدل به على تلك الأمور يكون الخبر بها صادقا من غير ريب والثانى مساواة الوسط للطرفين فيكون فى كل مرتبة مناخ يحيل العقل توأماهم على الكذب لا كادعاء اليهود قتل عيسى عليه وعلى نبينا وبقية الأنبياء الصلاة والسلام وادعاء الروافض تواتر نص تسليم الخلافة الى أمير المؤمنين على كرم الله وجهه والعالم الحاصل من التواتر ضرورى وقيل نظرى وضعف (قوله علة لنسبة الأكبر) أى للتصديق بثبوت الأكبر للأصغر (قوله لمى) نسبة للم بعد تشديد الميم كما تقدم توجيهه وهى مما ينسب به عن العلة ولذلك قال فى وجه النسبة لأنه يعطى اللمية الخ ومعنى اعطاء اللمية فى الذهن اعطاء السبب فى التصديق ومعنى إعطاء اللمية فى الخارج إعطاء سبب الحكم فى الوجود الخارجى على ما فى شرح المطالع فهو يعطى اللمية على الاطلاق فيكون كاملا فى افادتها (قوله متعفن الاخلط) الكلام على التعفن والاخلط والمخى يبحث

(١) (قول الشارح يحتمل الخ) فيه أن الظرف عامله محذوف وجوبا على أنه حال من اسم كان على رأى سيويه أو من خبرها قدم عليه لأنه ذكره عند غيره ، ومعلوم أن الجار والمجرور يتفق بما يتعلق به الظرف لا بالظرف وحده ولا به مع ما أضيف اليه كما لا يخفى فتمين أن يكون متعلقا بالحال المحذونة أو بالمضاف اليه لأنه مصدر اه الشرنوبى .

الاخلاط كما أنه علة لثبوت نسبة المحموم الى زيد في الدهن كذلك علة لثبوت تلك النسبة في الخارج أيضا ( وإلا ) أى وإن لم يكن كذلك بأن لا يكون علة للنسبة إلا في الدهن فقط ( فأنى ) أى فهو برهان إنى لأنه يفيد إنية النسبة أى تحققها في الدهن دون لميتها كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط فإن الأوسط وهو محموم وإن كان علة لثبوت تعفن الأخلاط في الدهن إلا أنه ليس علة له في الخارج بل الأمر بالعكس ( وإما جدلى (١) ) عطف على قوله إما برهائى ، والجدلى ( يتألف من المشهورات والمسلمات ) أما المشهورات فهي القضايا التي تشهر

( قوله الأخلاط ) جمع خلط وهي السوداء والصفراء ولبانم والدم وتعفنها خروجها عن الاستقامة ( قوله إنية النسبة ) من قولهم إن الأمر كذا فهو منسوب لأن لأنه يؤتى بأن غالبا ( قوله دون لميتها ) أى في الخارج وإلا ففيه اللبية في الدهن اذ اللبية الخارجية هي الحقيقة وسمى لما لا فادته اللبية أى العلة وإما سميت العلة لمية إذ يجاب بها السؤال بل فسميت لمية نسبة للم وسمى البرهان لميا نسبة للمية فهو منسوب للمنسوب ( قوله متعفن الأخلاط ) أى فاسد الطبايع ( قوله في الدهن ) لأنه جعل سببا لثوب الحمل في الدهن وقوله الخارج هو الواقع ( قوله بل الأمر بالعكس ) وهو كون تعفن الأخلاط علة للحمى ( قوله المشهورات الخ ) دخل فيه ما إذا كانت المقدمتان مساهمتين أو

عنه في الكتب الطبية فاطالة الكلام به هنا عبث ونحن بحمد الله قد أشبعنا القول فيها في شرحنا لزهة الأذهان التي ألفها داود البصير الانطاكي في الطب ( قوله فهو برهان إنى ) قال المصنف والاوسط في البرهان الإنى أن كان معلولا لوجود الحكم في الخارج يسمى دليلا كما في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط وإلا لم يسمى باسم خاص كما في قولنا هذه الحى تشد غبا وكل ما يشد غبا فهي محرقة فإن الاشتداد غبا ليس معلولا للاحراق بل كل منهما معلول للصفراء المتعفنة خارج العروق اه وبقى ههنا شك وهو أن الشيخ ذكر في الشفاء أن العلم اليقيني بذى السبب لا يحصل إلا من جهة العلم بسببه لأنه اذا لم يعلم سببه كان جائز الطرفين فلا يقع اليقين فعلى ما ذكره الشيخ لا يكون الاستدلال بالمعلول على العلة برهانا لأن كون النتيجة يقينية معتبر في حد البرهان وأجاب السيد في حاشية التجريد بأن مراد الشيخ أن ذا السبب أى الممكن اذا لم يكن محسوسا لا يحصل العلم اليقيني بوجوده بعينه الامن جهة علمه فان وجود المعلول لا يدل على وجود علة بعينه بل يدل على وجود علة ما فيجب حمل كلامه على ذلك فانه قد صرح هو وغيره بأن الاستدلال بالعلة على المعلول برهان لمى بالعكس إنى وفرقوا بينهما بأن العلم بالعلة المعينة يستلزم العلم بمعلول معين والعلم بالمعلول المعين لا يستلزم إلا العلم بالعلة ما فعلم أن مراده ما ذكرنا فلا استدلال بوجود العلة على وجود المعلول أو بعدمها على عدمه برهان لمى يفيد علما يقينيا بوجود معلول معين أو عدمه والاستدلال بوجود المعلول على وجود علة ما لا بعينها أو بعدمه على عدم علة كلها أو على عدم علة معينة منها برهان إنى اه مع بعض حذف ( قوله وإما جدلى الخ ) الجدل حجة منتجة على سبيل الشهرة ولا بد أن تكون مواده مشهورة أو مسهمة عند الخصم سواء كانت صادقة أو كاذبة

(١) ( قول المصنف جدلى الخ ) ثنى به لقر به من البرهان إذ شهرة مقدماته أو تسليمها لا ينافى أن تكون يقينية وإن لم يعتبر فيها اليقين بخلاف البرهان، وثلت بالخطابى لتركبه من المظنونات وربع بالشعرى لا فادته التأثير دون التصديق، وآخر السفسطى لتركبه من الكاذبات فلذا رتبها مراعى الأقوى فالأقوى اه الشرنوبى .

فما بين الناس كقولنا العدل حسن<sup>(١)</sup> والظلم قبيح وتختلف المشهورات بحسب اختلاف الأزمان والأمكنة

مشهورتين أو الأولى مسلمة والأخرى مشهورة إذ المراد أن الجدل قياس إحدى مقدمتيه مسلمة أو مشهورة ومثل ذلك يقال في جميع ما يأتي الخ إلا البرهان فيشترط كون مقدمتيه يقينيتين ويصدق على الذي مقدمته مشهورتان أن إحداها مشهورة (قوله فيما بين الناس) أما كلهم كحسن الاحسان الى الآباء والفقراء أو الجل كوحدة الاله أو طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل، وسبب الشهرة إما اشتغالها على مصلحة عامة يتعلق بنظم أحوالهم نحو قول الشارح العدل حسن والظلم قبيح أو مافي طباعهم من الرقة نحو مراعاة الضعفاء محمودة أو الحية نحو كشف العورة مذمومة والمراد أن المشهورة لا يعتبر فيها مطابقة الواقع وتطابق الآراء سواء كانت يقينية أم لا فبعض القضايا يكون أوليا باعتبار ومشهورا باعتبار وقد تبلغ الشهرة الى حيث تشبه بالأوليات ويفرق بينهما بأن الأوليات يحكم بها العقل ولولم ينظر إلى غير تصور الطرفين من غير توقف والمشهورات تتوقف على غير تصور

وكذا هيئة منتجة على سبيل الشهرة أو تسليم الخصم فيجوز استعمال الشكل الثاني من موجبتين ان ظنه الخصم منتجا كذا في شرح سلم العلوم (قوله فيما بين الناس) قال شارح سلم العلوم هي إما مسلمة عند الأناس كافة نحو العلم حسن وتسمى مشهورات مطلقة أو عند جماعة مخصوصة كما عند أهل الهند ذبح الحيوان مذموم وتسمى مشهورات محدودة وربما تكون صادقة إما نظرية نحو المثلث زواياه مساوية لثاقتين أو ضرورية نحو السلب والایجاب لا يجتمعان بل أكثر الأوليات وربما تكون كاذبة كما في مثال الهند اه وعلى هذا فآل في الناس صالحة للاستغراق الحقيقي وقال عبد الحكيم لم يرد بالناس الاستغراق الحقيقي إذ لا قضية يعترف بها جميع أفراد الناس بل العرفي أى من أهل قرن أو إقليم أو بلدة أو صناعة أو غير ذلك ولا بد من اعتبار الخفية أى يحكم بها العقل لأجل اعتراف الناس لتخرج الأوليات أو تقيد القضايا بغير اليقينية بقرينة المقسم وانقول بأنه يجوز أن يكون بعض القضايا من الأوليات باعتبار ومن المشهورات باعتبار يناق جعل كل منهما قسما للمعتقابين أعنى اليقينيات وغيرها فانه لا يمكن أن تكون قضية يقينية باعتبار غير يقينية باعتبار إذ لا يجامع اليقين غيره وبهذا ظهر فساد ما قيل الجدل قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وإن كانت في الواقع يقينية أو أولية على أنه يستلزم تداخل الصناعات الخمس اه وما في شرح سلم العلوم أولى لاتفاق العقلاء قاطبة على أحسنية العلم فان فرض وجود شخص لا يستحسنه فليس من الناس بل من البهائم ويدل له قول الصنف المشهورات قضايا تطابق آراء الكل عليها كحسن احسان الانسان الى الآباء والآراء الأكثر كوحدة الاله أو آراء طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل (قوله وتختلف المشهورات الخ) سواء كانت صادقة أو كاذبة ولهذا قيل الأمرجة والعادات دخل في الاعتقادات فإن الأمرجة الشديدة يعدون الشر حسنا والرققة يعدون اللبس والعفو حسنا وأهل العادات يعدون ما جرت به عادتهم حسنا وما عداه قبيحا ولكل قوم مشهورات مخصوصة

(١) (قول الشارح العدل حسن الخ) قياسان جديان حذف كبراهما والنتيجة للعلم بها بأن تقول العدل حسن وكل حسن يزين صاحبه ينتج العدل يزين صاحبه، الظلم قبيح وكل قبيح يشين صاحبه ينتج الظلم يشين صاحبه اه الترنوبى .

والأقران ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند دون غيرهم وأما المسلمات فهي القضايا التي تسلم<sup>(١)</sup> من الخصم فيدنى عليها الكلام لالزام الخصم سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة أو بين علمائهم كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه والغرض منه إقناع الباصر عن درك البرهان (ولم اخطأني) وهو ما (يتأف من المقبولات والمظنونات) أما المقبولات فهي القضايا المأخوذة من يعتقد فيه كعالم<sup>(٢)</sup> أو وليّ ، وأما المظنونات فهي التي يعتقد فيها

الطرفين بحيث إن الإنسان لو فرض نفسه لم يشاهد أحدا ولم يمارس عملا ثم عرضت عليه هذه القضايا لم يحكم بها بل يتوقف لأن سبب الحكم فيها ممارسة العادات ولذا قد يتطرق التغير اليها كما يستحسن السكر اذا اشتد على مصلحة عظيمة بخلاف الأوليات فان السكك يستصغر بالقياس الى الجزء أصلا فالمراد قضايا الجدل تؤخذ من حيث انها مشهورة أو مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل أولية والحق أنه أعم من البرهان باعتبار الصورة أيضا لأن المعتبر فيه الانتاج بحسب التسليم سواء كان استقراء أو تمثيلا أو قياسا بخلاف البرهان لا يكون إلا قياسا (قوله والأقران) جمع قرن وهي المدة من لزمان المخصوصة (قوله تسلم من الخصم) سواء كانت صادقة أو كاذبة (قوله والغرض منه) أي من الجدل إقناع القاصر عن درك أي إدراك البرهان فقوله عن درك متعلق بالقاصر أي أن الغرض من الجدل إقناع من هو قاصر عن درك البرهان وإلزام الخصم فالجدل قد يكون مجيبا حائظا لرأي وغاية سعيه أن لا يصبر ملزما وقد يكون سائلا معترضا هادما لوضع ما وغاية سعيه أن يلزم الخصم اه ومن هذا ما وقع للحكماء مع المتكلمين وذلك لأن الحكماء لا يثبتون الصفات وقالوا في الرد على قول المتكلمين ان علم الله يتعلق بالجزئي أنه لو تتعلق علمه لزم التغير في علمه واللازم باطل فكذا الملزوم فهذا استدلال على المتكلمين بناء على ما قالوه من إثبات الصفات وان كانت الحكماء تنفي فهو إلزام لهم من الحكماء (قوله المقبولات) أي غير المظنونات وإن كان المستعمل إياها يصرح بالجزم بها والخطابة قد تكون استقراء

كشهرة النحو الفاعل مرفوع الى غير ذلك (قوله لازم الخصم) هدا هو المقصود من الجدل فهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة لازم الخصم وأما صناعة الجدل فلسفة يقتدر بها على تأليف قياسات جزئية قال المصنف والحق أن أعم من البرهان باعتبار الصورة أيضا لأن المعتبر في انتاج التسليم سواء كان قياسا أو استقراء أو تمثيلا بخلاف البرهان فانه لا يكون إلا قياسا اه وقول الشارح لازم الخصم اقتصار والا فالمقصود منه إلزام الخصم أو حفظ الرأي سواء كان ذلك الرأي هدم رأي آخر أولا فال المطلوب بالجدل إما حفظ رأي أو هدمه أو إثباته على الخصم قال شارح سلم العلوم وسمى وضعه كما أن المطلوب بالبرهان يسمى مسألة (قوله كتسليم الفقهاء الخ) راجع للثاني (قوله واما خطابي) نسبة الى الخطابة وهي حجة موجهة للظن بالنسبة (قوله كعالم أو وليّ) نعم ماصنع الشارح

(١) (قول الشارح تسلم الخ) كأن يسلم الخصم استقامة زيد فتقيم الحجة عليه بعدائه هكذا زيد مستقيم وكل مستقيم عدل ينتج زيد عدل ، وعليه فلا يمكنه الظن فيه .

(٢) (قول الشارح كعالم الخ) يعظ الناس بقوله مثلا العمل الصالح يترتب عليه سعادة الدارين وكل ما هو كذلك الخ تجب المبادرة به ينتج العمل الصالح تجب المبادرة به وقوله كل حائظ قياس خطابي من الشكل الأول حذف صفراء وبعض كبراه وذكر النتيجة وركبها هكذا هذا حائظ ينتثر منه التراب وكل حائظ ينتثر منه التراب منهدم ينتج هذا منهم اه الشرنوبى .

اعتقادا راجعا كقولنا كل حائط ينتثر منه التراب فهو منهدم والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب الأخلاق وأسر الدين والدنيا كما يفعله الوعاظ والخطباء (واما شعري) وهو ما (يتألف من الخيالات) وهى القضايا التى تخيل فتأثر النفس منها اما قبضا فتتفر أو بسطا فترغب كما إذا قيل الخمر (١) ياقوته حراء سيالة انبسطب النفس ورغبت فى شرها واذا قيل العسل مرة مقيئة انقبضت وفرت عن أكلها والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد فى تأثيره

أو تمثيلا وعلى صورة قياس غير يقينى الانتاج كوجبتين من الشكل الثانى وقوله والمظنونات كقولك فلان يطوف بالليل الخ (٢)

لا كغيره حيث ذكر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومنهم المصنف والفطاب الرارى فى شرح الرسالة حيث قال انها قضايا تؤخذ ممن يعتد فيه لسبب من الأسباب كالأنبياء والأولياء والحكماء اه قال فى سلم العلوم وشرحه ومن عد المأخوذات من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لاسما نبينا محمد صلى الله عليه وسلم منها فقد غلط فانها من قبيل الفطريات التى قياساتها معها والقياس أن هذا اخبار مخبر قطعا واخباره حق وعند ذوى العقول الضعيفة حدسيات أو مبرهنات بذلك القياس وبالجملة عند الأخوذات من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وآلهم من المظنونات سفاهة ظاهرة وجهل عظيم بل مكاشفات الأولياء رضوان الله عليهم صواق قطعا وفطريات عند العقول الزكية ومبرهنات عند العقول الضعيفة بمثل القياس المذكور اه (قوله اعتقادا راجعا) أى يحكم بها الحاكم حكما راجعا أى سبب الحكم بها هو الرجحان فخرج المشهورات والمسلمات والمقبولات وتدخل التجربات والتواترات والحدسيات الغير الواصلة حشد الجزم ثم إنهم خصوا الجدول والخطابة بالقياس لانهم لا يبحثون الاعنه والا فهما قديكونان استقراء أو تمثيلا اه عبد الحكيم (قوله والغرض منه ترغيب الناس) أى الغرض من الخطابة تحصيل أحكام تنفع الناس أو تضرهم ليرغبوا فى الاتيان بها أو ينفروا عنها فيتم لهم أسر المعاش والمعاد (قوله كما يفعله الوعاظ والخطباء) قال شارح سلم العلوم وحينئذ لا بد أن تكون الحججة بحيث تقنع المستمعين فيجوز أن تكون استقراء أو تمثيلا أو قياسا فاسدا بشرط كونه مظلون الانتاج وأن تكون العبارة ظاهرة الدلالة بحيث يسرع ذهن السامعين إلى معناها اه (قوله تخيل) أى توقع تلك القضايا فى الخيال لتأثر النفس وتصير مبدء فعل أو ترك أو رضا أو سخط أو نوع من اللذات المطلوبة ولهذا تفيد الاشعارى بعض الحروب وعند الاستماعة والاستعطاف مالا يفيد غيرها وذلك لأن النفس أطوع إلى التخيل منها إلى التصديق لأنه أغرب وألد لالفها به سواء كانت تلك القضايا مسلبة أو غير مسلبة صادقة أو كاذبة وأسباب التخيل كثيرة يتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك (قوله والغرض منه الخ) يعنى أن الشاعر يورد المقدمات الخيالة

(١) (قول الشارح الخمر الخ) قياسان شعريان حذف صفراهما والتبجة للعلم بهما وتركيبهما هكذا: هذه خمر وكل خمر ياقوته حراء فهذه ياقوته حراء . هذا عسل وكل عسل مرة مقيئة فهذا مرة مقيئة والأول للترغيب والثانى للتنفير .

(٢) (قوله بالليل الخ) تتمته وكل طائف بالليل لمن ففلان لمن اه المرنوبى .

الوزن والصوت الطيب (واما سفسطى يتألف من الوهميات والمشبّهات) أما الوهميات فهي قضايا كاذبة

( قوله الوزن الخ ) الوزن هيئة ثابتة لنظام ترتيب الحركات أو السكينات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث تجذب النفس من إدراكها لذّة مخصوصة يقال لها الذوق ، والقدماء كانوا يعتبرون في الشعر الوزن ويقتصرون على التخييل ، والمحدثون اعتبروا معه الوزن أيضا والجمهور لا يعتبرون فيه إلا

على هيئة القياس المنتج للنتيجة لكونها غير مقصودة منه بالذات انما المقصود منه الترهيب أو الترهيب فهما بمنزلة النتيجة له ( قوله الوزن والصوت الطيب ) هذا يقتضى عدم اشتراط الوزن في الشعر وهو كذلك فان الكلام في شعر اليونانيين والمقصود منه ايراد القضايا الخيلة وأما الصوت الطيب فهو أمر عارض له وافادته الحسن أمر جلي يدركه من رق طبعه ولطفت شمائله قل سيدى عبد الغنى النابلسى قدس سره :

لاتلحنى ان السماع يقيت وهو يحيى بطيبه ويميت  
ومن المطرب لفظا ومعنى والموجب للنفس سرورا وبسطا قول بعض الانداسيين في مطلع موشحة له  
في رنة العود والسلافة والروض والنهر لى نديم  
أطال من لامننى خلافة فظل فى نصحه مليم  
وعارضتها بموشحة قلت فى مطلعها :

يديرها الشادن الرخيم فى الروض والنهر والسلافة  
قد طاب والله لى النعيم بين ندائى حوروا لطافه  
ولست أصبو إلى ملام يالانمى الى على التصابى  
ككله لؤلؤ الغمام أما ترى سندس الروابى  
ضمخه عنبر الظلام والشمس وافتك فى نقاب  
كأنها لؤلؤ نظيم والكرم أبدى لنا قطافه  
مثل سوار بكف ريم والنهر قد أحسن انعطافه  
وقلت فى مطلع بعض موشحاتى فى هذا الوزن :

فكوكب الصبح قد أنار صاح تنبسه من النعاس  
وشادن خالى العذار وانفض إلى روضة وكاس  
قد قلد الفصن بالعقود أما ترى المزن بالالآى  
يهيم الصب للقسود فاس فى الروض باختيال  
فيعقب الروض بالورود تهزه نسمة الشمال  
مابين ورد وجلنار يزهو بوشى من اللباس  
ذكرنى الخد والعدار وللشقائق طراز آس

ومن لم يتأثر برقيق الأشعار تتلى باسان الأونار على شطوط النهار فى ظلال الأشجار فذلك جلف الطبع حار :

من كل معنى لطيف أحسنى قدحا وكل ساجعة فى البكون تطربنى

الوزن وهو المشهور ( قوله في غير المحسوسات ) إنما قيد بغير المحسوسات لأن الوهم لو حكم في المحسوسات لم يكن كاذباً كما لو حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء بخلاف ما لو حكم في المعقولات

ونحن نشاهد أهل الصناعات الشاقة يستعينون عليها بالتغنى والابل عند كلالها ينشطها صوت الحادى والغنى وشجعان العرب في الحروب تتمثل بالأشعار وتلقى نفسها عند ذلك في ملك الأخطار فلا تبالى بمواقع السيوف ولا بوارق الخوف وفي جميع ما ذكرناه - حكايات ونوادر شجنت بها الكتب والدفاتر ومن أراد الاطلاع على غرائب هذا الباب ولطائفه فليطالع كتاب الاغانى لأبى الفرج الاصبهاني وهو كتاب جليل كبير يحتوي على عشرين مجلدة ، فمن غرائبها قال اسحق النديم أخبرت عن معبد أنه قال بعث إلى بعض أمراء مكة بالشخص اليه فشخصت اليه فتقدمت غلامى في بعض الطريق واشتد على الحر والعطش فأتيت إلى خباء وفيه غلام أسود وإذا بماء مبرد فت إليه وقلت له يا هذا اسقى من هذا الماء شربة قال لا قلت أفتأذن لى أرا كنى ساعة قال ذاك أمامك فأنتحت ناقتي ولجأت إلى ظلها واستترت به وقلت لو سركت لسانى لعله يبتلى - فحقي برقي فيخفف على بعض ما أجد من العطش فترنمت بصوتى :

فالقصر فالتخل فالجاء بينهما أشهى إلى القلب من أبواب جبرون

فلما سمعه الأسود ماشعرت الاوقد احتملنى حتى أدخلنى خبائه وقال بأبى أنت وأمى هل لك في سويق السلت بهذا الماء المبرد قلت قد منعنى أقل من ذلك شربة ماء فسقانى حتى رويت وأقت عنده إلى وقت الرواح فلما أردت الرحلة قال بأبى أنت وأمى الحر شديد ولا آمن عليك مثل هذا الذى أصابك فتأذن لى في أن أجل قربة من الماء على عاتقى وأسعى بها معك فكمما عطشت سقيتك وغبىتهى صوتا قال قلت ذاك اليك فأخذ قربة فلاها من ذلك الماء البارد وجلها على عاتقه وركبت أنا راحلتى فأقبل يسقبنى شربة وأغنيه صوتا حتى بلغت المنزل الذى أردت ولحقنى غلامى وتلقى . وروى عن معبد أنه قال قد صنعت أصواتا لا يقدر أن يغنيها شعبان ولا يقدر السقاء يحمل القربة على الترم بها حتى يقعد مستوفزا ولا القاعد حتى يقوم انتهى ، ومعبد هذا من مشاهير المغنين كالغريز وابن سريج وغيرهما حتى قال اسحق النديم الموصلى أصل الغناء أربعة نفر مكيان ومدنيان فالمدكيان ابن سريج وابن محرز والمدنيان معبد والغريز اه قال شارح سلم العلوم ولا بد في الشعر من أن يكون الكلام جاريا على قانون اللغة وأن يكون ذا استعارات لطيفة أو تشبيهات بدیعة وأن تكون قضاياه بحيث تؤثر في النفس سواء كانت صادقة أو كاذبة فلا يجوز استعمال الأوليات الغير المؤثرة ويجوز استعمال المخيلات ولو كاذبة مستحيلة نحو زيد قر هنرر الفلاة عليه وكل قر كذلك فغلالاته تنشق فزيد غلالته تنشق وربما يستنتج اجتماع النقيضين نحو أنا مضمهر الحوائج باللسان ومظهرها بجر يان الدموع وكل مضمهر الحوائج صامت وكل مظهر الحوائج متكلم فأنا صامت ومتكلم انتهى ويقرب من ذلك قول البها زهير :

أشكو وأشكر فعلة فأعجب لساك منه شاكر

( قوله يحكم بها الوهم الخ ) وذلك لأن النفس مسخرة للوهم فالوهميات ربما لم تتميز عندها من الأوليات ولولا دفع العقل حكم الوهم لبقى الاتباس دائما ( قوله في غير المحسوسات ) قيد به لأن حكم

كقولنا كل موجود (١) مشاراليه ووراء العالم فضاء لا يتناهى ، وأما المشبهات فهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق اما من حيث الصورة كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الجدار

الصرفة فانه يكون كاذبا وذلك لأن الوهم قوة جسمانية للانسان به يدرك المعاني الجزئية المنتزعة من المحسوسات فتلك القوة تابعة للحس فتى حكمت في المحسوسات صدقت فان العقل يصدقها ومتى حكمت في المعقولات كذبت ( قوله كل موجود مشار اليه ) أى اشارة حسية ولعل الكذب فى هذه القضية أن الله موجود ولا يشار اليه اشارة حسية ( قوله ووراء العالم فضاء لا يتناهى ) وسبب الكذب فى هذه القضية أن الفضاء الذى وراء العالم له دخل فى الوجود وما

الوهم في الآسور والمحسوسة حق التصديق العقل له فيها كمسائل الهندسة فانها شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها اختلاف آراء وأما أحكام الوهم في المعقولات الصرفة فكاذبة بدليل أن الوهم يساعد العقل في المقدمات البينة الانتاج وينازعه في النتيجة كما في قولنا الميت جاد وكل جواد لا يخاف منه فهاتان المقدمتان صادقتان لكن الوهم يحكم بأن الميت يخاف منه فقد نازع العقل في النتيجة مع موافقته له في المقدمتين ( قوله كل موجود مشار اليه ) أى بالاشارة الحسية وهى عند الحكماء امتداد موهوم أخذ من المشير صفته إلى المشار اليه على تفصيل في ذلك يبيناه في حواشى القاضى زاده على أشكال التأسيس في علم الهندسة ومعلوم أن المشار اليه بهذا المعنى لا يكون الا محسوسا مع دخول الهواء ونحوه من المجردات في السكينة مع عدم قبول الاشارة الحسية فهذه السكينة كاذبة عقلا لكن الوهم ينازع العقل في كذبها ( قوله ووراء العالم الخ ) يعنى يحكم الوهم بوجود فضاء بعد كرة العالم لكن العقل انما يصدق بوجود الفضاء فيما بين حاصرين وليس وراء الفلك التاسع جسم آخر وهذه المسئلة يبينها في حواشى المقولات الكبرى قال شارح سلم المعلوم والسبب في ذلك انغماس النفس في الظلمة المادية واستيلاء الوهم على العقل وتسخييره إياه حتى يظن بل يتيقن السكواذب ضرورية فتارة يظن قضية كاذبة أولية فيستنتج منها نتيجة نحو الهواء ليس بمبصر وكل ما ليس بمبصر ليس بجسم فلهواء ليس بجسم بل أبعاد خالية عن التماسك وربما يظنها متواترة كقول الروافض باستحقاق أمير المؤمنين على كرم الله وجهه مع وجود الخلفاء الثلاثة الخلافة والطريق في التمييز بين الكاذب والضرورى يجمع العقل الصرف الغير المشوب بالوهم مقدمات ضرورية عنده لا ينازع الوهم العقل فيها فيستنتج منها خلاف تلك القضية فيعلم أنها من أغلاط الوهم كإثبات المثال المذكور فان أمر الخلافة كان أهم عند الصحابة وكان في غدیر خم أكثر من مائة (٢) ألف رجل ولم يكن في كتمانهم لهم فائدة ولم يتركه أحد منهم مع كونهم محتاجين وكل ما كان كذلك فالخبر في مثله يقطع بكذبه بالضرورة العقلية فلم أن خبر تسليم الخلافة لأبي المؤمنين على افتراء محض ثم ان هذا القول نزعمهم لم ينقله إلا أربعة أو سبعة فكيف ينعتقدهم

(١) ( قول الشارح كل موجود الخ ) قياسان فسفستان حذف من الأول صفراء ومن الثاني كبراه وحذف  
نتيجتهما وتركيبهما هكذا : الهواء موجود وكل موجود مشار إليه حسا فالهواء مشار اليه حسا ، العالم وراه  
فضاء لا يتناهى وكل ماهو كذلك غير محدود فالدالم غير محدود والقل يكذب الوهم في كبرى الأول بأن الجردات  
كلهواء لاتقبل الاشارة الحسية وفي صفري الثاني لأن ماوراء العالم فضاء محصور متناه اه الصفرونبي .  
(٢) يتأمل هنا في العدد المذكور وتراجم كتب السير اه منه .



إنها فرس وكل فرس صهال ينتج أن تلك الصورة صهالة وأما من حيث المعنى كقولنا كل إنسان (١) وفرس فهو إنسان وكل إنسان وفرس فهو وفرس ينتج أن بعض الإنسان فرس والغلط فيه أن موضوع المقدمتين ليس بوجود إذ ليس شيء يصدق عليه أنه إنسان وفرس .

فصل في أجزاء العلوم

وهي ثلاثة كما قال (أجزاء العلوم ثلاثة) الأول

دحل في الوجود متناه (قوله أنها فرس وكل فرس صهال) سبب الغلط فيه اشتباه (٢) الفرس المجازي الذي هو محمول الصغرى بالحقيقى الذى هو موضوع الكبرى (قوله وأما من حيث المعنى) أى من حيث لزوم الجزء لسكته فى كل (قوله من حيث المعنى) فكل من مقدمتيه شبيهة بقولنا كل حيوان ناطق أى حيوان الذى هو من الأوليات لأن كل من تصور الشكل والجزء جزم بأن الجزء لازم لسكته لكن الفرق بين الأول والثانى أن الأول الشكل فيه وهو الإنسان والفرس لم يصدق على ذات واحدة فلم يوجد فكذبت القضيتان لعدم وجود الموضوع بخلاف الشكل فى الثانى ولذا صح أن يقال كل حيوان ناطق فهو حيوان وكل حيوان ناطق فهو ناطق يفتتح بعض الحيوان ناطق .

فصل في أجزاء العلوم

التواتر في مثل هذا الأمر لتوفر الدوامى على نقل مثله ، مثل آخر ما فى الزق المنفرخ يقاوم المس وكل ما يقاوم المس جسم فى الزق من الهواء جسم فالحكم بكونه ليس بجسم باطل وبالجملة فالخاص بتجريد العقل عن الوهم والتفكير التام حتى يتميز الكاذب من الضروري والقض والاستدلال على خلافه وفى الاشتباه بالتواتر ملاحظة القرون هذا ، والتمييز بين الضروري واغلاط الوهم عسر جدا لا يتيسر إلا لمن أعطاه الله القاب السليم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ، والخاص الذى ذكرها لاتنى المواظبة عليها ، فلذا ترى العلماء العظام يخطئون فيه والخاص الكامل ما واطب عليه الصوفية الكرام من المجاهدات وذكر الله على الدوام حتى تصير القضايا عندهم فطريات بل أجلى منها ثم من أسباب الغلط التشبث وزيادة السلام والتطويل من غير طائل والمزاح فى أثناء البحث وغير ذلك اه ملخصا .

فصل في أجزاء العلوم

وهي ثلاثة : الموضوع ، والمسائل ، والمبادئ وفى الحقيقة حقيقة العلم مسائله وعدة الموضوعات والمبادئ أجزاء على سبيل التسميح لشدة الارتباط ولذلك تسميهم يقولون ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم ثم المراد بالعلوم ههنا العلوم المدونة كعلم المنطق مثلا فلا ينافى أن العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك أيضا وهو حقيقة فى الأخير مجاز مشهور فى المسائل والملكاة فالكلام فى مقامين فتأمل حتى لا يشبته عليك أحدهما بالآخر ثم المحافظة على تحقيق موضوع العلم ومبادئه ومسائله وكون تلك المسائل قضايا كلية وأن مسألة واحدة لا تدخل تحت علمين إلا بحيتيتين مختلفتين مثلا من وظائف العلوم الحكيمة فهى التى تقصد بتلك المطالب فأما غيرها من بقية العلوم لاسيما العلوم

(١) (قول الشارح كل إنسان الخ) قياس من الشكل الثالث الحد الوسط فيه غير موجود

(٢) (قوله اشتباه) أى فلم يتكرر الحد الوسط اه الشرنوبى .

(الموضوعات) وهى التى يبحث عنها فى العلوم عن أعراضها الذاتية كالـتصوّر (١) والتصديق لهذا العلم فإنه يبحث فى المنطق عن أعراضهما الذاتية على ما عرفت فى صدر الكتاب وكـالكلمة والسكـلام لعلم النحو فإنه يبحث فى النحو عن أعراضهما من الاعراب والبناء وكيفية التركيب وغيرها (د) الثانى (المبادئ) وهى اما تصورات أو تصديقات أما التصورات (هى حدود الموضوعات) أى تمار يفها

(قوله عن أعراضها) بدل من قوله عنها (قوله كالـتصوّر والتصديق) أى كالـتصور والمصدق لأنه موضوع (قوله وكـالكلمة الخ) كلامه (٢) فيما بعد يدل على أن مراده أن موضوع النحو كل واحد لا مجموعها إذ لا يقع البحث فى النحو عن المجموع من حيث هو للثنائى بينهما لأن الكلمة القول المفرد ولا يكون مفيدا والكلام القول المفيد ولا يكون مفردا (قوله من الاعراب الخ) بيان الأعراس أى الذاتية العارضة للكلمة والكلام (قوله المبادئ الخ) وهى الأشياء التى يتوقف عليها مسائل العلم وجعلها جزءا من العلم لشدة ارتباطها به وإلا فهى غير جزء له بالحققة ومن شأنها (٣) أنها تقدم على مسائله وقد تخلط بها (قوله الموضوعات) أراد بالموضوعات نفس موضوعات

الأدبية فلا عناية فيها بهذه الأمور إذ كثيرا ما تقع القضية الجزئية مسئلة فى العلوم العربية بل هناك علوم أكثرها تعريفات كعلم العروض والبديع وان أمكن أخذ القواعد من تلك التعريفات لكن الأمر فى تلك العلوم مبنى على المساهلة فظهر أن أئ فى العلوم عهدية والمجهود العلوم الحكمية (قوله الموضوعات) قال المصنف ومعنى كونها جزءا من العلم أنه لا بد للعلم من تحقق الموضوع وكونه بين الوجود بنفسه أو مبرهنا عليه فى علم آخر فوجه إلى أن ينتهى إلى العلم الأعلى الذى موضوعه الموجود من حيث هو موجود لأن ما لا يعرف بثبوته كيف يطالب بثبوت شئ له اه قد علمت أن المراد العلوم الحكمية وموضوعاتها كلها راجعة لموضوع العلم الأعلى لأن الحكمية علم باحث عن أحوال أعيان الموجودات على ما هى عليه بقدر الطاقة البشرية ووجه تسميته بالأعلى لأنه أعلى العلوم قدر الرجوع موضوعاتها كلها اليه ولكونه باحثا عن ذات الواجب وبهذا الاعتبار سعى بالعلم الالهى أيضا ويسمى بالفلسفة الأولى لأنه أول العلوم الحكمية اعتبارا لأنه أولها فى التعلم والتعليم إذ أولها فيه العلم الرياضى ولذلك سعى بالعلم التعليمى وشرح هذا الكلام يطالب بواد هداية الحكمية فارجع اليه ان شئت (قوله على ما عرفت فى صدر الكتاب) ونحن قد أشبعنا القول هناك فلا نعيد هـنا (قوله وكـالكلمة والكلام) الواو بمعنى أو لتتويع الخلاف فى موضوع النحو هل هو الكلمة أو الكـلام ولذلك صدر بعض من ألف فى النحو بشرح الكلمة وبعض بشرح الكـلام ولكل وجهة هو موافقها (قوله فهى حدود الموضوعات) أى ما يصدق عليه موضوع العلم ولهذا اختار صيغة الجمع لامتصم الموضوع أعنى

- (١) (قول الشارح كالـتصور الخ) أى المعلوم التصورى والتصديقي حيث يوصل الأول الى مجهول تصورى فيسمى معرفا والثانى الى مجهول تصديقي فيسمى حجة والتوصل الى هذين المجهولين هو العرض الذاتى لهذين المعلومين اه (٢) (قوله كلامه الخ) فتمين أن تكون الواو بمعنى أو لتتويع الخلاف والتحقيق أن موضوع النحو هو الكلمة دون الكـلام إذ الاعراب والبناء عرض ذاتى لها حقيقة والكـلام تبع لها (٣) (قوله رمن شأنها الخ) فيه أنها حينئذ تكون مقدمة كتاب أو علم تقدم أمام المقصود وليست منه وهو عين الاطلاق الثانى الآتى فى المتن فالصواب أن يقول تطلق المبادئ بالاشتراك اللفظى على معنيين. الأول حدود الموضوعات الخ ما ذكره المتن هـنا وهى بهذا المعنى لا تقدم على المقصود بل تذكر معه على أنها كـالجزء منه . الثانى ما يبدأ به قبل المقصود الخ ما يأتى له وهى بهذا المعنى تقدم أمام المقصود وليست منه اه الشرنوبى

كتعريف السكامة مثلا باللفظ الموضوع للعنى المفرد (وأجزائها) بالجر عطف على قوله الموضوعات أى حدود أجزاء الموضوعات كتعريف أجزاء السكامة من اللفظ والوضع والعنى المفرد مثلا (وأعراضها) بالجر عطف على قوله الموضوعات أى حدود أعراض الموضوعات كتعريف ما يعرض للسكامة من الاعراب والبناء وغيرهما (د) أما التصديقات فهى إما (مقدمات بينة) واضحة شديدة الوضوح بنفسها (أو) مقدمات (مأخوذة) مقبولة من يعتد فيه غير بينة بنفسها أذعن المتعلم بها بحسن الظن (يتى) على صيغة المضارع المجهول من الابتناء أى يتى (عليها) أى على المقدمات البينة والمأخوذة (قياسات العلم)

العلوم فانها فى الاكثر عين موضوعات المسائل أوجزء منها وموضوعات المسائل من المسائل (١) التى هى جزء من العلم ولو كان عينا أوجزءا لواحد من موضوعات المسائل لكان كافيا فى جزئية الموضوع للعلم فضلا عن أن يكون فى الأكثر لذلك ولم يريدوا به تصور الموضوع فانه كما سيعلم من المبادئ النورية ولا التصديق لوجود الموضوع فانه كما حققه الشيخ من المبادئ التصديقية ولا التصديق بكونه موضوعا للعلم فانه من مقدمات الشروع بالصيرة وليس جزءا من العلم فاحفظه فانه نذير ذكره هبة الله الحسنى الشهير بأبهر على قول الماتن سابقا أجزاء العلوم الموضوع فسبحان من لا يسهو (قوله وأما التصديقات الخ) عبارة غيره والثانى من قسمى المبادئ وهو التصديقات وهى المقدمات التى يتألف منها قياسات العلم (قوله أو مقدمات الخ) وبالجملة إن تلك المقدمات القرينة أى التى ليست بينة ان سلمت بحسن ظن به سميت أصولا موضوعة وان سلمت منه مع نوع انكار سميت مصادرات (قوله ممن يعتقد) متعلق بمأخوذة (قوله بحسن الظن) أى بسبب حسن ظنه بمن أخذها منه (قوله يتى) أى يبنى (قوله قياسات العلم الخ) اعلم أن المشهور بين الجمهور أن حقيقة اسم العلم المدون

ما يبحث فى العلم عن أعراضه الذاتية فانه قد شرح سابقا وليس من المبادئ ولا من المقدمات أيضا كما تقدم لك تحقيقه فالمراد ما يصدق عليه هذا المفهوم مثلا موضوع للنطق بالمعلومات التصورية والتصديقية وموضوع علم النحو السكامة العربية إلى غير ذلك وقد علمت فى السكامة على المقدمة أن الموضوع يتعاقب به علوم متعددة فارجع إليه ثم المراد بالحدود ما يشمل الرسوم ففيه تغليب الأشرف (قوله وأجزائها) أى وجزئياتها أيضا كتعريف الاسم والفعل والحرف التى هى جزئيات للسكامة وخلاصته ما يفيد تصور أطراف المسائل على وجه هو مناط الحكم (قوله فهى مقدمات بينة) وتسمى علومها متعارفة وقضايا متعارفة أيضا وهى إما عامة تستعمل فى جميع العلوم كقولنا السكامل أعظم من الجزء والشئ الواحد إما أن يكون نابتا أو منفيا واما خاصة ببعضها كقول أهل الهندسة الأشياء المساوية لشئ واحد متساوية (قوله أذعن المتعلم بها بحسن الظن الخ) وتسمى أصولا موضوعة كقول إقليدس فى أول الهندسة لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مسقيم وأن نعمل بأى بعد شئنا خطأ وبكل نقطة شئنا دائرة فإذا أخذت تلك القضايا مع استنكار وتشكك من المتعلم سميت مصادرات لأنه يصدر بها المسائل التى تتوقف عليها كقول إقليدس إذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان فى جهة أقل من قائمتين فإن الخطين إذا أخرجنا فى تلك الجهة يلتقيان وقد تكون المقدمة الواحدة أصلا موضوعا عند شخص ومصادرة عند آخر .

(١) (قوله من المسائل) أى جزء منها وهى جزء من العلم فالموضوعات جزء منه لأجزاء الجزء جزء اه القرنوبى

مفعول مجهول لقوله يتنى (و) الثالث (المسائل وهى قضايا تطاب فى العلم) أى القضايا المطلوبة المبرهن عليها فى العلم كالمسائل الواقعة فى المنطق والنحو وغيرهما من العلوم (و) المسائل موضوعات ومجولات أما (موضوعاتها) فهى أما (موضوع العلم) كقولنا فى النحو مثلا كل كلام إما أن يذكر فيه المسند<sup>(١)</sup> أولا فان الكلام موضوع علم النحو (أو نوع منه) أى نوع من موضوع العلم كقولنا كل اسم اما معرب أو منى فان الاسم نوع من السكامة التى هى موضوع الفن (أو عرض ذاتى له) أى عرض ذاتى لموضوع العلم كقولنا البناء إما بسبب المشابهة لبنى الأصل أو بسبب عدم التركيب فان البناء عرض ذاتى للسكامة (أو متركب) بأن يكون موضوع المسائل مركبا من موضوع العلم وعرضه الذاتى كقولنا كل كلمة معربة إما منصرفة أو غير منصرفة فالسكامة موضوع العلم وقد أخذت فى هذه المسئلة مع الاعراب الذى هو عرض ذاتى لها أو مركبا من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتى كقولنا كل اسم معرب إما معرب بالحروف أو بالحركات فان الاسم نوع من موضوع العلم وقد أخذ فى هذه المسئلة مع كونه معربا والاعراب عرض ذاتى له . واعلم أن المقصود من ايراد الأمثلة ايضاح القواعد سواء طابقت الواقع أولا فان التمثيل يحصل بمجرد الفرض فالأمثلة التى أوردناها وان كانت غير مطابقة للواقع فعليك أن تسحر ذيل الانغماض عن المقال إذ لا مناقشة

المسائل المخصوصة أو التصديق بها أو الملكة الحاصلة من إدراكها مرة بعد أخرى التى يقدر بها على استحضارها متى شاء وقبل حقيقته الفهوم الاجمالى الشامل لتلك المسائل وعلى كل تقدير لا وجه<sup>(١)</sup> لجلل التصديق بوجود الموضوع والمبادئ من أجزاء العلوم ويمكن أن يقال الحكم بالجرئية على ضرب من المسامحة للبالغة فى شدة اتصالها بالعلوم قاله الحيد (قوله مفعول مجهول) أى نائب الفاعل (قوله المبرهن عليها) أى على نسبتها (قوله فان الكلام موضوع علم النحو) أى وأما كل فهى سور (قوله لبنى الأصل) أى الحرف (قوله أو مركبا من نوع موضوع العلم الخ) ترك المركب من الموضوع والنوع كقولنا كل كلمة اسم اما معرب أو منى والمركب من الثلاثة كقولنا كل كلمة اسم معرب إما معرب بالحروف أو بالحركات ولعله انما تركبهما لأنه فى المعنى كالذى ذكره اذ مصلح مثلا لما ذكره يصلح مثلا لذين تأمل (قوله بمجرد الفرض) بالفاء (قوله ان كانت غير مطابقة للواقع) تأمل<sup>(٣)</sup> فان الظاهر أن الأمثلة كلها مطابقة للواقع (قوله أن تسحر ذيل الانغماض عن المقال) متعلق<sup>(٤)</sup>

( قوله المبرهن عليها فى العلم) فيه اشارة إلى أن المسئلة لا تكون إلا نظرية قال المصنف وهذا مما لا خلاف فيه لأحد والقول باحتمال كونها غير كسبية بعيد جدا اه وفى شرح المواقف تجوز كون المسئلة بدسمة تورد فى العلم إما لازلة خفاها أو أليان لستها .

(١) ( قول الشارح المسند) الأولى أن يقول الخبر فان المحكوم به يسمى عند النحويين خبرا وعند البلاغيين مستندا ، وعند المنطقيين محمولا .

(٢) (قوله لا وجه الخ) يدفع بما حققه هبة الله الحسنى آثقا من أن الموضوع المجهول جزءا من العلم هو نفس موضوع المسائل دون تصوره أو التصديق بوجوده فراجعه .

(٣) (قوله تأمل الخ) لعله يريد أمثلة الكتاب لا خصوص ما فى هذا الفصل .

(٤) ( قوله متعلق الخ ) الظاهر أن كلام الشارح استعارة بالكناية حيث شبه المقال فى المثال بالقذا فى العين "بجامع الفبح فى كل وحذف المشبه به ورمز اليه بذكر لازمه وهو الاغماض واثبات الاغماض للمقال تخيل اه العرنوبى

في المثال (و) أما (محمولاتها) أى محمولات المسائل فهى (أمر خارجة عنها) أى عن موضوعاتها إذ لو كانت (١) أجزاء للموضوعات لم يحتاج في ثبوتها لها إلى برهان لامتناع أن يكون جزء الشئ مطلوباً بالبرهان لكان يحتاج في ثبوت محمولاتها أعنى المسائل للموضوعات إلى البرهان كما ذكرنا من أن المسائل هى القضايا المطلوبة التى يبرهن عليها فى العلوم فالمحمولات خارجة عن الموضوعات وإلا لم يبرهن عليها فى العلوم (لاحقه) بالرفع صفة بعد صفة لقوله أمور أى محمولات المسائل أمور خارجة عن الموضوعات عارضة لها (لنواتها) والعارض الشئ ما يكون محمولاً عليه خارجاً عنه ، وهو ما يلحق الشئ لذاته كما تعجب اللاحق للإنسان بواسطة أنه إنسان أولجزئه كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة (٢) أنه حيوان أولأمر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب فإن قلت العوارض الذاتية مالا يكون بينها وبين المعروضات واسطة فتكون المسائل غير محتاجة إلى البرهان وهذا خلاف ما ذكرنا من أن المسائل هى القضايا المطلوبة التى يبرهن عليها فى العلم قلت العوارض الذاتية لا يكون بينها وبين المعروضات واسطة بحسب نفس الأمر وأما العلم بثبوتها لها فربما (٣) يحتاج إلى البرهان (وقد يقال) أى كما يقال المبادئ على ما ذكر كذلك يقال (المبادئ لما يبدأ به قبل المقصود) (وقال

بالانغماض (قوله أولجزئه) عطف على لذاته (قوله العوارض الذاتية) الحاصل أن العارض أماذاى وأما غريب فالتأتى ما يكون لحوقه للمعروض لذاته بأن كان لحوقه به بلا واسطة أصلاً كالحق التعجب للإنسان أو بواسطة جزئه كالحركة الإرادية اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان أو بواسطة أمر خارج عن المعروض لكن تلك الواسطة مساوية للمعروض كالحق الضحك للإنسان بواسطة التعجب والتعجب مساو للضحك للإنسان والغريب ما يكون لحوقه للمعروض بواسطة أخص منه كالحق الضحك للحيوان بسبب كونه إنساناً وهو أخص أو أعم كالحق التحرك للإنسان بواسطة كونه حيواناً أو مباينه كالحق الحرارة للماء بواسطة النار وبينها وبين الماء تباین كذا قالوا فيما تقدم (قوله مالا يكون بينها وبين المعروضات واسطة) أى لأنها ما تلحق الشئ لذاته حقيقة أو حكماً كاللاحق له بواسطة مساوية له (قوله وقد يقال الخ) المبادئ أعم من المقدمات فى هذا الإطلاق انتهى يس (قوله لما يبدأ به قبل المقصود) سواء كان داخلًا فيكون من المبادئ المصطلحة السابقة

(قوله وقد يقال المبادئ) قال شارح سلم العلوم الأحسن والأليق بكل علم أن تذكر مبادئه التصورية

(١) (قول الشارح إذ لو كانت الخ) قياس استثنائى مركب من ملازمة ومن استثناء تقيض التالى فأتيج تقيض المقدم هكذا لو كانت محمولات المسائل أجزاء لموضوعاتها لم يبرهن عليها فى الفن لكن التالى باطل فيطل المقدم فنثبت تقيضه وهو أن محمولات المسائل ليست أجزاء لموضوعاتها بل أمور خارجة عنها وهو المطلوب ودليل الملازمة أن جزء الشئ لا يحتاج فى اثبات له إلى برهان ودليل بطلان التالى أن مسائل الفن مطالب خبرية يبرهن عليها فى الفن هذا إيضاح كلامه وقوله والا الخ مستدرك لأن النتيجة تمت اه .

(٢) (قول الشارح بواسطة الخ) أى وحيوان جزء للإنسان لأنه كلى له وكل كلى جزء لجزئيه وإنسان كل لحيوان لأنه جزئى له وكل جزئى كل لكليه .

(٣) (قول الشارح فربما الخ) ذكر ربما هنا بنافى ماسبق له من أن مسائل الفن لا تكون الا نظرية فالصواب حذفها على أن المسألة خلافة كما يعلم بمراجعة العطار اه الفرنوبى .

(المقدمات أيضا لما يتوقف عليه الشروع بوجه الخبرة) أى البصيرة وفروط الرغبة كتعريف العلم وبيان الحاجة إليه أى بيان منفعته وغرضه وموضوعه وقد عرفت كل واحد من هذه الثلاثة فى صدر الكتاب فلانعيده .

هذا آخر ما أردنا إirاده فى شرح الكتاب والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ولولا فياض الدولة السلطانية الذى بيده مقاليد المملكة السلمانية لما تعرضت لذلك الأمر العظيم ولا تصدبت لهذا الخطب الجسيم هيهات ما للذباب وطعمة العنقاء وأنا لا أعرف نفسى فى عداد الذين استحقوا مرتبة التصنيف

أو خارجا يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة أولا كالخطبة مثلا وقوله وقد تقال الخ أى ان المقدمات كما تطلق (١) على ما تقدم أمام المقصود تقال أيضا على ما يتوقف عليه الشروع فى العلم على وجه البصيرة والأول يقال له مقدمة كتاب والثانى مقدمة علم (قوله وفروط الرغبة) أى شدة الخبرة (قوله وغرضه) أى المقصود منه وهو عطف مرادف على منفعته (قوله وموضوعه) عطف على الحاجة (قوله من هذه الثلاثة) أى تعريف العلم وبيان الحاجة وبيان الموضوع (قوله والمآب) عطف مرادف (قوله مقاليد المملكة) فسرت المقاليد فى الآية وهى قوله تعالى له مقاليد السموات الخ بمفاتيحها وقيل خزائنها ويصح إرادتهما (قوله السلمانية) أى المنسوبة للسلطان سليمان والمراد بفيض الدولة السلطانية عبد اللطيف الممدوح أول الكتاب فهو من طرف السلطان سليمان ومن أعيان جماعته (قوله لما تعرضت) جواب لولا (قوله الجسيم) أى العظيم (قوله ما للذباب وطعمة العنقاء) الطعمة فى الأصل المسأكة فالمعنى هيهات أى بعد ما للذباب من الطعمة وطعمة العنقا أى انه فرق بعيد

والتصديقية صدر العلم أو صدر كل باب ما يليق به ليأمن المتعلم عن الغلط وقد حافظ عليه أهل الهندسة والحساب وسائر الرياضيين ولذلك لا يقع لهم غلط ولم يحافظ عليه أهل الطبيعى والفلسفة ولذلك يقع فيها خلط وخطأ بمعناه (قوله هذا آخر ما أردنا الخ) المشار إليه شرح آخر مسئلة وقعت فى المتن

(١) (قوله كما تطلق الخ) فيه أن هذا هو الاطلاق الثانى للبادئ فالصواب أن يقول ان المقدمات كما تطلق على القضايا البينة أو المأخوذة من يعتد فيه كما سبق تطلق على ما يتوقف عليه الشروع بوجه الخبرة .

هذا آخر ما يسرّه الله لنا من فرائد الفوائد ونوادر العوائد . حلينا بها جيد هذا الكتاب ، إجابة لمتشقيه من ذوى الألباب . وصحنا ما فى حاشيتى السوقى والطار . من التعريف والتصنيف ، ثم هلقنا على ما يحتاج للتعليق منها وكذا المتن والشرح بما يفتح لك من علوم المنطق كنوزا ، ويكشف لك من مخبئاتها المكنونة رموزا ، وقد قرظته بقول والدى العلامة المرحوم الشيخ عبد المجيد الفرنوبى الأزهرى فى مدح بعض مؤلفاته كى أحظى بنواله وألنسخ على منواله :

فَإِنَّهُ يَزْدَرِي بِالذَّرِّ فِي صَدَفٍ      وَيَرْتَقِي بِالنَّبَا فِي دَارَةِ الْحَمَلِ  
وَإِنْ غَدَا حَجْمُهُ بِاللُّطْفِ مُشْتَمِلًا      فَمِثْرُهُ قَدْ سَرَى كَالسَّحْرِ فِي الْجَمَلِ  
فَاعْنَمْ وَمَتَّعْ بِهِ مَا شِئْتَ مِنْ بَصَرٍ      وَمِنْ فَوَائِدٍ وَمِنْ سَمْعٍ لَتَدْعُو لِي

ولضعنا وقلة بضاعتنا ما كان ليخطر لنا ببال ، ولذا تراه فى البداية ظهر كهلل ، ثم أخذ ينمو شيئا فشيئا حتى تم له الكمال . غدا له هذان لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ونسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم . ان رضى قدير ، وبالإجابة جدير .

ولا من كان بالحق ينال منقبة التأليف ومع ذلك لو وقع تصديفي هذا عند الحضرة الخاقانية في حين القبول لاشتهر في الأقطار اشتهاار الصبا والقبول ثم المأمول من مكارم الأقران ومحاسن الخلال أن يتجاوزوا عما فيه من السهو والنسيان بالصفح والغفران وإن عثروا على الخطأ الصريح فليستروه بالتصحيح :

جزى الله خيرا من تأمل صنعتي وقابل ما فيها من السهو بالعفو وأصلح ما أخطأت فيه بفضلته وفطنته واستغفر الله من سهوي

فاني معترف بقلة البضاعة ورجلي في مضمار تلك الصناعة إذ لم يتيسر لي الاطلاع على الكتب المنطقية الا على شرح الرسالة الشمسية فاستخرجت منه المسائل على حسب ذهني ودهائي واستندت منه الفوائد على قدر فهمي

بين طعمة هذا وطعمة هذا ويصح أن تكون الاضافة في وطعمة العنقاء بيانية هكذا في بعض الطور ويستفاد ذلك من تقرير منسوب للشيخ الملووي حينئذ فالعني بعد ما ثبت للذباب من القدر وما ثبت للعنقاء أى انه فرق بعيد بين مقدار هذا ومقدار هذا اذ الذباب طائر صغير جدا والعنقاء طائر كبير جدا والمعنى المراد أنه فرق بعيد جدا بيني وبين من استحق مرتبة التأليف فقله فأنا لأعرف أى لأعد نفسي الخ لتعديل لما قبله (قوله ولا من كان بالحق ينال منقبة التأليف) اضافة منقبة لما بعده بيانية وكذا اضافة مرتبة لما بعده (قوله الخاقانية) نسبة الى الخاقان وهو لقب ملوك الترك (قوله الصبا) ربح مه بها من مطلع الثريا الى بنات نعش والقبول كصور ربح الصبا لأنها تقابل الدبور أو لأنها تقابل باب السكعبة من القاموس، وحينئذ فعطف القبول على الصبا مرادف (قوله ثم المأمول) من الأمل وهو الرجاء أى ثم المرجو والأقران جمع قرن وهو المساوي في السن والمراد به هنا المشارك له في العلم والخلل أصله خلال جمع خليل أبدلت لامة الأخيرة نونا والمراد بالخلل الاحباب (قوله عما فيه من السهو) أى مسبب السهو والنسيان (قوله فليستروه بالتصحيح) أى بالكتابة في حاشيته صوابه كذا أو المراد كذا لا التصحيح بازائه وكتب ما يظهر أنه صواب في موضعه إذ ربما الزال هو الصواب في الواقع .

وكم من عائب قولاصحيجا وآفته من الفهم السقيم

(قوله واستغفر الله) جملة ماضوية عطف على ما قبلها أى وطلب من الله أن يغفر لي من أجل سهوي . وفيه أن السهو ليس ذنبا حتى يطلب مغفرته . وأجيب بأن قوله من سهوي على حذف مضاف أى من سبب سهوي وهو التقصير فتأمل (قوله ورجلي) أى مشي عطف على البضاعة ويحتمل أنه معطوف على قلة أى وبأني ماش في ذلك الميدان ولست بفارس (قوله في مضمار) المضمار الموضع تضمر فيه الخيل أى تركب ويتسابق فيه الفرسان (قوله ودهائي) الدهاء بفتح الدال المهملة جودة الرأي كما في القاموس والمراد هنا الرأي .

(قوله الاعلى شرح الرسالة) المراد ما يتعلق بشرح كلامها فلا ينافي أنه ذكر في بعض المباحث شيئا من حاشية السيد كما نبهنا على ذلك هناك . وإلى هنا انتهى بنا السلام والجدلة في المبدأ والختام . وقد

تم الفراغ منه في غرة المحرم سنة ١٣٥٦ هجرية - الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٣٧ ميلادية ٩

محمد عبد المجيد الشرنوبلي

المدرس بكلية الشريعة

وذكائي فكتبها في هذا الكتاب تبصرة لمن تبصر وتذكرة لمن أراد أن يتذكر ، والله المستعان وعليه التكلان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(قوله وذكائي) الذكاء سرعة الفهم والمراد به هنا الفهم فهو مرادف لما قبله (قوله والله المستعان) أى المستعان به على تحصيل كل أمر (قوله التكلان) أى التوكل والاعتماد في كل شيء وهذا آخر ما يسر الله جمعه من تقارير الأشياخ على هذا الشرح وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ، والحمد لله رب العالمين آمين .

كنت وصلت في الكتابة الى برهان الخلف ثم توجهت الى الاسكندرية وفيها وقع الاتمام ولم أستصحب معي سوى شرح المصنف على الرسالة وحاشية عبد الحكيم على شرح القطب الرازى وشرح سلم العلوم ، وهذا الكتاب قبل تاريخه لم يكن له وجود بديارنا وانما قدم به وبغيره من نفائس كتب المعقول والمنقول العلامة الهمام شيخ الاسلام أحمد عارف عصمت بك زاده حين تولى قضاء المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، فلما عاد لمصر استصحب معه ذلك الكتاب مع جلة الكتب التي حصلها هناك واجتمع ببعض أفاضل تلامذة ذلك الشارح ونقل عنه ترجمة المصنف والشارح ، فأما المصنف فهو العلامة محب الله البهاري تلميذ قطب الدين السهالوى وله مسلم الثبوت أيضا وهو كتاب في علم الأصول وهو من محقق علماء الهند في رتبة عبد الحكيم ومير زاهد وقد اعتنى مهذبن الكتابين فضلاء الهند وعلماء ما وراء النهر غاية العناية ووضعوا عليهما الشروح والحواشي ومن شرح سلم العلوم العلامة عبد العلى محمد بن نظام الدين محمد الأنصارى اللكنوى الهندى المتوفى سنة خمس وعشرين بعد المائتين والألف وصاحب سلم العلوم قريب التاريخ أيضا فانه من علماء القرن الثانى عشر ورأيت عليه شرحا آخر مطولا لم يتيسر الى النقل منه وقد ألحقت بما كتبه سابقا بعضا مما عثرت عليه من فوائد ذلك الكتاب لتكون تلك الحاشية ان شاء الله تعالى حجة الفوائد نافعة لكل مشغل بها وقاصد هكذا أرجو من كرم ربى الذى وفقنى لوضعها وأسأله أن لا يخيب لى رجاء وأن يتقبلها منى بفضلها واحسانه انه واسع الفضل والاحسان وعلى من نظر فيها بعين الانصاف أن يتجاوز عما وقع لى فيها من سهو أو زلة قدم فانى عبد عاجز ضعيف قليل البضاعة متشبث بأذيال أهل العلم عسى الله أن يحشرنى فى زمريتهم والمرء مع من أحب رزقنا الله محبتهم والاخلاص فى القول والعمل بمنه وكرمه . ثم انى حيث قلت قال المحشى فرادى به العلامة الشيخ يس أو قال فى الحاشية ونحو ذلك فرادى به حاشيته وحيث قلت قيل أو قال البعض أو بعض الحواشى ونحو ذلك فرادى العلامة الشيخ ابن سعيد المغربى رحمه الله ورحنى معهم وسائر أشياخى وأحبابى والمسلمين أجمعين .

وتم ليلة الجمعة العشرين من شهر ربيع الأول من شهر عام أربعين بعد المائتين والألف ، كتبه بيده مؤلفه الفقير أبو السعادات حسن بن محمد الشهير بالطار الأزهرى عفا الله عنه آمين .



## فهرس

محففة

- ٣ الكلام على البسملة
- ٧ الكلام على خطبة الشارح
- ٩ الكلام على الحمد والشكر
- ١١ الكلام على الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
- ١٥ الحامل للشارح على تأليفه هذا الشرح
- ٢٣ الكلام على مقدمة الشروع في العلم
- ٢٨ الكلام على تقسيم العلم الى التصور والتصديق
- ٣٩ الكلام على الحكم
- ٤٩ الكلام على تقسيم التصور والتصديق الى الضرورة والى الاكتساب بالنظر
- ٥٤ الكلام على تعريف الاكتساب بالنظر
- ٦٠ الباعث على تعلم علم المنطق
- ٦٤ تعريف علم المنطق
- ٧١ الكلام على موضوع علم المنطق
- ٨٢ فصل : في تعريف الدلالات الثلاث وأحكامها
- ٨٧ تعريف الوضع
- ١٠٣ فصل : واللفظ الموضوع للمعنى بالمطابقة إما مركب أو مفرد
- ١١٦ تقسيم المفرد الى أقسام العلم والمتواطىء والمشكك والمشتك والمقول والحقيقة والمجاز وتعريف كل منها
- ١٢٦ فصل : المفهوم وهو الحاصل في العقل إما جزئى وإما كلى
- ١٣٤ النسبة بين السكاكين
- ١٤٩ الكلام على السكاكين الخمس
- ١٥٠ الكلام على الجنس
- ١٥٨ الكلام على النوع
- ١٧٢ الكلام على الفصل
- ١٨٣ الكلام على الخاصة
- ١٨٥ الكلام على العرض العام
- ١٨٧ تقسيم كل من الخاصة والعرض العام إلى لازم وإلى مفارق
- ١٩٠ تقسيم اللازم إلى بين وغير بين

- ١٩٣ خاتمة في الكلام على اعتبارات السكلى الثلاث
- ٢٠٥ فصل : في المعروف وأقسامه
- ٢٢٣ الكلام على مبادئ التصديقات ومقاصدها وتعريف القضايا وأحكامها
- ٢٨٦ فصل : في أقسام الشرطية
- ٣٠٣ فصل : في التناقض
- ٣٢٩ فصل : في العكس المستوى
- ٣٣٥ الكلام على علمس الموجهات
- ٣٥٢ فصل : عكس النقيض تبديل نقيضى الطرفين الخ
- ٣٦٣ فصل : في القياس
- ٣٧٩ شروط انتاج الشكل الأول
- ٣٨٣ شرط انتاج الشكل الثانى
- ٣٨٩ جدول الضروب المنتجة من الشكل الثانى
- ٣٩٠ جدول الضروب المنتجة من الشكل الثالث
- ٣٩١ جدول الضروب المنتجة من الشكل الرابع
- ٣٩٢ جدول بقية الضروب المنتجة من الشكل الرابع
- ٣٩٤ شروط انتاج الشكل الثالث
- ٣٩٩ شروط انتاج الشكل الرابع
- ٤٠٥ فصل : في القياس الافتراضى
- ٤٠٧ فصل : في القياس الاستثنائى
- ٤١٢ فصل : في الاستقراء والتمثيل
- ٤١٦ فصل : في مواد الأقيسة
- ٤٢١ تقسيم القياس البرهانى إلى لى وإلى
- ٤٢٩ فصل : في أجزاء العلوم

بحمد الله تعالى تم طبع [ التذهيب شرح الخبيصى على تهذيب المنطق والكلام للتفتازانى مع  
حاشيتى العلامتين الدسوقي والطار وتعليقات للشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبى ] المدرس بكلية  
الشريعة الاسلامية بالجامعة الأزهرية مصححاً بمعرفتى

أحمد سعد على

أحد علماء الأزهر الشريف ورئيس لجنة التصحيح

---

[ القاهرة فى يوم الخميس ٢٥ صفر سنة ١٣٥٦ هـ / ٦ مايو ١٩٣٧ م ]

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة

محمد امين عمران



# تقاريط

لتقرير حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ

الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبى

على كتاب

التذهيب للخيصى بحاشيتى الدسوقى والعطار

ثبتها مرتبة حسب ورودها

١ — كلمة

حضرات الأساتذة مدرسي علم المنطق بكلية الشريعة الإسلامية بالجامعة الأزهرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ميز الإنسان بالعقل وهداه سبل التفكير ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب البرهان المنير ، وعلى آله وصحبه الذين عموا بصيانة العقول ، وسوّروا المعقول والمنقول .

« وبعد » فلقد أسندت إلينا دراسة المنطق لطلبة كلية الشريعة في كتاب التذهيب للعلامة عبيد الله بن فضل الله الخبيصي ، أسكنه الله فسيح جنته ، فاستعنا الله وأخذنا بنحوه عن الحواشي التي تكشف الحجاب عن هذا الكتاب . حتى قيض الله لنا زميلنا العلامة الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبى ، فشرع عن ساعد الجد ، وعمل مع أصحاب « شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر » التي تعهدت بإخراج الكتاب مقرونا بحاشيته الجليلتين : حاشية المحقق « الدسوقي » ، وحاشية الخبر « المطار » .

ولقد أسهر الأستاذ الشرنوبى جفنه في تصحيح الكتاب مع الحاشيتين حتى خطر في حلة بدية ، بادى الرء ، خاليا من التصحيح والتحريف ، يخال بين كتب المنطق القديمة والحديثة بتلك الأذيال الممقسية ، التي طرزه بها قلم الأستاذ ، ففقر بها البعيد من الشوارد ، وذلّل بها الأبي من الأوابد . جزى الله زميلنا خير الجزاء ، وهدانا وإياه سواء السبيل .

أحمد كامل . محمد بدران . موسى الالباد . محمد متولى جيرة الله . شبل يحيى

## ٢ - كلمة

طلبة السنة الثالثة بكلية الشريعة الإسلامية بالجامعة الأزهرية

من العلوم ذات الأهمية في كلية الشريعة علم المنطق ، ومن الكتب التي ألفت في هذا العلم شرح الخبيصى على متن التهذيب ، وعلى هذا الشرح الجليل كتب الشيخ العطار والشيخ الدسوقي حاشيتيهما ، إلا أن فيهما بعض تعقيدات في الأسلوب ، واعتراضات كثيرة توجه على الشرح وترد على المتن لأوهى الأسباب ، مما كاد يخرج الكتاب عن الغرض الذى ألفت من أجله ، فكنا نحن الطلاب نلقى عناء كبيراً ، ومشقة عظيمة ، فى استخراج ما فى سطور الحاشيتين من الفوائد ، ويعلم الله وحده كم كنا نقرأ المسألة ؟ ، فإذا ما فرغنا منها لانجد لها أثراً فى عقولنا ، فنستعيد قراءتها مرات ، وقد مضى فى النهاية إلى استظهار هذه الكلمات التى هى بالرموز فى نظارنا أشبه ، وبالطالاسم عندنا أقرب ، فرأى أستاذنا الجليل العلامة الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبى المدرس بالكلية ما يصيب الطلبة من عناء ومشقة فى تحصيل هذا العلم ، فتقدم متطوعاً « لشركة مكتبة ومطبعة حضرات مصطفى البابى الحلبي وأولاده » التى تعهدت بإخراج هذا الشرح بحاشيتى الدسوقي والعطار ، وأخذ على نفسه تصحيحه والتعليق عليه ، ولم يقصد أستاذنا من عمله منفعة مادية ، بل سعى بثمين وقته ، وساعات راحته ، وعلق على الشرح والحاشيتين معاً ، بما يدل على غزارة مادة ، وسعة اطلاع ، وعظيم رغبة فى خدمة العلم والتعليم ، فتراه قد وقف فى كتابته موقف المنصف ، فلا هو يغمط من العطار ولا الدسوقي ، ولا هو ينقص من شأن الخبيصى ، ولا هو يزهو بعلمه ويفتخر بتعليقه ، بل التزم حد الوسط فى كتابته مع تواضع وأدب وعلم فياض ، فجاء تعليقه على الوجه الذى كنا نتمناه ، وافيًا بالغرض الذى كنا فى حاجة إليه ، مبيناً للموضوعات التى كنا نن من هول صعبتها .

لذا نتقدم لأستاذنا بهذه الكلمة ، ونعلن أنها دون ما يستحق من التقدير والإعجاب ، وأقل ما يجب نحوه من المدح والثناء ، فأستاذنا الشرنوبى إن لم يكن له غير فضل فتح باب التنافس بين الأساتذة لكفاء مدحا ، وكأننا نرى الآن بعين الغيب عشرات من الكتب

الثينة قد طبعت طبعاً متقناً ، وشرحها أساتذتنا شرحاً يتناسب مع روح العصر ، بل كأننا بها وقد فتحناها فوجدناها تنير الطريق إلى الصواب ، وتهدي الناس إلى الخير ، وترشدهم إلى مواضع العظمة في دينهم وعلومهم ، وتعلن في الوقت نفسه عما في الأزهر من عقول ناضجة وعلوم واسعة ، وأفكار سليمة .

وأخيراً نتقدم لأستاذنا بالشكر ، ونهنيته بعمله هذا الذي أَرْضَى به الله والعلم وإخوانه الأساتذة والطلبة ، فإلى الأمام يا أستاذنا انسج على منوال أليك الصالح ، الذي ألف الكتب العظيمة ، وعم الانتفاع بها في مشارق الأرض ومغاربها ، وأخرج لنا من ثمار شجرتكم الطيبة ، شجرة العلم والدين ما يغزى النفوس ، ويشبع الأرواح ، وأرنا لآلئ بحركم المملوء بالعلم والحكمة ، حتى نهتدى بكم ، ونسترشد بعلومكم وأدبكم ، والسلام عليكم ورحمة الله ما

عنهم : عباس متولى حماده . عبد السلام الكاشف محمد مصطفى جاد .

محمد الحسيني سويدان . عبد السلام عجلان .



### ٣ - كلمة الشيخ حسن طلب البكرى عن :

طلبة السنة الأولى بكلية الشريعة الإسلامية بالجامعة الأزهرية

نهضة مباركة ، ونفحة عطرة ، وروح قوية ، انبعثت من أستاذ عظيم بكلية الشريعة الإسلامية ، فلقد ضرب لنا مثلاً أعلى في حرية الرأي ، واستقلال الفكر ، والتزاهة في الحق ؛ إذ تصدى لمعيار العلوم ، وميزان الفسك ، وسبيل الاستدلال ، ألا وهو علم المنطق . فعنى بتنقيح حاشيتين جليلتين على شرح الخبيص بعد أن سهر غورها ، وبمخبرها بحثاً دقيقاً ، ووازن بينهما مع انتصار للحق أينما كان ، فأزال حجاباً كثيفاً عن غوامض الكلم التي كانت تقف أمامها قوى الطلاب ، وأبان رأيه بتعليق طريف يجمع العدل والصراحة ، في أسلوب متمم خال عن المواربة والنموض ؛ وإنا لنحى فيه هذه الروح الوثابة التي لا مقصد لها سوى خدمة العلم والدين ، والتي تبذل كل مرتخص وغال في هذا السبيل .

ولا عجب فقد نشأ الشيخ في دوحة العلم فتفياً ظلها ، وتربى في شجرة الأدب فارتشف مناهلها ، وأحيط بسياج الدين حتى امتزج حبه بلحمه ودمه ، فحى هذه الثمار البانعة ، وأخذ ينسج على منوال أبيه في الإفادة والاستفادة والتأليف ، وتلك أسوة حسنة :

« . . . ومن يشابه أبه فما ظلم »

فلقد قصر والله - رحمه الله - حياته على خدمة العلم والدين والأدب ، وقتل وقته في الدرس والتحصيل ، فانتفع كثير من الناس بمؤلفاته القيمة النادرة .

وتلك أول لبنة يضعها أستاذنا العظيم لبناء ذلك المجد الباذخ في تشييد صرح العلم . ونحن لا يسعنا إزاء عمله إلا أن تقدم له عاطر الثناء ، وجمل الشكر ، على هذى الباكورة الطيبة ، وهذا أقل ما يجب من أبناء بررة لوالد جليل .

فإلى الأمام أيها الأستاذ واحمل مشعل الهداية ، وكن قائداً مظفراً في حلبة التأليف ، ولينهج إخوانك نهجك ، ففي الأزهر عشرات الكتب تحتاج لمثل صنعك ، فذلّلوا ما فيها من الصعاب ، وعبدوا طرقها ، وضاعفوا ثروة اللغة العربية بمؤلفاتكم القيمة ، وخلدوا ذكركم حتى ينتفع العالم بعقريكم وعقولكم الناضجة ، فترفعوا من شأن جامعتكم ، وتكون سلسلتها في الكفاح والمجد متصلة الحلقات ، وأكدوا للعالم مرة ثانية أنها من أقدم وأرق الجامعات في خدمة الإنسانية ، ولسكم منا جزيل الشكر ، ومن الله حسن الجزاء ، وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله - وأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً . هذه كلمة متواضعة يرفعها أبناءؤك إليك شعوراً منهم بالواجب ولعلها تنال القبول ، والسلام عليكم ورحمة الله ؟

# ٤ - قصيدة عصماء

لفضيلة الأستاذ الشيخ فهم سالم المليجي

المدرس بالقسم الثانوى بمعهد القاهرة

للهِ دَرْكٌ مِنْ هُمَامٍ مَاجِدٍ	رَوَيْتَ ظَمَانِ الْعُلُومِ بِمَنْهَلٍ
وَأَصَاتَ نَبْرَاسَ الْحَقَائِقِ لِلنُّهَى	فَأَزَلْتَ ظُلُمَةَ رَبِّهَا كَيْ تَنْجِلِي
أَلْبَسْتَهَا ثَوْبًا قَشِيبًا نَاصِعًا	فَعَدَدْتَ بِهِ تَحْتَالُ بَيْنَ خَمَائِلِ
وَبَدَأَ كِتَابُكَ مِثْلَ بَذْرِ سَاطِعٍ	فِي أَفْقِ مِيزَانِ الْعُلُومِ الْمُتَمَلِّي
فَأَبَانَ مِنْهَا جِ السَّدَادِ بِحِكْمَةٍ	جَلَّتْ كَأَيَاتِ الْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ
وَبَدَتْ خَفِيَّاتُ الْمَسَائِلِ لِلْأُولَى	طَلَبُوا الْعُلَى مِثْلَ الصَّبَاحِ الْمُنْجَلِي
شَكَرْتَ عُقُولَ الْعَالَمِينَ صَنِيعَكُمْ	إِذْ صُنِعَتْ مِرَاةَ الْعُقُولِ بِمِصْقَلِ

٥ — قصيدة

لتلميذنا الشيخ محمد عبد الرحيم المنوفي

الطالب بالسنة الأولى بكلية الشريعة الاسلامية

يَا صَاحِبَ الْفَضْلِ الْفَضِيلَةِ تَشْكُرُ وَالْعِلْمُ يَزْهُو وَالْمَنَاطِقُ تَفْخَرُ  
لَمَّا جَلَوْتَ عَرُوسَهَا فَتَمَّائِلَتْ تَحْتَائِلُ فِي ثَوْبِ الْبَهَا تَبَّحَّرُ  
مُحَمَّدُ عَبْدُ الْمَجِيدِ سُلَالَةُ الْأَعْلَامِ عَرَفَا لِلْمَحَامِدِ يَنْثُرُ  
أَنْتَ الْمُرَبِّي لِلْفَضَائِلِ وَالتَّقَى نَسَبُكُمْ فِي الْمَكْرُمَاتِ تُفَاخِرُ  
هَذَا الدُّسُوقِ قَادِمٌ مُتَعَانِقُ الْأَمْطَارِ كُلُّ بِالْمَحَامِدِ يَذْكُرُ  
هَذِي تَحِيَّاتٌ يَفُوحُ عَيْبُهَا مِنْهُمْ لَكُمْ مَرَّ الزَّمَانِ مُتَكَرِّرُ  
لَا زِلْتَ بَحْرًا لِلْعُلُومِ مَلَاذَهَا حَالَالٌ مَحْقَلُهَا إِذَا هِيَ تَعْتَرُ  
لَا زِلْتَ عَوْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مَعَا لَا زِلْتَ الْأَنْوَارُ مِنْكُمْ تَصْدُرُ  
تَلْمِذُكُمْ (عَبْدُ الرَّحِيمِ مُحَمَّدٌ) جَاءَتْ جَوَارِحُهُ تُسَابِقُ تَشْكُرُ

# ٦ - قصيدة

لتلميذنا العزيز محمد خليفة محمد عثمان

الطالب بالسنة الثالثة بكلية الشريعة الاسلامية

هَذِي الرِّيَاضُ تَجَلَّتْ فِي مَعَانِيهَا  
وَبُلْبُلُ الْأُنْسِ غَنَى بَعْدَ هَجْعَتِهِ  
وَالْمَنْطِقُ الصَّعْبُ أَضْحَى بَعْدَ شِدَّتِهِ  
سَهْلُ الْمَاءِ خِذْ بَعْدَ الْعُسْرِ قَدْ نَشَرْتَ  
وَالْفَضْلُ يَرْجِعُ فِي ذَا كُلِّهِ أَبَدًا  
مُحَمَّدٌ مِنْ سُمِّيَ بِالْمُصْطَفَى شَرَفًا  
غَيْثٌ يُجُودُ بِتَرْيَاقِ النُّفُوسِ لَهَا  
شُكْرًا أَبَا أَحْمَدٍ عَبْدَ الْمَجِيدِ فَقَدْ  
مُحَمَّدٌ أَنْتَ صِنُوءُ الْبَحْرِ مِنْ قِدَمِ  
بَدْرٍ تَأَلَّقَ لِلْسَّارَى وَرُفْقَتِهِ  
فَانْسُجْ عَلَى سَيْرِهِ حَتَّى تَرَى قَبْسًا  
وَعَرَدَ الطَّيْرُ شَدْوًا فِي نَوَاحِيهَا  
فَرَجَعَتْ لِحْنَهُ الدُّنْيَا وَمَنْ فِيهَا  
مَاءٌ زُلَالًا يُرَوِّى النَّفْسَ يُحْيِيهَا  
مِنْهُ دَرَارِي قَدْ كَانَتْ يُغَشِّيهَا  
إِلَى النَّبِيلِ وَرَبُّ الْقَوْمِ بَارِيهَا  
وَمَنْ يُنِيرُ عَلَى الْأَيَّامِ دَاجِيهَا  
فَيَشْمَلُ النَّاسَ قَاصِيهَا وَدَائِيهَا  
أَرُوَيْتَ نَفْسًا وَكَانَ الْجَهْلُ صَادِيهَا  
عَبْدُ الْمَجِيدِ وَمَنْ سَاوَاهُ تَشْبِيهَا؟  
إِنْ صَلَّ رَأَيْدُهُمْ فَالْثَوْرُ هَادِيهَا  
يَهْدِي سَنَاهُ مَدَى الْأَيَّامِ سَارِيهَا